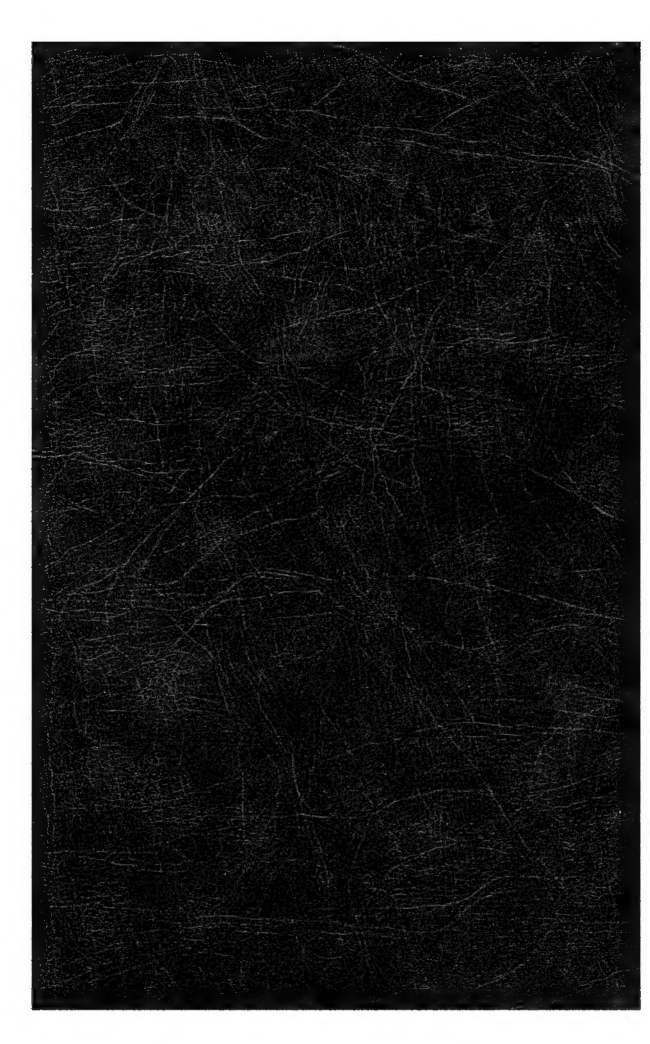






بسم الله الرحمن الرحيم

المياه في المنطقة العربية

المجلد الثالث



المياه فى العالم العربـــــــى

الاطماع الاسرائيلية في المياه العربية

****

في هذا القسم قدمنا الى القارئ في البداية بعض الكتابات الهامة التي تتحدث عن ازمة المياه في اسرائيل ، ثم تطرقنا بعد ذلك الى اطماع اسرائيل في مياه العرب ، حيث يتضح انه ما من نقطة ماء في عالمنا العربي إلا وتريد منها اسرائيل نصيب (شيلوك) بلا اي سند من قانون وبلا اي وازع من رحمة او ضمير .

بعد ذلك عرضنا ـ بشئ من التفصيل ـ للمشاريع الاسرائيلية التي تستنزف مياه الضفة الغربية والاردن ، ثم عرضنا لاطماع اسرائيل في مياه لبنان .

ويتضح من خلال هذا الملف ، كيف تربط المشروعات الاسرائيلية بين نهب المياه العربية وبين استقبال المزيد من المهاجرين .

اخيرا ،، ينبغي ان ننوه هنا الى أن اطماع اسرائيل في مياه النيل قد افردنا لها جزء خاص في القسم الخاص بنهر النيل ، الذي يتعرض الى جملة من الاطماع والتحديات ، اخترنا ان نضعها معا حتى تكتمل الصورة امام الباحث عن مصير النيل ومستقبله ربما لعقود طويلة قادمة .

ازمـــة المـيـــاه في اسـرائيـــل

****



المياه في أسرائيل
الوضع الراهن والتوقعات

خليل ابو رجيلي

ادركت الحركة الصهيونية منذ نشأتها وبداية استعمارها للاراضي العربية في فلسطين اهمية المياه لتحقيق سياسة استيطان متناسقة في مختلف الاراضي الفلسطينية . وتثبيت اقدام الاقتصاد الصهيوني فيها . لذلك اصر قادة الحركة الصهيونية منذ البداية على ان تشمل حدود الوطن القومي على مصادر المياه الضرورية لتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين . ولبس سعيها هذا عدة وجوه ، اعلامية وسياسية واستيطانية .

فعلى الصعيد الاعلامي النظري الذي كان ينعكس في مجلة « فلسطين » شدد بن غوريون واسحق بن زفي : من القادة البارزين في الحركة ومن مؤسسي دولة اسرائيل فيما بعد ـ على ضرورة السيطرة على منابع المياه لضمان الاقتصاد الفلسطيني . يقول الاثنان في مقالة بعنوان «حدود فلسطين ومساحتها» ما نصه : « ان الحياة الاقتصادية في فلسطين (...) تعتمد على مصادر المياه الموجودة في شمالي فلسطين . ومن الاهمية والحيوية بمكان ان تضمن فلسطين استمرار تدفق المياه التي تروي البلاد حاليا ثم وان تتمكن ايضا من تخزينها والسيطرة عليها عند منابعها . ان جبل الشيخ هو ابو مياه فلسطين الحقيقي ولا يمكن فصله عنها دون تعريض حياتها الاقتصادية للخطر (...) يجب أن يخضع هذا الجبل خضوعا كليا لسيطرة الذين يستفيدون منه الى الحد الاقصى »(١).

اما على الصعيد السياسي فطالبت الحركة الصهيونية : في المحافل الدولية وباتصالاتها المباشرة مع الدول الكبرى : وخاصة بريطانيا ؛ بضرورة شمول الحدود الشمالية والشمالية الشرقية على مصادر المياه لتوفير مجال اقتصادي رحب لفلسطين الصهيونية. تقول المذكرة الصهيونية التي قدمت الى مؤتمر السلم المنعقد في باريس بأن « حدود فلسطين سوف تتبع الخطوط العامة الموضوعة كما يلي : تبدأ من الشمال عند نقطة على البحر الابيض المتوسط بالقرب من صيدا وتتبع منابع المياه التي تنبع من سفوح سلسلة جبال لبنان حتى جسر القرعون ثم الى البير وتتبع الخط الفاصل بين حوض وادي القرن ووادي التيم ثم الى اتجاه جنوبي يتبع الخط الفاصل بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ »(٢). وهذا يعني ان يضم الوطن القومي الصهيوني نهر الاردن ومنابعه وروافده : ونهر اللطاني . والينابيع والانهار والمياه الجوفيه المتوفرة في جنوبي لبنان بالاضافه الى المياه الجوفية المتوفرة في سفوح جبل الشيخ اي ما يقارب من ٣٠٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠ متر مكعب مفصلة كما يلي : ١٤٩٦٥٠٠٠٠٠٠٠ متر مكعب من مياه نهر الاردن ، ١١٤٢٧٠٠٠٠٠٠٠ متر مكعب من مياه جنوبي لبنان ، ٢٨٧٠٠٠٠٠٠٠ متر مكعب من المياه الجوفية . هذا باستثناء مصادر المياه الاخرى المتوفرة في فلسطين والمقدرة بمليار ومئتي مليون متر مكعب من المياه .



المصدر : شئون فلسطينية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : يوليو ١٩٨٦

اما على الصعيد الاستيطاني فقد اقام المستوطنون الصهيونيون المستعمرات في شمالي فلسطين حول منابع الاردن العليا وقرب مجرى نهر الليطاني وفي وادي الاردن الاعلى حول حوض بحيرة طبريا قرب نهر اليرموك . ففي الجليل الاعلى المتاخم للحدود اللبنانية قرب قضائي مرجعيون وحاصبيا اقام المستوطنون الصهيونيون بين سنة ١٨٨٢ و ١٨٩٦ خمس مستوطنات بلغت مساحة اراضيها في عام ١٩١٥ ٨٤٥٣٠ دونما يقع ثلثها في سهل مرجعيون وخراج قرية دير ميماس المشرفة على حوض الليطاني ، اما في الجليل الادنى، في حوض بحيرة طبريا ، فاقام المستوطنون الصهيونيون احدى عشرة مستوطنة بين سنة ١٨٩٩ و ١٩١٣ بلغت مساحتها عام ١٩١٥ ٩١٤٤٢ دونما(٣) وهذه المستعمرات تطوق بحيرة طبريا وتشرف على نهر اليرموك احد الروافد الرئيسية لنهر الاردن . وكان الهدف من انشاء هذه المستعمرات في الجليل الاعلى والادنى دعم الجهود الاعلامية والسياسية للحركة الصهيونية وفرض سياسة الامر الواقع في حال فشل تلك الجهود .

الا ان تلك المرحلة من نشاط الحركة الصهيونية لم يكتب لها النجاح لان الاتفاق البريطاني الفرنسي افقدها ، على حد زعمها ، الليطاني والاردن الاعلى وجنوبي لبنان وجبل الشيخ وحوران . لكن خلال الانتداب البريطاني على فلسطين حاولت الحركة الصهيونية باسلوب اخر السيطرة على مصادر المياه وذلك من خلال المشاريع التي قدمتها لحكومة الانتداب لاستغلال المياه في فلسطين ومن خلال العروض التي قدمت لحكومة لبنان لاستغلال الثروة المائية فيه عام ١٩٤١(٤).

اهم المشاريع التي قدمتها الحركة الصهيونية لاستغلال المصادر المائية في فلسطين كان مشروع المهندس الاميركي والتر كلاي لودر ميلك الذي وضع دراسة عام ١٩٤٤ سماها « فلسطين ارض الميعاد » استهلها بحديث عن تاريخ فلسطين وجغرافيتها فاشاد بتفوق الشعب اليهودي وتغنى بمنجزاته الضخمة ودعا الى تشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين لاستعمار اراضيها التي لا تزال صحراء على حد زعمه . وبالمقابل صور الشعب الفلسطيني شعبا خاملا ومتخلفا ودعا الى نقله الى وادي دجلة والفرات وتوطينه هناك لافساح المجال في فلسطين لاستقبال عدد اكبر من المهاجرين الصهيونيين(٥). يرتكز مشروع هذا المهندس الصهيوني الميول ، على استعمال كافة مياه نهر الاردن لري وادي الاردن الغربي وصحراء النقب لذلك رفض العرب المشروع في حينه لانه يشجع على زيادة هجرة الصهيونيين الى فلسطين ويتجاهل حقوق البلدان العربية المجاورة بمياه نهر الاردن وطالب العرب بان تستفيد من مياه نهر الاردن البلدان العربية المجاورة للنهر وان نستعمل مياه هذا النهر لري حوض الاردن فقط ورفضوا رفضا باتا جر مياهه لري صحراء النقب البعيد . وازاء الرفض العربي طوت حكومة الانتداب المشروع مؤقتا(٦)، فعادت الحركة الصهيونية بعد اربع سنوات وقدمت مشروعا اخر عام ١٩٤٨ وضعه المهندس هايز . وهذا المشروع هو في الواقع تطبيق عملي للاقتراحات الاساسية التي وردت سابقا في مشروع لودر ميلك لأن الحركة الصهيونية كانت مصممة على الحفاظ على الخطوط الاساسية لمشروع المهندس الاميركي . وقد رفض هذا المشروع ايضا من قبل العرب لنفس الاسباب التي ادت الى رفض مشروع لودر ميلك ، لانه لا يراعي سوى مصالح الحركة الصهيونية(٧).

وهكذا تكون الحركة الصهيونية قد فشلت عام ١٩١٩ وعام ١٩٤٨ بتأمين السيطرة على منابع المياه ومصادرها في شمالي وشرقي فلسطين . وقامت دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ ولم تكن الحركة الصهيونية قد حققت بعد السيطرة على المياه الكافية لسد حاجات الدولة الجديدة وتوسيع رقعة الاستيطان لاستيعاب اعداد كبيرة من المهاجرين الجدد . فاضطرت الدولة الجديدة تحت ضغط المهاجرين الجدد الذين توافدوا عليها لبذل « جهود مستميتة »(٨) للتعجيل في استغلال مصادر المياه المتوفرة لديها ، فانشأت الاطر الادارية



المصدر : شؤون فلسطينية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : حزيران ١٩٧٢

والفنية للاشراف على استثمار المياه وتنظيم توزيعها واستهلاكها اجتنابا لهدرها . وسندرس فيما يلي الاطر الادارية والفنية التي تشرف على استثمار المياه ثم نبحث عن الخطط التي وضعت لاستغلال المياه والاموال التي انفقت على هذه الخطط . وسندرس اخيرا تطور استهلاك المياه في اسرائيل وحاجاتها اليه في المستقبل .

اولا — الاطر الادارية والفنية التي تشرف على استثمار المياه :

تشرف على استثمار المياه في اسرائيل وزارة الزراعة الاسرائيلية والاجهزة المتعاونة معها وفيما يلي شرح مفصل للدور الذي تقوم به هذه المؤسسات في عملية استثمار الموارد المائية في اسرائيل .

١ — وزارة الزراعة : تقوم وزارة الزراعة بتنظيم توزيع المياه على المستهلكين فتخصص حصة سنوية من المياه لكل المستهلكين لها في الزراعة والصناعة والمدن . وهي التي تمنح الاجازات لحفر ابار جديدة واستغلال المصادر المائية المتوفرة كما تجري الابحاث والاختبارات الضرورية لترشد المزارعين على افضل طرق الري لتجنب هدر المياه .

٢ — مجلس المياه : انشىء هذا المجلس عام ١٩٥٩ بموجب قانون المياه الذي اقره الكنيست خلال تلك السنة . يرأس المجلس وزير الزراعة ويتألف من مختلف الهيئات المرتبطة بتنمية مصادر المياه واستهلاكها . يتولى المجلس وضع سياسة لاسعار المياه لدى مختلف المستهلكين لها في الزراعة والصناعة والمدن ويتولى ايضا الاشراف على مختلف الاجهزة العاملة في المياه لتنسيق اعمالها .

٣ — شركة تاحال : شركة اسرائيلية مساهمة ، تملك الحكومة الاسرائيلية ٥٢٪ من اسهمها ويملك القسم الباقي بالتساوي الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي . تتولى هذه الشركة وضع الخطط لاستثمار الموارد المائية المتوفرة في البلاد . يقتصر دورها على اجراء الدراسات لانماء وتطوير مصادر المياه وتحسين طرق استثمارها .

٤ — شركة ميكوروت : شركة اسرائيلية مساهمة تتقاسم ملكيتها بالتساوي الحكومة الاسرائيلية والهستدروت والوكالة اليهودية بالاشتراك مع الصندوق القومي اليهودي . تنفذ هذه الشركة خطط استثمار المصادر المائية التي تضعها شركة تاحال وتؤمن ايصال المياه الى المدن والمستوطنات الصهيونية في فلسطين المحتلة . تستخدم هذه الشركة اكثر من ١٢٠٠ عامل وفني بصورة دائمة وتتراوح ميزانيتها السنوية لتسيير الاعمال الجارية، باستثناء ميزانية المشاريع الانشائية ، بين ٢٠ و ٣٠ مليون دولار(٨).

٥ — الوكالة اليهودية ، دائرة المياه : تأخذ الوكالة اليهودية على عاتقها تأمين المياه للمستوطنات الصهيونية الجديدة التي انشئت بعد عام ١٩٤٨ لانها هي المسؤولة المباشرة عن توطين المهاجرين اليهود الجدد في الاراضي الفلسطينية المحتلة .

٦ — السلطة المحلية : تتولى ادارة المستوطنة او المدينة القيام ، على نفقتها الخاصة ، بمد الشبكات اللازمة من القنوات والانابيب لايصال المياه اليها من المشاريع الاقليمية او الوطنية .

ثانيا — استغلال المياه :

هذه هي مختلف الاجهزة الفنية والادارية التي تخطط لاستثمار الموارد المائية في فلسطين المحتلة والتي تشرف في نفس الوقت على تنفيذ هذه الخطط وتوزيع المياه الى مختلف المستهلكين . لكن مهمتها صعبة للغاية لان الموارد المائية المتوفرة في فلسطين تقع في شمالها حيث تكثر الامطار والينابيع بينما تقع الاراضي التي يجب استصلاحها وريها لتوطين المهاجرين في الجنوب حيث تنخفض كميات الامطار السنوية وتندر الينابيع . لذلك كانت معظم المشاريع المائية الاسرائيلية تنطلق من الشمال الى الجنوب . وقد وضعت

هذه الاجهزة حتى الان ثلاث خطط لاستثمار الموارد المائية في فلسطين . وضعت الخطة الاولى في شهر تشرين الاول عام ١٩٥٣ وكانت مدتها سبع سنوات هدفها زيادة كمية المياه المستعملة في اسرائيل من ٨١٠ ملايين متر مكعب عام ١٩٥٣ الى ١٧٣٠ مليون متر مكعب في نهاية مدة الخطة ، وزيادة مساحة الاراضي المروية من ٦٠٠ الف دونم الى مليون وثمانمئة الف دونم(١٠) . لكن هذه الخطة عدلت عام ١٩٥٦ بعد ان فشلت مساعي اريك جونستون ، المبعوث الخاص للرئيس الامريكي ايزنهاور الذي كان مكلفا بالتوسط بين العرب واسرائيل لاستثمار مياه حوض الاردن وفق المشروع الذي وضعه المهندس تشارلز ماين عام ١٩٥٣ لتقاسم مياه نهر الاردن بين العرب واسرائيل .

امـا الخطة الثانية فوضعتها شركة تاحال بالتعاون الوثيق مع فريق من خبراء المياه الامريكيين برأسه الدكتور ابيل ولمان استاذ الهدرولوجيا في جامعة بلتيمور . مدة الخطة عشر سنوات ترتفع خلالها كمية المياه من ٩٠٠ مليون متر مكعب عام ١٩٥٦ الى ١٨٠٠ مليون متر مكعب عام ١٩٦٥ وترتفع في المقابل مساحة الاراضي المروية من ٨٨٠ الف دونم الى ثلاثة ملايين دونم . وكان المحور الرئيسي لهذه الخطة تحويل مياه نهر الاردن قرب جسر بنات يعقوب وتخزينه في سهل البطوف وجر مياهه الى النقب لريه بغية تسهيل استيطانه(١١) . وعدلت هذه الخطة عام ١٩٦١ بحيث اصبحت بحيرة طبريا خزانا رئيسيا للمياه بدل سهل البطوف الذي تبين انه يسرب المياه ، واصبح اسم المشروع بحيرة طبريا ـ النقب ، وهذا المشروع هو العمود الفقري والاطار الرئيسي لجميع المشاريع المائية في اسرائيل ويجسد الى حد بعيد التحدي الاسرائيلي للمشاعر العربية واغتصاب حقوقهم في مياه نهر الاردن .

وضعت الخطة الثالثة شركة تاحال بالتعاون مع مجلس المياه . مدة الخطة سبع سنوات تمتد من عـام ٦٧/١٩٦٦ الى عام ٧٤/١٩٧٣ وتهدف الى زيادة الفعالية الاقتصادية والاجتماعية للمياه المستهلكة . وتنفذ على مرحلتين ، المرحلة الاولى امتدت من سنة ٦٧/١٩٦٦ الى ٦٩/١٩٦٨ وتوظف فيها ١٩٧ مليون ليرة اسرائيلية لزيادة كمية المياه ٩٢ مليون متر مكعب اما المرحلة الثانية التي تنتهي عام ٧٤/١٩٧٣ فيوظف فيها ٤٥٠ مليون ليرة اسرائيلية لزيادة كمية المياه ٢٠٠ مليون متر مكعب(١٢) .

هذه هي الخطوط الكبرى التي وضعت خلال ربع القرن الذي مضى منذ انشاء دولـة اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة من فلسطين . اما على الصعيد العملي فقد تجسدت هذه الخطط بمشاريع على مستوى المستوطنات والمناطق والبلاد ، فكانت هناك مشاريع محلية ومشاريع اقليمية ومشاريع وطنية للمياه . والمشاريـع المحلية هي المشاريـع الصغيرة التي تستثمر مياه الينابيع الصغيرة او مجموعة من الابار المتوفرة في المناطق الغنية بالميـاه الجوفية لري مستوطنة او مجموعة من المستوطنات المجـاورة . امـا المشاريـع الاقليمية فهي المشاريع التي نفذت عـلى مستوى المناطق لتوفير المياه لها كمشروع ري الحولة ومشروع طبريا بيسان لري وادي بيسان ومشروع الجليل الغربي ومشروع قناة اليركون الغربية والشرقية ، وقد كانت هذه المشاريع في الاساس مستقلة، الا انها ابتداء من عام ١٩٦٤ ربطت بالمشروع الوطني ، مشروع بحيرة طبريا ـ النقب . ومن المتوقع ان تنقل هذه المشاريع المختلفة ما يقارب من ١٦٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا موزعة كما يلي :(١٣) .

مشاريع الري المحلية	٦٥٠ مليون متر مكعب
مشروع ري وادي الحولة	١٠٠ مليون متر مكعب
مشروع ري طبريا ـ بيسان	١٠٠ مليون متر مكعب
مشروع ري الجليل الغربي	١٥٠ مليون متر مكعب
مشروع طبريا ـ اليركون ـ النقب	٦٠٠ مليون متر مكعب



وهذه الكمية هي الكمية القصوى التي يمكن استهلاكها سنويا دون تعريض ثروة البلاد المائية الى النفاد او زيادة درجة الملوحة فيها الى حد لا تعود معه صالحة للاستهلاك . وهي موزعة حسب مصادر المياه كما يلي :(١٤).

المياه الجوفية في السهل الساحلي	٢٢٠ مليون متر مكعب
المياه الجوفية في المرتفعات والجبال	٥٩٢ مليون متر مكعب
البحيرات الاصطناعية لضبط الامطار	٨٢ مليون متر مكعب
حوض نهر الاردن	٤٦٦ مليون متر مكعب
مياه المجارير المكررة	١٤١ مليون متر مكعب

أ — رؤوس الاموال الموظفة في المشاريع المائية :

بلغت قيمة رؤوس الاموال التي وظفت في مختلف مشاريع الري بين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٧٠ ١،٥٥٧،٦٠٠،٠٠٠ ليرة اسرائيلية منها ١،٢٤٨،٠٠٠،٠٠٠ ليرة اسرائيلية باسعار سنة ١٩٦٦ لليرة الاسرائيلية و ٢١٩،٦٠٠،٠٠٠ ليرة اسرائيلية باسعار سنة ١٩٧٠ لليرة الاسرائيلية(١٥) اي ما يوازي ٥٠٠ مليون دولار امريكي وهي موزعة حسب السنين في الجدول التالي :

جدول رقم (١) رؤوس الاموال الموظفة في مشاريع المياه :

السنة	القيمة بملايين الليرات الاسرائيلية
١٩٥٠ — ١٩٥٢	٢٠٦
١٩٥٣ — ١٩٥٥	٢٥٩
١٩٥٦ — ١٩٦٤	٧٢٢
١٩٦٥ — ١٩٦٦	١٥٠
١٩٦٧	٦٨،٣
١٩٦٨	٥٨،٤
١٩٦٩	٤٢،٣
١٩٧٠	٤٩،٦
المجموع	١٥٦٧،٦

المصدر : من سنة ١٩٥٠ الى ١٩٦٦ من Economic Planning Authority
من سنة ١٩٦٧ الى ١٩٧٠ من التقارير السنوية لبنك اسرائيل .

وقد تراوحت قيمة رؤوس الاموال الموظفة بين سنة ١٩٥٠ و ١٩٦٥ بين ٧٥ و ١٠٠ مليون ليرة اسرائيلية في السنة ، وهذه الفترة هي فترة تنفيذ المشاريع المائية في مختلف انحاء اسرائيل وقد انتهت بانجاز المشروع الوطني بحيرة طبريا — النقب الذي بدأ العمل به عام ١٩٥٦ وانتهى في سنة ١٩٦٤ . وقد هبطت قيمة رؤوس الاموال الموظفة في السنوات اللاحقة الى ما يقارب من ٥٠ مليون ليرة اسرائيلية في السنة صرفت لتحسين المشاريع القائمة وزيادة كمية المياه التي تنقلها وذلك عن طريق حفر الابار العميقة في الجبال وربطها بالمشاريع وانشاء البحيرات الاصطناعية لضبط مياه الامطار وتطوير محطات التكرير لتنقية مياه المجارير لاعادة استعمالها في الري .

اما المصدر الرئيسي لرؤوس الاموال الموظفة فقد تأمن من الاعتمادات الحكومية للانماء والتطور ومن الوكالة اليهودية وكانت مساهمة المستوطنات ضئيلة جدا وصرفت الاموال التي وفرتها على مد شبكات الري في المزارع التابعة لها . وتجدر الاشارة الى ان شركة ميكوروت هي التي نفذت جميع الاعمال في مختلف المشاريع .



ب ـ كلفة المياه واسعارها :

الاحصاءات الوحيدة المتوفرة عن كلفة المياه تتناول فقط كميات المياه التي توزعها شركة «يكوروت . كانت كلفة المتر المكعب من الميـاه في المشاريع القديمة التي انشاتها هـذه الشركة قبل قيام دولة اسرائيل تتراوح بين ٩ و ١١ اغوره (الليرة الاسرائيلية تساوي ١٠٠ اغوره)(١٦). اما في المشاريـع الحديثة فالكلفـة مختلفة وهي ، حسب دراسة اجريت عام ١٩٦٦ عن كمية المياه المستهلكة عام ١٩٦٤/٦٥ : تتراوح بين ٣،٦ اغوره في سهل الحولة و ٦١،٩ أغوره في هارهانيغف في النقب(١٧). ويبين الجدول التالي كلفة المياه حسب المناطق لسنة ١٩٦٤/٦٥ وذلك باسعار سنة ١٩٦٢/٦٣ :(١٨).

جدول رقم (٢) :

المنطقـــة	كلفة المتر المكعب بالاغوره	كمية المياه بملايين الامتار
وادي الحولة	٣،٦	١١١،٧
وادي الاردن ، بيسان ، جلبوع	٣،٨	١٩٤،ـ
السهل الساحلي ، مرج ابن عامر ، اللد	٤،٨	٤٠٢،٧
مجدل لاهات	٦،٩	١٥،٩
يفتـــــه	٨،٦	١٩،ـ
الجليل الغربي ، كيشون	٩،٩	١٢٤،١
جبال افرائيم ، نحال اورون	١٢،٤	١٩،٥
نس تسيوناه (وادي حنين)	١٢،٥	٤١،١
غات أو جت	١٤،١	٢٢
الجليل الادنى	١٤،٣	١٠،٤
نيرعلم ، سـعـد	١٩،٤	١١،٥
كفار مناحيم	١٩،٦	٣٠
دان ، حولون (المنطقة الجنوبية)	٢٣،٩	١٤٢،٨
اغور	٢٦،٣	٤،ـ
المرتفعات الشمالية	٢٤،٢	١٠،٦
لاخيش	٣٧،٤	٦٢،ـ
تتومـاه	٤١،٢	٤٠،ـ
هارهنيغف (مرتفعات النقب الشمالي)	٦١،٩	٨،٥

اما سعر المتر المكعب الذي يدفعه المستهلكون فيختلف من مستهلك لاخر حسب القطاع الذي ينتمي اليه فهو متدن في القطاع الزراعي ووسط في القطـاع الصناعي ومرتفع في المدن . وفي ما يلي عرض لاسعار المياه حسب المستهلكين :(١٩)

١ ـ الزراعة : عندما تكون كلفة المتر المكعب من المياه اقـل من ٦ اغوراه يكون سعر المتر المكعب من المياه الذي يدفعه المزارع مساويا للكلفة الحقيقية مضافا اليها ضريبة مقدارها ١٠ ٪ شرط ان لا يتجـاوز هـذا السعر ٦ اغوراه . امـا اذا تعدت الكلفة ٦ اغوراه يكون الحـد الاعلى لسعر المتر المكعب من المياه الـذي يدفعه المـزارع ٦،٧٥ اغوراه باستثناء المزارعين المقيمين في الجبال الذين يدفعون ٩،٧٥ اغوراه بالمتر المكعب من المياه .



٢ ــ الصناعة : يدفع المستهلكون في الصناعة ٨ اغوراه ثمنا للمتر المكعب من المياه عندما تكون كلفته اقل من ٦ اغوراه ، و ١٣ اغوراه عندما تتعدى كلفة المتر المكعب من المياه ٦ اغوراه .

٣ ــ المدن : يدفع المستهلكون في المدن ١٥ اغوراه ثمنا للمتر المكعب من المياه عندما تكون كلفته اقل من ٦ اغوراه و ٢٥ اغوراه عندما تتعدى كلفة المتر المكعب من المياه ٦ اغوراه ؛ يضاف الى هذا السعر كلفة شبكة التوزيع وصيانتها التي تكون غالبا مرتفعة مما يزيد الاعباء على المستهلكين فيرغمون على الاقتصاد في استهلاك المياه .

ترمي هذه السياسة ، التي وضعها مجلس المياه ؛ الى تحميل المستهلكين في المدن والصناعة اعباء اضافية من الاموال حتى تتمكن الحكومة من دفع علاوات الى قسم من المستهلكين في الزراعة الذين يدفعون اسعارا مرتفعة نسبيا . وقد انشيء صندوق خاص بادارة مجلس المياه للاشراف على جمع المبالغ الاضافية ودفع العلاوات الى المزارعين . يمول هذا الصندوق من المبالغ الاضافية المذكورة اعلاه بالاضافة الى مساهمة سنوية تدفعها الحكومة الاسرائيلية . فبالرغم من ان الزيادة في استهلاك المياه في الزراعة لم تتعد ٦٪ بين سنة ١٩٦٥/٦٦ و ١٩٦٩ ١٪(٢٠) فان الزيادة في العلاوات المدفوعة للمزارعين بلغت ٢٨٪ خلال نفس الفترة فارتفعت من ١٥ مليون ليرة اسرائيلية الى ٢١ مليون ليرة اسرائيلية(٢١) مما يدل بان التوسع في المساحات المروية كان في المناطق الجبلية والنقب حيث اسعار المياه مرتفعة نسبيا . لا تشكل هذه المبالغ الا العلاوات الظاهرة التي تدفعها الدولة للمزارعين اما العلاوة الفعلية فهي اكبر بكثير . فاذا اعتبرنا بان متوسط كلفة المتر المكعب للمياه في مختلف انحاء اسرائيل هو ١٠ اغوراه وان متوسط السعر الذي يدفعه المزارعون هو ٦ اغوراه تكون قيمة كميات المياه المستهلكة في الزراعة عام ١٩٦٩/٧٠ ١٢٥ مليون ليرة اسرائيلية دفع منها المزارعون ٥٤ مليون ليرة اسرائيلية ــ بعد طرح العلاوات التي دفعت لهم وقدرها ٢١ مليون ليرة اسرائيلية ــ اي ٤٢٪ بينما تحملت الدولة عبء ٧١ مليون ليرة اسرائيلية ، اي ٥٨٪ ، فتكون اذن العلاوة الفعلية المدفوعة لكل دونم من الاراضي المروية توازي ٤٣ ليرة اسرائيلية .

ثالثا ــ تطور استهلاك المياه في اسرائيل :

ارتفعت كمية المياه المستهلكة في اسرائيل من ٢٣٠ مليون متر مكعب من المياه عام ١٩٤٨/٤٩ الى ١٥٤٦ مليون متر مكعب من المياه عام ١٩٦٩/٧٠ . يبين الجدول رقم ٣ تطور استهلاك المياه في اسرائيل بين عام ١٩٤٨/٤٩ وعام ١٩٦٩/٧٠ ، كان معدل التزايد السنوي بين عام ١٩٤٨/٤٩ و ١٩٥٨/٥٩ ١٨٫٧٪ سنويا اما بعد ذلك التاريخ فقد هبط الى ١٫٢٪ .

تستهلك الزراعة بين ٨٠ الى ٨٥٪ من مجموع الكميات المستهلكة ، وقد زاد استهلاكها للمياه ست مرات تقريبا بين ١٩٤٨/٤٩ و ١٩٥٨/٥٩ وارتفعت مساحة الاراضي المروية من ٢٩٢ الف دونم الى ١٦٢٣٠٠٠٠ دونم خلال نفس الفترة ، لكن بعد هذا التاريخ لم تزد كمية المياه المستهلكة في الزراعة الا ٢٠٪ بين ١٩٥٨/٥٩ و ١٩٦٩/٧٠ بينما زادت المساحات المروية خلال نفس المدة ٤٠٪ فارتفعت من ١٦٢٣٠٠٠٠ دونم الى ١٦٧٢٤٠٠٠٠ دونم وسبب ذلك عائد الى انخفاض معدل استهلاك الدونم من المياه الذي انخفض من ٨٠٥ امتار مكعبة الى ٦٩٨ مترا مكعبا عام ١٩٦٤/٦٥ . ويرتبط اجمالا معدل استهلاك الدونم من المياه بكميات الامطار التي تتساقط سنويا فهو مرتفع في سنوات الجفاف ومنخفض في السنوات الغزيرة المطر وتراوح بين سنة ١٩٥٨/٥٩ و ١٩٦٩/٧٠ بين ٨٠٥ امتار مكعبة في سنوات الجفاف و ٦٨٠ مترا مكعبا في السنوات الغزيرة المطر(٢٢).



المصدر : شؤون فلسطينية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يوليو ١٩٧٣

تعتبر المياه في الزراعة عنصرا اساسيا للانتاج ؛ ويحدد توفرهـا التوسع في سياسة الاستيطان ونمو المستوطنـات الصهيونية الجديدة في الاراضي المحتلة لذلـك يخضع استعمال المياه في الزراعة الى تنظيم دقيق تشرف عليه وزارة الزراعة مع الوكالـة اليهودية المسؤولة مباشرة عن انشاء المستوطنات الجديدة . فكلما توفرت كمية اضافية من المياه انشئت مستوطنة جديدة ولم يحدث ، الا فيما ندر ، ان انشئت مستوطنة قبل توفر كمية المياه لها لانه يخصص لكل واحدة منها حسب نوعية المزارع فيها ، كمية من المياه تستهلكها تحت اشراف المرشدين الزراعيين لاجتناب اي هدر في استعمالها . لكن غالبا لا تصل الى المستوطنة ؛ خاصة في جنوبي اسرائيل وفي الجبال ، الكمية المحددة لها من المياه بينما تنعم المستوطنات القديمة التي انشئت قبل قيام الدولة بكميات وافرة من المياه تمكنها من التوسع تدريجيا في المساحات المروية حتى تزداد غنى وتبقى متفوقة على المستوطنات الجديدة .

المياه اذن نادرة وثمينة وتقضي الضرورة حسن استعمالهـا لبلوغ اقصى درجـة من الانتاجية ، لذلك تركزت جهود الخبراء الصهيونيين على تحديد حاجة كل نوع من التربة في فلسطين المحتلة الى المياه واختيار الزراعات الملائمة لكل نوع من التربة وتعيين وسائل الري الاكثر فعالية لها وعمليات الري التي يحتاج اليها كل نوع من الزراعات مع تحديد كمية المياه التي تستهلكها كـل عملية ري والبعد الزمني بين عمليات الري . وكـانت النتيجة ان اعتمدت المستوطنات الزراعية الصهيونية طريقة الري الرذاذي لانهـا تلائم اوضاع البلاد الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية فهناك ٩٠٪ من مساحـة الاراضي المروية في اسرائيل تروى بطريقة الري الرذاذي(٢٣) . وهذه الطريقة تساعد كثيرا على ضبط المياه ومنع هدرها لكنها تتطلب توظيف رؤوس امـوال كبيرة لمد شبكـات الري الخاصة بها في المزارع . ويرضى المسؤولون الصهيونيون بها رغم ارتفاع كلفتها نظـرا لفوائدها خاصة من ناحية توفير المياه ليتسنى لهم انشاء مستوطنات جديـدة تستوعب مهاجرين جددا الى اسرائيل .

اما المستهلكون الاخرون للمياه ، المدن والصناعة ، فتتراوح نسبة استهلاكهم السنوي بين ١٥ و ٢٠٪ من كمية المياه المستهلكة في اسرائيـل . يشمل استهـلاك المدن المياه المستهلكة في المنازل والمؤسسـات التجارية والصناعات الصغيرة وورش الاشغال العامة والمؤسسات الحكومية . وقد كان معدل التزايد السنوي في استهلاك المدن ٤،٨٪ سنويا بين عام ٤٩/١٩٤٨ وعام ٥٩/١٩٥٨ اي ما يعادل تقريبا التزايد الطبيعي للسكان ، لكن بعد هـذا التاريخ اتخذت اجـراءات لحمل سكان المدن على توفيـر المياه فانخفض الاستهلاك انخفاضا ملموسا بشكل ان كمية المياه التي استهلكت عام ٦٧/١٩٦٦ اي بعد تسع سنوات كانت تقارب كمية المياه المستهلكة عام ٥٩/١٩٥٨ . وتبلغ نسبة استهلاك المدن من الميـاه نحو ١٤٪ من مجموع كمية الميـاه المستهلكة في اسرائيـل ولا يتعدى استهلاك الفرد ٨٠ مترا مكعبا من المياه سنويا(٢٤) . اما استهلاك الصناعة فيشمل على المياه التي تستهلكها المصانع(٢٥) وبعض المؤسسات التجارية التي يزيـد استهلاكهـا السنوي علـى ٥٠٠٠ متر مكعب من المياه . ولا تتعدى نسبة استهـلاك الصناعة ٥٪ سنويا من كمية المياه المستهلكة . وتختلف هذه من مصنع لاخر ، فمصانع الاغذية والورق تحتاج الى كمية كبيرة من المياه اما الصناعات الاخرى فتستهلك كمية ضئيلة من المياه . وكان معدل التزايد السنوي للاستهلاك قبل عام ١٩٦٤ بطيئا اذا قيس بمعدل تزايـد الانتاج الصناعي ، وهبط هذا المعدل في السنة التالية بنسبة ٦٪ ثم عاد وارتفع في السنة التالية لها بمعدل ٩٪ ولم تتعد زيادته ١،٥٪ في عـام ٦٧/١٩٦٦ لكن ارتفع في عـام ٦٨/١٩٦٧ الى ١٠٪ فالى ٦٪ و ٧٪ في السنتين التاليتين(٢٦) ويعود ذلك الى انطلاقة الصناعات الاسرائيلية بعد حرب الخـامس من حزيران لتلبية الحاجـات العسكريـة وحاجات استهلاك سكان الاراضي المحتلة حيث تصرف المنتجات الصناعية الاسرائيلية.



المصدر : شؤون فلسطينية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يوليو ١٩٧٣

ومن الجدير بالذكر ان نسبة ٤٠٪ من المياه التي تستهلكها الصناعة هي من المياه المالحة التي تزيد فيها نسبة الملوحة على ٢٥٠ ملغ في الليتر(٢٧).

جدول رقم (٣) تطور استهلاك المياه في اسرائيل بملايين الامتار المكعبة :

السنة	المجموع	الصناعة	الاستهلاك المدني	الزراعة: المياه المستهلكة	الزراعة: الاراضي المروية[١]	الزراعة: معدل المياه بالدونم الواحد
٤٩/١٩٤٨	٢٣٠	[٢]	٥٠	١٨٠[٣]	٢٩٢	—
٥٤/١٩٥٣	٨٥٠	[٢]	١٩٠	٦٦٠[٣]	—	—
٥٩/١٩٥٨	١٢٧٤	٤٦	١٩٦	١٠٣٢[٣]	١٢٣٠	٨٠٥
٦٤/١٩٦٣	١٢٨٨	٥٧	١٧٥	١٠٥٦[٣]	١٥٠٠	٦٨٠
٦٥/١٩٦٤	١٣٢٨	٥٤	١٧٩	١٠٩٥[٣]	١٥٤٠	٦٩٨
٦٦/١٩٦٥	١٤١٨	٥٩	١٨٤	١١٧٥[٣]	—	٧٨٥
٦٧/١٩٦٦	١٤٧١	٦٠	١٩٠	١٢٢١[٣]	١٦٢٠	٦٩٠
٦٨/١٩٦٧	١٤١١	٦٦	٢١٢	١١٣٣	١٦١٦	٧٧٠
٦٩/١٩٦٨	١٥٢٧	٧٠	٢٢١	١٢٣٦	١٦٦٢	٧٢٤
٧٠/١٩٦٩	١٥٦٤	٧٥	٢٤١	١٢٤٨	١٧٢٤	٧٧٧

(١) بالاف الدونمات .

(٢) محسوب ضمن الاستهلاك المدني .

(٣) بما فيه المياه المستهلكة لحاجات منزلية في المستوطنات الزراعية .

المصدر : حتى سنة ٥٩/١٩٥٨ ، دائرة الاحصاءات المركزية الاسرائيلية. ومن سنة ٦٣/٦٤ حتى سنة ٦٦/٦٧:

Israel Water Consumption Survey, 1966/67, Ministry of Agriculture.
Water Commission, Water Allocation Department.
Statistical Abstract of Israel, 1971, pp. 315 and 354

رابعا ــ حاجات اسرائيل الى المياه :

كانت المياه ولا تزال المحور الرئيسي التي تدور حوله اهتمامات الحركة الصهيونية لتأمينه للكيان الصهيوني القائم في فلسطين المحتلة . ففي بداية الخمسينات ، اي بعد قيام الدولة مباشرة ، قدرت كمية المياه الممكن استهلاكها بين ٢٤٠٠ و ٢٨٠٠ مليون متر مكعب سنويا ، لذلك باشرت اسرائيل بالتوسع في انشاء المستوطنات وزرعها في مختلف انحاء البلاد(٢٨) . لكن سرعان ما تبين لها في بداية الستينات ، قبيل الانتهاء من المشروع الوطني ، طبريا ــ النقب ، بان الافراط في استعمال المياه سيؤدي الى نفاد الثروة المائية من جهة وزيادة الملوحة في المياه من جهة اخرى . وكان النقص في الثروة المائية في السهل الساحلي الناتج عن الافراط في ضخ مياه الابار خير دليل على هذه النظرية . ومنذ ذلك التاريخ اتخذت الحكومة اجراءات صارمة لمراقبة ضخ الابار واحتكرت لنفسها حق الترخيص بالتنقيب عن المياه وحفر الابار الجديدة ، وتشير معظم تقديرات خبراء المياه الاسرائيليين ان كمية المياه الممكن استهلاكها سنويا دون تعريض الثروة المائية في البلاد الى النفاد ، لا يمكن ان تتعدى في احسن الحالات ١٦٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا كما ذكرنا سابقا . هذه هي كمية المياه المتوفرة للاستهلاك في السنوات العشر القادمة اما الطلب على المياه خلال تلك الفترة فسيكون اكثر من ذلك وهو موزع على مختلف المستهلكين ، الزراعة والمدن والصناعة ، كما يلي :

١ ــ **الزراعة** : كانت وزارة الزراعة حتى الان تحدد سنويا معدل زيادة استهلاك المياه



المصدر : شؤون فلسطينية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يوليو ١٩٧٢

في الزراعة عن طريق تحديد كميات المياه للمستوطنات . وقد كان معدل الزيادة في السنوات الخمس الاخيرة من الستينات ١،٧٪ سنويا . هل يستمر هذا المعدل على حاله في السبعينات ام سينخفض ؟ تأمل وزارة الزراعة خفضه نحو ١٩٪ ما بين سنة ١٩٦٩/٧٠ و ١٩٧٥ وذلك عن طريق تخفيض معدل استهلاك الدونم من المياه او عن طريق اختيار زراعات جديدة لا تستهلك كثيرا من المياه والاستغناء في نفس الوقت عن الزراعات التي تتطلب ماء كثيرا بحيث تكون كمية المياه المستهلكة في الزراعة عام ١٩٧٥ ١٠٣٨ مليون متر مكعب و ١٠٧٥ مليون متر مكعب عام ١٩٨٠ . ما هو حجم المساحة المروية التي سترويها هذه الكمية من المياه ؟ لا تذكرها وزارة الزراعة بل تتجاهلها عن عمد ربما لتبرر فشلها في تحقيق هذه الغاية ، لانه من المرجح ، اذا ارادت اسرائيل ان تحافظ على معدل نمو الزراعة الحالي لتتجاوب مع حاجات السكان المتزايدة ومع مخططاتها لزيادة الصادرات الزراعية بمعدل ١٤٪ سنويا حتى تصل قيمتها الى ٢٥٠ مليون دولار عام ١٩٧٥ كما ورد في خطتها عام ١٩٧٠ ، فان هذه الكمية من المياه المخصصة للزراعة لن تكفي لتحقيق هذه الاهداف ، لان هذه الكمية لن تروي باحسن الحالات اكثر من ١،٧٠٠٠٠٠ دونم من الاراضي ، وهذا معناه تراجع في سياسة الاستيطان الصهيوني للاراضي العربية المحتلة وتجميد لاوضاع الزراعة ، بينما تشير كل الدلائل الى ان اسرائيل مصممة اكثر من الماضي على المضي قدما باستعمار المزيد من الاراضي المحتلة خاصة في النقب ، بزيادة انتاجها الزراعي خاصة الصادرات الزراعية لسد العجز في ميزان المدفوعات .

٢ — **المدن والصناعة** : يبلغ حاليا معدل استهلاك الفرد الواحد ٨٠ مترا مكعبا من المياه وسيكون سكان اسرائيل عام ١٩٧٥ بحدود ٤،٥٠٠،٠٠٠ نسمة و ٥،٠٠٠،٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٠ ، وهذا يعني بأن كمية المياه التي تحتاجها المدن للاستهلاك ستكون ٣٦٠ مليون متر مكعب عام ١٩٧٥ و ٤٠٠ مليون متر مكعب عام ١٩٨٠ ، هذا اذا اعتبرنا بان معدل استهلاك الفرد سيبقى ثابتا ومن المرجح ان يرتفع هذا المعدل الى ١٠٠ متر مكعب من المياه اذا ارتفع عدد المستوطنين في النقب حيث يحتاج الفرد الى كمية اكبر من المياه بسبب الحرارة المرتفعة والجفاف .

اما معدل زيادة الاستهلاك في الصناعة فكان في السنوات الخمس الاخيرة ٦،٥٪ سنويا فاذا ظل هذا المعدل ثابتا ستكون حاجة الصناعة ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه عام ١٩٧٥ و ١٥٠ مليون متر مكعب من المياه عام ١٩٨٠ .

سيكون اذن الحد الادنى لكمية استهلاك المياه في اسرائيل ، اذا نجحت سياسة وزارة الزراعة واذا ظل معدل استهلاك المدن والصناعة ثابتا ، ١٤٩٥ مليون متر مكعب من المياه عام ١٩٧٥ و ١٦٢٥ مليون متر مكعب من المياه عام ١٩٨٠ . لكن من المرجح ان تكون الحاجة الفعلية اكثر من التوقعات لانه في عام ١٩٦٩/٧٠ كانت كمية المياه المستهلكة ١٥٦٤ مليون متر مكعب اي اكبر من توقعات الاستهلاك لعام ١٩٧٥ وقريبة من توقعات عام ١٩٨٠ ، وسيكون النقص في احسن الحالات بحدود ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا ابتداء من عام ١٩٧٥ حين تبدأ الازمة الحقيقية للمياه كما يقول الخبراء(٢٩) لان الطلب على المياه سيفوق الكميات المتوفرة . فمن المتوقع اذن ان تكون اسرائيل مهتمة بشكل جدي بتأمين مصادر مياه جديدة قبل ذلك التاريخ . ولا تجد امامها في الوقت الحاضر سوى احتمالين : الاحتفاظ بالاراضي العربية المحتلة في حرب الخامس من حزيران واحتلال المزيد من الاراضي العربية في جنوبي لبنان وجنوبي مرتفعات الجولان السورية المحتلة .

ان الاحتفاظ بالاراضي العربية المحتلة يؤمن لاسرائيل كميات وافية من المياه تستعملها لسد حاجاتها والتوسع في الاستيطان . والاحتفاظ بمرتفعات الجولان السورية يؤمن لها

السيطرة على منابع الاردن العليا خاصة نهر بانياس السوري ونهر الحاصباني اللبناني الذي يبلغ مقدار تصريفهما السنوي مما يقارب من ٣٢٠ مليون متر مكعب(٢٠) من المياه بالاضافة الى المياه الجوفية ، كما ان الاحتفاظ بالضفة الغربية سيؤمن لهما ايضا ما يقارب من ٣٦٠(٢١) مليون متر مكعب من المياه وسيؤمن لها وجودها في سيناء السيطرة على ثروة مائية جوفية كبيرة جدا(٢٢) تستطيع استغلالها لري النقب او لانشاء المستوطنات في سيناء او لتموين جيوشها المتمركزة في سيناء وتسهيل مهمتها في حال عبور قناة السويس .

وامام اسرائيل مصدر اخر للمياه تتوق الى الاستيلاء عليه منذ زمن بعيد لان استخدامه سهل اذ يكفيها القليل من الانشاءات لتربطه بالشبكات القائمة لديها ، وهي بأمس الحاجة اليه لانه يحل لها مشكلة ملوحة المياه المتزايدة في بحيرة طبريا الناتجة عن ضخ مياهها عبر مشروع بحيرة طبريا — النقب : ولم يخف ليفي اشكول نية اسرائيل هذه بالاستيلاء على مصدر المياه هذا اذ صرح عشية الحرب الخامس من حزيران الى مندوب جريدة « لوموند » الفرنسية بقوله : « ان اسرائيل العطشانة لا يمكنها ان تقف مكتوفة اليدين وهي تشاهد مياه نهر الليطاني اللبناني تذهب هدرا الى البحر ، ان القنوات باتت جاهزة في اسرائيل لاستقبال مياه هذا النهر المحولة اليها »(٢٣) . ستكون اذن خطوة اسرائيل المقبلة الاستيلاء على مياه هذا النهر حتى تحل ازمة المياه لديها(٢٤) .

---

١ — راجع مجلة **فلسطين** ، الجزء الثالث ، عدد ١٧ .

٢ — راجع عبد الوهاب كيالي ، **المطامع الصهيونية التوسعية** ، م ت ف ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ٨٣ .

٣ — راجع
Dr A. Rupin, *Syrien Als Wirtschafsgebiet, 1916*, traduit en français par Georges Shaïb, Beyrouth, p. 108.
اسماء المستعمرات في الجليل الاعلى قرب قضائي مرجعيون وحاصبيا : روش بناه ١٨٨٢ ، مشمر هيردن ١٨٩٠ ، يسود همعلاه ١٨٨٣ ، المطلة ١٨٩٦ ، عين زيتيم ١٨٩٠ .
اسماء المستعمرات في الجليل الادنى حول حوض بحيرة طبريا واليرموك : سده شلرا ١٨٩٩ ، ميشا ١٩٠٢ ، جملمة ١٩٠٢ ، راماه ١٩١٣ ، بيسان ١٩٠٤ ، عين كاتسب ١٩٠٨ ، كينيرت ١٩٠٨ ، داجانيا ١٩٠٩ ، مجدال ١٩١٠ ، بيتان ١٩١٢ ، منحمياه ١٩٠٢ .

٤ — قدمت بعض المؤسسات الصهيونية عروضا الى الحكومة اللبنانية عام ١٩٤١ في عهد رئاسة الفرد نقاش للحصول على امتياز لاستثمار المصادر المائية في لبنان بغية تزويد القرى والمدن بالماء والكهرباء ، لكن هذه العروض رفضت بعد ان كشفت الحكومة اللبنانية النوايا المستترة وراءها .

٥ — راجع **مشروع لودر ميلك** ، ص ١٨٧ .

٦ — *La Palestine, Mémento économique* INSEE, PUF, 1948, p. 52-54

٧ — راجع : انيس صايغ ، **فلسطينيات** ، م ت ف ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٦٨ ص ٢١١ و ٢١٢ .

٨ — *L'Agriculture en Israël*, édité par le centre israélien de documentation pour les pays de langue française, Ambassade d'Israël, Paris, 1963, p. 5.

٩ — *Israël, Faits et Chiffres*, 1964/65, p. 96.

١٠ — راجع انيس صايغ ، **المصدر السابق** ، ص ٢٢٢ .

١١ — *The Master Plan for Israel irrigation development*, Tel-Aviv, June 1957.

١٢ — *Israel Economic Development*, State of Israel, Prime Minister's Office, Jerusalem, March 1968, p. 387-392.

١٣ — Le rôle de l'irrigation dans le développement agricole européen FAO Rome 1968, p. 117.
ثم راجع *The Master Plan* ص ١٢ .

١٤ — راجع
Israel Economic Development
المصدر السابق ص ٣٧٧ .

١٥ — عام ١٩٦٦ كان الدولار الامريكي يساوي ٣ ليرات اسرائيلية ، عام ١٩٧٠ اصبح يساوي ٣،٦٠ ليرة اسرائيلية .

١٦ — الاغوراه وحدة العملة الاسرائيلية ، وتساوي كل ١٠٠ اغوراه ليرة اسرائيلية واحدة.

١٧ — باسعار الليرة الاسرائيلية لعام ١٩٦٢/٦٣ حيث كان الدولار الامريكي يساوي ١٤٨ ليرة اسرائيلية ، بعد انخفاض قيمة الليرة الاسرائيلية الى ٣٤٦٠ بالنسبة للدولار فمن المنتظر ان تكون الكلفة قد ارتفعت ايضا .

١٨ — *Water Works in Israel*, Forecast and Implication, Publication No 3, Ministry of Agriculture, Water Commissioner, Economic Section, June 1966.

١٩ — راجع
Israel Economic Development
المصدر السابق ص ٢٨٢ و ٢٨٣ .

٢٠ — حسبت هذه النسبة من المعطيات الواردة في كتاب الاحصاءات السنوية الاسرائيلية عام ١٩٧١ ، ص ٣١٥ و ٣٥٤ .

٢١ — تقارير بنك اسرائيل السنوية ١٩٦٧ ، ص ٢٩٣ ، ١٩٦٩ ، ص ١٩٧ و ١٩٧٠ ، ص ٢١٨

٢٢ — المصدر السابق .

٢٣ — *FAO* المصدر السابق ص ٦٠ .

٢٤ — حسبت النسب من المعطيات الواردة في الجدول رقم ٣ .

٢٥ — باستثناء المؤسسات الصناعية الصغيرة المحسوبة ضمن استهلاك المدن .

٢٦ — حسبت النسب من المعطيات الواردة ، في الجدول رقم ٣ .

٢٧ — راجع
Israel Economic Development
المصدر السابق ، ص ٣٨٠ .

٢٨ — راجع
Atlas of Israel, Agriculture XII/2

٢٩ — النشرة الاقتصادية المختصرة ، شعبة الابحاث الفلسطينية ، دمشق ، تموز ، ١٩٦٨.

٣٠ — انيس صايغ ، المصدر السابق ، ص ٢٢١.

٣١ — *Atlas of Israel* المصدر السابق .

٣٢ — راجع
Eliyahu Kanovsky, *The Economic Impact of the Six-Day War*, New York, 1970, p. 60 and 196.

٣٣ — راجع جريدة لوموند ، ٧ تموز ، ١٩٦٧ .

٣٤ — خليل ابو رجيلي ، المطامع الاسرائيلية في الاراضي اللبنانية ، شؤون فلسطينية ، عدد ١٤ ، ١٩٧٢ ، ص ٨٣ — ٩٠ .

المصدر : السياسة الدولية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ابريل ١٩٨٠



أزمة المياه والمتغيرات في الأمن القومي الاسرائيلي

نبيل عبدالفتاح محمد

تمثل التسوية المصرية ـ الاسرائيلية أحد المتغيرات المحورية في نسق الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، إذ ادت كيفيا إلى إحداث العديد من المتغيرات في انماط التوازن الاقليمي ، وبناء القوة في المنطقة ، وموقع الأطراف المؤثرة فيه بما يمثله ذلك من نقله ـ أيا كانت ـ في عمليات التوازن ، من نمط التوازن الصراعي الى نمط التوازن الوفاقي ، الأمر الذي ادى إلى إحداث العديد من المتغيرات في تركيب وتوازن النظامين العربي ، والاقليمي .

ففي النطاق الاول ، أدى انتقال الدولة الاكبر في هذا النظام من حالة الصراع بكل انعكاساتها على شبكة العلاقات داخلة ، إلى الوفاق مع الدولة الاكبر في النظام الاقليمي العام .. بكل متغيرات ذلك في النظام الأول من حيث تركيبه البنائي ، وفعالياته في نطاق ديناميات الصراع في النظام الاقليمي .

والواقع أن هذا المتغير المركزي في تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، لا بد ان يكون موضوعا لعملية اكتشاف وتحليل ، وتنبؤسيما وان نموذج تسوية الحد الادنى المصرى الاسرائيلي ـ وهو النموذج العام لأى إطار للتسوية في المنظور الاسرائيلي في المنطقة ـ ، سوف يطرح في التطبيق تغيرات عديدة في النظام الداخلي ، والاقليمي ، والدولي وفي طبيعة التوازنات في إطار هذه الانظمة . غير أن أهم المتغيرات التي تحتاج إلى رصد عملياتها ، وتحديدها ، وتحليلها هي قضايا المياه في الفكر الاستراتيجي والأمني للصفوة الاسرائيلية الحاكمة .

ولعل أهمية طرح هذه القضية تكمن في ارتباطها مع القضايا الجديدة للتسوية ، وللتغيرات التي سوف تحدث في بناء الخريطة الجيوبوليتيكية ، والطبيعية للمنطقة .

والمتابعة الرصينة لحركة الصراع ، تبين ان النظام العربي ، يعاني من نقص في مصادره المائية ، لوقوع معظم اراضيه في الاقاليم الجافة من العالم ، وان المنطقة ، وإسرائيل ، تتحركان نحو أزمة في الطاقة المائية ، وهذه الأزمة تتزامن مع عديد من الأزمات . كأزمة التضخم في التركيب الديموغرافي ، وأزمة الطاقة الغذائية ، وتبعية النظام الاقليمي في هذا النطاق ـ سياسيا واقتصاديا ـ للعالم الغربي بكل محدداته ، وتوازناته . فضلا عن نمو ظواهر التصحر بكل تاثيرات ذلك على قضايا الغذاء ، والأمن القومي لوحدات النظام الاقليمي .

فالحركة نحو الأزمة في الطاقة المائية في النظام الاقليمي العام سوف تشكل واحدة من أخطر الأزمات في المنطقة ، والتي قد تفوق ـ في نظر سوندرز ـ أزمة الطاقة البترولية ، وفي هذا الاطار تمثل قضايا المياه ـ في حركتها نحو الازمة الفعلية في إسرائيل احد المحاور الاساسية للامن القومي الاسرائيلي ، بكل انعكاسات ذلك على الأمن الاقليمي اجرائيا ، وموضوعيا .

ويمكن متابعة هذه القضايا في بنية الفكر السياسي الاسرائيلي عبر ثلاثة مستويات للتحليل :

المستوى الأول : مصادر الازمة في خصائص تركيب الخريطة الطبيعية والجيوبولتيكية الاسرائيلية كوحدة في بناء خريطة المنطقة ثم انعكاساتها في فكر الصفوة الاسرائيلية .

المستوى الثاني :المتغيرات في بنية الأمن القومي الاسرائيلي ، وموقع قضايا المياه في داخلها .

المستوى الثالث : موقع أزمة المياه الاسرائيلية في بناء نماذج التسوية ، المفهوم والتطورات التطبيقية .

اولا : الازمة في تركيب البنية الطبيعية ، وانعكاساتها في فكر الصفوة الاسرائيلية

يمكن القول إن تحليل مواطن القوة ، والضعف في البنية الطبيعية لاسرائيل ، في محوري المياه والارض يفصح عن حقيقة مفادها ، انه بالرغم من التنوع في توزيعات التربة ، وخصائصها ، وتوزيعات الحرارة ،

والمطر ، فإن التركيب الطبيعي في قوامه العام ، هو ارض صحراوية ، وشبه صحراوية ، معظمها من الاراضي المتوسطة الجودة ، تقع بين نطاقين شبه جاف جنوبا (مصر) ، وشبه ممطر شمالا (لبنان) .

والتحليل الهيدروليكي ، يؤدي الى تقسيم المناطق الفرعية الداخلية من الناحية التراتبية ، الى ثلاث مناطق هي : (١) منطقة فائض (الشمال) . (٢) منطقة كفاية نسبية (الوسط) . (٣) منطقة نقص شديد (الجنوب) .

ويمثل الضعف في الموارد المائية ، احد كوابح النمو في القطاع الزراعي ، فضلا عن انه يمثل احد محددات التوزيع الديمغرافي .

ومن حيث توزيع مصادر المياه ، فالثابت ان ٦٧٪ من الطاقة المائية ، ياتي من خارج المنطقة الاسرائيلية ، ٣٥٪ من الضفة الغربية وروافد نهر الاردن ، وذلك حسب إحصائيات الامم المتحدة .

وكانت هذه الحقيقة المحورية في ارتكاز الطاقة المائية – في بناء الوحدة على الخريطة – على خارجها صدى لدى الصفوة الصهيونية ، فقد كان ثمة ادراك للوضعية الجيوبوليتيكية للدولة ، وحقيقة ان مصادر المياه في المنطقة الشمالية الشرقية ، تقع في الاراضي السورية ، واللبنانية المتاخمة لها ، وان الاقسام الوسطى ، والجنوبية ، تعاني من نقص في المياه ، منذ بدايات الحركة ، ونرى هذا الانعكاس في الأدب السياسي الصهيوني ، في دراسة الجمعية العلمية البريطانية عن أراضي فلسطين ، ومياهها (١٨٧٣) ، ولدى الجنرال شارلز وارن في كتابه عن أرض الميعاد (١٨٧٥) . واللجنة الاستشارية لفلسطين (لجنة بريطانية تضم في تشكيلها شخصيات صهيونية) في مقترحاتها لوضع حدود للدولة (١٩١٨) .

وارتبطت المسألة ببدايات اليشوف الجديد ، والمستعمرات الاستيطانية بالقرب من مصادر مياه الاردن إبان الحكم العثماني : وكان ثمة ربط بين الحقائق الجغرافية ، وبين اسطوريات الفكر الصهيوني عن الخرائط التاريخية للوعد التوراتي ، والحدود التاريخية لدى هارق زاخر ، ورعنان فضلا عن جرانوفسكي .

وكافة النماذج التصورية ، والمطالب التي طرحتها النخبة ، قبل صدور وعد بلفور لقضايا الحدود ، كانت مرتبطة بقضايا المياه ، سواء في مقترحات اللجنة الاستشارية لفلسطين ، عن مقترحات الحدود (٦ نوفمبر ١٩١٨) ومذكرة الحركة الصهيونية لمؤتمر السلام (٣ فبراير ١٩١٩) ، واثناء انعقاد المجلس الأعلى للحلفاء حول تقسيم خطوط المياه ، وفي هذا الصدد ، يرى بن جوريون واسحق بن زفي في (يونيو ١٩١٨) في مقال حدود فلسطين ، ومساحتها ان الحياة الاقتصادية في فلسطين .. تعتمد على مصادر المياه الموجودة ومن الاهمية الحيوية بمكان ، ان تضمن فلسطين استمرار تدفق المياه التي تروي البلاد حاليا ، ثم وان تتمكن ايضا من تخزينها والسيطرة عليها عند منابعها . وأن جبل الشيخ هو ابو مياه فلسطين الحقيقي ، ولا يمكن فصله عن فلسطين ، دون تعريض حياتها للخطر ..

وفضلا عن ذلك فثمة ربط بين ازمة المياه وبين ضرورة السيطرة على نهري الليطاني ، والاردن .

وقد ارتبطت مسألة المياه بدوافع التوسع الاقليمي والاستيطاني ، والرغبة في استغلال مياه الاردن ، والليطاني ، وقد بدأت على صعيد الفكر الاسرائيلي ، مرحلة الدراسة ، ووضع نماذج المشاريع ، ابتداء من مشروع ابو نيس (١٩٣٨) ووالتر كلاي لورد ميلك في عام ١٩٤٤ الذي تضمن اقتراحه عملية الاستيلاء على مياه نهر الاردن وتحويلها إلى المناطق الشمالية ، والوسطى ، مع نقل كميات مائية الى النقب بواسطة انابيب ، ثم مشروعي هيز ، وسافيدج (١٩٤٥) .

وفي اطار اتفاقيات الهدنة ، نستطيع ان نلحظ احد الاهداف المحورية التي تضبط السلوك الاسرائيلي ، وهو ضمان السيطرة على مصادر مياه نهر الأردن وروافده ، غير انهم خرقوا شروط الهدنة ، بتجفيف بحيرة الحولة ، وشق القنوات لتحويل مياه نهر الاردن .

وقد اخذت مسألة المياه ، وموقعها في بناء المنطقة الاسرائيلية ، وضرورة السيطرة على موارد المياه ، بعدا دوليا بايفاد ايزنهاور لاريك جونستون ، الذي اعد مشروع جونستون (١٩٥٣) وقدم مشروعة الذي تجاهل الحدود السياسية لدول حوض النهر ، واعتبر بحيرة طبرية بمثابة خزان لمياه ، الاردن . ومن ثم تستطيع اسرائيل الاستيلاء على معظم الموارد المائية للأردن ، فضلا عن استيلائها على الليطاني .

وقامت إسرائيل بمشروع السنوات السبع لتحويل نهر الاردن ، ثم ادمج هذا المشروع في مشروع السنوات العشر (١٩٥٦) الذي استهدف توفير ٧٠٠ مليون متر مكعب من مياه الأردن ، بتحويلات تمثل ٥٦٪ (٧٠ مليون متر مكعب) . وهذه التغيرات تشكل اعتداء على حقوق الدول العربية الشاطئة لحوض النهر ، ومن ثم لقواعد الشرعية الدولية في هذا الصدد .

ثانيا : موقع قضايا المياه في الامن القومي الاسرائيلي :

تمثل ظاهرة الأمن في الكيان الاسرائيلي ، احد



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : ابريل ١٩٨٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المحاور الجوهرية للنظام السياسي وللعلاقات والقيم الاجتماعية ـ كما يرى بعضهم ـ وهو احد المفاهيم ذات الطبيعة الشمولية والمركبة فى هذا النطاق ، وتكتسب لاسباب عديدة قضايا الامن القومى ، ابعادا هامة نظرا لنشأة للدولة ، والنظام السياسى ، والطبيعة الاستيطانية له .

ومن ثم اكتسبت هذه القضية اهمية فى الفكر السياسى للصفوة الاسرائيلية ، وقدمت فى هذا الاطار نظريات عديدة تنطوى فى مجملها على التوسع الاقليمى ـ الاستيطانى . وفى هذا الاطار فرض واقع المنطقة الاسرائيلية فى البناء الجيوبولتيكى للنظام الاقليمى ، ظلة على هذه النظريات .

واستجابت الصفوة لوضعية المنطقة الإسرائيلية على الخريطة ، الامر الذى ينعكس على المفاهيم والتصورات التى طرحت فى هذا الصدد .ويمكن القول ان خصائص الموقع الاسرائيلى وحقيقة أن مصادرها المائية تأتى فى اغلبها من الدول العربية المحيطة يمكن رصدها فى كافة النماذج ، والمشاريع التى وضعتها الحركة الصهيونية بالنسبة لقضايا الحدود ، وتقسيم المياه منذ بداياتها .

وكان الضابط الرئيس لعمليات الإستيطان ـ فى نظر بعضهم ـ هو ضابط جيوبولتيكى يدخل فى نطاقه المياه .. ليس هذا فحسب فثمة موقع محورى لمشكلة نقص المياه فى النظريات التى تستتر خلفها عمليات السلوك التوسعى ، واية محاولات للتوسع الزراعى ، وزيادة جذب الهجرة من الدياسبورا .

وقد ربط بن جوريون بين الضعف الاستراتيجى للنقب ، وامكانية تحويله الى مركز قوة ، ومجال حيوى على اساس ان زراعة وتحويل نصف ارض اسرائيل سوف تؤدى الى استيعاب عدة ملايين من اليهود . وعلى هذا الاساس دخلت قضايا المياه الى مرحلة محورية فى الأمن القومى الاسرائيلى ، وتحولت عملية توفير الموارد المائية الى مسالة قومية ، ترتبط ـ فى نظر بعضهم ـ بأهداف وجودها ، وغاياتها الصهيونية ، وتحولت مشروعاتها إلى مشروعات ذات صفة قومية ، وأن الامن القومى الاسرائيلى ، يرتبط بالسيطرة على المياه فى المنطقة واستثمارها ، سواء فى نهرى الاردن او الليطانى .

وبعد حرب ١٩٦٧ ، ظهر فى الفكر الاستراتيجى الاسرائيلى مفهوم الحدود الأمنة الذى يرتبط فى احد ابعاده بمفهوم الحدود الطبيعية التى ترتكز على عمق اقليمى ، وعقبات طبيعية مثل المياه والجبال والصحراء ... الخ . فثمة ارتباط بين قضايا المياه وبين قضايا الامن القومى الاسرائيلى ، فى ابعادها الاقتصادية والاستراتيجية .

ويرى بريتشر فى تحليلة لنسق السياسة الخارجية الاسرائيلية عن تاثير الوضع الجغرافى الاسرائيلى على سياستها الخارجية ، ان هناك تصرفين عربيين ضمن اربعة تصرفات تشكل تلقائيا حالة حرب بالنسبة لاسرائيل ، من تلك تصرفان منهما يتصلان بالمياه .

ومع وصول اسرائيل الى الخط الاحمر فى ازمة المياه ، نظرا لاستغلالها مصادرها المائية الحالية الى اقصى حد ، وان إسرائيل من الآن وفى سنة ١٩٨٥ ، عليها أن ترصد ملياري ليرة سنويا للمحافظة على مصادر المياه الحالية وللبحث عن مصادر جديدة بالاضافة إلى تحلية البحر ، وحفر آبار ارتوازية ، فإن احد عوامل الحركة نحو الازمة فى الطاقة المائية فى إسرائيل هو انخفاض مستوى المياه فى بحيرة طبرية ، اذ اصبح سطح البحيرة منخفضا عن سطح البحر بحوالى ٢١٩ متر والخط الاحمر بنحو ٢١٢ مترا .

وادى الجفاف فى العامين الاخيرين إلى شح فى الثمانمائة مليون متر مكعب وكذا ارتفاع نسبة الملوحة فى مياه الاردن إلى الجنوب من طبرية ، فضلا عن ان ٩٥٪ من المياه الجوفية قد نضبت ، وقد ابلغت إسرائيل الولايات المتحدة رسميا بانها تعانى من هذه المشكلة واطلع سوندرز فى زيارته على حقيقة الاوضاع المائية ، وهو ما يعرضه فى رؤيته عن قوى التغيير فى الشرق الاوسط ١٩٧٨/ ١٩٧٩ امام الكونجرس .

ثالثا : موقع ازمة المياه فى نماذج التسوية على الصعيد الاقتصادى الاقليمى :

تمثل وضعية العلاقات فى اطار التسوية طبقا للمفهوم الاسرائيلى ـ المصرى احد اهتمامات الصفوة الاسرائيلية التى تربط بين تلك المفهوم ، وبين تقسيم العمل الاقليمى واعادة توزيع الموارد ، بحيث يكون هذا التقسيم ، والتوزيع ، فى إطار العلاقات المصرية الاسرائيلية المقدمة ، لاعادة التطبيق على صعيد النظام الاقليمى ، وبحيث تصبح إسرائيل الوسيط التجارى بين النظام الراسمالى العالمى ، والمنطقة ، وتتشكل معالم الرؤية الاسرائيلية الجديدة فى طرح نماذج التكامل الاقليمى ، فى صياغات مشابهة للسوق المشتركة ، بكل انعكاسات ذلك على طبيعة العلاقات بين السوق الاقليمية والنظام العالمى ، واحد مجالات العلاقات الاقتصادية الجديدة فى المنطقة هو مجالات الزراعة والرى ، وتصدير تكنولوجيا الرى لمصر ، واستخدام نظام فعال للمياه ، بهدف تغذية الطاقة الزراعية ، عن طريق المياه ، واكتشاف مصادر جديدة واستغلالها فى



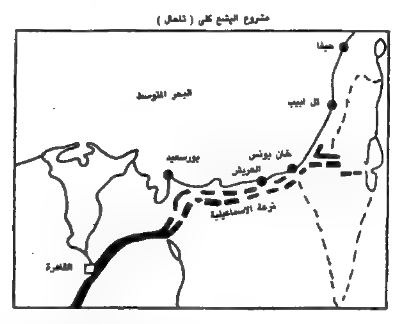
المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : ابريل ١٩٨٠

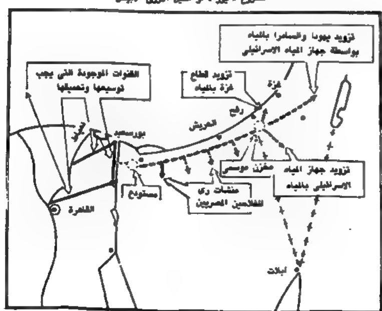
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إطار اعادة توزيع الموارد ، وترتبط هذه الرؤية الاسرائيلية كنموذج تطرحه للتكامل الاقليمي المطروح لتسوية الحد الادنى ، بالرؤية الامريكية التي تربط بين ضرورة استغلال الثروات المائية في المنطقة ، واعادة توزيعها ، مع عمليات التسوية في المنطقة ، ومشاكل نقص المياه في إسرائيل ، ومن ثم فسوف تدخل قضايا المياه في إطار قضايا التسوية ، واعادة صياغة بناء الوحدات المكونة للنظام الاقليمي وتجرى في هذا

مشروع اليشع كلي (شمال)



مشروع « بلو » او النيل الازرق الابيض





المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : ابريل ١٩٨٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الصدد ، مباحثات مع الأردن حول اليرموك ، وتطرح الصفوة الاسرائيلية (التكنوقراط) في إطار تطبيع العلاقات مع مصر ، نموذجين للتكامل المائي ، وتوزيع الموارد المائية ، ونموذج في إطار العلاقات المصرية ـ الافريقية وهو تصور امريكي أيضا لنموذج حوض النيل الاقتصادي ـ الأمني ، في صراعه مع النظام الاقليمي الفرعي لشرق افريقيا ، والذي يمكن من خلاله حل القضايا القانونية ، والسياسة لعمليات تغيير المجرى الطبيعي للنهر ، وذلك بخلق نموذج للتكامل والتعاون بين الدول الشاطئة لحوض النهر الدولي ، أما نموذجا العلاقات المصرية الاسرائيلية في نطاق حل قضايا نقص المياه في المنطقة ، فهما :

اولا : نموذج اليشع كلي : المهندس بشركة تاحال ، ويقوم على أساس ان مشاكل المياه لدى إسرائيل يمكن حلها عن طريق استخدام ١٪ فقط من مياه نهر النيل (٠,٨ مليار متر مكعب من حوالي ٨٠ مليار متر مكعب في السنة !!) وان هذا المشروع يمكن ان يؤدي الى حل بعض مشاكل المياه المصرية والعربية بري شمال سيناء ، وامداد قطاع غزة بالمياه ، وإمداد إسرائيل للضفة الغربية بالمياه !! ، وذلك في حين تبقى مياه الضفة الغربية تحت الاشراف الاسرائيلي ـ في ظل قيام حكم ذاتي ـ لـد مستوطناتها في المناطق المحتلة) .

ويقوم هذا المشروع ايضا ، على إمكانية توسيع ترعة الاسماعيلية ، بحيث تستطيع الامداد بالقدر المطلوب من المياه ، وهو حوالي ٣٠ مترا مكعبا في الثانية .. ويتم نقل مياه المشروع بواسطة انابيب تحت قناة السويس بجانب الاسماعيلية ، وفي الجانب الثاني تصب المياه في انابيب مبطنة بالخرسانه ، تقع شمال غرب بالقرب من طريق العريش والقنطرة ومن هناك تسير بمحاذاة طريق غزة العريش حتى خان يونس .. وفي خان يونس يتشعب مجرى المياه ، واحد لقطاع غزة ، ومجرى ثان للنقب الغربي ، في اتجاه أوفاكيم وبير سبع .

ثانيا : نموذج (يؤر) او النيل الأزرق الابيض :
يرى شاؤول ارلوزوروف النائب السابق لمدير هيئة المياه الإسرائيلية ، ان ثمة ثلاثة بدائل تتناول دفع مياه النيل فقط ، كلها قائمة على نفس العملية الهندسية وفي هذا النطاق يتم حفر ثلاثة انفاق تحت قناة السويس يكون مصدرها قناة المياه العذبة ، وتلك القنوات تدفع المياه إلى نقطة سحب رئيسية في سيناء ، ليست بعيدة عن بالوظة ، وفي محطة الضخ يتم رفع المياه إلى ارتفاع يبلغ عشرات الامتار ويتم دفعها بقوة الثقل ، على طول ساحل سيناء وفي قناة مفتوحة ، وحفرها غير مرتبط بالتغلب على عوائق طوبوغرافية ، ومن تلك القناة تتفرع قنوات فرعية إلى شبكات الري التي تغذي المستوطنات ، وطرف القناه يعبر الحدود ، وينقل المياه الى شبكة الري الموجودة شمال غربي النقب .

هذان النموذجان هما المطروحان الآن لدى الصفوة التكنوقراطية ، غير ان ثمة قضايا أخرى مثارة في إطار هذين النموذجين او غيرهما لدى الصفوة لاتسوغها حقائق القوة في المنطقة كالتساؤل حول مدى الارتباط بين الكميات المنقولة (نصف مليار للنقب !!) وبين اعتبارات التبعية السياسية ، ومدى امكانية استخدام مصر لصنبور المياه كأداه للمنع او المنح في مفاوضاتها ، وفي هذا الاطار ، ثمة سيناريوهات للحد من تاثير هذا التوزيع الجديد للموارد المائية على الامن القومي الاسرائيلي ، وذلك بطرح تدفق مضاد مفاده مد العريش بالكهرباء ، وإقامة خزان او خزانات داخل مناطق الخط الأخضر يتم تخزين كميات كبيرة بها .

ويرى بعضهم ان تكلفة سعر المتر المكعب من المياه بسبب اقامة الخزان تبلغ حوالي اربعة سنت ، وسيكون سعر المياه بجانب حدود إسرائيل ، ومصر منافسا لثمن المياه التي سوف يتم نقلها عن طريق شبكة المياه الاقليمية ، وتطرح في هذا النطاق مشروعات اقليمية مشتركة ، كالمجمعات الزراعية بين الدولتين ، تمولها واشنطن كعملية موازنة .

والواقع ان هذه النماذج المطروحة لعمليات التطبيع ، لا يمكن عزلها عن بقية التصور الاسرائيلي للتسوية الاقليمية ، والتي تتضمن تقسيم العمل الاقليمي ، واعادة توزيع الموارد في المنطقة □



(٤) الزراعة والرى

يعد القطاع الزراعى فى اسرائيل احد أهم القطاعات (المنتجة) ، التى لعبت دورا هاما فى تشكيل وبناء المجتمع الصهيونى ، واستيعاب المهاجرين الجدد وارتباطهم بالارض .

وقد تحولت الزراعة فى اسرائيل الى قطاع علمى يقوم على أساس استخدام أحدث نتائج الأبحاث العلمية والتطبيقية واستحداث طرق متقدمة لزراعة المحاصيل وخاصة المحاصيل التصديرية . ويتكون هيكل التركيب المحصولى للزراعة من عدد متنوع من المنتجات يأتى فى مقدمتها القمح ، الخضروات والحمضيات والموالح والفواكه والقطن .

وتعانى الزراعة فى اسرائيل من قلة المياه ، ومن صعوبة التسويق نظرا لبعد أسواقها الاستهلاكية فى أوربا ولوجود منتجات أوربية مزاحمة . وقد استطاعت التغلب على بعض العوائق الطبيعية التى تقف أمام تطوير الزراعة ، وتحقيق معدلات نمو فائقة فى المجال الزراعى حتى عام ١٩٨٠ .

وتنحصر ملكية الأراضى الزراعية فى اسرائيل فى الأراضى الزراعية الحكومية او التابعة للمؤسسات الحكومية بالاضافة إلى الاراضى التى تمتلكها الوكالة اليهودية . وتبلغ مساحة الأراضى المزروعة حوالى ٣٠٪ من المساحة الكلية ، كما تبلغ مساحة الاراضى المروية حوالى ٤٠٪[1] .

وقد اضافت اسرائيل إليها أراضى زراعية أخرى عن طريق مصادرة الأراضى العربية فى المناطق المحتلة . وقد نظمت المؤسسات الصهيونية الاستثمار الزراعى بعدة اشكال استيطانية وبلغ عدد المستوطنات الزراعية حتى عام ١٩٨٠ كما يلى : المستوطنات الزراعية التعاونية (الموشاف) ٣٤٩ مستوطنة ، المستوطنات الزراعية الجماعية (الكيبوتس) ٢٢٨ مستوطنة ، المستوطنات التعاونية الجماعية (موشاف تيتوفى) ٣٦ مستوطنة ، المستوطنات الزراعية ذات الملكية الخاصة ٥٣ مستوطنة ، كما انشئت ٨٩ مستوطنة فى الضفة الغربية المحتلة والجولان وقطاع غزة[2] .

ويبلغ عدد العاملين فى الزراعة حوالى ٧٣ الف عامل أى ما يقرب من ٦,٦٪ من إجمالى القوة العاملة فى الاقتصاد عام ١٩٧٨ ، وفى حين بلغ عدد العاملين من المناطق العربية المحتلة فى إسرائيل عام ١٩٨٠ حوالى ٧٢ الف عامل بلغت نسبة العاملين فى الزراعة منهم ١٤٪[3] .

التركيب المحصولى :

يتكون هيكل التركيب المحصولى من عدد متنوع من المحاصيل ومنها الحقلية مثل الحبوب والقطن والبنجر والفول السودانى ، المحاصيل الصناعية مثل البنجر وعباد الشمس ، محاصيل العلف ، إلى جانب عدد متنوع من المحاصيل الأخرى مثل الخضار والبطاطس والحمضيات والأشجار المثمرة .

وتحاول اسرائيل إجراء تعديلات فى هيكل الناتج الزراعى بما يسمح بتوجيه مزيد من صادرات المحاصيل غير التقليدية كالزهور والنباتات الطبية والعطرية والتوابل وخلافه إلى الأسواق الخارجية .

١ - الحمضيات :

يعد محصول الحمضيات من أهم المحاصيل التقليدية فى إسرائيل ، وتمثل المساحة المزروعة بالحمضيات نحو ٦٠٪ من إجمالى المساحة المزروعة بالأشجار المثمرة . وقد بلغ صافى الناتج من هذا

---

١ - الارض - ديسمبر ١٩٨٠ ص ٢٣
٢ - المصدر السابق ص ٢٣ ، ٢٤
٣ - ن . م د ف - نوفمبر ١٩٨١ ص ٧٠٨



المحصول عام ١٩٨٠ حوالى مليون ونصف مليون طن مقابل مليون و ٣٥٠ الف طن عام ١٩٧٩ ، كما بلغت قيمة صادراته ٢٧٥ مليون دولار علم ١٩٨٠ مقابل ٣٠١ مليون دولار عام ١٩٧٩[٤]

وقد ذكرت مصادر شركة (تنوفا ـ اكسبورت) وهي شركة تعاونية لتصدير وتسويق المحاصيل الزراعية تابعة للهستدروت أن الدخل من تصدير ٤٥ مليون صندوق من الحمضيات بلغ في هذا العام ١٩٨٠ حوالى ٢٧٥ مليون دولار مقابل ٢٥٣ مليون دولار في العام السابق . وعلى الرغم من هذه الزيادة أوضحت هذه المصادر أن المزارعين يخسرون حوالى ٣٥ ـ ٤٥٪ وذلك بسبب انخفاض قيمة الليرة بالنسبة للدولار[٥]

ومن المتوقع أن يشمل تصدير الحمضيات في الموسم المقبل ما بين ٤٧ ـ ٤٨ مليون صندوق ، وقد استوعبت الصناعات المحلية التي تعتمد على الحمضيات ٦٨٥ الف طن في هذا الموسم من علم ١٩٨٠ مقابل ٥٦٥ ألف طن في الموسم السابق عليه[٦]

٢ ـ الموالح والخضروات والبطاطس :

حدث انخفاض بنسبة ٩٪ في كمية انتاج الموالح والخضروات والبطاطس في الفترة من أكتوبر ١٩٧٩ إلى مارس ١٩٨٠ ، في حين انخفض مجموع كمية الانتاج الزراعي الذي ورد من المزارع بنسبة ١,٥٪ تقريبا خلال الستة شهور الأولى من عام ١٩٨٠ بالمقارنة بالفترة المماثلة من عام ١٩٧٩[٧]

وتنتج اسرائيل جميع احتياجاتها من الخضار والبطاطس بينما يذهب نحو ٣٠ ـ ٣٧٪ للمصانع المحلية لغرض صناعة المعلبات والخضروات المجففة والمحفوظة .

٣ ـ مسلحة الزهور :

يعد محصول الزهور من المحاصيل غير التقليدية التي تحاول اسرائيل التوسع في زراعتها بما يسمح بتوجيه مزيد من صادراتها للخارج ، وقد بلغ الدخل من صادرات هذا المحصول ٩٠ مليون دولار في عام ١٩٨٠ ، ومن أهم المشاكل التي تواجه فرع الزهور ارتفاع أسعار النقل الجوى . ومن المتوقع ان تزداد الصادرات من الزهور في موسم ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ بنسبة ١٠٪ وأكثر ـ ٨٥٠ مليون زهرة مقابل ٨٠٠ مليون زهرة في موسم ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ أما الدخل المتوقع من هذه الصادرات فسيبلغ ٩٠ ـ ٩٥ مليون دولار[٨]

طبقا لتصريحات رئيس قسم الاقتصاد في المركز الزراعي باسرائيل عن أوضاع الزراعة فقد كانت تلك السنة ١٩٨٠ غير جيدة بالنسبة للزراعة عموما للسنة الثالثة على التوالى . حيث يقول ان المزارعين يطالبون بتسهيل منح القروض الزراعية لهم واعطاء مساعدات مالية حكومية بنسبة ٢٠ ـ ٢٥٪ للمواد الاساسية أو دفع تعويضات فورا عن التضخم عن طريق رفع أسعار المنتجات الزراعية . كما اضاف انه حتى سنة ١٩٧٨ امتاز فرع الزراعة بنمو بنسبة ٦ بالمائة في السنة ، ومن تلك السنة فصاعدا انخفضت نسبة النمو بصورة مستمرة إلى أن وصلت في سنة ١٩٨٠ الى الصفر

---

٤ ـ الأرض ـ يونية ١٩٨١ ص ٢٢
٥ ـ المصدر السابق
٦ ـ الأرض ـ يونية ـ ١٩٨٠ ص ٥٧
٧ ـ عل همشمار ـ ١٩٨٠/٦/١٦
٨ ـ الأنباء ـ ٨١/١١/٩



وقال ان فى هذه السنة تضررت الصادرات أيضا وخاصة الحمضيات والحمضيات[٩]

الصادرات الزراعية عام ١٩٨٠

يواجه التصدير الزراعى فى اسرائيل فى السنوات الأخيرة العديد من المشاكل فبالاضافة إلى المشاكل التى نتجت عن انضمام أسبانيا والبرتغال واليونان لمجموعة السوق الأوربية المشتركة[١٠] هناك الخسائر التى تواجه المزارعين نتيجة تراجع السعر التبادلى للعملة الصعبة التى يحصل عليها المزارعون لقاء صادراتهم . كما أدت السياسة الحكومية خلال عام ١٩٨٠ إلى الحاق الضرر والخسائر بالزراعة والمزارعين من خلال إلغاء الدعم فى مجالات الانتاج الزراعى ورفع أسعار المياه وعدم تقديم الحوافز التشجيعية للصادرات الزراعية مما حدا بالمركز الزراعى لمطالبة الحكومة بالاسراع فى اعادة تقديم تلك الحوافز كما كانت عليه قبل الانقلاب الاقتصادى لتفادى الخسائر الكبيرة التى لحقت بالمزارعين المصدرين التى تقدر فى نهاية عام ١٩٨٠ بمليارى شيكل[١١] والتى بلغت حوالى ٣٠ مليون دولار حتى الربع الثانى من عام ١٩٨١[١٢]

وقد بلغت نسبة الزيادة فى الصادرات الزراعية خلال الاحدى عشر شهرا الأولى من عام ١٩٨٠ ٤٪ فقط بالمقارنة مع نفس الفترة من عام ١٩٧٩ ، وفى حين بلغت قيمة صادرات البضائع خلال شهر نوفمبر ١٩٨٠ (٤٠٤) مليون دولار بلغت قيمة الصادرات الزراعية منها ٤١ مليون دولار[١٣] كما بلغت صادرات الحمضيات فى نهاية عام ١٩٨٠ ـ ٢٧٥ مليون دولار مقابل ٣٠١ مليون دولار سنة ١٩٧٩ ، بلغت صادرات الزهور ٩٠ مليون دولار

وتحاول إسرائيل التوسع فى الصادرات عن طريق فتح أسواق جديدة والتوسع فى المساحة المزروعة بالمحاصيل غير التقليدية .

الانتاج الحيوانى عام ١٩٨٠

يشكل الانتاج الحيوانى ما يقرب من ٤٢٪ من الانتاج الزراعى فى إسرائيل ، ويغطى جميع الحاجات الاستهلاكية من المواد الغذائية كالحليب ومشتقاته والبيض واللحوم . وتكفى الثروة الحيوانية فى اسرائيل حاجة الاستهلاك المحلى ويصدر قسم منها كالبيض ولحوم الدواجن ، أما لحوم الأغنام فيستورد جزء منها من الخارج[١٤]

وإلى جانب منتجات الماشية والماعز والدواجن هناك أيضا منتجات المصايد السمكية التى لا يغطى إنتاجها من الأسماك سوى ٨٠٪ من احتياجات اسرائيل منها .

وقد أدى امتناع الدولة عن تقديم الدعم للمنتجات الزراعية فى عام ١٩٨٠ إلى خلق صعوبات أمام تصريف هذه المنتجات فى الداخل ، كما أدى ارتفاع تكاليف الانتاج وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية إلى إلحاق الخسائر بالمزارعين حتى أخذوا فى المطالبة برفع أسعار هذه المنتجات لتفادى هذه الخسائر ، كما طالبوا بوضع أصول واضحة لرفع أسعار الحليب ومشتقاته والبيض والدجاج بحيث

---

٩ ـ الانباء ـ ١٩٨٠/١٠/٢٠
١٠ ـ Isreal year book, 1978 P. 73
١١ ـ الارض ـ يونية ١٩٨٠ ص ٥٥
١٢ ـ الارض ـ مارس ١٩٨١ ص ٥٥
١٣ ـ الارض ـ ديسمبر ١٩٨٠ ص ٥٧
١٤ ـ المصدر السابق ص ٢٤



تمنع الاضرار الواقعة على المنتجين[١٥]

المياه ومشكلات الرى

يعانى القطاع الزراعى فى اسرائيل من ندرة المياه ، وعلى الرغم من تكنولوجيا الرى المتقدمة والترشيد الاقتصادى لاستخدامها ، من خلال اتباع أساليب الرى المختلفة ومنها الرى بالرش والرى بالتنقيط ، واستغلال فائض المياه فى الضفة الغربية فلا تزال اسرائيل تعانى من فجوة فى احتياجاتها من مياه الرى .

وتجرى محاولات عديدة للبحث عن المياه الصالحة للرى وأهم هذه المحاولات التى جرت خلال عام ١٩٨٠ هو البحث الذى أجرته شركة المياه القطرية والذى اتضح منه ان المياه المالحة الموجودة بكميات كبيرة فى الآبار الواقعة فى منطقة النقب الغربى يمكن استغلالها لرى المزروعات فى النقب ، وتتركز هذه الآبار فى منطقة بئرى نيريم ، نيرعوز ومستوطنات المنطقة الأخرى ويهدف هذا البحث الزراعى إلى رى القطن وقصب السكر والخضروات بالمياه المالحة بالاضافة إلى اقامة برك لتربية الأسماك[١٦]

وقد تم توظيف حوالى ٢,٥ مليار ليرة خلال عام ١٩٨٠ لتطوير مصادر جديدة لمياه الرى[١٧] وتنقسم اسرائيل من حيث وفرة المياه الى ثلاثة أقسام : المنطقة الشمالية وبها فائض من المياه ، المنطقة الوسطى وتتعادل فيها المياه المتاحة مع الاستهلاك الحالى ثم المنطقة الجنوبية وبها نقص فى المياه .

هذا ويحلم البعض فى اسرائيل بتحويل قسم من مياه النيل اليها ، فقد أدلى اليشع كالى المحاضر فى معهد التخنيون بتصريح حول سحب مياه النيل من مصر إلى اسرائيل عبر قناة من المتوقع ان تبلغ تكاليف شقها نصف مليار دولار ، وطاقتها مليار كوب فى العام الواحد . وقد أوضح ان تكاليف نقل المياه من النيل اقل بكثير من نقلها من بحيرة طبريا الى النقب[١٨]

وقد وجهت الحكومة الاسرائيلية فى عام ١٩٨٠ ضربة قاصمة إلى الزراعة والمزارعين بسبب قرارها رفع أسعار المياه الذى ترتب عليه زعزعة وضع بعض الفروع الزراعية المنتجة وتقويض وضع الزراعة وتعرض فروع ومناطق زراعية كاملة للانهيار[١٩]

---

١٥ ـ الانباء ـ ١٩٨٠/١٠/٢٠

١٦ ـ الانباء ـ ١٩٨١/٣/٢٠

١٧ ـ الانباء ـ ١٩٨٠/١٠/٢٠

١٨ ـ الارض ـ يونية ١٩٨٠ ص ٥١

١٩ ـ المصدر السابق ص ٢٢



المصدر : الثقافة العالمية

التاريخ : سبتمبر ١٩٨٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● سياسة اسرائيل المائية

بقلم : يوري ديفز   انطونيا ي. ل. ماكس

جون ريتشاردسون *

ترجمة : منير سويد

● لن تمر في اراضي اسرائيل الغربية بعد اليوم ، اية حدود جديدة والخط الاخضر الذي وجد في مخيلة بعض الناس ، لم يعد له اي وجود واقعي ـ فقد اختفى ومضى الى غير رجعة ، . هذا ما صرح به رئيس الوزراء مناحم بيجن في الاجتماع الذي انعقد في مركز حزب حيروت ، لمناقشة موضوع المستوطنات ......
. . اما وزير الزراعة ، ايريل شارون ، فقد صرح بان الحكومة تمنح العرب جميع الحقوق (داخل) ارض اسرائيل ، ولكنها لن تمنحهم حقا واحدا (في) ارض اسرائيل ، هذه الارض التي نحتفظ بها لشعب اسرائيل .

هارتس ، الثلاثون من ابريل ـ نيسان ـ ١٩٧٩ .

أثنـاء المباحثات التي أجريت بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة حول مستقبل الأراضي التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ ، كانت مسألة الموارد البشرية والمادية لتلك المناطق، وأهمية تلك الموارد الاقتصادية بالنسبة لاسرائيل ، أقـل الموضوعات تنـاولا في وسائل الاعلام الغربية ، وعندما كان يحدث أن يركز الاهتمام على هذا الموضوع ، كانت الأنوار تسلط على نفط سيناء وحسب ، أو امكانية حصول

العنوان الاصلي للمقال

Israel's Water Policies. by: Uri Davis, Antonia E.L. Max, and John Richardson.

Journal of Palestine Studies, Winter 1980, Vol. IX,No.2, Issue 34, Kuwait University

* يوري ديفز هو زميل متقدم في البحث العلمي في مركز الدراسات من اجل السلام جامعة برادفورد ، انجلترا، وانطونيا ي. ل. ماكس هي طالبة دراسات عليا في قسم ، الانثروبولوجيا ، في جامعة امستردام ، هولاندا وجون ريتشاردسن خريج مركز الدراسات من اجل السلام في جامعة برادفورد وهو يعمل في الوقت الحاضر في مشروع ، برنامج جامعة برادفورد لتقويم الاوضاع في فلسطين .



المصدر : الثقافة العالمية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سبتمبر ١٩٨٢

اسرائيل على هذا النمط في المستقبل. وبعد توقيع معاهدة السلام الاسرائيلية المصرية لم يأت أحد على ذكر الموارد السائلة الأخرى (أى المياه) الا مؤخرا . فقد ظل هذا الموضوع على درجة كبيرة من الغموض جعلت قليلا من الناس من خارج المنطقة يدركون ما له من أهمية. ومع هذا ، فان الحوار الدائر في داخل اسرائيل ، حول السياسات المائية، وما يحمل موضوع الحكم الذاتي المقترح (للفلسطينيين العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة) من معان لهذه السياسات — يعتبر ذا أهمية مركزية ودلالة حاسمة . وعلى سبيل المثال ، فان يهودا ليتاني ، مراسل جريدة هآرتس لشئون ما يطلق عليه (نلطما)* بالأراضي المداره * ، وأحد صحفيي اسرائيل الأكثر اطلاعا ، يكتب ما يلي :

ان ملكية الأراضي الحكومية في مناطق الحكم الذاتي ، وملكية موارد المياه في الضفة الغربية ، وإيجاد الصيغة المناسبة لعلاقات رسمية بين المستوطنين الاسرائيليين في المناطق المداره ودولة اسرائيل — هذه الأمور الثلاثة كانت تشكل (وفقا لما جاء في التقارير المنشورة في الاسبوع الماضي) أهم النقاط التي تضمنها التقرير المؤقت للجنة المكلفة بتحديد موقف دولة اسرائيل من موضوع الحكم الذاتي ، والتي يترأسها المدير العام لمكتب رئيس الوزراء ، الدكتور بن اليسار وهو التقرير الذى سيرفع إلى مجلس الوزراء هذا الأسبوع . كما ورد في هذا التقرير ،أن مليونا من الدونمات من الأراضي الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، سوف تبقى تحت وصاية دولة اسرائيل .

أما فيما يتعلق بموضوع موارد المياه ، فقد انتهى أعضاء اللجنة (وفق ما جاء في التقرير) إلى أن دولة اسرائيل يجب أن تواصل سيطرتها على موارد المياه في المناطق المداره ، وذلك لسببين اثنين : أولهما ما يتهدد احتياطي المياه ، داخل الخط الأحمر ، من أخطار. وثانيهما أنه سيكون من المستحيل اقامة مستوطنات اسرائيلية جديدة في تلك المناطق ، دون استمرار السيطرة والاشراف على موارد المياه فيها . ولقد تقدمت « دائرة المياه » بمذكرة للجنة المذكورة تبين فيها أن موارد المياه لدولة اسرائيل (داخل الخط الأخضر) تتشكل في أراضي الضفة الغربية ، وأن اتباع أساليب غير صحيحة في عمليات الحفر في تلك المنطقة ستؤدى إلى زيادة نسبة الملوحة في مخزون المياه لدولة اسرائيل .

---

* يطلق راديو ما يسمى « بصوت اسرائيل » في نشرته الاخبارية باللغة العربية تعبير « الاراضي المدارة » على الاراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧
(المترجم)



المصدر : الثقافة العالمية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : سبتمبر ١٩٨٢

ويبدو ما ورد في هـذه المذكرة المرفوعة من قبل « دائرة المياه » مثير للانتباه . فهل معنى هذا أن أساليب « غير صحيحة » كانت تستعمل في البحث عن المياه طيلة الفترة الواقعة ما بين ١٩٤٨ - ١٩٦٧ ؟ وكيف تصرفت دولة اسرائيل آنذاك يا ترى حيال تلك الأساليب « غير الصحيحة » ؟ (انه لمن المحتمل اذن ، أن يكون هذا هو السبب الحقيقي ، والذى ما يزال مجهولا ، لانفجار حرب الأيام الستة) (١)

كذلك فان أمير شابيرا ، أحد صحفيي اسرائيل الأكثر استقصاء لهذه الموضوعات ، والذى سنعمد إلى الاستشهاد بمقالته التي نشرها على حلقات في الهامشمار ، حول موضوع المياه الاسرائيلية ، يقول ما يلي

رفع مؤخراً خبراء المياه الاسرائيليون للدوائر السياسية العليا مذكرة موجزة تتساءل عما اذا كان من المحتمل ، في اطار الحكم الذاتي الادارى للضفة الغربية (المقترح في اتفاقية كامب ديفيد) ، أن تفقد دولة اسرائيل سيطرتها على موارد المياه الأساسية في تلك المنطقة ؟ وحذر هؤلاء الخبراء من مغبة الوقوع في ورطة مضاعفة ، وكانت خلاصة ما وصلت إليه هذه الدوائر (العليا) أنه لا يمكن المرء أن يتصور أن لا تُضمِّن اسرائيل خطتها للحكم الذاتي ، بنودا تحول دون نشوء وضع جديد تفقد فيه دولة اسرائيل القدرة على تأمين الحماية لنفسها ، ازاء احتمال قيام بعض العناصر المحلية ، وبدعم مالي خارجي ، بضخ المياه بواسطة الحفر العميق ، من مستودع المياه الجوفية في السامرة الغربية ، ذلك المستودع الذى يمد اسرائيل بثلث ما تستهلكه من المياه تقريبا ، والذى يتغذى بدوره بمياه جميع الأمطار في جبال السامره (٢)

في عام ١٩٧٦ استهلكت اسرائيل ٩٨٪ من موارد المياه المتجددة ، وذلك لأن استهلاك المياه في اسرائيل قد تزايد بشكل غير عادى منذ ١٩٤٩ : فارتفع من ١٧ ٪ في ذلك العام إلى ٩٠٪ في عام ١٩٦٨ و٩٥٪ في عام ١٩٧٨ (٣) وعليه فان التنمية المستقبلية

---

١ - يهودا ليتاني في مقالته ، قبل المزاد ، هارتس ، ٢٧ نوفمبر ١٩٧٨

٢ - أمير شابيرا في مقالته ، خبراء المياه يحذرون من ان الحكم الذاتي في الضفة الغربية سيعرض اسرائيل الى خطر فقدان احتياطي المياه ، الهامشمار ، ٢٥ يونية - حزيران - ١٩٧٨ .

٣ - « الماء في اسرائيل » تأليف م . يلكوبوفيتش وي . بروشنسكي (القدس - مركز الاستعلامات الاسرائيلي ، ١٩٧٨) ، ص ٣٨ .



للاقتصاد الاسرائيلي لابد وأن تعتمد بشكل أساسي على التنقيب عن مصادر جديدة للمياه أو العمل على تطوير أساليب جديدة . . ذلك أن حاجة اسرائيل لكميات اضافية من المياه لا تنحصر بتغطية متطلبات التنمية في ميدان الزراعة ، اذ أنه لا بد أيضا من تغطية الزيادة المتوقعة في الاستهلاك المنزلي للمياه . ولذلك فانه

ما لم تبـادر اسرائيل . وبأسرع وقت ممكن ، إلى تطوير موارد المياه المتوفرة لديها حاليا فان العجز الناشيء عن النمو السكاني في المدن ، سيصل إلى ٤٠٠ — ٤٥٠ مليون متر مكعب من الماء في العقد القادم . وستضطر حينذاك إلى استقطاع هذه الكمية من المياه المخصصة الزراعة . (٤)

يضاف إلى ذلك ما أوصحته « إيلي إيلاد » في مقالته « النزاع حول الماء » إذ يقول

ان تزايد عدد سكان المدن وارتفاع مستوى المعيشة . سيؤكدان على ضرورة الحصول على ٤٠٠ مليون متر مكعب اضافية من الماء في عام ١٩٩٠ لمواجهة حاجات الاستعمال المنزلي . وفي حال الفشل في تأمين هذه الكمية من الماء فسيكون من الضروري تحويلها من المياه المستثمرة في الميادين الانتاجية . وجدير بنا أن نذكر هنا أن هذه الكمية من المياه تعادل ثلث كمية المياه المستعملة في الزراعة حاليا . وهكذا فان تحويل المياه من ميدان الزراعة إلى ميدان الاستعمال المنزلي سيؤدى إلى تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ويقود إلى الاضرار بسياسة التوزع السكاني. (اذ أن اسرائيل تعتمد سياسة توزيع السكان اليهود من المدن الممتدة على طول الساحل ، وتوطينهم في مناطق الأطراف المحيطة بها والتي لم يتم تهويدها بعد في كل من اسرائيل ما قبل ١٩٦٧ ، والمناطق المحتلة بعد ١٩٦٧) (٥) .

اذن فالسياسات المائية لاسرائيل . وعلى مدى العقود الثلاثة المنصرمة . قد أدت إلى الانزلاق إلى ورطة مضاعفة . فمن جهة ، بتنا نعرف بشكل رسمي موثوق بأن ثلث المياه التي كانت تستهلك في اسرائيل قبل ١٩٦٧ ، والتي يصل حجمها إلى ١،٦ بليون متر مكعب يأتي من الأمطار الساقطة على السفوح الغربية للضفة الغربية ويضخ داخل حدود ما قبل ١٩٦٧ من نفس خزان المياه الصخرى الذى يختزن مياه الضفة الغربية . ومن جهة أخرى نعلم أن اسرائيل ستحتاج إلى كميات اضافية من الماء تصل في عام ١٩٩٠ إلى ٤٠٠ — ٤٥٠ مليون متر مكعب وذلك لتغطية الاحتياجات المنزلية الناشئة عن التزايد السكاني في

---

٤ - تصريح لمفوض المياه الاسرائيلي هارتس ، ٥ يونية ١٩٧٨
٥ - هارتس ٢٧ ابريل ١٩٧٨



المدن وحدها ، وهذه الكمية تعادل ثلث ما يستهلك حاليا من المياه . ويبلغ حجم الاستهلاك المنزلي من المياه في وقتنا الحاضر ١٥٪ من اجمالي مصروف المياه (٣٢٠ مليون متر مكعب في السنة) . غير أن الحاجة إلى ٤٠٠ ـ ٥٠٠ مليون متر مكعب من الماء خلال العقد القادم لتأمين حاجات المدن والمنازل . سيقتضي ، على أقل تقدير . مضاعفة اجمالي كمية المياه المستهلكة حاليا اذا لم تعمد اسرائيل إلى تحويل هذه الكمية من ميدان العمل الزراعي . الأمر الذي سيكلفها ما يسميه ابلاد « بالتردي الاقتصادي والاجتماعي والاضرار بسياسة توزع السكان» . واذا أخذنا تاريخ التوسع الاسرائيلي منذ ١٩٤٨ بعين الاعتبار . فاننا ندرك أنه من غير المحتمل أن تلجأ اسرائيل ، في سبيل الخروج من هذه الورطة ، إلى عملية ترويض النفس والاذهان لمثل هذه التصورات غير الملائمة لمستقبلها.

ويهدف هذا المقال إلى دراسة البدائل المتنوعة التي يبدو ، من خلال طرح الموضوع في الصحافة والدوريات الاسرائيلية ، أنها تتوفر لاسرائيل في وقتنا الحاضر . وأننا لنشعر أنه من المناسب أن نشير في هذا المكان إلى أن المعلومات المتوفرة لدينا حتى هذه اللحظة تبرر أسوأ التوقعات

موارد المياه الاسرائيلية

تقع فلسطين بين اقليمين شبه مداريين أحدهما صحراوي (في مصر) والآخر ممطر (في لبنان) . ومن هنا كانت الفروق الجذرية بين كمية الأمطار الساقطة في جنوبي فلسطين ، حيث تشح الأمطار ، وشمالها حيث تعرف بغزارتها . إن جميع موارد المياه الكبيرة في فلسطين تعتمد على الأمطار المحلية وتتركز في المناطق الشمالية من البلاد ، فنهر الأردن وروافده على سبيل المثال ، وهو أكبر الموارد وأكثرها أهمية ، يتشكل من تجمع مياه الأمطار الساقط على جبل حرمون . (*)

وهكذا فان الاقتصاد المائي في دولة اسرائيل يعتمد على موارد المياه التالية

مياه الأنهار ، الينابيع ، السيول الناشئة عن سقوط الأمطار ، المياه الأرضية ، ومياه المجاري ومياه الري التي تعاد تنقيتها عن طريق التكرير .

لقد ذكر ياكوبوفيتش وبروشانسكي (٦) Yakobowitz & Proshenski أن اجمالي كمية المياه العذبة في اسرائيل قبل ١٩٦٧ ، وبعد تطوير جميع موارد المياه الموجودة آنذاك ، يقدر بـ ١,٦١٠ ـ ١,٦٥٠ مليون متر مكعب في السنة ، يمكن أن تجزأ كما يلي :

---

٦ ـ ياكو بوفيتش وبروشانسكي المصدر السابق نفسه ، ص ٢٢
* جبل الشيخ .



المياه الأرضية	٩٥٠		مليون متر مكعب
نهر الأردن وبحيرة كيرت *	٦٠٠		مليون متر مكعب
السيول الناشئة عن مياه الأمطار	٦٠	١٠٠	مليون متر مكعب
الاجمالى	١٦١٠	١٦٥٠	مليون متر مكعب

وفيما يلى أرقام أكثر تفصيلا حصلنا عليها من (الموسوعة اليهودية) و(مكتبة الجيب الاسرائيلية) : –

– الأردن الأعلى وروافده بما فى ذلك بحيرة كيرت (بحر الجليل) ومنطقة ينابيع بيت شيعان ** ، ٣٧٪

– تشكلات المياه الأرضية فى جبال الجليل ووادى أسد راليون (حزريل) (مرج ابن عامر) المتصلة بشبكة مياه جزريل – كيشون الاقليمية ٩٪

– تشكلات المياه الأرضية فى المنطقة الساحلية وسفوح الجبال والتى تتصل جزئيا بعدد من شبكات المياه المحلية ٢٩.٥٪

– نهر يركون المتصل جزئيا بشبكة مياه يركون – النقب ١٤٪

– مياه الأمطار المتمثلة بالينابيع الموسمية (المتقطعة) الكبرى فى المنطقة الساحلية ، والتى تستمد مياهها من خزان المياه الصخرى الساحلى المنفصل ٥.٥٪

مياه المجارى المستصلحة (والمخزونة أيضا فى باطن الأرض) فى منطقة مدينة تل أبيب (حيث يقطن أكثر من مليون نسمة) ، والمتصلة جزئيا بمشروع استصلاح وتكرير المياه فى منطقة مدينة تل أبيب الكبرى ٥٪ (٧)

ان أول مخطط تمهيدى شامل لتنمية الثروة المائية فى فلسطين كان من وضع وولتر كلاى لاودرميلك Walter Clay Lowdermilk (وهو مهندس فى أعمال التنمية ، ومرجع عالمى فى موضوع استصلاح وصيانة الأراضى) . وقد وضع هذا المخطط فى اطار من المطامع الصهيونية ، الاقتصادية والسياسية ، لتشكيل دولة يهودية . وتضمن الخطوط

---

* بحيرة طبريا (المترجم)
** بيسان (المترجم)
٧ – مكتبة الجيب الاسرائيلية تحت (الاقتصاد) القدس ١٩٧٣ – ص ١٥٦



العريضة للمفاهيم الأساسية التي قام عليها (المشروع القومي لنقل المياه) الذي أنجز بعد عشرين عاما من وضع هذا المخطط (٨) . يقول لاودرميلك :

« لقد اقتنعت من خلال متابعة دراستي لاحتمالات ما سأسميه « سُلطة (مياه) نهر الأردن » Jordan Valley Authority بأن الاستثمار الكامل - لمنخفض نهر الأردن ومناطق تجمع مياه الصرف من حوله - سيكون باقامة مشاريع استصلاح الأراضي أولا ومشاريع توليد الطاقة ثانيا - هذه المشاريع التي ستوفر مع مرور الزمن المزارع والصناعة والأمن لما لا يقل عن أربعة ملايين لاجيء يهودي من أوروبا، بالاضافة إلى مليون وثمانمائة ألف من العرب واليهود الذين يقيمون حاليا في فلسطين وشرقي الأردن ... ... (ففلسطين لا تزال تفتقر لأمرين أساسيين اثنين المياه والطاقة . أما المياه فيقوم النهر بتوفيرها وأما الطاقة الكامنة فلا تزال حبيسة انحدار المياه الشديد إلى أعماق البحر الميت . وهكذا فان أهداف مشروع « سُلطة نهر الأردن» تتلخص في تحويل المياه العذبة من الأردن وروافده إلى الأراضي القاحلة المحددة في كل من وادي الأردن والسفوح المحيطة به من جهة . والانتفاع من الانحدار الشديد لمجرى نهر الأردن في توليد الطاقة الكهربائية من جهة أخرى . غير أن برنامجا من هذا النوع يتطلب جر مياه البحر المتوسط إلى وادي نهر الأردن لتحقيق هدفين اثنين : أولهما تعويض البحر الميت عن الخسارة الناتجة عن تحويل مياه الأردن العذبة، وثانيها توليد الطاقة الكهربائية وجدير بالذكر هنا أن وادي الأردن يبعد حوالي خمسة وعشرين ميلا عن مرفأ حيفا على البحر المتوسط ... أما مجال الانتفاع بمشروع « سلطة نهر الأردن » فسوف يتضمن استصلاح أراضي النقب أو البلاد الجنوبية التي تكاد مساحتها تساوي مساحة ما يتبقى من أرض فلسطين ، وأما الطاقة التي سيوفرها هذا المشروع ، فستكون قليلة التكاليف بحيث تمكن من اقامة صناعة لا مركزية مزدهرة في هذه البقعة من العالم ، وفوق كل ذلك فان المساحات الشاسعة حول بئر السبع سوف تتطور وتتحسن أوضاعها بفعل السقاية . والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : ماذا سيحل اذاً بمليون وثلث المليون من العرب المقيمين في فلسطين وشرقي الأردن ؟ . أما الجواب فهو : إنهم سينتفعون بمشروع (سلطة نهر الأردن) انتفاعا عظيما . وذلك لأن الهجرة اليهودية التي ستتزايد بتأثير هذا المشروع ستمدهم بفرص جديدة للاستثمار والعمل فإذا ما وجد بعض الأفراد من العرب أن العيش في المناطق الصناعية لا يروق لهم . فسيكون من السهل عليهم أن ينتقلوا إلى السهل الزراعي

---

٨ - د . هـ . ك . اميران . الجوانب الجغرافية في التخطيط القومي لاسرائيل ادارة الموارد المحدودة ، معهد الجغرافيين البريطانيين . محاضر جلسات الادلة الجديدة . المجموعة الثالثة العدد الأول ١٩٧٨ . ص ١٢٢ .



العظيم الواقع ما بين مجرى دجلة والفرات حيث يتوفر من الأراضي ما يكفي لاستيعاب أعداد هائلة من المهاجرين (٩). »

وعلى أساس من هذا المخطط التمهيدي الذي رسمه لاودرميلك فقد وجهت الدعوة من قبل المنظمة الصهيونية العالمية إلى المهندس الأمريكي ج.ب. هيز G. B. Hayes ليترجم الحلم إلى حقيقة ، مستفيدا من تجربته في بناء مشروع وادي تنيسي » . وقد نشر هيز مخططه في كتابه The Tennenssee Valley Authority on the Jordan «تطبيق تجربة وادي تنيسي عـلى وادي الأردن ، (١٩٤٦) . كذلك أيضا فقد عمـل المهندس الأمريكي جون كوتون (John Cotton) والذي كان بين عامي ١٩٥١ – ١٩٥٥ مستشارا لحكومة اسرائيل ، على تطوير خطة هيز . فأنيطت به مسئولية بناء « المشروع القومي لنقل المياه » .

وابتدىء العمل في المراحل الأولى لهذا المشروع مباشرة بعد ابرام اتفاقيات الهدنة بين اسرائيل والدول العربية المجاورة (لبنان وسوريا ، والأردن ، ومصر) عام ١٩٤٩ . ففي عام ١٩٥١ بدأت اسرائيل تجفيف مياه بحيرة الحُوله وفي عام ١٩٥٣ باشرت العمل في المرحلة الكبيرة الأولى من الخطة الأساسية لمشروع نقل المياه وهي تحويل مياه نهر الأردن من نقطة تقع شمالي بحيرة كنيرت (طبريا) في داخل المنطقة المنزوعة السلاح على الحدود السورية . وكرد على ذلك فقد نشرت سوريا قواتها المسلحة على طول الحدود وأجبرت اسرائيل على أن تدخل تعديلات جذرية على الخطة الأساسية للمشروع ، وكان من أهم هذه التعديلات أن نقلت اسرائيل موقع الضخ الرئيسي للمشروع من نقطة تقع في مجرى النهر (شمالي البحيرة) إلى بلدة الطابغة ، على شاطىء البحيرة الواقع في الجانب الاسرائيلي، حيث يضخ الماء حتى الآن في محطة (سابير) من نقطة تنخفض ، ٢١٢ مترا إلى نقطة ترتفع ٤٤ مترا عن مستوى سطح البحر بارتفاع اجمالي يساوي ٢٥٦ مترا .

على أساس من هذه الخلفية ، أرسل الرئيس الأمريكي أيزنهاور مبعوثه الخاص أريك جونستون ، إلى الشرق الأوسط ، ليعمل على إيجاد حـل ترضى به جميع الحكومات ذات العلاقة بمشكلات استثمار مياه النهرين : الأردن واليرموك

(عرض جونستون خطته التي قام باعدادها جوردن كلاب Gordop Clapp ، رئيس دائرة مشروع وادي نهر التينيسي ، لصالح كل من الدول الاربع التي ستستفيد من مياه النهرين في كل من مشاريع التنمية الزراعية ، واعادة توطين اللاجئين . وقد تم

---

٩ ـ فلسطين . أرض الميعاد ، لمؤلفه وولتر كلاي لاود رميلك (لندن . فكتور جالانش ١٩٤٤) ص ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٢٨ .



المصدر : الثقافة العالمية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سبتمبر ١٩٨٢

توزيع حصص المياه آنذاك على أساس احتساب نسب تحوز موافقة جميع الأطراف . وفي عام ١٩٥٥ وافقت الأطراف المعنية على الجانب الفني من (خطة المياه الموحدة) التي ضمنت لكل منها كميات المياه التي طالب بها خبراؤها. ولكن مجلس الجامعة العربية، الذي انعقد في أكتوبر من ذلك العام ، رفض المصادقة على الخطة من الناحية السياسية . و على كل حال ،فقد صرحت اسرائيل بأنها لن تستعمل من المياه أكثر من نصيبها المحدد حسب الخطة المذكورة) (١٠) .

ولقد عرض أمير شايبرا مشروع جونستون بتفصيل أدق . وذلك في دراسته للاقتصاد المائي في اسرائيل التي نشرها على شكل حلقات في حوطام (الملحق الاسبوعي ل . العامشمار) خلال شهر ديسمبر – كانون الأول – من عام ١٩٧٦ . يقول شايبرا

« لقد انتهى أريك جونستون من مفاوضاته المكوكية في نهاية عام ١٩٥٤ ، ليتقدم إلى ممثلي الدول الاربع : اسرائيل ، الأردن ، سوريا ، لبنان ، بمسودة مشروعة لتقسيم مياه المنطقة . وقدأشارت خطة هذا المشروع إلى كميات المياه المخصصة لكل من هذه الأقطار . كما حددت مواقع السدود والخزانات الاصطناعية ... وآلت الأمور بالنتيجة إلى توقيع اتفاقات ثنائية بين الولايات المتحدة وكل من الدول المذكورة . ولقد حازت المبادىء الأساسية للمشروع موافقة الأطراف المعنية التي بدأت بتنفيذ تلك المبادىء عمليا . أما في نطاق التفهم الاسرائيلي الأمريكي للخطة فقد اعتُبر المشروع مشروعا « بناء » . وبروح مفعمة (بالخير والانسانية) ، أبدت اسرائيل استحسانها للمشروع وعلقت بأن مشاريع الري على الجانب الأردني ستبعث الحياة من جديد في ضفتَي نهر الأردن ، وستساعد هذه المشاريع في اعادة تأهيل اللاجئين عام ١٩٤٨ بعد توطينهم في تلك المناطق . لقد قامت خطة جونستون بجمع المعلومات اللازمة أولا (ثم) قدمت عدة مشاريع ، تقوم على أساس من العمل المشترك ، وذلك لتحقيق الفائدة المرجوة لجميع شعوب المنطقة . كما أنها خصصت حصصا محددة من مياه النهر لكل من مشاريع المياه الاسرائيلية (كمشروع نقل المياه) ، والمشاريع الخاصة بالأردن (كمشروع الغور) . وجرى تسجيل كل حصة من هذه الحصص باسم الطرف الذي تعود إليه . وقد رحبت اسرائيل بفكرة ارواء منطقة الغور واعتبرتها صرح السلام الذي سيقوض كل الحجج العربية ضدها . (١١) »

وحتى عام ١٩٦٧ كانت اسرائيل تضخ ٢٣ مليون متر مكعب من الماء من القطاع الأسفل لنهر اليرموك ، المتاخم لنقطة التقاء هذا النهر بنهر الأردن . كما كانت تردد القول

---

١٠ ـ الموسوعة اليهودية . الجزء التاسع صفحات ٣٨٥ ـ ٣٨٦
١١ ـ حوطام ـ ٢٤ ديسمبر ١٩٧٦

بأنها تحتفظ لنفسها بحق المطالبة بـ١٧ مليون متر مكعب اضافية من المياه . لتأمين خططها المستقبلية لبقاية وادى بيسان (١٢) . أما بالنسبة للأردن فقد خصص له مشروع جونستون حصة سنوية مقدارها ٧٠ مليون متر مكعب من مياه اليرموك ، وذلك لارواء أراضي الجانب الغربي من وادى الأردن (الغور الغربي) (١٣) . وكما أشار شابيرا سابقا ، في مناقشته لمشروع سد المقارن المشترك بين سوريا والأردن :

« ان أيام عام ١٩٥٤ كانت تختلف عن واقع الحال لعام١٩٧٦ . فقد امتزجت مياه الأردن ما بين هذين التاريخين بالدماء . أما العامل الحاسم الذى تغير فيما يتعلق بمنطقة وادى الأردن ، فهو تبدل السيادة على الجانب الغربي من هذا النهر ، وبشكل خاص بعد أن قامت اسرائيل بتوطين اليهود في منطقة الوادى ... لذلك فقد أصبح من الضرورى أن نتأكد . ولو أن ذلك أتى متأخرا ، مما اذا كانت اسرائيل ما زالت قانعة بحصتها السابقة من المياه ، بعد أن أصبحت (صاحبة السيادة على وادى الأردن الغربي) ، أو نتأكد بتعبير آخر ، مما اذا كان توزيع الحصص التى (حددها جونستون) ما زال ينطبق على واقع الحال في ١٩٧٦ . وما اذا كان لاسرائيل ، وهى التى تدير حاليا شئون الضفة الغربية ، حق مشروع بالعودة إلى مناقشة موضوع مشاريع المياه (كمشروع سد المقارن في الأردن) ، مما قد يؤدى إلى خلق وضع جديد كفيل باحداث بعض التغييرات في الخطوط العريضة لمشروع جونستون ... ... غير أن الدعوى السورية الأردنية بأن مشروع جونستون يلتزم في توزيعه للمياه بأغراض محددة ، مما يحدد بالتالى حصة كل دولة بما يتفق والأغراض الواقعة في نطاق سيادتها ، هذه الدعوى ستؤدى إلى مجابهة اسرائيلية أمريكية لا محيص عنها . وتتعلق هذه المجابهة بموضوعات الأسئلة التالية : — إلى من تعود يا ترى حصة المياه التى حددها مشروع جونستون للأردن والتى حولت بواسطة قنوات أردنية إلى الأراضي الواقعة على الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن ؟ وهل تعود هذه الحصص إلى اسرائيل التى تشرف في الوقت الحاضر عمليا على ادارة شؤون الضفة الغربية لنهر الأردن؟ أم أنها تعود إلى العرب الذين اغتصبت أراضيهم ، والذين تم الاعتراف بحقهم في الحصول على هذه المياه لغرض محدد . (وهو اعادة توطين اللاجئين وتأهيلهم) ؟ »

وباختصار . فان مطالبة دولة اسرائيل الأمريكيين ، بالموافقة على اعتبارها طرفا في المباحثات الدائرة حول سد المقارن ، مستندة في ذلك إلى أن احتلالها للضفة الغربية يخولها حق الحصول على حصة جديدة من مياه اليرموك — ان هذه المطالبة ستضطر الولايات

---

١٢ ـ امير شابيرا ، في جوطلم ، ١١ اغسطس ١٩٧٨ .
١٣ ـ نفس المصدر .

المتحدة إلى أن تعترف بصراحة وعلى رؤوس الاشهاد بشرعية الوجود الاسرائيلي في الضفة الغربية ... ... ان علينا أن لا نخادع أنفسنا . فالولايات المتحدة لن ترضى بأن تستغل مياه اليرموك (التي تم تقسيمها في مشروع جونستون) في اقامة المستوطنات اليهودية . وعلى نطاق واسع ، في وادى الأردن . لقـد وجهت الولايات المتحدة إلى اسرائيل مذكرة بهذا المعنى . تحدد موقفها بصلابة وبدون أية مراوغة أو مواربة..(١٤)

كما أوضح شابيرا في مقالات لاحقة أن سد المقارن ، ومشروعات الرى الأردنية للغور الشرقي ، لم تقتصر في تهديدها على مشاريع اسرائيل الاستيطانية ، والتى باشرتها بعد ١٩٦٧ في غربي وادى الأردن (كمشروع الطريق المزدوج) ، بل هددت كذلك المجمع الصناعى لمنشآت البوتاس والبروم في سدوم (١٥) ، اذ أن هذه المنشآت والصناعات التابعة لها. تقوم على استغلال المعادن الموجودة في البحر الميت . أما العمل على خفض كمية المياه في نهر الأردن فسوف يتسبب في تقليص حجم المياه في البحر الميت . ويتهدد بالتالى المجمعات الصناعية في المنطقة . لقد انخفض مستوى مياه البحر الميت بما يزيد عن عشرة أمتار على مدى الثلاثين سنة الماضية . ولقد بلغ هذا الانخفاض خمسة أمتار منذ عام ١٩٦٨ فقط – أى بما يعادل نصف متر سنويا . ففى الجزء الجنوبي من البحر الميت لا يزيد المعدل الحالى لعمق المياه عن خمسة أمتار . بينما يصل عمق البحر في أجزائه الشمالية إلى ٣٩٠ مترا – ولقد انقطع الاتصال الطبيعى بين جزأى البحر . الشمالى والجنوبي منذ ٣ – ٤ سنوات . وأصبح بالامكان الآن أن يعبر الانسان البحر الميت على قدميه من شواطىء اسرائيل الشرقية إلى « اللسان الأردني » . وفي سبيل الحيلولة دون تبخر المياه الكلى (من الجزء الجنوبي البحر) فقد انشئت قناة اصطناعية بطول ١٢ كيلو متر ، تمتد من قاعدة « صخرة مساده » إلى أحواض التبخير في معامل البوتاس والبروم في سدوم . (١٦)

وكنتيجة لهذا الواقع فان الدوائر الاسرائيلية نشطت من جـديد لدراسة امكانيات القيـام بحفر قنـاة تمتد اما من (عسقلان أواسدود) على البحر المتوسط إلى البحر الميت (وهو مشروع باروليف) ، أو من مرفأ حيفا (عبر وادى جرزيل) إلى بيسان ، حيث تتدفق مياه هذه القناة إلى نهر الأردن ، من مكان يقع إلى جنوبي مخرج النهر من بحيرة طبريا (مشروع الغور) . ويبدو كل من هذين المشروعين مشروعا طموحاً باهظ التكاليف . غير ان قناة من هذا النوع ولو أنقذت البحر الميت مما يبدو موتا حقيقيا مؤكدا ، فإنها

---

١٤ - جوطلم ، ٢٤ ديسمبر ١٩٧٦
١٥ - جوطلم ، ٣١ ديسمبر ١٩٧٦ ، و٧ يناير ١٩٧٧ .
١٦ - « انحسار البحر الميت » ارنون بن نالحوم . هارتس ٢٠ ابريل ١٩٧٩



المصدر : المقاومة العالمية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : سبتمبر ١٩٨٣

لن توفر الحلول المشاكل الناجمة من التزايد السريع في كمية استهلاك المياه العذبة في داخـــل الحدود السابقة لعام ١٩٦٧ – أو خارجها . وارتكازا على هذه الخلفية فقد :

« أوضحت اسرائيل الولايات المتحدة بأنها تعتبر نفسها مسؤولة عن المنطقة . وطلبت منها (فيما اذا قررت الأخيرة تقديم المساعدات لتمويل مشروع سد المقارن) ، أن « تتعطف » بالموافقة على اعطاء الضفة الغربية وضعا شرعيا (ملائما) في ذلك المشروع .(١٧) »

لقد طور الأردن سد المقارن بقصد توسيعه . وتلا ذلك تطوير آخر بجهد سوري – أردني مشترك. وذلك ليحل محل مشروع سد « المخيبه » السابق . الذى أجهض العمل فيه بسبب انتصار اسرائيل في حرب ١٩٦٧ . واحتلالها لهضبة الجولان السورية ، لقـــد كان تواجد الجنود الاسرائيليين على تلك الهضبة المطلة على « سد المخيبة » سببا في نقل موقع السد ، إلى مكان يبعد بضعة عشرات من الكيلومترات باتجاه الشرق وهو منطقة (المقارن) . أما سد المقارن هذا فسوف يشكل من بحيرة اصطناعية تتسع لـ ٢٥٠ مليون متر مكعب من الماء ، يُتحكم في إسالتها إلى قناة الغور الشرقية . وهكذا فان الأردن بعد أن عادت العلاقات الودية بينه وبين سوريا :

(يقوم الآن بانجاز عملية تحويل مياه اليرموك بواسطة قناة تمتد على طول قواعد الجبال . وهي قناة الغور الشرقية . كذلك فقد انتهى الأردنيون من بناء السدود على نصف جداول المياه التي ترفد نهر الأردن من جهة الشرق . ولا يزال بناء السدود على الجداول الأخرى قائما على قدم وساق. وكذلك أيضا فانهم أنجزوا وضع التصاميم لاقامة سد المقارن المقرر أن ينتهي العمل فيه عام ١٩٨٢) . (١٨)

ان أول ما فعله النشاط السوري الأردني المشترك في بناء سد المقارن هو أنه نبـــه الأذهان إلى الوضع الحرج للاقتصـــاد المائي في اسرائيل . والتوازن المائي الهش الذى حافظت عليه اسرائيل باستثمارها لـ ٢٣ مليون متر مكعب كانت تسحبها من مياه اليرموك ، ودعواها بالاحتفاظ بحق المطالبة بـ ١٧ مليون متر مكعب أخرى . (تلك الدعوى التي حازت على اعتراف ضمني من قبل الولايات المتحدة والأردن) وعلى أية حال فان أمير شابيرا يقول

« بتلخص رأى أحد المسؤولين الكبار في اسرائيل . بأن على الحكومة أن تقوم بنشاط

---

١٧ – جوطلم ، ٣١ ديسمبر ١٩٧٦

١٨ – جيروزالم بوست ، ٢٨ نوفمبر ١٩٧٨ .



مكثف عنيد في داخل الادارة الأميركية . لكي تحمل الولايات المتحدة على الوقوف أمام مسؤوليتها في تأمين إمتيازات لاسرائيل تسمح لها بالحصول على حصة تصل إلى ٢٥ - ٤٠ مليون متر مكعب من الماء (من مياه اليرموك أثناء فصل الصيف) ... واذا ما رفضت الولايات المتحدة الاستجابة للطلب الاسرائيلي . فان ذلك سوف يجبر اسرائيل على اتخاذ قرار من جانب واحد بالحصول على حقها من تلك المياه ، وبأساليب لا يمكن أن تعوقها المشاريع الأردنية - ولقد نوقشت هذه المسألة مؤخرا ووضعت المقترحات المناسبة لايجاد حل لها ، وكان أحد البدائل المقترحة هو استثمار مياه نهر اليرموك في مشاريع جديدة لارواء أراضي هضبة الجولان (١٩) . »

كذلك فان شابيرا يقول :

« لقد سبق لحكومة التكتل أن قدمت تقريرا للادارة الأمريكية حول موضوع الشريط المائي (أو خزان المياه الصخرى الممتد على طول المنحدرات الغربية للضفة الغربية) وما يبدو لهذا الشريط المائي من أهمية بالغة بالنسبة لدولة اسرائيل - وكان هذا هو السبب الذى دفع بأميركا إلى الموافقة على النوايا الاسرائيلية ، في اقامة مستوطنات على طول هذا الشريط الضيق فيما يلي الخط الأخضر لحدود اسرائيل الشرقية . (٢٠) »

قناة البحر المتوسط - البحر الميت

يبدو أن الوسيلة الفعالة الوحيدة لانقاذ البحر الميت هي العمل على شق تلك القناة التي طال حولها الحوار والتي تمتد من البحر المتوسط إلى البحر الميت . وفي الواقع فان اهتماما نشطا بهذا الموضوع قد انبعث من جديد في الفترة الأخيرة في اسرائيل . وكان ييغال آلون ، وزير الشئون الخارجية السابق ، أحد المؤيدين الأوسع شهرة لمشروع هذه القناة . وييغال آلون هذا هو الذى ألقى بثقله وراء مشروع قناة (جزريل) التي صممت لتمتد من ميناء حيفا ، عبر وادى جزريل وبيسان ، إلى نقطة تقع جنوبي بحيرة كنيرت (طبريا) ، حيث تصب مياهها في مجرى نهر الأردن (٢١) . وقد أطلع وزير الطاقة يتسحاق موداى الكنيست الاسرائيلي على أن هناك ثلاث طرق يمكن أن تصلح عمليا لشق القنوات :

١ - الخط الذى اقترحه آلون والذى تطلق عليه الوزارة «نتيف ها عيميك» أي (طريق الوادى).

---

١٩ - امير شابيرا في جوظام . ١١ اغسطس ١٩٧٨ .
٢٠ - الهامشمار . ٢٥ يونية ١٩٧٨ .
٢١ - جيروزالم بوست . ٢٨ نوفمبر ١٩٧٨ .



٢ - الطريق الجبلي الشمالي . ويمتد من بلماهايم إلى كاليا .

٣ - الطريق الجبلي الجنوبي ، ويمتد أساسا من يامبت عبر هالوتزا إلى مسادا ، ولكن تعديلا أجرى على هذا الخط بحيث أصبح يبتدىء من دير البلح في (قطاع غزة).(٢٢)

وعلى كال حال ، فان مشروع شق قنـاة تمتـد من البحر المتوسط إلى البحر الميت يبدو باهظ التكاليف بشكل يجعل تنفيذه أقرب إلى الاستحالة . واذا ما أخذنا بالاعتبار منحى السياسة الراهنة لاسرائيل ، فانه لا يبدو غريبا أن نجدٌ بعض الظروف التي تقرر فيها حكومة اسرائيل بأن تدمير (سد المقارن) ، سيكون أقل كلفة وأكثر فعالية في حل مجموعة المشاكل المتسببة عن وجود هذا السد ، الذي يمكّن الأردن من استثمار مياه اليرموك.

تقوم « هيئة المياه الاسرائيلية » بالاشراف على ادارة وتوزيع موارد المياه في اسرائيل. ويترأس هذه الهيئة (مفوض شئون المياه) التابع اداريا لوزير الزراعة . وقد استلم الجنرال الاحتياطي ، أريل شارون ، هذه الوزارة مع وصول كتلة ليكود إلى السلطة في انتخابات عام (١٩٧٧) . إن (مفوض شئون المياه) في اسرائيل يمارس سلطاته في اطار من قانون الميـاه الاسرائيلي (١٩٥٩) ، الذي يعتبر « الثروة المائية في دولة اسرائيل ، ملكا عاما خاضعا لسيطرة الدولة ، وموجها لتأمين حاجات المواطنين والعمل على تطوير البلاد» (المادة الأولى) .

وتقسم هيئة المياه الاسرائيلية إلى عدة ادارات منها (شركة المياه الاسرائيلية ميكوروت) (وشركة تخطيط المياه لدولة اسرائيل - طاحال) . وتناط بميكوروت مسئولية اقامة مشاريع الري ومشاريع تأمين المياه ، كما تناط بطا حال عمليات التخطيط العـام والتصميم الهندسي لمشاريع التنمية المائية في اسرائيل . ولذلك فان هاتين المؤسـستين تتحكمان بكميات المياه التي يزود بها المستهلكون من رعايا دولة اسرائيل ، في كل من مجالات الزراعة والصناعة والاستعمال المنزلي . أما حيث لا يتم توزيع المياه بواسطة ميكوروت وطاحال ، فان هذه المهمة تناط مباشرة بدائرة (توزيع المياه واصدار التراخيص) حيث يخول مفوض المياه سلطة اصدار تراخيص الاستفادة من المياه ، وتحديد التعرفة الخاصة بأسعارها . والكميات المخصصة منها لكل فئة من فئات المستهلكين .

وهكذا فقد باشرت هيئة المياه الاسرائيلية منذ ١٩٦٧ . عملية الاشراف والتحكم بموارد المياه في الأراضي التي احتلتها اسرائيل في ذلك العام ، وذلك من خلال (دائرة

---

٢٢ - نفس المصدر السابق



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الثقافة العالمية

التاريخ : سبتمبر ١٩٨٢

توزيع المياه واصدار التراخيص) التابعة لها . وكما ستثبت بشكل موثق فيما يلي ، فان هذا الأمر أدى إلى منع الفلاحين الفلسطينيين ، منعا باتا ، من القيام بعمليات الحفر ، ولو لبئر واحدة لسقاية الأرض التي يزرعونها – هذا ، في الوقت الذي نجد فيه أن (١٧) بئرا على الأقل قد حُفرت في أراضي الضفة الغربية لتمد المستوطنات الاسرائيلية (والتي تتزايد بسرعة) بمياه الري ومياه الاستعمال المنزلي .

وقد انشئت مؤسسة ميكوروت في عام ١٩٣٦ ، من قبل كل من الوكالة اليهودية واتحاد منظمات العمل (الهستدروت) والذي كان يطلق عليه آنذاك « الاتحاد العام لمنظمات العمل العبرية » وقد احتفظ الهستدروت بهذا الاسم حتى عام١٩٦٦ ، حين أطلق عليه اسم « الاتحاد العام لمنظمات العمل في اسرائيل» . وفي وقتنا الحاضر تمتلك الحكومة الاسرائيلية ٣٣٪ من رأسمال ميكوروت . أما ما يتبقى فهو موزع بين الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي والهستدروت ، المهم أن الأسهم المتحكمة في ميكوروت أصبحت حقا من حقوق ما يسمى (بالمؤسسات القومية) – أي الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي ، وهما المؤسستان اللتان يحصر الدستور فعالياتهما بدعم المصالح اليهودية البحتة :

« تكون جميع الأراضي المستولى عليها ذات « ملكية يهودية » أما حجج الملكية فتكون باسم الصندوق القومي اليهودي ، وذلك بهدف التمسك بهذه الأراضي كملكية يهودية غير قابلة للتحويل . »

تشجع الوكالة اليهودية الاستيطان الزراعي الذي يعتمد على قوة العمل اليهودية . وتعتبر اعتماد قوة العمل اليهودية ، (في كل ما تنفذه أو تموله من أعمال) أمرا مبدئيا (دستور الوكالة اليهودية ، مادة (٣) – (د) و (ى)) .

« أما الهدف الأساسي للصندوق القومي اليهودي فهو : القيام ، عن طريق الشراء أو الاستئجار أو المقايضة أو وضع اليد .. أو أي أسلوب آخر ، بالحصول على الأراضي والغابات وحقوق التملك ، وحقوق الارتفاق ، وأية حقوق أخرى مشابهة في الممتلكات غير المنقولة أو أية ممتلكات أخرى ... ... وذلك بهدف توطين اليهود في هذه الأراضي والممتلكات (مذكرة الصندوق رقم ٣ (أ) (٢٣) »

---

٢٣ – من أجل تحليل مفصل عن الصندوق القومي الاسرائيلي ، نحيل القارىء الى (يو ديفيز) U.Davis و(و لين) W.Lehn في « وما يزال الصندوق على قيد الحياة : دور الصندوق القومي اليهودي في اقرار سياسات الاراضي لاسرائيل » . مجلة الدراسات الفلسطينية . المجلد السابع . العدد الرابع . (صيف ١٩٧٨)

أما مؤسسة طاحال فقد أنشئت في عام ١٩٥٢ كشركة حكومية تمتلك الدولة ٥٢٪ من أسهمها (الجزء المتحكم في رأس مال) ، أما مايتبقى فيوزع على ما يسمى بالمؤسسات « القومية » أي اليهودية البحتة (وهي الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي . ويمتلك كل منها (٢٤٪) من أسهم الشركة .

يتدمج الاقتصاد المائي لاسرائيل ما قبل سنة ٦٧ اندماجاً كليا في نظام مائي مركزي يتشكل من ٤,٠٠٠ بئر و٨٠ مشروعا محليا تتصل جميعها بالمشروع القومي (لنقل المياه) هذا المشروع الذي قامت اسرائيل بتنفيذه قبل عام ١٩٦٧ ، فكان أكثر مشاريع التنمية طموحا . فقد ابتدىء بتنفيذ هذا المشروع في عام ١٩٥٣ ، وتم انجازه في عام ١٩٦٤ اذ بلغ طوله ١٣٠ كلم من محطة ضخ سابير (الطابغة *) إلى محطة رأس العين ، حيث يلتقي بمشروع اليركون ـ النقب الاقليمي . ورغم أن مشروع اليركون ـ النقب كان قد تم انشاؤه في عام ١٩٥٦ ، أي قبل انجاز المشروع القومي لنقل المياه ، فانه يعتبر الآن امتدادا جنوبيا لهذا المشروع ، وهو يتفرع إلى شعبتين : خط الأنابيب الغربي (٧٠ بوصة ـ ٦٦ كلم) ، وخط الأنابيب الشرقي (٦٦ بوصة ـ ٩٥ كلم) .

أما المشروع القومي لنقل المياه فهو يتألف مما يلي : شبكة من القنوات المكشوفة (قناة الأردن : ٣٥ كلم ، وقناة نتوفا : ١٧,٥ كلم) ، والانفاق (عيلبون : ٨٥٠م ، ثيمرون : ٦,٦ كلم ، وميناشي (أ) : ٦,٥ كلم ، وميناشي (ب) : ٣٦٠م) ، ومن خزانات مياه (تزالمون وأشكول) وأخيرا الخط الرئيسي للمشروع : ويتألف من خط للأنابيب (١٠٨ بوصة ـ ٧٧ كلم) يمتد من جنوب غربي وادي (نتوفا) إلى ينابيع رأس العين.(٢٤)

وقد صمم هذا المشروع لنقل المياه من المناطق الشمالية (الغنية بالماء) إلى البقاع الجنوبية التي تعاني من نقص الماء ، وذلك بطاقة تساوي ٤٠٠ مليون متر مكعب من الماء سنويا .

ويعتبر المشروع القومي لنقل المياه ، الشريان المركزي لتأمين المياه في اسرائيل ، وفيه تندمج جميع مشروعات المياه المحلية في اسرائيل في نظام موحد . نظرا إلى أن اسرائيل تستهلك ٩٥٪ من موارد المياه العذبة المتجددة (الدورية) ، فقد تركز الاهتمام على هذا النظام المركزي الموحد ، والذي أصبح ، كما سنرى بتفصيل أكبر فيما يلي ، هشا إلى أبعد حد . وذلك لأن انعدام الحصانة في أية (واجهة مائية) يعرض الشبكة كلها للخطر ـ مما جعل مثل هذه المسائل تحتل بؤرة الاهتمام في ضوء المشاكل الخاصة بزيادة الملوحة في المياه في اسرائيل .

---

٢٤ ـ بلقوبوفيتش وبروشانسكي : المرجع المشار اليه أعلاه ، مايو (١٩٧٧) ص ٢٥

* تقع الطابغة على بعد ١٤كم شمال مدينة طبريا على ضفة بحيرة طبريا الغربية .

ففي عام ١٩٧٨ كان استهلاك اسرائيل المياه كما يلي :

الزراعـة	١,٢٠٠ مليون متر مكعب	(٨٠٪) (٢٥)
الاستهلاك المدني والمنزلي	٣٢٠ مليون متر مكعب	(١٥٪)
الاستهلاك الصناعي	٧٠ مليون متر مكعب	(٥٪) (٢٦)

غير أن استهلاك اسرائيل للمياه يتزايد بمعدل ١٥ ــ ٢٠ مليون متر مكعب في العـام (أي ما يقارب١٪من اجمالي موارد المياه المتجددة(الدورية)(٢٧)،ولذلكفانه يقدر أن يتصاعد استهلاك اسرائيل إلى ١٧٥٠ مليون متر مكعب من الماء سنويا بدءاً من عام ١٩٨٠. أما في السنوات السابقة فقد وصل استهلاك اسرائيل المياه قمته في عام ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨ (اذ بلغ ١٦٥٠ مليون متر مكعب) وهكذا فقد بات جليا أن المياه الاسرائيلية تعاني من سوء الاستعمال ، وبرغم هذا فإن العلاج الذي اتبع لتغطية الفرق بين المياه المتوفرة والطلب المتزايد عليها ، اقتصر حتى الآن على مغالاة أخرى في ضخ المياه الأرضية والافراط في استغلالها . ونتيجة لكل ذلك فان موارد المياه الكبرى في اسرائيل (موارد المياه الأرضية) تتعرض اليوم لخطر الملوحة .

الملوحة :

في مقالته الممتازة والمياه والملوحة والخطر الأخضر، يلخص مايكل جيرتي Michael Gerti المسائـل ذات الارتباط بتملح المياه الاسرائيلية . ويرتكز جيرتي في عرضه للموضـوع إلى الأبحاث التي أجريت في اسرائيل بعد اكتشاف الزيادة التدريجية في ملوحة مياه رأس العين وينابيع كفر سابا . ويذكر هنا أن ينابيع رأس العين هي التي تغذي مشروع اليركون ــ النقب الاقليمي (الذي يشكل الامتـداد الجنوبي للمشروع القومي لنقل المياه) ، بمياه المنطقة الوسطى ولقـد بقي موضوع الملوحـة محصورا في نطـاق من تصنيف المعلومات إلى وقت قريب وحتى وصلت نسبة الملوحـة ذروة المنحـنى البيـاني في عـام ١٩٧٣ــ الأمر الذي دفـع إلى اجراء أبحاث عـلى مستوى قومي ، للدراسـة أخطـار تملح

---

٢٥ ــ في عام ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ كان اجمالي مساحة الاراضي المروية في اسرائيل ٣٠٠,٠٠٠ دونم . وفي عام ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦ ارتفع هذا الرقم الى ١,٨٦٥,٠٠٠ دونم ــ اي بزيادة تصل الى ٦٢٪ وهذا يعنـي ان ٤٣,٢٪ من اجمالي الأراضي المحروثة والمزروعة في اسرائيل يخضع حاليا لنظام الري (Statistical Abstract of Israel) ١٩٧٧ ص : ٣٥٤ ، ٣٦٠ .

٢٦ ــ يانكوبوفيتش ، بروشتانسكي ، نفس المصدر ص ـ ٣٨

٢٧ ــ نفس المصدر ص : ٤٠



المصدر : الثقافة العالمية

التاريخ : سبتمبر ١٩٨٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حتياطي المياه الأرضية الواقعة في منطقة السهل الداخلي الأوسط بشكل عام . وقد تكشفت نتائج هذا البحث المكثف عما يلي :

١ — أن هناك اتصالاً بين خزانات المياه الأرضية في الجنوب ، وتلك التي في الشمال ولذلك فان الافراط في استغلال المياه الأرضية في الجنوب سيؤدي إلى ترايد الملوحة فيها بفعل تسرب مياه البحر المتوسط من واجهة المياه الشمالية الغربية وباتجاه الجنوب الشرقي. إن عملية (قيام) مياه البحر بزيادة ملوحة مياه الخزان الصخري في السهل الساحلي ، قد وصلت الآن إلى درجة خطيرة،وذلك لاستمرار تخلل مياه البحر للطبقات الرملية والحصوية على طول الخط الساحلي . غير أن هذا التخلّل يبدو بطيئا، وهو من حيث المبدأ ذو وجهين متعاكسين : اذ أن ورود كميات جديدة من المياه العذبة إلى تلك الطبقات الصخرية التي استنفذ ماؤها (بسبب الافراط في استهلاكها) ، يعيد الضغط في داخل الخزان الصخري إلى وضعه الطبيعي ، مما يتسبب بطرد مياه البحر ،التي تتراجع إلى الوراء من خلال الطبقات الرملية والحصوية .

٢ — تحيط أحزمة من المياه المالحة الراكدة بالخزان الصخري الرئيسي للمياه الأرضية العذبة وتزيد ملوحة مياه هذه الأحزمة عن ملوحة ماء البحر . غير أن هذه المياه تبقى راكدة ما دامت المياه العذبة في الخزان الصخري تحتفظ بضغطها الطبيعي . فاذا ما انخفض ضغط المياه العذبة في الخزان الصخري ، بعامل المغالاة في استهلاك تلك المياه ، فان المياه المالحة تتسرب من الأحزمة المحيطة إلى داخل خزانات المياه العذبة . لقد عم الذعر عندما وُجِد ان مياه الخزانات الجبلية في اسرائيل تتعرض لخطر حقيقي بسبب تسرب المياه المالحة من تلك الأحزمة المحيطة ، والتي لا تزال حتى الآن راكدة ، ففي حالة الخزانات الجبلية، تتمتع المياه العذبة بحرية الحركة في داخل التجاويف والمغاور التي تتخلل الطبقات الكلسية، مما يساعد أي تسرب للمياه المالحة (ومن أية نقطة) ، على أن ينتشر بسرعة في الشبكة كلها. وبعكس عملية التملح الحاصلة في الخزان الساحلي ، فان العملية هنا لا تنعكس ، (فهي ليست ذات وجهين) من حيث المبدأ — لذلك كله فان الاقتصاد المائي لاسرائيل التي تستهلك ٩٥٪ من مجمل موارد المياه المتجددة (الدورية) ، يصبح عرضة للخطر . ويعلق جيرتي على ذلك بقوله :

« ان المسألة السياسية التي يجب أن تعالج في داخل الحكومة الاسرائيلية ، وتناقش في مفاوضات الحكم الذاتي هي : كيف ستحتفظ اسرائيل بسيطرتها على عمليات الحفر؟ وهل يمكن الوصول إلى اتفاقية حول هذا الموضوع ، مع ادارة الحكم الذاتي ؟ أو أنه



يتوجب على اسرائيل أن تحتفظ بسيطرة (فعلية) على موارد المياه . مما يتطلب جهازا عسكريا خاصا ؟ (٢٨) »

كما تناول معلقون آخرون هذا الموضوع بصراحة مماثلة . فتحت عنوان «خبراء المياه يحذرون من أن الحكم الذاتي في الضفة الغربية سيعرض اسرائيل إلى خطر فقدان مواردها المائية» يقول أمير شابيرا :

«ليس من الصعب ، في تقدير العناصر التي تحدثت إليها ، أن ينفذ نوع من أنواع الحفر العميق على طول ... ... المنحدرات الغربية لجبال السامرة ، مما قد يترك أثرا خطيرا على نظام الضخ الاسرائيلي الذي يستمد مياهه من نفس الخزان الصخري في باطن الأرض ... ... والحقيقة أن ادارة الحكم الذاتي لن يصعب عليها جمع المال الضروري لهذا المشروع ، اذا هي طرحته كمشروع انساني ، يهدف إلى نقل المياه (شرقا) لتنفيذ برنامج كبير لاعادة توطين اللاجئين وتأهيلهم (ولا شك في أن هذا البرنامج سيحظى بتعاطف وتأييد عالميين). – لكل هذا فانه يجب – في رأى العناصر المذكورة – أن يستحوذ هذا الموضوع على اهتمام القائمين على ادارة دفة الحكم في البلاد ، ويقود إلى اعداد الخطط الكفيلة بفرض بعض التعديلات في خطة الحكم الذاتي ، مما قد يحسن من الوضع الراهن لاسرائيل في هذا المجال . كذلك فان – هؤلاء – يرون بأن الحفر على المنحدرات الغربية من جبال السامرة ، اذا ما تم تنفيذه ، سيعطى لاسرائيل مبررا كافيا لاعلان الحرب – اذ أنه لا يوجد أي بديل يقدم لاسرائيل في هذه المسألة . (٢٩) » .

كذلك فان امون ماجين Amon Magen يكتب تحت عنوان «مصدر واحد للمياه لشارون وشومرون» ما يلي :

«ليست ظاهرة تنازع الجيران على الماء بظاهرة نادرة في التاريخ ، سواء أكان ذلك في منطقتنا أو في العالم الأوسع من حولنا ، ولقد عرفت منطقة الشرق الأوسط وما تزال، كثيرا من هذه الخلافات ، وذلك بتأثير العجز في احتياطي مياهها ، ومناخها الحار نسبيا..... ولقد تمكنت دولة اسرائيل في فترة عمرها الصغير ، أن تصمد في مواجهة اثنتين من جاراتها هما سوريا والأردن ، لا بل استطاعت أن تحرك طيرانها وتشن غاراتها عليهما بسبب قضية استغلال مياه الأردن واليرموك . وفي غضون تلك الفترة كان ينمو صراع غير ملموس، ومن نوع آخر ، بين اسرائيل والعرب الذين يعيشون على حدودها (أو كما قد يحلو البعض

---

٢٨ – هارتس ، ٣٠ نوفمبر ١٩٨٠ .
٢٩ – الهامشمار ، ٢٥ يونية ١٩٧٨ .



أن يقول (في داخل حدودها) . لقد اتفق أن تركزت الصراعات الثلاثة (بين العرب واليهود) حول الكمية ذاتها من المياه (أى ٥٠٠ مليون متر مكعب في السنة) . وهذه الكمية تساوى مجموع ما يتدفق من مياه نهر الأردن – كما أنها تعادل مجموع ما تضخه اسرائيل من مياه الينابيع والآبار ... ... غير أن السوريين ، والحق يقال ، لا يهدفون الا بتحويل جزء من مياه نهر الأردن يقتصر على ما يحمله نهر اليرموك من مياه . وهى تساوى بدورها كمية المياه الاسرائيلية الناشئة من أمطار يهوذا والسامره) . ومهما تكن التفاصيل فان جوهر المشكلة يعتمد بشكل أساسى على كميات المياه التى تسحب من جبال يهودا والسامرة بواسطة الضخ أو أى اسلوب آخر . »

ومن حسن حظنا (كذا !) ان الزراعة في الضفة الغربية غير متطورة . فحتى ١٩٦٧ كانت الضفة الغربية تعتمد بشكل أساسى على زراعة (البعل) التى ترويها الأمطار (التى تصل إلى ٨٠٠ ملم في العام في كل من منطقتى نابلس ورام الله ، وتنخفض إلى ٥٠٠ ملم في حبرون – الخليل) ... أما الزراعة التى تعتمد على الرى فهى محدودة جدا وغالبا ما كانت تعتمد على مياه الينابيع . وذلك لندرة الآبار الناشئة (جزئيا) عن صعوبة الوصول إلى مستوى المياه الأرضية . إذ أن استخراج الماء يتطلب حفرا عميقا قد يصل إلى مئات الأمتار (بالمقارنة بثلاثمائة متر على الأكثر في اسرائيل) . اما مياه الآبار فقد خصصت بشكل رئيسى لاستعمال المنازل ، الذى كان بدوره محدودا : ٤٠ مترا مكعبا للفرد سنويا (مقارنة بكمية ١٠٠ متر مكعب سنويا للفرد في المستوطنات الاسرائيلية في منطقة رواق القدس (ممر القدس – تل أبيب) . وهذا الفارق الكبير ناشىء في حقيقته عن أن أبناء شعبنا يغسلون أنفسهم وملابسهم أكثر مما يفعل جيرانهم – اضافة إلى أنهم يزرعون الحدائق حول منازلهم . وبذلك يكون حاصل ما يستهلكه ٧٠٠ ألف من سكان الضفة الغربية ، يساوى ٣٠ مليون متر مكعب في السنة . وليست هذه الكمية كبيرة نسبيا . غير أن مستوى المعيشة في يهوذا والسامرة ارتفع كثيرا بعد حرب الأيام الستة ، ورغم ذلك فقد حرصت الادارة العسكرية على أن تطبق على الضفة الغربية نفس القوانين السارية المفعول في اسرائيل ، والتى تنظم عملية حفر الآبار – مما قلل من عدد التراخيص الممنوحة ، وحصرها في مجالات نادرة ، بحيث اقتصر منح هذه التراخيص على تأمين كميات المياه اللازمة للاستعمال المنزلى – ولقد كان الهدف من هذه الاجراءات هو أن لا تتأثر عمليات الضخ في داخل اسرائيل . (٣٠)

---

٣٠ – دافار ، ٢٦ نوفمبر ١٩٧٨ .

وهكذا فانه يتوجب على المرء في الضفة الغربية ، اذا ما أراد أن يحفر بئرا ، أن يسعى للحصول على ترخيص من مكتب « مفوض المياه » في مقر القيادة العامة للحكم العسكري. ولا تعطى هذه التراخيص الا عندما لا يكون هناك مفر من اعطائها ، أو عندما تستحيل عمليات المراوغة والموارية والتسويف ، أو تكون الحاجة ماسة لتأمين مياه الشرب للمنازل. وهكذا فقد قدّر على سكان الضفة الغربية ، تحت الاحتلال الاسرائيلي ، أن يقتصر نصيبهم من المياه (الخاصة بالاستعمال المنزلي) على ثلث ما يصيب أمثالهم من سكان اسرائيل . وذلك لكي لا تتأثر كمية المياه المستهلكة في اسرائيل قبل ١٩٦٧ .

على كل حال ، فان هناك نفاقا كبيرا في عرض المشكلة (بلغة) الاقتصاد المائي لاسرائيل ما قبل ١٩٦٧ ، فقد اتبعت اسرائيل سياسات مكثفة في اقامة (المستوطنات) في كل من الضفة وقطاع غزة وهضبة الجولان . وفي اطار هذه السياسات ، نشرت ما يزيد عن ١٥٠ مستوطنة يهودية جديدة على طول الأراضي المحتلة وعرضها كالمستوطنات الريفية الزراعية ، ومستوطنات المشاعة (التي تقوم على نظام الكوميونة) ، والمراكز الحضرية . وانه لمن الجدير بالذكر أن الاحصائيات الاسرائيلية الرسمية عن المناطق المحتلة ، لا تتضمن أية معلومات عن المنطقة التي أطلق عليها رسميا اسم « منطقة مدينة القدس الموحدة الكبرى » والتي تمتد الآن من حدود بلدتي رام الله والبيرة شمالا إلى حدود بلدة بيت لحم جنوبا ، وإلى ميشور ادومين (في منتصف الطريق إلى أريحا) شرقا . ولقد تم ضم هذه المنطقة (التي تبلغ مساحتها ٧٠ ألف دونم تقريبا) إلى اسرائيل ، بقرار من الكنيست غداة الانتصار الاسرائيلي في حرب حزيران ١٩٦٧ . ولقد تم تعمير هذه المنطقة الواسعة من خلال توسيع الأحياء اليهودية الصرفة (بنظام الدوائر المتعاقبة ذات المركز الواحد)، والتي تُطبق على القدس الشرقية فتحول احياءها (ذات الغالبية العربية) إلى اشكال من أحياء الجيتو المطوقة . (٣١)

ان ما تعنيه هذه السياسات الاستيطانية بالنسبة للاقتصاد المائي في الضفة الغربية ، وتأثير ذلك على الزراعة العربية الفلسطينية لا يمكن المبالغة فيه . ولقد جرى توثيق هذه الأمور

---

٣١ ـ لقد حدث بعد ضم القدس الشرقية (العربية) لاسرائيل ان وسعت المنطقة التابعة لبلدية القدس من ٣٧,٠٠٠ دونم من اراضي القدس الغربية (اسرائيل قبل ١٩٦٧) ، الى ١٠٥,٠٠٠ دونم من الاراضي التي سميت رسميا فيما بعد ١٩٦٧ « منطقة القدس الموحدة الكبرى » وفي وقتنا الحالي يعيش في هذه « المنطقة الموحدة الكبرى » ٣٨٦,٠٠٠ نسمة منهم ٢٧٩,٠٠٠ يهودي و ١٠٧,٠٠٠ من غير اليهود منهم (٩٠,٠٠٠) مسلم (كيفا الدر Akiva Elder ، القدس تحاصر بالتجمعات السكنية ، ملحق هارتس الاسبوعي ٢٥ مايو ١٩٧٩ ويهودا ليتاني ، الوضع السكاني في العاصمة ، هارتس ٥ يونية ١٩٧٧) .



بدقة متناهية في دراسة ممتازة أجراها حديثا الدكتور بول كويرنغ Dr Paul Quiring الذي يقول فيما يتعلق بموضوع الأراضي : -

ان ادعاء اسرائيل أن أيا من الأراضي ذات الملكية الخاصة ، لم ولن تصادر بهدف اقامة المستوطنات ، هو ادعاء لا تدعمه أية حجة من الواقع . فإن التحدث إلى المزارعين العاملين في أراض مجاورة للمستوطنات يكشف في كل مرة عن القصة ذاتها : فالأراضي التي كانت في حوزة هؤلاء الناس فيما مضى والتي كانوا يستثمرونها في الزراعة أو الرعي أو كليهما ، هي اليوم في أيدي المستوطنين . وعندما يجابه الاسرائيليون بهذه الحقائق فانهم يحاولون جهدهم أن يعنتوا في دفاعهم ، وهم يصرون على غموض دعوى الفلاحين تارة وعلى بطلان تلك الدعوى تارة أخرى . كما أنهم يستغلون احدى فقرات قانون الأراضي الأردني (التي تستند إلى تصنيف قديم لملكية الأرض يعود بتاريخه إلى العهد العثماني) فيدعون أن الأراضي الزراعية في القرية هي من الناحية الفنية ملك للدولة ، ولا تستطيع القرية أن تدعي ملكية هذه الأرض الا في حالة القيام بحرثها أو زراعتها - وقد أطلق القانون العثماني على هذه الأراضي اسم الأراضي « الأميرية » . وهي تشكل ما يقارب ٧٠٪ من أراضي الضفة الغربية . ويدعي الاسرائيليون ، رغم معارضة الآخرين ، ان ملكية هذه الأراضي تؤول إلى الدولة ، اذا هي لم تزرع فعلا . وفي مثل هذه الحالات يكون للدولة حق فني في أن تتصرف بهذه الأراضي حسب ما ترى . (ومن الطريف أن يذكر بهذا الصدد ، ان محاكم دولة اسرائيل قبل ١٩٦٧ كانت قد ألغت الفرق بين الأراضي ذات الملكية الخاصة (الملك) والأراضي الأميرية الصالحة للزراعة . واعتبرت الأراضي الأميرية بغض النظر عما اذا كانت تزرع أو لا تزرع . ملكية خاصة لا تملك الدولة أية حقوق في الاستيلاء عليها) .

مثل هذه الأمور الدقيقة في التمييز بين التبويبات التشريعية لقضايا الأراضي . تلتبس كثيرا على أذهان الفلاحين ، غير أن ما يفهمه هؤلاء الفلاحون ببساطة ، هو أن الأراضي التي كانوا يزرعونها هي جزء من تراث عائلاتهم على مدى الأجيال . وان مصادرتها بأي أسلوب كان من أساليب التشريع ، لا يمكن أن يعتبر الا عملا من أعمال اللصوصية.(٣٢)

ان المعلومات التي يقدمها د . كويرنغ عن موضوع حقوق ملكية المياه تتفق وما سبق أن ذكرنا من معلومات مقتبسة من الصحافة اليهودية ، فهو يقول ان ميكوروت (شركة المياه الاسرائيلية) حفرت منذ ١٩٦٨ ما لا يقل عن ١٧ بئرا جديده في الضفة الغربية من

---

٣٢ - Middle East International (اكتوبر ١٩٧٨) ص ١٤

أجل تأمين حاجات الاستعمال المنزلي ومتطلبات الري في المستوطنات اليهودية الجديدة. وذلك بالاضافة إلى استغلال أربعة آبار أخرى (من أملاك الغائبين) كانت قد حفرت قبل عام ١٩٦٧ . وينحصر استعمال هذه الآبار الأربعة بتأمين الري للأراضي التي تزرعها المستوطنات اليهودية الجديدة (فقط).

ومن جانب آخر فان الدكتور كويرنغ يؤكد على المعلومات القائلة بأنه لم يحدث (منذ بداية الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية) ان حصلت أية قرية عربية فلسطينية أو أي فرد عربي على ترخيص واحد لحفر بئر جديدة للري في الضفة الغربية ــ لقد أصدرت سبعة تراخيص فقط منذ ١٩٦٧ ، وكانت كلها لتأمين حاجات الاستعمال المنزلي . وهكذا فان التوقف عن تطوير موارد المياه ، ومصادرة الآبار في أراضي الغائبين ، يعني أن عدد الآبار التي تقوم عليها الزراعة الفلسطينية قد تضاءل في وادي الأردن ، كما تضاءلت كمية المياه التي تتدفق من تلك الآبار عما كان عليه الحال عشية حرب ١٩٦٧ (٣٣)

كذلك فقد كانت هذه السياسات المائية في الضفة الغربية ، ذات تأثير مدمّر على الآبار والينابيع العربية . وعلى سبيل المثال فان الحاجة إلى تأمين المياه للمستوطنات الاسرائيلية في وادي الأردن قادت إلى حفر ست آبار في مناطق متاخمة للينابيع والآبار الموجودة من قبل ، والتي كانت تمد المدن والقرى العربية الفلسطينية قبل ١٩٦٧ بكل من مياه الشرب ومياه الري :

(ففي مكان ملاصق لرأس النبع الذي يزود قرية العوجاء بالمياه ، حفرت بئران اثنتان. وما تزال بئر ثالثة تحت الحفر . ويستعمل المـــاء الذي يضخ من هاتين البئرين في سقاية مزروعات المستوطنة يتاف المجاورة ، كذلك فقد حفرت بئران عميقتان في وادي فصايل ، (وعلى بعد بضعة مئات من الأمتار من (عين فصايل) التي تروي أرض أحد الفلاحين الفلسطينيين) وذلك لتأمين مياه الشرب ومياه الري لمستوطنة (فاتزايل) . وينقل ماء هاتين البئرين ، بواسطة خط من الأنابيب ، إلى قاع الوادي حيث تتصل بشبكة ري واسعة . تستمد مياهها من مجموعة سبع آبار ، لتروي أكثر من ٢٠ ألف دونم من أراضي مستوطنات يتاف وناران ويمدود وفاتزايل وماسوّه وجيلال وتومر .

وقد يرى البعض من الناحية النظرية ، امكانية تواجد كل هذه الآبار والينابيع جنبا إلى جنب دون أن يؤثر بعضها على بعض . ولكن اختصاصيي المياه يرون بأن الآثار البعيدة

لمثل هذا الوضع ستصر بانتاج الآبار العربية التي حفرت قبل ١٩٦٧ ، وبشكل خاص في منطقة وادي الأردن حيث أصبحت كمية المياه محدودة . (٣٤)

وبعد أن يتابع الدكتور كوبرنغ توثيقه الدقيق للحالتين الخاصتين بقريتي بردالا وتل البيضة فانه يختم دراسته لمسألة مياه الضفة الغربية بما يلي :

« على أية حال فان الأمر الذي يبدو أكثر أهمية هو أن الفلاحين سيكونون قد فقدوا ملكيتهم وسيطرتهم على موارد المياه . وكلما ازداد طلب المستوطنات على الماء اشتد التنافس بين سكان المستوطنات وسكان القرى ... أما في ظل الظروف الحالية ، والتي يعتبر الحكم العسكري الاسرائيلي مسئولا عن تسوية أية خلافات محتملة الوقوع ، فان الفلاحين الفلسطينيين لا تتوفر لديهم القناعة الكافية بأن الحكم في هذه الخلافات سيكون لصالحهم . ولكن هؤلاء الفلاحين يدركون ، أنه لابد لهم ، في مثل مجتمعهم الزراعي ، وأرضهم القاحلة ، من أن يعتمدوا اعتمادا كليا على كرم سلطات الاحتلال ورحمتها ، في سبيل تأمين أسباب رزقهم واستمرار بقائهم ....

أما بالنسبة لدولة اسرائيل فقد بات من المستحيل أن تصر ، مجانبة المنطق — على أن هذه المستوطنات سوف لا تحل محل السكان الأصليين من الفلسطينيين أو لن تترك آثارها السيئة عليهم : فالموارد الضرورية للاستيطان اليهودي لا تأتي من الغيب — والضفة الغربية لم يعد فيها ذلك الفراغ السكاني الذي كان في عهد الانتداب السابق لعام ١٩٤٨ — أما السياسات التي لا تزال تتبع في ١٩٧٨ فهي من حيث المبدأ تتطابق مع تلك السياسات التي اتبعت في العشرينات والثلاثينات . ولسوء الحظ فان جوهر الموضوع لا يزال على ما كان عليه : أناس يدعون حق العودة إلى وطنهم ، ويمارسون هذا الحق على حساب حقوق أناس آخرين يعيشون فعلا في أوطانهم . (٣٥) »

كانت الأسس النظرية لسياسة اسرائيل المائية في الضفة الغربية موضوع دراسة حديثة قام بها السيد هشام عورتاني ، رئيس قسم الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية في نابلس عام (١٩٧٨) . والدكتور عورتاني يستشهد بما ورد في دراسة حديثة أخرى نشرتها دائرة المياه التابعة للحكومة العسكرية في الضفة الغربية (١٩٧٧ — ١٩٧٨) تحت عنوان « التصريف الشهري للمياه الجوفية في كل من يهودا وشومرون » والتي جاء فيها ما يلي :

---

٣٤ — نفس المصدر
٣٥ — نفس المصدر ، ص ١٥ .

١ – يصل مجموع عدد الآبار الارتوازية في الضفة الغربية إلى ٣٣١ بئرا ، قامت ميكوروت (شركة المياه الاسرائيلية) بحفر ١٧ بئرا منها في وادى الأردن ، وذلك لسد حاجات المستوطنات الاسرائيلية في تلك المنطقة .

٢ – جفت ١٢ بئرا عربية بعيد احتلال (١٩٦٧) وهناك كثير من الآبار الأخرى في وادى الأردن (وأكثرها في الجزء الشمالي منه) التي تعاني من هبوط مستوى المياه وزيادة الملوحة .

٣ – وصل اجمالي المياه التي تدفقت من (٣١٤) بئرا عربية ، في عام (١٩٧٧ – ١٩٧٨) إلى (٣٣) مليون متر مكعب من الماء بينما تدفق من الـ(١٧) بئرا الاسرائيلية وحدها مقدار (١٤،١) مليون متر مكعب . (٣٦)

لقد بات جليا اذن ، أن (الورطة المضاعفة) التي تستر بها السياسات المائية لدولة اسرائيل ترتبط بمتطلبات الرى في المستوطنات الجديدة التي أقامتها اسرائيل في وادى الأردن بعد عام ١٩٦٧ – كما بات واضحا أن السياسات المائية لاسرائيل تعاني في تماديها. اذ كما أوضح ابشالوم جينات Abshalom Ginat في مقالة حديثة تحت عنوان « ولسوف نمد المياه إلى السامرة » ، فانه :

عندما ذهب (موشي) ديان إلى الولايات المتحدة في احدى مراحل مفاوضات معاهدة السلام ، صرح في مطار اللد بأن اسرائيل ستواصل سيطرتها على موارد المياه في يهودا والسامرة ، تلك الموارد التي تشكل المصدر الأساسي لمياه السهل الساحلي . وأضاف قائلاً

« أما العرب في يهودا والسامرة فلن يأخذوا من الماء أكثر مما هو لديهم الآن » . واستنادا إلى هذه السياسة فقد سبق أن عين « مفوض المياه الاسرائيلي » للعمل على التحفظ على مياه الضفة الغربية . وهكذا ، كما يذكر ، بدىء الحوار حول مسألة : على (من) أو على (ماذا) سيطبق مشروع الحكم الذاتي ؟ هل هم الناس أو الأرض ؟ . أما أولئك الذين نادوا من الأساس بتطبيق الحكم الذاتي على السكان فانهم يفترضون أن « مفوض المياه الاسرائيلي » سيكون قادرا على الاشراف على استثمار المياه في الضفة الغربية (أولا) وعلى اصدار الأوامر التي تسمح أو لا تسمح للسكان بعمليات استخراج تلك المياه (ثانيا) وعلى تحديد الأماكن والأزمنة التي تناسب ذلك (ثالثا) . وفي سبيل

---

٣٦ – هشام عورتاني . الزراعة في الضفة الغربية ، تطلعات جديدة ، . مجلة الأبحاث العدد الأول – جامعة النجاح الوطنية – نابلس ، الضفة الغربية – نوفمبر ١٩٧٨ .



التأكيد على أن المستعمرات اليهودية في يهودا والسامرة لن تحطم روح معاهدة السلام . ولكي يقطع دابر المناقشات المعارضة لوجود المستوطنات ، فقد ابتدعت فكرة جر المياه « اليهودية » أى التى تضخ من بحيرة طبريا ونهر الأردن إلى المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية . وبذلك فان المستوطنين سوف لا ينهبون مياه المناطق الواقعة تحت الحكم الذاتي ، لأنهم سيروون أراضى يهودا والسامرة بمياه بحيرة كنيرت (طبريا) .

وبما أن المياه في الطبقات العليا لخزان المياه الصخرى ستنخفض نتيجة الحفر غير المدروس والنقص في مياه الأمطار ، فان مياه الينابيع ستزداد ملوحتها - ولقد اشتدت عملية التملح فعلا في السنوات العشرة الأخيرة كنتيجة لكثرة الحفر ، وكثرة الآبار المحفوره في منطقة نابلس في (الضفة الغربية) ومنطقة هارود (في اسرائيل) . أما الحفر في وادى جزريل (في اسرائيل) فقد قطع المياه عن شبكة وادى بيسان . وهكذا فان عمليات الحفر تؤدى بشكل جذرى إلى خفض كية تدفق المياه من الينابيع وتفسد نوعيتها .

وفي هذا العام سيصل العجز في مياه وادى بيسان إلى ١٤ مليون متر مكعب : اذ أن مشروع المياه المحلى هناك ، والذى كان من المؤمل أن يضخ كية من المياه ، يقف اليوم أمام حوض معطوب ، تتلاشى منه المياه باستمرار . اذن فان الملوحة تتزايد في موارد المياه الموجودة وتتهدد مستقبل زراعة المنطقة بالخطر . ولقد صرح عامل زراعى من كيبوتس كفارروبين بأنهم يضيعون ٣٠٠ متر مكعب من الماء العذب ، اليوم الواحد ، كلما صعدوا إلى سقاية الأرض ، وذلك لغسل التربة من الملوحة المتفاقمة (٣٧) .

مصادر جديده وتقنيات حديثة

يبدو من المهم في ضوء الأزمة المتفاقمة لتوفير المياه في اسرائيل ، أن تقوم بدراسة عما اذا كان لا يزال في اسرائيل ما قبل ١٩٦٧ ، موارد مائية لم تستثمر بعد . وذلك لكى نعرف إلى أى مدى تستطيع اسرائيل أن تعالج أزمة المياه هذه بواسطة تطوير تقنيات جديدة . وفي هذا السياق يجب أن تُقوّم خطورة المحاولة الاسرائيلية لسيطرة على مصادر مياه جديدة تقع في الأراضى العربية المجاورة .

أما الموارد المائية داخل حدود اسرائيل قبل ١٩٦٧ ، والتى لم تستغل بعد ، فلا وجود لها : ولقد أشرنا أعلاه إلى أن اسرائيل تستغل ٩٥٪ (وفي مصدر آخر ٩٨٪) من اجمالى

---

٣٧ - هوطام - ٢٠ ابريل ١٩٧٩م .



المياه العذبة المستخرجة من موارد المياه المتجددة . (٣٨) ولقد حظيت موارد مسألة المياه الاسرائيلية بأفضل الدراسات في العالم ، فكانت النتيجة التي انتهت إليها تتلخص في أنه لا مكان البتة لحفر آبار جديدة . (٣٩) .

ولذلك فقد قامت اسرائيل باجراء دراسة جادة بهدف تحسين الأوضاع المائية فيها عن طريق استعمال تقنيات حديثة مثل : —

١ — زرع الغيوم ، وتكييف الأحوال الجوية

٢ — تحلية مياه البحر

٣ — تنقية مياه المجارى

٤ — تطوير تقنيات جديدة للاقتصاد في استهلاك المياه

١ — زرع الغيوم وتكييف الأحوال الجوية :

ورد في « الاقتصادى الاسرائيلى » (٤٠) أن التجارب التى أجريت في كل من بحيرة كنيرت والسهل الساحلى تشير إلى أن زرع الغيوم يمكن أن يؤدى إلى زيادة في تشكل الأمطار بنسبة ١٥٪ — غير أن « مفوض المياه الاسرائيلى » [illegible] . يبدو أقل تفاؤلا في هذا الشأن — فقد نقل عنه قوله : ليس هناك من دليل واضح على أن الزرع الاصطناعى للغيوم سيساهم في تحسين أحوال سقوط الأمطار (٤١) « ومفوض المياه الاسرائيلى » لا ينفرد بوجهة نظره هذه . اذ أن المجلة العلمية الأميركية تلخص موضوع زراعة الغيوم بما يلى :

ان الجهود المبذولة لاحداث تشكل المطر عن طريق زرع الغيوم بأيوديد الفضة وثانى أكسيد الكربون المجمد ومواد أخرى . لا ترتكز حتى الآن إلى أساس علمى ثابت . وبذلك فان تلك المساعى الباهظة التكاليف لا تزال عشوائية تحكمها الصدفة إلى حد كبير . اذ أن عددا قليلا فقط من التجارب التى أجريت في هذا المجال . يشير بالايجاب إلى امكانية تحسين عملية تشكل المطر عن طريق زرع الغيوم ، ويشترط لذلك توفر ظروف مناسبة

---

٣٨ - ياكوبوفيتش وبروشانسكي (المصدر المذكور اعلاه) يذكر النسبة ٩٥٪ بينما تذكر « الاقتصاد الاسرائيلي » (يناير - فبراير ١٩٧٧) ص (١٦) ان النسبة تساوي ٩٨٪ .
٣٩ - ارنون ملجن . دافار ٢٦ نوفمبر ١٩٧٨
٤٠ - مجلة اكتوبر (١٩٧٨) ص ٣٨
٤١ - جيروزاليم بوست : ٣١ يوليو ١٩٧٨ .

لا تتحقق الا نادرا . أما بعض التجارب الأخرى فقد وصلت إلى نتائج أقل نجاحا وباختصار فان عملية تكييف الأحوال الجوية لا تزال في مرحلة البحث (٤٢)

والجدير بالذكر ان اسرائيل تنفق (١٠) ملايين ليرة اسرائيلية (أى نصف مليون دولار) على مثل هذه التجارب . كما يبدو أيضا أن أية زيادة في عملية الاستمطار (الصناعى) هذه قد لا تسقط بالضرورة فوق منطقة الجليل كما يراد لها وانما قد تسقط فوق البحر الأبيض المتوسط أو الأردن (٤٣) وهكذا فان تشكيل المطر عن طريق زرع الغيوم وحتى ولو تمت بشكل متقن فإنها سيكون لها تأثير قليل على حل مشاكل اسرائيل المائية

٢ — تحلية مياه البحر :

لم تقم اسرائيل بعملية تحلية مياه البحر حتى الآن إلا على نطاق ضيق،فمنشأة تحلية المياه في إيلات تنتج مليوني جالون من الماء سنويا (٤٤) لتغطى ٥٠٪ فقط من حاجة تلك المنطقة لمياه الشرب والاستعمال المنزلى — وتشكل منشأة ايلات هذه المرحلة الأولى من برنامج التحلية الذى سيتم انجازه خلال ١٥ سنة . أما في المرحلة الثانية لهذا البرنامج ، فستقام منشأة جديدة صممت بجهود أمريكيه اسرائيلية مشتركة ، وسيكون مردودها السنوى ١٢ مليون جالون (٤٩,٥) مليون لتر . وأما في المرحلة الثالثة من برنامج الـ ١٥ عاما ، فستقام على ساحل البحر المتوسط (في عام ١٩٨٨) منشأة نووية ثنائية الغرض ، وذلك بهدف انتاج ١٢٠ مليون متر مكعب من الماء (٤٥) . والسؤال الهام الآن هو اذا ما كانت منشأة كهذه ستتمكن من تغطية حاجات اسرائيل من المياه بأسعار واقعية

لقد صممت هذه المنشأة النووية للحصول على أرخص انتاج ممكن : حيث يكلف المتر المكعب الواحد من ٠,٢٠—٠,٣٠ من الدولار (٤—٦ليرات اسرائيلية بالسعر الحالى).(٤٦) غير أن التضخم الكبير في اسرائيل سيؤدى إلى ارتفاع أكبر في أسعار التكلفة . وتشير التقديرات إلى أن حاجة المدن الاسرائيلية ستزداد في عام ١٩٩٠ بما يساوى ٤٠٠ مليون متر مكعب من الماء(٤٧)—وفي ضوء هذه الحاجة الماسة للمياه فان عامل الزمن يبدو بالغ الأهمية بالنسبة لبرنامج التحلية في اسرائيل . فالبرنامج لا يستطيع أن يسد حاجات الاستهلاك

---

٤٢ – المجلة العلمية الامريكية – مجلد ٢٣٦ العدد الخامس (مايو ١٩٧٧) ص ٢٥
٤٣ – جيروزاليم بوست : ٣١ يوليو ١٩٧٨ .
٤٤ – مجلة (الاقتصادي الاسرائيلي) يناير - فبراير (١٩٧٧) ص ٦
٤٥ – نفس المصدر
٤٦ – نفس المصدر .
٤٧ – انظر الى ايلاد ، هارتس ٢٧ ابريل ١٩٧٨ ، وارتون ملجن ، دافار ٢٦ نوفمبر ١٩٧٨ ووزير الزراعة اريل شارون كما نقلت عنه هارتس ١٩ يوليو ١٩٧٨ .



المتزايدة الا بشكل جزئي ، يضاف إلى ذلك أنه ليس من المؤكد أن تبدأ هذه المنشأة انتاجها فعلا في عام ١٩٨٨ . فلقد قال «مفوض المياه الاسرائيلي» السابق ، مناحيم كانتور «ان الزمن بيننا وبين استعمال البدائل غير التقليدية (النووية) يصل إلى عشرين عاما - وهذه المدة كافية لتجفيفنا حتى الموت» (٤٨)

٣ - تنقية مياه المجاري والمصارف :

تنتج اسرائيل من هذا النوع من المياه كمية ٣٠ مليون متر مكعب سنويا . وتستعملها في سقاية المزروعات (٤٩) . ولكن هذه الكمية لا تعادل أكثر من ٢,٥ ٪ من المياه المستعملة في الري وتعمل في اسرائيل منشأة واحدة لتنقية وتكرير مياه مصارف ومجاري ريشون ليزيون . ولقد جاء في احصائيات أعدتها ميكوروت «ان أكثر من ١٠٠ مليون متر مكعب من الماء الناتج من تكرير واستصلاح مياه المجاري ، سيضخ من ريشون ليزيون جنوبا إلى النقب ، لتزيد في كمية مياه الري المتوفرة هناك بمعدل الثلث» (٥٠) . وتتشكل منشأة تكرير وتنقية المياه في ريشون ليزيون من مساحة ٢٠٠٠ دونم من البرك التي تحلل فيها مياه المجاري كيماويا وبواسطة البكتريا . أما ما تنتجه من مياه فهو صالح للشرب (٥١)

وعلى كل حال فان التقارير تقول بأن مشروعا ضخما لا يزال قيد التنفيذ سيضاعف لدى انجازه ، كمية المياه المستصلحة عن طريق التكرير ، ففي المرحلة الأولى من هذا المشروع يقام معمل تكرير جديد على مقربة من برك الأكسدة الموجودة في ريشون ليزيون . وأما في المرحلة الثانية فستقام معامل جديدة لاستصلاح المياه وتكريرها في (سوريك) «ولسوف يكون بامكان هذه المعامل استصلاح وتكرير ١٥٨ مليون متر مكعب من مياه المجاري والمصارف في (سوريك) . ونتيجة لذلك فان مصادر تلوث البحر المتوسط الساحلية ستتلاشى ، وستعود شواطيء تل أبيب نظيفة جذابة كما كانت» (٥٢) .

وستعتمد معامل التكرير في (سوريك) على مبدأ «تنشيط الرواسب الطينية» الذي يمكن من استصلاح وتنقية كميات هائلة من مياه المجاري والمصارف ، على مساحة صغيرة من الأرض . ولكن المياه التي تنتجها هذه المعامل لا تصلح للشرب ، لا بل ويقتصر استعمالها على مجالات محدودة في الصناعة ، والانتاج الزراعي (اذ تستعمل في سقاية المزروعات

---

٤٨ - ارنون ملجن - دافار ٢٦ نوفمبر ١٩٧٨

٤٩ - «الاقتصادي الاسرائيلي» ٢٦ نوفمبر ١٩٧٨ .

٥٠ - جيروزاليم بوست ٢٧ يوليو ١٩٧٨ .

٥١ - نفس المصدر .

٥٢ - الاقتصادي الاسرائيلي (مايو ١٩٧٨) ص ٢٤ .



التي لا تستعمل في الأطعمة) . كذلك فانه يجب أن تتخذ الاحتياطات الصارمة لمنع تسرب المياه الملوثة إلى خزانات المياه الأرضية في تلك المنطقة . (٥٣)

أما تكاليف هذه المياه المستخلصة من مياه المجارى فانها رخيصة نسبيا . يقول ابراهام رابينوفيتش أن التقديرات الرسمية لميكوروت تذكر أن تكاليف مياه المجارير المكرره تعادل ⅛ تكاليف المياه الآتية من معامل التحلية .(٥٤) فاذا اعتبرنا أن تكلفة المتر المكعب الواحد من الماء المحلى تساوى ٠,٢٠ من الدولار ، فان مياه المجارير المستصلحة تكلف ٠,٢٥ من الدولار — وهو سعر منخفض حقا ، يضاهى أرخص ما وصلت إليه أسعار المياه الأرضية (اذ بلغت أعلى تكلفة للمياه الأرضية ٠,١٠ من الدولار المتر المكعب الواحد)(٥٥). غير أن مياه المجارير هي الأخرى محدودة ، ويقدر خبراء اسرائيل بأن كمية المياه المستصلحة التي ستستعمل في الزراعة في عام ٢٠٠٠ ستصل إلى ٣٢٥ مليون متر مكعب سنويا(٥٦). وهى كمية لا تزيد عما تسببه التقلبات الموسمية من اختلاف في كميات الأمطار ، ولا تعادل كمية المياه التي ستحتاجها اسرائيل لتغطية الاستعمال المنزلي وحده خلال العقد القادم (٥٧).

٤ — تطوير التقنيات الخاصة بالاقتصاد في استعمال المياه :

كما سبق أن ذكرنا في هذا البحث ، فان نصيب سقاية المزروعات من المياه يصل إلى ٨٠٪ من اجمالى الاستهلاك السنوى في اسرائيل (٥٨) ، ولذلك فان الاهتمام يجب أن يوجه إلى الزراعة بالذات كلما جرت المحاولة لاكتشاف تقنيات جديدة تساعد على الاقتصاد في استهلاك المياه . واذا كان المقصود هو احداث تقدم ملموس في مسألة المياه فلا بد للابداع التقنى من أن يظهر في مجال السقاية ويترك بصماته عليها .

هناك ثلاثة أساليب للرى في اسرائيل :

١ — شق الاثلام واسالة المياه بواسطتها إلى المزروعات . وهو أسلوب يحتاج إلى أيد عاملة كثيرة ولا يستعمل إلا في ٣٪ من الأراضى المزروعة ، أى في القطاعات العربية.(٥٩)

---

٥٣ ـ نفس المصدر .
٥٤ ـ جيروزاليم بوست ٢٧ يوليو ١٩٧٨ .
٥٥ ـ مكتبة الجيب الاسرائيلية تحت ، اقتصاد ، ص ١٥٨
٥٦ ـ الاقتصادي الاسرائيلي . (اكتوبر ١٩٧٨) ص ٣٨
٥٧ ـ ارنون ملجن . دافار . ٢٦ نوفمبر ١٩٧٨
٥٨ ـ ياكوبوفيتش وبروشنسكي . المصدر المذكور اعلاه ص ٣٨
٥٩ ـ الاقتصادي الاسرائيلي (اكتوبر ١٩٧٨) ص (٣٥ ـ ٣٦)



فالفلاح العربي الذى لا يحصل الا على حصة ضئيلة من الماء والذى لا يملك وسيلة الحصول على مساعدة الصندوق القومى اليهودى أو الوكالة اليهودية ليس لديه الا خيار ضئيل لاتباع غير هذا الأسلوب.

٢ ـ التنقيط ، وهو يستعمل فى ١٠٪ من الأراضى المروية فى اسرائيل .

٣ ـ الرش ، وهو الأسلوب الأكثر انتشارا ، اذ يستعمل فى ٨٧٪ من الأراضى المروية فى اسرائيل (هذه الأراضى تبلغ ١,٨٥٠,٠٠٠ دونم فى الوقت الحاضر) أى ما يقارب ٤٣,٢٪ من مجمل الأراضى المزروعة) . (٦٠)

ويتطلب الرش (المتوسط) صرف مقدار ١٠ أمتار مكعبة من الماء فى الساعة للدونم الواحد (٦١) وبذلك فان سقاية ١,٦٣٢,٥٥٠ دونم بهذا الأسلوب ، تكلف اسرائيل ١٦,٢ مليون متر مكعب من الماء فى كل ساعة . فاذا ما اتبع هذا الأسلوب فى جميع الأراضى المروية ، فان اسرائيل ستستعمل ١٪ من اجمالى ثروتها المائية المتجددة فى ساعة واحدة ـ وبمقياس آخر : فلو أن جميع المياه المخصصة للرى استعملت بهذا الأسلوب ، فان جميع المزارعين فى البلاد سيتمكنون من فتح مرشاتهم لمدة ٧٥,٥ ساعة فقط ، أى ما يعادل عددا ضئيلا من الساعات فى اليوم الواحد وعلى مدى شهر واحد من أشهر السنة .

أما نظام التنقيط فانه يتميز عن نظام الرش بأمر واحد ـ فان التجربة العملية تشير إلى أن الخسارة الناشئة عن تبخر المياه (أثناء انتقال الماء من المرش الى النبتة) يعادل ما يقارب ٤٠٪ من المياه المستعملة فى الرى بأسلوب الرش (٦٢) . ولهذا فان أسلوب التنقيط الأكثر تعقيدا ، يمكن أن يخفض كمية المياه المستهلكة فى الرى بنسبة ٥٠٪ . كذلك فان انخفاض نسبة التبخر يمكن من استعمال مياه على درجة أعلى من الملوحة فى سقاية الأرض .

اذن فان استثمار الأموال فى السقاية بأسلوب التنقيط يبدو جديرا بالاعتبار . أما شبكة توزيع المياه فتبدو كبيرة ، وذلك لأن الأنابيب توصل المياه إلى كل نبتة بذاتها . كما أن النظام بمجمله يكون عرضة للتعطل نتيجة الانسدادات المتكررة ، مما جعل هذا الأسلوب فى السقاية غير قابل للاستعمال فى الأراضى الواسعة ، حيث تحتاج الصيانة المستمرة إلى عمالة أكبر. ولم يحصل الا من وقت قريب ان وَجَدت هذه المشاكل حلا جزئيا وذلك باستعمال الأنابيب المنظمة للتنقيط (٦٣)

---

٦٠ ـ المختصرات الاحصائية لاسرائيل . ١٩٧٩ ص ٣٥٤
٦١ ـ الاقتصادى الاسرائيلى (يناير ـ فبراير ١٩٧٧) ص ٦
٦٢ ـ اميران (المصدر المذكور اعلاه) ص ١٢٠
٦٣ ـ الاقتصادى الاسرائيلى . (يناير ـ فبراير ١٩٧٧) ص ٦

ان مراجعة سريعة للخيارات المذكورة أعلاه تشير بشكل جلي إلى أن الاجراء الفعال الوحيد لتحقيق اقتصاد أكبر في استهلاك المياه ، يكمن في التحول عن سقاية الرش إلى سقاية التنقيط ، وعلى أوسع نطاق ، غير أنه حتى هذه اللحظة لم توجد الحوافز الاقتصادية أو المالية التي تدفع بالفلاحين إلى مثل هذا التحول في اسرائيل — فاتحادات الكيبوتس والموشاف ، على سبيل المثال ، لا تزال تحظى بمساعدات مالية كبيرة منذ ١٩٤٨ وبدون انقطاع . كذلك فان تكاليف الري كانت في عام ١٩٧٨ في حدود (١,٣) ليرة اسرائيلية أي ما يعادل (٠,٣٠) من الدولار للمتر المكعب الواحد .(٦٤)

غير أن هذا التحول الكبير في أساليب السقاية لا يمكن أن يتم في يوم وليلة ، حتى ولو أنه أصبح ضرورة ملحة على المستويين الاقتصادي والمالي . وريثما يتم مثل هذا التغيير فان استهلاك اسرائيل للمياه سيبقى في حدود ٩٥٪ من اجمالي مواردها . (وهي أعلى نسبة في العالم) وفق ما أوردته صحيفة جيروسالم بوست (٦٥) أي بواقع احتياطي ضئيل يساوي (٢ — ٥٪) أو ٣٢ — ٨٠ مليون متر مكعب من الماء سنويا ، وذلك في منطقة جغرافية واقليم مناخي يصل فيهما مدى التقلبات إلى حد ٢٠٠ مليون متر مكعب من الماء سنويا (٦٦).

مرتفعات الجولان :

أخضعت مرتفعات الجولان (١٢٥٠ كم٢) منذ أن احتلت عسكريا عام ١٩٦٧ ، لعملية استيطان اسرائيلية مكثفة ، فقد أصبح فيها اليوم ما يزيد عن أربع وعشرين مستعمرة جديدة بما في ذلك مركز كاتزرين المدني ، (ويقدر اجمالي عدد السكان اليهود في المنطقة بـ٣,٥٠٠ نسمة) . ففي أثناء حرب ١٩٦٧ وغداة انتصار اسرائيل في تلك الحرب قامت القوات الاسرائيلية بطرد غالبية السكان الأصليين من السوريين (٩٣٪) ، ويقدر عدد اللاجئين —النازحين— السوريين من مرتفعات الجولان بمائة ألف نازح تقريبا ، أكثرهم من الفلاحين الذين أزيلت منازلهم من الوجود لتحل محلها المستوطنات اليهودية الجديدة . ولم يبق في مرتفعات الجولان بعد الاحتلال الاسرائيلي غير (٦) آلاف مواطن درزي يتجمعون في خمس قرى من قرى القطاع الشمالي من المرتفعات — وأكبر هذه القرى هي مجدل شمس. ومنطقة الجولان هذه لا تكثر فيها موارد المياه المحلية .

---

٦٤ — جيروزاليم بوست . ١٢ نوفمبر ١٩٧٨
٦٥ — ابراهام رابينوفيتش ، «تغطية العجز المائي من مياه المجاري» ، جيروزاليم بوست ٢٦ يونية ١٩٧٨ .
٦٦ — ارنون ملجن ، دافار : ٢٦ نوفمبر ١٩٧٨ .



فقد عثر في مدينة القنيطرة على تقرير عن عمليات الحفر يشير إلى أن اجمالي مردود المياه من كافة آبار الجولان لم يتعد ١٢,٥ مليون متر مكعب من الماء سنويا ، أما عمليات الحفر فانها تتركز في القطاعين الشمالي والأوسط من المرتفعات، باستثناء عدد ضئيل من الآبار التي حفرت في القطاع الجنوبي . ورغم الآمال المنعقدة على زيادة مردود هذه المصادر المائية فاننا لا نتصور أن يزيد ذلك المردود عن ١٥-٢٠ مليون متر مكعب في السنة اذ أن غالبية هذه الآبار (٨٥٪ منها) تقع في القطاعين الشمالي والأوسط لهضبة الجولان حيث تقل الأراضي الصالحة للزراعة (٦٧)

واستعرض أمير شابيرا الوضع المائي في مرتفعات الجولان بعد أحد عشر عاما من (الاحتلال) في مقالته الخاصة « اصبع على الماء» (٦٨) . وقد أشار إلى أن عدد المستوطنات الاسرائيلية اليهودية قد ارتفع خلال الفترة المنصرمة ، اذ أن المجلس الاقليمي الجديد لمرتفعات الجولان يضم حاليا ٢٤ مستوطنة اسرائيلية يهودية انشئت كلها بعد ١٩٦٧ .

وفي حين أن مرتفعات الجولان في عام ١٩٧٨ ، وفق ما أورد شابيرا ، كانت تستورد الجزء الأكبر من المياه الضرورية لدعم مخططات التهويد في المنطقة ، فقد كانت موارد المياه المحلية لا تؤمن أكثر من ٢٠٪ من كميات المياه المستعملة ، بينما كان ٨٠٪ منها يضخ من بحيرة كنيرت - طبريا - إلى ارتفاع ٦٠٠ متر (من - ٢٠٠ متر تحت سطح البحر إلى ٤٠٠ متر فوق سطح البحر) .

إن استهلاك مليون متر مكعب من مياه بحيرة كنيرت في عمليات ري حقول القطن في مرتفعات الجولان يعني فاتورة اضافية بمليوني ليرة اسرائيلية ثمنا للطاقة الكهربائية فقط (وبالأسعار الحالية) ... مما يجعل أي خبير اقتصادي تقع في يده مثل هذه المعلومات ، يؤكد بأن اسرائيل لا تملك القدرة على الاستمرار في اعمال زراعية تكلفها بمعدل خمس ليرات اسرائيلية المتر المكعب الواحد من الماء . غير أن اسرائيل لم تعمل على توطيد وجودها في الجولان من أجل أن تملأ جيوب سكان المستوطنات بالنقود ، ولذلك فان أية اعتبارات اقتصادية في هذا المجال تصبح غير ذات معنى (٦٩) .

وجاء في معلومات أوردتها مؤسسة طاحال أن اراضي (مرتفعات الجولان) التي تقع ما بين الخط الاخضر (لمعاهدة وقف اطلاق النار قبل ١٩٦٧) ، والخط الاحمر

---

٦٧ - يو . جابرو : مرتفعات الجولان - مقترحات مسبقة للتخطيط التنمية الزراعية) الوكالة اليهودية لارض اسرائيل . دائرة الجليل . نوفمبر ١٩٦٧ ص ٩ (منسوخة)
٦٨ - جوطلم : ١١ اغسطس ١٩٧٨ .
٦٩ - نفس المصدر .



المصدر : الثقافة العالمية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سبتمبر ١٩٨٢

(لمعاهدة وقف اطلاق النار بعد ١٩٦٧) . هذه الأراضي (التي تبلغ مساحتها ١١٥٠ كيلومتر مربع) تنقسم إلى حوضين غير متكافئين : مساحة أولها (٩٥٠) كيلومتر مربع وهو الذي يجمع مياه الأمطار الساقطة على مرتفعات الجولان ويدفع بها إلى بحيرة كنيرث.

ومساحة الاخر (٢٠٠) كيلو متر مربع . وهو الذي يجمع مياه الأمطار ويدفع بها إلى وادى نهر « الرقاد » – ويرى أمير شابيرا أن البديل الواضح لضخ المياه الباهظ التكاليف من بحيرة كنيرث هو استعمال اسرائيل المباشر لمياه نهر اليرموك . غير أن ه

« هذا البديل .. القائم على الاستعمال المباشر لمياه نهر اليرموك (وبالتالى مياه وادى الرقاد) ، والذى يشكل مصدرا اقتصاديا خارجيا يمكن الاعتماد عليه ، ... لا يقع في نطاق اختصاص الدوائر الهندسية . أنه من اختصاص وزارة الشئون الخارجية اذ يصبح ما نجهل أكثر مما نعلم. لذا فإن ما يحيط بهذا البديل من عدم الوضوح يجعلنا نسقطه من قائمة البدائل المتواجدة بشكل مادى ملموس (٧٠) » .

تنقسم مرتفعات الجولان إلى ثلاثة نظم مائية اقليمية ...(أولها) في المنطقة الشمالية التي تحتوى على فائض من المياه ، ولكنها تعاني من ضعف امكانية استخراج المياه ونقلها ويقع (ثانيها) في المنطقة الوسطى حيث يندر حتى الآن وجود المستوطنات اليهودية التي أنشئت بعد ١٩٦٧ ، وتبدو هذه المنطقة ملائمة لاقامة شبكة من الخزانات الصالحة لتجميع المياه من السيول السطحية . وأما (ثالثها) فيقع في المنطقة الجنوبية المزدحمة بالمستوطنات اليهودية التي تستعمل مياه الرى المرتفعة الأسعار والتي تضخ من بحيرة كنيرث ، وهذه المنطقة تعاني من نقص حاد بالمياه ان المخطط الاسرائيلي لتزويد مرتفعات الجولان بالمياه في عام ١٩٨٥ (أى الموعد الذى حدد لتحقيق تنمية كاملة للمستوطنات الاسرائيلية في هذه المنطقة) ان هذا المخطط يمكن تفصيله كما يلي : (٧١)

اجمالى الاستهلاك : ٤٦ مليون متر مكعب من الماء سنويا

٤١,٣ مليون متر مكعب	المنطقة الجنوبية
٦, ملايين متر مكعب	المنطقة الوسطى (بما في ذلك كاتزرين)
٨,٧ ملايين متر مكعب	المنطقة الشمالية

موارد المياه المتصورة حسب الخطة :

---

٧٠ ـ نفس المصدر .
٧١ ـ نفس المصدر .

١٦ مليون متر مكعب	بحيرة كيرت
١١ « « «	الحمه ونهر الأردن
١٠ ملايين « «	الحفريات المحلية ، الينابيع ، وبركة « رام »
٩ « « «	خزانات اصطناعية .

يهدف المخططون الاسرائيليون المعنيون بموضوع مرتفعات الجولان (وفق ما أورد هاريس) إلى ايصال عدد السكان في تلك المنطقة إلى (٥٠) ألف نسمة في عام ١٩٨٥ حيث يوطن (٢٠) ألفا منهم في قرى زراعية وصناعية(٧٢) . أما اجمالي استهلاك المياه آنئذ فيتصور أن يكون كما تمت الاشارة إليه أعلاه ، أى (٤٦) مليون متر مكعب ويقتبس (جادور) الأرقام التي وردت في احدى الدراسات السورية لمردود عمليات استخراج المياه في مرتفعات الجولان فيقول : إن ١٢،٥ مليون متر مكعب من الماء كانت تكفى عددا من السكان (الفلاحين بصفة عامة) يصل إلى (١٠٠) ألف نسمة ، أما الآن فان تنفيذ المخطط الاسرائيلي لاقامة المستوطنات وتنمية موارد المياه ، يتطلب تأمين ما يعادل ٣٠٠٪ من استهلاك المياه الحالى لتأمين حاجة عدد من السكان الاسرائيليين اليهود يعادل نصف عدد السكان العرب العرب السوريين الذين سبق أن أخرجوا من أراضيهم .

وإذا ما عدنا بالذاكرة إلى الأزمة التي حلت ببيان . والاحتجاج العنيف الذى ارتفع حينما كشف عن النوايا الاسرائيلية بتحويل المياه من بحيرة كنيرت إلى المستوطنات الاسرائيلية اليهودية في الضفة الغربية — فاننا ندرك السبب الذى حدا بأمير شابيرا إلى أن يوجه انتباها خاصا إلى مياه اليرموك ، وامكانية استغلال تلك المياه في عمليات الرى الخاصة بالمستوطنات الاسرائيلية اليهودية في مرتفعات الجولان .

(يرى أحد المصادر الاسرائيلية الرفيعة أنهناك حاجة إلى نشاط اسرائيلي ملح ومتشعب في داخل الادارة الأمريكية وذلك التوعية بمسؤولية تلك الادارة ودفعها باتجاه التأكيد على الشروط التي تؤمن لاسرائيل من (المياه الصيفية لنهر اليرموك) بما يعادل ٢٥—٤٠ مليون متر مكعب ... أما رفض الولايات المتحدة الاستجابة للمطلب الاسرائيلي فانه قد يدفع إلى اتخاذ قرار حاسم كفيل بأن يضمن لاسرائيل ، ومن جانب واحد ، ممارستها لحقوقها وبأساليب لا تستطيع المشاريع الأردنية أن تهددها بالاخطار . ولقد سبق أن نوقشت هذه المسألة

---

٧٢ — و . هاريس . المتغيرات بعد الحرب والاستيطان مرتفعات الجولان ونهر الأردن معهد الجغرافيين البريطانيين . محاضر جلسات السلسلة الجديدة ، مجلد ٣ ، رقم ٣ — ١٩٧٨ — ص ٣٢٦ .

في مستويات ملائمة . وقد شفع أحد البدائل بمخطط عريض لاستعمال مياه اليرموك في مشاريع الري في مرتفعات الجولان ... وهذا المشروع البديل (الذي تمت دراسته) يمتاز فنيا واقتصاديا على مشروع الحمة . غير أن اسرائيل كما تؤكد بعض المصادر الموثوقة لن تقوم بأي عمل من شأنه أن يؤدي إلى نسف شرعية الترتيبات الراهنة في موضوع نهر اليرموك . أما صورة الوضع كما هو عليه الآن فهي كما يلي :

ستتصرف اسرائيل على المستوى السياسي - بهدوء تام يحول دون انتهاك شروط الاتفاقية غير المكتوبة (مشروع جونستون) القائمة بينها وبين الأردن . غير أن اسرائيل تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ الاجراءات الكفيلة باجبار الطرف الآخر على السعي للتفاوض معها. (٧٣)

قطاع غزة :

في الوقت الذي توفرت فيه لدينا المعلومات اللازمة لاجراء بحث متكامل عن السياسات المائية لاسرائيل في كل من الضفة الغربية ومرتفعات الجولان فان معلوماتنا عن السياسات الاسرائيلية في قطاع غزة ، لا تزال حتى هذه اللحظة ، هزيلة ولا تفي بالغرض ، اذ ليس في متناول أيدينا أية تقديرات حديثة لكميات المياه الأرضية المتجددة أو غير المتجددة في قطاع غزة . ان ما يتوفر لدينا من معلومات ، في هذه المرحلة من مراحل بحثنا ، يقتصر على أرقام مقتبسة عن دراسة قديمة قام بها في عام ١٩٤٤ هو زيف ويتز الذي شغل في حياته منصب رئيس ادارة تنظيم الأراضي الاسرائيلية والذي كان عضو ادارة الزراعة والتخطيط في الوكالة اليهودية لأرض اسرائيل ، والمهندس المعماري لدائرة الاستيطان اليهودي الزراعي في فلسطين (من منتصف الثلاثينات إلى بداية السبعينات)

ويقول ويتز في دراسته لامكانيات الزراعة في فلسطين : « يوجد في منطقة غزة (وهي لا تتطابق تماما مع قطاع غزة الحالي) ١٠٠ ألف دونم من المياه الأرضية ، أي ما يقارب ١٧,٥ مليون متر مكعب في السنة ، منها ١٤ مليون متر مكعب قابلة للاستثمار (٧٤)

أما مخططات الاستيطان الاسرائيلية في قطاع غزة ومدارج رفح فهي كبيرة جدا ، ففي منطقتي مدارج رفح وشمالي شبه جزيرة سيناء ، يوجد اليوم ١٥ مستوطنة زراعية ، (بما في ذلك بعض المراكز التي تشكل نويات لمستوطنات ستبنى في المستقبل). اضافة إلى مدينة (باميت) الضخمة . غير أن اسرائيل قامت بعد معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية بتجميد كافة مخططاتها الاستيطانية الأمنية في المنطقة .

---

٧٣ ـ حوطام . ١١ اغسطس ١٩٧٨
٧٤ ـ جوزيف ويتز . الامكانيات الزراعية في فلسطين . (تل ابيب ١٩٤٤)



وأما في قطاع غزة فقد أقيمت خمس مستوطنات هي : نتزر هازاني و كاتيف وجاني تال وموراك و كفاردارون (وتقع الثلاثة الأولى منها في منطقة قطيف) . كما أن هناك مخططات أخرى لاقامة ست مستوطنات ومركزين اقليمين تنفذ جميعها في عام (١٩٨٠)؟(٧٥)

وتعتمد غالبية المستوطنات الاسرائيلية في قطاع غزة على الري الاصطناعي وتقتصر على انتاج محصول تجاري واحد . أما زراعة الدفيئات (البيوت الزجاجية) فتخصص محاصيلها للتصدير . وتتم سقاية الأرض بأسلوب التنقيط . أما المحصول الأكثر شيوعا فهو الطماطم ، وأما زراعة الخضروات الأخرى والزهور فسيتم ادخالها في المستقبل .

ومن جانب آخر فان الجزء الأكبر من الزراعة التي يقوم بها السكان الأصليون في قطاع غزة ومدارج رفح وشمالي سيناء ، ترتكز إلى المعالم الفريدة لهذه المنطقة التي تتشكل من منبسط شاسع من الواحات الممتدة بموازاة الساحل من جنوبي غزة حتى العريش . في هذه المنطقة يرتفع مستوى المياه العذبة إلى سطوح الكثبان الرملية ... وتنتشر مزارع النخيل وبيارات البرتقال والحمضيات وغيرها بكثافة شديدة . وتشتهر هذه المنطقة كذلك بمحاصيلها من الخضراوات الممتازة . ان وجود التربة الرملية إلى جانب المياه العذبة من جهة ، وتوفر الأحوال المناخية الملائمة من جهة أخرى يؤمن شروطا طبيعية لزراعة الخضراوات المكثفة تلك الزراعة التي تمارس في المستوطنات الاسرائيلية بأساليب اصطناعية ، تكلف أموالا كثيرة تصرف على الدفيئات (الحجر الزجاجية) التي تروى بأسلوب التنقيط .

ان (قسم الاستيطان الريفي) وهو الوحدة المسئولة عن بناء المستوطنات فيما وراء الخط الأخضر (والمشابهة لدائرة الاستيطان الريفي المضطلعة بمهمة اقامة المستوطنات داخل الخط الأخضر) يقدم لنا معلومات كافية لتحديد أسعار التكلفة التالية (بأسعار ١٩٧٩)

(وحدة سكنية واحدة	٥٠٠,٠٠٠ ليرة اسرائيلية	
دفيئة تغطي دونما واحدا	٥٠٠,٠٠٠ « «	
دونم واحد من الأرض المسقية	٣,٠٠٠ « «	(أما في رفح فيرتفع هذا السعر بسبب عامل السقاية بالتنقيط)
دونم واحد من أراضي البيارات	١٧,٠٠٠ « «	(باستثناء الكروم والنخيل)

٧٥ ـ مصدر هذه المعلومات هو مكتب ، الناطق باسم دائرة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية في ارض اسرائيل ، . القدس . (حديث صحفي عن الهاتف) . ٢٩ يوليو ١٩٧٩ .



المصدر : الثقافة العالمية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سبتمبر ١٩٨٣

فعملية التأسيس (حفر الأسس) لبناء مستوطنة ريفية واحدة ، تكلف ٣١ - ٤٠ مليون ليرة اسرائيلية . أما تشييد الأبنية فيكلف ما يقرب من ١٠ ملايين ليرة ... ويكلف تأمين وضع صناعي مناسب ... مليون ليرة . كما أن نقل ما يقارب مليون متر مكعب من الجير يكلف ١٢ مليون ليرة ...

في مطلع عام ١٩٧٩ كانت منطقتا (ياميت) وقطاع غزة تضمان عشر مستوطنات مستديمة ((٨) موشاف و(٢) كيبوتش). وكانت هذه المستوطنات تضم (٦١١) وحدة سكنية و٩٠٠ دونم من الدفيئات (الحجر الزجاجية) و١٠٠٠ دونم من البيارات و٣٦٠٠ دونم من الأراضي المروية (بكلفة ٢.٥٠٠ ليرة اسرائيلية للدونم الواحد) . فاذا جمعنا كل هذه الأرقام فيما يختص بمستوطنات ياميت وقطاع غزة فاننا سنحصل على تقدير شامل يصل إلى ١.٢ بليون ليرة اسرائيلية بأسعار ١٩٧٩ . (٧٦)

خاتمة :

لقد بات جليا في ضوء الشواهد التي عصلت أعلاه ، أن ابلي ايلاد لم يجانب الصواب اذ قدر أن أزمة المياه الاسرائيلية بلغت درجة من الحدة ، تستدعي بالضرورة الوصول إلى حل يتلخص باستقطاع جزء من المياه التي تستهلك في القطاع الزراعي . بغض النظر عن كل ما ستؤدى إليه هذه العملية من أضرار . وبما أن المشكلة تعود في جذورها ، كما سبق أن رأينا ، إلى السياسات الاستيطانية التوسعية لدولة اسرائيل. فلم يعد من المستغرب (وبشكل خاص بعد صرف النظر عن البدائل غير التقليدية (أي النووية) في مشاريع تحلية المياه) . أن يصل مفوض المياه السابق (١٩٦٠ - ١٩٧٧) ، والرئيس الحالي لمجلس المديرين في مؤسسة طاحال (شركة تخطيط المياه الاسرائيلية) إلى « الحل » التالي :

« يقول كانتور أن هناك حلا واحدا فقط يتلخص : بتزويد يهودا والسامرة بمياه الموارد المحلية . فما هي هذه الموارد المحلية يا ترى ؟ لقد استنفذ نهر الأردن كامل طاقته بسبب (المشروع القومي لنقل المياه) وعمليات الضخ الأخرى . وانني أعتقد بأن (كانتور). يشير في كلامه ، إلى نهر الليطاني أو إلى نهر النيل - ذلك لأن أدق الدراسات لخريطة المنطقة لا تستطيع أن تكشف عن أية موارد كبيرة للمياه في المناطق المجاورة أو المتوسطة البعد . ولكن ميناحيم كانتور يملأ فمه بالماء ويرفض أن يعلن بصراحة عن الأماكن التي يعتزم أن يجلب منها الماء ليهودا والسامرة ، فيما هو يحاول تجنب الاضرار باحدى المسائل المعروفة بشدة حساسيتها بالنسبة للسياسة الاسرائيلية (٧٧) »

---

٧٦ - ايتان ليفشيتز ، البلايين التي تصرف وراء الحدود ، هارتس ، ٢٢ يونية ١٩٧٩
٧٧ - ارنون ملجن ، دافار ٢٦ نوفمبر ١٩٧٨ .



الموارد المائية العربية والسياسات المائية الاسرائيلية

* بقلم : د. يوري ديفز

مقدمة :

تكمن دوافعي لدراسة سياسات اسرائيل المائية دراسة مفصلة في جذور التزاماتي الشاملة بوصفي باحثاً يعادي الصهيونية ، وذلك لكي أسهم من خلال الدراسة المتعمقة في رفع مستوى النضال لتحرير فلسطين والتوصل الى فهم أفضل للعدو . وضمن هذا الاطار ، فان النصر يتوقف على التقويم الدقيق لنواحي القوة والضعف لدى العدو ، مع تقويم عملية الترابط بين عناصر القوة والضعف واتجاه تطور النظام المعادي بصورة عامة . وهنا أود ان أقول ان تفحص اقتصاد اسرائيل المائي يميط اللثام عن واقع من الضعف الشديد البنيوي والشامل .

والذين يعملون منا في سبيل تحرير فلسطين سواء عن طريق المجال الأكاديمي أو غيره ، يتمتعون بمستوى من المعرفة التي يصعب نقلها عن طريق المفاهيم المجردة . فليس المهم أن نأمل بالنصر كفكرة بل أن نعرف كذلك أن انتصارنا أمر ممكن وواقعي .

ولا تقوم معرفتنا على الاعتبارات المعنوية الملحة المجردة للعدالة ، بل انها ذات علاقة بشمولية تجاربنا مع الاحتلال . ومن الصعب نقل هذه المعرفة من خلال النصوص والمفاهيم المباشرة . وسأحاول ذلك من خلال الاستعانة بالمناقشة ذات العلاقة بالموضوع ، وأني على يقين بأن مناقشة سياسات اسرائيل المائية ستلقي الكثير من الضوء على الموضوع الذي نستهدفه .

ان المعرفة كالنصر ، ذات عناصر ومكونات اجتماعية وأخرى سياسية . وأود أن اعتبر اسهامي في هذا النقاش اسهاماً في العملية العامة الشاملة التي تؤدي بنا الى النصر . ولما كانت هذه المعرفة أي معرفة أن تحرير فلسطين من الاحتلال الاسرائيلي والاستعمار الصهيوني أمر

* باحث في الدراسات الفلسطينية ـ جامعة اكستر



ممكن وواقعي ، مؤكدة من خلال ما يدور من نقاش ، وبما أن مناقشات كهذه قد أصبحت من الأمور الشائعة والروتينية بمرور الزمن ، فانها تزيد من مصداقية المقاومة الفلسطينية دولياً واقليمياً ومحلياً وبذلك تقدم مساهمة واضحة ملموسة في سبيل تسهيل النصر المتوقع .

وإذا أردنا الابقاء على تفهم دقيق لمادة نقاشنا ، فعلينا أن نربط فوراً وبوضوح هذا النقاش وغيره بحيث يكون ضمن إطاره المباشر . ويواجه الشعب الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية ظروفاً في غاية الخطورة بعد غزو اسرائيل للبنان سنة ١٩٨٢ . وفي هذه الظروف يجب أن نوضح أن الشعب الفلسطيني له ممثل شرعي واحد فقط ونعني به منظمة التحرير ، وأن منظمة التحرير لها قيادة شرعية واحدة وهي التي جرى تثبيتها في الاجتماع السادس عشر للمجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر في شهر شباط سنة ١٩٨٣ .

اقتصاد اسرائيل المائي :

من الشائع ان الحقيقة الأساسية في اقتصاد اسرائيل المائي هي أنه قد تم استنزاف المصادر المائية المتجددة الواقعة تحت السيطرة الاسرائيلية وذلك في ظل سياسات اسرائيل المتعلقة بالاستعمار الزراعي الاستيطاني .

ويقدر مجموع المصادر المائية العذبة المتجددة في دولة اسرائيل بحدودها قبل سنة ١٩٦٧ وبعد تطوير جميع المصادر المائية المتاحة ، بحوالي ١٦١٠ ـ ١٦٥٠ مليون متر مكعب من الماء كل عام (باكوبووتز وبروشانسكي ١٩٧٨ : ٢١) . أما مجموع المصادر المائية فيما تسميه الكتابات أو الادبيات الاسرائيلية (بأرض اسرائيل) ، وهي فلسطين المحتلة (١) بكاملها فيقدر بـ ٢٣١٠ ملايين من الأمتار المكعبة في العام الواحد موزعة كما يلي :(٢)

	ملايين الأمتار المكعبة
حوض بحيرة طبريا	٥٨٠
المياه الجوفية	١٢٧٠
المياه السطحية	١٧٠
المياه المتحصلة من محطات التنقية	١٩٠

المصدر : جرينوالد (١٩٨٠ : ٩٤)

وفي سنة ١٩٧٦ كانت اسرائيل تستهلك ٩٨٪ من مصادرها المائية المتجددة المؤكدة الوجود وتزايد استهلاك اسرائيل للماء بصورة كبيرة منذ سنة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ .



استهلاك الماء في اسرائيل بملايين الأمتار المكعبة :

١٩٤٩	٪	١٩٧٥	٪	١٩٨٠(تقديرا)	٪
الزراعة ٢٦٠	٧٤,٣	١٣٢٥	٧٧	١٢٦٠	٦٩,٦
الصناعة ١٥	٣,٣	٩٥	٥,٥	١٥٠	٨,٣
الاستهلاك المنزلي ٧٥	٢١,٤	٣٠٠	١٧,٥	٤٠٠	٢٢,١
المجموع ٣٥٠	١٠٠	١٧٢٠	١٠٠	١٨١٠	١٠٠

مساحات الأراضي المزروعة (بآلاف الدونمات)

	١٩٤٩	١٩٧٥	١٩٨٠
المساحة المزروعة	٢٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠
المساحة المروية	٥٠٠	١٨٠٠	٢٠٠٠
النسبة المئوية للأرض المروية	٢٥	٤٥	٤٠

و يقدر مجموع الطاقة المائية العذبة المتجددة في الضفة الغربية المحتلة بـ ٤٤٠ مليون م٣ مكعب منها ١٠٠ ــ ١١٠ ملايين متر مكعب يستهلكها السكان العرب المحليون .

استهلاك المياه في الضفة الغربية وفي اسرائيل (بملايين الأمتار المكعبة):

	الضفة الغربية	اسرائيل
الزرعة	٩٠	١٣٢٧
الصناعة	ــ	٠٠٩٦
الاستهلاك المنزلي	١٠	٠٣٦٧
المجموع	١٠٠	١٧٨٠
معدل الاستهلاك الفردي العام	١٤٢	٥٣٧
المعدل الفردي للاستهلاك المنزلي	١٣	٨٦

وفي سنة ١٩٨٠ بلغ مجموع استهلاك المياه في دولة اسرائيل (٣) ١٧٠٦ ملايين من الأمتار المكعبة كما يلي تفصيله :

	مليون متر مكعب	٪
الزراعة	١٢٠٠	٨٠
الصناعة	١٠٦	٦
الاستهلاك المنزلي وفي المناطق الحضرية أو المدن	٢٠٠	١٤
المجموع	١٧٠٦	١٠٠

وكما يقول باكوبوو يتز و بحق :

« يكاد هذا أن يكون استغلالا كاملا للميزانية المائية لأرض اسرائيل (أي فلسطين برمتها) مجلد / ٢ : ٥١٩ سنة ١٩٨١ » .

و يوجه اقتصاد اسرائيل المائي وفقاً لسياسات اسرائيل الاستيطانية كما أن الاسراف في استهلاك الاقتصاد المائي الفلسطيني يخضع لمقتضيات التوسع الاستيطاني الاسرائيلي . و يمكن تقسيم الاقتصاد المائي الزراعي حتى الآن الى ثلاث مراحل أو أقسام رئيسية :

١ ـ من سنة ١٩٤٨ ـ سنة ١٩٥٨ :

في العقد الذي تلا قيام اسرائيل تركز التخطيط الزراعي فيها على ثلاثة اهداف وهي (أ) استيعاب المهاجرين اليهود (ب) الاستيطان الزراعي (٤) (ج) انتاج الغذاء .

٢ ـ من سنة ١٩٥٨ ـ سنة ١٩٦٨ :

كان التركيز في العقد الثاني على تطوير الصادرات والزراعة الموجهة (مثل الحمضيات والأفوكادو والأزهار) ، وكذلك تطوير محاصيل صناعية جديدة (مثل القطن) .

٣ ـ من سنة ١٩٦٨ ـ سنة ١٩٧٨ :

توجه الاهتمام خلال العقد الثالث هذا الى تحسين الانتاج والتكنولوجيا الزراعية وقد أرست التطورات خلال هذا العقد الطابع الحالي للزراعة الاسرائيلية والقائم على أن ٩٪ من السكان يعملون في الزراعة و ينتجون ٧٥٪ مما يستهلكه أكثر من ثلاثة ملايين يسكنون دولة اسرائيل . و يصدر ثلث المحصول الزراعي السنوي و يغطي الدخل الناتج من هذه الصادرات تكاليف ما يستورد من الغذاء والآلات الزراعية .

تطور الزراعة في اسرائيل بين سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٦٧ :

	١٩٤٩	١٩٦٧	معدل التغير السنوي ٪
مجموع المساحات المزروعة (بآلاف الدونمات)	١٦٥٠	٤٢٨٠	٣,٦
منها تحت الري (بآلاف الدونمات)	٣٠٠	١٨٧٠	٦,٨
الاستهلاك الزراعي للماء	٢٥٧	١٢٥٠	٥,٨

قيمة مجمل الانتاج الزراعي بما في ذلك المنتجات الوسيطة (بملايين الليرات الاسرائيلية) :

بالأسعار الدارجة	٤٤	١٥٥٢٣	٢٢,١
بالأسعار الثابتة	٤٤	٥٦٥	٩,٦



المصدر : الباحث العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠

الصادرات الزراعية الطازجة (بملايين الدولارات الامريكية والسعر على ظهر المركب) :

المجموع	٣٠	٢٦٣	٩,٤
الحمضيات	٢٦	١٨٠	٧,٢
غير الحمضيات	٤	١٨٣	١٥,٣

(المصدر: جرينوالد ١٩٨٠ : ٢٨٩)

وقد جرت مناقشات مستفيضة خلال السنوات الثلاث الماضية للمضامين أو النتائج الاستيطانية الخاصة بسياسات اسرائيل المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين . ولا أنوي في هذه الورقة أن أكرر أو اراجع المعلومات المفصلة والمتاحة الآن بسهولة و يسر و باللغة الانجليزية للباحث (٥) .

ومع إتمام مشروع المياه القطري الاسرائيلي سنة ١٩٦٤ وبعد احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٦٧ أدمج الاقتصاد المائي الفلسطيني ضمن نطاق نظام واحد مترابط (انظر المنشورات المذكورة في هامش رقم ٥) . وضمن اطار هذا المشروع المتكامل تقوم بحيرة طبريا (كنيرت) بدور المستودع المائي العذب القطري لتنظيم المياه السطحية . أما الطبقات المائية الجوفية العذبة فهي بمثابة المستودعات الجوفية . وأما جميع المياه الآتية من منابع الأنهار الرئيسية فقد تم اجراؤها في خطوط أنابيب .

واذا ما أضفنا الى ذلك اسراف اسرائيل في استهلاك مصادر المياه الفلسطينية ، فان دمج المصادر المائية الفلسطينية هذه سيتمخض عن نتائج مفجعة وقد يستحيل اصلاح الاضرار المتزايدة التي ستلحق بطبقات المياه الجوفية والناجمة عن الملوحة والتلوث العضوي والكيماوي للنظام المائي بكامله .

وطبقا لما قاله ديفيس واخرون سنة ١٩٧٦ كانت اسرائيل تستهلك ٩٠٪ من مصادرها المائية المتجددة والمتحققة . ومنذ سنة ١٩٤٩ قفز استهلاك المياه الاسرائيلية بصورة جذرية من ١٧٪ في تلك السنة الى ٩٠٪ سنة ١٩٦٨ والى ٩٥٪ سنة ١٩٧٨ (راجع ياكوبوويتز و بروشانسكي سنة ١٩٧٨ : ٣٨) .

ولهذا فان التطور الاقتصادي المستقبلي في اسرائيل يتوقف بصورة حاسمة على استغلال مصادر مائية جديدة أو تطوير طرائق حديثة . وثمة حاجة لموارد مائية اضافية لا لمزيد من التنمية الزراعية وحسب ، بل كذلك من أجل تلبية متطلبات الاستهلاك البيتي المتزايد .

و بناء على ذلك :

« اذا لم يتم الاسراع في تطوير الموارد المائية الموجودة فان عجزا يقدر بما بين ٤٠٠ و ٤٥٠ مليون متر مكعب سينشأ في العقد القادم نتيجة لزيادة السكان في مناطق المدن وعندئذ سنضطر الى الحصول على هذه الكمية من المياه المخصصة للاستهلاك الزراعي » (مفوض المياه الاسرائيلي كما جاء في صحيفة هارتس الصادرة بتاريخ ٥ حزيران سنة ١٩٧٨) .

وجاء ايضا في صحيفة هآرتس بتاريخ ٢٨ نيسان سنة ١٩٧٨ ما يلي :

« يقدر أن الزيادة المستقبلية لسكان المدن وارتفاع مستويات المعيشة سوف يتطلبات الحصول



المصدر : الباحث العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠

على حوالي ٤٠٠ مليون متر مكعب اضافية من الماء في حدود عام ١٩٩٠ . واذا لم تتوفر الكمية المطلوبة فسوف يكون من الضروري تحويل المياه من قطاعات الانتاج الى الاستهلاك المنزلي بمقدار يعادل ثلث ما تستهلكه الزراعة هذه الأيام . وسوف يؤدي تحويل المياه من الزراعة الى الاستهلاك المنزلي الى انتكاس اقتصادي واجتماعي والى الحاق الضرر بسياسة توزيع السكان (أي السياسة الاسرائيلية في توزيع السكان اليهود من المراكز المدينية الكبرى على طول الساحل الى مناطق لم يتم تهويدها تهويدا كاملا في مناطق حدود اسرائيل قبل سنة ١٩٦٧ والاراضي «الاسرائيلية» التي تم احتلالها بعد سنة ١٩٦٧) .

وهكذا فقد نتج عن سياسات اسرائيل المائية خلال العقود الثلاثة الماضية مشكلة مزدوجة . فمن ناحية ، نعرف الآن بصورة مؤكدة ان ثلث استهلاك اسرائيل بحدود ما قبل سنة ١٩٦٧ من المياه والبالغ ١,٦ بليون متر مكعب يأتي من الأمطار التي تسقط الى المنحدرات الغربية للضفة الغربية . ومن ناحية أخرى ، تحتاج اسرائيل الى كمية اضافية تتراوح بين ٤٠٠ و ٤٥٠ مليون متر مكعب بحلول سنة ١٩٩٠ للاستهلاك المحلي نتيجة لتزايد سكان المدن من اليهود وحدهم ، وهذا يعادل ثلث الاستهلاك الاسرائيلي الراهن للمياه . وفي الوقت الحاضر يؤلف الاستهلاك المنزلي ١٥٪ من مجموع استهلاك المياه أو (٣٢٠ مليون متر مكعب سنويا) . وسوف ينتج عن زيادة ٤٠٠ ــ ٤٥٠ مليون متر مكعب خلال العقد القادم في استهلاك مناطق المدن والاستهلاك المنزلي مضاعفة مجموع الاستهلاك الاسرائيلي الكلي على الأقل ما لم تعمد اسرائيل الى تحويل المياه من القطاع الزراعي وتتحمل التكاليف الناجمة عما تسميه صحيفة هآرتس «بالانتكاس الاقتصادي الاجتماعي اضافة الى الحاق الضرر بسياسة توزيع السكان» واذا ما أخذنا في الحسبان تاريخ التوسع الاسرائيلي منذ سنة ١٩٤٨ فمن غير المحتمل أن تروض اسرائيل نفسها على القبول باحتمالات ضارة من هذا القبيل» .

وفي مقال ممتاز تحت عنوان «الماء والملوحة والخط الأخضر» المنشور في صحيفة هارتس الصادرة في ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٧٨ يلخص ميخائيل غيرتي Gern القضايا المتعلقة بالملوحة في موارد المياه الاسرائيلية . ويبني غيرتي طرحه الى حد كبير على الأبحاث التي أجريت مؤخرا في اسرائيل بعد اكتشاف حدوث الملوحة التدريجي في منابع رأس العين وكفار سابا . وتوفر ينابيع رأس العين مصادر المياه المركزية لمشروع مياه اليركون (العوجا) والنقب الاقليمي الذي يؤلف الامتداد الجنوبي لمشروع المياه القطري الاسرائيلي . وكانت ملوحة هذه الموارد المائية محاطة بالكتمان حتى وقت قريب . ووصلت الذروة في سنة ١٩٧٣ . ونتيجة لذلك أجريت أبحاث على مستوى عال لاختبار اخطار الملوحة في جميع مخزونات المياه الجوفية في السهل الداخلي الأوسط. واظهرت نتائج هذه الأبحاث المكثفة ما يلي :

١ ــ ثمة علاقات تربط بين مستوى ابار المياه الجوفية الاسرائيلية في الشمال ومثيلاتها في الجنوب . وهكذا فان الاسراف في استهلاك المياه الجوفية في الجنوب سيؤدي الى ملوحة متزايدة بسبب تسرب مياه البحر من الجهة الشمالية الغربية الى الجهة الجنوبية الشرقية . وقد وصلت ملوحة المستودعات المائية الساحلية في اسرائيل الى نسبة خطيرة . وذلك بسبب تسرب مياه البحر عبر طبقة الرمل والحصى على طول الساحل . بيد أن هذا التقدم لمياه البحر بطيء وبالامكان

صده من حيث المبدأ وذلك عن طريق حقن مياه عذبة الى داخل المستودع المائي الذي استهلك بافراط. وسيؤدي هذا الى زيادة في الضغط داخل خزان المياه العذبة و يدفع بمياه البحر الى الخلف عبر طبقات الرمل والحصى.

٢ ـ هناك أحزمة أو نطاقات من الماء المالح تحيط بالمستودعات الرئيسية للمياه العذبة في اسرائيل. وملوحة هذه النطاقات أشد من ملوحة مياه البحر. وما دامت هناك محافظة على الضغط في مستودع المياه العذبة فلن تتحرك نطاقات المياه المالحة الى الأمام. غير أن تخفيض الضغط في مستودع المياه العذبة من خلال الافراط في الاستهلاك سيؤدي الى تسرب الماء المالح من النطاقات المحيطة الى داخل مستودع الماء العذب. وقد ازداد الهلع الاسرائيلي عندما اكتشف ان مستودعات المياه الجبلية في اسرائيل تتعرض لخطر ملوحة حقيقية ناتجة عن تسرب المياه المالحة من النطاقات المحيطة والتي كانت ساكنة حتى الآن. أما بالنسبة لطبقات المياه الجبلية، فان مستودعات المياه العذبة تتمتع بحرية الحركة داخل نظام الفجوات والكهوف في الطبقات الطباشيرية. وهكذا فان تغلغل المياه المالحة من النطاقات المحيطة الى مستودع الماء العذب في أية نقطة قد ينتشر بسرعة خلال النظام برمته. وهذه الملوحة، على خلاف الملوحة الناتجة عن تسرب مياه البحر، لا يمكن صدها من حيث المبدأ. وهكذا فان اقتصاد اسرائيل المائي القائم الآن على استهلاك ٩٨٪ من جميع مصادر المياه العذبة المتجددة في اسرائيل معرض لخطر محدق. وكما يقول غيرتي: «ان القضية السياسية التي يجب بحثها في المفاوضات التي تقوم بها الحكومة ومفاوضات الحكم الذاتي هي: كيف يمكن الابقاء على السيطرة الاسرائيلية على عملية استخراج المياه؟ وهل يمكن التوصل الى اتفاق حول الموضوع مع ادارة الحكم الذاتي، أم هل ستستمر اسرائيل في سيطرتها العملية على الموارد المائية الموجودة تحت سيطرتها الآن والتي تحتاج بدورها الى جهاز عسكري خاص؟

(عن صحيفة هآرتس في ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٧٨)

لقد حاول المخططون المائيون في اسرائيل تقليص الضرر الناجم عن الافراط في استهلاك المياه في فلسطين بأسرها، وذلك بلجوئهم الى تطوير مشاريع كبرى لاعادة معالجة مياه المجاري في المدن وحقن الماء المتحصل عن ذلك في مستودعات المياه الجوفية. وكذلك العمل على تطوير تقنيات للاقتصاد في استهلاك المادة وبذر الغيوم والتحكم في الطقس وتحلية مياه البحر. وثبت بصورة عامة أن ما طرأ من تحسن ناجم عن هذه الوسائل على احتلافها كان محدودا. ذلك لأن استهلاك المياه العذبة يتم بقدر من التسارع بحيث ادخلت برامج ضخ للمياه تعمل بالكمبيوتر وتبين التغير اليومي في درجة استهلاك المياه.

ان مراجعة ما كتب (انظر قائمة المصادر في اخر البحث) سوف تدفع الباحث الى الاستنتاج بأنه، رغم توقعات مخططي المياه في اسرائيل، لا يمكن مواجهة المشكلة بصورة كافية من خلال الاجراءات التصحيحية التي تم سردها أعلاه. وثمة دلائل على أن اللجوء الى هذه الاجراءات (مثل حقن مياه المجاري المعالجة منها والخام الى أحواض المياه الجوفية) تعقد الاخطار الماثلة وتضخمها أكثر مما تحد منها.

استهلاك المياه بالمقارنة مع الامكانات المائية
(بملايين الأمتار المكعبة سنويا)

السنة	١٩٧٧ـ١٩٧٨	١٩٨٥		١٩٩٥	
الاستهلاك المقدر	الاستهلاك الحالي	أدنى التقديرات	أعلى التقديرات	أدنى التقديرات	أعلى التقديرات
الاستهلاك لمناطق					
المدن والصناعة	٤١١	٤٤٥	٥٠٥	٥٠٠	٥٨٠
الزراعة	١١٢٧	١١٣٠	١١٣٠	١١٣٠	١١٣٠
المياه المفقودة هدراً	٤٥	٥٠	٦٠	٥٥	٦٥
الاستهلاك الاضافي	٣٥	٨٥	١٠٥	٨٥	١٠٥
مجموع الاستهلاك	١٦١٨	١٧١٠	١٨٠٠	١٧٧٠	١٨٨٠
الامكانات المائية	١٦٢١ (٦)	١٦٣٠	١٦٣٠	١٥٤٠	١٥٤٠ (٧)
العجز المائي		- ٨٠	- ١٧٠	- ٢٣٠	- ٣٤٠ (٨)

[المصدر : بتصرف عن زفي جرينوالد «المياه في اسرائيل» اتحاد عمال المياه في اسرائيل ، تل أبيب سنة ١٩٨٠ ص ٢٧٥ «بالعبرية») .

ان خطورة الموقف الناجم عن الافراط في استهلاك واستخدم المياه في اسرائيل محور اهتمام بالغ وذلك عندما ندرس الأرقام الفعلية للاستهلاك العام للمياه سنة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ . فبينما يذكر جرينوالد أن الرقم هو ١٦١٨ مليون متر مكعب لسنة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ ، تقول الخلاصة الاحصائية لاسرائيل سنة ١٩٨١ ، ان الرقم هو ١٦٧٢ مليون متر مكعب للعام نفسه و ١٧٩٠ مليون متر مكعب للسنة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ (جدول ١٥ / ٦ ص ٤٤٨) .

وبهذه المناسبة فقد يكون ملفتاً للنظر القول أن اقتصاد اسرائيل المائي اليوم شديد الشبه بنظام مواردها الكهربائية . فالموارد الكهربائية في اسرائيل متكاملة تماماً ومبالغ في استغلالها وفي خارج حدود طاقتها وذلك لدرجة اقتضت برمجتها بحيث تتجاوب مع التغيرات اليومية في الاستهلاك . وهي معرضة للخطر الى الحد الأقصى بسبب التذبذب في موارد المادة الخام الأساسية اللازمة لها وهي كمية الأمطار .

والتشابه البنيوي بين اقتصاد اسرائيل المائي واقتصادها الكهربائي ناجم عن الاعتماد المادي المتبادل بين النظامين . ومن أجل تزويد نظام الضخ المائي المقيق الذي تقوم عليه موارد اسرائيل المائية . فان اقتصاد اسرائيل المائي القطري المتكامل حالياً يستهلك ما يقارب ٢/١ (هكذا) كامل الانتاج الكهربائي لدولة اسرائيل والبالغ ٢٠٨٩ مليون كيلوواط ساعة في سنة ١٩٨٠ (ياكوبوبتز سنة ١٩٨٠ مجلد / ٢ ص ٥٥٥ والخلاصة الاحصائية لاسرائيل سنة ١٩٨١ جدول ١٥ / ٦ ص ٤٤٧) (٩) .



المصدر : الباحث العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ـ مارس ١٩٩٠

استنتاجات :

يمكنني القول ان سياسات اسرائيل المائية توفر منظوراً تصحيحياً للمفهوم المعلن لصانعي السياسة الاسرائيلية فيما يتعلق باحتمالات المستقبل البعيدة لاستمرار اسرائيل كدولة يهودية .

واذا ما عرفنا البنية الحالية لسياسة اسرائيل واقتصادها بما في ذلك سياسات اسرائيل الاستيطانية بعد سنة ١٩٦٧ ، وأخذنا في الاعتبار معدل الزيادة في استهلاك اسرائيل للماء بمقدار ١٪ (ياكوبووتز وبروشانسكي ١٩٧٨ : ٣٨) ، فان الاستيلاء حتى على مياه الليطاني وزيادة نحو ٥٠٠ مليون متر مكعب الى موارد اسرائيل المائية (وهي اضافة تعادل ١/٣ الموارد المائية المتوافرة حالياً) لا يمكن النظر اليها الا على انها حل على المدى القصير .

ولا يمكن ان يفي باحتياجات النمط الاستهلاكي الاسرائيلي للمياه في المدى البعيد الا السيطرة على نسبة معينة من الانهار الرئيسية في الشرق الأوسط وهي النيل والفرات ودجلة . ومن الواضح أيضاً منذ سنة ١٩٧٣ أن وضع اسرائيل الاقليمي والدولي والسياسي أخذ في الانحدار .

ان اسرائيل لم تكسب حرب سنة ١٩٧٣ . ونتيجة لاخفاقها في ذلك فان الحكومة الاسرائيلية كانت مضطرة للانسحاب من شبه جزيرة سيناء وتفكيك المستوطنات اليهودية وذلك ضمن اطار اتفاقيات كامب ديفيد سنة ١٩٧٨ ومعاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية سنة ١٩٧٩ . كذلك اخفقت اسرائيل في محاولاتها لتحسين مركزها الاقليمي والسياسي الدولي من خلال قيامها بعملية الليطاني سنة ١٩٧٨ والحرب اللبنانية سنة ١٩٨٢ . ولا يعني هذا ان اسرائيل فشلت تماما في احراز أية مكاسب نتيجة لاتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية وعملية الليطاني وحرب لبنان . فقد حصلت على مكاسب مهمة من ضمنها السيطرة الكاملة على مياه الليطاني ومع ذلك ما زالت اسرائيل عاجزة عن تحويل مسار التراجع في مركزها السياسي سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي . كما اعتقد ايضا ان هذا المسار التراجعي لم يعد بالامكان تغيير وجهته في ظل السياسة والاقتصاد الراهنين في اسرائيل .

وسوف تتحطم على صخرة الواقع أية أحلام تراود الاسرائيليين في تكوين امبراطورية تمتد من النيل الى الفرات . فاسرائيل اليوم وبعد غزو لبنان عاجزة عن احكام سيطرتها على جنوب لبنان . ومع أنه قد يوجد شيء من المنطق يبرر اصرار اسرائيل على الاستحواذ على مياه الليطاني ، إلا أنه لا يوجد دليل حتى الآن على أن عمليات التحويل قد ابتدأت فعلا . وأظن انه إزاء الوضع الحرج لاقتصاد اسرائيل المائي فان هذا التلكؤ لا يعود الى فقدان النية بقدر ما يعود الى العجز عن ترجمة هذه النية الى عمل . كما أنه دليل ضعف أكثر مما هو دليل على القوة القاهرة .

بناء على ما ذكر ، فان النتائج بعيدة المدى للافراط في استغلال المياه في اسرائيل سوف تكون نتائج مدمرة . كما ستكون الاضرار التي تلحق بنوعية المياه والتربة في فلسطين وبالتالي بالزراعة الفلسطينية أضراراً لا يمكن تفاديها . ولا توجد دولة تهتم برفاهها على المدى البعيد تتبع سياسات ضارة كهذه . وان تبني هذه السياسات كسياسات تنموية بعيدة المدى تكشف عن مفهوم اللصوصية وليس عن مفهوم اقتصادي زراعي عملي . وفي التحليل الأخير فان مخططي المياه في اسرائيل اما مدانون باعتناق مخططات وأحلام مبالغ فيها لا بد وأن تتحطم على صخرة الواقع ، أو بأنهم لا يثقون حقيقة بديمومة اسرائيل كدولة يهودية . وعندئذ يحق لنا القول انهم يتساءلون



المصدر : الباحث العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠

في هذا الاستهلاك المتهور لمصادر المياه في فلسطين بحيث أنه عندما تزول دولة اسرائيل في نهاية القرن فانها ستخلف وراءها اقتصاداً مائياً مدمراً ومصاباً بالملوحة والتلوث لدولة فلسطين المستقلة التي ستخلفها . ولذلك يجب الحاق الهزيمة بدولة اسرائيل قبل حدوث هذا الأمر . أجل ، يجب هزيمتها قبل ذلك .

وأرغب أن أؤكد ثانية ان تعرض اسرائيل للخطر شيء كامن في أعماق بنيتها . فاسرائيل لم ترث بنية تحتية من الموارد المائية التقليدية (مثل الآبار الارتوازية) ، وقد أدمجت الآن جميع المصادر الطبيعية للمياه التي تسيطر عليها اسرائيل في اقتصاد يقوم على رأس المال المكثف وتكنولوجيا مركزية متطورة . وازاء الاستهلاك المفرط في السياسة المائية الاسرائيلية ، فان العيوب الهامشية نسبياً في موارد المياه (أو في موارد الكهرباء أيضا) . قد تؤدي الى انهيارات فورية رئيسية في النظام الاقتصادي الاسرائيلي برمته .

ولما كنت مواطناً ذا جنسيتين اسرائيلية وبريطانية ، وبنيت عملي الأكاديمي على الاقامة في فلسطين وفي المملكة المتحدة . فانني أسافر بانتظام الى اسرائيل ومنها . ولذلك فانني مقيد في كتاباتي مع الأسف حتى لا أعرض نفسي للاعتقال الفوري. بيد أنني أمل ان تكون المضامين الاستراتيجية لما طرحته أعلاه واضحة جلية لكل من يريدون ان يبصروا . وفي اعتقادي ان هذه المضامين والنتائج ذات أثر ايجابي على امكانيات تحرير فلسطين .

المراجع

١ ـ م. ياكوبووتر وي . بروشانسكي (محرران) «المياه في اسرائيل» . مركز الاعلام الاسرائيلي ـ القدس سنة ١٩٧٨ (بالعبرية) .

٢ ـ ي. ياكوبووتز «معجم المياه» مجلد ١، ٢ مكتبة معاريف . تل أبيب سنة ١٩٨١ (بالعبرية) .

٣ ـ زفي جرينوالد «المياه في اسرائيل» اتحاد عمال المياه في اسرائيل تل أبيب سنة ١٩٨٠ (بالعبرية) .

٤ ـ ندوة الفكر العربي . السياسة المائية في الضفة الغربية المحتلة مؤتمر حول التنمية من أجل الصمود . القدس سنة ١٩٨١ (بالعربية) .

---

(١) يجدر بنا هنا الاهتمام بالتسميات أو المصطلحات تلافياً للخلط والتشويش فالكتابات أو الأدبيات الصهيونية تشير عادة الى الأرض التي احتلت سنة ١٩٤٨ باسم اسرائيل أو دولة اسرائيل . والى الضفة الغربية التي احتلت سنة ١٩٦٧ بيهودا أو السامرة . والى قطاع غزة المحتل سنة ١٩٦٧ باسم غزة أما فلسطين بكاملها كما كانت في عهد الانتداب البريطاني فتدعى باسم أرض اسرائيل . ومن أجل الالمام بخلاصة لتطور تعريف حدود أرض اسرائيل كما تفهمها المنظمة الصهيونية العالمية . راجع الموسوعة اليهودية ومن المتعارف عليه أن «أرض اسرائيل» حسب التعريف التقليدي الصهيوني لهذه الحدود يتجاوز كثيرا حدود فلسطين في عهد الانتداب

(٢) (المراجع س ارلوسوروف «تطوير وادارة المصادر المائية في اسرائيل» . كما المجلة الاسرائيلية للتنمية مجلد / ٢ رقم / ١٠ سنة ١٩٧٧ ص ٥ كما اقتبسته ندوة الفكر العربي . السياسة المائية في الضفة الغربية المحتلة ، مؤتمر حول التنمية من أجل الصمود . القدس سنة ١٩٨١ ص ٢٦)

(٣) بما في ذلك القدس الشرقية العربية ومع استثناء الضفة الغربية وقطاع غزة

(٤) تأسست خلال هذا العقد حوالي ٤٠٠ مستوطنة اسرائيلية . وهذا العدد يوازي عدد القرى الفلسطينية العربية التي دمرت في اسرائيل اثناء حرب سنة ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ وما بعدها مباشرة (انظر خريطة الاستيطان في أرض اسرائيل ــ دائرة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية وقسم الاستيطان التابع للمنظمة الصهيونية العالمية في القدس سنة ١٩٨٢ . وقارن ما اورده اسرائيل شاحاك في تقريره عن «القرى العربية التي دمرت في اسرائيل» والذي اقتبس منه أوري ديفيس ونورتون مازفيسكي (محرران) . في وثائق من ٩٩ سنة ١٩٦٧ ــ ١٩٧٣ . قراءات في نقد الصهيونية مطبعة اتاكا لندن ، ١٩٧٥ ص ٤٣ ــ ٥٣ .

(٥) وفيما يلي قائمة ببعض الكتابات أو الأدبيات :

ــ قضية مراعاة معاهدة جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ في قطاع غزه والضفه العربية بما في ذلك القدس والتي احتلتها اسرائيل في حزيران سنة ١٩٦٧ . أعدت بإشراف وتوجيه لجنة ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، الأمم المتحده . نيو يورك سنه ١٩٧٩

ــ اسرائيل تستنزف المصادر المائية في الضفة العربية : وثيقة غير رسمية للأمم المتحدة رقم ٠/ AC 21 / 5 أعدتها البعثة الأردنية الدائمه للأمم المتحدة واستعملتها لجنة مجلس الأمن التي شكلت بموجب قرار ٤٤٦ في ٢٢ اذار سنة ١٩٧٩ .

ــ هشام عورتاني الزراعه في الضفة العربية ــ نظره جديدة . نشرة الأبحاث رقم ١ جامعه النجاح الوطنية نابلس الضفه العربيه تشرين الثاني سنة ١٩٧٨ .

ــ ميرون بنفنستي ' الضفه العربية ومشروع البيانات الأساسية : تقرير دراسة رائدة مخطوط غير منشور القدس ١٩٨٢ .

ــ صبحي كحالة مشكلة الماء في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي الاسرائيلي ــ أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية رقم ٩ / هـ بيروت سنه ١٩٨١ .

ــ أوري ديفيس وانطونيا ماكس وجون ريتشاردسون ' سياسات اسرائيل المائية» مجله الدراسات الفلسطينيه مجلد ٩ رقم ٢ العدد ٣٤ شتاء سنه ١٩٨٠ .

ــ ابراهيم مطر «المستوطنات الاسرائيلية في الضفه الغربيه وقطاع غزة» مجلة الدراسات الفلسطينية مجلد ١١ رقم ١ عدد ٤١ خريف سنة ١٩٨١

ــ جانيت أبو لغد «المستوطنات الاسرائيليه في الأراضي العربية المحتلة . من الغزو الى المستعمرات» مجلة الدراسات الفلسطينية مجلد ١١ رقم ٢ العدد ٤٢ شتاء سنة ١٩٨٢ .

ــ جو ستورك «الماء واستراتيجية الاحتلال الاسرائيلي» تقارير MERIP مجلد ١٢ رقم ٦ عدد ١١٦ تموز (اب) سنة ١٩٨٢ .

(٦) الانتاج المائي الفعلي لسنة ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨ .

(٧) لاحظ أن الامكانات المائية يتوقع أن تنخفض خلال فترة السنوات الخمس من ١٩٨٥ ــ ١٩٩٠ .

(٨) ان الموارد المائية الوحيدة المتاحة بصوره فورية التي تقع تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلي و يمكنها تعويض العجز المائي السنوي هي مياه نهر الليطاني في لبنان (انظر أدناه)

(٩) أكبر ثلاث مضخات هي الموجودة في محطة سابير (الطابعه على ساحل بحيرة طبريا) الموجوده في الصخور الجبلية عند نقطة البدايه لمشروع نقل المياه القطري وتستهلك حوالي مائة ألف كيلووات ساعة لضخ مياه مشروع نقل المياه القطري من مستوى - ٢١٠ أمتار تحت سطح البحر الى + ١٥٢ مترا فوق سطح البحر أو ما مجموعه ٣٦٢ متراً . وتؤلف محطة سابير أكبر مستهلك منفرد للكهرباء في اسرائيل . وباستثناء حالات الطوارىء فان المحطة يجري تشغيلها ليلا بعد انتهاء فترة الذروة في الاستهلاك (بلكو بروتز ١٩٨١ مجلد ٢ ص ٣٠٦)

هآرتس ١٩٩٠/٥/١٥ فلسطين : مياه

اصلاح اقتصاد الميـــــاه

الخطة التي ابعـــدت

بقلم : الوف بـــن

فيما يلي اجزاء من المشروع الاصلى لاقتصاد المياه وهى وثيقـــة قدمت الى المشرف على المياه يتسمح بشاى فى نوفمبر ١٩٨٨ وضع الوثيقة اربعون خبيرا فى المجال الايديولوجى وهندسة المياه والاقتصاد برئاســة يهوشع شورتس. وشمل التقرير خمسة عشر جزءا.



المصدر : هآرتس الاسرائيلية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٠

هآرتس ١٩٩٠/٥/١٥ فلسطين / مياه

اصلاح اقتصاد المياه : الخطة التي ابعدت

بقلم: الوف بـــن

وثيقة : المشروع الاصلى لاقتصاد المياه :

ملحوظة : هذه اجزاء من المشروع الاصلى لاقتصاد المياه ، وهـــى وثيقة قدمت الى المشرف على المياه يتسمح بشاى ، فى نوفمبر ١٩٨٨ . وضع هذه الوثيقة اربعون خبيرا فى المجال الايديولوجى وهندسة الميـــاه والاقتصاد برئاسة يهوشع شورتس ويشمل التقرير خمسة عشر جزءا قوامها الاف الصفحات .

خلفية المشروع واهدافه :

وصل اقتصاد المياه الاسرائيلى الى نقطة تحول، تستلزم اعـادة النظر فى البيانات والمعطيات التى سار عليها الى الان ، واعادة تخطيطه واستخدامه وتطويره، وادى الى ذلك ، الاسباب التالية .

ا – زادت سنوات الجفاف ٨٣ – ١٩٨٥ من العجز المتراكم فى مصـــادر المياه . واكدت انه لايمكن تنفيذ كل الاهداف القومية التـــى ألقيت على عاتق اقتصاد المياه مرة واحدة.

ب – ستكون مصادر المياه مستقبلا مختلفة عن تلك الموجودة حاليـــا. حيث سيزداد استهلاك المدن، سيقـل نصيب الاستهلاك فى مجال الزراعة اذا لم تدعم جيدا ، وبينما كانت الاستثمارات فى الماضى تنصب



المصدر : هآرتس الإسرائيلية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ أغسطس ١٩٩٠

على تكلفة نقل المياه من المصدر الى المستهلك ، في المستقبل ستدخل ايضا تكاليف تحسين النوعية.

جـ - تقادم معدات الحصول على المياه ، سوف تستلزم استبدالها.

د - مصادر المياه الطبيعية تمر بمراحل تداعي متقدمة ، يجب التصدي لها.

اننا على ابواب فترة ستوجه فيها الموارد الاساسية الى المحافظة على المحالات المتاحة من مصادر المياه ، وتامين النوعية المطلوبة لمياه الشرب . وعليه طلب المسئول عن المياه اعداد مشروع جديد وشامل عن اقتصاد المياه الاسرائيلي .

اهداف المشروع :

هناك عدة أهداف كامنة في اساس المشروع الاعلى لاقتصاد المياه.

ا - توفير كافة كميات المياه المطلوبة للاستخدام المنزلي والصناعي بنوعية مناسبة وبالقياس المطلوب .

ب - عدم افساد مصادر المياه .

جـ - توفير مياه الري بالنوعية وبالمواصفات المطلوبة وبتكلفة معقولة ، طبقا لمشروعات وزارة الزراعة.

د - توفير المياه لاهداف اخرى كالسياحة والمحافظة على الطبيعة.

هـ - ترشيد اقتصاد المياه والتقليل من فاقد المياه وتوفير الطاقة .

و - تقليل المساعدة من خزينة الدولة لاقتصاد المياه بالقدر الممكن.

ويمكن تحقيق الاهداف المختلفة بالوسائل الطبيعية والادارية .
والمشروع الاصلى جاء ليجدد تلك الوسائل وكيف يتم تحقيق الاهداف عن طريق المشروعات والاعمال المقترحة .

مستقبل توفير مياه الزراعة :

كانت حصص المياه التى تم اعدادها فى الماضى فى وزارة الزراعة وهيئة المياه نتاج القرارات الخاصة بتهيئة الاستيطان والزراعة، ولم تكن مفروضة نتيجة امكانيات المياه المتوفرة والتكلفة الفعلية لها . نتيجة لهذا وصلت المياه المخصصة للزراعة فى عام ١٩٨٤ الى ١٤٧٠ مليون متر مكعب ، بينما من الواضح انه لاتوجد امكانية لتوفير دائم لكمية مياه بمتوسط متعدد السنوات قوامه ١٣٠٠ مليون مترا مكعبا.

لاتوجد حاليا امكانية لضمان الحصول على كم مستقر من المياه من اجل الزراعة ، علىمستوى السحب المتزن من المياه الجوفية بسبب عدم وجود مخزون فى الخزانات ، فى ظل القيود الهيدرولوجية ، والتكلفة التى تبلغ ٣٥ سنت للمتر المكعب ، والتى تحددت كاساس فى المشروع الحالى، يصل الحجم الممكن لمشروع توفير مياه الزراعة فى عام ٢٠٠٠ الى ١١٨٠ مليون متر مكعب فقط .

اسعار المياه وتكلفتها :

تحددت اسعار ٤٠ ٪ - ٤٥ ٪ من اجمالى المياه فى السنوات الاخيرة طبقا لمستوى يقل عن التكلفة، فهناك اسعار ذات حد اعلى للزراعة والصناعة والاستخدام المنزلى ، ويتحدد مستوى السعر الاعلى بقرار وزارى والفارق بين التكلفة والسعر يتم تغطيته بواسطة دعم حكومى .



المصدر : هاآرتس الاسرائيلية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٠

وطبقا للوائح الحالية ، فان تكلفة المياه من اجل تحديد الدعم يتم حسابها بدون تقدير عنصر راس المال في اغلب الاستثمارات التى تمت فى الماضى ، ولهذا فان هذا العنصر لايتضح تقريبا فى التكلفة المحسوبة. خلال العقد الاخير ظهر موقف فى عدة حالات ، ادى فيه السعر المنخفض نسبيا للمياه الى ضغوط على الحصص والاستهلاك الزائد ، وقيل ان السعر الواقعى للمياه سوف يؤدى الى تخفيف الطلب على المياه والسحب الذى لالزوم له . وتم الاتفاق على ان يتناول المشروع الاصلى سيناريو هين اساسيين يسمى الاول (سيناريو الاستمرارية) والثانى (سيناريو التحول) يفترض سيناريو الاستمرارية . مواصلة سياسة المياه الحالية والتى تقوم اساسا على / ضمان الكمية المطلوبة من المياه التى تؤمن الرقعة الزراعية القائمة واستمرار توزيع المياه على المزارعين طبقا للحصص المقررة . وتظل اسعار المياه فى هذا السناريو مدعمة ولا تستخدم لتحديد الكم . والمشاكل التى قد تنبع من هذا السيناريو هى :

ا ـ من المنتظر حدوث تغييرات واسعة فى كم ونوعية مصادر المياه التى ستخصص للمستهلكين .

ب ـ توفير مياه حجمها ١٢٠٠ مليون متر مكعب سنويا من اجل الزراعة سوف يستلزم استثمارات فى مشروعات المياه مرتفعة التكاليف مما يؤدى الى ارتفاع سعر المتر المكعب عن ٣٥ سنتا .

ج ـ شرط التقيد بتكلفة المتر المكعب ب ٣٥ سنتا سوف يحد من توفير مياه الزراعة . فى اطار الحصص المقررة الى ١١٨٠ مليون متر مكعب فقط عام ٢٠٠٠ .

د ـ .... "



المصدر : هاآرتس إسرائيلية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٠

هـ - في المناطق القريبة للمراكز الحضرية - الجليل الغربي - يزرعئيل ، شارون ويهودا - ستؤدى نوعيات المياه المتوفرة الى احداث تغيير ثورى فى تشكيلة المحاصيل والهيكل الزراعى .

و - تبلغ الميزانية السنوية المطلوبة من اجل توفير ١١٨٠ مليون متر مكعب من المياه للزراعة فى عام ٢٠٠٠ حوالى ٩٧ مليون دولار وهذا المبلغ يمثل ضعف مخصصات الميزانية فى السنوات الاخيرة . الى جانب هذا، اقيمت مشروعات مياه فى السنوات الاخيرة على اساس الحصول على تمويل.

ز - تكلفة المياه الهامشية فى النقب عالية ، خاصة فى الصيف ، وقليل من المحاصيل يمكن ان تساوى التكلفة . ومن الضرورى ان يتم تقليل ايصال المياه الى النقب بقدر كبير فى المستقبل .

ح - الى جانب التكلفة المرتفعة لمصادر المياه التى يمكن تنميتها سوف يستمر العمل بالمياه الجوفية فى وسط البلاد، حيث ان التكلفة المباشرة لاستغلالها منخفضة جدا (اقل من خمسة سنتات للمتر المكعب). والاغراء فى مواصلة استغلال هذه المياه اكثر من المسموح به ، سوف يستلزم اتخاذ خطوات لتحديد حصص متشددة ومتعنتة ، او تحصيل غرامات على استغلال هذه المياه طبقا للتكلفة العامة .

سيناريو التحول :

يتم تطوير مصادر المياه واستخدامها وتوزيعها طبقا لمعايير اقتصادية . تكون اسعار المياه مناسبة لتكلفتها الفعلية وتستخدم



المصدر : شـهـاريـش الوسـائـلـة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ مايـو ١٩٩٠

كادالا اساسية لضمان ترشيد استخدام المياه ،ويتم ذلك طبقا للمبـــادى، التالية :ـ

ا ـ تحديد اسعار المياه طبقا للتكاليف الفعلية لها وطبقا لنوعية الاستهلاك والمواسم السنوية .

ب ـ توفير المياه طبقا لمبادىء العرض والطلب . والعرض سيتم طبقا لمعايير التكلفة الفعلية .

جـ ـ ادارة اقتصاد المياه كاقتصاد مغلق ، خاصة الاهتمام بمشاكـــل تجديد المنشات وميزانية التطوير.

وسنياريو التحول (او التغيير) مازال فى مراحل البحث الاولية ومحل خلاف لاسباب مبدئية .

خطة الاستثمارات :

من شان وجود خطة استثمارات بحجم ٩٧ مليون دولار سنويا ان تفى باغلب الاهداف.وعلى ضوء مشكلة الميزانية، والتى سوف تستمر ايضا علـــى المدى البعيد ، من المحتمل ان تكون مخصصات تطوير اقتصاد المياه اقل بكثير من المطلوب . وبناءا على ذلك ، مطروحة ايضا خطة استثمـــارات محدودة ، تبلغ ٣٠ مليون دولار سنويا، مماثلة لما كانت عليه فــــى السنوات الاخيرة .

من شان خطة استثمارات قوامها ٣٠ مليون دولار فى السنة ان تمس بشدة اهداف المشروع الرئيسى . والاضرار المنتظر ان تلحق باقتصـــاد المياه هى :ـ



المصدر : صالأسوس الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٠

أ - انخفاض اخر فى المياه المخصصة للزراعة "، بما يوازى حوالى ٢٠٠ مليون متر مكعب ، مما يعنى توفير ٩٨٠ مليون متر مكعب فقط سنويا لهذا القطاع .

ب - استمرار الحصول على مياه من الخط القطرى الى جزء من المستهلكين فى المدن ،حتى لو لم يتقبلوا المطالب واللوائح الجديدة .

ج - استمرار تلويث مياه بحيرة طبرية عن طريق خطوط الصرف الواصلة اليها.

د - الحاق الضرر بامكانية توفير المياه فى سنوات الجفاف .

كيفية ادارة اقتصاد المياه :

ان التاكيد مستقبلا على توفير مياه الشرب والمحافظة على مصادر المياه يستلزم اعادة النظر فى الجوانب التنظيمية والادارية . بهدف خلق بنية جيدة لتنفيذ التغييرات باقل المتاعب . وتشير نتائج المشروع الاصلى الى ضرورة الفصل بين مسئولية توفير المياه وبين مسئولية الادارة والمحافظة على مصادر المياه .

النتائج :

١ - مطلوب اعادة النظر فى السياسة الزراعية نظرا للانخفاض المنتظر فى حجم المياه المتاح للزراعة والذى سيصل الى حوالى ١٣٪ فى اغلب اجزاء البلاد حتى عام الفين و ٢٤٪ حتى عام ٢٠١٠ والانخفاض المتوقع فى توفير المياه الصالحة مابين ٢٠ - ٨٠ ٪ .



المصدر : هاآرتس الإسرائيلية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥مارس١٩٩٠

٢ – من المنتظر وجود نسبة عالية من المياه المتدفقة فى النقب ومنحدرات يهودا ووادى يزرعيئيل والجليل الغربى .

٣ – تحسين نوعية مياه الشرب فورا عن طريق اجراء تغييرات فى اساليب الامداد وتامين المياه الجوفية لتكون ذات نوعية مناسبة للتجمعات السكانية الكبيرة . ولا يوجد احتمال حل مشاكل جميع التجمعات الكبيرة بهذه الطريقة ولهذا مطلوب عملية غربلة محلية للتجمعات فى الشمال وبعض التجمعات السكانية فى الجنوب .

٤ – يتم اتخاذ اجراءات فورية لتامين نوعية مياه الشرب والمحافظة عليها من عوامل التلوث .

٥ – زيادة الضخ من بحيرة طبرية الى ٥٠٠ مليون متر مكعب .

٧ – تقليل استخراج المياه الجوفية ، خاصة من منطقة الساحل .

٨ – استثمارات جديدة مطلوبة لتحديد المنشات الحالية .

٩ – طرح خطة استثمارات لتنمية مصادر المياه الجديدة ، من اجل ضمان مستوى امداد محدود لمياه الزراعة . والميزانية المطلوبة من اجل هذا الغرض تصل الى ٩٧ مليون دولار سنويا .

١٠ – مطلوب مصادر تمويل اخرى لميزانية التنمية الجارية والقيام باعمال التطوير والاصلاح القائمة .

١١ – اتخاذ اجراءات للتوفير فى استهلاك المياه فى كافة القطاعات وخاصة فى المجال الحضرى .



المصدر : هآرتس الاسرائلية

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قرارات عاجلة :

تستلزم نتائج المشروع الاعلى اتخاذ اجراءات وعلى حكومة اسرائيل ان تتخذ عن طريق مسئول المياه قرارات بشانها :

١ - الاستثمارات :

يشير المشروع الى ان الاستثمارات المطلوبة تبلغ حوالى ٩٧ مليون دولار سنويا . وهذا حجم يفوق الحجم الحالى بما يوازى الضعفين او ثلاثة . مطلوب الان قرار وتصديق على ميزانية اضافية متعددة السنوات تتناسب مع حجم هذه الاستثمارات .

٢ - تخطيط الزراعة :

تشكل وزارة الزراعة فريق للتخطيط الاستراتيجى الزراعى بالتنسيق مع اقتصاد المياه . ويقوم هذا الفريق ببحث الاثار المترتبة على ظروف المياه بالنسبة للزراعة ، طبقا للمشروع الحالى .

٣ - نوعية مياه الشرب :

يجب اصدار تشريعات تؤدى الى تطبيق فورى للتوصيات الخاصة بمشكلة تلوث المياه بمياه الصرف الصحى .

٤ - اسعار المياه :

ان الاعتبارات النظرية والاقتصادية الخالصة تبيح تحديد السعر على مستوى التكلفة الهامشية . الا ان هذا الاسلوب موضع خلاف . وليس هناك مايؤكد امكانية تطبيقه قريبا .

٥ - تخطيط اقليمى :

يقترح العمل تدريجيا من اجل اعداد خطط رئيسية اقليمية تفصيلية على مستوى التخطيط العام ، طبقا للاطار الذى تحدد فى الخطة الاساسية .



المصدر : هاآرتس الاسرائيلية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٠

تركيا ليست الخلاص :

منذ عدة اسابيع بشر مواطنى اسرائيل بان اقتصاد مياههم معرض للخطر وانه تم اعلان حالة الطوارىء. وقدوقعت هذه الازمة على الجماهير فجأة ، واتضح ان الاخطار هذه المرة مخيفة اكثر من اى مرة . فقد جاء كلام عن ضياع المياه الجوفية وتلوث مياه الشرب وخفض حصص المياه المخصص للاستهلاك المنزلى . وقد اصبح الجفاف قريبا عن اى مرة اخرى . وسرعان ماوجد المسئولون عن المياه وعلى راسهم تيسمح يشاى المتهمين بهذه الازمة - انها الامطار التى لم تنزل حسب التوقعات ، وعضوة الكنيست عدنا سولودر، رئيسة لجنة المياه بالكنيست ، التى رفضت رفع اسعار المياه . ومان تم تحديد المتهمين حتى تم ابلاغ الجماهير بالحلول . وهى حلول تبدو وكانها ماخوذة من فيلم خيالى - منها مثلا : تلوين حدائق المدن باللون الاخضر بدلا من ريها ، واحضار مياه فى انابيب من تركيا . كذلك صدر التاكيد على انه تم دعوة اثنين من الخبراء الاجانب للحضور الى اسرائيل حتى يحددا ماذا كان الموقف سيء حقا . وبينما الافكار الثورية تحتل عناوين الصحف نجد انه منذ سنة ونصف توجد داخل ادراج وزارة الزراعة وهيئة المياه كومة من المجلدات تحمل عنوان " المشروع الاصلى لاقتصاد المياه ".

وقد تم اعداد المشروع فى شركة تهل (تخطيط مياه اسرائيل) بناء على دعوة من مسئول المياه ، وتم تسليمه اليه فى نوفمبر ١٩٨٨، قراءة يشاى وارسل نسخة الى وزير الزراعة ابراهام كاتس عوز، ومنذ ذلك الحين والمشروع موضوع فى الادراج . وقد سبق هنا ان نشرنا تفاصيله .

يعتبر المشروع الاساسى لاقتصاد المياه احد الاعمال الهامة جدا



المصدر : هاآرتس الاسرائيلية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٠

فى التخطيط القومى الاسرائيلى . لقد قام خبراء شركة تهل بابحاث دقيقة لمصادر المياه ، وحالتها الحالية والاخطار التى تنتظرها ومستقبل امداد الزراعة بالمياه وكذلك الصناعة والاستهلاك المنزلى. كما تم عمل حساب اقتصادى لاقتصاد المياه والتكلفة والتسعيرة . وفى النهاية قدموا توصيات مفصلة حول السياسة المطلوبة وخطة استثمارات مفصلة لتطوير اقتصاد المياه حتى عام ٢٠١٠ . وقد تكلفت دراسة المشروع واعداده حوالى مليون ونصف دولار، وكان فريق البحث يضم اربعون خبيرا فى المجال الهيدرولوجى ومهندسو مياه ورجال اقتصاد.

وكانت النتيجة التى توصلوا اليها قاطعة وهى ـ انه يجب على اسرائيل ان تقدم على عملية تغيير جذرية فى ادارة اقتصاد مياهها. ان استمرار الوضع على سابق حاله سوف يسبب خسارة شديدة لمصادر المياه ويعرض مستقبل تنمية البلاد ويترك ارضا خربة للاجيال القادمة. يدعو المشروع الى ضرورة تناسب الاهداف القومية مع الموارد الطبيعية. فاذا كانت التنمية الزراعية والاستيطانية قد احتلت فى الماضى المقدمة فى الافضليات وكانت المياه هى الوقود الذى يحرك توزيع السكان وتعمير الصحراء ، فان هذه الايام قد ولت . فمن الان وصاعدا ستحتل المرتبة الاولى عملية المحافظة على مصادر المياه للاجيال القادمة وتقديم مياه شرب خالية من التلوث . اما الزراعة فانها سوف تحتل المكانة الثالثة وستضطر لان تناسب اوضاعها طبقا لاقتصاد مياه ادخارى .

لم يولد المشروع الاصلى لاقتصاد المياه كثمرة تخطيط منظم على المدى الطويل، كما ينبغى بالنسبة لقضية ذات اهمية عليا. لقد طلب يشاى المشروع من شركة تهل فى ربيع ١٩٨٦ ، بعد ازمة عنيفة



المصدر : هآرتس الاسرائيلية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٠

اجتاحت اقتصاد المياه فى ذلك العام . قبل ذلك بعام وصل ضخ المياه فى اسرائيل الى الذروة . فى عام ١٩٨٦ تم لاول مرة خفض حصص المياه للزراعة بعد عام جفاف شديد .

فى اعقاب الازمة تدخل مراقب الدولة واعد تقريرا مفصلا عن المياه فى اسرائيل ، ونشر عام ١٩٨٧. وكان هذا اخطر تقرير كتبه مراقب الدولة قال فى ختامه (ان هيئة المياه مخولة باهم ثروة طبيعية فى الدولة، لقد ادير اقتصاد المياه لسنوات طويلة بصورة لاتتوافق مع حجم المسئولية المرتبطة به .) ولكن لم يعتبر احد بهذا الكلام واستخلص منه النتائج المرجوة .

ولكن الهبوط المفاجئ دفع مسئول المياه الى ان يعيد النظر من الاساس فى الجهاز الذى يشرف عليه . وسبق ان حذر المتخصصون منذ عدة سنوات من هذا الهبوط ، الا ان احدا لم يسمع لهم . هذه المرة اتيحت لهم الفرصة كى يطرحوا مبادئ خاصة بسياسة قومية للمياه وخطة تنفيذية وتخصيص تفصيلى .

لقد حددوا ان المطلوب استثمار سنوى بحجم ١٠٠ مليون دولار فى مجال المياه لضمان توفير مياه الشرب والزراعة بصورة منتظمة . وهذا المبلغ يوازى الضعفين من المبلغ المخصص . ويقول المشروع ان استمرار الاستثمارات بالحجم الحالى سوف يؤدى الى اضرار شديدة بنوعية مياه الشرب وانخفاض النشاط الزراعى . وتلوث بحيرة طبرية ومشاكل جمة فى توفير المياه . تبلغ ميزانية تنمية اقتصاد المياه فى عام ١٩٩٠ - ٤٠ مليون دولار ، الى جانب عشرة ملايين اخرى ستنفق فى مشروعات المياه والمجارى



المصدر : هآرتس الإسرائيلية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٠

فى البلديات . ان اقتصاد المياه فى اسرائيل هو اقتصاد مركز فى يد الحكومة . حصص المياه تتحدد وفقا لقرارات المسئولين ، والاسعار تتحدد عن طريق لجنة فرعية صغيرة بالكنيست . لقد اعطى قانون المياه الصادر فى عام ١٩٥٩ والتسويات التى جاءت بعده السيطرة على اقتصاد المياه للمستهلكين الاساسيين - اى المزارعين . فى اعقاب ذلك حظيت الزراعة على طول السنين بحصص وفيرة من المياه واسعار تقل بكثير عن حجم التكلفة . وطبقا لبيانات المشروع الاساسى فان نصف مياه اسرائيل مدعمة وهى فى طريقها لرى الحقول .

لقد اشار المشروع الرئيسى للمياه الى الاخطار الكامنة فى استمرار مخصصات حصص المياه واسعار المياه غير الواقعية . ولكن المخططين امتنعوا عن تقديم توصيات صريحة عن التغييرات . كانوا يدركون ان هذه التوصيات لن تخترق حاجز جماعة الضغط الزراعية . ولكن المشروع الرئيسى حدد انه لايمكن الاستمرار بهذا الاسلوب والا دمرت اغلى ثروة طبيعية فى الدولة . ولم يكن هذا هو القرار الوحيد او الضربة الوحيدة التى وجهها المشروع الى رجال الزراعة . بل انه قرر خفض حصص المياه المخصصة لهم عام ٢٠٠٠ بنسبة ١٣٪ وحتى عام ٢٠١٠ سيضطر رجال الزراعة لان يقللوا المياه التى سوف يستخدمونها بنسبة ٢٤٪ . كما ان نوعية المياه سوف تتغير.

فالمياه الطبيعية سوف تخصص للاستخدام المنزلى اما المزارعين فسوف يزداد اعتمادهم اكثر واكثر على مياه الصرف الصحى المطهرة والمياه المالحة . لهذا ستضطر الزراعة الاسرائيلية لان تعيد اتجاهاتها وان تغير نوعية المحاصيل ومناطق الاستصلاح ، طبقا للمعروض من المياه .



المصدر : هآرتس الاسرائيلية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٠

المهم ان المشروع الرئيسى قدم لمشرف هيئة المياه فى بداية نوفمبر ١٩٨٨ ، وكان والعوف فى منتهى التفاؤل . ولكن وزارة الزراعة كان لها راى اخر ، وجمدت الاهتمام بالمشروع . كذلك لم يطرح المشروع على الحكومة او على اى جهة رسمية اخرى باستثناء وزارة الزراعة.

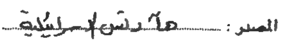
تغلغل خطير لمياه البحر :

وصل استهلاك المياه فى اسرائيل عام ١٩٨٨ الى ٨٥ر١ مليار متر مكعب . وظل هذا الرقم ساريا ايضا فى عام ١٩٨٨ -١٩٨٩ وصل استهلاك المياه فى الزراعة عام ١٩٨٨ الى ٢٦ر١ مليار متر مكعب وجدول الافضليات فى توزيع المياه يضع الزراعة أكبر المستهلكين بعد توفير المياه للمنازل والصناعة وتملى الزيادة السكانية والتصنيع المتطور تقليل حجم المياه المخصص للزراعة وزيادة الاستهلاك المنزلى والصناعى.

تاتى ٨٠٪ من مياه اسرائيل من مجارى مياه الشمال الى طريق او يتم تحويل مساراتها الى خزانات تحت الارض خاصة بالمياه الجوفية . اما بقية المياه فيتم تجميعها فى مجريات كمياه الفيضان او المياه المطهرة من الصرف الصحى .

واكبر ثلاثة تجمعات مائية فى اسرائيل هى طبرية ، وخزان المياه الجوفية على القطاع الساحلى وخزان المياه الجوفية عند مهابط جبال يهودا والسامرة . وهناك مياه جوفية اقل بكثير فى الجليل الغربى والكرمل والجولان وبقاع الاردن والنقب وعربة . ويتم سحب المياه الجوفية بمئات عمليات الضخ . عند قطاع الساحل واسفل الجبال . ويقوم الخط القطرى بربط التجمعات الثلاثة لتصبح كيانا واحدا - اما الفائض من طبرية فيتم دفعه فى الشتاء الى الجنوب لكى يتم تخزينه جوفيا .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٠

والمبدأ المطلوب في استخدام خزانات المياه هو عمل توازن بين ملء الخزان ، بمياه الامطار والمياه المرفوعة اليه، وبين سحب المياه منه وانسيابها الى البحر.اذا زاد الامتلاء عن الفراغ ، فان المنسوب يرتفع ويقوم المتخصصون بوضع علامات فى كل خزان ـ خط احمر علوى ، بعده تهرب المياه الى الخارج الى البحر عن طريق مجارى ماشية ـ وخط احمر سفلى ، اذا انخفض المنسوب عنه هدد نوعية المياه فى الخزان. كلما انخفض المنسوب ، زادت خطورة تغلغل مياه البحر المالحة الى المياه الجوفية ، لدرجة لاتجعلها صالحة للاستعمال . وهناك اخطار اخرى تهدد المياه الجوفية وهى المياه المالحة الموجودة فى الاعماق وجرف مواصل التلوث من على الارض الى ا لمياه الجوفية . ولقد عانت خزانات المياه الجوفية فى اسرائيل على مر السنين من السحب الزائد الذى ادى الى هبوط المنسوب الى اسفل الخط الاحمر السفلى . ويقضى المشروع الرئيسى لاتحاد المياه بضرورة خفض سحب المياه الجوفية وعمل العلاج اللازم للمياه الجوفية التى اضيرت . توفر المياه الجوفية على الساحل حوالى خمس استهلاك المياه فى اسرائيل . وهى تمتد على طول ساحل البحر من بنيمينا وحتى حدود قطاع غزة ، ومتوسط عرضها ١٥ كيلومترا . وتقدر كمية المياه التى تدخل هذا الخزان ، فى المتوسط ، ٢٧٠ مليون متر مكعب سنويا . منذ الخمسينات تم سحب كميات مياه زادت عن معدل الملء ـ ٤٠٠ مليون متر مكعب واكثر سنويا من خزان الساحل : وكانت النتيجة ان منسوب المياه الجوفية هبط كثيرا اسفل الخط الاحمر الادنى . وتسللت مياه البحر الى الخزان واضيرت نوعية المياه . وتوقفت عمليات ضخ كثيرة ـ منها فى مدينة تل ابيب مثلا بسبب تردى نوعية المياه.



المصدر : هآرتس الاسرائيلية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٠

وتكمن المشروع الرئيسي لاقتصاد المياه بان العجز في خزان المياه الجوفية بالساحل يقدر ب ٧٠٠ مليون متر مكعب من المياه اسفل الخط الاحمر السفلى . وطالب المشروع بضرورة علاج هذا الخزان وتقليل السحب منه الى ٢٤ مليون متر مكعب سنويا ، من اجل القضاء على هذا العجز خلال عشرين عاما . اما استمرار اسلوب السحب الحالي فسوف يؤدى الى سرعة ملوحة المياه ، وانهيار اجزاء كثيرة داخلة لن يمكن اصلاحها . في السنتين الاخيرتين ، بفضل سياسة خفض السحب والامطار المباركة، ارتفع قليلا منسوب المياه في خزان الساحل ، واصبح العجز حاليا ٥٢٥ مليون متر مكعب فقط .

في مؤخرة خزان الساحل وتحته على عمق كبير جدا، يوجد خزان الجبل . ومياهه تعتبر افضل مياه في اسرائيل . ومنه يتم الحصول على مياه الشرب لتل ابيب والقدس . ويمتلئ خزان الجبل ب ٣٦٠ مليون متر مكعب سنويا ،ولكنه يعاني مرة كل عدة سنوات من انخفاض شديد في كمية المياه التي تملئه . وهذا ماحدث هذا العام . ويتم سحب مياه خزان الجبل بواسطة سلسلة من المضخات الى سفوح الجبال – من بستان حلماء، عبر راس العين وحتى بئر سبع . على مر السنين ازداد الضخ ووصل الى ٤٠٠ مليون مترا مكعبا في السنة ، اكثر بكثير من معدل الملء الطبيعي. لقد هبط منسوب المياه بسبعة امتار ، وفي عام ١٩٨٦ وصل العجز في خزان الجبل الى ٤٠٠ مليون مترا مكعبا . وطبقا للمشروع الرئيسي لاقتصاد المياه ، اصبح منسوب المياه في الخزان يلامس الخط الاحمر الاسفل .



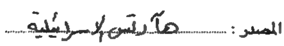
المصدر : هآرتس الإسرائيلية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٩

مازالت نوعية المياه في خزان الجبل افضل ، ولكن في طرفه الشمالى ، في منطقة بستان حنا ، اكتشف خبراء الهيدرولوجية تسللا خطيرا لمياه البحر ، اذا لم يتم ايقافه ، فقد يسبب ملوحة مصادر مياه جيدة . ويطالب المشروع بخفض السحب السنوى من خزان الجبل الى ٣١٠مليون متر مكعب وان يقتصر على امداد التجمعات السكانية بمياه الشرب . وهذا العام بسبب الانخفاض الكبير في ملء الخزان ، توصى شركة تهل بسحب ٢٥٠ مليون متر مكعب فقط منه .

اما خزان المياه الثالث فهو طبرية . يصب فيها كل عام ٦٥٠مليون متر مكعب من المياه ، ولكنها ليست كمية ثابتة وكثيرا مايحدث خروج عن هذا المتوسط . هذا العام تعانى طبرية من نقص شديد في المياه وانخفاض كبير في منسوب المياه . كل عام يتم سحب ٤٢٠ مليون متر مكعب من البحيرة عن طريق الخط القطرى ، وتوصى شركة تهل بسحب ١٩٠ مليون متر مكعب فقط هذا العام .ومياه طبرية افضل مياه للرى .وتكهن المشروع الرئيسى انه في المستقبل سيكون من الضرورى اجراء اعمال تطهير لهذه المياه قبل استخدامها في الشرب . بعد تقديم المشروع تقرر ان تستخدم مياه البحيرة في الزراعة فقط . ويخمن المشروع بانه في المستقبل سيتم سحب حوالى ٤٥٠ مليون متر مكعب سنويا من طبرية . بسبب التذبذب الكبير في ملء الخزانات اصبح من الضرورى تخزين مياه من السنوات الممطرة الى السنوات غير الممطرة . وطبرية محدودة الاستخدام كخزان لفترة طويلة ،



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٠

لان ارتفاع المنسوب عن مستوى معين سوف يسبب اضرارا للمناظر الطبيعية والتجمعات السكانية حول البحيرة.

وتقليل استخدام المياه الجوفية يستلزم ايجاد مصادر اخرى للمياه . منها تطهير مياه المجارى ، وتحلية مياه البحر، والامطار الصناعية ، واستيراد انابيب مياه من تركيا . والمشروع الرئيسى لايرى مبررا لاستخدام نظام التحلية حتى نهاية هذا القرن لاسباب اقتصادية . كذلك الحلول المماثلة لاستيراد مياه من الخارج تبدو فى انظار المخططين وكأنها احلام تكنولوجية بعيدة . ويقترح المشروع التركيز على تطهير مياه الصرف الصحى ومياه الفيضانات .ويقدر المشروع ان كمية المياه المعالجة ومياه الفيضان سوف تزيد من ٩٥ مليون متر مكعب عام ١٩٨٥ الى ٣٢٥ مليون متر مكعب عام ٢٠٠٠ و ٤٥٠ مليون متر مكعب عام ٢٠١٠ . ويقول المشروع انه فى المستقبل سوف يتم استخدام المياه المطهرة فى الزراعة بدلا من المياه الطبيعية خاصة فى النقب .



المصدر : الاتحاد الظبيانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩١

الوضع المائي في الكيان الصهيوني و الحلول المطروحة

* واقع المياه الحالي في الكيان الصهيوني لا يساعد على تحقيق مشاريع الاستيطان و التهويد .

* الصهاينة يلجأون الى تكرير مياه المجاري للاستفادة منها في بعض المشاريع الاقتصادية .

يتخذ مخطط اسرائيل التوسعي من المياه عنصرا محددا للعمل الاستراتيجي ذلك ان كمية المياه تتناسب تناسبا طرديا مع عدد السكان، ومع المجهود الحربي، فهي العامل المحدد في توسيع رقعة الارض الزراعية، وفي قدرتها الاقتصادية على استيعاب المهاجرين اليهود واستيطانهم وانشاء المستعمرات وتوزيعها بشكل يتلاءم مع روحية العدوان، سيما وان مصادر المياه الذاتية في فلسطين محدودة الحجم، كما سبق واوضحنا في الحلقة الاولى من هذه الدراسة حيث عرضنا مجهود الصهاينة ومساعيهم التي لا تنقطع للاستيلاء على مصادر المياه سواء الواقعة ضمن الإراضي الفلسطينية أو الاراضي المجاورة لها، وعرضنا لاهم المشروعات الصهيونية بهذا الخصوص.

وكنتيجة لذلك، فان التخطيط للمياه في «اسرائيل» يأخذ طابع التخطيط الحربي، من حيث الاعتماد على السرية والتمويه.

اما من حيث سرية العمل، فالجيوش تتخذ من العمل السري مبدأ عاما في كل شئونها كالتجنيد والتنظيم والتدريب والتسليح والتخطيط الخ.. لان ذلك يؤثر الى حد كبير في تحقيق النصر أو الهزيمة.

ويعتبر الكيان الصهيوني موضوع المياه طرفا في الحرب القائمة مع العرب كما عبر عن ذلك بن جوريون بتاريخ ١٤ مايو ١٩٥٥ إذ قال: «إن اليهود يخوضون اليوم معركة المياه ضد العرب.. وان مصير الكيان اليهودي في فلسطين يتوقف على نتيجة هذه المعركة. فاذا لم ننجح في هذه المعركة فكاننا لم نعمل شيئا في فلسطين، ويجب علينا ان نعترف بالفشل».

معركة المياه إذن، كما اكدها بن جوريون ليست معركة ثانوية او هامشية، وانما هي اساس المعارك التي تخوضها الدولة اليهودية ضد العرب، وعلى نتيجتها تتوقف نتائج المعارك الاخرى، بل ويتوقف مصير الدولة اليهودية بأكملها..



المصدر : الاتحاد الظبيانية

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الوضع المائي في الكيان الصهيوني

تعاني اسرائيل من مشكلة مياه دائمة منذ قيامها على انقاض الوطن الفلسطيني عام ١٩٤٨ وحتى الآن نظرا لعدم كفاية الموارد المائية الذاتية والمتاحة داخل فلسطين المحتلة لتلبية متطلبات التنمية وتحقيق اهدافها الاستراتيجية التوسعية المصرة على تـوطين المزيـد من مـلايين المهاجرين اليهود الى ارض فلسطين.

ويقول الخبراء ان اسرائيل تستخدم كل مياه الشرب المتاحة وقدرهـا ٥ر١ مليار متر مكعب، واهم مصادر المياه كما سبق واشرنا في الحلقة الاولى من هذه الدراسة هي العيون ومياه الامطار ومياه الثلوج الذاتية المتحدرة من جبـال لبنـان ومرتفعات الجولان ويتم تخزين المياه في بحيرة طبريا، وتضخ الى صحراء النقب في الجنوب لتروي المحاصيل الزراعيـة، ويقول الاستاذ الجامعي «هليل شوفال»: «إن هنـاك حساسيـة مفرطـة تجاه اي تهديد لمصـادر الميـاه». واضـاف: «اننـا نتعـامل مع طمـوحـات قـوميـة، الحلم الصهيوني لانشاء وطن قومي في فلسطين يسمح لليهـود بـالعمل كمزارعين مـرة اخرى». ويقـول مهنـدس الميـاه «اليشع كالي» والذي قام بدراسـة المشـاريع التي تهدد السـلام مع العـرب انـه ليس من الضروري احتلال الضفة الغربيـة حتى تحصل اسرائيل على حقـوقهـا من المياه والتي يحددها القانون الدولي، وقد اشـار الى وجـود اتفـاق بين اسرائيل ودولـة مجاورة على اقتسام المياه، واقترح «كالي» وبعض الخبراء على ان تقـوم مصر بمـد قطاع غزة بالمياه بما يعـادل ١٠٠ مليون متر مكعب سنويـا، وتعتبر هـذه الكميـة ٢ر٠ بالمائة من استهـلاك مصر من الميـاه، ولكنهـا «كميـة لها معنى بـالنسبـة لاسرائيل». وكـانت الميـاه احـد مصـادر الصراع بين اسرائيل والعرب، فقد احتجت دمشق عـام ١٩٥٣ لـدى الامم المتحـدة عندما بدأت اسرائيل في انشاء خط المياه في نهر الاردن في المنطقة منزوعـة السـلاح على حدود سوريا، فقامت اسرائيل بسحب الخط الى الداخل عند بحيرة طبريا، وبعد عقد من الزمن بدأ العـرب مشروع تحـويل مجرى نهر الاردن، وساعد هذا على نشوب حرب ١٩٦٧.

وقال «شوفال»: «إن اسرائيل في سعيها لتحقيق تنميـة تقـوي على اسـاسهـا وجودها في السنوات الاولى قـامت بسحب كميات كبيرة من المياه من المنابع الاخرى على ساحل البحر المتوسط مما سـاعـد على ازدياد الملـوحـة في الارض، وقـد اشتـدت الازمة عام ١٩٨٦ عندما اصيبت اسرائيل بالجفاف الذي ادى الى مراجعة للسياسـة المائيـة». ويأمل مخططـو اسرائيل انـه بمقدم التسعينات تكـون تكـاليف ازالـة الملوحة من المياه رخيصـة مما يسـاعد على زيادة كميات المياه النقية، ولكن كما يقول «شـوفـال»: «ان هـذه الآمـال احتمالاتها ضعيفة في المستقبل القريب».

واضـاف قـائلا: «إن مصـادر الميـاه الاسرائيليـة المعـروفـة ستكفي حـاجـة السكان البالغ عددهم اربعـة مـلايين اذا ابتعـدت عن الـري المكثف للمشـاريع الـزراعيـة». واضـاف: «ان اسرة واحـدة تزرع القطن تستخـدم كميـات من المياه تـوازي مـا تستخـدمـه ٢٠٠ اسرة في القطاع». وقال احد دعـاة ازالـة ملـوحـة



المصدر : الاتحاد الظبيانية

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المياه «مائير بن مائير»: «انه يتحتم على اسرائيل ان تسرع في استخدام الطرق الرخيصة - آخذة في الاعتبار - انه في مطلع القرن المقبل ستكون هناك ازمة بسبب قلة المياه».

ومنذ منتصف السبعينات واسرائيل تواجه ازمة حادة في مصادر المياه في الوقت الذي تبرز مصادر المياه غير التقليدية البديلة ذات تكلفة عالية لا طاقة للكيان الصهيوني على تحملها في المدى المتوسط.

والموقف الحالي للمياه في الكيان الصهيوني هو ان اسرائيل استنفدت كافة الموارد المائية المتاحة والتي كانت تقدر بـ ١٦٥٠ - ١٧٠٠ متر مكعب / سنة، وان مشاريع تحلية المياه المالحة التي علقت اسرائيل عليها آمالا كبيرة في اوائل السبعينات ذات تكاليف عالية جدا.

وآخر التقديرات يشير الى ان الاحتياجات الجديدة لاسرائيل من المياه في السنوات الست عشرة المقبلة تبلغ ٨٠٠ مليون متر مكعب والمتوفر ٣٠٠ مليون متر مكعب ياتي من تكرير مياه المجاري، وحوالي ١٥٠ مليون متر مكعب اضافي من مياه الفيضانات، وهذا يعني انه سيكون هناك عجز يتراوح بين ٣٠٠ - ٣٥٠ مليون متر مكعب في العام، والفرصة الوحيدة المتاحة امام الكيان الصهيوني هي تخفيض استهلاك القطاع الزراعي من المياه الذي يستهلك حوالي ٧٥ - ٨٠ بالمائة من اجمالي الاستهلاك المدني ويتم هذا عن طريقين: ان يتم تخفيض الاستهلاك المباشر اي تخفيض الانتاج الزراعي نفسه وهذا امر مستبعد وان يتم تحويل نظام الري بالرش (٨٧ بالمائة من الزراعة) الى الري بالتنقيط (١٠ بالمائة من المساحة المروية) لان النظام الاول به نسبة فاقد قد تصل بين ٤٠ - ٥٠ بالمائة إلا ان ذلك يستوعب توظيفات راسمالية ليست متاحة في ظل الاوضاع الاقتصادية العاصفة التي تتخبط فيها اسرائيل حاليا.

يمكننا ان نستنتج من كل ما تقدم، ان مشكلة المياه في الكيان الصهيوني مازالت قائمة، وان انفراجها خلال سني السبعينات اثر استيلائها على مصادر المياه العربية وتصرفها بها دون رادع، هو انفراج مؤقت، ومن المؤكد ان ازمتها المائية في العقود القادمة مادامت سياستها التوسعية مستمرة ومادام اصرارها على توطين المزيد من ملايين المهاجرين اليهود الى ارض فلسطين مسيطرا ستزداد حدة وتفاقما. ويذكر الخبير يائير كوتلر في مقالة في صحيفة «معاريف» الصهيونية بتاريخ ٣١ مارس ١٩٨٠ «ان حاجة اسرائيل للمياه حتى نهاية هذا القرن (عام ٢٠٠٠) ستتطلب زيادة قدرها ٨٠٠ مليون متر مكعب اضافة لما تستهلكه الآن». وهو لا يتوقع «تامين اكثر من ٥٠٠ مليون منها فقط».

والسؤال الخطير المطروح الآن هو: من اين يمكن ان يؤمن الكيان الصهيوني مثل هذه الزيادة؟ وما هي التدابير التي اتخذتها تل ابيب والتي تخطط لاتخاذها في سبيل حل مشكلتها المائية؟

وسنحاول خلال هذه الدراسة القاء الضوء على وجهين من هذه التدابير: الداخلي منها والخارجي ولكل منهما اهميته البالغة التي تستوجب كل التقصي والاهتمام.



المصدر : الاتحاد الظبيانية

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحلول الصهيونية المطروحة

من خلال استعراض معطيات المرحلة الراهنة للمسألة المائية كما ينظر اليها الصهاينة المهتمون بالمياه، يبدو جليا ان الصهاينة يشعرون بحالة من عدم الاطمئنان للوضع المائي الحاد الحالي، بل ويعتبرون ان ضائقة المياه ستزداد خلال العشرين سنة القادمة، ومن اجل ذلك حشدت تل ابيب افضل الخبرات العلمية المتوفرة تحت تصرفها في الداخل والخارج، وعبأت كل مراكز البحوث العلمية المتخصصة في مؤسساتها وجامعاتها للتحري عن امكانات التكنولوجيا الحديثة في ايجاد الحلول التي تساعد في تفريج ضائقتها المائية.

وسنعرض فيما يلي لاهم التدابير التي اتخذتها وما فتئت تستمر في اتخاذها داخليا لتحقيق زيادة انتاج المياه فيها.

تحلية المياه

من المعلوم ان دولة العدو الصهيوني تشغل الآن ٢٠ منشأة تحلية بمختلف الاساليب اكبرها في ايلات وتعطي ٧٢٠٠ متر مكعب من المياه المحلاة في اليوم، واما مجموع ما تعطيه المنشآت العشرين فتبلغ حوالي ١٢٠ الف متر مكعب يوميا، وهي تقوم بتحلية المياه في وادي عربة وايلات والنقب.

وتعتبر محطة «ايلات» المرحلة الاولى من خطة تحلية المياه، وتشير صحيفة «اسرائيل ايكونومست» الى ان هذه المحطة تؤمن ٥٠ بالمائة من استهلاك محطة ايلات المنزلي من المياه، إذ تنتج حوالي (٢) مليون جالون سنويا، واما المرحلة الثانية فقد بدأت بتشغيل محطة صممت بالاشتراك مع الولايات المتحدة الامريكية وتعطي ما يقارب (١٢) مليون جالون اي حوالي: (٤٩٫٥ مليون لتر)، واما المرحلة الثالثة والتي يعتقد انها قد بدأت منذ عام ١٩٨٨ عن طريق انشاء وتشغيل محطة الطاقة النووية للتحلية على شاطىء البحر المتوسط فإنها بهدف الحصول على ١٢٠ مليون متر مكعب.

ويعلق الناطق بلسان شركة مكوروت «آمالا على اجراءات التحلية بأسلوب الدفع المعكوس»، في حين يقول مفوض المياه بن مائير:

«علينا الا نعلق آمالا كبيرة في المستقبل القريب على مياه البحر المحلاة، فكلفة انتاج المتر المكعب الواحد من المياه تعادل ٥٠ ليرة «اسرائيلية» - اسعار ١٩٨٠ - والتوقعات بالنسبة للسنوات المقبلة تفيد بأن علينا معايشة ضائقة المياه، ومواصلة تطوير مصادر جديدة مع ذلك وزيادة جدوى استخدام المياه».

ومن المؤكد ان هذا التقدير قد ارتفع كثيرا بسبب التضخم المستمر في التصاعد في الكيان الصهيوني، واذا جاز قبوله لمياه الشرب، فانه يتجاوز كثيرا الحدود المقبولة اقتصاديا للاستعمالات الزراعية والمدنية.

تكرير مياه المجاري

تعتبر مشاريع تكرير مياه المجاري والمصانع وتصفيتها لاعادة استثمارها في الزراعة والصناعة وغيرها من الخدمات، مصدرا هاما من المصادر التي يعتمد عليها في الكيان الصهيوني في زيادة كميات المياه، وتأتي في الدرجة الثانية من اهتمامات تل ابيب بعد مشاريع تحلية المياه.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاتحاد الفلسطيني

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩١

وقد لجأت دولة العدو الصهيوني الى عمليات تكرير المياه، في محاولة للاستفادة منها، بعد استخدامها في المصانع والنواحي المدنية الاخرى، واستغلالها ثانية لاغراض اقتصادية.

وكان مشروع تعقيم مياه حيفا في الخمسينات بمثابة مرحلة اولى من خلاله تم الحصول على المياه من منشاة «هكيشون» لري الاراضي الزراعية في الجليل الغربي.

وفي غضون السنوات الثلاث «١٩٨٠ - ١٩٨٣» قدمت حيفا وضواحيها (٣٥) مليون متر مكعب سنويا من مياه المجاري المعقمة.

واما المنشاة الثانية والتي يتم تشغيلها الآن، فتقع في ريشون لتسيون وتعطي حسب تقديرات شركة «مكوروت» حوالي ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه المعقمة، تنقل الى النقب وبذلك يزيد مقدار المياه المتوفرة هناك للاغراض الزراعية بنسبة الثلث. وتشير صحيفة «الجيروزاليم بوست» الصهيونية الى ان كلفة تعقيم المياه ضئيلة بالقياس مع كلفة التحلية، إذ تبلغ كلفة الاولى (ثمن) كلفة الثانية.

لكن لا يعلق الصهاينة اهمية كبيرة على هذا الاسلوب في استثمار المياه، لكونه لن يوفر اكثر من ٣٢٥ مليون متر مكعب سنويا، تستخدم لاعمال الري، وهذا المقدار قليل لدرجة انه لا يبلغ مقدار احتياجات دولة العدو لاغراض الاستهلاك المنزلي فقط.

محاولة وقف التبخر من بحيرة طبريا

تبلغ كمية المياه الضائعة بسبب التبخر من بحيرة طبريا حوالي ٣٠٠ مليون متر مكعب سنويا، وهي كمية هامة وكبيرة لحاجة الكيان الصهيوني للمياه، ومحاولة العدو الحفاظ على هذه الكمية من الهدر والضياع، توفير مصدر هام يرفد الاقتصاد الصهيوني، وقد اجرى خبراء العدو الصهيوني العديد من التجارب للحد من تبخر المياه عن طريق تغطية سطح البحيرة بأنواع من الزيوت لتشكل غطاء بلاستيكيا رقيقا يمنع تبخر المياه عند تعرض السطح للحرارة. وقد اجريت مثل هذه التجارب في استراليا وغيرها دون ان تصل الى نتيجة ايجابية، ذلك ان امواج البحيرة عند هبوب الرياح كانت كافية لتمزيق الغشاء الرقيق وتبديده دون اداء مهمته، ولذلك فان تجارب اسرائيل لكسب اية كمية اضافية من المياه عن هذه الطريقة، لم تقترن باي نجاح.

استمطار الغيوم

تعتمد هذه العملية على مبدأ حقن او تحميل السحب بمواد كيميائية - مثل ثاني اوكسيد الكربون الصلب، او باملاح الفضة الخ. ووفقا لما ذكرته صحيفة «اسرائيل ايكونومست» الصهيونية فقد اشارت تجارب اجريت على الغيوم فوق منطقتي طبريا والمنطقة الساحلية، انه من المحتمل ان يزيد معدل تكثيف الغيوم بنسبة ١٥ بالمائة.

لكن مفوض المياه مائير بن مائير يعتبر



المصدر : الاتحاد الظبياني

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ذلك «مجرد محاولات» واوردت صحيفة «الجيروزاليم بوست» على لسانه قوله: «لا يوجد الى الآن برهان يفيد بان عمليات حقن السحب تسهم في تحسين هطول الامطار».

حجز مياه السيول

حاول العدو الصهيوني ومنذ العقد الاول لتاسيس الكيان، اقامة العديد من السدود على الوديان في محاولة لحفظ مياه الشتاء ومنع هدرها في البحر، ولكن تل ابيب وجدت ومع مرور الزمن ان هكذا مشاريع ليست مضمونة النتائج دائما، وان تكاليفها باهظة وقد لا تبررها الفوائد المحدودة الناتجة من انشائها، فكثيرا ما تعرضت المياه المخزنة للضياع بسبب نفاذ التربة وعدم ملاءمة مواقعها للتخزين، وكذلك، فقد كانت كميات الطمي والرواسب التي تنقلها السيول معها، في بعض الحالات، سببا يجعل من انشاء هذه السدود الكبيرة او المتوسطة فيها غير مجدية ولا تتناسب مع ما علق عليها من آمال.

ويقول بروشانسكي في كتابه عن «التنمية المائية في اسرائيل» انهم اضطروا، لهذه الاسباب الى تعديل خطتهم في حجز مياه الفيضانات، فآثروا الاكتفاء بانشاء سدود صغيرة تتسع خزاناتها لحجز فيضان واحد على اساس ان تتسرب مياهه لتغذية الطبقة المائية الجوفية فيفرغ الخزان قبل وصول مياه الفيضان اللاحق، ويقول بروشانسكي ايضا ان هذه الطريقة لم تحظ بالنجاح المقدر لها في جميع الحالات ايضا، ذلك ان جميع كميات الطمي الفضارية في مثل تلك الحالات، كانت تخفض من نفاذية الحوض وتقلل من تحقيق الهدف من انشاء السد بتخزين مياه الفيضانات في جوف الارض.

ولذلك يمكن الاستنتاج ان جهود تل ابيب في حجز مياه السيول السطحية، اذا نجحت في بعض المواقع، لم تعطها من النتائج بقدر ما توقعته منها، ولم يعد من المنتظر بعد الآن الحصول على اية زيادة هامة في موارد العدو المائية عن هذا السبيل.

التخزين الجوفي

من المعروف ان موارد المياه في فلسطين المحتلة تبلغ ذروتها في فصل الشتاء، في حين يبلغ استهلاك الماء في الري حده الاعظم خلال فصل الصيف، وكان لابد من ايجاد حل لتخزين الفائض من مياه الشتاء ليتاح استعمالها عند الحاجة في فصل الصيف، ولما كان التخزين في بحيرة طبريا وحده لا يكفي لتحقيق الغرض من التشغيل المثالي لشبكات الري، فقد وجد العدو الصهيوني ان التخزين الجوفي في مناطق الجنوب يوفر حلا مقبولا لهذه الغاية بعد ان تبين ـ تحريات جيولوجية وجيوفيزيائية اضافية ـ ملائمة نوعية التوضعات الجيولوجية فيها لمثل هذا النوع من التخزين، وهكذا، فهم يشحنون آبارهم اثناء فصل الشتاء بالفائض من تصريف الشبكة الرئيسية ليعودوا الى ضخها مرة اخرى اثناء الصيف واستعمالها حيث تقتضي حاجتهم اليها.

المصدر : الاتحاد الظبيانية
التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩١



مزج المياه المالحة بالعذبة

لجأت دولة العدو الصهيوني، في سبيل زيادة كميات المياه المتوفرة تحت تصرفها لتأمين حاجة مختلف استعمالاتها، الى مزج كميات من المياه العذبة في بعض المناطق بنسب محدودة من كميات المياه المالحة، بحيث يبقى المزيج صالحا للاستعمال في اغراض الصناعة والزراعة. ويلاحظ انهم تحكموا باتباع هذا الاسلوب من ايصال الزيادة بنه في كميات المياه المستهلكة لديهم الى ١٤٠ مليون متر مكعب خلال عام ١٩٧٦.

وقد استعمل العدو الصهيوني هذه الطريقة في مشروع مياه بيسان، وفي مشروع كيشون في حيفا، وفي غيرهما. على انه لابد من الاشارة الى ان نجاعة الاستفادة من هذا المزج لا يمكن الاعتماد عليها إلا في مواقع خاصة تتوفر فيها نسب ملائمة من الملوحة في كل من المزيجين لتأتي النتيجة مقبولة. وهي مواقع محدودة على كل حال.

وسائل وتقنيات اخرى

ولما كانت الزراعة هي المستهلك الرئيسي للمياه في الكيان الصهيوني، فقد سعت السلطات الى ايجاد طرق للري تمكنها من تامين توازن في نظام الري لا يوسع هوة العجز المائي. لهذا لجأت السلطات الى اتباع اسلوب رش المزروعات بدلا من الاقنية - تستخدم هذه الطريقة في ري حوالي ٨٧ بالمائة من الاراضي المروية - وكذلك استخدمت الري بالتنقيط بدلا من السقاية بحرية. واخيرا اتبعت طريقة الرشح للتقليل من تاثير عوامل البخر بالنسبة للسيول. فقد تم حجز المياه خلف السدود السطحية. غير ان عوامل البخر ناحية وتسرب المياه عبر الشقوق والتربة من ناحية اخرى، قللت من امكانية الاستفادة من هذه المياه خصوصا في فصل الجفاف حين تشتد الحاجة اليها.

إن كل الاساليب السابقة، لم تستطع ايجاد حل لازمة المياه في الكيان الصهيوني. لهذا يشير الناطق بلسان «مكوروت» الى ان مصادر المياه في المستقبل والتي يمكن ان تقلل من حدوث تفاقم في ازمة المياه. هي التي يعتمد عليها بالدرجة الاولى وتشمل «اعادة مياه السيول. وتطوير المياه الفرعية - المياه المالحة في النقب التي يمكن تحليتها لدرجة معينة - واحتجاز مياه الفيضانات.

واما المدير العام لشركة «تاهل» فيرى انه حتى في ظل نظام متشدد جدا من ناحية التوفير في المياه. فلا يمكن ان توازن تل ابيب العجز في المياه قبل انقضاء ١٠ سنوات. وحسب اقواله فان المصدر الاساسي للمياه الاخرى سيكون في تنقية مياه الصرف خلال العقد القادم.



المصدر : الاتحاد الظبيانية

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المستقبل قاتم

من هنا يرى الصهاينة المستقبل قاتما. وبرغم كل ذلك يظل تطور الاقتصاد الصهيوني الذي يخططون له. والذى يعتمد بشكل اساسي على كل من مصادر المياه الجديدة وتطور العلم التقني التطبيقي في التحلية وغير ذلك. محكوما بالعجز المائي مستقبلا وتزداد الصورة قتامة امامهم بمعرفة ان المياه الاضافية المستخرجة لا تحتاجها «إسرائيل» فقط من اجل تطوير الزراعة. ولكن ايضا لتجابه الزيادة المتوقعة في الإستهلاك المنزلي والصناعة وغير ذلك. واذا كان هناك تطوير سريع في ايجاد مصادر المياه لا يستعمل حاليا فانه «في الحقبة القادمة ستكون هناك ازمة في المياه من ٤٠٠ ـ ٤٥٠ مليون متر مكعب» (هآرتس ١٩٨١/٦/٥)

فاذا اعترفنا بهذا الواقع وبان التدابير الصهيونية المتخذة داخليا لحل ازمة المياه لم تعد كافية لمجابهة الحاجة المتزايدة للمياه في الكيان الصهيوني. فاننا نجد انفسنا ومرة اخرى وجها لوجه امام السؤال الملح: من اين ستأتي اسرائيل بما تتطلبه مشاريعها الاستيطانية والتوسعية المستمرة من كميات اضافية من المياه بعد الآن؟

إن محاولة الاجابة على هذا السؤال ستصل الى استنتاج خطير بلت من الواجب استرعاء اهتمام العالم العربي اليه. فالتدابير الخارجية التي تعمل اسرائيل جاهدة، وبخطوات ثابتة وبتخطيط دقيق. لاتخاذها في سبيل بلوغ غايتها لزيادة امكاناتها المائية عادت مرة اخرى لتصبح ذات مساس مباشر بالمياه العربية والحقوق العربية.

فماهي هذه التدابير؟

مشاكل المياه في اسرائيل

لا شك انه كان لعملية التنمية السريعة لمصادر المياه في اسرائيل منذ قيامها ، دورا هاما جدا في تنمية وازدهار البلاد . وكلما كان الاستهلاك العام للمياه أقل من الكميات التي تمنحها اياها الطبيعية كل عام ، (كمية المياه المتجددة) ، كلما كان من الممكن الاستمرار في اقامة مشروعات للمياه لتلبية كافة الطلبات دون ان تكون هناك حاجة لوجود وسائل مراقبة خاصة ، واليوم وبعد ان تجاوز استغلال مصادر المياه الكميات المتجددة بكثير ، فقد تغير الوضع القائم وأصبح من اللازم اجراء تحول أساس في اساليب تطوير مصادر المياه وان استهلاك المياه لم يعد يعتمد فقط علي المياه المتجددة ، انه امتد ايضا الي احتياطي المياه الذي كان قد تجمع في الطبقات الارضية علي مدي مئات السنين . وانه بسبب الاستغلال المتزايد لهذا الاحتياطي خلال العشرين سنه الاخيره ، فان تجمعات المياه الجوفية الاساسية قد وصلت الان الي حالة لا يكون فيها استخراج المياه منها بعد ذلك ممكنا بصورة غير خاصة للرقابة وان المزيد من استنزاف هذه التجمعات المائية من شأنه ان يعرضنا لتقلبات مناخية لدرجة انه سيكون من الصعب - بل من المستحيل في ظروف معينة - التزود بالمياه بصورة منتظمة وان تطوير المصادر الطبيعية للمياه المستعملة في المنازل والمصانع والتوسع في مختلف اساليب نقل وتوصيل المياه ، يمكن لكل ذلك ان يقوم بدور لا يستهان به في ان يكون بديلا لاستخراج هذه المياه بصورة متزايدة سواء علي المستوي العام او علي المستوي المحلي . وازاء ذلك المستوي الكبير لاستخراج هذه المياه الموجودة الان وبسبب عدم وجود مصادر آخري للمياه ، فان زيادة الاستهلاك المنزلي والعام والصناعي ، تأتي من مصادر مياه عذبه ونظيفة والتي يتم توريدها الان للاستهلاك الزراعي . بينما نجد ان توازن الاستهلاك الزراعي يتحقق في اساسه عن طريق اعادة استخدام مياه المجاري في المدن .

(٤) تراكم العجز في المياه وآثاره : -

يعاني مرفق المياه في اسرائيل من عجز متراكم في المياه والذي جاء نتيجة سنوات القحط وسنوات الجفاف في الماضي والمبالغة في ضخ المياه . ويقدر هذا العجز المتراكم في المياه اليوم بحوالي ٢ مليار متر مربع وهي كمية تعادل استهلاك اسرائيل سنويا من المياه وقد وصل مستوى المياه في كافة مصادر المياه في اسرائيل الي مستوى منخفض لم يسبق له مثيل . وكان من نتيجة ذلك انه قد حدث ان تقدمت الطبقة المتوسطة



المصدر : المعـــرفة

التاريخ : ســـبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

(لخط مياه البحر المتوسط) الي داخل اليابسه (تدفق المياه تحت الارض) . ويرافق تغلغل مياه البحر ، ظاهرة تتعلق بتحويل مياه الآبار العذبة الي مياه مالحه . والاكثر من ذلك انه قد تم استنزاف احتياطي المياه في اسرائيل حتي نهايته .

ولقد كانت النظرية التي قام عليها تخطيط المشروع الوطني للمياه ، اسرائيلية في أساسها وهو امر لم يسبق له مثيل في العالم . فقد قامت هذه النظرية علي نظام تجميع ضخم يعتمد علي ثلاثة أحواض ويستهدف السماح بحرية التحرك في توريد المياه في البلاد وذلك عن طريق نقل المياه من تجمع الي تجمع آخر طبقا للاحتياطيات السنوية والموسمية ، وان هذه النظريه التي ظهرت في الستينيات قد اثبتت نجاحها علي مدي عشرات السنين

ولكن السياسة الخاطئة للاستغلال المتزايد لمصادر المياه طوال الاعوام الماضية لم تكن نتيجتها فقط استنزاف هذه المصادر بل أنها ايضا قد زادت من أخطار تلوث المياه الجوفية وذلك نتيجة تغلغل مياه البحر ، وتسرب الاملاح من الاعماق ، وتسلل الاملاح والمترات من مياه الري وجرف الاشياء الملونة من فوق سطح الارض وفي ظل الوضع الذي نشأ ، بعد ان كانت كمية الامطار التي هطلت خلال العامين الماضيين في شمال البلاد ، أقل بكثير من الكمية السنوية المتوسطة (حوالي ٦٠-٦٥٪ فقط) وبعد ان وصل منسوب المياه في بحيرة طبريه الي أدني درجة لم يسبق الوصول اليها (ففي ١٩٩١ تم تسجيل أقل منسوب منذ ان بدأت عملية قياس المنسوب منذ حوالي ٦٠ سنه)، فانه بعد ذلك كله ، فاننا نحاول ان نتعلسف مع الطبيعة ونسمح بضخ المياه من تحت الخطوط الحمراء التي كانت قد تحددت من قبل والتي تتحول الان الي اسفل ، وذلك بهدف السماح بتوريد المياه بالكميات المطلوبة ، ومره اخري نتعرض للاخطار . وقد لا يحدث شئ . ولكن من الجائز ايضا ان يحدث العكس ، فانه من المحتمل ان استخراج المياه بصورة متزايدة من تحت الخطوط الحمراء ، خاصة من الطبقة الجيولوجية التي تحتوي علي المياه الجوفية الواقعة بين نهر يركون " ونهر تنينيم " ، والتي لا نعرف كثيرا عما يحدث فيها ، والتي من المخطط ان تشكل في المستقبل مصدرا للمياه للمشروع الوطني وتجمعا رئيسيا للمياه الفائضة منه ، يؤدي زيادة استخراج المياه الي تمليح هذه الطبقة وخاصة الناحية الشمالية منها والي تلوثها . وعندئذ تكون الكارثة التي لا علاج لها .

وان الوضع في الطبقة الجيولوجية التي تحتوي علي المياه الجوفية تحت السهل الساحلي ليس افضل من ذلك فان منسوب المياه فيها منخفض حيث تتسرب اليها مياه البحر ومواد اخرى ملوثة ويقدر العجز في المياه في هذه الطبقة فقط بحوالي ١١٠٠ مليون متر مكعب . وان زيادة استخراج المياه في كل سنه من شأنه ان يؤدي الي زيادة خطر تسرب المياه من البحر الي داخل الارض بعمق ٣٠-٤٠ متر وهناك طبقات أرضية أخري تحتوي علي المياه الجوفية في اسرائيل غير ان العامل المشترك بينها هو زيادة استغلال المياه .

مصادر المياه : -

يتغذي جهاز المياه الوطني بصورة أساسية من ثلاثة مصادر.

١ - الطبقة الجيولوجية التي تحتوي علي المياه الجوفية عند نهر يركون ونهر تنينيم (وادي الزرقا)

٢ - الطبقة الجيولوجية التي تحتوي علي المياه الجوفية تحت السهل الساحلي .



المصدر : الحقيقة

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٣ - بحيرة طبرية .

ويعتبر هذا اكبر جهاز لتجميع المياه في اسرائيل . وهو جهاز يعتمد على ثلاثة احواض والتي يجري تشغيلها كوحده واحده . ولقد تعرض هذا الجهاز مؤخرا لاهتزازات خطيرة . فقد تم استنزاف هذه المصادر الطبيعية (التي تتغذي علي الامطار) . والاسوء من ذلك ، كما سبق ان أشرنا ، فان هذه المصادر تتعرض للملوحة والتلوث وهو ما يشكل خطرا عليها . ولا يمكن تجنب عملية الملوحة حيث انها ظاهرة مرافقة لزيادة الاستغلال ، بينما يعتبر التلوث نتيجة الاعمال البشرية في احواض تجميع المياه . وان معظم المياه التي يتم التزويد بها في اسرائيل (حوالي ٦٠٪) تعود في مصدرها الي المياه الجوفية .

أولا : الطبقة الجيولوجية التي تحتوي علي المياه الجوفية عند نهر يركون ونهر تنيديم (وادي الزرقا) .

ويمتد هذه الطبقة الي اكثر من ٣٥٠٠ كيلو متر وذلك من سفوح الكرمل شمالا وحتي منطقة بيرسبع جنوبا ، ومن خلف جبال يهودا و السامره (الضفة الغربية) شرقا وحتي السهل الساحلي غربا . وتتغذي هذه المنطقة من الامطارالتي تنزل علي المنحدرات الغربية لجبال يهودا و السامره حيث تظهر الطبقات الصخرية لهذه الطبقة وكانت المصادر الطبيعية لهذه الطبقة من منابع نهر يركون في رأس العين ومنابع نهر تنيديم (وان المياه وهي في طريقها الي هذه المنابع الأخيره تصاب بالملوحة وذلك لاختلاطها بمجرى من المياه المالحة) . ويجرى الآن استغلال الطبقة الجيولوجية التي تحتوي علي المياه الجوفية بصورة اساسية عن طريق مئات من الآبار المنتشرة في القطاع الضيق عند سفوح الجبال من بير سبع جنوبا و حتي بردس حنا شمالا . ويقدر حجم استغلال الطبقة الجيولوجية التي تحتوي علي المياه الجوفية هذه بحوالي ٣٠٠ - ٣٥٠ مليون متر مكعب من المياه العذبه وعشرات الملايين الاخري من المياه المالحة في السنه اما مجاري المياه المالحة في هذه الطبقة الجيولوجية التي تحتوي علي المياه الجوفية ، فانها موجودة غربي القطاع الذي تستخرج منه المياه ، في المناطق التي يكون تدفق المياه فيها قليل . وانه بسبب قلة الامطار ، فمياه الامطار لا تغمر هذه المناطق ولذلك فقد اصبحت المياه فيها مالحة . وكان من نتيجة ذلك انه قد أصبح الآن هناك مجري من المياه المالحة بالقرب من المجري الاساسي للمياه العذبة . وان زيادة استخراج المياه وانخفاض منسوب المياه الي تحت الخطوط الحمراء المحددة . من شأنه ان يؤدي الي أن تتغير اتجاهات تدفق المياه وبذلك تتسرب المياه المالحة من الغرب والشمال الي حقول استخراج المياه الرئيسية .

ثانيا : الطبقة الجيولوجية التي تحتوي علي المياه الجوفية والموجودة تحت السهل الساحلي :

وتمتد هذه الطبقة علي مساحة تبلغ حوالي ٢٠٠٠ كيلو متر وذلك بطول الشريط الساحلي الذي يبلغ طوله حوالي ١٢٠كيلو متر ، من جنوبي الكرمل وحتي ٢٠ كيلو متر من قطاع غزة . وتتكون الطبقة الجيولوجية التي تحتوي علي المياه الجوفية ، من طبقات من الحجر الرملي الجيري والرمال والحصي ، وتتغذي هذه الطبقة من الامطار التي تنزل عليها (في منطقة الساحل) وايضا من فائض مياه الري . ويقدر حجم استغلال هذه الطبقة بحوالي ٢٤٠-٢٨٠ مليون متر مكعب في السنه واليوم فانهم يستخرجون منها (عن طريق اكثر من ١٠٠ بئر حوالي ٤٢٠ مليون متر مكعب في السنه .

وتتعرض كمية المياه الموجودة في هذه الطبقة والمستهدف تخزينها ، الي عملية تناقص مستمر وقد أصبح منسوب المياه فيها الآن أقل بحوالي ٥ر٢-٥ر٣ متر من أقل نقطة كان هذا المنسوب قد وصل اليها من قبل (وقد انخفض هذا المنسوب في منطقة حداده بحوالي ٤ أمتار) . وحدثت في هذه الطبقة (في صيف ١٩٩٠) عدة تطورات : تسرب مياه البحر (وذلك بعد الزيادة المبالغ فيها في استغلال هذه الطبقة)وانخفاض ضغط المياه العذبه التي تمنع تسرب الطبقة المتوسطة من مياه البحر ، وتسرب المياه المالحة من بعض الطبقات الغربية الأخري ، وزيادة جرف المواد الملونه من سطح الارض (وذلك بعد تزايد استخدام مياه المجاري في الري والزراعة) وتراكم الاملاح والمواد الملوثة لعدم جرفها الي مياه البحر). وكان من نتيجة ذلك : توقف سحب المياه في عشرات الآبار علي طول الشريط الساحلي (خاصة في الشارون) والارتفاع التدريجي في نسبة الملوحة والنترات في عدد كبير من الآبار (فقد توقف سحب المياه من كثير من الآبار في القري الموجودة في معظم المدن الساحلية وذلك بسبب تركيز النترات بما يزيد عن المقاس السابق) وان استخدام هذه الطبقة الجيولوجية التي تحتوي علي المياه الجوفية ، والتي تغير المخزون الاساسي لجهاز المياه والذي يكون علي مدي سنوات كثيرة ، يستلزم هذا الاستخدام المحافظة علي منسوب اعلي للمياه . ولذلك فانه من الضروري ان تعود المياه في هذه الطبقة الي ان يصبح حجمها حوالي مليار متر مكعب وان يقل سحب المياه منها ليكون ٢٥٠ مليون متر مكعب في السنه بدلا من حوالي ٤٠٠ مليون متر مكعب في السنه .

ثالثا : بحيرة طبريه

تستخدم بحيرة طبرية كمستودع موسمي لرفق المياه للتحكم في استهلاك المياه بين السنوات المطر وسنوات الجفاف . وتعتبر بحيرة طبرية اكثر بحيرات المياه العذبه في العالم انخفاضا كما تعتبر اكبر واهم تجمع للمياه بالنسبة لجهاز توريد المياه في اسرائيل . فان حوالي ربع استهلاكنا من المياه يعود في مصدره والي بحيرة طبريه حوالي ٤٤٠ مليون متر مكعب لخط المياه الوطني وايضا حوالي ٢٠٠ مليون متر مكعب لاستهلاكها في منطقة طبريه وفي حوض تخزين المياه فيها .وتعتبر اهم مشكلة تواجه استخراج المياه من بحيرة طبريه ، حجم المياه المتجمعة فيها والذي يعتبر قليل نسبيا (٥٠٠-٦٠٠ مليون مكعب)وهو الامر الذي يستلزم التغلب علي الفرق الكبير بين سنوات القحط ((الحد الادني ١٥٠ مليون متر مكعب) وبين السنوات الممطرة (الحد الاقصي ١٤٠٠ مليون متر مكعب في السنه) . وان استخراج المياه بهذه الكمية لا يمكن ان يزيد عن ٧٠٪ في هذه السنوات بينما يكون من المتوقع حدوث نقص في البحيرة والذي من شأنه ان يصل في ظل الظروف السيئة الناجمة عن توقف نزول الامطار ، لدرجة توقف خط الانابيب الوطني بصورة شبه تامه وذلك كما حدث في ١٩٩٠ . ففي هذه السنه ، استخرجت شركة " مكوروت " من بحيرة طبريه حوالي ٤٠٪ فقط (حوالي ١٨٠ مليون متر مكعب) وذلك بهدف منع زيادة خطورة الوضع في البحيره والتي وصل منسوب المياه فيها الي ٧ سنتيمترات فقط من الخط الاحمر- العمل (بناقص ٢١٣ م) ومن الممكن ان يؤدي نقص المياه في بحيرة طبريه الي التأثير ايضا علي صلاحية المياه في هذه البحيره ، واهم هذه الاخطار لا تتعلق فقط بتسرب المياه المالحه ، بل انها تتعلق بصفة



المصدر : المعرفة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

خاصة بعدم التأكد من التطورات التي تحدث في البحيرة نفسها مع انخفاض منسوب المياه فيها أي احتلاط التفاعلات البيولوجية ، الكيميائية ، والفيزيائية بين المياه وبين قاع البحيره . واذا لم يكن في هذا الكفاية ، فان هناك النترات والفسفور المذابه والطافيه التي تصل الي بحيرة طبريه من حوض تجميع المياه فيها والتي يتسرب بعضها في قاع البحيرة ويدخل بعضها في دوره تغذية الطحالب التي تنمو في بحيرة طبريه علي فترات متقطعة في مختلف منسوب السنه ويصل تركيز المواد العضوية في الشتاء الي درجات كبيرة نسبيا . كذلك فان تجمع البكتريا حامله صفات التلوث يصل الي درجة كبيرة . وان كل من هذين الامرين ستشكلان خطرا علي صلاحية مياه بحيرة طبريه كمياه للشرب . ومن المحتمل انه في نهاية الامر لن يكون في الامكان الاستمرار في ضخ مياه من بحيرة طبريه لخط الانابيب الواطني بدون معالجة المياه مره اخري . وان مؤسسات المياه تدرس امكانية فصل التجمعات السكانية في المدن عن خط الانابيب الواطني وتزويد هذه التجمعات بالمياه من مصادر المياه الجوفيه فقط والتي لم تتلوث بعد . وان تنفيذ هذه الفكره يستلزم الفصل بين شبكتي المياه علي ان تكون احداهما لمياه الشرب والاخري لمياه الري وذلك في وسط وجنوب البلاد .

ميزان المياه : -

والمقصود بميزان المياه هو اجمالي كمية المياه الصالحة والتي يمكن استخدامها واستغلالها . ويقدر ميزان المياه الطبيعي في اسرائيل بحوالي ١٧٠٠ مليون متر مكعب في السنه وذلك حسب التوزيع التالي : -

- مياه جوفيه ٩٥٠
- حوض بحيرة طبريه ٦٠٠
- مياه مجاري(للري) ٩٠
- مياه من مصادر اخري ٦٠
- اجمالي ١٧٠٠

وتشكل هذه الكميات أقصي ما يمكن توقعه من المياه الطبيعية الصالحة (المتجددة) والتي يمكن استخدامها في المستقبل كمصدر لمياه الشرب . ويضاف الي ذلك كمية من المياه المالحة (وهي مياه يتراوح فيها الكلوريد من ٤٠٠ الي ٤٠٠٠ مللجرام كلور في اللتر) وتقدر هذه الكمية بحوالي ٢٠٠ مليون متر مكعب في السنه والتي يمكن اضافتها الي كمية المياه العامه سابقة الذكر ، واذا تعرضت لعملية ازالة الملوحة . ومصادر المياه المالحة هي كالتالي ينابيع " بيت شان " ، ينابيع " النعمان " ، ينابيع " الفشخا " ، ينابيع نهر " تنينيم " (وادي الزرقا) والمياه الجوفيه في مختلف مناطق النقب وان عدم التأكد من المياه (وهو الامر الذي ينتج عن التغيرات المناخية المتطرفه في بلدنا) يستلزم من مرفق المياه في اسرائيل ان تكون لديه القدرة ، بقدر المستطاع ، علي ان يختزن فائض المياه في الفترات التي تكون فيها المياه كثيره لتجنب ضياع جزء كبير منها ، ومن ناحية اخري ان يحافظ علي توريد المياه بصورة منتظمة وموثوق بها حتي في سنوات الجفاف او سنوات القحط وان اقامة مشروعات للمياه تستمر وقتا طويلا وقد يصل ذلك الي عدة سنوات وطبقا لجدول أولويات يعاني من قيود شديدة للميزانية ، وذلك في الوقت الذي يتزايد فيه الاستهلاك من سنة الي اخري خاصة في قطاع المدن



استهلاك المياه : -

وصل استهلاك المياه في اسرائيل في عام ١٩٩٠ الي ١٨٠٠ مليون متر مكعب بما في ذلك توريد المياه الي يهودا والسامره (الضفة الغربية) . وان الفرق بين العرض (ميزان المياه) والطلب (الاستهلاك الفعلي) متي تمت تغطيته عن طريق سحب مياه من باطن الارض بكميات كبيرة وايضا عن طريق استغلال ١١٥ مليون متر مكعب من مياه المجاري (المنقاه) في الري .

ويمكن توزيع استهلاك المياه في ١٩٩٠ - ١٩٨٩ علي القطاعات الأتيه : -

- الزراعة - ١١٢٠ مليون متر مكعب (٦٢٫٢٪)
- المدن والمنازل - ٤٢٠ مليون م٣ (٢٣٫٣٪)
- الصناعة - ١٥٠ مليون متر مكعب (٨٫٣٪)الضفة الغربية - ١١٠ مليون متر مكعب (٦٫١٪) ويصل متوسط استهلاك الفردفي اسرائيل اليوم من المياه الي ١٠٠ متر مكعب في السنه .

توقعات الاستهلاك حتي عام ٢٠٠٠ : -

- المدن والمنازل ٦٣٠ مليون متر مكعب .
- الزراعة ١٢٠٠ مليون متر مكعب .
- الضفة الغربية ١٥٠ مليون متر مكعب .

وعلي ضوء ما تقدم ، فانه من الضروري توفير مصدر جديد للمياه (وقد يكون ذلك في ازالة ملوحة مياه البحر) والذي من شأنه ان يوفر المياه اللازمة الصالحة من النوع الاول وذلك خلال ١٠-٢٠ سنه .

الامطار والتبخر : -

وكما سبق ان ذكرنا ، فان الميزان الطبيعي للمياه في اسرائيل يقدر بحوالي ١٧٠٠ مليون متر مكعب في السنه . ولكن هذه الكمية ليس سوي جزء من كمية اكبر منها بعده أضعاف والتي هي عبارة عن الامطار التي تنزل علي سطح اسرائيل (خلال فترة تتراوح بين ٤٠-٦٠ يوم في فصل الشتاء فقط) . ومن بين كمية الامطار الشاملة ، فانه لا يمكن استخدام سوي ثلثها فقط بينما يتبخر ثلثاها أويتدفقان الي البحار ولا يمكن السيطره علي هذه المياه الا بصعوبه وبتكاليف باهظة . وتعود معظم مياه الامطار مره أخري الي الجو وذلك عن طريق تبخيرها من فوق سطح الارض والنباتات . وتصل نسبة التبخر الي ٦٠٪ من الكمية العامة لمياه الامطار كذلك فان هناك ٣٥٪ من هذه المياه تتسرب الي داخل الارض وتتجه ٥٪ فقط من هذه المياه علي سطح الارض الي وديان الانهار .

أهمية مصادر المياه في يهودا والسامره (الضفة العربية) . -

تعتبر السلسلة الجبلية في يهودا والسامره (الضفة الغربية) انها المنطقة التي تقوم بمد عدد من أحواض المياه الجوفية بالمياه بصفة دورية وطبيعية ودورية ، والتي تعتبر من أهم واكبر احواض المياه الجوفية في المنطقة الغربية من اسرائيل (فلسطين) ، فان مياه الامطار التي تسقط علي الصخور المكشوفة في منطقه الجبل ، تنفذ الي داخل بعض الطبقات الموجودة تحت الارض التي تتدفق فيها المياه كميات جوفية في كل الاتجاهات . وتشكل منطقة يهودا والسامره (الضفة الغربية) المصدر الرئيسي الذي يغذي المياه الجوفية في طبقة المياه الموجودة تحت الارض في وسط اسرائيل (فلسطين) والتي تمتد من وادي بيت شان شمالا وحتي بير سبع جنوبا . وان حوالي نصف مصادر المياه العذبه (حوالي ٦٥٠ مليون متر مكعب في السنه) تعود في مصدرها الي يهودا والسامره .



المصدر : المعرفة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

وتقدر كمية المياه في يهودا والسامره بحوالي ٤٤٠ مليون متر مكعب في السنه ويصل الاستهلاك الفعلي للمياه في هذه المنطقة الي ١٠٥ مليون متر مكعب في السنه منها ٨٠ مليون متر مكعب للزراعة و٢٥ مليون متر مكعب للاستهلاك المنزلي والذي سوف يصل الي ٧٠ مليون متر مكعب في عام ٢٠٠٠ .

اعادة استخدام مياه المجاري : -

ان اسرائيل التي وصلت الي استغلال ميزان المياه فيها بصورة شبه تامة ، لا تستطيع ان تسمح لنفسها بالتخلي عن كميات كبيرة من المياه المضمون توفرها باستمرار علي مدار السنه ، واضاعة هذه المياه عن طريق فقدانها في البحر . وان استبعاد المواد الصلبة المذابه في الماء والقضاء علي المواد العضوية المجهرية بالاسلوب المناسب ، شأنه ان يثري مخزون المياه في اسرائيل بمياه طيبة الصلاحية .

والحقيقة فان مئات الملايين من الامتار المكعبه من المياه التي استخدمت مره واحده أواكثر في المنازل أو في المصانع ، تضيع كل سنه . وان هذه المياه التي يطلق عليها اسم مياه المجاري تحمل معها شحنه معينه من التلوث والذي يمكن استبعاده أو علي الاقل تحويله ليكون غير ضار وهكذا فانه يمكن اعاده كميات هائلة من المياه الي دائرة الاستخدام مره اخري .

وتقدر مياه المجاري من المنازل والصناعه في عام ١٩٨٩ بحوالي ٢٩٣ مليون متر مكعب . وان جزء صغيرا من مياه المجاري في اسرائيل (حوالي ٦ /) ما زال يتم التخلص منه حتي الآن عن طريق آبار امتصاص في المنازل . وهناك ٢٧٣ مليون متر مكعب من مياه المجاري يتم الآن تجميعها في احواض مركزية منها ٧٢ مليون متر مكعب تتدفق بدون تنقية الي الانهار . وانه من بين ٢٣٣ مليون متر مكعب من مياه المجاري التي تصل منشآت التنقية المركزية ، فان ٨١ مليون متر مكعب تتسرب الي المياه الجوفية و٨٠ مليون متر مكعب تتدفق الي الانهار والبحر (وذلك لعدم وجود وسائل لتخزينها واستغلالها)

وفي عام ١٩٨٩ ، فانه قد تم استغلال حوالي ١١٤ مليون متر مكعب لري ١٨٦ الف دونم من الارض . ومعظم كمية مياه المجاري موجودة في المدن الكبري والتي كانت قد انشئت فيها ، وما زال يجري انشاء منشآت لاعادة استخدام مياه المجاري مره اخري .

وتعتبر محطة مجاري " جوش دان " عند كلبان " ريشون لتسيون " ، وهي اكبر محطه لاعادة استخدام مياه المجاري . وتشكل هذه المحطة تحديا قوميا متعدد الابعاد للسنوات القادمة وتستهدف التخلص من مياه المجاري في " جوش دان " وهي مياه تم تنقيتها واعاده استخدامها بوفرة في الزراعة . ولهذه المحطة طرق تمويل خاصة والتي سمحت باقامتها . ومع انتهاء المرحلة الاولي ، فان هذه المحطه ستقوم بتوريد ٩٠ مليون متر مكعب في السنه . ومع انتهاء العمل نهائيا في اقامة هذه المحطة ، فانها تستطيع ان تقوم بتوريد ١٤٠ مليون متر مكعب في السنه . وهذه المياه مخصصه للمستوطنات الجديدة واستكمال حصص المياه لبعض المستوطنات القائمة وتحسين مشروعات استخراج المياه الجوفية وذلك عن طريق استبدال المياه الصالحة التي يقومون باستخراجها بكميات مبالغ فيها .

وتغذي هذه المحطة في مراحلها الاولي ، علي محطة



المصدر : المعروفة

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تنقية ميكانيكية التي تقوم بتوريد ٦٠ مليون متر مكعب في السنه ، واحواض اكسوجين والموجودة لتنقية مياه المجاري والتي تقوم بتوريد حوالي ٢٠ مليون متر مكعب في السنه ومصرف تتجمع فيه المياه التي تتدفق الي البحر والذي يحتوي علي حوالي ١٠ ملايين متر مكعب في السنه .

ويتم دفع مياه المجاري المنقاه الي الكثبان الواقعة جنوبي " بات يام " حيث يتم اختلاطها بالمياه الجوفية ، وتتجمع هناك كل الكمية السنوية القادمة من " جوش دان " وذلك لاستخدامها في موسم الري . وان مستوي التنقية يجعل من مياه المجاري مياه تناسب كافة المحاصيل الزراعية . ولن تتشكل هذه المياه ضررا في حالة شربها بطريقة عفوية ولكنها لن تستخدم في الشرب

وقد تم حفر حوالي ٦٠ بئر حول أحواض دخول المياه ويقوم هذه الآبار بسحب المياه التي تجمعت في الطبقة الارضية التي تحتوي علي المياه وبدفعها عن طريق الخط الثالث الي النقب وهو خط يبلغ قطره ٧٠ بوصه والذي بدأ في نوفمبر ١٩٨٩ في ضخ مياه المجاري المنقاه لري الحقول في شمال النقب . ومن الجدير بالذكر ان هذه المحطه التي تعتبر اكبر مشروع للمياه بعد خط الانابيب الوطني ، والتي قامت بتخطيطها شركة " تهال " وقامت شركة " مكوروت " باقامتها ، تعمل هذه المحطة منذ اول لحظة لها كما لو كانت ساعه سويسرية وهو الامر الذي ليس له مثيل في العالم .

ويعتبر المشروع الثاني من حيث حجمه ، محطة " كيشون المركزية " والمقامة في وادي " يزراعيل " الغربي . ويستهدف هذا المشروع تنقية حوالي ٢٥ مليون متر مكعب في السنه من المياه التي كانت قد وصلت الي المنطقة عن طريق خط الانابيب الوطني ، وذلك لتسهيل ضخ المياه من كافة مصادر المياه في المنطقة وتحسين ضخ المياه من المحطه المحلية خلال ساعات الذروه .

ويقوم هذا المشروع علي عناصر رئيسية وهي : - معهد تنقية المياه التابع لاتحاد مجاري حيفا والذي يعتبر مصدر مياه المجاري المنقاه التي تصل الي المحطه المركزية ، ومحطة ضخ المياه ، خط مواسير يبلغ قطرها ٣٦ بوصه ويطول ٢٩٫٤ كيلو متر والذي يربط معهد تنقية المياه في حيفا بخزان " معاليه كيشون " الموجود في وادي يزراعيل الغربي ، وخزان " معاليه كيشون " والذي تبلغ سعته ١٢ مليون متر مكعب (وهو اكبر خزان من نوعه في العالم) وخزان كفار باروخ الذي تبلغ سعته ٨ ملايين متر مربع

ويقوم هذا المشروع الذي كان قد افتتح وبدأ العمل في نوفمبر ١٩٨٤ ، بتوريد مياه تصلح لري معظم المحاصيل الزراعية . ويخضع هذا المشروع لمراقبة لجنة حراسة عامة بصوره مستمره . وتشارك شركة " مكوروت " في ادارة هذا المشروع (والتي تقوم بتشغيله) وذلك مع " جمعية جداول المياه " التي تمثل المزارعين في الوادي (والذين يستخدمون هذه المياه).

وعلاوه علي هذه المشروعات ، فانه قد تم اقامة كثير من معاهد تنقية المياه الكبيره في كثير من المدن وذلك خلال العشرين سنه الاخيره بصفة خاصه . ويقوم معهد تنقية المياه في القدس بصب مياه المجاري التي يقوم بتنقيتها بصوره جزئية في نهر " تسوراك " في الجهه الغربية (ويستغل بعض هذه المياه في سهل يهودا) ، وايضا بصبها في نهر " كورون " في الجهه الشرقية (حيث يجري هناك ضخ مياه المجاري المنقاه الي منطقتي البحر الميت ومعاليه ادوميم) . وفي المستقبل ، فان هذه المياه سوف تصل الي المناطق المستهدفه عن طريق

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المعرفة

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

مواسير وهو الامر الذي سوف يمنع فقدان بعضها عن طريق التسرب كما يمنع تلوث الانهار . وقد اقيمت معاهد لتنقية المياه في " صفط " ، " حيفا " ، " صراره " ، " ناتنيا " (ويتم استغلال مياه المجاري المنتقاه في " ناتنيا " لري حقول وادي " حافر ") والي غير ذلك من معاهد تنقية المياه . كما ان هناك بعض معاهد لتنقية المياه في مختلف مراحل اقامتها .

وان مشروعات تنمية مرفق المياه ، والتي كانت قد أعدت حتي قبل بدء موجه الهجرة الحالية من الاتحاد السوفيتي ، وتشمل علي ان تصل كمية مياه المجاري المنتقاه في عام ٢٠١٠ الى حوالي ٥١٠ مليون متر مربع وان يكون في الامكان استغلال حوالى ٤٤٠ مليون متر مكعب في تلك السنه . ويعتمد تقدير هذه الكمية من المياه علي توقعات استهلاك المياه في قطاع المدن والقطاع الصناعي وتقدير نسبه مياه المجاري التي يمكن اعادة استخدامها ومن المؤكد تقريبا انه موجات الهجرة الكبيرة ، فان كميات المياه السابق الاشارة اليها سوف تزايد وتكون أعلي من هذه التقديرات (حوالي ٢٠٪)

وهناك قيود لاستخدام مياه المياه المنقاه بالنسبة لبعض المحاصيل الزراعية وذلك لاسباب تتعلق بالنواحي الصحية كذلك فان هناك قيود اخري تتعلق بخطر تلوث المياه الجوفية الموجوده تحت الارض التي تروى بمياه المجاري وهو الامر الذي يستلزم زياده تنقية مياه المجاري .

ازالة ملوحة المياه : -

منذ عشرات السنين ، فانه يجري استخدام ازالة ملوحه مياه البحر ، وفي مرحلة متأخرة ايضا ، ازالة ملوحه المياه المالحة ، وذلك في مناطق مختلفة في العالم باعتبارها حلا لمشاكل توفير المياه . والآن ، فان هناك محطات تقوم بازالة الملوحة عن مياه تقدر باكثر من ٣ مليار متر مكعب في السنه . وفي اسرائيل ، فانه يجري الآن ازالة الملوحة عن مياه تقدر بحوالى ٤ مليون متر مكعب في السنه لمدينة ايلات وذلك بتكنولوجيا " الترشيح العكسي " لازالة ملوحة مياه آبار مالحة . وتعمل بهذه الطريقة ايضا بعض المحطات الصغيرة في مستوطنات " العرابا " وايضا بعض محطات تجارب لازالة ملوحة المياه (في نهر " ستنيم ") (وادي الزرقا) ومياه البحر في " اشدود "

وعلى مدى حوالي ٢٥ سنه ، فانه قد أصبحت لدي اسرائيل معلومات وخبره كبيره فيما يتعلق بمجال تكنولوجيا ازالة ملوحة المياه ، وتعتبر تكنولوجيا التبخر اكثر التكنولوجيات المعمول بها ويجري استخدامها باساليب مختلفة احتراق متعدد الدرجات ، تكرير متعدد المراحل وتكرير البخار المكثف . وبسبب ارتفاع سعر الطاقة فان التركيز قد زاد على طريقة الاغشية (خاصة طريقه الترشيح العكسي) وذلك لازالة ملوحه المياه المالحة ومياه البحر .

وتحصل مدينة ايلات على مياه مزالة عنها الملوحه منذ منتصف الستينيات . وحتى عام ١٩٧٨ ، فانه لم تكن هناك سوى المحطات التي تقوم بازالة ملوحة المياه من البحر والتي كانت تعمل باسلوب التبخير ، ومحطتين تعملان باسلوب الاحتراق متعدد الدرجات وكانت شركتي الكهرباء " ومكوروت " قد اقامتهما ومحطة تكرير متعددة المراحل والتي كانت قد اقامتها " هندسة ازالة ملوحة المياه لاسرائيل " وقامت بتشغيلها شركه " مكوروت " وكانت هذه المحطات تقوم بازالة الملوحة عن مياه تقدر بحوالي ١١ الف متر مكعب يوميا وهي مياه ذات صلاحيه ممتازه غير ان تكاليفها عاليه ، خاصة من ناحيه استهلاك الطاقه حيث انها كانت تستهلك ما يتراوح بين ٢٥-٤٠ كيلو وات ساعه لكل متر مكعب من



المصدر : المعرفة

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المياه . وقد بلغت في بداية الثمانينات تكلفة تشغيل هذه المحطات ٢-٣ دولار لكل متر مكعب من المياه .

وإزاء الارتفاع الكبير الذي طرأ على أسعار الطاقة والتقدم المستمر في تطبيق تكنولوجيا " الترشيح العكسي " والتي كان قد بدأ استغلالها تجاريا في اسرائيل في بداية السبعينات بغرض تحسين صلاحية مياه الشرب في مستوطنات " العرابا " ، فقد قامت شركة " مكوروت " في ١٩٧٨ بانشاء أول وحدة لمحطة كبيرة لازالة ملوحة المياه المالحة في موقع " سابحا " بالقرب من " ايلات " .

وقد توسعت هذه المحطة على مراحل وتقوم الآن بانتاج حوالي ١٥ الف متر مكعب من المياه يوميا (١٩٩٠) وهي كمية تعادل تقريبا نصف أقصى ما تستهلكه مدينة " ايلات " . وبمرور السنوات ، فقد تحسنت تكنولوجيا الترشيح العكسي سواء من ناحية التطوير الدولي لمجال الاغشية أو سواء من ناحية التحسينات التي تم ادخالها على تطبيق بعض الوسائل بهدف تخفيض استهلاك الطاقة وزيادة استغلال مياه الآبار . فقد نجحت شركة " مكوروت " عن طريق أعمال البحث والتطوير في ان تقلل من استهلاك الطاقة في محطة سابحا من ٤ كيلو وات ساعة في بداية الثمانينات لكل متر مكعب الى حوالي ٢ر٤ كيلو وات ساعة لكل متر مكعب من المياه في منتصف الثمانينيات وهكذا فقد زادت نسبة اعادة استخدام المياه (وهي النسبة من المياه التي زالت ملوحتها ومياه الآبار) من ٥٠٪ الى ٧٠٪ . وكان من نتيجة ذلك ان انخفضت تكاليف تشغيل هذه المحطات في نهاية الثمانينات لحوالي نصف دولار لكل متر مكعب.

وتعتبر افضل طرق ازالة ملوحة المياه ، طريقة التكرير/الترشيح العكسي طريق لازالة ملوحة المياه تعتمد على دفع المياه المرور تحت ضغط عال عن طريق اغشية خاصة مصنوعة من مادة مكونة من جزيئات (سليلوز وحامض الخليك) ذات صفات محددة

متعدد المراحل والتي قامت اسرائيل بتطويرها عن طريق شركة i.d.e للتكنولوجيا وهي شركة ذات ضمانات محددة (عديمة ازالة ملوحة المياه لاسرائيل) ، وطريقة الترشيح العكسي والتي تجري اليوم تطبيقها في العالم بنجاح حتى بالنسبة لازالة ملوحة البحر ولم تستخدم طريقة الترشيح العكسي لازالة ملوحة مياه البحر في اسرائيل الا في محطات البحار فقط (في ايلات وأشدود)

ولا تستطيع المحطة التي تعمل بطريقة التكرير متعدد المراحل ان تعمل من الناحية الاقتصادية الا مع وجود محطة لتوليد القوى أو وجود مصدر حراري رخيص في المكان (طاقة حرارية من باطن الارض ، صهاريج للطاقة الشمسية)

وان كل المحطات التجارية التي تعمل في العالم ، بما فيها تلك التي عملت وما زالت تعمل حتى الآن في اسرائيل ، تقوم باستغلال مصادر تقليدية للطاقة مثل الطاقة الكهربائية ، طاقة أرضية يمكن الحصول عليها من احتراق الوقود (وبصورة مباشرة أو مختلطة مع



محطات توليد الكهرباء)

ومع التقدم الذي تحقق مؤخرا في تطوير مصادر الطاقه البديله ،فانه قد بدأت في اماكن مختلفه من العالم دراسه امكانية استغلال هذه المصادر خاصه الطاقه الشمسية لازالة ملوحة المياه . وما زالت تكاليف ازالة ملوحة مياه البحر حتى الآن كبيره - حيث تقول الكتابات المختصه في هذا المجال ان المتر المكعب الواحد من المياه يتكلف من ١-٣ دولار . ومن بين العناصر ذات التأثير الكبير على هذه التكاليف نوع المياه (الملوحه - نسبه التعكير) ، حجم المحطه ، ثمن الطاقه ورأس المال ، وحسب مختلف التقديرات التي وضعت مؤخرا فان تكلفة ازالة ملوحة مياه البحر في اسرائيل قد تصل الى دولار واحد لكل متر مكعب من المياه وذلك في المحطات التي تبلغ قدرتها على انتاج ١٠ آلاف متر مكعب في اليوم وتنخفض هذه التكاليف بنسبه تتراوح بين ٢٠-٣٠٪ في المحطات الكبيره جدا التي تستطيع انتاج ١٠٠-٢٠٠ الف متر مكعب في اليوم

وفي عام ١٩٩٠ ، قدمت شركة " مكوروت " لوزير الزراعة ولرئيس هيئة المجاري مشروع اطارا لتطوير مصادر السنوات لمصادر المياه المزالة ملوحتها ذات صلاحية عاليه والتي سوف تستخدم بصفة أساسية للاستهلاك المنزلي والصناعي في مختلف المناطق في اسرائيل . وقد تم تقسيم هذا المشروع الى ثلاث مراحل . وقد تم تحديد ٨ مواقع مفضلة في اطار المرحله الاولى (من بينها ايلات ، " تماناع " ، مشأبي " ، ساديه " ، رمات حفيف " ونهر تنيم " ، " وادي الروفا ") وذلك لازالة ملوحة مياه تقدر بحوالي ٢٥ مليون متر مكعب في السنه من المياه المالحه وحوالي ٦ ملايين متر مكعب في السنه من مياه البحر .

وفي المراحل التاليه ، فانه سوف تبحث امكانية تعزيز المحطات الموجودة واضافة محطات أخرى لاستغلال اكبر قدر من المياه المالحة والذي يقدر بحوالي ١٠٠-٢٠٠ مليون متر مكعب في السنه كما سيتم بعد عام ٢٠٠٠ التوسع بشكل كبير في ازالة ملوحة مياه البحر

وقررت ادارة شركة " مكوروت " في يناير ١٩٩١ توسيع محطة ازالة ملوحة المياه في موقع " سابحا في " ايلات " وذلك للتوصل الى انتاج ١٢ مليون متر مكعب في السنه وذلك على مرحلتين ويستمر تنفيذ ذلك ١٨ شهرا وسوف يتم استثمار حوالي ٥ر٥ مليون دولار في توسيع هذه المحطه . كذلك فانه سوف يستثمر حوالي ٩ ملايين دولار في حفر الآبار وبناء صهاريج . وسوف تبلغ تكلفه كل متر مكعب من المياه ٣٧-٤٢ سنت وذلك بأسعار اكتوبر ١٩٩٠ .

استغلال المياه العلويه : -

يمكن استغلال فائض مياه بحيرة طبريه في الشتاء ومياه الفيضانات ومياه المجاري المنقاه السمويه ، وذلك عن طريق تجميعها في خزانات علويه أو تسريبها الى المياه الجوفيه ومنذ تشغيل خط الانابيب الوطني في ١٩٦٤/٦/١٠ ، قامت شركة " مكوروت " بتسريب اكثر من مليار متر مكعب من المياه العذبه وذلك الى داخل طبقات من الحجاره والرمال عن طريق الآبار وعن طريق القاء هذه المياه على أسطح الكثبان الرملية (مثل كثبان روبين وبفس) . وتظل هذه المياه موجوده تحت الارض ولا تتبخر ويمكن اعاده استخراجها في الوقت المناسب

وفي السنوات الاخيرة الماضية ، وبسبب عدم نزول أمطار بكميات كافيه ، فقد انخفضت عملية تسريب هذه المياه وتوقفت تقريبا بالكامل .

وهناك ٣ مشروعات تقوم باستيعاب هذه المياه في اسرائيل وذلك خلال السنوات المطره وهي مياه الفيضانات والتي يجري تسريبها الي المياه الجوفيه وهذه المشروعات - مشروع أنهار " منشيه " ، نهر " داليا " وحران " شيكما " . كذلك فقد اقيم حزان " كيشون " الذي يحتوي ايضا علي مياه المجاري المنقاه في حيفا .

وفي خلال السنوات العشر الماضية ، فقد تمت اقامة حوالي ١٢٠ خزان موسمي تبلغ سعتها حوالي ١٠٠ مليون متر مكعب . وتستوعب هذه الخزانات مياه الفيضانات ومياه المجاري المنقاه . كذلك فقد اقيم ١٥ خزان في هضبة الجولان تبلغ سعتها حوالي ٢٥ مليون متر مكعب وتستوعب هذه الخزانات مياه الفيضانات والينابيع التي تتدفق منها المياه الي بحيره طبريه والهدف الرئيسي من الخزانات الموجودة في هضبه الجولان هو توفير الطاقه وحتي عام ١٩٩٠ فانه قد بلغ مجموع الخزانات الصناعية التي قد اقيمت في اسرائيل حوالي ٢٨٠ خزان . ولا توجد مياه كبيره بخلاف حوض بحيرة طبريه الا في " اليرموك " " والاردن " من الاسفل ، اما بقية مصادر المياه العلويه (باستثناء الينابيع التي تحتوي علي المياه الجوفيه) فانها من مياه الفيضانات في جداول البحر المتوسط (واكثر هذه الجداول - " جدول كيشون " في الشمال وجدول " تأشور " في الجنوب) وفي " العرابا " . وتعتبر المياه العلويه بشكل عام ذات صلاحية كبيره للري .

وربما يمكن في المستقبل استغلال فائض المياه في الشتاء التي تصب في " اليرموك " خاصه عن طريق تحويلها الي بحيرة طبريه . ويقدر كمية المياه التي يمكن اضافتها كل سنه بحوالي ٥٠ مليون متر مكعب في المتوسط (وتتغير هذه الكمية من سنه الي أخري ، فانه اذا لم يكن هناك فائض من المياه في الشتاء ، فان هذه الكمية قد تصل الي صفر) . كذلك فانه حتي بالنسبه " للاردن الاسفل " فانه يمكن استغلال فائض المياه في الشتاء (خاصه مياه " اليرموك ") . وفي هذه الاثناء ، فانه يجري استغلال جزء فقط من مياه الفيضانات (١٥-٢٠ مليون متر مكعب) وذلك في الاحواض الغربية عن طريق تسريبهم الي الارض واختلاطهم بالمياه الجوفيه . كذلك فانه يجري استغلال كميه مماثله من المياه عن طريق الخزانات الموسمية . ويقدر حجم استغلال المياه من هذا المصدر بحوالي ٨٠-٩٠ مليون متر مكعب ولكن الاستفادة من هذه المياه ترتبط باقامة مشروعات عالية التكلفه . وذلك لحجز مياه الفيضانات وتجميعها في خزانات صناعيه أو تسريبها الي الارض . واحيانا يكون من الصعب اخلاء الاراضي اللازمه لمثل هذه المشروعات في بعض الوديان . كما انه في معظم الحالات ، فان التكاليف تتجاوز السعر المتعارف عليه الآن وهو ٢٥ سنت للمتر المكعب من المياه

منع تلوث المياه : -

هناك وجوه مختلفة لتلوث المياه . ابتداء بمنظر غير جمالي والروائح الكريهه وخطر التعرض للامراض ، وانتهاء بارتفاع نسبة تركيز الاملاح المذابه في الماء ، ونمو الطحالب والي غير ذلك والمياه الملوثه هي المياه التي لا تناسب تماما أو بدرجة قليلة مع الهدف المخصص لهذه المياه . وعلي سبيل المثال ، فان المياه التي تحتوي علي البكتريا أو الفيروسات المسببه للامراض لا تصلح للشرب . كذلك فان المياه التي يتركز فيها الكلوريد بنسبه عاليه لا تصلح كثيرا لري الموالح والاشجار شبه الاستوائيه ، وهذه المياه لا تصلح كثيرا لصناعة الثلج وهكذا . ومن هنا فانه يجب النظر



المصدر : المحروسة

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الي تلوث المياه من ناحيه الغرض التي سوف تستخدم فيه . وفي معظم الحالات ، فان اضافة مواد للمياه يعني تلوث المياه . وينص قانون منع تلوث المياه علي ان اي تغيير يلحق في تركيبه وخصائص المياه يعتبر بمثابة تلوث . وبناء علي هذا التحديد تجري الفحوص الكيماويه ، الفيزيائيه، البكتريه ، البيولوجية والاشعاعيه في مختلف المعامل حيث تتحدد درجة تلوث المياه .

ويرجع تلوث المياه الي الانشطه البشريه . فان استخدام المياه في الغسيل والاستحمام وري الحقول والحدائق ، ونقل القمامه ، كل ذلك يؤدي الي ارتفاع نسبة الاملاح في المياه . وان تحسين صلاحية المياه يعني فصل وازالة المواد الصلبه والعائمه والمذابه في الماء . كما ان تلوث المياه هو عمليه تتم علي مستوي العالم وهو جزء من ثمن استخدام المياه . واننا لا نستطيع القضاء علي هذه العمليه التي تتعرض لها المياه ومصادرها ، ولكن يمكن التقليل والحد من معدل التلوث باساليب شتي

بان استغلال خزانات المياه والتوفير في المياه في اسرائيل قد بلغ مستوي كبير وكان من نتيجة ذلك ان نسبة تركيز المواد الملوثه تزداد بشكل مطرد في المياه المعاده الي الخزانات . واذا اضفنا الي ذلك حقيقة انه حتي يمكننا زيادة كمية المياه فانه يجب التقليل من سحب المياه الموجوده تحت الارض وهو الامر الذي يؤدي بالتالي الي الحد من جرف الاملاح الي البحر ، فاننا نستطيع ان نفهم السبب في الارتفاع السريع نسبيا في نسبة تركيز الاملاح المذابه في الماء واننا نعرف جميعا كيف تبدو الانهار التي تصلها المياه بصوره متقطعه والتي تتحول الي مصارف مفتوحه . وليس هناك سوي عدد قليل من هذه الانهار التي حافظت علي صورتها الاصليه . وحيث ان المياه لا تتدفق في هذه الانهار أو تتدفق فيها بكميات صغيره ، فان هذه الانهار تتحول الي ماسورة مجاري . ونفس هذه الظاهره موجودة ايضا في الانهار الستديمه . ولكن الانهار من ناحيه أخري تستخدم ايضا في صرف مياه الامطار في الشتاء .

وان كثير من مصادر المياه العلويه في اسرائيل ملوثه بالمبيدات الحشريه وتتحول في حقيقة الامر الي مناطق للتخلص من هذه المواد . ولقد بحث مجلس المياه في جلسته في ١٩٩٠/١١/١٥ هذه الموضوع واعرب عن تأييده لسن قوانين خاصه تستهدف القضاء علي هذه الظاهره

وان تلوث المياه الجوفيه بعيد عن العين ولذلك فانه ايضا بعيد عن القلب ، ولكنه اشد خطوره من تلوث مياه الانهار . وينعكس ذلك في تسلل بعض البكتريا والفيروسات وارتفاع نسبة تركيز الاملاح المذابه .

ويرجع هذا التلوث في مصدره الي فائض الاسمدة الزراعيه ، مياه المجاري ، تسرب القمامه ، تسرب سوائل من الطبقات الارضيه المالحه القريبه من المياه الجوفيه ومن البحر وذلك نتيجه انخفاض منسوب المياه ، تحلل بعض المواد العضوية الموجوده داخل الارض ، الآبار الماحه والي غير ذلك

ويعتبر تلوث المياه من بين المشاكل الاساسيه التي تواجه مرفق المياه في اسرائيل . فانه ليس هناك تقريبا حوض لتجميع المياه أو خزان أو نهر في اسرائيل غير مصاب بالتلوث بصوره أو بأخري . فان كل الانهار تصب في البحر وكل مياه المجاري (تقريبا) تصب في الانهار . وان التلوث البيولوجي الناتج عن القمامه ومياه المجاري والتلوث الكيميائي من المشروعات الصناعيه - كل ذلك يعتبر من الظواهر الناتجه عن الكثافه السكانيه ، التطور الصناعي ، تزايد القمامه ايضا لا يمكن ان ننسي المواطن الاسرائيلي المدمر



الذي لا يكف عن تلويث مصادر المياه باي شكل من الاشكال . ومن المهم ان نذكر ان معظم المياه الجوفيه يعاد استخدامها وذلك في الوقت الذي لا يتم التخلص من القمامه والاملاح الموجوده في هذه المياه بجرمها الي البحر وان المحافظه علي مصادر المياه ، الخزانات والانهار من التلوث معالجة المياه التي أصبحت ملوثه ، تعتبر ضرورة قصوي في هذا الوقت .

المحافظه علي صلاحية مياه الشرب : -

ترشيح المياه :

تحتاج كافة المياه العلويه الي معالجتها قبل توريدها للاستهلاك . ويعتبر تعكير المياه هو المؤشر لذلك . والحل العلمي لهذه المشكلة هو ترشيح المياه والذي يعني مرور المياه داخل طبقات من ماده كيميائية تقوم بامتصاص المواد العائمه في الماء . ويجري ترشيح المياه إما بعمليه بطيئه عن طريق تدفق المياه داخل طبقات من الرمال ، وإما ان يكون الترشيح تحت ضغط وهو الامر الذي يزيد من سرعة العمليه . وهناك ثلاثة أنواع من سرعة عملية الترشيح وهي تعتمد علي خصائص المياه والمعالجه الاوليه التي تعرضت لها . وبشكل عام فان سرعة عملية الترشيح تتراوح بين ١٠-١٥ متر مكعب في الساعه . وهناك ميزه كبيره لعملية الترشيح المركزي للمياه . فان دخول المياه الي الطبقات الارضيه في هذه الحاله يكون أسهل . والاكثر من ذلك ان تعكير المياه بنسبه كبيره من شأنه ان يؤدي الي انسداد الممرات المؤديه الي الطبقات الارضيه . ولكنه حتي يكون في الامكان ترشيح المياه التي يقوم بتوصيلها خط الانابيب الواطني ، فان ذلك يستلزم استثمار حوالي ٧٥ مليون دولار . وفي اطار المعالجه المركزيه لكميه المياه التي تقدر بحوالي ٤٠٠ مليون متر مكعب في السنه ، فان تكلفة المتر المكعب سوف تصل الي ١ر٨ سنت . وبالمقارنه ببعض محطات الترشيح المحليه ، فان هذه التكلفه تتراوح بين ٢ر٦ و٢ر٤ سنت للمتر المكعب . وهناك بوادر تشير في الوقت الذي يكتب فيه هذا البحث الي اقامة محطات لترشيح المياه عند مداخل المدن .

استخدام الكلور : -

تحتوي المياه علي مختلف العناصر المذابه والتي تسمح بها أو تحظرها مقاييس المياه . ويعتبر الكلور من بين العناصر الفعاله وتسمح المقاييس الاسرائيلية للمياه بوجود ٦٠٠ جزء في المليون من الكلور من مجموع الاملاح المذابه في المياه وذلك كحد أقصي . ويعتبر الكلور من بين المقاييس الاساسيه لصلاحية الماء في اسرائيل . وان احتواء المياه علي الكلوريد يعكس ملوحة المياه . وان كل مياه الشرب في اسرائيل يجري تطهيرها بالكلور .

كلوريد النشادر في محطات المياه : -

بحث ادارة صلاحيه المياه في شركة "مكوروت" امكانية استخدام الاوزون (وهو صوره خاصه لحامض اكثر فاعليه من الناحيه الكيميائيه) ،خاصه قبل المعالجه بالترشيح . كذلك تجري دراسة استخدام كلوريد النشادر في عملية التطهير الحاليه للمياه . ففي الوقت الذي تضمن فيه عمليه التطهير الحاليه القضاء



علي البكتريا بنجاح ، فانه سوف يضاف كلوريد النشادر بغرض المحافظة علي تطهير ممتد المفعول للمياه . وان هذا الامر من شأنه ان يمنع اعادة تربيه البكتريا من جديد وتكوين تركيبه من بعض السرطانات (T.H.M) ويحسن من طعم المياه .

أزمه في مرفق المياه - وماذا بعد ؟

وصل مرفق المياه الوطني في اسرائيل الي أزمه وتحطمت آماله . ويعود جزء من هذه الازمه الي قوي عليا (قلة الامطار) كما يرجع بعضها الي اعمال بشريه (المبالغة في ضخ المياه) . وعلي ضوء هذا فقد فرضت الحكومه الاسرائيلية في عام ١٩٨٠ وزير الزراعه لوضع قيود علي استخدام المياه بناء علي قوانين الطوارئ . وصحيح ان وزير الزراعه قد أصدر تعليماته بتخفيض حصص المياه للزراعه ولقطاع المدن بنسبة ١٠٪ سنويا وهو الامر الذي استهدف توفير حوالي ٢٠٠ مليون متر مكعب في السنه (وكان علماء المائيات وأساتذة الجامعات قد طالبوا بتخفيض ٤٠٠ مليون متر مكعب وهي كميه تعادل حوالي ربع كميه المياه التي تنتج الآن في اسرائيل ولكن الطلب هذا لم يتحقق).

وقررت الحكومه في عام ١٩٩٠ - مرتين - اجراء تخفيض آخر لحصص المياه للزراعه بمقدار ٢٥٪ في المناطق الواقعه من جنوب بحيره طبريه وحتي الحدود الشماليه و٢٧٪ من بحيره روهر (قطاع لاخيش) وشمال هذه المنطقه و١٢٪ في القطاع الصناعي وذلك من الاستهلاك الفعلي في عام ١٩٩٠ . ولكن حتي هذا التخصيص لم تكن فيه الكفايه ، فقد تقرر في فبراير ١٩٩١ اجراء تخفيض آخر للمياه المحسنه وذلك بنسبه ٣٢٪ في الجليل وهضبة الجولان و٣٧٪ في بقية أنحاء البلاد و١٥٪ في قطاع المدن وقطاع الصناعه . كذلك فقد حظر غسل السيارات بالمياه العذبه وملء حمامات السباحه الخاصه وري حدائق الزينه . وقد تحمل المزارعون الجزء الاكبر من هذه المصيبه حيث تم تخفيض حصصهم من المياه هذه المره بنسبه ٣٧٪ ولم يعد يسمح لهم منذ الآن الا باستهلاك ٨٠٠ مليون متر مكعب في السنه (٤٠٠ مليون متر مكعب من المياه المحسنه و ٤٠٠ مليون متر مكعب أخري من مياه المجاري المنقاه) . وكان من نتيجة ذلك فانه من المتوقع ان تبلغ الخساره في الداخل من الزراعه في اسرائيل حوالي ٢٠٠ مليون شيكل .وحتي الآن فان وزارة الماليه تطالب برفع اسعار المياه بنسبه تتراوح ٢٠٪ - ٥٠٪ اعتبارا من أول ابريل ١٩٩١ .وتستلزم أزمة المياه التحول الي أساليب الزراعه الحديثه والتي تعتمد علي تحقيق محصول كبير لكل متر مكعب من المياه وليس علي المحصول الذي يمكن تحقيقه لكل دونم من الارض ، وهو الامر الذي يتطلب التحول الي زراعة الصوبات . وبمعني آخر : التحول الي زراعه تقوم علي أساس رؤوس اموال كبيره وتحقق أعلي انتاج بأقل ما يمكن من المياه .

والجدير بالذكر انه رغم هذه التخفيضات الكبيره التي لحقت بحصص المياه ، فان المزارعين لم يستغلوا كامل الحصص التي خصصت لهم من المياه في الفتره الواقعه بين ١٩٨٨ - ١٩٩٠ .

وحتي يمكن التخلص من هذه الازمه فانه من الضروري ، علاوه علي التخفيضات التي لحقت بحصص المياه ، والتي سبق الاشاره اليها ، فانه يجب اتخاذ الاجراءات التاليه :



أولا : - ان تخصص لمرفق المياه الوطني ميزانية التنمية اكبر بكثير من المخصصه لها الآن (فقد كانت ميزانية التنمية طوال السنوات الماضية لشركة " مكوروت " ١٠٠ مليون دولار في السنه ، بينما أصبحت الآن ٣٠ مليون دولار فقط) . فانه بدون زياده ميزانية التنميه بدرجة كبيره فلن يكون في الامكان مواجهه ما يحدث في المستقبل .

ثانيا : - الاسراع باقامة المشروعات التي تستهدف استغلال المياه التي لا تستغل الآن (انظر فيما يلي) .

ثالثا : - الحد من استخراج المياه الجوفيه بصوره مبالغ فيها والوصول بهذا الاستخراج الي أدني حد ممكن بل والتوقف عنه تماما مع مرور الوقت ومن ناحيه أخري فانه سيكون من الضروري ان يعتمد موفق المياه الوطني علي توازن هيدرولوجي وذلك لتجنب نضوب مصادر المياه . وبمعني آخر : - انه سيكون علينا في المستقبل ان يكون التزود بالمياه طبقا لكمية الامطار التي نزلت وليس أكثر من ذلك .

أي ان نستمتع في الصيف ما تم تخزينه في الشتاء السابق له . وان نتوقف عن الاستعانه باحتياطي المياه الذي تكون علي مدي سنوات .

رابعا : - ستكون هناك ضروره لاعاده النظر من جديد في سياسة تخصيص المياه الصالحه للشرب (وذلك لضروره تقسيم محطات المياه طبقا لنوعيتها) واننا كنا حتي الآن نتصرف مع مخزوننا من المياه باسلوب عبر حذر وخطير وهو الامر الذي لا يجب ان نكرره بعد الآن . فقد استهلكنا الاحتياطي من المياه الذي تكون علي مدار سنوات عديده . وان هيئة المياه ، وهي المسئوله عن المياه في اسرائيل طبقا لقانون المياه (صدر قانون المياه في الكينست في ٣ أغسطس ١٩٥٩) ، سوف تضطر هذه الهيئه الي " اغلاق الصنبور " وان تتصرف بصراحه تجاه كل ما يتعلق بالموافقه علي زياده حصص المياه المقرره أو الخروج عن هذه الحصص المحدده الآن .

خامسا : - بدأ المناخ خلال السنوات الاخيرة يكون حارا . ففي السنوات الخمس (١٩٨٢ - ١٩٨٦) قد مرت علينا أربع سنوات حاره (من بينها ٣ سنوات متواليه) . وفي الشتاء ١٩٨٥/٨٦ وصلت كميه مياه الامطار في حوض تجميع المياه في بحيره طبريه الي ٦٠ - ٧٠٪ وفي مناطق السهل الداخلي الي ٦٠٪ وخلف الجبل ووادي الاردن الي ٧٠٪ وفي النقب الي ٥٥٪ وذلك من المتوسط السنوي ثم جاءت بعد ذلك سنتان (٨٨ - ١٩٨٩) كانت الامطار التي نزلت في شمال البلاد قليله (٦٠ - ٦٥٪ من المتوسط السنوي للامطار) وازاء الوضع الخطير الذي ظهر فانه سوف يكون من الضروري ان يفيد للطبقه الارضيه التي تحتوي علي المياه الجوفيه تحت السهل الساحلي كميه من المياه تقدر بحوالي مليار متر مكعب كما سيكون من الواجب تقليل سحب المياه من هذه الطبقه من ٤٠٠ مليون متر مكعب في السنه خلال السنوات الماضية الي ٢٥ مليون متر مكعب في السنه في المستقبل .

سادسا : - كان من المتعارف عليه في الماضي ان كل محطات ضخ المياه في اسرائيل تقوم بتوريد مياه ذات صلاحيه متساويه وتصلح لكافة الاغراض وخاصة للشرب . والآن ، فانه لا يمكننا ان نستمر في ذلك . فان عملية توريد المياه بصوره انتقائيه عن طريق الفصل بين شبكات المياه سوف تتوسع خاصه من أجل تأمين مياه الشرب ازاء نضوب مصادر المياه . فان هيئه المياه الوطنيه في اسرائيل سوف تدخل تغيير جوهري وهو التحول الي الشبكات المنفصله وذلك بدلا من وجود شبكه واحده للمياه .



المصدر : المعرفة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

وستكون هناك شبكة واحدة للمياه الصالحة للشرب وشبكات أخرى للمياه الاقل صلاحية . وستكون لذلك آثار بعيدة المدي .

سابعا : – ان مصادر المياه في اسرائيل تتلوث بسرعة . فان ما كانت في الماضي تعتبر مياه تصلح للشرب تحتاج الآن الي معالجة غالية التكاليف وذلك لضمان صلاحيتها المناسبة . وهذا هو الوضع في الطبقات الارضية التي تحتوي علي المياه كما انه نفس الوضع الموجود في بحيرة طبرية . ومن الآن فصاعد فاننا سوف نحتاج الي بذل جهود مكثفة (وباستثمارات مالية كبيرة) حتي نستطيع نحجب استمرار تلوث مصادر المياه في اسرائيل .

ثامنا : – انه من أجل الحفاظ علي البقية الباقية من المياه لدينا ، فانه يجب الاستمرار في اسلوب الاسعار التفاضلية والذي من شأنه ان يشجع المستهلك علي الاقتصاد في استخدام المياه . من ناحية أخري فانه يجب التوسع في الحملة الاعلانية بشأن ضرورة الاقتصاد في استخدام المياه في كافة القطاعات . وقد رفعت أسعار المياه مؤخرا في ١٨/١٠/١٩٩٠ (القانون المعدل رقم ٥٢٩٩) كما ارتفع سعر المياه المستخدمة في الزراعة بنسبة ٨ر١٢٪ وهو الآن كالتالي : –

حتي ٨٠٪ من الحصة السنوية يكون سعر المتر المكعب ٧ر٢٦ اجورا ومن ٨٠٪ الي ١٠٠٪ من الحصة السنوية يكون سعر المتر المكعب ٤٨ اجورا .

كذلك فقد ارتفع سعر المياه للاستخدام المنزلي بنسبة ٣ر٦٪ حيث بلغ الآن سعر المتر المكعب ٣ر٥٥ اجورا وارتفعت أسعار المياه للصناعة بنسبة ٨ر١٢٪ حيث بلغ الآن سعر المتر المكعب ٨٨ر٢٩ اجورا .

غير ان حتي هذه الاسعار الجديدة ، فانها أقل من التكلفة الفعلية لانتاج المياه وتوريدها للمستهلكين ، والتي تبلغ ٦٥ اجورا للمتر المكعب وذلك قبل احتساب تكاليف التمويل والاستهلاك . وهذا هو السبب في الاوضاع المالية السيئة لشركة " مكوروت " . والآن فانهم في الحكومة والكنيست يحاولون التفكير في ايجاد حل لهذه المشكلة .

تاسعا : – اقامة مشروعات جديدة لانتاج المياه باسرع وقت ممكن (امطر ، ازالة ملوحة المياه ، اعادة استخدام مياه المجاري ، استغلال المياه العلوية) . وفي هذه الاثناء ، فان شركة " مكوروت " قد بدأت في مد خط مياه رابع للقدس (في سبتمبر ١٩٩٠) والذي يستهدف ملاحقة الزيادة السكانية في القدس وضواحيها ولمواجهة الزيادة المرتقبة في مجال الهجرة ويضمان توريد المياه الصالحة بصورة منتظمة حتي عام ٢٠٠٠ للقدس ويتكلف هذا المشروع حوالي ١٠٠ مليون شيكل . وسوف يستمر العمل في هذا المشروع اقامة ٤ محطات كبيرة لضخ المياه علي طول الخط . وفي فبراير ١٩٩١ رصدت وزارة المالية ٥٠ مليون شيكل لزيادة انتاج محطة المجاري في " جوش دان " ولربط المستوطنات الزراعية بشبكة خاصة لاستخدام كمية اكبر من مياه المجاري المنقاه وبسبب الزيادة المطردة في استهلاك المياه في قطاع المدن والحد من سحب المياه الجوفية في المستقبل ، فانه سوف تقل الكميات المسموح بها من المياه المخصصة للزراعة من ١٠٦٠ مليون متر مكعب الي ٧٥٠مليون متر مكعب في عام ٢٠٠٠ .



المصدر : الـمــعــرفـة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ســبتمبر ١٩٩١

وسوف يتم تغطية الفرق بمياه المجاري المنقاه .

الضروره الملحه - الاقتصاد في المياه . -

يعتبر من بين التحديات الكبري التي تواجه مرفق المياه في اسرائيل البحث عن السبل في اتخاذ الاجراءات بغرض زيادة فاعلية استخدام المياه وتحقيق الاقتصاد في استخدامها باقصي ما يمكن . وان حاله مرفق المياه في اسرائيل يجب ان تثير القلق لدي كل مواطن في اسرائيل وان نغرس فيه الوعي بالاقتصاد في استخدام المياه وتجنب الاسراف فيه وان استخدام المياه باسلوب حسن والاقتصاد فيها يعتبر بمثابه " مصدر ثابت للمياه " وهو أرخص من أي مصدر آخر للمياه

وفي القطاع الزراعي فان مفهوم الاقتصاد في استخدام المياه يكون عن طريق اتباع التطورات التكنولوجية في اساليب الري ومراقبة نظام الري وان اسرائيل تسير في الطليعه في هذا المجال . فقد نجحت اسرائيل اكثر من أي دولة أخري في العالم في تطوير وتطبيق الري بالتنقيط والرشاشات الخاصه التي تؤدي الي التقليل من فاقد المياه . وان أساليب الري التي تم تطويرها خلال السنوات العشر الماضيه - الري بالتنقيط ، الري المتقطع ، الرشاشات الصغيره - تستهدف تنسيق توزيع المياه علي الارض ، وتخفيض امتصاص النباتات للمياه من الارض والحد من فاقد المياه عن طريق التبخير وذلك مع وجود نقاط صغيره من المياه تستطيع ان تبددها الرياح .

ويمكن لهذه الاساليب ان تقلل من فاقد المياه بنسبه تصل الي ٢٠٪ تقريبا ، كما ان اتباع نظام محسوب للري من خلال قياس نقص المياه في الارض من شأنه ان يؤدي الي تقليل كبير آخر للفاقدين المياه .

وان تطوير نظم للمراقبه التي تشتمل علي وسائل لقياس تغيير الرطوبه في الارض وتحديد كميه الجرعات اللازمه من المياه واستخدام أجهزه الحاسب الآلي في الحقل - كل ذلك من شأنه ايضا ان يوفر في استهلاك المياه . وهناك عنصر آخر يساعد في توفير استهلاك المياه ، وهو نتيجه الابحاث الزراعيه ، وهو ادخال محاصيل وانواع يكون استهلاكها من المياه قليل نسبيا وذلك بدلا من تلك التي تستهلك المياه بدرجه اكبر . وانه بفضل هذه المحاصيل ، فقد زادت الاراضي التي تم ريها (في السنوات من ١٩٦٩ - ١٩٨٤) من ١٧٢ مليون دونم الي ٢٢٠٠ مليون دونم وقد تضاعفت قيمة الانتاج بدون تغيير تقريبا في حجم استهلاك المياه .

ومع ذلك فانه حتي عام ١٩٩٠ فقد دفع المزارعون سعرا مدعما للمياه - ١٠ سنت للمتر المكعب من المياه . وقد كان هذا السعر قد تحدد بغرض مساعده الزراعه وتشجيع الاستيطان في المناطق ذات الاولويه ، ولكن هذا السعر من ناحيه أخري من شأنه ان يشجع علي زياده استهلاك المياه والآن فان هناك اتجاه نحو التقليل من الدعم ورفع اسعار المياه . وقد يؤدي ذلك الي تقليل استهلاك المياه . وحتي الآن فانه يتم تحديد الاستهلاك طبقا لنظام الحصص ولكن في نهاية الامر فان هذا الاستهلاك سوف يتحدد طبقا للقيود المفروضه علي مصادر المياه (ويحتاج القطاع الزراعي الي حوالي ٦٢٪ من استهلاك المياه في اسرائيل) .

أما في القطاع الصناعي فانه قد تمت اقامه ، وما زالت تقام الآن بعض المنشآت الخاصه باعاده استخدام المياه ، المستعمله كما يجري ادخال تغييرات جوهريه علي منشآت التبريد والمنشآت الصناعيه الأخري التي



المصدر : المعرفة

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تستهلك كميات كبيره من المياه . وان الاجراءات التي اتخذت حتي الآن لترشيد استهلاك المياه سوف تؤدي الي زياده استهلاك المياه ببطء شديد من ١٠٠ مليون متر مكعب في السنه الي ١٣٠ مليون متر مكعب في السنه حتي عام ٢٠٠٠ .

وفي قطاع المدن (المدينه والمنزل) فان استهلاك المياه في هذا القطاع يصل الآن الي ٤٢٠ مليون متر مكعب في السنه (وطبقا لهيئه تخطيط المياه لاسرائيل فانه من المتوقع ان يصل استهلاك المياه في هذا القطاع الي ٦٣٠ مليون متر مكعب في عام ٢٠٠٠) . ويصل متوسط استهلاك الفرد من المياه اليوم الي ١٠٠ متر مكعب من المياه سنويا . وهناك زياده تقدر بحوالي نصف متر في السنه للفرد

ويصل نسبه استهلاك شبكات المياه في المدن الي ١٣٪ في المتوسط كما تزيد هذه النسبه الي اكثر من ٣٠٪ في بعض المستوطنات التي تكون فيها أعمال صيانه هذه الشبكات سيئه . ومن أسباب ضياع المياه في مجال الهيئات المحليه تلك الانفجارات التي يتكرر وقوعها في شبكة المياه وتسرب كميات كبيره من المياه وهي الحالات التي تقاوم المواسير التي قامت بدورها وتحتاج الي تغييرها . ولقد اثبتت التجربه انه يمكن تحقيق التوفير في استهلاك المياه في هذا القطاع عن طريق الحملات الاعلاميه وتركيب قطع الغيار التي توفر في المياه .

وقد أعدت الهيئات المحليه خطه متعدده السنوات لتغيير الشبكه الفاسده علي مراحل ، وهي خطه تم تنفيذ المراحل الاولي منها بمساعده تمويل البنك الدولي والحكومه الاسرائيلية كذلك فقد بذلت الجهود من أجل تقليل تسرب المياه وذلك عن طريق تخفيف ضغط المياه في الشبكات وايضا سرعه تحديد انفجار المواسير ومعالجته . وان مساهمة الهيئه المحليه لتوفير استهلاك المياه يمكن ان تنعكس في اتخاذ بعض الاجراءآت التي ليس هناك ما يمنع تطبيقها فورا : -

- الاداره الناجحه وادخال تحسينات علي أجهزه التشغيل والمراقبه والاشراف في مرفق المياه في المدن .
- تغيير المواسير وقطع الغيار الفاسده بمعدل أسرع .
- الاهتمام بمعالجه انفجار مواسير المياه وتسرب المياه .
- اصلاح عدادات المياه وتغيير العدادات الفاسده
- تخفيف ضغط المياه في الشبكات .
- التحول الي الري ليلا .
- زراعة المحاصيل التي توفر في استهلاك المياه والتخلص من المحاصيل المتعطشه للمياه .
- التحول من الري بالرش الي الري بالتنقيط أو الري المتقطع .
- تقليم الاشجار والنباتات .
- التوقف عن رش الاسواق والطرق والارصفه بالمياه .
- التحول الي طريقه ري الاراضي المزروعه بالعشب مره كل شهرين فان العشب حتي اذا اصبح اصفر فانه سوف ينبت من جديد
- تشجيع المواطنين علي استخدام صهاريج التنظيف مزدوجه الكميه في دورات المياه وأوشاش حافظه للضغط وايضا استخدام حافظات الضغط عند مدخل شبكه الخاصه



المصدر : المصرية

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- فرض نظام توفير استهلاك المياه في المؤسسات التعليميه ، المؤسسات العامه والنوادي .

- انشاء شرطه محليه للمياه تتكون من اعضاء حركات الشباب وطلبه المدارس يقومون بالاشراف من قبل الهيئه المحليه تطوعا .

- قطع المياه عن المستهلكين الذين يسرفون في استهلاكها .

- حملات اعلاميه للاقتصاد في استهلاك المياه .

وان المواطن لن يقتصر في استهلاك المياه في منزله اذا رأي ان البلديه او المجلس المحلي يستمران في " ري " الشوارع والارصفه بالمياه ويسمحان بضياع المياه نتيجة الانفجارات في مواسير المياه والتي لا يتم اصلاحها فورا .

وان الدعوه موجهه للمواطن في منزله للمساهمه في مواجهه التحدي القومي والذي ليس هناك شئ اهم منه الآن

واننا ندعو المواطنين الي : -

- الاهتمام باصلاح كل قطع الغيار في المنزل واصلاح أي صنبور يتسرب منه الماء

- الاحتفاظ في المنزل بجلد الصنابير حتي يمكن استخدامها في حاله وجود صنبور تتسرب منه المياه .

- عدم تأجيل اصلاح أي رشح للمياه في المسكن او في الفناء .

- عدم الابقاء علي الصنابير مفتوحه حتي ولو لوقت قصير .

- ان وجود عداد مياه يعمل في حاله عدم استخدام للمياه يعني وجود رشح في شبكه المياه ويجب الاستعانه بعداد مياه المسكن لاكتشاف الرشح .

- الامتناع عن ري الحديقه اثناء النهار فان الري في المساء والليل اكثر فائده واقتصادا للمياه .

- الاهتمام بان يكون حجم رشاش المياه مناسب لحجم وطبيعه الحديقه ولا يجب عند ري النباتات ان يروي كذلك كل من الرصيف والشارع .

- عدم استخدام الغسالات وغسالات الصحون الا بعد امتلائها .

- عدم غسل السيارات بالخرطوم بل يجب غسلها بواسطه الدلو وفوطه فقط .

- عدم السماح للاطفال باللعب بالمياه فان المياه غاليه جدا .



المصدر : المعرفة
التاريخ : سبتمبر ١٩٩١
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

– ابلاغ اداره المياه في المدينه بأي رشح في المواسير العامه فور اكتشافه .

– اغلاق الصنبور اثناء حلاقه الذقن .

– غسل أدوات الطعام في الحوض بالصابون مع اغلاق الصنبور .

– استخدام المياه وقت الضروره فقط ومحاوله اعاده استخدامها مره أخري واسفاه علي كل نقطه ماء ... لا يعتبر هذا الشعار مجرد شعار أجوف في الواقع الاسرائيلي . فان هذا الشعار يبرز اعتمادنا علي مصدر ثابت ووحيد للمياه ، وهو الذي تبقي لنا الآن ، وهو الاقتصاد في استخدام المياه

سلسلة إعراف
دولة والاقتصاد الصابره
عن المركز الاعلامي –
القدس ١٩٩١
بقلم / مردخاي ممعوقوفنس
ترجمة / جاسم محمد قاسم



التحليـة وحل مشـاكل الميـاه فى إسرائيـل

من المشاكل التي بات واضحا انها ستطرح للمناقشة في مؤتمر السلام في الشرق الاوسط ، مشكلة المياه . ورغم شكوى إسرائيل المستمرة من وجود نقص لديها في المياه سواء للاستخدام المنزلى «للشرب» او للاستخدام في الزراعة والصناعة ، فانها تبحث دائما في توفير حلول ذاتية لهذه المشكلة ومن هذه الحلول ما ذكره الصحفى الاسرائيلى «دافيد موشيوف» في صحيفة «دافار» بتاريخ ١٩٩١/٩/٢٩ ، سواء بالنسبة لتحلية مياه البحر والمياه المالحة او تطهير مياه المجارى واعادة استخدامها في الزراعة .

بقلم : دافيد موشيوف

واوضح المقال ان إسرائيل تعانى في السنوات الاخيرة من مشكلة مياه حادة جدا ، والسبب الاساسى في هذه المشكلة هو ندرة الامطار ، على مدى ثلاث سنوات متتالية ، والتى لم تمتلىء فيها الخزانات الجوفية ، وبحيرة طبرية ، التى تعتبر مستودع المياه العلوى الاساسى في إسرائيل ويعانى منسوب المياه في البحيرة في انخفاض لم يسبق له مثيل ويقرب من مستوى الخط الاحمر ، وبسبب ندرة الامطار تم سحب كميات كبيرة جدا من المياه من بحيرة طبرية ومن الخزانات الجوفية ولم ترد بعد الى مبلغ المياه ، والقروض التى اخذت منه ، وقد ارغمت مشكلة المياه الحادة ، إسرائيل في العام الماضى على تخفيض حصص المياه المخصصة للزراعة ، التى تعتبر المستهلك الاول للمياه بمقدار نصف مليار متر مكعب ، وقد تسبب ذلك في وقف زراعة مسطحات شاسعة ونتيجة لذلك لحقت بالمزارعين اضرار اقتصادية فادحة .

ويأملون الان ويتوقعون ، ان يكون عام ١٩٩٢ عاما غزير الامطار ، التى تسد حالات العجز الهائلة في المياه الجوفية ، التى تصل الى مليارى متر مكعب من المياه ، وترفع منسوب بحيرة طبرية الى اعلى مستوى ممكن ، ولكن حتى لو تحققت هذه التوقعات بكاملها ، فلن يمثل ذلك بعد حلا لمشكلة المياه ، لان إسرائيل ليست بلدا غزير الامطار وليست فيها انهار عظيمة وثابتة والتى تنساب فيها مليارات الامتار المكعبة من المياه ، والتى يمكن «التحكم» فيها واستغلالها والاستفادة منها كما ان موجات الهجرة التى تصل إلى إسرائيل تزيد من استهلاك المنتظر للمياه ، والى جانب الاعمال الكثيرة التى اتخذت للتوفير في المياه ، فقد طرحت افكار لحل المشكلة عن طريق شراء المياه من تركيا بكمية قدرها ٢٥٠ مليون متر مكعب في السنة ، يتم نقلها الى إسرائيل في صهاريج ضخمة من البلاستيك ، يسع كل واحد منها حوالى مليون متر مكعب من المياه وتجرها بعض السفن في البحر المتوسط وهذه الفكرة في حد ذاتها تبعث على الاهتمام ولكنها ابعد ما تكون عن التحقيق ، وذلك لسببين : اولهما انها تحتاج لاستثمارات ضخمة في المرافق ، والتى تقدر بـ ٢٠٠ مليون دولار ، وثانيهما انها تخلق نوع من انواع الارتباط الشديد بين مصير الضبة المياه في اسرائيل ورغبات ومطالب تركيا علاوة على ذلك ، فان القطاع الزراعى ، الذى يعتبر المستهلك الاساسى للمياه في الدولة ، يجب ان يحصل على المياه التى يستهلكها باسعار رخيصة ، حتى يستطيع زراعة محاصيل زراعية تكفى لسد الاحتياجات ، وفي مقابل ذلك ، فان المياه التى تستخدم للاستهلاك المنزلى والتى تقدر بنصف مليار متر مكعب في السنة ، يمكن ان تباع بسعر اغلى بعض الشىء ، ويمكن توفير هذا الاستهلاك عن طريق تحلية مياه البحر والمياه المالحة ، الموجودة في باطن الارض ولكن لايمكن استغلالها بصورتها الحالية .

لقد اهمل موضوع تحلية مياه البحر في الماضى بسبب التكلفة المرتفعة لعملية التحلية ، ومن راى الخبراء ان تحلية متر مكعب من مياه البحر من شانها ان تتكلف ما بين ٥٥ الى ٦٠ سنتا امريكيا ، وهناك من يدعون ان الثمن سيصل الى ٩٠ سنتا او حتى الى دولار ، ولايمكن ان يكون هذا الثمن مجديا للزراعة ، ولكنه مقبول اذا كان المقصود بذلك مياه للاستهلاك المنزلى

وقد اكتسبت اسرائيل خبرة في مجال توفير المياه المحلاة للاستهلاك المنزلى في منطقة إيلات فقط ، فقد قاموا هناك بتحلية مياه البحر في الماضى بواسطة اجهزة كانت متصلة بمحطة الطاقة الكهربية ، ويزود إيلات بالمياه حاليا معهد التحلية بطريقة الترسيب العكسى بواسطة مرشحات ، ولكن حتى اذا لم تكن لدينا خبرة كبيرة ، فلدى اسرائيل خبرة واسعة في مجال انتاج اجهزة تحلية مياه البحر ، فقد صدرت شركة «هندسة التحلية» وهى شركة حكومية تملكها شركة الصناعات الكيماوية الاسرائيلية «كيميكاليم ليسرائيل» ، في عام ١٩٩٠ اجهزة تحلية لدول مختلفة في العالم بما قيمته ٣٨ مليون دولار وهى تحتفظ بخمسة في المائة من سوق انتاج اجهزة التحلية العالمية ، وستكون اول خطوة في طريق تحلية مياه البحر كحل لمشكلة المياه للاستهلاك المنزلى ، في مدينة حيفا وستنشر الرييا مناقصة لاقامة اول جهاز تحلية في مدينة الكرمل ، والذى سيخصص لتحلية المياه المالحة ، ويوجد في اشدود فعلا منذ وقت طويل ايضا جهاز لتحلية مياه البحر ، والذى يستطيع تحلية كمية قدرها ٢٠,٠٠٠ متر مكعب من المياه يوميا ، ولكن هذا الجهاز لسبب ما ، لم يستخدم حتى الان استخداما فعليا ومن شان تشغيل هذا الجهاز بعد ان تحل المشاكل التى حالت دون تشغيله حتى الان ، ان يوفر مياه الشرب المحلاة لكل سكان اشدود

ويمكن للمنطقة الحضرية في تل ابيب وكل المدن الواقعة في المنطقة الساحلية ، ويجب ان تحصل على الامداد بالمياه من اجهزة التحلية التى ستقام وتربط بمحطات الطاقة الموجودة حاليا ، او في مواقع مستقلة .

وبالنسبة للزراعة فان حل مشكلة توفير المياه لهذا الغرض يمكن من الانتقال الى اعادة استخدام مياه المجارى ، ويحصل النقب حاليا على ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه المعاد استخدامها من مشروع تطهير مياه مجارى جوش دان ، ولكن مازالت هناك عشرات الملايين وربما مئات الملايين من الامتار المكعبة من مياه المجارى التى تتدفق هباء في مسالك الوديان وتسبب تلوث البيئة ، وسيشكل «التحكم» في هذه المياه ، مساهمة لها مغزاها الكبير لخدمة قطاع المياه المستخدمة في الزراعة عندنا

ان مشكلة المياه في اسرائيل تتفاقم من عام لاخر وتعتبر الان مرحلة خطيرة ، ولكن هذه ليست مشكلة لا حل لها ، بل على العكس ـ فالحلول معروفة ومطروحة ـ ويمكن الوصول اليها ، ويجب على الحكومة الان ، اقرار جدول اولويات اخر في استثماراتها لتحقيق هذه الحلول



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩١

تفاقم أزمة المياه فى إسرائيل

اعلنت هيئة المياه في اسرائيل حالة الطوارىء بسبب الانخفاض الخطير في منسوب المياه ببحيرة طبرية. وكانت الهيئة تبني امالا على موجة الامطار الاخيرة في رفع منسوب المياه بالبحيرة وابار التخزين الجوفية إلا أن المنسوب ظل منخفضا. وقد أعلن مدير الهيئة دان زسلالإسكي في تقرير الى وزير الزراعة رفائيل إيتان ان منسوب المياه يقف أعلى الخط الاحمر بسنتيمترين اثنين فقط- بعدها سيمنع شركة مياه اسرائيل من ضخ مياه من البحيرة - وفي هذه الحالة سيتوقف ضخ مياه الشرب والزراعة الى مناطق الجليل الغربي وحيفا وضواحيها. من المعروف ان اسرائيل تضخ يوميا ٦٠٠ الف متر مكعب من طبرية.

اسـرائيـل والمـيـاه الـعربيـة عـام

****

			ص
١	احلام اسرائيل في مياه العرب	ابراهيم زيدان	الدعوة/مارس ١٩٨١........٧٨٣
٢	حروب الماء بين العرب واسرائيل	محسن خضر	اليقظةالعربية مارس ١٩٨٧............٧٨٧
٣	اندلاع حرب عربيـة اسرائيلية قبل عام ٢٠٠٠ بسبب المياه		المساء ١٩٨٨/١/٢٢........٧٩٦
٤	هل تدفع (المياه) سورياوالاردن الى مفاوضة اسرائيل		روزاليوسف ١٩٨٨/٦/١٦...٧٩٧
٥	حرب المياه بين العرب واسرائيل	د.حسن عبدالقادرصالح	شئون عربية سبتمبر ١٩٨٨............٧٩٨
٦	الماء كالدم في الصراع العربـي الاسرائيلي		الوطن الكويتية ١٨ / ١٠ / ١٩٨٩.......٨١٢
٧	اسرائيل ومصادر المياه العربية (غنائم الحرب)	د.توماس شتاوفر	الباحث العربي ينايرـ مارس ١٩٩٠.....٨١٣
٨	تهجير اليهود السوفيت وحـروب المياه	د.كمال الدين البتانوني	الاهرام ١٩٩٠/٤/٩........٨٢٣
٩	سرقة المياه لعبة اسرائيليةقديمة	اسامة سلامة	روزاليوسف ١٩٩٠/٨/٦....٨٢٤
١٠	اسرائيل تسرق مياه العرب : ملامح حرب المياه المقبلة	ايمن محمد مجاهد	النور ١٩٩٠/٩/٢٦.........٨٢٧
١١	المياه العربيةفي استراتيجيـة الدولة العبريـة	عميد / يوسف كمال الصواف	استراتيجيا اكتوبر ١٩٩٠..........٨٢٩
١٢	المياه في السوقية الصهيونية	فرج ابن لامة	الوحدة/ يناير ١٩٩١.....٨٤٥
١٣	حرب المياه في ص.ع.ص	جورج المصري	الوحدة/ يناير ١٩٩١.....٨٥١
١٤	الاطماع الصهيونيةفي مصادرالمياه العربية وخطورتها الراهنة	وليد نجم	الشرق الاوسط ٩ / ١ / ١٩٩١..........٨٦٧
١٥	المنظورالمائي للصراع العربي الاسرائيلي	د.حسن بكر	السياسة الدولية ابريل ١٩٩١..........٨٧١

م	العنوان	الكاتب	المصدر والتاريخ	الصفحة
١٦	دقت ساعة .... حرب المياه		الفرسان ١٥/٤/١٩٩١	٨٨٤
١٧	دراسة تحذر من محاولات اسرائيل اقتسام مياه الأنهار مع الدول العربية	مجدي حلمي	الوفد ٢١/٤/١٩٩١	٨٩٠
١٨	مبادرة اسرائيل هدفها: الماء وليس الارض مقابل السلام	د. كمال عبدالحميد	الوفد ٢٥/٤/١٩٩١	٨٩١
١٩	المياه مفتاح الحرب والسلام ايضا	ايمن نور	الوفد ٢٧/٤/١٩٩١	٨٩٤
٢٠	مقايضة الارض بالمياه.. خيانة للمستقبل العربي	ايمن نور	الوفد ٢٨/٤/١٩٩١	٨٩٥
٢١	الماء وليس الارض مقابل السلام	د. كمال عبدالحميد	الاقتصادي ٦/٥/١٩٩١	٨٩٦
٢٢	حرب المياه بدأت عند الفرات	شعبان عبدالرحمن	الشعب ١١/٦/١٩٩١	٩٠٠
٢٣	مخطط اسرائيلي طويل المدى لسرقة مياه انهار النيل والاردن و الليطاني	هويدا باز	الوفد ١٤/٦/١٩٩١	٩٠٢
٢٤	اطماع اسرائيل في المياه العربية	رشاد ابراهيم محجوب	الجمهورية ١٥/٦/١٩٩١	٩٠٥
٢٥	هل تصبح المياه سببا لحرب مقبلة في الشرق الأوسط	معين احمد محمود	الاتحاد الظبيانية ٢٥ / ٦ / ١٩٩١	٩٠٧
٢٦	اسرائيل وسرقة المياه العربية		الاتحاد الظبيانية ٢٥ / ٦ / ١٩٩١	٩١٧
٢٧	مؤتمر موسع الخريف القادم لبحث سرقة اسرائيل للمياه العربية		الوفد ٨/٧/١٩٩١	٩٢٨
٢٨	اسرائيل تصعد هجومها على ثلاث جبهات هي: المستوطنات والمهاجرون والمياه		الاهرام ٨/٧/١٩٩١	٩٢٩
٢٩	الصراع على المياه.. والحرب القادمة		الوفد ١٠/٧/١٩٩١	٩٣٠
٣٠	اكثر .... من ملاحظة		اكتوبر ٢١/٧/١٩٩١	٩٣١
٣١	مؤامرة امريكية صهيونية للاستيلاء على مياه النيل	امام الليثي	النور ٢٤/٧/١٩٩١	٩٣٢
٣٢	نقابة المهندسين بالمنوفية تطالب بالاستعداد لفشل جهود السلام	طه خطاب	النور ٧/٨/١٩٩١	٩٣٣

م	الموضوع	الكاتب	المصدر والتاريخ والصفحة
٣٣	اسرائيل تسرق ١٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه العربية سنويا	عبدالفتاح فايد	الشعب ١٩٩١/٨/١٣ ..... ٩٣٤
٣٤	النار تشتعل في مياه فلسطين	محمدمصباح حمدان	الاتحاد الظبيانية ١٤ / ٨ / ١٩٩١ .... ٩٣٥
٣٥	المطامع الاسرائيلية في المياه العربية	فتحي المنياوي	الوفد ١٩٩١/٨/١٦ ...... ٩٤٧
٣٦	المطامع الاسرائيلية في المياه العربية	فتحي المنياوي	الوفد ١٩٩١/٨/٧ ...... ٩٥٠
٣٧	حرب المياه مع اليهود خلال ٢سنوات	عبدالحي محمد	الشعب ١٩٩١/٨/٢٠ .... ٩٥٣
٣٨	مخاوف في باريس بسبب مياه الشرق الاوسط	سيد حمدي	المساء ١٩٩١/٨/٢٦ .... ٩٥٥
٣٩	خطةالمياه في الشرق الاوسط في ظل السلام	اليشا كالي و افرامام طال	المعرفة/سبتمبر ١٩٩١... ٩٥٨
٤٠	هل ستنشب الحرب بسبب المياه؟	عوزي محنيمي	المعرفة/سبتمبر ١٩٩١... ٩٨٣
٤١	توقعات الخبراء بسبب تفاقم ازمة المياه	السيد ابو داود	لواء الاسلام/سبتمبر١٩٩١... ٩٨٦
٤٢	حرب المياه على الابواب	خميس ابو العافية	مايو ١٩٩١/٩/٢ .... ٩٩٢
٤٣	من الذي سيشرب من البحر ؟	مها عبدالفتاح	الاخبار ١٩٩١/٩/١٨ ...... ٩٩٥
٤٤	استعمار المياه		المسلمون ١٩٩١/٩/٢٠ ...... ٩٩٦
٤٥	المياه .. المحورالجديدلص .ع.أ	مازن محمودالشوا	الاخبار ١٩٩١/١٠/١ ...... ٩٩٧
٤٦	خطة استيطانية اسرائيلية في النقب تفتح ملفي المياه العربية والقروض الامريكية		الشرق الاوسط ٢ / ١٠ / ١٩٩١ .... ٩٩٩
٤٧	ازمة المياه .. والقنبلةالموقوتة	انجي رشدي	نصف الدنيا ١٩٩١/١٠/٦ ... ١٠٠١
٤٨	المياه موضوع حياة او موت في الشرق الاوسط		صوت الكويت ١٤ / ١٠ / ١٩٩١ .... ١٠٠٣

٤٩	خطة اسرائيل لابتلاع المياه الجوفية	د. محمد نعمان	مصر الفتاة ٢٨/١٠/١٩٩١.... ١٠٠٦
٥٠	في دراسة اصدرتها السفارة السورية في القاهرة: اسرائيل تخطط لتوطين ٤٤ ألف مهاجر يهودي في الجولان		الشرق الاوسط ١٢ / ١١ / ١٩٩١.......١٠٠٩
٥١	ثلاثية الامن والارض والسلام	صلاح الدين حافظ	الاهرام ١/١١/١٩٩١......١٠١١
٥٢	القوى السياسية تعلن في نقابة المحامين: تشكل لجنة قومية للدفاع عن المياه العربية		الاهالي ١٣ / ١١/ ١٩٩١...١٠١٣
٥٣	ازمة المياه والحرب القادمة	طه خطاب	النور ١٢/١١/١٩٩١.......١٠١٦
٥٤	ماء ودماء وحروب قادمة	كامل زهيري	الفرسان ٢٥/١١/١٩٩١......١٠١٧



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الدعــــوة

التاريخ : مارس ١٩٨١

أحلام إسرائيل في مياه العرب

يقدر العجز المتوقع في احتياجات اسرائيل من المياه خلال الثمانينات بحوالي ٤٠٠ مليون متر مكعب .. ولذلك فهي تتطلع للاستيلاء على موارد مائية جديدة خارج حدود فلسطين .. انها تسعى لمياه الليطاني واليرموك .. والنيل ..

إذا حصل الصهاينة على مياه النيل سَيصبح حقًا قانونيًا ثابتًا !!

تعتمد السياسة الاستيطانية الصهيونية في فلسطين على محاولة فرض السيطرة التامة على كل الموارد المائية .. وحرمان الفلسطينيين من كل المقومات التي تربطهم ببلادهم .. الارض .. والماء .. وذلك باعتبار ان السيطرة على الارض والمياه هي الركن الاساسي في المخطط الصهيوني .

جدت الوكالة اليهودية في العمل على تحقيق السيطرة اليهودية على الموارد المائية في فلسطين بكل السبل وعلى مختلف الهيئات المتخصصة بما في ذلك منابع نهر الاردن . الامر الذي اكدته الوثائق السرية التي كتبها بن جوريون سنة ١٩٤١ ونشرتها وزارة الخارجية البريطانية حيث يقول « علينا ان نتذكر انه من اجل قدرة الدولة اليهودية على البقاء لابد ان تكون مياه الاردن والليطاني مشمولة داخل حدودنا » ولقد نجحت اسرائيل الى حد بعيد في هذا الصدد بفضل الدعم المالي والفني الامريكي فامكنها خلال الثلاثين عاما

إبراهيم زيدان
المحامي

الماضية أن تحقق استغلالا تاما لجميع الموارد المائية التي يسرت اسبابها بالقوة ونحن نرى أن الجزء الاكبر من هذه الموارد ينبع من خارج حدودها سنة ١٩٤٨ سواء كان من لبنان او سوريا او الاردن او الضفة الغربية . الا انها مع ذلك مازالت تعاني مشاكل مائية عويصة وعلى الاخص بالنسبة لصحراء النقب تبعا لروح التوسع وتعميق الاستيطان وارتفاع معدل الاستهلاك مع سياسة تكثيف الانتاج الزراعي والصناعي الى اقصى حد .. وقد قدر العجز الذي عانته اسرائيل في كمية المياه وفق تقدير شركة (مكوروت) خلال النصف الثاني من السبعينات من ٢٥٠ الى ٣٥٠ مليون متر مكعب واما خلال الثمانينات فان المدير العام لمصلحة المياه في اسرائيل يقدر العجز المتوقع بحوالي ٤٠٠ مليون متر مكعب وذلك كله يرجع الى البنية التوسعية لهذا الكيان ومن هنا تفرض احتياجاتها الحالية والمستقبلة تحقيق كميات اضافية كبيرة من المياه ولا يسعها ذلك الا بالسعي للاستيلاء على موارد مائية جديدة خارج حدود فلسطين وتشير نواياها الخبيثة لمياه الليطاني واليرموك مع استغلال تلك الموجودة بالارض المحتلة العربية والفلسطينية وذلك بتقييد استغلال المواطنين العرب وتمكين المستوطنات من استهلاك اكبر قدر من رصيد المياه والعمل على ضمان تسرب المياه الجوفية والسطحية الى المناطق الساحلية مما ادى الى نقص ملحوظ في الانتاج الزراعي بالضفة والقطاع وخلق تخلخلا في البنية الاقتصادية والاجتماعية تحول معه العديد من المزارعين الفلسطينيين والعاملين في الاعمال المكملة للزراعة الى اجراء لدى اسرائيل . وبذلك تحقق الجزء الاكبر من حلم هرتزل حول ضرورة تأمين الماء الذي هو سر الحياة لاسرائيل القادمة من كل بقاع الارض . وقد اطمأن الى خطة انتزاع ارض فلسطين .. فسعى لدى بريطانيا المحتلة لمصر التي تزايد نفوذها على السلطنة العثمانية والتي كان اليهود بها يحيون تحت حمايتها بعد ان اجبرت محمد علي على التراجع عن سوريا ووضعت برنامجها لتهويد فلسطين .. بطلب السماح بمد خط انابيب بسيط ربما استطاع ان يروي صحراء النقب من مياه النيل فترفض الدولة المستمرة



المصدر : الدعـــوة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : مارس ١٩٨١

التي خططت لزرع هذا الكيان حفاظا على مصالحها وحاجتها لهـــذه الجنة الفيحاء والتي تمدها ومصانعها باسباب البقاء من قطن وارز وغيرها وابقاء على خصوبة ارض مصر كمزرعة للمملكة المتحـــدة وكان هرتزل قد حضر للقـــاهرة سنة ١٩٠٣ بهذا المطلب .

ترعة السلام .. حلم النقب

ويمضي هرتزل ويعيش الحلم حياة من بقي وأتي بعده من رواد اسرائيل في انتظار غفوة وضعف وفرقة العـــرب وتتوالى المشاريع والدراسات حول تحقيق هذا الحلم الذي يتوارى حينا ثم يعود للظهور في الوقت المناسب .. وتحقق ترعة الســلام هذا الحلم فتحمل لصحراء النقب رحيق الحياة والنماء وتمد اسرائيل بكل اسباب السيطرة والتوسع بالعنف والقوة اللصيقين بالحركة الصهيونية التي ترى العدوان مسألة جوهرية وليست عارضة بالصـــورة التي اوردها مناحم بيجين في قصة التمرد (قصة الارجوان) .

ان قضية مد اسرائيل بمياه النيـــل هي قضية الحياة او الفنـــاء .. قضية تدعيم هـــذه المؤسسة الاســـتيطانية واعدادها لاستيعاب الملايين من المهاجرين الجدد على حساب التوســـع والامتداد وتهيئة أفضـــل الاوضاع لمشـــاريع استراتيجية خاصة وممتدة لمنطقة النقب التي تعدها الادارة الصهيونية والامبريالية العالمية لتغدو منطقة اعداد نووي عصبها المياه عنصر الحياة النادر في هذه البقعة والا لما تأخر هذا التطوير الذي يمثـــل المفاعل بديمونا أساس الانطلاق للتطوير النـــوعي والكمي للمشروع النـــووي الصهيوني الذي تدعمه الامبريالية في قلب الوطن العربي بما يثير بل ويخلق العديد من الاحتمالات والنتائج الخطيرة بالاضافة الى ما سيؤدي اليــه ذلك من تدعيم للاســـتيطان لزيادة في الانتـــاج وتوليد للطاقة النـــووية لدعم القدرة الصناعية والحربية .. ذلك انه اذا كان القليل من مياه نهر الاردن تصل لشمال النقب وانتشرت المدن والمســـتوطنات الزراعية والجماعية والتعاونية بخـــلاف القرى والمستوطنات الزراعيـــة الخاصة والتي شـــكلت الوحـــدات الاولى للمستوطنات حتى سنة ١٩١٠ على مياه العيون وهذا القليـــل من ماء النهر في الشمال . فحسبنا ما ستصير اليه الحال مع تدفق ماء النيل وما يعكسه ذلك على ارضنا الطيبة من جفاف حول مجرى هذا الشريان المسحوبة مياهه وما يؤدي اليه من تقلص المساحة المزروعة منها نتيجة نقص الري بالاضافة الى عدم امكانيـــة استصلاح أرض جديدة مع وجوب تأزم العلاقات بيننا وبين الاخوة الذين يمر النهر بدولهم .

اذا ذهبت لن تعود

اذ يغدو التصريح بمد اسرائيل بماء النيل سواء بواسطة ترعة السلام هذه او بطريق الضخ منها ولو لم تتعد حدود مصر الدولية حقا قانونيا ثابتا لهـــذا الكيان يستحيل المساس به او التعرض له شأن كل حقوق الدولة الموجبة للحماية على مالها وارضـــها ويتم ذلك كله على حدود مصر الشرقيـــة وفي وقت فرغت فيه معاهدة السلام سيناء للعمق من كل اسباب الحياة والمنعة تحت مظلة المناطق منزوعة السلاح او محدودته .

هل يضيع كل شيء ؟

وهكذا تسير الصهيونية بكل عناصر الدعم المادية والمعنوية باتجاه الصحراء من أجل احياء اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات ، وتسير مصر باتجاه الشرق دافعة امامها مياه النيل هبة خالصة لدولة الاغتصاب والعدوان .. التي تكون قد اخذت الارض الفلسطينية والمصرية مرتين .. مرة باغتصابها والاخرى بجعلها عطشى ثم تفرا وتكون بذلك قد ضيعنا كل شيء حتى تفقد الارض التي عرفها رئيس الجمهورية بانفس واغلى واشرف شيء لانها الخير والنماء والحياة .

وبعد .. فهل سنعيش لنرى اسرائيل تموت أم اسرائيل ستعيش لترانا نحن نموت .



المصدر : البقظة العربية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٨٧

محسن خضر

حروب الماء بين العرب وإسرائيل

● «كل الحروب التى خاضتها اسرائيل هى حروب مياه».

هذه العبارة المنسوبة إلى الخبير الاسرائيلى يوفال نتمان تشكل مدخلا مناسبا لتناول هذا الطرح الغائب للصراع بين الدولة الصهيونية والعرب وهو تفسير الصراع تفسيرا مائيا، والبحث عن عنصر الماء فى تاريخ الصراع وما تتخلله من حروب.

ويؤكد الخبير الاقتصادى الدولى «توم ستوفر» فى دراسة حول نفس الموضوع أن «قيمة المياه العربية التى تستولى عليها إسرائيل» ذات طابع ايديولوجى.. لأن ثلثى استهلاك الماء فى «إسرائيل» يتجه نحو الزراعة المسقية، واقتصاديو الزراعة فى (إسرائيل) يعرفون جيدا أن أقل من نصف القطاع الزراعى «لإسرائيل» منتج اقتصاديا والباقى غير اقتصادى.. مع أن هذا القطاع يتمتع بمساعدات تتضمن أرضا رخيصة أو مجانية وإعفاء من الضرائب وتسهيلات مصرفية فى التصدير. إن المطامع الإسرائيلية فى المياه العربية قديمة قدم المشروع الصهيونى.



المصدر : اليقظة العربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٨٧


بن جوريون

— فهاهوبن جوريون يعترف عام ١٩٥٦ :

« إننا نخوض مع العرب معركة المياه ، وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير الكيان اليهودى فى فلسطين .

— موشى ديان يصرح بعد حرب ١٩٦٧ :

« لقد استولينا على أورشليم ، ونحن فى طريقنا إلى يثرب وإلى بابل .. والطريق إلى بابل يمر عبر اراضى نهر الفرات ومياه الفرات » .

— غزو لبنان ٨٢ وصف بأنه « حرب الليطانى » حيث استهدفت إسرائيل وضع يدها على مياه الليطانى ضمن أهدافها الرئيسية من هذه الحرب .. ويؤكد محمود رياض ـ أمين الجامعة العربية السابق هذه الحقيقة ، فيرى « أن العدوان الإسرائيلى على لبنان لم يكن لتأمين الجليل الأعلى كما يدعون .. ولكن الهدف الأهم هو الاستيلاء على الجنوب اللبنانى واستغلال مياه الليطانى لمواجهة مطالب إسرائيل المائية المتزايدة » .



المصدر : .... اليقظة العربية ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... مارس ١٩٨٧

● دخل إسرائيل من الماء .

ولكن ماذا عن الموقف المائي في إسرائيل ؟ ..

تتبع هذا الموقف سوف يقضي بنا إلى الوقوف على « المجاعة المائية في اسرائيل » .. وأهم دراسة غطت هذا الموضوع هي دراسة « كالى » الخبير الاسرائيلي عن واقع المياه في إسرائيل واحتمالات المستقبل .. ويبين التقرير ان حاجة إسرائيل إلى المياه هي في تزايد مستمر وملح يمكن حسابه بالشهور لا بالسنوات .. ويرجع التقرير هذا الجوع المستمر إلى المياه إلى طموحات اسرائيل في تحويل النمو الراهن إلى نمو صناعي متقدم يضارع نمو دول العالم الصناعي المتقدم حيث تطمع إسرائيل إلى تنفيذ مشروع زراعي ضخم يعرف باسم « إسرائيل الخضراء » . كما تفوق احتياجات الفرد الإسرائيلي الاحتياجات العادية حيث يستهلك الفرد الإسرائيلي ما لا يقل عن ٥٠٠ متر مكعب من المياه لشعب يبلغ تعداده حوالي الاربعة ملايين ..

وتحدد الموسوعة اليهودية Encyclopedia Judaica الحد الاقصى لموارد المياه في اسرائيل بحوالي ١٦٥٠ مليون متر مكعب .

وتتوزع على النحو التالي [مقدرة الكمية بملايين الامتار المكعبة] .

١ - نهر الأردن وروافده مع ينابيع طبريا وبيسان « ٦٠٠ » .

٢ - المياه الجوفية في الساحل والضفة الغربية « ٥٠٠ » .

٣ - نهر العوجا وينابيعه « ٢٣٠ » .

٤ - المياه السطحية والجوفية من جبال الجليل « ١٥٠ » .

٥ - مياه الفيضانات « ٩٠ »

٦ - تكرير المياه المستعملة « ٨٠ »

ولا يشمل هذا التوزيع كميات مياه الينابيع العالية الملوحة والتي تصرف في البحر المتوسط أو في طبريا والبحر الميت ..

ويتوقع تقرير « كالى » أن ازدياد نسبة ملوحة مياه بحيرة طبريا ترتبط بتناقص كمية المياه التي تصب من نهر الاردن في البحيرة ، وقد ارتفعت نسبة الملوحة لمياه طبريا إلى ١,٢ ملغ كلور في كل ليتر ، وأن هذه النسبة قابلة للازدياد بسبب العمل الجاري في تحويل روافد نهر الاردن من جانب الحكومة الاردنية مما قد يؤدي إلى جعل



المصدر : اليقظة العربية

التاريخ : مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الملك حسين

مياهها غير صالحة للرى تماماً .

والملاحظة الجديدة بالاهتمام ان اغلب الدراسات الأجنبية للصراع فى المنطقة لم تغفل عامل الماء فى تحليلها لتطور الصراع .. ويذهب الدكتور توم ستوفر الأستاذ بالأكاديمية السياسية والاقتصادية بفيينا إلى أن « اهتمام إسرائيل بالمياه العربية جزء من مفهوم متكامل لسياسة الموارد تشمل النفط والمعادن والسيطرة على التجارة والموارد الاقتصادية الأخرى إضافة إلى المياه . وانه لا يجب النظر إلى الاهداف المائية لإسرائيل مرتبطة بالفكرة الصهيونية التار غية فحسب ، بل يجب تناولها من منظور أوسع يتعلق بالاهداف الاقتصادية والجيوسياسية الراهنة والمستقبلية للدولة » .

وسوف نتناول بعض المشروعات الإسرائيلية الاستعمارية من أجل الماء .

١ - مشروع قناة البحرين المتوسط والميت

نجحت إسرائيل فى المضى فى تحقيق اهدافها الاقتصادية متبعة سياسة الخطوة خطوة مستندة إلى وضوح فى الرؤية واستيعاب كامل للهدف واساليب تحقيقها .

ومن هنا يمكن ان نتابع سياسة اسرائيل فى مشروع قناة البحرين المتوسط والميت .

وضع الارهابى مناحم بيجين حجر الأساس فى مشروع القناة التى توصل بين البحرين المتوسط والميت فى ١٩٨١/٥/٢٨ ..

وهو المشروع الذى تعود فكرته إلى تيودر هرتزل نفسه والذى استمدها من ماكس بودنهارت عام ١٨٩٩ .. ووضع بن جوريون الوثيقة الخاصة بمياه نهر الأردن والليطانى والتى اشار فيها إلى هذين



المصدر : الثقافة العربية

التاريخ : مارس ١٩٨٧

النهرين يوفران ابرز الدعائم فى استمرار وجود الكيان الصهيونى قائلاً « إن ربط البحر الابيض بالبحر الميت ، والبحر الاحمر بالمحيط الهندى حلم صهيونى كبير » .

وفى السبعينيات قدمت مجموعة من العلماء الصهاينة « لجنة جلدمان » من معهد وايزمان الخطوط الرئيسية للمشروع .

وقد تم تمويل المشروع عن طريق اصدار سندات إسرائيلية .. ويتكلف المشروع ٨٠٠ مليون دولار « بأسعار عام ١٩٨٠ » .. ويتضمن المشروع حفر قناة تمتد بطول ٤٥ ميلا منها ٢٠ ميلا مفتوحة و٢٥ ميلا فى انفاق تحت الارض .. ثم تسقط المياه عند البحر الميت قدره ٤٠٠ متر هى الفرق بين ارتفاع البحرين .. وتتركز فكرة المشروع فى استغلال الانحدار الهائل لإقامة توربينات لتوليد الكهرباء على الطرف الجنوبى للقناة مع استغلال الجزء المفتوح لتبريد المفاعلات النووية فى النقب الشمالى مع إنشاء ما يسمى .. بالبحيرات الشمسية لتوليد الطاقة وتقدر الطاقة الكهربائية المتوقعة من المشروع بـ ٦٠٠ ميجاوات من المحطة و١٨٠٠ ميجاوات مرت من محطتين نوويتين و١٥٠٠ ميجاوات من محطات الطاقة الشمسية .. وتقدر الطاقة الكهربائية المتولدة من المشروع بنسبة تغطى ٢٣٪ من استهلاك إسرائيل الاجمالى من الكهرباء .

وإذا نظرنا إلى الوجهين المتقابلين للمشروع (وجه المكاسب الإسرائيلية ووجه الخسارة العربية » فإننا نرصد فى خانة المكاسب الإسرائيلية ما يأتى :

— توفير ٣٥٠ مليون دولار ناتجة عن زيادة الطاقة الكهربائية الاجمالية .
— إنشاء بحيرات صناعية على ممر القناة المفتوحة لزيادة الثروة الحيوانية والسمكية ..
— التوسع فى مشروعات البتروكيماويات والفوسفات والمنجنيز .
— إقامة حاجز مائى كبير يمنع تقدم القوات العربية المحاربة .
— وخاصة المصرية — فى حالة نشوب حرب جديدة .
— تحلية مياه البحر المتوسط باستخدام الطاقة الشمسية .
— إقامة عدد من المنشآت النووية .



المصدر : المنظمة العربية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٨٧

واستخدام المياه الناتجة في تبريد المفاعلات النووية والتي يتعذر نقل المياه إليها في المناطق الجافة . وتعتبر بعض الدراسات العربية حول المشروع ان موضوع الطاقة النووية هو الأصل في التفكير الإسرائيلي في مشروع قناة البحرين لاستخدامها في تبريد المحطات النووية وهي المشكلة التي تعانيها إسرائيل في محطتي ديدمونة وناحال سوريك النوويتين .

أما الخسارة الأردنية من المشروع فتتمثل في الأردن بالأخص .. فسوف يؤدي ارتفاع منسوب المياه في البحر الميت إلى غمر مضخات سحب المياه التابعة لشركة البوتاس العربية وقناة التصريف وأحواض الملاحة والتجفيف وإغراق السد الموازي لخطوط الهدنة المائية القائمة منذ ١٩٤٨ بين الأردن وإسرائيل .. وعندما يزداد ارتفاع المياه ستغرق منشآت مصنع البوتاس تماما في خلال عشرين عاما تقريبا . كما يؤدي الضغط على القشرة الهشة لقاع البحر الميت إلى حدوث هزات أرضية وتصدعات . كما سيتشرد الوف السكان الأردنيين .

كما ستتأثر نسبة تركيز الأملاح في نهر الأردن بنسبة ١٥٪ وستزداد كلفة الإنتاج لازدياد كلفة عمليات معالجة انخفاض كثافة المياه .. كما تهدد القناة بإغراق الضفة الشرقية من نهر الأردن . كما سيؤدي مشروع القناة إلى الإخلال بالتوازن للمنطقة . ومن الناحية القانونية فإن مشروع قناة البحرين يعد مخالفة دولية واضحة وخاصة اتفاقية جنيف المادة الرابعة لعام ١٩٤٩ والتي نصت على عدم القيام بأية أعمال تهدف إلى تغيير الطبيعة الجغرافية والسكانية للمناطق المحتلة . لأنه تصرف من جانب واحد في مياه دولية .. وقد طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ١٤ صوتاً ومعارضة إسرائيل وأمريكا فقط بوقف تنفيذ المشروع . وهو ما لم تلتزم به إسرائيل بالطبع .

والخطير أن مضي إسرائيل في تنفيذ مشروع البحرين يعني عزمها على استمرار احتلال غزة أيضاً .

تتحدد اطماع إسرائيل في المياه العربية في مياه الضفة الغربية واليرموك والليطاني والنيل .. اطماع إسرائيل في الليطاني اطماع قديمة حيث تتمتع مياه الليطاني بميزات



المصدر : الميثاق العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : مارس ١٩٨٧

عديدة . فهى مياه غزيرة متدفقة طوال أشهر السنة . وصالحة للشرب والرى وهى قريبة من الحدود الإسرائيلية .. وقد استغلت إسرائيل عملية غزو لبنان عام ١٩٨٢ لتحقيق حلمها القديم المتمثل فى الاستيلاء على مياه الليطانى وذلك لتأمين كمية مياه عذبة إضافية لا تقل عن ١٥٠ مليون متر مكعب سنوياً لتنفيذ برنامج العشر سنوات الذى وضعته لرى ٢٥ الف هكتار إضافى . وإيواء نحو مليون مهاجر جدد . والليطانى يحقق ذلك إذ يؤمن كمية مياه تصل إلى ٧٠٠ مليون متر مكعب سنوياً يستغل لبنان حالياً منها ٤٠٠ مليون متر مكعب لإنتاج الطاقة الكهربائية ولرى بعض السهول الواقعة فى منطقتى البقاع والساحل الجنوبى . وإذا استغلت إسرائيل مياه الليطانى فى منطقة الحزام الأمنى فإن ذلك يؤمن ١٥٠ مليون متر مكعب من المياه العذبة سنوياً وضخها إلى إسرائيل وهو يؤمن لها رى ٢٥ الف هكتار إضافى واستيعاب مليون مهاجر جديد .

وباختصار فإن الليطانى يوفر لإسرائيل مياها اكبر مما توفره منابع الاردن التى استولت عليها إسرائيل عام ١٩٦٤ .. حيث وفرت منابع الاردن ٥٠٠ مليون متر مكعب تم تحويلها من حوض الأردن .

اما الليطانى فإنه يوفر زيادة محتملة فى استهلاك إسرائيل للمياه تبلغ ٥٠٪ .

وقد رفضت إسرائيل من قبل مشروع « إريك جونستون » وعنوانه « مشروع الإنماء الموحد لمياه نهر الأردن » لأنه لم يحقق مطامع إسرائيل فى الليطانى ، وقدمت مشروعاً مضاداً عرف بمشروع كوتون يتضمن البنود الآتية :

١ ـ تحويل ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياه الليطانى بواسطة نفق إلى نهر الحاصبانى .

٢ ـ تحويل ٧٤٠ مليون متر مكعب من مياه الحاصبانى وبانياس وتخزينها فى سهل البطوف فى الجليل ، والاستفادة منها فى رى الساحل والنقب .

وفى عام ١٩٦٧ وضعت إسرائيل مشروعاً لاستغلال مياه الليطانى حمل اسم مشروع « فاى » بهدف إقامة مشروعات زراعية فى الأرض المحتلة فى حرب ٦٧ ويتضمن المشروع نقل فائض

الليطانى (٤٠٠ مليون متر مكعب) بواسطة الأنابيب ودمجها بمشروع المياه الإسرائيلية .

لقد تلكأت الحكومات اللبنانية المتعاقبة عن استغلال إيراد مياه الليطاني والذى يذهب ٤٠٪ منه هدراً إلى البحر .. وما زال استكمال المشروع اللبناني [مشروع الليطاني] لإنشاء سد فى منطقة الخردلة لتجميع مياه الأمطار واستغلالها فى رى الأراضى فى الجنوب خاصة النبطية ، يتعرض إلى ضغوط شديدة لعدم استكمال المرحلة الثانية منه (رغم الإعلان عنه عام ١٩٥٤ !!) ويتأجل استكمال المشروع من سنة إلى سنة ليصب هذا التأجيل فى السلة الإسرائيلية . ولا يتبقى لمياه سد القرعون سوى ١٠٪ من مائة فقط ..

ويشير السياسى اللبنانى الكبير تقى الدين الصلح إلى مطامع إسرائيل فى الليطانى فيقول « إن مطامع إسرائيل فى نهر الليطانى لا يحتاج إلى دليل ، فالجنوب اللبنانى ضمن الحلم الصهيونى الذى يحقق لإسرائيل الحدود الطبيعية والجبلية المنيعة فى المنطقة الممتدة جغرافياً للمرتفعات السورية ، ومن ناحية أخرى تستطيع إسرائيل أن تستوعب ضعف عدد سكانها عن طريق سيطرتها على الليطانى » .

● أطماع إسرائيل فى النيل :

تعود أطماع إسرائيل فى النيل إلى عام ١٩٠٣ مع اتصالات تيودرهرتزل مؤسس الحركة الصهيونية مع قوات الاحتلال البريطانى فى مصر عام ١٩٠٣ لسحب مياه النيل إلى سيناء من أجل إقامة مستعمرات لاستيطان اليهود فيها تمهيداً لسحب مزيد من المياه فى المستقبل داخل الأراضى الفلسطينية وإلى منطقة النقب على الأخص .

وقد انتهت هذه المفاوضات بالفشل بعد تنبه الحكومة المصرية لخطورتها .. واستمرت الأطماع الإسرائيلية فى مياه النيل طيلة هذا القرن حتى الوصول إلى محطة الصلح الساداتى مع إسرائيل وخاصة مع رئاسة مناحم بيجين الذى عرض على السادات المشروع القديم بتوصيل مياه النيل إلى صحراء النقب وهو مشروع « ترعة السلام » لتمر تحت



قناة السويس إلى هناك وقد جاء الإعلان عنه على لسان السادات فى نوفمبر ٧٩ ، ثم طلب السادات فى العام الثانى إجراء دراسة علمية كاملة لتوصيل المياه إلى القدس لكى تصبح مياه النيل هى آبار زمزم الجديدة .. وهو ما شكل إعلاناً بقبول المشروع الإسرائيلى القديم ، يرى المشروع الإسرائيلى أن مشاكل إسرائيل المائية يمكن أن تحل باستخدام ١٪ من مياه النيل تشكل ٨٠٠ مليون متر مكعب من إيراد النهر سنوياً . ولكن المقاومة الوطنية الشديدة لمشروع السادات ثم أزمة نقص إيراد مياه النيل نفسها حالت دون تسليم السادات لمياه النيل إلى إسرائيل .. فأية قطرة ماء تذهب من مياه النيل إلى إسرائيل ستكون على حساب الاحتياجات الحقيقية للشعب المصرى ..

وفى الادراج مشروع (كالى) الإسرائيلى والذى يعود إلى يناير عام ١٩٧٤ ..

ويقوم على نقل مياه النيل إلى النقب .. ويتركز مشروعه بحيث يتم توسيع قناة السويس تتسع لتصريف ٣٠ متراً مكعبا فى الثانية ، ومن ثم تنقل مياه المشروع فى أنابيب تحت قناة السويس بالقرب من الإسماعيلية ، ومن هناك فى قناة خرسانية إلى الشمال الغربى حتى تقترب من طريق العريش القاهرة ، ومن هناك على خط مواز لطريق العريش ـ غزة حتى خان يونس حيث تنقسم القناة هناك إلى فرعين :

احدهما : يتجه إلى قطاع غزة .

والآخر : إلى النقب العربى .. ويقدر طول القناة من الإسماعيلية حتى خان يونس بحوالى ٢٥٠ كيلو مترا ..

وهذا المشروع الذى يسميه الإسرائيليون أيضاً مشروع (بينور) يشابه مغزى مشروع (ترعة السادات) الذى أطلقه السادات فى إحدى شطحاته ولكنها شطحة مخططة وليست عشوائية .

والغريب انه مع مطلع عام ١٩٨٧ ما زال المشروع الإسرائيلى مطلباً دائماً فى قائمة الصهاينة بشأن تطبيع علاقاتهم مع مصر . ويبدو اننا بحاجة ثانية إلى إعادة قراءة العبارة الإسرائيلية القديمة (من النيل إلى الفرات) .

محسن خضر



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٨٨

.. وخبراء امريكيون يحذرون :

اندلاع حرب عربية .. اسرائيلية قبل عام ٢٠٠٠ بسبب المياه

واشنطن : ر.ا

اعلن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى واشنطن ان المياه - وليس البترول - سوف تصبح القضية المهيمنة فى الشرق الاوسط بحلول عام ٢٠٠٠

وقال جويس ستار ودانيال ستول الخبيران بالمركز ان الخلافات السياسية بسبب نقص المياه يمكن ان تمزق العلاقات الهشة بين دول المنطقة وتؤدى الى نشوب نزاعات مسلحة لا يمكن التنبؤ بها .

واضاف الخبيران انهما ركزا على احواض الانهار الثلاثة الكبرى فى المنطقة وهى نهر الاردن ونهر دجلة والفرات ونهر النيل وتبين لهما ان النقص المحتمل الذى سيواجه مصر والاردن واسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة والعراق وسوريا سيكون مزعجا على نحو خاص ..

واوضح الخبيران ان الازمة القادمة يمكن ان تعزى الى تزايد التنمية التى يؤدى الى زيادة استخدام المياه وعدم كفاءة الصيانة والتشغيل غير الصحيح للمنشآت المائية وضعف التعاون بين الدول التى تتقاسم موارد المياه .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٨٨

هل تدفع «المياه» سوريا والأردن إلى مفاوضة اسرائيل؟



حافظ الأسد

● منذ ٦٦ عاماً قال حاييم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية في ذلك الوقت للورد كرزون وزير الخارجية البريطانية إن إسرائيل - وكانوا يطلقون عليها اسم الوطن القومي لليهود - لن تكون مستقلة سياسياً إذا اقتطع من كيانها أنهار الليطاني والأردن الأعلى واليرموك والشاطيء الشرقي للجليل.

وكان حاييم وايزمان يقصد أن حدود إسرائيل هي الحدود التي تضم هذه الأنهار ... وهو مايفسر اتجاه حركة التوسع الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ حتى يومنا هذا، وكيف أنها تسير في اتجاه تحقيق هذا الهدف الصهيوني الاستراتيجي الذي لم تستطع الحركة الصهيونية أن تحققه خلال المؤتمرات الدولية.

وقد سرقت إسرائيل مياه نهر الليطاني وغيره من الأنهار العربية. كما أنها تعرقل الآن - بتأييد من امريكا - مشروعاً أردنياً سورياً لإنشاء سد على نهر اليرموك يدعى سد المقارن.

وفي المقابل قامت الدول العربية في ١٩٦٤ بمحاولة لتحويل مياه روافد نهر الأردن وذلك في أعقاب القمة العربية الأولى في القاهرة، لكن العدوان الإسرائيلي على مواقع العمل أوقف تنفيذ المشروع.

وقامت حرب ١٩٦٧ لتقضي تماماً على الأمل في استغلال روافد نهر الأردن إذ أصبح معظم هذه الروافد داخل الأرض المحتلة.

أما سد المقارن الذي اتفقت سوريا والأردن على إقامته على نهر اليرموك فهو يخزن ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه ويعطي سوريا فرصة استغلال الطاقة الكهربائية من التوربينات المقامة عليه في إنارة مناطقها الجنوبية ... وأعلنت إسرائيل عقب علمها بالمشروع بأنها سوف تحرم نتيجة لتنفيذه من ٢٥ مليون متر مكعب من المياه سنوياً، وأنها تعترض على أي تغيير في الأوضاع الهيدروليكية [illegible]

وتهتم الأردن - حالياً - بإقناع الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على إسرائيل للعدول عن معارضتها للمشروع، على أساس أن أمريكا كانت هي البادئة في عام ١٩٥٢ باقتراح إقامة سد المقارن.

أما الحقيقة التي يجب أن يعرفها القارىء فهي أنه لا الولايات المتحدة ولا إسرائيل جادتان في معارضة مشروع سد المقارن ... فإسرائيل لاتهتم إلا بضمان عدم نقصان حصتها من مياه اليرموك، ولكنها تحاول استغلال القضية من أجل الجلوس مع الأردن وسوريا على مائدة المفاوضات لبحث الموضوع. وواشنطن تدرك ذلك جيداً وتعمل دبلوماسياً على تحقيق مافشلت فيه بالنسبة للقضية الفلسطينية بواسطة استغلال حاجة دول المنطقة إلى المياه.



المصدر : شؤون عربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سبتمبر ١٩٨٨

حرب المياه بين العرب وإسرائيل

د. حسن عبد القادر صالح
أستاذ ورئيس قسم الجغرافيا -
الجامعة الأردنية

مقدمة

تعد المياه من بين أهم الموارد الطبيعية التي يمكن للانسان استغلالها في استعمالات متعددة كالشرب والري والصناعة ... الخ . وهي عنصر أساسي من عناصر الحياة للكائنات الحية البشرية والنباتية والحيوانية كافة . لذا فإنها أدت دورا كبيرا في توجيه مسيرة الهجرات البشرية ، وتوزع السكان والعمران ، وحركة البدو في الصحاري . وقد كانت مثار منازعات بين القبائل في الماضي ، وهي تعد اليوم سببا من أسباب المنازعات بين الدول ، وبخاصة المنازعات التي تدور أحيانا بين الدول المشاركة لنهر واحد يجري في مناطق جافة أو شبه جافة .

وتتلخص مشكلة الدراسة في أنها تعالج موضوع النزاع حول المياه بين العرب وإسرائيل . وتزداد المشكلة حدة إذا علمنا أن أكثر من نصف مساحة فلسطين عبارة عن مناطق صحراوية وشبه صحراوية ، وأن البلاد العربية المجاورة لإسرائيل تشتمل على مساحات واسعة من المناطق الجافة وشبه الجافة . وفي الوقت نفسه فإن ارتفاع معدلات نمو السكان الناجمة أساسا عن الزيادة الطبيعية في البلاد العربية ، وعن الهجرة اليهودية إلى إسرائيل ، يؤدي إلى ازدياد معدلات نمو الطلب على المياه . ومن جهة ثانية فإن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستمرة تعتمد اعتمادا كبيرا على موارد المياه المتاحة ، الأمر الذي يرفع من قيمة المياه ، ويزيد من أهميتها الاستراتيجية .

غير أن هناك حقيقة مهمة ينبغي أن لا نتجاهلها ونحن بصدد الحديث عن مشكلة الدراسة ، وهي أن المياه جزء من الأرض ، وكلتاهما تعتبر جوهر المشكلة الفلسطينية ، وطرفا أساسيا في الصراع العربي الصهيوني . وتشكل الأرض والمياه محورا رئيسا في الاستراتيجية الصهيونية التي خططت في الماضي للاستيلاء على فلسطين ، وإقامة كيان صهيوني فوق أرضها كمرحلة أولى من مراحل مخططها التوسعي ، والتي تخطط اليوم لابتلاع مزيد من الأراضي العربية حول فلسطين كمرحلة ثانية ، وذلك تحقيقا لأهدافها الرامية إلى إقامة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات . ومما يؤكد ذلك الممارسات الإسرائيلية في المناطق العربية المحتلة والتي تهدف إلى تجويع المواطنين العرب وتعطيشهم وإرهابهم لإجبارهم على التخلي عن بلادهم ، تمهيدا لتفريغ الأرض من أهلها العرب ، وإحلال المستعمرين اليهود محلهم . كما يؤكد ذلك مصادرة الأراضي ، وسرقة المياه من الضفة



الغربية وقطاع غزة ، إضافة إلى سرقة المياه من الجنوب اللبناني منذ الغزو الإسرائيلي له في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات .

وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أهمية المياه بالنسبة إلى الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لفلسطين المحتلة عامي 1948 و 1967 ، ذلك لأن المياه جزء من الأرض التي تعد محورا أساسيا في الصراع العربي الصهيوني . كما تهدف إلى توضيح الدور الذي تقوم به المياه في الحروب التي نشبت بين العرب وإسرائيل منذ عام 1948 ، ذلك لأن المياه تشكل جزءا من الاستراتيجية الصهيونية القائمة على تهويد فلسطين من جهة ، وعلى التوسع لابتلاع مزيد من الأراضي التابعة لدول عربية مجاورة من جهة ثانية . ومن المعروف أن الكيان الصهيوني يعتمد أساسا على إقامة المستعمرات الاستيطانية التي تشكل دعامته القوية في فلسطين المحتلة ، ولا تستطيع هذه المستعمرات أن تحقق أهدافها ما لم تتوافر لها كميات كافية من الموارد المائية ، الأمر الذي يتحتم عليه توفير هذه الموارد بكل السبل تحقيقا لمبدإ الغاية تبرر الوسيلة . لذا فإن هذه الدراسة يمكن أن تكشف عن مدى الأخطار التي تهدد الدول العربية المجاورة لإسرائيل ، وبخاصة المصادر المائية فيها . وستقتصر هذه الدراسة على مياه اليابسة دون مياه الخلجان والقنوات في حرب المياه بين العرب وإسرائيل . ونأمل أن نخصص لمياه الخلجان والقنوات ، كخليج العقبة وقناة السويس وقناة البحر المتوسط ــ البحر الميت ، بحثا منفصلا في المستقبل .

أولاً ــ الأبعاد الجغرافية السياسية لمشكلة المياه

1 ــ البعد البيئي الطبيعي :

تشتمل بلاد الشام عامة وفلسطين بخاصة على بيئات متنوعة صحراوية وشبه صحراوية وهامشية وشبه رطبة . ويكون الشعور بالجفاف قويا في البيئات الصحراوية وشبه الصحراوية ، وتقل شدته في البيئات الجبلية والساحلية شبه الرطبة . وللجفاف علاقة كبيرة بكمية الأمطار ، وبقيم التبخر والنتح التي تحدد مدى تأثير هذه الأمطار . فإذا انخفضت كميات الأمطار في الوقت الذي ترتفع فيه قيم التبخر والنتح ، فإن فاعلية هذه الأمطار تصبح ضعيفة ، ويحدث الجفاف . وقد عانى الأردن وفلسطين من فترات جفاف امتدت من عام 1869 إلى عام 1873 ، ومن عام 1924 إلى عام 1936 ، ومن عام 1958 إلى عام 1963 ، وكان عام 1950 ــ 1951 من أكثر الأعوام جفافا في بلاد الشام[1] .

وتتميز الأمطار التي تهطل على بلاد الشام عامة وعلى فلسطين بخاصة بعدم انتظامها . وتتناقص قيم معامل التغير كلما اتجهنا نحو الأجزاء الشمالية والغربية ، بينما نجد أنها تتزايد كلما تجهنا نحو الجنوب الشرقي . وتتراوح قيم معامل التغير في الأمطار ما بين 20٪ في الأجزاء الشمالية الغربية ، و 70٪ في الأجزاء الجنوبية الشرقية . أي أن درجة الاعتماد على الأمطار في البيئات الشبه رطبة أعلى منها في البيئات الجافة وشبه الجافة .

ويعد خط المطر 350 ملم حدا فاصلا بين المناطق الرطبة وشبه الرطبة ، بينما يكون خط المطر 200 ملم حدا فاصلا بين المناطق الجافة وشبه الجافة .

---

(1) حسن عبد القادر صالح ، « الأساس الجغرافي للنزاع العربي الاسرائيلي حول مياه نهر الأردن » ، مجلة كلية الآداب ، العدد 1 ، المجلد 1 ، كانون الثاني / يناير 1972 ، ص 99



وبتطبيق معادلة عامل المطر (التي وضعها لانغ عام 1920) والتي يحسب بموجبها عامل المطر على أساس قسمة المتوسط السنوي لكمية الأمطار بالمليمتر على المتوسط السنوي لدرجة الحرارة المئوية ، يتبين أن عامل المطر يتفاوت من صفر إلى 50 داخل الأردن وفلسطين ، وأنه يراوح بين صفر و 14 في البيئات الجافة ، وبين 15 و 29 في البيئات شبه الجافة ، وبين 30 و 50 في البيئات شبه الرطبة . وينخفض عامل المطر في البيئات الجافة دون 15 ، لأن الأمطار السنوية ذات كميات قليلة نسبيا ، ودرجات الحرارة ذات قيم مرتفعة نسبيا[2] .

وتشير دراسة التوازن المائي في بلاد الشام إلى أن مساحات كبيرة منها تعاني من عجز في التوازن المائي معظم أيام السنة . ويتم حساب التوازن المائي بطرح كميات التبخر والنتح من كميات الأمطار السنوية لمحطات مناخية تمثل مختلف مناطق بلاد الشام . ويحدث فائض في التوازن المائي خلال فصل الشتاء في مناطق المرتفعات الجبلية والمناطق الساحلية وبعض الأجزاء الشمالية الغربية . ويشتد العجز في التوازن المائي في بقية فصول السنة وبخاصة في فصل الصيف . وتعد المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية من أكثر المناطق التي تعاني من عجز في التوازن المائي . ويتركز العجز الشديد في التوازن المائي في المناطق الجنوبية والشرقية من بلاد الشام ، أي أنه يتركز في بادية الشام وصحراء النقب والأجزاء الجنوبية من وادي الأردن . وينعكس هذا الوضع على جريان المياه في الأودية ، حيث نجد أن المياه تجري معظم أيام السنة أو كلها في الأودية التي توجد في مناطق الفائض في التوازن المائي ، بينما تكون الأودية جافة في مناطق العجز في التوازن المائي .

وتشغل المناطق الجافة وشبه الجافة معظم مساحة الضفة الشرقية للأردن ، بينما تشغل هذه المناطق غالبية مساحة فلسطين المحتلة ، لذا فإن كلا من الأردن وفلسطين يعاني من عجز في التوازن المائي معظم أيام السنة ، الأمر الذي يترتب عليه وجود مشكلة مائية في كلا البلدين . وتزداد مشكلة نقص المياه حدة خلال سنوات الجفاف المتعاقبة ، ومع ازدياد استهلاك المياه . وهذا يجعل لكل قطرة مياه قيمة كبيرة ، بحيث تصبح المياه متغيرا استراتيجيا يتحكم في القرارات السياسية والعسكرية والاقتصادية ، بل إنها تعد أحد محاور الصراع في المنطقة ، وأحد الأسباب الرئيسة للحروب التي نشبت بين العرب وإسرائيل خلال العقود الماضية .

2 ـ البعد البيئي البشري :

ازداد عدد سكان فلسطين المحتلة والبلاد العربية المجاورة ازديادا ملموسا في العقود الأخيرة ، كما تحسنت مستويات الدخل الفردي خلال الفترة نفسها ، الأمر الذي أدى إلى ازدياد الطلب على المياه لتلبية الحاجات الاستهلاكية للسكان . ونكتفي بالإشارة إلى تطور نمو السكان والعمران في كل من الأردن وفلسطين لتأكيد هذه الحقيقة .

أ ـ أثر نمو السكان والعمران على استهلاك المياه في الأردن :

ازداد عدد سكان الأردن أكثر من ثلاث مرات أو بنسبة 223٪ خلال الفترة (1948 ـ 1950) . وفي تعداد المساكن لعام 1952 بلغ عدد سكان الضفة الشرقية للأردن حوالي 587 (ألف) نسمة ، أو ما نسبته 45٪ من سكان المملكة الأردنية الهاشمية . ووفقا لتعداد السكان عام 1961 ، بلغ عدد سكان المملكة الأردنية حوالي 1.7 مليون نسمة ، منهم 901 (ألف) نسمة كانوا يعيشون في الضفة الشرقية ، أو ما نسبته 53٪ من سكان المملكة . وارتفع عدد سكان الضفة الشرقية بشكل

(2) المصدر نفسه ، ص 30 .



ملموس في اعقاب حرب حزيران / يونية 1967 نتيجة لنزوح ما يزيد على ربع مليون نسمة من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الضفة الشرقية . ففي تعداد السكان لعام 1979 بلغ عدد سكان الضفة الشرقية حوالي 2.1 مليون نسمة ، وازداد عددهم إلى حوالي 2.7 مليون نسمة في عام 1985[3] .

وإضافة إلى عامل الهجرة ، فإن الزيادة الطبيعية تؤدي دورا مهما في نمو سكان الأردن . إذ بلغ معدل الزيادة الطبيعية للسكان 25 في الألف خلال الخمسينات ، وازداد هذا المعدل إلى 32 في الألف خلال الستينات ، وإلى 34 في الألف خلال السبعينات ، وإلى 38 في الألف خلال الثمانينات . ومن المتوقع ، في ضوء معدلات النمو السكاني المرتفعة ، ان يتضاعف عدد سكان الضفة الشرقية في نهاية القرن الحالي ، بحيث يتجاوز 4 ملايين نسمة .

شهد الأردن خلال العقود الأخيرة حركة عمرانية شاملة بفضل ازدياد عدد السكان وتحسن مستويات دخلهم . وقد أسهمت عملية الهجرة من البادية والريف إلى المدن في ازدياد عدد المدن ، وفي كبر أحجامها ، وتنوع وظائفها . وارتفع عدد المجالس البلدية من 104 في نهاية عام 1980 إلى 152 مجلسا في نهاية عام 1985 . كما ارتفع عدد المجالس القروية من 243 إلى 340 مجلسا خلال الفترة نفسها . وبذلك فإن حوالي 90٪ من السكان يعيشون في تجمعات سكانية بها مجالس بلدية وقروية .

وفي مجال الخدمات العامة ، شهد الأردن تطورا ملحوظا انعكس على الخدمات التي تقدم للمواطنين من حيث المياه والكهرباء والإسكان والطرق وغيرها ، وإضافة إلى توصيل مياه الشرب إلى مختلف التجمعات السكانية ، فقد ازداد استهلاك الفرد من المياه من 62 لترا في اليوم عام 1975 إلى 88 لترا في اليوم عام 1985 في منطقتي الشمال والجنوب ، وإلى 110 لترا في محافظتي عمان والبلقاء .

بلغت كمية المياه التي تم تطويرها من مصادر المياه الجوفية والسطحية حتى عام 1985 حوالي 520 مليون م^3 للاستعمالات المنزلية والصناعية والزراعية . ومن المتوقع أن يتمكن الأردن من تطوير كمية أخرى من مصادر المياه بحيث يصبح إجمالي كميات المياه المطورة بغرض استعمالها حوالي 934 مليون م^3 في نهاية القرن العشرين . وإذا علمنا أن كميات المياه المتجددة سنويا للضفة الشرقية تقدر بحوالي 1220 مليون م^3 ، يتضح لنا مدى كمية الاحتياطي أو الفائض من المياه ، والتي قدرت حتى عام 1985 بحوالي 700 مليون م^3، وحتى عام 2000 بحوالي 286 مليون م^3[4] . ومع مرور الزمن سوف تتناقص كمية الاحتياطي من المياه بسبب تزايد كمية المياه المستهلكة . وهذا التناقص من شأنه أن يدعو إلى القلق والمحافظة على كل قطرة مياه عربية .

ب ــ اثر نمو السكان والعمران على استهلاك المياه في إسرائيل :

ازداد عدد سكان إسرائيل من حوالي 1.4 مليون نسمة عام 1950 إلى حوالي 3 ملايين نسمة عام 1970 ، وإلى حوالي 4.3 مليون نسمة عام 1984 . وبلغ عدد اليهود في نهاية عام 1984 حوالي 3.5 مليون يهودي ، أو ما نسبته 81.8٪ من إجمالي السكان ، بينما قدر عدد المواطنين العرب بما يزيد قليلا على ثلاثة ارباع مليون ، أو ما نسبته 18.2٪ .

(3) دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ، التعداد العام للمساكن 1952 ، التعداد العام للسكان والمساكن 1961 ، التعداد العام للسكان والمساكن 1979 .

(4) وزارة التخطيط الأردنية ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1986 ــ 1990) ، (صفحات متعددة) .

استمرت الزيادة السكانية متصاعدة في إسرائيل منذ قيام الكيان الصهيوني بسبب تدفق المهاجرين اليهود على البلاد كعامل رئيسي من عوامل النمو السكاني . وقد بلغ المعدل السنوي لهذا النمو 5.6٪ خلال الفترة (1950 ــ 1960) ، و 3.9٪ خلال الفترة (1960 ــ 1970) ، و 2.8٪ خلال الفترة (1970 ــ 1983)[5] . واسهمت الهجرة اليهودية في مضاعفة عدد اليهود في فلسطين ، إذ بلغ مجموع المهاجرين اليهود في الفترة (1948 ــ 1982) حوالي 1.75 مليون مهاجر ، أو ما نسبته 42.5٪ من إجمالي سكان إسرائيل ، وما نسبته 52٪ من إجمالي اليهود في إسرائيل[6] .

وقد أسهم المهاجرون اليهود بصورة رئيسة في تطور أعداد وأحجام المستعمرات اليهودية التي أصبح بعضها مدنا بمعنى الكلمة . وإذا أخذنا المدن اليهودية التي يزيد عدد سكان كل منها على 10 آلاف نسمة كمثال على تطور نمو الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في إسرائيل ، يتضح لنا أن عدد المدن اليهودية التي يتراوح عدد سكانها ما بين 10 و 50 الف نسمة ازداد من 26 مدينة في نهاية عام 1948 إلى 32 مدينة في نهاية عام 1969 ، وإلى 45 مدينة في نهاية عام 1978 . وازداد عدد المدن اليهودية التي يتراوح عدد سكانها ما بين 51 و 100 الف نسمة من مدينتين عام 1948 إلى 10 مدن عام 1969 ، وإلى 13 مدينة عام 1978 . أما المدن اليهودية التي يتجاوز عدد سكانها 100 الف نسمة فإن عددها ازداد من مدينة واحدة عام 1948 إلى 4 مدن عام 1969 ، وإلى 9 مدن عام 1978[7] .

ازدادت كميات المياه التي تستهلكها إسرائيل من 350 مليون م³ عام 1949 إلى 1274 مليون م³ عام 1957 ، وإلى 1471 مليون م³ عام 1967 ، وإلى 1728 مليون م³ عام1976 ، وإلى 1951 مليون م³ عام 1986 . وتسهم المياه الجوفية بحوالي 60٪ من كمية المياه التي تستهلكها إسرائيل ، بينما تسهم المياه السطحية (كمياه نهري الأردن واليرموك ومياه الفيضانات والأنهار الأخرى) بحوالي 35٪ ، وتسهم المصادر الأخرى (كمياه التحلية ومياه تكرير المجاري) بحوالي 5٪[8] .

وتشير الأرقام إلى أن إسرائيل تستهلك منذ عام 1985 كامل الموارد المائية المتاحة لها من المصادر سالفة الذكر . وهذا يعني أن أي زيادة في استهلاك المياه بعد عام 1985 تأتي من مصادر مائية أخرى تقع في المناطق العربية المحتلة 1967 . وقد قدرت الباحثة الأمريكية « ليسلي شميدا » كمية العجز المائي الذي واجهته إسرائيل عام 1985 بحوالي 450 مليون م³ . أما الجنرال شارون فقدأوضح أن إسرائيل سوف تكون بحاجة إلى 700 مليون م³ إضافية من المياه عام 2000 . ومن جهة ثانية أعد « توماس فان » بحثا لمعهد الدراسات الشرق أوسطية في جامعة بنسلفانيا عن المياه في إسرائيل ، وقدر في بحثه كمية العجز المائي الذي يمكن أن تواجهه إسرائيل عام 2000 بحوالي 800 مليون م³ . واقترح « فان » أن تقلص إسرائيل حصة الزراعة من مياهها بما يعادل ثلث ما تستهلكه

---

(5) Statistical Abstract of Israel, 1984.
(6) حسن عبد القادر صالح ، سكان فلسطين ديموغرافيا وجغرافيا ، دار الشروق ، عمان 1985 ، ص 253 .
(7) حسن عبد القادر صالح ، الأوضاع الديموغرافية لعرب فلسطين ، دراسة تحت الطبع مقبولة للنشر في القسم الثاني من الموسوعة الفلسطينية .
(8) محمد أحمد الموني ، السياسة المائية للكيان الصهيوني ، دراسة في الجغرافيا السياسية ، دار عمار ، عمان 1986 ، ص 66 .



المصدر : شئون عربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سبتمبر ١٩٨٨

الزراعة (1300 مليون م³ حسب تقدير عام 1980)[9] .

ارتفع استهلاك إسرائيل من المياه خلال 37 سنة (1949 ـــ 1986) من 350 مليون م³ إلى 1951 مليون م³ سنويا ، أي أنه ازداد بنسبة 557٪ . ويعد القطاع الزراعي من أكثر القطاعات استهلاكا للمياه في إسرائيل ، إذ أنه يشكل نسبة تصل إلى 73٪ من مجمل استهلاك المياه ، وذلك كمعدل وسطي خلال 37 عاما . ويأتي قطاع الاستخدام المدني والمنزلي في المرتبة الثانية من حيث استهلاك المياه (21٪) ، يتلوه في ذلك القطاع الصناعي (7٪)[10] .

من المتوقع أن يصل استهلاك إسرائيل من المياه إلى 2500 مليون م³ في السنة مع حلول نهاية القرن العشرين . وقام هذا التوقع على أساس أن معدل سكان إسرائيل سيبلغ في عام 2000 حوالي 5 ملايين نسمة ، وأن معدل الاستهلاك الفردي للمياه العذبة بما فيها الاستعمال المنزلي والصناعي والزراعي هو 500 م³ سنويا . وسوف يحتم هذا الوضع على إسرائيل أن تلجأ إلى سرقة مزيد من المياه العربية في جنوبي لبنان ، وفي المناطق العربية المحتلة الأخرى .

3 ـــ البعد السياسي ـــ العسكري

أدرك زعماء الصهيونية منذ منتصف القرن الماضي أن تحقيق أهدافهم في تهجير ملايين اليهود إلى فلسطين ، لن يتم إلا بالتوسع في السيطرة على أرضها ، وأن التوسع في استغلال الأرض لن يتم إلا بتأمين كميات كافية من المياه لإروائها ، وبالهيمنة الكاملة على مصادرها . وقد أدت الصهيونية دورا مهما في تعيين الحدود السياسية لفلسطين في عهد الانتداب ، وذلك لضمان الإبقاء على مصادر المياه داخل حدود فلسطين . كما أنها أثرت على بعض الدول الكبرى التي أسهمت في وضع مشروع تقسيم فلسطين عام 1947 ، وذلك لضمان إدخال كثير من مصادر المياه ضمن حدود الدولة اليهودية المقترحة في خارطة التقسيم . واستطاعت أن توجه المشروعات المائية التاريخية لخدمة مصالحها متواطئة مع الولايات المتحدة الأمريكية أثناء وضع هذه المشروعات . وسنعالج بإيجاز هذه القضايا لإبراز الدور السياسي ـــ العسكري في مشكلة المياه .

أ ـــ تعيين حدود فلسطين الانتداب :

احتلت الاعتبارات المائية مركز الصدارة في تفكير الصهيونيين ، فبعد أن حصلوا على هدفهم الأول ، وهو الوعد بإنشاء دولة يهودية في فلسطين ، شرع هؤلاء في السعي إلى تحقيق هدفهم الثاني ، وهو حصولهم على حدود مفيدة لدولتهم تحوي ضمنها مناطق غنية بموارد المياه . وتقدم زعماؤهم بمذكرة رسمية إلى مؤتمر السلام بتاريخ 1919/2/3 تضمنت مطالب في حدود كاملة وصفت آنذاك بأنها ضرورية لبناء البلاد بناء اقتصاديا . وقد رسمت هذه الحدود كالتالي[11] : « خط يبدأ على البحر المتوسط ويقع جنوب ميناء صيدا مباشرة ، ويجري باتجاه شمالي شرقي صاعدا سفوح جبال لبنان ليشمل القسم الأكبر من نهر الليطاني ومنطقة تجمع مياه نهر الأردن بأكملها حتى مصادره في أقصى الشمال بالقرب من راشيا (لبنان) ومن هناك تجري الحدود إلى قمة جبل الشيخ ، وتتجه شرقا

---

(9) بشير البرغوثي ، المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة ، دار الجليل للنشر ، عمان 1986 ، ص 99 .

(10) مركز دراسات المستقبل « من مياه الضفة إلى سد اليرموك مثلث الخطر » مجلة المستقبل ، العدد 545 ، آب / أغسطس (1978) ، ص 29 .

(11) Sayegh, F.A., Sionist Colonialism in Palestine, Beirut 1965, pp. 32-83.



لتسير مع منطقة مجرى روافد اليرموك باتجاه سكة حديد الحجاز على مسافة عشرين كيلومترا إلى الجنوب من دمشق . وعند هذه النقطة تسير الحدود جنوبا موازية لخط سكة حديد الحجاز ، وتسير إلى الغرب منها مباشرة حتى تصل إلى خليج العقبة . اما الحدود الجنوبية الغربية فتقرر بمفاوضات مع الحكومة المصرية » . وعلى الرغم من أن هذه المطالب تعتبر متواضعة في نظر الصهيونيين ، وتمثل الحد الأدنى لمطالبهم ، إلا أنها تشتمل ، إضافة إلى إسرائيل ، على المملكة الأردنية ، وقطاع غزة ، وجنوب لبنان والأجزاء الجنوبية والجنوبية الغربية من سورية .

وعند تخطيط الحدود بين فلسطين وسورية اللتين كانتا تخضعان للانتدابين البريطاني والفرنسي على التوالي ، رفضت السلطات البريطانية أن يسير خط الحدود مع امتداد مجرى نهر الأردن ، وأن يمر في منتصف بحيرتي الحولة وطبرية ، ولو أنها وافقت على ذلك لكانت قد استراحت من عناء تعقيدات التخطيط ، ووفرت جهدا كبيرا ، وأصبحت الحدود أقرب إلى الحدود الطبيعية ، ولكنها أصرت ، بموجب اتفاقية الحدود عام 1922 ، على إدخال بحيرتي الحولة وطبرية ، والينابيع الرئيسة التي تغذي نهر الأردن ضمن حدود فلسطين . وبعد أن كان الحكام الفرنسيون المحليون يصرون تحت ضغط الرأي العام السوري على إدخال منطقة صفد وطبرية ضمن حدود سورية كما كانتا من قبل ، إذ بتعليمات وزارة الخارجية الفرنسية تصر على التنازل عن كافة موارد المياه لفلسطين ، وذلك تلبية لرغبة الصهيونيين . ومن جهة ثانية ، فإن بريطانيا أدخلت مثلث اليرموك و 8 كيلومترات أخرى من المجرى الأدنى لليرموك داخل حدود فلسطين الانتداب ليصبح للصهيونيين حق في مياه نهر اليرموك أيضا . والجدير بالذكر أن إسرائيل أخذت تحول جزءا من مياه نهر اليرموك إلى هضبة الجولان المحتلة بعد ربطها بسدّي « يكونا وبني إسرائيل » .

وإذا كان الصهيونيون قد حققوا نجاحا أكيدا في عملية رسم الحدود الخارجية لفلسطين الانتداب ، فإنهم حققوا هذا النجاح أيضا في عملية تخطيط الحدود الداخلية لفلسطين ، تلك الحدود التي نتجت عن مشروع تقسيم فلسطين عام 1947 . ولم يمارسوا الضغط على الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة لإقرار مشروع التقسيم فحسب ، بل لتكون أيضا من نصيب دولتهم الجديدة تلك الأراضي القريبة من مصادر المياه في القسم الشمالي من فلسطين وأراضي النقب وميناء العقبة . وقد نص قرار التقسيم عند صدوره على أن تشمل الدولة اليهودية أراضي فلسطين القريبة من مياه نهر الأردن وروافده ، وهي الأراضي التي تعرف بالجليل الشرقي ، وسهل بيسان ، والسهل الساحلي ، وأراضي النقب في الجنوب . والمعروف أن الذين وضعوا تفاصيل مشروع التقسيم كانوا على علم ومعرفة بالمشروعات الصهيونية التي عينوا على أساسها حدود المناطق العربية والمناطق اليهودية .

ب ــ الأخطار السياسية لمشروع الأردن ــ النقب (المشروع المركزي) :

انبثق هذا المشروع الذي قامت إسرائيل بتنفيذه عن مشروع جونستون الأمريكي لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده . ويهدف إلى جمع مياه نهر الأردن وتحويلها إلى الجنوب لجعل منطقة النقب منطقة زراعية مروية تستطيع استيعاب عدد كبير من المهاجرين اليهود الذين يفدون إلى إسرائيل .

لقد جاء إعلان إسرائيل في مطلع عام 1964 عن مباشرتها بتحويل مياه نهر الأردن إيذانا صريحا بعدوان مباشر على المياه العربية دون اكتراث بالقوانين الدولية المرعية . إلا أن الخطر الحقيقي في نقصان مياه نهر الأردن نتيجة المشروع الإسرائيلي هو حرمان الأراضي الزراعية الزورية في المملكة



الأردنية بضفتيها الشرقية والغربية من الاستفادة من مياه نهر الأردن في أغراض الري ، وذلك بسبب تملك مياه النهر الناجم عن تحويل إسرائيل لمياه الينابيع المالحة داخل بحيرة طبرية وخارجها في مصرف يجري إلى نهر الأردن ، مما أضاف إلى النهر حوالي 160 (ألف) طن من الملح سنويا[12] .

وإذا انتقلنا إلى الجوانب السياسية والعسكرية للمشروع الإسرائيلي ، فيمكن القول بأن تنفيذ هذا المشروع ما هو إلا تهديد واضح لأمن البلاد العربية المجاورة ، وكان يشكل حربا سافرة ، وعدوانا على حقوق العرب في مياههم . وقد ارتبط هذا المشروع بقضية إعمار النقب وترسيخ أقدام اليهود في فلسطين . فالمغزى الاستراتيجي هو تقوية النقب بجر المياه إلى المستعمرات اليهودية فيه ، من خلال إقامة الخطوط الدفاعية الحصينة ، وملء الفراغ الذي يعاني منه النقب بتكثيف السكان فيه ، وإيجاد حاجز بشري منيع يمكن استغلاله في صد الهجمات العربية القادمة من الجنوب .

ج ـ المشروع العربي لاستثمار مياه نهر الأردن :

في مواجهة العرب للتحدي الصهيوني ، وافق مؤتمر القمة العربي المنعقد بتاريخ 1964/9/8 في الاسكندرية على البدء فورا بتنفيذ المشروع العربي لاستغلال مياه روافد نهر الأردن لصالح البلاد العربية . وقد تقرر تحويل مياه نهري الحاصباني وبانياس للاستفادة منهما في أراضي لبنان وسورية والأردن ، كما تقرر إنشاء سد خالد بن الوليد على نهر اليرموك لتزويد قناة الغور الشرقية وقنوات الزور التي يفترض حفرها موازية لنهر الأردن في الضفتين الغربية والشرقية .

إن تنفيذ المشروع العربي الذي بدأ بعد مؤتمر القمة العربي مباشرة ، كان يشكل أكبر خطر يهدد المشروع الإسرائيلي بالفشل . وعندما أيقن الصهيونيون أن العرب جادّون في تنفيذ مشروعهم بدأوا بضرب أماكن العمل في المشروع العربي بالقنابل ، وبخاصة تلك التي في سورية والأردن لعرقلة أعمال التنفيذ . غير أن العرب واصلوا العمل في تنفيذ مشروعهم دون خوف أو وجل ، الأمر الذي ضاعف من قلق إسرائيل على مستقبل مشروعها . وقد انتهزت إسرائيل الفرصة وشنت حربا عدوانية على نطاق واسع في 1967/6/5 بغرض احتلال مناطق العمل في المشروع العربي . وباحتلال إسرائيل لهضبة الجولان في تلك الحرب أسدل الستار على المشروع العربي بتوقف العمل فيه ، في الوقت الذي ظلت إسرائيل فيه تسحب مياه نهر الأردن من بحيرة طبرية إلى السهل الساحلي والنقب بمعدل 600 مليون م^3 من المياه سنويا .

د ـ المطامع الاسرائيلية في مياه نهري الليطاني والحصباني :

تعود أطماع الصهيونيين في نهر الليطاني (لبنان) إلى مطلع القرن العشرين عندما قام المهندس ويلبوش N. Wilbush عام 1905 بدراسة وادي الأردن ، وخرج بنتيجة ملخصها أن مياه نهر الأردن سوف لا تكفي حاجات فلسطين من الماء على المدى البعيد ، واقترح بأن تحول مياه نهر الليطاني إلى نهر الحاصباني ، أحد منابع نهر الأردن ، لمضاعفة كمية المياه في نهر الأردن . وقد قدمت الحركة الصهيونية مذكرة إلى مؤتمر السلام بتاريخ 1919/2/3 نقتطف منها العبارات التالية : « إن حياة فلسطين الاقتصادية كحياة أي بلد شبه مجدب ، تعتمد على توافر المياه ، لذلك كان من المهم جدا عدم الاكتفاء بضمان جميع الموارد المائية التي تغذي البلاد الآن ، بل يجب

---

(12) سليم محمد أحمد ، نهر الأردن والمشروع العربي ، محاضرة عامة ألقيت في الكلية العلمية الإسلامية بعمان ، شباط / فبراير 1964 .



الحفاظ عليها والسيطرة عليها عند منابعها . فجبل الشيخ هو الأب الحقيقي لمياه فلسطين ، ولا يمكن فصلها عنه دون توجيه ضربة قاضية إلى حياتها الاقتصادية »[13] .

وفي 1941/10/17 طرح بن غوريون وثيقة أكد فيها على ضرورة وجود الليطاني ضمن حدود إسرائيل . وقد أوصت لجنة التوفيق الدولية التي كانت تعالج قضية فلسطين في أعقاب قيام الكيان الصهيوني ، أوصت بتأجير سبعة أثمان مياه الليطاني إلى إسرائيل . وفي تموز / يولية 1967 أعلن ليفي أشكول أن إسرائيل العطشى لا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى أكثر من 500 مليون م^3 من مياه الليطاني تذهب هدرا إلى البحر ، وأن القنوات باتت جاهزة في إسرائيل لاستقبال المياه القادمة من الليطاني .

ظلت إسرائيل تتحدث علنا عن أطماعها في الليطاني بأشكال مختلفة ، حتى سنحت لها الفرصة لاستغلال مياهه بعد عام 1978 . وقد نجحت إسرائيل في تحويل نبع الوزاني قبل غزو 1982 ، وكذلك حولت نبع الدردارة الذي يجري في منطقة مرجعيون لاستغلاله في ري أرض حدودية كانت موضع خلاف بين لبنان وإسرائيل في السابق .

أما مياه الليطاني فقد بدأت اسرائيل باستغلالها منذ عام 1978 ، حيث قامت بتركيب مضخات كبيرة قرب جسر الخردلي ، ثم مدت أنابيب ضخمة بطول 10 كم من مجرى الليطاني مجاورا لبلدة سريان وحتى خزانات مشروع الطيبة . كما بنت شبكة أنابيب أخرى طولها 25 كم من خزانات الطيبة وحتى بلدة عيتا الشعب ، حيث شيدت خزانات ضخمة قرب البلدةتستقبل مياه الليطاني وتوزعها على الجليل . إضافة إلى ذلك قامت إسرائيل بشق نفق طوله 17 كم من قرية كفر كلا حتى وادي ميماس في مرجعيون لسحب مياه الليطاني إلى شمالي فلسطين المحتلة . ومن المقرر أن تضخ إسرائيل 150 مليون م^3 من مياه الليطاني إلى الخزان الطبيعي في بحيرة طبرية[14] .

يتبين لنا مما سبق أن الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان في عامي 1978 و 1982 ، واحتفاظ إسرائيل بالشريط الحدودي يؤكدان لنا بأن المطامع الاسرائيلية في مياه الليطاني قد تحققت على أرض الواقع ، وانعكست على الأوضاع السياسية والاستراتيجية في جنوبي لبنان . ولا شك أن حصول إسرائيل على مزيد من المياه العربية من شأنه أن يرسخ أقدام الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين المحتلة .

ثانياً ـــ السيطرة الإسرائيلية على مياه المناطق العربية المحتلة 1967

1 ـــ مياه الضفة الغربية :

يقدر المتوسط السنوي لكمية مياه الأمطار التي تهطل على الضفة الغربية بحوالي 2800 مليون م^3 ، يفقد منها حوالي 1900 مليون م^3 بفعل التبخر ، ويتسرب منها حوالي 724 مليون م^3 لتغذية المياه الجوفية ، ويجري منها في الجداول والأنهار حوالي 114 مليون م^3 ، بينما يتجه منها حوالي 62 مليون م^3 في انسياب سطحي . غير أن كمية المياه القابلة للاستغلال تقدر بحوالي 800 مليون م^3 سنويا . ويقدر معدل الاستهلاك الكلي للمواطنين العرب في الضفة الغربية بحوالي 120

---

(13) عز الدين الخيرو ، الأطماع الصهيونية في مياه الأردن والليطاني ، معهد البحوث والدراسات العربية ، الدراسات الخاصة 3 ، بغداد 1977 ، ص 12 ـــ 14 .

(14) بشير البرغوثي ، مصدر سابق ، ص 223 ـــ 228 .



مليون م³ . يضاف إلى ذلك مليون م³ من مياه الأمطار التي يجمعها المواطنون العرب في آبار الجمع التي يتراوح عددها بين 6000 و 10000 بئر[15] .

وقد دأبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967 على تنفيذ سياسة تعطيش المواطنين العرب في الضفة الغربية وتجويعهم ، وذلك كجزء من سياستها الرامية إلى الضغط عليهم لتفريغ الأرض العربية من جهة ، وإلى تقنين استهلاك المياه بغرض توفيرها لتلبية حاجة المستعمرات الاستيطانية اليهودية في الضفة الغربية من جهة ثانية . إضافة إلى ذلك فإن الاستهلاك الزائد للمياه الجوفية في الضفة الغربية من شأنه أن يؤثر سلبيا على مخزون المياه الجوفية في إسرائيل ، وهذا ما تخشاه إسرائيل في المستقبل .

إن تمسك إسرائيل بالضفة الغربية وغيرها من المناطق المحتلة عام 1967 لا يستند فحسب إلى ادعائها الباطل بأن هذه المناطق تشكل جزءا من أرض إسرائيل ، بل إنه يقوم أيضا على أساس أن هذه المناطق عامة ، والضفة الغربية بخاصة ، تشتمل على موارد مائية مرتبطة بالموارد المائية الإسرائيلية ، وأن التخلي عن هذه المناطق لسيادة آخرين عليها ، من شأنه أن يعرض المياه في إسرائيل إلى أخطار النضوب والتملح ، وذلك في حالة ازدياد استهلاك المياه في تلك المناطق . ومن هذا المنطلق اتجهت السياسة الإسرائيلية نحو التمسك بالمناطق المحتلة ، أو على الأقل منحها حكما ذاتيا يجعلها مرتبطة بالسيادة الإسرائيلية . ومن الغريب أن تفسير إسرائيل للحكم الذاتي يقوم على أساس تطبيقه على السكان دون الأرض ، وبمعنى آخر فإن إسرائيل تتنازل عن السكان دون التنازل عن الأرض .

نقلت مجلة حوتام الإسرائيلية الصادرة في 1979/4/20 عن موشيه دايان قوله : إن اسرائيل سوف تواصل السيطرة على الموارد المائية في الضفة الغربية لأنها تشكل مورد المياه الرئيسة للسهل الساحلي ، وإن عرب الضفة الغربية لن يحصلوا على مياه أكثر مما يحصلون عليه الآن . وقد حذر خبراء المياه الإسرائيليين حكومتهم من أن يؤدي تطبيق الحكم الذاتي إلى فقدان إسرائيل سيطرتها على الموارد المائية في الضفة الغربية . وفي رأي هؤلاء الخبراء ان على إسرائيل أن تدخل في خطة الحكم الذاتي بنودا تحول دون إيجاد وضع تتمكن فيه عناصر محلية — من الضفة الغربية — مستندة إلى تمويل خارجي من ضخ المياه عن طريق حفر آبار عميقة مما يعرض ثلث مصادر المياه الإسرائيلية للخطر .

قدرت الباحثة الامريكية ليسلي شميدا كمية المياه التي تضخها إسرائيل من الخزانات الجوفية في الضفة الغربية بحوالي 600 مليون م³ . وبعبارة أخرى فإن ثلث استهلاك إسرائيل من المياه يأتي من الضفة الغربية عن طريق الآبار الإسرائيلية الموجودة على جانبها من خط الهدنة قبل حرب 1967 . إضافة إلى ذلك فإن المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية تستغل حوالي 50 مليون م³ سنويا من مياه الضفة الغربية بشكل مباشر . وتتميز الآبار الارتوازية التي حفرها المستعمرون اليهود في الضفة الغربية بأنها محفورة على أعماق كبيرة تصل إلى الخزان الجوفي لتكوينات السينومانية، أي على عمق يتراوح بين 500 و 750م ، بينما تصل الآبار التي حفرها المواطنون العرب إلى تكوينات البليوستوسين ، أي على عمق يتراوح بين 60 و 100م . وقد نجم عن ذلك أن أصبحت الآبار

(15) المصدر نفسه ، ص 60 .

اليهودية ذات طاقة إنتاجية أعلى من الآبار العربية ، وأدى الضخ الزائد للآبار اليهودية إلى انخفاض منسوب مياه الآبار والينابيع العربية كما حدث في منطقتي بردلة والعوجا[16] .

وتطبيقا للسياسة المائية المرسومة ، اتخذت سلطات الاحتلال عدة تدابير وممارسات ضد مصلحة المواطنين العرب ، وذلك بفرض الحد من استخدام هؤلاء المواطنين لمياههم . ويمكن أن نذكر من بين هذه الإجراءات منع المواطنين العرب من حفر آبار جديدة بقصد استخدام مياهها في الري ، وعدم السماح بحفر آبار ارتوازية جديدة لغايات الشرب إلا في حالات خاصة وللبلديات فقط ، وإجبار المواطنين العرب على تركيب عدادات على آبارهم وتحديد الكمية المسموح بها ، ومنعهم أيضا من استخدام مياه نهر الأردن في الري[17] .

وفي الوقت الذي تضع سلطات الاحتلال فيه قيودا على استغلال المواطنين العرب لمواردهم المائية في الضفة الغربية ، نجد أن هذه السلطات تمضي قدما في تنفيذ سياستها الرامية إلى استنزاف الموارد المائية العربية . ففي 1987/6/30 نشرت صحيفة « كوريير دي لاسيرا » الايطالية خبرا يقول إن إسرائيل قررت ضخ كمية من المياه الجوفية من منطقة بيت لحم في الضفة الغربية مقدارها 18 مليون م^3 سنويا ، وذلك لتلبية احتياجات الإسرائيليين في مدينة القدس[18] . ولم تمض ثلاثة أيام على نشر الخبر حتى أعلنت المصادر العسكرية الإسرائيلية موافقة وزير الدفاع على حفر البئر التي يصل عمقها إلى 600م باعتبارها مصدرا رئيسا جديدا للمياه في الضفة الغربية . ويخشى أن يسفر ضخ المياه من هذه البئر عن جفاف مصادر المياه في منطقتي بيت لحم والخليل ، مع ما يحمله ذلك من نتائج سلبية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين العرب . ومما يؤكد حقيقة السياسة الإسرائيلية أن 27 بئرا إسرائيلية في الضفة الغربية تضخ من المياه نصف الكمية التي تضخها الآبار العربية وعددها 314 بئرا .

2 ــ مياه قطاع غزة .

يعتمد قطاع غزة في مياهه على المياه الجوفية التي يستخرج منها حوالي 100 مليون م^3 سنويا . ويستخدم حوالي 85٪ من هذه المياه الجوفية في ري ما يقرب من 150 ألف دونم . وهناك علاقة وطيدة بين المياه الجوفية التي يضخها كل من المواطنين العرب في قطاع غزة والمستعمرين اليهود في السهل الساحلي الأوسط لفلسطين . ذلك لأن الافراط في الضخ يؤثر على كلا الجانبين سلبيا من حيث هبوط مستويات المياه في الخزانات المائية الجوفية وتملحها .

هذا الترابط يجعل إسرائيل تتجه تلقائيا نحو الإبقاء على قطاع غزة تحت سيطرة احتلالها ، وذلك لتتمكن من فرض القيود على ضخ المياه الجوفية في القطاع . وهذا ما تم لاسرائيل تنفيذه منذ احتلالها للقطاع عام 1967 متمثلا في الممارسات التي نذكر منها ما يلي[19] :

1 ــ اتخذت إسرائيل خطوات لمصادرة 5 آلاف دونم من الأراضي المزروعة بكروم العنب في القطاع ، وبخاصة في المناطق التي يوجد فيها آبار يمكن أن يلجأ المواطنون إلى مياهها .

---

(16) محمد الوديني ، مصدر سابق ، ص 174 .

(17) جمال سالم ، القطاع الزراعي وموارد المياه في الضفة الغربية ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان 1980 ، ص 16 .

(18) مركز دراسات المستقبل ، مصدر سابق ، ص 28 .

(19) بشير البرغوثي ، مصدر سابق ، ص 89 ــ 92 .



المصدر : شؤون عربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سبتمبر ١٩٨٨

ب — فرضت إسرائيل الأنماط الزراعية التي تريدها على مزارعي قطاع غزة ، وذلك للحد من زراعة المحاصيل الأكثر استهلاكا للمياه ، وبخاصة زراعة الحمضيات التي انكمشت مساحتها بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة . والجدير بالذكر أن حوالي 25٪ من أشجار الحمضيات بقطاع غزة قد تم اجتثاثها بسبب ارتفاع أسعار المواد الكيماوية ، وانخفاض أسعار الحمضيات وسوء تسويقها .

ج — أصدرت سلطات الاحتلال أمرا ينص على أن كل من يستهلك من المزارعين العرب مياها تزيد على الكمية المسموح بها بنسبة تتراوح ما بين 11 و 25٪ يغرم بدفع 30 أغورة لكل م³ ، وإذا ازداد الاستهلاك بنسبة تتراوح ما بين 26 و 50٪ فإن الغرامة تصل إلى 80 أغورة عن كل م³ . أما إذا ازداد الاستهلاك بنسبة 100٪ فإن الغرامة تصبح 1.6 شيكل لكل م³ .

د — قامت سلطات الاحتلال بإغلاق 25 بئرا ارتوازية في منطقة مواصي الزوايدة ، بحجة عدم حصول أصحابها على تصاريح خاصة لحفرها . وفي عام 1983 طلبت هذه السلطات من أصحاب 42 بئرا في رفح إغلاقها تحت طائلة تقديمهم للمحكمة العسكرية ، علما بأن الآبار المذكورة ينطبق عليها قرار دائرة الزراعة في القطاع لعام 1982 ، والذي سمح بحفر هذه الآبار دون الحصول على ترخيص مسبق إذا كانت لا تبعد عن الشاطئ أكثر من 500 م .

هـ — تعرقل إسرائيل تنفيذ المشروعات المائية التي لا تتمشى مع مصالح سلطة الاحتلال والشركات الإسرائيلية . وتصر إسرائيل على السيطرة على كل مشروع من مشروعات الشرب وتحويلها إلى شركاتها .

3 — مياه هضبة الجولان :

تعد هضبة الجولان أحد المصادر الرئيسة للمياه في فلسطين ، إذ تأتي حوالي 30٪ من كميات المياه المستهلكة في إسرائيل من هذه الهضبة . ويوجد في الهضبة حوالي 100 نبع تنتج كمية مياه تتراوح ما بين 50 و 60 مليون م³ سنويا . وقد أعلنت اسرائيل عن ضمها للمنطقة المحتلة من الجولان ، وذلك لاعتبارات استراتيجية ومائية ، إذ أنها تشرف على سهل الحولة ومنطقة بحيرة طبريا ووادي اليرموك ، كما أنها تشتمل على روافد لنهر اليرموك ، وكذلك على جزء مهم من مواقع العمل في المشروع العربي لاستثمار نهر الأردن وروافده . لذا فإن سيطرة إسرائيل على الجولان يعني الاستفادة من مصادر المياه القريبة منها في منطقة جبل الشيخ حيث منابع نهر الاردن الرئيسة ، وفي بحيرة طبرية حيث يوجد خزان المياه الطبيعي لمياه نهر الأردن ، وفي وادي اليرموك الأدنى ، حيث توجد منشآت الري الإسرائيلية في مثلث اليرموك .

ومنذ عام 1971 بدأت السلطات الإسرائيلية باستغلال مياه الجولان من خلال شركة ميكوروت التي قامت بحفر مجموعة من الآبار الارتوازية لصالح المستعمرات اليهودية في الجولان . كما اقامت شركة ميكوروت محطة لضخ المياه من بركة رام التي تقع على اقدام جبل الشيخ إلى المستعمرات ، حيث تستقبل هذه البركة مياه السيول الناجمة عن ذوبان الثلوج فوق جبل الشيخ بطاقة سنوية تبلغ 1.5 مليون م³ . كذلك اقامت ميكوروت خزانات للمياه تجمع حوالي 3 ملايين م³ من المياه سنويا .

وقد وضعت إسرائيل خطة تتيح لها بحلول عام 1985 ان تستغل أكثر من 31 مليون م³ من المياه في المنطقة الجنوبية من الجولان ، و 6 ملايين م³ من المنطقة الوسطى ، و 8.7 مليون م³ في المنطقة

الشمالية . وتهدف من وراء استغلال مياه الجولان إلى توطين 50 الف يهودي في الهضبة[20] .

ثالثا ــ نظرة مستقبلية للصراع على المياه

تعد الموارد المائية من بين أهم المتغيرات التي توجه السياسات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية لإسرائيل والدول العربية المحيطة بها . ونظرا لمحدودية هذه الموارد في الشرق الأوسط عامة ، وفي إسرائيل خاصة ، فإن ذلك يؤدي إلى وجود قلق مستمر يساور المسؤولين والشعوب في المنطقة . وترتبط المياه بالأرض في توجيه السياسة الاسرائيلية ، لما لهما من اهمية كبيرة بالنسبة للاستعمار الاستيطاني في فلسطين المحتلة[21] .

إن الموارد المائية التي تتحكم بها إسرائيل ، على تنوعها ، ليست كافية لتأمين مستلزمات إسرائيل الحياتية في المستقبل . ويحدد تقدير الخبراء الإسرائيليين كمية المياه اللازمة لإسرائيل مع نهاية القرن الحالي بحوالي 2500 مليون م³ ، أي إن إسرائيل ستكون بحاجة إلى حوالي 700 مليون م³ إضافي من المياه ، باعتبار ان ما تجمعه وتستغله حاليا من المياه هو في حدود 1800 مليون م³ . ونتساءل الآن عن كيفية مواجهة إسرائيل لمشكلة النقص في ميزانها المائي . وللإجابة عن هذا التساؤل لا بد أن نكشف عن المخططات الإسرائيلية الرامية إلى الحصول على المياه بأي وسيلة ، سواء اكانت الحرب أو غيرها . ويمكن أن نوجز هذه المخططات فيما يلي[22] :

1 ــ مخطط الاستيلاء على مياه نهر اليرموك :

بدأ تنفيذ هذا المخطط منذ أوائل العشرينات ، عندما تم تعيين حدود فلسطين الانتداب ، بحيث أعطي لفلسطين 8 كم من المجرى الادنى لنهر اليرموك لتكون مبررا أمام الصهيونية في المستقبل للمطالبة بحقوقها في استغلال مياه نهر اليرموك . ولفهم الموقف الحقيقي لإسرائيل من مياه نهر اليرموك ، ينبغي العودة إلى مشروع جون كوتون لتطوير واستثمار الموارد المائية في أحواض نهري الأردن والليطاني (شباط / فبراير 1954) . فقد أعطى كوتون ، الخبير الأمريكي ، حسب مشروعه ، 1290 مليون م³ لإسرائيل ، بواقع 890 مليون م³ من مياه نهر الأردن وروافده ، و 400 مليون م³ من مياه نهر الأردن وروافده ، و 400 مليون م³ من مياه نهر الأردن ، وبذلك فإنه يبقى لها في ذمة نهر اليرموك والروافد الأخرى ، حسب مشروع كوتون ، حوالي 290 مليون م³ . إن إقامة سد الوحدة الأردني ــ السوري المشترك على نهر اليرموك وحجزه كميات كبيرة من مياه فيضانات النهر التي تستغلها إسرائيل حاليا ، من شأنهما أن يقلقا بال إسرائيل بحرمانها من هذه المياه ، الأمر الذي سيؤدي إلى التفكير بالاستيلاء على مياه نهر اليرموك عن طريق الحرب .

2 ــ مخطط الاستيلاء على مياه نهر الليطاني :

بدأ هذا المخطط منذ 1919 عندما تقدم الصهيونيون بمذكرة إلى مجلس الحلفاء الأعلى في قصر السلام بفرساي يطالبون فيها بضم ما يعرف حاليا بجنوبي لبنان إلى فلسطين الانتداب ، ليتمكن

---

(20) اوري ديفيس واخرون ، السياسة المائية لاسرائيل ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت 1980 ، ص 34 ــ 36 .

(21) صبحي كحالة ، المشكلة المائية في اسرائيل او انعكاساتها على الصراع العربي الاسرائيلي ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت 1980 ، ص 5 .

(22) أ ــ بشير البرغوثي ، مصدر سابق ، ص 207 ــ 224 .

ب ــ مركز دراسات المستقبل ، مصدر سابق ، ص 32 ــ 33 .



المصدر : مشـوون عربيـة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سبتمبر ١٩٨٨

هؤلاء من استغلال مياه نهر الليطاني . وتجدر الإشارة إلى أن كوتون خص لإسرائيل في مشروعه 400 مليون م³ من مياه نهر الليطاني ، وابقى للبنان صاحبة النهر 300 مليون م³ فقط . وقد اخذت إسرائيل تستغل جزءا من هذه الكمية بالفعل منذ غزوها لجنوبي لبنان عام 1982 . ومن المتوقع أن يتزايد سحبها لمياه نهر الليطاني في المستقبل ، الأمر الذي يترتب عليه دخول المقاومة الوطنية اللبنانية في مواجهة حادة مع إسرائيل ، قد تضطرها إلى غزو لبنان الجنوبي من جديد وإحكام السيطرة على مجرى نهر الليطاني .

3 ـــ مخطط الاستفادة من مياه نهر النيل :

تتطلع إسرائيل إلى تنفيذ هذا المخطط بالطرق السلمية . وقد طرح هذا المخطط قبل زيارة الرئيس السادات للقدس بأربع سنوات ، وبالتحديد في عام 1973 . ويقضي هذا المخطط استغلال جزء يسير من مياه النيل دون أن يؤثر ذلك على حصة مصر في مياهه . وتأمل إسرائيل الحصول على بليون م³ من مياه النيل البالغ تصريفها السنوي حوالي 84 بليون م³ في المتوسط . وتهدف إلى ري سيناء والنقب عبر أنابيب تمر تحت قناة السويس مخترقة سيناء في قناة مكشوفة .

4 ـــ مخطط الاستفادة من مياه نهري سيحان وجيحان :

يدخل هذا المخطط ضمن مشروع امريكي ـــ تركي اعلنه رئيس تركيا تورغات اوزال في نهاية نيسان / ابريل 1987 . ويقوم المشروع على تحويل نهري سيحان وجيحان في انابيب باتجاه الجزيرة العربية ، على أن تستفيد من المشروع كل الدول التي يمر عبرها الأنبوبان . ولا شك أن تمرير خطوط الأنابيب داخل الضفة الغربية من شأنه أن يؤمن لإسرائيل المياه بنسبة معينة .



المصدر : الوطن الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ أكتوبر ١٩٨٩

الماء كالدم في الصراع العربي الاسرائيلي

القدس المحتلة - رويتر - يبدو انه على اسرائيل التي ترفض الانسحاب من الاراضي الفلسطينية مقابل السلام ان تعطي شيئا ثمينا اخر وهو الماء .

ان تسوية سلمية تعطي الفلسطينيين حكما ذاتيا في الضفة الغربية سوف تنهي سلطة اسرائيل على منبع مائي يمد اسرائيل بمقدار ٢٠ بالمائة من احتياجاتها .

ويقول خبراء اسرائيل انه يتحتم على اسرائيل الموافقة على تخفيض كمية المياه التي تسحبها من هذا المنبع حتى يتمكن الجار الفلسطيني من تنمية اقتصاده .

ويقول الاستاذ الجامعي هليل شوفال «ان هذا الموضوع يثير حساسية في اسرائيل لوجود تهديدات من جار عدو يسعى لقطع مواردنا».

ويقول متطرفون في اسرائيل ان تسليم الضفة الغربية والتي تم احتلالها في يونيو ١٩٦٧ يعني اعطاء مياه الشرب الى ياسر عرفات - رئيس منظمة التحرير الفلسطينية .

ويستبعد العلماء فكرة تخريب هذا المنبع ويتفقون على ان فكرة المشاركة فيه يجب ان تكون المحور الاساسي في محادثات السلام

ويقول الاستاذ الجامعي جوزيف الفير «ان حرية الوصول الى المنبع من اهم الشروط التي يجب ان تمليها اسرائيل في رسم حدودها مع الدولة الفلسطينية وان اي تسوية لن يكتب لها النجاح بدون تنظيم حرية استخدام هذا المنبع للطرفين» .

واضاف قوله ان اسرائيل تستخدم الان كميات مياه اكبر من الفلسطينيين «الذين سيقولون انهم ايضا يريدون النمو الاقتصادي» .

ويقول الخبراء ان اسرائيل تستخدم كل مياه الشرب المتاحة وقدرها ٥ر١ مليار متر مكعب .

واهم مصادر المياه هي العيون ومياه الامطار ومياه الثلوج الذائبة المنحدرة من جبال لبنان ومرتفعات الجولان، ويتم تخزين المياه في بحيرة طبرية - الجليل - وتضخ الى صحراء النقب في الجنوب لتروي المحاصيل الزراعية .

ويقول شوفال ان هناك حساسية مفرطة تجاه اي تهديد لمصادر المياه .

وقال شوفال «اننا نتعامل مع طموحات قومية - الحلم الصهيوني لانشاء وطن قومي في فلسطين يسمح لليهود بالعمل كمزارعين مرة اخرى» .

ويقول مهندس المياه اليشع كالي والذي قام بدراسة المشاريع التي تهدد السلام مع جيران اسرائيل العرب انه ليس ضروريا احتلال الضفة الغربية حتى تحصل اسرائيل على حقوقها من المياه والتي يحددها القانون الدولي .

وقد اشار الى وجود اتفاق بين الاردن واسرائيل على اقتسام المياه .

واقترح كالي وبعض الخبراء على ان تقوم مصر بمد قطاع غزة بالمياه حيث يحتاج الى ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا وتعتبر هذه الكمية واحدا على خمسة بالمائة من استهلاك مصر من المياه ولكنها كمية لها معنى بالنسبة لاسرائيل» .

وكانت المياه احد مصادر الصراع بين اسرائيل وجيرانها العرب. فقد احتجت دمشق في ١٩٥٣ لدى الامم المتحدة عندما بدات اسرائيل في انشاء خط المياه في نهر الاردن في المنطقة منزوعة السلاح على حدود سوريا. وقد قامت اسرائيل بسحب الخط الى الداخل عند بحيرة طبرية .

وبعد عقد من الزمن بدا العرب مشروع تحويل مجرى نهر الاردن وساعد هذا على نشوب حرب ١٩٦٧ واحتلت اسرائيل مرتفعات الجولان .

وقال شوفال ان اسرائيل في سعيها لتحقيق تنمية تقوي وجودها في السنوات الاولى قامت بسحب كميات كبيرة من المياه من المنبع ودفعته الى ساحل البحر الابيض فساعد على تكاثر الملوحة في الارض .

وقد اشتدت الازمة في ١٩٨٦ عندما اصيبت اسرائيل بالجفاف الذي ادى الى مراجعة للسياسة المائية .

٠٠٤١٢



اسرائيل ومصادر المياه العربية
« غنائم الحرب »

* بقلم : د. توماس شتاوفر

مقدمــة :

ان اهتمام اسرائيل بالمياه العربية جزء من مفهوم متكامل لسياسة الموارد تشمل النفط والمعادن والسيطرة على التجارة والموارد الاقتصادية الأخرى اضافة الى المياه . ويجب ان لا تقتصر النظرة للاهداف المائية على الفكرة الصهيونية التاريخية بل يجب تناولها من منظور أوسع يتعلق بالأهداف الاقتصادية والجيوسياسية الراهنة والمستقبلية للدولة .

تتميز حاجة اسرائيل للمياه بأنها سطحية وغير اقتصادية وبالتالي غير عقلانية فزراعتها ليست مجزية الى حد بعيد اذ تعتمد كثيراً على الدعم من الولايات المتحدة ومن اليهودية العالمية . ومعظم الماء يستهلك في الزراعة مع أن بالامكان تحويله الى استعمالات أخرى وبصورة اكثر جدوى . والواقع أنه اذا تم الاستغناء عن ثلثي زراعة اسرائيل أو نحو ذلك فسوف يكون الاقتصاد في وضع افضل بالفعل لأن أموال الدعم الضخمة يمكن توزيعها على مجالات أخرى .

بيد أن انتاج الغذاء محلياً جزء من مفهوم « الدفاع الشامل » (لدى اسرائيل) لأن انتاج الغذاء حتى ولو كان أكثر تكلفة من استيراده ، يعمل في الواقع على التخفيف من أثر اي حظر أو ضغوط تجارية محتملة ، وبذلك فان المياه الموجودة سواء التي تم الاستيلاء عليها أو تأمينها منذ سنة ١٩٤٨ ، تعتبر ذات قيمة كبيرة حتى ولو استخدمت في الزراعة غير المربحة .

ولهذا فان الموارد المائية تعتبر ثمينة لأن المياه العربية التي جرى الاستيلاء عليها بديل أقل كلفة من الخطط البديلة لاعادة استخدام المياه العادمة أو ، على المدى البعيد و لبرامج تحلية المياه التي تعمل على الطاقة النووية أو النفطية .

وهكذا فان تكاليف استبدال المياه العربية عالية بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي في وقت يظهر فيه أن هذا الاقتصاد بالغ الضعف و يعتمد بصورة متزايدة على الدعم الامريكي المتنامي . وسوف

---
* باحث اقتصادي امريكي



المصدر : الباحث العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠

تؤدي بدائل المياه العربية الى تحمل اسرائيل لتكاليف اقتصادية مباشرة تقارب المليار دولار سنوياً وعلى الأرجح أنها أكثر من ذلك بكثير . وأن أية إعادة للأراضي شاملة إعادة المياه التي هي الآن تحت سيطرة اسرائيل ، تعني ضمناً زيادة كبيرة جداً في التكاليف تقع على اقتصاد اسرائيلي لا يرغب من الناحية السياسية في اجراء أي تقليصات من أجل ان يعيش ضمن امكانياته .

كذلك فان السيطرة على المياه تعني السيطرة على الضفة الغربية ومرتفعات الجولان . وسوف تؤدي إعادة هذه المناطق الى مزيد من التكاليف الاقتصادية ذلك لأن المناطق المدارة والقدس ذات قيمة كبيرة لاقتصاد اسرائيل الذي لولاها لكان اقتصاداً عليلا جداً .

واهتمام اسرائيل بالمياه العربية ليس الا أحد مظاهر اهتمام جيوسياسي أوسع بمجموعة من الموارد كالفوسفات والبوتاس والمواقع السياحية والعمالة الرخيصة والتحويلات من العملة الأجنبية . وهذه الموارد كلها كبيرة الأهمية هذه الأيام لأن اسرائيل عاجزة عن إعالة نفسها على المستوى الاستهلاكي المطلوب دون السيطرة على هذه الموارد . وهذا الضعف المزمن في اقتصاد اسرائيل يعزز رغبتها في الاحتفاظ بالأراضي التي استولت عليها و يشحذ اهتمامها بالاستيلاء على المزيد مثل حوض الليطاني وضفة الغور الشرقية .

ثمن السلام : غنائم الحرب

منذ أمد طويل واقتصاديات الصراع العربية ـ الاسرائيلي خاضعة للمناقشات السياسية التقليدية ، غير أن من المهم الاعتراف بأن تجاوز العقبات الاقتصادية أمام أية تسوية سلمية شاملة لا يقل صعوبة عن تجاوز العقبات السياسية . و يأتي البعد الاقتصادي هذا من أن الأراضي التي احتلتها اسرائيل سنة ١٩٦٧ ذات فائدة اقتصادية كبرى لها بحيث أن التخلي عن الضفة الغربية أو قطاع غزة أو القدس الشرقية يعني التضحية بغنائم الحرب . إذ أن هذه المناطق المحتلة تدر على اسرائيل مليار دولار سنوياً اضافة الى أن السيطرة على مرتفعات الجولان والضفة الغربية تضمن لاسرائيل الاستيلاء على مياه أردنية تعادل حوالي ثلث مجموع مواردها المائية وستضطر اسرائيل لدفع ما يقارب ملياري دولار سنوياً إذا أرادت تعويض هذه المياه .

وهكذا فان ثمن السلام بالنسبة لاسرائيل يعني التنازل عن دخل سنوي من غنائم الحرب يتراوح بين مليارين وثلاثة مليارات من الدولارات . ولما كانت أية خطة مقبولة للسلام تشمل انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ فان السلام يعني تلقائيا التنازل عن المكاسب الاقتصادية والمائية التي نتجت عن تلك الفتوحات . وبذلك تلوح أشباح الأعباء الاقتصادية الاضافية ضخمة في الأفق اذا ما أخذنا في الحسبان الوضع المهزوز للاقتصاد الاسرائيلي الحالي .

وليست العقبات الاقتصادية أمام السلام حقيقية جدا وحسب ، بل ان هناك حوافز أخرى واضحة لمزيد من التوسع الاقليمي الاسرائيلي . فقد استخدمت اسرائيل الآن بصورة كاملة آخر كتلة مائية استولت عليها في الستينات ، وأحدث أهداف اسرائيل الآن هو نهر الليطاني ، الذي أبدت اسرائيل اهتماما متزايدا به في السنوات الأخيرة لأن عجزها الجديد للمياه أصبح وشيك الوقوع .

• نشر في مجلة « الشؤون الامريكية العربية : American - Arab Affairs واشنطن العاصمة .



المصدر : البلاغ العربي

التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والليطاني هدف مغر حقاً . وكان المخططون الصهاينة القدامى قد أدخلوا هذا النهر ضمن النطاق الجغرافي « لأرض اسرائيل الكبرى » . الا أن النقاش قد أزداد حدة في المدة الأخيرة ولا سيما في الأشهر التي سبقت غزو لبنان سنة ١٩٧٨ . فالليطاني يوفر مياها أكثر بكثير من منابع الأردن التي استولت عليها اسرائيل سنة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ . وبالمقارنة مع الخمسمائة مليون متر مكعب التي تم تحويلها من حوض الأردن أنذاك، فان بامكان الليطاني أن يوفر ثمانمائة مليون متر مكعب أو زيادة محتملة في استهلاك اسرائيل للماء تبلغ نسبتها ٥٠٪ .

وهكذا فان الدافع المائي يعزز الدافع الاقتصادي وكلاهما معا يعززان الدوافع الدينية والتاريخية . لذلك فان العقبات نحو أي سلام عن طريق التفاوض تلوح كبيرة في الأفق في حال غياب أية ضغوط أو عقوبات تفرضها الولايات المتحدة على اسرائيل .

غنائم الحرب :

تغيرت اقتصاديات الحرب بالنسبة لاسرائيل خلال السنوات العشر الأخيرة ، ولكن سنة ١٩٦٧ كانت مربحة لها دون شك ، والغنائم الاقتصادية لتلك الحرب هي موضوع الجدل الآن . وكانت أبرز الغنائم الاقتصادية لحرب سنة ١٩٦٧ شبه جزيرة سيناء نفسها ، وكانت اسرائيل قادرة على استغلالها استغلالا مربحاً جداً منذ سنة ١٩٦٧ وحتى نهاية سنة ١٩٧٥ عندما أجبرت تحت ضغط من ادارة الرئيس فورد على التخلي عن الشريط الغربي من سيناء الذي يحتوي على حقول النفط . وكان النفط والغاز الهدفين الرئيسيين في سيناء لأنها قفراء وزهيدة القيمة الاقتصادية لولاهما . وكان الاسرائيليون قد استولوا على حقول نفط بلاعيم وأبو رديس المصرية ـ « الايطالية » أثناء اندفاعهم نحو قناة السويس . وكانت تلك الحقول رغم تواضع حجمها وارتفاع تكاليفها بمقاييس صناعة النفط في الشرق الأوسط، ذات أهمية اقتصادية وجيوسياسية بارزة لدى اسرائيل .

وتم اكتشاف حقول نفط سيناء وتطويرها على يد شركة متفرعة عن شركة ايني الايطالية الحكومية للنفط وذلك في أوائل الستينات وكانت تنتج ٨٠ ألف برميل يوميا عندما استولت عليها اسرائيل . وقبل ان اسرائيل كانت قد أعدت خططاً لاستعمال الزيت الخام الثقيل نوعاً قبل سنة من حرب سنة ١٩٦٧ . وبحلول سنة ١٩٧٥ كانت الحقول النفطية القديمة مضافاً اليها حقل علما البحري الذي جرى تطويره أثناء الاحتلال الاسرائيلي ، تنتج حوالي ١٢٠ الف برميل يوميا وتغطي بذلك جزءا كبيرا من مستوردات اسرائيل النفطية . وكان مجموع قيمة انتاج هذه الحقول عند التخلي عنها حوالي ٥٠٠ مليون دولار سنويا بينما تبلغ قيمته الآن حوالي ١٥٠٠ مليون دولار بموجب أسعار استخراج النفط الحالية .

وقد حققت اسرائيل ايضا فوائد ومكاسب جيوسياسية هامة بالاضافة الى المكاسب المالية المباشرة من حقول النفط التي استولت عليها لأنها في ذات الوقت حرمت مصر أكبر عدو لها في ذلك الوقت من هذه الموارد . فكانت مكاسب اسرائيل خسائر لمصر . كما كان هناك مكسب أخر مضاعف الحجم لاسرائيل وهو اغلاق قناة السويس طيلة ثماني سنوات متوالية . فقد خسرت مصر عوائد القناة التي كانت تبلغ أنذاك ٢٥٠ مليون دولارا في السنة على الأقل وكان ذلك



المصدر : الباحث العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠

مكسباً جيوسياسيا لاسرائيل بينما أوجد الدخل المتأتي من ناقلات النفط بعد اغلاق القناة فرصة اقتصادية أخرى لاسرائيل . وخلال الفترة التي ارتفعت فيها الرسوم كثيرا بعد اقفال قناة السويس تمتعت اسرائيل برسوم اضافية بمعدل دولار واحد للبرميل جاءت بصورة غير متوقعة . وبالتعاون مع ايران انشأت اسرائيل خط أنابيب ايلات ـ عسقلان عبر صحراء النقب متخطية بذلك قناة السويس . وبالاضافة الى تزويد مصفاة اسرائيل استخدام ذلك الخط بصورة مربحة جداً لشحن النفط لايطاليا ودول الكتلة الشرقية .

وقد خسرت اسرائيل غنائم الحرب هذه في المرحلة الأولى للانسحاب من سيناء الذي فرضته ادارة الرئيس فورد عليها سنة ١٩٧٥ كما أعيد فتح قناة السويس بمساعدة الولايات المتحدة وأرغم الاسرائيليون على إعادة حقول النفط لكن هذه الغنائم الحربية السابقة لا تزال هامة في اطار الحرب الاقتصادية في الشرق الأوسط.

وكان خروج اسرائيل من شبه جزيرة سيناء مكلفاً جداً لها على الصعيد المالي والجيوسياسي . فقد اضطرت اسرائيل للتحول من النفط العربي الذي استولت على منابعه الى شراء النفط، الأمر الذي عرضها للخطر بصورة مضاعفة . كما ازداد اعتمادها على المساعدة المالية الامريكية بمقدار حوالي ملياري دولار سنويا لأن أسعار النفط تصاعدت بعد أن ارغمت اسرائيل على دخول السوق لشراء النفط.

كذلك فقد وجد الاسرائيليون أنفسهم أكثر اتكالا على الولايات المتحدة التي اضطرت لممارسة ثقلها السياسي لتسهيل تزويد الاسرائيليين بالنفط وذلك عن طريق الضغط على المكسيك لاعطاء النفط لاسرائيل . وقد أصبحت هذه المشكلة أكثر دقة لاسرائيل والتي كانت أحد العناصر الأساسية في التحالف بين طهران وتل أبيب . وبرز تعرض اسرائيل للمتاعب عندما كشف النقاب عن البروتوكول السري الذي وعد الدكتور هنري كيسنجر بموجبه أن يحول النفط عن المستهلكين الامريكيين اذا عجزت اسرائيل عن تعويض النفط الذي فقدته في سيناء من مصادر ملائمة .

وغنائم الحرب أحد البدائل للاعتماد على مزيد من المعونة من الولايات المتحدة وعلى التساهل والتدليل المستمر من الكونغرس الامريكي تجاه اسرائيل . وازدادت حساسية اسرائيل حدة إزاء هذا الاعتماد في السنوات الأخيرة عندما اتضح أكثر من ذي قبل ضعف اقتصادها . وفي الوقت نفسه يلاحظ الاسرائيليون أن بعض القوى المناصرة للعرب قد حققت مكاسب في الكونغرس كان أبرزها بيع طائرات ف / ١٥ وبعدئذ طائرات الأواكس السعودية .

والتكاليف الاقتصادية « للصلح المنفرد » مع مصر ـ حتى بالرغم من الزيادة الدراماتيكية في المساعدات الأمريكية لاسرائيل لتغطية هذه التكاليف ـ تجيء سابقة محذرة لاسرائيل من أية تنازلات أو تضحيات أخرى بالغنائم المتبقية من حرب سنة ١٩٦٧ .

الفوائد المتبقية للحرب :

بالنسبة لاسرائيل تبقى الموارد المائية أهم مكسب اقتصادي من الأراضي التي تم احتلالها سنة ١٩٦٧ ومن الاستيلاء الفعلي الذي تلا ذلك على جنوب لبنان والذي تم تدريجيا منذ سنة



١٩٧٥ . وفي الوقت الراهن فباستثناء امكانيات نهر الليطاني التي سنبحثها فيما بعد ، فإن ما يقارب نصف مجموع استهلاك اسرائيل للمياه يتألف من المياه التي حولت أو جرى الاستيلاء عليها من الموارد العربية الواقعة خارج حدود اسرائيل قبل سنة ١٩٦٧ .

وكان أول المصادر المائية الرئيسية التي أخذها الاسرائيليون سنة ١٩٦٧ المياه الآتية من حوض تجمع المياه الجوفية في الضفة الغربية ذاتها . فمعظم الأمطار التي تسقط على الضفة الغربية تخترق التربة وتنزل الى الأحواض الجوفية الموجودة في الضفة الغربية والممتدة تحت أراضي اسرائيل نفسها والتي تنطلق في النهاية الى البحر الأبيض المتوسط . و يقدر حجم المياه التي تتدفق سنو ياً من الضفة الغربية الى الخزانات الساحلية الجوفية بحوالي (٢٠٠) مليون متر مكعب . وقد بدأ الاسرائيليون في استغلالها منذ أوائل الخمسينات . وهذه الخزانات الجوفية جزء لا يتجزأ من نظام معقد دقيق لاستخراج المياه ثم حقنها في الآبار مرة أخرى على طول الساحل بين عسقلان وحيفا . وأن إعادة ملء هذه الآبار الساحلية باستمرار من هذه المياه الآتية من الأراضي الأردنية السابقة ، أمر ذو أهمية حيو ية للتوازن المائي في اسرائيل لأنه يسمح لها بسحب نفس الكميات من المستودعات الجوفية الساحلية من أجل استهلاكها في اسرائيل .

وهكذا فان الاستيلاء على الضفة الغربية كان الشرط المسبق اللازم لضمان استمرار تدفق المياه العربية لتغطية الاستهلاك الاسرائيلي . والاستيلاء على هذا الحوض المائي الجوفي هو في الواقع أهم بكثير من التناحر والجدل الأكثر علانية والقائم بين المستوطنين الاسرائيليين والسكان العرب حول الآبار الموجودة في الضفة الغربية . فبالسيطرة على الضفة الغربية تستطيع الادارة العسكرية الاسرائيلية ضمان عدم قيام السكان العرب بتطو ير هذا المورد المائي الأصلي وبذلك تحافظ على ما بين ١٢٪ و ١٥٪ من مجموع الموارد المائية الاسرائيلية .

أما العنصر الثاني في هذه القضية المائية الهامة فهو تحو يل مياه الأردن الى اسرائيل وقد تم الانتهاء من هذا النظام الخاص بنقل جميع مياه الأردن الى اسرائيل والمسمى بمشروع المياه القطري في سنة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ و يقع بكامله داخل الحدود الاسرائيلية قبل سنة ١٩٦٧ . وتوجد منابع الأردن في سوريا ولبنان مع رافد صغير ينبع داخل اسرائيل نفسها . وتتطلب السيطرة على نهر الأردن سيطرة على منابع النهر التي تقع وراء الحدود القديمة لاسرائيل وذلك للحيلولة دون استردادها من قبل أية دولة عربية تجري منابع الأردن في أراضيها . و يحتاج هذا بدوره الى السيطرة على مرتفعات الجولان والمناطق اللبنانية جنوب مرجعيون وشرقها .

وهكذا فان الضرورات المائية والاقليمية تندمج وتتداخل معاً لأن المكاسب الاقليمية تتناسب تماماً مع سياسة اسرائيل المتعلقة بالموارد الاقتصادية . فالسيطرة على مرتفعات الجولان مع الاحتلال أو الاشراف على الزاو ية الشمالية مما يعرف « بأرض حداد » هي الشطر العسكري المباشر والمكمل لتحو يل الاسرائيليين لنهر الأردن . وفي سنة ١٩٦٥ عندما لاحظ القادة العرب مسبقاً المشاريع الاسرائيلية لتحو يل مياه الأردن من حوضه ونقلها الى النقب ظهر مشروع عربي مشترك لتحو يل مجاري الروافد العليا الى مناطق أخرى بين الدول التي تنبع منها . ولكن المحاولة المشتركة لحماية مياه نهر الأردن من استيلاء اسرائيل عليها انهارت أمام القصف الاسرائيلي وجاء الاحتلال الاسرائيلي فيما بعد للحيلولة الفعالة دون أية مساع تبذلها الدول التي يجري نهر الأردن فيها من أجل استرداد مياهها . وفي الوقت الراهن تسحب اسرائيل سنو ياً ما



المصدر : الباحث العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠

معدله حوالي ٤٠٠ مليون متر مكعب من المياه كل عام من أعالي نهر الأردن . وبذلك تأخذ كل المياه الحلوة والصالحة للري . ولا يسمح الا للمياه المالحة أو الينابيع المالحة المحولة بالخروج من بحيرة طبريا الى المجرى التاريخي لنهر الأردن .

و يبلغ مجموع حجم المياه العربية التي ضمنت اسرائيل الحصول عليها أو استولت عليها فعلا ما بين سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٧٨ ما يتراوح بين ٦٠٠ ـ ٧٠٠ مليون متر مكعب سنويا ، وهي تمثل نحو ٤٠٪ من مجموع استهلاك اسرائيل للمياه كما يمثل ما يكاد يبلغ كل الزيادة التي طرأت على استهلاك اسرائيل للمياه منذ أواسط الستينات أي ان التوسع في الاستيطان والانتاج الزراعي الكلي قد تحقق بكامله تقريباً عن طريق المياه الآتية من أعالي الأردن والضفة الغربية والأمر الذي يحدد بوضوح الأهمية الاقتصادية البالغة للأراضي المحتلة بالنسبة لاسرائيل .

وقيمة هذه المياه عقائدية نظرية في الدرجة الأولى لأن ثلثي استهلاك المياه في اسرائيل يذهب للزراعة المروية . و يقدر الخبراء الزراعيون في اسرائيل أن أقل من نصف تلك الزراعة مجز أو مجد من ناحية اقتصادية . و يتمتع القطاع الزراعي في اسرائيل بدعم كبير يشمل بنية تحتية رخيصة أو مجانية ، وتخفيضات في الضرائب وتسهيلات ائتمانية خاصة ومساعدة في التصدير . ومع هذا كله فان قسماً فقط من هذا المنتوج ذو جدوى اقتصادية والباقي لا يتطلب المياه وحسب ، بل و يحتاج أيضاً الى دعم مالي متواصل . وكان بامكان الاقتصاد الاسرائيلي أن يحصل على فوائد أكبر بكثير لو أنه تخلى عن الزراعة المكلفة ذات الدعم العالي بدلا من الاستيلاء على مزيد من المياه العربية ليوسع بها من نطاق انتاجه الزراعي المفتقر الى الكفاءة . وعلى هذا الأساس ، واذا سلمنا بأن القيمة المضافة لكل وحدة مائية لحوالي نصف الانتاج الزراعي هي قيمة سلبية ، فان « القيمة الاقتصادية » لهذه المياه هي صفر في أحسن الأحوال .

بيد أن الدافع المائي ينبع من دافع أكبر وهو الدافع العقائدي ـ أو المفهوم القديم المتواصل القائل « بوجود اليهود على الأرض » والذي كان بالغ الأهمية في أفكار الصهاينة القدامى . وللماء مكانة عالية ضمن الدوافع العقائدية لأن البديل البارز الوحيد للاستيلاء على مزيد من مصادر المياه هو برنامج تحلية على نطاق واسع يتطلب زيادات هائلة في المعونات الامريكية . وتبلغ تكاليف المتر المكعب الواحد من محطات التحلية الآن ما بين ١ ـ ٢,٥ دولار . وهو أرخص ما يكون في المنشآت المزدوجة الأغراض وأغلى ما يكون في حالة المرافق المتفردة الهدف . والمجال أمام المنشآت المزدوجة الأغراض محدود ولذلك فالتكاليف البديلة لتوفير ٧٠٠ مليون متر مكعب من الماء سنويا ستتراوح بين ١,٢ ـ ١,٨ مليار دولار سنويا . ولهذا فان المياه التي تم الاستيلاء عليها تبدو في غاية الجاذبية فعلا .

الدوافع المائية :

تمثل المكاسب الاقتصادية لاسرائيل من الحرب عقبة رئيسية في سبيل أية تسوية سلمية جوهرية في الشرق الأوسط . والواقع أن الدوافع الاقتصادية ليست مجرد عقبات في سبيل السلام بل هي حوافز لحروب أخرى . وقد اكتسب الدافع المائي بصفة خاصة بعداً مستقبلياً جديداً في



المصدر : الباحث العربي

التاريخ : يناير مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشهور الأخيرة . وأخذت تتكشف الأهداف الاسرائيلية الكبرى من غزو لبنان سنة ١٩٨٢ عندما وزعت اسرائيل قواتها بحيث تؤمن لها مياه الليطاني . والاهداف الاسرائيلية المعلنة عن حماية حدود اسرائيل الشمالية من الهجمات الفلسطينية ليست بالأهداف المقنعة لمعظم المراقبين العسكريين لأن الفلسطينيين لا يشكون تهديداً خطيراً لاسرائيل اذا ما أخذنا في الاعتبار التفوق الساحق لآلة الحرب الاسرائيلية . والحقيقة أن الهجوم الاسرائيلي يستهدف السيطرة النهائية على مياه نهر الليطاني التي طالما كانت أحد أهداف صانعي الاستراتيجية الصهيونية . وقد ادخل حوض الليطاني ضمن نطاق التعريف الجغرافي «لأرض اسرائيل الكبرى» منذ الحرب العالمية الأولى على الأقل . وتعود المناقشات الوزارية الاسرائيلية للاستيلاء على مياه الليطاني الى أيام موشي شاريت على الأقل ، ومما يلفت النظر أن المرء يجد على أغطية الموائد في فندق شيراتون في تل أبيب صوراً لخرائط تبين أن مواطن أسباط اسرائيل القديمة تمتد الى أراضي عبر الليطاني .″

والليطاني هدف مغر . فالاستيلاء عليه بصورة كاملة ، وهو أمر ممكن بسبب انتشار المواقع الاسرائيلية الآن في لبنان ، يضيف ما لا يقل عن ثمانمائة مليون متر مكعب من المياه لموارد اسرائيل كل سنة أو ما يعادل ٥٠٪ من هذا المورد الهام . وتقع أقرب نقطة من منابع الليطاني على بعد يتراوح بين كيلومترين وثلاثة كيلومترات قرب المطلة على حدود اسرائيل الشمالية . والتوقيت للاستيلاء على الليطاني ملائم جدا ، اذ لم تكن الضربة الاسرائيلية التي طال انتظارها سابقة لأوانها لأن خبراء المياه في اسرائيل يقولون ان اسرائيل الآن استنفذت آخر الموارد المائية التي استولت عليها من العرب في الستينات . وقد ارتفع بصورة سريعة استهلاك المياه في اسرائيل ومعدل الاستهلاك الفردي الحالي للمياه في اسرائيل أعلى بكثير مما هو في الاقطار المجاورة . والطلب المتزايد على المياه في اسرائيل يواجه الآن موارد محدودة . فقد تم الاستغلال الكامل للمياه السطحية ضمن الحدود القديمة و ينطبق القول ذاته على مياه الأردن التي حولت من الدول العربية . ولم يعد ممكنا الحصول على مياه جوفية عالية النوعية . ولا تكاد توجد أمام اسرائيل بدائل ذات قيمة للمياه غير نهر الليطاني . فهناك أولا مشاريع طويلة الأمد لتكرير مياه المجاري والمياه العادمة وقد تؤدي اذا نجحت الى الحصول على ١٥٠ ـ ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه للزراعة .

وثانيا : اذا تم طرد سكان الضفة الغربية منها فان ذلك قد يوفر لاسرائيل حوالي ١٥٠ مليون متر مكعب آخر .

والموردان المائيان الوحيدان اللذان يمتد بهما هما نهر الليطاني في جنوب لبنان ونهر اليرموك الأصغر منه حجما والذي يصب في المنبسط الأوسط من نهر الأردن قرب التقاء الحدود السابقة بين اسرائيل ولبنان وسوريا . غير أن الدافع المائي هنا يتضمن دافعاً عسكرياً رئيسياً لأن ادخال نهر الليطاني في اسرائيل تطلب منها توسعاً اقليمياً واضحاً ذلك لأن قرب الليطاني من اسرائيل أمر خادع والسيطرة على هذا النهر وتحويله الى اسرائيل عملية صعبة بسبب الوضع الطوبوغرافي غير العادي لنهر الليطاني . فمع أنه يجري الى نقطة تقع على بعد لا يتجاوز كيلومترين عن قلعة بوفورت الا أنه لا بد لاسرائيل من الاستيلاء على معظم الجنوب اللبناني والاحتفاظ به قبل أن تتمكن من تحويل مجرى الليطاني من الاتجاه نحو البحر المتوسط الى الاتجاه نحو الحدود الاسرائيلية .



المصدر : الباحث العربي

التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأخدود الليطاني حال انحداره من الوادي الأوسط في اتجاه الحدود الاسرائيلية عميق وشديد الانحدار وذلك قبل أن ينحرف الى الغرب وراء الخردلي. ومن الممكن نظريا تحويل النهر عن طريق نفق يتراوح طوله بين ٢ ـ ٤ كيلومترات يصل الليطاني بالجزء الأعلى من نهر الأردن ومن ثم ضخ المياه الى مشروع المياه القطري الاسرائيلي. وبما أن حركة المياه في الليطاني تتأثر بالفصول الى حد بعيد، فان النفق لا يستطيع أن يحول الا جزءا من مجموع تدفق المياه في النهر. وأفضل مكان الحصول على المياه من أعالي النهر هو موقع السد الحالي عند بحيرة القرعون حيث أقام الاسرائيليون خطوطهم هناك في حزيران سنة ١٩٨٢. وتعني السيطرة الفعالة على النهر الاستيلاء على كامل النصف الجنوبي لوادي البقاع وكثير من المنطقة الواقعة جنوب الزهراني.

وهكذا فان الاستراتيجية الاسرائيلية تشمل عنصرين أساسيين أعلنهما الجنرال موشي دايان قبل زمن طويل: الأول، تفريغ مناطق جنوب لبنان من أكبر عدد ممكن من سكانها المؤلفين من المزارعين في الوقت الحاضر وهو المفهوم القائم على «أراضي دون عرب» والأساس الذي قامت عليها سياسة «الأرض المحروقة» التي اتبعتها اسرائيل خلال سنوات عديدة في الفترة الأخيرة واجبرت أعداداً ضخمة على النزوح من جنوب لبنان. أما العنصر الثاني فهو وجوب احتفاظ اسرائيل بالجزء الجنوبي الشرقي من لبنان لضمان القيام بعمليات التحويل الواسعة النطاق بعد أن تم افراغ المنطقة من سكانها اللبنانيين لأقصى قدر ممكن. وقد تمت الخطة الهندسية الأساسية لتحويل نهر الليطاني منذ سنوات عديدة وتشمل سلسلة من القنوات طولها ١٠٠ كيلومتر، مع أقنية قصيرة لجر المياه «والسيفونات» والانفاق على طول الجدران الشرقية والجنوبية لأخدود الليطاني وستعبر هذه الانشاءات من مرجعيون في جنوب لبنان الى شمال اسرائيل قرب بين نطوفا. وهناك يمكن ربطها بنظام الري الاسرائيلي الحالي بقدر زهيد جدا من الضخ. وعلى هذا فان التضاريس الأرضية أو الطوبوغرافيا تتطلب احتلالا عسكريا على نطاق واسع، لأن الاحتفاظ بانحناء الليطاني قرب المطلة لا قيمة له بسبب العمق السحيق للاخدود كما أن اللبنانيين يستهلكون معظم المياه في أعالي النهر. ويقدر المهندسون اللبنانيون ان باستطاعة الاسرائيليين الحصول على حوالي ١٠٠ مليون متر مكعب من مياه الليطاني اذا ما سيطروا على مياهه بعد ان تنحدر الى الخردلي. وبناء على ذلك فيجب ان تسيطر اسرائيل على جميع وادي البقاع جنوب طريق دمشق بيروت وتحتفظ به لكي تحصل على جميع المياه وتتحكم في كيفية استغلال اللبنانيين للنهر حاليا وتسيطر على سد القرعون من أجل تسهيل الحصول على المياه المنحدرة وحماية نظام التحويل من أي هجوم مضاد.

ويتطلب هذا الهدف المائي مزيداً من الاجراءات العسكرية اذ لا بد للاسرائيليين من التحكم في منحدرات سلسلة جبال لبنان من الجهتين وذلك من شتورة الى جزين الى النبطية، والا فباستطاعة ملاحظي المدفعية الفلسطينيين على جبال الشوف توجيه نيران المدفعية الى الوادي لقصف عمليات التحويل. وهذا الهدف أيضا متفق مع توزيع القوات الاسرائيلية والحملة السابقة التي تستهدف التدمير المنظم للاقتصاد والبنية التحتية المحلية. ويعزز هذا الدافع عقيدة تقوم على حجج اقتصادية مشكوك فيها كما سبق ذكره: وهي أن مياه الليطاني يمكن استخدامها للقيام بعمليات الزراعة المفتقرة الى الكفاءة والجدوى الحقيقية في اسرائيل. لكن



المصدر : البيادرقة العربي

التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذا الدافع العقائدي حقيقي على كل حال . ومن وجهة النظر الاسرائيلية فان البديل للاستيلاء على مزيد من المياه العربية هو انشاء محطات باهظة التكاليف لتحلية المياه ، مما يجعل قيمة نهر الليطاني بالنسبة لاسرائيل لا تقل عن ملياري دولار كل عام .

والثمن الذي تدفعه لبنان في هذه اللعبة المأساوية القائمة على جعل ربح طرف يتوقف على خسارة الطرف الآخر ، ثمن باهظ . فقد كانت الأراضي المروية في وادي البقاع الجنوبي أغنى أراضي لبنان ، كما أن السد الذي تخطط اسرائيل لتحويل مياهه ينتج ثلث الطاقة الكهربائية اللبنانية . غير أن هذه العوامل لا قيمة لها في الحسابات الجيوسياسية الاسرائيلية للعثور على مزيد من الماء للمستوطنات .

غنائم الحرب :

تبدو « غنائم الحرب » عظيمة القيمة في السياسة الاسرائيلية لأن اقتصاد اسرائيل تمخض عن نتائج رديئة في السنوات الأخيرة ، وأي تنازل تقوم به اسرائيل عن غنائمها الحربية لا بد وأن تكون له نتائج فورية تتجلى اما في فقدان خطير للدخل أو مزيد من الاعتماد على مساعدة الولايات المتحدة مع ما يرافق ذلك من ضعف يصيب مركز اسرائيل السياسي في امريكا . وأن فشل الاقتصاد المحلي الاسرائيلي يجعل الماء والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة في المناطق المحتلة أكثر جاذبية . وعندما أقيمت اسرائيل سنة ١٩٤٨ توقع زعماؤها أن تعتمد كثيراً على المعونات في سنواتها الأولى ولكنهم توقعوا أيضا أن تقوم فيها قاعدة اقتصادية مستقلة وذات جدوى بمرور الزمن . ولم تتحقق هذه التوقعات . وقد أوردت في أماكن أخرى أدلة عديدة على الهزال الاقتصادي الاسرائيلي . وهناك مؤشرات واضحة معينة توضح المأزق الاقتصادي في اسرائيل مثل :

ـ نسب التضخم التي تزيد عن ١٠٠٪ ولا يضاهيها الا تلك النسب في التضخم الموجودة في اقطار أمريكا اللاتينية .

ـ التخفيض المتواصل لقيمة العملة والتي هبطت الى واحد من خمسمائة (١/٥٠٠) من قيمتها حتى بالمقارنة مع الدولار الامريكي الذي هبطت قوته الشرائية .

ـ عجز تجاري يتزايد بصورة ثابتة بحيث أن ما تحصل عليه اسرائيل من الصادرات لا يغطي نصف نفقات الاستيراد وبذلك تعكس اقتصادا يتجاوز كثيرا موارده الخاصة .

ـ هجرة الى خارج اسرائيل تزيد عن الهجرة اليها ولذلك يقال ان خمس سكان اسرائيل يعيشون في الخارج ومعظمهم مهاجرون الى الولايات المتحدة .

وتزداد خطورة المصاعب الاقتصادية اذا ما لاحظنا أن الضعف الاقتصادي الذي أوضحناه يظهر جلياً رغم الاسهام الايجابي الصافي الذي تقدمه الضفة الغربية وقطاع غزة الى الاقتصاد الاسرائيلي . وهكذا فقد أخفقت اسرائيل في تحقيق هدف الاستقلال الاقتصادي وبدلا من ذلك اتضح العكس لأن اعتماد اسرائيل على الولايات المتحدة تزايد . هذا الاعتماد المتزايد على الولايات المتحدة بصورة خاصة يعني مجازفة سياسية متنامية ومزيداً من التعرض لما قد يطرأ من تقلبات على ما تلقاه اسرائيل من دعم في الكونغرس .

ان مجموع المعونات التي تحصل عليها اسرائيل من جميع المصادر يعادل حوالي ربع مجمل ناتجها القومي . واعتمادها الحقيقي على المعونات هو أكثر من ذلك اذا ما أخذنا في الحسبان



المصدر : المباحث العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠

الآثار المضاعفة وأنواع المساعدات التي تأتي خارج الميزانية. وجميع هذه المساعدة تأتي من الولايات المتحدة اما بصورة مباشرة كدعم مالي للموازنة أو بصورة غير مباشرة كمصاريف تأتي عن طريق اعفاء المنظمات اليهودية المتبرعة في الولايات المتحدة من الضرائب. لكن البيانات أو المعلومات الرسمية تقلل من حقيقة اعتماد اسرائيل على الولايات المتحدة لأن نطاق المساعدات الامريكية لاسرائيل أوسع بكثير مما يرد في أرقام الموازنة، وتتمتع اسرائيل باعفاءات خاصة من التعرفات الجمركية على صادراتها الى الولايات المتحدة، وتحظى بأولوية قصوى في الحصول على أحدث الاسلحة من الترسانة الامريكية، وتستفيد من إبرام عقود فرعية ثمينة مع الصناعات العسكرية الأمريكية كما تتلقى منحاً وتعهدات أكبر كثيراً من حجمها وذلك من وكالات الأبحاث والبرامج التربوية الأمريكية وأخر ما حدث هو أن الولايات المتحدة قد تعرض أن تحول الزبائن من الدول الاخرى ممن يشترون مصنوعات اسرائيل من الاسلحة. ونتيجة لذلك فان اعتماد اسرائيل على الولايات المتحدة واضح جدا رغم أن عناصر المعونة الامريكية يجري اخفاؤها في حسابات أخرى. وأية خسارة في الفوائد الاقتصادية المتأتية من الأراضي المحتلة ستعني بالضرورة اعتماداً أكثر على كرم الولايات المتحدة وبالتالي يعرض اسرائيل لاحتمال فرض عقوبات عليها. ويصدق هذا بصورة خاصة في حالة التخلي عن المياه لأن تعويض موارد المياه التي تم الاستيلاء عليها من العرب باستخدام تقنيات التحلية التي تحتاج الى قدر كبير من الطاقة. يعني مزيداً من النفقات كما يعني زيادة في استيراد النفط أو انشاء محطات تعمل بالطاقة النووية. وكلا الأمرين يعني ضمنا التعرض لمجازفات جيوسياسية تضاف الى النفقات الباهظة أساساً وان كانت هناك أخبار تقول ان اسرائيل تسعى وراء خيار بديل يقوم على استيراد الفحم من جنوب افريقيا.

وفي معرض تأييد الفوائد الاقتصادية الناشئة من استيلاء اسرائيل على الأراضي العربية سنة ١٩٦٧، هناك من يجادل بالقول ان أية معاهدة صلح تشمل إعادة هذه الأراضي التي احتلت سنة ١٩٦٧ أو التي احتلت بعد ذلك لن تخفض بقدر يذكر من النفقات العسكرية الاسرائيلية. ولا تزال معادلة الفوائد الاقتصادية الناتجة عن الاحتلال المستمر لتلك الأراضي تقع موقع الرضا والقبول لأن الانسحاب الى داخل حدود ما قبل حرب سنة ١٩٦٧ لن يتسبب في تخفيض النفقات العسكرية. والواقع أن هناك من يدعي بعكس ذلك لان الحدود القديمة كانت تشمل على نتوءات معرضة للخطر، ونظرا لأن أوقات ردود الفعل آخذة في التناقص بالضرورة، فانه لا بد من المحافظة على درجة من الاستعداد أعلى وهو أمر أكثر تكلفة. وهكذا تتشابك ثلاثة خيوط منفصلة:

١) يظل ما تبقى من غنائم حرب سنة ١٩٦٧ ثميناً جداً.

٢) يعتمد الاقتصاد الاسرائيلي اعتماداً كبيراً على المعونات المالية الامريكية.

٣) أظهر درس انسحاب سنة ١٩٧٥ من شبه جزيرة سيناء التكاليف المترتبة على زيادة الاعتماد على الولايات المتحدة.

وهذه العوامل الثلاثة تهدد بالخطر أية تسوية سلمية متفاوض عليها وعندما نضيف اليها الخيط الرابع وهو نقص الماء في اسرائيل وما يتلو ذلك من اغراء وجاذبية لنهر الليطاني، فاننا سنشاهد جميع العناصر الأساسية للصراع المستمر.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ إبريل ١٩٩٢

تهجير اليهود السوفيت وحرب المياه

د . كمال الدين البتانوني

استاذ بكلية العلوم ـ جامعة القاهرة

ان نقل اليهود السوفيت مباشرة الى اسرائيل ليس هجرة بالمعنى الذى يعرفه الناس، وتفهمه المجتمعات الدولية . ولكنه تهجير متعمد لغرض مستهدف . وعملية التهجير ليست جديدة . بل بدأت منذ اكثر من قرن من الزمان . وقد بلغت ذروتها فى السنوات الاخيرة . وتؤمن اسرائيل بأن هذا التهجير المتواصل ضمان لمستقبلها التوسعى . ولو كانت اسرائيل راغبة فى السلام . لما دبرت هذه الموجات المتلاحقة من التهجير . سواء من اثيوبيا او الاتحاد السوفيتى او غيرهما والاهم ان اسرائيل تدرك تماما ان اية اضافات للسكان تعنى عبئا لايحتمل على اهم مورد من الموارد الطبيعية . وهو المياه .

ولايمكننا ان نقول ان اسرائيل لاتأبه لصيحات الشجب والاعتراض فقط . انما هى تسحقها بها ايما سحقة . فهذا المجتمع الذى جمع من انحاء الارض . يختلف من حيث صفاته وخواصه . ولايجمع بينهم سواء تلك الصيحات والاعتراضات فهى لاتضر وانما تنفع . ولاتقول سوى العرب . ولكنها توحد اليهود القادمين من دول مختلفة . ولدى [illegible] متباينة . وذوى اصول متباعدة .

وقبل ان نلج فى موضوع الماء . نستعرض موجزاً مبسطاً عن حالة السكان فى فلسطين قبل وبعد الاحتلال ففى عام ١٨٥٠ . كان عدد السكان الكلى فى حدود نصف مليون نسمة . يمثل العرب ٩٣٪ منهم . واليهود يمثلون ٧٪ فقط . وقد عملت الحركة الصهيونية على استمرار عملية التهجير وتواصلها حتى اصبح اليهود يمثلون ٣١,٥٪ من سكان فلسطين سنة ١٩٤٧ وذلك من مجموع سكان عددهم ٢,٠٦٥,٠٠٠ نسمة . وبعد عام ١٩٤٨ . تغير الميزان السكانى بدرجة مهولة . حتى وصل تعداد السكان فى منتصف الثمانينات الى ٤,٣٧٥,٠٠٠ نسمة منهم ١٨,٢٪ من العرب و ٨١,٨٪ من اليهود . ويعنى ان عمليات تهجير اليهود المتلاحقة والتى يقابلها طرد العرب من اراضيهم . من اهم عوامل قلب هذا الميزان فى الارض المحتلة فى عام ١٩٤٨ .

اما بالنسبة لجميع الاراضى حتى ١٩٨٢ فقد كان تعداد السكان ٥,٤١٠,٠٠٠ نسمة منهم ٦٣,٨٪ من اليهود و ٣٦,٢٪ من العرب ومن المعلوم ان ثبات ارتفاع نسبة السكان سيؤدى الى ان يصل العرب الى نصف عدد السكان فى الاراضى المحتلة بعد ١٩٦٧ . وهذا هو احد الاسباب التى دعت اسرائيل اللجوء الى تهجير السوفيت .

ولامراء ان الماء هو العنصر الاساسى الذى يحدد قدرة فلسطين على استيعاب يهود جدد . والامكان من السيطرة على ارض جديدة حتى يتسنى لاسرائيل السيطرة على مصادر اخرى للمياه . وهنا تبرز المشكلة الرئيسية التى ستكون السبب الاساسى فى حرب قادمة مهما اختلفت الحجج والحيل .

والماء من اهم ضوابط توزيع السكان . فهم يتجمعون اينما يوجد الماء . فالركن مساحات كبيرة شبه خالية من الصحراء ولذلك نجد ان تركيز السكان فى فلسطين وتحركاتهم استدعى التوسع دائما فى اتجاه الحدود العربية المتاخمة للاراضى المحتلة فى جنوب لبنان والجولان السورية بحجة الامن . الخ . ونلاحظ ان زيادة عدد المستعمرات فى الضفة الغربية يرجع اساسا الى توافر الماء من الابار .

والحروب التى خاضتها اسرائيل مع العرب هى حروب المياه . ففى سنة ١٩٦٧ وصلت الى منابع نهر الاردن . واوقفت العمل العربى لتحويل روافده والافادة من مائه . وفى عام ١٩٨٢ نشرت قواتها على نهر الليطانى الذى قامت بدراسة موارده المائية دراسة مستفيضة . والملفت النظر ان الحركة الصهيونية منذ وقت طويل تهتم بدراسات مصادر المياه فى فلسطين . والتمس مشروع روتنبرج اليهودى الروسى لتوليد الكهرباء عام ١٩٢٠ . ومشروع تجفيف اراضى الحولة عام ١٩٣٤ . ومشروع لودرميلك عام ١٩٣٨ الذى الف كتابا عن فلسطين ارض الميعاد . وكان من اهدافه توفير الاحتياجات المائية لاربعة ملايين مهاجر يهودى . ومشروع هيتوسساتج سنة ١٩٤٦ وبعد قيام اسرائيل تلا ذلك عدد من المشروعات مثل مشروع مين سنة ١٩٥٣ ومشروع كوتون ومشروع جونستون بعد ذلك . وهكذا نجد ان الحركة الصهيونية دائبة العمل على حصر وتنمية موارد المياه . ووضع المشروعات التى تبتز مصادر المياه العربية بكل وسيلة . ومنذ نهاية القرن الماضى وهى مثابرة على حصر ثروات فلسطين ومواردها الطبيعية والبشرية واصدرت المجلات العلمية التى تحمل اسم فلسطين فى المانيا . وارسلت الحملات الدراسية لدراسة هذه الموارد . بحيث كانت هذه المجلة تنشر كل ماتعلق بفلسطين من سياسة واقتصاد وموارد وثروات وامور دينية وغير ذلك . ولانكون مبالغين ان نقول ان عدد ماصدر عن فلسطين من بحوث وكتب اكثر بكثير مما كتب عن دول شبه الجزيرة العربية مجتمعة .

ويعنى ان الماء يلعب الدور الاساسى فى التوسع الاقتصادى والعمرانى . وقد ارتفعت معدلات استهلاك الماء من ٤٣٦ مليون متر مكعب سنة ١٩٤٩ الى ١٧٠٦ ملايين متر مكعب سنة ١٩٨٠ ويعنى الرقم الاخير ان هناك عجزا مائيا يقدر بحوالى ٨٥ مليون متر مكعب سنويا . وسيتزايد هذا العجز ليصل الى مايقرب من ٤٢٠ مليون متر مكعب قابلة الزيادة فى منتصف التسعينات وهذه الارقام مع افتراض عدم زيادة الاستهلاك الزراعى وهو فرض غير عملى يتلاءم لازمة المياه . وزيادة العجز المائى . وتعرض بعض المناطق للجفاف . يتطلب استغلال مصادر مائية جديدة ومما يزيد المشكلة عملية التهجير . التى تقابلها زيادة فى الاستهلاك المائى المنزلى والصناعى والزراعى . وينبغى ان نعلم ان اسرائيل تستغل من خارج حدود الارض المحتلة عام ١٩٤٨ حوالى ٤٠٪ من مياه نهر الاردن وروافده والضفة الغربية . اضف الى ذلك متطلبات الكثر لسكان اكثر يأتون عن طريق التهجير . ولاحل لازمة المياه الا باستغلال موارد جديدة . وبذلك حرب الغرين لتوفير الماء . وعين اسرائيل على منابع نهر العاصى . وعلى حصة من مياه اليرموك .







سرقة المياه لعبة اسرائيلية قديمة



سرقة إسرائيل للمياه العربية عادة تمارسها منذ بدء إنشائها حتى الآن .. ولم تكتف الآن بسرقة مياه الدول العربية المجاورة لها بل امتدت شمالاً إلى منابع نهر الفرات في تركيا وجنوباً إلى منابع النيل في اثيوبيا ..

إسرائيل التي تعاني من أزمة مائية خانقة ترى أن حرية الوصول إلى المنبع هي أهم الشروط التي يجب أن تمليها في رسم حدودها هذا ما أكده برنامج حزب العمل في انتخابات عام ١٩٨٨ بينما أكد برنامج كتلة الليكود أن الماء حياتنا ولا نستطيع أن نضع هذه الثروة في أيدي أناس لدينا شك كبير في نواياهم نحونا ..

ومع توقع ازدياد أزمة المياه خلال التسعينيات في الشرق الأوسط في جميع دول المنطقة فإن الخبراء يؤكدون أن الحروب القادمة في الشرق الأوسط ستكون بسبب المياه .. ففي الأسبوع الأول من هذا الشهر عقدت اللجنة الفرعية لشئون الشرق الأوسط بالكونجرس جلسة لمناقشة احتمالات حرب المياه بالمنطقة واستمعت اللجنة التي يرأسها لي هاملتون إلى شهادات البؤر الساخنة في ثلاث مناطق الأول في حوض النيل والثانية في حوض الفرات والثالثة في مستجمع الأمطار في الأردن وسوريا ولبنان وإسرائيل .. وأكد توماس ناف الأستاذ بجامعة بنسلفانيا أن المعركة في الشرق الأوسط حول المياه قادمة لا محالة وحدد الأسباب التي ستؤدي إلى الحرب وتناقصها المستمر .

●●

ويحذر توماس ناف في تقريره من أن زيادة السكان في الأردن ستواجهها زيادة في استهلاك المياه ذلك أن سكان الأردن سيصلون عام ٢٠١٠ إلى ٢.٧ مليون نسمة واوضح أن استهلاك الفرد الإسرائيلي يزيد على استهلاك الفرد الأردني بـ٦ أضعاف وإذا استمر الاستهلاك في الأردن وإسرائيل بنفس المعدل فإن الحرب بينهما قادمة لا محالة .

التوتر بين إسرائيل والأردن لن يكون بسبب التنافس على مياه نهر الأردن فقط . ولكن أيضاً ستكون بسبب عرقلة إسرائيل للمشروعات الأردنية على نهر اليرموك فقد توقف العمل في بناء سد الوحدة والذي اتفقت الأردن وسوريا على بنائه داخل الأراضي الأردنية وعلى بعد عشرة كيلو مترات فقط من الحدود مع إسرائيل وبسبب عدم إمكانية التوصل إلى اتفاق حول توزيع مياه النهر بين الأردن وسوريا وإسرائيل فإن البنك الدولي قام بتجميد تمويل المشروع وحدد شرطه للإفراج عن الأموال التي وافق على المساهمة بها في المشروع مع مجموعة من البنوك الأمريكية والأوروبية والتي تبلغ ٣٦٠ مليون دولار بالاتفاق على اقتسام الماء بين الدول الثلاث .

وترجع فكرة بناء السد إلى عام ١٩٧٨ حينما اتفقت سوريا والأردن اتفاقاً من أجل بناء سد على نهر اليرموك يبلغ سعته ٢٢٠ مليون متر مكعب في السنة على أن تستفيد سوريا بـ٧٥٪ من الطاقة الكهربية المولدة عن السد بالإضافة إلى زيادة المساحة المزروعة في أراضيها وكان الاتفاق الأردني السوري قد أخذ في الاعتبار توزيع المياه بينهما



المصدر : روز اليوسف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٠

تحقيق : أسامة سلامة

وبين إسرائيل على أساس خطة جونستون مبعوث الرئيس الأمريكي أيزنهاور والتي وضعتها أمريكا بين عامي ٥٣ ، ٥٥ في محاولة لفك الاشتباك بين الدول الثلاث والتي رفضت كل دولة منها التوقيع عليها .

ولابد لإسرائيل أن تحاول الحصول على مصادر أخرى للمياه خاصة بعد تدفق المهاجرين السوفييت عليها مما يزيد من احتياجاتها المائية والتي يقدرها الخبراء بـ ٨٠٠ مليون متر مكعب سنوياً عام ٢٠٠٠ ويرى الدكتور جودة عبد الخالق أن إسرائيل دائماً تلجأ إلى الحرب لحل أزمة المياه فمن المعروف أن حرب ٦٧ وفرت لإسرائيل ٥٠٠ مليون متر مكعب من مياه الضفة بينما وفر احتلال الجنوب اللبناني لها أكثر من ٨٠٠ مليون متر مكعب من خلال استيلائها على الأنهار اللبنانية ويؤكد هذا الرأي ماقاله مناحم بيجين عشية غزو لبنان عام ١٩٨٢ من أن إسرائيل العطشى لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى مياه نهر الليطاني تذهب هدراً إلى البحر وأن القوات أصبحت جاهزة في إسرائيل لاستيعاب نهر الليطاني .

عملية السرقة الإسرائيلية للمياه العربية مستمرة منذ قيام إسرائيل حتى الآن فقد ارتفعت كميات المياه التي سرقتها إسرائيل من مصادر المياه العربية إلى نحو ١٣٠٠ مليون متر مكعب سنوياً حسب الأرقام التي أعلنها داود خلف وزير المياه والري الأردني بسبب استيلاء إسرائيل على الأنهار اللبنانية والذي بدأت إسرائيل عام ١٩٦٤ باستيلائها على نهر الحصباني ومنذ الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان عام ١٩٧٨ والذي سمي بعملية الليطاني نسبة إلى نهر الليطاني الذي ترغب إسرائيل في الاستيلاء عليه حالياً والذي تصر على الاستيلاء على نهر الوازاني منذ عام ١٩٨٠ وفي نفس العام وضعت إسرائيل يدها على مصادر مياه جبل وسحبها إلى أرضها ثم قامت بربط شبكات مياه ١٢ قرية لبنانية محتلة بمحطة مياه مستعمرة مطولا حيث أرغمت كل مشترك لبناني على دفع مبلغ ٥٠٠ ليرة لبنانية شهرياً عن كل متر مكعب .

ويذهب بعض الخبراء إلى أن إسرائيل تقوم بأبحاث علمية لجر وسحب السحب من مصر إلى إسرائيل للحصول على مياه الأمطار ولكن كل هذه الحلول غير مجدية وغير عملية ولذلك تنظر إسرائيل دائماً إلى المياه الموجودة في الدول المجاورة ففي دراسة أعدها الجيولوجي الإسرائيلي آري إيشرار أكد فيها على وجود خزان مياه جوفية في صحراء يمتد إلى عمق كبير وتقدر كمية المياه فيه بحوالي ٢٠٠ مليون متر مكعب وأشارت الدراسة إلى ضرورة استغلال هذه المياه .. وترددت أنباء صحفية أن شركة مكورت الإسرائيلية قامت بالفعل بالاشتراك مع مجموعة من الشركات الأمريكية بحفر آبار تجريبية على الحدود المصرية الإسرائيلية ورصدت لها الجمعيات العلمية الأمريكية ٥٠٠ مليون دولار منحة لا ترد لتنفيذ هذه الأبحاث التي مازالت تجرى حتى الآن . وتضيف هذه الأنباء أن المشروعات الإسرائيلية لم تتوقف على سحب المياه ، بل قامت مؤخراً بعمل سد في منطقة القنتلة قرب الحدود المصرية عند ملتقى وادى الجرافي ووادى العرابد لمنع تسرب المياه إلى الأراضي المصرية .

بؤرة الصراع الثانية التي حددتها لجنة الكونجرس هي حوض نهر الفرات حيث ظهرت الأزمة خلال الأعوام الأخيرة بعد أن بدأت تركيا في بناء ٢١ سدا على نهر الفرات وفروعه وهو المشروع الذي أطلقت عليه اسم الغاب لري الأناضول واشتدت الأزمة في العام الماضي قرب الانتهاء من أول هذه السدود وهو سد أتاتورك ففي يناير الماضي أعلنت تركيا عن تحويل مياه نهر الفرات كله بحيرة أتاتورك الأمر الذي أدى إلى انقطاع جريان المياه لمدة شهر كامل عن سوريا والعراق مما كان بمثابة إنذار لكل منهما إلا أن مشروع الغاب التركي عند جنوب وشرق الأناضول سيخفض معدل تدفق المياه السنوى من ٣٠ مليار متر مكعب إلى ١١ مليارا فقط وهي كمية لا تكفي سوريا والعراق سواء للزراعة أو توليد الكهرباء ويتوقع الخبراء أن المشروع التركي سيحرم سوريا من ٤٠٪ من احتياجاتها من المياه مما سيؤدى إلى إخراج ١٨٦٠ ألف دونم من نطاق الأراضي الزراعية بالإضافة إلى العجز المتوقع في إنتاج الطاقة حيث ستؤدى خفض الكميات



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٠

المتخلفة من المياه إلى تقلص إنتاج الكهرباء في سد الثورة الذى اقيم على نهر الفرات إلى ١٢٪ فقط من طاقته.

ويرى المراقبون أن تعنت تركيا وراء فشل الاجتماع الوزارى الذى عقد في أنقرة خلال الأسبوع الأخير من يونيو الماضى حيث فشلت سوريا والعراق وتركيا في الوصول إلى اتفاق في شأن مياه الفرات.

ويرى المراقبون السياسيون أن تركيا تستخدم المياه كوسيلة ضغط سياسية تهدف من ورائها إلى تأمين حدودها مع الدولتين العربيتين لمنع تسلل الأكراد إليها. ففى عام ١٩٨٧ وأثناء زيارة تورجوت أوزال الذى كان رئيسا للوزراء في تركيا في ذلك الوقت حصل الاتفاق على منح سوريا ١٢ مليار متر مكعب سنوياً مقابل وقف الدعم السورى للأكراد وغلق المراكز الكردية الموجودة في لبنان.

وبعد انحسار النفوذ السوفيتى من المنطقة ورفض السوق الأوروبية المشتركة لعضوية تركيا فيها فإنها تبحث عن دور استراتيجى لها في المنطقة خلال مشروع الغاب لرى الأناضول حيث سيصبح من خلاله المورد الأول للخضروات بالمنطقة بالإضافة إلى مشروع أنابيب مياه السلام الذى اقترحته تركيا والذى يقضى بمد أنابيب المياه من نهر سيحان وجيحان في اتجاهين الأول يمتد غرباً نحو سوريا والأردن والسعودية مروراً بإسرائيل والتى تعد الهدف الرئيسى للخط الغربى. أما الخط الثانى فيمتد عبر السعودية والكويت والبحرين والأردن وعمان والمشروع يهدف ظاهرياً إلى تخفيف أزمة المياه ولكنه يتضمن تهديداً استراتيجياً لأمن دول المنطقة ولصالح تركيا وإسرائيل.

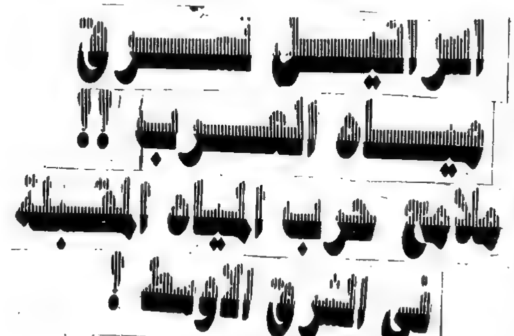
مطامع إسرائيل التى تعبث بمياه المنطقة امتدت إلى الجنوب حيث منابع النيل في اثيوبيا في محاولة للحصول على مياه النيل وإثارة الأزمات بين اثيوبيا ومصر. وإذا كانت المفاوضات التركية السورية العراقية قد فشلت فإن المراقبين يرون أن انضمام اثيوبيا أخيراً إلى منظمة حوض النيل الاندوجو بعد رفضها الانضمام لسنوات عديدة هى بداية طيبة للوصول إلى اتفاق شامل بين مصر واثيوبيا حول المشروعات التى تزمع اثيوبيا إقامتها على نهر النيل خاصة في ظل التقارب المصرى الإفريقى الذى انتهجه الرئيس مبارك.



المصدر : الــدستور

التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



اسرائيل تسرق مياه الشرب!!
ملامح حرب المياه المقبلة في الشرق الاوسط!

أشارت مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية في العديد من العواصم العربية والغربية الى ان الشرق الاوسط يقف على حافة ازمة موارد طبيعية رئيسية .. ومنها على سبيل الخصوص اضمحلال الموارد المائية او عدم كفايتها وذلك لعدة اسباب منها على سبيل المثال لا الحصر .. جفاف منطقة الشرق الاوسط وتعرضها لتغيرات مناخية حادة في المنظور الزمني القريب .. كذلك ارتفاع معدل النمو السكاني المطرد والذي يعتبر من اعلى المعدلات في العالم.

هذه الاسباب بلا شك تثير المخاوف من ان تتسبب المنازعات في هذا الشأن في اضطرابات لم يسبق لها مثيل في منطقة الشرق الاوسط بل من الممكن ان تصبح هذه القضية مصدرا للنزاعات على الصعيدين المحلي والدولي خاصة مع وجود هذه العلاقات الهشة بين دول المنطقة.

وبالرغم من انه معروف عن دول هذه المنطقة انها تعلمت كيف تعيش بموارد مائية شحيحة وتأقلمها مع ظروفها الطبيعية هذه .. الا ان الانخفاض السريع في انتاج المواد الغذائية بالمقارنة مع معدل النمو السكاني .. واللجوء اضطرارا الى استهلاك كميات اكبر من الموارد المائية سوف يبرز مشكلة المياه كسلاح سياسي ورصيد استراتيجي في الاعوام المقبلة ... مما يهدد بالضرورة الى دخول دول المنطقة في صراعات جديدة مريرة!

اسرائيل تعترف!

هذا الخطر الداهم الذي سوف يحيق بدول المنطقة دفع اسرائيل الى التفكير بسرعة في كيفية استخدام موارد المياه سواء التي تقع تحت سلطتها او التي تقع داخل الاراضي المحتلة في فلسطين والاردن ولبنان .. وهذا ليس ادعاء او تجنيا على اسرائيل بل هو حقيقة اعترف بها مسئول اسرائيلي ويدعى مورديخاي اجرانوفتش

ايمن محمد مجاهد

المتحدث باسم شركة المياه الاسرائيلية في تصريح لراديو اسرائيل حيث اعترف بقيام السلطات الاسرائيلية بسرقة المياه من انهار الاردن والليطاني والحصباني وقال نحن نسحب مايتراوح بين ٣٠٠ و ٣٥٠ مليون متر مكعب سنويا من نهر الاردن ومابين ٢٠ ، ٢٥ مليون متر مكعب من نهر الليطاني .وبرر مورديخاي هذه السرقة بانخفاض معدلات سقوط الامطار وجفاف المياه وانخفاضها في بحيرة طبرية . ولم يقف الامر عند هذا الحد .. بل ان اسرائيل عارضت المشروع الذي سوف تقوم به الاردن والخاص باقامة سد على نهر اليرموك وكانت الاردن قد اعلنت انها سوف تطلب من دول عربية واسلامية تمويل اقامة السد .. وقال وزير الري الاردني في هذا الصدد ان دول الغرب ومؤسسات تمويل دولية تمتنع عن الاشتراك في تمويل اقامة السد بسبب معارضة اسرائيل لانها كما يقول وزير الري الاردني تقوم باستغلال

مليار وثلاثمائة مليون متر مكعب من مياه اليرموك المخصصة للفلسطينيين في الاراضي العربية المحتلة .. والشيء الذي يجب الانتباه اليه هو ان اسرائيل اعلنت مؤخرا اصرارها على شق قناة البحرين التي تصل البحر المتوسط بالبحر الميت حيث تشير التقديرات الاسرائيلية الى ان العجز الاسرائيلي في عام ٢٠٠٠ سيصل الى نحو ٨٠٠ مليون متر مكعب سنويا ونتيجة لهذه التقديرات فان اسرائيل بدات تتحرك على ثلاثة اتجاهات .. اولا .. المزيد من استنزاف موارد المياه في غزة والضفة الغربية .. وثانيا .. استغلال نهر الليطاني وغيره من موارد المياه في جنوب لبنان الذى مازالت تحتله حتى الآن ... وثالثا ... قناة البحرين الاسود والابيض .

هذا في الوقت الذى ذكرت فيه صحيفة صوت الشعب الاردنية ان تركيا واسرائيل وقعتا اتفاقية لبيع ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر (مانفات) التركي الى اسرائيل سنويا . وقالت الصحيفة ان قيمة الصفقة تبلغ ٢٠٠ مليون دولار وان تركيا ستمد انبوبا طوله ١٢ كم بتكاليف ٥٠ مليون دولار وسيتم كذلك استئجار ٥٠ مليونا اخرى لنقل المياه .

من ناحية اخرى ذكرت عدة تقارير ان اسرائيل قامت ببناء ناقلة مياه سعة ٣٢٠ مليون متر مكعب سنويا .. وهذه الناقلة تقوم بنقل المياه من بحيرة طبرية الى منطقة تل ابيب ولها فرع اخر يقوم بنقل المياه من (يدعون) الى صحراء النقب .

واذا كانت مسالة المياه منذ قيام الكيان الاسرائيلي تعتبر ركنا من اركان سياستها الامنية .. فانها الآن في ظل هذه الحقائق والمتغيرات الجديدة فانها الآن تعتبر قضية حياة او موت !! .

وهكذا نرى بوضوح كيف تتحرك اسرائيل وتفكر لمواجهة هذا الخطر القادم مع المستقبل المجهول .. فماذا فعلنا نحن العرب ازاء هذا الخطر القادم .. وماذا خططنا لتلافي ازمة المياه التي بلاشك قادمة قادمة ؟؟!!

كيف نحمي (الامن المــائى) العربى في المنطقة ؟؟!!

ان مشكلة المياه التي اصبحت حديث المفكرين وعلماء البيئة والسياسة والاقتصاد لما لها من تداعيات خطيرة على اقطار منطقة الشرق الاوسط .. قد دفعت بعض دول المنطقة للبحث عن افضل الطرق للاستفادة من مواردها المائية .. لذلك اتجه البعض ـ كالمملكة العربية السعودية للقيام بتحلية المياه وهذه الطريقة بالطبع غالية التكاليف .. كذلك قامت السعودية باستخدام مياهها غير النقية بطرق كيماوية معينة .. وبالطبع فان المملكة السعودية قد قامت بهذه الطرق الحديثة للتغلب على عملية انتشار سكانها وازديادهم ..

كذلك قامت ليبيا بتشييد اضخم مشروع مياه في الشرق الاوسط وذلك بالبدء في اقامة اول نهر صناعي والذى هو عبارة عن شبكة من انابيب المياه التي سوف تقوم بنقل حوالي ٦ مليون متر مكعب من المياه في اليوم من جوف الصحراء الجنوبية للمناطق السكانية على الشاطىء الشمالي الليبي .. وهذا مشروع بالطبع لو تم تنفيذه فانه سيحل مشكلة المياه التي تعاني منها ليبيا .

واذا كانت بعض الدول العربية قد تنبهت للخطر المحدق بها خلال الاعوام القادمة وقامت بالاستعداد لهذه الازمة .. فماذا عن الدول الاخرى ؟!

لماذا لاينتبه العالم العربي الى هذه الازمة وينظر بعين الاعتبار للمخططات الاسرائيلية التي تستهدف تعطيش العرب ؟! لماذا لايبدا العرب في وضع استراتيجية معينة يتم من خلالها دراسة ابعاد الازمة ووضع الحلول لها والوقوف بحزم وحسم تجاه الخطر الذى يهدد المستقبل العربي ؟!

علينا كعرب ان نسعى اولا الى تجنب الاستخدام السيء للموارد المائية المتاحة .. وثانيا .. زيادة مصادر المياه بمعدل يتساوى على الاقل مع معدل الزيادة السكانية والتي تتعدى في دول كثيرة نسبة ٢,٥ ٪ سنويا .. ثم ثالثا ... يجب ان تتعاون الدول العربية وجاراتها لتخفيف حدة الازمة للموارد المائية .

لذلك علينا نؤمن ونعتقد ان الامن المائي العربي لايقل اهمية عن الامن القومي والامن العسكرى العربي .. لارتباطها بحياة الانسان العربي ووجوده وعدمه .

الآن على العرب ادراك خطورة الموقف المستقبل والتحدى الذى يواجه الاجيال القادمة .. وسيبقى موضوع المياه قنبلة موقوتة تهدد بالانفجار في اية لحظة !!!



المصدر : إستراتيجيا

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : أكتوبر ١٩٩٠



المياه العربية في استراتيجية الدولة العبرية

■ عميد يوسف [illegible]

■ تمثل السيطرة على مصادر المياه ومجاريها [illegible] احد [illegible] الصراع الجغرافي (الجيوبوليتيكي) بين العرب واسرائيل. ويأتي هذا الصراع لتعارض الواضح والحقيقي في الاهداف والغايات التي يستحيل حلها بالجهود السلمية لارتباطها الوثيق «بحق البقاء» لدولة الكيان الصهيوني. وليس ادل على ذلك مما قاله الخبير الاسرائيلي «يوفال نئمان» محددا وجهة النظر الاسرائيلية في هذا المجال بقوله: «انها مياه حياة، وليست مياه نزاع»[1]. واذا كانت اسرائيل قد استخدمت الحرب من قبل كوسيلة للوصول الى بعض مصادر المياه فهي الآن احرص على استخدامها مرة اخرى في ظل ما يعنيه النقص الخطير في المياه والذي يضاعف من وطأته توسيع برنامجها الزراعي وتنفيذ سياسات الاستيطان في الضفة الغربية والجولان وجنوبي لبنان.

واذا كان بعض الظروف «الاستثنائية» قد ساهم في اقامة دولة الكيان الصهيوني على ارض فلسطين فإن معطيات الحاضر تؤكد ان الظروف بدأت تؤثر بالسالب على هذا الكيان الامر الذي يدفعه الى العمل على اتاحة ظروف اكثر مناسبة لتحقيق استمراريته. خصوصا انه يدرك انه - في حسابات ميزان القوى الشامل - لا يملك التفوق المطلوب في مواجهة القوى العربية التي تعقد العزم على خوض مواجهة شاملة اذا فشلت سياسات السلام. ومن المؤكد ان المياه سوف تلعب دورا رئيسا في المرحلة المقبلة. ولا سيما في ظل النقص المتزايد لحجم المياه لدول المنطقة.



المصدر : استراتيجيا

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : اكتوبر ١٩٩

ان تطور الفكر الاسرائيلي في مجال التوسع الاقليمي وفكرة الحدود الآمنة يدور حول محور اساسي يربط الى حد كبير بين الافكار المستمدة من المعتقدات الدينية والمطامع الاقليمية بالشكل الذي يتجاوز الحدود الشرعية ويتجاوز الامكانات المتيسرة لدى الكيان الصهيوني. وتحاول اسرائيل على الدوام ستر هذه الاطماع تحت دعاوى امنية مزيفة وفي ظل ستار واه لتحقيق الشرعية. على اساس اهمية المناطق المستولى عليها، للامن الاسرائيلي ومن ذلك يمكن الادراك ان ما يطلق عليه الحدود الآمنة ما هو الا مرادف للتوسع التدريجي على حساب الارض العربية المستولى عليها بالطرق الاجرامية وباسلوب متحرك منذ قيام اسرائيل وحتى الان[٢].

ولقد بنى الفكر الصهيوني تصوره للاقليم والحدود بالصورة التي تتمشى مع تطلعاته لاحتلال مكانة بارزة تتيح له توفير المقومات الاساسية لقيام الدولة. ومن ثم عملت اسرائيل على رسم الحدود بالشكل الذي يحقق لها



... ومنع خلق اوضاع جديدة ... الفكر الصهيوني. لذا، فان الاستراتيجية الامنية قد طرحت مبدأ التخلي عن بعض الاراضي التي تم الاستيلاء عليها والتي لا تشكل اي تأثير على الاهداف القومية البعيدة المدى في مقابل اي تسويات تحسن من ظروف اسرائيل الامنية في اطار الالتزام بالاتي[٤]:

١- عدم التخلي عن هضبة الجولان والمناطق التي تؤمن مصادر المياه.

٢- التحول الى نظرية التوسع في المناطق العازلة (المنزوعة السلاح).

٣- الاستمرار في بناء المستوطنات التي ترسم حدود الوجود الاسرائيلي الدائم في المناطق المحتلة بما يحقق تقطيع التواصل السكاني العربي ويحول دون قيام كيان سياسي موحد، وبما يخدم الاهداف المستقبلية للصراع.

٤- منع تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة الى مصدر تهديد عسكري.

وفي هذا ما يظهر ان السيطرة على المياه العربية تاتي قاسما مشتركا في رسم الحدود الاسرائيلية بما يضمن توفير المقومات الاساسية لقيام دولة اسرائيل الكبرى

[illegible] ... وتغير الفرضيات الى ... الاوضاع المائية في حوض ... حاجة اسرائيل الى ما ... هو متوفر حقيقة، وفي الوقت نفسه ... ما هو متوافر فعليا[٢]. ... هو مطلوب من مياه وبين ما ... لن يمكن توفيره الا بالعدوان والتوسع ... على المزيد من الارض والمياه. وقد قامت اسرائيل بتنفيذ الخطوة الاولى عندما احتلت الجنوب اللبناني، والخطوة التالية هي تنفيذ خطتها في تحول مجرى نهر الليطاني الى الجليل الاعلى في اطار مخططاتها لتامين مواردها المائية حتى عام ٢٠٠٠[٣].

من كل ما تقدم نجد ان الارتباط الوثيق بين مناطق الحدود التي تراها اسرائيل مع سوريا والاردن خلال الفترة من ١٩٤٧ الى ١٩٦٧ وبين مصادر الموارد المائية التي تعتبر اهم دافع لاسرائيل في صراعها الجغرافي في المنطقة العربية، يتضح كالاتي[٣]:

- في مواجهة سوريا يشمل منابع المياه في «بانياس»، ومنطقة «جسر بنات يعقوب»، والشاطىء الجنوبي الشرقي لبحيرة «طبرية»، وتقع هذه المناطق كلها في منطقة اسرائيل طبقا لخطة التقسيم

- في مواجهة الاردن يشمل وادي «ايالون»، و«جبل المكبر» ومنطقة «ارمون هانتزيف»، قصر الرئاسة، وتمت



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : استراتيجيا

التاريخ : أكتوبر ١٩٩٠

[illegible] ذلك مبدأ بعدم ثبات الحدود، كما تم ادماج [illegible] التي تقع خلف الخط الاخضر [illegible] وتوسعة المستعمرات [illegible] [illegible] عن الحدود [illegible] [illegible]

[illegible] مرتفعات الجولان، ويهودا وسامرا (الضفة الغربية)، وقطاع غزة. اصبحت طبيعية حدود اسرائيل الخارجية مناطق للحدود ترى انها لن تتخلى عنها. ولقد اصبحت حدود اسرائيل مع سوريا في مرتفعات الجولان عبارة عن منطقة ضيقة يتم تأمينها بدوريات تابعة لقوات مراقبي الفصل بين القوات التابعة للامم المتحدة. وقد قسمت سيناء بعد الانسحاب الاسرائيلي الى عدة مناطق يتحدد خلالها اعداد القوات والاسلحة المصرية ويقابلها منطقة ضيقة محدودة للقوات العسكرية على الجانب الاسرائيلي. ويتم تأمين هذه المناطق بواسطة القوات المتعددة الجنسية والمراقبين الدوليين والتي قامت بتشكيلها وتمويلها والاشتراك الجزئي بها الولايات المتحدة.

اما في جنوب لبنان، فقد تم تغيير خط حدود ما قبل عام ١٩٦٧، الذي كان يتطابق والحدود الدولية السابقة التي رسمت بين فرنسا وبريطانيا. وقد اجبرت اتفاقية جامعة الدول العربية في القاهرة عام ١٩٦٩ الحكومة اللبنانية على السماح لمنظمة التحرير الفلسطينية لمباشرة نشاطها من داخل لبنان. وانتقل مركز النشاط الرئيسي للصراع العربي ـ الاسرائيلي الى لبنان لوجود القاعدة البرية لمنظمة التحرير الفلسطينية فيه وانشئت مناطق عازلة ومناطق وقف للنيران غير رسمية محددة بوضوح في جنوب لبنان. ولقد تغيرت جغرافية منطقة الحدود تماما خلال الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. ثم تغيرت مرة اخرى بالانسحاب الاسرائيلي عام ١٩٨٥

■ الصراع في اتجاه الشمال (مياه الفرات)(*)

في اطار ما يواجه الامن المائي العربي تأتي مشكلة نهر الفرات وما تحويه من تهديد واذا كان ظاهر هذا التهديد يأتي من تركيا المسلمة الا ان جوهره يأتي من خلال مخطط متكامل يشمل اطرافا دولية اخرى تأتي اسرائيل على راسها وجميعها يراهن على سقوط تركيا في مؤامرة المياه التي تتعرض لها الامة العربية من الشمال والجنوب والتي تهدف في حصيلتها الى تحقيق المصالح المائية لاسرائيل من مياه نهر الفرات والتي يمثل احد اتجاهاتها سعي اسرائيل من خلال تنفيذ مشروع السلام التركي الذي يعتبر جزءا من مشروع «الغاب» ولا شك في ان الرفض العربي لهذا المشروع نظرا لمخاطره الامنية، دفع تركيا لممارسة بعض الضغوط التي تهدف الى تمرير هذا المشروع الذي يتيح لاسرائيل الحصول على مياه الفرات بشكل ايسر وافضل من امدادها من طريق البحر المتوسط بشكل مكلف يمثل فصل تركيا عن المحيط العربي والاسلامي احد اهداف هذا المخطط ولن يتحقق هذا الهدف الا من خلال صراعات عربية ـ تركية على المياه في اتجاه الشمال بشكل تستنزف فيه الامكانات العربية في اتجاهات ثانوية. كما كانت الحال ابان الحرب العراقية ـ الايرانية وتحويل الجهود عن الاتجاه الرئيسي «اسرائيل» الا ان الواقع الحالي والمستقبل يجعل تركيا تدرك ان مصالحها الاقتصادية هي بالتحديد في المنطقة العربية والدول المحيطة بها على وجه الخصوص. كما ان اي محاولة من جانب تركيا لامداد اسرائيل بالمياه بشكل او باخر سوف يثير الصراع بينها وبين الدول العربية ويفصلها عن المحيط العربي والاسلامي

■ مياه لبنان، احد اهداف اسرائيل

ان ما تقوم به اسرائيل من نهب للموارد المائية في جنوب لبنان يتجاوز حدود كونه اجراء موقتا وذلك يرجع الى مرحلة مبكرة من تاريخ المشروع الصهيوني. حيث يشار، في هذا الصدد، الى المذكرة التي تقدم بها زعماء الحركة الصهيونية الى مؤتمر السلام في فرساي في عام ١٩١٩، والتي تضمنت مطاليب الحركة بشأن الحدود السياسية لدولة فلسطين في عهد الانتداب البريطاني فقد رسمت المذكرة هذه الحدود على نحو يضمن ضم «القسم الاكبر من نهر الليطاني ومنطقة تجمع مياه نهر الاردن، باكملها حتى مصادره في اقصى الشمال بالقرب من بلدة راشيا (في جنوب لبنان) ومن هناك تتواصل الحدود الى قمة جبل الشيخ شرقا لتسير مع منطقة مجرى روافد اليرموك واكد دافيد بن غوريون في وثيقة طرحها في عام ١٩٤١، بشأن حدود اسرائيل، ضرورة وجود نهر الليطاني ضمن هذه الحدود وكذلك اعاد «ليفي اشكول» الافصاح عن اطماع اسرائيل في مياه الليطاني، عندما اعلن ان «اسرائيل العطشى لا يمكنها ان تقف مكتوفة وهي ترى اكثر من ٥٠٠ مليون متر مكعب من مياه الليطاني تذهب هدرا الى البحر، واكد ان القنوات اصبحت جاهزة في اسرائيل لاستقبال المياه الآتية من نهر الليطاني»(*)

كما استغلت اسرائيل بعد حرب لبنان خط انابيب البترول «التابلاين» والذي كان يستخدم لنقل البترول من السعودية عبر الاردن، والجولان ولبنان الى مصفاة الزهراني، في سحب المياه من منابع نهر الحاصباني الى سفوح هضبة بانياس باتجاه وادي دان واستغلال فروق الارتفاعات في توليد الكهرباء ويزيد الموقف خطرا وتعقيدا ما قد نقلت التقارير الواردة من جنوب لبنان

من ان اسرائيل قامت بعمليات تحويل مياه نهر الوزاني. حيث رفضت السماح لقوات الامم المتحدة بدخول المنطقة. وقامت ببناء اسوار حول منطقة لبنانية قرب منابع نهر الوزاني طولها خمسة كيلومترات

وفي ضوء المواقف المبينة هذه. وعلى خلاف ما توحي بـه التصريحات التي يطلقها القادة السياسيون في اسرائيل. حول استعدادهم للانسحاب من جنوب لبنان ضمن شروط تتغير بين فترة واخرى. يبدو انه من المرجح ان اسرائيل تخطط لابقاء سيطرتها الدائمة على مصادر المياه اللبنانية بمعاونة القوى العميلة (جيش انطوان لحد) الموجودة في جنوب لبنان. وهو الامر الذي لن تقتصر نتائجه على اطالة امد الازمة اللبنانية المزمنة. بل اضافة عقدة جديدة الى العقد الكثيرة والمستعصية. التي لا تزال تعترض سبيل التسوية السياسية لازمة الشرق الاوسط"

■ الصراع حول مياه الجولان

ان السيطرة على مرتفعات الجولان تعني في الاساس السيطرة على قاعدة جبل حرمون ومنابع نهر الاردن التي تحصل منها اسرائيل على حوالى ٤٠٠ مليون متر مكعب من المياه اللازمة للاستخدام وعلى هذا الاساس ليس من المستغرب ان تسعى اسرائيل الى توطين ٥٠ الف يهودي في مرتفعات الجولان، وان الزمها ذلك تامين حاجتهم من الماء التي تقدر بحوالى ٤٦ مليون متر مكعب سنويا. اي بزيادة قدرها ٣٠٠ بالمئة على حجم الاستهلاك الذي كان يكفي لضعف هذا العدد قبل عام ١٩٦٧".

ان مرتفعات الجولان هي المصدر الاول للمياه في اسرائيل فمن احواض جبل الشيخ الذي يرتفع ٢٨١٤ مترا فوق سطح البحر تسقط كميات امطار سنوية عالية تراوح بين ١٥٠٠ ـ ١٧٠٠ مليمتر. يغور معظمها في جوف الارض مشكلة الينابيع التي تكون منابع نهر الاردن الرئيسة الثلاثة بانياس، دان والحاصباني. وتقدر امطار الجولان بحوالى ١,٢ مليار م٣ ويوجد في الهضبة نحو ١٠٠ نبع تنتج سنويا حوالى ٥٠ ـ ٦٠ مليون م٣. ولقد قامت اسرائيل بانشاء مركز لهذه المياه حيث وضعت مشروعا مائيا يهدف الى تزويد المستوطنات الاسرائيلية بما مجموعه ٢٧ مليون م٣ سنويا

هذا. فضلا عن قيام شركة «مقوروت» بحفر مجموعة من الآبار الارتوازية لمصلحة هذه المستوطنات ومد انبوب مياه بقطر ١٦ بوصة وبطول ٢ كلم من جنوب بحيرة طبريا يضخ منه حوالى ٦٠٠ م٣/ ساعة"

اما مستوطنات شمال الهضبة. فيتم تزويدها بالمياه من «بركة رام» حيث اقامت شركة «مقوروت» محطة لضخ المياه من البركة وتوريدها الى تلك المستوطنات التي تزودها البركة ١.٥ مليون م٣ سنويا. وتزودها خزانات المياه، التي اقيمت بالقرب من مستوطنة «رامات مجشميم» بنحو ٣ ملايين م٣ سنويا"

ان مشروع اليرموك الاعلى السوري ـ الذي يهدف الى تخزين المياه، التي تتدفق في نهر اليرموك والذي يصب في نهر الاردن. تنظر اليه اسرائيل بقلق بالغ. وعلى الرغم من ان هذا المشروع قد يستمر حتى عام ٢٠٠٠. فانها ترى انه لدى الانتهاء منه سيؤثر. ليس على هضبة الجولان فحسب، وانما على شبكة المياه في المثلث السوري ـ الاردني ـ الاسرائيلي وترى ان هذا المشروع سيمس المصالح المباشرة لاسرائيل لانه من الممكن ان يربك ميزان المياه الاقليمي. وان كان تاثيره على قطاع المياه في اسرائيل بسيطا طبقا لتقديرات الخبراء (يمكن ان تتحمل اسرائيل خسارة تقدر بحوالى ٢ ـ ٣٪ من مياهها)

كما ان هذا المشروع ليس لـه تاثير على المستوى العسكري المباشر، حيث يقيم السوريون مواقع جديدة على شكل قنوات وبحيرات، اضافة الى الموانع العديدة التي اقاموها في هضبة الجولان، اي ان نظام الدفاع السوري سيتم تكثيفه في احد جوانبه، غير ان القرى التي ستنشا الى جوار هذه القنوات والبحيرات. ستجعل السوريين يضعون ذلك في اعتبارهم في اي عمل عسكري

■ اهمية مياه الضفة والقطاع لاسرائيل"

مع وقوع الضفة الغربية الفلسطينية وقطاع غزة والجولان تحت الاحتلال الاسرائيلي كان موضوع المياه، واحدا من اهم القضايا التي انصرفت الجهود الاسرائيلية الى التعامل معها سواء في سرقة المياه العربية باتباع اساليب القهر الاقتصادي وتضييق الخناق على المزارعين العرب او بمنع العرب من ممارسة السيادة على مواردهم الطبيعية وفي مقدمها المياه، متحدية قرارات الامم المتحدة في هذا الشان والتي نصت على حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة على موارده الطبيعية وفي مقدمها المياه

ومن اصل (٩٠٠ مليون م٣) هي مجموع واردات الضفة الغربية من المياه ـ تبلغ الكمية القابلة للاستغلال في ظروف مثالية نحو ٨٠٠ مليون م٣. وتتضح الاستراتيجية لهذا المعطى اذا علمنا ان حجم الاستهلاك الحالي المتاح للعرب في الضفة الغربية لا يتجاوز ١٣٠ ـ ١٥٠ مليون م٣. والباقي تعمل السلطات الاسرائيلية على سرقته بشكل مقرون مع مسعى محموم لخفض رقم الاستهلاك العربي

ويقدر مجموع عدد الآبار العربية المستثمرة بـ ٣١٤ بئرا، ومجموع كميات المياه المستخرجة منها في موسم ١٩٧٤ بحوالى ٣٣ مليون م٣. وعلى الرغم من ضآلة هذه الموارد وتواضعها بالنسبة للحاجة المتزايدة للمواطنين العرب، فقد جاء الاحتلال الاسرائيلي بعد عام ١٩٦٧. ليفرض سيطرته على هذه الموارد المحدودة. اما عن طريق الحد من الاستثمار او عن طريق حفر الآبار العميقة لاستغلال المياه الجوفية وحرمان الآبار العربية من مصادر مياهها. ـ وفي الاغوار «البيسانين» على الضفة



المصدر : استراتيجيا

التاريخ : أكتوبر ١٩٩١

الغربية لنهر الاردن كان المزارعون العرب الفلسطينيون قد اقاموا حوالي ١٤٠ مجموعة ضخ لاستخدامها في ري آلاف الدونمات من اخصب الاراضي الزراعية. ولكن ما ان حلت بهم نكبة الاحتلال عام ١٩٦٧ حتى فوجئوا بالاسرائيليين ينسفون تلك المضخات والمحركات ويمنعونهم من استثمار اراضيهم. لان سلطات الاحتلال تريد جعل المنطقة حزام امن لها. ومن جهة اخرى حول الاسرائيليون مياه ينابيعهم المالحة غربي بحيرة طبريا الى نهر الاردن فجعلوه مصرفا مالحا لا تصلح مياهه لري اي من اراضي الضفتين.

وفي مقابل القيود التي فرضتها سلطات الاحتلال على استخدام المزارعين من المواطنين العرب لموارد المياه العربية. سمحت للمستعمرات الصهيونية التي كانت تقام في الضفة بحفر ١٧ بئرا. ومع ان هذا العدد لا يشكل اكثر من ٥٪ من عدد الآبار العربية الا انها تسحب ١٧ مليون متر مكعب من المياه. اي حوالي ٤٠٪ من كمية المياه التي يسمح للآبار العربية باستجرارها وارتفعت كمية المياه المتدفقة من تلك الابار لتصبح ٤٢ مليون م٣ في عام ١٩٨٥، اي تزيد عما تستجره جميع الابار العربية. وستستمر تلك الآبار في استجرار المزيد من المياه العربية لاغراض المستعمرات الاسرائيلية وسوف يستمر هذا الاستنزاف طالما لم يوضع حد للعدوان الاسرائيلي على موارد المياه في الضفة والقطاع

وقد عمدت سلطات الاحتلال الى اساليب تعسفية لسرقة المزيد من المياه العربية لمستعمراتها على حساب حقوق المواطنين العرب ومشاريعهم الزراعية. فهي تحفر الابار العميقة بالقرب من مصادر المياه العربية ينابيع وابار فتجف تلك الينابيع والآبار وتيبس المزروعات والاشجار، كما حدث في نبع العوجا، وكارثة وادي الفصايل وفي منطقة بردلة عين البيضا - وفي اماكن عديدة اخرى.

هذا، وتسيطر اسرائيل حاليا على ٨٠٪ من مصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية، وتترك ٢٠٪ منها فقط للسكان العرب الفلسطينيين اصحاب البلاد الشرعيين غير مكترثة بالحقوق الشرعية للعرب

ويشكل ما ينهبه الاسرائيليون من مياه الضفة الغربية نحو ثلث كمية المياه التي يستهلكونها ويعادل هذا الثلث حوالي ٨٠٪ من احتياطي الضفة من المياه، اي حوالي ٥٠٠ مليون م٣ وقبل عام ١٩٦٧ كان العدو ينهب اكثر من ٦٠٪ من مياه الضفة الغربية حيث كان يستثمر المياه الجوفية - في المنطقة الغربية والشمالية داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨

وتخطط سلطات الاحتلال الاسرائيلية. للاستمرار في حرمان مواطني الضفة الغربية من حق استثمار مياه الضفة الجوفية العميقة. ومن هنا طلعت اسرائيل ببدعة لم يسمع بها من قبل. وهي الفصل بين السكان والارض في مؤامرة الحكم الاداري الذاتي. واصبحت تجاهر بتصميمها على الاحتفاظ بالسيطرة على موارد المياه العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة. متحدية قرارات الامم المتحدة التي نصت على حق الشعب الفلسطيني في السيادة الفاعلة على موارده الطبيعية بما في ذلك الموارد المائية وقرار مؤتمر الامم المتحدة حول المياه الذي عقد في آذار (مارس) ١٩٧٧.

هذا، ويشكل قطاع غزة الجزء الجنوبي الغربي من الساحل الفلسطيني بطول ٤٥ كلم وعرض لا يتجاوز ٨ كلم، وتعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيسي للمياه في القطاع. اما امطار القطاع فهي شحيحة وقد ذكر «جوزيف فلتيس» في دراسة اعدها عن قطاع غزة ان مخزون المياه الجوفية في القطاع يقدر بحوالي ٨٠ مليون م٣ سنويا ونظرا لازدياد عدد المستوطنات التي اقامها العدو الصهيوني في قطاع غزة، والضخ الجائر واستنزاف المياه الجوفية، فقد زادت ملوحة المياه

واخذت تتسرب مياه البحر لتحل محل المياه الجوفية المستنزفة وحصل اختلال في التوازن بين الماء العذب والمالح واصبح حوالي ٥٠٪ من ابار قطاع غزة غير صالحة للري نظرا لاحتواء مياهها على نسبة عالية من الاملاح التي تراوح بين ٣٠٠٠ و٢٥٠٠ جزء من المليون

كما ان تدهور نوعية المياه ادى الى تدهور الاحوال الزراعية في قطاع غزة والى تراجع كبير في انتاج الحمضيات التي تعتبر المصدر الرئيسي للدخل في هذه المنطقة. ومن اهم دعائم الصمود

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٩٨٧ قام مزارعو الحمضيات في قطاع غزة المحتل. بتقديم مذكرة احتجاج الى الحاكم العسكري الصهيوني في القطاع. طالبوا فيها بوقف سرقة المياه الجوفية في المنطقة الى المستعمرات الصهيونية باعتبار ان ذلك ادى الى ارتفاع نسبة الملوحة في المياه، وبالتالي الى اتلاف مساحات واسعة من المزروعات

وعلى الرغم من ان قطاع غزة يعاني مشكلة حادة الا ان السلطات الاسرائيلية عمدت الى استغلال المياه السطحية المحدودة هناك لاغراض الاستيطان في القطاع غير مكترثة بالاضرار الفادحة التي يلحقها هذا الاستغلال باقتصاديات القطاع وقد قامت شركة ميكوروت الاسرائيلية بتنفيذ مشروعين لترشيح المياه وتجميعها لاستخدامها في المستعمرات

ولقد كان من السياسة المائية والاقتصادية التخريبية التي تنتهجها سلطات الاحتلال في القطاع. ان تناقص مساهمة الزراعة في الناتج القومي الاجمالي. وتزايد معدلات الهجرة الى خارج القطاع وتزايد عدد العاطلين من العمل. وبذلك يكون الكيان الصهيوني قد حقق



اهدافه المائية والاستيطانية وترحيل السكان العرب

■ الصراع في الاتجاه الجنوبي[٢٢]

لم تتوقف اهداف اسرائيل في المياه العربية عند سرقتها لمياه فلسطين المحتلة كاملة ومياه نهر الاردن ونهر اليرموك ونهر الليطاني. لكن اطماعها امتدت الى مياه سيناء والسعي للوصول الى مياه نهر النيل فمنذ الخمسينات واسرائيل تخطط وتضع الدراسات الجيولوجية من اجل التوصل الى حقيقة الخزان الحجري الهائل الذي يقع في عمق جزيرة سيناء وصحراء النقب وتشير الدراسات الى ان هذا الخزان يبلغ طوله مئات الكيلومترات وتقدر كمية المياه المتوافرة فيه حوالى ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه الصالحة للشرب تتجدد سنويا وتطمع اسرائيل في سرقة هذه المياه لتحويل صحراء النقب الى ارض صالحة للزراعة بحيث تستوعب الكم الهائل من المهاجرين اليهود السوفيات

ويرى البحاثة الاسرائيليون ان مياه عيون موسى التي تقع شمال شرق خليج السويس لا تنبع من مخزون الارض من الامطار التي تهطل سنويا في الصحراء. بل هم يشيرون الى وجود خزان طبيعي في باطن الارض يغذي تلك العيون ويستندون في ذلك الى التوراة كما ان جزيرة سيناء وصحراء النقب تشكلان وحدة جغرافية وما يحتويه باطن الارض الصحراوية في سيناء والنقب متشابه. وهذا ما يؤكد ان الينابيع التي اكتشفت بجانب البحر الميت تتميز بنسبة ثابتة في تدفقها على مدار السنة حيث انها تتغذى من المياه الباطنية في سيناء بعكس

مياه الينابيع في فلسطين المحتلة

هذا. ويشير الخبراء الصهاينة. الى ان صحراء النقب وشبه جزيرة سيناء تحتويان على مستودع ضخم من المياه تجمعت منذ اخر عصر جليدي مر على المنطقة. وان سيناء انفصلت عن اسيا قبل مليوني عام وتقوم اسرائيل بحفر الابار في صحراء النقب وفي منطقة الحدود المصرية بهدف التوصل الى مياه هذا الخزان والى جانب ذلك. فانها اقامت سدا على الحدود مع مصر لتجميع مياه الامطار عند ملتقى وادي الجرافي ووادي الحدايد اللذين يقعان في الاراضي المصرية وتبلغ كمية المياه من السيول والامطار حوالى ١٠ ملايين متر مكعب سنويا تستخدمها في الزراعة في صحراء النقب

ومطامع اسرائيل في المياه لم تتوقف عند مصر. بل هي تجاوزتها الى اثيوبيا والسودان وهذه المطامع ليست وليدة اليوم بل سبق للزعيم الصهيوني «تيودور هرتزل» ان عبر عنها عام ١٩٠٣ م في رسالة الى الحكومة البريطانية في عهد الملكة فيكتوريا. واخرى الى الحكومة المصرية في عهد الخديوي عباس حلمي والمعتمد البريطاني «اللورد كرومر» وخلاصة الرسالتين هي مد فرع من النيل الى سيناء وتوطين عدد كبير من المهاجرين اليهود فيها[٢٣].

ولقد تجددت هذه الافكار مرة ثانية بمناسبة عقد اتفاقية السلام مع مصر وكانت هذه المرة في صورة مد فرع النيل الى صحراء النقب وقد بنت اسرائيل فكرتها. التي عرضتها للحصول على مياه النيل مباشرة في صحراء النقب على الدراسة التي تقدم بها «اليشع كالي» عام ١٩٧٣ باستبدال مياه النيل بمياه نهر الليطاني. وبذا يمكن حل مشكلة المياه في اسرائيل واستبعاد

احتمالات الصراع حول مياه نهر الليطاني وكانت فكرة «كالي» تقوم على عدم المساس بنظام استهلاك مصر لمياه النيل لانها سوف تحصل على قدر من المياه التي تضيع عادة في البحر المتوسط»

وعرضت اسرائيل في مقابل حصولها على مياه النيل ان تساهم في مشروعات لتقليل البخر في مياه النيل الابيض وروافده وفي زيادة سعة بحيرة فكتوريا. كما عرضت ان تضمن مشروع نقل مياه النيل في انابيب تحت قناة السويس وان يتم تفريع فرع منه الى غزة وبذا تكون اسرائيل قد ربطت مصالحها بمصالح دول حوض النيل وبمصالح الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية فتضمن استمرار تدفق مياه النيل اليها . هذا. وكان هناك مشروع شبيه وبديل يسمى مشروع «ارلوزروف» او مشروع «بيئور» يقوم على نقل المياه في ثلاث قنوات تحت قناة السويس. ويتضمن اقامة مشروع توليد كهرباء في العريش كما يتضمن اقامة خزان ارضي لتخزين المياه في صحراء النقب ولا يخفى ان مثل هذه المقترحات تعد مخالفة من الناحية القانونية لمبادىء الانتفاع بالانهار الدولية فضلا عن انها سوف تعطي اسرائيل حقوقا مكتسبة بمرور الوقت في مياه النيل. هذا فضلا عن ان هذا يشجع ويدعم توجهات اسرائيل للتغلغل في حوض نهر النيل. علاوة على ما سوف يعود عليها من دعم لامنها القومي الذي يعد في الوقت نفسه تهديدا للامن المائي العربي بالضرورة»

■ الهجرة الصهيونية والأمن المائي العربي

اهتمت اسرائيل منذ قيامها بجلب اليهود من مختلف ارجاء العالم وتوطينهم في ارض فلسطين محتذية في ذلك حذو الحركة الصهيونية التي سعت الى تهجير اليهود بشتى الطرق في العصر العثماني. وفي عهد الانتداب البريطاني لتحقيق حلم اسرائيل الذي تبغي تحقيقه بهدف توفير احد مقومات الدولة وايجاد حل للازمة البنيوية التي اعتمدت على الهجرة كاساس لقيامها والتي جعلت بن غوريون يقول ذات مرة امام الكنيست «انه بالهجرة الجماعية امكن انشاء الدولة وبفضل الهجرة وحدها يمكن ان تصمد» وجعلت غولدا مائير تصرخ «كيف تكون لنا دولة من دون هجرة»

الهجرة والاستيطان عنصران متلازمان بالنسبة للدولة العبرية. وهما ليسا موضوع الساعة فحسب. ولكنهما جوهر الصراع العربي - الاسرائيلي منذ اواخر

القرن التاسع عشر حتى الآن. وطول مراحل الصراع شكل الاستيطان والهجرة الوسيلة والهدف في وقت واحد. وخاصية هذا الاستيطان المميزة انه لا يقتصر على عملية البناء فقط بل يتلازم مع عملية هدم المجتمع العربي القائم. الأمر الذي يجعل منه خطرا مستمرا وليس مرحليا

ولقد تلخصت اهداف الاستيطان، في العقدين الأولين من تاريخ اسرائيل، القصير نسبيا في المنظور السياسي، باستيعاب الاف المهاجرين وغالبيتهم من يهود الدول العربية. وتبع ذلك دعم هذا الاستيطان. وتعزيزه اقتصاديا واجتماعيا وعسكريا. اما المناطق التي تركز عليها الاهتمام الاستيطاني، فهي صحراء النقب في الجنوب وجبال الجليل في الشمال، والممر المؤدي من يافا الى القدس، اي تلك المناطق التي تميزت بكثافة سكانية عربية قبل حرب عام ١٩٤٨، والتي شهدت اوسع عمليات الطرد والترحيل على يد قوات «الهاغاناه»، خلال مراحل تلك الحرب. وترافقت سياسة الاستيطان، التي نفذتها الحكومات العمالية في تلك المرحلة بمحاولة الدمج المستمر ما بين معطيات الجغرافيا والديمغرافيا، من جهة، وحاجات الأمن الداخلي، من جهة اخرى. وادى الى نماذج استيطانية كالناحال الحدودية ـ ذات الطابع العسكري ـ ومدن الاعمار في المناطق البعيدة من الكثافة اليهودية المتمركزة في وسط البلاد. فضلا عن الاهتمام بالبنية التحتية، والخدمات العامة، وشبكة طرق واسعة الانتشار لتغطي مختلف المناطق، وتربطها بعضها ببعضها الآخر

وقد تغير كل هذا بتأثير النتائج التي نجمت عن حرب عام ١٩٦٧. فمن حيث المساحة، تضاعف حجم اسرائيل اكثر من ثلاث مرات. اذ احتلت اسرائيل ـ ومساحتها انذاك حوالي ثمانية الاف ميل مربع ـ ما يزيد على ٢٦ الف ميل مربع من الاراضي العربية، وتقلصت هذه المساحة بعد الانسحاب من سيناء الى حوالي ثلاثة الاف ميل مربع. ومن ناحية السكان اصبحت حدود اسرائيل الجديدة تضم عددا من السكان العرب يقارب المليونين بعدما كان عددهم ضمن حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ يقل عن النصف مليون. وللمرة الأولى اصبحت فلسطين، بعاصمتها القدس كاملة، تحت الاحتلال الاسرائيلي. وقد انعكست التغيرات الجغرافية ـ السياسية بالضرورة على السياسة الاستيطانية واهدافها. فقد تراجعت مناطق الجليل والنقب، مثلا، من حيث الاهمية كما تراجعت مستوطنات الناحال ومدن الاعمار. واعطيت الاولوية لوادي الاردن والمرتفعات الجبلية في الضفة الفلسطينية. وفي هضبة الجولان وحظيت القدس باهمية خاصة بعدما اعلنت اسرائيل ضمها نهائيا، وذلك بسعيها الى تحقيق مشروع «القدس الكبرى» مستغلة في ذلك الموارد الطبيعية من ارض ومياه والتي لا تتوافر حاليا بمنطقة النقب والجليل

ولترسيخ الطابع اليهودي لعاصمة فلسطين انصبت جهود الاستيطان والموارد المالية والبشرية، على مدينة القدس وضواحيها. وتظهر الارقام، بوضوح، مدى حراجة الوضع الديمغرافي في القدس، نظرا الى تسارع الزيادة الطبيعية للسكان العرب، مقارنة بزيادة السكان اليهود. ففي حين كانت نسبة اليهود عقب حرب عام ١٩٦٧، تعادل ٧٣,٣ بالمئة من مجموع السكان، مقابل ٢٦,٧ بالمئة من العرب، اصبحت النسبة في عام ١٩٨٥، تعادل ٧١,٦ بالمئة من اليهود، مقابل ٢٨,٤ بالمئة من العرب تضاف الى هذا تركيبة اعمار السكان اليهود التي تميل الى الشيخوخة، في حين ان اكثرية السكان العرب تميل نحو السن المبكرة

■ المياه وتأثيراتها الاقتصادية بالنسبة لاسرائيل

ان العقبات نحو اي سلام عن طريق التفاوض تلوح كبيرة في الافق في حال غياب اية ضغوط تفرض من جانب الولايات المتحدة على اسرائيل نتيجة للآتي

ـ من الضرورة الاعتراف بأن تجاوز العقبات الاقتصادية امام اية تسوية سلمية شاملة لا يقل صعوبة عن تجاوز العقبات السياسية. ويأتي البعد الاقتصادي هذا من ان الاراضي التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ ذات فائدة اقتصادية كبرى لاسرائيل بحيث ان التخلي عنها يعني التضحية بمكاسب كبيرة، لان هذه المناطق تدر على اسرائيل ما لا يقل عن مليار دولار سنويا فضلا عن ان السيطرة على مرتفعات الجولان والضفة الغربية تضمن لاسرائيل الاستيلاء على مياه اردنية تغطي حوالي ثلث مجموع مواردها المائية وستضطر اسرائيل لدفع ما يقارب مليارَي دولار سنويا اذا ارادت تعويض هذه المياه"

وهذا بالضرورة يعني ان التوصل الى خطة مقبولة للسلام تشمل انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، يعني تلقائيا التنازل عن المكاسب الاقتصادية والمائية التي حصلت عليها اسرائيل، وتلوح اشباح الاعباء الاقتصادية الاضافية ضخمة في الافق اذا ما اخذنا في الحسبان الوضع المهزوز للاقتصاد الاسرائيلي الحالي

يبلغ مجموع حجم المياه العربية التي ضمنت اسرائيل الحصول عليها او استولت عليها فعلا ما بين سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٧٨ ما يراوح بين ٦٠٠ ـ ٧٠٠ مليون متر مكعب سنويا، وهي تمثل نحو ٤٠٪ من



المصدر : استراتيجيا

التاريخ : أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجموع استهلاك اسرائيل للمياه كما يمثل ما يكاد يبلغ كل الزيادة التي طرات على استهلاك اسرائيل للمياه منذ اواسط الستينات. اي ان التوسع في الاستيطان والانتاج الزراعي الكلي قد تحقق بكامله تقريبا عن طريق المياه الآتية من اعالي الاردن والضفة الغربية الامر الذي يحدد بوضوح الاهمية الاقتصادية البالغة للاراضي المحتلة بالنسبة لاسرائيل

هناك حوافز اخرى واضحة لمزيد من التوسع الاقليمي الاسرائيلي. فقد استخدمت اسرائيل بصورة كاملة آخر كتلة مائية استولت عليها في الستينات. واحدث اهداف اسرائيل الآن هو نهر الليطاني، الذي ابدت اسرائيل اهتماما متزايدا به في السنوات الاخيرة لان عجزها الجديد للمياه اصبح وشيكا. والليطاني مصدر مهم وحيوي، وكان المخططون الصهاينة القدامى قد ادخلوا هذا النهر ضمن النطاق الجغرافي «لارض اسرائيل الكبرى» الا ان المناقشة قد ازدادت حدة في المدة الاخيرة ولا سيما في الاشهر التي سبقت غزو لبنان، فالليطاني يوفر مياها اكثر بكثير من منابع الاردن التي استولت عليها اسرائيل سنة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ م وبالمقارنة مع الخمسمائة مليون متر مكعب التي تم تحويلها من حوض الاردن انذاك. فإن بامكان الليطاني ان يوفر

ثمانمائة مليون متر مكعب او زيادة محتملة في استهلاك اسرائيل للماء تبلغ نسبتها ٥٠٪[٣٣]

كما ان اهتمام اسرائيل بالمياه العربية ليس الا احد مظاهر الاهتمام الجغرافي نتيجة لما توفره المناطق المحتلة من الموارد كالفوسفات والبوتاس والمواقع السياحية والعمالة الرخيصة والتحويلات من العملة الاجنبية. وهذه الموارد كلها كبيرة الاهمية هذه الايام لان اسرائيل عاجزة عن اعالة نفسها على المستوى الاستهلاكي المطلوب من دون السيطرة على هذه الموارد. كما ان الضعف المزمن في اقتصاد اسرائيل يعزز رغبتها في الاحتفاظ بالاراضي التي استولت عليها ويشحذ اهتمامها بالاستيلاء على المزيد مثل حوض الليطاني وضفة الغور الشرقية[٣٦]

ان تكاليف استبدال المياه العربية عالية بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي في وقت يظهر فيه ان هذا الاقتصاد بالغ الضعف ويعتمد بصورة متزايدة على الدعم الاميركي المتنامي. وسوف تؤدي بدائل المياه العربية الى تحمل اسرائيل تكاليف اقتصادية باهظة. وان اية اعادة للاراضي، شاملة اعادة المياه التي هي الآن تحت سيطرة اسرائيل، تعني ضمنا زيادة كبيرة جدا في التكاليف على اقتصاد اسرائيلي لا يرغب من الناحية السياسية في اجراء اي تقليصات من اجل ان يعيش ضمن امكاناته[٣٩].

ان البديل البارز الوحيد للاستيلاء على مزيد من مصادر المياه هو برنامج تحلية على نطاق واسع يتطلب زيادات هائلة في المعونات الاميركية. وتبلغ تكاليف المتر المكعب الواحد من محطات التحلية الآن ما بين ١ ـ ٢،٥ دولار وهو ارخص ما يكون في المنشآت المزدوجة الاغراض واغلى ما يكون في حالة المرافق المنفردة الهدف

والمجال امام المنشآت المزدوجة الاغراض. ولذلك فالتكاليف البديلة لتوفير ٧٠٠ مليون متر مكعب من الماء سنويا ستراوح بين ١.٢ ـ ١.٨ مليار دولار سنويا ولهذا. فإن المياه التي تم الاستيلاء عليها تبدو في غاية الاهمية بالنسبة لاسرائيل[٣٤]

ان ثلثي استهلاك المياه في اسرائيل يذهب للزراعة المروية، ويقدر الخبراء الزراعيون في اسرائيل ان اقل من نصف تلك الزراعة مجز او مجد من ناحية اقتصادية خصوصا ان القطاع الزراعي في اسرائيل يتمتع بدعم كبير يشمل بنية تحتية رخيصة او مجانية، وتخفيضات في الضرائب وتسهيلات ائتمانية خاصة ومساعدة في التصدير. ومع هذا كله، فإن قسما فقط من هذا المنتوج ذو جدوى اقتصادية والباقي لا يتطلب المياه وحسب، بل ويحتاج ايضا الى دعم مالي متواصل. وكان بامكان الاقتصاد الاسرائيلي ان يحصل على فوائد اكثر بكثير لو انه تخلى عن الزراعة المكلفة ذات الدعم العالي بدلا من الاستيلاء على مزيد من المياه العربية ليوسع بها في

نطاق انتاجه الزراعي المفتقر الى الكفاية. اضافة الى ان انتاج الغذاء محليا جزء من مفهوم الدفاع الشامل لدى اسرائيل لان انتاج الغذاء حتى ولو كان اكثر تكلفة من استيراده يعمل في الواقع على التخفيف من اثر اي حظر او ضغوط تجارية محتملة. وبذلك فإن المياه الموجودة وسواء التي تم الاستيلاء عليها او تامينها منذ سنة ١٩٤٨، تعتبر ذات قيمة كبيرة حتى ولو استخدمت في الزراعة غير المربحة[٣٧]

■ نظرة مستقبلية

لقد اكدت تجربة الصراع العربي ـ الاسرائيلي ان امن

اسرائيل لا يتحقق عبر امتلاك قدرة «الانقضاض» وتوجيه الضربات العسكرية بل ان تحقيق الامن بمعناه الشامل، يتوقف على قدرة «الامتصاص» التي تتمتع بها الامة في مجرى الصراع الطويل الذي يعتمد اساسا على قدرة «الصمود» و«التحمل» لاجيال عدة. وان محاولات اسرائيل وضع ركائز لميزان الردع في المنطقة هو مقياس خاطئ[*]. واذا كانت اسرائيل قد اتخذت من امنها الحتمي ذريعة واصلت بها تبرير تصرفاتها فان هذا الامن الحتمي سيتلاشى اذا ما امكن التوصل الى اتفاق سلمي للتعايش المشترك بينها وبين العرب في الوقت الذي ستنقل فيه القوة العسكرية المتسيدة في الاقليم مما يمكنها من تحطيم اي جهد عربي لتطوير موارده الذاتية. واذا كانت اسرائيل قد تحكمت في بعض الموارد العربية ببعض من التردد في الماضي، فان الاحداث الاخيرة بالمنطقة وضعتها في موضع المعتدي ومكنتها من فرض سياساتها في مواجهة القليل، او في مواجهة اللاردع على الاطلاق. ولطالما فشل العرب في ايجاد صيغة استراتيجية حية، وتعاون اكثر فاعلية بينهم وبين انفسهم من اجل حماية مواردهم ضد المزيد من التملك الاسرائيلي بوضع اليد. وسوف تظل السياسات الاسرائيلية عاملا رئيسيا في ديمومة الصراع العربي - الاسرائيلي

وعلى ضوء ما تتبعه اسرائيل حاليا من سياسات، فانه يمكن الاشارة الى ما سوف تتعرض له الاقطار العربية في المستقبل المنظور فيما يتصل بالاطماع التوسعية

■ الضفة والقطاع

ان النتائج المباشرة التي ستترتب وستتمخض عن تدفق عشرات الآلاف من المهاجرين الى اسرائيل كل عام هي توسيع وتعزيز الوجود الديموغرافي اليهودي في الضفة والقطاع، والمحصلة الاخرى لهذا التوسع، هي زيادة مطردة في حجم القاعدة الاستيطانية وتطورها بحيث تنتشر لتغزو كل بقعة في الضفة والقطاع وتبرز هنا بصفة خاصة العلاقات المتبادلة بين نمو القاعدة الديموغرافية ونمو القاعدة الاستيطانية وهذا اكبر اشارة الى مزيد من الاستنزاف للموارد العربية داخل الارض المحتلة وعلى الخصوص المياه والارض. وفي ضوء هذا الوضع فان الكيان الاسرائيلي مدفوعا بدواعي اطماعه التوسعية واهدافه في السيطرة سيعلن عن ضمه للضفة والقطاع بشكل نهائي بعد ان يكون قد انجز كل الخطوات العملية وخصوصا نشر القاعدة الديموغرافية والاستيطانية في ارجاء الضفة والقطاع

ومن المتوقع ان تعمل اسرائيل على ضم هذه المناطق حتى على الرغم مما يبدو للوهلة الاولى من استعداد اسرائيل للتفاوض واجراء الانتخابات وتظاهر قوى صهيونية تجيد اللعب على الحبال الدبلوماسية بانها تضغط من اجل تقديم التنازلات. ومن يتوقع عكس ذلك، فان تطورات الاحداث خلال العقد المقبل ستحمل معها مفاجآت غير سارة ما لم يتخذ موقف ايجابي مؤثر ضد هذا المخطط ووضع حد للعربدة الاسرائيلية

■ جنوب لبنان

ان الهجرة اليهودية الجماعية - ان لم تتحسب لها الدوائر العربية وتدرك مخاطرها وابعادها مبكرا - ستتشعب الى اكثر من اتجاه، ومن منظور الاهداف الاسرائيلية في جنوب لبنان والذي فتح شهية الدوائر العسكرية الاسرائيلية على غزوه، ثم الى خلق قاعدة ارتكاز ممثلة بالشريط الحدودي تمهيدا لبدء مشروع استيطاني في جنوب لبنان وهو الهدف الاول للاطماع الصهيونية، وقد ترددت في السنوات الاخيرة نغمة تتحدث عن ان جنوب لبنان هو جزء من ارض اسرائيل وهو امتداد لاصبع الجليل، وان بريطانيا انتزعته من فلسطين ووهبته للانتداب الفرنسي[*] وتشير تقارير موثوقة الى ان الكيان الاسرائيلي بدأ فعلا بقيم بنية تحتية لقاعدة استيطانية في جنوب لبنان.

فلسطين اولا، لبنان ثانيا . وماذا ينتظر العرب بعد؟[*] ■■



المصدر : أستراتيجيا

التاريخ : ١ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصدر المياه	مياه حلوة	مياه مالحة**	المجموع
[illegible]	[illegible]	١٣٢	٩٠٠
[illegible]	٨٢	[illegible]	٨٢
مجموع المياه الجوفية	[illegible]	١٣٢	٦٠٨٢
مياه متجمعة في وادي الحولة	١٣٢	—	١٣٢
مياه متوافرة في طبرية	[illegible]	—	٤٩٠
[illegible] مالحة	—	٢٠	٢٠
مياه طالعة من بحيرة طبرية	٢٠	—	٢٠
مجموعة طاقة مياه بحيرة طبرية	٥٩٢	٢٠	٦١٢
مياه فيضانات متجمعة في جداول (بدون جداول بحيرة طبرية)	١٦٠	—	١٦٠
مياه مجاري استغلت مرة ثانية	٢٤١	—	٢٤١
مجموع طاقة مياه الفيضانات والمجاري المكررة	٤٠١	—	٤٠١
مجموع طاقة المياه للمدى القصير	١٨٤٣	٢٥٢	٢٠٩٥



المصدر : استراتيجيا

التاريخ : أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

	١٩٦٥/٦٤	١٩٧٠/٦٩	١٩٧٦/٧٥	١٩٨٠/٧٩	١٩٨٢/٨١	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤
المجموع	١,٣٣٩	١,٥٩٤	١,٧٢٨	١٧٠٠	١,٧٧٠	١,٧٥٩	١,٨٧٨	١,٩٢٠
منها: مياه مالحة	١٠١	١١٠	١٤١	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	
مصدر الإمداد								
شركة مكوروت	٦٣٩	٨٥٣	١,٠١٥	٩٨٥	١,٠٥٤	١,٠٤٩	١,٠٧٥	١,١١٤
امداد بالجهود الذاتية								
من الآبار	٣٧٧	٤١٣	٤٣٤	٤٤٥	٤٢٢	٤٢١	٤٣١	٤٣٠
من المياه السطحية	١٧٠	١٤٣	١٤٠	١٣٥	١٥٦	١٥١	١٥٠	١٤٩
موارد امداد اخرى(١)	١٥٥	١٣٩	١٣٥	١٣٨	١٤١	٢٢٢	٢٢٧	١٤٣
الإستخدام								
منزلي	١٩٩	٢٤٠	٣٠٥	٣٧٥	٣٨٥	٤٠١	٤١٩	٤٢٢
صناعي	٥٥	٧٥	٩٥	٩٠	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٩
زراعي(٢) - المجموع	١,٠٧٥	١,٢٤٠	١,٣٢٨	١,٢٣٥	١,٢٨٢	١,٢٥٥	١,٣٥٦	١,٣٨٩
نوع المستوطنة(٣)								
مستوطنات مدنية	٧٨	٨٢	٧٨	٧٥	٧٩	٧٥	٨٠	٧٥
موشافوت	٥٥	٦٤	٦٣	٦٢	٦١	٦١	٦٠	٥٩
موشافيم	٣٠٨	٣٧٧	٤٢١	٤١٧	٤٢٤	٤١٧	٤٩٣	٤٩٠
كيبوتسيم	٥٠٧	٥٦٤	٥٩٦	٥٢٣	٥٦٧	٥٥١	٥٩٤	٦٠٩
مؤسسات ومزارع خاصة	٦٤	٤٨	٣٢	٣١	٢٨	٢٨	٣١	٣٣
قرى الأقليات	[illegible]	١٨	٢٩	٣١	٢٦	٢٨	٢٨	٢٩
مستوطنات أخرى	٧٤	٩٨	١١٢	٩٩	٩٧	٩٥	١٠٠	٩٧

(١) هذه الارقام تتضمن كمية المياه المستخرجة من الآبار والمياه السطحية

(٢) هذه الارقام مأخوذة من مأمورية المياه بوزارة الزراعة [illegible] التقدير الشهرية التي يقدمها جميع المستهلكين

(٣) يأتي تقسيم الاستخدام في الزراعة حسب [illegible] وفق تعريف مأمورية المياه الإسرائيلية وهو يختلف عن التعريف المتداول في مكتب الاحصاء

(٤) الكتاب السنوي الاحصائي الإسرائيلي لسنة [illegible]



المصدر : استراتيجيا

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : أكتوبر ١٩٩٠

[illegible] ميزان الموارد المائية واستخداماتها في الوطن [illegible]

	١٩٨٥ حسب الوضع القائم ٥٠٪ اكتفاء غذائي				٢٠٣٠ مع تامين ١٠٠٪ اكتفاء غذائي		
بيان	الموارد المتاحة	الاستخدام الحالي	الطلب للاستهلاك	فائض	الموارد المتاحة	الطلب	العجز
الموارد المائية							
سطحي	٢٩٧	١٤٢			٢٩٧		
جوفي	٤٢	٢٣			٤٢		
اخرى	١٠	١٠			١٠		
اجمالي الموارد	٣١٩	١٧٥			٣٤٩		
الاستخدام:							
شرب			٧			٣٦	
صناعي			١			٢٢	
زراعي			١٦١			٣٧٨	
غير محدد			٦				
الوضع العام	٣٤٩	١٧٥	١٧٥	١٧٤	٣٤٩	٤٣٦	٨٧



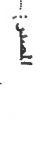
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : استراتيجيا

التاريخ : أكتوبر ١٩٩٠

(مليار متر مكعب)

	تصريف داخلي	تصريف خارج الحدود	المجموع	فاقد بالتبخر	الصافي	المستغل حاليا
اولا: الموارد السطحية:						
أ ـ الاقليم الاوسط:						
(مصر، الصومال، السودان، جيبوتي)	٨٦	٧٥	١٦١		١٣١	٧٨
ب ـ المشرق العربي:						
(سوريا، العراق، الاردن، لبنان، فلسطين)	٤٥	٨١(١)	١٢٦		١١٢	٥٢
جـ ـ المغرب العربي:						
(الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا)	٥١	٥	٥٦		٤٥	١٠
د ـ الجزيرة العربية:						
(السعودية، الكويت، الامارات، قطر، البحرين، اليمن الشمالي، اليمن الجنوبي)	٩(٢)	--	٩			٢
اجمالي الموارد السطحية	١٩١	١٦١	٣٥٢	٥٥	٢٩٧	١٤٢
ثانيا: الموارد الجوفية	مستغل حاليا	تغذية سنوية	المخزون	نسبة التغذية		
الاقليم الاوسط	١,٧	٨,٧	٦٠٤٢	٠,٠١٤	٩	٢
المشرق العربي	٤,٨	٨,٥	١١٠	٧,٧٢	٩	٧
المغرب العربي	١٠,١	١٩,٩	٧٨٠٠	٠,٢٦	٢٠	١٠
شبه الجزيرة العربية	٦	٤,٧	٦٦٢	١,٣	٥	٥
اجمالي الموارد الجوفية	٢٣	٤٢	١٤٣١,٤	٩,٣٢	٤٢	٢٣
اجمالي الموارد التقليدية(٣)					٣٣٩	١٦٥
اجمالي الموارد غير التقليدية					١٠	١٠
اجمالي الموارد المائية					٣٤٩	١٧٥



المصدر: استراتيجيا
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ: أكتوبر ١٩٩٠

	الموارد المتاحة	اوجه الاستعمال	الاستخدام الحالي ١٩٨٥	الاستخدام المطلوب لتامين الامن الغذائي الكامل ٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٠
الاقليم الاوسط		شرب	٢	٤	٦,٢	٨,٤	١١,١
		صناعة	٠,٢	١,١	٢,٣	٣,٩	٦
		زراعة	٨٥	١٤٠,٥	١٤٨,١	١٥٤,٤	١٩٢,٢
اجمالي الاوسط	١٤٢		٨٧,٢	١٤٥,٦	١٥٦,٦	١٦٦,٤	١٧٩,٣
المشرق العربي		شرب	١,٨	٣	٤,٥	٦,٣	٨,١
		صناعة	٠,٥	١,٢	٢,٤	٣,٩	٥,٦
		زراعة	٥٠,٥	٧٥,٤	٧٩	٨٠,٨	٨١,٥
اجمالي المشرق العربي	١٢٣		٥٢,٨	٧٩,٦	٨٥,٩	٩١	٩٥,٢
المغرب العربي		شرب	٣,٢	٤,٢	٦,٣	٨,٨	١١,٤
		صناعة	٠,٤	١,٤	٢,٩	٤,٥	٧,١
		زراعة	١٧,٥	٩٤,٢	٩٩,٢	١٠٢,٨	١٠٦,٨
اجمالي المغرب العربي	٦٧		٢٠,١	٩٩,٨	١٠٨,٥	١١٦,١	١٢٥,٣
الجزيرة العربية		شرب	١,٢	٢,٢	٣,٢	٤,٢	٥,٤
		صناعة	٠,٢	٠,٨	١,٥	٢,٣	٣,٦
		زراعة	٨	٢٦,٢	٢٧,٨	٢٩,١	٣٠
اجمالي الجزيرة العربية	١٧		٩,٤	٢٩,٢	٣٢,٥	٣٥,٦	٣٩
استعمال غير محدد			٥,٥				
اجمالي الوطن العربي	٣٤٩		١٧٥	٢٥٤,٢	٢٨٣,٥	٤٠٩,١	٤٣٥,٨

المصدر: المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ـ الموارد المائية في الوطن العربي وآفاقها المستقبلية إعداد جان الخوري وآخرون ـ ندوة مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي ـ الكويت ١٩٨٦ ...



الموارد المائية المستخدمة في الوطن العربي عام ١٩٨٥ م
(مليون متر مكعب)

م	القطر	الموارد التقليدية		الموارد الغير تقليدية		المجموع
		سطحية	جوفية	مياه تحلية	مياه تنقية	
١	الاردن	٢٣٠	٤٨٢	—	—	٧١٢
٢	الإمارات	—	٦٠٠	٣٣٢	٦٢	١١٩٤
٣	البحرين	—	١٥٣	١٦	١٠	١٧٠
٤	تونس	١٤٢٢	١٢٣١	—	٥٥	٢٧٠٨
٥	الجزائر	٦٠٠	٢٩٠٠	—	—	٣٥٠٠
٦	جيبوتي	—	—	—	—	—
٧	السعودية	٤٥٠	٣٠٠٠	٩٠٣	٢١٧	٤٥٧٠
٨	السودان	١٦٢٠٠	١٦٦	—	—	١٦٣٦٦
٩	سوريا	٤٧٣٤	١٦٦٦	—	—	٦٤٠٠
١٠	الصومال	٤٠٠٠	—	—	—	٤٠٠٠
١١	العراق	٤٥٠٠٠	١٢٠٠	—	—	٤٦٢٠٠
١٢	عمان	—	٤٠٠	١٥	—	٤٢٤
١٣	فلسطين	١١٠٠	٩٥٠	—	—	٢٠٥٠
١٤	قطر	—	١١٢	٦٧	٢٠	١٩٩
١٥	الكويت	—	٢١٧	٣٥٧	٨٠	٦٥٤
١٦	لبنان	٧٠٠	٥٠٠	—	—	١٢٠٠
١٧	ليبيا	٨٦	١٩٧٥	٥٠	١٤٠	٢٢٥٢
١٨	مصر	٥٥٥٠٠	١٥٠٠	—	٧٥٠٠	٦٤٥٠٠
١٩	المغرب	٧٥٠٠	٣٠٠٠	—	—	١٠٥٠٠
٢٠	موريتانيا	٨٨٠	١٠٠٠	—	—	١٨٨٠
٢١	اليمن الشمالي	٧٥٠	٩٠٠	—	—	١٦٥٠
٢٢	اليمن الجنوبي	٧٠٠	٣٠٠	—	—	١٠٠٠
	المجموع الكلي	١٣٩٨٥٣	٢٢٥٥٢	١٦٤٠	٨٠٨٤	١٧٢١٢٩

المصادر

(١) سياسة اسرائيل المائية واثرها على مستقبل التسوية ـ عماد عرملاني ـ مجلة شؤون فلسطينية ـ العدد ٢٠١ ـ كانون الاول (ديسمبر) ١ٹ٨٩ ـ ص ٦٠

(٢) لا انسحاب من المناطق المحتلة ولا ضمها لا هذا ولا ذاك ـ ملتير برالي ـ جريدة دافار ١٩٨٦/١٠/٢٠ ـ الفكر الاسرائيلي وحدود الدولة ـ عادل محمود رياض ـ معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٧ (الحدود والأمن الاسرائيلي).

(٣) مواقف مختلفة من مسالة الحدود ـ ارنون سرفيح ـ واليتور ريفين ـ سيكراه حدشوت ـ العدد ٣٠٢ بتاريخ ١٩٨٦/٥/١١.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) اسرائيل والمياه العربية ـ القضية وتطورها ـ محمود رياض ـ مجلة الباحث العربي ـ العدد السادس ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦.

(٦) حروب المياه العربية ـ المجلة ـ العدد (٤٨٣) ١٩٨٩/٦/١٠.

(٧) المياه والحلول السلمية ـ يؤمين تدهستور ـ جريدة هارتس الاسرائيلية ١٩٨٩/٤/٢٥ ـ الملف ـ المجلد الاول ـ العدد (٤) ـ تموز (يوليو) ١٩٨٤.

(٨) «اسرائيل على عتبة القرن الحادي والعشرين» ـ مؤسسة فان لير القدس (١٩٨٤)، «الصراع من اجل الدولة» هيلر. ى ١٩٨٥ القدس ـ مجلة سيكراه حدشوت العدد ٣٠٢ بتاريخ ١٩٨٦/٥/١١ ـ عن الملف المجلد الثالث ـ اب (اغسطس) ١٩٨٦ العدد ٥/٢٩ ص ٣٨٦ (وكالة المنار للصحافة والنشر المحدود).

(٩) ازمة مياه نهر الفرات وقضية المياه في الشرق الاوسط ـ السياسة الدولية/ الاهرام ـ نيسان (ابريل) ١٩٩٠ ـ محمد علي المداح ـ القبس الكويتية العدد ٦٣٧٧ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٨ ص ٢٠ ـ اسابيع تساوم على مياه الفرات ـ النهر يجف والارض تموت القبس العدد ٦٣٦٢ بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٥ ـ القبس ١٩٩٠/٣/٢٩ العدد ٦٤٢٦ ردا على محاولة الانزال التركية خلف الخطوط العربية.

(١٠) سياسة اسرائيل المائية ميودي ديفيس «الثقافة العالمية» الكويت ملحق العدد ١٢ ـ المجلد الثاني ـ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٣ ص ٥٤ ـ هارتس الاسرائيلية ١٩٨٧/٧/٢ مزئيف شيف.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المياه واستراتيجية الاحتلال الاسرائيلية ـ جريدة السفير ١٩٨٣/٨/١٢ ـ بيروت.

(١٣) حروب المياه بين العرب واسرائيل» حسن عبد القادر صالح ـ مجلة شؤون عربية ـ العدد ٥٥ ـ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٨.

(١٤) تقع هذه البركة اسفل جبل الشيخ. ترتفع عن البحر ٩٤٠ مترا ومساحتها ٩٠٠ ـ ٦٠٠ م٢ وعمقها يصل الى ٩ امتار.

(١٥) مصدر سابق (١١) ميودي ديفيس» (سياسة اسرائيل المائية).

(١٦) مصادر المياه في فلسطين واطماع اسرائيل فيها وفي موارد المياه في الدول العربية المجاورة ـ محمد زهدي النشاشيبي ـ ندوة الموارد المائية العربية ـ الاردن ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠.

(١٧) «القرصنة الصهيونية تطارد المياه العربية» القبس قضية الساعة ـ العدد ٦٢٩٤ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٦.

(١٨) النظام السياسي في اسرائيل ـ معهد البحوث والدراسات العربية ـ سلسلة الدراسات الخارجية (٤٥) ١٩٨٩.

(١٩) المياه والصراع في الشرق الاوسط ـ جمال مظلوم ـ مجلة الباحث العربي ـ اذار (مارس) ١٩٩٠.

(٢٠) الموارد المائية في الشرق الاوسط ـ القضايا الاقتصادية والاستراتيجية ـ د. ج الان ـ الباحث العربي ـ اذار (مارس) ١٩٩٠.

(٢١) اسرائيل ومصادر المياه العربية ـ د. توماس شتاوفر ـ مجلة الباحث العربي ـ العدد الثاني والعشرون ـ اذار (مارس) ١٩٩٠ ص ٥٩.

(٢٢) المياه واستراتيجية الاحتلال الاسرائيلية ـ جو ستورك ـ جريدة السفير ١٩٨٣/٨/١٢ (بيروت).

(٢٣) مشكلة المياه في اسرائيل بين الادعاء والاعتداء ـ محمد الصراف ـ الملف ـ وكالة المنار للنشر المحدود ـ العدد (٦٤).

(٢٤) المستوطنات الاسرائيلية في الارض العربية المحتلة ـ معهد البحوث والدراسات العربية ـ الدراسات الخاصة ـ (١٠) ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨.

(٢٥) مصدر سابق (اسرائيل ومصادر المياه العربية) (٢٢).

(٢٦) الموارد المائية العربية والسياسات المائية الاسرائيلية ـ د. يودي ديفيس ـ مجلة الباحث العربي ـ العدد ٢٢ ـ اذار (مارس) ١٩٩٠.

استراتيجيا ـ العدد ١٠٢ ـ ايلول ـ ت ١ (سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٩٠



المصدر : الوحـــدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٩١





المياه في السوقية الصهيونية

فرج بن لامه*

«حدودك يا أسرائيل من الفرات الى النيل»: إن اللوحة التوراتية المعلقة على مدخل الكنيست الصهيوني، تعكس الأهمية البالغة التي تحتلها قضية المياه في السوقية الصهيونية... هذه الأهمية ليست وليدة ظرف بعينه، كما انها ليست ضرورة تقتضيها مرحلة ما. لكنها، بالدرجة الأولى، أهمية تتعلق بقضية الوجود الصهيوني ذاته، وهي أهمية تعكسها الأفكار الصهيونية منذ القدم.. حيث يعتبر الماء نقطة ارتكاز أساسية في الايديولوجيا اليهودية كلها، وهو يشكل بذلك عنصراً مركزياً في السوقية الصهيونية..

وليس تعسفاً ضد الحقيقة، أو جنوحاً عن الموضوعية القول:

وان الدولة اليهودية التي ينشدها زعماء الحركة الصهيونية واقطابها، منذ القدم، هي دولة مائية امتدادها من ماء النيل الى ماء الفرات».. حيث لم يستطع «تيودور هرتزل» مؤسس الحركة الصهيونية، اخفاء مشاعر الغبطة التي انتابته عقب انفضاض مؤتمر بازل في سويسرا من العام 1897م بقوله:

«لو انني أردت تلخيص نتائج هذا المؤتمر لقلت: اننا في هذا المؤتمر قد وضعنا أسس الدولة اليهودية بحدودها الشمالية التي ستمتد حتى نهر الليطاني، وبعد خمسين عاماً، سيرى كل انسان بالتأكيد هذه الدولة»[1].

والاشارة هنا الى الحدود الشمالية التي ستمتد حتى نهر الليطاني، تعكس الأهمية التي يوليها «هرتزل» للمياه كأساس في أسس الدولة اليهودية المنشودة، والتي انتقلت مع مرور الزمن من دائرة الاحلام الى دنيا الواقع، ومن مشاريع على الورق، الى مشاريع تشق قلب الحياة فوق الأرض العربية.

وفي السادس عشر من شهر اكتوبر من العام 1973م. نشرت المجلة اليهودية «جويش اوبزرفر» رسالة كان قد بعث بها «حاييم وايزمان» الى رئيس الوزراء البريطاني «لويد جورج» في التاسع عشر من شهر ديسمبر من العام 1919م. «وقد تضمنت رسالة وايزمان ثمانية بنود هي:

1 ـ ليست فلسطين بلاداً ذات ثروة طبيعية كبيرة، غير انه من الممكن أن تصبح غنية ومأهولة، اذا ما استثمرت ثروتها الطبيعية بصورة جيدة وحكيمة.

2 ـ ان لدى فلسطين نقصاً مهماً في المحروقات، اذ

* باحث من الجماهيرية الليبية.

ينقصها الفحم، ولديها القليل من الخشب، وليست هنالك امكانية للعثور على النفط.

3 ـ ان ثروة فلسطين في المستقبل سوف تحصل من أرضها، ومن مناخها الملائمين لزراعة الفواكه، وغيرها من المنتجات الزراعية ذات القيمة، الا أن هذه المنتجات تحتاج مياهاً بما يفوق الكميات المتساقطة طبيعياً، فالنقص الثاني في فلسطين اذن هو المطر.

4 ـ من أجل التعويض عن هذين النقصين، وفرت الطبيعة في فلسطين ما يأتي:

أ ـ مياه الأردن الصالحة للري.

ب ـ شلالات الأردن التي يمكن توليد الطاقة الكهربائية منها.

ج ـ المياه الجوفية التي يمكن استعمالها بصورة كاملة، والمذكورة في الفقرة «ب».

د ـ مياه الليطاني للري المباشر، أو تحويلها الى الأردن لإكمال ما هو مبين في الفقرتين «أ» و«ب».

هـ ـ تسهيلات للتخزين في وادي الليطاني.

5 ـ ان الفقرات «أ» و«ب» و«ج» هي ضرورية جداً من أجل الري والطاقة الآن.

6 ـ بينما الفقرات «د» و«هـ» ليست ضرورية حتى الآن، واستعمالها للري والطاقة اذا ما بات ضرورياً، فيصبح من الواجب تأمينها من أجل عدم النيل من مستقبل فلسطين الاقتصادي.

7 ـ ان الفقرات «ج» و«د» و«هـ» هي من دون قيمة بالنسبة للأراضي التي هي على شمال الحدود المقترحة، ويمكن فقط استعمالها بصورة مجدية في المنطقة الواقعة في اقصى الجنوب حيث صحراء النقب.

8 ـ من أجل هذه الأسباب، نرى من الأساسي أن تضم الحدود الشمالية ـ لفلسطين وادي الليطاني لمسافة 25 ميلاً، فوق هضبة ومنحدرات جبل الشيخ الغربية والجنوبية، من أجل تأمين السيطرة على «المياه العالية» للأردن، والتمكن من اعادة تحريج هذه المنطقة»[2].

وجاء في مذكرة مماثلة بعث بها «حاييم وايزمان» نفسه، بتاريخ 1920/10/30م الى وزير الخارجية البريطاني آنذاك ما يلي:

«انني متأكد من أن سيادتكم تدركون أهمية الليطاني الكبرى لفلسطين، فلو تأمنت لها جميع مياه الأردن واليرموك لن تفي بحاجاتها، ان الليطاني هو المصدر الذي يمكنه أن يؤمن المياه لري الجليل الأعلى، ولتوليد الطاقة الكهربائية لاحياء الصناعة»[3]. ويرسم وايزمان هنا من خلال مراسلاته هذه، صورة مستقبلية للسياسة المائية التي يجب أن يتوخاها الكيان الصهيوني، باعتبار المياه عنصراً لازماً لأمنه وبقائه.. وفي مراسلاته السالفة تحديد واضح للمنابع والمصادر المائية التي يجب أن تكون تحت السيطرة الصهيونية..

وفي العام 1955م، لخص ديفيد بن غوريون رئيس الوزراء الصهيوني آنذاك في خطاب له، الأهمية المائية بالنسبة للكيان الصهيوني، وربط هذه الأهمية بقضية الوجود الصهيوني من عدمه بقوله:

«ان اليهود يخوضون اليوم مع العرب معركة المياه، وعلى مصير هذه المعركة يتوقف مصير «اسرائيل». واذا لم ننجح في هذه المعركة، فاننا لن نكون في فلسطين»[4]. وفي معرض رده على سؤال وجهه إليه الرئيس الفرنسي «ديغول»، يتعلق بنية الكيان الصهيوني تجاه لبنان، تلحظ التناغم القائم بين أحلام هرتزل وتطلعات بن غوريون كامتداد طبيعي للاطماع الصهيونية. بقوله: «انني اتمنى في المستقبل جعل الليطاني حدود اسرائيل الشمالية»[5].

وفي المذكرات الشخصية لأول وزير خارجية صهيوني «موشي شاريت»، والتي دونها في الفترة ما بين الأول من اكتوبر 1953م ونوفمبر 1957م، وفيما يتعلق بالمباحثات التي دارت بينه وبين أريك جونستون المبعوث الأمريكي الخاص من قبل الرئيس ايزنهاور، نجد «شاريت» شديد الحرص على ضمان سيطرة الكيان الصهيوني على المنابع المائية ومصادرها، وتكييف الحدود الجغرافية وفقاً لذلك.

«في يوم الأربعاء 1953/10/28م اجتمعت الى المبعوث الأمريكي الخاص من قبل الرئيس ايزنهاور، السيد أريك جونستون الذي كانت مهمته تدور حول توضيح علاقة الدول المعنية بفكرة ترتيب مسألة المياه

في منطقة غور الأردن، وفق خطة «كلاب» الأمريكية القابلة للتغيير، التي ترى ان حوض نهر الأردن يجب اعتباره منطقة مائية واحدة، من دون الأخذ بعين الاعتبار حدود الدول المجاورة له»[8].

ويضيف شاريت انه: «بحث خطة كلاب التي لم تتطرق الى مشكلتين أساسيتين، الأولى مصادر المياه، والثانية المساحات المفروض ارواؤها ـ وذلك لضرورة ري منطقة الساحل والنقب، وكذلك الحاق الليطاني بالخطة»[9].

ويكمل شاريت في ختام هذه المناقشة، فيقول في معرض رده على جونستون: «طالما لم يكن هنالك حل اقليمي، فاننا سنجد أنفسنا أحراراً للاستمرار في تنفيذ خططنا، أي التوجه نحو الليطاني»[10].

وتعكس الفقرات السابقة من مذكرات شاريت الاصرار الصهيوني على احتلال منابع المياه والسيطرة على مصادرها، وان المشاريع الدولية كافة بما تحمله من تنازلات ومجاملات للصهاينة على حساب العرب لن توقف الاطماع الصهيونية، ما لم يتوافق ورغبات الصهاينة في إقامة دولتهم المنشودة من الماء الى الماء.

ويعكس مشروع غولدا مائير الذي ألقته في شكل بيان أمام الكنيست الصهيوني في العام 1971م الاهتمام الصهيوني بالمنافذ البحرية والمائية لتحقيق غايات عدة لعل أبرزها:

- ان تصبح «اسرائيل» دولة غير مغلقة جغرافياً، وهو أمر له بالغ التأثير من الناحية الاستراتيجية والجيوبوليتيكية.
- ان السيطرة على المنافذ والمضائق المائية أمر يكفل للدولة اليهودية امكانية القيام بمشاريع تحلية المياه، وبقرار صهيوني وهو ما يوفر مصدراً مائياً دائماً بالنسبة لها.

«نهر الأردن هو الحد الآمن لاسرائيل، ولا يجوز لأية قوات عسكرية عبوره»[9].

«يبقى شرم الشيخ تحت السيطرة الاسرائيلية لضمان حرية الملاحة في ايلات، ويتم الربط البري بين شرم الشيخ واسرائيل، وفقاً لحاجاتها الأمنية»[10].

وهذا الربط الواضح في فكر غولدا مائير بين قضية المياه وبين الاعتبارات الأمنية يمثل صلب السوقية الصهيونية. وهو أمر يعكسه قول «ايغئال الون» منظر حزب العمل الصهيوني:

«ان لهضبة الجولان ولمنحدر جبل الشيخ أهمية حيوية، لا من أجل الدفاع عن مستوطنات وادي الحولة ضد الرمايات السورية فحسب، وانما أيضاً لحاجات اسرائيل الاستراتيجية الشاملة في الاشراف على الجولان، فهذا الأمر يتعلق بالدفاع عن الموارد الأساسية لمياهنا، وبالدفاع عن الجليل الأعلى والأسفل، وبالدفاع عن الأردن الأعلى والأوسط، وادي الحولة وبحيرة طبرية والوديان المحيطة بها ووادي بيسان»[11].

وهكذا نلحظ دائماً تداخل الخريطة المائية مع الخريطة الأمنية وتلازمها، ضمن مشروع ومستقبلية الدولة اليهودية، ولا نكاد نجد أي شخصية صهيونية، قديماً وحديثاً، وعلى المستويات كافة، على استعداد للتفريط في هذا التوافق والتلازم، أو الخروج عن هذه القاعدة التي تمثل صلب السوقية الصهيونية منذ القدم..

«حيث اقترح هربرت صموئيل أحد الزعماء الصهيونيين، وأول مندوب سامي لبريطانية، بعد اعلان انتدابها على فلسطين حدوداً أكثر ايغالاً داخل لبنان، اذ جعل حدود فلسطين الشمالية تمتد من الضفة الشمالية لليطاني وتصل حتى أقصى ينابيع الأردن قرباً راشيا»[12].

ويقول آرثر روبين أحد دعاة الصهيونية البارزين في كتابه «بناء أرض اسرائيل: اهداف النشاط الاستيطاني اليهودي بفلسطين ووسائله» والصادر في العام 1919م:

«وفيما يتعلق بالحدود الشمالية التاريخية فقد شملت هذه دون جدال أحد المنبعين الرئيسين لنهر الأردن، غير أن الأسباب الاقتصادية تتطلب بالضرورة أن تمتد فلسطين جنوب الشرق لتشمل المنبع الآخر عند حاصبيا والحاصباني»[13].

واذا كان البعض يرى في ما يسمى بالنوايا الحسنة المتمثلة في بعض التنازلات الصهيونية المرحلية المتعلقة بجغرافيا المنطقة وحدودها، أمراً يدفع باتجاه السلام في المنطقة، فإن حقيقة ذلك ليست سوى أمور



تكتيكية.. اذ أن المفهوم الصهيوني للسلام في المنطقة لن يكتمل، الا من خلال تجويع العرب واعتقال مصادر مياههم..

ويفضح «ابا ايبان» بعض الأمور المتعلقة بقضية السيطرة على المياه ومنابعها، وذلك في معرض تعليقه على الخطة العسكرية الصهيونية التي وضعتها هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الصهيونية عام 1956م. بقوله:

«لسنا من المهتمين الآن بالنيل والفرات، لكننا نولي الاردن، وخاصة منابع نهر الاردن كل اهتمام»[14].

وفي تعليق ابا إيبان هذا اشارة الى أن مسيرة الكيان الصهيوني في تحقيق شعاره «أرضك يا أسرائيل من الفرات الى النيل» لن تتم الا بالسيطرة على المياه ومصادرها القريبة من فلسطين، وخاصة نهر الأردن.

والنوايا الصهيونية تجاه المياه العربية في لبنان، وتحديداً نهرا الليطاني والحاصباني، يعكسها رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق «ليفي اشكول»، وبكل صراحة وصفاقة أيضاً، وفي أكثر من مناسبة، وفي حديث أجري بين اشكول والفيلسوف الفرنسي «سارتر» قال اشكول:

«ان اسرائيل قسمت ثلاث مرات، وكانت المرة الأولى عندما وضع نهر الحاصباني وبانياس خارجها»[15].

وفي تصريح آخر له لصحفية لوموند الفرنسية يقول اشكول:

«ان نصف مليار متر مكعب من مياه الليطاني تذهب هدراً الى البحر كل عام، بدلاً من استغلالها لمنفعة سكان المنطقة»[16].

وفي تصريح اشكول هذا سخرية واضحة من العرب، وان هدراً حقيقياً يجري للمياه من قبل العرب المتخلفين، وكأن اشكول يستدرك الموقف الخطير وذلك بالتدخل الصهيوني للحد من سوء الاستخدام للمياه، وهو ما يعكسه في أحد تصريحاته بقوله:

«ان اسرائيل العطشى لا يمكنها أن تقف مكتوفة اليدين، وهي ترى مياه الليطاني تذهب هدراً الى البحر»[17]. ونبرة العطف من تصريحه الأخير هذا تبدو واضحة، وكأن اشكول بذلك يلتمس المبرر الشرعي الذي يجعل من الزحف الصهيوني نحو مياه الليطاني أمراً مشروعاً ومنطقياً.

ومن أحلام «هرتزل» الى مطامع شمعون بيريز، تبقى السياسة المائية هي مرتكز السوقية الصهيونية، ونقطة التقاء في سياسات وأفكار الزعامات والشخصيات الصهيونية..

«ان شمعون بيريز، وزير الخارجية الاسرائيلي، لم يعد مصراً على مشروع مارشال اقتصادي بين العرب واسرائيل على غرار المشروع الشهير الذي يحمل اسم وزير خارجية «دوايت ايزنهاور» عام 1947م. والذي سمح باعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، بل أصبح يسوق مشروعاً آخر هو مارشال مائي»[18].

«وبيريز، الذي تلقبه صحيفة «الاومانيته» الفرنسية «لسان الحزب الشيوعي» - «بائع الوهم» الاسرائيلي ليتناغم مع «الاستراتيجية الصهيونية» الثابتة بالنسبة الى أولويات الفرصة للاستئثار بالمياه العربية، منذ ديفيد بن غوريون الذي دعا الى الترسانة النووية في النقب، والترسانة المائية من خلال التخزين الاحتياطي الجوفي وبناء السدود والبحيرات الاصطناعية»[19].

ومع تصاعد المناقشات التي دارت حول «وثيقة غليلي»، وهي الوثيقة التي صاغها الوزير بلا وزارة يسرائيل غليلي عن الحزب الحاكم «المعراخ» في الفترة التي سبقت حرب اكتوبر 1973م، يفصح غليلي نفسه عن أهمية المياه بالنسبة للكيان الصهيوني بقوله:

«مرتكزنا الاستيطاني في مناطق الاستيطان الجديدة لا يزال ضعيفاً الى حد كبير، وهو بحاجة الى تعزيز وتكثيف وتجذير، وأقصد قبل كل شيء موضوع الاسكان وهذا يتطلب:

1 - استنفاذ الامكانات الزراعية في الاطار الحالي، المحدود بالأرض والماء المتوفرين.
2 - الاستمرار في التنقيب عن مصادر جديدة للمياه عن طريق حفر آبار اضافية»[20].

وركز موشيه ديان في الجلسة الختامية لمناقشة وثيقة غليلي بتاريخ 1973/4/12م، على ما أسماه بالخط الطبيعي الذي من شأنه تأمين الحماية للدولة اليهودية، والمكون من عناصر ثلاثة مترابطة: «العنصر الأول، خطوط وقف اطلاق النار، وهي الخط الطبيعي الذي



تصطدم القوات المعادية بصعوبات كبيرة اذا حاولت عبوره، وهذه الخطوط هي خط بارليف وقناة السويس ونهر الأردن واليرموك ومضائق تيران، وهي خط عائق مائي ـ الأردن والسويس ـ مع تحصينات ومعاقل عسكرية مجاورة يتمركز فيها الجيش»[21].

وواضح ان ديان هنا يربط هو الآخر بين قضية المياه وبين الاعتبارات الأمنية التي من شأنها تأمين الحماية للدولة اليهودية.

ولم يشذ «حاييم تسادوك» رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الصهيوني عن هذه القاعدة الأساسية التي تمثل صلب السوقية الصهيونية، فقد ركز أثناء المناقشات بصفة خاصة على ضرورة ربط المخطط الهيكلي الاستيطاني بما يحتاجه من عوامل حياتية بخارطة الحدود الآمنة.. «يجب أن تكون خارطة الاستيطان مطابقة لخريطة الحدود الآمنة، ويجب أن تتبع القرارات العملية بشأن الاستيطان القرارات السياسية بشأن الحدود الآمنة، وليس العكس»[22].

ويقترح «فايتس» وهو من كبار المهندسين الزراعيين في اسرائيل وعضو مجلس امناء جامعة التخنيون، ورئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية منذ 1963م، يقترح في مشروعه الذي سمي باسمه «مشروع رعنان فايتس» للتسوية ما يلي:

«تطوير مناطق استيطان، وتكثيف الزراعة بواسطة تخصيص كمية من المياه بحجم 400 مليون متر مكعب من فائض الليطاني، وتوجد مخططات أولية لنقل المياه من مجرى الليطاني عبر جبل الظهيرة الى وادي مرجعيون الذي يصرف مياهه الى غور الأردن»[23].

وفايتس، هنا، يشير الى أن امكانية التوسع الصهيوني الاستيطاني لن تتم الا بتكثيف الزراعة التي تشكل عامل استقرار بالنسبة للمستوطنين، وهو الشيء الذي لن يكون إلا بتوفير كميات هائلة من المياه، وقد حدد فايتس المجرى المائي الكفيل بتحقيق ذلك.

وفي عام 1973م أوضح اليعيزر شوستاك عضو الكنيست وممثل المركز الحر:

«ان تنفيذ مشروع تحويل مجري نهر الأردن لم يكن ممكناً في الماضي خوفاً من أن يؤدي الى مجابهة عسكرية في منطقتنا، لكن معظم روافد نهر الأردن هي اليوم تحت السيطرة الاسرائيلية، ويجب عدم تفويت الفرصة الملائمة»[24].

أما دوستروفسكي أحد كبار علماء المجهود الاسرائيلي العلمي العسكري واحد علماء معهد وايزمان، حيث يشغل رئيس دائرة النظائر بالمعهد، فإنه ينتقل بنا إلى خطة مائية أخرى تتمثل في امكانية استغلال منخفض القطارة، وهو يهدف بذلك الى العمل على اشتراك الكيان الصهيوني في مشروع منخفض القطارة شمال غربي مصر، والذي بدأ تنفيذه في عهد الرئيس جمال عبد الناصر. وقد قدم اقتراحه هذا في أعقاب عقد معاهدة كامب ديفيد، وذلك في إطار التعاون الصهيوني ـ المصري.. حيث يعتقد دوستروفسكي «أنه في الامكان استخراج كميات أكبر كثيراً من الكهرباء، وتعمل البرك الشمسية بواسطة امتصاص أشعة الشمس في قاع البركة المطلي بالسواد، حيث تكون الطبقة السفلى منها مكونة من المياه المالحة، والطبقة العليا من المياه الحلوة»[25].

ويعتقد دوستروفسكي «انه سيكون في الامكان استغلال منخفض القطارة لاستخراج حتى 10,000 ميغاواط بواسطة بحيرات شمسية كبيرة، وتستطيع هذه الكمية توفير استهلاك مصر من الكهرباء، حتى انه سيبقى فائض للتصدير»[26].

وهكذا فإن المياه، وكيفية السيطرة على منابعها ومصادرها، وكيفية استغلالها وبشتى الطرق، جميعها عوامل أساسية في صلب السوقية الصهيونية وعنصر أساسي في صنع القرار السياسي والعسكري في الكيان العنصري الصهيوني. اذ أن الخطوات السياسية والعسكرية الصهيونية في المنطقة، كافة، تقف الأسباب المائية من ورائها..

• • •

وبالتأكيد فإننا هنا لم نأت على كل الافكار المائية لكل الزعامات والشخصيات الصهيونية، لكننا بكل تأكيد قد لمسنا بعضها، والتي يتضح من خلالها ما يلي:

1 ـ ان موضوع المياه وأهميتها بالنسبة للكيان الصهيوني يشكل نقطة إلتقاء فكرية تجمع بين



الزعامات والشخصيات الصهيونية، قديماً وحديثاً، وعلى مختلف اتجاهاتها السياسية والايدلوجية.

2 ـ ان الفكر الصهيوني يربط دائماً بين قضية المياه والاعتبارات الأمنية، باعتبارها عوامل متداخلة في صلب السوقية الصهيونية.

3 ـ يبدو واضحاً ان نهر الاردن، نهر الليطاني، ونهر اليرموك والحاصباني والنيل والفرات. ترسانة مائية لا غنى عنها بالنسبة للكيان الصهيوني، والاشارة الى ذلك تظهر جلياً في أفكار الزعامات والشخصيات الصهيونية.. ولقد شكلت قضية السيطرة على المنابع والمصادر المائية المذكورة آنفا أبرز الخطوات السياسية والعسكرية الصهيونية في المنطقة.

المصادر والهوامش

1 ـ مجلة الفرسان العدد 493 بتاريخ 13 يوليو 1987م.

2 ـ المرجع السابق.

3 ـ مجلة العربي العدد 318 مايو 1985م.

4 ـ المرجع السابق.

5 ـ مجلة الفرسان العدد 493 بتاريخ 13 يوليو 1987م.

6 ـ المرجع السابق.

7 ـ المرجع السابق.

8 ـ المرجع السابق

9 ـ آفاق التسوية المامي عبد الرحمن قاضي الخيال، الطبعة الأولى.

10 ـ المرجع السابق.

11 ـ مجلة العربي العدد 318 مايو 1985م.

12 ـ استراتيجية الصهيونية واسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام المحيط بها ـ اصدار مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية. بإشراف حبيب قهوجي دمشق 1982م.

13 ـ المرجع السابق.

14 ـ مجلة دنيا العرب العدد 35 يوليو 1987م.

15 ـ استراتيجية الصهيونية واسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام المحيط بها.. اصدار مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية بإشراف حبيب قهوجي دمشق 1982م

16 ـ المرجع السابق.

17 ـ مجلة الفرسان العدد 493 بتاريخ 13 يوليو 1987م.

18 ـ مجلة الأسبوع العربي العدد 1448 بتاريخ 13 يوليو 1987م

[illegible] ـ المرجع السابق.

[illegible] ـ مشاريع التسوية الاسرائيلية 1967-1978م. دراسة توثيقية نقدية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية د. الياس شوفاني

21 ـ المرجع السابق.

[illegible] ـ المرجع السابق.

23 ـ المرجع السابق.

24 ـ مخططات اسرائيل الاقتصادية في ضوء معاهدة الصلح المنفرد ـ اعداد عمر جبور ـ اصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية الطبعة الأولى بيروت 1980م.

25 ـ المرجع السابق.

[illegible] ـ المرجع السابق.

□□□



المصدر : الوحـــدة
التاريخ : ينـاير ١٩٩١
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات





حرب المياه في الصراع العربي - الصهيوني

جورج المصري *

ارتبطت الحركة الصهيونية منذ نشأتها بالاستعمار الحديث. وبينما كان هدف الحركات الاستعمارية في نهاية القرن التاسع عشر يتراوح بين الاستغلال الاقتصادي والبشري وبين الاستيطان والضم والالحاق للمستعمرات الصغيرة، كان هدف الحركة الاستعمارية الصهيونية في فلسطين هو الاستيطان وسياسة الضم والالحاق التدريجي منذ ثمانينات القرن التاسع عشر.

وقد ارتبطت سياسة الاستيطان الصهيوني بالدعوة إلى الهجرة لارض فلسطين في سبيل تحقيق الاماني القومية والاجتماعية لليهود. وكانت اول محاولة استيطانية عام 1878 بانشاء مستعمرة «بيتيح تكفه» ثم قام رواد حركة «احباء صهيون» بيده الموجة الاولى للهجرة عام 1882 وأخذ نطاق الهجرة والاستيطان في الاتساع حتى جاء وعد بلفور عام 1917 لتحصل الحركة الصهيونية على حقوق لا تستحقها بفضل موجات الهجرة. وكان الحصول على المياه العربية في صلب اهتمام الصهاينة الاوائل لاهميتها لاقامة المستوطنات. وأوضح رعنان Raánan ان الجناح الارثوذكسي المتدين داخل الحركة يتطلع إلى الحدود المثالية التي وردت في التوراة «من النيل إلى الفرات» بينما طالب العلمانيون بالرقعة التاريخية الأصغر من «دان إلى بئر السبع» ولم يكتفوا بذلك بل أضافوا إلى هذه الرقعة تلك المناطق التي تؤمن للبلاد مرتكزات اقتصاد عصري معاصر ومقومات الدفاع العسكري فحاولوا ضم مساحات صحراوية في الجنوب والشرق باعتبارها منطلقا لغزوات البلاد في الماضي وحملتهم اعتبارات الامن على التطلع صوب وادي البقاع شمالاً. لانه يشكل مدخلاً إلى فلسطين بين منحدرات جبال لبنان وجبال حرمون.. وحين تذكروا الملايين من اليهود الذين سوف يجري تهجيرهم إلى فلسطين وضعوا الخطط التي تؤمن لهم حدوداً تشمل منابع نهر الاردن والليطاني وثلوج حرمون واليرموك وروافده والجبول. وبدءوا يفكرون بتوليد الطاقة الهيدروكهربائية عن طريق اقامة مساقط وشلالات لمياه الليطاني واليرموك[1].

وتنبع أهمية دراسة وضعية المياه في الاستراتيجية الاستيطانية الصهيونية بصفة عامة من قاعدة بالغة الاهمية لتفهم مسار السياسة التوسعية للكيان الصهيوني. وهي ان تلك السياسة لا تعمل أو تنطلق من فراغ. فخططو هذه السياسة يعملون عادة داخل إطار تاريخي يزودهم به دافع العقيدة وحلم اسرائيل

* باحث من القطر المصري.



الكبرى وهو ما تزودهم به المقبرة التاريخية. كما ان السياسة التوسعية تجد لها جذوراً في التقاليد التاريخية للمجتمع الصهيوني. إنها امتداد للسياسة الماضية وأهم العناصر في السياق هي دور المياه الذي تم التعبير عنه من خلال مشروعات هامة مثل قناة البحرين وترعة السلام... الخ.

والمياه بتلك الوضعية تطرح ذاتها وتقدم نفسها في الاستراتيجية الصهيونية وتمثل مرتكزاً من مرتكزات المواقف العدوانية تجاه العرب. وعند هذا الحد يفترض ان مراقبة العرب للخبرة المتراكمة مع الصهيونية تجاه هذه القضايا، تقدم الدلائل والمؤشرات المسبقة حول ضرورة المواجهة ضد إسرائيل في أحد أهم أوجه الصراع العربي ـ الصهيوني.

وحين يتصدى الباحث لدراسة هذا الموضوع، يلح عليه سؤال: كيف تحدد موقع المياه في نظرية الامن الاسرائيلي وهو ما يتم عرضه في المقدمة والتي يتم التعرض فيها للاوضاع المائية لاسرائيل ثم نقوم بدراسة المطامع الصهيونية في مياه النيل والاردن والليطاني والضفة والقطاع ومشروع قناة البحرين.

مقدمة عن العقيدة الصهيونية والاوضاع المائية في الكيان الصهيوني

أكد مؤسسو العقيدة الصهيونية بان الاستيطان وتناميه يرسيان حدود الدولة. وتشكل كل نقطة استيطانية جديدة منطلقاً لمزيد من التوسع، ومن شأن المستوطنات الناشئة تدعيم ادعاء اسرائيل بالحاجة المستمرة لمزيد من الارض لتأمين نفسها.

واستناداً إلى هذه المبادىء نمت فلسفة التخطيط الاسرائيلي وتبلورت في المبادىء التالية:

1 ـ اعطاء اولوية عالية للامن واخضاع جميع الخطط له.

2 ـ تأمين العمق الاستراتيجي.

3 ـ احلال التخوم مكان الحدود الدولية المعترف بها.

وعلى عكس ما هو معتاد بالنسبة إلى أي دولة أخرى فإن تحديد الحدود ومساحة أرض اسرائيل يجب ان يقترن بتوضيح التاريخ الذي تعين فيه تلك المساحة والاقاليم التي تشملها تحديداً. بسبب الميل التوسعي الملازم للكيان الصهيوني والاراضي التي تضمها اسرائيل بالقوة. إن مساحة اسرائيل حسب احصائيات عام 1985 تبلغ 21,501 كلم^2 حيث يشمل ذلك التقدير القدس الشرقية ومرتفعات الجولان بالاضافة إلى 445 كلم^2 تمثل مساحة البحيرات. على ان التخطيط الاستراتيجي لاسرائيل لا يتعامل مع تلك المساحة وما يرتبط بها من حدود سياسية أو دولية رسمية. ولكنه يتعامل مع حدود أخرى تتسع بموجبها الأرض الاسرائيلية لتشمل مناطق أخرى تدخل فيما يسمى بالحدود الآمنة. وفي هذا الإطار فإن «العمق الاستراتيجي» لا يمكن ان يقاس بدءاً من حدود اسرائيل الرسمية ولكن بدءاً من الخطوط الامامية. وبتعريف الجنرال ياريف[2] فإن العمق الاستراتيجي هو المنطقة الواقعة ما بين الخط الامامي المتقدم الذي تستطيع دولة ما أن تحتفظ فيه بقوات عسكرية للدفاع عن نفسها وبين مناطقها الحيوية دون مساس بسيادة دولة أخرى. والمنطقة الحيوية هي المنطقة التي يعني احتلالها من قبل العدو القضاء على سيادة تلك الدولة، وفي حالة اسرائيل القضاء على الوجود المادي للدولة، أي القدس وتل أبيب وحيفا.

وتأكيداً لهذا المنطق وتبريراً للتوسع يفرق كيمرلنغ بين التخوم الواقعة والتخوم المحتملة. ويرى في الأخيرة المساحة من الارض التي لم تستغل بعد وتقع ضمن احتمالات الاستغلال في المستقبل. وتشمل هذه المساحة الاراضي البعيدة عن متناول اليد لاسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية. أما التخوم فهي الخط الفاصل بين المناطق المأهولة والمناطق غير المأهولة ويرى في هذا الخط البديل للحدود الفاصلة بين دولة وأخرى وهو مايشجع في رأيه ـ المجتمعات الاستيطانية على الحركة نحو الافق (المتحرك) باستمرار بتحرك الانسان في اتجاه حركته[3]. وبناء على ذلك فإن محورة التخطيط الاسرائيلي حول فكرتي العمق الاستراتيجي والتخومية تفضي منطقياً إلى التوسع. ويخلص المخطط الصهيوني لهدف تأمين بقاء الدولة من الاغيار إلى التضييق على الشعب الفلسطيني لدفعه خارج اسرائيل واحلال يهود العالم مكانه. فوجود اسرائيل وسط محيط عربي معاد جعل أمنها يعني في أحد جوانبه ضمان وجودها في

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر: الوحـــــدة
التاريخ: فبراير ١٩٩١

مواجهة التحدي العربي وجعل هذا التناقض المصيري من تفوق الكيان الصهيوني ضرورة لوجوده وسمة لصيقة به ككيان استيطاني. والهجرة اليهودية هي من بين الوسائل التي تساعده على ذلك وتسمح له بالاستمرار في تنفيذ سياسته. قال بن جوريون في ادراك مبكر لتلك الحقيقة: «ان اسرائيل لا يمكن ان تضمن أمنها الحقيقي بدون الهجرة. والأمن يعني استعمار الارض واسكان المناطق المقفرة الخالية في شمال البلاد وجنوبها»[4]. وهكذا تداخلت عناصر الفكرة الصهيونية ونظرية الامن الاسرائيلي. فالهجرة إلى ارض فلسطين في المشروع الصهيوني، بغرض جمع شتات اليهود في العالم، صارت تعني التوسع في الارض العربية وأصبحت فلسطين رمزا للوحدة اليهودية وقبلة ليهود الشتات. واسرائيل تجسيداً للفكرة الصهيونية. وبهذا تحول الاستيطان في فلسطين إلى سياسة كاملة للتوسع والضم الزاحف باستمرار. ومنذ عام 1948 اتبعت اسرائيل سياسة وضع العرب أمام الامر الواقع، أي توسع جديد تحميه القوة المسلحة. ومن ثم تعمد دوماً إلى تغيير الواقع السياسي والجغرافي والديموجرافي عن طريق الاستيطان. واستهدف النشاط الاستيطاني حتى 1967 تكريس وجود الدولة وتثبيت اقدامها في اطار الحدود التي تمخضت عنها اتفاقات الهدنة. وانتقل النشاط بعد الاحتلال إلى الضفة والقطاع والجولان وسيناء. وارتبط توزيع المستوطنات بهدف الوصول إلى الحدود الآمنة مع ما تعنيه من تغليب الاعتبارات السياسية والعسكرية والامنية في عمليات الاستيطان. على ان هذا الأمر بدأ بالتغير منذ اواخر السبعينات ومع الانسحاب من سيناء، وظهرت الدعوة إلى ضرورة اعادة الاهتمام بالاستيطان اليهودي داخل حدود اسرائيل ما قبل عام 1967 أي داخل ما يسمى بـ الخط الأخضر بما يعنيه ذلك من تغليب للاعتبارات الاقتصادية والزراعية على الاعتبارات السياسية والأمنية التي نشأت بعد 1967. ولكن هذه الدعوة إلى اعادة الاهتمام بالاستيطان داخل الخط الأخضر لم تعن على الاطلاق الدعوة الى اهمال الاستيطان اليهودي في الاراضي العربية المحتلة بقدر ما عنت أولاً: الا يكون هذا الاستيطان على حساب الاستيطان داخل الخط الاخضر وثانياً: ان يكون الاستيطان في الاراضي المحتلة أكثر كفاءة في تحقيق الاهداف الاسرائيلية[5]. وبذلك تكون المياه من المصادر الحيوية لانجاح الخطط الاستيطانية في تلك المرحلة، خاصة اذا علمنا كميات المياه التي تحتاجها اسرائيل فعليا ومصادر امداداتها، وتشتمل بلاد الشام عامة وفلسطين خاصة على بيئات متنوعة صحراوية وشبه صحراوية وهامشية وشبه رطبة. ويكون الشعور بالجفاف قويا في البيئات الصحراوية وشبه الصحراوية وتقل شدته في البيئات الجبلية والساحلية شبه الرطبة. وللجفاف علاقة كبيرة بكمية الامطار وبقيم التبخر والنتح التي تحدد مدى تأثير هذه الامطار. فإذا انخفضت كميات الامطار في الوقت الذي ترتفع فيه قيم التبخر والنتح فإن فاعلية الامطار تصبح ضعيفة ويحدث الجفاف. وتتميز الامطار التي تهطل على بلاد الشام عامة بعدم الانتظام. وتتناقص قيم معامل التغير كلما اتجهنا نحو الاجزاء الشمالية والغربية بينما تتزايد كلما اتجهنا نحو الجنوب الشرقي[6].

وتشير دراسة التوازن المائي في بلاد الشام إلى ان مساحات كبيرة منها تعاني من عجز في التوازن المائي معظم أيام السنة ويحدث الفائض خلال فصل الشتاء في مناطق المرتفعات الجبلية والمناطق الساحلية وبعض الاجزاء الشمالية الغربية. ويشتد العجز في التوازن المائي في بقية ـ فصول السنة خاصة الصيف. وتعد المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية من أكثر المناطق التي تعاني من عجز في التوازن المائي في المناطق الجنوبية والشرقية من بلاد الشام أي انه يتركز في بداية الشام وصحراء النقب والاجزاء الجنوبية من وادي الاردن. وينعكس هذا الوضع على جريان المياه في الاودية حيث نجد أن المياه تجري معظم أيام العام أو كلها في الاودية التي توجد في مناطق الفائض في التوازن المائي بينما تكون الاودية جافة في مناطق العجز في التوازن المائي. وتشغل المناطق الجافة وشبه الجافة معظم مساحة الضفة الشرقية للاردن، بينما تشغل هذه المناطق غالبية مساحة فلسطين المحتلة. لذا فإن كلا من الاردن وفلسطين يعاني من عجز في التوازن المائي معظم أيام السنة. وتزداد المشكلة خلال سنوات الجفاف المتعاقبة[7]. وتشير التقديرات العلمية إلى ان حجم

٤٥٣



الموارد المائية المخزونة في باطن الارض في مناطق الضفة الغربية يقدر بحوالي 600 مليون متر مكعب قابلة للتجدد المستمر عن طريق التساقط من الأمطار المتذبذبة. وتشير الاحصائيات والدراسات إلى وجود 300 ينبوع تصرف من خلالها كميات المياه المخزونة الا أن غالبية هذه الينابيع ذات طبيعة موسمية وتصريف محدود كما تتوزع بشكل غير منتظم في وسط الضفة وعلى السفوح الغربية لجبالها. ولكن الينابيع الواقعة في السفوح الشرقية لجبال الضفة هي الاغزر انتاجاً (93٪ من المجموع السنوي للينابيع)[9].

ويقدر المتوسط السنوي لكمية المياه القابلة للاستغلال في الضفة من الامطار بحوالي 800 مليون متر مكعب سنويا ويقدر معدل الاستهلاك الكلي للمواطنين العرب بحوالي 120 مليون يضاف إلى ذلك مليون متر مكعب من مياه الامطار التي يجمعها العرب في آبار الجمع التي يتراوح عددها بين 6000 و1000 بئر[10].

وقد قدر الخبراء كمية المياه التي يستهلكها القطاع الزراعي في الضفة بحوالي 93 مليون متر مكعب سنويا - والاستهلاك المنزلي الصناعي بـ 14 مليون. ويكون مجموع استهلاك الضفة الغربية حوالي 107 مليون متر. ويقدر الكيان الصهيوني مجموع كميات المياه التي تتوفر سنويا في الضفة بـ 400 مليون متر مكعب وتكون الكمية المائية التي تخطط للاستيلاء عليها حوالي 193 مليون متر مكعب[11].

ويأتي ثلث استهلاك اسرائيل من المياه من الضفة عن طريق الآبار الاسرائيلية الموجودة على جانبها من خط الهدنة قبل حرب 1967. إضافة إلى ذلك فإن المستعمرات الصهيونية في الضفة تستغل حوالي 50 مليون متر مكعب سنويا من مياه الضفة بشكل مباشر[12]. وتتميز الآبار الارتوازية التي حفرها المستوطنون في الضفة الغربية بانها محفورة على أعماق كبيرة تصل إلى الخزان الجوفي لتكوينات السينومانية، أي على عمق يتراوح بين 60 و100 متر. ونجم عن ذلك أن أصبحت الآبار الصهيونية ذات طاقة إنتاجية أعلى من الآبار العربية وأدى الضخ الزائد للآبار الصهيونية إلى انخفاض مستوى مياه الآبار والينابيع العربية مثل ما حدث في منطقتي العوجا وبردلة[13].

أما قطاع غزة فيعتمد على المياه الجوفية التي يستخرج منها حوالي 100 مليون متر مكعب سنويا ويستخدم حوالي 85٪ من هذه المياه في ري ما يقرب من 150 الف دونم. وهناك علاقة قوية بين المياه الجوفية التي يضخها كل من المواطنين العرب في قطاع غزة والمستوطنين الصهاينة في السهل الساحلي الاوسط لفلسطين لان الافراط في الضخ يؤثر على كلا الجانبين سلبياً من حيث هبوط مستويات المياه في الخزانات المائية الجوفية وتملحها[14].

وتعد هضبة الجولان أحد المصادر الرئيسية للحياة في فلسطين. إذ تأتي حوالي 30٪ من المياه الاسرائيلية منها. ويوجد في الهضبة حوالي 100 نبع تنتج كمية مياه تتراوح ما بين 50 و60 مليون متر مكعب سنويا. واعلنت اسرائيل عن ضمها للمنطقة المحتلة من الجولان لاعتبارات مائية واستراتيجية. فهي تشرف على سهل الحولة ومنطقة بحيرة طبريا ووادي اليرموك. كما أنها تشتمل على روافد لنهر اليرموك وعلى جزء مهم من مواقع العمل في المشروع العربي لاستثمار نهر الاردن وروافده. لذا فإن سيطرة إسرائيل على الجولان يعني الاستفادة من مصادر المياه القريبة منها في منطقة جبل الشيخ حيث المنابع الرئيسية لنهر الاردن وفي بحيرة طبريا حيث يوجد خزان المياه الطبيعي لمياه نهر الاردن وفي وادي اليرموك الأدنى حيث توجد منشآت الري الإسرائيلية في مثلث اليرموك. ومنذ عام 1971 بدأت السلطات الاسرائيلية باستغلال مياه الجولان من خلال شركة ميكوروت التي قامت بحفر مجموعة من الآبار الارتوازية لصالح المستعمرات الصهيونية في الجولان. كما أقامت الشركة محطة لضخ المياه من بركة رام التي تقع على أقدام جبل الشيخ إلى المستعمرات حيث تستقبل هذه البركة مياه السيول الناجمة عن ذوبان الثلوج فوق الجبل بطاقة سنوية تبلغ 75 مليون متر مكعب[15].

ويعود اهتمام اسرائيل بمياه الضفة والقطاع إلى سياسة الاستيطان الاسرائيلية التي تتجه الى يهودا والسامراء وفقاً للزعم الصهيوني. فاليهود القادمون من الخارج يتجهون اساساً إلى حيث الارض التي يرون فيها



حقاً تاريخيا ضائعا. وهذا التوجه الاستيطاني يحتاج إلى كميات مياه لا يوفرها سوى الماء العربي. ومن هنا تكتسب تلك المياه أهمية متزايدة في الاستراتيجية الاسرائيلية التي اتخذت عدة اجراءات تطبيعية:

1 ـ تم وضع الموارد المائية للضفة والقطاع منذ عدوان 1967 تحت مسؤولية ادارة تخصيص المياه والتصديق على استخدامها والتابعة لمفوضية المياه الاسرائيلية وهي التي نظمها قانون المياه الاسرائيلي الصادر عام 1959 والقاضي بالاستنزاف الكامل لمياه الاراضي المحتلة.

2 ـ استولى المستوطنون الصهاينة على 40٪ من الاراضي الزراعية في وادي الاردن وساهم استيلاء سلطات الاحتلال على الموارد المائية ووضع تقييدات صارمة على استخداماتها في انخفاض مساحة الاراضي المروية وبالتالي الاضرار بالانتاج الزراعي الفلسطيني. وانخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الانتاج المحلي الاجمالي إلى 28-32٪ كما انخفضت نسبة العاملين في هذا القطاع إلى نحو 30٪[16].

3 ـ حرصت الادارة الصهيونية في الاراضي المحتلة بعد 1967 على تنظيم عمليات الحفر بالنسبة للعرب الفلسطينيين فوضعت قيوداً على استخراج تصاريح حفر الآبار واستخدام الينابيع وجعلها في أضيق حدود ممكنة بل وقصرتها على التزود منها بالمياه الصالحة للشرب والاستخدام المنزلي فقط وذلك للحيلولة دون التأثير على الضخ في إسرائيل. ولقد ترتب على هذا القيد مشكلة هامة بالنسبة لمنتجي الحمضيات وزراعي الخضروات من الفلسطينيين الذين تتوقف محاصيلهم على الري[17].

4 ـ حظر توسيع الاستخدام الفلسطيني وبخاصة من آبار شرق الضفة رغم وجود فائض كبير وذلك لتأثيره على المياه المتاحة لإسرائيل ذاتها. وتفرض اسرائيل رقابة صارمة على حفر الآبار فلم يسمح بحفر آبار جديدة لاغراض الزراعة على الاطلاق. بينما سمح في عام 1978 للسكان الفلسطينيين بتشغيل 11 بئراً إضافية بغرض استخدامها كمياه للشرب فقط، كما قامت اسرائيل بتركيب عدادات مياه على الآبار الموجودة لتحديد الاستخدام. فبعد تحليل مسجلات سنة كاملة. قيد استخدام كل بئر بحيث يقتصر على كمية تعادل تقريباً ذلك المستوى المبين في السجل ويمكن أن يؤدي زيادة استخدام المياه الى توقيع غرامة أو إلى تخفيض حصة السنة التالية. هذا إلى جانب ان إسرائيل تفرض ضريبة على كل ساعة ري. كما ان هناك قيودا أخرى تشمل منع الفلسطينيين من الري بعد الساعة الرابعة ومنع زراعة بعض المحاصيل المستهلكة للمياه مثل الموز. ويرجع هذا التشدد الاسرائيلي إلى حقيقة ان بعض الآبار في الضفة الغربية تعد مصدراً مشتركا لآبار تقع ضمن حدود اسرائيل ما قبل عام 1967. إضافة إلى ان اغلب الزيادة في كمية المياه التي تستخدمها إسرائيل حتى على مستوى منتصف الستينات كان نتيجة احتلال الضفة والقطاع. ونظراً للخوف الاسرائيلي من فقدان هذه المياه في أي مشروع للتسوية نجد ان اسرائيل عملت بدأب على ادماج النظام المائي للضفة في نطاق النظام الاسرائيلي[18].

5 ـ قامت شركة المياه الاسرائيلية ميكوروت بحفر 17 بئراً في وادي الاردن لتلبية احتياجات المستوطنين. وهذه الآبار مزودة بمضخات قوية ومحفورة بعمق يبلغ عدة مئات الامتار ويقع أغلبها بالقرب من الآبار ومصادر المياه العربية. وقد أدى ذلك إلى نضوب المياه العربية في السنوات التي تلت حفر تلك الآبار. لقد جهزت الآبار من قبل ميكوروت 16 ألف مستوطن يهودي على الاقل بأكثر من 14 مليون متر مكعب في عام 1978 علما بان المستعمرات الصهيونية في الضفة تمتلك نحو ثلاثين بئرا تم حفرها منذ 1967. ويمكن ان يتجاوز استهلاك مستوطنيها 50 مليون متر مكعب. وكانت سلطات الاحتلال قد سحبت قبل حرب 1967 حوالي 450 مليون متر مكعب من المياه في السنة من الشريط الواسع الممتد تحت مرتفعات

الضفة. وقد تمت تلك العملية من خلال نظام الآبار الارتوازية الواقعة داخل حدود فلسطين المحتلة في عام 1948. وتمثل تلك الكميات المروية 5/6 من احتياجات المياه تحت الارض وقرابة ثلث الاستهلاك السنوي لاسرائيل[19].

6 ـ وتستخدم السلطات الاسرائيلية أجهزة بالغة التعقيد بهدف ضخ المياه تعجز ازاءها الأجهزة والاساليب البدائية التي قدر للعرب الفلسطينيين أن يستخدموها لاستخراج المياه، فالمعدات الاسرائيلية تصل إلى عمق 500 متر ومضخاتها قوية للغاية، الأمر الذي أدى إلى جفاف ما يقارب 50 بئراً عربية خلال الفترة 1967–1980 بالاضافة إلى تزايد الملوحة في آبار أخرى خاصة في الجزء الشمالي لوادي الاردن: وهو الأمر الذي دفع 2000 فلسطيني يعيشون في قرية العوجة، التي تقع على مسافة 12 كيلو متراً شمال من أريحا في الجزء القاحل من وادي الاردن إلى الاحتجاج لدى السلطات على ما يجري من تخريب لاقتصادهم الزراعي لان الآبار الاسرائيلية وشبكة المياه التي تمد المستوطنات الصهيونية المجاورة قد استنزفت بشدة موارد مياه القرية. ويقول سكان العوجة انهم لم يستطيعوا الحصول على أي قدر من الماء للري ولذلك فقدوا أكثر من 1300 دونم من الارض المزروعة بالموز و15 دونما من الاراضي المزروعة بالحمضيات. وحدثت حالات مشابهة في قرى عربية مثل «برد الله»، «عين البيضاء»[20].

وتساعد القوة العسكرية لمجمع الكتلة الصهيوني النخبة الحاكمة ورؤوس الأموال الضخمة من الولايات المتحدة والخطة الدعائية المكثفة على التأكيد من أهمية الحصول على المياه العربية لإنجاح مخططاتها الاستيطانية. فتركز إسرائيل على اقامة تصميمات مدنية في الاماكن ذات الاهمية الاقتصادية والاستراتيجية مثل ايلات وأشدود أو في وسط المناطق الزراعية حيث تلعب مدينة الاعمار دور عاصمة تلك المنطقة الريفية وهو ما يرتبط بالقدرة على تطوير الاستيطان المدني الذي تحتله مدن الاعمار بالتركيز على الصناعة المتطورة إلى جانب الاستيطان الزراعي التقليدي. ويحتل هذا الاستيطان أهمية متزايدة في إطار مشروع الخارطة السكانية في اسرائيل الذي أقرته اللجنة الاسرائيلية للتخطيط والبناء ويستهدف هذا المشروع ايصال عدد السكان اليهود في الضفة والقطاع خلال عام 2010 إلى حوالي 125 ألف نسمة أي نسبة 1.8 بالمائة من عدد سكان اسرائيل خلال التاريخ نفسه[21].

وبالاضافة إلى عامل التوسع في الاستيطان فان هناك عوامل أخرى تزيد من اهمية وجود المياه لعل أهمها ان اسرائيل أصبحت بحاجة إلى احتياطي مقداره 4–5 مليارات متر مكعب أي ثلاثة أضعاف الاستهلاك السنوي نتيجة زيادة ملوحة مياه المجمعات بتأثير استخراج المياه العذبة وازدياد نسبة الملوحة في مجرى نهر الأردن جنوب طبريا. وآخر تلك الازمات عام 1986 حين وصل منسوب المياه في بحيرة طبريا إلى مستوى متدن وتعرضت مصادر المياه الاخرى لوضع صعب بسبب نقص المياه الجوفية الناتج عن قلة الامطار كما ازداد خطر زيادة الملوحة في الآبار بسبب الضخ الزائد وتعرضت منطقة الجولان المحتلة لنقص شديد في مياه الشرب بعد التوسع في اقامة المجمعات الاستيطانية مثل مدينة «تشرين» في وسط الهضبة التي انشأت لتكون حلقة ربط بين مستوطنات شمال الهضبة والمستوطنات الواقعة في جنوبها.

وقد أعلنت الحكومة الاسرائيلية ان عام 1986 هو عام الجدب. وفي أعقاب ذلك بادرت الجهات المسؤولة الى اتخاذ بعض الاجراءات لمواجهة نقص المياه. ولا يستبعد بعض الباحثين العرب ان تكون هناك مبالغات في تصوير أبعاد هذه الازمة كمسوغ لاطماع عدوانية للاستيلاء على مزيد من المياه العربية. فقد وضعت الأزمة المائية. من جهة والأطماع التوسعية من جهة أخرى. إسرائيل أمام مجموعة من الخيارات المتمثلة في محاولات استيلائها على مياه اليرموك وتحويل مياه الليطاني في اعقاب غزو لبنان عام 1982 وتحويل جزء من مياه نهر النيل مروراً بصحراء سيناء إضافة إلى تعمد السياسة الاسرائيلية الابقاء على اقتصاد المناطق

المحتلة متخلفاً للاقلال من استهلاك المياه إلى أقصى حد ممكن وتنفيذ مشروع قناة البحرين.

أولاً: الاطماع الصهيونية في مياه النيل

يعد مشروع الاستفادة من مياه النيل قديم قدم التفكير الاستيطاني في الوطن العربي. وظهرت الفكرة في مطلع القرن الحالي عندما تقدم هرتزل عام 1903 بالمشروع إلى الحكومة البريطانية في عهد الملكة فيكتوريا واللورد سالبوري وإلى الحكومة المصرية في عهد الخديو عباس الثاني. وقد بذل هرتزل جهودا لتحقيق المشروع وأظهر دهاء لتوطين اليهود في شبه جزيرة سيناء كنقطة للوثوب على فلسطين. في اليوم التالي للمقابلة التي تمت بين هرتزل ورئيس الوزراء البريطاني جوزيف تشمبرلين وبناء على اقتراح من الوزير استقبل اللورد لاندون وزير الخارجية هرتزل وابدى له تأييده لفكرة اقامة جاليات ومستعمرات يهودية في وادي العريش وشبه جزيرة سيناء بشرط موافقة اللورد كرومر الحاكم الفعلي لمصر على المشروع. وفي 30 يناير / كانون الثاني 1903 سجل هرتزل الخواطر التي راودته عن كيفية ري الصحراء بواسطة مياه النيل. كذلك حاول في الوقت نفسه الحصول على المال اللازم لتمويل المشروع من اللورد روتشيلد والجمعيات اليهودية الممولة للمستعمرات اليهودية[22]. فقد وعى المؤسسون الاوائل للوطن القومي اليهودي في فلسطين قضية نقص المياه في موقع التوطن. ولم يكن هذا هو المنطلق الوحيد لنقل مياه النيل إلى سيناء في ذلك الوقت، لان سيناء تدخل في اللاهوت اليهودي ضمن اسرائيل الكبرى.

ومع ان اللورد كرومر والمسؤولين البريطانيين كانوا يعطفون على المشاريع الصهيونية، فقد واجه هرتزل بعض المصاعب نتيجة رفض الخديوي منح الصهاينة الميثاق الاستعماري المطلوب ونتيجة تحفظ كرومر في مسألة طلب جر مياه النيل إلى صحراء سيناء بانتظار تقارير الخبراء. وكان كرومر قد ابدى هذا التحفظ اثناء المقابلة التي تمت بين الاثنين في القاهرة في 25 مارس / آذار 1903. وقد رفض سير وليام جلوستين وكيل وزارة الاشغال المصرية (!!) المشروع لانه سيؤثر دون شك على ري الاراضي داخل مصر وبناء على رفض الاخصائيين الفنيين للمشروع على اساس اضراره المحتملة للري المصري رفضت بريطانيا مشروع الاتفاق الذي وقعه بطرس باشا غالي[23]. وفي 30 مايو / ايار كتب هرتزل رسالة إلى اللورد روتشيلد أعلن فيها انهيار خطة استعمار سيناء والعريش بسبب عجز مصر عن الاستغناء عن كمية كبيرة من المياه الضرورية للمشروع[24].

وفي عام 1974 طرح مهندس اسرائيلي يدعى اليشيع كالي يعمل بشركة كاحال تخطيطاً لمشروع يقضي بنقل مياه النيل لاسرائيل ونشر المشروع تحت عنوان «مياه السلام». والذي يتلخص في[25] توسيع ترعة الاسماعيلية لزيادة معدل تدفق المياه منها (حوالي 30 متراً مكعباً في الثانية) وتنقل هذه المياه عن طريق سحارة اسفل مجرى قناة السويس وتصب في مجرى ذي فرعين يتجه شمالاً لساحل شبه جزيرة سيناء ويسير بمحاذاة الساحل في خطين متجاورين حتى خان يونس حيث يتفرع في اتجاهين أحدهما محاذاة الساحل الشمالي لفلسطين باتجاه تل أبيب والآخر يتجه جنوباً للنقب العربي، ويقدر كالي بأن ما تحتاجه اسرائيل من مياه النيل لا تزيد عن 8 مليار متر مكعب سنوياً وهو يصور هذا القدر ككمية هزيلة جداً بالقياس إلى موارد مصر من مياه النيل حيث يقدر الموارد المائية المصرية بـ 80 مليار متر مكعب ويدلل صاحب المشروع على أهميته لصيانة ما يسمى بالسلام الذي بدأ منذ اتفاقية فك الاشتباك بين مصر و إسرائيل.

ومنذ نوفمبر / تشرين الثاني 1977 طالب شاؤول ارلوزدروف مدير هيئة تخطيط المياه الاقليمية بتنفيذ مشروع (يور) المعروف بالنيل الازرق الابيض[26]. ويرى ان ثمة ثلاثة بدائل تتناول دفع مياه النيل فقط، كلها قائمة على نفس العملية الهندسية، وفي هذا النطاق يتم حفر ثلاثة انفاق تحت قناة السويس يكون مصدرها قناة المياه العذبة وتلك القنوات تدفع المياه إلى ارتفاع يبلغ عشرات الامتار ويتم دفعها بقوة الثقل على طول ساحل سيناء وفي قناة مفتوحة وحفرها غير مرتبط بالتغلب على عوائق طبوغرافية. ومن تلك القناة تتفرع قنوات فرعية الى شبكات الري التي تغذي المستوطنات وطرف القناة يعبر الحدود. وينقل المياه إلى شبكة الري

١٥٧

الموجودة شمال غربي النقب.

وطبقاً لهذا المشروع يتم تحويل 850 مليون متر مكعب لمشروعات الري في النقب ويحول 150 مليون مكعب للري بقطاع غزة. ووفقاً للدراسات المبدئية الاسرائيلية تبلغ تكلفة المتر المكعب من مياه النيل لتصل الى اسرائيل نحو 12 سنتاً أمريكيا تشمل اربعة سنتات لمصر. ويرى الخبراء الاسرائيليون ان هذا المشروع يمثل أفضل المشروعات لتأمين احتياجات اسرائيل من المياه بالمقارنة بتكلفته. كما انه أفضل من حيث ضمان التدفق وحل مشكلات التخزين التي تعترض المشروعات الاخرى المقترحة للتعاون مع الاردن بشأن مياه اليرموك أو مع لبنان بخصوص مياه الليطاني[27] وهذا هو المشروع الذي بديء في تنفيذه منذ اكتوبر / تشرين الاول 1979 تحت اسم «ترعة السلام» ولهذا المشروع آثار سلبية عديدة على الجانب المصري يمكن اجمالها فيما يلي[28]:

1 ـ ليس صحيحاً ان هناك فائض مياه متوافراً في مصر. وقد أغفلت معظم الدراسات التي وضعت لتقدير الموارد المائية المصرية معدلات الفقد العالية التي تحدث نتيجة مرور المياه في قنوات وترع حقلية كثيرة جداً فضلا عن تسرب المياه من خلف اهوسة التخزين وأدت كل هذه العوامل الى تقدير عجز حقيقي في المقننات المائية المصرية عن الاحتياجات الحالية ويقدره الباحث / محمد نعمان بحوالي 1,499 مليار متر مكعب تقريبا. ويتمثل هذا العجز في عدم وصول المياه بكميات مناسبة لنهايات الفرع والمساقي في الريف. وهذا العجز وراء تدهور التربة في اطراف الدلتا وأطراف الوادي في محافظات الصعيد حيث تنخفض انتاجية هذه الاراضي عن مثيلتها في المواقع القريبة نسبياً من مصادر مياه الري. ويرتفع العجز إلى حوالي 2,9 مليار متر مكعب في حالة رد السلفة المائية المأخوذة من السودان حسب اتفاق عام 1959. وسوف يبلغ العجز «الاضافي» المحتمل لمواردنا المائية نتيجة لتنفيذ المشروع حوالي 1,4 مليار متر مكعب. ويعني هذا المقدار سحب كميات من المياه تكفي لري 200 الف فدان من الممكن اضافتها إلى الاراضي الزراعية المصرية.

2 ـ يحقق التصميم الهندسي لترعة السلام مستوى تدفق مائي أكبر بكثير مما يزمع زراعته (400 الف فدان في شبه جزيرة سيناء على مياه الترعة) علماً بأن ترعة الاسماعيلية (333,5 الف فدان من مياه الترعة المنقولة اسفل قناة السويس) تمت فيها توسيعات كبيرة، في نفس الوقت الذي لا تتوافر فيه دراسات جادة لمشروعات استصلاح الـ 733,5 الف فدان. وما تم تقديره للمساحات القابلة للاستصلاح يعني انه من الصعوبة تصور الوفاء بالمساحات المقترح استصلاحها وبالتالي فان كل تلك المياه سوف تتجه لإسرائيل رغم حاجة مصر إليها. ففي بلد مثل مصر تتوافر فيها الارض الطينية والاراضي الرملية القابلة للزراعة ولا تصبح الاراضي عاملاً محدداً كبيراً لاختيار المحاصيل الزراعية، ينهض توفر المياه كعامل له درجة عالية من الاهمية. وأول ما يمكن أن يصاب بضرر من مشروع تزويد اسرائيل بالمياه هو محصول الارز لانه من اكثر المحاصيل الزراعية احتياجا للمياه بعد قصب السكر (حيث يحتاج الارز إلى 8000 متر مكعب من المياه في الدلتا، 993 متراً مكعباً في مصر الوسطى، 10920 مترا مكعبا في مصر العليا، أما القصب فيحتاج 11300 متر مكعب، 14800 م^3، 16800 متر مكعب على التوالي). وهذا الأمر من شأنه ان يدفع الزراعة المصرية مع الزمن نحو زراعة محاصيل بعينها تتميز بانخفاض احتياجاتها المائية مثل البقول والقطن. وسوف ينجم عن ذلك مستقبلاً ارتفاع في اسعار السلع الغذائية وزيادة الانكشاف الغذائي المصري للخارج وخاصة تجاه الولايات المتحدة.

3 ـ يقدر كمية المياه المقرر اعطائها لاسرائيل وفقاً لمشروع «ترعة السلام» بنحو 47٪ من اجمالي مواردها المائية وهذا معناه زيادة مقدرة اسرائيل على زراعة 2.16 مليون دونم إضافية مما يسمح باعطاء دفعة جديدة لاستيعاب مهاجرين جدد



وبناء المستوطنات الزراعية في الضفة والقطاع بالاضافة إلى تدعيم القوة العسكرية الاسرائيلية وزيادة الخطر على الامن القومي العربي الذي تعد مصر جزءاً منه سواء بعد توقيعها معاهدة السلام عام 1979 أو قبلها.

وقد أعلن الرئيس السابق أنور السادات اثناء زيارته لحيفا انه يعتزم توصيل مياه النيل التي تروي سيناء إلى صحراء النقب في اطار التعاون مع اسرائيل وان هناك في الواقع امكانات أخرى كثيرة واوضح ان ذلك قد يحدث بعد عام 1980 عندما يتم الانتهاء من انشاء السحارة تحت قناة السويس. ولقد اثار هذا التعهد «الرئاسي» ضجة كبيرة بين دول حوض النيل وبخاصة في اثيوبيا والسودان. وبينما بذلت الخارجية المصرية جهودا هائلة لطمأنة هذه الدول بادر السادات بتعهد جديد بنقل مياه النيل الى القدس فيما سمي بمشروع زمزم الجديدة لتكون في متناول المؤمنين المترددين على المسجد الاقصى ومسجد الصخرة وحائط المبكى وكمساهمة من الشعب المصري لتأييد مبادرة السلام.(!!) ومع تصاعد رد فعل المعارضة المصرية للمشروع أعرب رئيس الوزراء د / مصطفى خليل عن عدم وجود مشروع بهذا الخصوص وفسر أحاديث السادات على النحو التالي (عندما يكلم «السادات» الرأي العام ويقول أنا مستعد اعمل كذا، فهو يعني اظهار النية الحسنة ولا يعني ان هناك مشروعا قد وضع وأخذ طريقه للتنفيذ)[29] والواقع ان المشروع لم يكن حديثاً منفردا من السادات ولكنه نوقش على مستويات متعددة في الحكومة المصرية وخاصة اثناء مفاوضات الحكم الذاتي بين مصر وإسرائيل وبين بيجن والسادات في مراسلات عديدة. ورغم توقف المشروع عند هذا الحد الا أن أزمة المياه القائمة في اسرائيل قد تدفعها إلى اعادة طرحه مجدداً على مصر في إطار رغبتها توطين اليهود السوفييت القادمين اليها من الاتحاد السوفيتي في الضفة والقطاع.

ثانياً: ـ المطامع الاسرائيلية في الليطاني واليرموك

تعود أطماع الصهاينة في نهر الليطاني إلى مطلع القرن العشرين عندما قام المهندس ويلبوش عام 1905 بدراسة وادي الاردن وخرج بنتيجة ملخصها أن مياه نهر الاردن لن تكفي حاجات فلسطين من الماء على المدى البعيد واقترح أن تحول مياه نهر الليطاني إلى نهر الحاصباني، أحد منابع نهر الاردن لمضاعفة كمية المياه في نهر الاردن وطوال عامي 1917 و1918 كانت الحركة الصهيونية والانجليز المناصرون لها يدافعون عن فكرة الوحدة الدائمة لفلسطين الشرقية والغربية. وقد اقترحت اللجنة الاستشارية لفلسطين بعبارات أكثر تحديداً أن تتضمن حدودها لأسباب تاريخية واقتصادية وجغرافية في الشمال نهر الليطاني وبانياس بالقرب من منابع نهر الاردن وشمالها. ونصت المذكرة الرسمية التي قدمتها الحركة الصهيونية إلى مؤتمر الصلح الذي عقد بفرساي في 3 فبراير / شباط 1919، على حدود نطاق الوطن القومي المزعوم وظلت مسألة المياه في صلب الاهتمام «ان حدود فلسطين سوف تتبع الخطوط العامة الموضوعة كما يلي: تبدأ من الشمال عند نقطة على البحر المتوسط بالقرب من صيدا ويسير خطها بمحاذاة مساقط المياه عند سفوح جبال لبنان إلى جسر القرعون، ومن هناك إلى البيرة يتبع الخط الفاصل بين المنحدر الشرقي والمنحدر الغربي من جبل الشيخ إلى مقربة من غرب بيت جن، ومن هناك يتجه شرقا تبعاً لمساقط المياه الشمالية لنهر مغنية على مقربة من الخط الحديدي الحجازي وإلى الغرب منه وينتهي لخليج العقبة. أما الحدود الجنوبية فلم يتم رسمها وكان من المفترض ان يتم تحديدها عن طريق المفاوضات مع المصريين»[30] أي ان هذه الحدود تشمل جنوب لبنان كله بما فيها نهر الليطاني وهضبة الجولان والضفتين الغربية والشرقية لنهر الأردن.

وتوصل المؤتمر الصهيوني الثاني عشر 1920 إلى اتخاذ قرار خاص حول مسألة الحدود حيث اعلن انه باسم الشعب اليهودي «يطالب المؤتمر اللجنة التنفيذية بالا تترك في المستقبل أية خطوة دون أن تطرقها وتتخذها للحيلولة دون التخلي عن الوحدة الادارية والاقتصادية لفلسطين لصالح سياسة مناطق النفوذ. ولكي لا يؤدي ذلك إلى تقليص امكانات الاستيطان والاستعمار بوجه الجماهير اليهودية الباحثة عن عمل ويأمل المؤتمر ان تستجيب الجمهورية الفرنسية لصالح



الشعب اليهودي»[31] وهكذا ركز الصهاينة جهودهم على حدود مفيدة لدولتهم تشمل مناطق غنية لموارد المياه في المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية التي تحوي مصادر مياه أعالي نهر الاردن والليطاني وثلوج جبال الشيخ ونهر اليرموك.

بيد ان وجهات نظر الدول العظمى كانت تفرض تسوية إقليمية أقل سخاء لاسرائيل من ذلك الوقت وأذعنت بريطانيا لالحاح فرنسا بأن تظل مياه الاردن الاعلى (الحاصباني وبانياس) واليرموك والليطاني ضمن حدود لبنان وسوريا الواقعتين تحت السيطرة الفرنسية. وتم توقيع اتفاقية انجليزية ـ فرنسية بشأن الحدود في 1920/12/23 وضعت حداً موقتاً لاطماع الحركة الصهيونية في زيادة رقعتها المأمولة على حساب لبنان، لكنها لم تحبط مساعيها للحصول على نصيب من مياه الليطاني وظهر ذلك بوضوح في تقرير أعدته لجنة من مهندسين يهود من شركة مياه فلسطين (وهي شركة صهيونية حصلت عام 1926 من حكومة الانتداب على امتياز مطلق مدته 70 عاما لاستخدام مياه نهري الاردن واليرموك لتوليد القوى الكهربائية) وبعض مهندسي شركة لبنانية برئاسة ألبرت نكاشي، حيث خلصت الدراسة المشتركة إلى استحالة استخدام اكثر من سبع كمية مياه الليطاني استخداما فعالاً في لبنان ويمكن تحويل الكمية الباقية للانتفاع في وادي الاردن[32].

وفي 17 أكتوبر / تشرين الاول 1941 طرح بن جوريون وثيقة أكد فيها على ضرورة وجود الليطاني ضمن حدود اسرائيل. وأوصت لجنة التوفيق الدولية التي كانت تعالج قضية فلسطين بعد 1948 لتأجير سبعة اثمان مياه الليطاني إلى إسرائيل. وفي يوليو / تموز 1967 أعلن ليفي أشكول ان اسرائيل العطشى لا يمكنها أن تقف مكتوفة الايدي وهي ترى أكثر من 500 مليون متر مكعب من مياه الليطاني تذهب هدرا إلى البحر وان القنوات باتت جاهزة في إسرائيل لاستقبال المياه القادمة من الليطاني في إشارة واضحة إلى مشروع «فاي» الذي يهدف إلى نقل 400 مليون متر مكعب بواسطة الانابيب ودمجها بمشروع المياه الاسرائيلي وتشير بعض المصادر انه اعتباراً من عام 1978، وعقب استيلاء اسرائيل على الشريط الحدودي لجنوب لبنان (الحزام الامني) شرعت في تنفيذ تطلعاتها تجاه نهر الليطاني حيث قامت بتركيب مضخات كبيرة قرب جسر الخردلي ثم مدت أنابيب ضخمة بطول 10 كم من مجرى الليطاني مجاوراً لبلدة سريان وحتى خزانات مشروع الطيبة. كما بنت شبكة أنابيب أخرى طولها 25 كم من خزانات الطيبة وحتى بلدة عيتا الشعب، حيث شيدت خزانات ضخمة قرب البلدة لتستقبل مياه الليطاني وتوزعها على الجليل. وقامت اسرائيل أيضاً بشق نفق طوله 17 كم من قرية كفر كلا حتى وادي مياس في مرجعيون لسحب مياه الليطاني إلى شمالي فلسطين المحتلة. ومن المقرر أن تضخ إسرائيل 150 مليون متر مكعب من مياه الليطاني إلى الخزان الطبيعي في بحيرة طبريا[33]. وقد استغلت إسرائيل غزو لبنان عام 1982 لتحقيق حلمها القديم المتمثل في الاستيلاء على مياه الليطاني وذلك لتأمين كمية مياه عذبة إضافية لاتقل عن 150 مليون متر مكعب سنويا لتنفيذ برنامج العشر سنوات الذي وضعته لري 25 ألف هكتار إضافي وايواء نحو مليون مهاجر جدد. ويحقق الليطاني تلك الاهداف، إذ يؤمن كمية مياه تصل إلى 700 مليون متر مكعب سنويا يستغل لبنان حاليا منها 400 مليون متر مكعب لانتاج الطاقة الكهربائية ولري بعض السهول الواقعة في منطقتي البقاع والساحل الجنوبي. وإذا استغلت اسرائيل مياه الليطاني في منطقة الحزام الأمني فإن ذلك يؤمن 150 مليون متر مكعب من المياه العذبة سنويا وضخها إلى اسرائيل وهو يؤمن لها ري 25 ألف هكتار إضافي واستيعاب مليون مهاجر[34]. وباختصار فإن الليطاني يوفر لاسرائيل مياها أكبر مما توفره منابع الاردن التي استولت عليها إسرائيل عام 1964 وهو ما يزيد العدو الصهيوني اصراراً على الاحتفاظ بالشريط الحدودي جنوب لبنان.

وبالاشارة إلى الامتياز الذي حصلت عليه شركة مياه فلسطين باستخدام مياه الليطاني فإن نفس الشركة حصلت في 1926/3/5 على امتياز لمدة سبعين عاما لاستغلال مياه نهر الاردن واليرموك وانارة فلسطين بالكهرباء من مساقط هذه المياه. وعرف هذا المشروع



المصدر : الوحدة
التاريخ : يناير ١٩٩١

باسم مهندس يهودي روسي الاصل أسس الشركة عام 1923 برأس مال مليون جنيه (روتنبرج). وطبقاً لهذا المشروع فان مياه الاردن تعتبر وقفاً على المشروع ولا يحق للاردن الافادة منها الا بموافقة اليهود كما شمل امتياز المشروع لواء عجلون الاردني الذي لا يجوز له، حسب الاتفاقية، ان يستثير إلا من نفس المشروع[35].

وفي عام 1927 ظهرت مقترحات و. س. لودر ميلك ويقضي مشروعه بانشاء «وكالة كبرى لوادي الاردن» لري الاراضي القاحلة لوادي الاردن على جانبي النهر وانتاج الطاقة الكهربائية عند المنحدر العميق للنهر وجلب المياه من البحر المتوسط لانتاج الكهرباء وتعويض النقص في مياه البحر الميت نتيجة تحويل مياه نهر الاردن العذبة ولنقل فائض المياه الناجم عن التحويل الى صحراء النقب وذلك من أجل زيادة قدرة اسرائيل على استيعاب المهاجرين اليهود بحوالي 4 ملايين مهاجر إضافة الى عدد سكانها القائم آنذاك[36].

وكانت الخطة التي عرضت فيما بعد هي التي أسميت بخطة ابو نيدس (مدير الانماء والتطور في الحكومة الاردنية) ونشرت بعمان عام 1939. وقام ابو نيدس، وبايعاز من الحكومة البريطانية، بأول دراسة هيدوغرافية لوادي الاردن وتضمنت مشروعاً يجري بموجبه ري ما يقرب من 300 ألف دونم من اراضي الضفة الشرقية لنهر الاردن تمتد من بحيرة طبريا حتى البحر الميت ولتنفيذ المشروع يجب تحويل مياه نهر اليرموك الى الجنوب عند قناة تشق في اراضي الغور الشرقي بالاضافة إلى قناة تحويل تتصل بالقسم الجنوبي من بحيرة طبريا على ان تستعمل البحيرة لتخزين المياه الفائضة. كما أجاز المشروع امكانية شق قناة في الغور الغربي لنهر الاردن يستفاد منها في اراضي الضفة الغربية خارج حدود امارة شرق الاردن. ولم يتم تنفيذ هذا المشروع[37]. وقد تجسدت رؤية لودرميلك في الدراسات التي أعدها مستشارون آخرون للوكالة اليهودية وعلى رأسهم هيز والدكتور سافيدج وقد بسط مشروع هيز ثماني مراحل لتحقيق إنشاء وكالة وادي الاردن المخطط لتنفيذ ري ثلث إجمالي مساحة الاراضي المقترحة دون تعاون مع البلدان العربية المجاورة. وقدم سافيدج مشروعا آخر خاصا لا يختلف عن المشروع السابق لزميله الا من اقتراحه السعي لدى الحكومة اللبنانية لكي تسمح بتحويل قسم من مياه أنهارها الجنوبية (الليطاني) إلى فلسطين وضمن اقتراحه مشروعا لتحويل هذه المياه ونقلها في قناة تجري في مستوى عال إلى النقب[38]. وقد استمر التخطيط للري واستخدام القوى الكهربائية بعد حرب 1948 وانخرطت إسرائيل في منازعات مع سوريا عام 1951 ازاء محاولة تنفيذ أحد المشروعات من مخطط هيز وهو تجفيف مستنقعات الحولة، التي كانت آنذاك في المنطقة السورية ـ الاسرائيلية المنزوعة السلاح في سبتمبر / أيلول 1953 عندما حاولت اسرائيل تحويل الاردن الاعلى عند جسر بنات يعقوب. وفي عام 1954 قدم الخبير الامريكي جون كوتون مشروعا لتطوير واستثمار الموارد المائية في احواض نهري الاردن والليطاني. وأعطى حسب المشروع، 1290 مليون متر مكعب لاسرائيل بواقع 890 مليون متر مكعب من مياه نهر الاردن وروافده وبذلك فانه يبقى لها في ذمة نهر اليرموك والروافد الأخرى حوالي 400 مليون متر مكعب. غير ان ذلك المشروع باء بالفشل مثل مشروع أريك جونستون مبعوث الرئيس ايزنهاور تحت اسم خطة مين. واقتضت تلك الخطة[39]: 1 ـ انشاء سد على نهر الحاصباني لتوليد الطاقة وري اراضي الجليل. 2 ـ انشاء سدين على نهري بانياس وتل القاضي (الدان) وكذلك استخدام مياه الحاصباني الخارجة من المحطة الكهربائية عبر شبكة طويلة من الاقنية لري مناطق الحولة وتلال الجليل الاعلى ووادي مرج بن عامر في الارض المحتلة. 3 ـ انشاء سد على نهر اليرموك عند المقارن بطاقة تخزينية تبلغ 175 مليون متر مكعب لتوليد الطاقة 4 ـ انشاء سد تحويلي في موقع العدسية على نهر اليرموك لتحويل مياه فيضانات النهر إلى بحيرة طبريا ولمنطقة شرق الاغوار. 5 ـ انشاء قناتين رئيسيتين غربي وشرقي نهر الاردن لري اراضي ضفتي النهر في الاغوار بين نهر اليرموك والبحر الميت. 6 ـ انشاء السدود والاقنية اللازمة لتخزين مياه الفيضانات ومسايل الوديان على جانبي حوض الاردن واستثمارها مع ما يثبت صلاحيته من المياه الجوفية في ري أراضي الحوض. 7 ـ تدعيم شواطىء بحيرة طبريا بما يلزم من



المصدر : الوحـــدة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : نيسان ١٩٩١

انشاءات لتأمين رفع منسوبها مترين اضافيين لزيادة طاقتها التخزينية. وقد قدر مشروع جونستون ان مجموع كميات مياه حوض الاردن تبلغ 1213 مليون متر مكعب واقترح توزيعها بحيث يكون نصيب الاردن 774 مليون متر مكعب و45 مليون كحصة لسوريا و394 مليون لاسرائيل ولا شيء للبنان.

ولكن المفاوضات فشلت نتيجة لاعتراض اسرائيل والعرب. ولم ير النور أي مشروع للتنمية الموحدة لموارد مياه منطقة وادي الاردن. واذا كان العرب قد تقدموا بمشروع مضاد فقد استمر الصهاينة في وضع المشروعات بل والبدء فعلاً بمشروع السبع سنوات الاصلي لتحويل مياه نهر الاردن وأدمجوه بمشروع أشمل هو مشروع العشر سنوات الذي تبنوه عام 1956. فاعتباراً من فبراير / شباط 1956 تبنت هيئة التخطيط الوطني الاسرائيلي مشروعا يقوم على عدة نقاط[40]: 1 ـ تصريف مياه بحيرة الحولة بقناة وبذلك تضمن العصابات الصهيونية 100 مليون متر مكعب من الماء وتم انجاز هذا المشروع عام 1956. 2 ـ تحويل نهر الاردن عند كوبري جسر بنات يعقوب وهذا يعطي لاسرائيل 500 مليون متر مكعب من الماء. 3 ـ تحويل المياه من بحيرة طبريا بواسطة قناة بيسان وهذا يعطي 70 مليون متر مكعب ويبني محطة ضخ عند رأس بحيرة طبريا الجنوبي الغربي لضخ الماء في قناة لري الاراضي التي يحتلها الكيان الصهيوني في وادي الاردن إلى الجنوب الغربي من البحيرة. 4 ـ تحويل مياه الينابيع المالحة من بحيرة طبريا لتجري في النهر. وهذا يعطي 30 مليون متر مكعب من الماء. وبذلك تحصل اسرائيل على 700 مليون متر مكعب (56٪ من مياه نهر الاردن) وتترك 44٪ فقط لاستعمال الدول العربية الثلاث المعنية. ويهدف هذا المشروع الى مضاعفة موارد المياه الاسرائيلية خلال عشر سنوات لزيادة مساحة أراضيها التي يمكن زراعتها إلى ثلاثة أضعاف المساحة القائمة وزيادة قدرتها على استيعاب السكان المقدر وصولهم الى 3 ملايين نسمة عام 1966 وتم ذلك بنقل المياه من الاردن الاعلى ونقلها بواسطة خزان بيت توفام بواسطة أنبوب رئيسي إلى النقب الشمالي، ورغم المشروعات العربية لاعاقة المشروع الاسرائيلي منذ عام 1964 بالبدء في اعمال سد المخيبة (سد خالد بن الوليد) الا أن اسرائيل استمرت في مشروعها الذي وصل إلى الحد الاقصى المخصص له وهو 320 مليون متر مكعب عام 1970. وتقف الخلافات السياسية العربية عقبة أمام اتمام بناء سد الوحدة (المقارن سابقاً) على نهر اليرموك. ولان الولايات المتحدة ستقوم بتمويل هذا المشروع فان اسرائيل طلبت منها اواخر 1987 التدخل لايقافه بدعوى انه سيحول دون وصول ملايين من الامتار المكعبة من المياه التي تحصل عليها اسرائيل سنويا من نهر اليرموك[41].

ثالثاً: مشروع قناة البحرين

نجح الكيان الصهيوني في تحقيق أهدافه من استغلال المياه العربية باتباع سياسة الخطوة ـ خطوة مستنداً إلى وضوح في الرؤية واستيعاب كامل للهدف ووسائل تحقيقه. وهو ما ينطبق على مشروع قناة البحرين المتوسط والميت. وترجع فكرة اقامة هذا المشروع إلى منتصف القرن 19 عندما اتجهت انظار الاستعمار الانجليزي لتسهيل الاتصال بالهند. وشكلت الحكومة البريطانية بعثة خاصة برئاسة الجنرال وليام ألن الى فلسطين عام 1850 لدراسة الموضوع وقد خرجت البعثة الاستطلاعية بتوصيات دعت إلى شق قناة تربط البحر المتوسط بالبحر الاحمر انطلاقاً من خليج العقبة ومروراً بمرج ابن عامر وغور الاردن والبحر الميت ووادي عربة. ولم يكتب لهذه التوصية الخروج إلى النور لانها تزامنت مع حفر قناة السويس بمصر.

ولم تكن هذه الفكرة مستمدة من الفكر الاستعماري فقط وانما ايضاً من خيال مهندس سويسري اعتنق اليهودية واطلق على نفسه اسم ابراهام بن ابراهام وبعث الفكرة البريطانية من جديد قبل ثلاث سنوات من رؤيا هرتزل الذي استمدها بدوره من المهندس السويسري وطرحها على شكل رؤيا «تمتد أمام أبصارهم زرقة البحر الميت ضوضاء تصم الاذان تنطلق من هنا. أنها اصوات مياه البحر المتوسط المتساقطة في الغور عن طريق الانفاق»[42]. واشار بن جوريون في وثيقة خاصة إلى نهر الاردن والليطاني باعتبارهما أبرز الدعائم في استمرار وجود الكيان الصهيوني قائلاً «إن ربط البحر الابيض بالبحر الميت

٨٦٣ ٠٠

والبحر الاحمر بالمحيط الهندي حلم صهيوني كبير[43]. ولم يتم شيء حتى اواخر الثلاثينات عندما احتدم الصراع بين الفلسطينيين والصهاينة الذين توسعوا في الاستيطان وشيدوا 55 مستوطنة في اماكن معينة من فلسطين للابقاء على التقسيم بوقائع جديدة تستهدف توسيع رقعة الدولة. وكان من بين ما تم التفكير فيه ربط البحر الميت بالمتوسط لزيادة فرص ضم مناطق عربية واسعة إلى خريطة الدولة الصهيونية المنشودة. غير ان هذه المحاولة فشلت في مهدها لغياب حكم صهيوني في فلسطين وبسبب التكلفة المالية الباهظة لهذا المشروع.

وقد أعادت سلطات الاحتلال في النصف الثاني من السبعينات دراسة عدد من المشاريع حول هذا الموضوع إلى ان قررت الحكومة حفر القناة. بتاريخ 24 أغسطس / آب 1980 ووضع بيجن حجر الاساس في مشروع القناة التي توصل البحرين المتوسط والميت في 28 مايو / أيار 1981.

ويتضمن المشروع حفر قناة تمتد 45 ميلا من البحر الابيض المتوسط عبر قطاع غزة إلى البحر الميت والقناة مفتوحة لمسافة 20 ميلا ابتداء من ساحل المتوسط ثم تسير مسافة الـ 25 ميلا التالية في نفق تحت الارض، وعند وصول مياه البحر الابيض عبر القناة إلى البحر الميت ستهبط المياه بانحدار قدره 400 متر وهذا الانحدار هو الفرق بين مستوى البحرين الابيض والميت. والفكرة الاساسية للمشروع هو استغلال هذا الانحدار الهائل لاقامة توربينات لتوليد الكهرباء على الطرف الجنوبي للقناة عند التقائها بالبحر الميت. والطول الاجمالي للقناة 45 ميلا وعمقها ما بين 40-50 مترا. وبجانب اقامة التوربينات عند مصب القناة في البحر الميت. ويتضمن المشروع كذلك استغلال المياه من الجزء المفتوح لـ 20 ميل ابتداء من مخرج القناة من البحر الابيض ليزيد واحد من اكثر المفاعلات النووية في النقب الشمالي، كما يتضمن المشروع انشاء محطات لاستغلال الطاقة الشمسية. وطبقا للمصادر الاسرائيلية تبلغ الطاقة الكهربائية التي سينتجها المشروع 600 ميجاوات من المحطة الهيدروكهربائية و1800 ميجاوات، من محطتين للقوى النووية و1500 ميجاوات من محطات الطاقة الشمسية التي لاتزال في مراحلها التجريبية، لذلك تركز الهيئة المشرفة على المشروع جهودها على اقامة المحطات الهيدروكهربائية عند مصب القناة في البحر الميت ومحطتين للقوى النووية في النقب[44].

وتتركز الفوائد التي ستجنيها إسرائيل من هذا المشروع فيما يلي:

1 ـ ان اقامة أي حاجز أو مسطح مائي بين اسرائيل والدول العربية يعتبر حدا أمنيا استراتيجيا وعسكريا يمنع تقدم الجيوش العربية والعمليات العسكرية ضد الكيان الصهيوني. وتسهل هذه القناة حركة القطع البحرية الاسرائيلية من البحر المتوسط ونقلها إلى البحر الميت مما يشكل تصورا عسكريا جديدا في أرض لم يستخدم فيها أي سلاح بحري من قبل. وتستخدم البحر الميت مقرا للسفن الحربية الاسرائيلية. حيث تنفذ هذه السفن من امكانية مهاجمتها من قبل الاساطيل البحرية العربية في البحر المتوسط. فالبحر الميت يشكل خطاً دفاعياً بحرياً يمد الخط الدفاعي الاول وهو المتوسط.

وتهدف اسرائيل من انشاء القناة الى خلق واقع قائم لا يسهل تغييره وبالتالي اكتسابها ورقة تفاوضية جديدة واستحالة انسحابها من الارض العربية فضلاً عن ان القناة تشجع الاستيطان الصهيوني في النقب ليستوعب مليون مستوطن بعد ثلاثين عاما[45].

2 ـ سوف يؤدي المشروع إلى اغتصاب مزيد من الارض والمياه العربية. فالمشروع سيبدأ من البحر الاقليمي لقطاع غزة ويمر بالاراضي المحتلة التابعة لهذا القطاع ويصب في البحر الميت. وكلها أراض ومياه عربية لا بد أن تلجأ اسرائيل الى اغتصابها ونزع ملكيتها لتحقيق مشروعها. وتعتبر المساحات الواسعة التي سيبتلعها المشروع من أخصب الاراضي الزراعية في المنطقة. مما يوفر فرصاً مناسبة لاقامة مستوطنات زراعية صهيونية[46].

3 ـ اما بالنسبة للطاقة الكهربائية الناتجة عن مشروع القناة وأهميتها. فقد وضع الصهاينة مخططا لتقوم



المصدر : الوحـــدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٩١

محطة القوة الكهربائية في «عين بقيق» على شاطىء البحر الميت بانتاج 6000 ميجاوات من الكهرباء خلال العشرين سنة الأولى من بداية تشغيل القناة و450 ميجاوات أخرى سنويا خلال العقود الثلاثة التالية. وفي حالة تشغيل هذه القناة فإن قيمة الانتاج المتوقع منها سيكون بحدود 200 مليون دولار سنويا. كما يتوقع أن توفر هذه الخطة على مدى خمسين عاما من تشغيلها 1.3 مليار دولار سنويا. وبذلك تكون الفائدة الاقتصادية خلال هذه الفترة 500 مليون دولار بعد تغطية الاستثمار. كما سيتم إنتاج طاقة كهربائية إضافية من القناة المفتوحة بطول 22 كلم حيث يمكن استخدام مياهها لمشروعات حكومية أخرى تستهدف تحويل أشعة الشمس إلى طاقة تقدر بـ 1500 ميجاوات. كذلك سيتم بناء بركة صناعية في «عين بقيق» لاستغلال الطاقة الشمسية من أجل إنتاج 3-5 ميجاوات من الكهرباء وسيكون بامكان المحطة النووية المزمع إنشاؤها في النقب إنتاج نحو 900 ميجاوات أخرى من الكهرباء[47].

ستقوم إسرائيل بإقامة مراكز الصناعات الخفيفة والثقيلة على امتداد القناة، مما يجعل منطقة النقب منطقة صناعية من الدرجة الأولى حيث توفر فرص عمل للمهاجرين وتصبح المنطقة مأهولة بالسكان. وعلى صعيد الصناعات القائمة على استغلال ثروات البحر الميت فإن اسرائيل تسعى إلى مضاعفة وتطوير صناعة البوتاس والبروم بالاعتماد على مياه البحر الميت ويصبح انتاجها لهذين المعدنين اكثر من أربعة اطنان وبذلك تسيطر على السوق العالمية لها. كما يشكل الزيت الحجري أحد البدائل التي تحاول إسرائيل استغلالها لانتاج وقود بديل للنفط. فهناك في منطقة الجبال المطلة على البحر الميت كميات كبيرة من الزيت الحجري تقدر بنحو 2 مليار طن وهذا يحتاج إلى مياه للتبريد والتي ستضخ عبر قناة متفرعة من قناة البحرين باتجاه مكان العمل[48].

أما على الجانب العربي فإن الخسارة تتمثل في:

1 - تشير التقديرات إلى ان المساحة الزراعية التي ستغمر بمياه البحر هي حوالي 330 هكتار جنوبي البحر الميت في مناطق غور الصافي وقرب المزرعة في جنوب شرقي البحر الميت. أما في المنطقة الشمالية للبحر الميت فان مساحة 100 كم² سوف تغمرها مياه البحر. وسوف تغمر المياه المنطقة الشمالية الشرقية من شاطىء البحر الميت التي تمر على قناة الغور الشرقية. وهكذا فإن الرقعة الزراعية في الاردن ستتأثر وسينخفض الانتاج الزراعي ليؤثر بالسلب على الدخل القومي[49].

2 - سوف يؤدي المشروع الى تعرض خزانات المياه الجوفية في قطاع غزة للخطر نتيجة لمرور القناة بمنطقة القطيفة. فمن المتوقع ان تتسرب مياه البحر المالحة إلى هذه الخزانات فتفسدها وتحرم السكان العرب والمزروعات من فوائدها خاصة وان هناك عمليات تهويد للمياه بالمقابل تحدث على الجانب الآخر. أي ان هذه الخزانات والآبار سوف تكون بين شقي رحى، فمن ناحية الآبار الاسرائيلية، وقناة البحرين من ناحية أخرى.

3 - سوف يؤدي المشروع إلى ضرب الاهداف والمشروعات الاردنية على اختلافها. فارتفاع منسوب البحر الميت وتغير نسبة الملوحة فيه سيقضيان على جميع المشروعات التعدينية الاردنية. كما سيؤدي المشروع إلى احداث أضرار ناجمة عن خلط مياه البحرين حيث ستحول هذه القناة المياه الزرقاء للبحر الميت إلى خليط من الجبس الأبيض. ولكل ذلك سوف تتأثر الخطط الاردنية لاستخراج الملح الصخري والبوتاس الصناعي على مقربة من لسان البحر الميت. بالاضافة إلى تأثر مشروع استخراج النحاس نتيجة لتدمير الطرق المؤدية اليه. وفي شمال البحر الميت سيتأثر مشروع (الترابرتين) الذي يدخل في صناعة البناء كعازل للحرارة والرطوبة. كما ستتأثر امكانية استخدام خامات الكبريت المتوفرة في منطقة المغطس على نهر الاردن[50]. ومن المتوقع ان يلحق مشروع القناة اضراراً بامكانات الطاقة النفطية المحتملة في منطقة البحر الميت حيث

تكاثر الرمال الزيتية التي تشكل قيمة علمية من عمليات التنقيب عن البترول.

4 ـ وبناء على الاهداف الاسرائيلية وبعد رفع منسوب البحر الميت من 400.5 متر إلى 390,5 متر تحت سطح البحر فان حواجز وبرك التبخر ومنشآت البوتاس العربية سوف تغرق تحت مياه البحر وسوف يضطر الاردن في حال تنفيذ المشروع الى رفع الاسوار حول البحر الميت على امتداد 30 كم ونقل مشاريع البوتاس وسيكلفه ذلك بين 2 إلى 3 ملايين دولار * بالاضافة إلى ان رفع منسوب المياه سوف يهدد بالغرق اماكن اثرية كثيرة في الاردن. ويأتي مشروع القناة ليقدم نفسه كدليل هام وحاسم على الرغبة الاسرائيلية في سرقة المياه العربية والاستيطان على الارض العربية وتكون قضية اغتصاب المياه العربية هي جوهر الصراع حول بقاء الكيان الصهيوني. ويبقى السؤال ماذا فعل العرب لمواجهة المخططات الصهيونية؟

الهوامش

1 ـ د. اسعد رزوق ـ اسرائيل الكبرى ـ دراسة في الفكر الصهيوني التوسعي (مركز الابحاث منظمة التحرير الفلسطينية. بيروت 1968) ص 322 ص 325

2 ـ اهارون ياريف، العمق الاستراتيجي - وجهة نظر إسرائيلية في: أمن اسرائيل في الثمانينات (بالعربية). (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1980) ص 21.

3 ـ المهندس ابراهيم الدقاق ـ السياسة الاستيطانية الاسرائيلية وانعكاساتها على قضية الاسكان الفلسطيني في الارض المحتلة (المستقبل العربي السنة 10 ع 107، بيروت، 1988) ص 8

4 ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ العسكرية الصهيونية ـ المجلد الاول (مؤسسة الاهرام، القاهرة، 1972) ص 189

5 ـ عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الجليل، بيروت. عمان، 1981) ص 203.

6 ـ د. اسامة الغزالي حرب ـ مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987) ص 82

7 ـ د. حسن عبد القادر، الاساس الجغرافي للنزاع العربي ـ الاسرائيلي حول مياه نهر الاردن (مجلة ـ كلية الاداب ـ جامعة الاردن ـ ع 1 ـ يناير / كانون الثاني 1972) ص 29.

8 ـ د. حسن عبد القادر صالح ـ المياه بين العرب واسرائيل، شؤون عربية ـ ع 55 سبتمبر / ايلول 1988 ـ ص 56.

9 ـ د غازي اسماعيل ربابعة ـ سياسة اسرائيل المائية في الضفة الغربية ـ شؤون عربية ـ ع 52 ديسمبر / كانون الاول 1987 ـ ص 171

10 ـ بشير البرغوثي ـ المطامع الاسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة (دار الجليل للنشر، عمان 1986) ص 60

11 ـ د. غازي اسماعيل ـ سياسة اسرائيل ـ مصدر سابق ـ ص 157

12 ـ ليزلي شميدا ـ مشروعات اسرائيل المائية وتأثيرها على حركة الصراع العربي ـ الاسرائيلي (في) إسرائيل والمياه العربية (مركز الابحاث العربية، لندن، 1985) ص 60

13 ـ محمد احمد الموفي، السياسة المائية للكيان الصهيوني ـ دراسة في الجغرافيا السياسية ـ (دار عمار، عمان، 986) ص 174

14 ـ د حسن عبد القادر صالح ـ حرب المياه بين العرب واسرائيل ـ مرجع سابق ـ ص 65.

15 ـ د. حسن عبد القادر صالح ـ حرب المياه ـ مرجع سابق ـ ص 66

16 ـ الكتاب السنوي 1982 ـ اثر السياسات المائية الاسرائيلية في الزراعة المروية في الضفة الغربية (دار الجليل، عمان، 1983) ص 248

17 ـ رفعت سيد احمد ـ تهويد المياه بعد تهويد الارض ـ المنار (ع 1 ـ السنة الاولى ـ باريس، 1985) ص 229

18 ـ التقرير الاستراتيجي العربي 1988 ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ـ القاهرة 1989 ـ ص 435

19 ـ د. خليل إبراهيم الطيار ـ دراسة في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الاحتلال الاسرائيلي ـ شؤون عربية ـ ع 18 ديسمبر / كانون الاول ـ 1986. ص 99

20 ـ رفعت سيد احمد ـ تهويد المياه بعد تهويد الارض ـ مرجع سابق ـ ص 230 نقلاً عن هآرتس الاسرائيلية

21 ـ البشير افرات جغرافية الاستيطان في اسرائيل حتى عام 2000، (في) شمعون بيرير الكيان الصهيوني عام 2000 (وكالة المنار للصحافة والنشر، قبرص، 1986) ص 122

* لمزيد من الاضرار لمشروع قناة البحرين ـ يراجع رفعت سيد احمد ـ تهويد المياه ـ المنار ـ مرجع سابق ص 231.

٤٦٥



22 ـ د. عبد الوهاب الكيالي ـ المطامع الصهيونية التوسعية ـ (مركز الأبحاث منظمة التحرير، بيروت، 1966) ص 40.

23 ـ كامل زهيري ـ النيل في خطر (العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1980) ص 87

24 ـ د. عبد الوهاب الكيالي المطامع الصهيونية ـ مرجع سابق ـ ص 40

25 ـ نبيل عبد الفتاح ـ أزمة المياه والتغيرات في الامن القومي الاسرائيلي (السياسة الدولية ع 260 ابريل / نيسان 1980، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة) ص 103

26 ـ نبيل عبد الفتاح ـ أزمة المياه ـ مرجع سابق ـ ص 106.

27 ـ جريدة الاهرام القاهرية ـ 7 /9/ 1979

28 ـ محمد جمال ـ النيل أسيراً ـ دراسة بعض الآثار المحتملة لمشروع تزويد اسرائيل بمياه النيل (في) ـ عبد الناصر وما بعد (كتاب قضايا عربية باشراف أنيس صايغ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980) ص 300 ـ 306

29 ـ محسن عوض ـ مصر واسرائيل ـ خمس سنوات من التطبيع (دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984) ص 137

30 ـ د. عز الدين الخيرو ـ الاطماع الصهيونية في مياه الأردن والليطاني ـ معهد البحوث والدراسات العربية ـ سلسلة الدراسات الخاصة «3» (القاهرة، 1977) ص 13

31 ـ د. اسعد رزوق ـ اسرائيل الكبرى ـ مرجع سابق ـ ص 457

32 ـ محسن عوض ـ الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية (سلسلة الثقافة القومية (16) ـ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988) ص 68

33 ـ شبير البرغوثي ـ المطامع الاسرائيلية في مياه فلسطين ـ مرجع سابق ـ ص 227

34 ـ محسن خضر ـ حروب المياه بين العرب واسرائيل (اليقظة العربية، السنة الثالثة، ع 3، مارس آذار 1987، مطبع روز اليوسف، القاهرة) ص 104

35 ـ علي محمد علي ـ نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية (سلسلة كتب قومية، بدون تاريخ، القاهرة) ص 57

36 ـ محسن عوض ـ الاستراتيجية الاسرائيلية ـ مرجع سابق ـ ص 69.

37 ـ د. انيس صايغ (مشرف) ـ فلسطينيات (مركز الابحاث منظمة التحرير، بيروت 1967) ص 54

38 ـ د. ابراهيم شريف ـ نهر الأردن ومشاريع الري (مؤسسة الثقافة الوطنية، بغداد، 1962) ص 87

39 ـ التقرير الاستراتيجي العربي 1989 ـ مرجع سابق ـ ص 430

40 ـ د. عز الدين الخيرو ـ الاطماع الصهيونية ـ مرجع سابق ـ ص 50

41 ـ راجع تفاصيل ذلك المشروع وتطوراته ـ التقرير الاستراتيجي ـ مرجع سابق ـ ص ص 433ـ435

42 ـ د. جبر حوري قناة البحرين المتوسط والميت (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1981) ص 9

43 ـ محسن خضر ـ حروب المياه ـ مرجع سابق ـ ص 102.

44 ـ د. عاطف اسماعيل رماضة ـ الابعاد السياسية والاقتصادية لمشروع قناة البحرين (السياسة الدولية، ع 83، يناير / كانون الثاني 1986، القاهرة) ص 68

45 ـ د. عاطف اسماعيل رماضة ـ الابعاد السياسية ـ مرجع سابق ـ ص 69

46 ـ د. محمد العصوب ـ دراسة قانونية حول مشروع قناة البحرين المتوسط والميت (شؤون عربية، تونس، عدد 19/20 (سبتمبر / ايلول ـ اكتوبر / تشرين الاول 1982) ص 39

47 ـ عبد الرحمن ابو عرفة ـ قناة البحرين ـ الابعاد الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية (جمعية الدراسات العربية، القدس، 1982) ص 66

48 ـ د. جبر حوري ـ قناة البحرين ـ مرجع سابق ـ ص 65

49 ـ د. عاطف اسماعيل ـ الابعاد السياسية ـ مرجع سابق ـ ص 72

50 ـ عبد الرحمن ابو عرفة ـ قناة البحرين ـ الابعاد الاستراتيجية ـ مرجع سابق ـ ص 71.



المصدر : الشرق الأوسط (البريطانية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يناير ١٩٩١

الاطماع الصهيونية في مصادر المياه العربية وخطورتها الراهنة

تردي الأوضاع العربية يسهل مهمة اسرائيل في تنفيذ مشاريع سرقة مياه الليطاني واليرموك



المصدر : الشرق الاوسط الدولية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩١

دمشق : «الشرق الاوسط»
من وليد نجم

«ان نجاح مستقبل اسرائيل بأسره يعتمد على قدرة البلاد باستيعاب المهاجرين اليهود، وهذا وبدوره يعتمد على تطوير الصناعة والزراعة، ويعتمد تحقيق ذلك كله على توفر المياه والقوى المائية، ومن هنا كانت الحدود الشمالية حيوية للغاية».

«هربرت صموئيل، سياسي صهيوني»

قد لا يحتاج قول «صموئيل» الى تفسير، لكنه يحتاج الى تفصيل، ما وصلت اليه اسرائيل باغتصاب المياه العربية، وهذا بالضرورة يجب ان يعيدنا الى طرح الواقع المائي في فلسطين، وطرح المخططات الاسرائيلية التي وصلت الى وضع يدها على معظم منابع ومصادر المياه العربية القريبة منها، كما يفسر ايضا خطورة المستقبل على ضوء مشاريع الاستيطان الصهيونية، والتدفق اللامحدود من اليهود القادمين من الاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية واثيوبيا الى الكيان الصهيوني.

وقبل ذلك كله لننظر الى الوثيقة التي تقدمت بها الصهيونية الى مؤتمر السلام الذي عقد في باريس عام ١٩١٩ والتي جاء فيها:

«ان الحقيقة الاساسية في ما يتعلق بحدود فلسطين هي انه لا بد من ادخال المياه الضرورية للري والقدرة الكهربائية ضمن هذه الحدود، وذلك يشمل مجرى نهر الليطاني ومنابع نهر الاردن وثلوج جبل الشيخ».

كل ذلك يشير، والواقع يشير اكثر الى ان مسألة المياه لاسرائيل ليست مسألة تكتيكية، ولا خلاف حدود، بقدر ما هي الحدود بذاتها بشكل مرحلي، ثم التوسع نحو مصادر مياه عربية اخرى ترسم حدوداً جديدة حتى تحقق اسرائيل حلمها الكبير

واذا كان العرب غارقين في بحر من مياه الفوضى والانانية التي وصلت الى الحقد ووصلت الى ان تكون الاولويات على حساب المستقبل العربي الذي تخطط اسرائيل جيدا لابتلاعه، فهنا الكارثة الكبرى.

الطبيعة والمناخ في فلسطين

تبلغ مساحة فلسطين ٢٠٧٠٠ كيلو متر مربع، وتتألف طبيعيا من الغرب الى الشرق من سهول ساحلية ومرتفعات وسطى وسهول الغور، وفي الجنوب تقع صحراء النقب التي تبلغ مساحتها نصف مساحة فلسطين.

ويتميز المناخ في البلاد، من شتاء ممطر وصيف جاف، ويبدأ الهطول المطري من شهر اكتوبر (تشرين الاول) حتى ابريل (نيسان) وتتجاوز الهطولات في الشمال اكثر من ١٠٠٠ ملمتر في مدينة صفد وتهبط الى ٢٨ ملمتراً في خليج العقبة.

ويقدر متوسط مياه الهطول في فلسطين بعشرة مليارات متر مكعب سنويا ونظرا لارتفاع الحرارة صيفا ترتفع قيمة التبخر من السطوح المائية في الغور والمناطق الشمالية حتى تصل في وادي الاردن الى ٣٠٠٠ ملمتر سنويا.

الاراضي والمياه في فلسطين

بعد الاحتلال الاسرائيلي لمعظم الاراضي الفلسطينية عام (١٩٤٨) انيط بشركة (تاهال) تنمية الموارد المائية، وقد تركز الهدف في المرحلة الاولى على رفع كمية المياه المستثمرة من ٨١٠ ملايين متر مكعب سنويا الى ١٧٣٠ مليون متر مكعب عام (١٩٦٠) وبعد ان صدر قانون تأمين المياه انقسمت اعمال الاستثمار الى ثلاث مراحل الاولى تبدأ منذ الاحتلال حتى حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧ والثانية بين ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٣ والثالثة منذ عام ١٩٧٣ حتى اليوم.

لقد زادت المساحة المروية بين عام ١٩٤٨ حتى ١٩٥٨ من (٣٠٠٠٠) هكتار الى (١٣٢٥٠٠ هكتار) وزادت المساحة المزروعة في الفترة ذاتها من ٩٦٥٠٠٠ هكتار الى ٢٨٤٠٠٠ هكتار

وقسمت الاراضي الى ثلاث مناطق حسب الاستثمار، المنطقة الشمالية والمنطقة المركزية والمنطقة الجنوبية وتعتبر المنطقة الشمالية هي اكثر المناطق غنى بالماء قياسا على مساحتها ويعتبر نهر الاردن هو المساهم الرئيسي في الموارد المائية للمنطقة الشمالية اذ تبلغ المياه الداخلة في الحساب منه ٥٠٠ مليون متر مكعب سنويا .

[illegible] المصادر المائية في فلسطين [illegible]

الانهار الداخلية				
اسم النهر	الطول (كيلو متر)	التدفق السنوي مليون م3 سنويا	المنبع	المصب
١. بانياس	١٦ كيلومتراً منها ٨ في سورية	١٥٧	نبعة بانياس في سورية	الشريعة
٢. الدان	٨ كيلومترات	٢٥٨	تل القاضي في سورية	الشريعة
٣. الحاصباني	٢٤ لبنان ١١ فلسطين	١٥٧	جبل الشيخ	الشريعة
٤. اليرموك	٤٠ سورية	٤٧٨	حوران	نهر الاردن
٥. الزرقاء	٧٥ الاردن	٩٣	نبعة الزرقاء	نهر الاردن
٦. جالوت	١٥	غير معروف	بيسان	نهر الاردن
٧. الاردن	٢٢١ سورية ولبنان	١١٥٠	بحيرة طبريا	البحر الميت



مراحل استثمار المياه في فلسطين

المرحلة الاولى

اعتمد المخطط الاساسي لاستثمار المصادر المائية في تلك المرحلة على فكرة نقل المياه من المنطقة الشمالية في البلاد الى المنطقة الجنوبية، وقد قدرت سلطات الانتداب البريطانية انذاك ان كمية المياه القابلة للاستثمار في فلسطين تقدر بحوالي ١٥٠٠ مليون متر مكعب. اما الموسوعة اليهودية فقدرته عام ١٩٧٣ بحوالي ١٦٥٠ مليون متر مكعب منها ٦٠٠ مليون من المنطقة الشمالية لنهر الاردن.

وحتى عام ١٩٤٨ اقتصرت الكمية المستعملة من المياه على حوالي ٣٥٠ مليون متر مكعب، وكانت اهم المشاريع التي نفذت في تلك المرحلة هي:

- مشروع المقطع (كيشون) الجليل الغربي بطاقة سنوية ١٨٠ مليون متر مكعب.
- مشروع العوجا (ياركون) النقب بطاقة سنوية ٢٢٥ مليون متر مكعب.
- مشروع نقل المياه من طبريا والينابيع الى سهل بيسان بطاقة ١٨٠ مليون متر مكعب.
- تجميع ٢٨٠ مليون متر مكعب من مختلف المصادر الجوفية والسطحية.
- تحويل ٥٤٠ مليون متر مكعب من مياه الاردن وروافده من نقطة جسر بنات يعقوب الى صحراء النقب، وقد قسم هذا المشروع الى مرحلتين تؤمن الاولى ٢٤٠ مليون متر مكعب انجزت عام ١٩٦٤.

وقد ادى تنفيذ اعمال التحويل الى قيام الدول العربية بمحاولة القيام بمشروع معاكس من الجهة السورية والاردنية بسحب ٣٠٠ مليون متر مكعب من نهري الاردن واليرموك، وكانت النتائج قيام حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧ واحتلال مواقع تحويل نهر الاردن في الجولان والسيطرة على جزء من نهر اليرموك وباقي روافد نهر الاردن.

المرحلتان الثانية والثالثة لاستثمار المياه في فلسطين والاراضي المحتلة

بدأت المرحلة الثانية بعد احتلال الجولان والضفة الغربية وسيناء وقطاع غزة عام ١٩٦٧ وكان اهم المشاريع:

- انجاز المرحلة الثانية من تحويل مياه الاردن الى النقب، اذ تم تحويل كمية اجمالية للمياه مقدارها ٥٤٠ مليون متر مكعب سنويا.
- تم وضع اليد على الينابيع والآبار والمياه الجوفية وكامل مصادر المياه في الضفة الغربية والجولان، وبدأ انشاء المستعمرات. الا ان تأسيس المستوطنات في الجولان والضفة الغربية وتسليم كل مستوطنة ٤٥٠ هكتار معظمها بشكل مروي، بدأ يشكل عبئاً على المصادر المائية وبدأ العجز بالظهور.
- ضخ ٣ ملايين متر مكعب من مياه طبريا في محطة «كوري» شمال مستعمرة عين غيف لتلبية احتياجات الري.
- تجميع مياه الينابيع والآبار والحفر والاحواض من شمال الجولان الى جنوبه بواسطة مشروعي ماغار وحوض ارام.

الا ان نظرة على استعمالات المياه للاغراض المختلفة تشير الى الحقائق التالية:

- نصيب الفرد الواحد سنويا من استعمال الماء ٥٠٠ متر مكعب سنويا وهذا الرقم سينقص كثيرا بعد الهجرات المتتالية من اليهود القادمين الى فلسطين المحتلة وخاصة ما نشهده حاليا.
- يستهلك الانتاج الزراعي ٨٠٪ من مجموع المياه القابلة للاستعمال ويستهلك ١٥٪ للاستعمالات المنزلية و ٥٪ للصناعة.
- يلاحظ ان جميع الجهود المكثفة التي بذلت بعد الاحتلال لم تصل بكمية المياه المستثمرة الى اكثر من ١٧٢٠ مليون متر مكعب منها ١٤١ مليون متر مكعب من المياه المالحة.
- ان الخطط التي تضعها اسرائيل حتى نهاية القرن العشرين تدل على حاجة ملحة الى ٥٠٠ مليون متر مكعب لا يمكن تأمينها من المصادر المائية المتوفرة في فلسطين.

العين الاسرائيلية على جنوبي سورية ولبنان

امام الحاجة الاسرائيلية للمياه وخاصة بعد ان توفر لها مناخ الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية، كان لا بد ان يكون الجنوب اللبناني هو الهدف الاول.

فالجنوب اللبناني الذي تبلغ مساحته ٢٢٨٧ كيلومترا مربعا يحتوي على مصادر مياه جيدة تشكلها الانهار والينابيع. اضافة الى هطول مطري يتجاوز ١٠٠٠ ملمتر سنويا.

اما اهم انهار الجنوب اللبناني نهر الليطاني والحاصباني وروافدهما. وتتلخص اسس استثمار مياه الليطاني بالاستفادة منه لري البقاع والجنوب.

وتشمل المساحة التي يمكن ان تستفيد في جنوب البقاع حوالي ٢٢٠٠٠ هكتار وذلك بعد انشاء سد القرعون الذي بدأ عام ١٩٦٨ ثم انشاء سد الخردلي لري مساحة ١٥٠٠٠ هكتار. وقد انجز جزء من سد القرعون ومحطة التوليد ونفق الاولي ومحطة توليد الاولي ومحطة توليد جون وكلها تتعلق بتوليد الطاقة الكهربائية. الا ان اعمال الاستفادة من المياه تلاقي صعوبات بالغة كما ان انشاء سد الخردلي متوقف لاسباب عسكرية.

اما الموارد المائية جنوب سورية فانها تعتمد على مجموعة الينابيع المنتشرة في المنطقة وعلى الوديان التي تغذي نهر اليرموك وكذلك الينابيع المغذية له واهمها مزريب - زيزون - العجمي - الفوار - الاشعري.

ان الحاجة الاسرائيلية للمياه والى كميات اضافية تبلغ ٥٠٠ مليون متر مكعب سنويا، غير متوفرة في فلسطين المحتلة، تدل على ان الحلول الداخلية قد استنفدت تماما باستثناء تحلية مياه البحر واستعمال مياه



المصدر : المشرق الأوسط الدولية

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجاري، والجدوى الاقتصادية من هذين المشروعين غير رابحة، لذلك اتجه التخطيط نحو الحلول الخارجية التي تتلخص في التالي. الحلول الخارجية الاسرائيلية

أولا مياه الضفة الغربية

لقد اتبعت اسرائيل منذ احتلال الضفة عام ١٩٦٧ الى وضع اليد على المصادر المائية التي تتألف من نهر الاردن ومن الينابيع والآبار

ورغم أن الآبار التي تديرها السلطات المحتلة لا تتجاوز ٥٪ من الآبار العربية الا ان السحب منها يتجاوز ٤٠٪ من المياه الجاهزة، وتعتمد الخطة على حفر آبار تزيد اعماقها على اعماق الآبار العربية مما يؤدي الى نضوبها

ثانيا نهر اليرموك.

لقد ادى انشاء السدود السطحية لحجز مياه الوديان والينابيع جنوب سورية الى تخفيض المياه الواصلة لتغذية نهر الاردن من ٤٠٠ مليون متر مكعب الى ٢٢٠ مليون متر مكعب.

وقد اثارت خطة اقامة سد على نهر اليرموك في الاردن الى احتجاج السلطات الاسرائيلية التي طالبت برفع الكمية المخصصة لري مثلث اليرموك من ١٧ مليون متر مكعب الى ٤٠ مليون متر مكعب وتخصيص ١٤٠ مليون متر مكعب بحجة زيادة تدفق نهر الاردن الذي تحتاجه الضفة الغربية.

ثالثا مياه النيل:

تتركز فكرة الاستفادة من مياه النيل على جر ٨٠٠ مليون متر مكعب بتوسيع قناة الاسماعيلية لتعطي تدفقا قدره ٣٠ مترا مكعباً في الثانية ثم تنقل المياه بانابيب تحت قناة السويس ثم الى قطاع غزة والنقب الغربي، الا ان الامور السياسية تضع المشروع في ملفات الخطط البعيدة المدى.

رابعا مياه الليطاني:

لقد ادخلت مياه الليطاني في المشروع الصهيوني منذ بدايته، وظهرت بعد الحرب العالمية الاولى حين طالب حاييم وايزمان بريطانيا بضم الاراضي التي يجري فيها نهر الليطاني لتصبح جزءا من اسرائيل وبدأت خطط سرقة الليطاني تظهر شيئا فشيئا، عندما قدمت مذكرة مضادة لمذكرة مشروع جونستون لاستغلال مياه الاردن، طالبت فيه السلطة المحتلة بكمية ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياه الليطاني يتم سحبها بواسطة نفق الى شمال فلسطين.

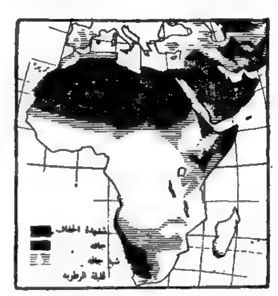
وكما هو معروف اصبح الليطاني اليوم جزءا من الشريط الحدودي، وان التوسع الاقليمي الجديد الذي يتضمن السيطرة على مياه الليطاني التي يصل الى سد القرعون اصبح مسألة وقت وينتظر الشروط المناسبة.

وكل المؤشرات تدل على اتجاه النية الاسرائيلية لوضع اليد على مياه الليطاني وخاصة بعد الهجرات الاخيرة من اليهود الى فلسطين المحتلة.



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : ابريل ١٩٩١



المنظور المائى للصراع العربى الاسرائيلى

د . حسن بكر

إذا كان عقد السبعينات هو عقد البترول وعقد الثمانينات هو عقد الحرب بالتفويض او الانابة (War by Proky) فإن عقد التسعينات سوف يكون عقد الصراع على موارد المياه المحدودة في منطقة الشرق الأوسط .

إن بوادر الصراع التي تناقشها هذه الدراسة واضحة المعالم من الفرات الى النيل ، ففي شهر ابريل ١٩٨٩ ، أقر خبراء المياه من احدى عشرة دولة عربية في عمان بأن « أمن المياه في العالم العربي لا يقل أهمية عن الأمن القومي ! ! او العسكري ! ! » . ومن خلال نتائج الابحاث التي أجرتها معاهد المياه الأمريكية - لأسباب ايديولوجية وغير أيديولوجية - في كل من فيلادلفيا وواشنطون يتضح أنه مع تزايد معدل نمو السكان في الشرق الأوسط (بنسبة ٤ ٪) ومع انخفاض معدل تدفق المياه الى دول المنطقة فإن ذلك يجعل من المستحيل في عقد التسعينات توفير الماء اللازم للجيل القادم . وقد كان من نتيجة ذلك الاستشراف المستقبلي أن عمقت اسرائيل اتصالاتها بدول الجوار العربي (أو ما يسمى بالضلع الاستراتيجي الثالث في الصراع العربي - الاسرائيلي) بل وشاركت في نهب ما أمكنها من الأنهار والمياه الجوفية لضرب العمق الاستراتيجي العربي في مقتل الأمن المائي . ومع ادراك أن الحرب القادمة بين الطرفين ستكون حربا حضارية (حيث عجز الصراع المسلح عن إعطاء مزية التفوق لأيهما) يصبح الصراع على موارد المياه في الشرق الأوسط صراعا مصيريا تستخدم فيه الاسلحة المشروعة وغير المشروعة على السواء .

وكما هو واضح فإن هذه الورقة تحاول الاجابة على الأسئلة الثلاثة التالية :

١ - هل هناك مخاطر حقيقية على موارد المياه العربية ؟
٢ - وإذا كان الأمر كذلك ؟ فما هي مؤشرات التنافس على موارد المياه في الشرق الأوسط ؟
٣ - وكيف ادارت اسرائيل حرب المياه مع العرب خلال العقد الماضي ؟

وبناء على ذلك فإن هذه الورقة تحاول ايضاح ثلاث نقاط جوهرية بايجاز :

أ - اثارة المشكلة العربية - الاسرائيلية حول موارد المياه في الغرب وضلوع أطراف الصراع في المنطقة في ذلك .
ب - معرفة الوضع القائم على خريطة موارد المياه العربية وأهمية البعد الثالث (غير العربي - الاسرائيلي) ودوره في هذه اللعبة .
ج - حرب المياه الاسرائيلية من الفرات الى النيل قبل وبعد انشاء إسرائيل .

اولا : إثارة المشكلة :

والمقصود هنا بروز الصراع والحاجة الآني الذى يفرض نفسه على الشعوب والمحافل الاكاديمية . والاكاديميا في اى مجتمع من المجتمعات هي مخزون معلومات الأمة ومساير لحركتها ومستشرف لآفاق مستقبلها وهو ما عجزت عنه حتى الآن الاكاديميا العربية في مجال حرب المياه وادارتها ، أو اريد لها أن تكون عاجزة في الوقت الذى تموج فيه مراكز الابحاث الغربية بالعديد من الدراسات التاريخية والحالية والمستقبلية عن موارد المياه في الشرق الأوسط .

وخلال العقد الماضي أصبح الأمن المائي هو هاجس المنطقة الجديد على مستوى الحكومات والشعوب على السواء إذ يشعر الجميع الآن أن هناك اخطارا تهدد وصول مياه ثلاثة أنهار حيوية ولا غنى عنها وهي النيل والفرات والأردن وتأتي هذه الاخطار من أقطار غير عربية تشكل دول المنبع عموما وهي المعروفة بالضلع الثالث في الصراع العربي - الاسرائيلي :

- فقد قطعت تركيا تدفق نهر الفرات في شهر يناير ١٩٩٠ لملء خزان سد اتاتورك الجديد رافضة بذلك طلب كل من دمشق وبغداد بتقليص فترة قطع المياه (الى اسبوعين بدلا من شهر) وسد أتاتورك هو أكبر سد في مشروع يتضمن إنشاء ٢٢ سدا وسيبدأ في انتاج الطاقة عام ١٩٩١ . وقد أدى انقطاع المياه الى اعادة جرد العلاقات

التركية ـ العربية والى احتكاك مباشرة بين بغداد ودمشق .

ـ وفى حوض النيل ظهرت أسباب جديدة للقلق حين تردد ان ثمة خبراء من اسرائيل يجرون ابحاثا فى اثيوبيا واوغندا لاقامة مشروعات للرى على النيل مما قد يؤثر فى كمية المياه التى تصل الى مصر . ولما كان اعتماد مصر الكلى فى الزراعة على مياه النيل فإن اى تغيير للأوضاع القائمة يصبح مثيرا للقلق . وعلى سبيل المثال عندما إشتد الجفاف فى السودان واثيوبيا عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ وإنخفضت مستويات مياه النيل فى السنين العجاف ، اشتد القلق فى مصر ولكن هذا القلق زال بهطول الامطار عام ١٩٨٨ . ومما يضاعف من حدة القلق الآن شبكة العلاقات الحيوية التى اقامتها اسرائيل مع اثيوبيا وثوار الجنوب السودانى بقيادة العقيد جون قرنق الذى تحول من اقصى اليسار الى اقصى اليمين ولم يعد يخفى اتصالاته المثيرة سواء مع اسرائيل او مع اتحاد الكنائس العالمى .

ـ اما حوض نهر الأردن ، فقد أصبح مضرب الأمثلة فى حرب المياه العربية الاسرائيلية وليس من المبالغة الآن القول بأن قضية مياه الأردن واليرموك وبانياس والحاصبانى ، ومحاولات الدول العربية الاستفادة من هذه الأنهار ، ثم قرار القمة العربية الأولى تحويل مياه نهر الأردن واليرموك والحاصبانى وبانياس كانت سببا مباشرا للعمليات العدوانية الاسرائيلية على الحدود السورية ـ الأردنية عامى ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ ومن ثم احتلال اسرائيل لمنابع هذه الأنهار عام ١٩٦٧ . وتشير كل الدلائل الى انه ما لم تبدأ كل من سوريا والأردن فى بناء سد « الوحدة » على نهر اليرموك فلن يكن بوسع الأردن تغطية احتياجاتها الاساسية من المياه حتى عام ١٩٩٥ . ومما يزيد من مؤشر الخطر أن هذا المشروع يحتاج موافقة اسرائيل . وهناك مباحثات غير مباشرة بين الأطراف الثلاثة احيطت بجد من الكتمان والسرية التامة للوصول الى اتفاق ولا تزال قائمة

هذا على أرض الواقع ، اما على المستوى الاكاديمى ، فمنذ منتصف العقد الماضى ومراكز الأبحاث الغربية القريبة من صنع القرار فى العواصم الكبرى تعمل فى صمت وكتمان وفى تخطيط تام مع مراكز البحوث الاسرائيلية او مع حلقات البحث المشتركة على دراسة وتحليل واستشراف مستقبل احواض الانهار ومنابع المياه العربية . ولما كانت مؤسسات صنع القرار فى هذه البلدان قد تركت الحبل على الغارب فى تحديد السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط ولما كانت العناصر المسيطرة على المجال الاكاديمى اما صهيونية متعصبة او ليست فوق مستوى الشبهات ، فإن من الواضح ان الفائدة الكبرى سوف تعود على اسرائيل من هذه الأبحاث .

من هذا المنطلق بدأت مراكز الابحاث الغربية فى دراسة احواض الانهار العربية . ففى الولايات المتحدة عكفت مراكز بحوث المياه والمراكز الاستراتيجية والسياسات على دراسة حوض النيل والفرات والأردن بشكل يجعل مشكلة المياه احد الاخطار الاساسية التى تهدد مستقبل بلدان الشرق الاوسط وجعلت من الحل النهائى لها جلوس اطراف الصراع العربى ـ الاسرائيلى معا لتقرير مصير المنطقة ومن خلال هذا المنظور شاركت شخصيات عربية رسمية مع شخصيات اسرائيلية رسمية فى تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى واشنطون عام ١٩٨٦ على سبيل المثال . والتقرير بعنوان السياسة الخارجية الامريكية حول مصادر المياه فى الشرق الأوسط » . ومن هذا البرنامج خرجت عدة برامج فرعية وزعت على مراكز البحوث الأمريكية لدراستها واستجلبت هذه المراكز عناصر بحثية من بلدان الاحواض محل الدراسة ، لاستكمال دراسات طويلة المدى حول الاستخدام السياسى والهيدروليكى لمنابع المياه فى الشرق الأوسط . بل ان هذه المراكز لم تقف عن استخدام عناصر من خارج المنطقة معروفة بعدائها لدول الجوار العربية واستمرت فى ذلك حتى كتابة هذه الورقة .

بدأ تقرير مركز الدراسات الاسراتيجية والدولية بالقول بأن العقد القادم (التسعينات) سوف يكون عقد الصراع على المياه فى الشرق الاوسط مما قد يؤدى الى تمزق الروابط الهشة القائمة فعليا بين دول المنطقة وان يؤدى ذلك الى عدم إستقرار لم يسبق له مثيل فى المنطقة

وقبل هطول زخات الامطار عام ١٩٨٨ التى اجلت الى حد ما ازمة المياه الطاحنة فى النيل بدا للمراقبين ان مشكلة المياه فى المنطقة اذا لم يتم السيطرة عليها فى مدى زمنى قصير فإنها قادرة على تفجير خلافات كثيرة فى افريقيا وخارجها . وتبدو فى هذا المجال اهمية التقرير الشهير المعروض باسم تقرير « ماكدونالد » الذى صدر عام ١٩٨٧ والذى كان يؤكد أن موجة الجفاف التى بدأت تضرب بعض البلدان الموجودة فى افريقيا والشرق الاوسط سوف تستمر . ويذكر التقرير أن الجفاف سوف يستمر بضراوة وبدون فترات توقف تذكر أو فترات هدنة يعتد بها . ويعلل ذلك بانه يعود الى تغير مناخى كونى لا يمكن السيطرة عليه او ضبط أسبابه . وينتهى الى القول بأن هناك أجماعا عاما بين كبار علماء المناخ بأن الجفاف سوف يستمر على الارجح ولو بصورة متقلبة .

وبناء على ما تقدم اعطت بعض الصحف العالمية نبرة مأساوية وهى تتحدث عن دول حوض الانهار فى الشرق الاوسط . فعلى سبيل المثال كتبت صحيفة التايمز (١٩٨٧/٨/٥) مقالا بعنوان « مهد الحضارة العظيم يتعرض للجفاف » جاء فيه أن نهر النيل يجف فقد استنزفت ثمانى سنوات متعاقبة من الجفاف فى الهضبة

الاثيوبية مخزون بحيرة ناصر الكائنة خلف سد اسوان العالى الى ادنى منسوب بلغته منذ عام ١٩٦٨ . واذا استمرت مصر فى استخدام المياه بالمعدل الراهن فإن المخزون سنيفد تماما فى يوليو ١٩٨٨ . » اما واشنطون بوست (١٩٨٦/١٢/١٦) فقد تحدثت عن « ازمة المياه التى تطحن ملايين البشر فى الشرق الادنى والتى تعتمد حياتهم وحيويتهم على تدفقها وتقود الى خلق اوضاع جديدة هناك : فنهر الاردن أصبح تدفقه بطيئا جدا ويهدد بوقوع ازمة اسرائيلية ـ اردنية ـ سورية . اما فى دجلة والفرات فإن سد اتاتورك سوف يقلل كثيرا من تدفقهما الى كل من العراق وسوريا وبالذات نحو العراق » .. وهكذا ، تبرز الأزمة من النيل الى الاردن الى الفرات وهى مصادر المياه الكبرى فى العالم العربى .

وفى عام ١٩٨٩ ظهر تقرير « مركز الدراسات الاستراتيجية » فى لندن ليؤكد من جديد ان حربا للسيطرة على المياه سوف تظهر فى الشرق الأوسط الى جانب الصراع العربى ـ الاسرائيلى والصراع على النفط ـ او بسببهما ـ نظرا لتصارع الاعداد المتزايدة من البشر لامتلاك اكبر حصص ممكنة من تدفق المياه الضئيل » واكد التقرير أن الأزمة سوف توشك على الظهور قبل نهاية القرن الحالى ، الأمر الذى يؤدى الى وصول الوضع الى نقطة إنفجار لم يسبق لها مثيل .

ومهما كانت درجة الحقيقة فى هذا القول ، فإن الأمر الجوهرى الذى لا خلاف عليه هو الوجود الفعلى لأزمة مياه آخذة فى التزايد سوف تكون سمة العقد القادم وبامكانها ترك آثار مدمرة على المجتمع العربى بأسره . فالشرق الأوسط كما هو معلوم يعانى من موجات متتالية من الجفاف والتصحر والارتفاع المستمر فى اعداد السكان الأمر الذى يشكل اعباء جديدة على الموارد المائية التى تعانى من النضوب اصلا . واذا كان القرن الحادى والعشرون سوف يشهد تعرض اكثر من ١٢٠٠ مليون انسان للعطش بسبب نقص المياه ، وينحصر معظم هؤلاء فى قارتى آسيا وافريقيا فإن الشرق الأوسط ـ بلا ادنى شك ـ سوف يكون فى قلب هذه الأزمة .

ومع تعاظم دور المياه الى الحد الذى أصبحت فيه تشكل رهان المستقبل فى الصراع الحضارى للأمة العربية مع اعدائها إلا انه لا يزال يسود سوء استغلال الموجود منها ، اضافة الى المياه الجوفية والسطحية رغم اهميتها القصوى ، ولم يتم حتى الآن تقاسم مياه الانهار الكبرى ، وقد ساعد على اثارة المشكلة ووصولها الى وضع الأزمة حرب المياه المستمرة التى تشنها اسرائيل وحلفاؤها على العالم العربى .

ولعل هذا يفسر سر التنسيق الشديد اكاديميا وسياسيا بين اسرائيل وأميركا فى مجال السياسة المائية او الهيدروبوليتكس الذى هو استمرار للتنسيق العسكرى والاقتصادى بينهما . ومن اللافت للنظر ان اسرائيل ـ وهى من الدول التى ستعانى من الجفاف ـ ترى فى مصادر الأنهار العربية والمياه الجوفية والسطحية العربية خلاصا لمشاكلها فى هذا الصدد ومن هنا فهى تولى عناية خاصة بدول الجوار العربى ودول منابع الانهار العظمى فى المنطقة ، بل انها ولاسباب تكنولوجية عالية ترى انها تمتلكها دون غيرها ، فإن اسرائيل ترى انها صاحبة دور اساسى فى مجال الامن المائى فى منطقة الشرق الأوسط وما لم تستطع تحقيقه من خلال ميادين القتال فإنها تحققه فى ميدان التفاوض حول مصادر المياه وهذا يفسر سر الحرب التى تشنها اسرائيل على المياه العربية من الفرات الى النيل .

ثانيا : الوضع القائم على خريطة المياه العربية :

تتجه منطقة الشرق الأوسط الى حافة أزمة واقعة لا محالة حول موارد المياه . ففى منطقة تعج بالصراعات الاجتماعية الممتدة لعشرات السنين ـ حيث يمكن القيام بعمل عدوانى مباغت على مجارى الانهار ـ تعتبر نقطة المياه غالية . وهذا يشكل عامل جذب قويا ومغريا لتلك القوى التى تتربص بالأمة العربية فيمكنها تأليب دولة على أخرى باستثارة أى من هذه الصراعات الاجتماعية الممتدة . وتؤكد معظم الدراسات المستقبلية انه مع حلول العام ٢٠٠٠ سوف تصبح نقطة الماء فى الشرق الأوسط اغلى من نقطة النفط نظرا لندرة وجود الانهار فى هذه المنطقة من العالم التى تغلب على جغرافيتها المناطق الصحراوية الشاسعة حيث تعتمد البلاد الرعوية فيها على تساقط الأمطار وتحلية مياه البحر وتخزينها .

هذا عن العناصر الخارجية أما العناصر الداخلية المحدودة لوقوع الأزمة فهى كثيرة :

اولها : الأسراف الظاهر فى استهلاك المياه بمناسبة وبدون مناسبة وذلك نابع من التعامل مع المياه على أنها مورد غير قابل للنفاذ ومجانى هذا من ناحية ومن ناحية ثانية ثمة تزايد ملحوظ فى عدد السكان ولا يتلاءم مع ثبوت موارد المياه . ومن ناحية ثالثة ازدياد التوسعات العمرانية فى مجانية الزراعة والصناعة والتى تستوجب الاستخدام الكبير للمياه . ثانيها عدم وجود استخدام أمثل لما هو موجود وبالتالى عدم الاهتمام بالصيانة والتوسعات الجديدة . وثالثها انعدام التعاون بين الدول النهرية المشاركة فى احواض الانهار .

ويوضح الجدول التالى النمو السكانى المتزايد فى منطقة الشرق الأوسط

وبالقاء نظرة على الوضع القائم فى احواض الانهار المركزية الثلاثة فى العالم العربى يتضح اننا ازاء مؤشرات حقيقية للتنافس الذى سيقود الى حافة الأزمة عاجلا ام اجلا :

١ ـ فى حوض نهر الأردن :

ينبع نهر الاردن من مرتفعات سوريا ولبنان ويحتوى على ١,٢٨٧ مليون متر مكعب من الماء ويعتبر نهر اليرموك



المصدر : السياسة الدولية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : .... ابريل ١٩٩١

الدولة	تعداد ١٩٨٦ (بالمليون)	معدل التوالد فى كل ١٠٠٠	النسبة المئوية للزيادة الطبيعية	التعداد السكانى التقديرى عام ٢٠٠٠ (بالمليون)
لبنان	٢,٧	٢٩	٢,١	٣,٦
الاردن	٣,٧	٤٤	٣,٧	٦,٤
اسرائيل	٤,٢	٢٣	١,٦	٥,٣
سوريا	١٠,٥	٤٧	٣,٨	١٧,٢
العراق	١٠,ـ	٤٦	٣,٣	٢٤,٢
السودان	٢٢,٩	٤٦	٢,٩	٣٤,٢
مصر	٥٠,٥	٣٧	٢,٦	٧١,٢
تركيا	٥٢,٤	٣٥	٢,٥	٦٩,٧
فى العالم	٤,٩٤٢	٢٧	١,٧	٦,١٥٧

* المصدر :
World Population Data Sheet (Washington , D .C : The Population Reference Bureau , Inc 1986)

الرافد الرئيسى للأردن وهو الفاصل الطبيعى بين سوريا والأردن ويفصل اسرائيل أيضا عن الاردن . اذن فنحن أمام ثلاث دول تستفيد من الحوض وهى اسرائيل والأردن وسوريا .

وتشير الدلائل التى رصدتها مراكز ابحاث الدول الغربية الى أن حوض نهر الاردن سيواجه أزمة حقيقية من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ . فحاجة اسرائيل من المياه سوف تزيد على ٣٠ ٪ مما هو موجود حاليا بينما تعانى الاردن من نقص يصل الى ٢٠ ٪ هذا فى الوقت الذى تم منه استغلال الجزء العلوى من نهر الاردن بأقصى درجة ممكنة ، فاذا تم بناء سد الوحدة بين سوريا والأردن على نهر اليرموك فسوف يكون هذا الأخير أيضا فى أقصى درجات استغلاله . ويتفق معظم خبراء السياسة المائية (الهيدروبولتيكا) على أن الأردن واسرائيل سوف يكونان قد استنفدا كل مصادر المياه الجديدة بحلول العام ١٩٩٥ وانهما سيصلان الى وضع الأزمة ما لم يصل الطرفان الى مقاييس ومعايير جديدة لموارد المياه القائمة بينهما . ولسوف تزداد حدة الأزمة مع استمرار سوريا فى تنفيذ مشاريع التنمية فى اعالى اليرموك . ان ذلك سوف يؤدى الى ازدياد نسبة الملوحة فى ادنى نهر الاردن واليرموك والبحر الميت كما سيؤدى الى خفض مياه الرى فى مشروع تنمية غور الأردن . وسوف يؤدى ذلك بالقطع الى تخصيص مستوى ما تحصل عليه الأردن من مياه اليرموك لرى وادى الأردن كما يقلل من مجرى الماء الواصل الى اسرائيل . وكمحصلة ومن وجهة نظر استراتيجية سيزيد ذلك من معدل التوتر القائم بين هاتين الدولتين العربيتين واسرائيل .

١ ـ الوضع الاسرائيلى :

تقوم اسرائيل ومنذ عدوان ١٩٦٧ بتحويل مياه حوض نهر الأردن عبر الحامل المائى الوطنى (الناقل المائى القطرى) الى المناطق الغربية منها . وقد أدى هذا الاستخدام المنهك من اسرائيل لنهر الأردن وبحر الجليل الى تلوث المياه الباقية فى جنوب النهر الى حد لا يمكن للاردن من استخدامه . بالأضافة الى ذلك تحصل اسرائيل على نحو ١٠٠ مليون متر مكعب من الماء سنويا من نهر اليرموك واذا استمر ذلك كما يقول الخبراء فإن الأردن لن يكون قادرا على استعمال الوحدة بكفاءة عالية . وتستهلك اسرائيل الآن ٩٥ ٪ (أى ما يعادل ١,٧٥٥ مليون متر مكعب من المياه سنويا) من المياه المتجددة وهو ما يوازى خمسة أضعاف ما يستهلكه جيرانها (مقارنا بما يحصل عليه الفرد الواحد سنويا) حسب تقدير مائير بن مائير ـ المدير العام لوزارة الزراعة الاسرائيلية ويذكر تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية بواشنطون ان اسرائيل سوف تواجه نقصا فى مصادر مياهها عام ٢٠٠٠ بما يعادل ٨٠٠ مليون متر مكعب وهو ما يعادل نصف استهلاكها الحالى والتى يمكن تفاديها ، اذا ارادت ، بتقليل المشروعات الزراعية العملاقة التى تتبناها لبناء الحلم الصهيونى فى الصحراء . ولما كان هذا الأمر هو جوهر القصيدة الصهيونية وعاملا أساسيا ومركزيا فى سياسة اسرائيل التوسعية فإن هذا الأختيار يصبح من المستحيل اتباعه .

٢ ـ الوضع السورى :

تتبنى سوريا سياسة بناء السدود الصغيرة والمتوسطة لتحويل نحو ٤٠ ٪ من مياه اليرموك اليها . وقد تم التوصل الى اتفاقية مع الأردن لبناء سد الوحدة لحسن استخدام النهر . وتقدم الاردن باستغلال النهر كما سبق ذكره لرى المشاريع الزراعية فى وادى الأردن كما تستخدمها من خلال خطوط الانابيب العملاقة الممتدة



المناطق الحضرية في البلاد كاربد وعمان لاغراض صناعية وعمرانية وهو ما يعني استهلاك ١٣٠ مليون متر مكعب سنويا .

٣ ـ الوضع الأردني :

في منتصف عام ١٩٨٥ كان استهلاك الأردن من المياه قد وصل الى ٨٧٠ مليون متر مكعب ويتوقع « توماس ناف » الخبير بجامعة بنسلفانيا انه يصل طلب الأردن على المياه عام ٢٠٠٠ الى الف مليون متر مكعب وهو ما يعني عجزا مائيا سنويا ما بين ١٧٠ ـ ٢٠٠ مليون متر مكعب . وقد توصل الأردن وسوريا الى الاتفاق المذكور سلفا لبناء سدا موحد لتنظيم استغلال نهر اليرموك . ويعني ذلك ان هذا السد ـ الذي يصل الى ارتفاع ١٠٠ متر ـ سوف يحتوي على قدرة تخزين للمياه تصل الى ٢٢٠ مليون متر مكعب سنويا . وقد نظمت الاتفاقية بين البلدين حجم المشاريع السورية التنموية في حوض اليرموك .

ب ـ الوضع في دجلة والفرات :

يتميز الوضع الاستراتيجي لحوض دجلة وحوض الفرات بموقع متأزم وخطير لوجود طرف غير عربي عضو في حلف الاطلسي (الناتو) وان كان يرتبط بكل من العراق وسوريا بكونه دولة اسلامية ولا شك ان ارتباط تركيا السياسي والعسكري يتفوق كثيرا على الدور الديني لقيادتها السياسية . ينبع نهر دجلة والفرات من الجبال الواقعة شمال تركيا . ويمر نهر الفرات في سوريا والعراق متجها الى الخليج بينما يمر نهر دجلة فقط عبر العراق . وعند التقاء نهري دجلة والفرات جنوب شرق العراق يمر مجرى مائي صغير هو شط العرب الذي كان وسيظل احد عناصر تفجير الأزمة بين العراق وايران ـ متجها نحو الخليج في رحلة تصل الى حوالي ١٢٠ ميلا . وتبلغ رحلة النهرين الى الخليج إجمالا ٤٣٠١٠٠ ميل مربع ويحوي نهر الفرات سنويا ٣١,٨٣٠ مليون متر مكعب بينما يحوي نهر دجلة ٤٢,٢٣٠ مليون متر مكعب سنويا . ويتوقع معظم الخبراء ان انخفاض كميات المياه ونقص كفاءتها سوف يقود الى صراع حتمي قادم في القريب العاجل . وقد تفجرت الخلافات في المثلث التركي ـ العراقي ـ السوري عقب ملء سد اتاتورك بالماء في تركيا مما ادى الى حدوث انخفاض اثر بشكل ملحوظ في كم وكيف الماء المتدفق ! ! العراق وسوريا في شهر فبراير ١٩٩٠ . وقد لعب القرار التركي دوره في لفت الأنظار بأن هناك ازمة مرشحة للتفجير في العلاقات بين الدول العربية ودول الجوار الاستراتيجي أو الضلع الثالث في الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

١ ـ الوضع التركي :

ثمة مشروعات تركية تنموية طموحة خاصة في جنوب شرق الاناضول يجري التوسع فيها على قدم وساق مما يؤدي الى انخفاض تدفق نهر الفرات الذي يؤثر بشكل مباشر على كل من سوريا والعراق . وفي الحقيقة فإن مشروعات التنمية في الاقطار الثلاثة تؤثر بشكل مخيف في الموارد المائية القائمة بينهم وزاد من ذلك الخوف الاقتراح التركي بتدفق المياه منها الى دول الشرق الأوسط عبر « انابيب السلام » وهو مشروع طموح يعتبر في الحقيقة محل شك لدى كثير من الخبراء ان تكون له آثار اقتصادية وسياسية فعالة .

وقد قامت تركيا بانشاء سد اتاتورك وقام الرئيس التركي تورجوت اوزال بتدشين العمل في السد في يناير ١٩٩٠ في منطقة شرق الاناضول واستوجب الأمر تحويل نهر الفرات لتخزين مياهه وراء السد المذكور لمدة شهر كامل الأمر الذي شكل مصاعب اقتصادية جمة للجارتين المشاركتين فيه وهما سوريا والعراق وبالذات في الأخيرة حيث يشكل النهر اهم مصدر للشرب وانتاج الطاقة الكهربائية وري الأراضي الزراعية .

وردا على الطلب العراقي والسوري بعدم قطع المياه عنهما لأنه سيكون كارثة صرح مسئولون في وزارة الاشغال العامة التركية ان المياه في بحيرة السد زادت من ٦٠٠ مليون متر مكعب الى ثلاثة بلايين متر مكعب وهي تغطي مساحة مقدارها ٨١٧ كيلو مترا مربعا . وسد اتاتورك هو اكبر سد تركي في مشروع يتضمن انشاء ٢٢ سدا وسيبدأ في انتاج الطاقة عام ١٩٩١ وقد كادت تقع أزمة عندما صمم الأتراك آذانهم عن الطلبات السورية العراقية بتقصير مدة القطع .

٢ ـ الوضع السوري :

تواجه سوريا ازمة مائية مع حلول العام ٢٠٠٠ مقداره بليون متر مكعب اذا استمر نمط الاستهلاك على ما هو عليه . وتتراكم مقدمات الأزمة مع استمرار انخفاض منسوب المياه في نهر الفرات وازدياد تلوث النهر بالمواد الصناعية والكيماوية وازدياد نسبة الملوحة وتعاني بعض المدن العربية السورية كدمشق وحلب من انقطاع المياه والكهرباء وبالذات في فصل الصيف . وسيزيد من ذلك بلا شك اتساع رقعة المشاريع التنموية .

ولمواجهة هذه المشاكل اتجهت الحكومة السورية ومنذ عام ١٩٨٨ الى انشاء مشاريع هيدروليكية جبارة وسدود وشكل ذلك نسبة ٤٣ ٪ من الاستثمارات الحكومية في الميزانية مقارنة مع ١٠ ٪ في الميزانيات السابقة عليها .

وهناك ثلاثة مشاريع كبرى تسعى الحكومة السورية لتنفيذها او نفذتها بالفعل لمواجهة الحاجات المائية للبلاد .

ـ مشروع سد الفرات : تم تدشين المشروع في ٥ يوليو ١٩٧٣ واستكملت المرحلة التالية في العام ١٩٧٨ . والهدف الاساسي من بناء سد الفرات كان ري مساحات شاسعة من الاراضي تبلغ ٦٤٠ الف هيكتار وتوليد طاقة كهربائية تبلغ ٨٠٠ ميجاوات ودرء الفيضانات وتنظيم



المصدر : السياسة الدولية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ابريل ١٩٩١

مجرى النهر . ويصل حجم جسم السد ٤١ مليون متر مكعب ويحجز خلفه بحيرة الأسد البالغ طولها ٨٠٠ كيلو متر وقد انتهى العمل بالسد عام ١٩٨٠ .

سد البعث : يبعد عن سد الفرات ٢٧ كيلو مترا مربعا ويسعى المشروع لتوليد ٣٧٥ مليون كيلو وات ساعة سنويا وطوله ٣٠٦٩ مترا ومنسوبه عند القمة ٢٥٩ مترا .

سد تشرين : يجرى حاليا العمل على الدراسات الخاصة به قرب منطقة يوسف باشا ويهدف الى زيادة الطاقة الكهربائية في حدود مليار و ٦٠٠ مليون كيلو وات ساعة وقدرة المحطة في مجملها في حدود ٥٠٠ ميجاوات .

٣ ـ الوضع العراقي :

قلت الاهتمامات التنموية العراقية على نهري دجلة والفرات بسبب حربه مع ايران . ولكن اهتمام العراق ازداد بسبب مشروع الاناضول القومي الذي تزمع تركيا انشاؤه والمكون من ١٣ مشروعا آخر للري والكهرباء على اعالي الفرات ودجلة . وسيؤدي ذلك بالقطع الى خفض الماء المتجه للعراق بمقدار ١٩ بليون متر مكعب اذا ما استكمل المشروع ويحدد العراق احتياجه من نهر الفرات على الاقل بحوالي ١٣ بليون متر مكعب .

وفي عام ١٩٧٥ وبسبب انخفاض منسوب المياه في الفرات بسبب ملء الخزان السوري فيما وراء سد الثورة تاثر ٣ ملايين مزارع عراقي تأثيرا سلبيا مما ادى الى ازدياد التوتر بين البلدين العربيين الشقيقين . كذلك ولان العراق هي محطة المصب تقريبا لنهر الفرات فإنها غالبا ما تصاب باضرار التلوث القادم من أعلى النهر مما حدا به أحيانا الى استيراد المياه العذبة .

الخطير في الأمر انه بالنسبة للفرات فإن سد اتاتورك ومشاريع الأناضول العملاقة بتركيا ستكون ذات اثر بالغ على كل من العراق وسوريا في المستقبل . ذلك ان تأثير الحجز الذي وقع في شهري يناير وفبراير ١٩٩٠ سيستمر مدة تتروح بين ٤ ـ ٥ سنوات اذا كان معدل الأمطار فوق المتوسط أما إذا كان المعدل دون ذلك فقد تصل فترة الملء الى عشر سنوات وخلال هذه الفترة ستنخفض كمية المياه التي يطلقها الجانب التركي كثيرا وتنخفض تبعا لذلك كمية المياه الداخلة الى ارض العراق وسوريا .

ج ـ الوضع في حوض النيل :

عمت فترة من الجفاف في افريقيا استمرت قرابة السنوات التسع تعرضت فيها البلاد التي تعتمد على الزراعة المطرية لقحط وجوع كذا تعرضت فيها البلاد النهرية بقرب كارثة السنين العجاف وشهد نهر النيل اكبر انهار افريقيا والعالم فترة صعبة في تاريخه لم تنته الا بهبوط الأمطار بغزارة عام ١٩٨٨ على الهضبة الاثيوبية . وكان من محصلة السنوات العجاف ان استشعرت دول النهر وبالذات مصر والسودان باهمية هذا المتغير الحاسم في اطار الامن القومي .

يمتد نهر النيل حوالي ٢٠٠ كم من الخرطوم الى الدلتا في مصر وتتجمع مياهه من ثلاثة احواض رئيسية هي الهضبة الاثيوبية ، وهضبة البحيرات الاستوائية وحوض بحر الغزال وتشكل الهضبة الاثيوبية اهم منابع النيل واخطرها على الاطلاق إذ تمد النيل الرئيسي عند أسوان بنحو ٨٥ ٪ من متوسط الايراد السنوي (اى مليار متر مكعب تقريبا) . وتتكون الدول المشاركة في حوض النهر من تسع دول هي بوروندي ومصر واثيوبيا وكينيا ورواندا والسودان وتنزانيا واوغندا وزائير ويغطي النهر عشر مساحة القارة الافريقية تقريبا .

وقد ادى وقوع الجفاف وعدم هطول الأمطار في اوائل الثمانينات الى لفت انتباه العالم الى حوض النيل وبالذات في اثيوبيا والسودان . ورغم ان هطول الأمطار قد عاد بصورته المعتادة واكثر لا تزال دول الحوض تواجه الجفاف الموسمي وانخفاض كفاءة المياه الجارية ، والمجاعات التي انتشرت في بعض البلاد . وقد اثبتت التجارب صعوبة اتفاق دول الحوض على التعاون بخصوص خطط التنمية الطموح وادارة منابع المياه . الا انه مع عام ١٩٨٣ تكونت مجموعة الاندوجو لاتاحة مزيد من التعاون البناء بين دول حوض النيل . وتتكون هذه المجموعة من مصر والسودان واوغندا وزائير ورواندا وافريقيا الوسطى ويحضرها كمراقب كل من بوروندي وتنزانيا بينما رفضت كل من كينيا واثيوبيا المشاركة فيها . وقد عقدت خمسة اجتماعات كان آخرها في القاهرة في اكتوبر ١٩٨٨ . ومع حلول العام ٢٠١٠ سوف تصل نسبة العجز في مخزون المياه في كل من مصر والسودان مقدار (٥) بلايين متر مكعب ويرتبط بذلك المياه المطلوبة للري في البلاد المشاركة على النهر في بحيرة فكتوريا وهي اوغندا وكينيا وتنزانيا لمواجهة المتطلبات الغذائية للنمو السكاني مما يجعل العجز يصل الى (١٠) بلايين متر مكعب .

١ ـ الوضع في مصر :

كان للجفاف الذي وقع في المنابع الاثيوبية للنهر اثارة الواضحة لمدة ثماني سنوات متصلة على انخفاض كمية المياه التي تصل لأسوان من العام ١٩٨٠/٧٩ وحتى العام المالي ١٩٨٧/٨٦ وتعتمد مصر على نهر النيل اعتمادا مركزيا بل ان بعض كتاب الجغرافية السياسية يربطون كثيرا بين شكل نظم الحكم في مصر وطبيعتها كدولة نهرية تحتاج دائما الى سلطة مركزية قوية ومن هؤلاء الكتاب الالمان « كارل وود فوجل » . وتؤدي المشاكل الواقعة في منبع النهر باستمرار الى مشاكل مناظرة لها في مصبه مما يؤثر على الحاجات الداخلية المتزايدة في مصر من الماء اللازم لتوليد الكهرباء عند خزان أسوان . وقد قدر جون ووتر بري ـ الكاتب الامريكي المتخصص في الشئون المصرية ـ الحاجة المصرية الى الماء بمقدار ٧٢ مليون متر مكعب في عام

١٩٩٠ ولما كان متوسط ايراد مصر من المياه سنويا هو ٦٨/٩ بليون متر مكعب فإن مصر سوف تواجه بأزمة مياه مع نهاية القرن الحالى مع تزايد معدلات التلوث والاستخدام الاستهلاكى المفرط وغير الرشيد للمياه المتوافرة .

ب ـ الوضع فى السودان :

يحتاج السودان الى كمية من المياه تصل الى ٣٨ مليار متر مكعب فى التسعينات وتبلغ جملة مايستهلكه الان ١٦ ـ ١٧ مليار متر مكعب سنويا . وتضيف صعوبات الحرب فى جنوب السودان اعباء جديدة لنقص قدرة السودان على تأمين الظروف الكفيلة بتحقيق اهدافه فى زيادة رقعة الارض الزراعية . ولاشك ان مشروعات تنمية موارد المياه فى السودان تصب بشكل مباشر فى شبكة المياه المصرية . فالسودان من وجهة نظر الامن القومى المصرى المائى هى الظهير الجنوبى ذو المصير الواحد سلما أو حربا مع مصر . وهذا يدفعنا منذ الان الى توجيه الانظار الى وضع استراتيجية متكاملة بين البلدين : يتبادل فيها البلدان المصالح المصيرية المائية بينهما من ناحية ومن ناحية اخرى تتكامل مشاريعهما معا على ارض مشتركة من المنفعة المتبادلة . ان المطلوب وبصورة كاملة وضع خريطة النهر بدءا بالسودان ـ خارج المعارك الانية واستخدام القوة ان لزم لذا حدث تلاعب فى اعالى النهر يخرج بها من مضمون الاتفاقيات المنظمة لاستخدام المياه فى حوض النهر .

ثالثا : حروب اسرائيل من الفرات الى النيل :

تجد نقطة الماء بؤرة الحلم الصهيونى فى انشاء اسرائيل فى قلب الصحراء . فالايديولوجية الصهيونية ومنذ البداية فى التفكير فى انشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين طرحت فكرة البحث عن موارد المياه اللازمة لتحويل الحلم الى حقيقة . وقد تنامى الحلم الصهيونى مع الواقع الاسرائيلى . ومنذ انشاء الدولة اليهودية جنبا الى جنب فى السعى لتوفير المياه اللازمة لبناء « واحة الرفاهية والديمقراطية وسط الصحراء » . ولما كانت موارد المياه محدودة والهجرة الى اسرائيل مفتوحة على اتساعها وبالذات السوفيتية منها فقد نشأت فكرة سرقة المياه العربية ونفذت جنبا الى جنب مع ازدياد التوسع الاسرائيلى على حساب الاراضى العربية . بل لايغالى الباحث فى القول بان احد اهداف اسرائيل التوسعية الرئيسية هو الوصول الى احواض الانهار العربية . ولم تكتف اسرائيل بذلك بل شاركت بشكل سياسى وفنى فى تحريض دول الجوار غير العربية للعب على هاجس الامن المائى بمناسبة وبدون مناسبة فى مواجهة الدول العربية المشاركة فى احواض الانهار . واذا علمنا أن اكثر من ٦٦ ٪ من موارد المياه العربية تأتى من اراض غير عربية لادركنا اهمية وصية بنى اسرائيل المسلح « بن جوريون » فى الاهتمام بالبعد الثالث فى الصراع العربى ـ الاسرائيلى وهى دول الجوار الاستراتيجى ووضعها فى اعلى سلم الاولويات الاسرائيلية (ايران ـ تركيا ـ اثيوبيا ـ كينيا ـ والقائمة طويلة) فى مواجهة العرب .

وتفيد التقارير الصحفية الاسرائيلية الصادرة خلال الاعوام القليلة الماضية ـ وبالتحديد عام ١٩٨٨ ـ ان حجم الواردات المائية الاسرائيلية هو على النحو التالى :

١ ـ مياه جوفية : ١٣٤٠ مليون متر مكعب منها ١٢٠٥ ملايين متر مكعب صالحة للشرب و ١٥ مليونا صالحة للرى وعشرة ملايين متر مكعب مياه مالحة .

٢ ـ حوض نهر الاردن : ٦٧٠ مليون متر مكعب .

٣ ـ مياه السيول : ٤٠ مليون متر مكعب منها ١٥ مليون متر مكعب صالحة للشرب و ١٥ مليون متر مكعب صالحة للرى و ١٠ ملايين متر مكعب مياه مالحة .

٤ ـ مياه الرى المالحة : وتبلغ ١١٠ ملايين متر مكعب .

وبهذا الشكل يصل حجم الاستخدام الاسرائيلى ٢١١٠ ملايين متر مكعب . وهذا الحجم يعكس تطور الاستهلاك الاسرائيلى مع الازدياد الدائم فى التوسع ، واستقبال المهاجرين من ٣٥٠ مليون متر مكعب عام ١٩٤٩ حتى ٢١١٠ ملايين متر مكعب عام ١٩٨٥ وهذا التقدير يخالف ما أقر به مائير بن مائير فى مؤتمر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى واشنطون عام ١٩٨٨ ايضا وهذا الامر ليس بغريب اذ تخفى اسرائيل باستمرار ارقام احتياجاتها المائية .

إن محدودية الواردات المائية الاسرائيلية مع سعى اسرائيل لاستقدام اكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود وتوطينهم بغض النظر عن الامكانات الاقتصادية والواردات المائية المتوافرة لديها يدفع اسرائيل وانصارها فى الغرب الى تضخيم الحديث عن الازمة المائية لدرجة تدفع بعض كتاب اسرائيل وحتى المسئولين فيها الى المطالبة بتأمين العرب المجاورين لها المياه اللازمة لسكان الضفة الغربية والقطاع فيما تستأثر اسرائيل باستغلال الموارد المائية فى الضفة الغربية بشكل دائم ومنظم والتى تصل الى ٩٠٠ مليون متر مكعب مياه جوفية علما بان اسرائيل تفرض القيود على استهلاك العرب للمياه ولاتسمح لهم باكثر من ١١٠ ملايين متر مكعب مع أن القيود على استهلاك العرب للمياه ولاتسمح لهم باكثر من ١١٠ ملايين متر مكعب مع ان حاجة الزراعة فى الضفة الغربية تصل الى ٦٠٠ مليون متر مكعب سنويا وهكذا تقوم اسرائيل بسرقة ما بين ٣٠٠ الى ٣٥٠ مليون متر مكعب سنويا .

ويؤكد زئيف شيف المحلل العسكرى الاسرائيلى فى واشنطون اطار الاعتماد المتبادل بين سلطات الاحتلال الاسرائيلى والفلسطينيين فى الداخل فيذكر أن اية اتفاقية



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : ١ أبريل ١٩٩١

مستقبلية بين الطرفين لابد ان تتطرق المشاركة الى موارد المياه طبقا لحاجة كلا الطرفين . ان عدم التطرق لهذا البعد معناه ترك موضوع مهم وحساس من الممكن ان يؤدى الى قيام الحرب مستقبلا . ذلك ان اسرائيل مع حلول العام ٢٠٠٠ سوف تقل نسبة مواردها المائية بمقدار ٢٠ ٪ اذا لم توجد بدائل اخرى - طبقا لخبير المياه فى فيلا دلفيا « توماس ناف » الذى يذكر ان اسرائيل تسرق ٤٠ ٪ من مواردها المائية من الاراضى العربية المحتلة . وقد أدت حاجة اسرائيل الملحة لموارد المياه اللازمة للتنمية الداخلية واستيعاب المهاجرين الجدد الى السعى الذاتى والاقليمى لتوفير هاحتاجه وتهديد الامن المائى العربى .

١ - توفير الاحتياجات المائية لاسرائيل :

ولان الحلم الصهيونى فى اسرائيل بنى على حقائق مائية فان وقائع التاريخ تؤكد سعى الاباء الاوائل للوطن القومى اليهودى فى فلسطين هرتزل وايزمان وبن جوريون لتأمين هذا الجانب حتى قبل انشاء دولة اسرائيل وقد شملت طموحاتهم ليس فقط ماهو موجود داخل فلسطين المحتلة بل معظم مصادر المياه الموجودة فى الوطن العربى وبتعبير ادق فى آسيا العربية ووادى النيل .

- حاييم وايزمان فى رسالته المؤرخة فى ٢٩ / ٢ / ١٩١٩ والمرسلة الى لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا انذاك طالب بتحسين « حدود الوطن القومى اليهودى » وكانت الذريعة الكبرى التى استند اليها هى المياه . ولهذا راى وايزمان انه من الضرورى ان يضم المشروع الصهيونى فى ثناياه حوض الليطانى وجبل الشيخ - حرمون » الذى يحتوى على منابع الاردن وبانياس واليرموك .. الخ . بحجة ان هذه المياه ضرورية للدولة اليهودية .

- وفى عام ١٩٢٠ كرر ديفيد بن جوريون باسم اتحاد العمال الصهيونى ماقاله حاييم وايزمان عام ١٩١٩ . فقد وجه بن جوريون مذكرة الى حزب العمال البريطانى يطالب فيها بضرورة ضم حوض الليطانى وجبل الشيخ وحوران حتى اللجاه الى الدولة اليهودية .

- فى عام ١٩٠٣ تقدم تيودور هرتزل الى الحكومة البريطانية فى عهد الملكة فيكتوريا واللورد سالسبورى وجوزيف تشمبرلن وارثر بلفور ، والى الحكومة المصرية فى عهد الخديو عباس الثانى ومصطفى باشا فهمى وبطرس باشا غالى والمعتمد البريطانى اللورد كرومر بهدف تحويل مياه النيل إلى سيناء . وقد بذل هرتزل نشاطا كبيرا لتحقيق المشروع الهادف الى توطين اليهود فى شبه جزيرة سيناء بقصد الوثوب على فلسطين وقد احيط المشروع بسرية كاملة من المنظمة الصهيونية والحكومة البريطانية والمعتمد البريطانى فى مصر . وقواعد هرتزل مشروعا للامتياز لعرضه على الحكومة المصرية والمعتمد البريطانى فى مصر اللورد كرومر عام ١٩٠٣ بعد نجاح مساعيه الاولية بقبول المشروع مبدئيا فى لندن . كان المشروع يستهدف توطين اليهود فى العريش وبالتالى امتياز التوطن وانشاء الفنارات الشرقية لقناة السويس وخليج السويس حتى حدود مصر وفلسطين وقد كون هرتزل بعثة فنية ارسلتها الحكومة البريطانية خلال شهرى فبراير ومارس ١٩٠٣ وزارات سيناء . وقد شارك فى البعثة التى اجرت ابحاثها فى سيناء بموافقة الحكومتين المصرية والبريطانية زعماء الحركة الصهيونية فى فينا وجنوب افريقيا ولندن والارجنتين ولم تكن مجرد بعثة فنية من مهندسين وعسكريين للبحث فى توطين الاوروبيين فى سيناء . وقد لقى مشروع هرتزل عام ١٩٠٣ موافقة مبدئية وقد فشل بسبب الظروف الدولية التى فرضت على انجلترا سياسة الوفاق الودى على فرنسا عام ١٩٠٤ تأهبا لمواجهة المانيا واستعدادا للصدام مع تركيا والمانيا عند الانتقال لتنفيذ سكة حديد الحجاز

- فى المذكرة الصهيونية المقدمة الى مؤتمر الصلح فى باريس ١٩١٩ كانت تنص على أن « تبدأ حدود فلسطين عند نقطة على البحر الابيض بالقرب من صيدا وتتبع منابع المياه النابعة من سلسلة جبل لبنان حتى جسر القرعون ثم الى البير ، ثم تتبع الخط الفاصل بين حوض وادى القرن ووادى التيم وتتجه جنوبا لتتبع الخط الفاصل بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ » وفى عام ١٩٤١ قدم اقتراح للرئيس اللبنانى الفريد نقاش لاستثمار المصادر المائية فى لبنان على يد المؤسسات الصهيونية وقد انكشفت ابعاد هذا المشروع ومراميه فاوقفته الاصوات الوطنية فى حينه

أ - مصادر المياه فى اسرائيل :

مع انشاء اسرائيل عام ١٩٤٨ سعت اسرائيل بشكل مباشر وغير مباشر لاستغلال الموارد المائية بدرجة قصوى وتشمل مصادر المياه الاسرائيلية مايلى :

- الانهار : وتشمل نهر الاردن والعوجا ونهر المقطع ونهر النعامين ونهر الكابرى ونهر روبين .

- المياه الجوفية : وتضم عددا من الاحواض الرئيسية من اهمها : حوض طبرية والاردن الاعلى ومخزونه ٥٧٥ مليون متر مكعب ، الحوض الساحلى ومخزونه ٢٨٣ مليون متر مكعب ، حوض العوجا - الزرقا ومخزونه ٣٣٠ مليون متر مكعب ، واحواض اخرى صغيرة ومخزونها يصل الى ٥٢٢ مليون متر مكعب .

- الامطار : تقع اسرائيل على اطراف المنطقة المطيرة فى الشمال وتمتد حتى تصل الى المناطق الجافة فى الجنوب وتتراوح كميات الامطار من ٩٠٠ - ١٠٠٠ ملم سنويا فى منطقة صفر . وحتى ٣٩ ملم سنويا فى منطقة ايلات - العقبة . وللاستفادة من مياه الامطار اقامت السلطات الاسرائيلية عددا من مشاريع جمع مياه الامطار واكبرها مشاريع وادى منشى وهو اكبر المشاريع وانشىء عام



المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : إبريل ١٩٩١

١٩٦٦ ـ ١٩٦٨ ويقع في منطقة برديس ـ حنا بالقرب من طريق تل ابيب ـ حيفا وتبلغ طاقته التخزينية ١٤ مليون متر مكعب ومشروع شكماه بالقرب من شاطىء البحر في منطقة يد مردخاى اقيم مابين ١٩٥٨ ـ ١٩٦٥ وقد اقيمت في هذا الخزان محطات مقيرة ١٢٠٠٠ متر مكعب وتدفع المياه في انبوب قطره ٧٠ بوصة . كما أن هناك مشاريع اخرى لجمع مياه الامطار .

ب ـ مشاريع استغلال المياه في اسرائيل :

هناك مجموعة من المشاريع لاستغلال موارد المياه في فلسطين المحتلة قبل وبعد انشاء اسرائيل مثل مشاريع روتنبرج ١٩٢٦ ومشروع ايونيدس ١٩٣٧ لاستغلال مياه اليرموك والاردن ومشروع لاودر ـ ميلك ١٩٤٤ لاستثمار مياه نهر الاردن ومشروع جيمس هيس ١٩٤٧ وهو تكملة لمشروع لاودر ـ ميلك . وبعد انشاء اسرائيل مثل ظهرت عدة مشاريع الى حيز الوجود وجرى تنفيذها على نطاق واسع :

(١) مشروع كوتون عام ١٩٥٤ : وقد وضعه الخبير الامريكي جون كوتون لاستغلال مياه نهر الاردن بناء على طلب الحكومة الاسرائيلية وطالب المشروع بضرورة ادخال مياه الليطاني في حساب تقسيم المياه بين اسرائيل والدول العربية . وقد رفض المشروع القبول باشراف لجنة دولية على توزيع المياه واستثمارها واعاد الحياة الى مشروع تحويل نهر الاردن .

(٢) مشروع الحامل القومي للمياه (الناقل القطرى) وهو خلاصة مشاريع جون كوتون وقد نفذ المشروع على ثلاث مراحل : ٥١ ـ ١٩٥٣ لتجفيف بحيرة الحولة والثانية من ٥٣ ـ ١٩٥٥ وتم خلالها انجاز القنوات الثلاث الشرقية والغربية والشمالية والثالثة ٥٥ ـ ١٩٥٧ بهدف نقل المياه السطحية الى قنوات الاردن وحمل ١٢ مليون متر مكعب من مياه بحيرة الحولة الى الاردن .

(٣) مشروع اريك جونستون لتحويل مياه نهر الاردن عام ١٩٥٦ : بدأت الولايات المتحدة في تقديم مشروع لاستغلال مياه نهر الاردن تلبية للمطامع الاسرائيلية القديمة . وقام وايزمان بارسال خطاب الى اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطاني في ذلك الوقت عام ١٩٢٠ اوضح فيه ان « الصهيونية لاتريد فلسطين فحسب بل تريد ايضا حد حدودها لتشمل جنوب لبنان ولايكفي ايضا ان يكون اليرموك والليطاني داخل الحدود بل من الضروري ضم الاراضي التي يسير فيها ايضا وقد رفض العرب مشروع جونستون (ومن الملحوظ ان سد الوحدة من المشاريع التي بنيت على اساسه لاحقا) وفي مؤتمر القمة العربي الاول الذى عقد في القاهرة عام ١٩٦٤ ناقش الملوك والرؤساء العرب الفكرة الاسرائيلية لتحويل مياه نهر الاردن الى النقب بحسبانها عدوانا على المصالح العربية ووافقوا على القيام باستثمار المياه في الحصباني والليطاني واليرموك وتمويل مشروع استغلال نهر الاردن وتدخلت اسرائيل صراحة لايقاف هذه المشروعات المعتمدة وبعد عدوان ١٩٦٧ الغى العرب مشروعاتهم في الوقت الذى اعلنتها فيه اسرائيل مشروعاتها التى اعلنتها من قبل .

(٤) مشروع قناة البحار : وهو يستهدف الربط بين البحر الابيض المتوسط والبحر الميت أى « مشروع هرتزل » وقد طرح فكرة المشروع الكاتب البريطاني « وليام الن » في كتابه « البحر الميت : طريقا جديدا للهند » ويتلخص مشروعه بانشاء قناة من خليج حيفا الى وادى الاردن بالقرب من بيسان وبالتالى عدم حرمان البريطانيين من طريق قناة السويس اذا حدث تمرد عسكرى في مصر وكان ذلك عام ١٨٩٩ . وقد أيد كل من لاودر ميلك وجيمس هيس فكرة قناة البحار بل وشجعاها بهدف توليد الطاقة من خلال استغلال فوارق الارتفاع . وعند وصول حكومة الليكود الى السلطة عام ١٩٧٧ قام البروفيسور يوفال نيئمان بدراسة المشروع فايده وقدر تكلفته بحوالى ٦٨٥ مليون دولار . ولكن مع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في اسرائيل عام ١٩٨٤ بزعامة شمعون بيريز تم تجميد مشروع قناة البحار لعدم جدواه الاقتصادية والاضرار التي يمكنها ان تلحق بمعامل البوتاس على البحر الميت . ولكن يظل المشروع حلما على ارض الواقع « يساور اذهان الصهاينة فقد وصفه ديفيد ليفى بانه مشروع طلائعى في الدرجة الاولى »

جـ ـ نهب مياه الاراضى المحتلة عام ١٩٦٧ :

تحصل اسرائيل على مايعادل ٤٠ ٪ من احتياجاتها المائية من موارد المياه الواقعة في الاراضى العربية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وقد أكد خبير المياه الاميركى « توماس ناف » للواشنطون بوست ذلك .

وتقدم السلطات الاسرائيلية بوضع قواعد صارمة لاستغلال المياه عن طريق العرب . ففى ١٩٦٧/٨/١٥ اصدرت سلطات الاحتلال الامر العسكرى رقم (٩٢) بشأن صلاحيات المياه خولت بموجبه للحاكم العسكرى السلطة المطلقة في تحديد كميات المياه التي يحق للعرب استغلالها . وخولته بالمقابل فرض العقوبات والغرامات التي يراها مناسبة بحق المخالفين وفي عام ١٩٨٢ تم دمج مصادر المياه في الضفة الغربية بصورة نهائية ضمن شركة كاوروت الاسرائيلية وقد ادى ذلك الى تأخر خطط التنمية في الاراضى العربية المحتلة بدرجة كبيرة . وبموجب هذه الاوامر حظر على العرب حفر ابار جديدة بدون الحصول على تراخيص من الحاكم العسكرى وخلال ٢٢ عاما لم تسمح سلطات الاحتلال الا بحفر عدد قليل جدا من الابار . ويحظر على العرب عموما حفر ابار يزيد عمقها عن ١٢٠ ـ ١٤٠ مترا بينما يصل عمق الابار الارتوازية الاسرائيلية في الضفة الغربية الى أكثر من ٨٠٠ متر .



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : إبريل ١٩٩١

وينتج عن ذلك جفاف عدد من الابار العربية او زيادة الملوحة فيها . وفى كثير من الاحيان تقوم شركة كلوروت الاسرائيلية بحفر الآبار لارواء المستوطنين بينما يقوم السكان العرب بشراء المياه من الصهاريج من هؤلاء المستوطنين الذين يحصلون على المياه التى تسرق من القرى والمدن العربية . ويتعرض العرب لشكل قاس من التمييز فى مجال المياه فى الاراضى المحتلة فالمستوطن اليهودى يستهلك اكثر من خمسة اضعاف مايستهلكه العربى هذا بينما يقوم العربى بدفع ضعف رسوم المياه التى يدفعها المستوطن الاسرائيلى لقاء نفس الكمية . ويؤكد الباحث الفلسطينى « عورتانى » ان الرسوم التى يدفعها العرب تصل الى خمسة اضعاف مايدفعه المستوطنون .

د ـ الاطماع الاسرائيلية فى الدول المجاورة :

تتبع اسرائيل سياسة « العصا والجزرة » مع الدول المجاورة فيما يتعلق بمصادر المياه الحيوية لها . فهى من ناحية تستهدف اجبار الدول العربية المحيطة بها الى الجلوس معها على مائدة المفاوضات بدرجة المستوى الثانى غير السياسى بقصد الوصول الى الهدف الاصلى وهو التفاوض الثنائى المباشر ومن ناحية اخرى تقدم المشروع تلو الاخر اما لدول حوض النهر العرب المحيطين بها أو لدول الجوار الاستراتيجى بقصد التلويح بضرب الامن المائى العربى فى مقتل : ونظرا لضعف الميزانيات الاسرائيلية المخصصة لدراسة مشاريع الأنهار العملاقة فان مراكز الابحاث الغربية والامريكية بالذات غالبا ماتقوم عنها بالنيابة فى هذا الدور . والامثلة على ذلك كثيرة منها مشروع اريك جونستون السالف ذكره وابحاث مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطون (١٩٨٨) . وابان الحرب الباردة بين مصر ـ عبدالناصر والولايات المتحدة عام ٥٨ ـ ١٩٦٤ انجزت الولايات المتحدة دراسة حول مياه النيل قدمت الى النظام الاثيوبى بهدف استصلاح ٤٠٠ الف هكتار من الاراضى القائمة على الحدود السودانية ـ الاثيوبية وانتاج كمية ضخمة من الكهرباء لتحقيق مستلزمات هذا المشروع الذى ان تحقق يحرم مصر والسودان على الاقل من خمسة بلايين متر مكعب ماء . وكانت الولايات المتحدة تلوح لعبد الناصر انئذ باستخدام سلاح جديد وخطير لان منابع النيل الاساسية تاتى من مرتفعات اثيوبيا وبامكان النظام الاثيوبى لعب دور ضده .

اسرائيل والنيل :

لاسرائيل مطامع فى مياه النيل تعود الى بداية هذا القرن ، كما اسلفنا ، ومع ازدياد احساسها بوجود ازمة مائية مع انطلاقة الزمن نحو القرن القادم اسرعت بالتعاون والتنسيق الشديد مع امريكا فى مجال التكنولوجيا المائية والأبحاث وهو استمرار للتنسيق العسكرى والسياسى بينهما . ولاسباب غير معلومة حتى الآن ، ترى دوائر البحث الاسرائيلية فى نهر النيل المصدر الذى سيحل مشكلتها المائية فى المستقبل الأمر الذى يجعلها تولى عناية خاصة بكل من مصر واثيوبيا فى هذا المضمار ، بل أنها ترى فى نفسها انها صاحبة دور اساسى بسبب امتلاكها تقنيات عالية فى مجال تكنولوجيا المياه لا يملكها الآخرون .

وقد ظهرت مقالات عدة فى الصحف الاسرائيلية منذ منتصف السبعينات تدعو الى « مشروع شراء مياه النيل وتحويلها الى النقب » بعد ذلك طرح الرئيس السادات فكرة لم تصل الى حيز التنفيذ بايصال مياه النيل لاسرائيل فى حالة استتباب السلام الشامل وقد كان هدفه تخفيف التطرف الاسرائيلى بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة ولم يكرر الرئيس السادات الفكرة مرة اخرى نتيجة الحملات الداخلية المعارضة والتى تزعمها فى حينه وزير الرى المصرى المهندس عبدالعظيم ابو العطا وغيره فى النقابات والاحزاب .

وعادت صحيفة معاريف الاسرائيلية فى ١٩٧٨/٩/٢٧ لتكرار نفس الفكرة : « كتبت الصحف الامريكية منذ بضعة شهور بأن هناك اقتراحا اسرائيليا بأن تقوم مصر ببيع المياه من نهر النيل الى اسرائيل وبالفعل فان الفكرة كلها فكرة اسرائيلية . وهى فكرة المهندس اليشع كلى الذى يعمل فى شركة تاحال » ويرى اليشع كلى ان اسرائيل ستضطر لمواجهة مشكلة المياه لبضعة سنوات قادمة وهو يرى أن حل المشكلة موجود فى جلب مياه من دول مجاورة اى « احضار مياه النيل الى النقب الشمالى » وقد نشرت صحيفة « معاريف » مشروع اليشع كلى : « ان الهدف نقل الماء بواسطة انابيب تحت قناة السويس بجانب الاسماعيلية وفى الجانب الآخر تصب المياه فى قناة مبطنة بالخرسانة ، تقع فى الشمال الغربى بالقرب من طريق العريش ـ القنطرة ومن هناك تسير بمحاذاة طريق غزة ـ العريش حتى خان يونس وهناك فى خان يونس يتشعب مجرى المياه الى جزءين واحد لقطاع غزة ومجرى آخر يتجه نحو اوفاكيم وبير سبع . وبهذا تكون القناة من الاسماعيلية الى خان يونس بكل تفرعاتها حوالى ٢٥٠ كيلو مترا .. انهم يدرسون فى شركته تاحال كيفية استيعاب هذا الموضوع المعقد وتخصيص جهود كبيرة لتنفيذ المشروع واحتمالات اخراج المشروع الى حيز التنفيذ احتمالات كبيرة الآن » .

والمعروف ان شركة تاحال التى ظهر مشروعها عام ١٩٧٤ وبرز الى السطح عام ١٩٧٩ هى مؤسسة هامة جدا فى اسرائيل فهى منوطة بتخطيط المياه ودراسة المشاريع منذ عام ١٩٤٨ ، وهى مملوكة للحكومة الاسرائيلية والوكالة اليهودية والصندوق القومى اليهودى .

وقد عادت الفكرة مرة اخرى الى الصحف الاسرائيلية عام ١٩٨٦ بمناسبة مؤتمر « ارماند هامر » التعاون



الاقتصادي في الشرق الأوسط والذى افتتح في جامعة تل ابيب . وقد عرض في المؤتمر ورقة جديدة تقوم على مشروع نقل مياه النيل من مصر عبر صحراء سيناء الى قطاع غزة والنقب

اسرائيل ونهر الاردن :

كتبت صحيفة لوس انجلوس تايمز عام ١٩٨٨ تقول بأنه قبل نهاية القرن ستواجه اسرائيل وجيرانها العرب نقصا حادا في المياه سيضطرون امامه اما للتعاون من اجل حل مشترك للأزمة او الى اشعال حرب حول طرق تقسيم المياه ولقد اعتمدت الصحيفة في قولها هذا على تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطون السالف الذكر والذى حث واشنطون على القيام بعمل ادارى مائي يجمع خبراء الدول العربية واسرائيل والولايات المتحدة تقوم أمريكا بتمويله وتوجيهه وهكذا يمكن حل الصراع العربي الاسرائيلي لا عن طريق الحرب بل عن طريق محاربة الجفاف وكان المرشح الاكبر لهذا التجمع الجديد هو الاردن . هذا وقد ظهرت ورقة اخرى في مؤتمر « ارماند هامر » للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط بجامعة تل ابيب في يونيو ١٩٨٨ تطرح مشروعا اخر يشترك فيه الاردن واسرائيل لتمويل فيضان نهر اليرموك في الأراضي الاردنية الى بحيرة طبرية التي اخذ منسوبها في الانخفاض .

وفي شهر يوليو ١٩٩٠ ذكرت صحيفة « تيموانياج كرانيان » الفرنسية ان اسرائيل تستولى كل عام على مليار وثلاثمائة مليون متر مكعب من الماء من الحصة الطبيعية لعدد من الدول العربية واضافت الصحيفة ان عمليات سحب الاسرائيليين لمياه نهر الاردن والتي تتم عن طريق بحيرة طبرية تصل الى ٦٦٠ مليون متر مكعب مما يزيد من نسبة الملوحة في مياه نهر الاردن ويكون من الصعب استخدامها في الري . وقالت الصحيفة ان اسرائيل تأخذ أيضا نحو ٢٠٠ مليون متر مكعب من مياه قطاع غزة المحتل .

اسرائيل في لبنان :

كان من أهم الاهداف الكبرى لعملية اسرائيل في غزو لبنان عام ١٩٨٢ الوصول الى الليطاني اللبناني واستغلاله لصالح الدولة اليهودية . وفي شهر مارس ١٩٩٠ قال الوفد اللبناني في مؤتمر وزراء الخارجية العرب بان اسرائيل تستغل مياه نهرى الحصباني والوزاني استغلالا كاملا وتاما بمعدل ١٤٠ مليون متر مكعب سنويا . وقد احاطت اسرائيل نبع العين ونبع الوزاني بسياج ومدت منهما اقنية وانابيب عبر الأراضي الاسرائيلية اما نهر الليطاني فتسيطر اسرائيل على منطقة طولها ٣٠ كيلو مترا من مجرى النهر ولا أحد يعرف تماما ـ حسب تقرير الوفد ـ ماذا تفعل هناك . أما شبكة مياه الحدود اللبنانية فقد جرى ربطها بشبكة الجليل في فلسطين المحتلة .

في دجلة والفرات :

من المعروف ان خبراء فنيين على مستوى عال يشاركون في المشاريع المائية في تركيا وقد كافأت تركيا اسرائيل بمدها بكميات وخبرة من الماء . وفي مؤتمر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية عرض الممثل التركي ذو المستوى الرفيع (لم يذكر اسمه) مشروع رئيس الوزراء التركي « تورجوت أوزال » (اصبح الآن رئيسا للجمهورية) باسم « انابيب السلام » . والمشروع كما عرضه الممثل التركي على الحاضرين عبارة عن فرعين كبيرين من انابيب المياه المندفعة من الأراضي التركية احدهما يتجه نحو الكويت والمنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والامارات العربية المتحدة ويسمى هذا الفرع بالانبوب الشرقي . اما الانبوب الغربي فسوف يخدم مدنا اخرى في تركيا وسوريا والاردن والضفة الغربية (اراضي تحتلها اسرائيل) والجزء الغربي من المملكة العربية السعودية . وتقدر قيمة تكلفة المشروع بحوالى ٢٠ بليون دولار مما يستدعي معه طلب السلطات التركية مساعدة البنوك والمنظمات الدولية وكما ذكر تقرير المركز فان العقبة الاساسية امام المشروع هي في الدول المستفيدة والمشاركة فيه وان على هذه الدول الاقتناع بان الفوائد الاقتصادية للمشروع اكبر من التنازلات السياسية من اجله وان الهدف النهائي منه تقليل حجم الصراعات بين العرب واليهود وفي الشرق الأوسط وانعاش خطط التنمية في المنطقة .

٢ ـ تهديد الأمن المائي العربي او المواجهة بالتفويض مع العرب :

اثارت اسرائيل ومازالت بين الحين والآخر هاجس الأمن المائي العربي الذى هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي . ففي منطقة مليئة بالصراعات الاجتماعية الممتدة والمتنوعة يمكن لاية مغامرة غير محمودة العواقب تهديد الاف بل ملايين الناس في أهم مصدر لازم لاستمرار حياتهم وهو الماء . ومن الملاحظ ان اسرائيل تحرص كل الحرص على عدم المجاهرة باثارة هذا الهاجس لدى العرب بل واحيانا التظاهر بمظهر المتعاون الداعي للاستقرار في المنطقة وذلك لعدة اسباب تخص اسرائيل :

(أ) ان اسرائيل تشارك في بعض احواض الانهار العربية بشكل مباشر او غير مباشر مع أطراف عربية لاتزال حتى الان في حالة حرب رسمية مع اسرائيل .

(ب) ان القدرة العربية على الردع لاتزال فعالة في مجال الأمن المائي ومن ثم يصعب استخدام هذه الورقة لتهديد العرب بشكل مباشر وفي اية مواجهة قادمة .

(جـ) ان دول الجوار الاستراتيجي وان كانت في بعض مراميها الاستراتيجية تختلف مع الدول العربية المشاركة في احواض الأنهار الا ان مايربطها بهذه الدول



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩١

اقوى مما يربطها باسرائيل من علاقات جوار ومصالح حيوية وامن متبادل لاغنى عنه .

على ذلك ابتعدت اسرائيل من خط المواجهة المباشرة الى الخط الثانى وهو شن حرب باردة طويلة الأمد ضد العرب لم تظهر خطورتها الا فى نهاية العقد الماضى حين ظهر انها تستخدم الدول الأخرى المشاركة فى حوض الانهار العربية كخط هجوم متقدم ضد الدول العربية او مايطلق عليه الحرب بالانابة او التفويض حين تقوم دولة الجوار الاستراتيجى باتباع استراتيجيات تتفق مع ماتطالب به اسرائيل متذرعة بمصالحها القومية وخططها التنموية فى الوقت الذى تكون اسرائيل قد نفذت فيه الى هذه الدول تحت ستار المساعدات الفنية ، او العسكرية ، وغيرها ومن الملاحظ ان محاور حرب اسرائيل الباردة ضد العرب فى احواض الانهار الكبرى الثلاثة هى كما يلى :-

(١) التحريض الدائم والمستمر لدول الجوار الاستراتيجى المشاركة فى أحواض الأنهار لاشعارها بالظلم الناتج عن الاستخدام العربى المسرف للموارد المائية . وفى ذلك تستخدم اسرائيل مساعداتها المباشرة او المساعدات الامريكية لبعض دول احواض الانهار مثل تأمين سيطرتها على بلدان افريقية تقع فى حوض النيل مثل زائير وكينيا وروواندا ولعل هذا يفسر سبب سيطرة الشركات الاميركية والغربية على جملة مشاريع الرى فى هذه البلدان وسبب العناية الخاصة التى توليها اسرائيل للابحاث العلمية الخاصة بموارد المياه . وقد افادت الانباء عن تحالفات جديدة يقيمها النظام الاثيوبى وحركة تحرير جنوب السودان مع اسرائيل وبدء الانتقال التدريجى لايديولوجية هذه القيادات من اليسار الى اليمين فلايخفى ان هناك خبراء اسرائيليين وتعاون مباشر بين جون قرنق واسرائيل ومجلس الكنائس العالمى . وقد وافق النظام الاثيوبى رسميا على هجرة يهود الفلاشا الى اسرائيل ردا على تصعيد حركة الثورة الامريكية واستيلائها على ميناء مصوع الاستراتيجى وفى مطلع هذا العام تقدمت اسرائيل بدراسات تفصيلية حول الأتربة الاثيوبية وماكينات ومشاريع لبناء ثلاثة سدود كجزء من برنامج اشمل . ووفقا لهذه المعلومات فان مهندسين اسرائيليين قد قاموا فعلا باختبار التربة فى منطقتى أباى وبحيرة تانا على مقربة من النيل ازرق وقد قامت اسرائيل بمعاون اثيوبيا لبناء سد على نهر فنشا أحد فروع النيل الازرق الذى يمد النيل بحوالى ٧٥ ٪ من المياه لحجز نصف مليار من الامتار المكعبة سنويا .

ويعتقد البعض ان المقابل ليس فقط هجرة اليهود الفلاشا بل ان من المحتمل « ان يكون النظام الاثيوبى قد قدم تسهيلات لاسرائيل فى جزيرتى « دهلك » و « فاتيما » فى البحر الاحمر » وهو مايعنى عودة اسرائيل للتغلغل فى افريقيا واعادة بناء قواعدها العسكرية التى كانت بالقرب من باب المندب قبل اندلاع حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ .

(٢) المحاولة الدؤوبة والمستمرة لاستخدام ورقة الهاجس المائى لدى دول الأحواض العربية لاجبار دول عربية - لاتزال فى حالة حرب مع اسرائيل - طوعا ام كراهية للجلوس على مائدة المفاوضات المباشرة معها . وقد تمكنت اسرائيل من ذلك فى المؤتمر المصغر الذى عقد عام ١٩٨٨ فى واشنطون - كما اسلفنا - بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية . ويستطيع الباحث ان يدعى ان جزءا كبيرا من هذا الهدف قد انجز وقد اكدت على ذلك صحيفتا الواشنطون بوست ولوس انجلوس تايمز وتقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى جلسته المنعقدة فى ٢٦ نوفمبر ١٩٨٦ ومؤتمر فبراير ١٩٨٧ فقد شارك فيه عبد الرسول علواش من سفارة العراق جنبا الى جنب مع مائير بين مائير المدير العام لوزارة الزراعة الاسرائيلية ومنذر حدادين رئيس هيئة حوض نهر الأردن وفولكان فيرال نائب المدير العام للعلاقات الاقتصادية الثنائية بوزارة الخارجية التركية ، وكثيرا ماهللت وسائل الاعلام الامريكية لهذا الانجاز « العظيم » واعتبرته الادارة الامريكية عامل انجاز وفعالية للمركز المذكور .

(٣) استخدام المساعدات الفنية والخبرة الاسرائيلية التقنية فى تكنولوجيا توفير والحفاظ على المياه لتقليلها عن دول حوض المياه العربية المجاورة ، كما اسلفنا . كما يوجد بعض الخبراء الاسرائيليين لدى شركات وافراد من احواض الانهار بهدف تقديم خبرتهم فى مشروعات الأمن الغذائى مثل تطهير التربة واصلاح الاراضى وزراعة الموالح وتربية المواشى والدواجن وانتاج البيض والرى بالتقطير وخلافه .

إن الوضع القائم حاليا لابد وان يفرض على الباحث السعى لايجاد وسائل ادارة هذا الصراع ورغم ان هذا محله دراسة اخرى الا ان انجازها مسألة ذات اهمية قصوى . ومن وجهة نظرى ، هناك طريقان لاثالث لهما :

اولهما : صراعى ويقوم على ان مفهوم الأمن القومى لايتجزأ اى انه مفهوم يشمل استخدام الدول العربية قواتها العسكرية لوقف استغلال الدول الأخرى المشاركة فى احواض الانهار العربية وبالتالى خرق اتفاقيات المشاركة الموقعة بين دولها . وهذا البديل اقل احتمالا فى التنفيذ وغير مرغوب فيه ويصعب تطبيقه الا فى اطار التوازنات الدولية القائمة فى العالم .

ثانيهما : تعاونى ويقوم على مبدأ المنفعة المتبادلة مع دول الجوار الاستراتيجى او بين دول الحوض الواحد من منطلق الايمان بوجود مصالح مشتركة او متبادلة دون مغالاة او تجاوز مع معرفة حقيقية لحاجات دول الحوض من الماء واستخدام أمثل لها . وهذا البديل اكثر احتمالا للتنفيذ لما فيه من تبادل للمنافع وفهم لتصريف الأمور .



المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

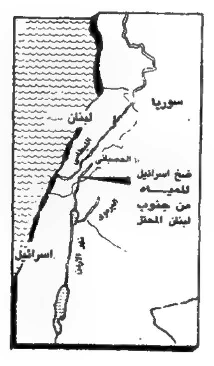
التاريخ : ابريل ١٩٩١

ومن هذا المنطلق يكون التنبيه على عنصرين هامين :

(١) ضرورة تطوير استراتيجية عربية مشتركة تضع المصلحة العربية العليا موضع التنفيذ فاذا لم يكن هناك اتحاد كامل للرؤية فعلى الأقل وجود وحدة حركية في العمل لتنفيذ الحد الادنى من الاتفاق تمنع الاخرين من سرقة المياه وانتهاك المواثيق والاعراف الدولية بشأن احواض الانهار .

(٢) وجود هيئة عربية عليا من المستوى الثانى في المسئولية ملحقة بأمانة جامعة الدول العربية يكون دورها ليس فقط تنفيذ الاستراتيجية السابقة بل وضع خطط طويلة الأمد لتنظيم واستغلال احواض الانهار العربية والإشراف الدائم لمنع تحول اية اثار جانبية الى عقبات تحول دون استغلال هذه الاحواض . يضاف الى ذلك مرونتها وحيويتها في استخدام عوامل الاحلال والطرد للقوى الاجتماعية والاقتصادية في تلك المناطق مع الادراك الكامل لحاجات دولها وحتمية التعاون بينها .

إن تاجيل التعاون العربى الناجح - رغم كل الازمات - الى وقت اخر معناه فقط استمرار الحرب العربية - الاسرائيلية الباردة حول المياه والتى تقودها اسرائيل على قدم وساق دون مواجهة علنية ومعناه ايضا ان كل عام جديد يأتى بفيضان من الاعباء المستجدة وضياع الحقوق العربية .□





المصدر : الفرسان

التاريخ : ٥ / أبريل / ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مسألة المياه

على طاولة المحادثات؟

دقت ساعة... حرب المياه!

منذ ان ابتليت المنطقة العربية بالاحتلال الاستيطاني الصهيوني في بواكير هذا القرن وضعت الحركات الصهيونية آنذاك اسرائيل بعد قيام كيانها كذلك التوسع كاستراتيجية ثابتة بهدف اقامة (اسرائيل الكبرى) من الفرات الى النيل، وترجمة هذا الشعار تعني احتلال مساحات شاسعة من الارض العربية وجلب كافة اليهود من مختلف اصقاع الارض للاستيطان فيها مع ما يستتبع من الهيمنة على مصادر المياه للري والزراعة وارواء افواه الملايين من المهاجرين اليهود الذين جلبتهم اسرائيل وستجلب المزيد منهم عبر السنوات القادمة.

الاستراتيجية المائية احتلت حيزاً كبيراً من تفكير الاسرائيليين منذ بداية هذا القرن وحتى يومنا هذا. اذ اضحت المياه إمّا سبباً مباشراً في بعض الاحيان او غير مباشر في احايين كثيرة للاحتلال الاسرائيلي للارض العربية او نتيجة مباشرة للعدوان والتوسع والهيمنة على حساب الارض والثروات والمياه العربية. وتبرز اهمية المياه والاستراتيجية المائية في نظر المخططين الصهاينة من خلال الشعار الذي اتخذوه وهو (حدود اسرائيل من الفرات الى النيل) اي انهم اختاروا مياه الفرات والنهر ذاته والهيمنة عليه كحد يرتكزون اليه والنيل ومياهه لتشكل الحد الاخر

وما من شك بان المياه كانت الدافع الذي يواجه قرارات اسرائيل وما يزال. ففي عام ١٩٥٥ قال ديفيد بن غوريون رئيس وزراء اسرائيل الاسبق:



المصدر : الفرسان

التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«ان اليهود يخوضون معركة المياه ضد العرب وان مصير اسرائيل يتوقف على نتيجة هذه المعركة». وقبل التاريخ المذكور لستة وثلاثين عاماً اي في العام (١٩١٩) بعثت الحركة الصهيونية بمذكرة الى مؤتمر الصلح بفرساي ضمنتها رغبة الحركة في السيطرة على القرعون وعلى اكبر نسبة من مياه الليطاني. تلك الرغبة التي احتوتها رسالة بعث بها في الخمسينات ديفيد بن غوريون الى شارل ديغول يقول فيها: «ان امنيتي في المستقبل ان اجعل نهر الليطاني حدود اسرائيل الشمالية»!

وقد كانت الحروب والاعتداءات التي شنتها اسرائيل ضد الدول العربية (بمعدل اعتداء كل عشر سنوات) بمثابة حلقات متصلة ضمن سلسلة من الاستراتيجية العدوانية للسيطرة على الارض والثروات والمياه العربية تمهيداً لاقامة اسرائيل الكبرى.

الاستراتيجية الصهيونية المائية

ركّزت الوكالة اليهودية والحركات الصهيونية على اهمية الماء كسلاح استراتيجي قبل قيام الكيان الاسرائيلي بسنوات عديدة، فقد ظهرت بعض المشروعات التي استندت في الاساس الى اقتراحات الحركات الصهيونية والوكالة اليهودية. ومن تلك المشروعات مشروع (ميلك) وهو خبير اميركي قام بزيارة فلسطين عام ١٩٢٨ بدعوة من الوكالة اليهودية وتم ايفاده من قبل وزارة التجارة الاميركية لوضع مشروع حول تنظيم «قضية المياه».

وقد اصدر ميلك في العام ١٩٤٤ دراسة اقرب الى الكتاب منها الى الدراسة بعنوان (فلسطين أرض الميعاد) وكانت تلك الدراسة بمثابة نسخة محسنة عن توصيات الوكالة اليهودية وتتلخص بنود تلك التوصية التي اصدرتها الدراسة بما يلي:

أ- ضرورة السيطرة على منابع نهر الاردن حتى مصبه وعلى روافد النهر المذكور (اليرموك والحاصباني وبانياس ودان).

ب - تجفيف بحيرة الحولة والمستنقعات المجاورة لها وانشاء قنوات المياه لنهر الاردن لاغراض ري الاراضي الواقعة في منطقة بيسان ثم ضخها لري أراضي النقب.

ج - تحويل مياه نهر الليطاني الى فلسطين وتخزينها في بحيرة اصطناعية تمهيداً لنقلها الى صحراء النقب.

د - انشاء سدود لاستغلال مياه الامطار في الري وتوليد الطاقة الكهربائية.

وقد اكد ميلك من خلال الدراسة التي وضعها بان الهدف الرئيسي لتوصياته هو العمل على تشجيع هجرة اليهود من مختلف انحاء العالم الى فلسطين مشيراً الى ان توفير المياه هو العامل الرئيسي لتوطين المهاجرين اليهود. ومن سخريات القدر ان مشروع ميلك شكّل الاساس لقرار التقسيم عام (١٩٤٧)!!

كما استقدمت المنظمة الصهيونية عام ١٩٣٨ لجنة لتقصي الحقائق في فلسطين برئاسة المهندس الاميركي هايز وقدم تقريراً عام ١٩٤٣ وكان اشبه بترجمة تفصيلية لتقرير سلفه (ميلك) مع بعض الاضافات من بينها ضرورة شق قناة تربط بين البحر الابيض المتوسط والبحر الميت والتي عرفت فيما بعد بـ (قناة البحرين) (وهو ما اشرنا اليه في اعداد سابقة من «الفرسان».

للاستفادة منها في اغراض عسكرية واستراتيجية وتوليد الطاقة الكهربائية. لكن التقرير وضع في حينه على الرف نظراً للتطورات السياسية في أوائل الاربعينات أي إبّان الانتداب البريطاني على فلسطين.

وينبغي القول بان حكومة الانتداب البريطاني كانت تقدم كافة التسهيلات للحركات الصهيونية واليهودية بدءاً بتسهيل عمليات شراء الاراضي التي تحيط بمصادر المياه في فلسطين ومنح تلك الحركات الامتيازات لتوليد الطاقة الكهربائية وما الى ذلك. وكذلك فعلت حكومة الانتداب الفرنسي في لبنان في ما يتعلق بتسهيل الحصول على مصادر المياه هناك. ولعلنا لا نجانب الصواب اذا قلنا بان الافكار والمقترحات التي تبنتها الحركات الصهيونية في الثلاثينات وبداية الاربعينات شكلت الاساس لمشاريع التسوية المائية بعد قيام الكيان الاسرائيلي في مراحل لاحقة. وقد برز من تلك المقترحات ثلاثة مشاريع هي مشاريع (مين وجونستون وكوتون) والتي تدور حول هدف واحد مع تباين في دبلجة صيغ تلك المشاريع.

مشروع "مين"

فالمشروع الاول وضعه «شارلز مين» وتضمن عدة بنود نصت على ما يلي:

١. تنظيم مصادر مياه بحيرة الحولة ونهر الحاصباني وذلك لارواء وادي الاردن.

٢. حفظ المياه الفائضة من نهري الاردن واليرموك في بحيرة طبريا ومن ثم ري الاراضي الواقعة على جانبي نهر الاردن من الشرق والغرب.

٣. بناء قناة لاستغلال مياه نهر الاردن لري منطقة بيسان.

٤ ـ انشاء سد على نهر الحاصباني لتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة لاسرائيل.

٥ ـ تجفيف بحيرة الحولة وشق قناتين على نهر الاردن.

وقد رفضت الاقطار العربية هذا المشروع لانه اعطى لاسرائيل وحدها الهيمنة التامة على مياه بحيرة طبريا بالاضافة الى ان مشروع (مين) ركّز على الاردن كوطن بديل للفلسطينيين بدل فلسطين ارض ابائهم واجدادهم!!

مشروع جونستون

جاء اريك جونستون الى المنطقة عام ١٩٥٣ في اعقاب التوتر العسكري الذي ساد بين سوريا واسرائيل حول بحيرة طبريا واعلان اسرائيل من جانب واحد عن خطتها السباعية المائية القاضية باستغلال مياه نهر الاردن. فقد اوفد الرئيس الاميركي دوايت ايزنهاور مبعوثه جونستون لوضع مشروع للتسوية المائية بشكل خاص وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام. وقد اظهرت مهمة جونستون بشكل واضح الربط بين قضية المياه والاستقرار في المنطقة كما ورد على لسان ايزنهاور في تصريح له قبل مغادرة جونستون الى المنطقة. وتتلخص اهداف مشروع جونستون فيما يلي

١ ـ تجفيف بحيرة الحولة وسحب المياه منها الى منطقة جبال الجليل بعد اقامة خزان بطاقة (١٣٠) مليون متر مكعب عند نقطة التقاء نهري الاردن والحاصباني.

٢. اقامة سد وشق قناة لتحويل الحاصباني وبانياس والدان لري منطقة الجليل الاعلى.

٣ ـ اقامة سد بالقرب من عين الحمراء لتحويل مياه بانياس الى القناة التي ستقوم بارواء منطقة الجليل

٤ ـ انشاء سد على نهر اليرموك عند منطقة العدسية بطاقة تخزينية تقدر بحوالي (٧٣) مليون م٣ لري الغور الشرقي.

٥ ـ بناء سد ومحطة توليد كهرباء قرب محطة المقارن بهدف زيادة المياه في بحيرة طبريا.

٦ ـ زيادة ارتفاع السد القائم على نهر الاردن عند خروجه من بحيرة طبريا ليستوعب (٨٣٠) م٣ وانشاء سد وخزانات على الاودية الجانبية لتخزين مياه الفيضانات.

٧ ـ توزيع المياه بين الدول المعنية بالنزاع على النحو التالي: تحصل سوريا على (٤٥) مليون م٣ والاردن على (٧٧٤) مليون م ٣ فيما يحصل لبنان على (٣٥) مليون م ٣ وتكون حصة فلسطين المحتلة (٣٩٤) مليون م ٣ وقد رفضت الدول العربية المشروع المذكور لانه يعني الاعتراف باسرائيل ومنحها مكافأة لقاء احتلالها للارض العربية واغتصابها الثروات العربية ويمكن القول



المصدر : الفرسان

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٩١

بان مشروع جونستون قد انتهى الى الفشل لانه لم يضع في الحسبان الحدود السياسية والقانونية المتعلقة بالمياه والحقوق العربية المشروعة الامر الذي حدا بالعرب الى طرح مشروع بديل فيما قام الطرف الآخر (اسرائيل) بطرح مشروع بديل ايضاً.

المشروع العربي للتسوية المائية

في العام ١٩٦٠ كلفت الجامعة العربية لجنة فنية لوضع مشروع عربي مائي تضمن البنود التالية.

ا ـ اقامة سد في منطقة المقارن او في وادي خالد بطاقة تخزينية تقدر بحوالي (٤٧٥) مليون م ٣.

ب ـ اتمام قناة الغور الشرقية من خلال تحويل المياه اليها عند نقطة العدسية بالاضافة الى تحويل مياه الحمة الى القناة المذكورة.

جـ ـ انشاء اربع محطات بين المقارن والعدسية بهدف توليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها بين الاردن وسوريا.

د ـ السماح بتحويل المياه الزائدة عن حاجة التخزين في سد المقارن الى بحيرة طبريا ليصار الى سحبها فيما بعد الى قناة الغور الشرقية.

هـ ـ توزيع المياه على النحو التالي: سوريا (٤٢) مليون م٣ لبنان (٣٥) مليون م٣ الاردن (٤٢٠) مليون م٣ واسرائيل (٩٦) مليون م٣. اما مياه الاودية والآبار والتي تقدر بحوالي (٢٨٠) مليون م٣ فتوزع على الاراضي المجاورة.

والخلاصة ان المشروع العربي لو تم تطبيقه فانه سيحفظ المياه العربية للاقطار العربية ويحرم اسرائيل من نهب حوالي (٢٥٠) مليون م٣. ولعل من اهم اهداف المشروع العربي منع اسرائيل من استغلال مياه بحيرة طبريا لري منطقة النقب وذلك عن طريق منع وصول المياه الواردة من نهري الحاصباني وبانياس لزيادة منسوب البحيرة المذكورة.

وقد تعثر المشروع العربي لاسباب مالية حيث ان معظم الاقطار العربية لم تسدد الالتزامات المالية المترتبة عليها بالاضافة الى انعدام القوة العسكرية الفاعلة لاستمرار مراحل المشروع المذكور.

وقامت اسرائيل من ناحيتها بتقديم مقترحات تستند في الاساس الى مشروع تقدم به مهندس امريكي يدعى (كوتون) عام ١٩٥١ واعلنت اسرائيل فيما بعد عن تنفيذ بعض المشاريع المائية لعل من اهمها مشروع (ناقل المياه القُطري) (مشروع تحويل روافد نهر الاردن) والذي يهدف الى جر مياه نهر الاردن وروافده الى صحراء النقب. ويعتبر هذا المشروع اي مشروع (الناقل القُطري) من المشاريع الاسرائيلية الاستراتيجية فيما يتعلق بالهجرة والاستيطان. ويهدف المشروع الاسرائيلي (والذي يستند الى مشروع جونستون) الى ما يلي:

ـ تجفيف بحيرة الحولة وشفطه (١٠٠) مليون م ٣ من مياه البحيرة الى اسرائيل.

ـ تحويل نهر الاردن عند منطقة جسر بنات يعقوب للحصول على (٥٠) مليون م٣.

ـ تحويل المياه المالحة في بحيرة طبريا للحصول على (٣٠) مليون م ٣.

وبلغة الارقام فان اسرائيل ستحصل طبقاً للمشروع المذكور على نصف مياه نهر الاردن وتحويلها الى صحراء النقب لاغراض الاستيطان والهجرة وما الى ذلك. اما عن الاهداف الفعلية وغير المعلنة لمشروع (ناقل المياه القُطري) الاسرائيلي فانه يمكن اجمالها فيما يلي:

١ ـ الحاق اضرار بالغة بالزراعة والاقتصاد في الاردن وتدمير البنية الاقتصادية والتنموية وخاصة في مناطق الاغوار الاردنية.

٢ ـ احياء صحراء النقب على حساب مياه نهر الاردن وجعل منطقة النقب (بعد تسمية مستوطناتها وتكثيف الهجرة) بمثابة إسفين يفصل اسيا عن افريقيا ناهيك عن انها تشكل اداة ربط بين اسرائيل والبحر الاحمر وبالتالي التحكم بالدول العربية المطلة عليه

٣ ـ كسر طوق الحصار الذي فرضته الاقطار العربية على اسرائيل.

قمة عربية لمواجهة السياسة المائية الاسرائيلية

ونظراً لخطورة المشروع الاسرائيلي فقد دعا

الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في الثالث والعشرين من كانون الاول/ ديسمبر عام ١٩٦٣ الى قمة عربية لتدارس الموقف ومواجهة الخطر الصهيوني. وتمخضت اعمال القمة العربية الاولى عن وضع خطة تضمنت اقامة عدة مشروعات هندسية شملت اقامة سد المخيبة في الاردن وتحويل مياه نهر بانياس الى سوريا واقامة سد تحويلي على مجرى الحاصباني في لبنان، كما تضمنت قرارات القمة العربية آنذاك توفير الحماية العسكرية لتنفيذ هذه المشروعات بواسطة قيادة عربية مشتركة، الا ان المشروع العربي لم يفلح في تحويل روافد نهر الاردن (الحاصباني وبانياس والوزاني). وكان هذا الفشل بمثابة المؤشر الذي حدا باسرائيل للقيام بعدوان عام ١٩٦٧ واحتلال المزيد من الارض العربية وبالتالي المزيد من المياه العربية والتحكم بمصادرها.

تلخصت المواجهة العربية لسياسة اسرائيل المائية في اقامة مشاريع عربية لتحويل نهر الاردن وروافده وخاصة نهر الحاصباني. فقد قامت سوريا في بداية الستينات بمساعدة بعض الدول العربية بانشاء مشروع عربي هو (سد خالد بن الوليد) بهدف الحيلولة دون نهب اسرائيل لمياه الحاصباني وتحويل مجرى النهر عبر اراضي سوريا، لكن هذا المشروع لم يكتب له النجاح بسبب احتلال اسرائيل للارض العربية عام ١٩٦٧، فقد اخذت تل ابيب تعرقل اي مسعى لاستغلال مياه نهر اليرموك. ورغم التحديات الاسرائيلية المتكررة فقد شرع الاردن وسوريا باحياء مشروع سد اليرموك.

سد الوحدة

في ايلول/ سبتمبر من العام ١٩٨٧ تم التوقيع بين الاردن وسوريا على اتفاق لانشاء (سد الوحدة) وقد اطلق عليه هذا الاسم تيمناً بالوحدة الهدف الغالي والمنشود لكافة ابناء الامة العربية. وتقرر بناء السد الذي تبلغ طاقته التخزينية حوالى (٢٢٥) مليون م ٣ في السنة في بلدة المقارن الواقعة عند الحدود الاردنية السورية على بعد بضعة كيلومترات الى الشرق من خط المواجهة مع اسرائيل ونهر اليرموك الذي يبلغ طوله حوالى ٤٠ كيلومتراً وينبع من الاراضي السورية ماراً في اراضي الاردن وفلسطين المحتلة ليصب في نهر الاردن جنوب بحيرة طبريا. واعترضت سبيل (سد الوحدة) في الآونة الاخيرة عقبة تتلخص في رفض اسرائيل للحصة المقررة لها بموجب (مشروع جونستون)، وقد ادى هذا الرفض الى اشعار البنك الدولي للاطراف المعنية بتجميد تمويل المشروع حتى يُصار الى اتفاق الاطراف الثلاثة واقتسام المياه وفق خطة يتم الاتفاق عليها. ومع ذلك فقد تم الانتهاء من المرحلة الاولى من (سد الوحدة) في كانون الثاني من العام ١٩٩٠ وفرغت الجهات الفنية من اتمام قناة طولها (٩٢٣) متراً أعدت خصيصاً لتحويل مياه اليرموك عند الحدود السورية - الاردنية.

اما المرحلة التالية والاخيرة من سد الوحدة والتي تتضمن بناء جدار ارتفاعه يبلغ (١٠٠) م ومحطة لتوليد الكهرباء فانها قيد الانتظار ريثما يتم الاتفاق على تقاسم الحصص من مياه السد. وجدير بالذكر ان الاردن وسوريا اتفقا في الخمسينات على انشاء سد في منطقة (المقارن) اي موقع سد الوحدة لكن الاعمال في ذلك المشروع توقفت بسبب احتجاج اسرائيل وتأثيرها على الولايات المتحدة مما ادى الى توقف التمويل الاميركي للمشروع المذكور. ويهدف سد الوحدة الى توفير مياه الشرب وتوليد الكهرباء. وقد اثار هذا المشروع عند الاعلان عن ردود فعل اسرائيلية غاضبة. وزعم اسحق شامير بان سد الوحدة سيحرم اسرائيل من (٢٥) مليون م ٣ من المياه! وقال ان اسرائيل ستبذل قصارى جهدها للحيلولة دون اتمام المشروع مشيراً الى ان اسرائيل قامت بجهود مكثفة ومساع حثيثة بهذا الخصوص. وقال مدير مصلحة المياه في اسرائيل: «ان سوريا تسيطر على المصدر الاول للمياه في حين يسيطر الاردن على المصدر الثاني اما اسرائيل فانها تأتي في المرتبة الثالثة!! وزعم بان السد العربي والذي اقيم لاستثمار مياه عربية في اراض عربية يجلب اضراراً جسيمة لاسرائيل!!

والخلاصة ان اطماع اسرائيل في الارض والمياه والثروات العربية لا حدود لها وقد شرعت بتنفيذ تلك الاطماع وفق تسلسل زمني عبر العقود المتلاحقة ووفقاً للظروف السياسية واستثمارها بشكل حاذق من قبل المخططين الصهاينة ومناصريهم في دول العالم المختلفة. وليس بخاف على احد ان اسرائيل نفذت الكثير من مخططاتها الواردة في استراتيجية (اسرائيل الكبرى)، وهي ماضية في تطبيق شعار الصهاينة (ارض اسرائيل من الفرات الى النيل) اي من

الماء العربي الى الماء العربي ما لم تواجه برد عربي حازم يوقفها عند حدها وموقف دولي يضع حداً للباطل الاسرائيلي في مواجهة الحق العربي في الارض العربية التي احتلتها اسرائيل والثروات والمياه التي صادرتها على مسمع من العالم كله وفي وضح النهار!!

عمان - «الفرسان»



المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩١

دراسة تحذر من محاولات إسرائيل إقتسام مياه الانهار مع الدول العربية

كتب ـ مجدى حلمى :

حذرت دراسة علمية من محاولات اسرائيل ادخال قضية المياه ضمن تسوية مشاكل الشرق الاوسط . اكدت الدراسة سعى اسرائيل للاستيلاء على الانهار واقتسامها مع الدول العربية

كما حذرت الدراسة التى اعدها الدكتور مغاورى دياب عميد علوم المنوفية . من خطورة اعلان تركيا لاستعدادها لتزويد اسرائيل بالمياه . واشارت الدراسة الى تعرض العالم العربى لمجاعة مخيفة خلال الاعوام القليلة القادمة . بسبب النقص المتزايد فى المياه بلغ حجم النقص فى العام الحالى ١٣٢ مليار متر مكعب . واوضحت الدراسة . ان العالم العربى يستورد ٦٠٪ من غذائه . وطالبت بتخصيص نسبة نصف فى المائة من عائد البترول سنويا لاستصلاح الاراضى وزراعتها لمواجهة المجاعة . كما اشارت الدراسة الى وجود منابع الانهار فى غير الدول العربية . مما يشكل خطرا كبيرا على الوطن العربى



مبادرة إسرائيل هدفها: "الماء" وليس الأرض مقابل السلام

●● ففي نبأ استردام .. ان الرئيس التركي «اوزال» اجتمع مع «شيمون بيريز» رئيس حزب العمل الاسرائيلي لمناقشة .. امكان «توظيف» المياه التركية كاداة جديدة وفعالة من اجل تسوية مشاكل الشرق الاوسط وتصفية كل القضايا المعلقة ليتحقق التعايش السلمي بين شعوب المنطقة .

وذلك على اساس . توافر فائض كبير من المياه العذبة في تركيا التي تمتلك معظم منابع انهارها بينما يختلف الموقف بالنسبة لكل او لمعظم الدول العربية التي تعتمد على انهار تتواجد منابعها خارج حدود تلك الدول . الامر الذي يهدد استمرار «الامن المائي» لها وبالتالي يهدد عمليا مستقبلها الامني الاستراتيجي» .

وتضمن النبأ ايضا .. «بان الرئيس التركي اضاف بصراحة عن امله في ان تتسع دائرة التعاون لتحصل تركيا على قدر «لائق» من فائض الطاقة من دول المنطقة مقابل ماتشترك به تركيا في انشاءات المرافق الخاصة بنقل المياه منها الى دول المنطقة كخطوط الانابيب . ومحطات الضخ واحتمال الحاجة الى اقامة بعض السدود او البحيرات الصناعية وذلك وفقا لطبيعة وحجم التعاون «المائي» المرتقب !!» .

لماذا أعلن شامير هذا الشعار في هذا الوقت بالذات

بقلم الدكتور لواء :
كمال عبد الحميد



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٥ أبريل ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كانت تركيا قد ناقشت مع العراق وسوريا منذ سنوات بعض مقترحات «التعاون» الاستراتيجي بالنسبة للقطاعات الاقتصادية والاعلامية والخدمات العامة كمقدمة للتوسع اللاحق في باقي المجالات المتممة للتكامل الامني الاستراتيجي ولكن كانت هناك خلافات معقدة حول حدود التعاون الاستراتيجي على اساس انتماء تركيا الى منظمة حلف شمال الاطلسي . وكان هدف تركيا ان تحقق توسعا ما من التعاون الاقليمي يدعم موقفها الاستراتيجي امام اليونان التي انضمت الى المجموعة الاوروبية بينما لاتزال تركيا في انتظار انضمامها بعد عام ١٩٩٢ .

وكانت تركيا تريد ايضا ان تظهر كطرف قوى يرتبط بالمنطقة بكل اطرافها من العرب وباسرائيل وايران لتكون ايضا قوية بعلاقتها امام الاتحاد السوفيتي وفي شرق البحر المتوسط بل وايضا في منطقة الخليج او عرضت مقترحاتها على بعض دول الخليج العربية بالنسبة لمد خطوط انابيب المياه الى تلك الدول مقابل حصة بترولية متوازنة القيمة وتوقفت المباحثات بسبب ازمة الخليج

ونبأ آخر من اسرائيل ..

وفي مارس الماضي كان اسحق شامير اعلن مبادرة جديدة للاتفاق او الوفاق مع العرب بانه «على استعداد لتوقيع معاهدة لحظر استخدام اسلحة الدمار الشامل . وانه يقبل التفتيش من جانب باقي الاطراف على الترسانة والمواقع الاسرائيلية . وكل ذلك مقابل اشتراكه في اتفاقية لاعادة توزيع مياه المنطقة

● والملاحظ . انه لم يتعرض لتدمير او لتصفية تلك الاسلحة لا كان العرض الذي تقدم به ربما كبداية للمساومة . هو حظر الاستخدام للاسلحة، وهذا يعني .. امكان الاحتفاظ بها وتخزينها وهذا لايضمن طهارة المنطقة من مصادر الخطر المدمر او التلوث القاتل ولعله ابقى «صداء» موضوع التخلص من تلك الاسلحة لكي يطالب بمطالب كبيرة في اثناء المفاوضات ليحقق لشعبه اكبر قدر من «ارباح» الوفاق

تحليل المبادرة الإسرائيلية ؟

ونوجز فيما يلي بعض ملاحظاتنا عن دوافع ومضمون تلك المبادرة لنصل في النهاية الى نقطة اللقاء بينها وبين العرض الذي قدمه الرئيس التركي للمناقشة مع شيمون بيريز باعتبار تكامل المضمون بين العرضين حول جيرانها العرب على اساس التوزيع الجديد للمياه العذبة التي ستكون هي محور الصراع الاستراتيجي بالمستقبل ليس فقط في منطقة الشرق الاوسط . بل وفي كل انحاء العالم حتى بالنسبة للدول العظمى التي تملك اعظم موارد المياه كالولايات المتحدة والصين والهند وحيث توجد بها مناطق تتعرض دوريا وبانتظام الى كوارث الفيضانات والسيول بينما تعاني مناطق كثيرة اخرى منها من تفاقم مشاكل الجفاف واتساع حرائق الغابات

● واهم ملاحظاتنا . على مضمون تصريح «شامير» هي

الملاحظة الاولى

● ان المبادرة الاسرائيلية جاءت عقب انتهاء حرب الخليج وانكسار العراق وبدء التحرك الامريكي والدولي لدفع القضية الفلسطينية على طريق التسوية بعد ان تعهد بوش ورؤساء دول كثيرة في العالم بضرورة العمل الايجابي لانهاء وتصفية القضايا المعلقة . وكان شامير يرفض دائما قبول شعار «الارض مقابل السلام» ولهذا نرى . انه اراد رفع شعار جديد لتبدأ دورة الوفاق من جديد حول مضمون الشعار الجديد لتطول المجادلات والمساومات وتبرد الحرارة وتتجمد القضية من جديد او . لتحصل اسرائيل على مزيد من المياه العذبة لتضاعف قدرتها



المصدر : الوحدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ أبريل ١٩٩١

وماهو دور تركيا في عرض إرسال «الماء» محورًا للتعاون الإقليمي؟

إسحق شامير

الانمائية لمواجهة متطلبات المهاجرين الجدد من اليهود السوفييت لان اسرائيل لاتعاني حاليا اي مشكلة بالنسبة «للارض» فهي تبسط سيطرتها على كل فلسطين وعلى هضبة الجولان والجنوب اللبناني

وحتى لو تخلت عن الجولان فنعتقد انها ستتشدد في الاحتفاظ بشريط امني من الهضبة وكذلك بالنسبة لاطماعها في جنوب لبنان بعد ان استنزفت مياه نهر الليطاني وسحبت منه الكثير لتخزينه في بحيرة طبرية وفي منخفض «البطوف» بالجليل الاعلى وهذا يعني ان اسرائيل تريد ان تضمن مزيدا من «الامن المائي» قبل ان تتوالى امواج المهاجرين الجدد وهي بما تسيطر عليه من الارض ترفض مبدأ الانسحاب منها ولهذا ربطت التسوية للقضية على اساس قيام اتحاد ما بين الفلسطينيين والاردنيين ولتكون «شرق الاردن» هو الوطن البديل

والغريب ان الملك حسين اعلن منذ ايام عن استعداده للاندماج الاردني مع الشعب الفلسطيني في اتحاد كونفدرالي ومعنى كل هذا ان هناك جهودا تهدف الى تكريس فكرة الوطن البديل لتكون اساسا للاستقرار الفلسطيني شرق نهر الاردن

والملاحظة الثانية

هي ظهور العلاقة «الموضوعية» بين كل من

(أ) اقتراح الملك حسين المعلن قبل زيارة جيمس بيكر للاردن

(ب) والاقتراحات القديمة المتكرر اعلانها من صقور اسرائيل

(جـ) وبين مبادرة شامير للتفاوض على الماء وليس على الارض .

(د) وبين مقترحات الرئيس التركي اوزال حول موضوع الماء ايضا وحول هذه الاركان نقول ..

● ان الحديث عن ارض .. الوطن البديل لتكون شرق نهر الاردن .

● والحديث عن التسوية النهائية للمشكلة على هذا الاساس سيضمن الحق لاسرائيل مستقبلا في زيادة نصيبها من الروافد المائية المتنازع عليها .. وهو نهر الاردن اذ سيكون تقسيم مياهه من جديد على اساس امتلاك وسيطرة اسرائيل على كل الضفة الغربية للنهر الى جانب ما ستجتهد في الاحتفاظ به من الهضبة ارضية وركائز امنية على منابع النهر

والملاحظة الثالثة

ان اسحق شامير اشار بصراحة عن «استعداده» لمفاوضات السلام مع الاطراف العربية .. منفردين او مجتمعين بل وفي اطار نظام او تحت مظلة «اقليمية» دون الحاجة او الاصرار على المظلة «الدولية» ونحن نرى في هذا التصريح .. محاولة واضحة للهرب من الارتباط او التقيد «بالتحرك التفاوضي» حول محور القرار رقم (٢٤٢) المتعلق بانسحاب اسرائيل من اراض عربية وهذا ما يريد شامير التحلل منه بما يحقق له اسقاط شعار «الارض مقابل السلام» ولهذا رفع شعاره المتضمن معنى «الماء مقابل السلام»

وملاحظة .. قبل الاخيرة

وهي ان اسرائيل عرضت مبادرتها .. وكررت اعلانها عن رفض شعار «الارض مقابل السلام» وانها مستعدة للتفاوض حول حظر الاسلحة الاستراتيجية وتركت العرب ان يتشددوا في طلب «تدمير الاسلحة» وليس في تجميدها ..

والملاحظة الاخيرة

ان كل هذه الانجازات المرحلية والمتوقعة تهدف على المدى البعيد الى قيام اسرائيل الكبرى . وحول هذا الامل الذي عاد الحديث الى تجديد الحوار فيه ورفع شعاراته تبقى مسئولية المستقبل مرتبطة بالسلوك العربي في سياقه الاستراتيجي مع السلوك الاسرائيلي على اساس ما حدده مشروع هيرتزل سنة ١٩٠٤ عن حدود اسرائيل الكبرى لتكون من الفرات شرقا .. الى النيل غربا ؟



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩١

إسرائيل سرقت المياه فهل تدفع تعويضات ؟

المياه مفتاح الحرب .. والسلام أيضاً ..

عودة الى قضية المياه تناولنا في تحليلات سابقة ابعاد المبادرة التركية التي اعلن عنها تورجوت اوزال والتي اشار فيها الى امداد اسرائيل بمياه الفرات القادمة من تركيا ، مقابل تخفيف حدة التوتر . بين اسرائيل والعرب (!!) والحقيقة ان هذه المبادرة التي اثارت الاستياء والحذر . هي احدى حلقات التحايل الاسرائيلي لتقنين نهبها للمياه العربية . والذي بدأ ـ كما سبق وان اشرنا ـ قبل عام ١٩٤٨ .. فمحاولات تقنين الاستيلاء على المياه العربية بدأت منذ الانتداب البريطاني على فلسطين .. اما مسألة الربط بين التسوية وقضية المياه . فقد ظهرت للمرة الاولى عام ١٩٥٣ (مشروع جونسون للمياه) الذي اشار لاقتسام مياه نهر الاردن بين العرب واسرائيل في مقابل السماح بتوطين الفلسطينيين في المنطقة . ويتضح هنا التشابه بين مشروع جونسون ومشروع اوزال . فكلاهما يربط الحل بالتنازل العربي عن المياه .. ورغم ان مشروع اوزال سقط وسط زحام الاحداث . والانشغال بمبادرات وجولات بيكر . الا انه يعبر عن ترجمة تركية لموقف اسرائيلي اصيل سيفرض نفسه على اى مائدة مفاوضات عربية اسرائيلية في ظل اى اطار اقليمي او دولي ـ فاسرائيل تضع قضية المياه على قائمة الاولويات في اى خطوة تجاه السلام او الحرب ويكفي ان نشير هنا الى ان حرب ١٩٦٧ كان من ابرز اسبابها معركة روافد الاردن . والتي انتهت بالفعل الى تحقيق سيطرة اسرائيل كاملة على بحيرة طبريا . وعلى منطقة الجولان التي تساهم امطارها وثلوجها بنسبة كبيرة في المياه الواردة الى نهر الاردن . فضلاً عن استيلائها على الضفة الغربية للنهر .. ويذكر ان التدخل الاسرائيلي في لبنان في مارس ١٩٧٨ ثم الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني في يونيو ١٩٨٢ استهدف بالدرجة الاولى السيطرة على مياه الجنوب اللبناني . وبخاصة حوض نهر الوزاني ـ الرافد الرئيسي لنهر الحصباني ـ كما ان اسرائيل قامت بضخ كميات هائلة من المياه الجوفية من الجنوب اللبناني الى بحيرة طبريا .. ومن هنا يمكننا ان نؤكد ان اسرائيل وظفت كافة حروبها العسكرية لسلب اكبر قدر من المياه العربية والاستيلاء عليها .. الا ان المدهش حقاً انها تسعى الى توظيف اى تسوية سلمية لتحقيق مزيد من النهب للثروة المائية العربية . بل وتقنين هذا النهب . واعتباره شرطاً اساسياً لاقامة السلام (!!) فمع ضجيج عملية التسوية السلمية ـ والذى لم نرى منه طحيناً حتى الآن ـ كنا نتصور ان نسمع اصواتاً تنادى بان تدفع اسرائيل تعويضات عن المياه التي سرقتها منذ ١٩٤٨ . او على الاقل منذ احتلالها الاراضى العربية عام ١٩٦٧ والاراضى اللبنانية عام ١٩٨٢ .. واعتبار هذه التعويضات شرطاً اساسياً لاى تسوية سلمية . الا اننا ـ للأسف ـ لم نسمع الا عن مبادرات وافكار تقدم مكافآت لاسرائيل على عدوانها وسرقتها غير المشروعة بتقنين هذه السرقة واصباغها بالشرعية التي تسمح باستمرارها !! ان اى تسوية لاتقوم على حماية الثروات المائية العربية ـ والتي بدأت تنضب ـ هي تسوية هشة . وغير عادلة . وتحمل في طياتها اسباب فشلها .. فالمياه ستكون عاملاً مفجراً لصراعات وحروب جديدة . على نحو ماتظهر عليه النقمة في الحقبة السابقة .. وهذا مايدفعنا لدعوة كافة اطراف معادلة الحل ـ والذى مازال في مرحلة المخاض ـ الى التوصل الى صيغة عادلة . وعدم قبول اى تسوية على فاتورة المياه مهما كانت الضغوط .

أيمن نور



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ أبريل ١٩٩١

مقايضة الأرض بالمياه.. خيانة للمستقبل العربى

لكي نفهم بصورة افضل، خطورة الوضع الناتج عن تزايد نغمة مقايضة الارض بالمياه، بين العرب واسرائيل، والتي يروج لها الآن داخل دهاليز عملية التسوية ينبغي علينا القاء نظرة على الموازنة المائية بين العرب واسرائيل، لمعرفة ابعاد ومخاطر الخلل الذى يمكن ان يصيب هذه الموازنة، سواء كان على صعيد ما يحدثه هذا الخلل من اضرار بالغة على الجانب العربي، وايضا على صعيد ما سيؤدى اليه من تزايد عناصر القوة لدى اسرائيل، وزيادة الاختلال في التوازن الاستراتيجي والبشرى بينها وبين جيرانها العرب، وعموما لمنطقة الشرق الاوسط ككل، والتي يتزايد تعداد سكانها بنسبة ٤٪ سنويا تواجه نقصا متزايدا في مصادر المياه، مما يهدد المنطقة بالوصول الى حافة المجاعة المائية.. اما منطقة الوطن العربي التي تعاني بالفعل من مظاهر الجفاف والتصحر فهي تتصدر مناطق الصراع المائي. فتقارير اليونسكو لعام ١٩٨٨ تؤكد ان موارد المياه في الوطن العربي تبلغ ١٧٢١٢٩ مليون متر مكعب منها ١٣٩٨٥٣ مليون متر مكعب من الموارد السطحية (انهار وخلافه).. وكذلك ٢٢٥٥٢ مليون متر مكعب من المياه الجوفية.. بينما تكشف نفس التقارير ان اجمالي حجم الطلب على المياه في الوطن العربي يتجاوز حجم هذه الواردات.. ليصل الى ٣٠٤٩٦٢ مليون متر مكعب منها ٧٠١٦ مليونا لمياه الشرب و١٣٤٤ مليونا للصناعة و٢٩٦٦٠٢ مليون للزراعة.. اى ان العجز في الموازنة ١٣٢٨٣٢ مليون متر مكعب.. وفي هذا الصدد تشير دراسة موجزة للدكتور مغاورى دياب استاذ المياه الجوفية ان العجز يصل لحوالى ٤٤٪ كما انه من المتوقع في السنوات القادمة في ظل زيادة معدلات النمو السكاني ان يرتفع هذا العجز بصورة ضخمة، خاصة اذا ما افترضنا زيادة المسطحات المروية في الوطن العربي بنسبة نصف في المائة سنويا ـ وهو الحد الادنى الذى يمكن تصوره في ظل الزيادة السكانية ـ فهذا يعني ان الرى وحده سيحتاج من ٨٠ الى ١٦٠ مليار متر مكعب سنويا حتى مع الوضع في الاعتبار ان الاراضي العربية المنزرعة وفقا لاحصائيات اليونسكو، تبلغ ١٠٨ ملايين فدان، مساحة الاراضي المروية منها لا تتجاوز ٢٤ مليون فدان فقط لا غير، وهذا ما ينعكس بالضرورة على امكانيات توفير الغذاء في الوطن العربي الذى يستورد حتى الآن اكثر من ٦٠٪ من احتياجاته من الحبوب.

اما في اسرائيل فالموقف يختلف ففي عام ١٩٤٩ كان حجم الاستهلاك الاسرائيلي للمياه لا يتجاوز ٣٥٠ مليون متر مكعب بينما وصل هذا الاستهلاك عام ١٩٨٥ الى ٢١١٠ ملايين متر مكعب وهذه الزيادة المرتفعة التي لا تتناسب مع الزيادة في عدد السكان، تؤكد عدة حقائق اهمها، ان اسرائيل تستخدم اكثر من ٤٤٪ من احتياجاتها من المياه العربية المسروقة من الاراضي التي احتلتها بعد ١٩٦٧، كما ان الزيادة في الاستهلاك لم تكن بغرض الزراعة، بقدر ما استخدمت في مجالات الصناعة وبناء المدن الجديدة ففي المجال الصناعي زاد الاستهلاك من عام ١٩٧٤ حتى ١٩٨٥ بنسبة ٣٠٪ وكذلك وصلت نسبة الزيادة في المياه الخاصة بالمدن الجديدة من ٤٠ مليونا عام ١٩٧٤ الى ٨٠٠ مليون (!!).

وفي النهاية ان الرغبة الاسرائيلية في تقنين سرقتها للمياه على مائدة المفاوضات بل وزيادة الكميات المسروقة تستهدف توطين اعداد اخرى من اليهود، وتحقيق مزيد من التفوق الصناعي والتكنولوجي والحضارى على العرب.

أيمن نور



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : مايو ١٩٩١

قراءة استراتيجية لبعض أنباء مابعد الأزمة الخليجية :

الماء وليس الارض مقابل السلام

● بدأت أزمة الخليج ..باحتلال الكويت !
وأنتهت الازمة ... باحتلال العراق ...جنوبه وشماله !

● وبين الظاهرتين تطورت امور كثيرة في كل منطقة الشرق الاوسط وظهرت مقدمات واضحة تعلن حقائق الربح والخسارة ...ومازالت هنك قوائم لم تعلن بعد وستكشفها الايام تباعا .

● وكان العراق أول الخاسرين وأكثرهم تمزقا . وكانت اسرائيل اول الرابحين واكثرهم انتفاعا بكل مقاييس المنفعة ، ماديا واقتصاديا واعلاميا وتكنولوجيا وعسكريا وأمنيا ... وايضا سياسيا ، بعد أن ظفرت بكل صور الدعم من الولايات المتحدة والمانيا وغيرهما . وبعد أن حصلت على تمويل سخي فوري لدعم توطين المهاجرين اليهود ، واتمام مشروعات التنمية ، ومواجهة مشكلة توظيف اولئك الوافدين الذين تدفقوا اليها بمعدلات فاقت قدرتها على استيعابهم ... ومن خلال افادة اسرائيل من تعاطف الرأي العام الدولي معها بسبب صمتها وهدوئها بعدم الرد المسلح على العراق بسبب غاراته الصاروخية عليها وايضا من خلال التزامها بكل ما طلبته منها واشنطن ... فقدمت اسرائيل لأول مرة بمبادرة حملت بعض الأمل وايجابيات مشجعة للمشاركة في جهود السلام والتي بدأت تدب على ساحة المنطقة وفتحت مجالات جديدة للمساومة معها وان كان ذلك سيعطيها مزيدا من الوقت والمماطلة .

المبادرة الاسرائيلية الجديدة

فقد اعلن اسحق شامير مبادرته بعد انتهاء الحرب بهزيمة العراق وبدء تمزقه بالحرب الاهلية في الشمال والجنوب وبعد قبول العراق كل شروط ، الامتثال ، التي فرضتها عليه قيادة قوات التحالف الغربي الدولي كأساس لوقف نهائي للقتال ...

وكانت المبادرة هي ، استعداده للتوقيع على معاهدة لحظر استخدام اسلحة الدمار الشامل واستعداده ... لقبول مبدأ التفتيش على ترسانة اسرائيل ... وذلك مقابل ... اشتراكه في توزيع المياه العذبة بالمنطقة ، .

والملاحظ انه لم يذكر شيئا عن ، تصفية أو تدمير تلك الاسلحة كما حدث للعراق

ولعله أرجأ أو أغفل عن قصد للحديث والمساومة حول .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ مايو ١٩٩١

التخلص من تلك الاسلحة .. وليكون للعرب فرصة في التشدد لهذا المطلب بما يقتضي تشدد اسرائيل في زيادة حصتها من الماء وخاصة وهي تنتظر قدوم باقي المهاجرين السوفييت للسنوات الثلاث القادمة .

والملاحظ ايضا ..

ان شامير اعترف لاول مرة بوجود اسلحة للدمار في اسرائيل ولقد ذكر ذلك بعد أن أطمان بانفراد بلاده بهذا التفوق « الاستراتيجي » الى جانب تفوقها الصاروخي والتكنولوجي وبما يجعلها قادرة على الوصول بقذائفها الى أى أرض عربية .

وأن مشكلة سلام المنطقة ـ في نظرة ـ لم تعد رهينة أو مرتبطة بمقايضة الارض التي يطلب منه التنازل عنها بالانسحاب منها ... مقابل السلام والتعايش مع العرب .. فهو يؤكد بمبادرته الجديدة عدم التفكير في هذا الشعار الذي لم يعد مقبولا بعد أن صعدت اسرائيل تصاعد قدرتها « البشرية » بالمهاجرين الجدد مع ضرورة اعداد كل الأرض لاستيعابهم وعملهم الامر الذي أثار من جديد صيحة .. الجنرال شارون الذي أعلن منذ ايام محدودة باستبعاد أي جهد أو حوار حول امكان المقايضة بالارض مقابل السلام ... وأعلن استمرار تنفيذ التوسع الاستيطاني باقامة مشروعات الاسكان بدون توقف رغم ما أبداه كل من الرئيس بوش ... ووزير خارجيته بيكر من أسف واستنكار لعدم امتثال اسرائيل لنداءات وقف الاستيطان بالاراضي العربية المحتلة ! !

طرد الفلسطينيين من الأرض المحتلة

ولتاكيد ما أعلنه صقور اسرائيل بهذا الصدد ... واصلت حكومتها طرد الفلسطينيين بصورة متكررة ومستمرة . وسوف تفتعل اسرائيل مواقف ساخنة جديدة مع العرب لتبرر بها استمرار الطرد لتفريغ الارض المحتلة وارهاب من يفكر في البقاء بها حتى ولو بالامتثال للادارة

الاسرائيلية وذلك أملا في ازالة كل أمل لدى العرب في اقامة دولتهم بما بقى من الاراضى المحتلة ولم يعد امامهم سوى اللجوء أو الهجرة الى « شرق نهر الاردن للاستيطان واقامة الوطن القومي البديل وباتحادهم مع الاردنيين حتى تقبل اسرائيل شكل دولتهم الجديدة لتكون مندمجة أو اتحادية مع الاردن ! !

الموقف الجديد للملك حسين

وكان هذا هو ذات المشروع بشكله « العام » الذي أعلن منذ أيام « . عن استعداده « لاقامة دولة اتحادية مع الفلسطينيين » وكان ذلك قبيل زيارة بيكر الاخيرة للاردن وهذا يعني ..

● احتمال اثارة الفكرة من جانب الاردن وهي لاتختلف في مضمونها عما يريده صقور اسرائيل

● ولعل اعلان الملك عن قرب التغير في هيكل « الحكم » في الاردن واجراء انتخابات جديدة وترشيح زيد بن شاكر للوزارة القادمة مايرجح وجود تفاهم سري للتمهيد أو الترويج للدولة الكونفدرالية الجديدة وخاصة بعد أن خسرت قيادة المنظمة فاعليتها في علاقاتها العربية والدولية وان قيام الدولة الجديدة يكفل مزيدا من الاستقرار للملك حسين بعد أن ضاع امل العودة الى عرش الحجاز ! !

وظهر التعاون بين تركيا واسرائيل ... ولماذا !

● وفي نفس الوقت جاءت انباء عن اجتماع الرئيس التركي « اوزال » مع شيمون بيريز في امستردام بخصوص دراسة امكان توظيف « المياه التركية » كاداة سلام جديدة يمكن بها حل كثير من المشاكل المعلقة في الشرق الاوسط باعتبارها تملك فائضا ضخما من المياه ولأن مواردها تنبع من أرضها بصورة منتظمة ولأن اكبر التحديات التي تواجه دول الشرق الاوسط . وكثيرا من دول العالم الكبرى هي الحاجة المتزايدة الى الماء لمواجهة مشاكل التنمية والحياة امام الزيادة المطردة في الاستهلاك .

● وتعتبر هذه المشكلة اكثر مايهدد بقاء اسرائيل وخاصة مع ارتفاع معدلات الهجرة ـ ولعل استمرار احتلال الجنوب اللبناني . وضم الجولان . والتطلع الى السيطرة على نهر الاردن بل والتطلع الى حلم قيام اسرائيل الكبرى

د . كمال عبد الحميد

لترتكز على الفرات والنيل يفسر لنا مقدمات وتحركات اسرائيل الوئيدة لتحقيق تلك الاستراتيجية الطويلة المدى !

● ومعلوم أن تركيا بدأت من العام الماضي تمارس دورا جديدا تجاه توزيع مياه الفرات « مثلا » بعد أن تم بناء سد « تاتورك » فقد اعلنت لسوريا والعراق وقف تدفق الفرات لمدة شهر الى أن يتم تخزين « قدر معلوم » من مياهه في البحيرة التركية التي اقيمت امام السد كمخزون استراتيجي قد يفيد في المستقبل سوريا والعراق وتركيا اذا ماهبطت موارد النهر لأى سبب .

● كان ذلك كافيا لكي تعيد سوريا والعراق مفاهيمها السياسية مع تركيا لتأمين حاجتهما من المياه التركية .

● حول هذا الموضوع واصلت تركيا اتصالاتها ودعوتها لعقد مؤتمر دولي اقليمي لمن يعنيه الامر لمناقشة استراتيجية المياه بالشرق الاوسط قبل نهاية هذا العام وستكون بداية الحوار حول مياه الفرات (٣٠ مليار متر مكعب منها ١٤ مليارا لتركيا و١٢ مليارا لسوريا ، ٤ مليارات للعراق) . وهناك قصة أخرى لنهر دجلة وغيره من الروافد الشمالية بالعراق مع امكان وصول حصة سخية من مياهه الى دول الخليج مقابل البترول اللازم لتركيا ... وايضا من الممكن أن تفيد اسرائيل من لعبة « المياه » سواء بحصة أضافية من لبنان مقابل حصة بديلة له من الفرات عبر سوريا أو بتنازل سوريا عن حصتها من نهر الاردن مقابل ضمان حصتها من الفرات . الخ ... وهناك بدائل « المقايضة والمقاصة » جاهزة في جعبة تركيا واسرائيل .

ولماذا تحركت تركيا بوضوح مفاجيء ؟

قد يكون السبب هو ما أتاحته حرب الخليج من انتهاز الفرصة لمكسب تعويضات عاجلة وأجلة مقابل تشغيل خطوط أنابيب البترول التركية لتصدير بترول العراق وايران ، واقامة استثمارات تركية في المنطقة ،



واستثمارات أخرى في تركيا ، ولانها ايضا تريد تقوية مركزها الاقتصادى والاستراتيجى لتقف قوية أمام اليونان التى ظفرت بعضوية دول اتحاد اوروبا بينما لاتزال تركيا على قائمة الانتظار .

ولقد رأت تركيا من خلال ازمة الخليج ونتائجها . فرصة المشاركة في مرحلة مابعد الازمة ، وان تلعب دورا ايجابيا لتسوية القضية العربية / الاسرائيلية وبتشجيع امريكى ولأسباب أخرى كثيره تباركها موسكو وبعض دول شرق اوروبا وأن تقوى العلاقات التركية العربية وليكون هناك فرصة جديدة لدعم العلاقات التركية مع الدول السوفيتية الاسلامية وايران ومع العرب ايضا ولتكون تركيا بمثابة الواجهة البحرية على حوض البحر المتوسط لكل دول اسيا الوسطى بما في ذلك ايران ايضا والتى كانت في يوم ما . حليفة لتركيا في حلف بغداد والحلف المركزى كل هذا يضيف تركية للاتراك امام المجتمع الاوروبى الذى لايزال ينظر الى تركيا كدولة اسيوية نامية

فرص النجاح المنتظرة . للوطن البديل

ونرى من خلال التطورات الظاهرة في المنطقة ان اسرائيل تخطط وتعمل للسيطرة المطلقة على كل الاراضى العربية المحتلة .. واصرار الرفض لقيام دولة عربية معها على ارض فلسطين وصحيح لم تعد هناك مبررات للاصرار على الارتكاز على - حدود امنة - بعد أن تعرضت فعلا للصواريخ العراقية وخاصة وهى تملك تفوقا ظاهرا في القوة الصاروخية ولهذا اهملت الحديث عن هذه النقطة

ولكن اسرائيل ترى أن تفريغ الضفة - بالذات - من أهلها ليلجأوا الى الاردن سيعطى اسرائيل حقا في مزيد من مياه نهر الاردن . بعد ان تمتد سيادتها عمليا وقانونيا بعد الوفاق على كل النهر ليعاد توزيع ايراده المائى على

أ ـ اساس اتساع مساحة اسرائيل بما تريد على مساحة الوطن الجديد الاتحادى بين الفلسطينى والاردنى

ب ـ وعلى اساس الكثافة البشرية التى ستتفوق بها اسرائيل بعد استكمال الهجرة السوفيتية

● والمعلوم ان اسرائيل تحصل على حوالى ٥٥ ٪ من ايراد نهر الاردن وتستثمرها بالكامل بدون ان تفقد منها شيئا بينما لايفيد الاردن من مياه النهر الا بنسبة ١٠ ٪

● وان تشدد اسرائيل في الاحتفاظ بجنوب لبنان والجولان هو بسبب حاجتها الى الماء وأن هذا التشدد سيتراخى بعد ان تضمن - الامن - المائى اللازم لها (في المرحلة القادمة) من نهر الاردن

● ولهذا فان قيام الوطن البديل يعتبر في نظر اسرائيل خير ضمان للاستقرار الفلسطينى بعيدا عنها ووسيلة للمطالبة بمزيد من مياه الاردن وفرصة للتعايش الامانى مع الاردن والفلسطينيين ولو لفترة تستمر حتى نهاية هذا القرن الى ان تبدأ ظروف جديدة تحرك الطموح الاسرائيلى . للتوسع الاستيطانى سعيا وراء المزيد من الماء وشرقا الى نهر الفرات مثلا وخاصة بعد ان ضمنت زوال الخطر - العراقى - واستمرار عجزه لعدة سنوات قادمة وهذا يعنى .. أن قيام الوطن البديل سيكون مقدمة لمرحلة قادمة للتحرك على طريق اسرائيل الكبرى "

والخيال .. أحيانا أقرب من الحقيقة !

ومعنى بذلك وجود احتمالات كثيرة غير معلنه حول تغييرات منتظره في المنطقة قد تفاجئنا كضرورة للتسويات المتشابكة والمعقدة ،

● فقد ظهرت ازمة الخليج بعض ما سبق تخطيطه قبل الازمة حول ـ

ا ـ احتلال العراق للمنطقة الشرقية بالسعودية لوفرة بترولها "!

ب ـ ومنح الملك حسين « مكافأة » بعودته الى عرش الحجاز وبد "التمهيد باطلاق لقب « الشريف » بدلا من لقب « الملك » مع اطلاق اللحية "

ج ـ ومنح الاقامة المطلقة للفلسطينيين في الكويت وفي كل ارض يحتلها العراق

د ـ ومنح اليمن .. مناطق نجران وجيزان في الجنوب وضاعت كل تلك المشروعات والاحلام مع هزيمة العراق وتمزقه

وبقيت فكرة عرش العراق امام الملك حسين

ولكن بقيت فكرة عودة الملكية للعراق وتنصيب الملك حسين عليه ويترك الاردن لتستقبله الحسن مع الفلسطينيين .. وعلى اساس ان الملك حسين اقرب المرتبطين بالبيت الهاشمي في العراق ويرى الداعون والساعون الى هذا الحل ان افضل الحلول لاستقرار العراق عدم وحدة الصف المعارض هناك وقوفا من اتساع التمزق .. ولضرورة العمل لاعادة البناء ليقف ـ كما يرجو البعض ـ قويا امام ايران بما يتوازن مع ظروف التعايش المرجوة للمنطقة "

● هكذا تختلط قضايا التعايش السلمي مع تصفية الاسلحة الاستراتيجية الاسرائيلية ومع قيام الوطن البديل يتوافر لاسرائيل الاستقرار السياسي والامن المائي وتدخل تركيا طرفا مساعدا لتيسير توزيع المياه التي اصبحت هي الشعار الذي تقبله اسرائيل مقابلا للسلام ولكن خارج اراضيها وليبق الوطن البديل مستقرا قريبا للفلسطينيين ان تحين فرصة التحرك من جديد لقيام اسرائيل الكبرى وسيكون التحرك اللاحق صوب الفرات الى ان يهيىء الله امرا في القرن القادم

ومن بين كل تلك « التخيلات » تبقى حقيقة واحدة وهي « حتمية تقدير المواقف » « والاستعداد لكل الاحتمالات » وان سبيل الامان الوحيد هو « النوعية الاستراتيجية ليس فقط بين المسئولين بل وعلى صعيد المواطن العربي ليكون سلوكه في الحياة قائما على مضاعفة العطاء والاستعداد للمستقبل بكل اسباب القوة ليستطيع موازنة حياته بالامن ومتطلبات التنمية وفي مقدمتها حسن استثمار الوقت وانضباط السلوك « واعدوا لهم ما استطعتم من قوة »

صدق الله العظيم



المصدر : الشعب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩١

لم يعد خافيا أن موضوع المياه صار بندا اساسيا - ان لم يكن رقم ١ - في اية مباحثات تدور حول مستقبل السلام في الشرق الأوسط... فالجانب السري في جولات جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأخيرة بالمنطقة تناولت قضية المياه التي باتت قضية مصيرية بالنسبة للكيان الصهيوني لدرجة قد تغير من شعار: الارض مقابل السلام إلى المياه مقابل السلام!

حرب المياه بدأت عند الفرات

سفارتنا في اسرائيل تحذر:

أزمة المياه ستفجر حربا جديدة في المنطقة

تقرير:
شعبان عبد الرحمن

يتواكب ذلك مع النبأ القادم من فلسطين المحتلة على لسان اسحاق شامير رئيس وزراء الكيان الصهيوني علن استعداده للتوقيع على معاهدة لتصفية أسلحة الدمار الشامل مقابل اشتراكه في توزيع مياه أنهار المنطقة.. دجلة والفرات.. النيل.. مناطق الثلوج في سوريا ولبنان.. نهر الليطاني.. مناطق السيول في شمال سيناء وشمال السعودية والاردن... الخ

ولم يكن بروز قضية المياه بهذا الاتساع مجرد قفزة شيطانية تدفع بها إسرائيل لمحاولة تحقيق بعض المكاسب ولكن لأن أزمة المياه هناك تزداد تفاقما يوما بعد يوم خاصة بعد تدفق المهاجرين السوفييت والفلاشا ومايستتبع ذلك من مضاعفة استهلاك المياه في الاعوام القادمة..

القضية تشغل بال السياسة الصهيونية منذ أمد بعيد باعتبارها قضية حياة أوموت ومن الممكن ان تكون سببا رئيسيا في حروب قادمة في المنطقة.

فقد تنبأ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن في تقريره الصادر في عام ١٩٨٦.. تحت عنوان «السياسة الخارجية الأمريكية حول مصادر المياه في الشرق الأوسط» بقوله

ان العقد القادم (التسعينات) سوف يكون عقد الصراع على المياه في الشرق الأوسط مما قد يؤدي إلي تمزيق الروابط الهشة القائمة فعليا بين دول المنطقة.. وان ذلك سوف يؤدى إلى عدم استقرار لم يسبق له مثيل في المنطقة...

ويعضد هذا الكلام تقرير رسمي أعدته السفارة المصرية في تل ابيب في شهر يوليو ١٩٩٠.. أكد ان مشكلة المياه تعد من أخطر مشاكل التسعينيات التي ستواجه دول الشرق الاوسط بشكل عام واسرائيل بشكل خاص وذلك بعد أن أصبحت مشكلة المياه تأتي في المرتبة الثانية بعد أمنها.

وفي تقريره الصادر في ٣١/٥/١٩٩٠ حذر بنك اسرائيل من تدني مخزون المياه في أعقاب السحب الزائد والمستمر من هذه المياه وزيادة حدة هذه المشكلة إذا لم يتم فورا تقليل استهلاك المياه.

ويلخص «مائيرين مائير» المدير العام لوزارة الزراعة الاسرائيلية خطورة المأزق الصهيوني من المياه فيؤكد ان اسرائيل تستهلك حاليا ١,٧٥٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا أي ٩٥٪ من المياه المتجددة وهو مايوازي خمسة أضعاف مايستهلكه جيرانها.

ويزيد مركز الدراسات الاستراتيجية بواشنطن الأمر توضيحاً فيقول: ان اسرائيل ستواجه نقصا في مصادر مياهها عام ٢٠٠٠ بما يعادل ٨٠٠ مليون متر مكعب وهو ما يعادل نصف استهلاكها الحالي.

محاولات اسرائيل عبر التاريخ

ولكن هل استسلم الصهاينة للخطر القادم؟.. الحقيقة انهم لم يستسلموا ولكنهم استدركوا هذا الخطر منذ زمن طويل. فوقائع التاريخ تؤكد اهتمام الصهاينة الاوائل بالموضوع - حتى قبل سرقة فلسطين لاقامة وطنهم. وقد امتدت طموحاتهم ليس فقط لما هو موجود داخل فلسطين المحتلة بل تعداه إلى مصادر المياه الموجودة في المنطقة من النيل إلى الفرات.

ورسالة حاييم وايزمان في ٢٩/٢/١٩١٩ إلى لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا ومذكرة ديفيد بن جوريون لحزب العمال البريطاني في نفس العام وكذلك المذكرة الصهيونية المقدمة إلى مؤتمر الصلح في باريس والاقتراح الذي تم تقديمه للرئيس اللبناني الفريد نقاش عام ١٩٤١ ومشروع تيودر هرتزل الذي قدمه للحكومة البريطانية في عهد الملكة فيكتوريا وإلى الحكومة المصرية في عهد الخديوي عباس الثاني... كلها تتركز حول نقطة واحدة طمع الصهاينة في مياه الانهار الموجودة في الدول المحيطة.. مصر وسوريا ولبنان والاردن والعراق وزاد على ذلك تركيا فيما بعد.

ترعة السلام

ولهذا فلم يكن ما اثير في أواخر عهد السادات عن خطة لامداد اسرائيل بمياه «نهر النيل» وتوصيلها عبر صحراء النقب عن طريق ماسمي في حينه «ترعة السلام» لم تكن المحاولة الاسرائيلية الاولى ولن تكون الأخيرة بالطبع فالفكرة اسرائيلية وتم التخطيط لها منذ سنوات على يد المهندس «اليشع كلي» الذي يعمل في شركة «تاحال» وهي مؤسسة يهودية تختص بدراسات وخطط المياه



منذ عام ١٩٤٨ ... ولا تغيب عنا محاولات الصهاينة بالتعاون مع النظام الاثيوبي الطريد ممارسة ضغوطها لسرقة مياه النيل بالاكراه من خلال التخطيط لاقامة العديد من المشروعات المائية في اثيوبيا للتأثير على حصة مصر والسودان من مياه النيل.

حرب المياه عند الفرات

ولكن ان كانت كل هذه المحاولات والمخططات لم تؤت ثمارها بعد فإن المخططات الصهيونية لتحقيق اطماعها في مياه نهر الفرات قد تحققت وذلك من خلال النظام الاتاتوركي القائم في تركيا.. فقد بدأت تركيا في انشاء ٢١ سدا لصالح المشروع المسمى بـ «مشروع شرق الاناضول» وأنجزت منها بالفعل ٨ سدود عام ١٩٩٠ لصالح مشروع بحيرة أتاتورك الذي سيخلف وراءه بحيرة كبيرة يبلغ مخزونها ٤٨ مليار متر مكعب من المياه والتي قد يتسبب عنها بعد امتلائها كلية جفاف المجرى الطبيعي المتدفق لنهري دجلة والفرات وروافدهما في سوريا والعراق مما يعد ورقة ضغط كبيرة ضد هاتين الدولتين!

وخرجت صحيفة معاريف الاسرائيلية في ١٩٩٠/٣/٢٥ تقول: ان اسرائيل سوف تستورد المياه من تركيا وتقوم بنقلها بواسطة مستودعات عائمة إلى محطة خاصة في جنوب اسرائيل وان اتفاقا بهذا الشأن على وشك ان يوقع بين مصلحة المياه في اسرائيل وبين شركة تركية قبرصية حصلت مؤخرا على امتياز من الحكومة التركية لمعالجة الجانب التجاري والتشغيلي لبيع المياه لاسرائيل.. وفي اطار هذه الجهود الاسرائيلية قام وفد من مصلحة المياه بزيارة لتركيا في مطلع شهر مارس ١٩٩٠ واتفق مع الشركة التركية صاحبة الامتياز على تفاصيل عقد توريد المياه لاسرائيل.. وقال تسيمح يشاي رئيس مصلحة المياه في اسرائيل ان الجانب الاسرائيلي مستعد للتوقيع على العقد دون تأخير شريطة ان تصادق الحكومة التركية على الصفقة في اطار قانون خاص.

وكشف تسيمح عن أن اسرائيل تجري منذ سنتين مفاوضات مع تركيا لشراء المياه التي تتدفق من نهر «منتجات» في جنوب تركيا إلى البحر الابيض المتوسط حيث بنى الاتراك منذ ثمانية أعوام سدا أو مستودع مياه تجمعت فيه مياه تقدر بـ ١,٥ مليار متر مكعب.

أضاف رئيس مصلحة المياه الاسرائيلية بأن صفقة المياه مع تركيا من شأنها أن تحل مشكلة العجز المتراكم في المياه في اسرائيل وان الاستثمار المطلوب لتنفيذ عملية شراء ونقل المياه من تركيا إلى اسرائيل هو ٢٠٠ مليون دولار ومن بين هذا المبلغ سوف تستثمر حكومة تركيا مبلغ ٥٠ مليون دولار في اقامة محطة نقل المياه في تركيا ومبلغ ٥٠ مليون دولار عن طريق شركات نقل خاصة ودولية ومن بينها شركة الملاحة البحرية الاسرائيلية «تسيم» التي ستتنافس على عطاء نقل المياه من تركيا لاسرائيل.

بناء السدود

ولم يتوقف التعاون التركي الصهيوني ضد العرب «سوريا والعراق» عند هذا الحد.. ففي الوقت الذي تواصل فيه بناء باقي السدود على نهر الفرات بكل حرية دون اعتراض - خاصة بعد تدمير العراق - تعلن على الملأ عن «خط انابيب السلام» وهو خط يتكون من انبوبين لنقل المياه.. الانبوب الشرقي يبلغ طوله نحو ٢٨٠٠ كيلو متر. ويتجه نحو الكويت والمنطقة الشرقية من السعودية وشرق شبه الجزيرة العربية.. والانبوب الغربي يصل طوله ٤٠٠٠كم ويخدم مدنا أخرى في تركيا وسوريا والاردن والجزء الغربي من السعودية واسرائيل..

وهكذا تحول تركيا مياه نهري دجلة والفرات إلى بحيرات وإلى انابيب تتحكم في مفاتيحها وتحرم منها دولا عربيا كانت تستفيد منهما بشكل طبيعي.. ولتجعل من هذه الانابيب أول رابط مشترك بين دول عربية واسرائيل

يبقى ان نعرف ان مشروع «خط انابيب السلام» أو مشروع اوزال كما يسمونه قد بدأ التخطيط له واعداد دراساته الاولية سنة ١٩٨٦ على يد شركة «براون اندروت» الامريكية التي افادت ان دراسة جدوى هذا المشروع سوف تستكمل هذا العام وتقدر تكاليف المشروع بـ ٢١ مليار دولار.

وقد ترددت في نهاية العام الماضي انباء عن اهتمام اسرائيل بالمشروع عندما اجتمع وزير الخارجية التركي مسعود يلماز بنظيره الصهيوني شيمون بيريز واطلعه - حسب أحد التقارير الاستراتيجية الهامة - على النواحي التقنية للمشروع.. مما يؤكد التخطيط المشترك بين امريكا وتركيا واسرائيل في هذا السبيل

وان كان العديد من الدول العربية قد عارضت هذا المشروع والبعض الآخر تحفظ عليه لاسباب سياسية ولتكاليف المشروع الباهظة فإن تركيا قد بدأت تنفيذ المراحل الأولى منه بالتعاون مع اسرائيل وذلك بمد خط انابيب على مسافة ١٢ كم لنقل المياه من نهر «منتجات» في تركيا حتى قبالة البحر المتوسط امام فلسطين المحتلة لنقل ٢,٣ مليون متر مكعب من المياه إلى إسرائيل سنويا في الحاويات.

وهكذا يبلغ التعاون الإسرائيلي التركي مداه لحل مشكلة المياه في اسرائيل على حساب العرب في أسيا في الوقت الذي تحاك فيه الخطط الاسرائيلية الامريكية مع اثيوبيا وكينيا لسرقة مياه النيل «على حساب مصر والسودان..

فالغرب يسعى أن يبيعنا الماء مقابل النفط

المصدر : الوفـــد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يونيـو ١٩٩١

مخطط إسرائيلى طويل المدى لسرقة مياه أنهار النيل والأردن والليطانى

تقارير دولية تحذر من خطورة سحب إسرائيل للمياه العربية بالمنطقة

تقفت اسرائيل وفي سرية تامة كعادتها دائما . مخططها طويل المدى لسرقة ما تبقى من مياه الانهار العربية وتطبيقا لسياسة الامر الواقع التي تقدم عليها اسرائيل . تقدمت اسرائيل بمخطط صهيوني جديد لسرقة المياه العربية للمجموعة الاوروبية في محاولة لكسب تأييدها والتأثير على الدول العربية لتنفيذه وكشف تقرير استراتيجي - بريطاني - فرنسي مشترك عن ابعاد هذا المخطط . والذي يتضمن سرقة مياه نهر النيل وسحب ما تبقى من نهرى الاردن والليطاني . الى جانب حرمان الشعوب الواقعة على ضفتي نهر دجلة والفرات من شريان الحياة حذر التقرير الدولي من وقوع حرب مصيرية بمنطقة الشرق الاوسط بسبب المياه جاء بالتقرير ايضا . ان سحب اسرائيل للمياه العربية سيحدث كارثة بيئية وطبيعية في المنطقة بسبب تباين نسب المياه الموزعة على الاراضي العربية والمنطقة التي تحتلها اسرائيل .

لم تقتصر اسرائيل على سرقة المياه العربية . بل امتدت لتسرق المياه الجوفية عن طريق ضخ مواسير ضخمة لسحب المياه الجوفية من داخل سيناء والاردن ولبنان وسولورها الخيال في سرقة السحب ايضا . وبالفعل ساعدتها التكنولوجيا الامريكية في تحقيق هذا الخيال . وجذبت طبقات السحب المحملة بالامطار الى مناطق داخل اسرائيل . وعالجتها كيميائيا فأمطرت في الصحراء

جاءت النتائج العلمية التي قدمتها مراكز الابحاث الامريكية الى الحكومة الاسرائيلية بشأن موارد المياه بمنطقة الشرق الاوسط لتركز على خطين اساسيين حول ازمة المياه اولهما قلة بل ندرة وجفاف الموارد المائية في منطقة الشرق الاوسط على مدار الاعوام القادمة اما الخط الثاني فهو تزايد معدلات النمو السكاني بهذه المناطق ومع هذه النتائج استشرفت اسرائيل النصيحة الامريكية بضرورة تعميق علاقتها بدول الجوار العربي . ومحاولة ربطها بثالوث استراتيجي ذى ابعاد متساوية .

● مياه العرب جنة الاحلام

منذ قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ وهي تسعى جاهدة الى تحويل صحراء النقب الى جنة الاحلام لكن كان ينقصها موارد المياه اللازمة لتحقيق ذلك وبدأت بوضع الخبراء والمتخصصين تحت بؤرة الاهتمام للخروج بطرق سريعة لاستغلال موارد المياه للدول المجاورة لها .

ومع قلة موارد المياه وتزايد هجرة اليهود الى اسرائيل . قامت اسرائيل بسرقة المياه العربية . وحولت اهدافها الاستراتيجية الى هدف واحد هو الوصول الى الانهار العربية للاستيلاء عليها . بل للوصول الى منابعه لضمان السيطرة على الامن العربي

● ابعـــاد المخطط

كشفت اسرائيل مخططها الاستراتيجي امام اعين العالم في الوقت المناسب . بعد تنفيذه وبقائه كامر واقع للعـرب ويتضمن هذا المخطط تحويل نسبة ١٪ من مياه نهر النيل الى صحراء النقب عن طريق مقايضة المياه بالسلام . اما بالتراضي بين الاطراف واما بالاجبار عن طريق التعاون مع الدول المتحكمة في منابع النيل مثل اثيوبيا وكينيا وترى اسرائيل ان نهر النيل هو الحل الوحيد لمشاكلها مائية لعدة قرون قادمة . وقد ارفقت بالبند الاول من الاستيلاء على مياه النيل . بمخطط مكمل وقد تم تنفيذه بعد ان قامت بتهجير اليهود الفلاشا الشهر الماضي من اثيوبيا الى الاراضي العربية المحتلة مقابل شراء مياه النيل من المنبع واعادة ضخها لاسرائيل الى جـانب الحصول على امتيازات في جزيرتي «دهلك» و«فاطمة» على البحر الاحمر : وهذا بداية



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



هل ستشهد هذه المنطقة حربا قادمة بسبب المياه ؟!

هويدا باز
قسم الشئون الخارجية

للوجود العسكرى الاسرائيلى بالقارة السمراء وبدء التحكم فى منفذ رئيسى على البحر الاحمر وتلوح اسرائيل بمثل هذا الوضع المميز لتهديد مصر والضغط عليها للموافقة على شراء مياه النيل

● لا لسد الوحدة

حاولت اسرائيل عرقلة انشاء سد الوحدة على نهر اليرموك حتى لا يؤثر ذلك على تدفق المياه لاسرائيل . وجاء ضمن المخطط الصهيونى لسرقة مياه نهر اليرموك . ضرورة عرقلة هذا المشروع عن طريق تفريق المصالح المتبادلة بين سوريا والاردن المشتركين فى انشاء هذا السد ويعتبر نهر اليرموك الشريان الحيوى المتجدد لاسرائيل عبر سوريا بعد قرب نفاد مصدر المياه فى نهر الاردن وتستفيد اسرائيل ما يقرب من ١٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك وتخزن ببحيرة «طبرية» الكثير من هذه المياه .

واستغلت اسرائيل فرصة حرب الخليج لتوصل فكرة التنابى فى مصالح الاردن وسوريا . وتعرقل بل تجهض مشروع سد الوحدة وهذا هو الهدف الاكبر لاسرائيل . بعد ان قامت بسرقة مياه نهر الاردن عبر مواسير ضخمة الى الجانب الغربى للنهر . واستمرت اسرائيل فى سرقة مياه النهر منذ عام ١٩٦٧ حتى وصلت الى مرحلة القرب من نضوب روافده فى كثير من المناطق وزيادة نسبة الملوحة فى مصبه . لسوء طرق سحب المياه واستهلاكها .

● مياه لبنان .. الخزان الاكبر

لم تبعد اسرائيل فكرة كون مياه لبنان ملكا خاصا لها واعتبارها الخزان الاكبر للمياه . فهى تستولى على ١٤٠ مليون متر مكعب سنويا من نهرى الحصبان والوزانى اللبنانيين وتسيطر بالفعل على ٣٠ كيلومترا بطول مجرى نهر الليطانى اكبر الانهار اللبنانية منذ الغزو الاسرائيلى لجنوب لبنان عام ١٩٨٢ ولم تترك اسرائيل اى منبع للمياه فى لبنان الا واستغلته لصالحها . فقامت بتثبيت مواسير ضخمة فى مبع «العين» و«نبع الوزانى» لتوصل المياه الى داخل اسرائيل وقامت بربط التفريعات الصغيرة على الحدود اللبنانية - الاسرائيلية بشبكة المياه بمنطقة الجليل بالاراضى المحتلة كوضع يد على المياه دون نقاش

والجديد فى المخطط الذى نفذته به اسرائيل . هو تثبيت مضخات اسفل النهر الليطانى وفى منتصفه لزيادة تدفق المياه لاسرائيل ولم يقتصر المخطط على ذلك بل سيمتد ليشمل استخدام هذه المياه فى جزء من عمليات تبريد المفاعل النووى الاسرائيلى فى بعض مراحله الاولية .

● مياه للبيع

لم تنس اسرائيل ما تمتلكه فى يدها من اراض عربية محتلة . لتحاول الاستيلاء على موارد المياه فيها . وكشف التقرير عن وضع السلطات الاسرائيلية يدها على



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ مايو ١٩٩١

المياه الجوفية ومنابع المياه داخل الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين . وخصصت ٥٦٠ مليون متر مكعب من هذه المياه الفلسطينية للاستهلاك داخل اسرائيل . مقابل بيع ١١٠ ملايين متر مكعب من المياه الفلسطينية للفلسطينيين فقط . وحددت شروط لبيع المياه بثمن مسبق وبكمية محدودة جدا . وتحصل اسرائيل على ما يعادل ٤٠٪ من احتياجاتها المائية من الاراضى العربية المحتلة . ولضمان ثبات هذه النسبة . دمجت مصادر المياه بالاراضى المحتلة بالنظام الحكومى الاسرائيلى . لتكون متمكنة تماما من المياه الفلسطينية ويستطيع المستوطن اليهودى فى الاراضى المحتلة ان يستهلك ٥ اضعاف ما يستهلكه الفلسطينى كما يقوم الفلسطينى بدفع ثمن المياه اضعاف ما يدفعه المستوطن واصبحت المياه بالاراضى المحتلة سلعة استراتيجية تباع وتشترى داخل الاراضى المحتلة وبشروط مسبقة

● مشروع انابيب السلام .

إذا كانت مياه نهري دجلة والفرات بعيدي المدى عن اسرائيل فان السياسة الصهيونية دبرت بحيث تجعل هذا البعيد اقرب ما يكون للتحقيق وخلال حرب الخليج وقعت اتفاقيات سرية بين اسرائيل وتركيا تتضمن بنود مشروع اسرائيل جديد لتوصل مياه نهرى دجلة والفرات من منابعهما فى شمال تركيا الى اسرائيل عبر انابيب السلام . واضفت اسرائيل على هذا المشروع صفة السلام ليسهل على العرب تصديقه والرضوخ له . ولتاكيد شكوك هذا الاتفاق . تقدم بهذا المشروع الرئيس التركى تورجوت اوزال، ليعطى له صفة الشرعية ويشمل توصيل المياه عبر خطى انابيب احدهما يغطى احتياجات السعودية وسوريا والاردن والاخر يغطى لبنان واسرائيل .

ومع تزايد اهمية المياه فى منطقة الشرق الاوسط انتهجت سياسة جديدة تجاه حل الصراع العربى - الاسرائيلى تعتمد فيها على مقايضة مياه العرب بالسلام معهم فى القرون القادمة واذا لم يقبل العرب اصبح منطق السرقة بالاكراه هو الامر الواقع لو الى تلويح باندلاع حرب مصيرية من اجل البقاء فى منطقة الشرق الاوسط .

ولا ينبغى ان نغفل حقيقة هامة وهى ان قلة موارد المياه بالمنطقة الى جانب عدم العنايه بهذه الموارد سمح لاسرائيل بسرقتها علنا وسرا بل اصبحت هذه الموارد المائية مصدر تهديد مستمر للدول العربية وقد حذر كل من مركز الدراسات المائية البريطانى ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ان حربا للسيطرة على المياه ستظهر فى الشرق الاوسط مع نهاية هذا القرن الى جانب الصراع العربى - الاسرائيلى

● ايـــن العـــرب ؟؟؟

ونضع هذه الحقائق امام اعين القادة العرب . لكى يتخذوا الخطوات اللازمة لحماية مياههم من السرقة ومحاولة وقف هذه الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة على الانهار العربية ومنذ زرع اسرائيل فى قلب الشرق الاوسط وهى تنفذ سياسة الامر الواقع لما يقرب من ٤٣ عاما

فان للعرب ان يرفضوا هذه السياسة ويحموا مصالحهم المستقبلية من اى انتهاك خارجى .

أطماع اسرائيل فى المياه العربية

اذا كان عقدا السبعينات والثمانينات هما عقدا الصراع على البترول فإن عقد التسعينات سوف يكون عقد الصراع على موارد المياه المحدودة فى منطقة الشرق الأوسط والتى تتركز أساسا فى أحواض الأنهار الرئيسية : النيل والفرات والأردن ومما يزيد من حدة هذه الصراعات ، الزيادة المطردة فى النمو السكانى فى المنطقة والتى تزيد سنويا بمقدار ٤٪ لتبتلع زيادة الانتاج وسيطرة ثمانية دول مجاورة للدول العربية على أكثر من ٨٥٪ من منابع الموارد المائية وهى أثيوبيا وأوغندا وكينيا وزائير وتركيا وإيران والسنغال وغينيا بجانب سيطرة اسرائيل على جزء كبير من الموارد المائية للوطن العربى كما تطمع مستقبلا فى سلب المزيد من المياه حتى تتمكن من زيادة مواردها التنموية لاعاشة هذه الأعداد الهائلة من المهجرين السوفيت النازحين إليها وقد يؤدى تفاقم هذه الصراعات إلى نشوب الحروب كما سيتضح من تحليل موقف المياه فى المنطقة

بقلم اللواء متقاعد

رشاد ابراهيم محجوب

الحاكم السابق لقطاع غزة

●● أولا : حوض النيل :

تتميز العلاقات الدولية فى حوض النيل بالثبات والاستقرار النسبى إذ تقوم مصر بالحصول على حصتها المائية حسب الاتفاقات المائية المبرمة مع السودان عام ١٩٢٩ ، ١٩٥٩ علاوة على الاتفاقات الدولية بين المملكة المتحدة وايطاليا عام ١٨٩١ وبين المملكة المتحدة والحبشة عام ١٩٠٢ والتى تلزم دول النيل بعدم إقامة أى انشاءات على نهر عطبرة أو النيل الازرق أو بحيرة تانا وتأكد هذا الاستقرار بعد الاجتماع الذى حضره ممثلو وادى النيل هنا أثيوبيا تحت إشراف برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة UNDP سنة ١٩٨٦ والتى تمت فيه المصادقة على عدة إتفاقات أهمها التعاون بين دول المنطقة فى تنمية الموارد المائية لمصلحة الجميع . كما أنه لاتوجد أى احتمالات لأى تصادم فى المصالح بين مصر ودول أعالى النيل مثل أثيوبيا وأوغندا وزائير لاستبعاد تنفيذ أى مشروعات تنمية لأثيوبيا حاليا بسبب ضائقتها المالية من ناحية ولعدم تعضيد الاتحاد السوفيتى لأطماعها لتضاؤل دوره العالمى فى ظل المتغيرات الدولية الحالية كما أن هناك احتمالات القيام كينيا وتنزانيا ببعض المشروعات على بحيرة فيكتوريا مما سيضر بمصالح مصر والسودان بقدر محدود للغاية . أما دول شرق أفريقيا وهى أثيوبيا ورواندا وبوروندى وزائير فإن خططها المستقبلية على النيل مازالت غير معروفة وإن كان من المحقق أن إمكانياتها من المياه الجوفية والأمطار تفوق إحتياجاتها المائية من نهر النيل

كما كانت هناك عدة محاولات اسرائيلية فى منتصف السبعينات للحصول على ٨ مليارات متر مكعب من مياه النيل حتى توافق على إحلال السلام مع مصر - وهى الكمية التى تحل مشكلة المياه فى اسرائيل . والتى قوبلت بالرفض القاطع من الشعب المصرى بجميع فئاته وأحزابه .

كما تعرقل الحرب القائمة فى جنوب السودان جميع المشروعات الزراعية التى ترغب السودان فى تحقيقها لتصبح المخزن الرئيسى لانتاج الحبوب فى العالم خاصة بعد تحقيق التكامل الاقتصادى العربى .

●● ثانيا : حوض الفرات :

تتصاعد الصراعات والخلافات بين الدول المشتركة فى حوض الفرات تركيا وسوريا والعراق - نتيجة لقيام كل من هذه الدول بمشروعات تنموية ضخمة زراعية

كانت أو لتوليد الطاقة الكهربية مما دعا هذه الدول إلى بناء السدود على مجرى النهر الذى يمر بأراضيها والتى ينجم عنها إنخفاض منسوب المياه فى المجرى النهرى فى كل من الدولتين الأخريين علاوة على عدم وجود إتفاقات دولية تنظم حصص المياه لهذه الدول كما فشل اللجنة الثلاثية المشكلة من هذه الدول سنة ١٩٨٣ فى تقدير وتحديد هذه الحصص .

وقد أثبتت الحقائق أن المشاكل القائمة بين الدول الثلاث ليست مشاكل نقص المياه بل هى مشاكل ادارية وتنظيمية وتخطيطية لتوزيع حصص المياه بأبعادها السياسية والاقتصادية والقانونية إذ تتمتع الدول الثلاث بقدر كاف من الاكتفاء الذاتى من المياه التى تكفل لها القيام بجميع مشروعاتها كما تريد تركيا من سوريا والعراق بالوفرة الشديدة من المياه نتيجة لاقامة سد كيبان عام ٧٣ ثم سد أتاتورك الذى يعمل على زيادة الطاقة الكهربية ٤٠٪ مما تنتجه البلاد كما أن المياه المخزونة خلف هذه السدود تغطى نحو ٧٧٠٠ ميل مربع من الأرض

كما تعد تركيا حاليا طرح مشروع خط مياه السلام ومؤداه الاستفادة من نهرى سيحون وجيحون فى جنوب الأناضول لنقل الفائض من المياه يصل إلى أكثر من ١٥ مليون متر مكعب يوميا من المياه إلى دول منطقة الشرق الأوسط من خلال مد خطى أنابيب أحدهما يصل طوله إلى حوالى ٤٠٠٠ كيلومتر لدول الخليج والآخر يصل طوله إلى أكثر من ٢٥٠٠ كيلومتر لسوريا والأردن والسعودية - ومن الطبيعى أن تستفيد منه اسرائيل - بغاية حل القضايا العربية والفلسطينية مع اسرائيل على أن تبيع المياه بالثمن للدول العربية وبالمجان لاسرائيل

●● ثالثا - حوض الأردن :

أما أزمة المياه فى حوض الأردن فإنها تعتبر من أخطر المشكلات على الأمن القومى العربى لارتباطها بحرب المياه منذ قيام اسرائيل فى الخمسينات إذ استهدفت حروب اسرائيل مع الدول العربية السيطرة الكاملة على موارد المياه العربية فقامت عام ٦٧ بالسيطرة على بحيرة طبريا ومنطقة الجولان التى تساهم أمطارها وثلوجها فى زيادة المياه الواردة إلى نهر الأردن علاوة على استيلائها على الضفة الغربية للنهر

ونفس الشىء بالنسبة لاستيلائها على الجنوب اللبنانى المسيطرة على مياه الجنوب اللبنانى خاصة حوض نهر الوزانى الرافد الرئيسى لنهر الحصبانى علاوة على قيامها بضخ كميات هائلة من المياه الجوفية من الجنوب اللبنانى لبحيرة طبريا

كما تتخوف اسرائيل من عدم كفاية المياه المتوفرة لها لسد حاجة الزراعة وإمداد المدن والمصانع خاصة بعد نزوح هذا الكم الهائل من اليهود السوفيت إليها بجانب تخوفها من المشروعات التى أقامتها سوريا لتحويل أجزاء هامة من منابع نهر الأردن علاوة على تلوث مياهه بالمخلفات الزراعية والصناعية فى الأجزاء الواقعة فى الأراضى السورية والأردنية بجانب إقامة مشروع الوحدة الأردنى على نهر اليرموك وإحتمال حرمانها من ٨٠٪ من مستودعات مياه الأمطار الجبلية الموجودة فى الضفة



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الغربية في حالة حصول الفلسطينيين على الحكم الذاتي أو الاستقلال كما تعترض الأردن على المشروع الذي تزمع إسرائيل إقامته لتوليد الطاقة الكهربية بمد قناة بين البحر الأبيض والبحر الميت وهذا ما دعا إسرائيل إلى الإصرار على إدخال موضوع المياه كموضوع رئيسي في مفاوضات مؤتمر السلام في حالة انعقاده - وفي نفس الوقت اقتراح مشروع هائل لتنمية الموارد المائية مؤداه :

* مد خط لأنابيب المياه من تركيا عبر سوريا والأردن إلى عمان والمجتمعات الفلسطينية في الأراضي المحتلة وهذا ما سوف تستفيد منه إسرائيل أيضاً.

* إبرام اتفاقية مدتها ٥ سنوات بين إسرائيل ولبنان يقضي بإقامة مشروع لتزويد إسرائيل والضفة الغربية بمياه نهر الليطاني.

نستخلص من هذه المواقف أن إسرائيل تخطط منذ قيامها إلى حرمان الوطن العربي من عناصر ومصادر ثرواته البترولية والمائية والبشرية .. إلخ حتى لايتمكن الوطن العربي من بناء هياكل أركانه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية وفي نفس الوقت محاولة احتوائه ومحاصرته من خلال إقامة علاقات قوية مع دول الجوار غير العربية ونوصي بالآتي

● ضرورة وجود استراتيجية عربية مشتركة تضع المصلحة العربية العليا موضع التنفيذ لمنع استغلال موضوع المياه كسلاح لتهديد الأمن القومي العربي ومنع أية انتهاكات للمواثيق والأعراف الدولية بشأن أحواض الأنهار

● أن نأخذ أبعاد إثارة إسرائيل لموضوع المياه في الوقت الحاضر مأخذ الجد والتدقيق إذ ليس من المصادفة أن يقوم مهندسون وفنيون إسرائيليون بالإشراف على مشروعات الري والسدود على النيل الأزرق كما ليس من المصادفة أن تقوم تركيا بقطع مياه الفرات فجأة عن سوريا والعراق بعد صفقة المياه التي عقدتها إسرائيل مع تركيا بشراء ٢٥٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا تكاليفها ٢٠٠ مليون دولار تنقل عبر السفن.

● أن تكون ترتيبات الأمن عن المنطقة العربية عربية محضة مع أهمية عقد المعاهدات والاتفاقات الإقليمية والدولية مع دول الجوار غير العربية التي تضمن عدم الاعتداء وحسن الجوار



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الإتحاد الظبيانية

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩١

هل تصبح مشكلة المياه سببا لحرب مستقبلية في الشرق الأوسط؟



المصدر : الاتحاد الظبيانية

التاريخ : ٥ كيونيو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خبير امريكي : مطامع "اسرائيل" في مياه الدول العربية المجاورة ستؤدي الى حرب مع سوريا والاردن

"اسرائيل" تتحكم في حوالي ٢ر٣ مليار متر مكعب من المياه من موارد الوطن العربي

هل تكون المياه سبباً رئيسياً للحرب المقبلة في منطقة الشرق الاوسط؟

هذه النبوءة يجمع عليها كافة المحللين السياسيين في المنطقة، حتى ان وزير الدولة للشئون الخارجية المصري د. بطرس غالي قد حذر من خطر تناقص المياه في منطقة الشرق الاوسط. وقال: «ان تناقص المياه في المنطقة سيكون محور النزاع المقبل في المنطقة وهو بمثابة قنبلة موقوته تهدد بالانفجار في اي وقت».

واشار الدكتور غالي في حديثه الذي نشر يوم ٢٤ ابريل الماضي الى ان «اسرائيل» تتحكم منذ عام ١٩٦٧ وعن طريق نهر الاردن في حوالي ٣ر٢ مليار متر مكعب من موارد الوطن العربي.

كما حذر خبير امريكي في شئون الموارد المائية في الشرق الاوسط هو توماس فان من نشوب حرب بين «اسرائيل» من جهة والاردن وسوريا من جهة ثانية بسبب المطامع الصهيونية في المياه العربية.

وقال الخبير الامريكي الذي يدير مؤسسة ابحاث الشرق الاوسط في جامعة بنسلفانيا في ولاية فيلادلفيا ان «اسرائيل» تطالب الاردن بمائة مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك وترفض اي دور للامم المتحدة في حل هذا الخلاف».

واذا كانت «اسرائيل» قد بدات حروبها عام ١٩٤٨ من اجل قيام الدولة، وفي عام ١٩٦٧ من اجل الارض والتوسع فيها، فقد اصبح التوسع في جلب المهاجرين السوفييت، يضاعف الحاجة للماء، وهو ما يجعل خبراء «اسرائيل» يتحدثون الآن بصوت مسموع عن ان الماء سيكون سبب الحرب القادمة. واذا كانت اطماع «اسرائيل» في المياه العربية هدفا ثابتا في الاستراتيجية الصهيونية، وقد ظهرت للعيان قبل قيام الدولة اليهودية في فلسطين، فكيف تطورت هذه الخطة بعد تاسيس هذه الدولة؟ وما هي الخطوات التي اتبعتها سعياً وراء تحقيق اهدافها في توطيد الكيان الصهيوني، وفي تهجير ملايين اليهود اليه وفي توفير مايستلزمه كل ذلك من موارد مائية؟ وما هي المشاريع التي خططت لتنفيذها، والحلول التي فكرت في اللجوء اليها لحل مشكلة نقص المياه في فلسطين عن تامين حاجات مجتمعها المتنامي باستمرار؟ وما علاقة هذه المشاريع والحلول بالمصالح والحقوق العربية، وكيف سيكون انعكاسها على الصراع العربي-



الاسرائيلي في القادم من الايام؟ هذا ما سنحاول الاجابة عليه من خلال هذه الدراسة.

المياه في الايدلوجية الصهيونية

في البداية، نرى من الضروري البدء باعطاء لمحة موجزة عن الاطماع الصهيونية التاريخية في المياه العربية، حيث شغل الاهتمام بالمياه في المشروع الصهيوني حيزا لا يقل عن حجم الاهتمام بالارض وببناء الكيان، فإن اولت الحركة الصهيونية في المراحل الاولى عناية خاصة للاستيطان، فان ذلك لا يعني عزلاً للارض عن الشروط اللازمة لنجاعة توظيفها في خدمة مخططات الصهيونية لانشاء «دولة» للصهاينة في فلسطين، بل يعني ضمناً ان المياه تشكل مع الارض الركيزة الاساسية للاستيطان.

على هذا، كانت اهمية المياه بالنسبة للصهاينة تؤطر معظم توجهاتهم على الصعيدين الفكري والتنفيذي، ونجد ذلك بشكل مميز فيما ذهب اليه زعماء الصهيونية الاوائل من ضرورة توسيع الرقعة الجغرافية التي سيقام عليها الكيان الصهيوني لتشمل كل المناطق المحيطة بفلسطين والتي تضم من مصادر المياه ما يمكن ان يضمن قيام «اكتفاء ذاتي» منها، يكون بدوره شرطا لازماً لاستمرارية هذا الكيان».

وبتقديرنا، لم تكن عبارة من الفرات الى النيل حدودك يا اسرائيل «مجرد عبارة تشير الى التوسع وحسب، وانما تدل ايضاً على مكانة المياه في الذهنية الصهيونية هذه المكانة التي يشير اليها الزعيم الصهيوني هرتزل بقوله: «ان المؤسسين الحقيقيين للارض الجديدة، القديمة، هم مهندسو الماء، فعليهم يعتمد كل شيء من تجفيف المستنقعات الى ري المساحات المجدبة، وانشاء معامل توليد الطاقة الكهربائية من الماء». ومنذ أمد بعيد انصبت جهود الصهاينة على محاولة السيطرة على المياه في فلسطين والمناطق المجاورة لها، وابتدأت بالتنسيق مع الدوائر الاستعمارية لخلق واقع يتفق والمرامي الصهيونية، ووصلت الى مرحلة الاضطلاع بمسئولية (المبادرة الذاتية) المعتمدة على رصيد التحالف الصهيوني الامبريالي، لاكمال الخطوات اللاحقة في المشروع الصهيوني.

وهكذا لم يكن عبثاً حرص الحركة الصهيونية على اختيار مواقع الاستيطان الاول في المناطق الشمالية والشرقية من فلسطين، اذ ان هذه المواقع تتمتع بمعدل عال من المياه من جهة، وتتيح للصهاينة امكانية التفكير ومن ثم التحرك بالاستيلاء على منابع المياه القريبة من فلسطين من جهة ثانية.

وجاءت سنوات الحرب العالمية الاولى وما بعدها لتكشف بشكل سافر عن تلك الاطماع، فقد سعى الصهاينة الى اقناع فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة اعتبار فلسطين وحدة مستقلة وضرورة ضم قسم من المناطق اللبنانية والسورية الى حدودها الشمالية والشرقية.

وفي مذكراته الصادرة عام ١٩٤٩ ص ٣٦٠، ذكر الزعيم الصهيوني حاييم وايزمان انه اجتمع خلال فترة انعقاد مؤتمر الصلح في باريس في الشهر الاول من عام ١٩١٩ بالجنرال الفرنسي



«غورو» و«دي مونزي» وركز على اهمية نهر الليطاني في ان يكون ضمن حدود الاراضي الممنوحة لليهود بموجب وعد بلفور عام ١٩١٧.

وعشية انعقاد مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠ الذي كان سيبحث موضوع اقتسام الشرق العربي بين الدول الاستعمارية، وجه الزعيم الصهيوني وايزمان الى رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج، رسالة جاء فيها: «في اللحظة التي توشك فيها ان تشترك مع زملائك في المفاوضات النهائية التي سيتوقف عليها مصير فلسطين تود المنظمة الصهيونية ان تتوجه اليك في موضوع يسبب لها اعمق القلق، وهو مسألة الحدود الشمالية.

لقد وضعت المنظمة الصهيونية منذ البدء الحد الادنى من المطالب الاساسية لتحقيق الوطن القومي اليهودي. ولا داعي للقول ان الصهيونيين لن يقبلوا تحت اية ظروف خطة سايكس ـ بيكو حتى كأساس للتفاوض، لأن هذا الخط لا يقسم فلسطين التاريخية ويقطع منها منابع المياه التي تزود الاردن والليطاني فحسب، بل يفعل اكثر من ذلك كثيراً.. انه يحرم الوطن القومي اليهودي بعض اجود حقول الاستيطان في الجولان وفي حوران التي يعتمد عليها الى حد كبير نجاح المشروع بأسره.. على كل حال لا يمكن اليوم تعيين الحدود على اساس «الحدود التاريخية» فقط ولكن نزيد من ضرورة عدم تقليص ما نطالب به في الشمال.

ان ما نطالب به شرقاً يقف قبل الحد التاريخي تقديراً للشعور الاسلامي المرتبط بسكة حديد الحجاز.. ونرى من الضروري ان يضم حد فلسطين الشمالي وادي الليطاني الى مسافة ٢٥ ميلاً فوق المنحنى ومنحدرات جبل حرمون ـ جبل الشيخ ـ الجنوبية لضمان السيطرة على منابع نهر الاردن».

وفي ابريل، من عام ١٩٢٠ وجه بن جوريون مذكرة باسم «اتحاد العمل الصهيوني» الى حزب العمال البريطاني» ورد فيها: «من الضروري الا تكون مصادر المياه التي يعتمد عليها مستقبل البلاد خارج حدود الوطن القومي اليهودي في المستقبل. فسهول حوران التي هي بحق (٠٠٠) جزء من البلاد يجب الا تسلخ عنها، ولهذا السبب ايضاً طالبنا دائماً ان تشمل «ارض اسرائيل» الضفاف الجنوبية لنهر الليطاني، واقليم حوران، وجميع الانهار التي تجري في المنطقة من الشرق الى الغرب، او من الشمال الى الجنوب، وهذا يفسر اهمية الجليل الاعلى وحوران للبلاد بمجموعها. وان اهم انهار «أرض اسرائيل» هي الاردن والليطاني واليرموك والبلاد بحاجة الى هذه المياه، هذا بالاضافة الى ان الصناعة سوف تعتمد على توليد الكهرباء من هذه القوى المائية».

وبعد ذلك بحوالي سنتين او ثلاث سنوات من عام ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ نجح الصهاينة في اقناع فرنسا وبريطانيا بتعديل حدود فلسطين الشمالية ـ الشرقية، فتم ادخال بعض الاراضي اللبنانية والسورية ضمن حدود فلسطين، وهي الاراضي القريبة من انهر الليطاني والحاصباني وبانياس.

ولم تنقطع جهود الصهاينة ومساعيهم للاستيلاء على مصادر المياه، سواء الواقعة ضمن الاراضي الفلسطينية، او الاراضي المجاورة لها.



المصدر : الأهالي الطليعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ كانون ثاني ١٩٩١

امتياز لمدة ٧٠ عاما

وفي عام ١٩٢٦ استطاع الصهاينة الحصول على امتياز من المستعمرات البريطانية باستغلال مياه نهري الاردن واليرموك لمدة سبعين عاما، وانشاء مشروع لانارة فلسطين بالكهرباء عرف باسم «مشروع روتنبرغ» كما استطاعوا الحصول على امتياز آخر لاستغلال نهر العوجا القريب من يافا.

وفي عام ١٩٣٤ نجحت شركة صهيونية تدعى «شركة انماء الاراضي الفلسطينية» بشراء اراضي السريان لبنانيين في منطقة الحولة تقدر بستين الف كيلو متر مربع ووضعت تلك الشركة دراسات لاستغلال هذه الاراضي واوكلت مهمة تلك الى احدى شركات الري الامريكية. وفي خريف عام ١٩٤١ كشف رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل ان الصهاينة طلبوا من الحكومة البريطانية ان تطلق ايديهم في فلسطين بكاملها، وان تضم اليها منطقة الجنوب اللبناني التي يجري فيها نهر الليطاني مقابل وعد بوضع امكانيات اليهود في خدمة بريطانيا والحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية.

ويجيء هذا الامر في سياق سعي الحركة الصهيونية لترجمة وجودها وبرامجها على ارض الواقع عبر توفير الاسس التي سيقوم عليها الكيان الصهيوني في فلسطين.. وفي وثيقة اعدها بن جوريون عام ١٩٤١ ونشرتها صحيفة «معاريف» الصهيونية عام ١٩٧٢ ورد فيها ما يؤكد ذلك.

يقول بن جوريون: علينا ان نتذكر انه من اجل قدرة الدولة اليهودية على البقاء، لابد ان تكون اراضي النقب القاحلة وكذلك مياه نهر الاردن والليطاني مشمولة داخل حدودنا.

ولم تكن وثيقة بن جوريون هذه هي الوثيقة الوحيدة التي تؤكد الاطماع الصهيونية في المياه العربية، والسيطرة عليها.. بل ان هناك عشرات الوثائق السرية، حسبما تؤكد مصادر عديدة، كلها تتعلق بالتنفيذ العملي مستقبلاً لمشاريع صهيونية لتامين المياه او السيطرة عليها. وقد دلت المشروعات الصهيونية التي نفذت بعد عام ١٩٦٧ على ان الوثائق السرية التي وضعت في وقت سابق.. هي وثائق وضعت من اجل التنفيذ. وليست مجرد دراسات واجتهادات خاصة.. وانما هي دراسات مقررة وموافق عليها كسياسة عمليات من اجل المستقبل.

اهم المشروعات التي نفذها العدو الصهيوني

وضع الصهاينة منذ الثلاثينات وبالتنسيق مع الامبريالية عدداً من المشاريع لاستغلال المياه هدفت في البداية الى القيام بدراسات ميدانية للمياه في فلسطين والاقتصار في المراحل الاولى على استغلال الحد الادنى منها، ومن ثم اتاحة الفرصة للاستمرار المستقبلي والتوسع في هذا الاستغلال بعد قيام الكيان الصهيوني واهم هذه المشاريع هي:

مشروع لودر ميلك

منذ عام ١٩٣٨ قام الصهاينة باجراء دراسات شاملة للمياه في فلسطين تتعلق بامكانية استغلالها، فانشئت لجان صهيونية اهتمت بمسالة ري اراضي الجنوب واحياء النقب ورفعت مذكراتها



بهذا الخصوص الى الوكالة اليهودية.

وفي هذه الاثناء شكلت الوكالة اليهودية لجنة فنية ضمت عدداً من الخبراء وعلى راسهم الامريكان والتركلاي لودر ميلك وهيتر، وكانا خبيرين في شئون المياه والري، وتم تكليفهما بذلك من خلال التنسيق بين الحركة الصهيونية والادارة وقتذاك.

وبعد دراسة مفصلة للمياه في فلسطين، قدم لورد ميلك وهيز تقريراً للوكالة اليهودية مرفقاً بمشروع عام للري. وفي عام ١٩٤٤ اصدر ميلك كتاب: «فلسطين.. ارض الميعاد» ضمنه اراء ومشاريع تتعلق بالمياه وكيفية استغلالها، وكانت خلاصة هذه المشاريع:

١ ـ السيطرة على مياه ومصادر نهر الاردن.

٢ ـ تجفيف بحيرة الحولة وفتح قنية واسعة تجري فيها مياه الاردن لري بعض الاراضي الواقعة في منطقة بيسان، ثم نقل الفائض الى النقب لري اراضيه.

٣ ـ الاستيلاء على الانهار العربية (اللبنانية والسورية) وتحويل مياهها اى بحيرة اصطناعية تنشأ في سهل قرية عرابة البطوف في شمال الناصرة، ثم نقل تلك المياه الى الجنوب لري النقب.

وقد اريد لهذا المشروع ان يحقق هدفاً سياسياً خطيراً، تظهر ملامحه من قول لودرميلك في الصفحة ١٧٨ من كتابة: «واذا وجد ان بعض العرب لا يرغبون العيش في بلاد صناعية، فيمكن نقلهم بسهولة الى سهول وادي الفرات ودجلة حيث توجد اراض واسعة لاستيعاب اعداد هائلة من المهاجرين».

لقد كان لدراسات لودر ميلك وتصوراته بالغ الأثر في الاوساط العلمية والاقتصادية الصهيونية، وتولى هيز بعد تلك استكمال هذه الدراسات، وتالفت جمعية خاصة في الولايات المتحدة كانت مهمتها الدعاية للمشروع وتعبئة القوى لتنفيذه، غير ان المشروع اصطدم بمعارضة شديدة، بسبب صعوباته الفنية ونفقاته الهائلة بالمقارنة مع مردوده العام، غير انه كان اساساً لدراسات كثيرة جرت لاحقاً، لعل اهمها مشروع «اريك جونستون»، ومشروع الناقل القطري الذي تم تنفيذه.

مشروع جونستون

بعد الاحتلال الصهيوني لفلسطين عام ١٩٤٨ وبالتحديد في اواخر عام ١٩٥٢ خططت وكالة اغاثة اللاجئين لتنفيذ مشروع يتم من خلاله استغلال مياه نهري الاردن واليرموك بهدف ري اراضي وادي الاردن وتوطين اللاجئين فيها.

وتم تكليف «ادارة وادي التنسي» الامريكية بدراسة هذا المشروع (دون اعتبارات للحدود السياسية) وبشكل يقتصر على النواحي الفنية والتقنية فقط.

وبعد ان قامت تلك الادارة بمهمتها، قدمت تقريرها الى وكالة اغاثة اللاجئين في اغسطس ١٩٥٣ وعهد الى اريك جونستون بان يقدمه الى الدول العربية. وجونستون هذا، كان من كبار المؤيدين للصهيونية، وقد قام بتبني المشروع بتكليف رسمي من الرئيس الامريكي ايزنهاور، الذي ارسله كمبعوث شخصي له بجوب المنطقة لاظهار هذا المشروع الى حيز التنفيذ.

وقد هدفت الادارة الامريكية حينذاك من جملة ما هدفت اليه ان يحقق المشروع ترابطاً اقتصادياً وسياسياً بين الكيان

الصهيوني والدول العربية المجاورة، يكون مقدمة لتسوية سياسية تعطي «اسرائيل» بطاقة دخول الى وضع جديد في المنطقة، ومن ثم الانطلاق لتجسيد سياسة الاحلاف الاستعمارية التي شهدها الشرق العربي في الخمسينات.

ويتلخص هذا المشروع بما يلي:

اولاً ـ انشاء سد على انهار الحاصباني العُلوي لتخزين فائض الايراد الشتوي للنهر امام هذا السد.

ثانياً: تحويل مياه نهر بانياس والدان والحاصباني بسهولة في ترعة تنشأ لحمل مياه هذه الانهار لغرض ري الاراضي في حوض الحولة الاعلى وبعض المناطق الواقعة في الجليل.

ثالثاً: تحويل مياه نهر اليرموك الى ترعة الغور الشرقية والى بحيرة طبريا حيث يستفاد من المياه المتجمعة في هذه البحيرة من نهر اليرموك ونهر الاردن في ري الاراضي الزراعية في منطقة الغور الممتدة من بحيرة طبريا الى البحر الميت.

رابعاً: انشاء ترعة رئيسية شرقي الاردن وترعة رئيسية الى الغرب من النهر.

خامساً: تجفيف مستنقعات الحولة، اي اراضي المستنقعات الواقعة شمالها بهدف استصلاحها وزراعتها.

سادساً: انشاء ما يلزم من الاعمال والترع للتحكم في المياه الدائمة الجريان بالوديان الموجودة جنوبي بحيرة طبريا.

سابعاً: انشاء خزانات لحفظ مياه فيضانات الوديان.

ثامناً: استثمار مياه الآبار لاغراض الري.

ولقد رفض العرب مشروع جونستون هذا، لكونه يسعى الى دمج اسرائيل ويقوي مكانتها في المنطقة العربية. وبرغم ما في مشروع جونستون من فوائد ومكاسب سياسية واقتصادية لاسرائيل، اذ اعتبرها كواقع سياسي وسعى لتنمية قدرتها الاقتصادية، الا ان «اسرائيل» رفضت هذا المشروع ايضاً، وكانت تريد من خلال تلك التهيئة لمشاريع «اقليمية خاصة» تعود عليها بفائدة اكبر.

مشروع المياه القطري

يعتبر هذا المشروع في صورته الحالية بمثابة خلاصة لعدد من المشاريع الاقليمية الاسرائيلية التي ظهرت، لاسيما في الخمسينات، وقد استشرف المهندس الامريكي جون كوتون الذي عمل مستشارا لدى حكومة اسرائيل في الفترة بين ١٩٥١ ـ ١٩٥٥ على تطوير مشروع شبكة المياه القطري، الذي بدأ العمل في المراحل الاولى منه بعد النكبة بعام واحد، وفي سنة ١٩٥١ بدأت «اسرائيل» العمل على تجفيف بحيرة الحولة، كمرحلة تمهيدية، اما المرحلة الرئيسية الاولى تبدأ تنفيذها في سنة ١٩٥٣ والتي هدفت الى تحويل مياه الاردن من نقطة شمال بحيرة طبريا عند جسر بنات يعقوب لكن «اسرائيل» اجبرت على تغييرها بسبب الموقف السوري فتم نقل موضع الضخ الاساسي لانبوب المياه القطري الى الطابقة على الشواطىء الغربية لبحيرة طبريا حيث تضخ المياه في محطة تدعى «محطة سابير» وتأخذ وحدات الضخ الآن ٣٢٠ مليون متر مكعب سنوياً من مياه البحيرة تسحب من عمق ٢١٢ متراً تحت سطح البحر الى ارتفاع ٤٤ متراً فوق سطح البحر، اي بارتفاع يقدر بـ ٢٥٦ متراً.



المصدر : الاتحاد الظبيانية

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولقد باشرت دولة العدو بعمليات التنفيذ بشكل سري باديء الامر، وعندما عقد مؤتمر القمة العربي الاول عام ١٩٦٣ كانت «اسرائيل» قد اوشكت على تنفيذ مشروعها بالكامل، وتضمن المشروع بشكل مجمل الخطوات الآتية:

١ - تجفيف بحيرة الحولة وجر ١٠٠ مليون متر مكعب من مياهها الى داخل فلسطين المحتلة.

٢ - تحويل نهر الاردن للحصول على ٥٠ مليون متر مكعب.

٣ - تحويل مياه بحيرة طبريا وضخها في اقنية عبر بيسان الى النقب للحصول على ٧٠ مليون متر مكعب.

٤ - تحويل المياه الربيعية المالحة في بحيرة طبريا للحصول على ٣٠ مليون متر مكعب.

وقد تم في المرحلة الاولى من مشروع الاردن - النقب، تحويل ١٨٠ مليون متر مكعب الى النقب، واما المرحلة الثانية وهي اتمام نقل ٣٢٠ مليون متر مكعب سنوياً، فقد ادرجت في الخطة التي وضعتها شركة المياه الاسرائيلية «تاهل» والتي استمرت الى العام ١٩٧٠.

هذا ويعتبر مشروع المياه القطري العمود الفقري لعدد من المشاريع المائية في الكيان الصهيوني، وقد، نفذت كافة اقسامه شركة «مكوروت» تحت اشراف «تاهل».

مشروع ري وادي بيسان

يتضمن ري السهول واراضي المستوطنات الصهيونية الواقعة في غور بيسان، باستخدام مضخات تسحب المياه من بحيرة طبريا، ويعطي هذا المشروع ٥٠ مليون متر مكعب سنوياً. وقد جرت في ابريل من حتى عام ١٩٦٤ التجربة الاولى لعملية السحب المشار اليها، وقد انتهت الى الآن المرحلة الثانية من المشروع.

مشروع مياه الجليل الاعلى

يعتمد على سحب المياه من الينابيع الواقعة في منطقة الحولة، الى المناطق الزراعية في شمال فلسطين المحتلة.

مشروع مياه الجليل الغربي

يعتمد على سحب مياه الينابيع في وادي القرن، بخط من الاقنية يبدأ من عكا شمالاً الى الجنوب الشرقي، حيث يلتقي بالخط المركزي لمشروع تحويل مياه الاردن جنوب مدينة الناصرة ويتجاوز ذلك الى الشرق حتى يلتقي بسهول بيسان.

مشروع نهر العوجا

يستند الى استغلال مياه ينابيع المنطقة الواقعة شمال شرقي يافا - رأس العين والتي تؤلف بمجموعها نهر العوجا، ومن ثم تحويلها في خطين من الانابيب الى السهول الواقعة شمال النقب، بحيث يعطي هذان الخطان ٧٠ مليون متر مكعب سنوياً، ويخطط الاسرائيليون لوضع انابيب مشروع المياه القطري في المرحلة الاولى من المشروع مع الخطين السابقين.

شركتا المياه في الكيان الصهيوني

- شركة تخطيط المياه «تاهل»:

انشئت عام ١٩٥٢، وارتبطت بالسلطات الصهيونية الحكومية، وتمتلك الحكومة ٥٢ بالمائة من اسهمها، وتمتلك الوكالة اليهودية ٢٤ بالمائة، بينما يمتلك الصندوق القومي اليهودي «الكيرين كايمت» ٢٤ بالمائة.



المصدر : الاتحاد الظبيانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩١

ـ شركة مكوروت:

تشكلت عام ١٩٣٨ بالتعاون بين «الكيرين كايمت» و «الهستدروت» والوكالة اليهودية وتختص ببناء الاقنية وعن طريق هاتين الشركتين تحتكر الحكومة الاسرائيلية استغلال وتوزيع المياه في الكيان الصهيوني.

والسؤال الآن: ماهي مصادر المياه في فلسطين المحتلة؟

مصادر المياه في فلسطين

تشتمل مصادر المياه في فلسطين على الامطار والمياه السطحية مثل: الانهار والبحيرات والينابيع، ثم المياه الباطنية.

١ ـ الامطار: تتوفر في الشمال وتقل في الجنوب، اي انها تتفاوت ما بين ٩٥٠ ملم في الجليل الاعلى وصفر في اقصى الجنوب من صحراء النقب. وبتعبير آخر فان مجموع ما ترسله السماء من امطار على فلسطين التي تزيد مساحتها عن ضعفي ونصف مساحة لبنان، لا تساوي كمية الامطار التي تنزل على لبنان فهي تقرب من ٨ مليارات متر مكعب في السنة العادية، وتعادل ٨٠ بالمائة من نسبة الامطار في لبنان. وما ينزل من امطار على الجزء المحتل من فلسطين يقدر بحوالي ٦ مليارات متر مكعب. وعليه فان نصيب لبنان الجنوبي من مياه الامطار يقدر بنحو ٢٥ بالمائة من الكمية التي تنزل على فلسطين كلها. وبنحو ٣٠ بالمائة من الكمية التي تنزل على الجزء المحتل.

٢ ـ الانهار: وهي باستثناء نهر الاردن انهارٌ صغيرة، يجف اكثرها صيفاً، واهمها انهار النعامين، كيسون، الحضيرة، الاسكندر، برثون وهو اكبرها واطولها (٢٦ كيلو متراً) ومنسوب المياه في هذه الانهار ضئيل بوجه عام، لا يفيض عن الحاجة المحلية لمناطق القسم الاوسط من فلسطين.

واما نهر الاردن، وطوله ٢٥٢ كيلو متراً، منها ١٨ كيلو متراً ضمن حدود فلسطين المحتلة. كما ان نبع الدان يقع داخل حدود فلسطين المحتلة، على بعد عدة امتار من الاراضي اللبنانية، اي ان مصدر المياه في هذا النبع الذي يبلغ حجمه السنوي ٢٥٠ مليون متر مكعب هو اراضي جنوب لبنان.

وعلى الرغم من غزارة مياه الاردن ووفرتها، فان القسم الاكبر منها يرتبط بحقوق لبنان وسوريا والاردن حيث توجد مصادر المياه التي ترفد النهر.

٣ ـ البحيرات: وهي بحيرة طبريا التي تبلغ مساحتها ١٦٦ كيلو متر مربع يصب فيها نهر الاردن ويعدل من نسبة الملوحة في مياهها فيجعلها صالحة للري. وبحيرة الحولة قبل تجفيفها حيث جففت «اسرائيل» هذه البحيرة التي كانت مساحتها حوالي ثمانية الاف هكتار، وحولت هذه المساحة الى اراض زراعية واحواض لتربية الاسماك ثم جرت المياه التي كانت تتجمع فيها الى قناة تحويل نهر الاردن. وتقع هذه البحيرة في الجزء الشمالي من فلسطين، وكانت تتجمع فيها



المصدر : الاتحاد الظبيانية

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مياه الامطار المتدفقة من المناطق المحيطة بها، داخل الاراضي اللبنانية والسورية.

٤ ـ الينابيع: وهي محدودة العدد والتصريف، وموزعة في كل انحاء فلسطين.

٥ ـ المياه الجوفية: لم تكن معروفة بكاملها ومحددة الكمية قبل قيام الكيان الصهيوني، وقد اعطى فرانوفسكي في كتابه (سياسة الارض في فلسطين) تقريراً جامعاً عن المياه فقدر حجمها بمعدل ٥٣ر٤٨ متر مكعب في الساعة، بالاضافة الى الينابيع والعيون وعددها ٢٥ ينبوعاً، بالاضافة الى مجموع تصريفها ٨٠ ر٣٣ متر مكعب في الساعة، كما قدر الينابيع المالحة بـ ٣٦ر١٨ متر مكعب في الساعة.

وعليه يكون مجموع كمية المياه التي جرى حصرها وتحديدها في فلسطين قبل عام ١٩٤٨، بما فيها المياه المالحة، تقدر على النحو التالي:

مياه عذبة: ٥٣ر٤٨م ٣/ ساعة = ٤٢٥١٢٢٨٠٠ م ٣ / في السنة

٩٨ر٣٣م٣/ساعة = ٢٩٧٦٦٤٨٠٠ م ٣ / في السنة

مياه مالحة: ٣٦ر١٨م٣ / ساعة = ١٥٢٧٣٣٦٠٠ م ٣ / في السنة

المجموع: ٨٧و١٠٠م ٣ / ساعة = ٨٧٥٥٢١٢٠٠ م ٣ / في السنة



المصدر : الاتحاد الظبيانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩١

اسرائيل و سرقة المياه العربيـــة

اسرائيل تنظر الى الضفة الغربية نظرة خاصـــة لما توفره من المياه التى تحتاجها لاقامة اسرائيـل الكـــبرى

* غزو لبنان عام ١٩٨٢ كان هدفه الاساسى الاستيلاء على مياه نهر الليطانـــى .
* مشروع صهيونى لاستغلال المياه العربية يتضمـن تحويل واحد بالمائة من نهر النيل لـ " اسرائيل " .

تدابير خارجية.

ان التــدابير الخارجيــة التي تعتبرها تل ابيب مازالت مفتوحة امامها لحل مشـاكلها المائيـة، هي التسلـط مـرة اخـرى على الميـاه العربية فهي مافتئت تردد اصرارها على التحكم بمياه الضفة الغربيـة، وهي ما انفكت تكرر ترديد اطماعها بمياه اليرمـوك وبميـاه الليطـاني واخيرا بمياه النيل.

ولـذلك فـلابـد لاستكمال ابعـاد دراستنـا من ان نسعى لتسليط بعض الضوء على ماتخططه الدولة العبرية حول كل من هـذه المصـادر المائية العربية.

تنظر اسرائيل الى منطقـة الضفـة الغربية بـاهميـة خـاصـة لتحقيق امنهـا القـومي سـواء في مجال عمق استراتيجي عن الـدولـة العبريـة خـاصـة من الـوجهـة العسكـريـة وكمساحة اضافية للدلالـة من اجل مزيد من السكان والهجرة الى الكيان الصهيـوني والبعـد الاخـر وهـو اقتصـادى خـاصـة تـوفير الميـاه الــلازمــة لإسرائيل الكبرى وهــو مايوضح لنا اسباب تمسك اسرائيل



بالارض المحتلة والبعد التام عن الانسحاب الكامل من هذه الاراضي في كافة خطط التسوية المقترحة من جانبها ومن اجل ايضاح الاهمية المائية للضفة الغربية بالنسبة لاسرائيل، ونجد انه خلال الحملة الانتخابية الاخيرة في الدولة العبرية عام ١٩٨٨ قام تكتل «ليكود» بنشر معلومات عن الضفة الغربية «التي يسميها المتطرفون في اسرائيل - يهودا والسامرة» وضرورة بقائها في ايدي الاحتلال بالنظر الى اهميتها الاقتصادية فضلا عن معناها السياسي والديني في نظر هؤلاء وجاء في المعلومات ان ٤٠ بالمائة من موارد الكيان الصهيوني من المياه تاتي من الضفة الغربية، واضاف بيان ليكود: الماء هو حياتنا ولهذا لا نستطيع ان نضع هذه الثروة في ايدي اناس لدينا شك كبير في نواياهم نحونا.

وتشير التقارير الصحفية الغربية في مجال الحديث عن اهمية المياه بالنسبة الى الاقتصاد الصهيوني ان هذا الاقتصاد قائم في الجانب الكبير منه على الزراعة وان الدولة العبرية تضطر لذلك الى استنفاد جزء كبير من مخزونها في خزاناتها الرئيسية القائمة في الجليل والضفة الغربية وعلى الشاطيء بين حيفا وقطاع غزة ويقول المدير العام السابق لوزارة الزراعة الاسرائيلية ماثير بن مائير في بحث بعنوان: نقص المياه في الشرق الاوسط.. نشر في واشنطن ان ازمة المياه في منطقة الشرق الاوسط قنبلة موقوتة واذا لم يكن المسئولون في هذه المشكلة قادرين على مناقشة مخرج معقول لهذه المشكلة فان الحرب بين دول هذه المنطقة تصبح مسالة اكيدة. وقد اكد هذا الاستنتاج بحث مماثل لوزارة الخارجية الاسرائيلية جاء فيه.. ان قضية المياه ستكون اكثر خطورة في السنوات القليلة المقبلة عما كانت عليه في نصف القرن الماضي والسبب من وجهة النظر الاسرائيلية، ان حاجات المنطقة ستزيد كثيرا عن كميات المياه المتوفرة في نهاية هذا القرن، وهذا ناتج عن الزيادة الطبيعية في عدد السكان بالاضافة الى الجفاف الذي يصيب مصادر المياه. وكان الاتفاق الذي توصل اليه الاردن وسوريا بشان قيام سد على نهر اليرموك سمي «سد الوحدة» قد اثار انتقادات من جانب اسرائيل



المصدر : الاتحاد الظبيانية

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التي تقوم بتحويل قسم كبير من مياه نهر الاردن، بالرغم من الحاجة الشديدة في الضفة الغربية الى هذه المياه. ويـ . جزء كبير من المياه المتوافرة داخل الضفة الغربية الى المستوطنات اليهودية بينما تعاني المدن والقرى الفلسطينية من حاجة شديدة الى الماء سواء للاستهلاك المنزلي او في المجالات الزراعية. اما بالنسبة الى «سد اليرموك» فمن المفترض ان يزود سوريا بالطاقة الكهربائية، والاردن بالماء، بشكل يعوض النقص الحادث في مجالات الري والزراعة وخصوصا في المناطق الاردنية الصحراوية التي لا تصلها المياه بكميات كافية ويتوقع ان تصل تكاليف هذا المشروع الى ٤٠٠ مليون دولار.

والواقع ان النظرية الاسرائيلية التي تقول باهمية السيطرة على مصادر المياه تاتي في الاساس تطبيقا للدراسات التي اعدتها الحركة الصهيونية في مطلع القرن التاسع عشر لدعم مشروعها في المنطقة العربية، فقد اعتبرت هذه الدراسات ان المياه ستكون العامل الحيوي الذي لابد منه لدعم البنية الاقتصادية للدولة اليهودية. وهكذا كانت النظرة الصهيونية منذ البداية نظرة خاصة الى انهار الاردن والليطاني والحاصباني واليرموك والنيل باعتبارها تدخل في اطار مشروع التوسع.

الاستغلال الاسرائيلي لمياه الضفة.

تعاملت سلطات الاحتلال الصهيوني مع الضفة الغربية ارضا واقتصادا وامكانات على كل المستويات كارض صهيونية تتصرف ازاءها بما يخدم مصلحتها الانية والبعيدة.

ولقد تصرفت فيما يتعلق بمياه الضفة الغربية التي تشير التقديرات العلمية الى ان حجمها يقدر بحوالى ٦٠٠ مليون متر مكعب قابلة للتجديد المستمر عن طريق تساقط الامطار وكان المخزون العربي للمياه في هذه المنطقة امتداد للمخزون المائي للاراضي العربية الاخرى التي احتلت قبل عام ١٩٦٧.

واتخذت كافة الاجراءات التي تمكنها من الاستحواذ والسيطرة على الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة فوضعت سلطات الاحتلال هذه الموارد تحت المسئولية المباشرة لدائرة المياه الاسرائيلية



المصدر : الاتحاد الظبيانية
التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩١
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التي ينظم صلاحيتها الى قانون المياه الاسرائيلي لعام ١٩٤٩. وقامت سلطات الاحتلال الصهيوني بتدمير المضخات المقامة على نهر الاردن وعددها ١٤٠ مضخة وذلك للحيلولة دون اصلاحها وامكانية الاستغلال المباشر لمياه نهر الاردن، بعيدا عن الرقابة والاشراف الاسرائيلي اضافة الى قيامها بمصادرة ست ابار عربية في مناطق الزندات ومرج نعجة وتحويل ملكيتها الى المستعمرات الاسرائيلية.

وحددت السلطات الصهيونية كمية المياه التي يسمح لاهالي الضفة باستخراجها بحيث لا يتعدى ٣٥ مليون متر مكعب / سنة

اسرائيل ونهر الليطاني

منذ اعلان اسرائيل قيامها كدولة على الاراضي الفلسطينية المحتلة كانت التطلعات التوسعية لمسئوليها تستهدف بالدرجة الاولى لبنان بشكل عام ومياه نهر الليطاني بشكل خاص ومن المفيد ان نعيد التذكر هنا ان غزو لبنان عام ١٩٨٢، لم يكن وراءه سوى هدف واحد هو الاستيلاء على مياه الليطاني التي يمكن ان توفر للدولة العبرية ٤٠٠ مليون متر مكعب.

مشروع كوتون

وزاد وضوح مطامع العدو الصهيوني في مياه الليطاني في المشروع الذي قدمته عام ١٩٥٤ والمسمى بمشروع «كوتون» والذي تطالب فيه بتحويل ٤٠٠ مليون متر مكعب من ايراد النهر عبر نفق يبدأ من نقطة انعطافه نحو الغرب وهي لا تبعد اكثر من سبعة اميال عن حدود اسرائيل. ويعني هذا ان اسرائيل تطمع بالاستيلاء على نحو ٥٥ بالمائة من مياه الليطاني ولا تترك للبنان صاحب النهر من منبعه الى مصبه الا حوالي ٤٥ بالمائة منها فقط.

وقد اخذت المشاريع الصهيونية للسيطرة على مياه الليطاني والمياه الجنوبية طريقها الى التنفيذ، اثر الاجتياح الصهيوني لجنوب لبنان في مارس ١٩٧٨ «عملية الليطاني» اذ اقدمت اسرائيل خلال عام ١٩٨٠ على شق شبكة طرق متطورة تربط مزرعة الوزاني واليسات بالاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ عند مستعمرة المطلة. وفي عام ١٩٨٦ شق العدو الصهيوني طريقا على



المصدر : الاتحاد الظبيانية

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الضفة الجنوبية لنهر الوزاني بطول ١٢ كم واقتطع المنطقة المحيطة بنبع الوزاني والبالغ مساحتها حوالى ٧ الاف دونم وسيجها بالاسلاك الشائكة وبدأ بمد، أقنية من نبع الوزاني باتجاه اسرائيل ووضعت التجهيزات اللازمة لمشاريع الرى الحديثة عند مزرعة الوزاني اللبنانية وقرية الفجر السورية المحتلة المجاورة لها، حيث يتم سحب المياه السطحية والجوفية في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

ومن المفيد ذكره هنا، ما تحدثت به بعض المصادر عن قيام اسرائيل خلال عام ١٩٨٥ بشق نفق كبير قرب بلدة مرج عيون «منطقة الخردلي» لجر مياه الليطاني علما بان الدراسات الاسرائيلية الجيولوجية والطوبوغرافية لتحديد مسار هذا النفق بدأت بشكل فعلى خلال عام ١٩٨٣.

ويؤكد الخبراء بان الدولة العبرية هي بانتظار فرصة سانحة من التغييرات الدولية والاقليمية في الشرق الاوسط لتضع مشروعها في حيز التنفيذ بسرقة مياه جنوب لبنان كله.

«اسرائيل»ونهر اليرموك

ينبع هذا النهر من جبال حوران مشكلا جزءا من الحدود السورية الاردنية ويقدر طوله بنحو ٧٠ كلم ويصب بعدها في نهر الاردن الى الجنوب من بحيرة طبريا. اما منسوبه السنوى فيبلغ (٤٧٥) مليون متر مكعب سنويا. والاطماع الصهيونية في نهر اليرموك قديمة، وقد ظهرت مع نشوء فكرة انشاء «دولة اسرائيل» وتمثل ذلك في الطلب الرسمي الذي تقدمت به الحركة الصهيونية الى الدول المشاركة في «مؤتمر السلام» بضم نهر اليرموك وروافده الى الدولة العبرية المقترح انشاؤها، ولكن الصراع على النفوذ بين فرنسا وبريطانيا حال دون ذلك. وفي مذكرة رفعها بن جوريون وشلوموكبنسكي الى حزب العمل البريطاني في نوفمبر ١٩٢٠ ذاكرا «ان انهار البلد الرئيسية هى الاردن، والليطاني، واليرموك».

وفي عام ١٩٢٦ حصلت شركة الكهرباء الفلسطينية ـ اليهودية على امتياز سمح لها باستخدام المياه لتوليد الكهرباء من نهرى الاردن واليرموك، ومعروف ان هذه الشركة اصبحت حكومية فيما بعد. وفي مشاريع التسوية المائية بين



المصدر : الاتحاد الظبيانية

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدول العربية والكيان الصهيوني كان لنهر اليرموك نصيب وافر. ففي مشروع «ايونيدس» (بريطانيا ١٩٣٧) اشارة الى ضرورة تخزين الفائض من مياه اليرموك في بحيرة طبريا لخدمة الدولة المتوقع تاسيسها عما قريب، وهذا ما اشار اليه هيس ايضا عام ١٩٤٨ وماكدونالد عام ١٩٥١، وملرنيفر عام ١٩٥٢ وبيكر هيزرا عام ١٩٥٥. واما اهم المشاريع فكان مشروع بونجر عام ١٩٥٢ وقد اوصى ببناء سد المقارن بطول (٥٠٠) متر وارتفاع (١٧٨) مترا مما يمكنه من حصر كمية من المياه تزيد على نصف مليار متر مكعب تستفيد منها سوريا والاردن، عن طريق اقامة المحطات الكهربائية والري. ولكن الضغط الاسرائيلي على الولايات المتحدة ادى الى الغاء وعودها بالمساعدة الاقتصادية والفنية.

ولئن كانت المطامع الاسرائيلية شاملة، ولا تتركز حول جانب واحد، فهي تشمل الارض ومن عليها، فان احد المطامع الخطيرة يتمثل في المشروع المتعلق بشق قناة تصل بين البحر المتوسط والبحر الميت ومن شانها الاضرار بالتوازن الطبيعي للبيئة وصناعات البوتاس والفوسفات في الاردن، بل وتهدد نهر الاردن الذي يعد شريان الحياة في المنطقة برفع درجة ملوحته وهو ما يمثل احد المشروعات التي سيكون لها اضرار مائية مستقبلية ايضا. وعلى الرغم من الادعاءات الاسرائيلية بأن اضرار هذه القناة محسوبة ومحدودة الا ان الرأى الخبير في هذا المشروع يؤكد ان هناك العشرات من الاضرار التي لا يمكن التكهن بها قبل وقوع الكارثة.

وتهدف «اسرائيل» من وراء المشروع الى تحقيق الآتي:

أولا: تعويض نقص امدادات النفط بالطاقة الكهربائية المتوقعة والتي يمكن ان تغطي (١٨) بالمائة من احتياجات الكيان الصهيوني من الطاقة وبذلك يوفر العدو (٣٠٠) مليون دولار هي فرق اسعار الطاقة البديلة.

ثانيا: انشاء بحيرات صناعية على ممر القناة المفتوحة لتربية الاسماك واقامة سلسلة منشآت صناعية على طول القناة ومنتجات سياحية.

ثالثا: استخدام المياه في تبريد المفاعلات النووية التي يتعذر نقل المياه اليها في المنطقة القاحلة التي تقع فيها.



رابعا: تقدر الدولة اليهودية انها تستطيع ان تربح من هذه الطاقة ٩٤٧ مليون دولار خلال فترة خمس سنوات فقط، كما تتطلع لاقامة محطات تحلية المياه لري صحراء النقب، كما تخطط لتصنيع البتروكيماوت والفوسفات والمنجنيز في المنطقة. واما الخسائر على الجانب العربي فكثيرة ومتعددة. ان كل تحليل عميق ومتان لمشروع القناة يثبت لنا ان المشروع لا يرمي فقط الى تحقيق اغراض اقتصادية، بل ينطوي كذلك على ابعاد استراتيجية وسياسية. وما يعنينا هنا من امر شق القناة هو التغيرات التي ستحدثها في البيئة الطبيعية والاضرار التي ستلحقها بالغير، والانتهاكات التي سترتكبها بحق مبادىء القانون الدولي العام، المتعلق بحسن الجوار وتنظيم العلاقات بين الدول والمجموعات البشرية. ويمكننا تلخيص هذه بالامور المهمة التالية:

١ ـ الاضرار الناجمة عن خلط المياه «فمن شق قناة البحرين ـ كما اكد البرفسور الاسرائيلي اميتاي كاتس ـ تحويل البحر الميت الازرق الى خليط من الجبس الابيض، يغير مناخ المنطقة وبيئتها ويضر بمشاريع البوتاس، ويمنع استخدام البرك الشمسية الكبيرة داخل حوضه في المستقبل.

٢ ـ الاضرار الناجمة عن زيادة منسوب البحر الميت، فارتفاع هذا المنسوب نتيجة لتدفق مياه البحر المتوسط على البحر الميت سيلحق اضرارا بالغة بمشاريع البوتاس والمشاريع الزراعية والاقتصادية والمعالم الاثرية والسياحية الاردنية والفلسطينية، وقد اكد شلومو غور، المعارض الرئيسي للمشروع. في خطة الجنوبي بان الاردن سيضطر، في حال تنفيذ المشروع، الى رفع الاسوار حول البحر الميت على امتداد ٣٠ كلم ونقل مشاريع البوتاس. والا فان المنطقة التابعة للاردن ستغرق باسرها نتيجة التغيرات في الجانب الاسرائيلي.

٣ ـ تعرض خزانات المياه الجوفية للخطر، فهذه الخزانات في قطاع غزة ستتعرض للاخطار نتيجة مرور القناة بمنطقة القطيفة، فمن المتوقع ان تتسرب مياه البحر المالحة الى هذه الخزانات فتفسدها وتحرم السكان العرب والمزروعات من فوائدها.

٤ ـ اغتصاب الارض والمياه العربية، فالمشروع سيبدأ من البحر الاقليمي لقطاع غزة ويمر بالاراضي المحتلة التابعة لهذا القطاع، ويصب في البحر الميت، وكلها اراضي



المصدر : الاتحاد الظبيانية

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اسرائيل ونهر النيل

كانت المحاولة الصهيونية الاولى للوصول الى مياه النيل في عام ١٩٠٣ حين تقدم تيودور هرتزل الى الحكومة البريطانية بمشروع لتوطين يهود اوروبا في صحراء سيناء وسحب مياه نهر النيل الى المستوطنات اليهودية التي ستقام هناك. وتم بحث هذا المشروع وسط سرية كاملة بين الحركة الصهيونية بقيادةتيودور هرتزل، وبين وزارة الخارجية البريطانية والادارة المصرية واللورد كرومر في مطلع عام١٩٠٣.

والثابت الان والمؤكد ان الاتصالات الاولية بدأت في نهاية عام ١٩٠٢. وان البعثة الفنية التي زارت سيناء لبحث جدوى المشروع من النواحي المائية والطبيعية والبشرية والصحية قد بدأت في ١١ فبراير ١٩٠٣ وانتهت في ٢٥ مارس ١٩٠٣. وان تيودور هرتزل نفسه زار القاهرة في ٢٣ مارس ١٩٠٣.

وبناء على تقرير البعثة الفنية، تقدم هرتزل بمشروع الاتفاقية للحصول على امتياز الاستيطان في شبه جزيرة سيناء، على ان يمنح هرتزل او الشركة التي يؤسسها الحق في احتلال الارض الكائنة شرقي قناة السويس البحرية وحق استعمارها. ومن الثابت ان مشروع تحويل مياه النيل الى سيناء وعقد اتفاقية لمدة (٩٩) عاما لتوطين يهود اوروبا في سيناء، على الرغم من

ومياه عربية، وستضطر اسرائيل الى اغتصابها ونزع ملكيتها لتحقيق مشروعها. وتعتبر المساحات الواسعة من الاراضي العربية التي سيبتلعها المشروع من اخصب الاراضي الزراعية.

٥ ـ انزل الاضرار بالمشاريع الاردنية، فارتفاع منسوب البحر الميت وتغيير منسوب نسبة الملوحة فيه سيقضيان على جميع المشاريع التعدينية الاردنية في منطقة هذا البحر. ومن اهم المشاريع المعرضة للهلاك مشروع البوتاس العربي.

٦ ـ تغيير الوضع الجغرافي والتركيب السكاني للمنطقة، فالمشروع الاسرائيلي سيغير المعالم الجغرافية في قطاع غزة، وسيجبر فئة من السكان على هجر املاكهم والانتقال الى اماكن اخرى وسيسفر عن اقامة منشآت دائمة فوق الاراضي العربية المحتلة ولفائدة دولة الاحتلال.

هذا وقد توقفت «اسرائيل» عن الاستمرار في المشروع منذ ذلك الوقت نتيجة للضغوط الدولية ولضخامة التكلفة، واجلت تنفيذه، الا انه تردد منذ فترة بسيطة، عن احياء هذا المشروع مرة اخرى وربما ياتي ذلك استمرارا لايضاح النوايا الاسرائيلية نحو التعنت في قبول حل سلمي للمشكلة الفلسطينية.



المصدر : الاتحاد الظبيانية

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نجاحه في لندن وفي المباحثات الاولية بالقاهرة اصطدم بتقرير السير ويليام جارستن، وكيل وزارة الاشغال العمومية في ٥ مايو ١٩٠٣، وقد استند هذا التقرير الفني المضاد، على اسباب فنية بحتة، وعلى تقارير المفتش العام للري في مصر السفلى، وبحساب الكميات المطلوبة من مياه النيل وكميات التسرب، رجح التقرير فشل المشروع.

وهكذا فشل تحقيق مشروع نقل مياه النيل عام ١٩٠٣ لاسباب فنية تتصل بكمية المياه المتوفرة وطوى نهائيا تيودور هرتزل المشروع عام ١٩٠٤، وان بدا الان ان جذور المشروع لازالت باقية في الفكر الصهيوني ومشاريعه المائية.

وعندما قرر الرئيس الراحل جمال عبدالناصر بناء «السد العالي» على نهر النيل، كان يدرك اهمية المياه في بناء وتطوير قدرة مصر الاقتصادية والمطامع الاسرائيلية في مياه النيل لم تعد سرا لاسيما وان تل ابيب جددت محاولاتها للحصول على مياه نهر النيل خلال الفترة التي تلت حرب ١٩٧٣.

على انه لابد من الاشارة هنا الى ان مشروع نقل المياه من النيل الى النقب ليس جديدا في الكيان الصهيوني كما سبق واشرنا وكانت البداية عام ١٩٧٤ حين وضع المهندس الاسرائيلي ايتسع كالي مشروعا على اساس سحب واحد بالمائة من مياه نهر النيل الى «اسرائيل» او ما يساوي (٨٠٠) مليون متر مكعب سنويا. وفي اعقاب ذلك بدا المخططون الصهاينة بوضع مشاريع تتعلق بمياه النيل تقوم على «المياه المصرية والخبرة الاسرائيلية». وتحدث الصهاينة عن تحويل سيناء والنقب الى «ارض خضراء شبيهة باوروبا». وكل ذلك في وقت كانت فيه جراح الحرب مازالت تنزف بين البلدين.

وعلى ضوء هذا الرفض المصري توجهت انظار الدولة العبرية الى منابع النيل في قلب افريقيا حيث يقوم اليوم بعض الخبراء والمهندسين الاسرائليين بالعمل في اثيوبيا على اقامة ثلاثة سدود على روافد نهر النيل. والمشروع موجه حسب مصادرهم الى تطوير الري والزراعة في اثيوبيا، ولكن هذا المشروع حسب تاكيد الخبراء محاولة للسيطرة على مجرى مياه النيل باتجاه السودان ومصر.

خلاصة:

وبعد، لعل هذا الاستعراض لمختلف وجوه المشكلة المائية في اسرائيل، ولشتى الخطوات التي اتخذتها لمجابهتها، يلقي بعض الضوء على ابعاد المشكلة وتعقيداتها، وعلى الانعكاسات الخطيرة التي يمكن ان تترتب على استمرارها وتفاقمها. ولنا ان نخرج من استقراء ما جاء في هذه الدراسة من عروض ومن تحليل مختلف جوانب المراحل التي مرت بها، بالنتائج الاتية:

ـ النتيجة الاولى: ان اسرائيل استنفدت خلال الاعوام الماضية التي انقضت منذ قيامها، استثمار كل ماهو متوفر تحت سلطتها من موارد مائية، سطحية وجوفية، بما فيها ماسحبته من مياه حوض نهر الاردن لتحويله الى النقب.

النتيجة الثانية: ان وضوح الاهداف عند الصهاينة، وادراكهم لابعاد ازمة المياه المتوقعة لدولتهم منذ مطلع القرن، وتخطيطهم العلمي الدقيق والبعيد المدى والخطوات التي قدروا وجوب اتباعها لمجابهة تلك الازمة، والمساعدات السخية وغير المحدودة، المالية منها والفنية، التي قدمها الغرب لتجاوز مشاكلهم، كل هذه العوامل كان لها أعمق الاثر في الكثير مما نجحت «اسرائيل» في تحقيقه من اهداف وما تحاشته من متاعب، لقد اتبعوا في خططهم المائية سياسة الخطوة خطوة، فكانوا لا يخططون لتنفيذ مرحلة جديدة من مشاريعهم، الا بعد ان يكونوا قد استوعبوا واحسنوا هضم سابقتها وهياوا للخطوة الجديدة كل مايتوجب تهيئته لنجاحها.



المصدر : الاتحاد اللبنانية

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النتيجة الثالثة: تشير كل الدلائل الى ان الخطر يتجه من جديد نحو المياه العربية، والى ان اللقمة الجديدة التي يطمحون بابتلاعها تستهدف احد المصادر المائية العربية كما سبق واشرنا في دراستنا.

انهم يواصلون التصرف كما لو كانوا يتعاملون مع فراغ، غير آبهين بما للعرب من مصالح وحقوق، وغير مكترثين لما قد ينتج عن استمرار عدوانهم على تلك الحقوق من عواقب فهل يستيقظ العرب؟

جريدة الاتحاد اللبنانية
مركز الدراسات العربية والدولية
١٥ ــ ٢١ / ٦ / ١٩٩١م

اعداد :
مُعين أحمد محمود



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩١

مؤتمر موسع الخريف القادم لبحث سرقة اسرائيل للمياه العربية

واشنطون - ا . ش . ا : اعلن « البيرت مخيبر » رئيس المنظمة العربية الامريكية لمكافحة التمييز امس ان المنظمة تعد لعقد مؤتمر موسع باحد عواصم الشرق الاوسط خلال الخريف القادم . لبحث سرقة اسرائيل للمياه العربية . اشار مخيبر الى ان المنظمة ستقوم بعمل منظم لمقاومة سرقات اسرائيل للمياه العربية وتحويلها الى داخل اراضيها . اوضح مخيبر ان دعوة عقد مثل هذا المؤتمر جاءت بناء على طلب لبنان وفلسطين والاردن . لكشف الحقائق المقلقة حول قيام اسرائيل بسرقة المياه العربية . كما حذر مخيبر من ان المياه ستصبح خلال السنوات القليلة القادمة اغلى واثمن من البترول في الشرق الاوسط ولذلك فان ندرة المياه تنذر بان تتحول الى قضية قابلة للاشتعال في المنطقة . ومن ناحية اخرى اكد مخيبر ان المنظمة تبحث عن كل امريكي من اصل عربي قامت سلطات الاحتلال بمصادرة اراضيه بالاراضي المحتلة . وذلك تمهيداً لاثارة القضية داخل الولايات المتحدة طبقاً لاحد قوانينها الداعية بقطع او وقف مساعدتها الى البلد الذى يصادر ممتلكات احد رعاياها البلد الاول . ذكر مخيبر انه اجرى عدة جولات من المحادثات مع المسئولين في كل من سوريا ولبنان والاردن . وقد تبين رغبتهم في المضي في عملية السلام والرغبة في دخول المفاوضات للتوصل لتسوية سلمية في الشرق الاوسط . واعرب مخيبر عن اسفه من وجود شكوك حول قدرة واشنطون على ان تحصل من اسرائيل على موقف مماثل يتسم بالاخلاص والنية الصادقة في السعي الى السلام .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : يوليو ١٩٩١

اسرائيل تصعد هجومها على ثلاث جبهات هى : المستوطنات والمهاجرون والمياه !!

في الوقت الذي تواصل فيه اسرائيل استقدام مئات الآلاف من المهاجرين اليهود تزداد حاجتها الى موارد المياه بصورة عاجلة تجعلها اكثر حرصا على مواصلة احتلالها للاراضي العربية المحتلة واستيطانها بهؤلاء المهاجرين . وتشير تقارير الخبراء الى ان اسرائيل تحصل على ٨٠ ٪ من احتياجاتها المائية من الضفة الغربية المحتلة كما تحصل على جزء اخر من مياه نهر الليطاني في جنوب لبنان حيث تقوم بسرقة المياه .

كما واصل الخبراء الاسرائيليون تحذيراتهم من ان الموارد المائية الاساسية لاسرائيل آخذة في النضوب وان اسرائيل مقدمة على كارثة خلال سنوات خاصة وان اكثر من مليون مهاجر يهودي سيصلون اليها خلال هذه الفترة .

وتتزايد الاهتمامات في منطقة الشرق الاوسط بموارد المياه بصورة كبيرة كما يتزايد الاهتمام بالنزاعات الساخنة التي قد تنشب بسببها

وفي واشنطن اعلن البير مخيبر رئيس المنظمة العربية الامريكية لمكافحة التمييز وهي كبرى منظمات الامريكيين العرب ان المنظمة ستبدأ قريبا في عمل منظم لمقاومة ماتقوم به اسرائيل من مصادرة غير مشروعة للاراضي ومصادر المياه في الاراضي العربية المحتلة .

وقال في تصريحات ادلى بها في واشنطن ان المنظمة ستقوم في نطاق حملتها بعقد مؤتمر في احدى عواصم الشرق الاوسط في الخريف القادم لكشف واعلان الحقائق الخاصة بقيام اسرائيل بسرقة وتحويل مصادر المياه العربية في الضفة الغربية المحتلة وجنوب لبنان .

وقال مخيبر انه عاد مؤخرا من جولة زار خلالها سوريا ولبنان والاردن وانه وجد لدى المسئولين في الدول الثلاث استعدادا مؤكدا وحرصا على نجاح عملية السلام ورغبة في الدخول في مفاوضات تنتهي الى تحقيق تسوية سياسية للنزاع في المنطقة

واضاف انه من المؤسف ان هناك شكوكا قوية حول قدرة الولايات المتحدة على ان تحصل من اسرائيل على موقف مماثل مدفوع بنية صادقة في السعي الى السلام .

ويجيء هذا التحرك لاكبر منظمة عربية في الولايات المتحدة في وقت تؤكد فيه التقارير الاسرائيلية والامريكية ان اسرائيل وضعت خطة بعيدة المدى تقضي بابتلاع الاراضي العربية المحتلة وان تمويل هذه الخطة يعتمد في الاساس على قروض امريكية . وذكرت صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية ان الخطة تقضي ببناء ١٠٦ الاف وحدة سكنية في الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف توفير المساكن لـ ٤٠٠ الف مستوطن يهودي . واضافت ان تكاليف الخطة تتراوح بين ١٣ و ١٤ مليار دولار .

كما يأتي ذلك في الوقت الذي تواصل فيه اسرائيل عمليات سرقة المياه من الضفة العربية وجنوب لبنان ويقول الدكتور توماس فن الاستاذ بجامعة بنسلفانيا الامريكية ان اسرائيل تسرق مياه نهر الليطاني اللبناني

كما تحاول اسرائيل الحصول على اكبر نصيب في مياه نهر الاردن وتسرق مياه الضفة من اجل توفير المياه اللازمة للمستوطنات في المنطقة .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩١

الصراع على المياه.. والحرب القادمة في ندوة مغلقة بنقابة مهندسى المنوفية

تقيم نقابة المهندسين الفرعية بالمنوفية ندوة مغلقة حول «الصراع على المياه والحرب القادمة» يشارك في الندوة عدد من الخبراء والمحللين ووزراء الرى السابقين وعدد من الصحفيين وعلى رأس المشتركين المهندس عبدالخالق الشناوى نائب رئيس حزب الوفد والدكتور ابراهيم الدسوقي اباظة السكرتير العام المساعد للحزب والدكتور محمد عبدالهادى مدير معهد بحوث وتوزيع المياه والمهندس حامد القداح عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد العالمي للمهندسين وكامل زهيرى الصحفي بجريدة الجمهورية ولواء فوزى طايل والدكتور مغاورى دياب عميد كلية علوم المنوفية والدكتور محمد حبيب استاذ الجيولوجيا بعلوم اسيوط والمهندس صلاح عبدالكريم



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يوليو ١٩٩٧

أكثر ..
من ملاحظة ..

☐ الحقائق تقول إن الجسد الغريب التى فرضه الغرب على الأمة العربية .. أو الشوكة القاتلة التى زرعت فى جسم الأمة العربية - أى اسرائيل - حاربت الأردن .. وحاربت لبنان .. واقتطعت أجزاء غالية من أرض البلدين العربيين ؛ لماذا ؟؟ لأن اسرائيل أرادت أن تؤمن لنفسها مصادر للمياه !! إذن .. فالحرب القادمة ، ستكون - حتما - الحرب من أجل الماء !

هذا هو الانذار الذى يوجهه الدكتور حمدى الطاهرى للأمة العربية فى كتابه الجديد جدا « مستقبل المياه فى العالم العربى » مشيرا لضرورة وحتمية اليقظة من جانب الأمة العربية فى مواجهة أخطر قضية قادمة فى المستقبل القريب .. قضية المياه .. عصب الحياة .. وأصل الحياة .. فمن الماء خلق الله سبحانه وتعالى كل شىء حى .



المصدر : الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٩١

مؤامرة امريكية صهيونية للاستيلاء على مياه النيل !!

كتب ـ امام الليثي :

اكدت الندوة العلمية التي نظمتها نقابة المهن العلمية يوم السبت الماضي والتي عقدت تحت شعار « انتبهوا .. حرب المياه قادمة » ان هناك علاقة امريكية اسرائيلية مشبوهة وراء محاولة بناء سدود الحبشة رغم ان بالحبشة الانهار والمجريات ما يغنيها عن مياه النيل وان هدف هذه المحاولة شل حركة مصر مائيا . وانهم بالفعل استطاعوا ايجاد ثلاثة اماكن صالحة لاقامة مثل هذه السدود والتي ستجعل العجز في كمية المياه حوالي ٧,٨ مليار متر مكعب سنويا وهو ما يمكن ان يعطل مشروعاتنا الصناعية والزراعية

اكد ذلك الدكتور مغاوري شحاتة عميد كلية العلوم جامعة المنوفية .



المصدر : السود

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ أغسطس ١٩٩١

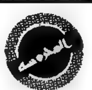
نقابة المهندسين بالمنوفية تطالب بالاستعداد لفشل جهود السلام

كتب طه خطاب :

أكدت الندوة التى عقدت بنقابة المهندسين بالمنوفية فى الاسبوع الماضى ان الاوضاع الراهنة فى اسرائيل سوف تؤدى بالضرورة الى حرب مياه .

كما طالبت بضرورة الاستعداد لجولة جديدة مع اسرائيل فى حالة فشل جهود السلام الحالية وتعبئة الشعب المصرى والشعوب العربية وبعث روح الجهاد والتضحية لوقف مخططات العدو الصهيونى .

كما دعت الندوة الى تقوية الروابط الثقافية والحضارية مع دول حوض النيل والدول المجاورة لها وتنشيط الدعوة الاسلامية بها كما طالبت بضرورة العمل على اعادة العلاقات العربية وازالة الخلافات بين الدول العربية .



المصدر : الشعب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ أغسطس ١٩٩١

□ تقرير برلمانى خطير يحذر من حرب قادمة:

اسرائيل تسرق ١٣٠٠ مليون متر من المياه العربية سنويا!

كتب عبد الفتاح فايد :

في واحد من أهم وأخطر التقارير البرلمانية، أكدت لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب برئاسة صبرى القاضى سرقة اسرائيل المياه الجوفية المصرية بشمال سيناء. كما أكدت أن اسرائيل تنفذ الآن لاثيوبيا ستة مشروعات سدود على منابع النيل تهدد الأمن القومى المصرى حيث ان ٨٥٪ من مياه مصر تأتى من اثيوبيا.

وحذرت من ان اسرائيل سوف تشن حرباً قريبة للاستيلاء على مصادر المياه العربية فى الأردن ولبنان وغيرها لحل أزمة المياه التى تتفاقم لديها بتزايد عملية الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة.

جاء التقرير الذى يعد دراسة أمنية ومتعمقة لأزمة المياه فى المنطقة العربية، تأكيداً لكل الأسرار والمعلومات التى كشفتها «الشعب» طوال الاعوام السابقة والتحذيرات التى وجهتها الحكومة فى هذا الشأن. كما يأتى رداً قاطعاً على مزاعم يوسف والى واللواء منير شاش محافظ شمال سيناء.

أكد التقرير الذى يقع فى ٢٦ صفحة- أن مصر على اعتاب مرحلة جديدة تواجه فيها نقصاً فى مواردها المائية لأول مرة فى تاريخها. سواء كان ذلك عن طريق التهديدات الاسرائيلية فى منابع النيل أو سرقة المياه الجوفية فى سيناء.

عن التهديدات الصهيونية المباشرة للأمن القومى المصرى من خلال منابع النيل قال التقرير «ان أصابع اسرائيل تحاول أن تخترق نفاصات مصر الجنوبية وتحاول ان تحاصر منابع حياتنا وكل هذا باستراتيجية واضحة المعالم» ثم يتساءل : هل لنا فى المقابل استراتيجية افريقية مائية تدافع عن حياة مصر عند منابع النيل؟

وعدد التقرير المشروعات التى اقامتها اسرائيل لهذا الغرض والمساندات السياسية التى قدمتها لبعض الانظمة الافريقية للوصول الى هدفها. وأكد انها كانت وراء جون قرنق فى السودان وعيدى أمين فى أوغندا من أجل التحكم فى منابع النيل وخنق مصر عن طريقها. وانتهى التقرير فى هذه الجزئية الى أن اسرائيل أصبحت لها اليد الطولى فى افريقيا.

وعن سرقة المياه الجوفية من سيناء قال التقرير ان عملية السرقة الاسرائيلية للمياه المصرية لم تتوقف. والمشروعات العملاقة لسحب مياه سيناء مستمرة. بل قامت اسرائيل بعمل سد فى منطقة الكنتلة قرب الحدود المصرية لمنع تسرب المياه الى الأراضى المصرية.

وأكد التقرير ان اسرائيل تقوم حالياً بسحب ٢٠٠ مليون متر مكعب من مياه سيناء الجوفية الموجودة فى خزان وادى الجرافى قرب الحدود فى سيناء الشمالية

كما أشار التقرير مفصلاً الى عملية السرقة الاسرائيلية للمياه العربية عموماً سواء كانت مياه جوفية أو انهاراً مؤكداً انها مستمرة منذ قيام اسرائيل حيث ارتفعت كميات المياه المسروقة الى ١٣٠٠ مليون متر مكعب سنوياً.

وسوف نقدم عرضاً مفصلاً لما ذكره التقرير عن البؤر الساخنة التى يتوقع ان تقوم بها حرب مياه قريبة وهى

١ - منطقة حوض النيل

٢ منطقة حوض الفرات

٣ - مجمع الامطار فى الاردن وسوريا ولبنان



المصدر : الاتحاد الظبيانية

التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النار ((تشتعل)) في مياه فلسطين

اسرائيل استولت على مصادر المياه في فلسطين عبر ٣ مراحل

تشرشل : اليهود طلبوا رسميا من بريطانيا مساعدتهم لضم جنوب لبنان

١٤ / ٨ / ١٩٩١

... في خضم الصراع المخطرم في الشرق الاوسط بين العرب واسرائيل اخذت تظهر بوادر حرب ماء دامية خصوصاً بعد ان ناقش مجلس الشعب المصري هذا الوضع وصاغ حوله مذكرة هامة جداً تؤكد ان طبيعة الصراع المقبلة وجبهته الدامية هي المياه. ومنذ البدء كانت المياه الهدف الاسمى للمنظمات الصهيونية التي نشطت منذ اواسط القرن المنصرم حتى اليوم في ظل الاحتلال الصهيوني للاراضي العربية سواء اكانت هذه الارض فلسطينية او سورية او لبنانية او مصرية (سابقاً) يظل الهدف الاسمى لاسرائيل هو الوصول الى مصادر المياه والسيطرة عليها حتى تسقي الارض وتسقي جموع المهاجرين القادمين عبر برنامج استيطاني واسع النطاق يتسع لمئات الوف الغرباء للتوسع في الارض العربية والسيطرة على مقدراتها. ان اسرائيل قد باتت تحدد هدف حملتها القادمة اوقل الحرب القادمة بوضوح كلي. لذلك فان هذه الدراسة تلقي ضوءاً على حجم القضية سواء في صورتها الجغرافية او صورتها المائية او السكانية والاهداف النهائية لنشاط اسرائيل في هذا المجال وغايات التوسع القادم لها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاتحاد الاماراتية

التاريخ : ٢٠ اغسطس ١٩٩١

شكلت المياه اول تحد حقيقي لاسرائيل منذ ما قبل نشوء كيان صهيوني في فلسطين المحتلة. ذلك ان فلسطين بلد لا يتمتع باحتياطي مياه كبير اذ ليس فيها انهار جارية كبيرة سوى نهر الاردن المشترك مع دول الجوار العربية الاخرى. وعليه رأينا بعثات الاستكشاف الصهيونية تجوب الارض الفلسطينية وسيناء وحتى شرق الاردن منذ ما قبل نهاية القرن الماضي وذلك لتحديد كميات المياه المخزونة وما اذا كانت تستطيع مواجهة احتياجات ومتطلبات الحياة في (الدولة القادمة). ولذلك اتجهت اهتمامات زعماء الصهيونية ودعاة الاستيطان ومبرمجيه الى الاستحواذ على المواقع القريبة من مصادر المياه إن لم يكن في المستطاع الاستيلاء على المصادر نفسها وبأية طريقة كانت. وارسلت المنظمة الصهيونية بعثات استكشاف الى سيناء بعد ان قام جولد سميث بسرقة خرائط منطقة سيناء وقدمها لليهود هدية وهي الخرائط التي كانت تحتفظ بها بريطانيا وكانت نتيجة عمل عدة بعثات استكشاف جابت المنطقة خصوصا بعيد استيلائها على شركة قناة السويس عام ١٨٧٥.

وقد قامت بعثات الاستكشاف هذه بعملها باذن من السلطات المصرية آنذاك. حيث جابت الاقليم كله وقررت انه صالح للاستعمار والاستغلال شريطة ان يسمح لهم بجلب المياه من نهر النيل. وكان رد بريطانيا الرفض على لسان اللورد كرومر. وهذا يعني انه لم يتم اغفال مصر من مخطط السيطرة الصهيونية منذ الايام الاولى للدعوة الصهيونية والاحلام المبكرة في مساعي السيطرة على اقليم مصر بما فيه نهر النيل بالطبع.

ففي عام ١٨٧٣ قامت الجمعية العالمية البريطانية اليهودية بدراسة مسالة اراضي فلسطين ومياهها حيث بعثت بوفود الخبراء والعلماء الى فلسطين ومنها صحراء النقب ثم الى سيناء وكانت استنتاجات ابحاثهم انه يمكن استثمار اراضي الجنوب اذا امكن توفير المياه الموجودة في الشمال (نهر الاردن والليطاني).

وقد نشر الجنرال تشارلز وارن وكان احد اعضاء اللجنة المذكورة كتاباً في عام ١٨٧٥ عن فلسطين قال فيه ـ انه يمكن اسكان (٢٥) مليون نسمة في اراضي فلسطين والنقب الى جانب ما كان فيها من عرب ويهود انذاك. ومنذ ذلك الوقت واليهود يحلمون بجلب الملايين للاستيطان بناء على نصيحة ذلك الجنرال التي تم تدعيمها فيما بعد بدراسات ونصائح الخبير الامريكي في المياه لورد ملك الذي قال فيما قاله بانه

يمكن جلب واسكان اربعة ملايين يهودي في منطقة الاغوار وحدها. اي اراضي فلسطين التي تقع في الاغوار المحاذية لنهر الاردن.

هذه الدراسات المبكرة لم تكن عبثية ولا هي غير جدية بل كانت تسير طبقا لفكرة محددة وان لم تبرمج نهائيا في مخطط واضح حتى قامت اسرائيل في عام ١٩٤٨. من يتابع النشاط الصهيوني في عملية الاستيلاء على مصادر المياه في فلسطين وما يجاورها يلحظ ثلاث مراحل في هذا النشاط.

المرحلة الاولى: مرحلة الدراسة والتخطيط: وقد امتدت منذ بدء التفكير بفلسطين كمكان محتمل لقيام دولة اسرائيلية فيه. وقد بدا هذا النشاط منذ عام ١٨٤٠ وحتى مرحلة النشاط الاستيطاني المكثف الذي واكب نهاية الحرب العالمية الاولى. وبدأت عملية الاستيطان المكثف بواسطة المنظمات الصهيونية في اوروبا بشكل اساسي. ويلاحظ ان معظم الذين قاموا بالبعثات والاستكشافات وتولوا عمليات المسح ووضع الخرائط كانوا من سلاح الهندسة الملكية البريطانية.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة السيطرة والتنفيذ. وقد كانت من اخطر مراحل الاستيلاء على الارض العربية ومصادر المياه بكل الطرق . وهي تمتد منذ ما بعد الحرب العالمية الاولى وحتى قيام دولة اسرائيل.

وفي هذه المرحلة تم لليهود السيطرة على بحيرة الحولة ووادي الحوارث وعلى مشروع كهربة فلسطين ومشروع استغلال البحر الميت واستغلال نهر الجريشة وغيرها من مصادر المياه العربية. وكل ذلك بمساعدة بريطانيا وتحت حمايتها العسكرية والبوليسية.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الاستفادة من كل ما استطاعت اسرائيل الوصول اليه. وهي تمتد منذ قيام اسرائيل ١٩٤٨ وحتى اليوم. لان اليوم هو امتداد للامس. واخطر ما كان في هذه المرحلة هو:

١ ـ تحويل مجرى نهر الاردن الى النقب الفلسطيني موفرا لها مابين ٢٠٠ / ٢٥٠ مليون متر مكعب مياه سنويا.

٢ ـ ضرب مشاريع التحويل العربية في سد المخيبة وغيره.

٣ ـ سيطرة اسرائيل بالاحتلال على كامل التراب الفلسطيني حيث سيطرت على كل مصادر المياه وسيناء والجولان. ثم بعد ذلك السيطرة على جنوب لبنان والاستفادة من مياه نهر الليطاني وغيره.

٤ ـ سيطرة اسرائيل على هذه المناطق اتاح لها استكمال الدراسات الجيولوجية والفنية وبدء استغلال مخزون هذه المناطق من المياه السطحية والجوفية.

٥ ـ توسيع رقعة الزراعة المروية من ٦ آلاف هكتار الى ٨١ الف هكتار ثم رفعها الى ١٠٩ آلاف هكتار. وفاق استهلاكها اليوم من المياه اكثر من ٨٠٠ مليون متر مكعب سنويا.

تابع اليهود نشاطهم في مجال المياه والارض وفي عام ١٩٣٨ بدأوا في دراسة شاملة لوضع مشروع واسع النطاق



للمياه واستغلالها واخذوا يبذلون جهودهم للاستيلاء على النقب وقرروا ان يشتمل هذا المشروع على طرق مبتكرة لري الاراضي الجنوبية. وقامت عدة لجان يهودية بدراسة موضوع المياه وكيفية ري اراضي الجنوب والنقب. ورفعت هذه اللجان تقاريرها الى الوكالة اليهودية في القدس. وفي الوقت ذاته شكلت الوكالة اليهودية لجنة فنية من الخبراء كان من بين اعضائها الخبير الامريكي اولتر كلي الخبير العالمي في شئون المياه والري وخبير اخر يدعى ت. ن هيز.

مخطط الاستيلاء

وفي عام ١٩٤٤ اصدر لورد ملك الذي زار فلسطين عدة مرات لدراسة مسالة المياه كتابا بعنوان (ارض الميعاد) ضمنه عدة مشاريع عن المياه وكيفية

استغلالها منها:

١ ـ استغلال مياه نهر الاردن بعد الاستيلاء عليها وعلى المنطقة الواقعة حولها.

٢ ـ تجفيف بحيرة الحولة وفتح اقنية واسعة تجري فيها مياه نهر الاردن وري بعض الاراضي في منطقته ونقل الباقي منها الى النقب والجنوب.

٣ ـ الاستيلاء على الانهار اللبنانية والسورية وتحويل مياهها الى بحيرة اصطناعية تنشاء في سهل قرية عرابة في شمال الناصرة ثم تنقل الى الجنوب والنقب. هذه المشاريع اصبحت هدفا واضحا لليهود في الحرب العالمية الثانية حيث زاد من حماس الوكالة اليهودية لها ان اللورد ملك نفسه اختتم مشروعه

بقوله: على كل حال فمن الواضح ان هناك ادلة كثيرة تؤيد ما اكدناه في التحصيل الخاص بمشروع وادي نهر الاردن واستغلال كامل اراضيه وسيجعل من المستطاع مع الوقت استيعاب اربعة ملايين لاجيء من اوروبا في اقل تقدير.

وكان ونستون تشرتشل رئيس الوزراء البريطاني في الحرب العالمية الثانية قد اعلن في مجلس العموم في ١٩٤١ «ان اليهود طلبوا رسميا من الحكومة البريطانية ان تطلق ايديهم في فلسطين كلها وان يضم اليها جنوب لبنان الذي يجري فيه نهر الليطاني وذلك مقابل وضع الصهيونية العالمية جميع طاقاتها في خدمة بريطانيا وحلفائها خلال الحرب العالمية الحاضرة».

وظلت اسرائيل تنشط في مجال استخدام المياه لانها الشريان الحقيقي لبعث الحياة في الاستيطان الصهيوني. فالجميع يحتاج الى المياه ولذلك قامت بتحويل مجرى نهر الاردن وسرقة مياهه عبر انبوب ضخم بلغ قطره اربعة امتار يمتد من بحيرة اصطناعية في سهل عرابة البطوف، الى النقب. ثم جففت بحيرة الحولة والمستنقعات المجاورة التي كانت تخدم كخزان طبيعي

لاحتياط مياه كبير تخدم مشاريع الري وتحافظ على التوازن الطبيعي في منطقة الاغوار. وبذلك سيطرت على مياه كثيرة. ولم تكتف بذلك بل قامت بعدوان كبير على منشآت تحويل الانهار العربية فيما عرف بسد المخيبة الذي قرره الرؤساء العرب ودمرته. وكان من اهداف حرب



المصدر : الاتحاد الظبيانية

التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يونيو ١٩٦٧ تحقيق اهداف اسرائيل في السيطرة على مصادر المياه العربية وتاكيد وضعها فيها ولو بقوة السلاح.

وبغض النظر عن التنظيرات والآمال التي يعقدها البعض على انسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ فان العديد من الكتاب والمنظرين والمراقبين الذين يحسنون الحكم على الامور بشكل عام وعلى ما يجري من احداث في منطقتنا بشكل خاص يبدون شكوكا في انسحاب اسرائيلي تتخلى اسرائيل بموجبه عن مواقع ذات اهمية وفي اعتقاد هؤلاء ان اسرائيل لن تنسحب الا بمعجزة تقف وراءها الولايات المتحدة الامريكية التي تمنح اسرائيل اسباب حياتها واربعة مليارات دولار واسلحة دمار هائلة.

هذا جانب من القصة والجانب الاخر يكمن في موارد المياه التي تستغلها من هذه المناطق والتي تتصل بحياة كل فرد صهيوني يعيش في اسرائيل. فالمياه تشكل تحديا استراتيجيا ذا مغزى في الصراع العربي الصهيوني، لان المياه هي وسيلة الحياة للمجتمعات كلها. والحقيقة ليست بهذه البساطة كما نحن توصلنا الى نتيجتها. ذلك ان الوضع الجغرافي لفلسطين يجعل منها اقليما متميزا في الامطار وفي الجيولوجيا الى حد ما وفي الاستراتيجية بشكل خاص من وجهة نظر اسرائيلية بحتة. وطبقا لما اورده شاليف ضابط الاستخبارات الصهيوني وقائد منطقة في الضفة الغربية / فان الطبيعة الجغرافية والطوبوغرافية للضفة الغربية وكذلك

نسب القوى بين الجيش الاسرائيلي والجيوش العربية على الجبهة الاردنية

ستقل مبتعة التهديد الاستراتيجي الجغرافي المحتمل الذي تواجهه اسرائيل على هذه الجبهة.. ويتابع شاليف.. وهكذا فان الدفاع عن هذه المنطقة الحسوبة لاسرائيل من داخل الخط الاخضر هو دفاع استراتيجي اذا اخذنا العوامل كافة بعين الاعتبار. هذه الاعتبارات الاستراتيجية الهامة في حماية اسرائيل تمنح قيمة كبيرة من الاهمية للموقع الجغرافي الذي تتمتع به جبال الضفة الغربية في مجال حماية الكيان الصهيوني القائم في السهول الساحلية.. من اي هجوم عربي قادم من الشرق ثم هي بعد ذلك خزان مياه لا ينضب. يمد الاستيطان الصهيوني بحوالي ستمائة مليون متر مكعب مياه سنويا مما يجعل من عملية الانسحاب انتحارا اقتصاديا اساسه الماء والزراعة. وبعد ذلك تاتي المرتكزات الدينية والروحية التي تعتبر كلا من القدس والخليل ونابلس ومواقع اخرى اماكن دينية اساسية.

٨ مليارات متر مكعب

تعتبر فلسطين فقيرة في موارد الماء حيث يبلغ حجم مواردها المائية كما يلي: ٤ مليارات متر مكعب من المياه السطحية فيما يبلغ حجم التغذية السنوية للمياه الجوفية ٩٥٠ مليون متر مكعب ويصبح مجموع المياه (٩٥٠ر٤ مليار متر مكعب. والقدر الذى اشرنا اليه سابقا يكون



المصدر : الاتحاد الظبيانية

التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩١

بسبب توزيع كميات المطر غير المتساوية التي تسقط على الارض الفلسطينية ففي الوقت الذي تتلقى فيه الجبال مابين ٨٠٠ ـ ١٢٠٠ ملم سنويا تقل هذه الكمية في جنوب البلاد وفي منطقة الاغوار عن ٥٠ ملم سنويا. لذلك تركزت المياه في مواقع دون اخرى. مما استوجب قيام مشاريع ري ضخمة تعنى بنقل المياه من مناطق توفرها واعادة توزيعها على المناطق المحرومة منها. ولذلك فهي تعتمد على ثلاث زراعات سنويا. الزراعة الشتوية والزراعة الصيفية والزراعة المروية. وبسبب تكاليف الري فقد اعتمد السكان على الزراعة التي لا تحتاج الى تكاليف عالية. وتتوزع المساحات حسب كمية هطول الامطار كما يلي:

ـ الاراضي التي تتلقى اقل من ١٠٠ ملمتر تبلغ مساحتها ٨٠٠ر١ كم ٢

ـ الاراضي التي تتلقى من ١٠٠ ـ ٣٠٠ ملمتر تبلغ مساحتها ٨٠٠ ر٨ كم ٢

ـ الاراضي التي تتلقى اكثر من ٣٠٠ ملمتر تبلغ مساحتها ٤٠٠ ر١٦

وبذلك تبلغ المساحة ٠٠٠ر٢٧ كم ٢ وهي مساحة فلسطين باضافة ٢٧ كم ٢ اخرى وتبلغ كمية الامطار الهاطلة سنويا حوالي ٨ مليارات متر مكعب تصرف الانهار الدائمة الجريان حوالي ٤ مليارات منها. تتوزع كما يلي حسب كمية الهطول... اكثر من ٣٠٠ ملم حوالي ٧٥ر٦ مليار متر مكعب ومن ١٠٠ ـ ٣٠٠ ملمتر ١٦ر١ مليار متر مكعب والباقي من نصيب الهطول الاقل من ١٠٠ ملمتر سنويا وبذلك تساوي الكمية ٨ مليارات متر مكعب كمية الهطول المطري السنوي.

وهي تحتل المركز الحادي عشر بين الدول العربية من حيث حجم الاحتياط في المياه.

وتعتمد فلسطين في معظم زراعاتها على مياه امطار الشتاء. وهذا يعني ان الثروة الشتوية هي اهم ثرواتها الزراعية.. ولكن ذلك لا يعني عدم توافر انهار ونهيرات وعيون قوية واراض زراعية مروية بمياهها.. فهناك نهر الاردن وهو النهر الدائم الجريان الذي كان يستفيد منه الفلاحون الفلسطينيون.. وهناك انهار اخرى اقل اهمية مثل نهر النعام ونهر الجريشة (روبين) وبعض الوديان الجارية الاخرى مثل واد القلطوراس النبع وغيره من الوديان الجارية التي غالبا ما تجف ايام الصيف او يقل جريانها الى درجة كبيرة.. ولكن بسبب التكوين الجيولوجي والطوبوغرافي للارض الفلسطينية تكونت احواض مائية تحت سطح الارض وان كانت غير واسعة واهمها الحوض المشترك بينها وبين سيناء.. فلسطين اذا ما تم تشريح بنيتها الجيولوجية فهي تتبع بنية شمال افريقيا الجيولوجية وفصلها عن البنية الجيولوجية العربية الفالق السوري الافريقي الذي تكون بنتيجته الاغوار ثم بحيرة طبريا والحولة والبحر الميت وهو فالق جعل ارض الاغوار والبحيرات التي تحتويها تحت سطح البحر بحوالي ٣٩٤م في اعمق نقاطها وهو سطح البحر الميت..

ولذلك كانت وضعية الاغوار الجيولوجية اهم ظاهرة جيولوجية على سطح الارض وهي حالة فريدة في بابها في حين ترتفع حواف الجبال المحيطة



المصدر : الاتحاد الظبيانية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩١

خصوصا جبال الخليل ونابلس في الغرب بشكل عمودي ليصل ارتفاعها الى حوالي ١٠٣٠م عن سطح البحر الابيض المتوسط وحوالي ١٤٢٧م عن سطح البحر الميت يهبط سطح البحر الميت حوالي ٤٠٠ متر عن سطح البحر.. وفي وسط البلاد يقوم عمود فقري مكون من جبال الخليل في الجنوب مارا بجبال القدس ونابلس حتى يلتقي بجبال الجليل في الشمال، مما يجعل منها اهم مستقبل للامطار والثلوج ايام الشتاء فتسقط الامطار غزيرة وتصل الى حوالي ١٠٠٠ملم.. وتتلاشى هذه الجبال في الجنوب في النقب في حين تتصل في الشمال بجبال حرمون التي ترتفع اعلى قممها قمة جبل الشيخ الى حوالي ٢٦٧٠م عن سطح البحر.. مما جعل منها اهم خزانات المياه التي ترفد نهر الاردن بمياه الوزاني والدان.. وتقوم على كعب هذه الجبال في الغرب التلال الكلسية وهي من اهم مناطق الزراعة وفيها احواض المياه.. وتحتضن هذه التلال اهم الغابات الطبيعية كما يتوافر فيها حيوانات فلسطين المختلفة.. ولذلك كانت هذه التلال اهم مراكز الزراعة فضلا عن الموارد المائية الحيوية..

ويلي هذه التلال: السهول الساحلية الفلسطينية التي تلتقي في الشمال سهل لبنان الساحلي وتمتد جنوبا حتى تصافح رمال سيناء، وتلتقي بالنقب الفلسطيني شبه الجاف الذي يؤلف حوالي ثلث المساحة الفلسطينية الكلية.. وقد حمت جبال فلسطين من زحف الرمال وتمدد الصحراء بشموخها الذي يقف من الشمال الى الجنوب معترضة الرياح الحاملة للامطار فارغمت امطارها الصحراء على التوقف وعدم الزحف شمالا وقام فيها اقدام الاستيطان البشري.. المعروف حتى الآن.. وهذا النقب هو عبارة عن تلال كلسية جافة ورمال شبه سائبة وفي بعضها رمال سائبة تثيرها العواصف وتسبب حالة من الغبار وقليل الامطار جدا وهو على شكل مثلث تقع قاعدته العريضة بين البحر الميت شرقا والبحر الابيض المتوسط غربا فيما يرتكز رأسه على امواج خليج العقبة..

ويحتضن هذا الموقع اماكن ذات اهمية تاريخية كبيرة مثل مدينة بئر السبع وكذلك مواقع التعدين التاريخية في وادي عربة ومدينة غزة ذات الشهرة وغيرها من المواقع الهامة.. كما بنت اسرائيل فيه اهم مخازن النفط لديها وكذلك الفرن الذري الذي تملكه في ديمونة جنوب شرق بئر سبع.. وفيه مناجم الفوسفات والنحاس واهم قواعد اسرائيل العسكرية..

ومن مميزات الجغرافيا الاقليمية لفلسطين انها تستولي على مسافة حوالي (٢٤٠) كيلومترا على شواطىء البحر الابيض المتوسط الشرقية بدءا من الجنوب حتى نقطة رأس الناقورة مما يجعل هذا الشاطىء مفتوحا على مؤثرات البحر الابيض المتوسط السياسية والاجتماعية والطبيعية بنفس الدرجة تقريبا.. وبذلك جعلت النقطة هذه فلسطين من اهم بلدان حوض البحر المتوسط ومركز التقاء الحضارات والثقافات..

وفي هذا الساحل تقوم اهم المدن الفلسطينية وهي من الشمال: عكا، حيفا، يافا، عسقلان، غزة، رفح وكذلك اسدود الميناء الحربي الصهيوني الآن..

وهذه الواجهة المفتوحة على البحر الواسع جعلت منها عرضة للعواصف



المصدر : الاتحاد الظبيانية
التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩١

الماطرة ومنفذا لاستقبال الامطار ومؤثرات المحيط الاطلسي وشمال اوروبا

خصوصا العواصف الماطرة والثلجية.. وبذلك كانت هذه الشواطيء من مواقع الامطار واكثرها خصبا.. وفي وسط فلسطين اي في السهل الساحلي الخصيب تتع مدن هامة مثل اللد والرملة وطولكرم.. واما التلال فهي شبه فقيرة بالمدن الهامة عدا مدينتين هما جنين وتلقيلية.. واما الجبال التي تشكل العمود الفقري لفلسطين التي تطل على مناطق واسعة في الشرق والجنوب والغرب فهي تحتضن اهم المدن الفلسطينية اطلاقا وفيها اعظم المقدسات الاسلامية والمسيحية وحتى اليهودية.. (وتمتد من الجنوب الى الشمال كما يلي: الخليل، بيت لحم، القدس، رام الله، نابلس، الناصرة، صفد..

وبسبب ارتفاع هذه الجبال كان لها اهمية استراتيجية فريدة من وجهة نظر قادة اسرائيل بسبب تاثير ذلك مباشرة على وجودها.. واذا علمنا بانها تشكل الضفة الغربية اساسا ادركنا مدى اهمية ذلك لوجود اسرائيل من ناحية الاستراتيجية العليا والدفاع والهجوم والمصالح العامة والوجود نفسه وناحية تامين المياه باعتبارها اعظم خزان للماء في فلسطين.. وهي تقع على مساحة (١٥٠ كيلومترا طولا وعرض يتراوح ما بين ١٠ ـ ٣٠ كيلومترا.. ولذلك لا نستغرب اذا اكدنا انها كانت من اهم مواقع الصراع في التاريخ البشري العام وتاريخ المنطقة بشكل خاص..

وتجري عمليات استيلاء نشطة من قبل اسرائيل على البقية الباقية من مخزون المياه في الضفة والقطاع لحرمان الشعب الفلسطيني من اخر الامكانيات الطبيعية المتوافرة في ارضه.. ولاتزال اسرائيل تحاول نفس المحاولات التي سيطرت بها على كثير من مصادر المياه اوائل هذا القرن..

فحينما اشتد الصراع حول فلسطين في اخريات الحرب العالمية الاولى ساومت بريطانيا بطريقة شد الحبل المتواصل لكي تكون حدود فلسطين متضمنة منابع المياه في كل من لبنان وسوريا مؤيدة وجهة نظر المنظمة الصهيونية التي كانت قد رسمت خارطة فلسطين متضمنة جنوب لبنان من نقطة تبدأ من قرب صيدا جنوبا وقالت في مذكرتها: ان هذه الحدود نعتبرها ضرورية للاساس الاقتصادي لهذا القطر (فلسطين) ذلك انه يجب ان يكون لفلسطين موانئها على البحر المتوسط وان يكون لها السيطرة على انهارها وروافد هذه الانهار..

وكانت خارطة المنظمة الصهيونية اساسا مع بعض التعديلات لخرائط اخرى توالى ظهورها تباعا تؤكد جميعها على ضرورة تامين الموارد المائية والاقتصادية لفلسطين المقترحة.. ففي مذكرة كتبها بلفور رئيس الوزراء البريطاني الى مؤتمر السلم في باريس ١٩١٩ موجهة الى لويد جورج في ٢٦ يونيو ١٩١٩ قال: «ان الامر الرئيسي في تقرير الحدود وهو ما يجب ان يظل ماثلا في الذهن هو ان نجعل السياسة الصهيونية ممكنة وذلك بتوفير المدى الاكمل للتطور الاقتصادي في فلسطين.. وهكذا فان الحدود الشمالية يجب ان تمنح فلسطين السيطرة الكاملة على القوة المائية التي تخص فلسطين من ناحية جغرافية وليس سوريا.. بينما يجب ان ترسم الحدود الشرقية بحيث



المصدر : الاتحاد الظبيانية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ أغسطس ١٩٩١

تعطي اوسع مدى للتطور الزراعي على ضفة الاردن اليسرى مع تاكيد ابقاء خطة سكة حديد الحجاز بشكل كامل ضمن ملكية العرب»..

وحينما رسم الكولونيل مانيرتسهاجن خريطته (في المذكرة التي وجهها الى وزارة الخارجية البريطانية في نوفمبر ١٩١٩) كان يركز على الاهمية الاقتصادية لنهر الليطاني ومنابع نهر الاردن بالاضافة الى الجانب الشرقي لهذا النهر انما كان ينطلق من نفس الاهداف التي تدعو الى ضرورة ان تضم حدود فلسطين مصادر المياه الاساسية في المنطقة حيث رفض هذا الضابط الخط الذي رسمته اتفاقية سايكس بيكو..

وضمن هذا التصور كتب هربرت صموئيل في ٥ يونيو ١٩١٩ بصفته رئيسا للجنة الاستشارية للتطوير الاقتصادي لفلسطين والذي اصبح فيما بعد اول مندوب سامي على فلسطين في مذكرة الى الخارجية البريطانية يقول: ان نجاح جميع الخطة لمستقبل فلسطين يعتمد على ما يمكن ان يستوعبه البلد من مهاجرين يهود.. ويعتمد هذا التطوير الصناعة والزراعة..

الدور البريطاني

وقد يتعجب الباحث حينما يدرك بان حرص بريطانيا كان لا يقل عن حرص اي يهودي صهيوني في ضرورة تامين حاجة اسرائيل (المستقبلية) من الماء قبل ان توجد هذه الدولة.. مما يؤكد بان صراع بريطانيا لم يكن صراعا محدود الهدف وانما كانت اهدافها عميقة متسعة ومتشعبة.. ولما كافحت بكل هذه الضغوط لكي تؤمن حاجة اسرائيل القادمة من المياه وقبل ان توجد اسرائيل بزمن طويل.. ولكي تقترب الصهيونية من هدفها عملت على الاستحواذ على مجموعة من الامتيازات الهامة في مجال السيطرة على مصادر المياه العربية من وراء تسهيلات الدولة المنتدبة بريطانيا وبذلك وضعت يدها بموجبها على اهم مصادر الثروات الطبيعية واولها المياه كمايلي:

١٩٢١: حصل اليهود على امتياز بحيرة الحولة من احدى العائلات اللبنانية ثم اشترتها منها..

حصل اليهود على امتياز من الحكومة البريطانية لاستغلال نهر العوجا بالقرب من يافا.. مما دعاهم الى انشاء المزارع الضخمة والمصانع التي تدار بالقوة المائية..

١٩٢٦: حصلوا على امتياز من الحكومة البريطانية لمدة (٧٠) عاما لاستغلال نهري الاردن واليرموك لانارة فلسطين بالكهرباء.. وقد عرف المشروع باسم مشروع روتنبيرج.. ويقع المشروع قرب جسر الشيخ حسين وهو من اضخم المشاريع الانشائية للكهرباء في الشرق الاوسط باسره آنذاك..

١٩٣٠: حصل اليهود على امتياز من الحكومة البريطانية لاستغلال ثروات البحر الميت.. ويعتبر هذا المشروع من اضخم المشاريع لاستغلال الثروات الطبيعية في العالم العربي آنذاك..

وكانت مدة الامتياز (٦٩) عاما.. مما هيا لهم فرصة كبيرة لصنع الذخائر والمتفجرات محليا بسبب توافر المواد الاولية في مياه البحر الميت بشكل كبير جدا واولها البرومين والبوتاس..

وحينما اشتدت هجمة الاستيطان والهجرة زاد قادة الصهيونية من جهود تامين السيطرة على مصادر الماء او الارض القريبة منها او ان تكون



المصدر : الاتحاد الظبي بي
التاريخ : ١٠ أغسطس ١٩٩١
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مستوطناتهم قريبة منها على الاقل.. ولذلك نشطت البعثات الاستكشافية التي مسحت فلسطين وسيناء وجنوب سوريا ولبنان والاردن لمعرفة مدى غزارة المياه وكمياتها الى يمكن توافرها للاعتماد عليها في عمليات الاستيطان..

وكانت معظم تقارير هذه البعثات تخلو من الاشارة الى توفر كميات مياه كافية للاستيطان والزراعة، الا اذا تمت السيطرة على ينابيع العيون والوديان.. ثم مياه انهار الاردن والليطاني ومصادر المياه العربية.. ولكن بعض البعثات لم تستبعد توافر مياه جوفية في شمال سيناء.. وهو ما شكل رؤية جديدة امام ناظري قادة الصهيونية.. وفعلا حينما اتيحت الفرصة لإسرائيل ان تستكمل تلك الابحاث.. حينما سيطرت على سيناء تم لها استكشاف مياه جوفية فيها قال خبراؤها عنها: انها تكفي لزراعة نصف مليون فدان لمدة قرن كامل بدون زيادة نقطة واحدة عليها خلال هذه المدة.. وجاء هذا بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وخلال مفاوضات فض الاشتباك..

ان الحوض الذي تكلمت عنه اسرائيل هو حوض سيناء ـ النقب الجيولوجي. اي انه حوض جيولوجي مشترك بين مصر وفلسطين لانه يمتد عبر الحدود بين البلدين..

ولذلك حينما انسحبت اسرائيل من سيناء بموجب اتفاقية كامب ديفيد كانت تدرك بانها تستطيع استثمار هذا الحوض من داخل ارض فلسطين المحتلة.. وفعلا هذا ما تم حيث مارست اسرائيل ذلك وهي تستغله الآن.. وقد حفرت الآبار العميقة قريبا من حدود مصر الدولية مع فلسطين ووصلت الى مياه ذلك الخزان الجيولوجي الذي قدرت بعض المصادر العلمية قدرته بحوالي مليارى متر مكعب مياه..

وبالرغم من الصراعات والمعارك الشديدة التي حصلت في هذه المواقع منذ الحرب العالمية الاولى حتى ١٩٧٣، قليلون هم العسكريون الذين كانوا يدركون انهم يتقاتلون على سطح حوض ماء يحتوي على اكثر من مائتي مليار متر مكعب من المياه النقية..

وبالطبع كان اقلهم ادراكا لذلك هو الجنرال اللنبي الذي قام بجر مياه نهر النيل عبر انبوب الى شرق قناة السويس بمسافة (١٣٥) ميلا حينما عجز الجيش البريطاني عن تحقيق انتصار على الجيش التركي الذي كان يدافع عن مدينة غزة.. وبسبب طول الخطوط البريطانية خلف قناة السويس غربا عجز ذلك الجيش عن متابعة الهجوم وبدل الانتظار حقق فشلا امام غزة في عام ١٩١٧ وتم طرد القائد البريطاني وضباط آخرين كثيرين وتم استبدالهم بآخرين وجاء على رأسهم الجنرال اللنبي متزودا بارشادات الجنرال تشارلس وارن السابق ذكره وكذلك باراء الجمعية العالمية البريطانية اليهودية وفعلا اول عمل قام به بعد تسلمه القيادة هو مد خط انابيب لجر مياه النيل الى سيناء..

وحينما كان الهجوم الانجليزي يشتد على جبهة غزة في الحرب العالمية الاولى كان الاتراك يتزودون بالمياه من برك سليمان في جوار مدينة بيت لحم ومن واد العروبقي شمال الخليل على مسافة ١٣٥ كيلومترا من المعركة بواسطة الدواب والبشر.. وأكد لنا المعاصرون لتلك الايام بانهم كانوا يحملون الماء بالقرب والتنك الى غزة للجيش التركي..



المصدر : الاتحاد الظبيانية

التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واضافة لانبوب المياه قام اللنبي بتمديد سكة حديد الى دير البلح والى مواقع القتال في الشلالة..

وصحيفة الوفد المصرية طلعت يوم ١٩/٨/١٩٨٩ تؤكد وجود اكثر من مائتي مليار متر مكعب في هذا الحوض الهائل وان اسرائيل قد استغلت فعلا منه حوالي ٣٠ مليون متر مكعب بواقع استثماري قدره خمسون مليون دولار خصصتها لهذا المشروع.. ولذلك كان

للمياه موضع اعتبار كبير في الدراسات التي سبقت الاستيطان الذي بدا يزداد بعد الحرب العالمية الاولى وخصوصا في سنوات ١٩٢٢ - ١٩٢٨ ونشطت كل المنظمات الصهيونية في هذا المجال لكي يتم تامين حاجة المستوطنين من المياه..

ولذلك قفزوا بمخططاتهم بتشجيع بريطاني لكي يستولوا على الارض الاميرية ثم اراضي الدولة ثم على الكثير من اراضي الاوقاف (مسلمين ومسيحيين) ثم على الاراضي التي لا يستطيع اصحابها اثبات ملكيتها وهي مساحات كبيرة لان ملكية الارض كانت بحسب القوانين التركية مشاعة بين افراد العشيرة الواحدة.. وكان تخطيطهم ان يقفزوا الى الارض القريبة من الماء اينما تقع تلك الارض وان فضلوا اراضي الاغوار..

واذا كانت اسرائيل قد انصاعت لبنود اتفاقية كامب ديفيد فهي تنظر خلفها وعينها تحت رمال وصخور سيناء الغنية بالمياه والبترول والمنغنيز والحديد وغيرها من المعادن الثمينة.. والا كيف تخلت عن انشاءات ومستوطنات كلفتها حوالي ٢ر٥ مليار دولار..

واسرائيل تدرك كم هو حجم مخزون المياه الآن ليس في النقب الفلسطيني وحسب ولكن في سيناء ايضا.. ذات الخزان الجيولوجي الذي يعتقد كثير من خبراء المياه انه يتصل بالخزان العربي المركزي الهائل في شمال وادي النيل بافريقيا الذي يقع تحت دلتا النيل ويتمركز في نقطة مدينة دمنهور في وسط الدلتا بمثلث مقلوب الرأس جناحاه يمتدان شرقا ليتصل بخزان سيناء والثاني يمتد غربا وجنوبا ليتصل بخزان الصحراء الغربية ومن ثم بصحراء ليبيا وشمال السودان وشمال شرق تشاد.. وتقدر احتياطيات هذا الخزان الهائل باكثر من (٥٠٠) مليار متر مكعب من المياه..

دراسة بقلم:
محمد مصباح حمدان

جريدة الاتحاد الظبيانية
١٣ / ٨ / ١٩٩١م



المصدر : الوفد
التاريخ : ١٦ أغسطس ١٩٩١
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المطامع الإسرائيلية في المياه العربية

يبدو ان قطرة المياه مؤهلة اكثر من غيرها لان تصبح المصدر الاكثر خطورة في توليد او استمرار الصراعات الاقليمية في العقد الجديد، وهو امر تزداد خطورته في ضوء التوقعات المتزايدة حول حالة الجفاف المنتشرة في مناطق عديدة من الشرق الاوسط والمنطقة العربية تحديدا وما يرافقها من تزايد معدلات العجز في توفير مصادر مائية محلية بديلة ومأمونة..

مركز الوفد للدراسات السياسية والاستراتيجية



نهر النيل احد المطامع الاسرائيلية في مصر



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ أغسطس ١٩٩١

الاستيلاء على المياه العربية مطمع اسرائيلى منذ هيرتزل

فتحى المنياوى

لقد بدات قطرات الماء بالفعل تاخذ ابعاداً استراتيجية عندما يثار الحديث عن ايجاد تسوية سلمية شاملة فى المنطقة وكما هو معلوم فان البلدان العربية تتمتع بمجموعة من الانهار الهامة التى تعتبر مصدرا حيويا لتوفير مياه الشرب والرى والطاقة الكهربائية بالاضافة الى الانهار الكبرى كالنيل فى مصر، ودجلة فى العراق والفرات فى سوريا والعراق. هناك نهر بانياس فى سوريا ونهر الليطانى والحاصبانى فى الاراضى اللبنانية ونهرا الاردن والزرقاء فى الاردن ونهر اليرموك الذى يقع عند نقطة الفصل بين الحدود السورية اللبنانية وفلسطين المحتلة

والمطامع الصهيونية والاسرائيلية فى هذه الانهار معروفة منذ زمن طويل خاصة ايام تيودور هيرتزل ان لم نقل الى النشاطات التى قام بها صندوق اكتشاف فلسطين، وجاء الصهيونيون لاقتباسها وتبنيها

وقد كتب هيرتزل فى روايته «الارض الجديدة - الارض القديمة» يصف مستقبل المجتمع اليهودى الذى سيقوم على استيطان فلسطين واستعمارها على النحو التالى: إن المؤسسين الحقيقيين للارض الجديدة - القديمة - هم مهندسو الماء فعليهم يعتمد كل شيء، من تجفيف المستنقعات الى رى المساحات المجدبة والى انشاء معامل توليد الطاقة الكهربائية من الماء

وعكفت الحركة الصهيونية منذ قيامها على تحقيق احلام هيرتزل والمطالبة بضم المناطق الغنية بالمياه الى رقعة الارض التى تطمع بالاستيلاء عليها فى سبيل انشاء المستوطن اليهودى وتامين المجال الحيوى للنشاطات الاستعمارية فراح زعماء الصهيونية يخططون للدولة التى يزعمون اقامتها بالاعتماد على ما اعتبروه ممثلة «الاصول التاريخية» لحدود الدولة الموعودة كما لجأوا الى مراعاة شتى المتطلبات الاقتصادية والاستراتيجية والحيوية وقد لخص فريش فاسر دعنان فى كتابه «حدود امة» The frontiers of nation المخططات التوسعية الصهيونية على صعيد الموارد المائية المتوافرة فى المناطق المتاخمة لفلسطين على الشكل التالى

. لما كانت المنظمة الصهيونية تهدف الى جمع اكبر عدد من الناس فى ارض محدودة المساحة اصبح من الواجب وضع مخططات للرى واسعة النطاق. ولما كانت الموارد المائية محدودة فى فلسطين. فقد جرى توسيع تلك المخططات حتى تشمل الاراضى الواقعة الى الشمال والشمال الشرقى من فلسطين، كى تصل الى منابع الاردن ونهر الليطانى وثلوج حرمون واليرموك وروافده ونهر الجالوك - وبالاضافة الى ذلك فان افتقار البلاد الى الفحم والبنزين لوجب الاعتماد فى المشاريع التصنيعية على انتاج الطاقة الكهربائية التى يتم تامينها من الليطانى واليرموك

اما الخطوة الاولى فى هذا السبيل فقد تمثلت فى المشروع الذى اعده المهندس الصهيونى الروسى الاصل بنحاس روتنبرغ لاستغلال مياه الاردن وتوليد الطاقة الكهربائية لعموم فلسطين. وفى ذلك يقول الصهيونى الامريكى «هوراس ماير كالن» فى كتابه «الصهيونية والسياسة العالمية»: ان اقتصاد فلسطين، وعدد الناس الذين يمكنها اعالتهم ومكانتها الثقافية وتنظيمها الاجتماعى، يجب ان تعتمد الى حد بعيد على درجات التصنيع التى يمكنها تحقيقها والتصنيع يعتمد على الطاقة. وفى فلسطين خلال المرحلة الحاضرة من السيطرة التقنية على الطاقة لا يمكن لهذا الطاقة الا ان تنحصر بالطاقة المائية فالطاقة المائية هى مسالة حدود. والحدود الشمالية بنوع خاص ان مستقبل فلسطين باكمله هو بايدى الدولة التى تبسط سيطرتها على الليطانى واليرموك ومنابع الاردن.

المحاولات والمشاريع الصهيونية للسيطرة على المياه العربية

استمر اليهود فى بذل الجهود وعمل المحاولات المستميتة للسيطرة على المياه العربية فى فلسطين ومصادرها فى الاراضى السورية واللبنانية وقد استطاعوا تحقيق مايلى:-

١ - حصل اليهود فى علم ١٩٢٦ من الحكومة البريطانية على امتياز لمدة سبعين عاما لاستغلال مياه نهرى الاردن واليرموك وانارة فلسطين بالكهرباء وهذا المشروع هو المعروف «بمشروع روتنبرغ».

٢ - حصل اليهود من الحكومة البريطانية ايضا على امتياز لاستغلال نهر العوجة بالقرب من يافا

٣ - استطاع اليهود شراء امتياز الحولة قبيل الحرب العالمية الثانية وخلال تلك الحرب بذل اليهود جهودا مضاعفة لشراء اراضى المنطقة الشمالية القريبة من الحدود السورية اللبنانية الفلسطينية وركزوا جهودهم بصورة خاصة على شراء اراضى البطيحة ولكنهم فشلوا فى ذلك

ومن الناحية السياسية شدد اليهود ضغطهم على الحلفاء للاسراع فى انشاء الدولة اليهودية وتوسيع حدود فلسطين الشمالية حتى تشمل نهر الليطانى. ففى علم ١٩١٦ الح صهيونيو بريطانيا على الحكومة البريطانية لجعل الليطانى ابتداء من موقع تعرجه من الشرق نحو الغرب حدودا شمالية لفلسطين كى يتاح للدولة اليهودية الاستفادة من مياهه كما طالبت احدى المسودات التى قدمها الصهيونيون الى مؤتمر السلام فى فرساى بادخال مصب نهر الليطانى ضمن حدود الوطن القومى اليهودى

وفى خريف علم ١٩٤١ اعلن ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطانى حينئذ رسميا فى مجلس العموم، ان اليهود طالبوا الحكومة البريطانية رسميا بان تطلق ايديهم فى فلسطين كلها وان يضم اليها جنوب لبنان الذى يجرى فيه نهر الليطانى وذلك مقابل وضع اليهودية العالمية جميع طاقاتها وامكانياتها فى خدمة بريطانيا وحلفائها خلال الحرب العالمية الثانية واعلن تشرشل ان ظروف الحرب لم تشجع الحكومة على ان تنظر الى هذا الطلب اليهودى بعين الاعتبار

هذا. ويلاحظ ان هناك مجموعة من المشاريع لاستغلال موارد المياه فى فلسطين المحتلة والمناطق المتاخمة لها قبل وبعد انشاء الكيان الصهيونى من ابرزها مايلى

مشروع لودر ميلك

بدا اليهود منذ علم ١٩٣٨ بدراسات شاملة لوضع مشروع واسع النطاق للمياه واستغلالها واخذوا يبذلون جهودا كبيرة للاستيلاء على اراضى النقب وقرروا ان يشتمل هذا المشروع على طرق مبتكرة لرى الاراضى الجنوبية

وقامت عدة لجان يهودية بدراسة موضوع المياه وكيفية رى اراضى الجنوب والنقب. ورفعت هذه اللجان تقاريرها للوكالة اليهودية فى فلسطين التى قامت بدورها فى نصف العام ١٩٣٨ بتشكيل لجنة فنية من الخبراء على راسها المستر والتر لاودر ميلك. وهو امريكى متخصص فى صيانة الموارد الطبيعية بدراسة مشاريع الرى فى البلاد. وقد زار لاودر ميلك فلسطين عدة مرات وبالنتيجة رسم لاودر ميلك فى كتاب بعنوان «فلسطين ارض الميعاد» خطة لاستقدام اربعة ملايين مهاجر يهودى جديد الى فلسطين بالاضافة الى عدد سكان البلاد البالغ ١,٨٠٠,٠٠٠ نسمة فى علم ١٩٤٤ - واقترح لاودر ميلك سحب المياه من الاردن العلوى واليرموك والزرقاء لرى الغور على جانبى وادى الاردن ونقل المياه الفائضة



المتوقعة بواسطة انابيب واقنية الى الاراضي الشاسعة في النقب وبناء خزانات للاحتفاظ بمياه الامطار ومما ان تنفيذ هذه المقترحات قد يودى الى قطع المياه عن البحر الميت ومن اجل التعويض عن خسارة هذه المياه . اوصى لاودر ميلك بان يتم توصيل مياه البحر المتوسط بالبحر الميت عن طريق نظام اقنية وانفاق طولها ٢٥ ميلا وان تستخدم القناة الجديدة في توليد الطاقة الكهربائية لفلسطين . ودعا



تشرشل

مشروع لاودر ميلك الى ري الاراضي الفلسطينية في الشمال والوسط والمساحات الشاسعة في النقب والى صيانة المصادر الكيميائية في البحر الميت وللمشروع الذي وضعه لاودر ميلك هدف سياسي خطير لم ينكره إذ قال في صفحة ١٧٨ من كتابه . فلسطين ارض الميعاد . وإذا وجد بعض العرب انهم لا يحبون العيش في بلاد صناعية فبالاستطاعة نقلهم بسهولة الى سهول وادي الفرات ودجلة حيث هناك اراضي واسعة لاعداد هائلة من المهاجرين واكثر من هذا ما قاله في صفحة ٢٣٨ من كتابه . ان مشروعا كهذا الذي يتيحه الوضع الفريد لوادي الاردن ومنحدرات سواحل فلسطين سيكون وسيلة لمعالجة عملية النزاع السياسي الذي يثقل الارض ويوفر اسبابا لجميع اليهود اللاجئين من اوروبا والذين يرغبون في العودة الى فلسطين .

مشروع هايز

على اثر ظهور مشروع لاودر ميلك قامت لجنة . دراسة فلسطين ومسحها . الامريكية بدراسة فنية وهندسية لامكان تنفيذ مشروع الري والقوى الكهربائية في فلسطين وكان مستر . جيمس ب . هايز . هو المهندس الرئيسي في تلك اللجنة وعقب ذلك قدم مستر . جول ل . سافج . المهندس المستشار للجنة تقريرا عن المشروع لوزارة الخارجية الامريكية عرف باسم مشروع هايز ويعتبر كتاب لاودر ميلك الذي ظهر في عام ١٩٤٤ بمثابة الاساس الذي بني عليه مشروع هايز المنشور في عام ١٩٤٨ ويشتمل المشروع المكون من ثماني مراحل على تطوير ينابيع المياه الباطنية واستخدام مياه الاردن العلوى الصيفية في ري الاراضي المجاورة وتحويل وتخزين مياه اليرموك مشروع المتوسط - البحر الميت للطاقة . تخزين مياه الفيضان الشتوية العلوية في خزان في سهل البطوف لتنفيذ الري على طول السهول الساحلية . تجفيف مستنقعات الحولة واخيرا استخدام مياه الفيضانات في ري النقب . وقدر للمشروع . في حال اتمام كافة مراحله . بان يزيد مساحة الاراضي المروية بمقدار ٢،٤٢٦،٠٠٠ دونم وبان يؤمن ٥٦٠ مليون كيلووات ساعة من الطاقة الكهربائية سنويا

وفي حين ان المقترحات السابقة تناولت اراضي في فلسطين والاردن فان مشروع هايز تضمن بناء سد على نهر الحاصباني في لبنان، وتحويل المياه عبر سوريا ولبنان لري اراضي واقعة في داخل فلسطين مع عدم اشتراك هذين البلدين في ثمار المشروع . وكما هو الحال في مشروع لاودر ميلك قضى مشروع هايز بان تتقاسم اسرائيل والاردن مياه اليرموك علما بان اسرائيل ليس لها حدود مع هذا النهر الا على مسافة ستة اميال وذهب الى ابعد من هذا بان اقترح عدم اعطاء نصف مياه النهر الى الاردن الا في مرحلة متاخرة ويقول هايز في هذا الصدد . مهما يكن من امر فان استرداد مياه الاردن الباقية يجب ان ينتظر اتمام اعمال الري السابقة الذكر . وهذا يساعد على تحديد باقي مياه الاردن بصورة اكثر دقة . من هذا يبدو جليا ان الصهيونيين كانوا ينوون تحويل المياه الى خارج وادي الاردن لري صحراء النقب في اقصى الجنوب حينما كان يروجون لاراء لاودر ميلك وهايز بشان استخدام مياه الاردن على نطاق واسع خارج حوض النهر

ان لمشروع هايز لاودر ميلك اهمية بالغة من حيث كونه حجر الزاوية في المشاريع الاسرائيلية اللاحقة . بل وضع الصهيونيون هذا المشروع نصب اعينهم حينما اعربوا عن ارائهم في مشروع التقسيم بدليل انهم اصروا على ان تنال اسرائيل مساحات واقعة في مناطق اوردها المشروع وعلى ذلك اصبحت الفرصة مواتية لتنفيذ محوى مشروع هايز - لاودر ميلك وهو نقل مياه الشمال عبر شبكة من الخزانات والاقنية الى السهول الخصبة في الجزء الجنوبي من البلاد .

يتبع غدا

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٧ أغسطس ١٩٩١



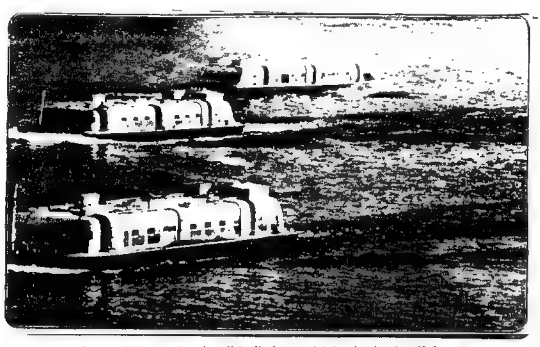
يبدو ان قطرة المياه مؤهلة اكثر من غيرها لان تصبح المصدر الاكثر خطورة في توليد أو استمرار الصراعات الاقليمية في العقد الجديد . وهو امر تزداد خطورته في ضوء التوقعات المتزايدة حول حالة الجفاف المنتشرة في مناطق عديدة من الشرق الاوسط والمنطقة العربية تحديدا وما يرافقها من تزايد معدلات العجز في توفير مصادر مائية محلية بديلة وملموسة

المطامع الاسرائيلية فى المياه العربية

مشاريع السنوات السبع والعشر الاسرائيلية

إسرائيل أعدت مشروع مياه قطرى لسحب وتحويل مياه بحيرتى الحولة وطبريا ونهر الأردن





هل تنجح اسرائيل في تحقيق اطماعها في الاستيلاء على جزء من المياه العربية ؟

وضع مشروع السنوات السبع الاسرائيلي وهو يرتكز بصورة رئيسية على مقترحات هايز - لاودر ميلك في عام ١٩٥٣ ثم ادمج في مشروع السنوات العشر في عام ١٩٥٦ استهدف المشروع الاول تامين ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الاردن من المصادر التالية

- تجفيف وادى منطقة الحولة ، ١٢٠ مليون متر مكعب .
- تحويل من نهر الاردن عند جسر بنات يعقوب ، لرى الاراضى باتجاه الجنوب الى النقب ، ٢٤٠ مليون متر مكعب .
- تحويل من بحيرة طبريا ، باتجاه الجنوب الى مقاطعة بيسان ، ٨٠ مليون متر مكعب .

وفي المقابل فان مشروع السنوات العشر تطلع الى تامين الـ٧٠٠ مليون متر مكعب من مصدرين رئيسيين على النحو التالى

- تموين من نهر الاردن عند بحيرة طبريا وما فوق ٦٠٠ مليون م٣
- الكمية اللازمة من مياه اليرموك لتنفيذ المشروع ١٠٠ مليون م٣

كان ابرز ما تميز به مشروع السنوات السبع هو اقتراح تحويل نهر الاردن الى خارج حوض النهر باتجاه النقب في الجنوب وقد اجريت على هذه الناحية تغييرات رئيسية في مشروع السنوات العشر المعدل بالنسبة للانشاءات ونظام اخذ المياه وحجمها .

ارتأى مشروع السنوات العشر تحويل مياه الاردن وطبريا عند ايشدكروت ، وهو مسرب للمياه يقع في الزاوية الشمالية الغربية من بحيرة طبريا ، وتقدر كمية المياه التى تؤخذ من هذه النقطة بـ٥٠٠ مليون متر مكعب ، اى بزيادة ١٦٠ مليون متر مكعب عن مشروع السنوات السبع ، وجعل بحيرة طبريا مركز التخزين الرئيسى بدلا من خزان البطوف الذى تبين ان المياه كانت تتسرب منه ، بهدف تحويل مياه الاردن الى النقب .

مشروع مين

لما كانت وكالة هيئة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين « الاونروا » قد اخفقت في تحقيق اى تقدم نحو اعادة توطين اللاجئين ، فقد دعت شركة « شارلز مين » الامريكية بان تتولى ، تحت رقابة « هيئة وادى تنسى » اعداد دراسة عن كل التقارير المستندة الى التحقيقات الهندسية والخرائط الطوبوغرافية التى قدمت الى الجهات الصهيونية من جانب جايمز هايز ووالتر لاودر ميلك ، والى المملكة الاردنية الهاشمية من جانب م.ج. ايونايدز ، طوبوغ ماكدونالد وميلز بفنجر ، جمعت نتائج الدراسة في تقرير بعنوان « الاستغلال الموحد للموارد المائية لاقليم وادى الاردن » وقدم التقرير الى كل من الدول العربية واسرائيل في عام ١٩٥٣ من قبل السيد اريك جونستون مبعوث الرئيس الامريكى ايزنهاور الخاص الى الشرق الاوسط

يتكون مشروع « مين » وهو ما يعرف ايضا بمشروع جونستون من العناصر الرئيسية التالية بحسب تحديدها الجغرافي من الشمال الى الجنوب -

١ - بناء سد وخزان على الحاصباني بهدف تخزين وضبط مياه النهر الفائضة في الشتاء

٢ - تركيب « قناة طاقة » تمتد من سد الحاصباني ومركز توليد طاقة قرب تل الحي للاستفادة من مياه الرى في توليد الطاقة الكهربائية

٣ - تحويل مياه سد بانياس ونهر الحاصباني وينابيع تل القاضى الواقعة في اعلى الوادى الى قناة مهمتها ان تنقل المياه بدفع الجاذبية لرى الاراضى في حوض الحولة العلوى ومقاطعة حشاشمر وتلال الجليل ووادى جزتيل

٤ - تجفيف بحيرة الحولة ومنطقة المستنقعات الى الشمال للاستفادة من اراضى الحولة في الزراعة ومن تخزين المياه المسترية من الترشيح والتبخر ، اللذين يصيبان المياه بشكل حاد اثناء جريانها ، حقليا الى بحيرة طبريا.

٥ - إقامة التجهيزات اللازمة لتوليد الطاقة الكهربائية من القوة المائية على نهر اليرموك .

٦ - تحويل مياه اليرموك في ادنى مركز توليد الطاقة في العدسية الى قناة الغور الشرقية وبحيرة طبريا .

٧ - شق قناتين رئيسيتين على الجانبين الشرقي والغربي لنهر الاردن . وتركيب اجهزة ضبط على بحيرة طبريا . لتامين نقل المياه بقوة الجاذبية لرى الاراضي

بعيداً في الشرق الى وادى راما وفي الغرب الى وادى القلط . تبعاً لازدياد ارتفاع علو مياه البحيرة بمعدل مترين حتى لاتزداد ملوحة المياه فيها .

٨ - تركيب اجهزة رقابة واقنية لتحقيق استخدام افضل للمياه الجارية على مدار السنة في الجداول جنوب بحيرة طبرية .

٩ - استخدام الابار للرى الاضافى كما هو الحال في الغور وفي وادى بافتيل

رفض العرب مشروع «مين» لاعتبارات فنية بالاضافة الى الاسباب السياسية . اعترضت الدول العربية بصفة رئيسية على حصة اسرائيل من المياه وانتقدت

تخزين مياه اليرموك في بحيرة طبريا لانها تخوفت من ان هذا التخزين قد يجعل الاردن معتمدا كليا على اسرائيل خصوصا بالنسبة لجريان المياه المخزونة بدون

انقطاع او عائق . في اقنية الغور الشرقية والغربية والى جانب اعتراضاتها الفنية على المشروع فان الدول العربية لم تقبل به على الصعيد السياسي لانها رأت في تقرير «مين» محاولة لتصفية قضية

فلسطين من خلال الوصفات الاقتصادية وكانت الخطيئة الكبرى للتقرير . في نظر العرب . في كونه يقفز جانبا الطبيعة السياسية للنزاع العربي الاسرائيلي الى درجة ان خطوط الهدنة والحدود لم تظهر

على الخرائط المرفقة بدراسة المشروع وفي نظرته الى الكيانات السياسية في المنطقة على اساس انها مجرد اقاليم في حوض وان تحسين ظروفها الاقتصادية يستدعي استغلال مياه الحوض بصرف النظر عن الحالة السياسية القائمة

اما اسرائيل فقد رفضت هذا المشروع ايضا لانه دعا الى استغلال الموارد المائية لنهر الاردن في وادي الاردن وعدم ادخال نهر الليطاني وهو نهر لبنان الوطني فيه .

واصرت اسرائيل على انه اذا كان لابد من اعتماد مشروع اقليمي فانه يجب ان يشمل كل الموارد المائية للمنطقة بدلا من حصر المشروع في نظام نهرى واحد .

مشروع المياه القطرى

يعتبر هذا المشروع بمثابة خلاصة لعدد من المشاريع الاقليمية الاسرائيلية التى ظهرت لاسيما في الخمسينات وقد بدا

العمل في المراحل الاولى من المشروع بعد عام ١٩٦٧ بعام واحد ويتضمن المشروع الخطوات التالية .

- تجفيف بحيرة الحولة وسحب ١٠٠ مليون متر مكعب من مياهها الى داخل اسرائيل .
- تحويل نهر الاردن للحصول على ٥٠ مليون متر مكعب من المياه .
- تحويل مياه بحيرة طبريا وضخها في اقنية عبر بيسان الى النقب للحصول على ٧٠ مليون متر مكعب .
- تحويل المياه الربيعية المالحة في بحيرة طبريا للحصول على ٣٠ مليون متر مكعب

هذا ويعتبر مشروع المياه القطرى العمود الفقرى لعدد من المشاريع المائية في الكيان الصهيوني . وقد نفذت كافة اعماله شركة «مكوروت» .

مشروع رى وادى بيسان

وهو يتضمن رى السهول واراضي المستوطنات الاسرائيلية الواقعة في غور بيسان باستخدام مضخات تسحب المياه من بحيرة طبريا ويعطى هذا المشروع ٥٠ مليون متر مكعب سنويا . وقد بدات التجربة الاولى في ابريل ١٩٦٤ وقد انتهت الى الان المرحلة الثانية من المشروع .

مشروع مياه الجليل الأعلى

يعتمد هذا المشروع على سحب مياه الينابيع الواقعة في منطقة الحولة الى المناطق الزراعية في شمال اسرائيل .

مشروع مياه الجليل الغربى

يعتمد على سحب المياه من الينابيع في وادى القرية بخط من الاقنية يبدأ من عكا شمالا الى الجنوب الشرقى حيث يلتقى بالخط المركزى لمشروع تحويل مياه نهر الاردن جنوب مدينة الناصرة ويتجاوز ذلك الى الشرق حتى يلتقى بسهول بيسان .

مشروع نهر العوجا

يستند الى استغلال مياه ينابيع المنطقة الواقعة شمال شرقى يافا - رأس العين والتى تؤلف بمجموعها نهر العوجا ومن ثم تحويلها في خطين من الانابيب الى السهول الواقعة شمال النقب بحيث يعطى هذان الخطان ٧٠ مليون متر مكعب سنويا .

والسؤال الان : ماهى المشاريع العربية في المقابل لاستغلال والاستفادة من المياه العربية ؟ وماهى حقيقة الاحتياجات الصهيونية للمياه ؟ وهل هناك بالفعل تهديد خطير للامن المائى العربى في المرحلة القادمة ؟



المصدر : الشعب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩١

فى ندوة نقابة المهندسين بالمنوفية

حرب المياه مع اليهود خلال ٣ سنوات

أكد خبراء المياه والإستراتيجية العسكرية والسياسية أن السنوات القليلة القادمة ستشهد صراعاً عنيفاً بين العرب واليهود حول المياه. أشاروا إلى أن إسرائيل بتأييد مطلق من الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الكنائس العالمى تقوم بمحاولات خبيثة للسيطرة على منابع أنهار النيل ودجلة والفرات لإستيعاب اليهود والمهاجرين إليها.

كانت نقابة المهندسين الفرعية بالمنوفية قد عقدت يوم الاثنين الماضى ندوة مغلقة حول الصراع على المياه فى الشرق الأوسط والحرب القادمة تحدث فيها نخبة من المفكرين الإستراتيجيين والسياسيين.

طالبت الندوة بتعبئة الشعب المصرى والعربى لجولة قادمة مع اليهود.

حرب قادمة

فى البداية أكد م. ولاء عطية إمام عضو مجلس نقابة المهندسين ومدير الندوة أن منطقة الشرق الأوسط ستشهد حربا شرسة حول المياه خلال السنوات القادمة وقال: إن النقابة قد عقدت الندوة باعتبارها الجهة الاستشارية للدولة ومن واجبها تقديم النصح للمؤسسة السياسية.

وتناول د. مغاورى دياب عميد كلية العلوم بجامعة المنوفية ملامح أزمة المياه مؤكداً أن مصر ستعانى عجزاً مائياً فى عام ٢٠٠٠ حوالى ٨٫٦ مليار متر مكعب كما سيعانى العرب عجزاً يقدر بـ ١٢٤ مليار متر مكعب وقال: إن الكارثة هى عدم تحكم العالم العربى فى منابع أنهاره فضلاً عن تدهور معدلات التنمية وتزايد معدلات السكان بصورة كبيرة وهو ماينذر بكارثة محققة.

تحد اسرائيلى

وتحدث د. مغاورى دياب عن الوضع المائى الاسرائيلى مشيراً إلى أنها تعانى من حصار مائى شديد وأصبح الحصول على مياه من خارجها أمر لا مناص منه لتوطين ملايين اليهود والمهاجرين الجدد وتأمين معسكراتها ومنشآتها العسكرية والاقتصادية فى صحراء النقب وقال: إن اسرائيل لن تتخلى عن الضفة الغربية لأنها تحصل على ٤٠٪ من احتياجاتها المائية من مخزنها الجوفى.

وأوضح أن هناك علاقات مشبوهة بين تركيا واسرائيل نتيجة حصول اسرائيل على كمية كبيرة من مشروع أنابيب السلام التركى الذى يعد طوق نجاة أخير لاسرائيل وتساءل د. مغاورى: ماهو الثمن الذى حصلت عليه

عبد الحى محمد

تركيا مقابل تزويد اسرائيل بمياه دجلة والفرات؟!

وأكد م. حامد القداح عضو الاتحاد الدولى للمهندسين وقال القداح: على أننا الآن أمام كارثة مخيفة ستظهر بوضوح بعد سنوات قليلة تؤدى فيها إسرائيل الدور الأكبر بسرقة ٨٠٪ من مياه الأرض المحتلة وسيناء وتشجيع المتمرد «جارنج» لإذلالنا جميعاً وأضاف: أن اليهود كانوا وراء تدمير مشروع قناة جونجلى الذى كان سيوفر ٤ مليارات متر مكعب لمصر والسودان سنوياً!! وطالب نقابة المهندسين بتحرك شعبى واسع، مكثف وضاغط.

وقال المهندس عبد الخالق الشناوى وزير الرى السابق: إننا فى خطورة شديدة جداً ومجلس شعبنا الباطل يصفق ويهرج !! وأضاف أن الشيطان الأمريكى يخطط لمصر مؤامرات خطيرة وقذرة.

وأشار المهندس الشناوى إلى التواجد الصهيونى المكثف فى أعالى النيل وخاصة فى أثيوبيا وقال: إن اليهود يقومون ببناء سدود بأثيوبيا حتى يمنعوا المياه عن مصر والسودان وقال إن سدود أثيوبيا هدفها تخزين ٢٠ مليار متر مكعب ليس ٥ مليار كما يقولون ليقتلنا اليهود عطشاً!!

وأوضح الشناوى أن لديه معلومات مؤكدة أن الشيطان الأمريكى واليهودى قاما بتخريب قناة جونجلى وإفساد العلاقة بين مصر والسودان وقال: إن القيادة المصرية لاتدرك أن السودان عمقها الاستراتيجى ولاتريد مساعدته فى إخماد ثورة جارنج العميلة حتى لايغضب علينا الأمريكان وقال: إن حالتنا سيئة وتتدهور باستمرار ولابد من تغيير جذرى لنظامنا السياسى.

عداء سافر

وتناول الخبير العسكرى اللواء فوزى طايل الجانب الاستراتيجى من أزمة المياه مؤكداً أن العداء للإسلام يأخذ بعداً سافراً



من التحالف الصهيوني الأمريكي وقال: إن هناك نية واضحة لاذابة السودان والعراق وتدمير الوطن العربي

وأوضح اللواء طايل إن الأعوام الثلاثة القادمة ستشهد حرباً شرسة مع إسرائيل حول المياه وقال: إن التهديد الحقيقي يحاصرنا من جوانب عديدة منها عدائيات الجنوب البغيضة التي يبثها مجلس الكنائس العالمي والصهيونية العالمية.

تكامل مع السودان

واختتم اللواء طايل حديثه مشدداً على ضرورة إستعادة العمل في قناة جونجلي وحتمية التكامل المصري السوداني وأن تظل أرتيريا اسلامية وعربية وتكوين قوة عربية حقيقية رادعة لتأمين بحارنا وأنهارنا . كما طالب اللواء طايل بعدم السماح لاسرائيل بالتواجد نهائياً في البحر الأحمر وضرورة تنشيط العلاقات الثقافية والدعوة الاسلامية مع شعوب حوض نهر النيل وفضح المؤامرات الصهيونية.

وأكد الخبير الاستراتيجي اللواء طلعت مسلم وقال: إن فرصة الدول العربية أصبحت ضعيفة في المواجهة القادمة مع اسرائيل بعد أن وضعت الدول الكبرى قيوداً شديدة على تسليح العرب وتدمير القوة العراقية العربية والتواجد الأجنبي القوي في المنطقة الذي سيساعد اسرائيل بدرجة فعالة ومؤثرة.

وأوضح اللواء طلعت: أن التحدي الاسرائيلي هو أخطر وأكبر التحديات التي تواجهنا الآن خاصة في ظل التدفق اليهودي المتواصل عليها وقال إن اسرائيل تسعى لإنشاء دولتها الكبرى بخطى ثابتة خاصة بعد أن تغاضت أمريكا عن ترساناتها العسكرية والنووية الضخمة.

وأضاف إن حرب المياه ستنشب بين عامي ٩٤/٩٣ وإن لم نستطع تدارك الموقف فسيتم تدميرنا ونحن مازلنا نتفرج!! وقال إن الخطر داهم وللآن لم تتحرك قيادتنا بل تركنا الساحة لاسرائيل تفعل بها ماتشاء.

وبدأ د. حسن بكر أستاذ العلوم السياسية بجامعة أسيوط حديثه مشيرا إلى الدور الخطير الذي تلعبه المراكز البحثية الأمريكية والصهيونية في التجسس على مصر مشيراً إلى أن جميع معلومات المياه في الوطن العربي تحت أيدي المخابرات الأمريكية وقال أن هناك تنسيقاً أكاديمياً أمريكا صهيونياً لتخريب مصر والعرب!!

وقال: إن اسرائيل تسرق سنوياً مائة مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك وأنها ستواجه نقصاً حاداً في عام ٢٠٠٠ بما يعادل ٨٠٠ مليون متر مكعب لمشروعاتها الزراعية العملاقة التي تتبناها لتحقيق الحلم الصهيوني..

وأكد حسن أبو طالب الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام أن مصر ستواجه أزمة مياه حقيقية ولابد من جهود مصرية عربية مكثفة وتعاون مع دول الجوار حتى لانفاجأ بكوارث وأكد أن الاستقرار السياسي شرط ضروري مطلوب لحسن استغلال المياه والحصول عليها كما أنه مطلوب في حالة الدخول في حرب قادمة حولها.

الحرب بدأت

وتحدث الزميل شعبان عبد الرحمن في الندوة فأكد أن حرب المياه بدأت بالفعل وأن اسرائيل كسبت جولتها الأولى بعد أن استطاعت أن تعوض مالديها من نقص في المياه حتى عام ٢٠٠٠ بعد عقدها لاتفاقية مع تركيا بهذا الخصوص.

وقال إن اسرائيل تطالب بـ ١٪ من مياه النيل بل ومصرة على ذلك!!

وقال: إن هناك تنسيقاً بين جارنج وكينيا وأثيوبيا ومجلس الكنائس العالمي والمخابرات الأمريكية والموساد ضد مصر وأضاف أن هذا التنسيق سيسفر عن مصائب جمة!!

مؤتمر مشبوه

وأشار المهندس فتحي شهاب الدين مقرر اللجنة الثقافية بنقابة المهندسين بالمنوفية إلى أن الحرب العالمية القادمة ليست نبوءة متشائمة بل حقيقة واقعة وستكون قطرة الماء أغلى من قطرة الدم!!

وقال: أن تركيا ستشهد في نوفمبر القادم مؤتمراً عن المياه ودور المخابرات الأمريكية يحوم حوله وقال أنه مؤتمر خطير للغاية.

فستكون توصياته لصالح الكيان الصهيوني كما أن أية مشروعات ستقترح لتطوير الأنهار أو توليد الكهرباء ستسيطر عليها الخبرة التكنولوجية الأمريكية واليهودية وسيكون الخاسر الوحيد هو الوطن العربي.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٢٦ أغسطس ١٩٩١

مخاوف في باريس بسبب مياه الشرق الاوسط

الحل العسكرى يسيطر على قادة اسرائيل

شبح الحرب وارد.. لسرقة مزيد من المياه

يبدى المراقبون الفرنسيون مخاوفهم من احتمال اندلاع حرب جديدة شاملة في الشرق الاوسط بسبب ازمة المياه التي تعيشها اسرائيل والتي يعززها تدفق المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي . ويدفع هذا الوضع اسرائيل إلى ضرورة البحث عن مصادر جديدة للمياه على حساب جيرانها العرب أو على الاقل تقدير التحايل بشكل أو بآخر على المصادر المتاحة حاليا من اجل زيادة كميات المياه المخصصة لها وهو ما اسماه الخبراء في العاصمة الفرنسية بـ «السرقة الجغرافية» وتدرك اسرائيل اكثر من غيرها اهمية تطوير ترسانتها من الاسلحة تحسبا لاحتمالات عدة يأتي على رأسها خلال العقد الحالي ضمان زيادة كميات المياه المتاحة للوفاء بالاحتياجات المتنامية التي تتناسب مع الزيادة السكانية الكبيرة .

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩١



ويرى المراقبون ان «الحل العسكرى يسيطر على فكر القادة الاسرائيليين من اجل ضمان السيطرة على موارد المياه» ويربطون بين ضربة عسكرية متوقعة وبين الحاجة إلى الارض أى الاراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ التى توفر مصدرا «للمياه» لايمكن الاستغناء عنه !! من هذا المنطلق لايتصور المراقبون «امكانية تفريط اسرائيل فى الاراضى المحتلة خاصة الضفة الغربية وقطاع غزة» لانهما يمثلان المجال الحيوى مائيا وجغرافيا امام الخطط التوسعية الاسرائيلية ويشترط المراقبون لنزع فتيل احتمال الحرب «ايقاف زحف المهاجرين على اسرائيل» لانه بدون هذه الخطوة لايمكن تصور سيناريو اخر فى المنطقة غير «سيناريو الحرب»

وقد تحدث مؤخرا زعيم المعارضة الاسرائيلى شيمون بيرز عما اسماه بـ «خطة تهدف إلى تخفيف التوتر فى الشرق الاوسط تتمثل فى ضخ مياه تركية إلى الاماكن التى يسودها الجفاف فى المنطقة» واضاف قائلا «من المحتمل جدا ان تندلع الحرب القادمة بسبب المياه وليس الارض»

المراقبون فى العاصمة الفرنسية يرصدون الكثير من التصريحات القادمة من تل ابيب وتدور حول احتمال اضطرار اسرائيل إلى خفض كميات المياه المستخدمة فى الرى بنسبة ٤٠٪ تقريبا مما يعرض زراعات عديدة إلى التلف .

ويوضح المراقبون ان اسرائيل ستتوصل خلال العام الحالى إلى استغلال كل ماتحت يديها من موارد المياه بنسبة ١٠٠٪ ومع تزايد اعداد المهاجرين سيتنامى الضغط للحصول على المزيد من موارد المياه .

وتقدر المياه العذبة المتاحة لاسرائيل بحوالى ١,٥ مليار متر مكعب سنويا يضاف اليها ٣٠٠ مليون متر مكعب من اعادة معالجة مياه الصرف لاستخدامها فى الرى

احتياطى المياه

ويعود المراقبون إلى منتصف عقد السبعينات تقريبا مذكرين بما اوردته اللجنة الاسرائيلية المكلفة بتحديد الموقف من موضوع الحكم الذاتى وقتها كتبت اللجنة فى تقريرها «اما فيما يتعلق بموضوع موارد المياه فقد انتهى اعضاء اللجنة إلى ان دولة اسرائيل يجب ان تواصل سيطرتها على موارد المياه فى المناطق المدارة (المحتلة) وذلك لسببين اثنين : اولهما مايتهدد احتياطى المياه داخل الخط الاحمر من اخطار وثانيهما : يستحيل اقامة مستوطنات جديدة فى تلك المناطق دون استمرار السيطرة والاشراف على مواردة المياه فيها» كما تقدمت دائرة المياه بمذكرة للجنة تبين فيها ان موارد المياه داخل الخط الاخضر تتشكل فى اراضى الضفة الغربية وان اتباع اساليب غير صحيحة فى عمليات الحفر فى تلك المنطقة سيؤدى إلى زياده نسبة الملوحة فى مخزون المياه لاسرائيل .



شارون : لن نمنحهم حقا واحدا .



باريس/ سيد حمدى

ويعزز هذه الاطماع ماصرح به رئيس الوزراء السابق مناحم بيجين فى ابريل عام ١٩٧٩ من انه «لن تمر فى اراضى اسرائيل بعد اليوم اية حدود جديدة والخط الاخضر الذى وجد فى مخيلة بعض الناس لم يعد له أى وجود واقعى . لقد اختفى ومضى إلى غير رجعة» . وتزامن ذلك مع تصريح لارييل شارون - وزير الاستيطان حاليا - قال فيه «ان الحكومة تمنح العرب جميع الحقوق داخل ارض اسرائيل . ولكنها لن تمنحهم حقا واحدا فى ارض اسرائيل . هذه الارض نحتفظ بها لشعب اسرائيل»



شيمون بيرز : ضخ مياة تركية

ويشير المراقبون الفرنسيون إلى ماذكره احد الخبراء الاسرائيليين من ان «تزايد عدد سكان المدن وارتفاع مستوى المعيشة يتطلبان الحصول على ٤٠٠ مليون متر مكعب اضافية من الماء عام ١٩٩٠ (تقديرات عام ١٩٧٨) لمواجهة حاجات الاستعمال المنزلى واذا فشلنا فى تأمين تلك الاحتياجات سيصبح من الضرورى تحويلها من المياه المخصصة للميادين الانتاجية مما يعنى تردى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية» .

معدلات السطو

ويتوقف المراقبون الفرنسيون عند تعبير صادر من الولايات المتحدة يصف ازمة المياه فى الشرق الاوسط بانها «جيتو استراتيجى لايجد من يتبناه» . مما يؤكد ان «أى سلام حقيقى غير ممكن دون حل هذه المشكلة» وان استمرار هذا الوضع سيؤدى إلى اندلاع مايسمى بـ «حروب المياه» وقد سعت اسرائيل مبكرا إلى استغلال ورقة المياه لاقصى درجة ممكنة . ويذكر ان هزيمة ١٩٦٧

منحتها نصف مليار متر مكعب من مياه الضفة و٨٠٠ مليون متر مكعب من الجنوب اللبناني . وتقوم تل ابيب بسرقة ١,٢ مليار متر مكعب سنويا وفقا لاخر معدلات السطو الذى اعتادت عليه العقلية الاسرائيلية . وتمكنت كذلك من تحويل مياه اليرموك للسماح بتدفق اكثر إلى بحيرة طبرية . وتقدر عمان ماتحصل عليه كما لفت انظار المراقبين فى باريس إعتراض اسرائيل على تمويل البنك الدولى لمشروع سد الوحدة الاردنى على نهر اليرموك مما يشكل تهديدا واضحا لاحتياجات التنمية الزراعية والاقتصادية لسوريا والاردن . كما اقامت اسرائيل ابارا عميقة فى الاراضى المحتلة لتزويد المستوطنات بالمياه . وتسبب ذلك فى جفاف العديد من الابار الضحلة وخفض مستوى المياه فى الابار الاخرى التى يستفيد منها الفلسطينيون ولم يكتف الاسرائيليون بذلك بل بدأت تظهر بعض الاصوات المطالبة بابرام اتفاق مدته خمس سنوات مع لبنان يقضى باقامة مشروع لتزويد اسرائيل والضفة الغربية بمياه نهر الليطانى

ويعزز المراقبون توقعاتهم بلجوء الاسرائيليين إلى الخيار العسكرى سواء عن طريق الاخلال المتزايد بميزان القوى و/ بالقيام بضربة خاطفة استنادا إلى «الوضع العربى المتردى وضعف العمل الجماعى منذ اندلاع ازمة الخليج» كما اشاروا إلى متدفق السلاح على اسرائيل فضلا عن احتمالات فتح ابواب جديدة مثل السلاح السوفيتى لينضم إلى نظيره الامريكى» بذلك يؤكد هؤلاء المراقبون ان استقرارا حقيقيا فى الشرق الاوسط لن يتم الا بحل مشكلة المياه وان حلا لمشكلة المياه لن يتم الا فى ظل العامل العسكرى» ذلك العامل الذى يرجح كفة اسرائيل .

يذكر ان ازمة المياة فى المنطقة تشمل ايضا قضية مياه الفرات بين سوريا والعراق من جهة وبين تركيا من جهة اخرى . بينما تبقى بعض العقبات الثانوية فى قضية مياه النيل بين مصر والسودان ودول الحوض عامة غير مؤثرة بشكل جوهرى فى توزيع الحصص مع ضرورة الاهتمام بمحاولات اسرائيل التحريضية داخل اثيوبيا من اجل ازعاج القاهرة



المصدر : المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

خطة المياه في الشرق الاوسط في ظل السلام

افاق جديدة للتعاون الاسرائيلي

بقلم / البشاكالي ابراهام طال

يهتم هذا البحث بدراسة قضية مصادر المياه في منطقة الشرق الاوسط ومدي امكانية ربطها بمسيرة السلام ، ونعتقد أن الربط بين المياه والسلام يعد بمثابة احد الوسائل التي من الممكن الاعتماد عليها لإرساء اسس مسيرة السلام . ومن المعروف أن قضية استخدام مصادر المياه بالمنطقه قد طرحت اكثر من مره في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي . وبالرغم من أن الخلاف حول مصادر المياه كان يعد دائما من احد مظاهر النزاع فانه لم يكن من احد الاسباب الرئيسيه له .

ونعتقد ان التوصل الي اي نوع من الاتفاق حول التعاون في استخدام المياه - او في اي مجال آخر - سيساهم الي حد كبير في ارساء اسس مسيرة السلام . ولا شك في ان التوصل الي صيغه تسمح باقامه مشاريع متعددة الجنسيه بين دول المنطقه لاستخدام المياه ستحرز من هذه المسيره وتتصور ان الفشل في التوصل الي اتفاق بخصوص هذا الموضوع سيزيد من حدة العداء بين الدول ، وسيخلق المزيد من النزاعات حول المياه . وقد يعرض هذا الفشل ايضا مسيرة السلام الي الخطر ويضعفها . ومن الممكن ان يتم البدء في التعاون في مجال امداد قطاع غزة والضفه الغربيه بالمياه .

وبالاضافه الي مثل هذه المشاريع السياسيه الحيويه فان المشاريع الاخري تهدف الي التحسين من الوضع الاقتصادي للدول المعنيه بالسلام . وفي اطار هذه المشاريع فانه سيتم التعاون بين كافه الاطراف التي كانت تسود روح الخصومه والعداء فيما بينها في الماضي ، وستكون لهذه المشاريع دلالات سياسيه هامه .

ومن المعروف ان المياه تختلف في طبيعتها من اي ثروه طبيعيه اخري ، ولذلك فانه من الضروري ان يتم تقسيمها بين بلدان عديده ، ولا شك في ان حصول كل بلد علي حصه محدوده من المياه يثير حاله لا مثيل لها من التوتر ، ويرجع في بعض الاحيان الخلافات بين البلدان التي تعيش حاله من السلام . وكما هو معروف فان الخلاف حول المياه يزيد من حدة وضراوة النزاعات المعلنه .

وفي الماضي السحيق فان التخلف التكنولوجي لم يسمح بامكانيه نقل المياه لمسافات بعيده ، وقد أجبر هذا الوضع الشعوب التي لم تتوافر لها كميات صحمه من المياه علي الترحال الي مصادر المياه ، ولجأت في أحيان كثيره الي غزو واحتلال مصادر المياه . وعندما



المصدر : المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

نجح الانسان في اختراع وسائل تكنولوجيه حديثه فانه أصبح من الممكن نقل المياه عبر مسافات طويله من مصادرها الي المناطق التي في حاجه ماسه اليها ويتيح هذا الوضع فرصه قيام الدول بالتعاون فيما بينها في استغلال هذا المصدر الثمين ، ولكن فاذا أصرت كل بلد علي الانفراد بمصادرها المائيه فان مثل هذا الوضع سيخلق حاله لا مثيل لها من التوتر وسيسمح بنشوب الخلافات .

وفي ظل السلام فانه سيصبح من الممكن التعاون او التنسيق علي الاقل في مجال المياه . وفي المقابل فانه في ظل الفترات التي تسود فيها الخلافات والحروب فان مشكله اقتسام المياه تضيف بعدا جديدا الي حاله العداء السائده . واذا كان السلام لا يقضي بالضروره علي حاله التوتر النابعه من ظاهره اقتسام المياه ، فان الفترات التي تسود فيها الحروب تقضي علي كافه امكانيات التعون والتنسيق .

ومن الملاحظ انه عاده ما يسود التوتر في الفترات التي يضطر فيها الجميع الي اقتسام احد المصادر الطبيعيه . ولنا ان نتصور ايضا انه عندما ان تتخذ القيادات السياسيه للبلدان المتنازعه فيما بينها قرارا بالبدء في السلام فانه تتزايد قوة المسيره السلميه عند تعاون البلدين في مجال استخدام المياه ، وفي مجال انشاء البنيه التحتيه حيث ان التعاون في هذه المجالات يقوي من اواصر العلاقات بين البلدان .

وعند استعراض تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي فاننا نجد ان المياه كانت تشكل في بعض الاحيان احد اسباب النزاع بين اسرائيل والاردن وسوريا ولبنان . وفي الوقت الذي تخوفت فيه الدول العربيه من الجهود التي تبذلها اسرائيل في مجال المياه ورأت انها جزء من رغبتها في التوسع فان اسرائيل رأت ايضا في منتصف الستينيات علي سبيل المثال ان الجهود التي بذلتها سوريا لتحويل مصادر مياه نهر الاردن تعد بمثابه محاوله تهدد امن اسرائيل . وقد كانت هذه المخاوف المتبادله من ضمن الاسباب التي أدت في مجملها الي نشوب حرب ١٩٦٧ . وفي الواقع فان بعض ضرورات الحياه الزمت اسرائيل والاردن العمل علي التنسيق فيما بينهما بخصوص توزيع مياه نهر اليرموك . وقد تم التنسيق فيما بينهما في اطار خطه جونستون .

وبالرغم من ان موضوع المياه لم يكن احد مواضيع الخلاف بين اسرائيل ومصر التي لا تعاني من ايه ازمه في هذا المجال فان هذا الموضوع قد طرح للنقاش في اطار مسيره السلام بين البلدين . ومن المعروف انه عندما التقي الرئيس المصري السابق أنور السادات برئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق مناحيم بيجين في العريش في عام ١٩٧٩ فان السادات طرح فكره تزويد اسرائيل بمياه النيل ورأي ان هذه الخطوه ستساعد علي تطبيع العلاقات بين البلدين ، ولكن هذه الفكره لقت معارضه شديدة ، من قبل أحزاب المعارضه المصريه مما أدي الي الحيلوله دون تنفيذ هذه الخطوه .2

وعلي ايه حال فانه بمقدور مصر الاسهام في حل مشكله المياه التي تواجه قطاع غزه والاردن والضفه الغربيه ، ولذلك فانه من الممكن ان تلعب مصر دورا هاما في دفع مسيره السلام . وفي نفس الوقت فان مثل هذا الاسهام يعتمد علي قيام مصر بالتعاون مع اسرائيل في هذا المجال . ومن هنا فانه من الواضح ان مصر واسرائيل هما الدولتان الوحيدتان بالمنطقه اللذان بمقدورهما التعاون في هذا المجال .



ويعتقد انه بمقدور البلدين التعاون فيما بينهما بشأن امداد المياه الي الضفه الغربيه وغزه . ومن الاهميه بمكان التعاون بخصوص مستقبل هذه الاراضي المحتله . وفي الوقت الذي يتضائل فيه حجم مصادر المياه التي تعتمد عليها هذه الاراضي فان السلام سيؤدي بلا شك الي تزايد مخزون الاراضي من المياه التي سيصل اليها من الخارج . ومن المتصور انه عند بدء مرحله التفاوض بخصوص المستقبل السياسي للضفه الغربيه فانه سيتم بحث سبل استغلال هذه الطبقه من الماء الواقعه تحت مرتفعات الضفه الغربيه التي تغذي السهول الساحليه باسرائيل ، ومنابع وادي جبرريل .

ولا شك في انه من الضروري إقامه عده مشاريع اقتصاديه في هذه المنطقه الممتده من النيل جنوبا الي المرتفعات اللبنانيه بالشمال . وتهدف هذه المشاريع الي جلب المياه من منابعها الي المناطق التي في أمس الحاجه اليها . وفي بعض المناطق فان الحاجه الي المياه تنبع من بعض الاحتياجات الزراعيه والصناعيه والريفيه والمدنيه . ومن جهه اخري فان اقامه مشاريع لتوصيل المياه تهدف الي خفض التكلفه الاقتصاديه . وتتطلب اقامه مثل هذه المشاريع قيام القيادات السياسيه في البلدان المعنيه بالتعاون باتخاذ قرارت حاسمه هادفه الي اقرار السلام . واذا ما تم البدء في تنفيذ هذه المشاريع فانه من الضروري ان تتضمن اتفاقيات السلام بنودا بشأن التعاون في مجال المياه .

وقد تواجه مثل هذه المشاريع في بدايتها بعض الصعوبات الناجمه عن تضارب مصالح كل طرف وعن تناقض رؤيه كل طرف لمسيرة السلام . ولذلك فانه يتعين علي البلدان المعنيه بالامر ادراك اهميه التعاون في هذا المجال والتفكير في مزاياه الاقتصاديه ومعرفه ان هذا التعاون سيساهم في ارساء اسس السلام . واذا ما تم التغلب علي حاله العداء التي سادت لسنوات طوال بين العرب واسرائيل واذا ما تم التوصل الي صيغه للتعاون بين الاطراف المتنازعه فان مثل هذه المشاريع الاقتصاديه ستساهم في تدعيم السلام . وستخلق هذه المشاريع علاقه وثيقه بين العرب وإسرائيل . وسيصبح من الصعوبه بمكان الخروج عنها . واذا ما أصرت احد الاطراف علي عدم الالتزام بهذه المشاريع فان التكلفه السياسيه والاقتصاديه لمثل هذا الموقف ستصبح باهظه للغايه . ومن المتصور انه اذا اعربت دول المنطقه عن استعدادها لتضمين اتفاقيات السلام بنودا بخصوص الاسهام في مثل هذه المشاريع فان هذا الموقف سيدل علي صدق رغبتها في اقرار السلام . ولا شك في ان مثل هذه الاتفاقيات ستؤدي الي تدعيم مسيرة السلام وستمهد الطريق الي مزيد من التعاون .

وفيما يتعلق بمصطلح منطقه المستخدم هنا فانه ذوبعد سياسي ، وبعد مائي ، ويشمل هذا المصطلح البلدان والمناطق التي تعد اسرائيل والتي لها نفس المصالح المائيه ونعني بهذه البلدان الضفه الغربيه وقطاع غزه والاردن ولبنان . وبالرغم من ان سوريا تعد ايضا اسرائيل فانه لا توجد لها في ظل الظروف السياسيه الحاليه ايه مصالح مشتركة مع اسرائيل ، ولذلك فانه لا يوجد اي مبرر لبحث مصالحها في هذا السياق ونعتقد ان الجدول الموضح ادناه يوضح كافه المعطيات الديمغرافيه والاقتصاديه التي لها علاقه بالحاجه الي الماء .

وبخصوص الجزء الغربي من الشرق الاوسط والواقع بين مصر ولبنان فانه من الملاحظ ان نسبه الترسيب بها عاليه للغايه ، وتتراوح نسبه الترسيب بين الف وبين الف وخمسمائه متر مكعب ولذلك من الممكن



تصنيف هذا الجزء في اطار الاراضي التي لا تهطل عليها الامطار والتي نذكر منها جنوبي اسرائيل ومعظم الاراضي الاردنيه والمصريه ، وكما هو معروف فان الجو في الصيف بالمنطقه يكون جافا .

وفيما يتعلق بميزان الرطوبه والتي يتم اعداده عن طريق حصر نسبه الترسيب من التبخير ، فان اقليم الشرق الاوسط ينقسم الي عدة مناطق تنخفض في بعضها نسبه الرطوبه في الصيف فقط ، (ونذكر من هذه المناطق شمالي اسرائيل (فلسطين) وبعض المناطق الاردنيه وكل لبنان) . وتنخفض نسبه الرطوبه ايضا في بعض المناطق التي يسود بها الجفاف صيفا وشتاء ونذكر منها جنوبي اسرائيل ومعظم الاراضي الاردنيه والمصريه . وفيما يتعلق بمنطقه وادي النيل والدلتا فان الجفاف يحيط بها من كافه الاتجاهات . ونتيجه لان هذه المنطقه غنيه بالمياه فانها لا تعتمد علي المياه الجوفيه .

وفي الواقع فان نهر النيل يعد من اهم مصادر المياه في المنطقه ، ويزود هذا النهر العظيم مصر بخمسه وخمسين مليون متر مكعب من المياه سنوياأي خمسه عشر اضعاف كميه المياه التي تحصل عليها اسرائيل والضفه الغربيه وغزه والاردن ولبنان .

وتحدد كميه المياه بالطبع والي حد كبير السمات الرئيسيه لسياسه الري . ومن الملاحظ في المنطقه ان معظم المحاصيل تروي في الصيف ولكن ففي المناطق الجنوبيه من الشرق الاوسط فان معظم المحاصيل تتطلب ان تروي طوال العام – وفي الاجزاء المطره من المنطقه والتي تتبع فيها وسائل الري الحديثه فانه يتم استهلاك خمسمائه متر مكعب من المياه . وفي المقابل فان البلدان التي تتبع طرقا بدائيه في الري تستهلك الف متر مكعب . وفي المناطق الجافه فانه من الضروري ان يتم استهلاك الفي متر مكعب .... ومن هنا فان متطلبات الري تتراوح بين نصف المليون ومليون متر مكعب .

ونتيجه للتقلبات الموسميه التي تطرأ علي نسبه العجز ، ونتيجه للتفاوت الضخم الملحوظ في كميه المياه التي توجد بوفره في الشمال والنادر وجودها بالجنوب فانه من الواجب نقل فائض المياه الموسميه من الشمال الي الجنوب . ويستثني من هذا الوضع بالطبع دلتا النيل التي لها وضع مختلف من وضع سائر الدول . ولكننا نعتقد انه اذا استمرت مصر في استهلاك كل هذه الكميات الضخمه من المياه فانها ستضطر مع حلولها به هذا القرن الي استخدام كافه مصادرها المائيه .

وبالاضافه الي عامل تزايد تعداد السكان والذي يحدد الي حد كبير مدي الحاجه الي المياه في المنطقه فانه توجد بعض العوامل الاقتصاديه التي تتحكم الي حد كبير في مدي الحاجه الي المياه . وكما هو معروف فان كميات المياه في المنطقه هي التي تحدد حجم الانتاج الزراعي .

وتكون المصادر الرئيسيه للمياه بالمنطقه من المياه المسطحه (كما هو الحال مع اسرائيل وفلسطين المحتله والاردن ولبنان) . ونتيجه ان هذه المصادر تقع علي مسافه بعيده من مناطق العمران فان تكلفه استخدامها باهظه للغايه . وفيما يتعلق بالمياه الجوفيه والتي من الممكن استخدامها عن طريق حفر بعض الآبار فانها ليست علي قدر كبير من الاهميه . ومن هنا فان استغلال مصادر المياه بالمنطقه يتطلب اموالا هائله ، ويستغرق فترة طويله ولا شك في ان الهيئات الحكوميه هي الوحيده التي بمقدورها القيام بهذه المهام



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحقيقة

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

وتجدر الاشاره الي ان قضيه استخدام المياه وسبل امدادها الي كافه دول المنطقه ليست ذات طابع فني واقتصادي فقط حيث انها ذات طابع ايديولوجي ايضا . وعلي سبيل المثال عندما اقترح السادات تصدير مياه النيل الي اسرائيل فان احزاب المعارضه المصريه انتقدت بشدة هذه الفكره وحالت دون تنفيذها .

ومن ضمن الامثله الاخري التي من الممكن الاعتماد عليها لتوضيح البعد الايديولوجي للمياه فاننا لن نجد ما هو افضل من المحاولات التي قامت بها سوريا في بدايه عقد الستينيات والتي كانت تهدف الي الحيلوله دون قيام بتنفيذ مشروع اقامه قناه لنقل المياه . وقد رأت الجامعه العربيه انذاك ان قيام اسرائيل بنقل مياه نهر الاردن يعد بمثابه محاوله لاستغلال المياه العربيه ، ولذلك فانها اتخذت قرارا بشأن منع وصول مياه الاردن الي اسرائيل وبناء علي هذا القرار فان سوريا قد بدات في عام ١٩٦٥ في تنفيذ بعض الاعمال الهادفه الي تحويل مجري الحصباني الذي يصب في نهر الاردن . وعندما استمرت سوريا في ممارسة هذه الانشطه فقد أعلن ليفي اشكول ان هذا الموقف السوري لا يهدد مصالح اسرائيل الاقتصاديه فحسب وانما يهدد ايضا اهدافها الايديولوجيه والمتمثله في الاستيطان .

وتجدر الاشاره الي ان عقد الستينيات قد شهد تحولات هامه في مجال المياه . وقد حدثت هذه التحولات في مصر واسرائيل والاردن ولبنان . وفي مصر علي سبيل المثال فان مشروع السد العالي اتاح لها فرصه استغلال كل مياه النيل ، وفي اسرائيل (فلسطين) فان مشروع قناه نقل المياه الذي اقيم في عام ١٩٦٤ مكنها من نقل مياه نهر الاردن التي كانت تصب في بحر الجليل من شمالي اسرائيل (فلسطين) الي صحراء النقب وفي الاردن فان مشروع قناه غور الاردن الذي تم الانتهاء منه في عام ١٩٦٥ سمح له باستخدام مياه اليرموك . وقد شهد نفس العام قيام لبنان بالانتهاء من تنفيذ اولي مراحل استغلالها مياه الليطاني .

وبالرغم من ان النزاع العربي الاسرائيلي قد حال لفتره طويله دون حدوث أي تعاون في مجال استغلالها للمياه فانه كان يوجد دائما نوع من التنسيق ويرجع الي الولايات المتحده الامريكيه فضل النجاح في توزيع المياه ، حيث انها قد طرحت في عام ١٩٥٥ خطه عرفت باسم خطه جونستون . ووفقا لهذه الخطه فانه قد منحت اسرائيل حق استغلالها معظم مياه الاردن ، ومنح الاردن حق استخدام مياه اليرموك .

مشكلات فنيه واقتصاديه : -

ومن المعروف ان كل دوله من دول المنطقه تواجه مشكلات عديدة ، متعلقه باستخدام مصادرها المائيه ، وفي الواقع فان بعض هذه المشكلات ناجمه عن عدم وجود اي تعاون اقليمي في مجال المياه .

وفيما يتعلق بمصر فان السد العالي مكنها من الاستفادة من كل مياه النيل التي تغذي بحيرة ناصر . وفي الوقت الذي تتدفق فيه علي البحيره خمسه ،ثمانين بليون متر مكعب من المياه سنويا فانه يتبقي لمصر خمسه وخمسين بليون متر مكعب . وكما هو معروف فان فائدة السد العالي لا تتمثل فقط في تخزين المياه وانما تتمثل ايضا في تنظيم تدفق النهر بما يتناسب مع متطلبات الري ، وتتمثل فائدته ايضا في تزويد مصر بالكهرباء .



وبالرغم من ان مصر تحصل علي كميات ضخمه من المياه فان هذه الوفره من المياه لم تقلل من حده اعتماد مصر علي استيراد المحاصيل من الخارج . ولا شك في ان حل هذه الازمه يتمثل في انه من الضروري ان تتبع مصر الوسائل التكنولوجيه في الزراعه وان تتبني وسائل الري الحديثه . وفي ظل الوضع الزراعي السائد حاليا في مصر فان الدوله لا تهدر فقط كميات مهوله من المياه وانما – لحق الضرر بالتربه الزراعيه .

واذا ما تم اتباع سبل الري الحديثه فانها ستتيح لمصر توفير المزيد من المياه وسيمكنها هذا الوضع من استصلاح الاراضي الواقعه خارج الدلتا ولا شك في ان ري الاراضي الجديدة ليس بمسأله سهله اذ انه يتطلب استخدام وسائل تكنولوجيه حديثه غير معروفه للمزارعين التقليديين او استثمار آلاف الدولارات لزراعه كل هكتار . ويتصور انه عندما يبدأ السودان في انشاء قناه جونجلي التي ستتيح لمصر الحصول علي عشر بليون متر مكعب من المياه سنويا فانه سيتضح الحجم الحقيقي لمشكله استخدام الاراضي الجديده .

واذا كانت مشكله مصر تتمثل في وفرة نصيبها من المياه فان مشاكل الاردن وسائر بلدان المنطقه اكثر خطوره من مشاكل مصر اذ انها تعاني من ندرة المياه . وفي الوقت الذي يستهلك فيه الاردن خمسمائه مليون متر مكعب من المياه لاغراض الري فانه يستخدم مائه مليون متر مكعب من المياه فقط لاغراض غير زراعيه . وتنبع مشاكل الاردن المائيه من ندرة مصادره المائيه وعدم ايفائها باحتياجاتها وتضاؤل حجم هذه المصادر .

ويحصل الاردن علي المياه من نهر اليرموك الذي يمده سنويا بخمسمائه مليون متر مكعب سنويا . وفي الوقت الذي يحصل فيه الاردن وفقا لخطه جونستون علي ٨٠٪ من مياه النهر فان النسبه المتبقيه تصل الي سوريا واسرائيل . ولكن فانه ليس بمقدور الاردن حاليا استغلال معظم نصيبه من المياه لان مياه النهر التي تأتي له عن طريق الفيضان من الضروري تخزينها حتي يصبح من الممكن استغلالها . ولا يستطيع الاردن تخزين المياه الشتويه لنهر اليرموك نتيجه لبعض الصعوبات السياسيه والاقتصاديه . وتتمثل الصعوبات السياسيه المحيطه بمشروع اقامه سد علي نهر اليرموك في ان الضفه الشماليه لنهر اليرموك تقع في داخل مرتفعات الجولان الواقعه تحت الاحتلال الاسرائيلي . ونتيجه لطبيعه الواقع السياسي السائد بالمنطقه فان الاردن لم تبحث مع اسرائيل سبل اقامه هذا السد . وفيما يتعلق بالمفاوضات التي تم اجرارها مع سوريا بخصوص اقامه سد مقارين فانها لم تسفر عن اي شئ يذكر

وبالاضافه الي هذه الصعوبات السياسيه فانه ليس من الممكن ان تغفل الصعوبات الاقتصاديه حيث ان تكلفه اقامه سد مقارين تقدر ببليون دولار . واذا ما تمت اقامه سد مهيبه بالجولان فان تكلفه ستقدر بخمسمائه مليون دولار . ويتمثل وجه الصعوبه في ان حجم الناتج الزراعي لن يغطي تكاليف اقامه هذه المشاريع . ويتمثل بدائل هذه المشاريع في تخزين جزء من مياه نهر اليرموك الشتويه في بحيره جليلي . وبالرغم من ان اسرائيل قد طرحت هذه البدائل في الماضي فان حاله الحرب والعداء بين الاردن واسرائيل لم تسمح بوضع هذه البدائل محل التنفيذ .

وفي الوقت الحالي فان الاردن يسعي الي زيادة الكميات التي يحصل عليها من المياه عن طريق استغلال المصادر الثانويه مثل الانهر الواقعه جنوبي اليرموك ،

والطبقات الحامله للمياه والتي تغذي بعض منابع اليرموك . ولكن فانه ليس بمقدور كل هذه المصادر الايفاء باحتياجات الاردن . ونتيجه لهذا الوضع فان الاردن قد فكر بشكل جاد في استيراد المياه من العراق وقد أعد الاردن دراسه بالفعل حول امكانيه اقامه انابيب يقدر قطرها بمائه وخمسه وسبعون سنتيمتر لنقل ١٢٠ مليون متر مكعب من العراق للاردن . وتجدر الاشاره الي ان مساوئ هذا المشروع عديدة نذكر منها التكلفه الباهظه لاقامته والناجمه عن ضرورة استثمار اموال ضخمه لانشائه . ومن ضمن مساوئه ان هذا المشروع سيخضع بقائه لرحمه سائر الدول .

وفيما يتعلق بلبنان فانه الدوله الوحيده بالمنطقه الذي لا تتمثل مشكلته في ندره المياه بقدر ماتتمثل في تزايد نسبه البخر . وبالرغم من ان لبنان قد عمل في عقد الستينيات وبدايه السبعينيات علي حل هذه المشكله فان نشوب الحرب الاهليه قد حال دون مواجهه هذه المشكله . ويستخدم لبنان حاليا ما يقرب من بليون متر مكعب من المياه لتوليد الطاقه الكهربائيه . ويستخدم ايضا نفس الكميه للايفاء بالاحتياجات العمرانيه والزراعيه .

وبخصوص اسرائيل فانها الدوله الوحيده بالمنطقه التي تستغل ما يقرب من معظم مصادرها المائيه وتستخدم اسرائيل ما يقدر ب ٣ر١ بليون متر مكعب من المياه لاغراض الري . ولكن فان هذه الكميه تفي فقط باحتياجات نصف الاراضي المرويه التي تقدر مساحتها ب ٠٠٠ر٤٣٠ هكتار . ومن المتوقع ان تتضاعف الاحتياجات المائيه للقطاع عبر الزراعي في خلال ثلاثين عاما . وفي ظل عدم وجود ايه مصادر اخري من المياه فانه سيتم الايفاء بهذه الاحتياجات عن طريق استغلال كميات المياه المخصصه للري . وفي المقابل فان قطاع الزراعه سيعتمد علي مياه الصرف وهذا بعد ان تتم معالجتها كميائيا . وتتمثل مشاكل اسرائيل المائيه في ان مصادرها المائيه لا تفي باحتياجاتها بما يشكل عبئا خطيرا علي تطور الزراعه ، ولا شك في انه من ضمن نتائج هذا الوضع انه يتزايد استخدام المياه التي تتم معالجتها . وبالاضافه الي هذه المشاكل فانه ليس من الممكن الاعتماد علي مخزون المياه ببحر الجليل . وعلي ضوء هذا الوضع فانه يتزايد حجم اعتماد اسرائيل علي مياه الامطار التي يسبب نقصانها الي التقليل من كميه المياه اللازمه لقطاع الري .

وتجدر الاشاره الي ان الوضع المائي بالضفه الغربيه وقطاع غزه خطير للغايه حيث انه في الوقت الذي تستهلك فيه الضفه سنويا مائه وعشرين مليون متر مكعب من المياه لاغراض الري فان المصادر المائيه بالضفه ليس بمقدورها ان تفي بالاحتياجات المتزايده للمياه . وبالرغم من ان كميات ضخمه من الامطار تهطل علي الضفه الغربيه فانه يتم توظيف مياه الضفه خارج أراضيها . واذا كانت مصادر الضفه الرئيسيه من المياه تتمثل في طبقات المياه الصخريه الواقعه تحت جبال يهوداه والسامره فان الآبار التي تم حفرها في داخل الاراضي الاسرائيلية تستمد مياهها من هذه الطبقات . وفي الماضي فقد كان من ضمن مصادر الضفه المائيه نهر الاردن الواقع جنوبي بحر الجليل ، ولكن فان هذا المصدر اصبح يستغل حاليا من قبل اسرائيل والاردن .

وفيما يتعلق بالوضع المائي بالضفه فانه من الملحوظ انه لا يوجد اي تناسب بين حجم المصادر المائيه وبين حجم الاحتياجات ، ونتصور انه لا توجد اي علاقة بين الوضع السياسي الراهن للضفه وبين قضيه المياه . ولذلك فاننا نتصور ان حل هذه المشكله قد يتمثل



المصدر : الحرية

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

في استيراد المياه من الخارج .

وفيما يتعلق بطبيعة الوضع في غزه فاننا نجد ان مشكله المياه بالقطاع اكثر حده . وفي الواقع فان قضية المياه بالقطاع شديدة الشبه بقضية المياه في اسرائيل حيث ان القطاع يستهلك بالكامل كل مصادره من المياه وبشكل خطير .ويعتمد القطاع علي طبقات المياه الرمليه التي تضخ سنويا .

ما يقرب من ستين مليون متر مكعب من المياه ، ولكن فان معدل الاستهلاك السنوي يقدر ب ١٥٠ مليون متر مكعب ، ولذلك فان القطاع يعتمد ايضا علي مصادر المياه الجوفيه ، ولا شك في ان ·· معدل استهلاك المياه يؤدي الي تسرب مياه البحر الي طبقات المياه العذبه ، وتزايد نسبه الملوحه .

ويتضح مما تقدم ان كل دول المنطقه تواجه مشكلات حاده في مجال المياه ، ولذلك فانه من الممكن حل هذه المشاكل في اطار اقرار السلام وسبل التعاون المشترك بين كافه البلدان . ونعتقد ان السلام هو الاطار الوحيد الذي من الممكن ان نوزع من خلاله حصه كامله من المياه . وفي المقابل فان الفشل في حل هذه المشاكل في اطار سلمي قد يهدد استقرار المنطقه .

مشاريع المياه في ظل السلام : -

وفيما يتعلق بالمشاريع التي ستطرحها في هذا المجال فانه في الوقت الذي نري فيه انه من الضروري تحقيق بعضها فان البعض الآخر منها نوصي فقط باتباعه . وفي الوقت الذي ستستلزم فيه بعض المشاريع قيام دولتين فقط بتنفيذ بعض المشاريع، فان بعض المشاريع الاخري تستلزم قيام عدة دول بتنفيذها ، ويمكننا حصر هذه المشاريع في : -

- نقل مياه النيل الي الشمال .
- اقامه مشروع اردني اسرائيلي لاستخدام مياه اليرموك .
- قيام الاردن واسرائيل بالتعاون في مجال تطوير مصادرهما المائيه . والاهتمام بالجوانب البيئيه من المشاريع .
- قيام لبنان واسرائيل بالتعاون في مجال المياه .
- توفير بدائل آخري لتزويد الضفه الغربيه وقطاع غزه بالمياه .

وسنقدم في هذا المجال وصفا دقيقا لكل مشروع علي حده ، وسنري ان تنفيذ هذه المشاريع يعتمد علي كثير من القضايا الفنيه والسياسيه والاقتصاديه ، ومن المؤكد ان السلام هو الذي سيحدد مدي امكانيه تنفيذ كل هذه المشاريع .

مشروع نقل مياه النيل : -

وتعتمد امكانيات هذا المشروع علي عدة معطيات قد يكون من اهمها ان مصر تمتلك فائضا ضخما من المياه يقدر حجمه بنصف كميه المياه التي تستهلكها . ولا شك في ان هذه الكميه بمقدورها حل مشكلات سائر البلدان . ومن الممكن ان يتم نقل هذه الكميه وبتكلفه اقتصاديه معقوله الي قطاع غزه وصحراء النقب والي الضفه الغربيه والاردن . ومن المؤكد انه توجد لمثل هذا المشروع تبعات سياسيه واضحه حيث انه اذا تعاونت مصر واسرائيل في مجال نقل المياه الي طرف ثالث فان هذا التعاون سيساهم في رفع مسيره السلام . وفي حاله اقامه هذا المشروع فان اسرائيل ستصبح



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المعرفة

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

شريكا رئيسيا في مشاريع نقل المياه بين بلدان المنطقه . وتعتمد امكانيات اقامه هذا المشروع علي العديد من الحقائق التي سنوضحها فيما بعد : -

وكما أشرنا من قبل فانه من المتوقع ان تحصل مصر لفتره طويله علي فائض ضخم من المياه . وفي الوقت الحالي فان هذا الفائض يأتي عبر بحيره ناصر التي تزود مصر ببضعة بلايين من الامتار المكعبه من

المياه وبشكل يفوق احتياجاتها ومن المتصور ان احتياجات مصر الزراعيه والصناعيه والعمرانيه في المستقبل لن تتطلب كل هذا الفائض .

ومن المتصور ان الخطط التي تعدها مصر لاتباع سبل ري حديثه والهادفه الي رفع معدل الانتاج الزراعي ستؤدي الي توفير عشره بليون متر مكعب من

موسم الشتاء بضعه ملايين من الامتار المكعبه من المياه في البحر المتوسط . وفي الواقع فان كميات المياه التي تستهلكها مصر لاغراض توليد الطاقه والملاحه النيليه تفوق كميات المياه اللازمه للري وحقيقه الامر هي ان كميات المياه الفائضه التي تبددها مصر تمثل الحجم الكلي لكميات المياه التي تستهلكها باقي دول المنطقه .

المياه وبشكل سنوي . وحتي اذا تصورنا قيام مصر بتوسيع رقعتها من الاراضي الزراعيه فان هذا التوسع لن يستهلك كل مواردها الاضافيه من المياه - ومن المعروف ان نصيب مصر من قناه جونجلي التي ستقام بالسودان سيقدر بعشره بليون متر مكعب من المياه .

وعلاوه علي هذا المصدر فان مصر تبدد في

وتعمل مصر حاليا علي دراسه امكانيات نقل مياه النيل الي سيناء واقامه مشاريع للري هناك . ويعتمد هذا المشروع علي اقامه قناه بطول ساحل البحر الابيض المتوسط ، ومن الممكن ان يستفيد هذا المشروع من اقتصاديات المشاريع المستقبليه الهادفه الي توصيل مياه النيل الي اسرائيل والاردن .

وفيما يتعلق باسرائيل فانها ستستفيد

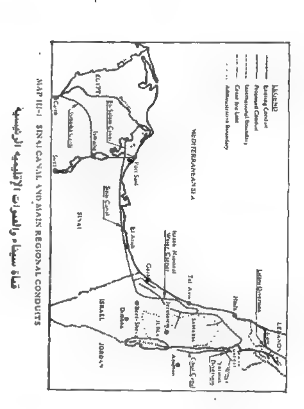


المصدر : المصرية

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الموقع	الاعتبارات الهندسية والاقتصادية	العوامل والاعتبارات السياسية الايديولوجية
قطاع غزة	ان القطاع يعد من القرب الواقع الي المشروع الذي قد يتم تنفيذه في سيناء ، وتقع غزه علي ارتفاع ٥٠٠ متر من سطح البحر ، ومن السهولة بمكان توصيل المشروع الي غزه وقد يستوعب القطاع ايضاً فائض مياه الشتاء لا شباع طبقة المياه الواقعه تحت سطح الارض .	ان مصر تشعر بانها تتحمل مسئولية القطاع ولاسيما انها تولت مسئولية خلال الفترة الواقعه بين اعوام ١٩٤٩ و ١٩٦٧ .
النقب	تقع صحراء النقب علي مسافة ابعد من قطاع غزه ، ولذلك فانه من الصعوبه بمكان توصيل المشروع الي النقب ومن الصعوبه ايضاً توفير فائض مياه الشتاء خاصة وانه لا توجد بالنقب طبقة مياه تحت سطح الارض .	من المتصور ان مصر لن ترحب بتوصيل مياه النيل الي اسرائيل ، ويتجدر الاشارة الي ان السادات لم يتمكن من التغلب علي احزاب المعارضه المصرية التي عارضته بشدة توصيل المياه الي اسرائيل .
الضفة الغربيه	يعني المشروع في هذه الحاله تبادل المياه مع اسرائيل .	ان التزام مصر – وضع الضفة ومصير اقل قوه من التزامها بمصير قطاع غزه .
الاردن	ينطبق وضع الضفة الغربية علي وضع الاردن ، ولكن فان التكلفة الاقتصادية لنقل المياه من بحيره الجليل الي قناة الغور اقل من نقل المياه الي الضفة الغربية .	نفس وضع الضفة الغربية .



MAP III-1 SINAI CANAL AND MAIN REGIONAL CONDUITS

قناة سيناء والممرات الإقليمية الرئيسية

حيث انه في الوقت الذي تقدر فيه حـ يا تكلفه نقل متر مكعب من المياه بما يتراوح بين اثـ يلاثه كيلو وات من الكهرباء فان تكلفه نقل المياه الـ حـ ستقدر تكلفتها بما يقل عن كـيلو وات واحـد ـ. مـتر مكعب . واذا حصلت اسرائيل علي مياه النيل فانه سيتم توصيل مياه النقب الي الضـفه الغـربيـه والاردن . ولكن فليس من الممكن ان نتـجـاهل انه من الضـروره ان يتطلب هذا المشروع علي بعض الصعوبات السياسيه . ونتصور انه بالاضافه الي الموانع السلبيه التي سيبناها البعض لاسبـاب ايديولوجيـه تجاه هذا الموضـوع فـان هذا المشروع سيعرض موردي المياه ومستخدميها الي مجموعه من المكاسب والمخاطر وفي الوقت الذي ستقدر فيه مكاسب المياه السنويه بعشره مليون دولار فان وضع مستهلكي المياه سيصبح بالغ الخطوره اذ انه سيرتبط

اقتصاديا من امكانيات [illegible] النيل ، بالاسعار الثابته لعام ١٩٨٤ : -

الاستثمار لكل م٣ والاجمالي متغيرين اثنين / عناصر الاستثمار	الاستثمار بالدولار الامريكي لكل م٣ في السنه		اجمالي التكلفة ، بملايين الدولارات الامريكيه	
	(السعة - ١٠ م٣ في السنه)			
	١٠٠	٥٠٠	١٠٠	٥٠٠
توسيع قناة السويس	٠٢ ر	٧٦ و	١٠٢	٣٨٠
مد الناقل المائي الخاص بسيناء الي قطاع غزه .	٥ ر	٦٣ ر	٥٦	٣١٥
اجمالي تكلفة المشروع	٨٥ ر ١	١٫٣٩	١٥٨	٦٩٥

ارتباطا وثيقا برغبة المصدرين . وترتبط اقامة مثل هذه المشاريع بحجم المكاسب السياسيه

التي من الممكن جنيها . ويبين الجدول الموضح أعلاه طبيعة الدوافع التي من الممكن ان تشجع مصر علي قبول أو رفض هذا المشروع .

وسيعتمد هذا المشروع علي توسيع قناه السلام التي يغذيها فرع دمياط وتوصيلها حتي قناه السويس (انظر الخريطه رقم ٣: أ) . ويتطلب امداد قطاع غزه فقط بالمياه توصيل مائه مليون متر مكعب من المياه سنويا الي هناك . واذا ما تم توصيل المشروع الي مناطق اخري فانه سيصبح من الضروره ان يتم توصيل خمسمائه مليون متر مكعب سنويا الي هذه المناطق . ويعني توصيل هذه الكميه انه من الضروري ضخ ما يتراوح بين سبعه وخمسه وثلاثين متر مكعب من المياه

كل ثانيه . وسيبلغ طول الانابيب التي سيتم انشاؤها لتوصيل المياه ٢٠٠ كيلو متر . واذا ما تم توصيل المشروع الي النقب فانه من الضروري ان تصل القناه الي منطقه نير يتسحاك ، وان يصل فرعها الشمالي الي قطاع غزه وان يصل فرعها الشمالي الشرقي الي كيريات جات لتزويد النقب . وستكون هذه الفروع مزوده

التكلفة المقدرة للمياه ، بالسنتات الامريكية لكل متر مكعب ، بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٤

السعة عناصر الاستثمار	١٠٠ مليون متر مكعب في السنه	٥٠٠ مليون م٣ في السنة
التكاليف الراسماليه ، عند ٥ ٪ في السنة	٧ ر ٨	٦ ر ٧
الصيانه والتشغيل والمعالجة	٥ ر ٣	٠ ر ٣
تكاليف الطاقة الخاصة بالضخ ، عند ٧ سنتات لكل كيلووات ساعة	٢ ر ٥	٢ ر ٥
تكلفة المياه عند المصدر	٠ ر ٤	٠ ر ٤
اجمالي التكلفة لكل م٣	٤ ر٢١	٨ ر ١٩

المصدر : المحـــرية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ســـبتمبر ١٩٩١

التغير المقدر في تكلفة المياه في مشروع التبادل (بالسنت الامريكي لكل متر مكعب) :

المسافة عناصر التكلفة	الضفة الغربية (المناطق المنخفضة من السامرة)	الاردن (نظام الغور)
مدخرات الطاقة بالمقارنة مع فتح المياه من بحيرة الجليل الي النقب	- ١٧	- ١٧
تكلفة الضخ الي المسافة	١٤	١
التكلفة الراسمالية لنظم التحويل	٣	١
اختلاف اجمالي التكلفة لكل م٣	٥ (+/-)	- ١٥

بخزانات مياه سيتم من خلالها توزيع المياه علي المستهلكين . واذا كانت هذه المياه ستفي باحتياجات الري فانها غير صالحه للشرب .

المشروع الاردني الاسرائيلي لاستغلال مياه اليرموك : -

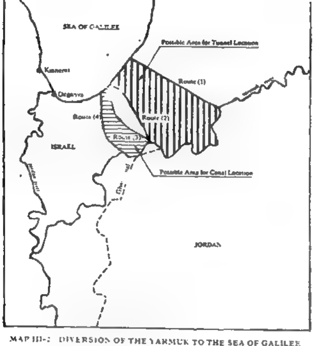
ويعد نهر اليرموك من اكبر المصادر المائيه في المنطقه ، ويقدر حجم فيضانه الشتوي من المياه بخمسمائه متر مكعب . ونتيجه لوجود اتفاق ضمني بين سوريا والاردن واسرائيل فان الاردن يحصل علي معظم مياه النهر . ويستغل الاردن موسم فيضان النهر



في الصيف لتحويل قناه الفيضان الي قناه الغور التي تروي وادي الغور الواقع شرقي نهر الاردن . وبالرغم من مياه النهر تجري في منطقه قليله المياه فان مياه النهر غير مستغله ويتمثل سبب هذا الامر في ان معظم مياه تتكون من مياه الفيضان الشتوي ، ولكن فمن الممكن استغلالها في حاله توفير المياه الموسميه .

تكاليف تحويل مياه الليطاني
الي حوض بحر الجليل ، مع احتساب سنتات لكل متر مكعب

تكلفة المياه في المصدر	١٠
تكلفة التحويل	٤
قيمة الطاقة الكهربية المحولة	٦ −
اجمالي التكلفة لكل متر مكعب	٨



MAP III-2 DIVERSION OF THE YARMUK TO THE SEA OF GALILEE
تحويل اليرموك إلي بحيرة جاليلي

ومن الممكن تخزين مياه اليرموك التي تأتي في فتره الفيضانات الشتويه اما عن طريق اقامه السدود علي منابع النهر او عن طريق تحويلها الي خزانها الطبيعي والمتمثل في بحر الجليل . ولكن فان هذين الخيارين يواجهان صعوبات سياسيه عديده . ولا شك في ان اقامه السدود علي منبع النهر ستثير مشكلات سياسيه عديده ان كل مساحه النهر تشكل جزء من الحدود الدوليه . وفي الوقت الذي تقع فيه ضفته الجنوبيه الغربيه في الاردن فان ضفته الشماليه الغربيه تقع في سوريا وفي الجولان .

وعلاوه علي هذه الصعوبات السياسيه فانه ليس من الممكن ان نقول حقيقه ان التكلفه الاقتصاديه لمثل هذا السد باهظه للغايه . وكما هو معروف فان تكلفه اقامه السد عند مصب النهر تقدر بخمسمائه مليون دولار - ويعني هذا الامر ان التكلفه السنويه لضخ كل متر مكعب من المياه بحوالي ثلاثه دولارات .

وفيما يتعلق بفكره تحويل مياه اليرموك الشتويه الي بحر الجليل فان حاله الحرب المعلنه بين الاردن واسرائيل تحول دون تنفيذها . ولكن فان تكلفتها الاقتصاديه اقل بكثير من سائر الحلول ، وبمقدور هذه الفكره حل مشاكل الاردن المائيه في المستقبل القريب .

واذا ما تم تخزين مياه اليرموك في بحر الجليل فانه سيصبح الضروري حفر قناه تحت مجري النهر وانشاء محطه ضخ لاعاده المياه في الصيف الي المجري .وتقدر تكاليف مثل هذا المشروع باحدي وعشرين مليون دولار . وفي حاله تخزين المياه ببحر الجليل فانه سيصبح من الممكن الحصول علي ١٨٠ مليون متر مكعب من فيضان النهر .

وفيما يتعلق ببحر الجليل الذي يعد بمثابه المخزن الرئيسي للمياه فان قدرته علي التخزين محدوده اذ انها تقدر بخمسمائه مليون متر مكعب ، ولكن فان بعض المشاريع تهدف الي رفع قدرته علي التخزين الي ١٥٠ مليون متر مكعب وتعني هذه المعطيات ان ما يقرب من نصف المياه التي ستحول من اليرموك الي بحر الجليل لن تستخدم ... ولكن فان كميات المياه التي ستحصل عليها من الاردن ستفي باحتياجاتنا .

ولا شك في ان تخزين المياه ببحيره الجليل سيقلل من كميه المياه التي سيحصل عليها الاردن ولكنه



المصدر : المعـرفة

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سيخدم اسرائيل حيث انه من الممكن ان تستخدم كميات المياه التي لا يحتاجها الاردن عن طريق ضخها في الطبقات المائيه الواقعه تحت الارض في وسط اسرائيل . ومن ضمن مزايا مشروع تخزين مياه اليرموك في بحر الجليل ان مثل هذا المشروع سيقلل ملوحه مياه البحر بنسبه ٢٠٪ ، وسيتكون هذا المشروع من سد لتحويل المياه وقناه يبلغ طولها خمسه كيلو مترات . وسيتم حفر هذه القناه علي امتداد التضاريس الموجوده بالمنطقه . وسيسمح بمقدور هذه القناه نقل بضعه مئات من امتار المياه المكعبه في الثانيه (راجع خريطه ٢) ومن الممكن ان يتم انشاء نفق لتحقيق نفس الغرض ولكن فان قدرته علي نقل المياه ستصبح محدوده ، ولذلك فان فكره انشاء القناه تعد افضل من النفق . وسيحتاج هذا المشروع اقامه محطه لضخ المياه تستطيع ضخ ٨ متر مكعب من المياه في الثانيه واقامه خط انابيب يبلغ قطره ٢ر٢ متر ويبلغ طوله خمسه كيلو وستهدف هذه المنشآت الي نقل المياه التي تم تخزينها في مجري النهر . وستغذي هذه المياه قناه الغور . وسيزود هذا المشروع نهر الاردن بمائه مليون متر مكعب من المياه في السنه .

خيارات اخري للتعاون الاردني الاسرائيلي في مجال استخدام المياه وتجدر الاشاره الي ان منطقه الحدود الواقعه بين اسرائيل والاردن ليست بمنطقه مليئه بالمياه . ويظل البلدان علي خليج العقبه - ايلات الواقع علي البحر الاحمر . وبالاضافه الي هذا القاسم المشترك فانه توجد طبقات ارضيه غنيه بالمياه خاصه في منطقه حوض اليرموك وفي منطقه عرافاه . ويدعو وجود هذا القاسم المشترك الي قيام البلدين بالتعاون في مجال تطوير واستخدام واداره المصادر المائيه المشتركه .

ومن المعروف انه نتيجه لان احتياجات الاردن من المياه تفوق حجم ما هو متوفر لها من المياه فانها ابدت في الماضي اهتماما كبيرا باستيراد المياه من البلدان الاخري . ولذلك فانها قد شاركت في مشروع الجامعه العربيه الذي كان يهدف في حينه الي تحويل منابع نهر الاردن الي اليرموك . وقد فكرت مؤخرا في فكره استيراد المياه من العراق . ونعتقد ان مصر ولبنان هما البلدان الوحيدان المؤهلان لتزويد الاردن بالمياه وبتكلفه ضئيله . ولكن فلن يتأتي للاردن الحصول علي المياه الا بعد موافقه اسرائيل التي ستنقل عبر اراضيها المياه .

ومن الممكن ايضا ان يتعاون الاردن مع اسرائيل في المشاريع الهادفه الي تكثيف السحب في المنطقه بشكل يساعد علي الحصول علي الامطار .

التعاون في اداره طبقات الماء المشتركه : -

وفي الوقت الذي يتعاون فيه الاردن مع اسرائيل بشكل ضمني في مجال استخدام المسطحات المائيه فانه لا يوجد اي نوع من التنسيق بينهما في مجال استخدام طبقات الماء الكامنه تحت الارض . ونعتقد ان عدم التنسيق قد يؤدي الي تهديد نوعيه المياه كنتيجه للافراط في استخدام هذه المياه . ونعتقد انه من الممكن البدء في التعاون قبل البدء في مسيره السلام .

مصادر خارجيه من المياه للاردن : -

ومن الممكن ان يتم نقل مياه النيل او المياه من لبنان الي الاردن عن طريق نقل مياه من بحيره الجليل الي قناه غور الاردن . واذا ما تم الحصول علي المياه من لبنان فانه سيتم نقل مياه الليطاني الي منطقه نهر الاردن وستصل المياه من هناك الي بحيره الجليل .واذا



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

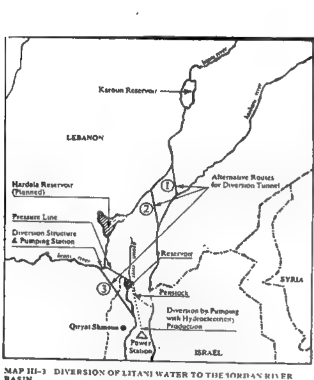
التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

ما تم الحصول علي مياه النيل فانه سيصبح من الضروري ضخها من بحيره الجليل الي النقب .

مشروع استمطار السحب : =

ومن المعروف ان اسرائيل قد بدأت منذ عقد الستينيات في تنفيذ التجارب الهادفه الي استمطار السحب عن طريق تغذيه السحب بماده اليودور ، وتجدر الاشاره الي ان الطائرات او المداخن كانت تقوم بهذه المهمه . واظهرت التجارب انه من الممكن رفع كميه الامطار التي تهطل في الشمال بنسبه تتراوح بين ١٥ و٢٠٪ . ومن جه اخري فان نتائج التجارب التي اجريت في الجنوب كانت مخيبه للآمال نتيجه لارتفاع درجه الحراره في هذه المنطقه .

وتدل نتائج هذه التجارب الي ان تغذيه السحب بعض المواد الكيميائيه قد تزيد من نسبه هطول الامطار عل الاردن ، ولكن فان التجارب العمليه هي التي من شأنها فقط تحديد النتائج . ومن الممكن اجراء هذه التجارب اما في منطقه وادي الغور التي تعد من اهم المناطق الزراعيه في الاردن او في منطقه نهر اليرموك وحتي يتم اجراء هذه التجارب فانه من الضروري اجراؤها في اسرائيل علي مسافه تبعد عشرات الكيلو مترات من الاماكن التي ستهطل عليها الامطار في الاردن . وعلي ضوء التجارب التي اجرتها اسرائيل في منطقه بحيره الجليل فانه من المتوقع ان تنجح هذه التجارب في منطقه حوض اليرموك .



MAP III-3 DIVERSION OF LITANI WATER TO THE JORDAN RIVER BASIN

تحويل مياه الليطاني إلى حوض نهر الاردن



المصدر : المعـــــرفة
التاريخ : سبتمبر ١٩٩١
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استخدام قناه الغور : -

وقد انشئت قناه الغور في البدايه لتزويد الضفه الغربيه بالمياه . ومن الممكن ان يتم استخدامها لتزويد سكان الضفه بالمياه . وفيما يتعلق بالمستوطنات المقامه في الجزء الاسرائيلي من وادي ا . ن وفي بيت شيئان فـانها تحصل علي المياه من نهر اليرموك ومن نهر الاردن . ونعتقد انه اذا تمت اقامه انابيب لنقل المياه من قناه الغور الي المستوطنات فان هذه المشروع سيقلل من حجم التكلفه الماليه للمياه .

التعاون بين لبنان واسرائيل في مجال المياه : -

ومن الممكن ان يشمل التعاون بين لبنان واسرائيل مجال توليد الطاقه نقل المياه اللبنانيه الي اسرائيل والي الاردن والضفه الغربيه .

وفيما يتعلق بغرض توليد الطاقه فانه من الممكن الاعتماد في هذا المجال علي نهري الحصباني والايون . ومن الممكن ان تعمل هذه المحطات بشكل اكثر كفاءه في حاله اذا ما تمت اقامتها علي الحدود بين البلدين . ونعتقد ان حجم الطاقه الكهربائيه التي من الممكن توليدها من نهر الحصباني يقدر بأربعين مليون كيلو وات في العام . ولكن من الممكن ان تتعاون اسرائيل ولبنان بشكل اضخم في مجال فائض المياه اللبنانيه عبر اسرائيل الي الاردن والضفه الغربيه واسرائيل . ومن الممكن ان يتم نقل المياه عن طريق اقامه قناه علي الجزء الذي تتدفق فيه مياه الليطاني في نهر الحصباني او في نهر الايون (انظر خريطه ٣) وجدير بالذكر ان خزان قارون الذي يقع علي ارتفاع ٨٥٠ متر فوق سطح البحر يستوعب فيضان نهر الليطاني . وتتدفق المياه من هذه الخزان علي قناه ممتده بطول ساحل البحر الابيض المتوسط ، وتولد هذه المياه احتياجات لبنان من الطاقه .

ان تحويل مياه الليطاني الادني الي بحر الخليل سوف يولد طاقه كهربيه اضافيه ، الا انه سوف يقلل في المقابل من موارد المياه الموجوده لدي لبنان . ففي الوقت الراهن توجد مياه فائضه في الليطاني الادني ، غير ان هذا الوضع يمكن ان يتغير في المستقبل ، كما ان الطلب علي المياه يتزايد في لبنان .

ويتطلب مثل هذا الوضع ان يتم تقييد عمليه تحويل مياه الليطاني - التي نناقشها هنا - بحيث لا تزيد عن ١٠٠ متر مكعب في السنه . كما يمكن ان يتطلب الامر تنميه وتطوير مصادر مياه اضافيه الي جانب الليطاني للتعويض عن المياه التي تم تحويلها . وسوف يكون من الصعب الي حد كبير استغلال موارد

المياه هذه ، فضلا انه يجب تطويرها جنبا الي جنب مع دفع مقابل مادي علي مياه الليطاني المحوله .

وسوف يستفيد مشروع مياه الحاصباني من حوالي عشره ملايين متر مكعب من المياه (اي حوالي ٨٠ في المائه من تدفق النهر) ، وسوف يعتمد علي احتياطي موجود في الاراضي اللبنانيه ، وعلي ارتفاع ٣٠٠ متر فوق سطح البحر ، ومنها سوف تصل المياه بواسطه خط الضغط الي محطه طاقه في اسرائيل ، علي مقربه من حوض النهر ، علي ارتفاع ١٢٠ متر . وقد تصل الاستثمارات المطلوبه الي حوالي ٢٥ مليون دولار ، وسوف تولد حوالي ٤٠ مليون كيلو وات / ساعه في السنه . وربما يتداخل المشروع مع تحويل مياه الليطاني ، عبر تحويل مياه هذا النهر الي الحاصباني ضد مجري التيار من المخزون . وبدلا من ذلك ، يمكن تحويل الحاصباني الي الليطاني او الي نهر مرجعيون ضد مجري التيار من موقع الانتفاع بها . وينبغي ان يكون مثل هذا المشروع بديلا عن الاحتياجات .

وسوف يحتاج تحويل مشروع مياه الليطاني الي بحر الخليل الي حفر قناه يتراوح طولها ما بين ٦-٨ كيلو متر ، بحيث يغذي تيار النهر خلال بمياه الحصباني او مرجعيون . ومن الممكن ان يتم حفر هذه القناه في عدة مواقع بديله . وسوف تشمل انشاءات التحويل علي قناه ومخزون من المياه وبوابه لحجز المياه (هاويس) ومحطه طاقه كهربيه . وتقدر الاستثمارات الضروريه بحوالي ٤٠ مليون دولار ، وسوف يوفر هذا النظام حوالي ٢٣ مليون كيلو وات ساعه سنويا في المحطه العليا ، مع حوالي ٦٠ مليون كيلو وات ساعه اخري اضافيه في السنه يتم توليدها في محطه الماجرو الاسرائيليه . وسوف تصل قيمه الطاقه الكهربيه المولده في كلا المحطتين حوالي ٦ مليون دولار في السنه ، ولذلك فان الطاقه الكهربيه المولده لوحدها سوف تساعد المشروع علي ان يمول نفسه بنفسه . ويوضح الجدول ٧ لكلفه تحويل مياه الليطاني الي بحر الخليل

٦ - ٤ : تزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بالمياه :

كما ذكرنا في مواضيع سابقه ، فان الضفه الغربيه وقطاع غزه تعتبرا فريدتين في المشكلات المائيه في المنطقه ، ولذلك تعتمد علي المصادر الخارجيه بالكامل ، وتعتبر هذه المشكله قائمه حتي بالنسبه للحفاظ علي مستوي الاستهلاك الحالي في الضفه الغربيه وقطاع غزه . ويعطي هذا الوضع اهميه سياسيه خاصه لحل مشكلات المياه في هاتين المنطقتين .

ومن الواضح ، ان حل مشكله نقص المياه في الضفه الغربيه وقطاع غزه ، في الوقت الحاضر وفي المستقبل ، يعتبر ممكنا فقط في اطار اتفاقيه سلام تتم علي مستوي المنطقه وفي اطار حكم ذاتي لهذه المناطق . ومن المحتمل ان يؤدي الحكم الذاتي - ايا كان شكله - الي وقف الهجره الي الخارج ، بل وزياده الهجره الي الداخل ، وخاصه في الضفه الغربيه ، وربما يؤدي ايضا الي زياده سكانيه طبيعيه اكبر ، وكذلك عوده بعض السكان السابقين وهجره فلسطينين آخرين ولن يستطيع السكان الاضافيون كسب عيشهم في الزراعه ، ولكن اساسا في الصناعه والخدمات ، بما فيها السياحه . وعلاوه علي ذلك ، فان الانتاج الزراعي المتزايد ربما تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال توفير الفواكه والخضروات ، ومن الممكن ايضا تصدير هذه المنتجات .

وتقع المناطق الزراعيه في الضفه الغربيه علي ارتفاع يتراوح بين ٢٠٠ - ٧٠٠ متر فوق مستوي البحر



المصدر : العـربـة

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

. وتثير المياه المحوله للري في الارتفاعات العليا التساؤل عن جدواها الاقتصاديه من حيث الاختلاف الكبير في الارتفاعات بين هذه المناطق ومصادر التزويد بالمياه المحتمله . وسوف يكون هناك اختلاف بين الاعتبارات الاقتصاديه و الاعتبارات السياسيه ، فمصادر المياه البديله والاعتبارات الاقتصاديه الدافعه الي تقييد توفير مياه الري الي المناطق المنخفضه سوف تقل او تعمل ضد الاعتبارات السياسيه التي يمكن ان تعمل علي توفير المياه للمناطق العليا .



MAP III-4 POSSIBLE EXTERNAL WATER SUPPLIES FOR THE WEST BANK AND GAZA STRIP
(Full 'Egyptian' Alternative)

إمدادات المياه الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة

ويعتبر نهر النيل مصدرا مفضلا لتوفير المياه لقطاع غزه ، لاسباب جغرافيه طبيعيه وسياسيه والوضع بالنسبه لهذا المصدر اقل وضوحا من الوضع في الضفه الغربيه ، ففي هذه الاخيره ربما يبدو اليرموك والليطاني خيارات اكثر وضوحا .وبمقتضى هذين البديلين الاخيرين ، سوف تضطر المياه المستورده الي المرور عبر بحر الخليل .

ويتوقع ان يتراوح الطلب علي مياه الري في نهايه القرن في الضفه الغربيه وقطاع غزه بين ٢٩٠-٢٧٥ مليون متر مكعب في السنه ، وتتوقف هذه الكميه علي ما اذا كانت هذه المياه ستوجه ايضا الي المناطق المنخفضه القابله للري في الضفه الغربيه ام انها ستوجه فقط الي الارتفاعات العليا . ففي حاله اضافه المناطق المنخفضه ايضا ، سوف تصل مساحه المنطقه المرويه الي ٧٤ الف هكتار ، اما في عدم اضافتها تقف المساحه عند ٤٨ الف هكتار فقط . اما الطلب المتوقع علي المياه للاغراض غير الزراعيه فهو يقدر بحوالي ١٢٥ مليون متر مكعب حسب المقاييس الاسرائيليه .

وتقدر موارد المياه المحليه في الضفه الغربيه وقطاع غزه بحوالي ١٤٣ مليون متر مكعب في السنه . وسوف يكون ربع هذه الكميه من المياه المكرره ، استنادا الي افتراض ان نقص المياه وارتفاع اسعار المياه المستورده سوف تؤدي الي درجه اكبر من الاعتماد علي نظم تكرير المياه .

اما الموارد او المصادر البديله ، والتي يمكن من خلال تحقيق الدمج بين مصادر المياه المحليه المحدوده في الضفه والقطاع بحيث يمكن تحقيق التوازن مع المطالب المتوقعه . وهناك بديلان اساسيان في هذا الصدد : اولهما : تقديم مياه الري فقط الي الاراضي الزراعيه المنخفضه في الضفه الغربيه ، وثانيهما تقديمها ايضا الي الارتفاعات العليا . وفي احد نماذج الحل (ويسمي البديل المصري) وفيه تقدم امدادات المياه من نهر النيل بكميات كبيره ، في حين ان النموذج

اللبناني يعتمد علي المياه الوارده من الليطاني بصفه اساسيه ، مع كميات اصغر من نهر النيل .

ويقدر اجمالي امدادات المياه الخارجيه المذكوره هنا بحوالي ٢١٣ مليون متر مكعب ، الا ان هذا المقدار ينبغي ان يرتفع الي ٣٦٠ مليون متر مكعب اذا قدمت مياه الري ايضا الي الاراضي الزراعيه الواقعه علي ارتفاع اعلي من ٢٠٠ متر فوق مستوي البحر . ويظهر هذا البديل في الخريطه ٤ - (ويندرج ذلك بالكامل في اطار الحل المصري).

ان تقديم امدادات المياه الي الضفه الغربيه ، سواء كانت قادمه من اليرموك او الليطاني ، عبر ترتيبات معينه للتبادل مع اسرائيل تتضمن استخدام مياه النيل في منطقه النقب ، سوف تجعل هناك ضروره ملحه لدعمها من خلال نظام الناقل القطري للمياه في اسرائيل ، والذي ينبغي توسيع نظام العمل فيه لهذا الغرض .

وربما يكون من الممكن ايضا تقديم المياه الي المناطق الغربيه من الضفه الغربيه من خلال نظامين متكاملين ، اولهما : من خلال نظام مكون من خطوط



المصدر : المحروسة

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انابيب ومحطات ضخ المياه لتحويل المياه من الناقل القطري للمياه في اسرائيل ، والذي يتم تشغيله غرب الضفه الغربيه ليغذي المناطق الشرقيه منها .اما ثانيهما فهو من خلال ادخال المياه في طبقات حامله لها في جوف الارض في مناطق يغطيها النظام الاسرائيلي . وفي المقابل ، يتم ضخ المياه من خلال آبار غائره في جوف الارض في الضفه الغربيه .

اما المناطق الشرقيه للضفه ، فسوف يتم تزويدها بالمياه من نظام منفصل يمتد من جنوب بحر الخليل ، وسوف يغذي هذا المشروع وادي الاردن ، ويتشعب خارج المناطق الغربيه لامداد المنحدرات الشرقيه لمنطقه الجبل المركزي بالضفه الغربيه . وهناك بديل اخر سبقت مناقشته بالفعل ، يتمثل في الاستفاده من سعه النقل المائي عبر قناه غور الاردن ، عن طريق خط انابيب يعبر الجوانب الغربيه من حوض نهر الاردن .

امدادات المياه الاضافية المتوقعة بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة : (بالمليون م٣ سنويا، الارقام بين القوسين تندرج في الحل البطاني) :

المصدر	الضفة الغربية	قطاع غزة	اجمالي الامدادات الخارجية
النيل اليرموك	٨١ (-)	٩١ (٩١)	١٧٢ (٩١)
الليطاني	٤١ (٣٥)	- (-)	٤١ (٣٥)
	- (٨٧)	- (-)	- (٨٧)
اجمالي المصادر	١٢٢ (١٢٢)	٩١ (٩١)	٢١٣ (٢١٣)



الاستثمار والتكلفة في البديل المصري لامداد المياه الي الضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٨٤) :

البديل المسافة	قطاع غزة		الضفة الغربية	
البديل	الاستثمار بملايين	تكلفة المياه	الاستثمار ملايين	تكلفة المياه
	الدولارات الامريكية	سنتات امريكية لكل متر مكعب	الدولارات الامريكية	سنتات امريكية لكل م٣
الحدود الدنيا للبديل	١٢٧	٢ ر ٢٧ ١	٢٢٧	٨ ر ٢٠
الحدود الكاملة للبديل	١٣٧	٢ ر ٢١	٥١٤	٧ ر ٢٤

وسوف تكون هناك حاجه الي استثمارات تغطي مكونات متعددة لهذا المشروع تتألف من : رأس مال لنقل المياه من مصادرها الاساسيه (النيل / الليطاني / اليرموك) ، ورأس مال لنظم توزيع المياه . وسوف يختلف اجمالي الاستثمارات المطلوبه حسب تنوع المصادر المختاره .

بالنسبة البديل المصري ، سواء في حدوده الدنيا اوفي حدوده القصوي . ولا تعتبر الاستثمارات المطلوبه في حاله الحدود الدنيا قليله فقط بصوره مطلقه ، ولكنها سوف تحقق اقل تكلفه ممكنه لكل متر مكعب من المياه . وتشمل التكلفه المقدره للمياه علي تكلفه رأس المال وتكلفه الطاقه (باحتساب سبعه سنتات لكل كيلو وات ساعه) ، وتكلفه التشغيل والصيانه . ومن المفترض ان سعر الفائده الخاص بهذه الاستثمارات في هذا المشروع سوف يكون عند ٥٪ في السنه . وبالنسبه للتكلفه الحاليه لرأس المال ، فان التكلفه احتسبت باعتبارها دعما للمشروع . ومع ذلك ، فان من المألوف ان يقدم دعما لاعمال البنيه الاساسيه في مثل



هذا النوع من المشروعات ، ومن ثم يصبح الاعتماد علي مثل هذا الدعم افتراضا معقولا .

ان التكلفه الناتجه للمياه تعتبر عاليه بالنسبه الي قيمه الانتاج الزراعي لكل متر مكعب ، ولكنها لا تتجاوز قيم الانتاج العاليه في اسرائيل والاردن . وقد جري احتساب التكلفه المنخفضه نسبيا في الضفه الغربيه بالنظر الي التكلفه المنخفضه لضخ المياه من بحر الجليل الي وادي الاردن . اما التكلفه الاعلي للبديل الاوسع ، فهي ناتجه عن التكلفه العاليه لضخ المياه الي الارتفاعات العليا في الضفه الغربيه .

وعند هذه النقطه ، يصبح من المفيد التأكد مره ثانيه علي ان حل المشكله الفلسطينيه ، التي تمثل نواه ومركز الصراع العربي - الاسرائيلي ، سوف يرفع قضايا امدادات المياه في الضفه والقطاع الي درجات الاهتمام الرئيسيه . وذلك ان مثل هذه الموارد الاضافيه من المياه لا يمكن استجلابها من مصادرها المحتمله سوي عبر اسرائيل وبرضاها وبعاونها . وعلاوه علي ذلك ، فانه يصبح من المحتم في [illegible] هذه الظروف ابرام اتفاقيه علي مستوي المنطقه لتطوير وتوزيع امدادات المياه . وليس هناك سوي قرار سياسي من جانب جميع الدول المعنيه بصنع السلام ، يمكنه ان يجعل التعاون في تطوير مصادر المياه ممكنا ، ولكن بمجرد حلول مثل هذا السلام ، فان التعاون في مجال المياه سوف يدعمه وكما ذكرنا من قبل ، فان الاعتماد المتبادل الذي سوف ينشأ بفعل المشروعات المذكوره من هذا الفصل لن يكون متماثلا بين الموردين الخالصين للمياه . وبينما قد تكون التكلفه الاقتصاديه منخفضه بالنسبه لمصر ، وكذلك بالنسبه لاسرائيل والاردن في بعض السيناريوهات البديله المحتمله ، فان التكلفه سوف تكون عاليه جدا بين المستقلين في الضفه الغربيه وقطاع غزه .وسوف يؤدي اعتماد الضفه والقطاع علي مشروع متكامل للتزود بالمياه من النيل والليطاني بما في ذلك تبادل المياه مع اسرائيل ، الي جعل تلك المناطق معتمده إقتصاديا علي هذه المصادر والوسائل بنقل المياه .

ومن الناحيه النظريه ، ربما تكون مصر - وايضا اسرائيل بدرجه اقل - في وضع [illegible] يمكنه من تخليص انفسهم من هذا المشروع بدون [illegible] تكلفه اقتصاديه غير مرغوب فيها . ومع ذلك ، [illegible] لدي مصر التزام عميق تجاه القضيه الفلسطينيه . ومن غير المحتمل ان تحرم سكان قطاع غزه والضفه الغربيه من امدادات المياه الحيويه طالما كان [illegible] مساهما . وبالمثل ، اذا حاولت اسرائيل سحب نفسها من مثل هذا المشروع ، فان ذلك سوف ينظر اليه باعتباره عملا عدائيا من جانب الاطراف الاخري المعنيه . وعلاوه علي ذلك ، فان التكلفه السياسيه للانسحاب من هذا المشروع بالنسبه لاسرائيل عاليه جدا ، ويمكن ان يخفض المخاطر القائمه في الضفه الغربيه وقطاع غزه .

وينطبق الكثير من نفس هذه الاعتبارات علي الاردن . وبالرغم من ان اعتماد الاردن علي مشروع مشترك مع اسرائيل لاستغلال مياه نهر اليرموك يعتبر اقل من اعتماد الضفه الغربيه ، الا ان التشابه في ضرورة مرور اي مشروع عبر اسرائيل يظل واحدا . وعلي ايه حال ، فانه بالنظر الي التكلفه الاقتصاديه للانسحاب من المشروع مع التكلفه السياسيه في ان واحد ، يصبح من المعقول افتراض ان حاله من التوازن الاجمالي التقريبي للمصالح ربما تظهر الي الوجود



المصدر : المحروسة

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هل ستنشب الحرب بسبب المياه ؟

يؤكد خبراء المياه في اسرائيل ان كميه المياه التي يستهلكها اية عائله اسرائيلية علي مدي اربع وعشرين ساعة تكفي في واقع الامر احتياجات العائلة المصرية علي مدي اسبوع او اسبوعين ، ومن الواضح ان الاسرائيليين يعدون من اكثر شعوب الشرق الاوسط استهلاكاً للمياه . وتوضح بعض التقارير ان اسرائيل ستشهد خلال هذا العقد عجزاً ضخماً في كميات المياه التي تحتاجها ، وان هذا العجز سيقدر بثماني مائة مليون متر مكعب .

وفيما يتعلق بالوضع المائي في الدول المجاوره لنا فان هذه الدول تواجه عجزاً يقدر بمليار متر مكعب ، وسيواجه الاردنيون عجزاً سيقدر بمائتي مليون متر مكعب ، وفيما يتعلق بمصر فانه من المحتمل ان تتعرض الي وضع بالغ الخطورة في حالة قيام الاثيوبيين بتحرين مياه النيل الازرق الذي يفيض من اراضيهم .

وتجدر الاشارة الي ان تركيا تقوم حالياً بتخزين مياه الفرات في سد اتاتورك ، ويثير هذا الامر غضب السوريين الذين اقاموا عدة سدود علي نهر الفرات ، ونعتقد ان مثل هذا الاجراء سيقلل من حجم كمية المياه التي يحصل عليها العراق . وفيما يتعلق بسكان قطاع غزه والضفة الغربيه فانهم سيواجهون في المستقبل القريب وضعاً بالغ الصعوبه ولاسيما ان ابار المياه بالضفة والقطاع ستنضب بالكامل في عام ٢٠٠٠ . ولنا ان نتساءل في هذا المجال هل ستنشب الحرب القادمه في منطقة الشرق الاوسط بسبب النزاع حول ابار المياه

ويري بعض الخبراء انه اذا تم تقسيم المياه بمنطقة الشرق الاوسط بشكل حكيم علي كافه دول المنطقة فان كميات المياه المتوفره حالياً ستفي باحتياجات جميع الاطراف .... ومن جهة اخري فان بعض الخبراء يعتقدون ان هذا التقسيم لن يصبح مجدياً ولا سيما ان تعداد السكان بالمنطقه اخذ في التزايد بشكل سريع . ومن المؤكد ان هذه الزياده ستصاحبها زيادة ملحوظة في معدل استهلاك المياه . ونعتقد ان ابار المياه ستكون ذريعة الحرب القادمه بين اسرائيل وجيرانها .

وقد ورد بتقرير معهد واشنطن للدراسات الاستراتيجية " ان الصراع حول ابار المياه بمنطقة الشرق الاوسط سيخلق حالة لا مثيل لها من الاضطراب وستدوم هذه الحالة حتي نهاية القرن الحالي "

وعندما تحدث العاهل الاردني الملك حسين عن مشكلة المياه فانه قد ذكر اثناء حديثه مع مندوب احد المجلات الامريكيه " سأشن الحرب ضد اسرائيل في حالة نشوب خلاف بين الطرفين حول موضوع المياه " ولكن فقد اوضح الملك حسين ان المسئولين الاسرائيليين والاردنيين يعقدون دائماً لقاءات مشتركة للتوصل الي تسويات محددة بشأن توزيع المياه ، وان البلدين قد توصلا منذ عام ١٩٥٥ الي اتفاقية بشأن توزيع مياه الاردن .

والجدير بالذكر ان نهر اليرموك يعد بمثابه مصدر المياه الرئيسي الذي يعتمد عليه الاردن ، ووفقاً لاتفاقيه توزيع المياه بين الاردن واسرائيل فان الاردن يحصل علي ٨٠ ٪ من مياه هذا النهر . وبالرغم من ان هذه الاتفاقيه كانت تفي باحتياجات الجميع حين تم التوقيع عليها فانها اصبحت تثير حالياً مشكلات كثيره . ويخطط السوريون حالياً علي سبيل المثال لبناء سد ضخم لتخزين مياه اليرموك ، ونعتقد انهم لو كانوا يمتلكون



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المعرفة

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

الاموال الكافيه لانشاء هذا السد لكانوا قد انهوا من بناءه

ويفكر الاردنيون بشكل جاد في سبيل مواجهة هذا الاحتمال وكان من ضمن الاقتراحات التي طرحها البعض اقامة قناة ضخمة لنقل المياه من العراق للاردن ، ولكن فانه من المرجح ان مثل هذا الاقتراح لن يدخل حيز التنفيذ حيث ان تكاليف تنفيذه باهظة اضف الي هذا انه سيضع الاردنيون تحت رحمة العراق ، وليس من الممكن ان يغفل المسئولون الاردنيون ايضاً ان مثل هذه القناة ستكون من اولي الاهداف التي ستتعرض للقصف في حالة نشوب الحرب .

وتجدر الاشارة الي ان الاردنيين يفكرون في اقامة سد خاص بهم لتخزين مياه اليرموك التي يقدر حجمها بخمسمائة مليوم متر مكعب ، ولكن فاذا اقدم الاردنيون علي مثل هذه الخطوة فانه ستؤدي الي نشوب الحرب مع اسرائيل اذ ان تخزين كل مياه اليرموك سيحرمنا من المياه ومن المعروف ان اسرائيل قد شنت في الماضي بعض الحروب بسبب تعرض مصادر المياه التي تعتمد عليها الي التهديد من قبل جيرانها .

وخير مثال علي هذا الامر هو ان حرب الاستنزاف بين سوريا واسرائيل كانت بسبب ان السوريين حاولوا تحويل مجري نهر الحصباني .

وفيما يتعلق بمصر فان فانها يعلنون دائماً انهم سيشنون الحرب في حالة قيام اي طرف بوقف وصول نهرالنيل الي اراضيهم . وقد شعر المسئولون المصريون بقلق بالغ ازاء الشائعات التي ترددت عن ان اسرائيل ستساعد اثيوبيا علي انشاء سد علي النيل الازرق .

وقد اوضح المسئولون المصريون انه اذا ما تم بناء مثل هذا السد فان مصر ستشن الحرب للدفاع عن ابار المياه .... ولكن فان الاثيوبيين يعتقدون ان بناء مثل هذا السد سينقذ ملايين الاثيوبيين من الموت .

وعند بحث طبيعة الوضع المائي في الضفة الغربية وقطاع غزه فاننا ان سكان الضفة والقطاع يعتمدون علي الابار . وفي الوقت الذي تستغل فيه اسرائيل ٤٠ ٪ من مياه الضفة فان ابر القطاع تنضب بسرعة هذا بالاضافة الي ان مياه الصرف الصحي اصبحت تختلط بالمياه الجوفية ، ويري الخبراء ان الوضع في غزه اصبح بالغ السوء . وبغض النظر عن مشاريع التسوية التي ستحدد مستقبل الضفة والقطاع فانه من المؤكد ان مشكلة المياه تعد عقبة كبيرة علي درب حصول هذه الاراضي علي استقلالها .

ويزعم خبراء المياه ان دول المنطقة لن تستطيع حل مشاكل المياه دون قيامها بانشاء مشروع مشترك لتوزيع المياه بالمنطقه الي تفاهم بشأن موضوع المياه للحيلوله دون نشوب الحرب بسبب هذا الموضوع

وتجدر الاشارح الي ان الرئيس المصري السابق انور السادات كان اول من اقترح في عام ١٩٧٩ فكرة تحويل مجري نهر النيل لري صحراء النقب ، ولكن فقد اجهضت المعارضة المصرية هذه الفكرة واعلنت انه ليس من الممكن ان تبيع مياه هذا النهر المقدسه للكفار .

ونعتقد انه اذا تم تنفيذ هذه الفكرة فانها ستساهم الي حد كبير في الحيلولة دون نشوب الحرب بين اسرائيل



المصدر : الجمهورية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

يديعوت احرونوت
٨ - ٦ - ١٩٩٠
بقلم
عوزي محنيمي

وبين الاردن او سوريا حول مياه اليرموك ... ومن المؤكد ان تحويل مياه النيل سيساعد على تحسين وضع الفلسطينيين في غزه . ونتصور انه اذا توصل المصريون الي اتفاقيات مع اثيوبيا بشأن توزيع مياه النيل فانه سيصبح بمقدورهم بيع مياه النيل الي اسرائيل والفلسطينيين .

ونعتقد انه من الممكن ان نتوصل مع الاردن الي اتفاق بشان مياه اليرموك ، وان نتوصل مع سوريا ولبنان الي اتفاق بشان توزيع مياه الليطاني . واخيراً فاننا نود الاشارة الي انه اذا كانت الحروب تنشب بين الدول المتجاورة بسبب ازمة المياه فان منطقة الشرق الاوسط الملتهبة ليست في حاجة الي مزيد من الاسباب لنشوب الحرب . ☐

المصدر : لواء الإسلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : صفر ١٩٩١

توقعات الخبراء
بسبب تفاقم
أزمة المياه :

حرب مسلحة بين العرب والصهاينة قبل عام ١٩٩٥

كما وعدنا في عدد محرم نتناول في هذا العدد ازمة المياه في المنطقة وحروبها المتوقعة خلال السنوات القادمة ومن خلال مساحة نرجو ان تفي ببيان اهمية القضية وابعادها وذلك من خلال الندوة التي عقدتها نقابة المهندسين في المنوفية التي تستحق ان نسجل لها تقديرنا لارتفاعها الى مستوى الاهتمام بقضايا الامة ومشاكلها مع نهوضها بمختلف مهامها وادائها لرسالتها .

تقرير كتبه / السيد ابو داود

المياه هي معركة بكل ما تحمله الكلمة من معان وهي ليست معركة تقليدية وانما هي اشد خطورة فالخاسر فيها ليس امامه الا الموت عطشا وسط الطبيعة الصحراوية ولقد بدأت هذه الحرب منذ عشرينات هذا القرن تدور على محاور متعددة يجمع بينها خيط واحد يحاول العدو اليهودي الامساك به لحسم المعركة لصالحه وتحقيق شعاره المرفوع على الكنيست « من النيل الى الفرات » يساعده في ذلك امريكا التي تدعمه وتوفر له الحماية وتلتقي مصالحها مع مصالحه ..

تاريخ الاطماع الصهيونية في المياه العربية

اهتم الصهاينة الاوائل بالمياه العربية حتى قبل قيام كيان لهم ولم ينحصر اهتمامهم فيما هو موجود داخل فلسطين المحتلة بل شمل معظم المياه الموجودة في المنطقة يسجلها د . حسن بكر استاذ العلوم والسياسة بجامعة اسيوط على النحو التالي .

● في عام ١٩١٩ ارسل حاييم وايزمان رسالة لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا انذاك مطالبا فيها بتحسين حدود الوطن اليهودي القومي وكانت الذريعة التي استند اليها هي « المياه » ولهذا رأى وايزمان انه من الضروري



المصدر : لواء الاسلام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩١

ان يضم المشروع الصهيوني في ثناياه حوض الليطاني وجبل الشيخ حرمون الذي يحتوي على منابع نهر الاردن وبانياس واليرموك .

● وفي عام ١٩٢٠ كرر ديفيد بن جوريون ما قاله حاييم وايزمان عام ١٩١٩ فقد وجه بن جوريون مذكرة الى حزب العمال البريطاني بضرورة ضم حوض الليطاني وجبل حرمون الى الدولة اليهودية .

● في عام ١٩٤١ قدم اقتراح الرئيس اللبناني الفريد نقاش لاستثمار المصادر المائية في لبنان على يد المؤسسات الصهيونية ولكن وانكشفت ابعاد هذا المشروع واوقفته الاصوات الوطنية .

● قدم تيودور هرتزل الى الحكومة البريطانية في عهد الملكة فيكتوريا واللورد بلفور والى الحكومة المصرية في عهد الخديوي عباس الثاني واللورد كرومر مشروعا يهدف الى تحويل مياه النيل الى سيناء وبذلت جهود كبيرة لتنفيذ المشروع الهادف الى توطين اليهود في سيناء وتمت الموافقة المبدئية عليه واعطت بريطانيا الضوء الاخضر لتنفيذه ولكنه توقف لظروف دولية .

● في منتصف السبعينات ظهر في الصحف الاسرائيلية العديد من المقالات تدعو الى شراء مياة النيل وتحويلها الى النقب وبعد ذلك طرح الرئيس السادات فكرة ايصال مياة النيل الى سيناء ثم الكيان اليهودي عن طريق ترعة السلام لتيغير اتجاهها الذي خططه لها المهندسون المصريون ولكن كانت المعارضة الوطنية قوية ضد السادات فوادت فكرته وتم تعديل مسار ترعة السلام لتأخذ مسارها الطبيعي .

العرب ومشكلة نقص المياه

يحدد د . مغاوري دياب استاذ الجيولوجيا عميد كلية العلوم بجامعة المنوفية طبيعة المشكلة حسب احصائيات اليونسكو في ان العالم العربي به الملايين من الافدنة الصالحة للزراعة يمكن من خلالها ان يضيق الفجوة الغذائية المتمثلة في استيراد ٦٠ ٪ من غذائه .. وطبعا هذه الاراضي تحتاج الى مياه واذا كان سكان العالم العربي سيبلغون سنة ٢٠١٠ نحو ٢٨٥ مليون نسمة بزيادة سكانية ٣ ٪ وبمقارنه المتاح من المياه العربية فعلا والمطلوب منها نجد ان ازمة المياه في العالم العربي عبارة عن عجز قدره ١٣٤٨٢١ مليون م^3 . ومشكلة المياه في الوطن العربي يعاني منها على حد سواء المشرق العربي والمغرب العربي .

ويضيف الاستاذ حسن ابو طالب الباحث بالاهرام ابعادا اخرى الى الموضوع فيقسم الخريطة المائية للوطن العربي الى قسمين : الاول ويشمل المغرب والجزائر وليبيا واليمن والسعودية ودول الخليج وهذة الدول تكفيها مصادرها الحالية رغم ان تكلفتها الاقتصادية مرتفعة جدا والقسم الثاني ويشمل مصر وموريتانيا والعراق وسوريا ومشكلة هذا القسم ان مياهة مرتبطة بارادة دول أخرى .

اذن فهناك جزء كبير من المصادر العربية المائية مرتبط بارادة قوى خارجية وفي هذا الوضع فإننا نفتقر الى اتفاقيات قانونية واضحة تحدد الالتزامات بين دول المنبع ودول المصب .. فمثلا اتفاقية ١٩٥٨ بشأن حوض النيل ملتزمة بها دولتان فقط هما مصر والسودان اما اثيوبيا فترفض الاتفاقية ولا تعترف بها وكذلك الحال مع تركيا والعراق وسوريا التي تفتقد تماما اى نوع من هذه الاتفاقيات مما يخلق مجموعة كبيرة من المشكلات ويضيف الاستاذ حسن ابو طالب ان مسألة المياه بدأت تدخل في مجمل التشابكات السياسية مع دول المنبع كما تعللت تركيا ببعض الجوانب الفنية علنا ولكن حينما ذهب وفد سوري عراقي لبحث هذا الجانب الفني فرضت تركيا بعض الجوانب السياسية التي يجب بحثها .

كما ان مسالة توازن القوى بين الدول العربية والدول المشتركة معها في مصادر المياه امر على جانب كبير من الاهمية فمثلا السعودية رفضت المشروع التركي بتوصيل المياه اليها ١٩٨٨ وقررت الاستمرار في تحلية مياه البحر رغم تكلفتها العالية وكان الرد السعودي انهم لا يضمنون حسن العلاقات مع تركيا فالرفض السعودي جاء في اطار توازن القوى وعدم وجود ضغط امريكي ولكن الوضع الان مختلف والضغط الامريكي في المنطقة عنيف فهل سيستمر الرفض .

ازمة المياه داخل الكيان الصهيوني

ان نقطة المياه بالنسبة للصهيونية هي كقطرة الدم في قلب هذه الكيان الغاصب المزروع في الصحراء ولهذا كان الاهتمام بها من جانب اليهود شديدا ومعظم حروبهم التي يخوضونها مقصود بها في الدرجة الاولى تأمين مصادر المياه فالكيان الصهيوني يعاني من حصار مائي شامل

أمريكا تسعى إلى السيطرة على المياه العربية وتوصيلها *إلى الكيان الصهيوني*

واصبح الحصول على موارد مائية من خارج الكيان يسعون اليه بأى أسلوب .

يقول اللواء اركان حرب طلعت مسلم ان الموارد المائية لدى اليهود لا تكفى وهناك عجز قائم فاذا اضفنا الى ذلك هجرة يهودية مكثفة من شتى بقاع العالم وحسب تخطيط الصهيونية لاستيعاب ٧,٥ مليون يهودى فى فلسطين المحتلة فإن الكيان اليهودى الغاصب سيعمل للحصول على ٧ مليارات م٣ من المياه فى المستقبل وهذا غير ممكن عن طريق تركيا ولا يتحقق الا بتحقيق حلم « اسرائيل الكبرى » والوصول الى دجلة والفرات ومياه النيل وقادة اليهود لا يخفون نيتهم لذلك وصرح بهذا علنا كل من شامير وايضا نائب قائد جيش الاحتلال .

حرب قادمة

وتنبأ بهذه الحرب اللواء اركان حرب فوزى طايل الذى قال ان صراعا مسلحا حتميا سوف يقع بين اسرائيل والعرب وقد لا تستطيع مصر الا ان تشارك فيه ولا اتجاوز التوقعات المبنية على حقائق واقعية وعلمية اذا قلت ان الصراع وشيك الوقوع وانه اذا تم تأجيله لسبب او لاخر فهو لابد واقع وربما قبل عام ١٩٩٥

ويبرر اللواء فوزى طايل توقعاته هذه بقوله ان الايدولوجية الصهيونية تملى عليهم تحقيق « ارض الميعاد » وطرد سكان الاراضى وعدم التوقف عن القتال (سفر الخروج ٣٤ / ١٢ - سفر العدد ٣٣ / ٥٥ - ٥٦) وهذا ما جعل مناحم بيجن الذى وقع على اتفاقية السلام مع مصر يقول : ان قوة التقدم فى التاريخ ليست للسلام وانما للسيف واسحق شامير ما فتىء يصرح بأنه لن يتنازل عن شبر واحد من الارض وان اتفاقية السلام مع مصر مجرد نصوص وانه لا سلام يدوم الى الابد وان قواعد اللعبة الدولية تملى علينا انتهاج سياسة تقوم على الرد المستمر .. وكذلك صرح نائب رئيس اركان الجيش اليهودى فى يوليو ١٩٩٠ بان جوله حتمية ستقع وان تقف القوات الاسرائيلية ساعتها شرق قناة السويس كما انه يستحيل عملا وعقلا ان يستقبل اليهود قرابة ١,٥ مليون حتى عام ١٩٩٥ ، وان يتنامى عددهم الحاليين والقادمين دون طلب المزيد من المياه .

كما انه من يؤمن بالله وكتبه يعلم ان ما جاء فى اوائل سورة الاسراء حق وان ما حققه يهود من علو كبير سوف يعجل بالصراع المسلح .

الصراع فى حوض النيل

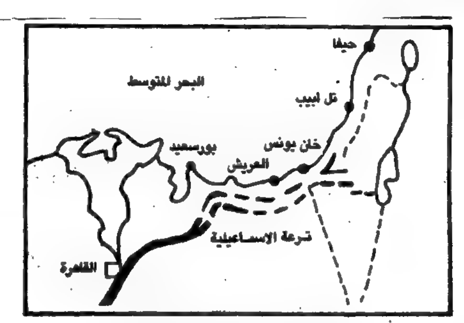
وينقسم الحديث فى هذه النقطة الى محاور ثلاثة

● اثيوبيا · العلاقات بين الاحباش والعرب عامة علاقات شد وجذب على مر التاريخ وكان امبراطور الحبشة كثيرا ما يهدد مصر بتوقف جريان مياه النيل فمثلا ورد فى « صبح



المصدر : لواء الاسلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ... ١٩٩١



المشروع الصهيوني الجديد « ترعة الاسماعيلية »

الاعشى « للقلقشندى ان ملك الحبشة ارسل في عام ٧٧٦ هـ رسالة الى سلطان المماليك بمصر جاء فيها : ان نيل مصر الذى به قوام امرها مجراه في بلادى وانا اسده اذا لم يحسن السلطان معاملة النصارى فضحك السلطان من ذلك التهديد والقى الرسالة واستخف بعقولهم .

وتولدت عند الاحباش قناعة بقدرة اباطرة الحبشة على تحويل مجرى مياه النيل وكثرت الاساطير حول هذا الموضوع وكان الاباطرة الاثيوبيون يستغلون فترات الجفاف لينسبوها الى قدرتهم على معاقبة مصر . واستغل الصليبيون منذ القرن الخامس عشر هذه المعتقدات فكانت حرب الممالك الاسلامية المجاورة للحبشة ضدهم واثر ذلك كثيرا على العلاقات المصرية والاحباش حتى استقر الامر للدولة العثمانية وهذه الامور رواها المقريزى والسعودى وغيرهما ..

واستغلت بريطانيا هذه الاوضاع منذ عهد الخديوى اسماعيل .. الامر الذى تمخض عنه اتفاقيات مياه النيل .

وتتحدث اثيوبيا منذ مطلع الخمسينات عن مشروعاتها على النيل الازرق وروافده وعلى عطبرة ونهر السوباط والانهار الداخلية .. ومنذ عام ١٩٥٨ واثيوبيا توقع الاتفاقيات مع الولايات المتحدة ودول المجموعة الاوروبية لاجراء الدراسات الطبيوغرافية وتم منذ عام ١٩٦٤ تحديد ٣٣ عرضا صالحا لاقامة مشروعات رى وتوليد كهرباء تؤدى اذا ما نفذت الى انقاص حصة مصر بمقدار ٧,٥ مليار م^3 فضلا عن ٢٢ مليار م^3 تنقص اذا تم تنفيذ مشروعات الهضبة الاثيوبية .

● جنوب السودان . الصراع في الجنوب كما يذكر اللواء فوزى طايل صراع عقائدى يحمل في طياته اهدافا اقتصادية واجتماعية وسياسية بذرت بريطانيا بذور هذا الصراع ونمته ثم دخلت معها جهات اخرى هى بالتحديد امريكا وفرنسا ومجلس الكنائس العالمي واليهود وكل هؤلاء يحركون الدول المجاورة (اثيوبيا - كينيا - اوغندا) .

وهذا الصراع الذى يهدف على المدى المتوسط والطويل إلى تغير الهوية الاسلامية لكل السودان بل والتحرك حتى البحر المتوسط على حد تعبير جون جارانج نفسه .



المصدر : لواء الإسلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩١

وهذا الصراع يهدد حصة مصر من مياه النيل اكبر تهديد وكان من اثاره المباشرة ايقاف العمل فى قناة جونجلى والاضرار بالانشاءات التى تمت (حوالى ٧٥ ٪ من حجم العمل) الذى كان متوقعا ان يوفر لمصر ٧ مليارات م ٣ اضافية .. كما انه ادى الى سوء الاحوال الاجتماعية والاقتصادية فى السودان وعرقلة اى تحرك للتنمية ..

كما ان حساسية الموقف المصرى من مشكلة جنوب السودان وعدم اتخاذ مصر لموقف حاسم ادى الى خلافات بين مصر وبين كل الحكومات السودانية المتعاقبة .

● الكيان اليهودى الغاصب : تنفيذا لاستراتيجية وضعها شيمون بيريز ومفادها : احاطة حزام الاعداء بحزام من الاصدقاء ثم الضغط على الاطراف لينهار القلب .

بدا الكيان اليهودى منذ مطلع الخمسينات علاقات مصالح متبادلة مع اثيوبيا وكينيا وجيبوتى بل والسودان فى عهد نميرى فى الوقت الذى كانت فيه الاصابع اليهودية تلعب فى الخفاء لتاييد المتمردين جنوبا وفى اثيوبيا لنقل يهود الفلاشا ولليهود الثلاثة اهداف فى دول منابع نهر النيل والقرن الافريقى . هدف اقتصادى وهو كسر حلقة المقاطعة العربية والتفوق التجارى فى الاسواق الافريقية وبيع السلاح وتامين المواد الخام وهدف استراتيجى وهو تامين البحر الاحمر ومنع تحوله الى بحيرة اسلامية كما كان على مر التاريخ وهدف الحصول على مياه النيل بمساعدة دول المنبع وقد اشرنا الى اطماع اليهود فى مياه النيل سابقا .

اليهود والسيطرة على مياه الاردن ولبنان وفلسطين المحتلة

استولى الكيان اليهودى الغاصب على مياه الضفة الغربية التى تمثل ٤٠ ٪ من مواردهم المائية كما فرض اليهود بعد حرب ١٩٦٧ العديد من السياسات الصارمة على العرب الفلسطينيين فيما يخص حفر الابار واصبحت حصة العربى ٪ حصة المستوطن اليهودى بينما يدفع العربى رسوما مضاعفة ولا يسمح للعرب بحفر آبار تتعدى ٢٠٠ متر بينما يسمح لليهود بحفر ابار تصل الى ٨٠٠ متر .

اما مياه لبنان فقد سيطر اليهود على نهر الليطانى بعد احتلال جنوب لبنان ١٩٨٢ وقاموا بتحويل مجرى روافد الانهار التى تنبع من جبل الشيخ حرمون الى شمال الارض المحتلة ونفس الشىء فعلته اليهود فى مياه الاردن .

مشروع مياه السلام التركى المشبوه

بتخطيط وتاييد من امريكا عرضت تركيا مد خطوط انابيب للمياه تصل الى السعودية ودول الخليج وفلسطين المحتلة .. وطبعا ستاتى هذه المياه على حساب حصة سوريا والعراق وسيختل التوازن المائى فى المنطقة بشكل مخيف مما يهدد باحتمال انفجار الوضع. فى دجلة والفرات وسوف تتبادل تركيا المياه بالبترول مع الدول الخليجية ولكن الغريب فى الامر ماذا سيدفع اليهود فى المقابل ؟..

ان تركيا تقوم الان ببناء ١٢ سدا على نهرى دجلة والفرات من بينها سد اتاتورك وقد قامت بقطع مياه الفرات فى ١٩٩٠/١/١٣ عن سوريا والعراق لمدة شهر ولا توجد ضمانات لعدم تكرار هذا الامر مستقبلا خاصة بعد تدخل الصهاينة والامريكان كاطراف فى المشكلة ..

خلاصة

بعد ان انتهت حرب الخليج بفرض السيطرة الامريكية وخروج العرب باكبر الخسائر بدأت امريكا تسعى إلى السيطرة على المياه العربية وتوصيلها الى الكيان اليهودى والدور الامريكى ليس وليد الوقت الحاضر واذا تتبعنا هذا الموضوع فلن تكفينا كتب لذكر تفاصيل المؤامرات الامريكية التى كان آخرها واهمها المؤتمر الصحفى الذى عقده « ريتشارد امبتاج » مبعوث الرئيس الامريكى بوش واعلن فيه عقد اجتماع خاص حول المياه فى استانبول فى الفترة من ٢ ـ ٩ نوفمبر ١٩٩١ تحضره الاطراف ذات الصلة بالموضوع بما فيها الكيان اليهودى الغاصب الجدير بالذكر ان هذا المؤتمر دعت اليه وتشرف على تنظيمه « هيئة مبادرة



المصدر : لواء الإسلام

التاريخ : [illegible] ١٩٩١

نفتقر إلى اتفاقيات قانونية واضحة تحدد الالتزامات بين دول المنبع ودول المصب

القمة العالمية ، حول المياه وهى جمعية ذات صلة وثيقة بالمخابرات الامريكية . ان امريكا وهى تنفرد بالقوة والنفوذ على الساحة العالمية ستفرض بالقوة بحث عنصر المياه ضمن مؤتمر السلام المزعوم وكما هو متوقع ستفرض حلولا لصالح اليهود على حساب العرب .

ونحسب انه ينبغى ان يجلس العرب سويا لمناقشة امورهم واتخاذ رأى موحد ومنسق يعبر عن مصالحهم وحدهم يواجه متطلبات حاضرهم ومتطلبات مستقبلهم .. قبل ان يفرض عليهم موقف ستدفع ثمنه غاليا وبلا ذنب .. اجيال قادمة .



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩١

وزيــر زراعــة اسرائيل

حرب الميـاه على الأبـواب

القدس ـ من خميس ابو العافية :

موضوع نقصان المياه في اسرائيل اصبح مشكلة مستعصية إذا ما اخذنا بالحسبان بان في الاعوام المنصرمة هطلت امطار بكميات ضئيلة جدا الامر الذى ادى برفائيل ايتان وزير الزراعة في حكومة شامير ان يقول وقبل ثلاثة اسابيع رنيف.

شيمون بيريز

« الحرب القادمة في الشرق الاوسط سيكون سببها المياه ».

وحيال هذا الوضع المتازم اتخذت اسرائيل ومازالت تتخذ عدة خطوات بغية التغلب على نقصان المياه التى تعانى منه الدولة. فعلى الصعيد الداخلي : قررت سلطة المياه معاقبة كل مواطن يقوم بغسل سيارته بصفة شخصية بل عليه ان يفعل ذلك في محل مرخصه ومخولة بهذا الامر

ثانيا. يعاقب كل مواطن يسرف في استهلاك المياه في بيته.

ثالثا. التقليل من رى الحدائق العامة وغيرها. اما على الصعيد الخارجي فتحاول جهة اسرائيلية مسئولة البحث عن مصادر للمياه من دول توافق بان تبيع ملايين الاكواب من المياه لاسرائيل.

« اقرأ ص ٢ »



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩١

وزير زراعة اسرائيل : [illegible]

حرب المياه على الابواب

بقية ص ١

وقد سافر رئيس حزب المعارضة السيد شمعون بيرس الى تركيا قبل شهر سرا وقيل انها زيارة شخصية ولكن بعض المعلقين يقولون بان الهدف هو اقناع الاتراك ببيع المياه لاسرائيل . ولكن العالم الالماني البروفيسور كلاوس هسلمان (HASLMAN) استنتج بعد دراسات علمية دقيقة . ان اسرائيل ستتغلب على النقص في المياه خلال عشر سنوات وذلك بفضل الأمطار الغزيرة التي من المتوقع ان تهطل في السنين المقبلة .

ولكن ما الذى تفعله اسرائيل الآن من نقص متواصل في المياه مما جعل بعض الأوساط العربية . فلسطينية - اردنية تعلن ان اسرائيل تقوم بسرقة اكثر من ٣ ملايين متر مكعبا من مياه نهر الاردن .

والحقيقة ان منسوب بحيرة (كينيرت) المحاذية لمدينة طبريا قد هبط الى ما تحت ١٢ مترا تحت سطح البحر .

ومن اجل منع استمرار التدهور في نقص المياه قررت سلطة المياه في اسرائيل تشكيل « وحدة زرقاء » لمعالجة ومكافحة ظاهرة الاسراف في استخدام المياه اى بمعنى اخر كل مواطن يسرف ويبالغ باستعمال المياه يعرض نفسه للمساءلة

تعانى منطقة الشرق الاوسط في الاونة الاخيرة من ازمة كبيرة في كمية المياه التى يحتاجها مواطنو المنطقة لمعيشتهم وعلى الاخص بعد فترات الجفاف المتواصلة التى شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة . هذا بالاضافة الى زيادة الكثافة السكانية بشكل كبير مما يعنى زيادة في استهلاك الماء الذى يشكل عاملا هاما في الحياة اليومية لكل انسان . ولكن الاستهلاك يزيد في حين ان مصادر المياه تتناقص في بعض الاماكن . مثل بعض المناطق الجليدية في تركيا والمياه الجوفية في اراضى دول المنطقة

ورغم ان القانون الدولى يسمح لكل دولة ان تستغل الثروات الطبيعية الموجودة عندها إلا ان هذا لا يعنى انه لا توجد احتمالات لنشوب خلافات فيما بين الدول حول مصادر المياه . فعلى سبيل المثال اذكر التحذير السورى - العراقى المشترك الذى وجه في الفترة الاخيرة الى تركيا وذلك اثر قيام تركيا ببناء سد على احد المصادر الهامة لمياه نهرى دجلة والفرات . اللذين ينبعان من اراضيها ، حيث ان السد يقلل من كمية المياه المتدفقة الى سوريا والعراق مما يؤدى الى زيادة احتمال نشوب ازمة في الماء في هاتين الدولتين . مثال اخر . التحذير الاسرائيلى الذى وجه مؤخرا الى كل من الاردن وسوريا اللتين بدأتا في تشييد سد ضمن « مشروع اليرموك » الذى قد



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩١

يساعدهما فى استغلال مياه النهر قبل وصولها الى نهر الاردن (وبالتالى الى الايدى الاسرائيلية) وبالتالى يمنع هذا المشروع، فى حالة اتمامه، وصول كميات كبيرة من المياه الى اسرائيل. ومن هنا فاننا نستطيع فهم الدافع الذى جعل الملك حسين يقول انه مستعد لمحاربة اسرائيل فقط من اجل مصادر المياه..

وبعض الخبراء يقولون ان احد الاسباب التى تدفع اسرائيل الى عدم التخلى عن الاراضى المحتلة فى انها تستغل نحو ٩٥٪ من المياه الجوفية فيها وذلك من اصل ٤٧٥ مليون متر مكعب فى السنة. فى حين يستهلك الفلسطينيون نحو ٢٠ مليون متر مكعب فى العام. من كل هذا نستنتج ان كل تسوية فى المستقبل يجب ان تحوى فى طياتها تفصيلا شاملا حول كيفية استغلال مصادر المياه فى المنطقة حيث يقول الخبراء الاسرائيليون ان دولة منتحرة هى التى توافق على اعطاء تنازلات دون ان تكون لديها اتفاقية لتسوية امر المياه لامد بعيد.

خلاصة الحديث. حتى لو توصلت اسرائيل مع سوريا الى حل حول الجولان من جهة وحلت المشكلة الفلسطينية من جهة اخرى فستبقى قائمة مشكلة لا تقل خطورة على مستقبل الشرق الاوسط وهى مشكلة القحط والجدب اى نقصان رهيب بالمياه ولا يمكن تخطى هذه المشكلة إلا إذا تضافرت الجهود من اجل ذلك وهذا الامر يتم فقط بعد ارساء السلام العادل فى الشرق الاوسط.

من وراء البحار

بقلم مها عبدالفتاح

من الذى سيشرب من البحر ..؟!

فى الشرق الأوسط عرفنا الحرب من اجل الارض والحرب من اجل البترول . ومازال امامنا ما هو اقسى واشد وربما يستتر وهو الصراع على « الماء » عصب الحياة ذاتها !

وهذه هي المرة الأولى التى اعرض فيها لهذا الموضوع رغم ان التحذير منه ليس جديدا بالمعنى المفهوم ولكن أجدنى تحت وقع شعور داخلى ملح فى اختيار هذا التوقيت لأدق ناقوس الخطر فان ما يلوح من صراع بدأ يرمى بظله على حاضرنا وبما لا يمكن تجاهله بعد الآن

●● فالصراع حول الماء بدأ يتشابك مع الصراع الاسرائيلى الفلسطينى على الأرض ويتداخل فى العلاقات الاسرائيلية ـ العربية . والعربية ـ العربية ومن عنده المال ومن عنده الماء ومن لديه الماء وينقصه المال .. وقد لا يخفى على البعض وان خفى على الكثيرين ان رفض اسرائيل التنازل عن اى جزء من السيادة فى الضفة الغربية وراءه مشكلة الماء ولو حدثت معجزة وتم التوصل الى اتفاقية سلام اقليمى ولم تتضمن حلولا لمشكله توزيع المياه فستكون كما لم تحقق شيئا !

●● وقبل ان نمضى نفتح قوسا كبيرا حول الصراع على مياه الأنهار وهو انه قديم قدم التاريخ .. بل كلمة Rival اى خصم او منافس او مزاحم مصدرها كلمة لاتينية تعنى من يشاركك فى المنهل او النهر اى شربة الماء .

●● ومصادر المياه الجوفية خصوصا هى أصعب ما فى المشاركة لان تحديد مواقعها على الخرائط شبه مستحيل .. وفى اسرائيل ٤٠٪ او ربما الكثر من مصادر المياه تأتى من جوف الأرض فى الضفة الغربية .

●● ومن المياه الشحيحة إلى المهاجرين الجدد فى اسرائيل لأكثر من سبب . فالأرقام هذا الأسبوع الأخير أخذت تتحدث صراحة وبلا خجل ولا تردد عن (مليون) يهودى سوفيتى ينتظرون الهجرة الى اسرائيل خلال السنوات الثلاث القادمة . غير ٣٥٠ الفا وصلوا فعلا .. كان الحياء يمنعهم من قبل ان يصرحوا بالرقم الرهيب ويتحاشوا التعرض للمجمل ..

●● وأما الجديد حقا فهو ما سمعناه بالأمس عن ثلاثة ملايين إلى اربعة ملايين من اليهود متواجدين حاليا فيما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى . وعندما يبدأ مخبر اسرائيل هنا يرددون تعبيرا جديدا نزل الساحة واخذ يتكرر وبدلا من (الهولوكوست) المستهلكة بدأت تجرى على الألسنة الكلمة الجديدة (بوجرومز) وتعنى المذابح بالجملة . اى بيفترضوا ان هذا سيحدث او قد يحدث لليهود فيما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى وعلى ذلك فالانسانية تحتم حمايتهم من الآن والعمل على تهجيرهم الى اسرائيل ..

واما لماذا وكيف وما الداعى فكل هذا غير وارد .. وانما الشىء الوحيد الوارد هو احتمال تعرضهم لمذابح اى (البوجرومز) وبالتالى يجب ان يعد لهجرتهم جميعا ولهذه الاسباب الانسانية !!

●● الصحفيان الشهيران ايفانز ونوفاك طرحا هذا التساؤل البرىء فى ظاهره على احد المقيمين حبا فى اسرائيل وهو النائب سولارز الذى ما يظهر الا وتدرك حالا ان الحديث سيكون عن اسرائيل .. سألا هذا النائب المتخصص (ديموقراطى من نيويورك) ماذا لو قرر الثلاثة او الأربعة ملايين ان يهاجروا جميعا الى اسرائيل ... هل سنكون نحن دافعو الضرائب فى أمريكا مسئولين ايضا عن « انسانية » توطينهم فى اسرائيل أم ان مسئوليتنا الانسانية تقف عند رقم المليون مهاجر ؟!

●● يا نهار اسود .. اين سيذهب هذا المليون مهاجر .. اين الأرض التى سوف تتسع لهؤلاء والماء الذى سيرويهم .. هل سيشربون من البحر أم على الفلسطينيين ان يشربوا هم من البحر ؟! هل حق الهجرة وحرية التنقل اهم من التفكير السليم فى العواقب ؟

●● الامريكيون يعرفون جيدا ان هجرة تلك الأعداد المهولة لا هى لأسباب انسانية ولا يحزنون وانما على حد تعبير (ستيفنى روزنفلد) محرر الشئون الخارجية لصحيفة واشنطن بوست هى مسألة (استراتيجية محسوبة) عند حكومة اسرائيل !

●●●

●● فى شهر ديسمبر الماضى عندما كانت أزمة الخليج فى اوجها ولم تقع الحرب بعد .. والعالم ما بين مصدق وغير مصدق ان الرئيس العراقى سيركب رأسه ويجر بلاده الى الخراب هدرا ... كانت اسرائيل وحتى ذلك الحين تتوجس وترتجف وبلا اى مبالغة وكانت على استعداد ان تجلس فى كل انواع المؤتمرات المقترحة ... وفى تلك الفترة (ديسمبر ١٩٩٠) اقترح اسحق شامير بعد عودته الى اسرائيل من زيارة لواشنطن ان يعقد مؤتمرا حول مشاركة المياه والحد من السلاح فى الشرق الأوسط وكان شامير يتحدث فى هذا مع التليفزيون الاسرائيلى ونقلته عنه الصحف الامريكية وكان الحديث كله يعكس قلقا متزايدا منه حول امكانيات العراق النووية من ناحية وحالة الجفاف التى تهدد احتياطيات المياه فى الشرق الأوسط وعندما سئل شامير اذا كانت حكومته على استعداد لنزع اسلحتها « غير التقليدية » والمعنى واضح أى (النووية) قال شامير بالحرف الواحد « تلت اسرائيل على استعداد للمشاركة فى مثل هذا الجهد للحد من تلك الاسلحة » !

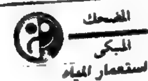
ما ابعد الفارق بين ما قبل وما بعد .. بين شامير ديسمبر ١٩٩٠ وشامير ١٩٩١ .

أما السبب فقد ذكره بوش بصراحة منقطعة النظير



المصدر : المسلمون
التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩١

المضحك المبكي



استعمار المياه

□ العدو الصهيوني الذي يواجه ضغوطا دولية للقبول بمؤتمر السلام لن يقبل بذلك إلا إذا تحققت شروطه واهدها توطين الفلسطينيين في بعض البلاد العربية لانهاء المطالبة بالعودة، وثانيهما تقاسم المياه مع العرب حيث ان هذه المياه - كما يدعى الصهاينة - تذهب

هدرا إلى البحر، فهل يتحقق للعدو ما يأمله؟! ■

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأخبار
التاريخ : ١ اكتو ١٩٩١

المياه .. المحور الجديد للصراع العربى الاسرائيلى

الأمن المائى أحد المرتكزات الاساسية للأمن القومى الاسرائيلى والمصادر المائية الفلسطينية المحدودة تحد من الطموحات الاسرائيلية فى استقبال ملايين اليهود الجدد - ولمواجهة هذه المشكلة تسعى اسرائيل لتحقيق اطماعها بالسطو على مصادر المياه العربية خارج فلسطين المحتلة ويمثل احتلال اسرائيل لاجزاء واسعة من لبنان مظهرا صارخا للأطماع الاسرائيلية

ومن خلال دراسة متعمقة ومتانية للايديولوجية والاستراتيجية الاسرائيلية يتضح حجم الاطماع الاسرائيلية فى الموارد العربية .

ويتفق الخبراء على ان الصراع العربى الاسرائيلى لن يقف فى المرحلة القادمة عند الاحتلال المحدود للأرض العربية . ولكنه سيمتد الى السيطرة على الموارد والاقتصاديات العربية . وسيتركز حول المياه . حيث تتزايد التخوفات من تناقص المياه وتزايد فرص الجفاف . فى الوقت الذى بدأت الحاجة للمياه تزداد . خاصة مع تدفق مئات الألوف من المهاجرين اليهود الجدد .

إسرائيل والمياه

تقول التقارير ان العجز المائى المتراكم فى اسرائيل بلغ مليارى متر مكعب . وان ١٢٪ من الآبار فى فلسطين - وعددها ٢٥٠٠ بئر - أصبح ملوثا ! وأن مصادر المياه الفلسطينية لا تؤمن لاسرائيل اكثر من ١٦٥٠مليون متر مكعب وان توطين اليهود الجدد سيزيد من خطورة المشكلة . علما بأن تزايد احتياجات اسرائيل من المياه دفعها الى تقنين المياه منذ فترة طويلة .

بن جوريون وحرب المياه

رغم ان النزاع حول المياه بدأت علاماته تظهر منذ مؤتمر القمة العربى الاول عام ١٩٦٤ لكن بن جوريون كان أول من أعلن عام ١٩٥٥ ان اليهود يخوضون (اليوم) حرب المياه مع العرب لأن الأمن المائى من دعائم الأمن القومى لاسرائيل .

الأطماع الاسرائيلية فى لبنان

تقول التقارير : ان الجيش الاسرائيلى منهمك بحفر نفق تحت الأرض بعمق ثلاثة امتار لربط نهر الوزانى بمنطقة الجليل الأعلى بشمال فلسطين . وان الخبراء الاسرائيليين يمدون الانابيب (ليلا) داخل النفق لسحب مياه الوزانى . وكانت القوات الاسرائيلية احاطت منبع الوزانى بالاسلاك عام ١٩٨٨ . وحرمت اللبنانيين من استخدام مياهه . كما قامت عام ١٩٨٩ بمد أنابيب من نبع العين المتفرع من نهر الجوز (احد روافد الحاصبانى) -وتؤكد المعلومات ان اسرائيل تستغل مياه نهرى الحاصبانى والوزانى بصورة كاملة وبمعدل ١٤٠ مليون متر مكعب سنويا . اما نهر الليطانى فاطماع اسرائيل فيه قديمة . فهو بالاضافة الى انه ثروة مائية فانه يشكل حاجزا امنيا . وخطا دفاعيا طبيعيا . وتقوم اسرائيل بسحب المياه منه لمدة ٨ ساعات يوميا . كما اقامت خطا مكوكيا لناقلات ضخمة تقوم برحلات يومية بين مجرى الليطانى وسفوح العيشية . مما اثر كثيرا على كميات المياه التى تغذى سهول القاسمية شمال مدينة صور .

ويوضح مشروع (كوتون) الذى قدمته اسرائيل عام ١٩٥٤ للحكومة الامريكية حقيقة اطماع اسرائيل فى المياه اللبنانية . حيث طالبت بتحويل ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياه الليطانى اليها (اى ٥٥٪ منه) مع العلم ان سيطرة اسرائيل على منطقة (الحزام الامنى) جعلتها تسيطر على ٣٠ كم من مجرى النهر . بالاضافة الى انها ربطت شبكة مياه قرى المنطقة الحدودية بشبكة مياه الجليل بشمال فلسطين .

ومطامع فى الاردن واليرموك

تشكلت هيئة استثمار مياه الاردن عام ١٩٦٤ ردا على المشروع الاسرائيلى بتحويل روافد الأردن . لكن نكسة ١٩٦٧ اوقفت عمل الهيئة . وفى شهر يوليو من العام الماضى اعترفت صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية ان مهندسى مؤسسة المياه الاسرائيلية انهوا مرحلة أخرى فى تخطيط مشروع (عوكيف كيزت) لسحب مليون متر مكعب من مياه الاردن سنويا علما بأن اسرائيل عطلت تنفيذ (سد الوحدة) الذى اتفقت سوريا والاردن على اقامته على اليرموك منذ عام ١٩٨٧ .

السيطرة على موارد المياه

تعتمد الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة سياسة تسيطر بموجبها على مصادر المياه فى المنطقة . لذا فهى تمنع اهالى غزة من حفر آبار جوفية جديدة .

سرقة المياه ثابتة

لم يعد بمقدور الساسة الاسرائيليين الانكار !! فمنذ عام مضى اعترف مورد خاى أبوهوتش المتحدث باسم شركة المياه الاسرائيلية بسرقة مياه الأردن والليطانى وقال انهم يسحبون بين ٣٠٠ و ٢٥٠ مليون متر مكعب سنويا من الأردن . وبين ٢٠ و ٢٥ مليون متر مكعب من الليطانى .

بينما اكد البروفيسور الامريكى توماس ناف بجامعة بنسلفانيا ان اسرائيل تضخ مياه الليطانى وتنقلها بالشاحنات وأنها ربطت شبكة المياه فى الاراضى المحتلة بشبكة المياه فى اسرائيل .

وقال ان اسرائيل تحصل على ٣٥ - ٤٠٪ من حاجتها من المياه من الضفة وغزة . وأكد ان الاسرائيليين لن يتخلوا عن هذه الاراضى دون وجود (خطة فعالة ومضمونة) تؤمن لاسرائيل كميات كافية من مياه الاراضى المحتلة . او من موارد أخرى فى المنطقة . وأكد الخبير الأمريكى ان احتمال حدوث ازمة مياه فى المنطقة تزداد خطورة مع الايام . وان المياه ستقرر فى النهاية مستقبل الاراضى المحتلة . وانها ستقرر بالتالى قضية الحرب والسلام



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١ اكو ١٩٩١

تركيا تزود اسرائيل بالمياه

في اوائل العام الماضي تكشفت أخبار اتصالات مكثفة تجريها تركيا مع اسرائيل لتزويدها بما يتراوح بين ٢٥٠ و ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياه الشرب . واعترفت صحيفة (أي. سي.ى) الاسرائيلية المختصة بالشئون الاقتصادية ان لجنة اسرائيلية توصلت مع الحكومة التركية الى اتفاق لتزويد اسرائيل بـ ٢،٣ مليار متر مكعب سنويا من مياه نهر (سيحان) التركي وان تكاليف المتر المكعب تبلغ ٨ سنتات . على ان تقوم تركيا بمد خط انابيب لمسافة ١٢ كم لنقل المياه من النهر الى البحر الأبيض

يرى البروفيسور جون كولارز استاذ الجغرافيا ودراسات الشرق الادنى بجامعة متشيجان ان مشاريع المياه التركية ستؤدى الى خفض تدفق المياه الى سوريا والعراق بنسبة تتجاوز ٥٠٪ . وهو ما ستكون له مخاطره بالتأكيد !

ويعتقد الخبراء أن شعوب المنطقة على شفا ازمة مياه حطيرة للغاية بسبب النزاع على المياه ، وأنانية البعض ورغبته في الاستيلاء على مصادر المياه والاستئثار بالنصيب الأوفى منها . فهل ينجح المؤتمر الاقليمي حول المياه المزمع عقده في تركيا خلال شهر نوفمبر القادم في تجنيب شعوب المنطقة مخاطر ازمة بدات تلوح في الافق ؟!

مازن محمود الشوا



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ ١١ ١٩٩١

خطة استيطانية اسرائيلية في النقب تفتح ملفي المياه العربية والقروض الامريكية

عمان: «الشرق الاوسط»

وضعت الحكومة الاسرائيلية خطة استيطانية واسعة النطاق تشرف على تنفيذها وزارة المالية الاسرائيلية.

واذاعة اسرائيل التي اعلنت عن هذه الخطة التي اطلق عليها اسم خطة تطوير شمال النقب ترمي الى توطين اربعمائة الف يهودي في المناطق الواقعة جنوبي مدينة بئر السبع المحتلة منذ العام ١٩٤٨.

لم تكشف المصادر الاسرائيلية بعد عن التكلفة الاجمالية لهذا المشروع الاستيطاني الجديد، غير انه من المتوقع ان يكلف مليارات الدولارات، سيما وان المنطقة الاستيطانية المقترحة ستضم في ما تضم من مدن استيطانية مؤسسات تكنولوجية وعلمية ومؤسسات ابحاث في شؤون استزراع الاراضي بعد استصلاحها.

ومعروف ان المنطقة المذكورة تضم ايضا بعض المنشآت الاسرائيلية الاستراتيجية والحربية مثل مفاعل ديمونه الذري وبعض مصانع السلاح ومصانع الطائرات.

والخطة الاستيطانية الجديدة كشفت جملة من الدلالات الخطيرة التي تحكم نهج السياسة الاسرائيلية في المنطقة العربية اولها ان المؤسسة الحاكمة في الكيان الاسرائيلي، سواء تغيرت بين اليمين او اليسار او تشكلت من الاثنين معا، لا تتخلى عن الثوابت الصهيونية التوسعية في المنطقة العربية.

وترى اسرائيل في منطقة النقب مجالا حيويا واستراتيجيا فاولت اهتماما خاصا بالمنطقة منذ العام ١٩٥١ مما ترتب على ذلك تفريغ النقب من سكانه العرب عن طريق وضع الاجراءات الجائرة التي تتيح للسلطة استملاك الاراضي ومصادرتها تحت مسميات عدة، فيما انشئت لذلك جهازا خاصا تابعا لوزارة الزراعة اطلق عليه جهاز الدوريات الخضراء وهي التي تولت مصادرة ٩٠ بالمائة من اراضي عرب النقب، خصوصا في حقبة السبعينات عندما تولى اريل شارون وزارة الزراعة.

اطلقت اسرائيل على عملية تهجير عرب النقب للاستيلاء على اراضيهم اصطلاح اعادة توطين البدو. فاقامت لهم تجمعات سكنية مثل تل ملح ورحط لا تتناسب مع حياة البدوي علاوة على انها اشبه بمعسكرات الاعتقال منها الى التجمعات السكنية.

وقد نادى دافيد بن جوريون اول رئيس وزراء لاسرائيل منذ اوائل الخمسينات بالاهتمام بالنقب وتطويره استيطانيا وزراعيا وعلميا لاستيعاب ملايين اليهود فيه. وكان اول مسؤول اسرائيلي يباشر في بناء مستوطنة لتربية الابقار هناك واوصى ان يدفن في المستوطنة التي اقامها تحت اسم «سدي بوكر».

ومن المعروف ان منطقة النقب تعاني من نقص في المياه مما حدا باسرائيل للسطو على مياه نهر الاردن وجرها الى المنطقة ضاربة بذلك عرض الحائط باحتياجات الدول العربية المجاورة والتي اصبحت تعاني من نقص حاد في المياه، ما كانت تعاني منه اساسا على الاقل في هذه الحقبة لولا ان اسرائيل سرقت في وضح النهار المياه العربية لارواء مستوطناتها في النقب.

وهذا الامر يفتح ملف الاطماع الاسرائيلية في المياه العربية على اقصى مداه لان المياه المسروقة لا تكاد تفي بحاجة النقب قبل تنفيذ الخطة الاستيطانية الجديدة هناك، فكيف تكون عليه حاجة اسرائيل للمياه في حالة البدء بتنفيذ الخطة فضلا عن الانتهاء من تنفيذها؟.. بالتاكيد فان اسرائيل ستسعى منذ اليوم الحصول على المياه باي طريقة لاستخدامها في مشروعها الاستيطاني الواسع. عام ١٩٥١ قال بن جوريون ان حروبنا القادمة ستكون كلها من اجل الحصول على المياه.

وثانيها.. ان تدفق الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة دفع قادة المؤسسة الصهيونية الحاكمة الى اخراج ملف «النقب» من درج الخطط الصهيونية المؤجلة.. ودفعه فجأة الى قائمة الاهتمام المباشرة.. ذلك ان التركيبة العلمية والثقافية للمهاجرين اليهود السوفيات هي تركيبة مميزة قياسا الى موجات الهجرة السابقة لاسرائيل.

فطبقا لما نشر من احصائيات حول تصنيف المهاجرين اليهود فان اغلبيتهم الساحقة تحمل مؤهلات علمية علاوة على ان اعدادا كثيرة منهم وصلوا في بلدهم الاصلي، الاتحاد السوفياتي، الى مصاف كبار العلماء والبحاث في المجالات العلمية والطبية والصناعية الامر، الذي يستدعي من المؤسسة الصهيونية الحاكمة العمل على استيعابهم في اعمال ومشروعات ومجالات تضمن لاسرائيل التفوق النوعي في المنطقة في كافة المجالات قياسا الى الدول العربية وبما يسهل عليها ضمان هيمنتها الصناعية والزراعية الى جانب تفوقها العسكري في المنطقة.

وثالث هذه الدلالات: ان توقيت الاعلان عن هذه الخطة الاستيطانية.. جاء «مدروسا» على مستوى القرار السياسي في اسرائيل.. حيث جاء في وقت علا فيه الصراخ من جانب اسرائيل احتجاجا على الولايات المتحدة الامريكية التي رفضت منح ضمانات قروض لها خوفا من استخدامها في بناء المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة مما يعوق الجهود المبذولة لاحلال السلام في الشرق الاوسط.

فاسرائيل تدرك ان استيطان النقب بحاجة ربما الى ضعف المبلغ المطلوب وهو عشرة مليارات وتدرك كذلك ان دافع الضرائب الامريكي سيتحمل العبء الاكبر لتنفيذ المشروع الاستيطاني. الا ان قرار الرئيس بوش بعدم منح اي ضمانات لاسرائيل في الوقت الراهن وبخاصة في اقناع الراي العام الامريكي بصواب قراره.. امور ادت الى تكبيل حركة جماعات الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة وضيقت امامهم سبل استخدام الوسائل المعهودة التي كانوا يستخدمونها في العادة ضد اي قرار امريكي من شأنه ان يمس بشكل مباشر او غير مباشر الدعم الامريكي المتواصل لاسرائيل.

وترمي اسرائيل من الاعلان عن البدء بتنفيذ مشروعها الاستيطاني في النقب الى اقناع الراي العام الامريكي من خلال «اللوبي» الصهيوني ان الرئيس بوش اساء الظن في تعهدات اسرائيل بعدم استخدام ضمانات القروض في الاستيطان في الضفة والقطاع والجولان وان الاموال المطلوبة ستوظف «داخليا» بما يساعد على استيعاب المهاجرين اليهود الى اسرائيل.

كما ترمي الى توفير مساحة للمناورة السياسية والتكتيكية امام «اللوبي» الصهيوني في امريكا لمعاودة الضغط على الرئيس الامريكي ليس فقط باتجاه انتزاع وعد منه بالافراج عن ضمانات القروض في اسرع وقت، بل لتصعيد الضغط ضد الرئيس بوش في مرحلة لاحقة سيما وان الرئيس الامريكي اصبح الان وبشهادة تصريحات المسؤولين الاسرائيليين.. معاد لاسرائيل وصديقا للعرب ويحاول ان يضحي بمصالح اسرائيل وامنها لحساب اصدقائه العرب.



المصدر : نهضة أفريقيا

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ - ١٩٩١

السياسة x برشامة

أزمة المياه .. والقنبلة الموقوتة

احدى اللجان المقترحة فيما لو انعقد مؤتمر السلام ، لجنة تناقش المشاكل والقضايا التى تواجه المنطقة ككل ، مثل البيئة والمياه ، وفى هذه الحالة سوف تتسع عضوية اللجنة لتشمل كل دول المنطقة فى الشرق الاوسط ، على خلاف اللجان الثنائية الاخرى التى ستتولى مفاوضات السلام بين الأطراف المعنية واسرائيل .

وصحيح ان هذه اللجنة الموسعة لن تنعقد او تتناول ايا من هذه الموضوعات مالم يستتب او يتم الاتفاق على السلام .

والواقع ان قضية المياه بالذات اخذت تبرز فى الفترة السابقة كقضية اساسية اقتصادياً وسياسياً ، نظراً لأن مصادر المياه متعددة المصدر وتتحكم فيها دول قد يأتى وقت من الأوقات لاتكون فيها على علاقة طيبة بالدول التى تسيل إليها هذه المياه .

وهنا تبرز مشكلة الوجود الاسرائيلى ومحاولاته الدائبة والدائمة للوصول إلى مصادر مياه يمكنها ان تسيطر عليها كما تحاول الآن السيطرة على مياه نهر الأردن ومياه الليطانى جنوب لبنان هذا بالاضافة إلى انها تستنفذ ٤٠٪ من موارد المياه الواقعة فى الضفة الغربية وهى بالتالى لاتسمح لاهالى الضفة بحفر اية ابار إلا بإذن مشدد من السلطات الاسرائيلية .

والواضح ان مشكلة المياه فى المنطقة سوف تزداد حدة بسبب الهجرة اليهودية السوفيتية وازدياد حاجة اسرائيل للمياه من اجل زراعة الارض التى تعتمد عليها بشكل واسع .

ويعتبر بحث بوزارة الخارجية الاسرائيلية ان قضية المياه ستكون اكثر خطورة فى السنوات القادمة عما كانت عليه فى النصف قرن الماضى بسبب تزايد حاجات سكان المنطقة لمزيد من المياه تزيد كثيراً عن كميات المياه المتوافرة فى نهاية هذا القرن وهذا ناتج عن زيادة قدر السكان بالاضافة الى الجفاف الطبيعى الذى يصيب مصادر المياه .

ومن هنا كانت المياه عاملا حيوياً لابد منه لدعم البنية الاقتصادية للدولة اليهودية ومن هنا ظهرت مطامح ومطامع اسرائيل فى مياه نهر الاردن والليطانى والحصبانى . وقبل كل شيء اهمية الضفة الغربية ومواردها من المياه الجوفية .



المصدر : نصف الدنيا

التاريخ : ٦ أكتوبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومن هنا بدأت التعليقات من المسئولين حول التوتر الذى يمكن ان تخلقه مشكلة المياه فى منطقة الشرق الاوسط حتى بعد ان يستتب السلام فى المنطقة لدرجة جعلت سياسى محنك مثل الدكتور بطرس غالى نائب رئيس الوزراء ووزير الهجرة يعلن ان الحرب المقبلة ستكون حول المياه لاحول السياسة .

والواقع ان النظرية الاسرائيلية التى تقول باهمية السيطرة على مصادر المياه تاتى فى الاساس تطبيقاً للدراسات التى اعدتها الحركة الصهيونية فى مطلع القرن ١٩ لدعم مشروعاتها الاستيطانية فى المنطقة العربية .

وهنا ولاسباب عديدة بدات تركيا تتحرك فى هذا المجال .. الامر الذى ادى فى فترة سابقة الى توتر شديد بينها وبين العراق وسوريا خاصة بعد ان اقامت سد اتاتورك على نهر الفرات الذى يغذى كل من هذين البلدين ـ العراق وسوريا بالمياه .

ومن اجل هذا دعت إلى عقد مؤتمر فى نوفمبر القادم لبحث قضية المياه وحتى الآن من الواضح ان اسرائيل لن تشارك فيه .

إنجى رشدي

المياه: موضوع حياة أو موت في الشرق الأوسط

▼ «فاينينشيال تايمز»



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٢ تموز ١٩٩١

يجمع الخبراء على ان مياه الشرق الاوسط قد تكون سبب الحرب القادمة في المنطقة، وان السلام الذي يسعى الى تحقيقه الجميع يجب ان يتضمن بين بنوده طريقة عادلة لتوزيع المياه. عن هذا الموضوع كتب توني ووكر لصحيفة «فايننشال تايمز» قائلاً:

قام رئيس لجنة العلاقات الخارجية والدفاع في البرلمان الاسرائيلي الياهو بن اليسار بوضع المشكلة في وضعها الصحيح حين قال في هذه المنطقة اما ان انك تملك الماء او لا تملك الماء، اما ان تحيا او تموت».

وفي وسط الجهود الرامية الى عقد مؤتمر السلام في الشرق الاوسط تبرز مشكلة مثيرة للجدل العنيف بشأن مشاركة دول المنطقة مياهها القليلة، وهي مشكلة لا تبزها الا مشكلة الصراع على الارض في المنطقة. وببساطة نقول ان المياه لا تكفي لسكان المنطقة الذين يتزايد عددهم باستمرار والذين يسكنون في قلب منطقة الصراع العربي - الاسرائيلي.

وقد حذر استاذ العلوم البيئية في الجامعة العبرية هيليل شوفال اخيراً من ان ترك مشكلة المياه بلا حل سيؤدي الى زيادة التوتر السياسي والقلق مما يؤدي الى وضع العراقيل في طريق السلام. ويتوقع شوفال ان تكون المياه سبباً في قيام الحرب القادمة في المنطقة اذا لم تحل او تم تجاهلها كلية.

ويبرز موضوع المياه كأحد القضايا المقلقة في الحياة اليومية للعرب المقيمين في المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فهم لا يحصلون على مياه الشرب او الري بسهولة. ويؤكد مدير المجموعة الهيدرولوجية الفلسطينية عبد الرحمن تميمي انه «أستطيع ان اعيش بدون القدس لمئة سنة ولكنني لا استطيع ان اعيش دون ماء ليوم واحد».

ضمن القرارات الاولى التي اتخذتها اسرائيل بعد انتصارها عام ١٩٦٧ قرارها بتحويل مياه الضفة الغربية وقطاع غزة الى مصادر استراتيجية يتولى الجيش السيطرة عليها. وخلال ربع القرن الاخيرة منذ عام ١٩٦٧ لم يتمكن العرب المقيمون تحت الاحتلال الاسرائيلي من حفر ابار للمياه بينما قامت اسرائيل بتعميق العشرات من الآبار العميقة اصلاً لصالح المهاجرين الى اسرائيل ومعسكرات الجيش. ويقول تميمي ان المستوطنات اليهودية في المنطقة - حوالي ١٠٠ الف يقيمون الان في الضفة الغربية - تم مدها بالمياه الجارية. وعلى الجانب الاخر فان ٥١ في المئة من القرى العربية محرومة من هذه الخدمة وهكذا تضطر هذه القرى الى الاعتماد على مياه الامطار والينابيع.

يضيف عبد الرحمن تميمي قائلاً «ان بعض المستوطنين يتمتعون بحمامات السباحة بينما القرى الفلسطينية المجاورة تعاني من نقص مياه الشرب. لا احد يمكن ان يقبل ان يكون محروماً من مياه الشرب بينما جاره يمتلك حمام سباحة».

لقد ادى النقص في مياه الري الى نقص حاد في مساحة الارض المزروعة بواسطة العرب في الضفة الغربية، فقد انحدرت نسبة الارض المزروعة من ٢٧ في المئة قبل عام ١٩٦٧ الى ٣,٧ في المئة هذه الايام. ومن جانب اخر فان المستوطنين اليهود - وفقاً لتقديرات تميمي - يستطيعون ري ٧٠ في المئة من اراضي مزارعهم. ويشير تميمي الى ان الآبار الاسرائيلية العميقة قد ادت الى جفاف الطبقات الصخرية المائية لدرجة ان الينابيع جفت مياهها، وهكذا ماتت التجمعات القروية العربية.

ويشير البعض الى حالة احدى القرى في وادي الأردن والتي قل عدد سكانها بشكل كبير بسبب نقص المياه نتيجة للاجهاد الذي تعرضت له الطبقات الصخرية المائية في المنطقة على ايدي مستعمرتين زراعيتين اسرائيليتين مجاورتين. ويفرض ازدياد عدد السكان الاسرائيليين بسبب موجات هجرة اليهود السوفيات، مشكلة لا بد وان تواجهها اسرائيل في خمس السنوات الخمس القادمة وهي مشكلة الوجود ذاته، ففي تلك الظروف ستتعرض اسرائيل لتهديد حقيقي اذا ما تنازلت عن المناطق التي تستولي عليها الآن خاصة الضفة الغربية ونهر الاردن.

الى هذه الدرجة تبرز حاجة اسرائيل الى ما يسمى بالصخور المائية تحت اراضي الضفة الغربية لدرجة ان اي خطر على مياه الشرب النقية من هذا المصدر سيؤدي الى تهديد حياة ٣ ملايين مواطن اسرائيلي، وهذا - كما يقول بروفيسور شوفال - يعد امراً مرفوضاً.

ويتمتع الاسرائيليون حالياً باستخدام ٨٣ في المئة من مياه هذه «الصخور المائية» سواء من اسرائيل



ما قبل ١٩٦٧ او في المناطق المحتلة بعد هذا التاريخ. ومثل هذا الاستخدام غير المتوازن لمصادر المياه لا يمكن ان يكون عاملاً مساعداً على تحقيق الحل الشامل لمشكلة الشرق الاوسط.

الاّ أن مشكلة المياه في قطاع غزة اقل حدة منها في الضفة الغربية، فقد ادى الضخ المتزايد للمياه في المنطقة على ايدي السكان العرب او المستوطنين الاسرائيليين الى تجفيف الصخور المائية لدرجة ان مياه البحر بدأت تتخلل مياه الشرب وتجعلها غير مستساغة. الا ان استخدام المياه في قطاع غزة يظهر عدم توازن بين العرب والاسرائيليين ايضاً.

وبينما يعرض السياسيون من الجانبين المتصارعين (العربي والاسرائيلي) بعض المقترحات البناءة بشأن التعامل مع ازمة المياه، نجد ان الخبراء العرب والاسرائيليين يقولون ان التعاون الاقليمي هو وحده القادر على حل المشكلة.

ويضيف تميمي قائلا ان تحقيق السلام في المنطقة يجب ان يكون مصحوباً بمفاوضات بين العرب والاسرائيليين من اجل توزيع عادل لمصادر الثروة. ويوافق شوفال على هذا الرأي مشيراً الى ضرورة وجود خطة شاملة لتوزيع المياه في الشرق الاوسط. ويدعو شوفال الى استخدام المياه الزائدة في بلدان مثل تركيا ولبنان ومصر في تعويض نقص المياه في دول المنطقة الاخرى مثل اسرائيل والمناطق المحتلة وسورية والاردن وذلك من خلال بناء «خط انابيب سلام» والقنوات المائية اللازمة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مصر الفتاة

التاريخ : ٢٨ اكتوبر 1991

« مصر الفتاة » تنفرد بكشف

خطة إسرائيل لابتلاع المياه العربية

جاء في نص الدعوة لمؤتمر السلام المزمع إنعقاده في ٣٠ أكتوبر الجاري بمدريد عبارة تحدد في كلمات مختصرة جدول أعمال المؤتمر فقد ورد . تعتقد الدولتان المشرفتان على المؤتمر أن هذه المفاوضات يجب أن تركز على القضايا العامة المتعلقة بالمنطقة مثل الحد من التسلح والامن الاقليمي والحياة وقضايا اللاجئين والبيئة والتنمية الاقتصادية والموضوعات الاخرى ذات الاهتمام المشترك

ولم يكن غريبا على أحد ورود قضية المياه ضمن القضايا التي يبحثها المؤتمر ذلك لان قضية المياه مطروحة منذ الخمسينات في اسرائيل وإتخذت مسارات متباينة في الحد ابتداء من تحويل مجرى نهر الاردن وبناء سد طبرية وسحب مياه نهري الليطاني واليرموك وأخيرا المشروع الذي طرحه خبير المياه الاسرائيلي ليشع كلى عام ١٩٧٤ تحت مسمى مياه السلام وقد طور مرة أخرى عام ١٩٨٦ تحت عنوان خطة مياه الشرق الاوسط في ظل السلام ضمن أعمال صندوق أرماند هامر للتعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط وتحت رعاية جامعة تل أبيب .

وفي تقديرنا ان هذا المشروع سيكون أساس ورقة المفاوضات الاسرائيلية في المؤتمر إن لم يكن أهم ما يمكن أن تتقدم به اسرائيل من أوراق للمطالبة بنصيب وافر من المياه اذ يقدم البرفيسور حاييم بن شاحار رئيس اللجنة الموجه لصندوق أرماند هامر هذا المشروع بعبارات شديدة الوضوح إذ يرى أن أي جزء تكميل لاي اتفاقيات سلام لابد أن يقوم على توازن الموارد المائية لدى البلدان المختلفة في المنطقة . مياه النيل في مصر ونهر الليطاني في لبنان تتدفق الى البحر المتوسط بلا استخدام وأغلب مياه نهر اليرموك في الاردن تفقد بالبخر بعد تدفقها الى البحر الميت . في نفس الوقت الذي تعاني فيه الضفة الغربية من عجز الموارد المائية الذي أوقف تطور الزراعة بها .. إنها نفس الديماجوجيا الصهيونية لاتتغير أرض بلا شعب لشعب بلا أرض موارد بلا استخدام لتنمية يعوزها الموارد هذا هو جوهر مشروع إليشع كلى لقد عرج على كل مصادر المياه العربية في مصر ولبنان والاردن واتهم الجميع بإهمال الموارد والتفريط فيها ومن تقديراته أن مصر تبدد سنويا ١٠ مليارات متر مكعب من المياه بسبب سوء الاستخدام وبالتفريط في المياه الى البحر المتوسط وكل ما تحتاج اليه اسرائيل من مصر مابين ٥ و ٨ . مليارات متر مكعب من المياه يتم تسليمها عند ديرياسين لاستزراع النقب .

ولكن الخريطة المرفقة لشبكة مياه الري في اسرائيل تعكس أمرا بالغ الاهمية وهو أن مايقترحه إليشع كلى ليس محض عرض لمشروع ولكنه يعرض الجزء المكمل لخطة المياه

خريطة مرفقة بمشروع (اليشع كلى) وفيها يتضح مشروع اتصال ترعة السلام بشبكة مياه الري الاسرائيلية عند ديرياسين .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مصر الفتاة

التاريخ : ١٥ / أبريل ١٩٩١

الاسرائيلية لان شبكة المياه تم تنفيذها بالفعل منذ عام ١٩٨٠ بطاقة تخزين ٤,٥ مليار متر مكعب من المياه المتوفر منها حاليا ١,٨ مليار وهي تعتمد اساسا على رفع المياة من بحيرة طبرية الى جبل الجليل حيث تم عمل بحيرة صناعية سميت ببحر الجليل ومنها تضخ المياة في مواسير ١٠٨ بوصات وهي المواسير الرئيسية للشبكة ثم ياتي مصدر التغذية الاخر من الشمال بنظام من قنوات الرى المفتوحة وهي التي تسحب المياة من نهر الليطاني . أما مصدر التغذية الثالث فهو ذلك المزمع ربطة بنهر اليرموك وهي قناة رى مكشوفة جنوب بحيرة طبرية .

وفي ديرياسين في نهاية خط انابيب الري الرئيسية ١٠٨ بوصات تجد طلمبة الاتصال المعدة لاستقبال مياه النيل المصرية من امتداد ترعة السلام الجاري العمل فيها الان بشبة جزيرة سيناء وهذا الاتصال هو ما يوضحه بجلاء البشع كل في الخريطة المرفقة بمشروعه .

د . محمد نعمان

معهد التخطيط القومي

عجز المياه في مصر

تجمع الدراسات التي تعرضت لمستقبل توافر المياه في مصر الى وجود فجوة نقص مياه في المستقبل في الوقت الذي لاترى فيه امكانيات واضحة لتطوير مواردنا المائية وقد قدر بعض الباحثين احتياجات مصر المائية عام ٢٠٠٠ بحوالي ٦٤,٥ مليار متر مكعب من المياه دون أي توسع أفقي في المساحة المنزرعة ترتفع هذه الاحتياجات الى ٧٩ مليار متر مكعب في حالة التوسع الزراعي الافقي في حين أن حصيلة مصر من مياه النيل لاتتعدى ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياة . وقد تبدو كمية الـ٥,٠ مليار متر مكعب من المياه ضئيلة جدا في نظر البعض ولكن تلعب الزراعيين المصريين عبر في حديث تليفزيوني عن فقدان ١٠٠ مليون متر مكعب من المياة بسبب ورد النيل بخسارة توازي العجز عن زراعة ١٦٠ ألف فدان من الارض الجديدة أي أن اهداء اسرائيل ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه سوف يؤدي الى العجز عن زراعة ٨٠٠ ألف فدان من الارض الجديدة ولنا أن نتصور ماذا يعني كل هذا من نقص في الغذاء وفرص العمل لان اسرائيل تريد النمو على حساب الغير .

ماذا تضيف هذه المياه لاسرائيل

إن حصول اسرائيل على ماتريده من المياه من مصر سوف يزيد من قدرتها على زراعة ٢,١٦ مليون دونم من الارض أي إضافة ١,٢٧ مليون فدان وهذا سوف يرفع من مقدرة اسرائيل على استيعاب مهاجرين جدد دون ضغط اضافي على مواردها يقدر بحوالي ١,٦ مليون نسمة . فإذا وضعنا في الاعتبار معدلات التعبئة العامة الغالية في اسرائيل وهي من أعلى معدلات التعبئة في العالم ١١,٠٨ ٪ من عدد السكان فإن هذه الكميات المتواضعة من المياه سوف تساعد اسرائيل على حشد جيش من مليون جندي عام ٢٠٠٠ وهنا أن تكون اسرائيل في حاجة لكميات ضئيلة من المياه لان السعار سيكون أشد والقبضة أكثر قوة .

هذه رسالة للمفاوض المصري قبل أن يحزم حقائبه الى مدريد والى كل المفاوضين العرب لاتدفعوا الدم في عروق العدو المياه هي حياته وهي ايضا حياتنا ولن نموت حتى يعيش الصهاينة .



خريطة توضح شبكة مياه الري الاسرائيلية وقد صممت لابتلاع المياه العربية



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩١

في دراسة أصدرتها السفارة السورية في القاهرة

إسرائيل تخطط لتوطين ٤٤ ألف مهاجر يهودي في الجولان

القاهرة: «الشرق الاوسط»

اصدرت السفارة السورية في القاهرة دراسة خاصة حول هضبة الجولان واهميتها الجغرافية والاقتصادية والسياسية.

وعرفت الدراسة تاريخ الاطماع الاسرائيلية في الهضبة باعتبار انها مفتاح لسورية في الجنوب ولفلسطين في الشمال.

وقالت الدراسة ان منطقة الجولان كانت عبر التاريخ بقعة لستراتيجية ذات اهمية وخطورة في المنطقة العربية الا أن المؤرخين لم يصنفوها في فصل مستقل عن سورية الطبيعية وتحت عنوان خاص بارز الا نادرا

وتستعرض الدراسة تاريخ الجولان منذ الألف الثالثة قبل الميلاد وحتى الآن، فتشير الى ان الجولان تعد المعبر الذي يربط سورية بفلسطين ومنه انطلقت الحضارات والاقوام التي تعاقبت غازية او معتدية ذابت فيه أو فنت.

وتوضح الدراسة أن الاقوام التي وجدت في الجولان قبل الميلاد. كالكنعانيين والعموريين العمالقة والآراميين والاشوريين والكلدانيين. كلها أقوام وقبائل عربية انطلقت من الجزيرة العربية بشكل موجات استقرت في ما بين النهرين وسورية وبادية الشام وفلسطين. وضربت جذورها في الأرض والتحمت بها وأنشأت دولا وممالك سميت باسمها وظلت عالقة بها.

واختلطت بالقبائل العربية التالية التي استقرت في بلاد الشام ومنها الجولان في الالف الثانية قبل الميلاد. وفي ايام الآراميين في الالف قبل الميلاد والوجود الاموي في منطقة شرق الأردن كان سابقاً لاي وجود سياسي في القرن الثالث عشر قبل الميلاد ولم يكن اليهود الا قبائل الأسباط القليلة العدد

ازدهرت منطقة الجولان كمسرح للاحداث السياسية والعسكرية حيث كانت ميدانا لصد هجمات المعتدين على سورية وفلسطين «أرض كنعان» أيام الآراميين الذين وطدوا اقدامهم في سورية الوسطى الشمالية واقاموا في القرن الثاني عشر قبل الميلاد عدة ممالك اعظمها دمشق وحماة، وحلوا محل العموريين والحوريين والحيثيين في وادي نهر العاصي، وينتسب الآراميون الى ارام بن سام بن نوح الذي يرجع الى الأصل العربي فهم والعرب البائدة أو العرب العاربة من أصل واحد. بالاضافة الى المكانة التاريخية السامية للآراميين فقد صدوا هجوم الاسرائيليين حيث تمكن حزائيل الآرامي من صد هجوم شلمنصر في سنوات ٨٤٢ ـ ٨٣٨ قبل الميلاد ودحره نهائيا كما هاجم اورشليم وفرض سيطرته على طرق المواصلات الممتدة بين الجولان والبحر الاحمر والجزيرة العربية

وهاجم الملك الارامي «كوشان بن رشعتايم» في عام ١٠٢٥ ق.م بني اسرائيل واستعبدهم ثماني سنوات وشارك في هذه المعارك سكان الحرمون والفلسطينيون وجميع الكنعانيين معهم والصيدونيين والعونيين

توضح الدراسة ان اسرائيل لم تدم اية مكانة بل انقسمت بعد موت سليمان، ولم يدم عمرها أكثر من سبعين سنة، تمكن الاراميون من استعادة الأقطار التي سيطر عليها الموسويون في عهد داود وسليمان وامتدت مملكتهم القوية في سورية وفلسطين وكان مركزها الرئيسي مدينة دمشق «أقدم مدينة في التاريخ». كما امتدت الى العراق وكان مركزهم فيها بابل وكان آخر سلالاتهم السلالة البابلية الحادية عشرة واشتهر منهم نبوخذ نصر الثاني، الذي سبى بني يهوذا وطردهم الى بابل وقضى نهائيا على مملكتهم المؤقتة وسقطت القدس اورشليم، وحاول اليهود الاعتماد على الفرس للعودة من السبي البابلي لكنهم فشلوا وبقوا مبعثرين وشكلوا جاليات قليلة حاولت الاحتفاظ بثقافتها ودينها. وحين وقعت سورية تحت الاحتلال الروماني عام ٦٤ ق.م، سيطر نفوذ الانباط على سورية من سيناء الى دمشق، وسيطر نفوذ التدمريين على سورية الوسطى والشمالية. وقامت مملكة عربية «الأتيوريين» ـ نسبة الى يطور من ابناء اسماعيل ـ في البقاع وشمال فلسطين والحرمون وبعض مناطق الجولان.

وفي العهد البيزنطي كان في

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩١

الجولان «الحارث الأعرج» من ملوك الغساسنة الذين قطنوا شرق الأردن والجولان. وتمكن العرب عام ٦٣٦ ميلادية من اعادة الطابع العربي للجولان

وبسبب الاهمية الاستراتيجية للجولان كانت مسرحا لثلاث عمليات عسكرية تاريخية «اليرموك وحطين وعين جالوت».

وفي ايام العثمانيين شهدت الجولان صراعات حكام جبل لبنان والتدخل العثماني المسلح وجعلها الوزير للاباشا في القرن العاشر الهجري من ممتلكاته وكان فيها ١٨ بلدة آنذاك وبعد توقيع معاهدة «سايكس - بيكو» عام ١٩١٦ وتقسيم البلاد العثمانية بين فرنسا وبريطانيا، تمكن اليهود من شراء الاراضي العربية في فلسطين وبعض قرى سهم الجولان وشيخ سعد وقرب خان الشيخ.

وفي حرب ١٩٤٨ احتلت القوات السورية سمخ وسيطرت على اليرموك من جهة جسر بنات يعقوب باتجاه طبريا، حتى حدوث الاحتلال الاسرائيلي لهضبة الجولان بعد نكسة ٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٧

جغرافية الجولان

تشير الدراسة الى ان الجولان في اللغة العربية الفصحى تعني الطواف والدوران مما يعني انها الأرض التي تطوف فيها الرياح، وتقع الجولان في الجنوب الغربي من سورية، وتمتد طولا مسافة ٨٠ كلم وعرضا ٢١ كلم ومساحتها تعادل ١٨٠٠ كم. كان عدد سكانها عند وقوع جزء كبير منها تحت الاحتلال الاسرائيلي اكثر من ١٥٠ الف مواطن.

أشهر المدن في الجولان: «القنيطرة - بانياس - سوسية - طبريا - الحمة» بالاضافة الى ٧٩ قرية و١٤٧ مزرعة.

تبلغ مساحة الجزء الباقي تحت السيادة العربية السورية حتى الآن ٣٠٠ كم فقط بالاضافة الى تحرير مدينة القنيطرة عام ١٩٧٣.

مياه الجولان

وتعد الجولان مستودعا مائيا كبيرا وتبلغ كمية المياه في الجولان ١٨٤٠ مليون متر مكعب موزعة بين مياه نهر الأردن وروافده اليرموك ومياه الآبار والمصارف والعيون (٥٠ عينا) ومصب حرمون الكلي الضخم الواقع في الشمال الغربي منها ويعتبر الخزان المائي الرئيسي الذي يغذي أنهار الأردن والحاصباني وبانياس. وتعتبر الثروة المائية في الجولان أبرز أسباب الأطماع الإسرائيلية فيها.

اهمية الجولان اقتصاديا

أرض الجولان تربة غنية معطاءة فيها نوع أحمر داكن بازلتي تزرع فيه الحبوب والقمح بوجه خاص اضافة الى القطن، ونوع أحمر وردي تزرع فيه الخضار والاشجار المثمرة وتحتوي الجولان على ثروة حيوانية ذات حجم كبير يضم قطعان البقر والماعز والجاموس والخيول والدواجن والنحل والاسماك وتوجد بالجولان ثروة معدنية هائلة كالرصاص والنحاس ورمل الكوارتز.

الجولان تحت الاحتلال

تمسكت اسرائيل بالجولان بعد حرب ١٩٦٧ وانشأت فيها ٣١ مستوطنة دفاعية لترسيخ احتلالها للهضبة وتهويدها بتوطين الاف الصهاينة بها، ولم تبق من القرى والمدن الجولانية الآن سوى «مجدل وشمس وبقعاتا ومسعدة وعين قنية الغجر»، والقنيطرة التي تحررت بعد حرب اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٣.

ونتيجة العنف الشديد الذي تمارسه سلطات الاحتلال ضد عرب الجولان هاجر معظمهم ولم يتبق من بين ١٦٠ الف عربي الا ١٢ الفا فقط.

وتسعى اسرائيل حاليا لتوطين ٤٤ الف يهودي لتوسيع المستوطنات في الجولان دون مراعاة لأي اعتبار قانوني أو شرعي ومتحدية ارادة المجتمع الدولي

ورغم استمرار وتصاعد اجراءات القمع الاسرائيلية فإن عرب الجولان رفضوا حمل الهوية الاسرائيلية بموجب قانون الجنسية الاسرائيلي عام ١٩٨١ ورفعوا مذكرة للأمم المتحدة اعلنوا فيها تمسكهم الشديد بهويتهم السورية وطالبوا المجتمع الدولي باتخاذ موقف رادع تجاه الحكومة الاسرائيلية، كما احتجت الحكومة السورية لدى الأمم المتحدة على الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق مواطنيها بالجولان وقدرت مدد احكام السجن على عرب الجولان بما يعادل ٢٧٠٠ سنة.

ضم الجولان

لم يكن قرار ضم الجولان مصادفة أو وليد اللحظة الحاضرة، فالقرار الاسرائيلي بضم الجولان الصادر في ١٤ ديسمبر (كانون الأول) عام ١٩٨١ صاغته النائبة المتطرفة «جيئولا كوهين» ودافع عنه المتطرف اريل شارون وزير الاسكان بقوله «ان الضفة الغربية هي الاساس الأول لبقاء اسرائيل واستمرارها وان الجولان هي الجدار الواقي من همجية اهل الشمال - يقصد السوريين».

الجولان عربية

يستحيل على سورية ان تقبل استمرار احتلال اكثر من ثلثي الجولان السورية التي وصفها الرئيس حافظ الأسد «بأن الجولان هو قلب سورية».

وتشارك سورية في مؤتمر السلام على أسس واضحة وثابتة في مقدمتها ان يقوم السلام على انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة «وليس من الجولان فقط».

المصدر : 



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩١

ثلاثيــة الأمن والأرض والســلام !

من الثابت حتى الآن ، أن إسرائيل تتلكأ في إتمام عملية السلام التي بدأت في مدريد ... بينما العرب يتلهفون ، ولكل من الطرفين حجته وأسبابه التي صارت معروفة ، إذ لم تعد هناك أوراق [illegible] فالكل مكشوف وعار ، بعد أن تم كسر جزء من قمة جبل الجليد !

صلاح الدين حافظ

والتلكؤ الاسرائيلي وسيلة من الوسائل التي يريد بها شامير ومتطرفوه ، ممارسة أقصى درجات الضغط على كل الأطراف الأخرى ، لكي يحصل على مايريده .... ومايريده هو الجمع بين كل المميزات والحصول على كل التنازلات من العرب ، دون أن يقدم هو تنازلا واحدا لأن هذه هي شروطه لمن يريد !

ولقد صار واضحا للجميع أنه يريد الحصول من العرب ، على ثلاثة مميزات أساسية ، هي مضمون ثلاثية الأمن والأرض والسلام ، وما دون ذلك فللتسويف والتلكؤ والمساومة والتلاعب ... أما المفهوم الاسرائيلي لهذه الثلاثية فهو أيضا قد أصبح واضحا أمام العرب وغير العرب ... لعلهم يعقلون !

● الأمن في المفهوم الاسرائيلي قائم على توسيع الخريطة وتجاوز الحدود وضم الأراضي العربية ، وقائم على تقوية الآلة العسكرية لتحمي كل ذلك ، فضلا عن أن التسليح التقليدي الإسرائيلي هو الآن الأقوى في المنطقة ، فهناك السلاح النووي الذي يضم في ترسانته ٢٠٠ رأس نووي هجومي ، مما يشكل القوة النووية الوحيدة أيضا في المنطقة

● والأرض في المفهوم الاسرائيلي ، تعني أن تظل إسرائيل قابضة على الضفة الغربية وغزة والقدس ، والجولان وجنوب لبنان ، وربما تطالب - على مائدة التفاوض - بمطالب إقليمية توسعية أخرى في شرق الأردن نفسه !

فهذه الأرض كما يدعي شامير وحواريوه أرض إسرائيلية توراتية ، ولن يتنازل عنها بالتالي ، ومن ثم فإن استيطانها وتهجير مئات الآلاف إليها ، واجب ديني ، فوق أنه هدف سياسي اقتصادي عسكري ، فيها حياة إسرائيل ، وفيها مقتلها أيضا !

● والسلام في المفهوم الاسرائيلي ، يعني أن يوافق العرب على كل ماسبق ، أي أن اسرائيل لن تعطيهم شيئا مما يحلمون بإستعادته ، وعليهم أن يوقعوا معها معاهدات سلام ، ويفتحوا لها أسواقهم وحدودهم وأنهارهم ويتقبلوا معها عقدتهم في « تبويس اللحى » ولذلك فلا مجال لمقايضة الأرض بالسلام ، وإنما المجال أمام مبادلة السلام بالسلام ، وأن يبني الطرفان ثقة مشتركة على هذا الأساس !

□□□

ورغم أن اسرائيل تدرك ، كما يدرك الكل ، أن القضية الفلسطينية - الأرض والشعب والسيادة - هي صلب الحرب وأساس السلام معا - إلا أنها تحاول اليوم ، تحت ضغوط كثيرة ، تجريب تكتيك قديم جديد ، هو اختلاق أزمة مع أحد الأطراف العربية ، على أمل أن يحدث انفجار يؤدي إلى تحقيق الهدف الاسرائيلي ، بإجهاض الضغوط العربية والدولية عليها ، ومن ثم عرقلة مشاريع معاهدات السلام الثنائية المزمع إجراؤها قريبا ..

هكذا اختارت اسرائيل افتعال الأزمة مع سوريا ، منذ البداية ، حين افتتح شامير الحملة ، فهاجم من فوق مائدة التفاوض في مدريد ، سوريا بعنف شرس مركزا عليها هجومه الرئيسي كما يحدث عادة في المعارك الحربية ... ثم توالت الحملة لإستفزاز سوريا - أقوى الأطراف العربية في التفاوض - على أمل أن يقع الانفجار فتنسحب سوريا من العملية كلها بحجة أن اسرائيل تعلن أنها لن تجلو عن الجولان ، وفي نفس الوقت تستفز سوريا عسكريا في جنوب لبنان ، وهي تعلم أن لسوريا أربعين ألف جندي في لبنان ، وترتبط به بمعاهدة أمن ودفاع حديثة التوقيع !

ولعل ذلك يكشف « الخبيء » الذي تخفيه اسرائيل كورقة ضغط على سوريا ، في المحادثات المقبلة ، ونعني الجولان وجنوب لبنان ، وتركيز الانظار عليهما الآن ، لسحب الأضواء والاهتمام من القضية الأصل - فلسطين وشعبها وأرضها - من ناحية وإلهاء سوريا بجعله محل أمني أقرب بالطبع الى وجدان السوريين وهواجسهم من ناحية أخرى .

ونحسب أن التركيز الاسرائيلي على الجولان وجنوب لبنان لايتوقف عند ذلك الهدف المرحلي فحسب ، لكنه بالتأكيد يتطلع الى تحقيق هدف استراتيجي مستقبلي ، وهو اقتسام المياه مع السوريين واللبنانيين - عبر اتفاقات رسمية - بعد أن اقتسمت مياه نهر الأردن وحولتها ، مع الأردنيين بطريقة القوة العسكرية وفرض الأمر الواقع على مدى أكثر من عشرين عاما الآن

اقتسام المياه إذن في مخطط اسرائيل هو صلب بناء السلام ، إن نجحت في مفاوضاتها مع العرب ، وهي قنبلة بداية الحرب الخامسة إن لم تنجح في الحصول على السلام بشروطها ... ذلك أنه من قبيل تكرار الكلام ، القول أن عقدة المياه اللازمة للتوسع وبناء الامبراطورية الاسرائيلية الكبرى - باحتلال الأرض واستقدام ملايين المهاجرين - هي العقدة المستحكمة في الماضي والحاضر والمستقبل ، ولعل عشرات الدراسات تشير الى هذا كله ، منذ بداية تنفيذ الحلم الصهيوني مع بداية هذا القرن حتى الآن !

□□□

اليوم ... تقول الأرقام الموثوق بها ، إن ٦٧ ٪ من إستهلاك إسرائيل الحالي من المياه ، تحصل عليه من مصادر مائية في الأراضي العربية التي احتلتها بعد عدوان ١٩٦٧ .... فإذا كانت تحصل على ٣٥ ٪ من هذا الإستهلاك من مياه الضفة الغربية ، فإنها تحصل على ٢٢ ٪ من الجولان السورية ، و ١٠ ٪ من جنوب لبنان .. واسرائيل ، بحكم ما تملكه من قدرة بحثية وأجهزة علمية ، تعرف أن مياه نهر الأردن ومياه الضفة وغزة ، تتناقص مع مرور الوقت نتيجة الاستنزاف ، ومن ثم لايبقى أمامها إلا التركيز على مصادر المياه الأوفر في مصر - سواء مياه النيل الترة



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩١

تحلم بها أو المياه الجوفية التي تهدد بعض المصادر أنها تسحبها من سيناء - ثم في كل من هضبة الجولان السورية، التي تعتبر من أغزر أراضي المنطقة في معدلات سقوط الأمطار - ثم في جنوب لبنان حيث أنهار الليطاني والحصباني والوزاني وغيرة المياه.

كل هذه الوقائع تفسر لنا مثلا مغزى الإعلان الإسرائيلي المتكرر بعدم الجلاء عن الجولان ذات الأهمية العسكرية الفائقة باعتبارها - فوق أنها مصدر رئيسي للمياه - تشكل الموقع السوري العالي المطل على السفوح والوديان الإسرائيلية والأردنية واللبنانية كذلك وتفسر أيضا إقامة مستوطنات جديدة فيها وشن العمليات العسكرية الشرسة الأخيرة في جنوب لبنان، على أمل توسيع ما تسميه - إسرائيل - الشريط الآمن - داخل الأراضي اللبنانية الذي بدأته عام ١٩٧٨ وكرسته بعد غزوها للبنان عام ١٩٨٢ والهدف من هذا التوسيع ليس فقط تحطيم الآلة العسكرية لفصائل المقاومة اللبنانية والفلسطينية هناك، وإنما هو وصول حدود الشريط الآمن - الذي هو مستعمرة إسرائيلية - إلى ضفاف نهر الليطاني، لنقل مياهه كثيرة، عبر أنابيب ضخمة إلى داخل إسرائيل في حراسة القوة العسكرية المسيطرة!

أخيرا من نافلة القول أن نكرر أن «ملف المياه» هو بلاشك صلب معادلة السلام الثلاثية التي تريدها إسرائيل ... الأمن والأرض والسلام ... وأن نكرر أن التركيز من الآن - كشرط إسرائيلي للمضي في عملية السلام - على اتفاقات لتقسيم المياه مع الجيران العرب، ليس اهتماما إسرائيليا فقط، ولكنه اهتمام وهم أمريكي أوروبي سوفيتي، ذلك أنهم يعتقدون أن كل الحروب القادمة في منطقة صراع الحضارات والقوميات والثقافات والأديان هذه، ستنطلق عبر نقطة ماء، في أرض «عربية» يزداد عطشها عاما بعد عام، بسبب الاستنزاف غير المنظم لماء الحياة!

هل يدفعنا هذا كله الى إعادة ترتيب أوراقنا ... أم أن الترتيب عملية مؤجلة بينما الأوراق يطيرها هواء الخريف المبكر؟؟

□□□

□□ خير الكلام:

كثير الكلام، كثير الملام!

المصدر : الأهـــالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩١

القوى السياسية المختلفة تعلن في نقابة المحامين :

تشكيل لجنة قومية للدفاع عن المياه العربية

قرر المشاركون في ندوة « مياه العرب للعرب » التي عقدتها لجنة الدفاع عن الحريات بنقابة المحامين مساء الجمعة الماضي ، تشكيل لجنة قومية للدفاع عن المياه العربية من مخاطر الأطماع الاسرائيلية التي تهددها ، على أن تزاول هذه اللجنة نشاطها بشكل شعبي بين مختلف الفئات ، وتقوم مهمتها الأساسية في حصر القضايا الخاصة بالمياه العربية ، والأخطار التي تهددها وبيان المحاذير ، أمام المفاوض العربي ، مع اسرائيل والقاء الضوء على أطماع اسرائيل في المياه العربية الى جانب الأراضي العربية ، وضرورة التحرك السريع لدرء مخاطر هذه المواجهة الواردة حول المياه في المنطقة العربية .

شارك في الندوة المهندس ابراهيم زكي قناوي وزير الري الأسبق ، والكاتب الصحفي كامل زهيري والسياسي التقدمي د . علي النويجي .

وفي البداية أشار سامح عاشور مقرر لجنة الدفاع عن الحريات بنقابة المحامين ، الى أن مياه العرب لن تكون للعرب الا اذا أعددنا لها العدة ، خاصة أن الأحداث الأخيرة أكدت على أطماع اسرائيل الواردة في مياهنا ، ونفى وجود أية صلة بين أعمال هذه الندوة ومؤتمر السلام في مدريد .

كما أكد فهمي ناشد وكيل نقابة المحامين أن المشروع الصهيوني ارتبط بداية بسرقة المياه العربية ، الأمر الذي أدى الى نقص الاحتياجات العربية للمياه بنسبة ٤٥ ٪ بسبب تآمر الصهيونية ومطامعها في المياه العربية ، وتشهد سرقات اسرائيل لمياه الليطاني والأردن ومحاولاتها لسرقة مياه نهر النيل على ذلك .

كما أوضحت تهاني الجبالي عضو مجلس النقابة أن مسألة المياه تشكل واحدا من أخطر المواجهات العربية مع الصهيونية .

مؤامرات مدروسة

ويعود كامل زهيري بذاكرته الى عشر سنوات مضت يوم أن طرحت فكرة تحويل مياه النيل الى صحراء النقب في سبتمبر ١٩٧٩ ، عندما ظهر الكتاب الهام « النيل في خطر » عام ١٩٨٠ .

والعودة الى الماضي عند كامل زهيري ليست عبثا ، بقدر ما هي محاولة لفتح ملف شامل للقضية التي هو بصددها ، خاصة اذا كانت القضية هي مواجهة اسرائيل ، ومواجهة العقيدة الصهيونية ، التي بدأت فكرة ثم وعدا ، ثم دولة ، ثم عدوانا ، الأمر الذي يفرض علينا مواجهة الثالوث الاسرائيلي – غير المقدس وهو تحالف الارهابي والحاخام والجنرال في أطماعهم في المياه العربية .

وليس صدفة أن يعود كامل زهيري إلى مذكرات « هرتزل » التي نشرت عام ١٩٦٠ بأكملها بالانجليزية وزيارته للقاهرة عام ١٩٠٢ ، وحضوره لسماع محاضرة عن الري في مصر للباحث « وليام كارتر » مفتش الري الانجليزي في ذلك الوقت .

وبعد سماع « هرتزل » لهذه المحاضرة دعا زعماء الحركة الصهيونية لارسال بعثة الى سيناء لاستكشاف أرضها والمياه الموجودة فيها ورصد امكانيات الزراعة بها ، وتذكر بعض المصادر الهامة أن « هرتزل » ذكر في يومياته أنه حاول اقناع اللورد « كرومر » المندوب السامي البريطاني في مصر باستئجار سيناء لمدة ٩٩ عاما « على طريقة الاتفاقات الاستعمارية التي تقوم بها الشركات الكبرى ، ولكن هذا المشروع فشل بسبب أطماع بريطانيا نفسها في مصر التي أرادت تحويلها الى مزرعة لمصانع لانكشاير ، وتم تأجيل هذا المشروع الصهيوني الى أجل غير مسمى ، على الرغم من حصول « هرتزل » على خطاب وساطة من وزير خارجية بريطانيا وأحد رعاة الحركة الصهيونية

ويصل « كامل زهيري » الى فكرة نقل مياه النيل الى سيناء تحت قناة السويس عبر أنابيب ضخمة ، وقد أثار « هرتزل » هذه الفكرة وأعيد طرحها عام ١٩٧٨ وظن صاحبها أنه بذلك يطرح البدائل وايجاد حلول للصراع العربي الاسرائيلي مسعى لانشاء مجمع الديانات الثلاث في سيناء ، وأن يكون هذا المجمع بديلا عن القدس ، وأن يسعى الامريكيون لبناء مطار دولي في هذه المنطقة بدلا من مطار ياميت الحربي ، وظن صاحب هذا المشروع أنه يستطيع بذلك تقليل استيطان اليهود للأراضي المحتلة ، ولكن جاء رد مناحم بيجين مخيبا للآمال إذ أكد على أن القدس عنده أهم الآن من المياه وأن قضية المياه مؤجلة .

ويقول كامل زهيري إن القانون الدولي يؤكد على الصفة الدولية لنهر النيل ، فهو ينبع من بلاد ويصب في بلاد أخرى ، وطبقا لاتفاقية ١٩٥٩ المستندة الى اتفاقية ١٩٢٩ ، بتخصيص ٥٥ مليار متر مكعب من مياه النهر لمصر ، وانه يتعين علينا اقامة المشاريع الهندسية لاستغلال هذا الحق على أكمل وجه ..

وأوضح أن نصيب الفرد في مصر تناقص من ١٧٠٠ متر مكعب سنويا عام ١٩٦٩ الى نحو ألف متر مكعب فقط في مطلع التسعينيات ، ويتوقع الخبراء استمرار الانخفاض على ضوء هذه المجاعة المائية التي تهددنا الى ٧٩٠ متر مكعب عام ٢٠٠٠ ، كما ستزداد احتياجات مصر



المائية عام ٢٠٤٠ الى مائة مليار متر مكعب من المياه سنويا . مع العلم ان المعدل الحالى لايزيد على ٥٥ مليار متر مكعب سنويا .

ونصيب الفرد من المياه فى مصر يمثل الحد الادنى او حد التكفف عنه فى اى قطر فى العالم .

ويصل « كامل زهيرى » الى دعوة « اليشع كيلى » رئيس دائرة المياه فى اسرائيل عام ١٩٧٤ . الى شراء ١ ٪ من طرح نهر النيل الذى يهدر فى البحر . مما يعود بنا الى خطر الدعوة التى ارتفعت عام ١٩٧٩ للتفريط فى مياه النيل . وهو ما يهدد امننا القومى .

واذا تم الارتباط مع اسرائيل بتحويل قطرة واحدة من مياه النيل واصبح ارتباطا مستمرا . فان هذا سوف يشكل خطرا داهما . حيث يعطيها الميثاق الدولى حق الدفاع عن هذه المياه التى اخذتها عبر هذه الاتفاقات . الامر الذى يؤكد انه لابد من التنبيه على انه لاتفريط فى قطرة مياه واحدة ، او محاولة خروج مياه النيل عن حوض النيل فى الدول التسعة المشاركة فيه . كما حددت ذلك اتفاقية عام ١٩٧٧ حول الانهار الدولية .

ويتوقف « كامل زهيرى » عند مشروع « وايزمان » الذى قدمه الى مؤتمر فرساى عام ١٩١٩ . والثابت من الاوراق انه طالب بان تصب منابع الانهار العربية فى داخل الدولة الاسرائيلية . خاصة ان الحلم الصهيونى تجاوز تعداد السكان الذى زاد من ٢٠٠ الف نسمة عام ١٩٤٨ . الى ٦ ملايين مواطن يهودى فى الدولة الحديثة . مما يؤكد ان اطماع اسرائيل فى المياه ترجع الى عام ١٩١٩ . واخر الاحصاءات تؤكد ان اسرائيل تحصل على





متابعة : مجدى حسنين

٧٦ ٪ من حاجاتها للمياه نقلا عن تقرير الامم المتحدة من الاراضى العربية المحتلة بعد عام ١٩٤٨ كما ان استهلاك المواطن الاسرائيلى من المياه خمسة اضعاف المواطن العربى

ويخلص « كامل زهيرى » الى التاكيد على ان اى بحث عن تحقيق شعار مياه العرب للعرب يجب ان يحتوى على اجابات شافية حول كيفية المحافظة على المياه الموجودة وترشيدها وزيادة الحصيلة منها وتخفيض الاستهلاك . ورد الخطر الصهيونى عنها . ولابد ان يحرص الذين يتفاوضون مع اسرائيل على تجاوز المنطق الدبلوماسى فى التفاوض الى المنطق السياسى والاستعانة بخبراء الرى والكثافة السكانية والثقافة وعلماء الاجتماع والشئون العسكرية لوضع المنظور المتكامل فى مواجهة هذا الخطر حتى لاننتهى الى ما انتهى اليه الجيل الماضى . فنكون قد كسبنا المؤتمر وخسرنا القضية » .

المجاعة المائية

ويحرص المهندس ابراهيم زكى قناوى وزير الرى الاسبق على الاعتماد على الارقام فى حديثه . موضحا ان متوسط ايراد النهر سنويا عند اسوان يبلغ ٨٤ . ٥ مليار متر مكعب وتحصل مصر على ٥٨ مليار متر مكعب لتغطية احتياجاتها السنوية وهذا حق لاينازعنا فيه احد . اما الباقى فهو ٢١ مليار متر مكعب . يحصل السودان على ١٤ مليار متر مكعب منها . وتوفر منها مصر ٧ مليارات متر مكعب

وعلى الرغم من لجوء اسرائيل الى اقامة المشروعات الهندسية مع الجبهة بمعاونة الولايات المتحدة لاقامة ٢٧ سدا على روافد نهر النيل . الا ان هذه السدود يصعب تخزين كميات كبيرة من المياه فيها . نظرا للانحدار الشديد الذى يتميز به مجرى النيل عند المنبع . واقصى تقدير للتخزين فى هذه المناطق لايتجاوز مليار متر مكعب . وعلى الرغم من عدم الانتهاء من مشروع قناة جونجلى . نظرا للظروف السياسية التى يمر بها السودان . الا ان المهندس قناوى اقترح مشروعا اخر . لانشاء قناة جديدة تستطيع تخزين ٥ مليارات متر مكعب بدلا من ذهابها هباء فى المستنقعات الشرقية بالسودان وتستطيع سياسات وزارة الرى المصرية الموجودة الان الاتجاه لتنفيذ هذا المشروع الهام لمصلحة البلدين مصر والسودان

ويشير المهندس قناوى الى ان مصر لديها من الامكانات ما يكفى لتوليد اكثر من ١٠٠ مليار كيلووات / ساعة من الكهرباء باستغلال مياه النيل فى المواقع المختلفة . خاصة ان وزير الكهرباء الحالى المهندس ماهر اباظة منتبه الى هذا الموضوع اشد الانتباه . الا ان عدم وجود الامكانات تعوق حركته فى هذا الاتجاه .

ويمكن لهذه المحطات ان تسهل ربط الخطوط الكهربائية بين مصر والسودان . والاستغناء عن المحطات التى نستعمل فيها البترول .

ويقول ان حقوقنا فى مياه الانهار العربية ثابتة لاينازعنا فيها احد . ولايشاركنا فيها احد ولابد ان يعنى المسئولون العرب بهذه

الحقوق حتى لايهدروها ادراج الرياح .

من جانب اخر اوضح د . على النويجي اننا اصبحنا في مسأس خطيرا للتهديدات المستمرة التي تتعرض بمواردنا المائية على ايدى اسرائيل . ولو استمر النهج الحالي في التعامل مع الواقع المصرى والعربي فلن يقوم لنا مقام في عالم الغد . ولذلك لابد ان تعى الحركة الوطنية المصرية بخطورة هذا الامر وان تدرج قضية حماية المياه العربية في اول مهامها .

واشار د . محمد نعمان الباحث بمعهد التخطيط القومي الى ان مشروع . اليشع كيلى . في الاساس يعتمد على مد مياه النيل من ترعة الاسماعيلية الى صحراء النقب . وكان ذلك عام ١٩٧٤ . واطلق على هذا المشروع انذاك . مشروع مياه السلام . وفي عام ١٩٨٦ تم تحديث المشروع واطلق عليه مياه الشرق الاوسط واعتمدت فكرة المشروع الذى اشرفت عليه جامعة تل ابيب . بأن اى اتفاقات سلام لابد ان تتضمن الاتفاق على المياه وان تتقاطع مياه الانهار العربية في ارض اسرائيل انهار الاردن واليرموك والليطاني والنيل . هذا في الوقت الذى انتهت فيه اسرائيل عام ١٩٨٠ من تحديث شبكة الرى لديها وتم تحويل مياه الليطاني اليها . بطاقة تخزين تصل لاستيعاب ٤,٥ مليار متر مكعب . في حين ان المتوفر من المياه لديها لايتجاوز ١,٨ مليار متر مكعب طبقا لمشروع اليشع كيلى . والذى يتوقع د . نعمان ان يكون ورقة اسرائيل في المفاوضات . فهى على الاقل تريد من نهر النيل ٠,٨ مليار متر مكعب . ومن الليطاني ٠,٨ مليار متر مكعب ومن اليرموك نصف مليار متر مكعب . كما تطالب بـ ٤٠٠ مليون متر مكعب من نهر الاردن . وهذا بالطبع لن يبقى للاردن اية موارد منتظمة واجمالي ما تريده اسرائيل يبلغ ٤,٢ مليار متر مكعب .

من جانب اخر يلقى د . نعمان الضوء على ما تفعله اسرائيل افريقيا . من بناء مشروعات مائية في اثيوبيا التي تمثل منابعها ٧٠ ٪ من موارد نهر النيل . وكذلك في اوغندا التي بها بحيرة فيكتوريا التي تعد من اكبر بحيرات المنبع . وبذلك تستطيع اسرائيل ان تبعث في حوض النيل بالكامل فوضى شديدة .

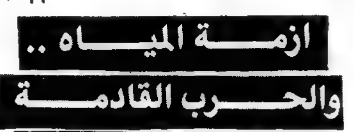
وكل هذا يدفع . كامل زهيرى . الى التاكيد على ان حرب المياه قائمة .



المصدر : النــــور

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



ازمة المياه من اهم الازمات التي تواجه العالم في هذا الوقت وفي السنوات القليلة المقبلة سيكون هناك صراعات بين اطراف عديدة من اجل الحصول على المياه.

ونظرا لخطورة هذه الازمة بات من المسلم به ان الحرب القادمة ستكون حربا من اجل الحصول على المياه فقد اكدت التقارير والتوصيات في المؤتمرات والندوات التي عقدت في الاونة الاخيرة في هذا الشأن وخاصة ندوة نقابة المهندسين بالمنوفية ان الحرب لا محالة قادمة خاصة وان الولايات المتحدة الامريكية تسعى بكل مالديها من طاقات للاستيلاء على المياه العربية سواء مياه نهر النيل او نهر دجله والفرات او نهر الاردن بالاضافة الى سعي اسرائيل ايضا للسيطرة على المياه العربية لتكوين دولة اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات وهذه الرغبة لدى الولايات المتحدة الامريكية

واسرائيل ليست وليدة الوقت الحاضر، بل تسعى امريكا لها منذ سنوات عديدة وبالتحديد في سنة ١٩٥٣ في عهد الرئيس الامريكي ايزنهاور الذي عرض انذاك على حكومات لبنان وسوريا والاردن واسرائيل خطة لتطوير موحد الا ان مساعيه باءت بالفشل. ولم تيأس

الدبلوماسية الامريكية عن التحرك ازاء هذه المشكلة فمنذ عام ١٩٨٩ كلف الرئيس الامريكي وسيطه الخاص ريتشارد ارميتاج بالتحرك والقيام بالعديد من الجولات والمباحثات معتمدة في ذلك على تركيا ففي فبراير سنة ١٩٩٠

قامت تركيا بمنع المياه لمدة شهر عن نهر دجله والفرات بإعتبارها دولة منبع ومن ناحية اخرى بدأت في انشاء ٢١ سدا لصالح مشروع شرق الاناضول، انجزت منها ٨ سدود لصالح بحيرة اتاتورك والذي سيخلف وراءه بحيرة كبيرة يبلغ مخزونها ٤٨ مليار متر مكعب

من المياه والتي قد يتسبب عنها بعد امتلائها كلية جفاف المجرى الطبيعي للتدفق النهرين دجله والفرات وروافدهما في سوريا والعراق مما سيؤدي الى نزاعات مستمرة بينهما حول اقتسام المياه التي تسمح بها تركيا. علاوة على انها تعتبر دولة ضغط على سوريا، وتعتمد ايضا على اثيوبيا التي تتحكم في مياه نهر النيل حيث ان ٨٥ ٪ من المياه التي تعتمد عليها مصر تأتي من اثيوبيا التي قامت بمساعدة الخبراء الاسرائيليين بإنشاء العديد من الخزانات على منابع النيل مقابل تهجير اليهود الفلاشا الى اسرائيل

وقد يؤدي الوضع المائي في اسرائيل ايضا الى نشوب تلك الحرب نظرا لخطورة الوضع المائي في اسرائيل والذي عبر عنه تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الصادر في واشنطن عام ١٩٨٦ والذي بدأ بقوله «ان العقد القادم سوف يكون عقد صراع على المياه في الشرق الاوسط مما قد يؤدي الى تمزيق الروابط الهشه القائمة فعليا بين دول المنطقة، وان ذلك سوف يؤدي الى عدم استقرار لم يسبق له مثيل في المنطقة.

وقد اكدت التقارير الصحفية الاسرائيلية الصادرة في السنوات الماضية ان حجم الواردات الاسرائيلية على النحو التالي

- مياه جوفية ١٢٤٠ مليون م٣ منها ١٢٠٥ ملايين م٣ صالحة للشرب و ١٥ مليون م٣ صالحة للري و ١٠ ملايين م٣ مياه مالحه

- حوض نهر الاردن ٦٢٠ مليون م٣
- مياه السيول ٤٠ مليون م٣ منها ١٥ مليون م٣ صالحة للشرب و ١٥ مليون م٣ صالحة للري و ١٠ ملايين م٣ مياه مالحة

- مياه الري المالحة وتبلغ ١١٠ ملايين م٣

وبهذا يصل حجم الاستخدام الاسرائيلي ٢١١٠ ملايين م٣ وهذا الحجم يعكس تطور الاستهلاك الاسرائيلي مع التوسع الدائم في استجلاب المهاجرين اليهود من ٣٥٠ مليون م٣ عام ١٩٤٩ الى ٢١١٠ مليون م٣ عام ١٩٨٥ ويرى خبراء المياه في العالم ان اسرائيل مع حلول عام ٢٠٠٠ سوف تقل مواردها المائية بنسبة ٣٠ ٪ اذا لم توجد بدائل اخرى، وانها تسرق ٤٠ ٪ من موارد المياه في الاراضي العربية المحتلة «رسالة المهندس» في عددها الصادر يناير ١٩٩١، وهذه

التقارير تشير الى ان اسرائيل في أشد الحاجة الى المياه في هذه الفترة التي تقيم فيها المستوطنات وتستقبل فيها كل يوم الالاف اليهود من جميع بقاع العالم لايمانها الشديد بتكوين دولة اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات والتي تخطط لها اسرائيل منذ سنوات عديدة تساعدها في ذلك الولايات المتحدة الامريكية التي ساعدت اسرائيل في اقامة اكبر جسر جوي لنقل اليهود الفلاشا اليها من اثيوبيا بالاضافة الى الاعداد الهائلة من المهاجرين التي تصل

اسرائيل من الاتحاد السوفيتي والبانيا وغيرها.

كما انها «امريكا» تسعى لعقد مؤتمر خاص حول المياه في استانبول في الفترة ٣ : ١٩٩١/١/٩ والذي صرح الرئيس التركي بتأجيله.

هذا المؤتمر سيكون تحت الهيمنة الامريكية، وسيكون اى حل يتم الوصول إليه لصالح الكيان الصهيوني من خلال مده بالمياه لاستيعاب الكثير من المهاجرين.

طه خطاب



المصدر : المؤسسات

التاريخ : ٥-٤-تو حصير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من الذاكرة

بين احتمالات الحرب واحلام السلام

ماء ودماء وحروب قادمة



بقلم
كامل زهيري

ما السبب؟!

كلما سئلت عن المستقبل عدت الى الماضي؟

وكلما تحدثت عن مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي واستشهدت بما حدث في التاريخ لاستنتاج ما سيحدث في المستقبل.

ومن حق القراء اذن ان يتساءلوا:

ـ هل اصبحت فيما اكتب سجين الماضي، واسير التاريخ، لا استطيع ان أبارحه عند الحديث عن الاحتمالات القادمة.

وجوابي بصراحة وبساطة واخلاص:

ـ ان الصراع مع اسرائيل والصهيونية، مختلف عن كل صراع، لاننا واجهناه في البداية «مشروعاً» حول الارض والمياه والحدود. وقد بدأ هذا المشروع فكرة ودعوة، فاصبحت الدعوة وعداً، «اعطاه من لا يملك لمن لا يستحق». وكان وعد بلفور ١٩١٧ نقطة تحول حاسمة في تاريخنا ومصيرنا. وبعد ثلاثين عاماً اي في عام ١٩٤٧، كان تقسيم فلسطين بالقرار ١٨١ لاقامة دولتين واحدة عربية واخرى يهودية. وكانت حرب ١٩٤٨. وبعد عشرين عاماً اخرى، كانت حرب ١٩٦٧ لتسيطر اسرائيل بالقوة على اضعاف



المصدر : الـمؤتمر الـعربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩١

«ارضها وحجمها ومياهها».

واليوم نواجه مرحلة جديدة تماماً بين احلام السلام واحتمالات الحرب، ونواجه سياسة الانتقال من اسرائيل الصغرى الى الوسطى ثم الكبرى بتدفق مليون آخر من اليهود السوفيات وغيرهم بالاضافة الى ملايين اسرائيل الاربعة، ونواجه سياسة التمسك والتشبث بالارض المحتلة بمبدأ عزيز على المفاوض الاسرائيلي، يقول:

- «كل ما عندي هو ملكي، وكل ما عندك قابل للتفاوض».

وبين احلام السلام واحتمالات الحرب نواجه في اسرائيل وقلب العقيدة الصهيونية هذا التحالف بين الارهابي والجنرال والحاخام.

فاذا كان حديثي اليوم عن المياه العربية، في النيل او الاردن او الليطاني والوزاني، كان لا بد ان اعود ايضاً الى الامس.

لانني منذ ١١ عاماً، اخرجت كتابي «النيل في خطر» وبقدر ما اضفت الى طبعاته الاربع حتى الآن، لا زلت اتمسك بفضح اطماعهم القائمة على ضوء مشروعاتهم القديمة.

ولولا انني قرات مذكرات تيودور هرتزل في طبعتها الكاملة بالانكليزية في الستينات، وكان الدكتور انيس صايغ قد قدم ملخصاً وافياً لها بالعربية، لما تنبهت لما رواه هرتزل عن زيارته للقاهرة في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٠٣ ليعرض على اللورد كرومر المعتمد البريطاني بعد يومين مشروع استئجار سيناء لمدة ٩٩ عاماً، لتوطين يهود اوروبا فيها، وفكرة تحويل مياه النيل عبر قناة السويس الى سيناء.

ولولا هذه العودة الى الماضي، الى المشروع الصهيوني القديم لما تنبهت الى خطورة فكرة تحويل مياه النيل عبر القناة الى سيناء، ثم صحراء النقب، خارج الحدود المصرية، ايام الرئيس السابق انور السادات في ايلول/ سبتمبر ١٩٧٩.

وقد عدت ايامها الى ما كانت جريدة «معاريف» الاسرائيلية قد نشرته في ٢٧ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٨، حول الاقتراح الاسرائيلي بان تقوم مصر ببيع مياه النيل لاسرائيل، في مقال اليشع كيلي تحت عنوان «مياه السلام» «لحل مشكلة المياه التي ستضطر اسرائيل لمواجهتها لبضع سنوات قادمة».

وفي هذا المقال قال صاحبه: «وتنفيذ هذا المشروع لا يتطلب فقط ظروفاً سياسية مثل تلك الظروف القائمة الآن، وهي لا بد ان تكون هناك ايضاً فائدة اقتصادية» «لان هناك دولاً كثيرة مستعدة للمتاجرة في مورد طبيعي حتى مع دول معادية، مثل الصين التي تبيع المياه لعدوتها هونغ كونغ».

وايامها قال اليشع كيلي ان مشاكل المياه بالنسبة لاسرائيل يمكن ان تحل على المدى البعيد حين تأخذ نسبة ١٪ من مياه نهر النيل اي ٠.٨ مليار متر مكعب في السنة من حوالى ٨٠ مليار متر مكعب في السنة.

واليشع كيلي هو رئيس شركة تاحال، وهي شركة مساهمة اسرائيلية تملك ٥٢٪ من اسهمها، وتملك الباقي مناصفة الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي، ومهمة الشركة هو التخطيط لاستثمار الموارد المائية في اسرائيل والقيام بالدراسات اللازمة.

وايامها ثارت ضجة حول اخفاء المشروع، وتكذيبه، الى ان حسمت الحقيقة وانكشفت بنشر خطابات السادات الى بيغن ورده عليه في آب/ اغسطس ١٩٨٠ مما يؤكد ان الفكرة كانت معروضة فعلاً.

.. واليوم اعود الى قضية المياه، وهي ليست مصرية فقط بل عربية، لانني اعود بالذات الى النسخة المطورة من مشروع اليشع كيلي وخاصة ان قضية مستقبل المياه العربية سوف يعرض على محادثات «السلام» متعددة الاطراف في مرحلة لاحقة او في المرحلة الثالثة بالذات، طبقاً لترتيب اجراءات مؤتمر مدريد.

واعود الى هذا المشروع لانه لا يتصل بالنيل فقط بل يتصل بمياه النيل والليطاني واليرموك.

وهذا المشروع اصدره اليشع كيلي - ايضاً - عام ١٩٨٦ تحت اشراف صندوق ارماند هامر للتعاون في الشرق الاوسط برعاية جامعة تل ابيب، تحت اسم مخطط مياه الشرق الاوسط في ظل السلام».

وقد كتب البروفسور حاييم بن شاحار، رئيس لجنة التوجيه للصندوق في مقدمته لمشروع «اليشع كيلي» قائلاً:

- ان اي اتفاق او اي اتفاقات للسلام في الشرق الاوسط لا بد ان تكون فيها اعادة توزيع موارد المياه جزءاً مكملاً لها.

ويعني ذلك بما سماه «تحقيق التوازن في الموارد المائية».

ويقول اليشع كيلي في هذا التقرير ان «ارض اسرائيل» هي نقطة تقاطع موارد المياه العربية: النيل والليطاني واليرموك.

ويرمي المشروع الصهيوني الجديد لعام ١٩٨٦ إلى توفير ٠.٨ مليار متر مكعب من نهر النيل وهو المشروع القديم المعلن عام ١٩٧٤ واضافة ٠.٨ مليار من نهر الليطاني، و٠.٥ مليار متر مكعب من نهر اليرموك و٤٠٠ مليون متر مكعب من نهر الاردن. وبذلك يتحقق لاسرائيل ٢.٥ مليار متر مكعب تضاف إلى ١.٨ مليار متر مكعب متوفر حالياً، فتصبح طاقة الشبكة الاسرائيلية ٤.٣ مليار متر مكعب من المياه. هذا هو المشروع الجديد الذي ننشره - ونحن لا زلنا على اول سلالم المفاوضات - والارجح ان يكون هذا المشروع هو ورقة العمل الاسرائيلية في مفاوضات المياه القادمة.

> يرمي المشروع الصهيوني الجديد لعام ١٩٨٦ إلى توفير ٠.٨ مليار متر مكعب من نهر النيل وهو المشروع القديم المعلن عام ١٩٧٤ واضافة ٠.٨ مليار من نهر الليطاني، و٠.٥ مليار متر مكعب من نهر اليرموك و٤٠٠ مليون متر مكعب من نهر الاردن. وبذلك يتحقق لاسرائيل ٢.٥ مليار متر مكعب تضاف إلى ١.٨ مليار متر مكعب متوفر حالياً. فتصبح طاقة الشبكة الاسرائيلية ٤.٣ مليار متر مكعب من المياه.

وما اشبه الليلة بالبارحة، وان كان اليوم افظع!

ولا بد ان انبه من الآن الى هذا المشروع لخطورته، لاننا نواجه مرحلة دقيقة بين احلام السلام واحتمالات الحرب.

وقد عادت من جديد - هذه الايام - قضية مياه الشرق الاوسط على جدول المرحلة الثالثة، المسماة المفاوضات المتعددة الاطراف، كما اعلنت الدعوة الى المؤتمر، وكما تحدث الرئيس جورج بوش في افتتاح مؤتمر مدريد.



المصدر : المؤسسة والنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأفرسان
التاريخ : ٥ ٢ نوفمبر ١٩٩١

ولا بد اذاً ان نفتح الملف من جديد ومن بدايته.

وعلينا ان نضع تحت اعيننا، ما قاله هارولد سوندرز، نائب مساعد وزير الخارجية الاميركية امام اللجنة الفرعية لاوروبا والشرق الاوسط في لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس في تموز/ يوليو ١٩٧٤:

- سوف تزداد اهمية مشكلة المياه واهمية السيطرة عليها كموضوع «حيوي» في المفاوضات العربية - الاسرائيلية.

ولا بد ان نتذكر ما قاله مناحيم بيغن عشية غزو لبنان عام ١٩٨٢:

- ان اسرائيل العطشى لا يمكن ان تقف مكتوفة الايدي، وهي ترى مياه نهر الليطاني تذهب هباء الى البحر. وقد اصبحت «القوات» جاهزة في اسرائيل لاستيعاب نهر الليطاني.

وما قاله ايضاً - أرييل شارون الوزير متعدد الوزارات، في الحكومات الاسرائيلية الثماني، ما بين الدفاع والتجارة والصناعة والزراعة والاسكان والاستيعاب وفي جريدة دافار - ٤ حزيران/ يونيو ٨١:

- لا يمكن حل مشكلة المياه في اسرائيل حلاً كاملاً الا في اطار حل اقليمي، اذ ان ثلث مصادر المياه اللازمة لاسرائيل يقع في لبنان ومرتفعات الجولان، والثلث الآخر في الضفة الغربية.

وايضاً، ما نشرته البروغريه المصرية - بالفرنسية - ولم تنشره بقية الصحف بالعربية لوكالة الانباء الفرنسية في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، نقلاً عن دراسة للامم المتحدة تقول ان ٦٧٪ من استهلاك اسرائيل للمياه يأتي من خارج حدودها عام ١٩٤٨.

وتقول الدراسة: ان الاسرائيلي يستهلك الآن خمسة اضعاف ما يستهلك العربي من المياه.

ويكفي لتصوير مدى «مجاعة المياه» ان نعود الى اوراق ندوتين هامتين، اقامتهما جامعة القاهرة في آذار/ مارس ١٩٩٠، وجامعة لندن بعد شهرين في ايار/ مايو ١٩٩٠.

ان خط الفقر المائي - بالمقاييس العالمية والعلمية هو هذا الالف متر مكعب وسوف ينخفض هذا النصيب المتوسط الى رقم مخيف هو ٧٩٠ متر مكعب عام ٢٠٠٠، ينخفض بعد ذلك الرقم بحلول عام ٢٠٤٠، حين لا تقل حاجة مصر من المياه عن ١٠٠ مليار متر مكعب سنوياً.

ودون اغفال الجهود العلمية الكبيرة في ترشيد استخدام المياه، او طرق الري المستحدثة بالتنقيط او اعادة استخدام المياه المستعملة في الصرف بل وحتى المجاري، فان الارقام واضحة فاضحة الدلالة على المجاعة المائية، وتؤكد ان اي تفريط في قطرة واحدة من مياه النيل يهدد امننا القومي بابسط معانيه.

ولا زلنا نحذر ونتذكر، لان فشل عرض مياه النيل عام ٧٩ و٨٠ لا



يعني اكثر من تاجيله لظروف «افضل» فقد عاد المشروع من جديد فيما نشره اليشع كيلي عام ١٩٨٦، والارجح ان يعود في المفاوضات القادمة. ولا زلنا نحذر ونذكر ان اول مؤتمر قمة عربية عام ١٩٦٤ كان سببه هو قيام اسرائيل بتحويل مياه نهر الاردن، واتفاق القمة العربية على مشروع عربي مضاد للحفاظ على المياه العربية. وكان ما كان من قصف اسرائيل للمواقع الهندسية العربية، ثم كانت حرب ٦٧ التي ادت الى الاستيلاء بالقوة على الارض والمياه. وقصة كان الياهو بن اليسار، رئيس لجنة الامن والشؤون الخارجية في الكنيست الآن، وعضو الليكود، وعضو الوفد الاسرائيلي في مؤتمر مدريد الاخير. وكان الياهو بن اليسار يومها مديراً لمكتب مناحيم بيغن، وكان من اعضائها اريل شارون وزير الاسكان الآن، وقد صرح في «هارتس» ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨ قبل تصديق مجلس الوزراء الاسرائيلي على تقرير «الحكم الذاتي» قائلا:

- «ستواصل اسرائيل التمسك بالسيطرة على مصادر المياه في الضفة الغربية حتى بعد اقامة الحكم الذاتي».

ولا بد لنا ان نفتح ملف المياه، ونحذر كما حذرنا منذ سنوات، ونعود الى الماضي القريب لنستكشف المستقبل القادم. ولنا عودة مؤكدة، بتفاصيل اكثر لانها في الحقيقة قصة «ماء» ودماء» وحروب قادمة».

اسرائيل ... ومياه الضفة والأردن

١٣	مشروع اسرائيلي لتوصيل البحر الابيض بالبحر الميت	مروة اديب جبر	شئون عربية مايو ١٩٨١.........١٠٦٤
١٤	تهويد الماء بعد تهويد الارض	رفعت سيد احمد	المنار/يناير١٩٨٥... ١٠٦٩
١٥	الابعادالسياسيةوالاقتصادية لمشروع قناة البحرين	د.غازي اسماعيل ربابعة	السياسة الدولية ١٩٨٦............١٠٧٨
١٦	الارض المحتلة: سياسةاسرائيل المائيةفي الضفة الغربية	د.غازي اسماعيل ربابعة	شئون عربية ديسمبر ١٩٨٧...... ١٠٩٣
١٧	اسرائيل تبحث عن جدية خطتها لحفر قناة للبحر الميت عبر غزة		الشرق الاوسط ٢٢ديسمبر١٩٨٩......١١٠٣
١٨	مرة أخرى: حروب المياه قادمة	محمود السمان	مايو/٤ايونيو١٩٩١... ١١٠٤
١٩	الاردن يبلغ الخط الاحمرفي احتياجاته المائية		الشرق الاوسط ١٤ سبتمبر١٩٩١.... ١١٠٧
٢٠	ازمة المياه في الاردن وصلت الى الخط الاحمرمع عودةالمغتربين من الكويت .		الحياة ١٧ سبتمبر ١٩٩١... ١١٠٨
٢١	المياه في الشرق الاوسط: مشروع البحر المتوسط ـ البحر الميت	د.حسن الجنابي	الاتحاد ١٩ سبتمبر ١٩٩١.... ١١١٠
٢٢	اسرائيل تستأنف ابحاثها بربط المتوسط بالبحر الميت .		الاهرام ٢ أكتوبر ١٩٩١..... ١١١٤
٢٢	تل ابيب بدأت عمليات الحفر التجريبي		الشرق الاوسط ٤ اكتوبر ١٩٩١..... ١١١٥
٢٤	العالم اليوم ـ الخطر القادم		النور/٩/أكتوبر١٩٩١.. ١١١٧
٢٥	حل ازمة المياه في الاردن مرتبط بتسوية في المنطقة		الشرق الاوسط ١٢ نوفمبر ١٩٩١.... ١١١٨
٢٦	الاردن عطشان والسكنات من تنفع		صوت الكويت ١٢ نوفمبر ١٩٩١.... ١١٩



المصدر : مصر الفتاة

التاريخ : ١٢ أكتوبر ١٩٤٤ — للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

J.V.A.

مشروع صهيونى خطير فى فلسطين

لإسكان أربعة ملايين يهودى وإجلاء عرب فلسطين إلى العراق

■ تلخص هذه الحروف اسم المشروع الصهيونى الجديد لاستغلال فلسطين ، وإعدادها لإيواء أربعة ملايين يهودى فوق سكانها الحاليين . وقد وضع هذا المشروع الدكتور لودر ملك[1] ، وشرح تفاصيله كتاب جديد ظهر حديثاً باسم « فلسطين .. أرض الميعاد » . وهذه الحروف J.V.A هى أول الكلمات التى تكون اسم المشروع وهو Jordan Valley Authority والغاية منه استغلال وادى الأردن فى هذه البلاد .

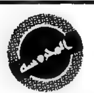
■ ونقتطف قبل ذكر تفاصيل هذا المشروع الخطير بعض المعلومات التى أوردها الكتاب المذكور عن فلسطين . فقد ذكر أن اليهود أنفقوا على فلسطين منذ سنة ١٩١٧ أكثر من نصف مليون دولار .

■ منذ سنة ١٩١٨ بدأ عدد اليهود فى فلسطين من خمسين ألف نسمة إلى ٥٥٠٫٠٠٠ نسمة فى سنة ١٩٤٣ . وهذا العدد ثلث مجموع السكان فى فلسطين . وعدد السكان العرب المسلمين ٩٠٠٫٠٠٠ نسمة . وعدد العرب المسيحيين ١٢٥٫٠٠٠ نسمة .

■ اكتشف الدكتور لودر ملك : مشروعه هذا فى سنة ١٩٣٩ عندما كان يجوس بالطائرة فوق وادى الأردن ، ولما أتم مساحته ووضع تصميمه وصفه بأنه سيكون من أعظم المشاريع الهندسية فى العالم .

■ فقد وجد أن وادى الأردن ينخفض عن سطح البحر بـ ١٣٠٠ قدم ويمد بمسافة قليلة عن شاطىء البحر الأبيض المتوسط . وهذه الظاهرة الطبيعية يمكن استغلالها لتكون مصدراً نفيساً لتوليد قوى كهربائية عظيمة .

■ وبتنفيذ هذا المشروع ، وإحكام نظام الصرف فيه ، يمكن إنشاء عدد كبير من المزارع والمصانع ،



المصدر : مصر الفتاة
التاريخ : ١٢ أكتوبر ١٩٤٤

لأيواء أربعة ملايين من اليهود المشردين فى أوربا زيادة على الـ ١٫٨٠٠٫٠٠٠ نسمة ، وهم سكان فلسطين الحاليين من عرب ويهود .

■ ويرى صاحب المشروع أن ما تحتاج اليه فلسطين هو الماء والكهرباء ويمكن لفيضان نهر الأردن ونهيراته أن يوفر الماء لرى الوادى ، كما أن جريانه السريع وانحداراته الحادة فى طريقه إلى البحر الميت تصلح مصدراً للقوة الكهربائية

■ ويحتاج مشروع الرى إلى شبكة من الترع تستمد ماءها من أعالى أنهار الأردن واليرموك والزرقا . ويمكن أن يروى هذا المشروع ٣٠٠٫٠٠٠ دونم من الأرض .

■ انحدار الماء إلى البحر الميت يفوق أى انحدار آخر فى الدنيا كلها ، إذ يصل إلى نهايته فى قاع البحر الميت منخفضا ٢٦٠٠ قدم عن سطح البحر المتوسط

■ ويفقد البحر الميت بالبخر ١٦ قدماً من مائه كل سنة . ولما كان المشروع يرمى إلى وصل ماء البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت فان ماء البحر الأبيض سيعوض هذا الماء الفاقد بالبخر والترعة التى تنقل الماء بين البحرين ستكون مصدراً لقوى كهربائية جسيمة .

■ ويبعد وادى الأردن نحو ٢٥ ميلا عن البحر المتوسط عند خليج حيفا .

■ ويتضمن التصميم التفصيلى للمشروع شق ترعة مكشوفة طولها سبعة أميال من مكان بالقرب من حيفا إلى جبل الكرمل . وإنشاء ترعة محجوبة (Tannel) من هذه النقطة إلى حافة وادى الأردن . وكلا الترعتين يمضيان باتساع يكفى لنقل ماء البحر بمعدل ١٠٠٠ قدم مكعب فى الثانية فوق ما يصفى من الماء العذب ، وبذا يظل البحر الميت محتفظا بمستواه .

■ وسيكون مسقط الماء عند منحدر الأردن بمعدل يقل قليلا عن ١٢٠٠ قدم . وإذا حسبت كمية الماء الساقط مع مسقط المنحدر يمكن الحصول على قوة كهربائية حدها الأدنى بين ٧٦٫٠٠٠ إلى ١١٠٫٠٠٠ كيلوات . فاذا أضيفت القوة الكهربائية التى تتولد من مساقط أخرى يكون المجموع قريباً من ١٥٠٫٠٠٠ ك . وات .

■ وهذه القوة الكهربائية تكفى لإعالة مليون من السكان ، مع مراعاة ظروف البيئة الفلسطينية وملابساتها .

■ ولا يقف المشروع عند هذا الحد ، ولكن يتضمن أيضاً استنبات كميات هائلة من الأشجار فى المناطق



المصدر : مصر الفتاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أكتوبر ١٩٤٤

التى يصلح فيها الزرع الدورى ، بحيث تعود إلى فلسطين شهرتها القديمة فى الغابات .

■ كما أنه يتناول أيضاً استغلال الثروات المعدنية فى البحر الميت نفسه على نطاق أوسع كثيراً مما يحدث الآن .

■ وأهم معادن البحر الميت البوتاسيوم الذى يستعمل فى التسميد والصناعات الحربية ، والبرومين الذى يستعمل فى تكرير الزيوت المعدنية ، والمنزيوم الذى يستعمل فى تكوين سبائك لبناء الطائرات .

■ وينطوى المشروع أيضاً على خطط لزراعة المناطق الشاسعة فى جنوب فلسطين المحيطة ببئر السبع . وواضح طبعاً أن المشروع يطوى تحت جناحه جميع مناطق شرق الأردن ، أى إمارة سمو الأمير عبد الله .

■ ويشير الكتاب إلى أن العرب فى هذه المناطق الذين يتذمرون من تنفيذ هذا المشروع ، يستطيعون الهجرة إلى أرض السواد الخصبة حيث يجرى دجلة والفرات ، وتستطيع العراق الحاضرة أن تستوعب منهم العدد الوفير !!!



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ يناير ١٩٦٤

تحويل مجرى نهر الأردن

في نظر القانون الدولي

في هذا الوقت الذي بلغت فيه أزمة تحويل مجرى نهر الاردن ذروتها وأصبحت اسرائيل قاب قوسين أو أدنى من تنفيذ مشروعها ، وفي هذا الوقت الذي ضربت فيه الجمهورية العربية المتحدة مثلا أعلى في تغليب المصلحة القومية على جميع الاعتبارات ، يهم الرأى العام العربي ان يتعرف حكم القانون الدولي في العمل الذي تريد اسرائيل أن تقدم عليه ، والذي عزم العرب على وقفه وعلى رسم خطة عربية شاملة يرجى ان يسفر عنها اجتماع القمة العربي المقبل ، لحشد كل الجهود والامكانات العربية بحيث تكون لها فاعلية الوقوف وقفة مجدية في وجه هذا الخطر الذي يهدد العرب أجمعين .

ان نهر الاردن ينبع من الاراضي العربية ، ويسير في اكثر من دولة عربية واحدة قبل ان يمر باسرائيل . ويمثل هذا المجرى المائي الدولي — اى الذي يمر باقليم اكثر من دولة او تتلخمه اكثر من دولة — له احكام قانونية رسمها القانون الدولي العام واصبحت قواعد راسخة يقرها الفقه وتطبقها الجهات القضائية الدولية .

وبصرف النظر عن عدم اعتراف الدول العربية باسرائيل وما يرتبه هذا الوضع من آثار قانونية ، نرى من المفيد استعراض احكام القانون الدولي في خصوص الانهار الدولية وما يؤدي اليه تطبيقها على مشكلة تحويل مجرى الاردن .

ان القاعدة الرئيسية في هذا المجال ، هي أن الدولة يتحتم عليها في استعمالها سيادتها على جزء النهر الدولي الذي يمر باقليمها،ان تراعي آثار ذلك الاستعمال في الدول الاخرى التي يمر باقليمها النهر ، والا تغير من جريان النهر الطبيعي أو تتدخل فيه على وجه يضر باية دولة من هذه الدول الاخرى .

وهذه القاعدة صاغها المؤتمر السابع والاربعون لجمعية القانون الدولي الذي انعقد في دبروفنيك بيوجوسلافيا في سنة ١٩٥٦ ، على اساس ما استقر عليه العرف الدولي وانعقد عليه اجماع فقهاء القانون الدولي العام .

ويقول الفقيه الانجليزي سير هيرش لوترباخت الذي كان حتى وفاته قاضيا في محكمة العدل الدولية :

ان جريان النهر الدولي ليس خاضعا لسلطان اية دولة من الدول التي يجري النهر في اقليمها ، اذ ان القانون الدولي العام يمنع الدولة من تغيير الاحوال الطبيعية في اقليمها اضرارا بالاحوال الطبيعية في اقليم دولة اخرى . ولهذا السبب ، فان الدولة يمتنع عليها ان توقف جريان النهر الطبيعي او ان تحول مجراه اذا كان يسيل سيلانا طبيعيا



من اقليمها الى اقليم دولة اخرى ، كما انه يمتنع على الدولة المسبب عينه ان تستعمل مياه النهر على وجه يسبب لجيرانها ضررا او يحول بينهم وبين الاستعمال العادى لمياه النهر فى اقليمهم (كتاب اوبنهايم بشرح لوترباخت طبعة سنة ١٩٥٥ ص ٤٧٤) .

ويستطرد ذلك الحجة فى القانون الدولى فيقول :

ان من واجب الدولة الا تتدخل فى الجريان الطبيعى للنهر على وجه يضر بالدول الاخرى التى يجرى النهر فى اقاليمها. واساس هذا الالتزام هو القاعدة العامة فى سوء استعمال الحق . وهذا الالتزام يعتبر مبدأ عاما من مبادىء القانون التى تقرها كل الدول المتمدينة ، ويتعين على محكمة العدل الدولية ان تطبقها وفقا للمادة ٣٨ من قانونها النظامى (ص ٣٤٦ من المرجع السابق) .

هذا وان هناك قاعدة اخرى استقرت اخيرا بين قواعد القانون الدولى فى شأن الانهار ، تخرقها اسرائيل خرقا صارخا بالعمل الذى تزمع القيام به . فالمشروع الاسرائيلى يقوم على اساس حفر قناة كبرى ومد انابيب ضخمة تنقل اليها المياه من مجرى الاردن بواسطة مضخات ، حتى تصل الى صحراء النقب . وهذه الصحراء تقع من وجهة النظر الجغرافية خارج حوض نهر الاردن ، اذ ان حوض هذا

بقلم الدكتور جمال مرسى بدر

النهر هو مجموع الاراضى التى تسيل مياهها نحو النهر وتصرف فيه بطريقة طبيعية بفعل تضاريس الارض واتجاهها الطبيعى من الارتفاع فى اطراف الحوض الى الانخفاض فى وادى النهر .

وصحراء النقب لا يمكن ان تجرى نحوها مياه الاردن طبيعيا ، اذ تفصلها عن حوض الاردن مرتفعات تمتد بين النهر وبين شاطىء البحر الابيض المتوسط موازية تقريبا لمجرى النهر ، ولذلك لا يمكن اعتبار صحراء النقب جزءا من حوض نهر الاردن . ويكفى للتدليل على ذلك ان المشروع الاسرائيلى يتضمن ضخ المياه بمعدل ١٦٠ مليون متر مكعب من الماء فى السنة ، تزداد بعد ٣ سنوات (لو نجحت اسرائيل فى تنفيذ مشروعها العدوانى) لتصل الى ٣٥٠ مليون متر مكعب فى السنة . وتبلغ قوة مضخات المشروع على بحيرة طبرية سبعين الف حصان ، وسترتفع المياه عبر انابيب من الصلب الى ارتفاع ٢٥٠ مترا تقريبا لتجرى بعد ذلك نحو صحراء النقب . وفى كل هذا الدليل الكافى على ان الجريان الطبيعى للنهر لا يسمح بوصول مياهه الى النقب حتى وان حفرت لها القنوات اللازمة . ولذلك فان المشروع الاسرائيلى ينطوى فى حقيقته على نقل مياه النهر من حوضه الى خارج ذلك الحوض .

هذا بينما استقر فى القانون الدولى اخيرا مبدأ اعتبار حوض النهر وحدة طبيعية لا تتجزأ ، ينظر اليها كمجموع فى كل مشروعات التنمية المائية وما يحكمها من قواعد قانونية . وقد تقرر هذا المبدأ فى المادة الاولى من توصيات مؤتمر القانون الدولى الذى انعقد فى نيويورك فى سنة ١٩٥٨ ، كما ورد فى تقرير رسمى نشرته هيئة الامم المتحدة فى السنة نفسها عن « التنمية المتكاملة لاحواض الانهار » وقد اكدت نتائج هذا التقرير الهام كيان حوض النهر كوحدة طبيعية وقانونية .

فالمشروع الاسرائيلى بما يتضمنه من نقل كميات هائلة من مياه الاردن الى خارج حوض النهر ، يعتبر خرقا لهذه القاعدة القانونية واهدارا لكيان حوض النهر بوصفه الاساس الوحيد السليم لمشاريع التنمية المائية ، وفى ذلك مساس خطير بحقوق سكان حوض النهر الذين يجب استغلال مياهه لصالحهم والذين تحميهم قواعد القانون الدولى من عدوان الآخرين على هذه الثروة الطبيعية التى من حقهم الاستئثار بها .

...



ولا شك في ان في اباحة نقل مياه النهر الى خارج حوضه ، ما يعود بالضرر على سكان ذلك الحوض طالما كانوا في حاجة الى هذه المياه لتوسعهم الزراعي او لغير ذلك من مشاريع التنمية كما هو الحال في الاردن .

ويذكر هذا الكتاب ان اصواتا قليلة كانت قد ارتفعت في مناقشات مؤتمر القانون الدولي في نيويورك سنة ١٩٥٨ تطالب باباحة تحويل مياه الانهار الى خارج احواضها ، بحجة ان تقدم الوسائل الهندسية الحديثة يجعل ذلك ممكنا . ومع ان اصحاب هذا الراى المرجوح قيدوا رايهم باشتراط عدم مساس تحويل المياه من حوض الى حوض بالقواعد المقررة في شأن الانهار الدولية (ومن اهمها عدم التدخل في الجريان الطبيعي للنهر على وجه يلحق الضرر بمصالح اية دولة يمر بها النهر ، الا ان المؤتمر لم ير الاخذ برايهم اصلا ، وطرحه جانبا حرصا منه على عدم المساس بقاعدة وحدة حوض النهر ، وذهب ذلك الراى المرجوح صرخة في واد حتى ان المؤتمر التالي الذي عقد في هامبورج سنة ١٩٦٠ وبحث موضوع الانهار الدولية من جديد لم يرتفع فيه صوت واحد ينادي باباحة تحويل مياه النهر الى خارج حوضه .

واذن فالمشروع الاسرائيلي لا يخرق فقط القاعدة القانونية الدولية التي تحظر على اية دولة يمر بها النهر ان تتدخل في جريانه الطبيعي ، او ان تستعمل مياهه بشكل يسبب ضررا للدول الاخرى ، وانما يخرق ذلك المشروع ايضا القاعدة التي تنظر الى حوض النهر كوحدة للتنمية المائية ، وما يتفرع عن ذلك من حظر تحويل مياه النهر الى خارج حوض النهر نفسه .

نخرج من ذلك بانه الى جانب الحجج الواقعية والسياسية العديدة التي تساند الموقف العربي من مسالة تحويل مجرى الاردن ، فان القانون الدولي العام يقف بدوره الى جوار العرب مساندا لهم في اعتراضهم وممانعتهم فيما تقوم به اسرائيل من تحويل مجرى الاردن بفعلها الانفرادي التحكمي.ولهذه الاعتبارات القانونية الهامة ـ فضلا عن سائر الاعتبارات الواقعية والسياسية ـ تكون الدول العربية عامة ، وتلك التي يمر بنفاليمها نهر الاردن بصفة خاصة ، على حق متين في وقوفها في وجه المشروع الاسرائيلي وفي منع اسرائيل من ارتكاب هذه المخالفة الصارخة للقانون الدولي بكل الوسائل الممكنة ، وهو ما يرجو العرب جميعا ان يتحقق في اجتماع القمة العربي المقبل الذي كان للرئيس جمال عبد الناصر فضل الدعوة اليه ، ضاربا بذلك احسن مثل على يقظة الحاكم الى ما فيه الصالح القومي بصرف النظر عن جميع الاعتبارات التي تهون كلها ازاء المصلحة القومية العليا ، وهي قدوة نرجو ان تكون فاتحة طيبة لنجاح مؤتمر القمة العربي المنتظر .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يناير ١٩٦٤

قناة الري الرئيسية

قناة المياه المولدة للقوى الكهربائية

محطة القوى الكهربائية

حدود

لبنان

سوريا

البحر الأبيض المتوسط

جنين

القدس

الخليل

بئر السبع

صحراء النقب

الجمهورية العربية المتحدة

شرق الأردن



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٣ يناير ١٩٦٤

متى يستقر إغلاق خليج العقبة أمام إسرائيل؟!

مؤتمر الرؤساء والملوك العرب .. لم ينعقد ، ليبحث قضية تحويل مجرى نهر الاردن ، ولا كيفية منع اسرائيل من الاستمرار فى مشروعاتها لاتمام هذا التحويل ..

المؤتمر انعقد ليبحث الواجهة الصحيحة للكيان العدوانى الاسرائيلى نفسه ، وليبحث الطريق السليم لحل القضية الفلسطينية كلها .

والنقطة الاولى على هذا الطريق هى المؤتمر نفسه ..

لذلك تفرغ أعضاء القسم السياسى لروز اليوسف منذ ان اقترح جمال عبد الناصر عقد المؤتمر فى ٢٣ ديسمبر الماضى لمتابعة تطورات الدعوة ، والاستعدادات للمؤتمر ، ولاستطلاع احتمالاته .

وعلى هذه الصفحات يقدم القسم السياسى لروز اليوسف تقريرا كاملا عن المؤتمر ، وعن الاتجاهات والآراء والخطط والنتائج المحتملة له ، على المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية ..

آخر الأخبار

بدأت الدول الكبرى تهتم اهتماما كبيرا بالمؤتمر الكبير وبدأت تتوقع نتائج هامة وعملية لهذا المؤتمر .. الذى وصفته دوائر سياسية غربية فى القاهرة لرئيس حكومتها انه اهم واول مؤتمر عملى للدول العربية منذ انشاء دولة اسرائيل فى منطقة الشرق الاوسط فى عام ١٩٤٨ ..

والاهمية الكبيرة التى بدأت الدول الكبرى تعيرها لهذا المؤتمر اتخذت عدة اشكال فى الايام القليلة الماضية التى سبقت حضور الملوك والرؤساء العرب .

وقد حصلت روز اليوسف على المعلومات التالية التى كان المؤتمر الكبير محورها :

● الرئيس الامريكى الجديد جونسون أبدى اهتمامه الكبير بالمؤتمر .. وجميع الظروف التى أدت الى تحقيقه ونتائجه المنتظرة ..

وقد علمت روز اليوسف ان الرئيس جونسون قد وجه فى الايام القليلة الماضية رسالة شخصية منه الى القاهرة حول الوضع فى الشرق الاوسط ..

وهذه الرسالة لا تحوى اطلاقا ما حوته رسالتاه اللتان أرسلهما لكل من الملك حسين ملك الاردن وشازار رئيس اسرائيل .

● تلقت القاهرة معلومات محددة مؤكدة حول مشروع امريكى لايجاد حل وسط لمشكلة تحويل مياه نهر الاردن ..

ويتلخص المشروع الامريكى فى نقطتين :

● ان توقف اسرائيل عملياتها الخاصة بتحويل مياه نهر الاردن فى الوقت الحالى .. واعلان هذا رسميا .

● تتكون لجنة دولية لبحث كل المشاكل الخاصة بمياه نهر الاردن وكل المشروعات المحتملة .. توطئة لوضع مشروع دولى تقبله كل من الدول العربية واسرائيل .

وحتى تعمل هذه اللجنة يجب على اسرائيل الامتناع تماما عن عملياتها الخاصة بتحويل مياه نهر الاردن ..

● السكرتير العام للامم المتحدة ، بدأ يقوم بخطوات تمهيدية حتى تقوم المنظمة الدولية فى الوقت المناسب بخطوات عملية ..

وقد طلب السكرتير العام من جميع الممثلين الدوليين فى القاهرة ارسال تقارير يومية عن المؤتمر وعن كل المشاكل المختلفة التى سيبحثها الاقطاب العرب فى هذا المؤتمر ..

كما علمت روز اليوسف ان يوثانت قد طلب من قسم الابحاث التابع للمنظمة الدولية وضع تقرير كامل عن المشكلة الفلسطينية ومشكلة مياه نهر الاردن ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين .. كذلك عن وضع القوات الدولية فى مناطق الحدود بين اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة.

● فى المباحثات الثنائية فى واشنطون التى دارت بين الرئيس جونسون ومستشار المانيا الاتحادية الجديد الدكتور لودفيج ارهارد احتل المؤتمر الكبير للاقطاب العرب ومشاكل الشرق الاوسط وعدوان اسرائيل على مياه نهر الاردن مكانا كبيرا .

وقد علمت روز اليوسف من مصدر المانى كبير ان الرئيس جونسون أعرب عن قلقه لاستمرار اسرائيل فى عملياتها الخاصة بنهر الاردن كما أعرب عن تمسكه بسياسة الرئيس الراحل كيندى الخاصة بالشرق الاوسط .. والتى تتلخص فى عدم الانحياز الى اى من الجانبين العربى أو الاسرائيلى .. وادانة اى عدوان فى المنطقة والعمل على ايقافه .

كذلك علمت روز اليوسف ان ارهارد أعرب فى هذه المباحثات عن تأييده لوجهة نظر الرئيس جونسون

● تلقت القاهرة المزيد من المعلومات عن رحلة شيمون بيريز نائب وزير الدفاع الاسرائيلى المفاجئة الى اوروبا ..

وقد علمت القاهرة ان بيريز عندما اختفى من باريس فى اليوم الثالث لزيارته المفاجئة لفرنسا توجه الى منطقة فرنون على خليج بسكاى وهى المنطقة الخاصة بالتجارب الصاروخية الفرنسية.

كما علمت القاهرة ان بيريز عاد الى اسرائيل تاركا خلفه عددا من خبراء اسرائيل فى الطيران والصواريخ المضادة للدبابات والطائرات لتقديم كشف باحتياجات اسرائيل من هذه الاسلحة من فرنسا ..

كذلك علمت روز اليوسف ان فرنسا قبلت بيع طائرات سوبر مستير مطاردة بعدد محدود ولم تقبل ولم ترفض بيع صواريخ فرنسية الى اسرائيل .. مع وعد ببحث طلبات



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ يناير ١٩٦٤

اسرائيل بعد تقديمها .. كذلك علمت روز اليوسف ان فرنسا اعلنت لاسرائيل استحالة تقديم مشتريات اسرائيل من الصواريخ قبل ستة اشهر على الاقل من توقيع العقد ..

● طلبت اسرائيل من الحكومة الامريكية سرعة ارسال باقى صواريخ هوك المؤجهة المضادة للطائرات ..

وتشترى اسرائيل هذه الصواريخ بضمان قرض أمريكى سبق تقديمه لاسرائيل خصيصا لهذا القرض .

***

اما عن المؤتمر الكبير نفسه فقد تلقت روز اليوسف المزيد من المعلومات الخاصة به ..

● فقد علمت روزاليوسف انمجلس الدفاع العربى المكون من وزراء الخارجية والدفاع ورؤساء اركان حرب الدول العربية سيجتمع فور انتهاء اجتماع الاقطاب واتفاقهم لوضع الخطط الكاملة التى ستوضع موضع التنفيذ بناء على توجيهات ونتائج مؤتمر الملوك والرؤساء للدول العربية ..

وقد علمت روز اليوسف ان الخطط المختلفة التى ستوضع ستكون كاملة بكل التفاصيل والتوقيت والتجهيزات المختلفة ويترك توقيت البدء فى تنفيذها للملوك والرؤساء العرب أنفسهم ..

كذلك علمت روز اليوسف أنحوالى قوات الطوارئ الدولية تقوم حاليا بوضع الخطط الكاملة لانسحاب هذه القوات نهائيا على ان تكون هذه الخطط كاملة قبل يوم الاثنين موعد اجتماع الملوك والرؤساء العرب .. وقد طار الى القاهرة بطائرة خاصة ضابط كندى كبير للاشتراك فى وضع هذا المخطط .. ثم عاد الى غزة يوم الخميس الماضى ...

كذلك علمت روز اليوسف ان بحثا خاصا بوضع قوات الطوارئ الدولية فى منطقة شرم الشيخ يوضع حاليا توطئة لتقديم دراسة كاملة شاملة للملاحة فى المياه العربية السعودية فى خليج شرم الشيخ ..

● المملكة الاردنية ستتقدم بمشروع عسكرى موحد لكل الجيوش العربية فى حالة العدوان الاسرائيلى المسلح على الاراضى او المياه العربية ..

والمشروع الاردنى كما علمت روز اليوسف وبدون ازاحة الستار عن تفاصيله يقضى بان تتبادل القوات العربية أماكن وجودها .. فتحضر فرق اردنية الى المعسكرات المصرية وتسافر فرق مصرية الى الاردن .. وهكذا مع بقية البلاد العربية المتاخمة لاسرائيل .

● الجمهورية الجزائرية ستتقدم بمشروع خاص بقبول المتطوعين العربين وادماجهم فى القوات الخاصة بفلسطين مع اسلحتهم على ان يكونوا تابعين للقوات الفلسطينية ..

وقد علمت روز اليوسف ان الوفد الجزائرى سيتقدم فى هذا المشروع عددا محددا من المتطوعين الجزائريين باسلحتهم

وقد سبق للرئيس الجزائرى بن بيللا ان أعلن عن استعداد الجزائر لتقديم عشرين الفا من المتطوعين الجزائريين المدربين على حرب العصابات تدريبا كاملا ..

هنا وقد علمت روز اليوسف ان الامانة العامة لجامعة الدول العربية قامت فى اليومين الاخيرين قبل انعقاد المؤتمر الكبير بجهود دبلوماسية خاصة بمسالة أثيرت فجأة قبل الاجتماع بأيام .. وحتى كتابة هذا التحقيق لم تظهر نتائج لهذه الجهود ..

الموقف العسكرى

◆ ◆ حرب .. او لا حرب ؟

هذا هو السؤال الاول الذى سيطرح فى الاجتماع الكبير .. أمام الرؤساء والملوك العرب ..

ومناقشة الاحتمال الاول تخضع الى الاجابة على سؤالين على جانب كبير من الاهمية .. وهما :

*ما هى الاستراتيجية العسكرية لاسرائيل ؟

* وما هى خطط الجمهورية العربية المتحدة التكتيكية .. على اعتبار أن جيش الجمهورية العربية المتحدة .. هو فى الواقع يمثل اكبر القوى العسكرية العربية التى يمكن أن تواجه أطماع اسرائيل التوسعية ؟

والاجابة على السؤال الاول ، تؤكد :

ان اسرائيل قد وضعت استراتيجيتها على أساس انها نقطة وسط بحر تمزقه الخلافات ، ومن ثم فلا بد أن تحيط نفسها بحزام من المستعمرات ، التى يعيش أهلها حياة شبه عسكرية ، وأن تقيم شبكة من الطرق التى تربط بين جبهاتها المتعددة مع العرب ..

وعلى ذلك :

* دربت اسرائيل كل سكان الحدود تدريبات عسكرية .. واعتبرتهم من « الاحتياطى » فى قواتها المسلحة .

* وأقامت اسلاكا شائكة حول هذه المستعمرات على اعتبار أنها مناطق عسكرية .

* ثم .. افترضت انها لن تواجه العرب مجتمعين .. فاهتمت بشبكة الطرق لتوفر لنفسها مرونة الحركة فى حالة الاشتباك من اى جهة ولكى تعوض نقص عدد العاملين فى الجيش الاسرائيلى ..

ومن الناحية العربية تطورت خططنا العسكرية ووصل هذا التطور مداه باطلاق الصواريخ العربية البعيدة المدى .. الظافر والقاهر ..

ولقد وضع خبراء الجمهورية العربية المتحدة العسكريون هذه الخطط على الاسس التالية :

* انشاء سلاح طيران قوى قادر على ضرب التجمعات الاسرائيلية العسكرية وشلها فى مدة وجيزة . الى جانب قيامه اساسا بتمزيق شبكة الطرق الاسرائيلية التى تربط بين جبهاتها على طول الحدود العربية الاسرائيلية .. وقطع خطوط الامداد والتموين .. هذا فى حالة استخدام اراضى الجمهورية العربية المتحدة نفسها كقاعدة لعمليات الطيران . اما فى حالة استخدام اراضى الضفة الغربية للاردن فيمكن تحقيق نفس الهدف فى مدة اقل !

* تكوين عدة آليات مدربة ، مسلحة تسليحا حديثا .. وتمكينها من تمزيق حزام المستعمرات والتوغل الى داخل اسرائيل فى عدد من الساعات القليلة .

* تكوين قوة عسكرية من القوات الصاعقة المدربين تدريبا خاصا .. لاستخدامها فى القتال داخل المدن وتطهير المستعمرات من أية مقاومة بعد اقتحامها بواسطة المدرعات ..

* لدى ج٠ع٠م قوات مظلات مدربة تدريبا عاليا يمكنها من اداء اى واجب تكلف به على اكمل وجه داخل اسرائيل

ولقد أكدت جميع المناورات العسكرية التى أجراها جيش الجمهورية العربية المتحدة امكانية نقل قوات من المشاة بكامل عتادها وانزالها فى الاماكن المحددة لها بواسطة طائرات الهليوكبتر .. بل كان نجاح عمليات نقل القوات العربية الى اليمن .. وهى الجبهة التى تبعد آلاف الكيلومترات عن قواعد هذه القوات .. وعبر جسر جوى .. تأكيدا لنجاح الخطط التكتيكية العربية .. حيث انه أمكن نقل قوات بلغت أربعين ألف مقاتل فى خلال ٧٢ ساعة فقط .

• **بالنسبة لاسرائيل :**

★ **فى مجال الطيران .. قامت اسرائيل بتسليح قوات طيرانها بطائرات المستير الفرنسية المقاتلة التى يشمل تسليحها الصواريخ والرشاشات ..**

والمعروف أن طائرات المستير النفاثة رغم كفايتها الا أنها تواجه عيبا فى امكانياتها .. هو عدم قدرتها على الطيران لضرب أية أهداف تبعد عن قواعدها بأكثر من مائتى ميل .. لهذا عندما استعملت القوات الفرنسية طائرات المستير أثناء العدوان الثلاثى كانت تطلقها من حاملات الطائرات الفرنسية القريبة من شواطىء الجمهورية العربية المتحدة فى البحر الابيض ..

ثم قامت اسرائيل أخيرا بتطوير التسليح فى طيرانها .. بعدد من طائرات الميراج الفرنسية وهى طائرات مقاتلة على شكل دلتا ، وتسليحها من الصواريخ والرشاشات أيضا ..

وتؤكد جميع المعلومات الخاصة بتسليح الطيران الاسرائيلى .. أن اسرائيل ليس لديها غير أعداد محدودة من الطائرات الحديثة مثل المستير والميراج .. ولكن لديها اعداد أكثر من الطائرات القديمة الطراز ..

★ **وفى مجال التسليح المدرع :**

التسليح المدرع فى اسرائيل تسليح قديم غير متطور .. بحيث يلائم التحسينات التى أدخلت على الاسلحة المدرعة .. طوال السنوات الاخيرة ..

★ **فى مجال الصواريخ :**

عقدت اسرائيل مع الولايات المتحدة الامريكية اتفاقا يعطيها الحق فى الحصول على صواريخ « الهوك » التى تطلق من الارض الى الجو .. ولكن حتى الآن ما زال الاسرائيليون يتدربون على استعمالها فى مدارس الجيش الامريكى .

وبالنسبة للصواريخ التى تطلق من طائرة الى طائرة والتى أكدت أبواق الدعاية الصهيونية أن اسرائيل تملكها .. تؤكد جميع المعلومات أن اسرائيل لا تملك هذا النوع من الصواريخ .. ولكنها تعمل جاهدة للحصول عليه من الولايات المتحدة الامريكية .

وفى مجال الصواريخ البعيدة المدى .. فلم يتجاوز الصاروخ الاسرائيلى « ش - ٢ » الذى اطلقته « ٢٥ كيلو »

• **وبالنسبة للجمهورية العربية المتحدة :**

تؤكد جميع المجلات العسكرية العالمية بالنسبة لقوات الجمهورية العربية المتحدة العسكرية :

★ ان سلاح الطيران العربى قد تطور فى السنوات العشر الاخيرة مبتدئا من « الميج ١٧ الى الميج ٢١ » وان هذه الطائرات التى يشمل تسليحها الصواريخ والرشاشات لها قدرة عالية فى المناورة تضمن لها السيطرة الجوية الكاملة ..

ودليل هذا معارك كوريا فى عام ١٩٥١ ، والتى استعملت فيها طائرات الميج ١٧

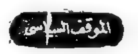
كما ان قوات الطيران العربية قد سلحت فى مجال قاذفات القنابل بطائرات الاليوشن .. ثم دعمت بطائرات ذات امكانيات عالية تتميز بامكانية الطيران الى ارتفاع ٤٠ الف قدم ، ورغم هذا تستطيع أن تصيب الهدف .. بل وتضمن نتيجة لطيرانها المرتفع استحالة اصابتها بالمدفعية المضادة للطائرات .

والمعروف ان طائراتنا قادرة على اكتساح سماء اسرائيل وضرب جميع اهدافها العسكرية بحيث تشلها تماما .. بل يمكن لطائراتنا ان تصل الى قلب اسرائيل فى اقل من عشر دقائق .

★ وتقول هذه المجلات أيضا :

ان المدرعات العربية قادرة على اختراق اسرائيل والتوغل داخلها دون أية مقاومة تذكر ، خصوصا بعد تسليح هذه القوات بالدبابات الحديثة مثل جوزيف ستالين .. التى تتميز بكفاية عسكرية عالية من ناحية قوة نيرانها وسهولة مناوراتها ..

وفى التسليح البحرى .. يكفى ان يقال ان الاسطول البحرى العربى يمتلك عشر غواصات .



السؤال الآن :

اذا كان هذا هو الموقف العسكرى ..

فلماذا لا تتحرك الدول العربية ، وفى مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة ، على الفور ، لضرب اسرائيل وتصفيتها بالقوة العسكرية ؟

والاجابة :

أولا : ان الدول العربية ، وفى مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة ، لا تترك توقيت المعركة الفلسطينية عسكريا ، لاسرائيل .

ثانيا : ان أى صدام عسكرى مع اسرائيل ، يحتاج لتوفير ظروف دولية ملائمة ، بحيث لا تستغل العملية العسكرية كعنصر فى الحرب الباردة من ناحية ، ولا يتسع نطاقها ، لتشمل قوى اخرى من ناحية اخرى .

وان كان هذا لا يعنى أن احتمال تدخل قوى اخرى فى المعركة الى جانب اسرائيل ، سيوقف أى قرار عربى للعمل العسكرى ضد اسرائيل ..

كما أن توفير الظرف الدولى الملائم ، يتطلب أيضا اقناع القسم الاكبر من القوى الدولية بعدالة القضية العربية .. تدعيما لاقتناع الرأى العام العالمى بعدالة هذه القضية .

ثالثا : ان العمل العسكرى ضد اسرائيل ، يحتاج تمهيدا واعدادا له على المستويين السياسى والاقتصادى فى نطاق العلاقات العربية ، وعلى مستوى علاقات العالم العربى مع الخارج ..

فعلى مستوى العلاقات العربية ..

★ يجب أن تصفى الخلافات العربية على المستوى الدبلوماسى ..

والمقصود بالمستوى الدبلوماسى ، هو ان تصفية الخلافات لا تضع فى حسابها تجاهل التناقضات العميقة والاختلافات الواسعة ، بين النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول العربية المختلفة ، وانما المقصود هو حل مشاكل العلاقات الرسمية بين الدول كمقدمة ضرورية لتجميع جهودها حول الهدف الاكبر المشترك وهو تصفية اسرائيل ..

★ فالجمهورية العربية المتحدة مقطوعة علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع كل من الاردن والسعودية الى جانب احتفاظها بموقف خاص من الجمهورية السورية منذ وقوع الانفصال فى سبتمبر ١٩٦١

★ تتبادل القاهرة التمثيل الدبلوماسى مع الرباط بدرجة قائم بأعمال فقط ..

★ لا تعترف كل من السعودية والاردن والمغرب بالجمهورية اليمنية .

★ توقفت عملية تبادل السفراء بين الجزائر والمغرب والتى كان من المنتظر أن تتم فى الاسبوع الماضى .. وان كانت الاحوال قد هدأت الى حد كبير بين البلدين مما دفع الى أن يصرح أحد المسئولين الجزائريين هذا الاسبوع بأن كل الظروف الموجودة الآن تؤدى الى التفاهم بين الجزائر والمغرب .

★ ما زالت هناك عدة سحب فى سماء العلاقات بين لبنان وسوريا بعد تكرر حوادث الاعتداء من جانب سوريا على القرى اللبنانية ..

★ توتر فى العلاقات بين تونس والمغرب يرجع الى عدة أسباب كان آخرها اعتراف تونس بموريتانيا .. ورفض الملك الحسن حضور احتفالات الجلاء عن بنزرت .

وبالرغم من تلك الصورة السريعة



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٣ يناير ١٩٦٤

فان كل الدوائر الدبلوماسية تؤكد ان مجرد اجتماع زعماء واقطاب الدول العربية فى مكان واحد سيؤدى تلقائيا الى ايجاد السبل لانشاء تفاهم عميق بين كل العواصم العربية او على الاقل سيوجد الجو الملائم لانهاء الخلافات الموجودة الآن .. وذلك رغم اقتصار جدول الاعمال للمؤتمر على قضية تحويل مجرى نهر الاردن .. فان الاجتماعات الثنائية خارج كواليس المؤتمر وفى ردهات الجامعة وفى المآدب الرسمية ستكون هى المجال لانهاء تلك الخلافات .

ولهذا السبب كان اختيار فندق الهيلتون وتحويله الى قصر جمهورى لكى ينزل فيه الرؤساء العرب جميعا بدلا من تخصيص قصور ضيافة متعددة حتى يتوفر جو الاتصال المباشر بينهم

• وعلى مستوى آخر للعلاقات العربية :

ادت الدراسات المستفيضة التى قامت بها وزارة الخارجية الى بروز حقيقة هامة تتعلق بالدور الكبير الذى تستطيع أن تلعبه الجامعة العربية الآن .

وقد انتهت الدراسة حول هذا الموضوع الى أن الاتفاقيات التى عقدتها الجامعة لا تنفذ بالروح الحقيقية الواجبة .

وذلك نتيجة لتراخى كثير من الدول العربية فى التنفيذ ، ولضعف جهاز الامانة العامة للجامعة ..

ولذلك ستقترح الجمهورية العربية المتحدة تدعيم الجامعة العربية بجميع اجهزتها وستبدى استعدادها لتقديم جميع الامكانيات والمساعدات لاجهزة الجامعة لكى تستطيع ان تؤدى دورها الحقيقى فى المرحلة الحالية من النضال العربى .

وقد علمت روز اليوسف انه من المنتظر ان يقدم فى هذا الشان اقتراح بعقد اجتماعات دورية لرؤساء وملوك الدول العربية كل عام على الاقل فى نطاق الجامعة العربية .. وعلى غرار اجتماعات الوحدة الافريقية

• وعلى مستوى العلاقات العربية مع العالم الخارجى :

ترتبط التمهيدات السياسية الضرورية هنا ، الى حد بعيد بالعلاقات الاقتصادية العربية مع العالم الخارجى .

واول ما يلزم هنا هو البحث عن اسواق جديدة للبترول العربى . فى حالة استخدامه كسلاح للضغط على الغرب ، بوقف تصديره الى كل الدول التى تؤيد اسرائيل .. وهى نقطة ستناقش بتفصيل اكبر عند التعرض للموقف الاقتصادى .

اما العلاقات بين الدول العربية والسوق والاوروبية وغيرها ، فان النظر الى القرارات الاخيرة للمجلس الاقتصادى العربى فى اجتماعه الاخير فى شهر ديسمبر الماضى . لا بد أن يلفت النظر الى نقطة هامة .

فبدلا من الموقف التقليدى التى تميزت به كل الاجتماعات السابقة والذى يتلخص فى الدعوة الى مقاطعة السوق الاوروبية خرج المؤتمر باتجاه جديد ، تمثل فى العمل على التعاون جمركيا مع السوق .

وهذا الاتجاه الجديد ، هو المواجهة السليمة ، للعلاقات المنتظرة بين دول السوق واسرائيل .. اذ أنه يضع المجموعة الاوروبية امام اختيار بين التعاون جمركيا مع اسرائيل ، وبين التعاون جمركيا مع الدول العربية ..

وهذه النقطة بالذات وثيقة الارتباط بمشروع تحويل مجرى نهر الاردن ، لأن زيادة الانتاج الزراعى الاسرائيلى بسبب المشروع ، سيتجه معظمها الى التصدير الى منطقة السوق الاوروبية ..

هذا هو الموقف ، فما هو الحل ؟

مع ايمان الثورة العربية ، بأن الكيان العدوانى الاسرائيلى ، يفرض فى النهاية الصدام العسكرى ، فان الثورة العربية ، بعمق ايمانها بالسلام تفضل الاستمرار فى الضغط السياسى ، حتى اذا وقع الصدام العسكرى ، وقع باقل الخسائر البشرية والانسانية ..

وفى حالة عدم اضطرارنا لرد العدوان الاسرائيلى بالقوة ، فان العمل السياسى يتضمن عديدا من الاحتمالات تمتد على المستويين السياسى والاقتصادى ايضا ..

واول هذه الاحتمالات ..

★ الحصول على قرض من السعودية او الكويت يستخدم فى عمليات تحويل نهرى الحصبانى وبانياس .. خصوصا وان الكويت انشأت بنك الانماء الكويتى العربى الذى يعطى قروضا للدول المتخلفة ..

وهناك اقتراح آخر بعقد قرض تشترك فيه كل الدول العربية .

★ وثانى هذه الاحتمالات : ارسال قطع من الاسطول العربى تغلق مضيق العقبة ..

وبالتالى تشل ميناء ايلات الاسرائيلى .. وتقطع جميع خطوط اسرائيل البحرية التى تنقل انتاج اسرائيل الى آسيا وافريقيا .. خصوصا وان حجم التبادل التجارى بين دول اوربا وامريكا من ناحية واسرائيل من ناحية اخرى يتمثل غالبا فى موارد مستوردة من هذه المناطق لاسرائيل التى تعيد تصديرها بدورها .

ونتيجة لاغلاق مضيق العقبة تحكم حلقة الحصار الاقتصادى تماما امام اسرائيل خصوصا وان اسرائيل كانت تتحايل على الحصار العربى من ناحية وعلى موضوع منع عبور بواخرها من قناة السويس من ناحية اخرى عن طريق ميناء ايلات ..

الموقف الاقتصادى

اما الاحتمال الثالث للعمل السلمى ، محوره البترول ..

ولو ان البترول ليس عاملا اقتصاديا فقط . ولكنه عامل سياسى أيضا ..

والمعروف أن بعض حكومات الغرب تساهم فى شركات البترول .. فالحكومة الانجليزية تمتلك (٥٠٪) من اسهم الشركات الانجليزية العاملة فى حقل البترول .. وتمتلك الحكومة الفرنسية ٣٥ ٪ من الشركة الفرنسية للبترول وهى الشركة التى تدخل فى استغلال بترول العراق وبترول الجزائر ..

وبالنسبة للشركات الامريكية التى لا تشترك الحكومة الامريكية فى ملكيتها .. فان الحكومة تعمل دائما على ان تتمتع هذه الشركات بحمايتها ..

ورغم ذلك فقد أوضحت السنوات الماضية ان اكتساب الدول العربية لنوع من القدرة الذاتية على العمل ، استطاع أن يؤثر على موقف الدول الغربية من بترول الشرق الاوسط عموما .. فقد اثرت العوامل المختلفة التى مر بها العالم العربى على أن تكتسب الدول العربية القدرة على الضغط على شركات البترول لانتزاع بعض حقوقها ..

وقد حدد تقرير الجامعة العربية عن البترول .. بعض الملاحظات التى تساعد على فهم الموقف بالنسبة لاستخدام البترول كسلاح للضغط وتتلخص فى :

★ الوطن العربى يعتبر ثانى المناطق المنتجة للبترول اذ يبلغ انتاجه فى عام



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ يناير ١٩٦٤

١٩٦٢ : ٢٧٢ مليون طن أى ما يوازى ٢٣ ٪ من الانتاج العالمى ..

والوطن العربى يحتل المركز الاول فى تصدير البترول وتستورد أوروبا الغربية ٨٠ ٪ من احتياجاتها البترولية من المنطقة العربية ، وان احتياجات دول الغرب من البترول تتزايد بنسبة ٧ ٪ كل عام ..

* يمثل الاحتياطى العربى من البترول أكثر من ٦٠ ٪ من احتياطى العالم ..

* يتمتع البترول العربى بميزة كبيرة بالنسبة للغرب ، تتمثل فى انخفاض تكلفة انتاجه التى تعادل حوالى ١٤ ٪ من مثيلتها فى كندا وحوالى ١١٪ منها فى أمريكا ..

ولذلك فان وقف تدفق البترول العربى الى الغرب ، سيهدد كثيرا من الصناعات الاوروبية بالتوقف ، وسيؤدى الى توزيع منتجاته بالبطاقات بعد ٦ ساعات من توقفه فى بلد مثل بريطانيا ، ولهذا نتائجه السياسية الخطيرة ، خصوصا بالنسبة لموقف بريطانيا من الصدام العربى الاسرائيلى ..

وهذا يقودنا الى سؤال :

هل يمكن وضع وتنفيذ خطة لوقف تدفق البترول العربى الى الغرب ؟

يقول المراقبون :

ان البلاد العربية تملك طريقين لتنفيذ خطة وقف تدفق البترول العربى الى الدول الغربية ..

الطريق الاول وتسلكه الدول المنتجة لبترول وهى السعودية والكويت وليبيا والجزائر ..

والطريق الثانى تسلكه الدول ذات الموقع الجغرافى الذى يعترض طريق نقل البترول بالانابيب أو بالطريق البحرى .. وهى سوريا والعراق والاردن ومصر التى تمتلك قناة السويس ..

وطريق آخر هو الاحتياطى فى حالة عدم التوصل الى اقناع الدول المنتجة للبترول العربى ، باتخاذ موقف حاسم فى هذا الشأن ..

وهذا الطريق الاحتياطى ضرورى اذ أن هناك دولا عربية تعتمد اعتمادا كبيرا فى ميزانياتها على دخلها من البترول .. فنصف ايرادات العراق من عوائد البترول .. وتمثل أرباح البترول ٩٨ ٪ من دخل الكويت .. وتمثل أرباح البترول فى ميزانية السعودية ٦٤ ٪ ..

فماذا يمكن أن يحدث لهذه الدول لو نفذت خطة لمنع استخراج البترول من أراضيها ..

هناك رأى يقول ان البلاد العربية يمكن أن تساهم فى موقف موحد بشكل جدى يساعد هذه الدول على تنفيذ هذا النوع من الضغط خاصة وأن هذه البلاد تملك أرصدة تساعدها على تدعيم موقفها .. وانه بمساندة البلاد العربية عن طريق خطة اقتصادية موحدة يمكن ان تمارس البلاد العربية خطة لمقاطعة الاقتصاد لفترة طويلة .. بينما لا تستطيع قوى الغرب أن تفقد البترول لأشهر قليلة .

وهناك رأى آخر مستمد من تجربة الحصار الاقتصادى الذى تعرضنا له بعد العدوان الثلاثى ، ويتلخص فى اتجاهين ..

أولهما : البحث عن أسواق جديدة للبترول العربى فى دول الكتلة الشرقية والدول المحايدة ..

والثانى هو أن يتم استغلال معظم البترول العربى داخل الوطن العربى نفسه فى الاغراض الصناعية وهو فى الواقع يمثل المصدر الاول للطاقة فى الوطن العربى ..

ويقول المراقبون السياسيون ان سياسة المقاطعة عموما يمكن أن تنجح باحد طريقين أيضا ..

١ ـ ارتباط الدول العربية بسياسة واحدة تجاه قضية اسرائيل ككل .. مما يؤدى الى نتائج حاسمة ..

٢ ـ ضمان السيطرة على الضفة الغربية لخليج العقبة وعلى جزر صنافير وتيران الواقعة فى مدخل الخليج .. ووقف محاولة استخدام ميناء ايلات الاسرائيلى ..

***

هذه هى كل الاحتمالات ..

وهذا هو موضوع الحديث الذى يدور اليوم بين الرؤساء والملوك ..

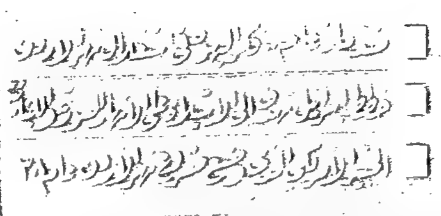
أو .. هكذا يتصور المراقبون ..



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٣ يناير ١٩٦٤

دراسة سياسية لقضية نهر الأردن



ان تفكير الصهيونية العالمية ، في الاستفادة من مياه نهر الأردن ، وغيره من الأنهار العربية المحيطة بفلسطين لانشاء الوطن القومي اليهودي ، واسكان خمسة ملايين نسمة في اراضي فلسطين والنقب .. تفكير قديم ، يرجع الى اكثر من مائة عام ..

ففي حوالي عام ١٨٦٠ ، بدأ عدد من زعماء الصهيونية ، مناقشات واسعة حول زيادة الرقعة المزروعة في فلسطين .. تمهيدا لبدء العمل في انشاء الوطن القومي اليهودي ..

وفي عام ١٨٧٣ ، قامت الجمعية البريطانية ، بدراسة مسألة اراضي فلسطين ، ومياهها .. واوفدت بالفعل عددا من اعضائها الى فلسطين ، وصحراء النقب ، وسيناء ، لهذا الهدف .. ثم اصدرت دراسة طويلة ، خلصت في نهايتها الى أنه في الامكان ري أراضي جنوب فلسطين ، اذا توافرت بعض المياه في شمال فلسطين لهذا الغرض ! ..

وفي عام ١٨٧٥ ، نشر احد اعضاء الجمعية البريطانية وهو الجنرال تشارلز وارن ، كتابا عن فلسطين واراضيها قال فيه بالنص « انه في الامكان اسكان خمسة ملايين نسمة في اراضي فلسطين .. والنقب » ..

وعندما بدأ اليهود الهجرة الى فلسطين .. في عهد الدولة العثمانية ، حرصوا على تملك اراضي في الشمال الشرقي من فلسطين ، ليكونوا على قرب من مصادر مياه الاردن .. حتى يسهل عليهم الاستيلاء عليها في المستقبل ..

وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، بذل زعماء الصهيونية ، جهودا كبيرة مع الحكومات الفرنسية ، والامريكية ، والايطالية .. لاقتطاع فلسطين من بين مجموع الاراضي اللبنانية ـ السورية ، واعتبارها وحدة مستقلة عنها سياسيا وجغرافيا .. كما سعوا لاقناع هذه الحكومات بتوسيع حدود فلسطين الشمالية ، بحيث تشمل الاراضي التي تنبع منها روافد نهر الاردن ، والتي يمر فيها نهر الليطاني أيضا .. وقد ذكر « وايزمان » زعيم الحركة الصهيونية ، في مذكراته التي صدرت عام ١٩٤٩ انه اجتمع خلال فترة انعقاد مؤتمر السلام في باريس ، بجنرال « جورو » ومسيو « دي مونزي » لمحاولة اقناعهما باهمية نهر الليطاني ، بالنسبة لفلسطين وقد نجحت مساعي الصهيونية العالمية .. مع الحكومتين الانجليزية والفرنسية ، في تعديل حدود فلسطين الشمالية عام ١٩٢٢ .. فادخلت ضمن حدود فلسطين .. بعض القرى السورية القريبة من نهر الليطاني مثل قرى : صلحا ، وهونين .. والمنصورة ، وطربيخا ..

وفي عام ١٩٢٦ ، حصل اليهود في فلسطين ، على امتياز من حكومة الانتداب .. الحكومة البريطانية ، لمدة سنتين علما .. لاستغلال مياه نهر الاردن .. واليرموك ، وانارة فلسطين بالكهرباء ، وهذا هو المشروع المعروف باسم « مشروع روتنبرج » ..

وبعد ذلك بفترة قصيرة ، حصل اليهود ، من الحكومة البريطانية أيضا ، على امتياز لاستغلال نهر العوجة ، بالقرب من يافا ..

وقبيل الحرب العالمية الثانية بسنوات قليلة ، استطاع اليهود شراء امتياز « الحولة » ..

وخلال الحرب العالمية الثانية ، بذل اليهود جهودا ضخمة لشراء أراضي المنطقة الشمالية العربية ، من الحدود السورية .. اللبنانية ـ الفلسطينية ، وركزوا جهودهم ـ بصفة خاصة ـ على شراء أراضي منطقة « البطيحة » ..

وخلال الحرب العالمية الثانية ، أيضا شدد اليهود ضغطهم على الحلفاء ، للاسراع في انشاء الدولة اليهودية ، وتوسيع حدود فلسطين الشمالية ، بحيث تشمل نهر الليطاني ..

وفي عام ١٩٤١ ، أعلن « تشرشل » رئيس الحكومة البريطانية ، وقتئذ ، ان « اليهود طالبوا الحكومة البريطانية ـ رسميا ـ بان تطلق ايديهم في فلسطين ـ كلها ـ وأن يضم اليها جنوبي لبنان الذي يجري فيه نهر الليطاني ، وذلك مقابل أن تضع اليهودية العالمية جميع طاقاتها ، وامكانياتها ، في خدمة بريطانيا ، وحلفائها ، خلال الحرب

العالمية الثانية » ..

هذا من جهة ..

ومن جهة أخرى بدأ اليهود في عام ١٩٣٨ ، دراسات شاملة لوضع مشروع واسع النطاق ، لاستغلال مياه الانهار التي تمر بفلسطين .. وراحوا يبذلون أقصى جهدهم للاستيلاء على النقب ..

وقد شكلت عدة لجان يهودية لدراسة موضوع المياه ، وكيفية ري أراضي الجنوب والنقب .. ورفعت هذه اللجان تقاريرها الى « الوكالة اليهودية » ..

وفي نفس الوقت ، شكلت الوكالة اليهودية لجنة فنية من الخبراء ، كان بينهم الخبير العالمي « والتركلي » وخبير آخر شهير هو « ت . ن . هيز » ..

.. ..

في نفس العام ، عام ١٩٣٨ ، زار فلسطين يهودي أمريكي يدعى « لودر ملك » بحجة دراسة عمليات انهيار التربة ، وأمضى فترة طويلة في زيارة للانهار ، ومختلف مصادر المياه .. وبعد عدة أشهر ، وضحت حقيقة مهمة « لودر ملك » ! لقد تبين أنه قدم بناء على تكليف من الحكومة الامريكية ، لدراسة مشروعات المياه التي يمكن اقامتها في فلسطين ..

وعقد « لودر ملك » عدة اجتماعات مع الخبير « هيز » بحثا خلالها عدة مشروعات ، ثم أعلن « ملك » آراءه حول استغلال المياه في الاردن ..

وكان من هذه الآراء :

* الاستيلاء على مياه نهر الاردن ..

* تجفيف بحيرة « الحولة » وفتح قنوات واسعة ، تجري فيها مياه الاردن ، لري بعض الاراضي في منطقة « بيسان » ثم نقل الفائض الى النقب ، لري أراضيه ..

* الاستيلاء على الانهار العربية في لبنان وسوريا وتحويل مياهها الى بحيرة صناعية تنشأ في سهل قرية « عرابة البطوف » في شمال الناصره ، ثم نقل تلك المياه الى الجنوب ، لري النقب ..

وبعد أن انتهى « ملك » من سرد مقترحاته ، أعلن صراحة ، أن استغلال منخفض وادي الاردن ، استغلالا كاملا سيجعل من المستطاع – مع الوقت – استيعاب أربعة ملايين لاجيء يهودي ، من أوروبا ، بالاضافة الى سكان فلسطين اليهود ! »

وعلى اثر ظهور مشروع « ملك » قامت « لجنة دراسة فلسطين وصحتها » الامريكية ، بدراسة فنية وهندسية ، لامكان تنفيذ المشروع .. وقدمت اللجنة تقريرها الى وزارة الخارجية الامريكية !

ويوضح ذلك مدى اهتمام الحكومة الامريكية بالمشروع ..

.. ..

تلك دراسة سريعة للجهود الصهيونية في الاستيلاء على الانهار العربية ، في الفترة التي سبقت عرض قضية فلسطين على الامم المتحدة ..

***

ماذا حدث بعد ذلك ؟

في عام ١٩٤٧ عرضت قضية فلسطين على الامم المتحدة ، وناقشت الجمعية العامة ، مسألة تقسيم فلسطين ..

وقد بذل اليهود جهودا ضخمة ، لاقناع الدول الاعضاء ، بان يكون من نصيب دولتهم الاراضي الفلسطينية القريبة من مصادر وروافد نهر الاردن ، وأراضي النقب التي يمكن ريها ، اذا نفذ مشروع « ملك » ..

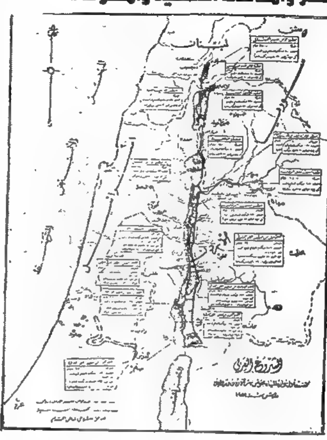

وايزمان

ونجح اليهود في مساعيهم ، فدخلت هذه الاراضي ، ضمن حدود دولتهم وقد قال « عمانويل نيومان » رئيس لجنة اراضي فلسطين ، في تقرير اعده عام ١٩٤٨ « انه من حسن الحظ أن المسئولين عن وضع مشروع التقسيم ، كانوا على علم بمشروع ملك » ..

وبعد صدور قرارات تقسيم فلسطين ، وقيام الدولة اليهودية ، واصل اليهود مساعيهم وأعمالهم العدوانية للسيطرة على مناطق المياه ، ومصادرها في الاراضي اللبنانية والسورية والفلسطينية ..

ولما قام « برنادوت » بمحاولاته المرونة للوصول الى حل لمشكلة فلسطين ، بذل اليهود ، جهودا ضخمة لحمله على التوصية بتمكين اليهود من السيطرة على جميع شمال فلسطين ..

وفي اجتماع رودس الذي عقد تحت اشراف برنادوت في يونيو عام ١٩٤٨ طالب اليهود بجعل منطقة الجليل الغربي كلها من نصيبهم ..



بقلم ممدوح رضا

وصدرت توصيات برنادوت في ٢٧ يونية عام ١٩٤٨ ، وقد تضمنت اقتراحا بجعل منطقة الجليل الغربي ، بالاضافة الى منطقة الجليل الشرقي ، من نصيب اسرائيل .. على أن تضم منطقة النقب الى الدول العربية .. ونقم اليهود على هذه التوصيات ، لحرمانهم من السيطرة على الشمال كله ، لنقل المياه الى أراضي النقب ، وريها .. وكانت نتيجة هذه النقمه : اغتيال برنادوت !

وخوفا من وقوع تطورات سياسية ، تمنع اليهود من الاستيلاء على النقب ، قاموا في خريف عام ١٩٤٨ بهجوم على المناطق التي تحتلها القوات العربية ، في جنوبي فلسطين ، والنقب ، وتمكنوا من الاستيلاء على جميع المناطق الجنوبية، باستثناء قطاع غزه ..

وعقب عقد اتفاقيات الهدنة بين الدول العربية ، واسرائيل .. وبالرغم من شروط الهدنة وأحكامها .. شرع اليهود في تجفيف بحيرة « الحوله » وشق القنوات فيها ، لتحويل مياه نهر الاردن الى بحيرة صناعية ، يتم حفرها في سهل قرية « عرابة البطوف » شمال الناصره.

وقد قاوم السكان العرب ، الذين يقطنون في المناطق المجرده من السلاح ، تحقيق هذا الهدف الصهيوني ..

وقد دفعت هذه المقاومة ، اليهود الى محاولة السعي للحصول على تأييد دولي لمشروعاتهم ، وصبغها بالصبغة الشرعية ..

وعندما شكلت الامم المتحدة لجنة التوفيق للسعي الى ايجاد حل للقضية الفلسطينية ، أوصت بتشكيل لجنة فنية لدراسة الاوضاع الاقتصادية في الشرق الادنى ، تمهيدا لحل مشكلة اللاجئين ، على أساس الاسكان والتوطين ..

وأوفدت الامم المتحدة ، لجنة الاستقصاء الاقتصادي في الشرق الاوسط » برئاسة « جوردون كلاب » رئيس مجلس ادارة لجنة وادي نهر تنسي الامريكية .. وكان اختيار « كلاب » بالذات مقصودا به ، دراسة مصادر المياه تمهيدا للتوصية بمشروعات تفيد اليهود !

وبالفعل ، أصدرت اللجنة ، عقب

مياه نهر الاردن ، وروافده ، ومصادره بعد ذلك ، أعلن مدير وكالة غوث اللاجئين ، أنه طلب من لجنة مشروع وادي نهر تنيسي الامريكية القيام بدراسة للمشروعات المقترحة ، وتقديم تقرير عنها ..

وكانت احالة هذه الدراسة الى لجنة نهر تنيسي ، مقدمة لاعلان مشروعات « جونستون » المعروفة ..

فقد قامت اللجنة بدراسة « مشروع موحد » لاستغلال مياه نهر الاردن ، وأوصت باسكان اللاجئين ، في الشرق الادنى !

وعندما أنهت اللجنة عملها ، بعث رئيسها « جوردون كلاب » الى الوكالة بتقرير ضمنه المشروع المقترح للانماء الموحد للمصادر المائية ..

انتهاء دراساتها ، تقريرا ، أوصت فيه

* بامتصاص اللاجئين – اقتصاديا – في الدول العربية
* استغلال مياه الانهار العربية ، لتحسين الاحوال الاقتصادية
* انشاء وكالة غوث اللاجئين ..

.. ..

وفي عام ١٩٥٢ ، عقد اتفاق بين الحكومة الاردنية ، ووكالة غوث اللاجئين لاستغلال مياه اليرموك ، لري الاراضي الاردنية .. الا أنه قبل أن يوضع المشروع ، موضع التنفيذ ، وقع ضغط دولي على الوكالة ، أعلنت على أثره عدولها عن تنفيذ المشروع .. وقد قال مدير الوكالة ، في بيانه الذي أعلن فيه هذا القرار : « من الضروري اعادة النظر في مشروع اليرموك ، والبحث في مختلف الشئون المائية ، والقيام بدراسة شاملة لاعداد « مشروع موحد » لاستغلال جميع

وعلى الفور .. قرر رئيس الجمهورية الامريكية ـ وقتئذ ـ تنفيذ المشروع .. فاعتمد المبالغ اللازمة ، وأوفد مندوبا شخصيا عنه ، هو : « اريك جونستون» لمباحثة الدول العربية واليهود بشأنه .. ومن هنا عرف المشروع باسم مشروع جونستون ..

ودرست الدول العربية المشروع ، ثم قررت رفضه ، للاخطار والاضرار الاقتصادية والسياسية التي تنجم عنه وتصيب فلسطين ، والمصلحة العربية .

وفي ١٢ اكتوبر عام ١٩٥٥ ابلغ « جونستون » قرار اللجنة السياسية للجامعة العربية ، برفض مشروع الانماء الموحد لمياه نهر الاردن !

***

ولكن ..

قبل أن يعلن مشروع جونستون كان هناك مشروع آخر ، وضعه مستر «بنجر» مدير برنامج النقطة الرابعة في الاردن، عام ١٩٥٢ ..

وكان هذا المشروع ، يتكلف ٤٠ مليون دولار ..

وقد تضمن المشروع :

* انشاء « سد المقارن » في سوريا، لتخزين اكبر كمية ممكنة من مياه اليرموك

* انشاء محطة توليد الكهرباء ، تحت السد مباشرة ..

* انشاء قناة ونفق من محطة الكهرباء الواقعة تحت السد الى منطقة « العدسية » وانشاء محطة ثانية لتوليد الكهرباء بجوار العدسية ..

* انشاء ناظم محول بعد محطة العدسية لتحويل المياه الى قناة الغور الشرقية

* انشاء قنوات رئيسية تتفرع من الناظم الواقع عند العدسيه الى الجنوب حتى نقطة تبعد ٣٠ كيلو مترا ، حيث تتفرع القناة الى فرعين :

الاول ـ امتداد لقناة الغور الشرقية التي تجرى المياه فيها بقوة الجاذبية حتى البحر الميت تقريبا ..

الثاني ـ سيفون تنقل قسما من المياه الى الضفة الغربية للاردن .

* انشاء قناة موازيه على الضفة الغربية ، لتصريف المياه حتى البحر الميت

* اقامة سدود ومحطات كهربائية على وديان الاردن ، الواقعه جنوبي اليرموك ، وانشاء سد صغير على نهر الاردن ، وتضخ الفائض من مياهه الى وادي الاردن ..

وبمجرد أن أعلن هذا المشروع ، ووضح اتجاهه نحو تخزين مياه اليرموك في الاراضي العربية ، حاربته اسرائيل ، واستخدمت نفوذها في امريكا لنقل مستر « بنجر » من الاردن ، ومن النقطة الرابعة كلها !

***

ونعود الى مشروع جونستون ..

ان هذا المشروع الذي رفضته الدول العربية ـ بالاجماع ـ عام ١٩٥٥ ، قدمه مبعوث الرئيس الامريكي أيزنهاور ـ مستر « اريك جونستون » عام ١٩٥٣ ..

وكان أهم ما يتضمنه المشروع :

* انشاء سد وخزان على نهر الحاصباني لتخزين ١٦٥ مليون متر مكعب من الماء ..

* تحويل مياه انهار « البانياس » « الدان » ، « الحاصباني » الى ترعة يتفرع عنها عدة فروع لرى الاراضي في حوض « الحوله » الاعلى ، ومنطقة « هاشاهار » ، « وتلال الجليل » ، « ووادي يافنيل » ، « ووادي برازنيل» .. وكلها اراضي اسرائيلية !

* تحويل مياه اليرموك ، الى ترعة الغور الشرقية ، وبحيرة طبرية .

* تجفيف بحيرة الحوله .

* انشاء ما يلزم من الترع ، والسدود ، والقناطر ، والخزانات ، للتحكم في مياه فيضان الوديان الموجودة جنوب بحيرة طبريه

* الاستفادة من مياه أنهار البانياس والدان والحاصباني ، في انشاء محطة توليد الكهرباء ..

* انشاء سد « المقارن » على نهر اليرموك .

.. .. ..

وقد كانت ملاحظات الخبراء العرب على هذا المشروع بعد دراسته دراسة مستفيضة هي :

* ان مبدأ تخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة طبرية ، ضار ، لان البحيرة واقعة في اسرائيل ! بينما ان تخزين مياه اليرموك على نهر اليرموك سيجعل المياه في أرض عربية ..

* يلقي المشروع عبء تعلية السدود وزيادة التخزين على الحكومتين السورية والاردنية .

* انشاء محطة توليد الكهرباء في اراضي اسرائيل يحرم لبنان من الاستفادة منها .. كما ان المشروع يحرم لبنان من مياه نهر الحاصباني الذي يقع في اراضيه ..

* يحرم المشروع سوريا من الاستفادة من مياه نهري البانياس والدان في ري أي مساحة من الاراضي ..

كل ذلك ، الى جانب أن المشروع وضع على أساس اهمال الحدود السياسية بين الدول في حوض الاردن وروافده .. بالرغم من أهمية هذه الحدود ، كما هو معلوم ..

***

ماذا حدث بعد ذلك ؟

في عام ١٩٥٤ ، بدأ الخبراء العرب دراسات طويلة لاعداد مشروع عربي لاستغلال موارد المياه بحوض نهر الاردن وروافده .

وكانت المبادئ الاساسية للمشروع العربي ، أنه يستحيل عمليا وضع مشروع لاستغلال موارد المياه بحوض نهر الاردن وروافده على أساس اغفال الحدود السياسية بين البلاد الواقعة في أحواض هذه الانهار .. وانه لذلك يجب أن يوضع مشروع استغلال مياه الانهار ، بحيث يضع في الاعتبار الحدود القائمة بين البلاد ، وبحيث يكفل المشروع لكل دولة ، ضمن حدودها ، الانتفاع برى الاراضي الصالحة للزراعة الموجودة فعلا في مناطق منابع واحواض هذه الانهار .. مع استفادة هذه المناطق بما يمكن توليده من القوى الكهربائية فيها .

اما الخطوط الرئيسية للمشروع .. فكانت :

١ ـ استغلال مياه نهر اليرموك لاغراض الري وتوليد القوى الكهربائية .

٢ ـ استغلال مياه نهر الاردن وروافده شمال بحيرة طبرية في اغراض الري وتوليد القوى الكهربائية ..

المشروعات الثلاثة التي سبقت تنفيذ المشروع الاسرائيلي !

٣ ـ استغلال مياه نهر الاردن وروافده جنوب بحيرة طبرية .

٤ ـ استغلال مياه الوديان والآبار

وبالرغم من اجماع الخبراء العرب ، الذين عكفوا على اعداد هذا المشروع وتفصيلاته ، على ضرورة العمل لتنفيذه في أسرع وقت .. وبالرغم من أن اسرائيل ادخلت بعض التعديلات على مشروع جونستون ، ثم أطلقت عليه اسما جديدا هو مشروع « كوتون » .. وباشرت تنفيذه .. بالرغم من ذلك فلم يخرج المشروع العربي الى حيز التنفيذ .

***



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ يناير ١٩٦٤

ومرت سنوات طويلة .. نام خلالها المشروع العربي تماما !

وخلال تلك السنوات كانت اسرائيل قد قطعت شوطا كبيرا في تنفيذ مشروعها !

وفي نوفمبر عام ١٩٦٠ اجتمع الخبراء العرب واستعرضوا الموقف وأوصوا باتخاذ عدة تدابير فورية نظرا لضيق الوقت وقرب انتهاء اسرائيل من تحويل مجرى نهر الاردن ..

وكانت التدابير الفورية التي اوصت بها اللجنة هي :

اولا – بالنسبة للبنان :

* انشاء سد تحويل على مجرى نهر الحاصباني وفتح نفق تحويل ما بين السد ووادي الليطاني ، وذلك لسحب مياه الحاصباني الى الليطاني في الاراضي اللبنانيه .. وقد قدرت تكاليف ذلك بحوالي ٦ مليون ليرة .. أما المدة اللازمة للتنفيذ فتتراوح بين ١٨ و ٢٤ شهرا !

* انشاء محطة ضخ على مجرى الحاصباني عند نبع « الوزاني » لرفع مياهه الى السهول المرتفعة لري الاراضي اللبنانية والسورية .. وقدرت نفقات ذلك بحوالي ثلاثة ملايين ليرة لبنانية .. أما مدة تنفيذه فتصل الى عامين ..

ثانيا – بالنسبة لسوريا :

تحويل مياه نهر البانياس الى الاراضي المقابلة ، وذلك عن طريق قناتين .. قناة غربية ، واخرى جنوبية .. وقدرت نفقات المشروع بحوالي ٨ مليون ليرة سورية – و١٢٥ مليون ليرة سوريه ، اذا مد المشروع حتى مجرى اليرموك .



محمود فوزي

ثالثا – بالنسبة للأردن :

سرعة انجاز قناة الغور الشرقية .. لتحويل مياه اليرموك وقطعها عن محطات الضخ القائمة في اسرائيل سواء في مثلث اليرموك او على الضفة الغربية من الاردن .. وكذلك التعجيل بتخزين ماء اليرموك على نهر اليرموك .

وقد كان في تقدير الخبراء العرب ان تنفيذ هذه المشروعات من جانب الدول الثلاث سوف يحرم اسرائيل من ١١٠ مليون متر مكعب من نهر الحاصباني ، ومثلها تقريبا من نهر البانياس ، ٣٠ مليون متر مكعب من نبع الوزاني .

ولم تستمع الى مقترحات وتوصيات الخبراء العرب ، سوى الجمهورية العربية المتحدة ، التي كانت تضم سوريا ومصر – وقتئذ – فاعتمدت في ميزانية الاقليم السوري للسنة المالية ١٩٦٠ – ١٩٦١ المبالغ اللازمة لتنفيذ التوصيات .. غير ان الانفصال أوقف المشروع وحول المبالغ المخصصة له الى جهات صرف اخرى !

***

هنا قد يبرز سؤال :

– هل أتمت اسرائيل تحويل مجرى نهر الاردن ؟

والاجابة ، طبقا لأحدث المعلومات التي وصلت الى الجهات المختصة ..

لقد اتمت اسرائيل من مشروعها حتى الآن ما يلي :

١ – تجفيف بحيرة الحولة .

٢ – انشاء سد جنوبي الحولة يتحكم في مياه البحيرة ويحولها الى المجرى الجديد الذي انشأته اسرائيل خارج المنطقة المجردة من السلاح .

٣ – انشاء محطتين عند الربوة الشمالية الغربية من بحيرة طبرية بالقرب من « الطابق » لرفع المياه من بحيرة « طبرية » الى القناة المكشوفة الممتدة غربا الى بحيرة « البطوف » .

٤ – انشاء محطة لرفع المياه من « وادي سلمون » الى نفق « يعبلون » الذي يبلغ ارتفاعه ١٢٠ مترا .

٥ – انشاء نفق « يعبلون » وطوله ١٢٠٠ مترا .

٦ – انشاء خزان « البطوف » ببحيرة صناعية على ربوة ارتفاعها ١٤٢ مترا عن سطح البحر .. وتقدر سعتها بحوالي ٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه .

٧ – انشاء نفق « القندلة » وطوله ١٦٠٠ متر .

٨ – انشاء نفق « منشه » وطوله ٦٢٠٠ متر .

٩ – مد القسم الاكبر من الانابيب قطر ١٠٨ بوصة « الواصل بين خزان « البطوف » شمالا و « راس العين » جنوبا ، حيث يتصل بخطوط مياه اليرموك – النقب .

١٠ – انشاء قناة طبرية – بيسان .

وقد يسأل البعض :

– ما هي الاخطار المترتبة على تنفيذ المشروع الاسرائيلي بالنسبة للعرب ؟

والاجابة بلا مقدمات .

– ان المشروع الاسرائيلي يعد اخطر حلقة صهيونية بالنسبة للعرب !

لماذا ؟

* ان تحويل مجرى نهر الاردن ، يشكل اعتداء سافرا على حقوق سوريا ولبنان والاردن ، حيث أن روافده ومصادر مياهه تنبع كلها من أراضيها ! ومن حق هذه الدول – وحدها – استغلال هذه المياه لمصلحتها ! والسكوت على تحويل النهر يعني التنازل عن قضية فلسطين والاعتراف بالدولة المغتصبة ، وهذا أمر لايمكن أن يحدث .

★ تنفيذ المشروع يفتح امام الدولة المغتصبة آفاقا اقتصادية وزراعية وكهربائية هائلة ، تكفل لها الدوام ، والاستقرار والبقاء ! ولا يمكن أن يسمح العرب بأن تكون مياههم سببا في حياة عدوهم !

* تنفيذ المشروع يصيب الاردن بأضرار بالغة ، حيث أن كمية المياه القادمة من الجنوب ستنخفض وتنقص بشكل يؤدي الى الاضرار بالاراضي الزراعية في الاردن !

★ ان الحصار الاقتصادي التي تفرضه الدول العربية على الدولة المغتصبة يعد – في الواقع – أقوى سلاح في أيدي الدول العربية .. ونجاح اليهود في تحويل مجرى نهر الاردن ، يعد ضربة قاضية على هذا الحصار ، واحباطا لأغراضه وأهدافه ، وتمكينا لليهود من مضاعفة قوتهم العسكرية ، والقيام بأعمال عدوانية ضد الدول العربية ، بهدف تنفيذ المشروع الصهيوني المعروف بانشاء الدولة اليهودية الكبرى من النيل الى الفرات !

* الغرض الاول لليهود من تحويل مجرى النهر ، هو : ري أراضي جنوبي فلسطين ، ولاسيما منطقة النقب الواسعة واستصلاحها ، ونقل ٥ ملايين يهودي اليها كما صرح بذلك بن جوريون .

★ ان اليهود لم يخفوا مطامعهم في التوسع على حساب الاراضي العربية ! وفيما يتعلق بالجمهورية العربية المتحدة فان لهم مطامعهم في الدلتا وشبه جزيرة سيناء التي يعتبرونها ارضا يهودية مقدسة .. ونجاح اليهود في نقل المياه الى النقب وريه ، وحشد السكان فيه يشكل خطرا كبيرا على الجمهورية العربية بالذات !

★ اذا وصلت المياه الى النقب فانه يصبح في الامكان ان تقيم اسرائيل هناك معامل لتكرير البترول .. وقد تمتد المياه المنقولة من شمال فلسطين حتى تصل الى العقبة .. وقد تتوسع



المصدر : روزاليوسف

التاريخ : ١٣ يناير ١٩٦٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجارى الميـاه وتتعمق بحيث تصلح للملاحة من خليج العقبة الى البحـر المتوسط فتنافس قناة السويس وتزاحمها .. ومما لاشك فيه أن تعمير النقب ، يسهل تحقيق كل ذلك :

وسؤال آخر :

– هل لاسرائيل أى حق قانونى فى تحويل مجرى نهر الاردن ؟

والاجابة أيضا بلا مقدمات :

– لا .. فالقانون الدولى لا يجيز لأى دولة من الدول المشتركة فى مجـرى نهر واحد أن تحول مجرى هذا النهر ، بحيث يتسبب عن هذا التحويل أضرار بالدول الاخرى المشتركة فى هذا النهر :

وهناك معاهدات دولية كثيرة تنص على هذا المبدأ القانونى نصا صريحا لايقبل الجدل، وقد أصبح بذلك هذا المبدأ القانونى مبدءا دوليا ثابتا ..

ومن هذه المعاهدات :

** معاهدة فونتبلو . وقد عقـدت هذه المعاهدة بين ألمانيا وهولندا فى ٩ فبراير عام ١٧٨٥ ، وتعتبر أول معاهدة تنظم الاستعمال المشترك للأنهر المشتركة

** اتفاقية مايسترخت : وقد عقدت بين بلجيكا ولوكسمبرج فى ٧ أغسطس عام ١٨٤٣ ونصت على أنه لا يجوز لأى من الطرفين التصرف فى مياه الانهار المشتركة بينهما الا بعد اتفاق بينهما .

** الاتفاقية المعقودة بين بريطانيا وايطاليا فى ١٥ ابريل عام ١٨٩١ والتى تعهدت فيها ايطاليا بعدم بنـاء أية انشاءات على نهر عطبرة ، من شأنها أن تؤثر فى سريان مجرى النيل ..

** المعاهدة المبرمة بين بريطانيـا والحبشة فى ١٥ مايو عام ١٩٠٢ والتى تعهدت فيها الحبشة بعدم بناء أية انشاءات على النيل الازرق أو على بحيرة تانا أو نهر السوباط من شأنهـا أن تعوق سريان مياه هذه الانهار الى النيل .

** الاتفاقية المعقودة بين النرويج والسويد فى ٢٦ أكتوبر عام ١٩٠٥ ، والتى تنص على أنه لا يمكن اليه فى تنفيذ أية مشروعات مائية دون موافقة الدولتين .

** المعاهدة التى عقدت بين بريطانيا والكونغــو البلجيكى فى ٩ مايو عام ١٩٠٦ والتى التزمت فيها الكونغو بالا تقيم أية منشئات على نهر « سميلكى » ونهر « أزنجو » أو بجوارهما من شأنها أن تعوق جريان مياههمـا الى بحيرة « البرت » الا بالاتفـاق مع حكومة السودان .

** الاتفاقيـة المبرمة بين امريكا والمكسيك فى ٢١ مايو عام ١٩٠٦ حول استخدام نهر « ريو جراند » .

** المعاهدة الموقعة بين امريكا وكندا فى ١١ يناير عام ١٩٠٩ لتنظيم الافادة من الانهار المشتركة بينهما .

** المعاهدة المعقودة بين فنلنـدا وروسيا فى ٢٢ اكتوبر عام ١٩٢٢ والتى تمنع الطرفين من تحويل مياه الانهار او اقامة منشآت او تنفيذ أى عمـل من شأنه ان يؤثر فى عمق هذه الانهار أو اضرار أراضى ومصايد وملاحة اى من الطرفين .

** المعاهدات التى وقعت بعد الحرب العالمية الثانية . ومن بينها معاهدة لوزان الموقعة عام ١٩٢٣ والتى تقرر أنه اذا ما كان النظام المائى فى اية دولة سيتأثر نتيجة لاقامة أية منشآت فى أية دولة أخرى فيجب أن يتم ذلك عن طريق اتفاقيات تعقد بين الاطراف المعنية ..

والسؤال الآن :

– هل يصلح المشروع العربى الذى اعد عام ١٩٥٤ ، او هل تصلح توصيات الخبراء العرب التى وضعت عام ١٩٦٠ للتنفيذ الآن ؟ وهل ستكون المناقشات فى مؤتمر رؤساء الدول العربيـة على أساس ذلك المشروع وتلك التوصيات ؟

والاجابة ، وفقـا لمعلومات موثوق بها :

– ان هناك دراسات جديدة تعد الآن يمكن ان تسفر عن مشروع عربى جديد تماما ، يختلف فى تفاصيله – أى من حيث المـدة والتكاليف – عن غيره من المشروعات السابقة ، ومنها المشروع العربى الذى اعد عام ١٩٥٤ .

وهذا – فى تقديرى – هو التصرف المنطقى ! ..



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٦٤

كل ما حدث فى المؤتمر

هذه القرارات لن تذاع الآن

- تحويل روافد نهر الأردن يتم تحت اشراف القيادة العسكرية
- القيادة لها حرية اتخاذ قرارات خاصة بالبترول
- الفنيون فى السد العالى يعملون فى تحويل نهر الأردن

اهم النتائج التى اسفر عنها مؤتمر الملوك والرؤساء العرب ، هى تحديد قضية فلسطين ..

قبل المؤتمر كان « طريق العودة » يتراوح بين النشيد الحماسى ، وبين الموقف النظرى وبين الخطة العملية التى تنفرد بها دولة عربية واحده هى .. الجمهورية العربية المتحدة ..

وبعد المؤتمر تغيرت الصورة ، أصبح كل شىء على طريق العودة محددا بوضوح .. ومحسوبا بدقة ، بامكانياته واحتمالاته ولم يبق الا التنفيذ .. وحتى ضمانات التنفيذ حسبها المؤتمر ..

وكان محررو القسم السياسى لروز اليوسف ، يتعقبون كل ما يجرى فى المؤتمر داخل الاجتماعات وفى الاجنحة والغرف وفى الممرات وفى اماكن التقاء اعضاء الوفود خارج مقرهم الرسمى فى فندق هيلتون .

***



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ يناير ١٩٦٤

وقد استطاع اجتماع الملوك والرؤساء العرب ان يحقق نتائج خطيرة رغم عوامل ثلاثة ، حاولت ان تفسد جو المؤتمر .. ولكن اليقظة والنظرة البعيدة التي تتمتع بها بعض الرؤساء وفي مقدمتهم عبد الناصر وعارف وبن بيللا ، والصدر الكبير من حسن النية الذي ابداه بقية الملوك والرؤساء وفي مقدمتهم الحسن الثاني وحسين وبورقيبة ، احبطا تأثير العوامل الثلاثة وهي :

- الجو النفسي المحيط بالمؤتمر ..
- الخلافات العربية ..
- محاولات التدخل الغربية على المستويين الرسمي ، وغير الرسمي للتأثير على المؤتمر ..

الجو النفسي

في الدول الغربية :

منذ اللحظة الاولى احيطت دعوة الرئيس عبد الناصر لعقد مؤتمر قمة عربي ، بحرص بالعداء اتخذ اشكالا عديدة ..

- تعمدت معظم الصحف الغربية ، تجاهل الدعوة اطلاقا ، ولم تكتف بعدم التعليق عليها ، بل تجاهلتها كمجرد خبر ..
- ركزت صحف أخرى اهتمامها على التشكيك في الدعوة في ثلاثة اتجاهات :

× اتجاه يقول ان نقل الدعوة الى مجال التنفيذ مستحيل بسبب الخلافات العربية .

× والاتجاه الثاني يقول أن الهدف الحقيقي من الدعوة أن يبسط عبد الناصر حمايته على كل الدول العربية .. او ان يورط هذه الدول في وعود لا تستطيع تنفيذها .. ثم يستخدم ذلك في الهجوم على حكوماتها ..

× والاتجاه الثالث : يقول انه حتى لو انعقد المؤتمر فلا جدوى منه . فما أكثر المؤتمرات العربية وما أكثر قراراتها التي لم تنفذ ..

ورغم حملة التشكيك ، فقد عقد المؤتمر ونجح في الوصول الى قرارات واضحة ممكنة التنفيذ ، ووضع لها ضمانات تنفيذها ..

في اسرائيل :

حاولت اسرائيل أن تتظاهر بعدم الاهتمام بالمؤتمر ، وبعدم الخوف من نتائجه .

فمثلا . صرح متحدث رسمي اسرائيل أن اسرائيل ستمضي في تنفيذ مشروعها لتحويل نهر الاردن ..

ومثلا ، خرجت وكالة انباء غربية كبرى بتعليق يقول أن اسرائيل لا تضع في حسابها نتائج المؤتمر ..

ورغم هذا التظاهر ، فقد كانت تحركات الساسة الاسرائيليين تؤكد شيئا آخر .

بعد اعلان الدعوة الى المؤتمر طار ليفي اشكول الى أوربا ليبحث عن قروض ..

وطلب ليفي اشكول موعدا سريعا للاجتماع بالرئيس الامريكي جونسون ، المتوقع أن يتم هذا الاجتماع خلال الشهر القادم ..

وحصلت روز اليوسف على نص مذكرة اسرائيلية قدمها سفير اسرائيل في واشنطن الى الرئيس الامريكي جونسون .. وقدمت صورة منها الى وزارة الخارجية البريطانية ..

* حوت المذكرة خطابا سريا من الرئيس الامريكي الراحل جون كيندي الى ليفي اشكول رئيس وزراء اسرائيل وفي الخطاب تأكيد من الرئيس الامريكي الراحل بأنه سيقوم بعملية خاصة بزيادة أمن اسرائيل .. قد تكون في أهمية عملية بيع صواريخ هوك الامريكية الموجهة من الارض الى الجو الى حكومة اسرائيل ..

* اعتقد الرئيس الامريكي الراحل



عن موقف امريكا فى مجلس الامن أثناء العدوان الاسرائيلى على سوريا ..

ولمحت المذكرة أن الرئيس كيندى كان قد أبلغ موافقته على مشروع جونستون .. كما أبلغ موافقته وتاييده على أن تقوم اسرائيل بالجزء الخاص بها من هذا المشروع بعد ان رفضته الدول العربية .

ثم تناولت المذكرة موقف الرئيس جونسون عام ١٩٥٧ ، عندما كان عضوا فى مجلس الشيوخ الامريكى .. فقد أيد رسميا فى خطاب رسمى فى الكونجرس الامريكى « أمن اسرائيل وتأمين حدودها وضمان حرية الملاحة لسفنها فى قناة السويس » .

كما ذكرت المذكرة أيضا موقفه تجاه عودة الادارة المصرية لغزة بعد انسحاب اسرائيل منها .. فقد كان يعارض فى هذه العودة واتهم ادارة أيزنهاور بخيانة اسرائيل ومصالح اسرائيل ..

كذلك حوت المذكرة خطابا آخر لجونسون وهو عضو فى الكونجرس .. والخطاب خاص بمطالبته بحرية الملاحة لاسرائيل فى خليج العقبة .

واختتمت المذكرة بذكر اهتمام جونسون الشديد المتواصل بمشروعات المياه الاسرائيلية .. ومنها مشروعها الخاص باستغلال مياه نهر الاردن .. وتأييده للخطوات التى تقوم بها اسرائيل بهذا الخصوص ..

ومن داخل اسرائيل ، اتخذت اجراءات اخرى تكشف عن ذعر اسرائيل من مجرد عقد المؤتمر ..

✱ تركيز القوات الاسرائيلية على الحدود السورية الأردنية واللبنانية .. وحدود قطاع غزة .

✱ صدور تعليمات سرية باعلان حالة الطوارىء ابتداء من يوم ٨ يناير ١٩٦٤ .

✱ قيام وحدات من الجيش الاسرائيلى بدوريات استطلاعية .. كان من نتيجتها الصدام الذى وقع بين قوة اسرائيلية تمت على الحدود السورية وبين القوات السورية .

✱ تقدمت جولدا مايير الى مجلس الوزراء الاسرائيلى بتقرير عن مؤتمر الرؤساء يوم ١٢ يناير الماضى . وقد جاء فيه ان جولدا مايير ستقوم بحملة دعاية واسعة وهدفها القضاء على مخاوف العرب بشأن مستقبل نهر الاردن وقد بدأت هذه الحملة ببيان من وزارة الخارجية .. تقول فيه أنها ستأخذ فقط كمية المياه التى خصصت لها بموجب مشروع جونسون ..

وكان من رأى جولدا مايير أن على اسرائيل أن تنتهز فرصة اجتماع الرؤساء والملوك العرب للقيام بمساع فى المجال الدولى وبذل جهود عاجلة لانتهاز الفرص للتقدم بمشروعات للتفاوض والتفاهم فى هذه المنطقة .. كما يمكن اللجوء الى الأمم المتحدة للحيلولة دون استخدام القوة ..

وكان من رأيها تقديم تقرير الى الأمم المتحدة عن تصرفات الدول العربية واجماعها على منع تحويل مجرى نهر الأردن .. الذى كان قد تقرر تحويله طبقا لمشروع جونسون من ناحية أخرى .

● اشاعات فى القاهرة .

وحتى بعد أن قبل الملوك والرؤساء العرب الدعوة الى المؤتمر . وحتى بعد أن بدأ وصولهم الى القاهرة ، وطوال جلسات المؤتمر ، استمرت الحملة النفسية واخذت شكل حملة اشاعات .

وكان أكثر الرؤساء تعرضا لحملة الاشاعات هو الملك الحسن ..

وقبل وصوله بساعات ترددت اشاعة أنه لن يحضر المؤتمر ، وأنه وصل روما قادما من الرباط ، وكان سيقضى الليلة فى روما ثم يطير الى القاهرة .. ولكن الاشاعة جعلته يلغى رحلته ويعود الى الرباط .

وحتى عندما اعلن ان الملك الحسن وصل الى مطار القاهرة لم يصدق بعض الصحفيين الاجانب .. وانتظروا أمام أبواب الهيلتون ليتأكدوا بأنفسهم ..

وعندما قرر الملك العودة الى الرباط ليكون فى وداع الملكة الأم ، انطلقت أكثر من اشاعة ماتت كلها لحظة عناق عبد الناصر والحسن فى مطار القاهرة .

اشاعة أخرى .. ان البدر امام اليمن المخلوع قد ارسل برقية الى المؤتمر .. يقول فيها ان المشير عبد الله السلال لا يمثل الحكومة الشرعية لليمن .. وكان الرد على الاشاعة قول أحد الصحفيين المصريين أنه لو ان برقية مثل هذه قد وصلت الى اشاعة ، فان الرد المنطقى عليها هو « لامانع من حضورك » .

وماتت الاشاعة بين ضحكات الصحفيين

تصفيات

● فى الجلسة الاولى لاحظ المشير عبد السلام عارف ، رئيس المؤتمر ، ان جو المؤتمر متوتر قليلا ، فاقترح على الفور البدء بتصفية الخلافات بين البلاد العربية رغم النتائج التى أعلنت فى هذا المجال .. تستطيع روز اليوسف أن تذيع أخبارا أخرى ..

● فى جلسة طويلة بين الملك حسين والرئيس السلال ، شرح الرئيس اليمنى وجهة نظر اليمن ، وظروف اليمن قبل الثورة وبعدها ..

وقال الملك حسين انه يقدر هذه الظروف .. وعرض ان يقوم بالوساطة بين اليمن والسعودية ..

● أخذ الرؤساء عبد الناصر وعارف وبن بيللا على عاتقهم تصفية الموقف بين اليمن والسعودية .. وكانت اجتماعات الرئيسين بن بيللا وعارف لبحث هذا الموضوع بالذات ، وعقد كل منهما اجتماعات مع الملك سعود والامير سلطان لنفس الغرض ..

وقد حدد الملك سعود موقف بلاده من المتسللين ، والبدر ، والقوات العربية فى اليمن .. فاعلن أنه لا مساعدات للمتسللين ، ثم دار حديث حول اقتراح خلق مركز دينى يحتله البدر ، واوضح الجانب اليمنى ان اية تسوية يجب ان تكون فى حدود حق الشعب اليمنى فى حماية استمرار النظام الجمهورى وحقه فى وحدة اراضيه ..

ثم دار حديث آخر حول الترتيب الزمنى بين انسحاب القوات العربية فى اليمن والاعتراف السعودية وتقرر الاتصال بالامير فيصل .. وكما هو معروف تم عمل الخط التليفونى بين جدة والرياض عندما طلب المؤتمر الامير فيصل ..

وتتوقع بعض الدوائر تحسن الموقف السعودى — اليمنى خلال الاسابيع القادمة .

وفى مجال تصفية الخلافات ، وحلق

قام بهذا التحقيق من القسم السياسى لروز اليوسف ..

- ابراهيم عزت
- جمال حمدى
- جلال كشك
- على منع
- مصطفى الحسينى
- محمود ذهنى



روح عربية جديدة ، كان اقتراح عقد اجتماعات دورية للملوك والرؤساء العرب .. وقد قدمه ثلاثة ملوك ورؤساء .. قدم الاقتراح الاول الملك الحسن الثاني ملك المغرب مقترحا اجتماعا سنويا .. وقدم الاقتراح الثاني الملك حسين ملك الأردن مقترحا عقد اجتماع كل ستة أشهر .. وقدم الاقتراح الثالث الرئيس عبد السلام عارف بالموافقة على عقد اجتماع سريع كلما دعت الحاجة .

وقد قام الرئيس جمال عبد الناصر بتوجيه دعوات رسمية لكل الملوك والرؤساء لزيارة الجمهورية العربية المتحدة زيارات رسمية والاطلاع على المشروعات الصناعية المختلفة وزيارة السد العالي ..

كما دعاهم الى حضور احتفالات مايو الخاصة بتغيير مجرى نهر النيل لأول مرة في التاريخ ..

وقد قبل الجميع الدعوة ..

كذلك ستوجه الى الأمير فيصل ولي عهد المملكة العربية السعودية ورئيس الوزراء الدعوة لزيارة القاهرة زيارة رسمية عقب انتهاء شهر رمضان .. ومن المنتظر ان يقوم الامير فيصل بمباحثات هامة مع المسئولين في الجمهورية العربية المتحدة

● أطلق الملك حسين على نتائج المؤتمر تسمية « روح القاهرة » وقال لمراسل جريدة أزفستيا السوفيتية ان « روح القاهرة » ستكون أساس التعامل بين الدول العربية في المستقبل .

محاولات التدخل

ورغم وصول المؤتمر لهذه المرحلة من العمل الجدي فقد كانت هناك محاولات لاحباط أعماله ..

● بدأت المحاولات بشكل غير رسمي ، في شكل اشاعة تقول ان هناك اتصالات سرية تقوم بها كل من أمريكا وبريطانيا مع بعض الدول العربية للوصول الى تسوية منفصلة معها .. للمشكلة ، بعيدا عن نفوذ القاهرة .. وبعيدا عن اتجاه المؤتمر ..

وانتقلت محاولة التدخل بعد ذلك الى المستوى الرسمي ، وتمت محاولة امريكية بريطانية ـ فرنسية للتدخل ، مرتكزة على المذكرة التي قدمها سفير اسرائيل الى الرئيس الامريكي جونسون .

فقد أبلغ الممثلون الدبلوماسيون لامريكا وبريطانيا الدول العربية الثلاث عشرة .. بالقلق العميق الذي تشعر به كل من أمريكا وبريطانيا تجاه الخط الواضح من اجتماع الملوك والرؤساء العرب في القاهرة ..

كما ابلغت كل من أمريكا وبريطانيا الدول العربية ان اسرائيل سوف تحصل فقط على الجزء المخصص لها في مشروع جونسون لاستغلال مياه نهر الاردن .. ويقدر بكمية قدرها ٣٢١ مليون متر مكعب من المياه سنويا .. وان كلا من بريطانيا وأمريكا قدمتا دلائل اسرائيلية بعدم تعدي هذا الرقم اطلاقا ! »

ثم .. وهذا هو المهم .. أبلغ الممثلون الدبلوماسيون لبريطانيا وامريكا الدول العربية الثلاث عشرة بأن دولتيهما تتمسكان وتتعهدان بتأكيد التصريح الثلاثي الصادر عام ١٩٥١ الخاص بتعهدهما مع فرنسا الدولة الثالثة الموقعة على البيان في حالة أي عدوان مسلح يهدف الى تغيير الحدود التي تضمنها الدول الثلاث لجميع دول منطقة الشرق الاوسط ..

ورغم كل هذه الظروف النفسية التي احاطت بالمؤتمر فقد واجه المشاكل الاساسية بتصفية الخلافات العربية .

● القضية الفلسطينية ..

كان من الضروري أن يبحث دور فلسطين في المعركة وفي حالة دخول الحرب الشاملة ضد اسرائيل اذا هاجمت المشروعات العربية للمياه .. وكان من الطبيعي أن تثار قضية الكيان الفلسطيني .. وكان قبول الوفد الاردني المشكل على أعلى مستوى حضور الشقيري ممثلا لفلسطين خطوة واسعة نحو انهاء التحفظات الاردنية التي عطلت ظهور الفلسطينيين على مسرح الاحداث .

وشرح الملك حسين وجهة نظره فقال ان الفلسطينيين في غرب الاردن متحدون مع الاردنيين وانه من غير المعقول أن تقسم الشعب الآن ولكنه يقر حق الشعب الفلسطيني جميعه في تقرير مصيره واختيار شكل ارتباطه بعد تحرير فلسطين .. وهو أيضا يقر حق الفلسطينيين حاليا في تنظيم أنفسهم في وحدات مسلحة لتحرير بلادهم وضرورة أن يمثلوا في المجال الدولي والعربي ..

● وانتهى المؤتمر في هذا المجال الى اقرار خطة عمل تحت تسمية « ابراز الشخصية الفلسطينية » تتلخص في النقط التالية .

★ انشاء جيش فلسطيني تشرف عليه القيادة العسكرية الموحدة .. وقد أبدى عدد من الرؤساء والملوك استعداد بلاده للمساهمة في اقامة هذا الجيش وانشائه وتسليحه وتدريبه على أرضها .. كما قدم الرئيس بن بيللا استعداده لتقديم خبراء الحرب الجبلية والعمليات الفدائية للمساهمة في تدريب المتطوعين ..

★ انشاء صندوق فلسطين ، تساهم فيه الحكومات العربية بأنصبة مختلفة ، الى جانب القيام بحملة واسعة لجمع التبرعات في البلاد العربية وبين المهاجرين ..

★ انشاء جهاز دعاية قوي وفعال للقضية الفلسطينية ..

●● النواحي العسكرية :

كان هناك اتفاق في المؤتمر أن اسرائيل ـ كما اعلنت ـ وكما تؤكد كل التقارير ستشن حربا تسبقها وقائية ضد سوريا ولبنان .. ومعنى ذلك أن البدء في تنفيذ المشروعات العربية قبل الاستعداد العسكري قد ينتهي بكارثة .. واستمع الملوك والرؤساء الى تقرير مفصل عن القوات العربية في اجتماع لم تسجل له محاضر جلسات ولم يحضره من غير الملوك والرؤساء الا حسونه الامين العام للجامعة .

وتبين من التقريرات أن الطيران العربي يعادل مرة ونصف الطيران الاسرائيلي والقوات العسكرية الاخرى تعادل ضعف القوات الاسرائيلية .. ولكن الجيش الاسرائيلي يمتاز بوحدة الادارة ومن ثم وحدة العمل .

وهكذا تقرر تنفيذ القيادة المشتركة .. وطالب أمين الحافظ بتوحيد الجيوش ولكن الاقتراح استبعد حرصا على حرية القرارات وسرعة العمل .. وتقرر أن تشكل القيادة من :

★ جميع الدول العربية

★ سيصل عدد ضباطها الى رقم يتجاوز المائة

★ لها الحق في نقل وتحريك اي قوات عربية لاي بلد عربي

★ لها راية موحدة

★ ستبحث توحيد الاسلحة والمصطلحات العسكرية لجميع البلاد العربية

★ وقد اتفق الملوك والرؤساء ان يكون البترول العربي تحت تصرف القيادة الموحدة اذا لزم الامر ، وكان لابد من وقف تدفقه .. لبعض الدول

وقد تقرر في نهاية الاجتماعات اعتماد ١٥ مليون جنيه لتغطية النفقات العسكرية للقيادة الموحدة . ستدفع الكويت منها ٥ مليون جنيه ، وتدفع الجمهورية العربية المتحدة ثلاثة ملايين والسعودية مليونين . وليبيا نصف مليون .. ثم تقسم الملايين الثلاثة الباقية بين جميع الدول الاعضاء في الجامعة العربية حسب امكانياتها ..

وناقش المؤتمر أيضا فكرة اغلاق خليج العقبة ، ومدى وسائل الضغط الاقتصادي على اسرائيل لأن ذلك يحرمها من الاستفادة من ميناء ايلات الذي يوفر لها مزايا كبيرة في تصدير انتاجها الزراعي الى الخارج .

●● قرارات سياسية :

هناك بعض القرارات السرية التي اتخذها المؤتمر الكبير خاص بعلاقات الدول العربية ببعض الدول التي تؤيد اسرائيل ومشروعاتها الخاصة باستغلال مياه نهر الاردن .. وبعض هذه الدول في أمريكا وفي اوروبا وفي آسيا ..

وستبذل جهود كبيرة في الأيام القليلة القادمة لدى بعض دول أفريقيا وآسيا لشرح وجهة النظر العربية تجاه اسرائيل ومشروعاتها الخاصة باستغلال مياه نهر الاردن ..

● في المستوى الاقتصادي :

✱ اتفق على ضرورة الاسراع بانشاء السوق العربية المشتركة.

✱ اتفق على ضرورة اشتراك الدول العربية في المشروعات المختلفة التي تقام في أي بلد عربي ، وعلى استثمار الأموال العربية في مشروعات عربية ، وانشاء بنك عربي للتمويل

✱ اتفق على ضرورة الاسراع في تنفيذ مشروعات الجامعة العربية المعطلة ، وأبرزها انشاء شركة عربية لانابيب البترول ، واخرى لناقلات البترول ..

✱ تقرر وضع خطة جديدة لاحكام المقاطعة العربية ضد اسرائيل وقد تقرر اتخاذ اجراءات أشد ضد الشركات والبنوك والمؤسسات التي تتعامل مع اسرائيل .

وقد وافق الملوك والرؤساء العرب على تزويد مكتب المقاطعة بعدد أكبر من الموظفين .

● تحويل مجرى نهر الاردن

مناقشات المؤتمر وأبحاثه حول هذه النقطة امتدت في اتجاهين :

✕ المشروع الفني العربي لتحويل روافد نهر الأردن ..

✕ الضمانات والاحتياطات العسكرية التي يتطلبها المشروع

وقد عرضت القاهرة ان يقوم الخبراء والمهندسون العرب الذين يعملون حاليا في السد العالي ، بتقديم خبراتهم العملية كما عرضت القاهرة ان تقدم الالات التي انتهت من عملها فعلا في السد العالي ، للبدء في مشروعات تحويل روافد نهر الاردن ..

وقد تقرر أن تشرف القيادة العسكرية الموحدة على عملية التحويل بجانب الهيئة الفنية ، وتتخذ الترتيبات اللازمة لحماية المنشآت والاعمال التي ستقوم بها البلاد العربية لتحويل روافد النهر ..

وبعد ..

لقد قال بن بيللا في أول الاجتماعات وفي احدى الجلسات السرية :

« اننا على استعداد للعمل اذا كنتم جادين » .

وانتهى المؤتمر واتيت جديته .. والتصريحات التي حصلت عليها روز اليوسف تؤكد ذلك اكثر ..

✕ قال انطون عطا الله وزير خارجية الاردن لروز اليوسف ان الاردن يضع كل امكانياته في خدمة قرارات المؤتمر ، على المستوى السياسي والعسكري ، وان الملك حسين قد أبدى استعداده لاستقبال أية قوات عسكرية عربية ، اذا كانت الضرورة تقتضي وجود هذه القوات في الاردن ، وانه على استعداد لاستقبال هذه القوات

✕ وقال صبحي عبد الحميد وزير خارجية العراق لروز اليوسف بان أهم ما أسفر عنه المؤتمر ، هو انه أكد أهمية قيام الوحدة العربية

× وقال صباح الأحمد الصباح وزير خارجية الكويت بان بلاده على استعداد للاشتراك فورا في تمويل المشروعات العربية . كما انها في حالة الضرورة على استعداد لقطع البترول .



المصدر :  روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٦٤

بدأ تبادل الخبراء بين أمريكا واسرائيل للمشروع الجديد

جنيف - من ابراهيم عزت :

عدد من خبراء اسرائيل في الطاقة الذرية برئاسة الدكتور زيمرمان مساعد مدير العمليات الخاصة بالطاقة الذرية في اسرائيل مروا هذا الاسبوع بجنيف في طريقهم الى الولايات المتحدة بناء على المخطط الامريكي الجديد حول تعاون امريكا مع اسرائيل في استخدام الطاقة الذرية في عمليات تحويل المياه المالحة الى مياه حلوة صالحة للزراعة .

وقد علمت ان عددا من الخبراء الامريكيين في استخدام الطاقة الذرية في طريقهم الان الى اسرائيل لاختيار منطقتين يقام فيهما مفاعلان ذريان لاجراء هذه التجارب

وقد استقر الرأى مبدئيا على أن يكون احد المفاعلين الذريين وهو من الحجم الصغير على البحر الميت ومعروف أن نسبة الملوحة فيه كبيرة ..

وان يكون المفاعل الثاني - وهو من الحجم المتوسط - في منطقة جنوب تل أبيب .. حتى يمكن خلط المياه الناتجة منه وسحبها بواسطة الانابيب الخاصة بمشروع التحويل الاسرائيلي الخاص بمياه نهر الاردن

وعلمت روز اليوسف أن جميع التكاليف الخاصة ببناء المفاعلين الذريين في اسرائيل وتدريب العلماء الاسرائيليين ستكون جزءا من المعونة الامريكية الفنية لاسرائيل ..

وقد حاول مصدر في الوفد الامريكي لنزع السلاح الموجود حاليا في جنيف أن يبدد رائحة التهديد العسكري الموجه للعرب في البيان الامريكي فقال ردا على سؤال وجهته اليه .. ان امريكا ستحيط جميع الدول علما بالتجارب التي تقوم بها في اسرائيل ، كما ستوجه دعوات مستمرة عن طريق الامم المتحدة للتفتيش على المفاعلين الذريين الذي تقرر بناؤهما في اسرائيل . حتى لا يمكن استخدامهما في غير الاغراض المخصصة لهما ..

وقال المصدر الامريكي ان اسرائيل ستكون مسئولة عن توجيه دعوات لبعثات تفتيش عربية للقيام بالتفتيش على هذين المفاعلين اذا قبلت الدول العربية !



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٦٤

ورفضت أمريكا التعاون مع الجمهورية العربية المتحدة

كتب جمال حمدى :

علمت ان الجمهورية العربية المتحدةسبق ان طلبت من الولايات المتحدة الامريكية الاشتراك فى الابحاث الذريةالخاصة بتحويل المياه المالحة الى مياه حلوة ..

وكان رد امريكا غريبا للغاية .

قالت ان الخبراء العرب يستطيعون الاطلاع على الابحاث الامريكية عن طريق اسرائيل .

المعروف ان الرئيس جونسون صرح فى بيانه الاخير بان التعاون فى هذه الابحاث مفتوح امام جميع الدول .

ثم تحدث جونسونعن تعاون اسرائيل وامريكا فى هذا المجال .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٦٤

نظرات حولنا

لماذا أعلن جونسون تأييده لإسرائيل؟

الاتفاقيات السرية التي وقعت في واشنطن!

بقلم ممدوح رضا

حديث طويل ، جرى بين أحد خبراء السياسة الامريكية العرب ، وبيني ، هذا الاسبوع ..

كان موضوع الحديث : التطورات الاخيرة في الشرق الاوسط ، التي سببت من حيث امريكا ، ومعونتها العربية ، والاسرائيلية ..

وخلال هذا الحديث ، استعرضنا ، مرارا ، الاسباب التي يمكن ان تفسر هذا التأييد ، والظروف التي قد تدفعها المعونة العربية لاسرائيل ، في منطقة الشرق الاوسط ..

ثم ..

تطرق الحديث ، بعد ذلك ، الى نقاط هامة ، ومعلومات بالغة الخطورة ، بالنسبة الى :

★ العلاقات الامريكية ـ الاسرائيلية

★ العلاقات الامريكية ـ البريطانية ـ الفرنسية

★ العلاقات الامريكية ـ العربية

★★★

وفى بداية الحديث ، أشار الخبير العربي ، الى حقيقة هامة ..

قال :

« ان النتائج التى أسفر عنها مؤتمر الاقطاب العرب ، كانت أبعد ما يمكن عن التصور الامريكي ..

لقد كانت أمريكا ، تنظر ـ دوما ـ الى الدول العربية ، على انها مجموعة من الدول ، وجدت لتختلف ، وتتطاحن وتتنازع الزعامة فيما بينها ..

وكانت تقديراتها ، بالنسبة لاحتمال وصول ، أى اجتماع للاقطاب العرب ، الى نتائج محددة ، لا تكاد تذكر ..

لذلك ، فقد كانت القرارات التى اعلنها الاقطاب العرب ، عقب اجتماعهم، نتيجة « مذهلة » بالنسبة لامريكا ـ بصفةعامة ـ وبالنسبة لخبراءالسياسة العربية فى وزارة الخارجية الأمريكية ـ بصفة خاصة ..

وقد وضعتهذه القرارات ، المسئولين الامريكيين ، فى مأزق كبير .. فقد كان عليهم أن يقرروا تجاهها ، أحد امرين :

★ اما أن يسلموا بالقوى العربية الجديدة ، ويغيروا بالتالى من نظرتهم لهذه المنطقة من العالم ، ويعدلوا من سياستهم تجاهها ..

أو ..

★ يعملوا على الفور ، وبلا أدنى ابطاء ، على تأييد اسرائيل ، تأييدا واضحا ، ثم يخلقوا داخل الدول العربية .. اضطرابات ، وقلاقل ، واحداثا .. تضعف من هذه القوى الجديدة ، وتفتتها ! ..

وقد كان الامر الثانى ، اقرب الى التفكير الامريكي ، من الامر الاول ..

وقال الخبير العربي : رافق كل هذا ، الحاح متواصل من اسرائيل ، وضغط صهيونى واسع النطاق ، على جميع مستشارى الرئيس الامريكي جونسون .. أدى فى النهاية الى قبول جونسون للدعوة التي وجهت اليه للتحدث فى معهد وايزمان ..

★★★

ولكن ..

هل كان الالحاح الاسرائيلى ، والضغط الصهيونى ، سبب التأييد الامريكي لاسرائيل ؟ ..

يقول الخبير العربي :

ـ لا ..

وربما كانا ، فقط ـ من العوامل التى ساعدت على التعجيل باعلان موقف امريكا تجاه قرارات الاقطاب العرب ..

اما التأييد الامريكي لاسرائيل ـ فى حد ذاته ـ فامر متوقع ، باستمرار ..

فامريكا تنظر الى اسرائيل ، على انها ركيزة لها فى الشرق الاوسط ..

وامريكا ترى فى بقاء اسرائيل ، ما يعيق النمو العسكرى ، وما يفتت ويضعف الوجود العربي ذاته ..

ويقول الخبير العربي :

ـ وتتضح أهمية اسرائيل ، بالنسبة لامريكا ، من تصريح الرئيس الامريكي جونسون الذى أعلن فيه تعاون بلاده مع اسرائيل ، فى مجال استخدام الذرة من أجل تحويل المياه المالحة الى مياه صالحة للرى ..

فمن المعروف ان امريكا ، مازالت « تضن » حتى الآن ، باسرار الذرة ، على دولة كبيرة ، كفرنسا .. رغم ما لفرنسا من اهمية كبيرة فى اوروبا ..

ومن المعروف ايضا ، ان امريكا رفضت ـ مجرد السماح ـ لبعض الدول التى يمكن وصفها بانها « متحالفة » معها ، بالاشتراك فى أى نشاط ، او تجارب ذرية ..

ومعنى تعاونها ذريا ـ مع اسرائيل ، ان تميز علاقاتها باسرائيل عن غيرها من الدول « الحليفة » وترفعها ـ فى نفس الوقت ـ الى نفس مستواها العلمى!

أضف الى ذلك ، حقيقة علمية ، وهى: ان الوصول باستخدام الذرة فى الاغراض التقدم والتنمية ، يمكن اعتباره آخر مراحل استخدام الذرة !

بمعنى : ان استخدام الذرة ، فى المجالات العسكرية ، مرحلة متقدمة جدا جدا ، بالنسبة لمرحلة استخدامها فى التنمية ! ..

او بمعنى ثالث اكثر وضوحا ، وتحديدا : ان معرفة طريقة استخدام الذرة فى صنع الاسلحة ، يسبق معرفة طريقة استخدامها فى مجال التنمية !

ويقول الخبير العربي :

ـ وما دامت امريكا ، قد قررت « التعاون » مع اسرائيل ، فى استخدام الذرة من اجل مشروعات التنمية .. فمن المؤكد ، أنها ستتيح لها معرفة مجالات استخدام الذرة ، المختلفة ؟

★★★

والسؤال الآن :

ـ هل وضعت امريكا ـ فى تقديرها ـ احتمال قيام تعاون ذرى آخر ، بين بعض دول المنطقة وبين الاتحاد السوفييتى ، كرد على تعاونها مع اسرائيل ؟

وهل تقبل امريكا ، ان تقف فى موقف المجابهة الذرية السافرة ، مع الاتحاد السوفييتى ، من أجل اسرائيل ؟

يقول الخبير العربي :

ـ مما لا شك فيه أن هذا الاحتمال ، ماثل أمام المسئولين الامريكيين ، باستمرار ..

وهناك تقدير ، بأن يرجئ هذا الاحتمال ، من اقدام امريكا على بدء تعاونها الذرى مع اسرائيل .. خاصة ، وان اسرائيل ، اعتبرت تصريح الرئيس الامريكي ، فى حد ذاته ، ترضية كافية لها ، وتهدئة للرأى العام الاسرائيلى المضطرب ، الثائر على حكومته !



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٦٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تطورات حولنا - بقية

***

ولكن ..

هل كان تصريح الرئيس الامريكي ، هو كل ما همته أمريكا لاسرائيل ، عقب اجتماع الاقطاب العرب ؟

يقول الخبير العربي :

ـ لا ..

وهناك معلومات تؤكد ، انه قد عقدت عدة اتفاقيات سرية بين امريكا واسرائيل في الاسبوعين الاخيرين باسدت تنظم التعاون بينهما في مجالات مختلفة.

كذلك ..

فهناك مساعدات مادية امريكية قدمت الى اسرائيل ، أيضا خلال الاسبوعين الاخيرين ، واتفق على عدم الاعلان عنها ! ..

ثم ..

وفي تقدير الخبير العربي ، ان آثار المساعدات والاتفاقيات الامريكية ـ الاسرائيلية الاخيرة ، قد تظهر في عدة صور للتحدي او التحرش بالعرب ..

★ فقد تبعث اسرائيل ، بعدة مراكب للصيد في « بحيرة طبرية » ـ مثلا ـ حتى تدفع القوات السورية الى الاصطدام بها ..

★ وقد تعهد الى بعض دوريات الحدود باجتياز الحدود الاسرائيلية ، ليكون احتجازهم ، سببا في تحرش واسع ..

★ وقد تطلق النار على بعض الاهالي في المناطق المنزوعة السلاح ، لتجبر العرب على الرد بالمثل .. وتنشب معركة !

★ وقد تفكر في اصطدام مسلح كبير مرة واحدة ، تحاول خلاله معرفة مدى الاستعدادات العربية لمجابهتها ، وتستنزف اكبر قدر ممكن من القوة المتحضرة للرد عليها !

***

والايام القادمة ـ في تقدير الخبير العربي ـ ستشهد احداثا كثيرة ..

كذلك ، ستجري خلالها ـ في تقديره

« البقية ص ٦٥ »

أيضا ـ محاولات عدة للضغط على بعض الدول ..

★★ اول المحاولات التي ستبذل ، ستكون من جانب امريكا .. وسوف تستخدم كل امكانياتها في الشرق الاوسط ، لاحداث :

★ قلاقل ، واضطرابات في بعض الدول العربية ، من الداخل

★ تغييرات في مناصب الحكم ..

★ انقلابات عسكرية ..

والهدف وراء ذلك ، واضح .. فال جانب ان مثل هذه الاحداث قد تباعد ـ من جديد ـ بين الدول العربية ، وتقضي على روح التضامن التي تسود العلاقات بينها .. فانها ستنهك ـ بلا شك ـ القوى العسكرية ، التي يجب ان تكون معدة كلها ، في اتجاه القضاء على اسرائيل ..

★★ بعد ذلك ..

وقد يكون ، في نفس الوقت ..

ستبذل امريكا ، كل جهودها ، لتنسيق وتوحيد موقف بريطانيا وفرنسا معها ، بالنسبة لاسرائيل .. وبالنسبة للعرب أيضا ..

★★ ثم ..

وهنا أيضا احتمال متوقع ..

قد تلجأ امريكا ، وبعض الدول الغربية ، الى محاولات للضغط الاقتصادي كتلك التي صادفتها الجمهورية العربية المتحدة ، عام ١٩٥٦ ..

***

ترى .. هل يبدو هذا الحديث متشائما ؟!

في رايي الخاص ، انه حديث واقعي ، والمطلوب في هذه المرحلة من النضال القومي ، أن نعيش في الواقع ، ونبعد عن الخيال ، وصوره المشرقة !

★ نظرات سريعة ★

★★ بعث الى أكثر من مواطن ، بمعلومات حول بعض الذين يعتزمون ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الامة ،

مواطن قال لي في ختام رسالته ، بعد أن تحدث عن ماضي بعض المرشحين ، في « الفشل » بالمنيا : أخشى أن يتسرب واحد من هؤلاء ، الى المجلس القادم ، فيفسده ، كما افسد أمثالهم المجالس السابقة ..

وآخر قال لي : ان حرصنا على ابعاد العناصر الرجعية ، والانتهازية ، عن كل تنظيماتنا ، يدفعنا الى التدقيق في معرفة كل مرشح ..

وقال مواطن ثالث ، في حسم : ان مجلس الامة القادم ، يجب أن يكون مجلسا اشتراكيا مائة في المائة ! ولا يمكن أن يتحقق ذلك ، اذا سمح للعناصر التي تحايلت على القوانين الاشتراكية ، واستفادت منها ، بالترشيح !

. .. ...

وهذا الاهتمام .. بل هذا الوعي ، الذي انتشر بين المواطنين ، هو الضمان الوحيد ، لخروج مجلس الامة القادم .. مجلسا اشتراكيا ، حقيقيا ..

جولد مايير

★★ في تقديرات الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي ، ان تشكيل المؤتمر القومي العام للاتحاد ، سيتم خلال الشهور الثلاثة القادمة .. وان اول اجتماع للمؤتمر سيعقد في شهر يوليو القادم ..

وما ارجوه ، وما يرجوه كل عضو في الاتحاد الاشتراكي ، يحرص على



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٦٤

سلامه التنظيم ، الا يكون عامل الزمن ، سببا فى قيام تشكيلات عامة على غير اسس ، واضحة ، مقنعه !

** ازمة بعض المـواد التموينية الاخيرة ، لم يكن سـببها نقص المواد التموينية ، كما تصور كثيرون .. لقد كانت ازمة اخلاق ، وسلوك ، ووعى !

** مازالت اسرائيل ، تزعم أن تكاليف تنفيذ المشروعات العربية ، لتحويل روافد الانهار تزيد عن ٦٠ مليون جنيه استرليني ..

وتصحيحا لمعلومات اسرائيل ، أحب أن اوضح أن المشروعات العربية ذات شقين :

الشق الاول : ويتمثل فى المشروعات العاجلة أو الفورية .. وهذه المشروعات سوف تتكلف ستة ملايين وربع مليون جنيه استرليني ..

والشق الثانى : ويتمثل فى المشروعات الآجلة .. وهى مشروعات تنميه ، وسوف تصل تكاليفها الى ٦٥ مليونا من الجنيهات ..

والمشروعات الآجلة ، لن تبدأ الا بعد انتهاء المشروعات العاجلة .

ومعلومات اسرائيل ، ايضا :

المبالغ المخصصة لتنفيذ المشروعات العاجـلة ، اودعت بالكامل فى بنك الاسكندرية !

** الاعتراف بالجمهـورية اليمنية ـ طبقا لمعـلوماتى ـ سيسبق تبادل التمثيل الدبلوماسى بين القاهرة والرياض

** سئل الدكتور محمد احمد سليم سفير السودان العربى : لماذا لا تقوم الجمهورية العربية بعملية تنفيذ المشروعات العربية لتحويل روافد الانهار ، سيما وان لها خبرة عريضة فى هذا النوع من الاعمال ؟

ورد الدكتور سـليم : الجمهـورية العربية المتحدة ، على اسـتعداد دوما للقيام بواجباتها العـربية ، متى طلب منها ذلك ..

.. .. ..

كان السؤال والجواب ، خلال رحلة الدكتور سليم الاخيرة للاردن !

« ممدوح رضا »



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ مارس ١٩٦٤

● مؤتمر آخر في القاهرة ●

الملف السري الذي يحمله وزراء خارجية العرب الى :



المؤتمر الاول لوزراء خارجية الدول العربية عقد وانتهى في سرية تامة .. ولأول مرة منذ انشاء الجامعة العربية عام ١٩٤٥ لم يصدر عن مؤتمر لوزراء خارجية الدول العربية أي بيان .

ولكن الخطة التي اتفق على تنفيذها وزراء الخارجية العرب وضعت على أساس أن هناك ثلاثة تواريخ هامة في خطة اسرائيل ..

● ابريل القادم للانتهاء من عملياتها الخاصة بمشروعات تحويل مياه نهر الاردن ..

● مايو القادم للانتهاء من الجولات الرسمية لوزراء اسرائيل في العواصم الكبرى ..

● ديسمبر لجمع مائة مليون دولار والمبلغ بالضبط هو ٣٥٫٣١٢٫٤٠٠ جنيه استرليني لتحقيق هجرة وتوطين مائة الف يهودي في اسرائيل ..

وعلمت القاهرة من مصادرها الخاصة — وقد نقلت هذه المعلومات الى جميع الدول العربية — أن اسرائيل حددت عام ١٩٧٠ لحصولها على القنبلة الذرية ... وأن اللجنة العليا التي تتكون عضويتها من شازار رئيس اسرائيل وبن جوريون رئيس وزرائها السابق وليفي أشكول رئيس وزرائها الحالي .. طالبوا المشرفين على العمليات الاسرائيلية الخاصة بالذرة أن ينتهوا من كل عملياتهم قبل نهاية عام ١٩٧٠ .. والمعروف أن علماء من بريطانيا وامريكا وفرنسا وايطاليا والمانيا الغربية يعملون في هذه العمليات في منطقة في صحراء النقب جنوب بئر سبع مركز القوات الاسرائيلية العسكرية في القطاع الجنوبي ..

كما علمت روز اليوسف من مصدر مطلع أن وزراء الخارجية العرب أجمعوا على ضرورة زيارة العواصم الخمس الكبرى وهي روما ، وباريس ، ولندن ، وواشنطن ، وموسكو .. كما اجمعوا على ضرورة زيارة بكين عاصمة الصين الشعبية .. وزيارة بون العاصمة المؤقتة لألمانيا الغربية ..

وقرر وزراء الخارجية العرب أن يتولى الدكتور محمود فوزي وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة رئاسة الوفود التي ستزور العواصم الخمس الكبرى .. وأن يتولى وزيرا خارجية لبنان وسوريا رئاسة الوفود التي ستزور عواصم أمريكا اللاتينية .. وأن تقسم باقي العواصم على وزراء الخارجية الآخرين .. وتقول التقارير التي استطاعت روز اليوسف الحصول على نصوصها أن المهمة الاولى لكل وزراء الخارجية العرب هي تفنيد الاكاذيب التي تقول أن اسرائيل مستعدة للدخول في مفاوضات للصلح مع الدول العربية ، وأنها لا تنوي التوسع .. وأنها مستعدة للسماح لعدد قليل من الوجهة الانسانية من اللاجئين العرب للعودة الى فلسطين .

والمهمة الثانية هي أن وزراء الخارجية العرب سيقومون بشرح خطورة العمليات الاسرائيلية الخاصة بتحويل مياه نهر الاردن ، وشرح العمليات العربية المضادة من الوجهة الدولية والقانونية والعملية .

والمعروف أن اسرائيل تحاول في الوقت الحالي الحصول على وعد بتدخل الدول الكبرى والامم المتحدة لمنع الدول العربية من تنفيذ مشروعاتها الخاصة بروافد نهر الاردن الموجودة في الاراضي العربية ..



تحقيق يكتبه ابراهيم عزت

وسوف يؤكد وزراء الخارجية العرب للعالم أن الدول العربية لن تقوم بأى عمليات عسكرية الا فى حالات الدفاع عن النفس . وسوف يقدم هؤلاء الوزراء سجلا كاملا بكل العمليات العدوانية الاسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن . وكلها تشير الى أن اسرائيل كانت وما تزال البادئة بالعدوان على العرب .

وسيقوم وزراء الخارجية العرب باقامة ندوات لشرح قضية اللاجئين الفلسطينيين مع تقديم سجل كامل بكل توصيات قرارات الامم المتحدة الخاصة بعودتهم الى أراضيهم او تعويضهم فى حالة عدم عودتهم .. كما سيقدمون بيانات شاملة عن املاك العرب وأموالهم التى صادرتها اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وأرباح هذه الأموال المتراكمة حتى الآن ..

والمهمة الخامسة لوزراء الخارجية العرب هى شرح مدى خطورة الهجرة اليهودية لاسرائيل على الدول العربية والاراضى العربية ..

وعلمت روز اليوسف أن كل وزير خارجية سيكون معه ملف كامل عن اقتصاديات الدول العربية ومنتجاتها التى تحتاج اليها الدول الاوروبية ومدى أهمية هذه المواد للاقتصاد الاوروبى والامريكى ..

وسيضم الملف بيانات شاملة عن طبيعة العلاقات بين كل عاصمة من العواصم التى سيزورها وزراء الخارجية العرب وبين اسرائيل فمثلا :

شميتز للسماح ليهود روسيا والدول الاشتراكية . ويبلغ عددهم حوالى خمسة ملايين . بالهجرة الى اسرائيل ..

وعلى الرغم من التأكيدات المتتالية من المسئولين فى هذه الدول بأن اليهود فيها مواطنون عاديون من مواطنيها . وانها لا تفرق بينهم وبين غيرهم فى المعاملة . ولن تسمح لهم بالهجرة الى اسرائيل . الا ان بعض التقارير الواردة للدول العربية تدل على تزايد هجرة اليهود من بعض الدول الاوروبية الشيوعية الى اسرائيل .

● باريس : تغيير اساسى فى السياسة الفرنسية تجاه الشرق الأوسط ..

والمعروف ان فرنسا كانت وما تزال المورد الاول الذى تحصل منه اسرائيل على السلاح . وخاصة الطيران الاسرائيل ..

● واشنطن : انحياز تام لاسرائيل .

● بون : يكشف الملف عن محاولات اسرائيل والمنظمات الصهيونية العالمية للحصول على مزيد من أموال التعويضات الالمانية لاسرائيل .. وكانت حكومة بون قد قبلت مبدأ التعويض الشخصى فقط .

ولكن المنظمات الصهيونية ووراءها اسرائيل تطلب مبلغ اربعة بلايين مارك الماني غربي كتعويضات لاسرائيل بعد انتهاء التعويضات التى تصرف الآن فعلا والتى تنتهى هذا العام ..

● موسكو : حملة الضغط التى تقوم بها اسرائيل عن طريق استغلال عدد من كبار العلماء والفلاسفة العالميين امثال برتراند رسل والدكتور البرت

● لندن : انحياز تام لاسرائيل .. وخاصة فى رئاسة حزبى العمال والمحافظين ..

● برن : محاولة الصهيونية العالمية الحصول على الاموال المحفوظة فى البنوك السويسرية تحت أرقام سرية منذ عشرين سنة ولم يسحبها اصحابها الذين يغلب الظن أنهم من زعماء النازيين الذين ماتوا وتركوا هذه الاموال التى تقدر بحوالى ٢٥٠ مليونا من الجنيهات الاسترلينية .

● روما : ستتصل الوفود العربية بالمسئولين الايطاليين فى مختلف الاحزاب ..

● الفاتيكان . سيبحث وزراء الخارجية العرب موضوع المؤتمرات التى يعقدها الفاتيكان وسيقدمون الشكر للبابا بول السادس كما سيقومون بشرح القضية للمسئولين هناك وخاصة الكردينال «بيا» .. الذى يحاول الحصول على موافقة الكنيسة الكاثوليكية على القرار الخاص بتبرئة اليهود من دم المسيح .. وعلاقة الكنيسة الكاثوليكية باليهود ..

● بكين : تقديم شكر جماعى عربى على تأييد الصين الشعبية المتواصل للقضايا العربية الخاصة بالمشكلة الفلسطينية ..

● العواصم الافريقية والآسيوية : شرح خطر الاستعمار الجديد الذى تشكله اسرائيل فى تغلغلها الاقتصادى والفنى فى الدول الافريقية المستقلة حديثا وبعض الدول الآسيوية ..

● عواصم امريكا اللاتينية : شرح زيادة الخطر الصهيونى على اقتصاد هذه الدول وعلى الاقليات العربية ... وقد اتخذ هذا الخطر شكلا عمليا عنيفا فى الأسابيع القليلة الماضية ..



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ ابريل ١٩٦٦

اللقاء الثالث لمواجهة التحدى

ماذا دار فى اجتماعات وزراء الخارجية ورؤساء الحكومات العربية ؟!

الفريق اول على على عامر يستعد لحماية عمليات تحويل روافد الأردن

هل انتهت الخلافات العربية بعد انتهاء المؤتمر ؟

المناخ السياسى الذى يسيطر على جو العلاقات الدولية هذه الايام ، أضفى على مؤتمر رؤساء حكومات الدول العربية اهمية خاصة عبر عنها السيد محمود رياض وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة بقوله « انه ينعقد فى جو دولى يسوده التوتر وان ذلك يجعل مهمتنا مهمة دقيقة ويحفزنا الى محاولة بذل الجهود لتنسيق مواقفنا من اجل مواجهة التطورات الدولية وكذلك من اجل صيانة سلام المنطقة العربية وتحقيق مصلحتها » .

وقبل ان يبدأ مجلس رؤساء الحكومات اولى جلساته بيومين ، بدا وزراء الخارجية العرب اعمالهم وهى تعتبر بمثابة تمهيد لدور الانعقاد الثالث لرؤساء الحكومات الذى بحث جمع التطورات العربية من جميع الجوانب السياسية والاقتصادية وخطة العمل المشترك .

ابتدأ مؤتمر وزراء الخارجية بكلمة السيد عبد الخالق حسونة الامين العام لجامعة الدول العربية ، وقد لخص فيها الموقف العربى ببراعة ووضع امام اجتماع رؤساء الحكومات العربية الثالث .

تقييما صريحا وشاملا لوحدة العمل العربى فى مدى عامين ، والانجازات التى تمت فى الميادين السياسية والعسكرية والفنية والاقتصادية وغيرها ، والصعاب التى اعترضت طريق طائفة منها . وقد قال السيد عبد الخالق حسونة فى هذا الصدد انه مادامت الاهداف مشتركة والخطط سليمة ومدروسة والمصالح واحدة لا تتجزأ ، والقوى الاستعمارية والصهيونية تتواصل أخطارها وتهديداتها ومؤامراتها ضد امتنا وحريتنا وحركتنا للبناء والتقدم ، فان الواجبات والمسئوليات الملقاة علينا تعظم وتزداد .

وبعد ان انتهى مؤتمر وزراء الخارجيه من بحث جميع المسائل الواردة فى جدول الاعمال واتخذ فيها توصيات ، قامت الامانة العامة لجامعة الدول العربية بوضع تقرير عن هذه التوصيات وعرضه على وزراء الخارجية العرب فى اجتماع خاص وافق فيه على التقرير الذى اعد للعرض على مجلس رؤساء الحكومات العربية وهو يعتبر بمثابة هيئة تنفيذية لمجلس الملوك والرؤساء العرب .

لقد كان المعهد الوحيد الخالى هو معهد



تونس الدولة الغائبة الوحيدة ، لان حكومة بورقيبة تقاطع اجتماعات الدول العربية . كما لوحظ فى مؤتمر رؤساء الحكومات العربية أن ٨ من رؤساء الحكومات العربية حاضرين وهى ج.ع.م والعراق واليمن والسودان وسوريا والكويت والاردن ولبنان ، اما المغرب تمثلها نائب رئيس وزرائها ومثل ليبيا والجزائر وزراء خارجيتهما .

كذلك كان تشكيل الوفد السعودى ملفتا للنظر فالمملكة السعودية لم يمثلها رئيس حكومتها ولا احد وزرائها ، وفوجىء المؤتمرون بوكيل وزارة الخارجية السعودية يشترك معهم على مائدة واحدة ، وقد فسر ذلك فى اوساط المؤتمر على ان السعودية لم تقبل ان يرأس احدا من الامراء السعوديين رئيس وزراء الجمهورية العربية اليمنية التى لها دور الرياسة فى دورة مجلس الجامعة العربية الحالية .

ومهما يكن من امر ، فان رؤساء الحكومات العربية عرضوا لبحث عدد من المشاكل المعقدة تختلف نوعيا من المشاكل التى واجهتهم فى السابق . هذه المشاكل طرحت على مؤتمر رؤساء الحكومات اسئلة حاسمة من خلال الاجابة عليها يتقرر الكثير من شئون الوطن العربى ، وخاصة ما يتعلق منها بمؤتمر القمة . لقد ناقش مجلس رؤساء الحكومات جميع مواد جدول اعماله واتخذ فيها قرارات اجماعية :

☐ فيما يتعلق بمسالة تحويل روافد نهر الاردن : ناقش مجلس الدفاع العربى المشترك تقرير الفريق أول على على عامر القائد العام للقيادة العربية الموحدة فيما يتعلق بمشروعات استغلال روافد نهر الاردن . وقد تضمن تقرير القائد العام تقريرا للموقف تناول فيه تفصيلات عن الاجراءات الدفاعية لحماية مشروعات نهر الاردن ورأى القيادة فيها . كما بحث مجلس الدفاع الاعلى المسائل العسكرية التى تضمنها جدول أعمال مجلس رؤساء الحكومات .

اقلب الصفحة

وبحث أيضا رؤساء الحكومات الاجراءات التى اتخذت حتى الان لتنفيذ الخطة العربية السرية الموضوعة فى مؤتمر الدار البيضاء وتدور خطوطها العريضة حول اختصاصات القيادة العربية الموحدة فيما يتعلق بتحريك الجيوش العربية فى الوقت وبالحجم الذى تراه مناسبا ، وتدور أيضا حول نوعية وكمية التسليح لكل جيش عربى على حدة ، وأيضا ضمن اطار خطر السلاح الذرى الذى تنوى اسرائيل امتلاكه .

وفى هذا الصدد يجب ان نشير الى ان التقرير الذى قدمه السيد عبد الخالق حسونه عن سير اعمال مشاريع التمويل العربية ، اقترح فيه سيادته تشكيل وحدات هندسية عسكرية تقوم بالعمل فى الاماكن القريبة من الحدود الاسرائيلية بالاتفاق مع هيئة استغلال مياه الاردن والسلطات العسكرية المعنية فى البلدان التى تجرى فيها عملية التحويل .

وعلمت ان القيادة العربية الموحدة طلبت من الدول المعنية التصميم على العمل فى مشاريع التحويل والاستعداد للرد على اى اعتداء قد يقع اثناء التنفيذ .

والحقيقة التى يجب ان نشير اليها فى هذا المجال ، ان موضوع بحث سير العمل فى تنفيذ مشروعات تحويل نهر الاردن كانت من المسائل التى استغرقت معظم الوقت فى اجتماعات مجلس رؤساء الحكومات . وفى هذه المناقشة استمع رؤساء الحكومات الى تقرير مقدم من الفريق اول على على عامر ومن الدكتور محمد احمد سليم عن الامور الفنية والعقبات التى تعترض طريق العمل ، وفى هذا الصدد قرر رؤساء الحكومات ان يعقد فى ٢٦ ابريل القادم اجتماع خاص فى القاهرة ، يلتقى فيه خبراء المياه ومجلس ادارة استغلال روافد نهر الاردن والقيادة العامة الموحدة ، على ان تشترك فيه كل من ج.ع.م ولبنان وسوريا والاردن ، والهدف من هذا الاجتماع مواجهة العقبات التى ادت الى تعطيل العمل فى بعض مواقع مشروعات نهر الاردن وتحديد المسئوليات والالتزامات تجاه تنفيذ قرارات الملوك والرؤساء .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ابريل ١٩٦٦

☐ الموضوع الثانى المهم هو قضية وكالة الامم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وقد كانت بداية مناقشة هذه القضية ايضا فى مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذى بحث باهتمام مركز وكالة غوث اللاجئين العرب وقصورها من تأدية خدماتها نتيجة العجز المالى الذى تعانيه فى ميزانيتها ويصل الى اكثر من ٤ ملايين دولار ، وقد تقدم احمد الشقيرى رئيس منظمة تحرير فلسطين باقتراحين فى هذا المجال :

الاول : ان توقف الدول العربية دفع انصبتها فى الامم المتحدة الى ان تسدد الهيئة ميزانية وكالة الغوث بالكامل .

الاقتراح الثانى : ان تتحمل الدول العربية المنتجة للبترول مقدار العجز فى الميزانية .

وانتهى الموضوع الى ان قرر وزراء الخارجية تشكيل لجنة تصفية لبحث الموضوع . وتشكلت اللجنة من ممثلى الدول المضيفة للاجئين (ج.ع.م وسوريا ولبنان والاردن) والجامعة العربية ومنظمة تحرير فلسطين والسيد عدنان الباججى الوزير العراقى بخبرته الدولية فى هذا الشأن وقدمت اللجنة تقريرها الى وزراء الخارجية العرب . واتخذ وزراء الخارجية قرارين هامين فى هذا الموضوع هما :

● أن توجه الحكومات العربية الدعوة الى يوثانت السكرتير العام للامم المتحدة لتفقد مخيمات واماكن اقامة العائدين ليأخذ صورة على الطبيعة ليقدمها الى الامم المتحدة لتعمل على سد العجز فى ميزانية وكالة الاغاثة .

● مطالبة الشركات الاجنبية العاملة فى البترول وغيره فى الدول العربية بالاسهام بقصبة مالية تكفل سداد العجز فى ميزانية الوكالة ويبلغ ٤ ملايين و ٢٠٠ الف دولار .

وقال الشقيرى فى هذا الصدد « ان الولايات المتحدة تنفق يوميا ١٧ مليون دولار فى حرب فيتنام وانفقت اخيرا اعتمادات اضافية لهذه الحرب بلغت ٤ مليارات من الدولارات مما يوضح انها ليست عاجزة بأى حال عن دفع ٤ ملايين دولار سنويا للوكالة » ... الى ان المسألة ليست مالية ولكنها سياسية ...



على على عامر
استعداد لعملية التحويل

وكانت المرحلة الاخيرة لمناقشة موضوع الوكالة فى مجلس رؤساء الحكومات العربية الذى حدد موقف الدول العربية من الوكالة فى ٦ قرارات يمكن اجمالها فيما يلى :

● دعوة السكرتير العام للامم المتحدة لزيارة الدول المضيفة للاطلاع على احوال اللاجئين وخطورة اوضاعهم .

● ارسال مذكرة عربية مشتركة الى الامم المتحدة لتوزيعها على الدول اعضاء المنظمة تتضمن السياسة العربية فى قضية فلسطين بوصفها قضية مكافحة الاستعمار .

● شرح الجانب السياسى لعمل الوكالة وما يشكله تخفيض نفقاتها من حالة تهدد الامن فى المنطقة .

● نقد الموقف بسبب عدم تعيين قيم على املاك العرب فى فلسطين .

● مطالبة الشركات التى تعمل فى البلاد العربية سواء كانت بترولية او غيرها بالاسهام فى اموال الوكالة او زيادة اسهامها مع تطبيق مبدا تنظيم العلاقات العربية مع الدول الاجنبية على اساس موافقتها بالنسبة الى هذا الموضوع .

● احاطة العواصم الاجنبية بالاخطار التى تنجم عن سياسة التخفيض .

والواقع ان موضوع وكالة الغوث يطول فيه الحديث ، فمن الواضح ان الدول العربية المضيفة رفضت اى تخفيض للميزانية يؤدى الى نقص الخدمات التى تؤديها الوكالة ، فالوكالة هى فرع منبثق من الجمعية العامة للامم المتحدة وتعمل بموجب توجيهات وقرارات هذه الجمعية التى ايدتها الحكومات العربية وتدير (الاونرا) اعمالها بمساعدة وتعاون حكومات الدول المضيفة ، وقد اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها الاخيرة رقم ٢٠٥٢ ، دورة ٢٠) بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١٥ عبرت فيه عن شكرها للمندوب العام ولموظفى وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الادنى ، بجهودهم الصادقة المستمرة لتوفير الخدمات الضرورية للاجئين الفلسطينيين .

ما معنى ذلك ... هل معناه ان الوكالة تقوم بواجبها على خير وجه ... ؟

لنرجع الى الواقع ... والواقع هو صورة لحالة اللاجئين في غزة . فالمشاهد ان عدد اللاجئين المسجلين لدى الوكالة يزداد كل عام ، وأكثر من نصف عدد اللاجئين في القطاع يقل سن افراده عن ١٨ سنة ، وحوالي ١٠ آلاف فتى وفتاة في سن الرشد .

ان تموين الوكالة الذي تعطيه للاجيء الفرد يعادل ١٥٠٠ وحدة حرارية في اليوم الواحد ، بينما الفرد يحتاج الى ٣٠٠٠ وحدة حرارية في اليوم . ويخص الفرد قطعة صابون واحدة كل شهر (١٥٠ جرام) ولتر واحد كيروسين طوال فصل الشتاء (٥ أشهر) وبطانية واحدة كل ٣ اعوام .

ان حوالي من ٥٢٪ من المعونات الدولية للاجئين تصرف على النفقات الادارية ومرتبات الموظفين واعداد المخيمات ، ويتبقى بعد ذلك للاجيء الواحد في اليوم ما يساوي قرشين ، ومع ذلك فان عجز ميزانية وكالة الغوث عجز مبالغ فيه لا يمكن باي حال ان يؤثر في خدماتها الاساسية ، كما أن العجز ليس مفاجئا في سنة ١٩٦٥ وحدها ، وانما العجز بدأ منذ سنة ١٩٦٢ . وكان بسيطا لا يتجاوز نصف مليون دولار ، وكان من السهل تلافيه لوقللت الوكالة عدد الموظفين الاجانب فيها ، الا ان الغريب ان الوكالة سكتت عن العجز وقامة بحملة لتوظيف الاجانب حتىبلغ العجز ٢ ١/٢ مليون دولار في السنة المالية ٦٥/٦٤

وقد يبدو لاول وهلة ان هذا العجز ناجم عن زيادة خدمات الوكالة التي تقدمها للاجئين ، ولكن معظمه نتج عن ارتفاع اسعار المواد الغذائية . في العالم خلال السنتين الماضيتين حيث بقيت المخازن فارغة ، واشترت حين وصلت الاسعار الى ذروة ارتفاعها ، كما ان جزءا أساسيا من العجز يقدر بحوالي ٢٠٠ الف دولار ناتج عن الزيادة التي دفعتها الوكالة مرتبات لـ ١٠٠ موظف اجنبي خلال هذا العام وستدفعها كل عام مقبل ما لم تقم بتخفيض عدد الموظفين الاجانب في الوكالة .

● **ولكن لماذا اثارت مسالة عجز الميزانية في هذا الوقت بالذات ؟ ان ذلك ناتج بفضل عدة اعتبارات اهمها :**

● ان الوكالة تبغى المحافظة على المستوى المنخفض للخدمات المقدمة للاجئين حتى تتحول الدول العربية عن المطالبة بتحسين اوضاعهم الى المطالبة ببقاء الاوضاع على ما هي عليه .

● ان الوكالة كانت تتوقع صدامها مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ومن ثم فهي تحاول ان تلغي المنظمة من دورها الرئيسي ، وهو تعبئة الشعب الفلسطيني من اجل العودة ، لتركز عملها في الغذاء والمأوى .

● ان الوكالة تحاول ان تجر الدول العربية المنتجة للبترول الى الاسهام في ميزانيتها بدلا من اسهام هذه الدول في ميزانية منظمة التحرير الفلسطينية او للتقليل من قيمة اسهامها .

وعلى كل فالواضح ان اثارة موضوع ضغط ميزانية وكالة الغوث انما يهدف اساسا الى الضغط على الدول العربية وهي حول مائدة المفاوضات لتنظيم وتنسيق العمل العربي الموحد من أجل القضية العربية الاولى ... فلسطين .

□ **وبالنسبة الى موضوع تنظيم علاقات الدول العربية بالدول الاجنبية فقد بحث في هذا الصدد .**

اولا المانيا الغربية والدول العربية : كانت السفارة الايطالية التي تقوم برعاية مصالح المانيا الغربية في القاهرة قد سلمت الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية رسالة من حكومة بون تبدى فيها رغبتها في اعادة علاقاتها مع الدول العربية .

وبحث وزراء الخارجية العرب تطورات العلاقات بين المانيا الغربية واسرائيل وبينها وبين الدول العربية والموقف الراهن للعلاقات العربية الالمانية . وابديت وجهات نظر في هذا الشأن ، وقرر وزراء الخارجية « انه بالنسبة الى الموقف مع المانيا الغربية واستمرار تعاونها المادي مع اسرائيل ، تؤكد الدول العربية أن موقف الحكومة الالمانية لم يختلف تجاه الحق العربي ، ومن ثم فقد اتخذوا قرارا بمتابعة الموقف بالنسبة الى العلاقات مع المانيا الغربية وعلاقاتها باسرائيل طبقا لقرار مجلس رؤساء الحكومات في دورته الثانية الذي قرر فيه قطع العلاقات ، وهذا معناه استمرار الوضع القائم في هذه العلاقات » .

ثم أحيل بعد ذلك الى مجلس رؤساء الحكومات ، وقد بحث المجلس التطورات الاخيرة في علاقة المانيا الغربية باسرائيل التي تجرى بينهما مفاوضات اقتصادية لبحث المعونة المالية التي ستقدمها حكومة بون الى اسرائيل ، واستمرت مناقشة هذا الموضوع ٩٠ دقيقة ثم تقرر تكوين لجنة سداسية من ج.ع.م والعراق والسودان ولبنان وسوريا والاردن ، ووضعت اللجنة السداسية تقريرا ناقشه المجلس ، وأكد المجلس — على ضوء هذا التقرير ، قراره السابق باستمرار الموقف الحالي بين الدول العربية والمانيا الغربية ، وهذا معناه استمرار قطع العلاقات الدبلوماسية .

ثانيا : الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل : ناقش وزراء الخارجية في البداية مسألة تزويد أمريكا لاسرائيل بالاسلحة ، والمعروف ان الولايات المتحدة الامريكية اهدت الى اسرائيل او باعت لها ٢٠٠ دبابة « باتون » لحمايتها حتى تنتج القنبلة الذرية . وتبرر الحكومة الامريكية هذا التصرف بتبرير هزيل ، هو ان



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ابريل ١٩٦٦

هذه الصفقة تتمشى مع السياسة الامريكية فى المحافظة على توازن القوى فى المنطقة ، ولعل هذا هو السبب فى ان السيد الرئيس جمال عبد الناصر نادى بالحرب الوقائية لمنع اسرائيل من انتاج سلاحها الذرى .

وحينما بحث هذا الموضوع وزراء الخارجية العرب ، ركزوا قرارهم بشمولة فى نقاط اربع هى :

● استدعاء سفراء امريكا فى العواصم العربية ولفت انظارهم الى نتائج هذا الموقف الامريكى على العلاقات العربية — الامريكية .

● تكليف سفراء الدول العربية لدى الولايات المتحدة الامريكية القيام بمسعى مماثل لدى وزارة الخارجية الامريكية .

● تكليف الوفود العربية فى الامم المتحدة الاتصال بيوثانت ولفت نظر الامم المتحدة الى مخاطر هذا الموقف الامريكى على السلام فى منطقة الشرق الاوسط وتحميل الحكومة الامريكية مسئولية كل تدهور ينجم من هذا الموقف .

● القيام بحملة اعلامية واسعة النطاق فى الدول العربية ضد هذا التصرف العدوانى .

وقد اقر مجلس رؤساء الحكومات مشروعات مواجهة الموقف الاخير للولايات المتحدة الامريكية — كما رسمها وزراء الخارجية — واعلن المجلس ان تزويد اسرائيل بالسلاح من امريكا او اية دولة اخرى انما هو دعم للعدوان واعتداء صارخ بحق شعب فلسطين العربى فى وطنه ، واكد المجلس رفضه القاطع لدعوى التوازن التى يستند اليها عادة فى تبرير تسليح اسرائيل ، واشار المجلس الى ان استمرار الحملات الصهيونية فى الولايات المتحدة بالمطالبة بتسليح اسرائيل ومنع السلاح عن الدول العربية ، انما يدفع بالسياسة الامريكية الى نتائج ضارة بالعلاقات العربية — الامريكية .

☐ **وفيما يتعلق بدعم التضامن العربى :**

بحث وزراء الخارجية هذا الموضوع باستفاضة مستندين فى ذلك الى تقرير السيد عبد الخالق حسونة وما جاء فيه بشأن ميثاق التضامن العربى الموقع من الملوك والرؤساء فى الدار البيضاء ، وضرورة التقيد به والالتزام باحكامه. وفى هذا الصدد ناقش وزراء الخارجية موقف اجهزة الدعاية السورية وحملتها على حكومة العراق ، واشترك فى المناقشة وزراء خارجية العراق وسوريا ولبنان ، واستقر الرأى على احترام ميثاق التضامن العربى الذى صدر فى الدار البيضاء ، وفى النهاية ليست هناك عبارة نختم بها الموضوع سوى قول السيد زكريا محيى الدين فى خطاب الجلسة الافتتاحية لمجلس رؤساء الحكومات « لو اننا نقيس اعمالنا بمقاييس التنظيم الاقليمى المعاصر لقلنا اننا حققنا الكثير بالقياس الى غيرنا ، وان ما يصادفنا من عقبات أهون مما يصادف سوانا ، لكننا نقيس اعمالنا بمقاييس التنظيم القومى لاقطار وطن واحد ولاقسام امة واحدة ، تتحد مصالحنا واهدافنا ، وتهددنا اخطار مشتركة وترتبط جميعا بقضية مصير ، ونخوض معركة حياة او موت ، ومن هنا لا مناص من الاعتراف باننا فى حاجة ملحة الى المزيد من العمل ومن الجهد وان ما نفعله لا يتلاءم وخططنا المرسومة » .

أحمد عامر



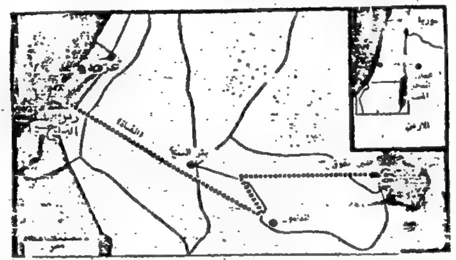
المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ مارس ١٩٨١

"الشعب" تنشر تقريرًا هامًا عن أحد مشروعات اسرائيل الكبرى !



من جنوب دير البلح فى قطاع غزة إلى منطقة مسعدة فى الضفة



القناة الاسرائيلية للبحر الميت



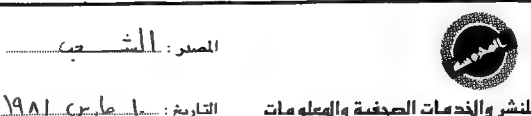
شيمون بيريز
كومة حزب العمل الاسرائيلى
حت الدراسة



بيجين
حكومة الليكود واصلت المشروع



ايجال الون
وزير خارجية حزب العمل الاسرائيلى



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ مارس ١٩٨١

فاصل مائي بين فلسطين والبلاد العربية
يغمر مساحات واسعة من الاراضي المحتلة
ويهدد المشروعات الاقتصادية في الاردن
ويعطي اسرائيل ٢٠٧٠ ميجاوات من الطاقة
وبناء مفاعل نووي لاسرائيل في النقب

حصلت « الشعب » على تقرير هام حول المشروع الاسرائيلي لشق قناة تصل البحر المتوسط بالبحر الميت تحقق لاسرائيل مزايا اقتصادية واستراتيجية وتهدد المصالح الاقتصادية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والمشروعات الاقتصادية للاردن بالاضافة الى ان المشروع يحقق فاصلا مائيا بين الارض الفلسطينية المحتلة والبلاد العربية شرق نهر الاردن .

ودون مقدمات طويلة ننشر نص التقرير على الوجه التالي:

وصل الى فلسطين عام ١٨٥٠ الكابتن البريطاني « وليام الن » لكي يدرس امكانية ربط البحر المتوسط بالبحر الميت بواسطة قناة تربط خليج حيفا مع وادي الاردن كطريق يملكه الانجليز للوصول الى الهند بدلا من قناة السويس التي وضع فكرتها « فرديناند دليسبس » والتي ملكتها شركة فرنسية ، وكان « الن » اول من طرح هذه الفكرة .

وجاء « تشارلز جوردون » الذي كان حاكما للسودان ، الى فلسطين فطور فكرة « الن » وأدخل عليها تحسينات، واعتقد ان القناة ستستخدم كمانع في وجه غزو محتمل يقوم به جيش روسي يتقدم الى الشرق الاوسط عن طريق العراق والاردن .

كذلك وردت الفكرة في كتاب تيودور هرتسل — التنيولاند — عام ١٩٠٢ وتبلورت في الاربعينات حيث كلفت حكومة الانتداب البريطاني على فلسطين البروفيسور « لاودر ملك » الخبير الامريكي في المياه والتربة خلال الحقبة بالقيام بدراسة مشكلات البيئة في فلسطين ، حيث طاف بطائرته فوق فلسطين في عملية استكشاف لمصادر المياه ثم وضع تقريرا أوصى فيه بتحويل مياه نهر الاردن الى النقب ، وخوفا من تلاشي مياه البحر الميت اقترح شق قناة تصل البحر المتوسط بالبحر الميت ، تمتد من خليج حيفا عبر سهل مرج بن عامر الى بيسان ، وكان الهدف من وراء مشروعه توفير الزراع والصناعة والامن لما لا يقل عن اربعة ملايين مهاجر يهودي من أوروبا، بخلاف السكان الموجودين من العرب . واليهود الذين يبلغ عددهم حوالي ١٫٨٠٠٫٠٠٠ نسمة في فلسطين وشرق الاردن .

اسرائيل ومشروع القناة

.. بقيت الفكرة مشروعا لم ينفذ لدى المسئولين في اسرائيل بسبب تكاليفه الباهظة وبسبب اسعار النفط الزهيدة آنذاك ، وبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وارتفاع اسعار النفط بصورة هائلة بدأ المسئولون في اسرائيل يعربون عن تخوفهم الكبير من حقيقة كون الاقتصاد الصهيوني يستند تقريبا على النفط الذي يرتكز احتياطه في الدول العربية، وضرورة العمل على تنويع مصادر الطاقة . وقطاع الكهرباء هو القطاع الوحيد الذي يمكن في اطاره مركزة انتاج الطاقة بهدف تقليص ارتباط اسرائيل بالنفط .

وفي عام ١٩٧٤ عينت الحكومة الاسرائيلية (حكومة حزب العمل) لجنة مهمتها اعداد دراسة اولية عن فائدة مشروع انتاج الكهرباء في منطقة البحر الميت ، وبعد عمل دام اكثر من سنة قدمت اللجنة تقريرا يفيد بان المشروع مربح اقتصاديا ، واوصت باجراء بحث مفصل واعداد مشروع أولي . وفي خلاصة التوصيات ذكرت اللجنة إلى أنها توصلت الى نتيجة وهي ان تدفق المياه من (البحر المتوسط) الى (البحر الميت) يمكنها من تشغيل محطة كهربائية

ويعتبر ايجال آلون وزير خارجية اسرائيل الاسبق احد افضل الدعاة المروجين للقناة المذكورة .

غير انه بعد سقوط حزب العمل وصعود الليكود الى السلطة في مايو ١٩٧٧ قامت الحكومة الجديدة بتكليف لجنة لدراسة الموضوع برئاسة البروفسور « يوفال نئمان » الذي عمل في السابق مستشارا لوزير الدفاع وهو اليوم يتزعم حزبا متطرفا جديدا يحمل اسم — تحياه — وفرغت اللجنة من عملها وقدمت توصياتها الى الحكومة التي اقرتها في الرابع والعشرين من اغسطس ١٩٨٠ وبدأت مرحلة الدراسات البدائية لتنفيذ المشروع .

وجدير بالذكر ان السلطات الاسرائيلية لم تكن تسمح بنشر معلومات عن هذه القناة الا بعد اقرار خطة حفرها . وفي ١٩٨٠/٨/٢٥ سمحت بنشر رسم تخطيطي لخط سير القناة .

تفاصيل المشروع

اوصت اللجنة بان تنقل المياه من البحر المتوسط الى البحر الميت عبر قناه تمتد من جنوب « دير البلح » في (قطاع غزة) الى منطقة مسعدة على البحر الميت . ويبلغ طول القناة ١٢٠ كيلومترا . وسيتم ضخ المياه من منطقة تقع على ساحل قطاع غزة المحتل بواسطة اجهزة للضخ توضع على الشاطيء عبر انبوب يبلغ طوله ٧ كيلومترات حيث ستتدفق منه المياه مسافة ٢٢ كيلومترا اخرى في قناة مفتوحة ومكشوفة .

وفي منطقة يطلق عليها اسم « قوش مضن » ستستمر القناة في نفق ارضي

حتى نصل منطقة مسعدة .

ستقام خزانات لتجميع المياه كي تتدفق منها الى محطة توليد للكهرباء تستفيد من فرق ارتفاع يبلغ حوالى ٤٠٠ متر لتحريك الطوربينات التى ستؤدى الى توليد الكهرباء حيث يتوقع انتاج حوالى ٥٧٠ ميجاوات من الطاقة الكهربائية .

ويقول البروفيسور « شبان » رئيس اللجنة ان الترتيبات الادارية والفنية ستستمر سنة ، تضاف اليها سنتان للتخطيط التفصيلي على الطبيعة وخمس سنوات للعمل فى الموقع وسنتان احتياط ، اى انه فى العام ١٩٩٠ ستكون القناة والنفق والمشروع باكمله جاهزا .

وتقدر تكلفة المشروع بحوالى ٧٠٠ مليون دولار اما الدخل المنتظر منه فيتألف من جزءين هما : ٣٠٠ مليون دولار سيجرى توفيرها عن طريق الاستغناء عن انشاء محطة اخرى لتوليد الطاقة فى مشروع النسيسة العادى الخاص بشركة كهرباء — اسرائيل — ثم ٨٠٠ مليون دولار هى قيمة الوقود الذى سيتم توفيره بواسطة المحطة خلال العشرين سنة الاولى — محسوبة بأسعار البترول وقيمة الدولار الحالية .

هذا هو الوجه الاقتصادى الفنى للمشروع ولكن رئيس اللجنة يقول ان المشروع بمثابة خطوة اولى نحو سلسلة من المشاريع كمشروع انشاء بحيرة شمسية ، والذى سيمكن — اذا تم — من تأمين ١٥٠٠ ميجاوات وبناء مفاعل نووى فى النقب يجرى تبريده

بمياه مستقاة من قناة المشروع .

الابعاد السياسية والعسكرية للمشروع :

هناك قدر كبير من (التشاؤم) فى عرض اسرائيل للمشروع بمصدر اقتصادى على اساس احتياجها للطاقة الناتجة عنه ، فوراء هذا المشروع نوايا خبيثة لا تنحصر بالحاق الضرر بالجانب الفلسطيني فحسب بل تتعداه الى الاضرار بالمملكة الاردنية الهاشمية وبالجانب العربى عامة .. وفيما يلى سرد لبعض نقاط الضرر :

اولا : فلسطينيا

ا — ان الفاصل المائى الذى سيتكون نتيجة تدفق المياه الى البحر الميت يعتبر من الناحية العسكرية (مانعا استراتيجيا) طبيعيا خطيرا اى دخول عربى من الحدود الشرقية الى الارض المحتلة . ومن ثم فهو يضم نهائيا وبصورة طبيعية ايضا الضفة الغربية لنهر الاردن الى الكيان الاسرائيلى .

ب — القضاء نهائيا على مساحات واسعة من اراضى الضفة الغربية فى منطقة الغور ستغمرها مياه القناة .

جـ — مرور القناة فى قطاع غزة المحتل يؤكد نية الكيان الاسرائيلى فى ضم القطاع بصورة نهائية .

وتدعى الحكومة الاسرائيلية انها عمدت الى ذلك من منطلق ممارستها

حقها الكامل وسيادتها على قطاع غزة .

وقد أثار هذا الامر ذعر واستنكار زعماء القطاع فقد صرح « رشاد الشوا » رئيس بلدية غزة انه وسكان القطاع يحتجون على هذه الخطوة لان الارض ارض عربية محتلة وعم اصحابها الحقيقيون ، ولا حق لحكومة اسرائيل فيها .

كذلك ابدت جهات من احزاب المعارضة داخل اسرائيل نفسها من مخاوفها ، ودعت الى شق القناة خارج قطاع غزة خوفا من ان يؤدى ذلك الى امتناع المستثمرين الاجانب من الاشتراك فى هذا المشروع خاصة وان الحصة الكبيرة من الاموال اللازمة لتنفيذه يعتمد على التوظيفات الخارجية بسبب الازمة الاقتصادية التى تمسك بخناق اسرائيل ..

وتعتقد اوساط حزب العمل الاسرائيلى المعارض ان موقف الرأى العام العالمى مختلف بالنسبة لوضع القطاع ومستقبله السياسى عن موقف اسرائيل .. ومن غير تفهم الرأى العام وبدون موافقة مصر فلا أمل باشتراك مستثمرين اجانب فى تمويل هذا المشروع .

وكانت مصر قد اعلنت ، بصفتها المسؤولة عن قطاع غزة حتى عام ١٩٦٧ ان اسرائيل ستخرق القانون الدولى ان هى شقت القناة داخل القطاع .

ثانيا : على المستوى الاردنى :

ا — القضاء على مساحات واسعة من اراضى الضفة الشرقية — والتى تعتبر المنتج الرئيسي للزراعة فى الاردن — اذ ستغمرها المياه المكونة للبحيرة فوق منطقة الغور .

ب — ان تدفق المياه الى البحر الميت يؤدى الى تقليل مردود البوتاس المستخرج منه ، وهذا يعنى خسارة كبيرة للاردن .

ج — ان تدفق المياه الى نهر الاردن سوف يضر ايضا اماكن بالمقدسات الدينية المسيحية على جانبى النهر فضلا عن

المخاطر الكامنة فى رفع منسوب مياه البحر الميت واغراق المنطقة بما فى ذلك المصانع الاردنية الموجودة فيها .

وقد صرح وزير التجارة والصناعة الاردنى « انه اضافة الى كون المشروع يعتبر خرقا للقانون الدولى فيما يخص المناطق المحتلة فان جر المياه من البحر المتوسط الى البحر الميت سيزيد ارتفاع منسوب مياه البحر الميت ١٧ مترا خلال ٢٠ سنة » .

وردت وزارة الطاقة الاسرائيلية « ان وضع المشاريع الاردنية لن يؤثر بأى شكل من الاشكال على خططنا الرامية الى تنفيذ هذا المشروع الذى يعتبر مصلحة قومية اسرائيلية من الدرجة الاولى ، كما ان الاحتجاجات التى

(البقية ص ٢١)



المصدر : 

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ١٠ مارس ١٩٨١

(بقية)

تصدر من هنا وهناك حول خرقهـــا للقانون الدولى لن تعيقنا عن تنفيذه».

ثالثا : على المستوى العربى العام:

ان تنفيـــذ هـــذا المشروع يضر بالاستراتيجية العربية فى « التحرير الكامل لجميع الاراضى العربية المحتلة فى عدوان يونيو ١٩٦٧ وعدم التنازل عن اى جزء من الاراضى

وكذلك تأكيد حق الشعب الفلسطينى فى اقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية على اية ارض فلسطينية يتم تحريرها » .

كما ان المشروع يخلق امرا واقعا جديدا يزيد من تعقيد القضية ويجعل حلها مستحيلا ، بالاضافة الى ان هذا المشروع يعتبر مرحلة من مراحـــل بناء المفاعل النووى فى النقب وهذا ما ذكره رئيس اللجنة المعنية بدراسة المشروع الذى دخل مرحلة التنفيـــذ العملى بعـــد ان اقرته الحكـــومة



قناة اسرائيلية فى أرض عربية

اعجبنا من الحكومة المصرية ان تتحرك بالرفض القاطع والصريح للمؤامرة الإسرائيلية الجديدة التى تستهدف شق قناة اسرائيليه من جنوب غزة الى البحر الميت ، لتفصل الضفة الغربية وغزة عن باقى الاراضى العربية ولتكرس الاحتلال الاسرائيلى فى الاراضى التى تخترقها القناة بما تمثل من اهمية ضخمة فى الامن والاقتصاد الاسرائيلى فى المستقبل ومما يزيد المشكلة الفلسطينيه تعقدا .

واذا كنا فى حزب العمل الاشتراكى وجريدته الشعب اول من نشر هذه المؤامرة وكشف عنها للرأى العام فى مصر الا اننا نطالب الحكومة المصرية ان تتحمل مسئوليتها التاريخية بالاصرار على موقفها برفض هذا المشروع حتى لا يتحول الامل فى السلام الى سراب

ونسجل هذا الموقف لحزبنا ولجريدتنا لنذكر الحزب الحاكم اننا دائما نمثل الرأى الوطنى والقومى المخلص والموضوعى وانا دائما قادرون على الالتزام بالموقف الايجابى المناسب مع هذا الرأى.



المصدر : شـــئون عربيـة

التاريخ : مـايـو ١٩٨١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

[٣]

مشروع اسرائيل لتوصيل البحر الأبيض بالبحر الميت

مروة اديب جبر

باحثة تتابع القضية الفلسطينية في
الادارة العامة لشؤون فلسطين في
الامانة العامة لجامعة الدول العربية

تحد جديد تخرج به اسرائيل على العالم أجمع ، ضاربة عرض الحائط بكل القوانين الدولية ، متحدية كل المبادىء التي تتمثل في سيادة الدول على أراضيها ، وسيطرة الشعوب على ممتلكاتها

وكما قامت اسرائيل في ظل التحديات ، بقوة القهر والقمع ، فانها اليوم تواصل تحديها ، وتكرها ، فاذا كان وجودها في حد ذاته قائماً على خرق القانون الدولي والاستيلاء على أراضي الغير بقوة السلاح منذ الحرب العربية الاسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ فقد سبق لها ان قامت في الخمسينات (١٩٥١) بتجفيف مياه بحيرة الحولة ، وفي الستينات أقدمت على سحب مياه بحيرة طبرية الى جنوب فلسطين ، مما تسبب في خفض منسوب مياه نهر الأردن .

وها هي اليوم تعلق تحديها الجديد المتمثل في مشروع الثمانينات الهادف الى اغراق البحر الميت بكل ما يحمل هذا المشروع من أضرار ومخاطر أما عن ماهية هذا المشروع ؟ وكيف بدأت فكرته ؟ وما هي الأخطار التي تهدد الأمة العربية من تنفيذه ؟ فهذه الأسئلة سنحاول الاجابة عليها .

وصل الى فلسطين عام ١٨٥٠ الكابتن البريطاني « وليام آلن » بهدف دراسة امكانية ربط البحر الابيض المتوسط بالبحر الميت بواسطة قناة تربط خليج حيفا مع وادي الأردن كطريق يملكه الانجليز للوصول الى الهند بدلاً من قناة السويس التي وضع فكرتها « فرديناند ديليسبس » وملكتها شركة فرنسية وقد تضمن اقتراح « آلن » شق قناة تربط خليج حيفا مع وادي الأردن بالقرب من بيسان بحيث يرتفع منسوب المياه في البحر الميت وخليج العقبة لدرجة تمكن من ابحار السفن من البحر الأبيض ، عن

المصدر : شؤون عربية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مايو ١٩٨١

طريق القناة . فنهر الأردن فالبحر الميت الى ميناء يقام في خليج العقبة ، ومن هناك عن طريق شرم الشيخ الى المحيط الهندي والى الهند"[١] . لكن اقتراح « آلن » اتى عليه النسيان بعد أن امتلك البريطانيون السيطرة على قناة السويس .

وجاء « تشارلز غوردون » ـ الذي كان حاكما للسودان ـ الى فلسطين بتطوير فكرة « آلن » وادخل عليها تحسينات . واعتقد بأن القناة ستستخدم كمانع مائي في وجه غزو محتمل يقوم به جيش روسي يتقدم الى الشرق الاوسط عن طريق العراق والأردن . ومما قاله في هذا الصدد « انه بعد اغراق البحر الميت بمياه القناة التي ستجر من الشمال سوف يرتفع منسوب مياهه الى منسوب مياه سطح البحر ، وهذا ما يسمح لها بالتدفق جنوباً حتى خليج العقبة »[٢]

ووردت الفكرة نفسها في كتاب تيودور هرتزل « التنويلاند » عام ١٩٠٢ . إذ تخيل مياه القناة وهي تتدفق من مساقطها بقوة إلى أسفل الوادي ، حيث توجد الطوربينات ، أما في الأعلى فتوجد المصانع الكبيرة ، والصناعات المتنوعة[٣]

وفي الاربعينات من هذا القرن وفي عام ١٩٤٤ بالتحديد نشر والتر كلاي لودر ميلك ـ وهو مهندس انماء عالمي في استصلاح الاراضي والمحافظة عليها ـ كتاباً بعنوان « فلسطين أرض الميعاد » . تضمن أول مخطط شامل لتنمية الموارد المائية في فلسطين داخل الاطار السياسي والاقتصادي للمطامع الصهيونية في دولة يهودية . وكانت خطته التي رسمت الخطوط العريضة للمفهوم الأساسي لتنفيذ شبكة أنبوب المياه القطري الذي نفذته اسرائيل بعد عشرين عاماً وقد ورد في كتاب لودر ميلك ما يلي

« ان الدراسة الاضافية لامكانات ما سأسميه هيئة وادي الأردن قد اقنعتني بأن الانتفاع الكامل بمنخفض وادي الأردن ، ومناطق الصرف الملحقة للاستصلاح ، والطاقة ، كل هذا سيوفر في المستقبل المزارع والصناعة والأمن لما لا يقل عن أربعة ملايين لاجىء يهودي من أوروبا بالاضافة الى ١٨٠٠٠٠٠ من العرب واليهود موجودين فعلا في فلسطين وشرق الأردن »[٤]

وهنا يعد لودر ميلك اقحم شرق الأردن وجعل منه معداً لحل المشاكل الناجمة عن استجلاب المهاجرين اليهود الى فلسطين ثم يمضي في تناول المشروع من جوانبه الأخرى فيقول

« ان لفلسطين حاجتين رئيسيتين ، المياه والطاقة ، والمياه متوفرة من تدفق نهر الأردن ، اما الطاقة الكامنة فمتوافرة في الانحدار السريع والهادر للنهر الى عمق البحر الميت . وهكذا فان الاهداف الأساسية لهيئة وادي الأردن هي تحويل المياه العذبة من الأردن وروافده لاغراض ري الاراضي القاحلة في وادي الأردن ومنحدراته ، والانتفاع بالانحدار الشديد لقناة نهر الأردن لاغراض انماء الطاقة ويتطلب برنامج الطاقة ادخال مياه البحر من البحر المتوسط الى داخل وادي الأردن لتحقيق الغرض المزدوج تعويض البحر الميت من فقدان مياه الأردن المحولة ، واستعمال مياه البحر لانماء الطاقة .

ويتساءل لودر ميلك في كتابه ماذا عن المليون وثلث المليون عربي في فلسطين وشرق الأردن ؟ ثم يجيب على تساؤله

« إن في امكانهم ان ينتفعوا انتفاعاً كبيراً من هيئة وادي الأردن . فالهجرة اليهودية المتزايدة التي ستحطها الهيئة ممكنة ستوسع السوق أمام منتجاتهم ، وتزودهم بفرص جديدة للاستثمار والعمل . فاذا وجد الافراد العرب انهم لا يحبون العيش في بلد مصنع ، فان باستطاعتهم بسهولة ان يستوطنوا السهل الغريني الكبير لوادي دجلة والفرات ، حيث يوجد من الأرض ما يكفي اعداداً هائلة من المهاجرين »

ويبدو أن الهدف كان متبلوراً منذ ذلك الوقت . وهو اما ان يعيش العرب على هامش الحياة الصناعية المتقدمة في فلسطين ـ عمالاً او باعة لمنتجات بدائية ـ او طردهم منها . وعلى أساس الخطوط العريضة لمشروع لودر ميلك دعت المنظمة الصهيونية العالمية المهندس الامريكي ج ب

---

(١) مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية نشرة الأرض . عدد ٢٤ . ٧/٩/١٩٨٠ ص ٣٧ عن ملحق هآرتس في ٤/٧/١٩٨٠

(٢) المرجع السابق ص ٣٨ .

(٣) Le Vie Française, Lundi, 11/8/1980 P. 48

(٤) لوري ديفيس وآخرون . السياسة المائية لاسرائيل . مؤسسة الدراسات الفلسطينية . بيروت ١٩٨٠ ص ص ٩.٨

المصدر : شئون عربية



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : مايو ١٩٨١

هايز لترجمة الرؤيا إلى تفصيل أكثر حسية ، معني على خبرته بتطوير هيئة وادي تينيسي في الأردن (١٩٤٦) ثم طور مشروع هايز مهندس امريكي آخر هو « جون كوتون » الذي عمل في الفترة من ١٩٥١ و ١٩٥٥ مستشاراً للحكومة الاسرائيلية وعهد اليه بتطوير مشروع شبكة انبوب المياه القطري[٥] لتحويل مياه نهر الأردن

وكان نتيجة ضخ اسرائيل للمياه من شاطىء بحيرة طبرية في يونيه ١٩٦٤[٦] ان انحسرت مياه نهر الأردن مما ادى الى انكماش البحر الميت لدرجة تهدد الصناعات القائمة هناك ، إذ انخفض منسوب مياه البحر الميت خلال السنوات الثلاثين الأخيرة أكثر من عشرة امتار ، فمنذ عام ١٩٦٨ انخفض منسوب البحر خمسة امتار[٧] . وقد استغل المسؤولون الاسرائيليون هذا فادّعوا ان الوسيلة الوحيدة الفعالة لانقاذ البحر الميت هي العمل على شق قناة تصله بالبحر الأبيض المتوسط ، ووراء هذا الغطاء اختفت مخططات تستهدف مستقبل الانسان العربي ومصيره

اسرائيل ومشروع القناة

ظلت الفكرة التي تراود الزعماء الصهيونيين مشروعاً صعب التنفيذ بسبب تكاليفه الباهظة وما يترتب على ذلك من ارهاق للموازنة الاسرائيلية ، ولكن حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ وما نجم عنها من ثوابت ابرزت حقيقة اعتماد الاقتصاد الصهيوني بشكل عام تقريباً على النفط الذي يتركز معظم احتياطيه في الدول العربية ، مما يستوجب ضرورة العمل على تنويع مصادر الطاقة وقطاع الكهرباء هو القطاع الوحيد ، الذي يمكن في اطاره مركزة انتاج الطاقة بهدف تقليص ارتباط اسرائيل بالنفط هذا من ناحية اما من ناحية اخرى فربما كانت الحقيقة الاساسية وراء نفض الغبار عن هذا المشروع ، وعودته إلى ساحة الدراسة والتنفيذ ، والتي اخفاها المسؤولون الاسرائيليون او اغفلوا ذكرها عن عمد هي في الأساس حقيقة أمنية ، ابرزتها حرب ١٩٧٣ ، إذ وضعت امامهم حقائق جديدة غير التي توصلوا اليها في اعقاب حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، واهم تلك الحقائق هي رفض المنطقة ولفظها لهذا الجسم الغريب المتمثل بالكيان الصهيوني ، وانها ستواصل مقاومته كلما سنحت الفرص .

قامت الحكومة الاسرائيلية (حكومة حزب العمل) في عام ١٩٧٤ بتعيين لجنة مهمتها اعداد دراسة اولية عن فائدة مشروع انتاج الكهرباء في منطقة البحر الميت ، وبعد عمل دام اكثر من سنة قدمت اللجنة تقريراً يفيد بأن المشروع مربح من الناحية الاقتصادية ، واوصت باجراء بحث مفصل واعداد مشروع اولي ، وفي خلاصة التوصيات اشارت اللجنة الى انها توصلت الى نتيجة اساسية وهي ان تدفق المياه من البحر المتوسط الى البحر الميت تمكنها من تشغيل محطة كهربائية لانتاج كميات كبيرة من الكهرباء

ويعتبر يغال الون وزير خارجية اسرائيل الأسبق أحد الدعاة المعروفين للقناة* إلا انه بعد سقوط حزب العمل وصعود الليكود الى السلطة في مايو/ايار ١٩٧٧ قامت الحكومة الجديدة بتكليف لجنة لدراسة الموضوع برئاسة البروفسور يوفال نئمان الذي عمل في السابق مستشاراً لوزير الدفاع ، وهو اليوم يتزعم حزباً متطرفاً جديداً يحمل اسم « تحياه » وقد فرغت اللجنة من عملها وقدمت توصياتها الى الحكومة التي اقرتها في الرابع والعشرين من شهر آب/اغسطس ١٩٨٠ ، وبدأت مرحلة الدراسات الميدانية لتنفيذ المشروع

اوصت لجنة نئمان بأن تنقل المياه من البحر المتوسط الى البحر الميت عبر قناة تمتد من جنوب دير البلح في قطاع غزة الى منطقة مسادا على البحر الميت ، ويبلغ طول القناة ١٢٠ كلم ، وسيتم ضخ المياه من منطقة تقع على ساحل قطاع غزة المحتل بواسطة اجهزة للضخ توضع على الشاطىء عبر انبوب يبلغ طوله ٧ كلم حيث ستتدفق منه المياه مسافة ٣٢ كلم أخرى في قناة متعرجة ومكشوفة وفي منطقة يطلق عليها اسم « عوش مفين » ستستمر القناة ولكن من نفق أرضي حتى تصل الى منطقة « مسادا » .

ستقام خزانات لتجميع المياه كي تتدفق منها الى محطة توليد الكهرباء تستفيد من فرق ارتفاع يبلغ حوالي ٤٠٠ م لتحريك الطوربينات التي ستؤدي الى توليد الكهرباء حيث يتوقع انتاج حوالي ٥٧٠ ميجاواط من الطاقة الكهربائية .

---

(٥) صبحي كحالة المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي الاسرائيلي ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الطبعة الأولى بيروت ١٩٨٠ ص ص ٢٢ ـ ٢٣

(٦) يورام نمرود المياه والذرة والصراع ، من كتاب الفكر الصهيوني المعاصر ، مركز الابحاث بيروت ١٩٦٨ ص ٤٤٥

(٧) اوري ديفيس وآخرون المرجع السابق ص ١٢

* توفي يغال الون في ٢٩/٢/١٩٨٠



المصدر : شــؤون عربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مايو ١٩٨١

ويقول البروفيسور « نئمان » أن الترتيبات الادارية والفنية ستستمر سنة تضاف اليها سنتان للتخطيط التفصيلي على الطبيعة وخمس سنوات للعمل في الموقع ، وسنتان احتياط اي انه في العام ١٩٩٠ ستكون القناة والنفق والمشروع بأكمله جاهزاً[٩] .

وتقدر كلفة المشروع بحوالي مليار وستمائة مليون دولار[١٠] . اما الدخل المنتظر فيتألف من جزئين هما ٣٠٠ مليون دولار سيتم توفيرها عن طريق الاستغناء عن انشاء محطة اخرى لتوليد الطاقة من مشروع التنمية العادي الخاص بشركة كهرباء اسرائيل ، ثم ٨٠٠ مليون دولار هي قيمة الوقود الذي سيتم توفيره بواسطة تشغيل المحطة خلال العشرين سنة الأولى ـ محسوبة بأسعار النفط وقيمة الدولار الحالية[١١] .

هذا هو الوجه الاقتصادي الفني للمشروع ، ولكن رئيس اللجنة « نئمان » يقول ان المشروع بمثابة خطوة أولى نحو سلسلة من المشاريع كمشروع إنشاء بحيرة شمسية ، والذي سيتمكن ـ إذا تم ـ من تأمين ١٥٠٠ ميجاواط ، وبناء مفاعل نووي في النقب يجري تبريده بمياه مستقاة من قناة المشروع وتحلية المياه واستغلال النفايات الزيتية وغير ذلك ، كما يعتبر المشروع من عوامل الجذب الذي يقلل النزوح ويشجع الهجرة حيث لسوف يشتغل حوالي ٢٠٠٠ عامل على المعدات الميكانيكية الثقيلة وحوالي نصف هذا العدد من المخططين والمهندسين وسواهم[١٢]

وإذا علمنا ان انخفاض غور الأردن يبدأ من بحيرة الحولة شمال فلسطين حيث يمر نهر الأردن في منطقة مازلتية ويسقط من ارتفاع قدره ١٧ متراً الى بحيرة طبرية على منسوب ٢١٠ امتار تحت سطح البحر ، وبعد ذلك يأخذ النهر طريقاً ملتوياً من واد منخفض ويسير مسافة ١٠٤ كلم ويصب في البحر الميت على منسوب ٣٩٢ متراً تحت سطح البحر ، ويستمر الغور في امتداده جنوباً في وادي عربة حتى خليج العقبة ، ومعنى ذلك ان باستطاعة اسرائيل إذا اقتضتها الحاجة أن تصنع بحيرة تمتد من شمال بحيرة طبرية شمالاً حتى خليج العقبة في الجنوب وذلك لو استمر تدفق المياه من البحر المتوسط الى غور الأردن إلى أن يتساوى منسوب البحرين حيث يصبح بعد ذلك مانعاً مائياً طبيعياً يحد فلسطين المحتلة على طول حدودها الشرقية مع الأردن اما غرباً فالبحر الأبيض المتوسط ، وصحراء سيناء ، وإذا اضفنا الى الصحراء ايضاً تعتبر من الموانع العسكرية نجد أن فلسطين تصبح شبه جزيرة ليس لها من حدود إلا الحدود الشمالية الضيقة مع لبنان ، ولنا ان نتخيل خطورة ذلك .

الابعاد السياسية والعسكرية للمشروع

ركزت اسرائيل عند طرحها للمشروع على النواحي الاقتصادية ، دون التعرض إلى الأبعاد السياسية والعسكرية ، وذلك بقصد إعطاء اسرائيل وجه تقدمي علمي واجتذاب الشركات الأجنبية العالمية ـ وتشجيع تلك الشركات على تمويله ، فإسرائيل في الحقيقة تمر بأسوأ مرحلة من مراحل التردي الاقتصادي فهي مدينة بأربع مليارات من الدولارات[١٣] . ولا تستطيع بحال من الأحوال ان تقدم على تنفيذ المشروع دون وجود دعم مالي خارجي ضخم

فالهدف السياسي والعسكري واضح ، وبدونه لن تستطيع اسرائيل ان توطد وجودها ، وتواصل عدوانها ، وتحقق اهدافها البعيدة ، وسنحاول فيما يلي أن نورد بعضاً من المخاطر المترتبة على تنفيذ هذا المشروع

اولاً فلسطينياً

١ ـ يهدف المشروع الى تكريس الاحتلال الصهيوني للاراضي العربية واعطائه قوة ومناعة

٢ ـ يبتلع المشروع نهائياً مساحات من ارض الضفة الغربية علماً بان اراضي منطقة الغور تعتبر من اجود الاراضي الزراعية

٣ ـ يصادر المشروع اراضي عربية جديدة على جانبي نهر الأردن

---

(٨) جريدة « العرب » الصادرة في ١٩٨٠/٩/١٨ ص ١٠ عن الاورويت برس.
(٩) جريدة العرب ١٩٨٠/٩/١٨ . La Vie Française, Lundi 11 8 1980 P 48
(١٠)
(١١) جريدة العرب ١٩٨٠/٩/١٨
(١٢) مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية مقال البروفيسور يوفال ستمان نشرته صحيفة معاريف الصادرة في ١٩٨٠/١٠/٢
(١٣) La Vie Française, Lundi, 11/8/1980



المصدر : شئون عربية

التاريخ : مايو ١٩٨١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤ ـ ضرب الروح المعنوية للشعب الفلسطيني بامكانية إقامة حاجز طبيعي امام إرادة التحرير والعودة

٥ ـ يهيء المشروع لايجاد مجتمع صناعي يستوعب آلاف الآلاف من اليهود وتكثيف الوجود الصهيوني في فلسطين على حساب الشعب الفلسطيني . وتشريده من دياره

٦ ـ مرور القناة من قطاع غزة المحتل يؤكد نية العدو في ضم هذا القطاع بصورة نهائية . ويستهدف مصادرة اراضي المواطنين العرب هناك

ثانيا اردنيا

١ ـ اغراق مساحات زراعية من اراضي الضفة الشرقية التي تعتبر مورداً رئيسيا للزراعة في الاردن . إذ ستغمرها المياه من جراء ارتفاع منسوب المياه في البحر الميت

٢ ـ ان تدفق المياه الى البحر الميت يؤدي الى تقليل مردود البوتاس المستخرج منه مما يعني خسارة كبيرة للاردن

٣ ـ ان ارتفاع المياه على جانبي نهر الاردن سوف يغمر أيضا اماكن مقدسة للديانة المسيحية فضلا عن المخاطر الكامنة في اغراق المصانع الاردنية الموجودة فيها

٤ ـ ان الاعداد الهائلة من المهاجرين الذين سيجتذبهم المشروع ستزيد من شهوة التوسع الاسرائيلي على حساب المناطق العربية المجاورة

ثالثاً عربيا

ان تنفيذ المشروع يضر بالاستراتيجية العربية حتى في هدفها المرحلي الذي حدده مؤتمرا القمة العربية السادس والسابع وهو التحرير الكامل لجميع الاراضي العربية المحتلة في عدوان يونيو ـ حزيران ١٩٦٧ وعدم التنازل عن اي جزء من الأراضي أو المساس بالسيادة الوطنية عليها وكذلك تاكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية على اية ارض فلسطينية يتم تحريرها

كذلك فانه يخلق امرا واقعا جديدا يزيد من تعقيد القضية الفلسطينية . ويجعل حلها مستحيلا بالاضافة الى كونه احدى مراحل بناء المفاعل النووي في النقب على حد تعبير رئيس اللجنة المعنية بدراسة المشروع الذي دخل مرحلة التنفيذ الفعلي بعد ان اقرته الحكومة الاسرائيلية

تهويد الماء بعد تهويد الأرض

استراتيجية اسرائيل المائية في الأراضي المحتلة

رفعت سيد أحمد

بعد أن اكتمل لاسرائيل تهويد الأرض العربية بفلسطين ، شرعت ، بتخطيط مُسبق ، في محاولة حل أهم المعضلات السياسية والاقتصادية التي تهدد بقاء كيانها واستمراريته ، تلك هي «معضلة المياه» . وهي المعضلة التي كانت وليدة لاعتبارات عدة ، تأتي الطبيعة الجيوبوليتيكية لفلسطين ، وقلة مصادر المياه داخل حدودها ، وتوفرها في المقابل خارج هذه الحدود ، في المقدمة ، وتليها الرغبة السياسية في توسيع الكيان وتحويله تدريجيا الى امبراطورية صغرى في المنطقة العربية ، ولا يمكن بالضرورة قيام امبراطورية بدون مصادر ثابتة للمياه ، وللعنصر البشري ، والأخير استطاعت الهجرة اليهودية المنتظمة أن توفره . أما الأول فكان من أكبر التحديات التي واجهت الاستراتيجية الاسرائيلية عبر تاريخها الطويل .

لكن ، مع ترافق الرغبة الاسرائيلية في الحصول على مصادر المياه بالأرض العربية المحتلة ، وتعاظم الضعف العربي المقابل لهذه الرغبة ، أمكن لاسرائيل أن تصل الى معظم ما خططت له ، ولعل في عمليات الامتصاص المنظم لمياه نهر الليطاني بالجنوب اللبناني والمقاومة السلبية الضعيفة التي تواجهها ، لأكبر دليل على ذلك . فاسرائيل عندما غزت لبنان كان في جعبتها جملة أهداف ، احتل موضوع المياه مقدمتها[1] ؛ ومياه لبنان تأتي لتكمل حلقة هامة من حلقات أزمة الماء في اسرائيل ، وهي الأزمة التي بدأت مع مطلع هذا القرن عندما قدمت الى فلسطين الأفواج الأولى من المهاجرين اليهود ، وفي مؤتمر الصلح الذي عقد بفرساي عام ١٩١٩ عندما حددوا نطاق وطنهم القومي المزعوم ظلت «مسألة الماء» على هذه الحدود حيث تقول وثيقتهم : في الشمال يبدأ الخط من نقطة جنوبي صيدا ، على ساحل البحر

المتوسط ، ويجري نحو الجنوب بخط أفقي ، يمينا عبر لبنان ، جنوبي وادي البقاع ، الجنوب الغربي نحو منحدر جبل حرمون ، ثم الى نقطة غير بعيدة عن القنيطرة تبعد حوالى ٢٠ كم عن جنوب دمشق ، هناك ينعطف الخط الى مسافة تبعد ١٠ كيلومترات غربا ، موازيا للخط الحديدي دمشق ـ المدينة ، صعودا الى معان جنوب الأردن ، ومن هناك يستقيم الخط ليصل الى العقبة على الخليج . أما الحدود الجنوبية : فلم يتم رسمها ، وكان يفترض أن يتم تحديدها عن طريق مفاوضات مع المصريين ، وذلك لأنه كان لديهم أمل في أن تكون سيناء كلها تابعة لـ «أرض اسرائيل» أي أن هذه الحدود تشمل جنوب لبنان كله بما فيه نهر الليطاني ، وهضبة الجولان ، والضفتين الغربية والشرقية لنهر الأردن[٢] .

اذن «معضلة الماء» بالنسبة لاسرائيل ، معضلة تاريخية ، واكبت كل اطروحاتهم الفكرية والسياسية ، وواكبت كل سياساتهم الاستيطانية ، ولم يحدث أن توقفت هذه السياسات ولو للحظة واحدة ، ففي عام ١٩٥٣ عُقد باسرائيل ما سُمي بمؤتمر القدس والذي تخصص في دراسة احتياجات اسرائيل من المياه في المستقبل ، حيث لا وجود بدون مياه ، وحيث الايمان الكامل بأحقية اسرائيل في مياه نهر الأردن واليرموك والليطاني[٣] ، وفي الستينات والسبعينات استطاعت اسرائيل ان تسيطر تماما على روافد مياه نهر الأردن فأمكنها أن تحصل على ٥٥٪ من مياهه في حين حصلت الأردن على ١٠٪ فقط من هذه المياه[٤] .

وبناء على هذا جميعه ، فقد انتهجت الاستراتيجية الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ـ وتحديدا في الضفة الغربية ـ سياسة مائية على أعلى درجة من التخطيط وأيضا من الخطورة ، وحتى يمكننا عربيا مواجهة هذا الخطر القادم والمتمثل في «تهويد الماء العربي في فلسطين» بعد أن هودت الأرض ، نعالج هذه القضية من خلال المحاور التالية :

أولا : الحاجة الى الماء : البنية الزراعية للاقتصاد الاسرائيلي .

ثانيا : سياسات تهويد الماء العربي .

ثالثا : الأخطار السياسية والاقتصادية لقناة البحرين الاسرائيلية .

رابعا : الخلاصة .

أولا : الحاجة الى الماء

البنية الزراعية للاقتصاد الاسرائيلي :

من الملاحظ ـ تاريخيا ـ ارتباط الصهيونية ، بالاستيلاء على الأرض العربية ، وعليه فلقد ركزت اسرائيل عقب قيامها على الزراعة ، وجعلتها زراعة كثيفة نظرا لندرة الأرض ، وندرة المياه ، ووفرة رأس المال بالمقابل . واستطاعت أن توفر بالفعل ٥٠٪ من غذاء السكان في عام ١٩٥٠ وعددهم مليون نسمة ، وكانت العقبة الرئيسية تكمن عندئذ في عدم كفاية المياه لاستزراع نصف مساحة الملايين الخمسة من الدونمات الممكن زراعتها . فمعظم مصادر المياه في الشمال ، بينما الأرض الصالحة للزراعة في الوسط والجنوب ، ومع ذلك ، وخلال هذه الحقبة من تاريخ اسرائيل ، استطاعت الادارة الاقتصادية أن توفر المياه وتؤمن طرق الري وكان مشروع نهر الأردن الذي تم تحويل روافده الفضل في ري مساحات اضافية جديدة وجعلها صالحة للزراعة ، وانتهى هذا المشروع عام ١٩٦٤ على الرغم من المعارضة العربية الصاخبة . وقد ساعد على العناية بمستوى الزراعة ان الانتاج فيها كان أقرب الى الأسلوب الحرفي لكنه يستخدم فنونا انتاجية اضافية متقدمة ، فلقد أدخلت الآلات في العمليات الانتاجية للزراعة لتطوير الانتاج بما يخدم الاستغلال الزراعي . واستخدمت البحوث الزراعية لتطوير الانتاج بما يخدم الصناعات . ومع الاهتمام بالمحاصيل الصناعية ، ومع تطور الصناعة ، أصبح هناك اتجاه لاحلال المحاصيل الصناعية وسط المستعمرات الزراعية ، لتستوعب العمالة الفائضة ، في صناعات غذائية خفيفة وصناعة الآلات الزراعية والأدوات وقطع الغيار الزراعية ، وبعض المبيدات والأسمدة ، مما يخلق المجتمع الزراعي الصناعي ، وكانت الصادرات الزراعية تمثل نحو ٤٠٪ الى ٥٠٪ من الصادرات السلعية في الخمسينات . وتراوحت بين ٢٠٪ الى ٣٠٪ في الستينات ، أما في السبعينات فهبطت في عام ١٩٧٤ على سبيل المثال الى ١١٪ وتمثل الموالح وحدها ٦٠٪ من الصادرات الزراعية التي تتضمن أيضا الخضروات والفواكه في غير مواسمها . ويمكن القول بأن الاتجاه العام للأهمية النسبية للزراعة هو نحو الهبوط المستمر ، لكنها ترتفع أحيانا مع موجات الهجرة الجديدة ، ففي العقد الأول من وجود اسرائيل نمت الزراعة بمعدل ٢١١٪ مقابل ٩٥٪ للصناعة وفي العقد الثاني واجهت اسرائيل صعوبات في الزراعة حتى السبعينات ، فلم تنم الزراعة الا

جدول (١)*

مياه الأمطار السطحية من الفيضانات	٦٠ الى ١٠٠ مليون متر مكعب
نهر الأردن وبحر الجليل :	٦٠٠ الى ١٠٠ مليون متر مكعب
المياه الجوفية :	٩٥٠ الى ١٠٠ مليون متر مكعب

* Yakobowitz, M. and Prushansky, y. (eds); The water in Israel (Jerusalem, Israel information center, 1976) P. 21 '

جدول (٢)

مصادر مياه الضفة الغربية بعد عام ١٩٦٧*

المنطقة	عدد الآبار	الكمية(بالأمتار المكعبة)	النسبة المئوية
١ ـ أريحا (حرش)	٤٠	٣٤٦٤,٥	٧,٣
٢ ـ العوجة	١١	١,٠٧٧,٨	٢,٣
٣ ـ الجفتلك	٢٩	٢,٦٥٦,١	٥,٦
٤ ـ مرج نعجة	٨	٨٧٩,٥	١,٩
٥ ـ بردلة	٨	١,٨٥٤,٨	٣,٩
٦ ـ وادي الفارعة	٢٣	٢,٧٦٧,٣	٥,٩
٧ ـ جنين	٥٦	٣,٢٧٧,٨	٦,٩
٨ ـ طولكرم	٥٩	١٠,١٢٨,٨	٢١,٤
٩ ـ قلقيلية	٧٠	٦,٧٩٨,٢	١٤,٤
١٠ـ رام الله	١٧	١٤,١٤٤,٨	٣٠,٠
١١ـ الغور (وادي الأردن)	١٠	١٧٣,٤	٠,٤
المجموع	٣٣١	٤٧,٢٢٣,٠	٪١٠٠,٠

* المصدر : وثيقة اسرائيل ومياه الضفة الغربية ، (الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٨٠) ص ١٠ ، (مترجمة للعربية) .



بنسبة ١٠٧٪ مقابل ١٠٥٪ للصناعة(*) . وذلك يعود في نهاية الأمر الى «معضلة الماء» ، خاصة اذا علمنا كميات المياه التي تحتاجها اسرائيل فعليا ، ومصادر امدادات هذه المياه . وكيف انها تتواجد في أغلبها داخل الضفة .

فبالنسبة لكميات المياه ، يلاحظ ان كميات المياه المتجددة أو العذبة في اسرائيل قبل يونيو ١٩٦٧ قدرت بما يتراوح بين ١٦١٠ و ١٦٥٠ مليون متر مكعب في السنة وأتت في مجملها من هذه المصادر : (جدول ١) .

ونظرا لزيادة الاستهلاك المحلي نتيجة لهجرة اليهود والزيادة الطبيعية وسياسة الاستيطان ، فان اسرائيل تواجه أزمة متصاعدة في مجال الاقتصاد المائي ، خاصة ، وانه قبل حرب يونيو مباشرة ، لم تكن في اسرائيل قطعة أرض واحدة بلا استغلال وبلا آبار جديدة ، كما ذكرت صحيفة «دافار» الصادرة في ٢٦ نوفمبر ١٩٧٨ . والملاحظ أيضا ان استهلاك اسرائيل للموارد المائية المتجددة زاد من ١٧٪ عام ١٩٤٨ الى ٩٥٪ عام ١٩٧٨ ، وبلغت زيادة الاستهلاك الاسرائيلي للمياه من ١٥ الى ٢٠ مليون متر مكعب سنويا . وتكاد تساوي هذه الزيادة ١٪ من احتياطي الماء الموجود فعليا في اسرائيل .

ولقد توزعت امدادات المياه في الضفة الغربية على النحو التالي ، الذي يثبت عمق الخطر الاسرائيلي القادم تجاه التهويد الكامل لهذه المدن والقرى من أجل المياه التي تحتويها آبارها : (جدول ٢) .

ثانيا : سياسات تهويد الماء العربي بالضفة الغربية :

يعود اهتمام اسرائيل بمياه الضفة الغربية وقطاع غزة الى سببين أساسيين : الأول ، يتعلق بكون هذه المياه هي المصادر الأساسية ، كما سبق ورأينا ـ بالنسبة للمياه التي تحتاجها اسرائيل ، حتى بعد اقتطاع الليطاني من جنوب لبنان وبدء استثمار مياهه ، وذلك لعوامل تتعلق بطبيعة الجنوب اللبناني الجغرافية والسياسية ، ولطبيعة التوجه العام الذي تخطط له السياسة الاستيطانية الاسرائيلية بالنسبة لما تحتله حديثا من الأرض العربية .

أما السبب الثاني ، فيعود الى أن سياسة استيطان اليهود تتجه أساسا الى «يهودا والسامرا» وفقا للزعم الصهيوني ، أي للضفة الغربية ، فاليهود القادمون من الخارج يتجهون أساسا الى حيث الأرض التي يرون فيها حقا تاريخيا ضائعا ، وهذا التوجه الاستيطاني يحتاج الى كميات مياه لا يوفرها سوى الماء العربي بالضفة . من هنا تكتسب مياه الضفة في المدرك الصهيوني أهميتها ، وعليه اتبعت الاستراتيجية الصهيونية عدة سياسات كفلت ـ ولا زالت ـ تأمين مصادر مياه الضفة لكي تتجه اليهم .

وقد أرجعت الاستاذة/ليزلي شميدا ، قدرة اسرائيل على الاقدام على تحقيق



المصدر : المستقبل

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : يناير ١٩٨٥

مصالحها المائية بشكل منفرد الى عدد من العوامل في مقدمتها القوة العسكرية الاسرائيلية وقدرة اسرائيل على تأمين رؤوس أموال ضخمة من الخارج لتمويل مشروعاتها المائية بالاضافة الى حملتها الدعائية الضخمة التي نجحت في اقناع الغرب بوجه عام والولايات المتحدة بوجه خاص ، بأن مصالح اسرائيل المائية في المنطقة ينبغي أن تحظى بأولوية عند مناقشة قضايا المنطقة[٦] .

لذلك ، فان الأزمة المائية الحالية في اسرائيل قد اتخذت أبعادا خطيرة خاصة في ضوء خطط التكثيف الزراعي في النقب ومشروعات التوسع الصناعي والسياسة الاستيطانية في الأراضي المحتلة وتشير الدراسة السابقة الى أن اسرائيل عام ١٩٧٦ كانت تستخدم ما بين ٩٥ ـ ٩٨٪ من مواردها المائية . وفي عام ١٩٧٩ أصبحت تستخدم ١٠٠٪ من هذه الموارد . وفي عام ١٩٩٠ سوف تكون بحاجة الى ٥٠٠ مليون متر مكعب اضافية للاستهلاك المحلي فقط ، ومعنى هذا انه على اسرائيل مضاعفة استهلاكها من المياه للحفاظ على مستوى المعيشة الحالي ومستوى النمو الاقتصادي ، والبدائل التي تطرحها اسرائيل للخروج من هذه الأزمة تتمثل في اللجوء الى حلها منفردة ، وقد خطت خطوة في هذا الاتجاه باحتلال جنوب لبنان ومشروعاتها لتحويل مياه نهر الليطاني ، وهي تمارس في نفس الوقت ضغوطا على الولايات المتحدة لكي تضمن لها الحصول على ما بين ٣٥ ـ ٤٠ مليون متر مكعب من مياه اليرموك ، واذا لم يتحقق هذا المطلب فاحتمال قيام اسرائيل بتدمير «سد المقارن» الذي تقوم الأردن ببنائه احتمال وارد ، هذا بالاضافة الى تعمد السياسة الاسرائيلية الابقاء على اقتصاد المناطق المحتلة اقتصادا متخلفا للاقلال من استهلاك المياه الى أقصى حد[٧] . بيد ان الاستغلال الاسرائيلي لمياه الأراضي المحتلة لم يتوقف عند الحدود والابعاد سالفة الذكر ، فلقد انتهجت الاستراتيجية الاسرائيلية عددا من الأساليب اقامة بهدف التهويد الكامل لمياه الضفة وقطاع غزة ، من هذه الأساليب :



المشاريع الاسرائيلية المائية سوف تؤدي الى تغير الوضع الجغرافي والتركيب السكاني للمنطقة لفائدة دولة الاحتلال

١ ـ تم وضع الموارد المائية في هاتين المنطقتين ـ الضفة وغزة ـ منذ يونيو ١٩٦٧ تحت مسؤولية ادارة تخصيص المياه ـ والتصديق على استخدامها ـ التابعة لمفوضية المياه الاسرائيلية وهي التي ينظمها قانون المياه الاسرائيلي الصادر عام ١٩٥٩ ، والقاضي بالاستنزاف الكامل لمياه الأراضي المحتلة .

٢ ـ قيام اسرائيل بحفر ابار ارتوازية داخل حدود ما قبل يونيو ١٩٦٧ والتي بامكانها ان تضخ معظم مياه الضفة الغربية ، وهذا ما حدث بالفعل حيث كانت اسرائيل تضخ من الضفة الغربية وحدها زهاء ٥٠٠ مليون متر مكعب في السنة عن طريق آبار ارتوازية محفورة داخل اسرائيل ، وهو ما يشكل ثلث استهلاك اسرائيل السنوي من المياه قبل عام ١٩٦٧ ، ويشكل في نفس الوقت خمسة أسداس مياه الضفة الغربية[٨] ولعل هذا ما يفسر الأهمية المتعاظمة التي توليهااسرائيل للسيطرة على الطبقات الصخرية المائية الجوفية الموجودة بامتداد المنحدرات الغربية للضفة الغربية[٩] .

٣ ـ تركيز اسرائيل على نوع خاص من المستوطنات داخل نطاق الضفة الغربية ، بحيث اهتمت بشكل أساسي بالمستوطنات الزراعية امعاناً في الاستنزاف المنظم والمضمون لمياه الضفة .

٤ ـ حرصت الادارة الصهيونية في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧ على تنظيم عمليات الحفر بالنسبة للعرب الفلسطينين فوضعت قيوداً على استخراج تصاريح حفر الآبار واستخدام الينابيع ، وجعلتها في أضيق نطاق ممكن ، بل وقصرتها على التزود منها بالمياه الصالحة للشرب والاستخدام المنزلي فقط . . . كل هذا بهدف الحيلولة دون التأثير على الضخ في اسرائيل[١٠] . ولقد ترتب على هذا القيد مشكلة هامة بالنسبة لمنتجي الحمضيات وزارعي الخضروات من العرب الفلسطينين ، الذين تتوقف محاصيلهم على الري ، وبالفعل ظلت الأراضي العربية المروية لا تتعدى ٨١٠٠ هكتار منذ عام ١٩٦٧ حتى اليوم ، وهو الأمر الذي دفع البعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة عام ١٩٧٩ باثارة القضية في تقرير هام كشف بالأرقام هذه المذبحة التي تتم للأراضي الزراعية العربية بالضفة الغربية[١١] .

١٠٧٣



المصدر : المستار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٨٥

٥ ـ يلاحظ أيضاً بالنسبة للأساليب والسياسات الاسرائيلية بشأن تهويد مياه الضفة الغربية ، وضع جميع الامكانيات المادية والسياسية لحفر الآبار داخل الضفة الغربية وقطاع غزة في أيدي الشركة الاسرائيلية للمياه (ميكورت) والتي حفرت في عام واحد هو عام (١٩٧٧ ـ ١٩٧٨) داخل الغور « وادي الأردن » ١٧ بئراً ، بالاضافة الى ٣١٤ بئراً عربياً أخر تسيطر عليها الادارة الصهيونية وتنظم استخدامها ، لصالح بناء المستوطنات الزراعية بالضفة . والى جانب هذا فيمكن أن تتخيل حجم المأساة التي تعيشها المياه العربية وهي في حالة الأسر الصهيوني هذه عندما نعلم أن سبعة تصاريح فقط بالحفر قد منحت للأهالي الفلسطينيين خلال الفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٨٠) وبهدف الاستهلاك المنزلي(١٢) !! وقد منحت هذه التصاريح في الحالات التي كان الحرمان منها سوف يؤدي الى « قحط شديد » يصيب أصحاب الأراضي الحقيقيين ، الفلسطينيين . كذلك قد وضعت السلطات الاسرائيلية عدادات للمياه على الآبار العربية الموجودة للتحقق يومياً من استهلاك كمية المياه المستخرجة من الأراضي الفلسطينية والمسموح باستخدامها ، وفي بعض الحالات استولت السلطات الاسرائيلية على الآبار التي يملكها مزارعون عرب اضطروا لأسباب مختلفة الى العيش خارج فلسطين بعد عام ١٩٦٧ ، واستغلتها لصالح الاستهلاك الاسرائيلي . .

٦ ـ من سياسات التهويد المائي الاسرائيلية يأتي رفض السماح للبلديات العربية مثل « بلدية رام الله » بحفر آبار مالم تقم أيضاً بتزويد المستوطنات اليهودية المجاورة ، أو أن تربط شبكاتها البلدية بالشبكة الاسرائيلية التي تتزود من المياه الجوفية لمدينة رام الله نفسها ، ويأتي هذا الربط بين الشبكات بالأخطار الجسيمة المستقبلية على مجرى الآبار العربية حتى تؤدي تدريجياً الى جفافها وتدميرها . وهو ما حدث في بعض القرى الفلسطينية داخل الضفة الغربية ، خاصة في منطقة وادي الأردن ، حيث كمية المياه محدودة للغاية . وللتدليل على هذه الحقيقة يلاحظ أن الآبار المفترض أنها عربية (٣١٤ بئراً) قد تدفق منها خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨ كمية تصل الى ٣٣٫٠ مليون متر مكعب بينما تدفق من الآبار الاسرائيلية والبالغ عددها (١٧ بئراً) كمية وصلت الى ١٤٫١ مليون متر مكعب !! أي ما يقرب من النصف تقريباً ، وهو الأمر الذي لا يمكن له أن يحدث الا على حساب الآبار العربية ومعدل تدفقها !

وتستخدم السلطات الاسرائيلية أجهزة بالغة التعقيد بهدف ضخ المياه ، تعجز ازاءها الأجهزة والأساليب البدائية التي قدر للعرب الفلسطينيين أن يستخدموها لاستخراج مياههم ، فالمعدات الاسرائيلية تصل الى عمق ٥٠٠ متر ، ومضخاتها قوية للغاية ، الأمر الذي أدى الى جفاف ما يقارب من ٥٠ بئراً عربية خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠ بالاضافة الى تزايد الملوحة في آبار أخرى خاصة في الجزء الشمالي لوادي الأردن : وهو الأمر الذي دفع ٢٠٠٠ فلسطيني يعيشون في قرية « العوجة » التي تقع على مسافة ١٢ كيلو متراً شمال من أريحا في الجزء القاحل من وادي الأردن الى الاحتجاج لدى السلطات على ما يجري من تخريب لاقتصادهم الزراعي لأن الآبار الاسرائيلية وشبكة المياه التي تمد المستوطنات اليهودية المجاورة قد استنزفت بشدة موارد مياه القرية ، ويقول سكان « العوجة » أنهم لم يستطيعوا الحصول على أي قدر من الماء للري ولذلك فقدوا أكثر من ١٣٠٠ دونم من الأرض المزروعة بالموز و١٥٠ دونماً من الأراضي المزروعة بالحمضيات وحدثت حالات مشابهة في قرى عربية مثل « برد الله » و« عين البيضاء » وكردلة في الجزء الشمالي من وادي الأردن(١٣) .

* * *

من هذه الأساليب وغيرها يلاحظ أن استغلال اسرائيل لحوالي ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه من أجل أغراضها الخاصة لا يترك سوى نحو ١٢٠ مليون متر مكعب من مجموع ٦٢٠ مليون متر مكعب ، لتلبية احتياجات الضفة الغربية . ويعني استهلاك المستوطنات الاسرائيلية لحوالي ١٦ مليون متر مكعب في السنة أن ٨٠٠٠ ألف مستوطن صهيوني بالضفة الغربية ـ فيما عدا منطقة القدس ـ يشكلون واحد في المائة من مجموع سكان المنطقة ، لكنهم يستهلكون حوالي ١٥٪ من المياه المحلية(١٤) . وتهويد الماء يمثل مدرك أساسي في عقل القيادة الاسرائيلية فموشي ديان عندما ذهب الى الولايات المتحدة بعد مبادرة السادات ، من أجل التفاوض عما سمي وقتها بالحكم الذاتي لسكان الضفة ، قال في مطار اللد : « ان اسرائيل ستواصل سيطرتها على موارد مياه يهودا والسامرا ، التي تشكل الموارد المائية الرئيسية للسهل الساحلي ، وقال ديان ، ان المسألة لا بد أن توضع هكذا : على من وعلى ماذا ينطبق الحكم الذاتي : السكان أم الأراضي ؟ . . ونعتقد أننا بحاجة الى الأرض ومياهها أكثر من حاجتنا الى السكان »(١٥) .

فهذا التحديد الذي ساقه أحد القادة الكبار السابقين في الكيان الصهيوني وضعت « قضية الماء » في صلب الأولويات التي تخطط لها الاستراتيجية الصهيونية وعليه فحتى في أقصى صور التعارض بين ما سمي « بكامب ديفيد » والحكم الذاتي وبين مطلب الماء ، فان اسرائيل تحسم القضية دائماً لصالح الماء ،



المصدر : المنار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ يناير ١٩٨٥

بل وتستخدم كافة الأساليب غير المشروعة وبشكل يومي بهدف تهويد الماء العربي ، فهي لم تكتف فقط بالآبار والينابيع ومصادر مياه نهر الأردن ولكنها تقيم أكبر مشروعاتها المائية في السنوات الثلاث الماضية وهو مشروع توصيل مياه البحرين : الأبيض المتوسط والميت بقناة خطرة تشق الجسد الفلسطيني خالقة لأخطر الآثار الاقتصادية والسياسية على مجمل الأراضي المحتلة .. فماذا عن هذه القناة ؟

ثالثا : الأخطار السياسية لقناة البحرين الاسرائيلية

في ١٩٨١/٥/٢٨ قام مناحيم بيجين بافتتاح واحد من أخطر المشاريع الاقتصادية ـ البحرية التي حدثت في فلسطين منذ عام ١٩٤٨ ، وهو مشروع توصيل البحر الميت والمتوسط بقناة يصل طولها الى ١٠٨ كيلومترات . واعتمد لها الخط الجنوبي الذي أطلق عليه «خط القطيف ـ مسادة» ، والذي يبدأ من «تل القطيفة» الذي يقع على شاطىء البحر المتوسط جنوبي دير البلح وشمالي «خان يونس» في قطاع غزة . وينتهي في منطقة «مسادة» بالقرب من البحر الميت بعد مروره بالنقب الشمالي ، جنوبي بئر سبع . وقدرت تكاليف المشروع بـ ٦٨٥ مليون دولارا ، وكانت الحكومة الاسرائيلية قد وافقت على المشروع في ١٩٨٠/٨/٢٤ ، وتمهلت في الاعلان الرسمي عن بدء التنفيذ حتى منتصف ١٩٨١ ، مستغلة في هذا توتر الوضع الاقليمي ـ العربي والدولي [١٦] .

والجدير بالذكر ان هذا المشروع قد بدأ ، وكاد أن ينتهي دونما رد فعل عربي حقيقي لايقافه ، وكأننا لا ندرك حقيقة الأخطار التي يحملها مثل هذا المشروع بين طياته ، وما دام الأمر كذلك ، فهذه بعض الأخطار التي ستترتب على ميلاد هذه القناة نقدمها الى من يهمه الأمر :

١ ـ سوف يؤدي المشروع الى اغتصاب مزيد من الأرض والمياه العربية ، فالمشروع سيبدأ من البحر الاقليمي لقطاع غزة ، ويمر بالأراضي المحتلة التابعة لهذا القطاع ويصب في البحر الميت . وكلها أراضي ومياه عربية لا بد أن تلجأ اسرائيل الى اغتصابها ونزع ملكيتها لتحقيق مشروعها ، وتعتبر المساحات الواسعة من الأراضي العربية التي سيبتلعها المشروع من أخصب الأراضي الزراعية في المنطقة .

٢ ـ سوف يؤدي المشروع الى ضرب الأهداف والمشاريع الأردنية على اختلافها ، فارتفاع منسوب البحر الميت وتغير نسبة الملوحة فيه ، سيقضيان على جميع المشاريع التعدينية الأردنية في منطقة هذا المشروع ، ومن أهم هذه المشاريع المعرضة للهلاك مشروع « البوتاس العربي » الأردني الذي تساهم فيه الدول العربية مجتمعة ، والذي انتهت ، بالفعل ، المرحلة الأولى منه ، حيث بنيت السدود وبرك التجفيف ومحطات التجارب لانتاج البوتاس ، تمهيداً للبدء في الانتاج الفعلي والكامل ، ومن المتوقع أن يلحق مشروع القناة أضراراً بامكانات الطاقة النفطية المحتملة في منطقة البحر الميت ، حيث تتكاثر الرمال الزيتية التي تشكل قيمة علمية من عمليات التنقيب عن البترول .

٣ ـ سوف يؤدي هذا المشروع الى احداث أضرار ناجمة عن « خلط مياه البحرين » ، حيث ستحول هذه القناة المياه الزرقاء للبحر الميت الى خليط من الجبس الأبيض ، وهو الخليط الذي سيغير من مناخ المنطقة وبيئتها ويضر بمشاريع البوتاس ويمنع استخدام البرك الشمسية الكبيرة داخل حوضه في المستقبل ، وكان فريق من العلماء اليهود قد رفع الى الحكومة الاسرائيلية تقريراً حذر فيه من خطر تدفق مياه البحر المتوسط بكميات كبيرة ـ وهو ما حدث بالفعل ـ عبر القناة ، على البحر الميت ، لأن ذلك سيؤدي الى تشكيل كتل من الجبس الأبيض ، ترسب بكميات كبيرة ، الى أسفل حوض البحر الميت وتنتشر ، اذا كانت بأحجام صغيرة ، على سطحه وتجعل من مياهه الزرقاء سائلاً أبيض كالحليب ، وسيتحول البحر الميت عندئذ الى بحر أبيض اللون عاجزاً عن امتصاص حرارة الشمس فيتغير المناخ بالتالي في ضواحي هذا البحر .

٤ ـ سوف يؤدي المشروع كذلك الى تعرض خزانات المياه الجوفية في قطاع غزة للخطر ، نتيجة لمرور القناة بمنطقة القطيفة ، فمن المتوقع أن تتسرب مياه البحر المالحة الى هذه الخزانات فتفسدها وتحرم السكان العرب والمزروعات من فوائدها ، خاصة وان هناك عمليات تهويد للمياه بالمقابل تحدث على الجانب الآخر ، اي أن هذه الخزانات والآبار سوف تكون بين شقي رحى ، فمن ناحية الأبار الاسرائيلية ـ التي سبق التفصيل بشأنها ، ومن ناحية أخرى هذه القناة الخطرة .

٥ ـ سوف يؤدي المشروع كذلك الى تغير الوضع الجغرافي والتركيب السكاني للمنطقة ، فالمشروع سيغير المعالم الجغرافية في قطاع غزة ، وسيجبر قطاعاً غير قليل من السكان على هجر أملاكهم والانتقال الى أماكن أخرى ، وسيسفر عن اقامة منشآت دائمة فوق الأراضي المحتلة ، ولفائدة دولة الاحتلال .

٦ ـ سوف يؤدي المشروع أيضا الى زيادة منسوب البحر الميت ، نتيجة تدفق مياه البحر المتوسط عليه ، الأمر الذي سيلحق أضراراً بالغة بالمشاريع الزراعية والاقتصادية والمعالم الأثرية والسياحية الأردنية والفلسطينية ، وسوف يضطر الأردن في حال تنفيذ المشروع الى رفع الأسوار حول البحر الميت على امتداد ٣٠

كم ، ونقل مشاريع البوتاس وسيكلفه ذلك بين ٢ الى ٣ ملايين دولار بالاضافة الى تدمير المشروع للمعالم السياحية والأثرية ولكل المشاريع السياسية التي يستعد الأردن لتنفيذها قريباً .

٧ ـ وأخيراً ، وعلى الجانب السياسي ، فان هذا المشروع يؤكد ما تنوي الادارة الصهيونية الحاكمة عمله تجاه فلسطين والمنطقة العربية في المستقبل القريب ، فاسرائيل تهدف بشق القناة الى خلق « واقع قائم » لا يسهل تغييره أو التنازل عنه بلا مقابل ، وهو المنطق الذي يسطر ـ ولا يزال ـ على عقلية القادة الصهاينة ، فلن تقدم اسرائيل ـ مثلاً ـ الجنوب اللبناني ، أو الجولان أو الضفة ، هكذا وبلا مقابل ، الى الأمة العربية ، بل لابد من دفع الثمن ، والثمن الذي تريده اسرائيل لا يمكن تقديمه دونما خلق واقع سياسي واقتصادي يمكن التحدث والتفاوض بشأنه ، فاسرائيل تريد اعترافاً وشرعية من الجسد العربي الذي لا يزال رغم انتكاساته العديدةيلفظها ، وشق « قناة البحرين » يعني أن منطق التفاوض على « أرض الواقع » لاكتساب الشرعية والأمن هو ما سوف تنتجه السياسة الاسرائيلية في المستقبل القريب .

ان قناة البحرين تأتي لتقدم نفسها كآخر مراحل « تهويد الماء العربي » من فلسطين ، وهي مرحلة سوف يكون الاقتتال بداخلها واستماتة المقاتلين بمثابة البديهيات ؛ اذ أنها ستتعلق حينئذ بقضية « حق البقاء » ، وسوف يرادف « الماء »فيها كلمة « الوجود » ذاتها !

* * *

رابعاً : الخلاصة ...

تكاد تتفق أغلب المواثيق الدولية المتصلة بقضية فلسطين ، على أن استخدام اسرائيل لمياه الضفة الغربية وقطاع غزة يعد انتهاكاً واضحاً وصارخاً للاتفاقيات الدولية المتعارف عليها بشأن البلدان المحتلة وبالأخص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩[١٧] ، وأن آثار سياسة تهويد الماء العربي قد الحقت أثارا شديدة الضرر على اقتصاد وحياة أهالي الضفة وغزة . والمثير للدهشة هو ذلك الترافق بين تعاظم الصمت العربي وتعاظم الاندفاعة الصهيونية تجاه المياه العربية داخل فلسطين وحولها ، ليبدأ من الاثنين معاً معضلة ما أسماه البعض بالعصر الاسرائيلي[١٨] ، الذي يدور في سياساته وتوجهاته العامة الى فكرة خلق امبراطورية اسرائيلية صغرى في هذه المنطقة يكون الماء هو عصبها ، وعليه فلن يكون الماء العربي داخل فلسطين هو وحده المستهدف ، فمياه البحر الأحمر ، من قناة السويس حتى باب المندب ، بل ومياه نهر النيل ـ التي دار على عهد الرئيس المصري السابق أنور السادات بشأنها حديث جاد ـ يهدف توصيلها الى اسرائيل ـ ومياه الفرات بعد الليطاني واليرموك ، سوف تكون جميعها هي المستهدفة من قبل استراتيجية الماء الاسرائيلية ، وقد يكون في هذا التوقع بعض الخيال ، ولكن المتابعة الجادة لأفكار وسياسات الكيان الصهيوني تجاه المياه العربية في مرحلة ما بعد لبنان ، وتطور هذه الأفكار والسياسات ، تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك ، أننا أمام « منطق عملي » لدولة وضعت معضلة « الماء » على قمة أولوياتها القادمة ، بعد أن فرغت ـ تقريباً ـ من « معضلة الأرض » .

الهوامش

١ ـ تفصيل هذا الجانب ، أنظر
— Michal, Jansen; The Battle of Beirut, Why Israel Invaded Lebanon (London, Zed—Press, 1982) .

٢ ـ المصدر السابق : الفصل السابع كذلك . د . شكري نجار : مياه جنوب لبنان تثير شهوات اسرائيل ، مجلة شؤون فلسطينية العدد ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، عام ١٩٨٢ (بيروت ، مركز الأبحاث الفلسطيني)
ـ فريق الدراسات الاقتصادية بمعهد الانماء العربي : الغزو الاقتصادي الاسرائيلي للبنان ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العددان ٦ ، ٧ يناير/مايو ١٩٨٣ (بيروت ـ معهد الانماء العربي)

٣ ـ بحث للأستاذ محمود رياض حول « تطور المخططات الصهيونية للاستيلاء على المياه العربية » القى في ندوة « اسرائيل والمياه العربية » التي نظمها مركز الدراسات العربية بلندن وجامعة اليرموك الأردنية ، وعقدت بالأردن ـ عمان يومي ٢٥ ـ ٢٦ فبراير ١٩٨٤

٤ ـ كلمة الأمير حسن ولي العهد الأردني في افتتاح الندوة السابقة

٥ ـ د . فؤاد مرسي : الاقتصاد السياسي الاسرائيلي (القاهرة ، دار المستقبل العربي ، ١٩٨٣) طبعة ثانية ، من ص ٣٦ ـ ٤٠

٦ ـ ليزلي شميدا : (رئيسة قسم الأبحاث بالمؤسسة الأمريكية لخدمات التدريب بالشرق الأوسط) « بحث مشروعات ! اسرائيل المائية وتأثيرها على حركة الصراع العربي الاسرائيلي » ، قدم لندوة اسرائيل والمياه العربية ـ مصدر سابق .

٧ ـ المصدر السابق .

٨ ـ Davis, Uri and others; Israel's water Policies «Journal of Palestine studies, winter 1980, No. 34, PP.18—20 .

٩ ـ وثيقة « سياسة اسرائيل بشأن مياه الضفة الغربية نقلاً عن : عل همشمار بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٥

١٠ ـ صحيفة دافار الاسرائيلية بتاريخ ٢٦/نوفمبر ١٩٧٨ .

١١ ـ كان هذا التقرير بعنوان
Israel Drams West Bank Water Resources, Unofficial United Nations document No. S—AC. 21—used by Security Council Commission, Established, Under Resolution. 446 on 22 March 1979.

١٢ ـ مراجع البحث الوثائقي Quinng, Paul: Israeli Settlements and Palestinian Rights, Middle East International (London) October 1978, No. 88, PP 10—20.

١٣ ـ وثيقة ، سياسة اسرائيل بشأن موارد مياه الضفة ، مصدر سابق ، ص ص ٨ ـ ٩

١٣ ـ نفس المصدر ، ص ٩

١٥ ـ صحيفة هوتام الاسرائيلية بتاريخ ٢٠ أبريل ١٩٧٩

١٦ ـ بشأن هذه القناة وأخطارها المختلفة انظر

ـ د محمد المجدوب دراسة قانونية حول المشروع الاسرائيلي لقناة البحرين المتوسط والميت ، مجلة شؤون عربية عدد ١٩/٢٠ (أيلول/سبتمبر/تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢) جامعة الدول العربية ـ تونس ، ص ص ٢٨ ـ ٤٨

ـ رفعت سيد أحمد · قناة البحرين الاسرائيلية وضرب محاولات السلام ، مجلة القدس (القاهرة ـ دار الأقصى ، نوفمبر ١٩٨٣) ص ص ٢٠ ـ ٢١

١٧ ـ أنظر بتفصيل : وثيقة (مسألة مراعاة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ في أراضي غزة والضفة العربية بما في ذلك القدس التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧) ، (نيويورك ، الأمم المتحدة ، ١٩٧٩)

١٨ ـ نجيب صالح : العصر الاسرائيلي من قناة السويس الى باب المندب . (بيروت ، دار اقرأ ١٩٨٣) ص ١١٩ ـ ١٤١ ، كذلك ص ٢٠١ ـ ٢١٠



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٨٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دراسة

الأبعاد السياسية والاقتصادية لمشروع قناة البحرين

د. غازي اسماعيل ربابعة

الجامعة الأردنية
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم العلوم السياسية

اثار

القرار الذي أصدره مجلس الوزراء الاسرائيلي في الرابع والعشرين من شهر آب (أغسطس) ١٩٨٠ بشق قناة تربط بين البحر المتوسط والبحر الميت ، ردود فعل متباينة على الصعيدين المحلي والعالمي . فعلى صعيد ردود الفعل الاسرائيلية تنافست الأحزاب الاسرائيلية في التسابق فيما بينها . المعراخ (حزب العمل) يرغب في تنفيذ المشروع الشمالي . لشق قناة البحرين ، ويتزعم هذا الاتجاه شلوموغور صاحب فكرة المشروع وايجال آلون صاحب مشروع الاستيطان في غور الأردن . أما الليكود بزعامة مناحيم بيجن فقد تبنى المشروع الجنوبي ، كما ظهرت أصوات في اسرائيل تدعو لأن ينفذ المشروع بالخبرات الاسرائيلية دون الاعتماد على الشركات الاجنبية . وقد اعتبره بعض المسؤولين الاسرائيليين ثورة صناعية ، ومتنفسا لاسرائيل لمواجهة أعباء الطاقة وصعوبة الحصول عليها بسبب توقع الخبراء الاسرائيليين لنضوب النفط في غضون ٣٠ ـ ٥٠ عاما ، كما اعتبره بعض القادة الاسرائيليين من امثال مناحيم ميسلون رئيس ما يسمى بالادارة المدنية في الضفة الغربية تنفيذا لنبوءة هيرتزل قبل اكثر من ثمانين عاما في كتابه الذى اوضح فيه تصوره للدولة اليهودية كما اعتبره بعض قادة اسرائيل انه انما عنى ردا على مضي الأردن قدما في تنفيذ مشروع سد المقارن على نهر اليرموك واقامة الأردن لسدود على الضفة الشرقية والمخططات الأردنية لشق قناة تربط البحر الاحمر عند خليج العقبة والبحر الميت .

الخلفية التاريخية للمشروع :

ترجع فكرة انشاء قناة البحرين : الأبيض المتوسط والميت الى اواسط القرن التاسع عشر عندما أخذت انظار الاستعمار البريطاني تصبو نحو تسهيل الاتصال مع الهند . وما لبثت الفكرة أن دخلت حيز الدراسة عند



منتصف القرن الماضى حين شكلت الحكومة البريطانية بعثة خاصة برئاسة الضابط وليام الن ، سنة ١٨٥٠ الى فلسطين لدراسة الموضوع ، وقد خرجت البعثة الاستقصائية بعد مدة بسيطة بتوصيات دعت الى شق قناة تربط البحر الابيض المتوسط بالبحر الأحمر انطلاقا من خليج العقبة ومرورا بمرج ابن عامر وغور الأردن والبحر الميت ووادى عربة . بيد أن هذه التوصية التى تزامنت مع البدء بالاعداد لمشروع قناة السويس لم يكتب لها الخروج الى حيز التنفيذ بسبب افتتاح قناة السويس[1] . ولم يتضاءل اهتمام البريطانيين الجاد الا بعد احكام سيطرتهم على قناة السويس سنة ١٩٧٥ .

مع ذلك ، لم تسقط الفكرة من حساب البريطانيين تماما حتى بعد سيطرتهم على مصر عبر قناة السويس ، فقد طور بريطانى أخر هو الجنرال تشارلز غوردون[2] . فكرة وليام الن وادخل عليها اعتبارات أخرى « مستقرئا المستقبل . اعتقد غوردون انه سيأتى يوم تنتهى فيه السيطرة البريطانية على مصر وعلى ممر السويس بالتالى ، مما يفترض ايجاد ممر بديل . كما رأى فى هذه القناة المحتملة مانعا امنيا فى وجه غزو يقدم عليه جيش روسى آت من الشرق عن طريق العراق فالاردن[3] .

وضع غوردون بناء على تصوراته هذه ، تصاميم وخرائط دقيقة . وجاء فى مشروعه انه بعد غمر البحر

---

(١) الفكر الاستراتيجى العربى ، العدد الثالث ، كانون الثانى (يناير) ١٩٨٢ ، ص ٢٤٨ .

(٢) تشارلز غوردون (١٨٣٣ ـ ١٨٨٥) الملقب بـ (غوردن باشا) حاكم السودان بين ١٨٧٤ ـ ١٨٨٠ ، زار فلسطين بعد ان استقال من منصبه كحاكم للسودان .

(٣) سمير جبور ، قناة البحرين المتوسط والميت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت ١٩٨١ ص٦ ص٧

الميت بمياه القناة التي ستمر من الشمال سيرتفع منسوب مياهه حتى يتساوى مع منسوب مياه سطح البحر ، بما يسمح بالتدفق جنوبا وصولا الى خليج العقبة »[٤] .

بداية التفكير الصهيوني في المشروع :

لم تكن هذه الفكرة مستمدة من الفكرة الاستعمارية فقط ، وانما ايضا من خيال مهندس سويسري ، اعتنق الديانة اليهودية واطلق على نفسه اسم ابراهام بن ابراهام وبعث الفكرة البريطانية من جديد قبل ثلاث سنوات من رؤيا هرتزل الذى استمدها بدوره من المهندس السويسري . وطرحها على شكل رؤيا تجسيدها على الشكل التالى : « تمتد امام ابصارهم زرقة البحر الميت ضوضاء تصم الآذان منطلق من هنا انها اصوات مياه البحر المتوسط المتساقطة في الغور عن طريق الانفاق » . وقد توقع هرتسل بان يتم تنفيذ الفكرة في عام ١٩٢٣[٥] .

انقضى التاريخ المذكور دون أن يتذكر احد تلك النبوءة ومع توسع التجمع اليهودي الاستيطاني في فلسطين ، واحتدام الصراع في اواخر الثلاثينات بين الفلسطينيين والسكان الطارئين وما رافق ذلك من طرح لفكرة التقسيم رفعت الحركة الصهيونية سلاح الاستيطان حين شيدت ٥٥ مستوطنة في اماكن معينة من فلسطين بغية استباق التقسيم بوقائع جديدة تستهدف توسيع رقعة الدولة اليهودية في حال اقرار مشروع التقسيم . وكان من بين ما فكرت في ذلك الحين ربط البحر الابيض المتوسط بالبحر الميت في خطوة كان الهدف منها زيادة فرص ضم مناطق عربية واسعة الى خريطة الدولة اليهودية المرتقبة ، غير أن هذه المحاولة ما لبثت أن فشلت في مهدها بفعل غياب حكم يهودي في فلسطين أولا ، وبسبب الأعباء المالية الباهظة التي يتطلبها تحقيق مشروع كهذا ، ثانيا[٦] .

التفكير الصهيوني بالمشروع بعد قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ :

ومع قيام الدولة اليهودية في فلسطين بقيت الفكرة راكدة لمدة طويلة دون أن تحتل اية مكانة في سلم الافضليات ولم يحرك هذا الركود الا قرار تأميم قناة السويس في عام ١٩٥٦ . حيث بدأ الحديث يدور بين الأوساط الاستعمارية والصهيونية المتضررة من قرار التأميم حول امكانية شق قناة اسرائيلية تربط البحر المتوسط بخليج العقبة وتكون بمثابة قناة بديلة للقناة المصرية . الا ان وتيرة هذا الحديث الذى يستند الى فكرتي آلن البريطاني وهرتسل الصهيوني . ما لبثت ان تلاشت عقب فشل العدوان الثلاثي على مصر وقد زامن هذا التلاشي ظهور فكرة أخرى تمثلت في مشروع تحويل مياه نهر الأردن الى النقب .

وبسبب هذا المشروع والخلاف بين عدد من الدول العربية واسرائيل حول تقييم مياه نهر الأردن شهدت المنطقة أواخر الخمسينات وبداية الستينات فترات من التأزم . ومع ذلك نجحت اسرائيل في اواسط عام ١٩٦٤ في تنفيذ مشروعها (خط المياه القطرى) حيث اتمت ايصال مياه نهر الأردن الى منطقة النقب التي كانت تشكل ثلثي مساحة اسرائيل حينذاك بهدف الاسراع بتهويدها عن طريق توجيه مجرى الهجرة والاستيطان اليها .

وتمكنت في حرب ١٩٦٧ من بسط سيطرتها على منابع نهر الاردن باحتلالها هضبة الجولان والسيطرة على جزء آخر من البحر الميت والوقوف على امتداد نهر الاردن نتيجة احتلالها للضفة الغربية وبذلك لم يعد « مشروع المياه القطرى » الذى وضع المنطقة اكثر من مرة على حافة الحرب يشغل تفكير الأطراف العربية لانشغال العرب بقضية جديدة تمثلت في مسألة « ازالة آثار العدوان »[٧] .

ظهور المشروع على السطح بعد حرب ١٩٧٣ :

بعد حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣ وبفعل ظهور بوادر أزمة عالمية في الطاقة على اثر محاولات استخدام البترول العربي كسلاح في المعركة السياسية وما استتبع ذلك من زيادة في اسعار الوقود . أخذت اسرائيل تفكر في مشاريع لتنويع مصادر الطاقة بغية تخفيف عبء اعتمادها على النفط واستقر رأيها على تنفيذ الفكرة الرامية الى الحصول على الطاقة باستغلال فارق الارتفاع البالغ نحو ٤٠٠ متر بين البحر الابيض المتوسط والبحر الميت عن طريق شق قناة بينهما وبذلك عادت الفكرة من جديد الى السطح .

وقد بدأت سلطات الاحتلال في النصف الثاني من السبعينات دراسة عدد من المشاريع حول هذا الموضوع[٨] .

وقبل أن تقرر الحكومة الاسرائيلية بتاريخ ٢٤ اب

---

(٤) المرجع السابق ص٥ ـ ص٦

(٥) الفكر الاستراتيجي العربي ، مرجع سابق ذكره ، ٣٤٩ .

(٦) المرجع السابق ، ص٣٤٩ ص٣٥٠

(٧) المرجع السابق ، ص ٣٥٠ .

(٨) المرجع السابق ، ص٣٥٠ .



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : نيسان ١٩٨٦

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

(اغسطس) ١٩٨٠ حفر قناة البحرين وفقا للخط الجنوبي (مشروع نئمان) درست « لجنة التنظيم والتوجيه » ٢٧ طريقا وادية (نسبة الى واد) تصل البحر الابيض المتوسط ـ عبر نهر الأردن ـ بالبحر الميت ثم حصرت اللجنة دراستها في ١٠ خطوط مختلفة للمشروع وبعد ذلك اقتصر البحث على ٥ خطوط اساسية مفتوحة للمشروع وهي :

١ ـ خط السهول (أو الخط الشمالي) حفر قناة منطقة خليج حيفا حتى سهل بيسان ـ عبر مرج ابن عامر ـ (مشروع غور) .

٢ ـ خط شومرون (قضاء نابلس) : يقطع وسط البلد من منطقة قيسارية جنوب حيفا حتى مستوطنة ارخمات على ٧ كلمم شمالي الجفتلك في غور الأردن .

٣ ـ نقل مياه البحر الاحمر الى البحر الميت عن طريق وادي العربة (مشروع كان يؤيده يغئال آلون) .

٤ ـ جر المياه من البحر الأبيض المتوسط في منطقة بلمحيم وهوكيتونس بين يافا واسدود الى منطقة قمران شمالي البحر الميت .

٥ ـ الخط الجنوبي الذي يبدأ من تل القطيفة جنوبي دير البلح مارا بقطاع غزة حتى يصل الى مسادة .

وبعد ذلك حصرت اللجنة اهتماماتها بثلاثة خطوط للقناة وهي الخط الأوسط والخط الجنوبي والخط الشمالي وقد استبعد الخط الأوسط تماما فانحصر النقاش في الخطين الشمالي والجنوبي الى أن اقرت الحكومة هذا الأخير[٩] .

وفي هذه الدراسة سنكتفي بإعطاء فكرة عن الخط الشمالي (مشروع غور) والخط الجنوبي (مشروع نئمان) .

يعتبر مشروع الخط الشمالي الذي تبناه شلوموغور ، المشروع الصهيوني التاريخي ويطلق عليه « خط الهول » او خط « هرتزل » وهو يتألف من نفق وقناة . ويعتمد هذا المشروع على جر مياه البحر الأبيض المتوسط الى البحر الميت بواسطة استغلال مجرى نهر المقطع (كيشون) ونهر الاردن لذلك فهو يبدأ من منطقة خليج حيفا عبر وادي حزريل ثم مرج ابن عامر ـ وادي بيسان حتى نهر الاردن .

ولهذا المشروع احتمالات جر مياه البحر المتوسط من منطقة خليج حيفا عن طريق استخدام نهر المقطع كقناة فيها المياه حتى مرج ابن عامر ، ومن ثم يحفر نفق بالقرب من مستعمرة حماديا ثم يتم تحويل المياه بواسطة محطة ضخ الى أن تصب في مجرى نهر الاردن فتصبح مياه هذا النهر مالحة . والاستغناء عن استخدام مجرى نهر الاردن والاستعاضة عنه بحفر قناة موازية له ابتداء من سهل بيسان وتتدفق فيها المياه داخل حدود الضفة الغربية على امتداد ١٠٠ كلم مارة بوادي عربة حتى ايلات .

وبناء على هذا المشروع ستقام محطة توليد الكهرباء في منطقة بيسان ، على أن يتم تشغيلها عن طريق استغلال الفارق في الارتفاع الذي يبلغ نحو ٢٥٠ مترا ، على أن تقام محطة توليد كهرباء أخرى في سهل اريحا ، وعن طريق الاستعانة بالقناة التي ستمر عبر مرج ابن عامر سيتم اغراق وادي الأردن وانشاء بحيرة اصطناعية يبلغ طولها نحو ٢٠٠ كلم ، تبدأ من منطقة بيسان في الشمال وتنتهي في نقطة تبعد ٢٠ ـ ٣٠ كلم جنوبي البحر الميت وسيبلغ عرض هذه البحيرة نحو ٣ كلم في طرفها الشمالي و١٥ كلم في طرفها الجنوبي وستبلغ مساحتها نحو ٢٠٠٠ كلم^2 ، بنخفض سطح الماء فيها بمقدار ٢٥٠ متر عن سطح البحر .

وقد عرض يونا شمشي الخلفية التاريخية لـ « المشروع الاقليمي » ، مشيرا الى انه أحد ركائز الأطماع الصهيونية في الثروات العربية منذ بزوغ الفكرة الصهيونية ، وذكر أن يغال آلون بنى هذا المشروع مؤخرا وعمل لتحقيقه وجاء في التحقيق الذي نشره شمشي :

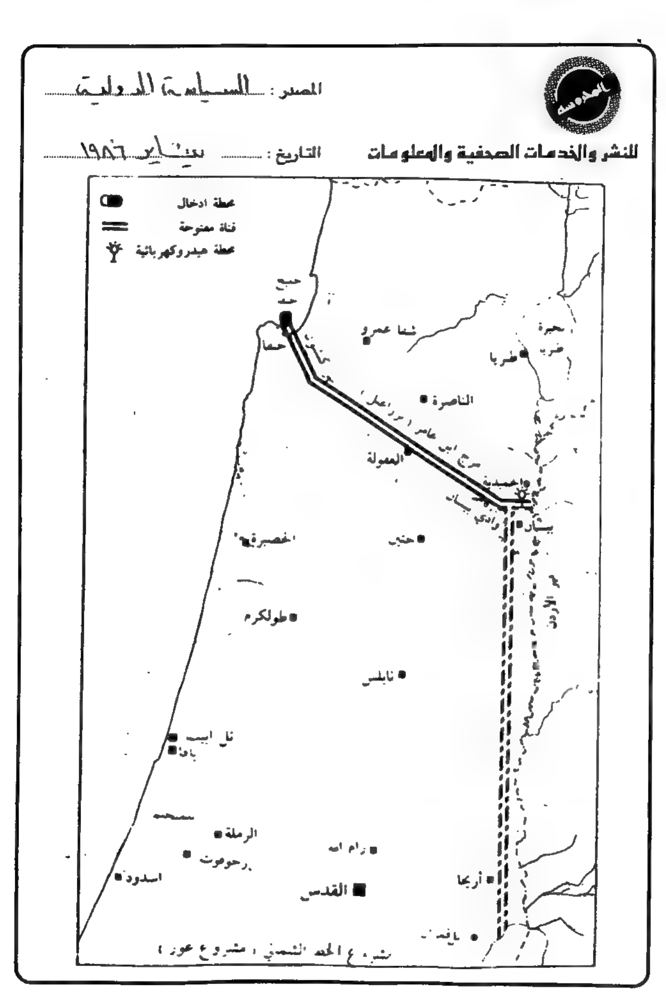
« ان عمر فكرة اقامة قناة مائية من البحر الأبيض المتوسط الى البحر الميت هو من عمر الفكرة الصهيونية ، منذ ان فكر هيرتسل في اقامة دولة اليهود في ارض اسرائيل ، بيد أن هذه الفكرة أخذت تتبلور كمشروع خلال فترة سميت فترة السور والبرج[١٠] » .

ويلاحظ أن هذه التسمية اطلقت على الحملة الصهيونية التي اتمت خلال ٥٢ مستعمرة زراعية محصنة في المناطق الحدودية خلال فترة الثورة العربية .

عرض مشروع غور على الكنيست

عرض شمشي مضمون كراس اعدة شلومو غور حول « المشروع الاقليمي » ورفعه في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨ الى الكنيست بواسطة يغئال آلون الذي كان يترأس اللجنة المشتركة المؤلفة من لجان الخارجية والأمن ، واستهل آلون حديثه لدى تقديم المشروع قائلا « انني أرى من واجبي أن ألفت نظر الكنيست الى اقتراح خاص بمشروع تنمية اقليمي يعالج وادي الأردن على امتداده بدءا من الليطاني شمالا حتى البحر الاحمر جنوبا » . واضاف آلون قائلا « لقد استحوذ هذا المشروع على

(٩) سمير جبور ، مرجع سابق ذكره ، ص١٧ ـ ١٩ .
(١٠) المرجع السابق ، ص٢٢ ـ ٢٤ .


المصدر : السياسة الدولية
التاريخ : يناير ١٩٨٦
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
محطة ادخال
قناة مفتوحة
محطة هيدروكهربائية
حيفا
شفا عمرو
طبريا
الناصرة
العفولة
بيسان
جنين
طولكرم
نابلس
تل ابيب
يافا
الرملة
رحوبوت
اسدود
رام الله
القدس
أريحا



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : ابريل ١٩٨٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اهتمامى الشديد سواء من الناحية الاقتصادية الواسعة أو من ناحية الانعكاسات السياسية ذات الدلالات العديدة الكامنة فيه ... » .

وقال ألون أمام الكنيست فى تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٧٨ : « لا شك فى أنه ستكون لهذا المشروع او لما هو شبيه فيه انعكاسات اقتصادية وسياسية وبيئية بعيدة المدى على البلاد المشتركة فيه خصوصا اسرائيل ولذا فان ثمة واجبا ملحا يقتضى تفحص هذا المشروع بصورة اساسية وبأقصر وقت ممكن من أجل استخلاص الفائدة القصوى منه على خلفية احتمالات السلام مع الدول المجاورة . وقد توصلت الى استنتاج أنه سيصبح فى الامكان فى حال اقرار مثل هذا المشروع أن تنفذ أجزاء منه من طرف واحد من دون مس مصالح الدول المجاورة ، وهذا المشروع ككل يشكل حافزا هائلا للتعاون الفنى والاقتصادى بين اسرائيل وجاراتها لمصلحة جميع الدول المشتركة فى المشروع » .

وقد وردت تفاصيل مشروع غور فى كتاب له يعالج حل لمشكلات المياه ، وعنوانه « غور الاردن ـ تعد لتنمية اقليمية » وقد انطلق غور فى مشروعه من المعطيات التالية :

١ ـ بعد اقل من عامين ستكمل حكومة الأردن بناء سد « المقارن » الضخم الذى سيبلغ ارتفاعه ١٩٠ مترا ، وطاقة تخزينية ٣٦٠ مليون متر مكعب . اما فائض الفيضانات الشتوية الذى لا يستوعبه السد ، فسيبقى تدفقا فى نهر الأردن ويتبخر فوق سطح البحر الميت[١١] .

والموقف الرسمى للبيت الابيض هو أن كل تغيير فى توزيع المياه فى منطقة نهر الأردن على ضفتيه يجب أن يتم على أساس مشروع جونستون .

٢ ـ علاوة على سد المقارن تخطط حكومة الأردن لبناء سدود على مجريين يتدفقان من الشرق الى مجرى نهر الأردن بغية تخزين ٢٠٠ مليون متر مكعب اضافى من المياه . بالاضافة الى ذلك فان الأردن قد فرغ من انشاء مشروع بوتاس فى البحر الميت يشبه تماما المشروع الاسرائيلى .

٣ ـ عندما ينهى الاردن مشاريعه فان منطقة غور الأردن باسرها ومستعمراتها قد تتحول الى مستنقع كبير وأى خزن السد فى فترة الفيضانات سيلحق ضررا جسيما بجميع مستعمرات غور الاردن » بيد أن الكارثة الاعظم المتوقعة ستحل فى البحر الميت » .

٤ ـ فى اعقاب تطبيق المشاريع الأردنية يتوقع ان يمتص البحر الميت حتى نهاية سنة ١٩٨٢ كمية قصوى من المياه لن تتجاوز ٤٧٠ مليون متر مكعب . بحسب رأى الخبراء سيؤدى ذلك الى هبوط منسوب البحر الميت الى عمق ٤٣٠ مترا تحت سطح البحر وستصبح مساحة البحر القصوى ٥٠٠ كلم٢[١٢] .

ونقل عن شلومو بعض الفوائد المتوخاة من « المشروع الاقليمى » قوله :

« فى الامكان اعداد قناة السهول ، كقناة ملاحة لسفن محيطية وانشاء مرفأ لرسو السفن فى الطرف الشرقى بالقرب من بيسان يستخدمه الاردنيون للانطلاق الى البحر الأبيض المتوسط ، ومن المتوقع أن يتطور مع الوقت الى رأس جسر لدول الخليج الفارسى ، ومن المتوقع تطوير الزراعة وصيد الأسماك فى البحيرات على نطاق واسع ... وتطوير صناعات كثيرة فى وادى عربة فى مجالات الكيمياء والاسمدة والمعادن الخفيفة وذلك من المواد المعدنية الموجودة فى البحر الميت وتطوير ميناء قناة تمتد من خليج ايلات شمالا حتى داخل حدود وادى عربة . وعلى امتداد الضفة الشرقية للقناة يمكن تطوير ميناء العقبة الأردنى وميناء ايلات فى الضفة الغربية وسوف تحتفظ لخليج ايلات بجماله وتراثه الصيفى النادر من اجل تنمية الصناعات السياحية على نطاق دولى » .

ويتحدث مشروع غور عن اقامة شبكة هيدروكهربائية واسعة تشتمل على ثلاث محطات لتوليد الطاقة ، واحدة فى بيسان ، وواحدة على مجرى نهر الأردن ، والثالثة عند السد الواقع بالقرب من لسان البحر الميت . وبحسب تقديرات فريق العلماء الذى عمل مع غور فى الامكان انتاج اكثر من مليون كيلو واط من الكهرباء خلال المرحلة الأولى من تشغيل هذه المحطات ، وكمية الكهرباء الهائلة تقاس قيمتها الاقتصادية بما توفره من كميات فى الوقود تصل الى ٢,٢٥ مليار برميلا من النفط بالاسعار الحقيقية الحالية[١٣] .

السلطات الاسرائيلية تصرف النظر عن مشروع غور : ـ

أثار مشروع غور خلافات فى الرأى وسبب انقسامات بين انصار المشروع الاقليمى الذى يتصدرهم شلومو غور نفسه ومؤيدى مشروع ألون من حزب العمل من جهة وبين انصار مشروع نئمان الخط الجنوبى الذى يتزعمه نئمان نفسه وقادة الليكود من جهة أخرى .

(١١) لم يتمكن الاردن من تنفيذ مشروع سد المقارن حتى نهاية عام ١٩٨٤ بسبب معارضة سوريا ومطالبة اسرائيل بنصيب الأسد من مياه هذا السد فى حالة تنفيذه . الأمر الذى إخر تنفيذ هذا المشروع حتى الآن .

(١٢) المرجع السابق . ص٢٤ ـ ٢٧ .

(١٣) المرجع السابق . ص٢٨ ـ ٢٩



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٨٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وإجال آلون من أكبر المتحمسين لمشروع غور لما سيوفره من زخم للاستيطان في غور الأردن ومن تعزيز للمفهوم السياسي (مشروع آلون) الذي يحمل اسم آلون وقد دار الجدل بين انصار غور وانصار مشروع نئمان حول المسألة التالية :

من أية نقطة في البحر المتوسط يجب نقل المياه الى البحر الميت فهذا السؤال قد شغل اكثر من ست سنوات اساتذة ومهندسين وخبراء في البلد وفي العالم ، وتكمن وراء حيثيات كل جانب بالنسبة للخط الذي يتبناه وجهات نظر متناقضة ترتبط بالمفهوم العام للحل المنشود لمنطقة وادي الأردن يقضي بوجوب حل مشكلة قناة البحرين بالطريقة الافضل لاسرائيل من دون تفاهم مع الاردنيين وشلومو غور احد انصاره ، يزعم انه من دون مشروع اقليمي شامل لا تستطيع اسرائيل ولا الأردن تنفيذ أي مشروع حتى لو صمم بصورة يتم فيها انجاز الاعمال اللازمة ضمن مجال سيادة كل دولة[14] .

ويبدو أن انصار مشروع آلون ، يعلقون الامل على تنفيذه في حالة نجاح محاولتهم الرامية الى احباط مشروع نئمان .

اسباب استبعاد مشروع غور (الخط الشمالي) :

استبعدت لجنة « التنظير والتوجيه » مشروع غور تماما وقد اورد يوخال نئمان الحيثيات التي حددت اللجنة على رفض هذا المشروع ويفضل الخط الجنوبي عليه ويمكن ادراج اهمها مما يلي :

١ ـ ان « المخططات الاقليمية » التي وضعها غور قائمة على رفع منسوب البحر الميت عن المنسوب الاصلي الذي كان قائما قبل ٣٠ سنة اكثر من ٣٩٣ مترا وهذا يتطلب بناء سد ضخم لحماية مشروع البوتاس لكل من الاردن واسرائيل وبناء مثل هذا السد لم يكن معقولا في نظر اللجنة من الناحية التكنولوجية سمومه معرض بسبب موقفه داخل الشق الافريقي ـ الاسيوي لاشد الاخطار الزلزالية في العالم وجدوى اقامة هذا السد بينهما موضع شك اذا لم تحدث ثورة في تكنولوجيات بناء السدود .

٢ ـ ستفقد اسرائيل في حالة اقامة السد وادي الاردن كثروة من الاراضي كي تحصل على بحيرة كبيرة يقال انها تشكل حصص البحر الميت علاوة على تدمير الثروات التاريخية والحيوانية والنباتية وشركة البوتاس كذلك فان مشروع البوتاس سيكلف نفقات باهظة في حالة نقله الى داخل وادي عربه جنوبا .

٣ ـ عندما استبعد مشروع السد تقدم شلومو غور بمقترح اخر شق قناة طولها ٥٤ كلم فقط في مرج ابن عامر يبدأ من « ميناء كيشون » ومحطة توليد كهرباء في بيسان وتتدفق عبرها مياه مشروع (اي مياه البحر المتوسط) على رافدي الاردن نفسه . وهذا المشروع ينتج طاقة اقل الا ان الاستثمار فيه اقل نسبيا وقد درسه الخبراء فوجدوا انه يقع في المرتبة الثالثة بعد خط النقب وخط الجبل .

٤ ـ ان نهر الاردن نهر مقدس لدى المسيحيين لذلك فان تحويل مياهه الى مياه مالحة قد يثير العالم المسيحي بأسره ضد مشروع غور « والمعروف أن بعض الحفريات الاثرية في القدس كان كافيا لطردنا من اليونسكو

٥ ـ ان شلوموغور « قلم يعمل غير مسؤول عندما حرض الحكومة الأردنية ضد حكومة اسرائيل كما حرض ضدها جهات دولية لاتفوت على نفسها اي فرصة لمهاجمة اسرائيل . وذلك باعلانه ان المشروع الاسرائيلي (الخط الجنوبي) . سيلحق الضرر بالأسوار الواقية التابعة لمشروع البوتاس الاردني .

٦ ـ بالنسبة الى منطقة تل القطيفة « ثمة اجماع وطني على الابقاء عليها تحت سيطرتنا » . وتقام فيها الان مستعمرات استيطانية جديدة وثمة ميزة لمشروع الخط الجنوبي « خلافا لمشروع غور ، وهي انه في الامكان كتنفيذه بالالتفاف حول قطاع غزة وابقاؤه داخل حدودنا « الخط الاخضر » .

ان خطط غور المتعلقة بملاحة اردنية تتدفق من ميناء بيسان عبر قناة مرج ابن عامر الى ميناء حيفا غير واقعية . فحجم تجارة الأردن ضئيل جدا وصادرات الاردن الاساسية البوتاس والفوسفات من الجنوب . تصدر اليوم عبر ميناء العقبة وحتى لوحل « السلام » بين اسرائيل والأردن من الاسهل كثيرا على الاردن ان يصدر معادنه عبر ميناء اسدود .

ان قناة تحفر على امتداد نهر الأردن او تتدفق المياه في مجراه على امتداد نحو ١٠٠ كلم داخل الضفة الغربية هي مشروع غير عملي في الواقع السياسي الحالي لانه « لايمكن ان يخطر على البال أن تسمح الولايات المتحدة لاسرائيل بالقيام بأعمال تنمية واستيطان بحجم مايتطلبه حفر القناه ، ولانعرف ماذا سيقول الاردن وماذا ستقول سلطات الحكم الذاتي عندما تتسلم المنطقة » .[15]

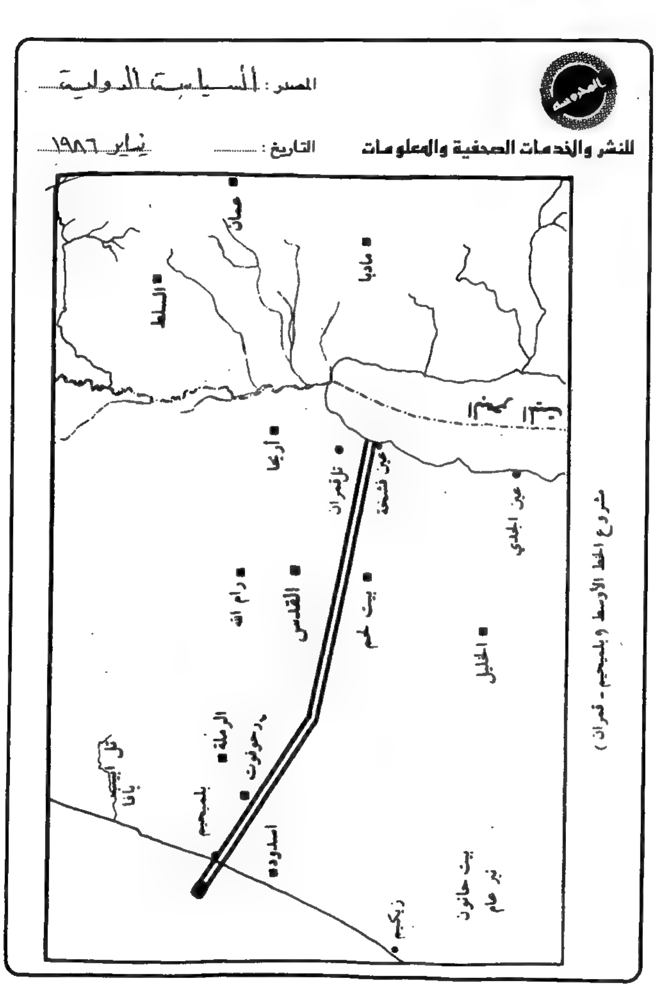
الخط الاوسط : ـ

يبدأ هذا الخط من نقطة الى الشمال من مرفأ أسدود على السهل الساحلي ثم يجتاز جبال الخليل جنوبي

---

(١٤) المرجع السابق ، ص٣٠ ـ ٣١

(١٥) المرجع السابق ، ص ٣٢ .


المصدر: السياسة الدولية
التاريخ: يناير ١٩٨٦
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
عمان
مادبا
السلط
أريحا
البحر الميت
قمران
عين فشخة
عين الجدي
رام الله
القدس
بيت لحم
الخليل
الرملة
رحوفوت
تل أبيب
يافا
بلماحيم
اسدود
زكيم
بيت حانون
مشروع الخط الأوسط (بلماحيم - قمران)

القدس عبر نفق لتتساقط المياه في شمال البحر الميت عند نقطة تسمى قمران .[١٦]

وقد درست اللجنة المكلفة بدراسة هذه المشاريع هذا الخط البديل واستبعدته بعد أن وجدت أنه غير قابل للتنفيذ من الناحية الفنية لأن نقطة بدايته تقع بالقرب من خزانات المياه الجوفية الرئيسية للمياه العذبة في المنعطفات الغربية لجبال القدس بالاضافة الى صعوبات أخرى . ومن ضمنها وجود كهوف وتجاويف تحت الأرض ، وبرك مائية قد تثير مشكلات مختلفة في اثناء تنفيذ المشروع . ومن الناحية السياسية كان هنا لك ثمة تحفظ وذلك لأن النفق سيقطع جبال القدس وقضاء نابلس باسره . وبناء على هذه الصعوبات تم صرف النظر هذا الخط .[١٧]

الخط الجنوبي (المعتمد) :

ينطلق هذا المشروع من قطاع غزة بالقرب من مستعمرة قطيف على بعد ١٢كم من الحدود الدولية مع مصر بانبوب تحت الارض على امتداد ٧كم ، ثم يتحول الى قناة مفتوحة . وفي النقب الغربي طولها ٢٢كم ، وعرضها ٢٥مترا ثم يمر في نفق تحت الجبال الجنوبية في منطقة الخليل على امتداد ٨٠كم .

ويعرض خمسة أمتار الى أن تتساقط المياه في جوف الجبال الى البحر الميت من ارتفاع ٤٠٠ متر حيث ستقام هناك محطة لتوليد الطاقة الكهربائية .

وقد اقترح خط بديل للخط الجنوبي من أجل تجاوز التبعات السياسية الناجمة عن مرور الخط داخل قطاع غزة حيث يبدأ من نقطة في جنوب أسدود على محاذاة الحدود الشمالية لقطاع غزة ثم ينحرف جنوبا ليلتقي مع الخط السابق .

وقد تبنت حكومة الليكود هذا المشروع معتبرة أن هذا الخط هو الأفضل لمصلحة اسرائيل .

وفي نهاية عام ١٩٧٧ اتخذت الحكومة برئاسة مناحيم بيجن قرارا بتعيين لجنة برئاسة يؤفال نئمان ، وعهد الى اللجنة بدراسة جميع الخطوط المقترحة لشق قناة البحرين ، وبدأت اللجنة عملها في بداية عام (١٩٧٨) . وفي أواخر تموز (١٩٨٠) قدمت توصيتها التي أقرت اعتماد الخط الجنوبي والذي يمتد (من تل القطيفة في قطاع غزة ـ مساره على البحر الميت) وقد جاء في تقرير اللجنة الذي قدم في عام ١٩٨٠ ان اعتماد الخط الجنوبي قد اختير من بين ثلاثة اختيارات وذلك لاعتبارات اقتصادية وبيئية في الاساس . لكن لاينبغي تجاهل حقيقة ان هذا الخط ، يثير مشكلات سياسية اقل من الخط الشمالي الذي يتطلب تنفيذه تعاونا وثيقا مع الأردن . وهذا لايبدو معقولا حاليا واقل اشكالا من خط الوسط الذي يمر كله في المناطق المحتلة .[١٨]

وفي اواخر شهر آب ١٩٨٠ منحت الحكومة الاسرائيلية موافقتها المبدئية على حفر القناة ، وفق خريطة الخط الجنوبي . وفي شهر آيار عام ١٩٨١ جرى الاحتفال بالقرب من المكان المخصص لمحطة القوى الهيدروكهربائية في جبل يطل على البحر الميت ، بتدشين البدء بأول عملية حفر لمشروع بحضور مناحيم بيجن وعدد من رجالات الجباية اليهودية . وبذلك يكون المشروع قد اعتمد رسميا .[١٩]

الوصف الفني للمشروع :

يتضمن المشروع حفر قناة تمتد ٤٥ ميلا من البحر الأبيض المتوسط عبر قطاع غزة الى البحر الميت . والقناة مفتوحة لمسافة ٢٠ ميلا ابتداء من ساحل البحر الأبيض ثم تسير مسافة الـ ٢٥ ميلا التالية في نفق تحت الأرض .

وعند وصول مياه البحر الأبيض عبر القناة الى البحر الميت ستهبط المياه بانحدار قدره ٤٠٠ متر ، وهذا الانحدار هو الفرق بين مستوى البحر الابيض والبحر الميت . والفكرة الأساسية للمشروع هو استغلال هذا الانحدار الهائل لاقامة توربينات لتوليد الكهرباء على الطرف الجنوبي للقناة عند التقائها بالبحر الميت والطول الاجمالي للقناة ٤٥ ميلا ، وعمقها مابين ٤٠ ـ ٥٠ مترا ، وبجانب اقامة التوربينات عند مصب القناة في البحر الميت . يتضمن المشروع كذلك استغلال المياه من الجزء المفتوح من القناة لـ ٢٠ ميل ابتداء من مخرج القناة من البحر الأبيض ليزيد واحد من اكثر المفاعلات النووية في النقب الشمالي . كما يتضمن المشروع كذلك انشاء محطات لاستغلال الطاقة الشمسية وطبقا للمصادر الاسرائيلية تبلغ الطاقة الكهربائية التي سينتجها المشروع ٦٠٠ ميجاوات من المحطة الهيدروكهربائية و ١٨٠٠ ميجاوات من محطتين للقوى النووية و ١٥٠٠ ميجاوات من محطات الطاقة الشمسية . ومحطات الطاقة الشمسية لاتزال في مرحلة تجريبية . لذلك تركز الهيئة المشرفة على المشروع جهودها على اقامة المحطات

---

(١٦) سمير جبور ، مرجع سابق ذكره ، ص٣٠ .
(١٧) الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد الثالث ، ١٩٨٢ ، ص ٣٥٠ .
(١٨) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، المشروع الاسرائيلي وأخطاره ، قناة البحرين ، ص٤٠ ـ ٤٣ .
(١٩) جريدة الرأي الاردنية ، العدد ٤٢٨٤ ، ١٧ شباط ١٩٨٢ ، ص٢٤ .



المصدر : السياسة الدولية

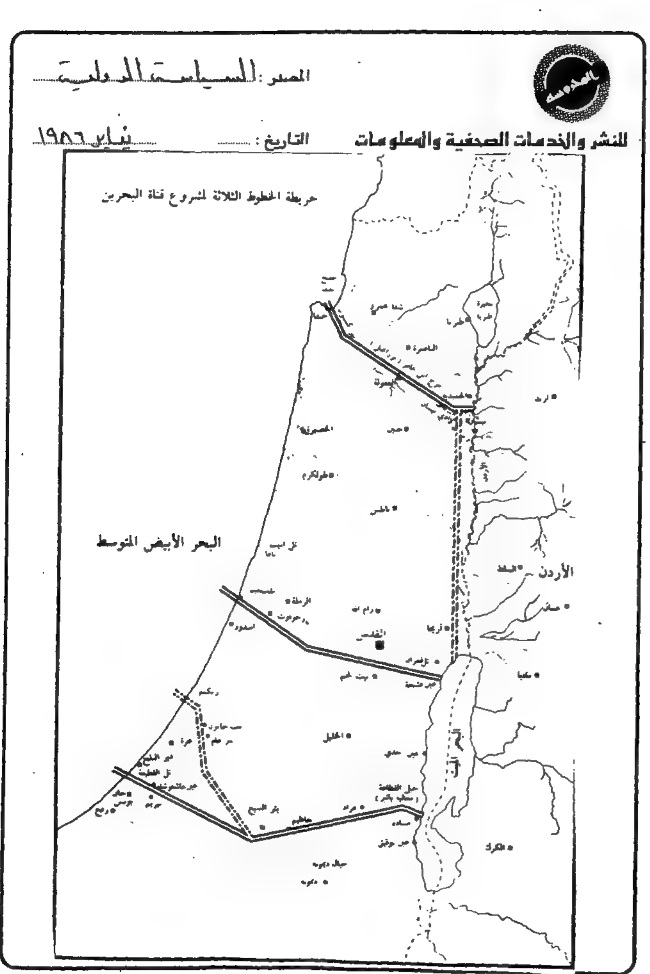
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يناير ١٩٨٦

مشروع الخط الجنوبي (تل القطيفة - مساده) والخط البديل

عطة ادخال
انبوب ضغط
قناة مفتوحة
نفق
بركة تخزين
عطة نووية
بحيرة اصطناعية
برك شمسية
عطة هيدروكهربائية

النقب
البحر الميت
الخط البديل
الخليل
غزة
دير البلح
تل القطيفة
رفح
خان يونس
بيت حانون
عين جدي
عين بوقيق
جبال ديمونه
ديمونه
بئر السبع
تل الملح
عراد
مساده
جبل القطاعة
(مطلع يائير)
حالوتسا (الخلصة)


المصدر : السياسة الدولية
التاريخ : يناير ١٩٨٦
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
خريطة الخطوط الثلاثة لمشروع قناة البحرين
البحر الأبيض المتوسط
الأردن
الخليل
القدس
أريحا
نابلس
طولكرم
الرملة
بئر السبع
الناصرة
الكرك



الهيدروكهربائية عند مصب القناة في البحر الميت ومحطتين للقوى النووية في النقب.[٢٠]

تمويل المشروع ومدة تنفيذه :

تتراوح تقديرات المدة اللازمة لاتمام المشروع بين ٨ سنوات و ١٠ سنوات ، كذلك تتراوح التكلفة التقديرية (باسعار ١٩٨٠) بين ٧٠٠ و ١٠٠٠ مليون دولار ، وأشارت التقديرات الى أن الحكومة الاسرائيلية استطاعت اجتذاب مستثمرين من القطاع الخاص من امريكا وكندا وبريطانيا واسرائيل لتمويل المشروع مقابل اعطائهم ترخيصا بادارة المحطة الهيدروكهربائية كمشروع تجارى .

كذلك التزمت المنظمة التى تتولى عملية بيع سندات استثمارات اسرائيلية لليهود الذين يعيشون خارج اسرائيل بتدبير مبلغ ٤٠ مليون جنية استرليني ، وهو المبلغ اللازم للمرحلة المبدئية فى المشروع .

ويقول يوفال نؤمان سيحتاج المشروع سنة واحدة للاعداد واستكمال التقديرات المالية . اما العمل الفعلى فيبدأ عام ١٩٨٢ وسيستغرق تنفيذ المشروع نحو خمس سنوات وسيكون فى الامكان تشغيل المحطة بعد ٨ سنوات من بدء المشروع اى يتوقع الانتهاء من تنفيذ المشروع كاملا فى نهاية الثمانينات . وفى ندوة نظمتها دائرة الادارة العامة فى الجامعة العبرية بالقدس حول مشروع « قناة البحرين » نوقشت مسألة المدة التى سيستغرقها تنفيذ المشروع وقد بدا واضحا أن المتفائلين يقولون ان العمل الفعلى لن يبدأ قبل عام ١٩٨٣ فى حين يقول الواقعيون أن « التصاميم التنفيذية واعمال الاعداد القائمة على المصرافيه تتطلب وقتا ، وهذا لن يتم قبل سنة ١٩٨٥ ».[٢١]

الفوائد التى ستجنيها اسرائيل من مشروع القناة : ـ

الناحية العسكرية والأمنية والاستراتيجية : ـ

ان اقامة أى حاجز أو مسطح مائى بينها وبين الدول العربية يعتبر حدا أمنيا استراتيجيا وعسكريا يمنع تقدم الجيوش العربية والعمليات العسكرية ضد اسرائيل ، لذلك فان اسرائيل تنظر الى الاعتبار الاستراتيجى والامنى فى اقامة هذه القناة وبالتالى امتداد رقعة البحر الميت شمالا وجنوبا على مساحات كبيرة على حساب الأرض الأردنية ، كما تهدف اسرائيل الى اقامة عدة مفاعلات نووية على امتداد القناة وذلك لاستعمال مياه القناة فى تبريد هذه المفاعلات فى صحراء النقب حيث يمكنها هذا المشروع من امتلاك قدرة دفاعية نووية تهدد بها الدول العربية ، كما تشكل اقامة هذه المفاعلات خطرا على الأردن بشكل خاص حيث امكانية تلوث سماء الأردن بالغبار والاشعاع النووى الذى يستدعى أخذ الحذر والاحتياطات اللازمة لمثل هذا التلوث المميت على مر السنة وعندما تنتهى اسرائيل من اتمام المشروع فانها تكون قد اصبحت تمتلك صمام الأمان فى اسالة مياه المتوسط متى تشاء ، وبالمنسوب الذى تريده ، مما يشكل حدا امنيا من جهه الأردن حيث ستشكل المياه المنسابة الى البحر الميت بحرا طوليا يغير الاستعدادات الأردنية الدفاعية على امتداد خطوط وقف اطلاق النار بين الأردن والكيان الصهيونى .

وهذه القناة يمكن أن تسهل حركة القطع البحرية الاسرائيلية من البحر المتوسط ونقلها الى البحر الميت مما يشكل تصورا عسكريا جديدا فى أرض لم يستخدم فيها أى سلاح بحرى من قبل ، وتستخدم البحر الميت مخزنا « ومقرا » للسفن الحربية الاسرائيلية حيث تنفذ هذه السفن من امكانية مهاجمتها من قبل الأساطيل البحرية العربية فى البحر المتوسط ، حيث يشكل البحر الميت خطا دفاعيا « بحريا » بعد الخط الدفاع الأول وهو البحر المتوسط .

وعلاوة على ماسبق فان من شأن هذا المشروع أن يشجع الاستيطان اليهودى فى النقب ليستوعب بعد حوالى ثلاثين عاما أكثر من مليون مستوطن.[٢٢]

البعد السياسى :

ان تنفيذ هذا المشروع من شأنه فرض واقع جديد فى الأرض العربية المحتلة ، وبالتالى مبرر لدى حلفائه من عدم انسحابها من الأرض العربية . كذلك يمكنها هذا المشروع من تغيير الطبيعة الديموقراطية ، وطرد اعداد كبيرة من السكان العرب الذين يتواجدون على امتداد مشروع القناة ، وكذلك فى صحراء النقب ، ويمكن اسرائيل من امتلاك مزيدا من الأرض العربية بحجة دواع امنية وحيوية لاسرائيل ، وبتنفيذ هذا المشروع تستطيع اسرائيل القضاء على الحياة البدوية العربية فى صحراء النقب ، وذلك عن طريق جمع البدو فى مخيمات وتهويدهم عن طريق تشغيلهم فى مشاريع زراعية فى صحراء النقب التى ستقام على تحلية مياه البحر المتوسط بعد اتمام المشروع العدوانى .

---

(٢٠) غرفة التجارة العربية البريطانية ، تقرير عن المشروع الاسرائيلى لشق قناة من البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت ، بدون تاريخ اصدار ، ص١ ـ ٢ .

(٢١) سمير جبور ، مرجع سابق ذكره ، ص٥٤ .

(٢٢) مشروع قناة البحرين ، الفكر الاستراتيجى العربى ، العدد الثالث ، ١٩٨٢ ، ص٢٥٥ .

وتسعى اسرائيل جاهدة الى صبغ كافة الأرض الفلسطينية بالصبغة الصهيونية والقضاء على الثقافة والتقاليد والعادات العربية وذلك ابتداء بالانسان وانتهاء بالارض . هذا الوضع يعطي اسرائيل صبغة سياسية بانها دولة تحوي في حدودها شعبا واحدا لا عدة شعوب .

البعد الاقتصادي :

تتلخص المنافع الاقتصادية التي تعود على اسرائيل من هذا المشروع بالفوائد التالية : ـ

أ ـ توليد الطاقة الكهربائية عن طريق الفرق بالارتفاع مابين البحر الميت والبحر المتوسط ، وبفعل تساقط المياه من ارتفاع ٤٠٠ مترا حوالي ١٥٠ ميجاوات كهرباء .(٢٣) وتوفر هذه المحطة على اسرائيل أكثر من ٦٠٠ مليون دولارا كانت ستنفقها على شراء فحم ووقود سائل لمحطات الطاقة الكهربائية في اسرائيل ومن جهة أخرى فان هذه المحطة ستخفض اعتماد اسرائيل على مصادر الطاقة التقليدية .(٢٤)

هذه الطاقة ستقدم لاسرائيل ١٥ ٪ من حاجتها سنة ١٩٩٠ وبالتالي سيمكنها من تقليل اعتمادها على النفط كمصدر للطاقة . هذه الطاقة الكهربائية ستمكن اسرائيل من اقامة وتطوير صناعات بالقرب أو حول منطقة توليد الطاقة الكهربائية سواء كانت تقوم على استغلال ثروات البحر الميت ، أو النقب الشرقي ، كذلك سيساعد هذا المشروع أسرائيل على تبرير المفاعلات النووية التي تنوي اسرائيل اقامتها في منطقة النقب الغربي . وهذه المفاعلات ستساعد اسرائيل على توليد الطاقة الكهربائية ، فاذا ماتم تنفيذ المشروع فسيكون في امكان محطات الطاقة المختلفة المرتبطة بالقناة أن توفر سنة ٢٠٠٠ نصف استهلاك اسرائيل من الكهرباء .(٢٥)

تشكل هذه النسبة حاليا ٢٢ ٪ من مجموع استهلاك الطاقة في اسرائيل . فالمهمة الأساسية المنوطة بهذه المحطة هو الدور الذي ستلعبه في ظروف الطوارىء وتتنبأ الخبراء ان في امكان هذه المحطة وحدها ان تلبي جميع الحاجات الحيوية لاسرائيل من الكهرباء في حالة حدوث خطر على بيع النفط أو الفحم لاسرائيل . فحتى لو اغلقت القناة لأي سبب فان المياه المتجمعة في البحيرات السبع الموجودة فوق المحطة ستجعل في الامكان تشغيل المحطة لمدة سنة كاملة .(٢٦)

ب ـ تحلية المياه المالحة واستصلاح أراضي النقب حيث تواجه اسرائيل ازمة خانقة متصاعدة نتيجة نضوب آبار المياه في فلسطين المحتلة ، وزيادة الملوحة في اكثرها ، ويعتقد أن اسرائيل ستتغلب على مشكلة استيعاب المهاجرين ومشكلات البطالة وتساهم في استقطاب رؤوس الأموال من المستثمرين الأجانب .(٢٧)

ج ـ انتاج الوقود من الزيت الحجري :

يشكل الزيت الحجري احد البدائل التي تحاول اسرائيل استغلالها لانتاج وقود بديل للنفط . فهناك في منطقة الجبال المطلة على البحر الميت كميات كبيرة من الزيت الحجري تقدر بنحو ٢ مليار طن وهذا يحتاج الى مياه للتبريد ، وهذه المياه ستضخ عبر قناة متفرعة من قناة البحرين باتجاه مكان العمل .(٢٨)

د ـ الصناعة :

ستقوم اسرائيل باقامة مراكز الصناعات الخفيفة والثقيلة على امتداد القناة ، مما يجعل منطقة النقب منطقة صناعية من الدرجة الأولى ، حيث توفر فرص عمل للمهاجرين وتصبح منطقة النقب مأهولة ومعمورة بالسكان . وعلى صعيد الصناعات القائمة على استغلال ثروات البحر الميت ، فان اسرائيل تسعى الى مضاعفة وتطوير صناعة البوتاس والبروم ، وتعتمد هنا على مياه الميت ، ويصبح انتاجها لهذين المعدنين يفوق الاربعة أطنان ، وبذلك تسيطر على السوق العالمية لهذين المعدنين بصفتهما من المعادن والمواد التي يقل انتاجها في العالم . كما تسعى اسرائيل الى الاستفادة من المسطحات المائية المقامة بالقرب من البحر الميت وفي توليد الطاقة الشمسية والكهربائية . وهذه البرك من المقرر استغلالها للحصول على طاقة حرارية تقدر بحوالي ١٥٠٠ ميغاواط .

كما سيساهم المشروع باقامة الفنادق الضخمة على ضفاف البرك والبحيرات التي ستستخدم لتنمية الثروة السمكية .(٢٩)

البعد المعنوي :

تتمثل في محاولة اسرائيل جذب انتباه يهود العالم بين الفينة والأخرى كلما وجدت نفسها بحاجة الى ذلك .

---

(٢٣) الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد الثالث ، كانون ثاني ، ١٩٨٢ ، ص ٣٥٤ .
(٢٤) سميح جبور ، مرجع سابق ذكره ، ص ٦٤ ـ ٦٥ .
(٢٥) المرجع السابق ، ص ٦٥ ـ ٦٦ .
(٢٦) سمير جبور ، مرجع سابق ذكره ، ص٦٦
(٢٧) الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد الثالث ، ١٩٨٢ ، ص٣٥٥ .
(٢٨) سمير جبور ، مرجع سابق ذكره ، ص٦٤ ـ ٦٦ .
(٢٩) جريدة الدستور ، العدد ٤٩٩٢ ، ٥ ـ ٧ ـ ١٩٨٤ .



وبذلك تعطى دفعة جديدة للأحلام الصهيونية . وهذا ما دفع مناحيم ولسون الى القول « لقد تحققت نبوءة هرتزل »(٣٠)

اخطار المشروع على الاردن :

ينتج عن تنفيذ المشروع الاسرائيلى اثار خطيرة على الاقتصاد الاردنى من خلال زيادة منسوب المياه وتغيير نوعية المياه فى البحر الميت . هذا بالاضافة الى الآثار السياسية والأجنبية ويمكن تقسيم هذه الآثار الى :ـ

أ ـ الآثار الاقتصادية المختلفة :

سيؤدى المشروع الاسرائيلى بعد تنفيذه الى صب ٧٥٠ مليون متر مكعب من البحر المتوسط فى البحر الميت سنويا ، ويرتفع منسوب المياه فى البحر الميت ما بين ٠,٨ الى ١,٠ مترا ، حيث من المتوقع بحلول عام ١٩٩٠ ان يهبط مستوى البحر الميت الى ٤١٠ أمتار تحت مستوى سطح البحر نتيجة لتحويل مياه نهر الاردن . وسيؤدى مشروع القناة الاسرائيلية الى رفعه مرة أخرى بيطه الى حوالى ٣٩٥ مترا تحت سطح البحر علم ٢٠١٠ ، الا ان الحواجز فى أوعية البوتاس الاردنية ستكون بحلول عام ١٩٨٣ على مسافة ٣٩٧,٥ متر تحت سطح البحر .

ومن ناحية أخرى سيؤدى تدفق كمية ضخمة من الماء من البحر الأبيض الى تخفيف درجة تركيز المحتويات المعدنية فى مياه البحر الميت . والتقرير المبدئى الذى وضعته اللجنة الاسرائيلية برئاسة نعمان يفيد بأنه على اسوأ الفروض يمكن أن يؤدى ذلك الى نقص البوتاس الاسرائيلى بحوالى ١٥ ٪ (بخسارة ٢٠ مليون دولارا سنويا) ولابد أن يتأثر البوتاس الأردنى ، وجدير بالذكر أن تأثير مشروع القناة على الثروة المعدنية على الأردن فحسب ، بل أعرب اريا شاهار مدير معامل البوتاس الاسرائيلى على البحر الميت عن نفس المخاوف قائلا : انه لابد أن تقرر اسرائيل ان كانت الطاقة الكهربائية الناتجة عن المشروع ستعوضها عن خسائرها فى البوتاس .

ومنذ عام ١٨٩٦ يوجد هبوط مطرد فى منسوب المياه فى البحر الميت الا ان الهبوط زاد فى الفترة الأخيرة نتيجة لتحويل مياه نهر الأردن للرى ولأغراض أخرى . بالاضافة الى الجفاف المستمر فى الفترة من ٧٦ ـ ١٩٧٩ . ويقول الاسرائيليون دفاعا عن مشروعهم أن القناة ستساعد على اعادة البحر الميت الى منسوبة السابق بيد أنهم لا يضعون فى الاعتبار احتمالات سقوط أمطار غزيره . فأرتفاع منسوب المياه يؤثر على منشآت البوتاس . والحواجز المقامة فى الحوض الجنوبى الضحل ترتفع فوق سطح البحر بحوالى ٥ أمتار وربما يحتاج الى شىء من التقوية اذا ارتفع منسوب المياه . الا أن المنشآت التى تتعرض لخطر حقيقى نتيجة الاتفاع منسوب المياه هى منشآت ضخ المحلول الملحى وحواجز الامواج فى الحوض الشمالى ، لانها قريبة من سطح المياه ، ويمكن أن تؤدى الأمطار الغزيرة الى اغراقها ، وسيؤدى المشروع الاسرائيلى الى وضع هذه المنشآت تحت رحمة اسرائيل اذ ستتعرض للغرق اذا ضخ الاسرائيليون الى البحر الميت كمية من المياه تزيد على الكمية المقدرة ، وهى ٧٥٠ مليون متر مكعب سنويا (٣١)

الاثار على صناعة البوتاس الأردنية :

تعتمد معامل البوتاس العربية على عدة برك للتبخر حيث تضخ المياه المالحة اليها من البحر عن طريق شبكة للضخ لترسيب الملح العادى (كلوريد الصوديوم) ، ويجدر الاشارة الى أن أعلى نقطة فى الحاجز المحيط ، ببرك التبخر تقع على ارتفاع ٣٩٥ متر عن سطح البحر المتوسط ، ويقل ارتفاع هذا الحاجز بمقدار ٢,٥ مترا عن الحاجز حول البرك الاسرائيلية ، ويبلغ طول الجدار المحيط بمعامل البوتاس العربية ٢٩ كيلو مترا بمتوسط ارتفاع مقداره ٥ أمتار وقد بلغت كلفة البناء ما يقارب ٣٠ مليون دولار .

وبناء على الأهداف الاسرائيلية وبعد رفع منسوب البحر الميت من ٤٠٠,٥ الى ٣٩٠,٥ متر تحت سطح البحر المتوسط . فأن حواجز وبرك التبخر ومنشآت البوتاس العربية سوف تغرق تحت مياه البحر ، اذا لم يرتفع الحاجز الى أعلى من ٣٩٠,٥ مترا تحت سطح البحر ، أى يجب رفعها الى أعلى من ٣٩٠,٥ مترا تحت سطح البحر أى يجب رفعها ما يقارب ٦ ـ ٧ امتار ليصبح متوسط علوها ١١ ـ ١٢ من الامتار .

هذا وقد قدرت تكاليف زيادة ارتفاع الحواجز العربية بحوالى ١٤٠ مليون دولارا ، وبالمقابل فقد تضمن المشروع الاسرائيلى مخططا لرفع الحواجز الاسرائيلية حتى لاتغمر منشآت البوتاس بعد رفع منسوب البحر الميت الى المستوى المطلوب .

وبالاضافة الى هذا فأن شبكة ضخ مياه البحر الميت الى برك البحر سوف تغمر ، وتتأثر نتيجة رفع منسوب البحر وذلك لتواجدها على مستوى سطح البحر الحالى ، ولذا يتطلب هذا نقل أو تغيير شبكة الضخ جميعها من أجل انقاذها ، هذا وقد قدرت لجنة هيئة الأمم المتحدة التى بحثت فى تأثيرات قناة البحرين على معامل البوتاس

---

(٣٠) الفكر الاستراتيجى العربى ، العدد الثالث ، ١٩٨٢ ، ص ٢٥٥ .

(٣١) Arab British Chamber of Commerce. London. 1981 p. 4-5.

العربية ، أن المحافظة على قناة الفيضان ورفع حواجزها ونقل أو تغيير شبكة الضخ تحتاج الى دراسات هندسية مستفيضة ستكلف ما بين ٤٠ ـ ٥٠ مليون دولارا . اما بخصوص تغيير نوعية المياه فى البحر الميت ، فان تدفق مياه البحر المتوسط سيؤثر على تركيز المياه المالحة عند مناطق الضخ ، الأمر الذى سيؤدى الى ضعف كفاءة استخلاص البوتاس فى المنطقة اذ ستقل بنسبة ١٥ ٪ . وكنتيجة لذلك فان الانتاج الكلى للبوتاس سينخفض ، وهذه المشكلة ستعانى منها المعامل العربية بشكل اكبر من المعامل الاسرائيلية بسبب وجود شبكة الضخ العربية على عمق بسيط مقارنة بالشبكة الاسرائيلية اضف الى ذلك ان تغيير درجة ملوحة مياه البحر سوف تضر بمشاريع شركة البوتاس المستقبلية ، كما تستخرج البرومين والمغنيزيوم .

وهكذا فإن قناة البحرين الأسرائيلية سوف يكون لها اثار مدمرة على مصانع البوتاس العربية

كما ستؤثر زيادة منسوب البحر الميت فى الأردن على المناطق الزراعية ، المياه الجوفية ، البنية التحتيه ، التعدين واستكشاف النفط والمواقع الأثرية .(٣٢)

٣ ـ الآثار على الزراعة فى غور الاردن :

تشير التقديرات الى ان المساحة الزراعية التى ستغمر بمياه البحر هى حوالى ٣٣٠ هكتاز جنوبى البحر الميت فى مناطق غور الصافى ، وقرب المزرعة فى جنوب شرقى البحر الميت . أما فى المنطقة الشمالية للبحر الميت فان مساحته ١٠٠ كيلو متر مربع سوف تغمر مياه البحر ، وفى المنطقة الشمالية الشرقية من شاطىء البحر الميت التى تغمر على قناة الغور الشرقية للرى فأن جزءا منها سوف يغمر ، وهناك حاجة ماسة الى دراسة أخرى لمعرفة مساحة هذا الجزء بالتحديد .

وهكذا فأن الرقعة الزراعية فى الأردن ككل سوف تقل وبالتالى سينخفض الانتاج الزراعى ليؤثر عكسيا على الدخل القومى .(٣٣)

٤ ـ الآثار على الحياة الجوفية :

ان المياه الجوفية فى منطقة البحر الميت سوف تتأثر سلبيا نتيجة لرفع منسوب المياه المالحة ، وبالطبع نتيجة لتسرب المياه المالحة الى باطن الارض ومن ثم الى المياه الجوفية ، ستتأثر عذوبة المياه وجدوى استخراجها ومقدرة التصريف . وهذا بدوره سوف يكون له اثر سلبى ايضا على الأراضى الزراعية المروية بالمياه الجوفية .(٣٤)

٥ ـ الآثار على البنية التحتية .

نتيجة لرفع منسوب البحر الميت ، فأن المرافق السياحية الأردنية المبنية على شواطئه والتى تتألف من مبنى للحمامات ومطعم فى سوقه سوف تدمر ، كذلك فأن مسافات من الطرق سوف تغمر بالمياه ، وسيكون من الضرورى نقل مساحة ٢٥ كم من الطريق المقترح شقها فى جنوب سوعه والتى هى جزء من الطريق الرئيسى عبر الصحراء العربية .(٣٥)

٦ ـ الآثار على التعدين واستكشاف النفط :

ستتأثر الخطط الاردنية لاستخراج الملح الصخرى والبوتاس الصناعية على مقربة من لسان البحر الميت ، بالاضافة الى هذا فأن مشروع استخراج النحاس سيتأثر نتيجة لتدمير الطرق المؤديه اليه ، وفى شمال البحر الميت سيتأثر مشروع (الترايرتين) الذى يدخل فى صناعة البناء كعازل للحرارة والرطوبة ، كما ستتأثر امكانية استخراج خامات الكبريت المتوفرة فى منطقة المغطس على نهر الأردن ، وكذلك فإن المقترح استكشاف النفط والغاز الطبيعى فى منطقة البحر الميت لوجود الرمال الزيتية وبعض الصخور الحاملة للغازات البترولية .(٣٦)

٧ ـ الآثار على المواقع الاثرية .

ان رفع منسوب مياه البحر الميت سوف يهدد بالغرق اماكن اثرية كثيرة فى الأردن مع العلم بأن نقل هذا التراث الحضارى أمر مستحيل وكذلك فأن المياه الطبيعية فى مجرى نهر الأردن ستتعرض للخطر وسينتهى الدور التاريخى لهذا النهر بعد تدنيس قدسيته التى اكتسبها من تعميد السيد المسيح عليه السلام فى مياهه .(٣٧)

---

(٣٢) الدكتور محمد سعد عبره ، قناة البحرين الاسرائيلية وأثارها على الأردن والمناطق المحتلة ، الدائرة الاقتصادية "الجمعية العلمية الملكية ، ايلول ١٩٨٢ ، ص٢٤ ـ ٢٦ .
(٣٣) المرجع السابق ، ص ٢٧ .
(٣٤) المرجع السابق ، ص ٢٨
(٣٥) المرجع السابق ، ص ٢٨ .
(٣٦) المرجع السابق ، ص ٢٩ .
(٣٧) المرجع السابق ، ص ٢٩

○ الأرض المحتلة

سياسة اسرائيل المائية في الضفة الغربية

د. غازي إسماعيل ربابعة
الاستاذ بكلية الإقتصاد والعلوم الإدارية
الجامعة الأردنية

مقدمـــة

لعلّ من أهم الدوافع وراء قرار حرب 1967 سيطرة إسرائيل على المنابع الرئيسية لروافد نهر الأردن واحتلال الضفة الغربية الغنية بالمياه نسبيا بالمقارنة مع فلسطين المحتلة عام 1948 . وتدعي السلطات الإسرائيلية أن المياه الجوفية للضفة الغربية ضرورية لمياه إسرائيل الجوفية المهددة بالنضوب والملوحة بسبب الإسراف في استعمالها . ويقدر الكيان الصهيوني مجموع كميات المياه التي تتوفر سنويا في الضفة الغربية بـ (400) مليون متر مكعب[1] يستهلك منها سكان الضفة الغربية نحو (107) مليون متر مكعب ويجري التخطيط من قبل السلطات الإسرائيلية للاستيلاء على الكمية المتبقية والمقدرة بحوالي (293) مليون متر مكعب[2] .

وتشير التقديرات إلى أن الكيان الصهيوني يواجه منذ مطلع الثمانينات نقصا متزايدا وخطيرا في كميات المياه بسبب زيادة الإستهلاك لأغراض الزراعة والاستهلاك المدني . ممّا يوجب أهمية خاصة للبحث والدراسة في سياسة إسرائيل المائية في الضفة الغربية وما تشكله هذه السياسة من انعكاسات على الأوضاع الإقتصادية لسكان الأراضي المحتلة ومستقبل الضفة الغربية في ضوء التصورات السياسية الصهيونية والتي يشكل الماء أحد الخيارات الدقيقة في تلك التصورات وهو ما تحاول هذه الدراسة الإجابة عنه .

أولاً — الوضع المائي في الكيان الصهيوني :

شكلت المياه أحد الاهتمامات الرئيسية في الفكر الصهيوني . وقد اتجهت أنظار زعماء الحركة الصهيونية نحو السعي إلى السيطرة على المياه العربية . ابتداء من الليطاني في لبنان ، ومرورا بجبل الشيخ ونهر الأردن وروافده ، وانتهاء بالسيطرة على التراب الفلسطيني ، وذلك انسجاما مع التخطيط الصهيوني في السيطرة على الأراضي العربية وإسكان الملايين من اليهود لتوطينهم في

---

(1) Elias Tuma, Th Economic case for Palestine, london, 1978, P. 75

(2) محمد احمد عقله ، السياسة المائية للكيان الصهيوني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بغداد ، 1985 ، ص 165 .



فلسطين . وهكذا تصبح سرقة المياه العربية والسيطرة عليها جزءا من معادلة الصراع العام ، بل وفي كثير من الحالات عاملا هاما في صنع السياسة الإسرائيلية وصنع قرار الحرب والعدوان على الأقطار العربية المجاورة .

ومنذ قيام إسرائيل ، بذل قادتها جهودا حثيثة للسيطرة على مختلف المصادر المائية لاستغلالها ، لا للإستهلاك السكاني فحسب ، بل في مشاريع التوسع في القطاعين الزراعي والصناعي . وبالنظر إلى النمو الكبير في حجم السكان المرتبط مباشرة بالهجرة وما يتبع ذلك من تطور سريع في استغلال الأراضي الزراعية بعد الاستيلاء عليها ، وتطور سريع مواكب في المؤسسات والمشاريع الاقتصادية المختلفة ، فقد شهدت عملية استغلال المصادر المائية بدورها تقدما سريعا في الحجم والوسائل .

لقد اقامت إسرائيل المشروعات المائية لاستغلال مياه الأنهار ، وخاصة نهر الأردن ، إذ تمكن الإسرائيليون من التوسع الأقصى في استغلال مياه النهر عبر ما أطلق عليه « الناقل القطري » وذلك بتحويل جزء كبير من مياه النهر إلى صحراء النقب .

وقد حاولت السلطات الإسرائيلية التوسع في حفر الآبار الارتوازية لاستغلال المياه الجوفية ، كما استخدمت تقنية متطورة لإعادة الإستفادة من المياه العادمة وتكرير مياه البحر . والجدول رقم (1) يبين المدى الذي حققته إسرائيل في استغلال المصادر المائية المختلفة في الأعوام 1949 ــ 1975 ــ 1980 وذلك بملايين الأمتار المكعبة .

الجدول رقم (1)

المصدر	1949	1975	1980
نهر الأردن	150	570	600
المياه الجوفية	200	570	1000
فائض مياه الأردن	—	50	100
تكرير المجاري	—	45	100
تكرير مياه البحر	—	5	1010
المجموع	350	1420	1810

يتضح من هذا الجدول أنه على الرغم من التقدم في استغلال المصادر المختلفة للمياه ، يكون الاعتماد الأساسي على مصدرين هما مياه نهر الأردن والمياه الجوفية . وتشير المعلومات الرسمية إلى أن الإسرائيليين وصلوا إلى حد الاستخدام الأقصى لهذه المصادر المختلفة ، بمعنى أنه لم يعد بالإمكان التوسع اكثر من ذلك في استخدام هذه المصادر[3] .

إن القسم الاكبر من المياه المستغلة تذهب إلى القطاع الزراعي حيث التوسع في استخدام الري في الزراعة ، ويأتي الإستهلاك السكاني في المقام الثاني ، يتبعه أخيرا القطاع الصناعي .

(3) السياسة المائية في الضفة الغربية ــ دراسات خاصة ، الملتقى الفكري العربي ــ 1981 القدس ص 8



وتشير التقديرات الإسرائيلية للعجز المائي إلى نقص مقداره 250 ــ 350 مليون متر مكعب في النصف الثاني من السبعينات ، كما تشير هذه التقديرات إلى أن العجز في سنوات الثمانين سيتجاوز 450 مليون متر مكعب[4] .

ولا بد من الإشارة إلى أن المصدرين الاساسيين للمياه في الكيان الصهيوني هما نهر الأردن والمياه الجوفية ، وبغض النظر عن شرعية وجود إسرائيل ، فإن ما تقوم به من استغلال مياه نهر الاردن ضمن مشروع التحويل ، عملية غير قانونية وغير مشروعة بموجب القانون الدولي ، خاصة أن هذه العملية أدت إلى إلحاق أضرار كبيرة بالدول المجاورة وهي الأردن وسورية ، وحالت بينها وبين الاستفادة الملائمة من مياه نهر الأردن ، وأدت إلى نقص منسوب المياه في البحر الميت . كما حالت إسرائيل عمليا بين المشروع العربي للاستفادة من (مياه مشروع سد المخيبة على نهر اليرموك) وبين أن ينفذ حين قامت قواتها العسكرية بضرب مرافق المشروع في مهده[5] .

ويخصوص المصدر الثاني الذي يساهم بحوالي 60٪ من مجموع الرصيد المائي للكيان الصهيوني ، فإن أكثر من نصف حجم المياه الجوفية (حوالي 550 مليون متر مكعب) يتسرب من مساقط المياه والخزانات الجوفية في الضفة الغربية عبر الاحواض المائية الجوفية الممتدة من السفوح الجبلية إلى المناطق الساحلية[6] .

وهكذا تبدو المسألة المائية من أهم المسائل تعقيدا في السياسة الإسرائيلية ، وتشكل عاملا أساسيا في صنع القرار الإسرائيلي في التعامل مع الأقطار العربية المجاورة وفي تحديد سياستها داخل الأرض المحتلة .

ولتنظيم عملية استغلال المياه أوجدت سلطات الكيان الصهيوني القوانين والتشريعات والمؤسسات الخاصة التي اوكلت إليها مهمة السيطرة والتنظيم للموارد المائية بهدف تحقيق استغلال أمثل لهذه الموارد . فقد نص تشريع خاص بالمياه صدر في عام 1949 على أن تكون جميع موارد المياه ملكية عامة تحت سلطة وإشراف الدولة[7] .

ثانيا ــ الوضع المائي في الضفة الغربية قبل الاحتلال الإسرائيلي

تشير التقديرات العلمية إلى أن حجم الموارد المائية المخزونة في باطن الأرض في مناطق الضفة الغربية يقدر بحوالي 600 مليون متر مكعب قابلة للتجدد المستمر عن طريق التساقط من الأمطار. أما فيما يتعلق بمياه الأمطار وهي الأصل الذي يزود باقي المصادر الأخرى بالمياه فإن كمية المياه هذه متذبذبة من موسم لآخر[8] .

وتشير الإحصائيات والدراسات إلى وجود 300 ينبوع تتصرف من خلالها كميات المياه المخزونة ،

---

(4) المصدر نفسه ، ص 28 .
(5) جلال داود ، الزراعة المروية في الضفة الغربية ، وأثر السياسة المائية الإسرائيلية ، مجلة البيادر السياسي ، 1981/9/1 ، ص 35 .
(6) المصدر نفسه ، ص 35 .
(7) المصدر نفسه ص 35 .
(8) ، سياسة إسرائيل المائية بشأن مياه الضفة الغربية ، ، صامد الاقتصادي ، السنة الخامسة ، العدد 45 ، عمان ، 9 ــ 1983/10 ، ص 44 .



إلّا ان غالبية هذه الينابيع ذات طبيعة موسمية وذات تصريف محدودة ، كما تتوزع هذه الينابيع بشكل غير منتظم ، ويتضح من الدراسة الجغرافية لهذه الينابيع أن معظمها يقع في وسط الضفة الغربية وعلى السفوح الغربية لجبالها ، لكن الينابيع الواقعة في السفوح الشرقية لجبال الضفة الغربية ، وإن كانت اقل عددا ، هي الأغزر إنتاجا ، فقد انتجت ينابيع السفوح الشرقية (1976 ــ 1977) على سبيل المثال 93٪ من مجموع التعويض السنوي للينابيع[9] (كما هو مبين بالجدول رقم (2)) .

الجدول رقم (2)
الينابيع الرئيسية[10]

	عدد الينابيع	مجموع التصريف	السنوي النسبة المئوية
السفوح الشرقية	24	49.753.000	٪93.3
السفوح الغربية	32	3.572.000	٪6.7
	56	53.325.000	٪100

ويشير هذا الجدول إلى أن مجموع تصريف مياه الينابيع الرئيسية في الضفة الغربية يقدر بحوالي 53.325.000 متر مكعب وهو حجم ضئيل إذا ما قورن بالمخزون المائي الضخم .

وقد تميزت غالبية هذه الآبار بتخلفها التكنولوجي من حيث قدرة وكفاءة الات الحفر في الوصول إلى أعماق بعيدة او من حيث نوعية المضخات المستخدمة في ضخ الماء. وقد بلغ عدد هذه الآبار عشية الاحتلال حوالي (720) بئرا منها (314) فقط كانت تضخ الماء فعلا[11] .

ثالثا ــ الاستغلال الإسرائيلي لمياه الضفة الغربية

بعد أن تمكنت القوات الإسرائيلية من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في حرب 1967 ، قامت سلطات الاحتلال باتخاذ الإجراءات التي تمكنها من الاستحواذ والسيطرة على الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، فوضعت هذه الموارد تحت المسؤولية المباشرة لدائرة المياه الإسرائيلية التي ينظم صلاحيتها قانون المياه الإسرائيلي لسنة 1949 .

وقد قامت سلطات الاحتلال بتدمير المضخات المقامة على نهر الأردن وعددها (140) مضخة ، وذلك للحيلولة دون إصلاحها وإمكانية الاستغلال المباشر لمياه نهر الأردن ، بعيدا عن الرقابة والإشراف الإسرائيلي ، إضافة إلى قيامها بمصادرة ست آبار عربية في مناطق الزندات ومرج نعجه وتحويل ملكيتها إلى المستعمرات الإسرائيلية[12].

وتشير دراسات الخبراء إلى ان السلطات الإسرائيلية قد حدّدت سقف كمية المياه التي سوف

(9) الملتقى الفكري العربي ، مرجع سابق ذكره ، ص 8
(10) المصدر نفسه ، ص 8 .
(11) المصدر نفسه ص 12 .
(12) « تقرير لجنة الأمم المتحدة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة » ، دار الجيل 1981/12/12 ، عمان .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ديسمبر ١٩٨٧

يسمح لاصحاب الآبار العربية في الضفة الغربية بنضحها بما لا يتجاوز 35 مليون متر مكعب في العام . وهذه الكمية تقل حتى عن طاقة الآبار العاملة فعلا ، على قلتها وتخلفها وانخفاض طاقتها الإنتاجية . وهذه الآبار تنتج في العام ما معدله 38 مليون متر مكعب من المياه الجوفية[13] .

وتشير نفس الدراسة إلى أن الحجم الكلي للاستهلاك الذي تسمح به سلطات الاحتلال من جميع المصادر المائية المتاحة للسكان العرب في الضفة الغربية هو بحدود 100 ــ 120 مليون متر مكعب ، وهي نفس الكمية التي كانت تستهلك في الواقع عشية وقوع الاحتلال . وهذا يعني انخفاضا حقيقيا في كمية المياه المتاحة لكل شخص من المواطنين العرب بالنظر إلى الزيادة الطبيعية لعدد السكان والتوسع المفترض في الزراعة المروية ، الأمر الذي لا يعني جمودا عند الحدود التي كانت قائمة فعلا عشية الاحتلال ، بل يعني تدهورا للقطاع الزراعي الخاضع لنظام الري ، وتدهورا في الاستهلاك المدني العادي من مياه الشرب . ومن الطبيعي أن يكون أحد أوجه هذه السياسة مترابطا مع المخططات الصهيونية للقضاء على القطاع الزراعي والاستيلاء على الأراضي وتعزيز الزحف الاستيطاني وإجبار المواطن العربي على الهجرة[14] .

لقد عمدت السلطات الإسرائيلية إلى تدمير المضخات المائية المقامة على نهر الاردن ، ثم إجبار العرب الذين يودون حفر أبار إرتوازية على الحصول على ترخيص من إدارة المياه الإسرائيلية . وقد عمدت السلطات الإسرائيلية إلى حفر الآبار الارتوازية وبوجه خاص في منطقة الاغوار ، حيث اقامت المستعمرات الزراعية اليهودية انسجاما مع المشروع الاستيطاني المعروف « بحزام الوت » ، ثم أخذت تتوسع في أعمال الحفر حتى شملت معظم مناطق الضفة الغربية[15] .

لقد انجرت عن الإجراءات الإسرائيلية آثار خطيرة على الوضع المائي والزراعي للمواطنين العرب في الاراضي المحتلة . وهذه النتائج والآثار تشكل في مجموعها تغيرا خطيرا للوضع القائم في الاراضي المحتلة ، مع ما يعنيه ذلك من خرق وانتهاك لقواعد القانون الدولي ، الأمر الذي اثبتته دراسة اعدتها لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف[16] .

وقد ترتب على سياسة إسرائيل المائية إيقاف التوسع الزراعي العربي القائم على نظام الري ، فلم يحدث أي تغيير جوهري في مساحة الأراضي المروية منذ بداية الاحتلال حتى الآن ، هذا علما بأن المؤشرات عشية الاحتلال كانت تنبئ بتطور واسع للقطاع الزراعي والمساحات المروية فيه والتي كانت نسبتها 4٪ من مجموع الاراضي الزراعية .

وتشير اخر الإحصاءات المتوفرة ، أن المساحات المروية ما زالت تتراوح في حدود السابق دون أي تقدم في هذا المجال ، بل أن المساحة المروية في الاغوار انخفضت وذلك بسبب ضعف القوة الإنتاجية للآبار العربية التي اقيمت حولها الآبار الإسرائيلية . وقد تاثرت الينابيع وعيون الماء التي تروي مساحات واسعة من الأراضي ، وجفت بالفعل هذه الينابيع في منطقة العوجا[17] .

---

(13) جريدة صوت الشعب الاردنية 1984/2/28 .
(14) الملتقى الفكري العربي ، مرجع سابق ذكره ص 30 .
(15) المصدر نفسه ، ص 30 .
(16) المصدر نفسه ص 15 .
(17) صوت الشعب ، 1984/2/28 .



المصدر : شؤون عربية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ديسمبر ١٩٨٧

ويمكن ان نضيف أن سلطات الاحتلال تزود المزارعين العرب بكميات محدودة من المياه لا تكفي لسد حاجاتهم ، إضافة إلى امتناع السلطات الإسرائيلية عن إمداد « اراضي الغائبين » والعاملين فيها بالمياه. وتستولي السلطات الإسرائيلية على ما يزيد على 650 مليون متر مكعب من المخزون الخاص بالضفة الغربية . ولا يستفيد اهالي الضفة الغربية إلاّ 100 مليون متر مكعب سنويا يستهلك منها القطاع الزراعي الذي يضم ايضا القطاع الصناعي ، ما مقداره 10 مليون متر مكعب في حين تستهلك الكمية الباقية (90 مليون متر مكعب) في قطاع الزراعة المروية[18] .

رابعا ــ سياسة إسرائيل المائية في الضفة الغربية

اتبعت إسرائيل منذ حزيران / يونيو 1967 سياسة استيطانية مكثفة في الضفة الغربية وقطاع غزة . وفي إطار هذه السياسة أنشئ كثير من المستعمرات اليهودية ومعظمها مستعمرات زراعية .

ويبدو لبعض المحلّلين أن موقف إسرائيل السياسي تجاه المستقبل السياسي للضفة الغربية وقطاع غزة ورفضها إقامة دولة فلسطينية فيها وإصرارها على الاحتفاظ بهما ، راجعة جزئيا على ما يبدو إلى العامل المائي في تلك الاراضي الفلسطينية . وتقوم الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بدور هام في تشكيل المفهوم الإسرائيلي لمنح الحكم الذاتي لتلك الاراضي . فيبدو لإسرائيل أن من الصعب عليها أن تقيم تسوية سياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة تسفر عن تخليها عن الموارد المائية في تلك الاراضي .

وفي موضوع موارد المياه (في الضفة الغربية) انتهى اعضاء اللجنة التي عينت لبحث تقرير موقف إسرائيل تجاه موضوع الحكم الذاتي ، إلى أن « دولة إسرائيل يجب أن تواصل سيطرتها على الموارد المائية والأرض ، وذلك للخطر المحدق باحتياطي المياه داخل الخط الأخضر ، وايضا لأن من المستحيل إنشاء المستعمرات الإسرائيلية الجديدة في تلك الأراضي دون السيطرة على الموارد المائية والإشراف عليها » .

خامسا ــ مصادر مياه الضفة الغربية :

قدر الخبراء كمية المياه التي يستهلكها القطاع الزراعي في الضفة الغربية بـ (93) مليون متر مكعب سنويا[19]، والإستهلاك المنزلي الصناعي بـ (14) مليون متر مكعب سنويا . ويكون مجموع استهلاك الضفة الغربية حوالي (107) مليون متر مكعب . ويقدر الكيان الصهيوني مجموع كميات المياه التي تتوفر سنويا في الضفة الغربية بـ (400) مليون متر مكعب ، وتكون الكمية المائية التي تخطط للإستيلاء عليها حوالي (293) مليون متر مكعب[19] .

ومن خلال مشروع الحكم الذاتي تخطط إسرائيل لنفسها أمورا كثيرة غير الأمور الامنية والسياسية . ومن هذه الأمور السيطرة على أراضي الدولة المسماة بالميري ، ومساحتها حوالي مليون دونم في الضفة الغربية . والإبقاء على علاقة سكان الضفة الغربية مع الحكومة الإسرائيلية والإشراف على مصادر المياه في الضفة بحجة أن المياه الجوفية للضفة الغربية ضرورية لمياه إسرائيل الجوفية المهددة بالنضوب والملوحة بسبب الإسراف في استعمالها . كما أن ثلث مياه إسرائيل[20]

(18) جلال داود ، مرجع سابق ، ص 30 .

(19) Elias Tuma, The Economic case for Palestine London, 1978, P. 75.

(20) محمد احمد العقلة ، مرجع سابق ، ص 165 .



المصدر : شؤون عربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ديسمبر ١٩٨٧

الجوفية تقريبا تأتي من جبال نابلس ، ويقول الإسرائيليون إنهم بحاجة إلى مصادر جديدة للمياه لتواكب التقدم الزراعي وزيادة الإستهلاك ، وإلّا واجهت إسرائيل نقصا في المياه يقدر في الثمانينات بحوالي 450 مليون متر مكعب، ولذلك على العرب أن يتوقعوا أسوأ الاحتمالات في هذه الناحية[21].

فالأزمة المائية الحالية في إسرائيل اتخذت ابعادا خطيرة ، خاصة في ضوء خطط التكثيف الزراعي في النقب ومشروعات التوسع الصناعي والسياسة الاستيطانية في الاراضي المحتلة . وتشير الدراسة السابقة إلى أن إسرائيل عام 1976 م كانت تستخدم ما بين 95 و98٪ من مواردها المائية . وفي عام 1979 اصبحت تستخدم 100٪ من هذه الموارد ، وفي عام 1990م ستكون بحاجة إلى 500 مليون متر مكعب إضافية للاستهلاك المحلي فقط . والبدائل التي تطرحها إسرائيل للخروج من هذه الأزمة تمثلت في غزوها لجنوبي لبنان ومشروعاتها لتحويل مياه نهر الليطاني ، وهي تمارس في نفس الوقت ضغوطا على الولايات المتحدة لكي تضمن الحصول على ما بين 35 و40 مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك ، وإذا لم يتحقق هذا المطلب فهناك احتمال لقيام إسرائيل بتدمير سد المقارن ، حال الانتهاء من بنائه . هذا إضافة إلى تعمد السياسة الإسرائيلية الإبقاء على اقتصاد المناطق المحتلة اقتصادا متخلفا للإقلال من استهلاك المياه إلى اقصى حد ممكن .

وقد قامت السلطات الإسرائيلية بسلسلة من الإجراءات والخطوات العملية هدفها السيطرة على المياه في الضفة الغربية وتوظيفها في خدمة المخططات الصهيونية ، وعلى النحو التالي :

1 ــ وضع الموارد المائية في الضفة والقطاع منذ يونيو / حزيران عام 1967 تحت مسؤولية إدارة تخطيط المياه ، التي نظمها قانون المياه الإسرائيلي عام 1959 والقاضي بالإشراف الكامل على مياه الأراضي المحتلة .

2 ــ قيام إسرائيل بحفر آبار ارتوازية داخل حدود ما قبل يونيو / حزيران 1967 والتي بإمكانها أن تضخ مياه الضفة الغربية فقط ، وهو ما يشكل ثلث استهلاك إسرائيل المنزلي السنوي من المياه قبل عام 1967 ، إذ كانت تضخ إسرائيل 500 مليون متر مكعب . وهذا ما يفسر الأهمية الكاملة التي توليها إسرائيل للسيطرة على الطبقات الصخرية المائية الجوفية الموجودة بامتداد المنحدرات الغربية للضفة الغربية .

3 ــ تركيز إسرائيل على بناء المستعمرات الزراعية إمعانا في الإشراف المنظم والمضمون على مياه الضفة .

حرصت الإدارة الصهيونية في الأراضي المحتلة بعد عام 1967 ، على تحديد عمليات الحفر للعرب فوضعت قيودا على استخراج تصاريح حفر الآبار واستخدام الينابيع وجعلها في أضيق نطاق ممكن ، بل وقصرتها على المياه الصالحة للشرب للاستهلاك المنزلي فقط .

ويقول الدكتور كويرنج إن سلطات الاحتلال حفرت آبارا كثيرة في الضفة الغربية لأغراض الاستهلاك المنزلي والري ولكن لليهود فقط ، ويقول إنه لم يسمح لأي عربي أو قرية عربية بحفر بئر واحدة جديدة في الضفة باستثناء 7 آبار صغيرة لمياه الشرب ، ويؤكد أن المياه المتاحة للعرب الآن اقل حتى من المياه التي كانت مخصّصة لهم عام 1967 .

Palestine Studies, 1980. PP : 30-31. (21)

ويستنتج من ذلك أن الزراعة العربية مهددة بالخراب في وادي الاردن بسبب حفر آبار المستعمرات قرب الآبار العربية ، كما حصل في منطقة (فصايل) في الغور الأوسط وفي منطقة العوجا قرب اريحا . ويذكر الدكتور عورتاني الأستاذ بكلية النجاح / نابلس في مقال له عام 1978[1] ، انه كان للعرب في الضفة الغربية 3140 بئرا اعطت 33 مليون متر مكعب وحفر اليهود 17 بئرا في الضفة الغربية أعطت 14 مليون متر مكعب[22] . وبسبب سياسة التضييق على المزارعين العرب بحجة الأمن تقلص الإنتاج الزراعي بحوالي الثلث عما كان عليه قبل سنة 1967[23] .

سادسا ـ توجهات إسرائيل لاستغلال المياه العربية

في ضوء حاجات إسرائيل المائية المتزايدة يطرح الخبراء الإسرائيليون خيارات ودراسات لتعويض النقص الخطير في توفير المياه لدى إسرايل وحاجات إسرائيل المتزايدة بسبب الهجرة والاستيطان .

وإزاء عدم جدوى الحلول والبدائل التي طرحتها إسرائيل للتغلب على النقص في المياه ، اتجهت أنظارها إلى المياه العربية . وقد ظهرت دعوات إلى تحويل روافد نهر الأردن قبل أن تصب في بحيرة طبرية ، وكذلك إلى استغلال مياه الليطاني والحصباني ، وإلى جر مياه النيل إلى النقب واستغلال مياه الضفة الغربية[24] .

ويرى (كالي) ان الحل الوحيد يكمن في الحصول على مياه النيل . ونظرا إلى أن آمال إسرائيل في الحصول على مياه النيل قد اصبحت ضعيفة ، بسبب التصريح الحازم الذي أصدرته مصر بعدم إعطاء إسرائيل قطرة واحدة من مياه النيل ، وازدياد المعارضة الشعبية المصرية لبرنامج السادات لإعطاء إسرائيل مياه النيل، فقد اتجهت إسرائيل إلى مياه نهر اليرموك ، الذي تحتاج منه إلى 25 ـ 40 مليون متر مكعب حسب مشروع جونستون وحسب ادعاء إسرائيل . ويقول الإسرائيليون إذا لم يقبل الطرف الآخر (المقصود الاردن وسورية) بمطالب إسرائيل فيها ، فإن إسرائيل تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ إجراء يرغم الطرف الآخر بالقوة على التفاوض معها[25] .

وما كاد الأردن يعلن عن عزمه من جديد على إنشاء سد على نهر اليرموك في موقع المقارن ، حتى تحركت إسرائيل مرة أخرى . وأوفدت الولايات المتحدة وفدا برئاسة فيليب حبيب عام 1980 م لينوب عن إسرائيل في عرض طلباتها بوجوب الأخذ بعين الإعتبار ما تدعيه من حصة لها في مياه نهر اليرموك . وقد طالبت إسرائيل كما ذكرت صحيفة « عال همشمار » بزيادة المياه المخصّصة ، لإرواء مثلث اليرموك من 17 مليون متر مكعب إلى 40 مليون متر مكعب ، وبتخصيص كمية 140 مليون متر مكعب أخرى بحجة انه بحاجة إليها لترفع من تصاريف مياه نهر الأردن وليستفاد منها في تغذية الأراضي الغور في الضفة الغربية[26] .

---

(22) New out look, 1978.

(23) Palestine Studies. Op cit. P. 30-31.

(24) محمد أحمد العقلة ، مرجع سابق ، ص 167.

(25) Palestine Studies, Op Cit. P. 30-31.

(26) صبحي كحالة ، المشكلة المائية وانعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت 1980 ص 46 ـ 47 .

ويقول بعض المحللين إذا لم ينجح هذا الضغط الإسرائيلي ولم تحصل إسرائيل على ما تريد من أمريكا ، فإن تدمير إسرائيل لسد المقارن الأردني يصبح واردا ، وهو تدمير سوف يؤدي إلى إدامة السيطرة على مصادر المياه في المنطقة . أما الاحتمال الآخر فهو أن إسرائيل ستعمل على تحويل مياه نهر الليطاني التي سوف تزيد في واردات إسرائيل من المياه بحوالي 50٪ . وهنالك احتمال آخر وهو أن تبقي إسرائيل على سيطرتها الطويلة على موارد المياه في غزة والقدس والضفة الغربية[27] .

سابعا ــ أثر الماء في استراتيجية إسرائيل المستقبلية

قدرت كميات المياه المتجددة أو العذبة في إسرائيل قبل عدوان حزيران / يونيو 1967 بـ 165 مليون متر مكعب . ونظرا إلى زيادة الاستهلاك المحلي نتيجة لهجرة اليهود والزيادة الطبيعية وسياسة الاستيطان ، فإن إسرائيل تواجه أزمة متسارعة في مجال الاقتصاد المائي .

وثمة عوامل عديدة تجعل النقص في المياه في إسرائيل يزداد بصورة مطردة إذ أنها أصبحت بحاجة إلى احتياطي مقداره 4 ــ 5 مليارات متر مكعب ، أي ثلاثة أضعاف الإستهلاك السنوي . ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلي[28] ــ زيادة ملوحة مياه المجمعات نتيجة استخراج المياه العذبة ، 2 ــ ازدياد نسبة الملوحة في مجرى نهر الأردن جنوب طبرية ، 3 ــ هبوط منسوب المياه في بحيرة طبرية إلى ناقص 210،3 أي 1،3 متر تحت المنسوب في بداية موسم 1979 . ويتضح من هذا العرض أن النقص في كميات المياه في إسرائيل يزداد عاما بعد عام ، وأن إسرائيل قد وصلت إلى استنفاد كافة السبل في استغلال مواردها المائية المتاحة . ومع تفاقم أزمة المياه في إسرائيل ، يزداد احتمال قيام إسرائيل بشن حروب جديدة من أجل الوصول إلى مصادر المياه العربية مع التركيز في سياساتها على الاحتفاظ بالضفة الغربية باعتبارها أحد الموارد المائية الرئيسية .

كما يتبين الوضع الخطير الذي يعيشه الكيان الصهيوني بسبب النقص المتزايد في كميات المياه اللازمة للأغراض الزراعية والتوسع الإستيطاني . لقد وضعت الأزمة المائية إسرائيل أمام مجموعة من الخيارات المتمثلة في محاولات إسرائيل المستمرة للحصول على مياه نهر النيل والتهديد بالاستيلاء على مياه نهر اليرموك وتحويل مياه الليطاني إلى إسرائيل في أعقاب غزو لبنان عام 1982 ، هذا إضافة إلى تعمد السياسة الإسرائيلية الإبقاء على اقتصاد المناطق المحتلة متخلفا للإقلال من استهلاك المياه إلى أقصى حد ممكن ، فلم تزد الرقعة الزراعية في الضفة الغربية منذ عام 1967 ، بل تقلصت بسبب السيطرة الإسرائيلية على موارد المياه ممّا يعني في النهاية إخلاء الضفة الغربية والأراضي المحتلة من سكانها بصورة تدريجية من خلال إجراءات الخنق الإقتصادي والسيطرة على موارد المياه .

ويمكن القول بأن إسرائيل ستواصل سيطرتها على الضفة الغربية بسبب اعتمادها على مخزون المياه فيها ، ممّا يعزز الاعتقاد أن إسرائيل سوف ترفض الانسحاب من الضفة الغربية بسبب حاجتها الماسة إلى الماء الذي تعتمد عليه حاليا وهو في فلسطين في منطقة نابلس . وحتى في إطار أية تسوية سياسية من خلال مشروع إسرائيل للحكم الذاتي فإن إسرائيل تصر في إطار ذلك المشروع على

(27) المرجع نفسه ، ص 48 .
(28) سمير جبور ، مخططات إسرائيل الاقتصادية في ضوء معاهدة الصلح المنفرد ، الطبعة الأولى ، مؤسسات الدراسات الفلسطينية ، بيروت 1980 ص 180 .



التأكيد على احتفاظها بالماء في الضفة الغربية تحت سيطرتها من خلال الطرح الإسرائيلي القائم على أساس « الحكم الذاتي للسكان وليس الأرض » .

وسيبقى الماء في ضوء حاجات إسرائيل للماء في المستقبل يقوم بدور حاسم وهام في قرارات الحرب الإسرائيلية تأكيدا لمقولة « تفترض أن حرب إسرائيل الخفية هي الحرب من أجل الماء » .



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تقرير خاص بـ: الشرق الأوسط

اسرائيل تبحث من جديد خطتها لحفر قناة للبحر الميت عبر غزة



لندن ـ «الشرق الاوسط» من الان جورج:

تسعى اسرائيل هذه الايام لاعادة البحث في خطتها القديمة لحفر قناة بين البحر المتوسط والبحر الميت للاستفادة من الاختلاف الكبير بين مستوى سطح الماء لكل منهما في توليد الطاقة الكهربائية وهي الخطة التي اثارت كثيرا من الجدل في السابق عندما طرحت لاول مرة عام ١٩٨١.

فقد اثارت الخطة عند طرحها عاصفة من الاستنكار العالمي نظرا لان القناة كان يجب ان تعبر اراضي قطاع غزة المحتل مشكلة بذلك خرقا لاتفاق جنيف الذي يمنع المحتل من اقامة انشاءات غير عسكرية في الاراضي التي يحتلها.

وكانت تكلفة المشروع في ذلك الحين تقدر بنحو ٨٠٠ مليون دولار، كان جزء منها سيوفر عن طريق بيع سندات اسرائيلية خاصة، غير ان التكلفة ارتفعت بعد ذلك الى ١,٥ بليون دولار

ثم صرف النظر عن المشروع بعد ان تكشف ان واضعي الخطة الاصلية تعمدوا ذكر تكاليف اقل من التكلفة الحقيقية التي كانت تبلغ حدا من الضخامة يهدد الجدوى الاقتصادية للمشروع.

غير أن وزير الطاقة والمرافق الاسرائيلي موسى شاهال كشف النقاب مؤخرا عن ان مجموعة استثمارية امريكية ابدت اهتمامها بالمشروع. واضاف ان الشركة الأوروبية التي وضعت التقديرات الاولية لتكلفة المشروع قد اعادت دراسته ووجدت انه مجد اقتصاديا.



المصدر: عالم اليوم
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ: ٢٤ يونيو ١٩٩١

مرة أخرى

حروب المياه قادمة

تاريخ الصراع فى حوض نهر الأردن يهدد جهود السلام فى المنطقة!



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩١

بين التحديات المتعددة التى باتت تهدد امن واستقرار منطقة الشرق الاوسط قضية حرب المياه التى فجرتها بابعادها التصريحات الاسرائيلية المتتالية سواء المباشرة او غير المباشرة التى اخذت اصداؤها تتردد على نطاق واسع لتشكل الموضوع الرئيسى للعديد من المقالات الصحفية والابحاث والندوات العلمية والقومية وعادت إلى السطح تلك العلاقات والاتفاقيات بين اسرائيل وبعض الدول التى تمثل صمام الامان

اعداد
محمود السمان

والانهار الثلاثة التى يجمع الكتاب والمحللون على ان اوضاعها تكشف عن احتمالات تفجر المنازعات فى المستقبل هى النيل والفرات ونهر الاردن ومع ذلك فإن المشاكل والقضايا التى يمكن اثارتها فى كل منها ليست على درجة واحدة من الخطورة فالعلاقات الدولية فى حوض النيل تبدو اكثر ثباتا واستقرارا من العلاقات السائدة بين دول الفرات فى حين يشتد التنافس فى حوض الاردن الذى تشترك فيه اكثر من دولة فازدياد عدد الدول التى تضطلع بمشروعات إنمائية متطورة يعمل على تصعيد التنافس وتصادم المصالح واضطرام لهيب الحرب بينها من اجل توفير المياه اللازمة

وتشكل ازمة المياه فى حوض الاردن اخطر حلقة من حلقات تصعيد حرب المياه فى منطقة الشرق الاوسط واشد قضايا المياه لهيبا فى اى منطقة من العالم لانه الحوض الوحيد الذى يتعرض بصورة دائمة لاعمال القرصنة المائية فضلا عن العداء الشديد الذى يسود بين الدول التى تقتسم النهر وروافده وهى الدول العربية من ناحية واسرائيل من ناحية اخرى

حرب المياه ليس جديدة فى حالة نهر الاردن ولكنها ترجع الى عقد الخمسينات اى منذ قيام اسرائيل بل وتمتد من الناحية النظرية الى ما قبل ذلك عندما ارتبطت مسالة المياه بصورة مباشرة فى الفكر اليهودى بالهجرة الى فلسطين واقتربت اطماعهم فى مياه الاردن بالتوسع الاستيطانى فى اراضيها فمنذ ان بدأت طلائع اليهود فى اوائل القرن الحالى يضعون الخطط للهجرة الى فلسطين كانت مسالة المياه تفكيرهم تحتل مكانا بارزا فى تفكيرهم على اساس ان وفرة المياه تعنى مزيدا من المهاجرين ولذلك فانهم فى علم ١٩١٩ وعلى وجه التحديد اثناء انعقاد مؤتمر الصلح فى باريس بذلوا محاولات لتشمل السيطرة على نظام النهر باكمله وفى سنة ١٩٢٦ استطاعوا الحصول من الحكومة البريطانية على امتياز لمدة سبعين عاما لاستغلال مياه نهر الاردن واليرموك فى توليد الطاقة الكهربائية كما ان الدراسات المائية التى عكف عليها مهندسوهم منذ علم ١٩٣٨ بتكليف من الاوساط الصهيونية اكدت اهمية سحب المياه من الشمال لرى النقب فى اقصى الجنوب وقد ادى ذلك الى شدة تمسك الاسرائيليين بصحراء النقب الكثر من اجلها قامت عصابة « شتيرن » باغتيال الكونت « برنادوت » مبعوث الامم المتحدة فى ١٧ من سبتمبر علم ١٩٤٨ لانه قدم للمنظمة الدولية توصيات تضمن اعطاء النقب العربي

وقد تاججت حرب المياه ابتداء من سنة ١٩٥١ عندما شرع الاسرائيليون فى تنفيذ مخططهم بتحويل مياه الاردن فتصدى لهم العرب اصحاب الارض فى المنطقة المجاورة باعمال المقاومة مما دفع القوات اليهودية الى الاستيلاء على هذه الاراضى بالقوة ونقل اهاليها الى مساكن مجهولة داخل فلسطين وفى الفترة من يناير الى مايو سنة ١٩٦٣ واصلت الحكومة الاسرائيلية العمل فى تحويل المياه لاغراض الزراعة فى الجنوب وبدا تصعيد الصراع فى ٢٨ من مايو سنة ١٩٦٤ اذ شرعت اسرائيل فى هذا التاريخ كما يقول الجنرال « اوديول » احد مراقبى الامم المتحدة فى كتابه [الحرب والسلام فى الشرق الاوسط] فى ضخ المياه من نهر الاردن لتوجيهها لزراعة صحراء النقب مما دفع الحكومات العربية الى منع المياه من اثنين من الروافد التى تغذى نهر الاردن وهما الحصبانى فى لبنان وبانياس فى سوريا وتحويل مياههما جنوبا خلال الاراضى السورية والاردنية لتعاود الالتقاء بالنهر جنوب بحيرة طبرية داخل الاردن

اشكول يحذر العرب

وفى ١٧ من مارس علم ١٩٦٥ وجهت احدى الدوريات الاسرائيلية النار على الاعمال الجارية فى مشروع تحويل الحصبانى وبانياس واستمر التوتر حول تحويل مياه الاردن يتصاعد حتى تحول إلى عدة اشهر من المبارزات والتراشق بين القوات السورية والاسرائيلية بالدبابات والمدفعية ووجه « ليفى اشكول » رئيس الوزراء الاسرائيلى حينئذ تحذيرا للبلاد العربية ضد تحويل الروافد العليا للاردن ومضى يقول ان اى محاولة لحرمان اسرائيل من المياه التى اكتسبت فيها حقا قانونيا بمقتضى مشروع جونستون فانه يعد عملا عدوانيا وفى يوليو واغسطس سنة ١٩٦٦ دارت عدة معارك جوية بين الطيران السورى والاسرائيلى فوق مواقع تحويل الاردن كحجة



لاستئناف الهجوم على مشروعات التحويل ويتذكر الجنرال «اودبول»

في كتابه المشار إليه ان هذه المناوشات والمبارزات كانت من بين المقدمات المباشرة لحرب ١٩٦٧.

وفي اطار الصراع على المياه واصلت اسرائيل مشروعا لتحويل مياه الاردن بمراحله المختلفة لبناء محطة الرافع القومي في الجزء الشمالي لبحيرة طبرية لضخ المياه بطريق

الانابيب والقنوات في تل ابيب ثم صحراء النقب وفي المقابل قامت الاردن بشق القناة الرئيسية للغور الشرقي في وادي الأردن باستخدام مياه

اليرموك ثم بناء سد الملك طلال على نهر الزرقاء في سنة ١٩٤٧ حاولت الاردن بعث مشروع سد المقارن وهو المشروع العربي المقابل لمشروع

جونستون الاسرائيلي الامريكي - على نهر اليرموك إلى الوجود واتجهت في يناير عام ١٩٧٥ إلى هيئة المعونة الامريكية للمساعدة في تمويل

المشروع بسبب تزايد الطلب على المياه في الهضبة الشمالية للاردن غير

ان بناء هذا السد اثار العديد من القضايا منها ان تجميع مياه اليرموك

في خزان المقارن لابد ان يؤثر على كميات المياه في اسفل المجرى مما يعني ضرورة وصول الاردن إلى اتفاق

مع اسرائيل من ناحية ومع سوريا من ناحية اخرى ولذلك فقد طالبت هيئة المولين للمشروع في سنة ١٩٨٠ بان يكون التحويل مشروطا بحل المشاكل

القائمة بين الأردن واسرائيل وسوريا.

في لبنان

كان من اهم الاهداف الكبرى لعملية اسرائيل في غزو لبنان عام ١٩٨٢ الوصول إلى الليطاني اللبناني واستغلاله لصالح الدولة اليهودية

وفي شهر مارس عام ١٩٩٠ قال الوفد اللبناني في مؤتمر وزراء الخارجية العرب. ان اسرائيل تستغل مياه نهري الحصباني والوزاني استغلالا

كاملا وتاما بمعدل ١٤٠ مليون متر مكعب سنويا وقد احاطت اسرائيل منبع العين ومنبع الوزاني بسياج ومدت منها اقنية وانابيب عبر الاراضي الاسرائيلية اما نهر الليطاني

فتسيطر اسرائيل على منطقة طولها ٣٠ كيلو مترا من مجرى النهر ولا احد يعرف تماما ماذا تفعل هناك وبالنسبة

لشبكة مياه الحدود اللبنانية فقد جرى ربطها بشبكة الخليل في فلسطين المحتلة

هذا وقد قامت اسرائيل بالفعل كما

يؤكد بعض الخبراء بسحب كميات كبيرة من نهر الليطاني إلى محطة البمت في مستعمرة المطلة التي تقع عند اطراف سهول الحولة في شمال فلسطين المحتلة ووفق المعلومات الرسمية اللبنانية فإن مندوبا امريكيا قد طرح عام ١٩٦٨ وخلال زيارة

لبيروت فكرة اجراء مفاوضات رفضتها لبنان يومئذ حيث عرض الامريكي خريطة اعدتها اسرائيل وتشير إلى كيفية إستغلال مجرى نهر الليطاني من نقطة اللمروسي وهي نفس النقطة التي اقامت بها اسرائيل خط الانابيب

لسحب المياه منذ ٨ شهور ويبلغ طول هذه الانابيب حوالي ١٢ كيلو مترا مابين الخردلي مرورا باطراف بلدة دير ميماس ونقطة تل النحاس

وصولا إلى المطلة وهذه الانابيب تنقل حوالي ثلث كميات المياه التي ينقلها النهر وهو يشق طريقه من الشمال إلى مصبه في منطقة القاسمية شمال مدينة صور.



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : [illegible]

المشكلة قد تدرج على جدول أعمال مؤتمر السلام

الأردن يبلغ الخط الأحمر في احتياجاته المائية

عمان: مكتب «الشرق الأوسط»

ماتزال نواقيس الانذار بتصاعد ازمة المياه تقرع في الأردن. ويسود اعتقاد في عمان أنه يتعذر حل المشكلة في المستقبل بدون اتفاقية اقليمية مائية تكون موضوعاً من مواضيع مؤتمر السلام الموعود.

وأما بخصوص الحلول البديلة لمواجهة الوضع المائي على المدى المتوسط فإن المشروع الذي يمكن الاستعانة به كمورد كبير للمياه هو الضخ من حوض قاع الديسي على حدوده الجنوبية، والذي يحتاج الى ٢٠٠ كيلومتر من الانابيب والى تمويل يصل الى ٢٤٠ مليون دينار، والى ٣ ـ ٥ سنوات لتنفيذه.

وتشير الدراسات المائية من جانب اخر إلى ان شبكات المياه الحالية رديئة في مجموعها وتسبب فاقداً كبيراً في المياه المتوفرة وتحتاج الى تجديدات واسعة لمنع الفاقد من المياه والى تمويل كبير.

وتزداد الاحتياجات المائية بنسبة ١٠٪ سنوياً، حيث ازدادت الكمية السنوية المستهلكة من ١٣٥ مليون متر مكعب في عام ١٩٨٦ الى ١٧٨ مليونا في عام ١٩٩٠ وهي كمية مخصصة للاستهلاك الفعلي وليس للمطالب اليومية للمياه.

ويقول مسؤولون أردنيون ان الاردن يعيش منذ ثلاث سنوات على حافة الخطر (أو الخط الأحمر) وان مصادر المياه مرهقة ومعرضة للنفاد، ومن هنا فان المشاريع الاقليمية هي التي تنطوي على حل المشكلة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....

التاريخ : ....

ازمة المياه في الاردن وصلت الى "الخط الاحمر" مع عودة المغتربين من الكويت

□ عمان - من صلاح حزين:

■ على رغم انتهاء موسم الصيف الا ان ازمة المياه في الاردن التي بدأت مطلع الصيف لم تنته بانتهائه.

وحذر عدد من كبار المسؤولين الاردنيين من تفاقم ازمة المياه التي وصلت الى الخط الاحمر مع وصول ٣٠٠ الف مغترب من الكويت ووجود عدد آخر من المغتربين العاملين في السعودية ودول الخليج الاخرى وأوروبا في الاردن مما اضطر وزارة المياه والري الى ضخ ما مقداره ٦٠٠ متر مكعب في الساعة الواحدة طوال الشهر الماضي اضافة الى البرنامج المقرر لهذا الصيف الذي توقع الجميع ان يكون جافاً.

وكان آخر من اطلق التحذيرات المهندس سنان خليفات مدير مياه محافظة العاصمة الذي قال «ان كميات المياه التي تضخ الى العاصمة تصل الى ٢١٠ الاف متر مكعب يومياً لا تكفي لتغطية الاحتياجات من المياه».

واضاف «ان الزيادة المفاجئة في عدد السكان التي شهدتها العاصمة اخيرا اضافة الى التوسع العمراني والعادات الاستهلاكية تساهم في اهدار كميات كبيرة من المياه».

وقدرت مصادر في وزارة المياه والري نسبة هدر المياه سنوياً بانها تتراوح بين ٣٠ و٤٠ في المئة. وتظهر صعوبة الوضع المائي بسبب حاجة العاصمة الاردنية عمان الى ما يزيد على ٣٠٠ الف متر مكعب يومياً مما يعني ان هناك نقصاً في المياه يقدر بنحو ١٠٠ الف متر مكعب يوميا. واستدعى النقص تنظيماً لكميات ضخ المياه في عمان حسب جدول زمني اشارت اليه «الحياة» في حينه.

الا ان الزيادة السكانية الطارئة والانتشار العمراني وسوء الاستهلاك لدى المواطنين فاقم الازمة في بلد تشكل الاراضي الصحراوية اكثر من نصف مساحته

وخلال الاسبوعين الماضيين ارتفع سعر الماء الذي يوزع في الصهاريج الى مبالغ منذلة وزاد سعر المتر المكعب الواحد على دينارين ووصل في بعض الاحيان الى ثلاثة دنانير اردنية مما اضطر الحكومة الاردنية الى التدخل وتحديد سعر المتر المكعب الواحد بدينار واحد.

وخلال الاسابيع القليلة الماضية بدأ المسؤولون الاردنيون تحركاً لايجاد حل للمشكلة المتفاقمة على المستويين القريب والبعيد. واضافة الى ضخ كميات اضافية اعلنت سلطة المياه على لسان المهندس محمد الحياري مدير ادارة التشغيل والصيانة انها ستبدأ بالضخ التجريبي من مشروع مياه سد الدالة القريب من عمان ليساعد في سد العجز المائي الذي تعانيه العاصمة الاردنية

وفي الاطار نفسه عملت وزارة المياه والري على انشاء وتوسعة سدود صحراوية ضمن خطة للحصول على المياه العذبة، اضافة الى حفريات اخرى كانت الحكومة الاردنية خصصت ٣ ملايين دينار لانشائها

وضمن جهد حكومي لتوفير المال اللازم لشراء الحفارات ولتسديد تكاليف عملية ضخ المياه وسحبها في ظل ظروف اقتصادية صعبة بدأت سلطة المياه قطع الماء عن المتخلفين عن تسديد اشتراكاتهم المستحقة منذ فترة طويلة.

ولمعرفة اهمية هذه الخطوة نذكر ان المبلغ المستحق عن عدم تسديد الفواتير يصل الى ثمانية ملايين دينار اردني حسب تصريحات المهندس معتز البلبيسي الامين العام لسلطة المياه في الاردن

والصورة المأسوية لا تمثل عبر وجه واحد من



وجوه ازمة المياه في الاردن. هو ذلك المتعلق بمياه الشرب، وعند النظر الى باقي مكونات الصورة بما في ذلك مياه الري للاراضي الزراعية، التي تعاني من التلوث. وكذلك المياه اللازمة للصناعة بالاضافة الى ازمة المياه التي تشهدها المنطقة عموماً. والتي تنذر بصراعات مقبلة يمكن ادراك مدى صعوبة الوضع المائي الذي يعيشه الاردن

وعلى سبيل المثال تقدر الاحتياجات المائية لسنة ٢٠٠٥ بنحو ١١٢٠ مليون متر مكعب سنوياً منها نحو ٣٠٠ مليون متر مكعب للاستخدام المنزلي، و٧٠ مليون متر مكعب للاستخدامات الصناعية و٧٥٠ مليون متر مكعب للزراعة مقارنة بنحو ١٧٥ مليون متر مكعب للاستخدام المنزلي، و٣٥ مليون متر مكعب للاستخدام الصناعي و٥٢٠ مليون متر مكعب للزراعة يتم استهلاكها الآن



الميـــــاه في الشرق الاوسط

مشروع البحر المتوسط ـ البحر الميت

بقلم
الدكتور حسن الجنابي
اخصائي بهندسة المياه والري
سيدني ـ استراليا

قرأت بجريدة «الاتحاد» الغراء (التي يزودني بها مشكوراً الاتحاد العربي الإسلامي في استراليا) بتاريخ ١٣ و ٢٧ اغسطس ١٩٩١ دراسة بجزئين للسيد مصباح حمدان بعنوان: «النار تشتعل في مياه فلسطين» يتعرض فيها لمشكلة وفرة المياه في منطقة الشرق الاوسط عموما مركزا على الاطماع الاسرائيلية في المياه العربية ومحاولاتها المستمرة في التخطيط للسيطرة عليها واستغلالها.

ومشكلة المياه في المنطقة هي من اخطر المشكلات التي ستواجه الاستقرار والسلام المنشودين في الشرق الاوسط ليس فقط بمعناهما السياسي بل بالمعنى الاستراتيجي الاجتماعي والاقتصادي والحضاري الذي يحدد مستقبل المنطقة وتطورها. وبما ان الماء عنصر التقدم الاهم فلا يمكن الحديث عن التقدم مع النقص الشديد بمصادره العذبة التي تحتاجها كافة القطاعات الاقتصادية فالزراعة مستحيلة في الغالبية الساحقة من الاراضي الزراعية دون عملية الري، والصناعة بمختلف حقولها وخاصة الكيميائية منها تحتاج باستمرار الى كميات اكبر من المياه ذات النوعية العالية الجودة. اما نسب استغلال المياه المتوفرة والقابلة للتجدد سنويا فهي عالية جدا في اغلب المناطق مما يتوجب معه البحث عن بدائل غير تقليدية لتعويض النقص.

فمثلا تستغل اسرائيل اكثر من ٩٠٪ من مصادر المياه المتجددة في الاراضي الفلسطينية (وهذا قبل هجرة اليهود السوفييت والاثيوبيين) مما يجعل عملية التوسع والسيطرة على مصادر اضافية هدفا من اهم الاهداف الاسرائيلية والتي ابرزت اغلبها دراسة السيد محمد مصباح. اما بديل تحلية مياه البحر فما زال بعيدا عن توفير الاحتياجات المائية المطلوبة سواء من حيث الانتاجية او الكلفة مما يتوقع معه تفاقم ازمة المياه في الشرق الاوسط. ولا يسعني هنا الا الاتفاق مع السيد محمد مصباح وشكوكه فيما يخص استفادة اسرائيل من «قناة السلام» المقترحة والتي تستحق دراسة منفردة لتناول جميع جوانبها ومضاعفاتها المتوقعة وارتباط ذلك بالامن القومي العربي.



وبقدر تعلق الامر بمياه الشرق الاوسط فانني اود اضافة هذا المقال الذي يتناول المشروع الاسرائيلي لنقل مياه البحر المتوسط الى البحر الميت، الى الدراسة المذكورة آنفا والقاء الضوء على جوانبه الفنية وتاثيراته المحتملة من بيئية واقتصادية وغيرها.

ان فكرة نقل مياه البحر المتوسط الى البحر الميت هي فكرة قديمة نظرا لانخفاض كمية المياه في الاخير والفرق الكبير في مستوى المياه في البحرين المذكورين وتعود هذه الفكرة في حقيقة الامر الى المهندس ماكس بورات الذي اقترحها في القرن الماضي الا انها نضجت خلال النصف الاول من القرن الحالي. ومن المعروف ان الدراسات حول الموضوع لم تتوقف بشكل كامل خلال العقود الماضية حيث تناولت مختلف البدائل المقترحة والحلول الفنية للمشكلات وخاصة تحديد مسار الخط المقترح للقناة التي ستحمل مياه البحر المتوسط الى البحر الميت. اضافة الى سعتها اي كمية المياه التي تستطيع ايصالها ثم سعة الخزانات التي ستستوعب هذه المياه عند الطرف الآخر من القناة لكي تستعمل عند الحاجة في توليد الطاقة الكهربائية ويمكن اعتبار الدراسات المتعلقة بالجوانب المذكورة اعلاه شبه متكاملة في هذا الوقت حيث تم الاتفاق على مسار القناة وتم تحديد الخصائص الفنية لعناصر المشروع الاخرى وسناتي الى القاء الضوء على اهم تلك العناصر.

اهداف المشروع

١ ـ ان الهدف الاساسي (من وجهة النظر الاسرائيلية) هو توفير الطاقة الهيدرو كهربائية الضرورية للاقتصاد الاسرائيلي الذي يعاني نقصا في مصادر الطاقة (داخليا) ويؤمل ان يسد هذا المشروع جزءا كبيرا من احتياجات الطاقة الاسرائيلية خاصة وان قضية الطاقة في اللعبة السياسية الشرق اوسطية تعتبر من اخطر العوامل التي تؤثر على مستقبل المنطقة والعالم. ومن الجدير بالذكر هنا بان الحماس الاسرائيلي للمشروع يتصاعد ويهبط تبعا لتصاعد او هبوط اسعار البترول في السوق العالمية. فطالما كانت مصادر الطاقة الاخرى (البترول حاليا) رخيصة فان مشروع ايصال مياه البحر المتوسط الى البحر الميت يمكن اعتباره الى حد ما مؤجلا.

٢ ـ الهدف الآخر للمشروع هو اقامة مشاريع اخرى على ضوء اقامة المشروع الرئيسي وهذه تشمل اقامة مراكز جديدة للطاقة ومشاريع تحلية المياه ومشاريع الزراعة البحرية والمشاريع الصناعية والسياحية وغيرها. وتكون مترابطة مع اقامة اماكن جديدة للاستيطان من جل إسكان المهاجرين اليهود (وهذا بنظرنا هو الهدف الاهم على ضوء التطورات في المنطقة وتزايد الهجرة اليهودية.

٣ ـ يهدف المشروع كذلك الى رفع مستوى مياه البحر الميت التي انخفضت انخفاضا شديدا خلال العقود الاخيرة حيث تقدر قيمة الانخفاض هذا باكثر من ٨ أمتار خلال الثلاثين سنة الاخيرة فقط. ويعود سبب انخفاض مستوى المياه في البحر الميت الى ارتفاع مستويات التبخر فيه اولا. والانخفاض الملحوظ في تدفق مياه نهر الاردن الذي سببه استعمال تلك المياه لاغراض الري او الاغراض الصناعية الاخرى ثانيا.



المصدر : الاتحـــاد (الظبيـــانية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ سبتمبر ١٩٩١

بعض المواصفات التقنية للمشروع

ان الفكرة الاساسية في المشروع هي الاستفادة من الاختلاف في منسوب المياه بين البحر المتوسط والبحر الميت، والذي يقدر بحوالي ٤٠٠ متر وما يشكله ذلك من ضغط او طاقة كامنه تعمل في حالـة تدفق المياه على تشغيل التوربينات الخاصة بتوليد الطاقة الكهربائية.

يمكن ايجاز اهم عناصر المشروع بما يلي:

١ ــ حفر القناة لايصـال مياه البحر المتوسط الى البحر الميت.

٢ ــ اقامة التسهيلات الخاصة بضخ مياه البحر المتوسط الى تلك القناة.

٣ ــ اقامة مستودعات او خزانات للمياه المنقولة في نهاية القناة قرب البحر الميت لكي يجري اطلاقها في اوقات الحاجة.

٤ ــ اقامة مولدات الطاقة الهيدرو كهربائية عند البحر الميت.

وسيكون الطول الكلي للقناة حوالي ١١٣ كم وستكون (حوالي ثلثي طولها) من نفق تجري المياه به خلال انـابيب تصل اعماقهـا الى حـوالي ٥٠٠ متر في بعض الاماكن اما الجزء المتبقي فهو عبارة عن قناة مفتوحة سيكون جريـان المياه في القناة تحت تأثير الجاذبية الارضية، بعد ان تضخ اليها من البحر المتوسط الى ارتفاع حوالي مئة متر. اما المستودعات المائية فهي لتجميع المياه في الاوقات التي يكون فيها الطلب على الطاقة اقل مايمكن ثم اطلاقها في اوقات الطلب المتزايد على الطاقة لتشغيل التوربينات المولدة لها. يؤمل ان تكون الطاقة المنتجة بحدود عشرة بالمئة من احتياجات الطـاقـة لاسرائيل. امـا تـدفق الميـاه خـلال القنـاة فسيجري على مرحلتين المرحلة الاولى تشمل العشرين سنـة الاولى حيث يكـون التدفق بمعدل ١٠٧ مليارات متر مكعب في السنة مما يؤدي الى رفع مستوى مياه البحر الميت تدريجيا حتى يصل مرحلة التوازن (بعد عشرين سنة) ثم المرحلة الثانية التي يكون فيها تدفق المياه بمعدل ١٠١ مليار متر مكعب في السنة وهو ما يعادل كمية المياه الكلية المتبخرة. من سطح البحر الميت خلال السنة.

التأثيرات البيئية للمشروع

ان هناك الكثير من التاثيرات التي سيخلقها هذا المشروع نذكر فيما يلي اهمها:

١ ــ تسرب المياه المالحة: ومن الجدير بالذكر ان المنطقة تخلـو تقـريبـا من وجود مياه سطحية عذبة بالكميات الكافية مما جعل المياه الارضية هي المصدر الرئيسي سواء للاغراض المدنية او الصناعية او لاغراض الزراعة والري. لـذلك فـان تسرب ميـاه البحـر من القنـاة الى طبقـات الارض الحاملة للمياه العذبة يعني كارثـة حقيقيـة ليس فقط على صعيـد البيئــة التي ستتحـول (تصبح قــاحلــة وعميقـة) بل تهدد حيـاة السكـان وظـروف معيشتهم بصورة جدية، كما ان تقدير الضرر في هذه الحالة يعتبر من اعقد المشكلات ويتطلب سنوات من الدراسة والبحث خاصة اذا كانت الطبقة الارضية تحمل ميـاهـا بكميـات كبيرة او ان سرعة حركة المياه بطيئـة وممـا تجب اليـه الاشارة هو ان مسار القناة قد اختير ليكـون بعيـدا عن الاماكن ذات الكثافة السكانية عدا المناطق القريبـة من البحر المتوسط في قطاع غزة وقرب منطقـة بير شفـا في صحـراء النقب. وهـذه المناطق تتميز بوجود طبقـات صخـريـة غير نفـاذة لكن من يستطيع ان يجزم بعدم حدوث احتكاك هيدرولوجي مع طبقات الارض الحاملة للمياه العذبة؟

٢ ــ خلط مياه البحر المتوسط والبحر الميت.

ان مياه البحر الميت تعتبر من اكثر مياه العالم ملوحة (ثمانيـة مـرات بقـدر ملوحة مياه البحر المتوسط)، ومن الخصـائص التي تتميز بها هي انها تتالف من طبقتين متميزتين وهما طبقة عليا خفيفـة تكـونها الميـاه المتـدفقـة من نهر



المصدر : الاتحــاد الظبيــانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩١

الاردن والاخرى طبقة تحتية كثيفة نسبة الملوحة فيها عالية جدا، وهي عموما ذات خصائص ثابتة وينعدم فيها التغير العمودي في الكثافة والمشكلة هي كيف ستؤثر مياه البحر المتوسط على البحر الميت، ان من الظواهر المعروفة هي ان خلط مياه البحرين يؤدي الى ترسب الجبس الابيض نتيجة الفرق في التركيب الايوني بين نوعيتي المياه وهذه الظاهرة تسمى (whiteng) وقد حدثت سابقا بنسب قليلة لكنها ستزداد حتما بعد انجاز المشروع.

٣ ـ لايمكن التنبؤ بصورة دقيقة بالتأثير الذي سيحدثه نقل كميات كبيرة من مياه البحر المتوسط على الموجات البحرية على طول الساحل المصري والفلسطيني والانعكاسات السلبية لمثل هذا الاضطراب على عملية صيد الاسماك.

٤ ـ من التأثيرات المباشرة لعملية اعادة مياه البحر الميت الى مستواها السابق هو القضاء على الهياكل الاقتصادية التي اقيمت خلال العقود الاخيرة وخاصة في الاردن مثل الصناعات الكيميائية (صناعة البوتاس بشكل خاص) والطرق وخطوط الطاقة وغيرها.

خلاصة واستنتاجات

من الجدير بالذكر ان الفوائد الاقتصادية للمشروع محسوبة (اسرائيليا) فقط اما ماسيخلفه المشروع في حال تنفيذه على سكان الاراضي المحتلة او الاردن فنعتقد انه يتراجع لدى الاسرائيليين الى مرتبة دنيا ان لم يكن معدوما. ومما يجدر ذكره هنا هو ان الاسرائيليين يبدون اكثر جدية خلال الفترة الاخيرة في تناول المشروع وقد حدثت دعوات اهمها على لسان وزير العلوم الاسرائيلي في نهاية العام الماضي لاعادة احياء المشروع الذي كان مجمدا رغم كلفته العالية. ويمكن هنا اجمال الاسباب التي ادت الى تأخير المشروع الى الآن بما يلي:

١ ـ انخفاض اسعار البترول وبالتالي توفر مصادر الطاقة بكلفة اقل.

٢ ـ كلفة المشروع العالية جدا.

٣ ـ دراسة امكانية اقامة مشروع مماثل على بحر الجليل كلفته اقل لكن وجد ان تأثيراته البيئية والبيولوجية اخطر.

٤ ـ رفض الاردن للمشروع ومعارضة السكان الفلسطينيين.

٥ ـ مرور خط القناة المقترح في قطاع غزة وما يعنيه ذلك من تعقيدات آنية ومستقبلية.

٦ ـ معارضة داخل اسرائيل للمشروع من منطلقات مختلفة.

٧ ـ تواجد بعض النشاط البركاني في الطبقات الارضية القريبة من اماكن اقامة محطات توليد الطاقة الهيدرو كهربائية المقترحة.

هناك بالتأكيد جملة من الشكوك او التساؤلات اهمها هو الى متى يمكن للاسرائيليين ان يأخذوا بعين الاعتبار كل تلك العوامل او اهمها على الاقل؟ وما الذي يحصل اذا ارتفعت اسعار البترول ارتفاعا كبيرا ولمدة طويلة؟

طبعا لايمكن لاحد ان يشك بالامكانية التقنية لتطبيق المشروع لكنني اشك قطعا بالنوايا الاسرائيلية التي تهدف الى توفير مساحات استيطان جديدة واماكن عمل للمهاجرين اليهود الذين يتدفقون على اسرائيل وارجح ان يكون هذا العامل من العوامل المهمة جدا في توجهات السياسة الاسرائيلية فيما يتعلق بانجاز المشروع. اما فيما يتعلق بالمناطق العربية فان المشكلات ستكون كبيرة بل وخطيرة خاصة من الناحية الديموغرافية والتوازن السكاني.

ان اقامة مثل هذا المشروع لايمكن ان تكون في ظل وضع متفجر او قابل للانفجار لانه يضيف عامل تفجر آخر والافق الوحيد لتنفيذه هو اقامة سلم عادل ودائم في المنطقة تكون فيه ارادة الشعب الفلسطيني حرة لكي يقول رأيه بالمشروع.

إسرائيل تستأنف أبحاثها بربط المتوسط بالبحر الميت

عمان - وكالات الانباء - تبدأ خلال الأيام القليلة القادمة أعمال الحفر فيما يسمى بالمشروع التجريبي لقناة البحار التى تستهدف اقامتها بين البحر الميت والبحر المتوسط . أعلن ذلك يوفال نعمان وزير العلوم والطاقة الاسرائيلي الذى حصل مؤخراً على موافقة الحكومة الاسرائيلية على الشروع فى تنفيذ هذا المشروع بدعوى استغلال الفارق فى الارتفاع بين البحر الميت والبحر الأبيض المتوسط لانتاج الطاقة الكهربائية .

وكانت المرحلة الأولى من المشروع قد بدأت عام ١٩٨١ بإجراء الدراسات والأعمال والمسح السطحى والجيولوجى والجيوفيزيائى والاختبارى لطبقات الأرض التى ستمر منها القناة .

ويعمل المشروع على سحب مياه البحر المتوسط الى البحر الميت فى قناة تخترق صحراء النقب وبذلك تتمكن إسرائيل من تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية وسياسية واستراتيجية وتبلغ تكاليفه وفقاً لتقديرات اللجنة الاسرائيلية ما بين ٦٨٠ إلى ٨٠٠ مليون دولار حسب أسعار عام ١٩٨٠ وقد تتجاوز التكاليف هذا الرقم

ومن الأهداف العسكرية للمشروع اقامة حاجز مائى طبيعى فى الجنوب لحماية المناطق الوسطى والمأهولة بالسكان من أى هجوم خارجى أو أى هجوم قد يحدث من الجهة الشرقية .



المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

التاريخ : ٤ اب ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تل ابيب بدأت عمليات الحفر التجريبي

مشروع القناة الاسرائيلية بين البحر المتوسط والبحر الميت يواجه معضلة تمويل ويهدد اقتصاديات وادي الاردن



- المؤتمر الصهيوني العالمي أقر الفكرة عام ١٨٩٧
- القناة ستمتد من ساحل غزة بطول ١١٠ كيلومترات ومنسوب المياه في البحر الميت سيترفع ١٧ مترا سنويا



عمان: مكتب «الشرق الاوسط»

مشروع «قناة البحرين» الذي يهدف جر مياه البحر المتوسط الى البحر الميت قفز الى دائرة الاهتمام الاسرائيلي من جديد. فقد اعلن في اسرائيل يوم امس الاول عن بدء الحفر التجريبي للقناة وصرح يوفال نئيمان وزير العلوم ان الهدف من ذلك استغلال الفارق في الارتفاع بين المتوسط والبحر الميت لانتاج الطاقة الكهربائية.

وكان مشروع شق قناة البحرين قد أثار جدلا بداية الثمانينات في اسرائيل الا ان المسؤولين الاسرائيليين اضطروا على اي حال الى تأجيل البت في المشروع لتكلفته الباهظة.

وتعود فكرة مشروع القناة الى المؤتمر الصهيوني الاول عام ١٨٩٧م الذي وضع الاسس الاولى لقيام الدولة الصهيونية والمخططات العبرية الخاصة بالمياه ومن المشاريع المقترحة كان هناك مشروع شق القناة بين المتوسط والبحر الميت. ويعود هذا الاقتراح الى موظف في جمعية المهندسين الملكية البريطانية هو الكولونيل «ألن».

وفي بداية القرن العشرين طرح مشروع، من قبل مهندس سويسري يدعى «ماركس بوركارت» يقترح انشاء قناتين احداهما تمتد من حيفا وتجري في وادي جرزيم ثم الى وادي الاردن وتصب في البحر الميت والثانية من بحيرة طبريا وتسير بخط مواز لاتجاه نهر الاردن.

خلال الانتداب البريطاني على فلسطين قامت الوكالة اليهودية بدراسة مصادر المياه في فلسطين بهدف تمويل الدولة اليهودية. وقدم خبير الاراضي والري الامريكي والتر لودر ملك تقريرا الى الوكالة اليهودية عن مصادر المياه وطرق استغلالها اصبح في ما بعد دستور اسرائيل المائي.

في عام ١٩٦٤ انهت اسرائيل من اجراءات استغلال مياه نهر الاردن وتحويل مجراه في فلسطين وصولا الى النقب وتمكنت اسرائيل بذلك الحصول على حوالي ٣٢٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا.

ونتيجة لتزايد استهلاك المياه في اسرائيل منذ عام ١٩٤٩ من ١٧ بالمائة الى ٩٠ بالمائة عام ١٩٦٨ الى ٩٨ بالمائة عام ١٩٧٨ بدأت الحكومة الاسرائيلية بالبحث عن مصادر جديدة لتمويل هذا النمو الاقتصادي وتأمين مصادر جديدة للطاقة الكهربائية واحتياجات الصناعة.

- في اواخر عام ١٩٧٩ تداولت الدوائر الاسرائيلية المعنية تقريرا سريا يتعلق بمشروع «قناة البحرين» وذلك من اجل لمياه صحراء النقب وتطويرها واقامة محطات توليد هيدروكهربائية وعقد مؤتمر في معهد وايزمان للعلوم. وكان على رأس ذلك المؤتمر اسحق موداعي حيث كان وزير الطاقة الاسرائيلي في ذلك الحين. وتم في ذلك المؤتمر الموافقة على مشروع المهندس الزراعي الاسرائيلي دكتور ستنغ عضو المجلس الوطني التكنولوجي الامريكي للبحث والتطوير المتمثل في شق قناة تربط البحر الابيض المتوسط بالبحر الميت من نقطة تقع جنوب مدينة غزة الى جنوب بئر السبع ثم تتجه باتجاه الشمال الشرقي الى نقطة على البحر الميت. وشكلت لجنة خاصة برئاسة ستنغ لوضع المواصفات والتفاصيل اعتبارا من ١٢/١/١٩٧٩.

وكانت حكومة اسرائيل قد اخرت مشروع القناة بين المتوسط والميت في انتظار دراسة المخططات المعروضة. واختارت الحكومة المخطط الذي يتضمن مرور القناة، وفق نفس المخطط الذي عرضه البروفيسور يوفال نيمان على مجلس الوزراء في ١٧ اغسطس (آب) ١٩٨٠.

يبلغ طول القناة المقترحة ١١٠كلم منها ثمانون كلم وتمر داخل نفق تحت التلال المشرفة على البحر الميت وستبنى محطة كهربائية عند نقطة تدفق القناة تكون مجهزة بأربع توربينات طاقتها ٥٧٠ ميغاواط مما سيؤمن ١٥ في المائة من احتياجات اسرائيل من الطاقة وستكلف المحطة حوالي مليار دولار

وحيث ان المخططات الاولية لطريق القناة تشير الى انها ستبدأ من نقطة القطيف جنوبي غزة خان يونس - النقب الشمالي - جنوبي بئر السبع وتصل الى عين بوقيق على البحر الميت ويبدو ان القناة ستكون مكشوفة من نقطة بدايتها الى منطقة بالقرب من غزة عندها تسير المياه من خلال نفق تحت سطح الارض يبلغ طوله ٢٧كلم، ومن ثم تبدأ القناة مكشوفة من جديد وفي حالة تعذر شق القناة حسب هذه المخططات من الناحية السياسية سيتم شقها من نقطة تقع شمال قطاع غزة المحتل على البحر المتوسط ويتوقع ان يستمر العمل في شق القناة من اربع الى ست سنوات.

ويبدو ان تنفيذ المشروع سيكلف اسرائيل مبالغ طائلة لا قبل لها بتوفيرها ذاتيا ولا يوجد سبيل لتمويل هذا المشروع الا من خلال الحصول على مساعدات مالية من الولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص لأن من المستبعد ان تظهر المصارف الدولية اهتماما بتمويل المشروع

يهدف المشروع بالدرجة الاولى الى تسهيل بناء المستوطنات وجلب اعداد اضافية من المهاجرين، وقد اعلن مؤخرا عن خطة تطويرية لمنطقة جنوبي مدينة بئر السبع لها علاقة مباشرة بالقناة وبذلك تحقق اسرائيل من وراء هذا النوع من المستوطنات مفهومها للحدود الامنية وتمسكها بالاراضي العربية المحتلة.

من الناحية الاقتصادية تتمثل اهمية المشروع في ما يتوقع ان يدره من ارباح

وفوائد على الاقتصاد الاسرائيلي، وسيكون المشروع بمثابة الركيزة الاساسية بالنسبة لشكل الحياة في المنطقة زراعيا اضافة الى الكهرباء التي ستخزن كاحتياطي عند الحاجة وهناك عدة فوائد اخرى للمشروع على الصعيد السياحي حيث تشير المخططات الى ان المنطقة ستصبح بين اجمل مناطق الاستجمام في العالم.

من المتوقع ان يؤدي مشروع قناة البحرين الى رفع مستوى المياه في البحر الميت نتيجة لضخ مليار متر مكعب من مياه المتوسط وما يقارب ٨٠ سم ارتفاع سنويا على منسوب سطح البحر الميت بما سيرفع منسوب المياه خلال عشرين سنة قادمة الى ما يقارب ١٧ مترا وهذا سيغرق اجزاء كبيرة من وادي الاردن.. ووادي عربة وسيدمر عشرات الآلاف من الاراضي الزراعية وسيغرق قرى سكنية في الاغوار مما سيؤثر على الحياة البشرية ومنتوجاتها في تلك المنطقة.

اضافة الى ذلك فان اي زيادة على منسوب مياه البحر الميت سيؤدي الى غرق مشروع البوتاس العربي القائم على البحر الميت اضافة الى تدمير جميع منشآته ومصانعه.

ومن الآثار السلبية للمشروع تغير نسبة ملوحة المياه في البحر الميت مما يؤدي الى انخفاض انتاج البوتاس لعدة سنوات قادمة بنسبة ١٥ بالمائة

وقد تبلور الموقف الاردني في الماضي في المعارضة الرسمية والقاطعة لهذا المشروع الذي يهدد الاقتصاد الاردني في منطقة البحر الميت اضافة الى ان المشروع يقام على البحر الميت وهذا البحر تشارك فيه الاردن من الجهتين الشرقية والغربية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٦ اكتوبر ١٩٩١

العالم اليوم : الخطر القادم

قررت الحكومة الإسرائيلية البدء في تنفيذ مشروع القناة الذى يربط بين البحر المتوسط والبحر الميت خلال الايام القليلة القادمة ويعتمد المشروع على إستغلال الفارق في الارتفاع بين البحرين .. بسحب مياه البحر المتوسط إلى البحر الميت في قناة تخترق شمال النقب وبذلك تتمكن اسرائيل من تحقيق مكاسب إقتصادية واجتماعية سياسية وإستراتيجية .

ومن الاهداف العسكرية للمشروع إقامة حاجز مائى طبيعى في الجنوب لحماية المناطق الوسطى المعمورة والماهولة بالسكان من اى هجوم مصرى محتمل وإستخدام هذا الحاجز المائى ضد اى هجوم عربى قد يحدث من الجهة الشرقية إذ يمكن ان يفتح وقت الحاجة لاغراق وادى الاردن بمياه البحر لمنع تقدم الجيوش العربية من الشرق . كما يهدف المشروع إلى إقامة المفاعلات النووية والمصانع الحربية على إمتداد القناة لتوافر المياه اللازمة في عملية تبريد المفاعلات .



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩١

حل أزمة المياه في الأردن مرتبط بتسوية في المنطقة

عمان - اف ب يرى الخبراء في عمان انه لم يعد ممكنا ايجاد حل لأزمة المياه في الاردن - التي بلغت مستوى مقلقا وتستمر في التفاقم - الا على المستوى الاقليمي.

وقال الاستاذ في الجامعة الاردنية وخبير المياه الياس سلامة لوكالة فرانس برس امس ان الحكومة تلجأ الى مسكنات لا يمكنها ان تحل الازمة جذريا واضاف «علينا ان نطالب قبل كل شيء بحصتنا من المياه الدولية».

واوضح «يجب ان نطالب بحصتنا في نهر الاردن الذي تستثمر اسرائيل كامل الـ ٦٤٠ مليون متر مكعب سنويا في حين ان للاردن الحق في مائة مليون متر مكعب وفق خطة جونستون لعام ١٩٥٥».

وكان اريك جونستون للوفد الخاص للرئيس الامريكي دوايت ايزنهاور الذي كلف بحل مشكلة تقاسم مياه نهر الاردن بين الدول الواقعة على ضفافه.

واعتبر ان على الاردن ان يطالب بحصته البالغة حوالي مائتي مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك الذي يعبر سورية والاردن واسرائيل حيث يلتقي نهر الاردن جنوب بحيرة طبريا.

واوقف مشروع لبناء سد يحمل اسم الوحدة على هذا النهر طاقته السنوية ٢٠٠ مليون متر مكعب وذلك بسبب رفض اسرائيل الحصة التي وردت في مشروع جونستون وهي بنسبة ٢٥٪.

ويقدر العجز في المياه بنسبة ٤٠٪ وهو يتزايد باستمرار وسيبلغ ٦٥٪ العام ٢٠٠٥ في حين ان سكان البلاد (٤.٣ مليون) سيزيدون اكثر من ٧٠٪ وفق دراسة وضعها خبراء اردنيون اخيرا تمهيدا للمفاوضات المتعددة الاطراف.

وستتناول هذه المفاوضات مسائل المياه والبيئة ونزع السلاح في اطار مباحثات السلام حول الشرق الاوسط التي بدأت في مدريد في الثلاثين من اكتوبر (تشرين الاول) وحسب هذه الدراسة فان الخبراء الاردنيين يرون ان مشكلة المياه اصبحت ذات اهمية استراتيجية بحيث انه لا يمكن ان تدرس جديا الا في اطار اقليمي.

وكان العجز في المياه ٢١٠ ملايين متر مكعب عام ١٩٨٩ يمكن ان يبلغ ٣٧٠ مليون متر مكعب عام الفين وفق خبير غربي في عمان. ويتوقع الخبراء الاردنيون ان يبلغ العجز عام ٢٠٠٥ حوالي ٥٥٥ مليون متر مكعب.

ولحل هذه الازمة تبنت الحكومة الاردنية بعض الاجراءات من بينها اخيرا خفض المساحات الزراعية ذلك ان الزراعة استهلكت عام ١٩٩٠ حوالي ٨٠٪ من الاستهلاك السنوي. وعلم من مصدر مأذون له ان وزارة المياه تدرس وضع مشروع عاجل تبلغ تكلفته حوالي ٣٢ مليون دولار لتزويد العاصمة بعشرين مليون متر مكعب من مياه الشرب خلال صيف ١٩٩٢.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩١

تقرير اخباري

مشكلة المياه تغلب على مشكلة السلام

الاردن عطشان والمسكنات لن تنفع

عمان - ا ف ب: يرى الخبراء في عمان انه لم يعد ممكنا ايجاد حل لازمة المياه في الاردن التي بلغت مستوى مقلقا وتستمر في التفاقم الا على المستوى الاقليمي.

وقال الاستاذ في الجامعة الاردنية وخبير المياه الياس سلامة لوكالة فرانس برس، امس ان «الحكومة تلجأ الى مسكنات لا يمكنها ان تحل الازمة جذريا». واضاف « علينا ان نطالب قبل كل شيء بحصتنا من المياه الدولية».

واوضح «يجب ان نطالب بحصتنا في نهر الاردن الذي تستثمر اسرائيل كامل الـ ٦٤٠ مليون متر مكعب سنويا في حين ان للاردن الحق في مئة مليون متر مكعب وفق خطة جونستون لعام ١٩٥٥».

وكان الموفد الخاص للرئيس الاميركي دوايت ايزنهاور في الستينات اريك جونستون مكلفاً حل مشكلة تقاسم مياه نهر الاردن بين الدول الواقعة على ضفافه.

واعتبر ان على المملكة الاردنية الهاشمية ان تطالب بحصتها البالغة نحوا مائتي مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك الذي يعبر سورية والاردن واسرائيل حيث يلتقي نهر الاردن جنوب بحيرة طبريا.

واوقف مشروع لبناء سد يحمل اسم «الوحدة» على هذا النهر طاقته السنوية مائتا مليون متر مكعب وذلك بسبب رفض اسرائيل الحصة التي وردت في مشروع جونستون وهي بنسبة خمسة وعشرين في المئة.

ويقدر العجز في المياه بنسبة اربعين في المئة وهو يتزايد باستمرار وسيبلغ خمسة وستين في المئة العام ٢٠٠٥ في حين ان سكان البلاد ٣,٤ ملايين سيزيدون اكثر من سبعين في المئة وفق دراسة وضعها خبراء اردنيون اخيرا تمهيدا للمفاوضات المتعددة الاطراف.

وستتناول هذه المفاوضات مسائل المياه والبيئة ونزع السلاح في اطار مباحثات السلام حول الشرق الاوسط التي بدأت في مدريد في الثلاثين من اكتوبر (تشرين الاول).

وحسب هذه الدراسة فان الخبراء الاردنيين يرون ان مشكلة المياه اصبحت «ذات اهمية استراتيجية بحيث انه لا يمكن ان تدرس جديا الا في اطار اقليمي».

وكان العجز في المياه ٢١٠ ملايين متر مكعب عام ١٩٨٩ وهو يمكن ان يبلغ ٣٧٠ مليون متر مكعب عام الفين وفق خبير غربي في عمان. ويتوقع الخبراء الاردنيون ان يبلغ العجز عام ٢٠٠٥ حوالي ٥٠٠ مليون متر مكعب.

ويبلغ معدل الاستهلاك السنوي في الاردن ٣٧٠ مليون متر مكعب وهو كان ٩٠٧ ملايين متر مكعب عام ١٩٩٠ وفق وزارة المياه التي تتوقع زيادة في الاستهلاك عام ١٩٩١ اثر وصول ٣٠٠ الف اردني وفلسطيني من الكويت اي حوالي عشرة في المئة من مجموع السكان.

ولحل هذه الازمة تبنت الحكومة الاردنية بعض الاجراءات بينها اخيرا خفض المساحات الزراعية ذلك ان الزراعة امتصت عام ١٩٩٠ حوالي ثمانين في المئة من الاستهلاك السنوي.

وعلم من مصدر مأذون له ان وزارة المياه تدرس وضع مشروع عاجل يبلغ ثمنه حوالي ٢٢ مليون دولار لتزويد العاصمة عشرين مليون متر مكعب من مياه الشفة خلال صيف ١٩٩٢.

اسرائيل ومياه لبنـــــان

م	العنوان	الكاتب	المصدر
١	الخطر الاسرائيلي على لبنان	خليل أبو رجيلي	شئون فلسطينية ١٩٧٢...١١٢٢
٢	الاطماع الاسرائيلية فــــي مياه جنوب لبنان	ابراهيم أحمد ابراهيم	السياسة الدولية أكتوبر١٩٨٤............١١٣٤
٣	سرقوا الليطاني	ابراهيم عواضة	التضامن ١٩٨٤/٤/٢١.....١١٣٧
٤	أسرائيل تصر على حصتها في المياه اللبنانية قبل الاحتفاظ بالحزام الأمني	وليم طاهـــــر	الحوادث ١٩٨٨/٤/١٥.... ١١٤٢
٥	نهر الليطاني واسرائيل	هاني قبوط	الشاهد أغسطس ١٩٨٨.... ١١٤٥
٦	اسرائيل تسرق مياه الأنهار اللبنانية		الأهرام ١٩٩٠/٧/١٥...... ١١٥٣
٧	اسرائيل تعترف بسرعة مساة نهري الأردن والليطاني		الأهرام ١٩٩٠/٧/٢٢...... ١١٥٤
٨	مخطط اسرائيلي لسرقة ٥ مليارات متر مكعب من المياه العربية	صلاح بديوى	الشعب ١٩٩٠/٧/٢٤...... ١١٥٥
٩	مياه الجنوب اللبناني (والأمن القومي الصهيوني)	صالح زهر الدين	الوحدة يناير ١٩٩١...... ١١٥٦
١٠	اسرائيل وترتيبات مائية فــــي جنوب لبنان	نزيه بعلبكي	الفرسان ١٩٩١/٤/١٥..... ١١٧٤
١١	من الليطاني الى اليرموك مروراً بنهر الأردن	وليم نجــــم	الشرق الأوسط ١٩٩١/٧/١٠....١١٧٧
١٢	أطماع اسرائيل في الليطاني	د. سحر خضـر	الرؤية سبتمبر ١٩٩١.........١١٨٠

١٣	ماذا ينتظر الشريط الحدودي في جنوب لبنان	معيش أحمد محمود	الاتحاد الظبيانيــــة ١٩٩١/١٠/١ .... ١١٨٥
١٤	السلام والمياه والأمن فـــي مركز الدراسات اللبنانية		الحياة ١٩٩١/١٠/٤ ..... ١١٩٠
١٥	لبنان ــ اسرائيل : السلام مقابل المياه وأرض التوطين	سليم نصــــار	الحياة ١٩٩١/١٠/٥ ..... ١١٩١
١٦	مطامع اسرائيل في مياه الليطاني تهدد الجنوب بالجفاف		الشرق الأوسط ١٩٩١/١٠/٦ .... ١١٩٣
١٧	اتفاق على وجوب تطبيق القرار ٤٢٥	سمير ناصيـــف	الحياة ١٩٩١/١٠/٧ ...... ١١٩٥
١٨	مؤتمر حفظ السلام والمياه والأمن في جنوب لبنان		صوت الكويت ١٩٩١/١٠/٧ .... ١٢٠٠
١٩	في مؤتمر لندن حول الأمن والمياه في جنوب لبنان الأرض مقابل المياه	كريم السافــــي	الفرسان ١٩٩١/١٠/٢١ ... ١٢٠٣
٢٠	ثروة لبنان المائية لاتكاد تكفيه	شكري نصر الدين	الشرق الأوسط ١٩٩١/١٠/٢٥ .... ١٢٠٥
٢١	مؤتمر السلام الأمريكي والميـــاه اللبنانية	عمر جنجـــــر	الصياد ١٩٩١/١٠/٢٥ ..... ١٢٠٦
٢٢	عطش اسرائيل يدفع موضوع المياه الى قمة الاهتمامات اللبنانيـــــة		الحوادث ١٩٩١/١١/١ ..... ١٢٠٨
٢٣	الأمن والمياه في مقابل الأرض ؟	محمود حيــــدر	الكفاح العربي ١٩٩١/١١/٤ .... ١٢١٣
٢٤	عام ٢٠٠٠ سيصبح لبنان بلا مياه	رجاء كموينـــــي	الحوادث ١٩٩١/١١/٨ ... ١٢١٥



المصدر : شؤون فلسطينية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ غشت ١٩٧٣

الخطر الاسرائيلي على لبنان

خليل ابو رجيلي

« انتم في لبنان مخدوعون بأمر الصهيونية ،

لا ترون فيها غير المال الذي جاءت به الى بلادنا ، ولكنه مال باق لليهود ، واذا استفاد منه بعض الملاكين القلائل عندنا ، فهذا لا يعني ان فلسطين العربية استفادت منه .

(...) هل تعتقدون (انتم اللبنانيون) ان في فلسطين غير الشقاء والفاجعة اليوم ؟ ومع هذا فانتم في لبنان ما تزالون تعتقدون ان وجود اليهود عندنا ثروة لنا . وبينكم من يتغنى بهم ، ومن احباركم الاجلاء من يأخذ جانبهم . ولكن جاؤوا يشلحوننا نحن النصارى القبر المقدس . جاؤوا يجلوننا عن ارض مخلصنا الالهي باقامة مملكتهم (العنصرية) .

كل هذا لم يفتكر به احد منكم بلبنان . لانكم لا تشعرون بالخطر الصهيوني ولا تقرونه قدره ، بل افتكرتم بتلك الجنيهات التي يصرفها بعض المصطافين اليهود ، ايام الصيف في بلادكم .

ولكن لو اتيح للصهاينة ان يأتوا اليكم وان يعيشوا عندكم احرارا فهل تعتقدون ان واحدا منهم حينذاك يتعامل معكم او يشتري منكم حاجة او يستاجر عندكم بيتا ؟

قد يؤلفون مستعمرات لوحدهم — كما في فلسطين — ويستغنون تماما عن اللبنانيين ويعيشون ضمن دويلات صغيرة مستقلة ولا يكون بينكم وبينهم اخذ وعطاء »(١).

بهذه الكلمات المفعمة بالمحبة والمرارة ، توجه عام ١٩٣٨ المطران غريغوريوس الحجار ، مطران حيفا وعكا وسائر الجليل ، الذي كان يناضل من أجل ابقاء فلسطين عربية ، الى اللبنانيين عبر جريدة الصحافي التائه اللبنانية ليحذرهم من الخطر الصهيوني المحدق ببلادهم بغية تأليف جبهة داخلية متماسكة تعمل مع الفلسطينيين للوقوف في وجه الغزوة الصهيونية الشرسة التي تريد الاستيلاء على فلسطين والاراضي العربية المحيطة بها ، لان ما أصاب ويصيب الشعب الفلسطيني من الغزوة الصهيونية ستنعكس نتائجه عاجلا ام آجلا على الشعب اللبناني .

مضى على هذا التحذير ٣٥ عاما وما زال العديد من اللبنانيين مخدوعين بأمر الصهيونية ونواياها المبيتة ضد لبنان وذلك لانه لم يتسن لهم بعد ان يدركوا مدى حقيقة الخطر الصهيوني على لبنان فهم ما زالوا مأخوذين بالدعاية الصهيونية التي ما انفكت تردد بعد حرب الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ « بأن اسرائيل لا تبيت نوايا عدوانية تجاه لبنان لولا وجود المخربين (وتعني بهم المقاومة الفلسطينية) على اراضيه »(٢) لذلك كان هدف الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على الاراضي اللبنانية « القضاء على المخربين والمتعاونين

---

* يعتبر هذا المقال تتمة للدراسة التي نشرتها « شؤون فلسطينية » للكاتب نفسه في العدد ١٤ الصادر في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٢ .



المصدر : شؤون فلسطينية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : أغسطس ١٩٧٣

معهم»(٣) فلو تولت السلطات اللبنانية هذه المهمة بنفسها لما كان جيش الدفاع الاسرائيلي يفكر بدخول الاراضي اللبنانية . وبدعم اسرائيل ادعاءاتها هذه بهدوء الجبهة اللبنانيه طوال الفترة التي سبقت حرب الخامس من حزيران لان لبنان وقتها حافظ على علاقات حسن الجوار ولم يسمح بقيام اي تسلل عبر اراضيه لتهديد أمن اسرائيل ولم تتعكر العلاقات الا بعد دخول « المخربين » الى اراضيه . لن يعود الهدوء الى الجبهة اللبنانية الا بعد القضاء على المقاومة الفلسطينية(٤).

هذا الاسلوب المراوغ الذي تتبعه اسرائيل للعب بعواطف اللبنانيين : عدا عن كونه يستعدي الشعب اللبناني على الفلسطينيين ويحثهم على التصادم والتقاتل الاخوي ، يخفي نوايا اسرائيل الحقيقية المبيتة تجاه لبنان ، تلك النوايا التي ما انفك قادة الحركة الصهيونية منذ تأسيسها عن اعلانها في مختلف المناسبات . لذلك سنحاول في هذا العرض تبيان حقيقة الخطر الاسرائيلي على لبنان من زواياه التوسعية والاقتصادية ، ذلك الخطر الذي يرمي في نهاية المطاف الى تدمير لبنان تدميرا كاملا .

اولا ـ الخطر التوسعي

نعرض لهذا الخطر حسب المراحل التاريخية التي مر بها . فنبدأ اولا بسرد تطلعات بعض الكتاب اليهود خلال القرن التاسع عشر ، قبل انشاء الحركة الصهيونية ، حول حدود الدولة اليهودية التاريخية والدينية ثم ننتقل الى مطالب الحركة الصهيونية لحدود الوطن القومي الذي يريدونه وتشمل هذه المرحلة الفترة التاريخية الممتدة من سنة ١٨٩٧ ، تاريخ انعقاد اول مؤتمر صهيوني عالمي في بال ، حتى قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ وأخيرا نستعرض تصاريح ومشاريع المسؤولين الاسرائيليين منذ تأسيس الدولة الصهيونية حتى تاريخنا هذا .

لكن لا بد لنا ، قبل المباشرة بهذا العرض التاريخي للتوسع الاسرائيلي ، من تسجيل المنطلقات التي ارتكزت عليها هذه التطلعات التوسعية لتبرير استيلائها على الاراضي العربية(٥):

١ ــ ان دولة اسرائيل هي الحل المنشود « للمشكلة اليهودية » وهي تعبير عن التطلعات القومية اليهودية ، ويجب ان تضم شمل جميع اليهود المشتتين في انحاء العالم .

٢ ــ ان فلسطين هي ارض دولة اسرائيل التاريخية والدينية وتشمل حدودها جميع الاماكن التي تحرك فيها اليهود والاماكن التي اقامت فيها القبائل العبرية في الماضي بالاضافة الى الاراضي الجديدة التي تعتبرها حيوية لاقتصادها وأمنها .

٣ ــ ان دولة اسرائيل في فلسطين يجب ان تتمتع بمقومات الدولة القادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي والمنعة العسكرية ، ويجب ان تمتد بحيث تشمل مصادر القوة والارض الواسعة والمياه الضرورية للزراعة والصناعة والمراكز الاستراتيجية التي تضمن لها السيطرة الدفاعية والهجومية على الاراضي المجاورة لها .

٤ ــ ان الاراضي المشمولة بدولة اسرائيل هي اراض « محتلة » من قبل الساكنين فيها ويجب بالتالي تحريرها واعادتها الى دولة اسرائيل .

استندت الصهيونية في مطالبها بتحديد حدود دولة اسرائيل الى الحجج الدينية والتاريخية وتأثرت بالنزعة القومية العنصرية التي سادت القرن التاسع عشر في اوروبا وتبنت الآراء الاستعمارية التي كانت في أوجها في أواخر القرن التاسع عشر بحيث تغدو في نهاية الامر ابشع مولود لحركة استعمار الشعوب التي قادتها أوروبا « المتمدنة » ضد شعوب العالم .



ا ــ تطلعات اليهود في القرن التاسع عشر حول حدود دولة اسرائيل :

تدمت خلال القرن التاسع عشر بعض الاقتراحات من قبل الباحثين اليهود لتحديد حدود الارض المقدسة كما وردت في كتاب التوراة وقد اوجز الاقتراحات هذه ، الحاخام اسحق في كتابه عن « حقيقة حدود الارض المقدسة » المنشور عام ١٩١٧ . ونذكر فيما يلي موجزا لبعض هذه الاقتراحات التي تبدو شديدة التعبير(٦):

١ ــ اقتراح ساد المجتمعات اليهودية خلال القرن التاسع عشر بأن حدود دولة اسرائيل تمتد من جبل الاقرع شمالي اللاذقية حتى مدينه حمص السورية ؛ ومن حصن الاكراد حتى دير قانون شمالي دمشق حتى بحيرة طبرية فبحر الميت وعين قادس على المتوسط.

٢ ــ اقترح الحاخام شوارتز بأن حدود دولة اسرائيل تمتد من جبل النورية عند رأس تسكا في شمالي لبنان جنوبي مدينة طرابلس حتى مدينة الجديدة جنوبي مدينة الهرمل في البقاع ومن ثم تمتد عبر خط يصل الى دير قانون شمالي مدينة دمشق فجبل الشيخ فمدينة بانياس فبحيرتي الحولة وطبرية حتى بحر الميت .

٣ ــ اقترح الباحثان اليهوديان ـ روبرتسن وبورتر ، بأن حدود دولة اسرائيل تمتد من مصب نهر الكبير ـ الحد الفاصل بين سوريا ولبنان، حتى مدينة حماه فالجديدة وقرياطين شمالي شرقي دمشق ـ ومن الهرمل حتى جبل الشيخ فنهر الدان ومن هناك تتبع خطا موازيا لنهر الاردن حتى البحر الميت .

تشمل حدود دولة اسرائيل في الاقتراحات الثلاثة على جميع الاراضي اللبنانيه وبعض الاراضي السورية والاردنيه والمصرية . وقد كانت هذه الاقتراحات المرتكز الذي انطلق منه مفكرو الحركة الصهيونية لتحديد معالم الوطن القومي الذي يريدون انشاءه .

ب ــ مرحلة نشوء الحركة الصهيونية حتى قيام اسرائيل (١٨٩٧ ــ ١٩٤٨) :

من الملاحظ في هذه الفترة أن قادة الحركة الصهيونية يطلقون كلمة فلسطين على مساحة من الاراضي تفوق بكثير حدود فلسطين المعروفة جغرافيا ، فيقول ثيودور هرتزل « ان الشعار الذي يجب ان نرفعه هو فلسطين داود وسليمان »(٧) ويسجل في مذكراته ملاحظاته حول اول لقاء له مع السلطات العثمانية فيقول : « طلبت الحكومة العثمانية ٤٠ مليون فرنك وعرضت علينا بالمقابل امتياز خط حديدي يمتد من البحر المتوسط حتى الخليج الفارسي بالاضافة الى حق اقامة جاليات ومستعمرات في فلسطين ضمن مساحة قدرها ٧٠ الف كيلومتر مربع »(٨).

وقد توخى هرتزل الغموض في ملاحظاته حول فلسطين لاسباب تكتيكية ، ويظهر هذا بجلاء عندما يتحدث عن مقابلته لمستشار الامبراطور الالماني الامير هوهنلوه فيقول :

« وسألني ايضا عن الارض التي نريد وما اذا كانت تمتد شمالا حتى بيروت أو أبعد من ذلك . وكان جوابي سنطلب ما نحتاجه ، تزداد المساحة المطلوبة بزيادة عدد المهاجرين »(٩).

لكن هرتزل يعرفه حين يشاء ان يخرج من الغموض ليصرح بوضوح عن رأيه،كتب بعد ايام منمقابلته هذه يحدد المطالبالتي سيتقدم بها الىالدول التي سيطلب مساعدتها،قال:

« المساحة (مساحة فلسطين التي يريدها) من النيل الى الفرات ، لا بد من فترة انتقالية لتثبيت مؤسساتنا يكون فيها الحاكم يهوديا ... وما ان تصل نسبة السكان اليهود الى الثلثين حتى تفرض الادارة اليهودية نفسها »(١٠).

ان فلسطين التي يريدها هرتزل تشمل جميع الاراضي اللبنانية والسورية والاردنية وبعض الاراضي العراقية والمصرية والسعودية . ان عين مؤسس الحركة الصهيونية



متجهة الى لبنان وسوريا نظرا لاهميتهما الاقتصادية والعسكرية وقد تابع قادة الحركة الصهيونية - بعد موت هرتزل - مركيزهم على الاراضي اللبنانية والسورية فانشأوا المستعمرات في الجليل الاعلى قرب منابع الاردن وعلى مشارف حوض الليطاني(١١) كما انشأوا المستعمرات في حوض بحيرة طبرية حول اليرموك وسهل حوران السوري(١٢) وقد ساعد انشاء هذه المستعمرات على رفض مقترحات سايكس التي تدمنها لهم الحكومة البريطانية بعد توقيع اتفاقية سايكس ــ بيكو عام ١٩١٥ - لان القبول بهذه المقترحات يعني خسارة الجليل الاعلى ومنابع الاردن(١٣). ويوضح حاييم وايزمان المطامع الصهيونية في الاراضي اللبنانية والسورية فيقول :

« حتى مطلع عام ١٩١٧ كانت القيادة الصهيونية واقعة تحت الوهم الساذج بأن فرنسا ليست مهتمة بالبلاد الواقعة جنوبي بيروت ودمشق وانه بامكان الصهيونية الحصول على هذه المنطقة برمتها ضمن الوطن القومي اليهودي »(١٤).

كان هذا الاكتشاف منطلقا لقادة الحركة الصهيونية حتى يشنوا حملة مركزة عبر وسائل الاعلام واتصالاتهم، تبين ضرورة شمول حدود الوطن القومي على الاراضي الواقعة جنوبي بيروت ودمشق .

ففي ١٥ شباط عام ١٩١٧ نشرت مجلة فلسطين مقالا طويلا عنوانه « حدود فلسطين » تتحدث فيه عن الاسس التي يجب اعتمادها لتعيين معالم حدود فلسطين المستقبل نثبت منها هنا ما يتعلق بلبنان فتقول :

« ان الحد الاستراتيجي الطبيعي الوحيد هو القطاع الضيق الذي يقع في الشمال ، من صيدا الى اقصى الحد الجنوبي للبنان ، والحد الطبيعي الآخر هو وادي البقاع في حال حيازة الاطراف الجنوبية للبنان وجبل الشيخ وتحصينها بشكل يكفل السيطرة على المخرج الجنوبي لهذا الوادي . »

وتعني هنا كلمة اقصى الحد الجنوبي للبنان حدود « لبنان المتصرفية » وقد كان جنوبي لبنان الحالي باستثناء منطقة جزين يدخل ضمن منطقة سنجق عكا .

وفي ٥ ايار ردت نشرة فلسطين على جريدة « كوريرا ديلاسيرا » الايطالية التي نشرت مقالا حول اتفاق بريطانيا وفرنسا (معاهدة سايكس بيكو) على الحدود الشمالية (يعني حدود لبنان الجنوبية) فقالت :

ما من اتفاق ينص على تقسيم ارض فلسطين القديمة يمكن ان يحوز على موافقة اليهود او أن ينسجم مع أمانيهم القومية(١٥).

بعد حصول اليهود على وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني عام ١٩١٧ بدات اللجنة الاستشارية لفلسطين (لجنة بريطانية تضم معظم الشخصيات الصهيونية) عملها لوضع مقترحات لحدود فلسطين في ٦ تشرين الثاني عام ١٩١٨ ، قدمت هذه اللجنة مقترحاتها بشأن الحدود استنادا الى العوامل التاريخية والاقتصادية والجغرافية واصرت على ان تشمل الحدود الشمالية على نهر الليطاني وجبل الشيخ(١٦).

في المذكرة الرسمية التي قدمتها الحركة الصهيونية الى مؤتمر السلام عام ١٩١٩، اصرت على ان تشمل الحدود الشمالية على جنوبي لبنان وجبل الشيخ . تقول المذكرة :

« ان حدود فلسطين سوف تتبع الخطوط العامة الموضوعة كما يلي : تبدأ من الشمال عند نقطة على البحر الابيض المتوسط بالقرب من صيدا وتتبع منابع المياه التي تنبع من سفوح سلسلة جبال لبنان حتى جسر القرعون ثم الى البيرة وتتبع الخط الفاصل بين حوض وادي القرن ووادي التيم ثم الى اتجاه جنوبي يتبع الخط الفاصل بين المنحدرات الغربية والشرقية لجبل الشيخ »(١٧).



المصدر : شؤون فلسطينية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : أغسطس ١٩٧٢

وفي ٦ كانون الاول من نفس السنة حددت الحركة الصهيونية رغبتها بالاستيلاء على جنوبي لبنان فقالت :

« ان الحقيقة الاساسية فيما يتعلق بحدود فلسطين هي انه لا بد من ادخال المياه الضرورية للري والقوة الكهربائية ضمن هذه الحدود ، وذلك يشمل مجرى نهر الليطاني ومنابع مياه الأردن وثلوج جبل الشيخ »(١٨).

تعقيبا على هذه الرغبة الملحة بالاستيلاء على مصادر المياه أرسل هيربرت صموئيل(١٩) رسالة الى أعضاء الوفد البريطاني في محادثات السلام في باريس يقول فيها بأن أهمية مستقبل فلسطين مرتبط بتوفر عوامل النجاح لها ؛ تقول الرسالة :

« ان نجاح مخطط مستقبل فلسطين بأسره يعتمد على مدى قدرة البلاد على استيعاب المهاجرين اليهود وهذا بدوره يعتمد على تطوير الصناعة والزراعة . ويعتمد تحقيق ذلك على توفر المياه والقوة المائية . ومن هنا كانت الحدود الشمالية المقترحة (مذكرة الحركة الصهيونية المقدمة لمؤتمر السلام) حيوية للغاية »(٢٠).

وتقرر ، في اجتماع صهيوني هام عقد عام ١٩١٩ على هامش مؤتمر السلام وضم القاضي برنديس واللورد بلفور واللورد برسي والقاضي فرانكفورتر — صديق الرئيس الامريكي ولسون — بأن تحقيق الوطن القومي لن يتم الا بتوفير مساحة كافية لاستيعاب المهاجرين الصهيونيين وتأمين مصادر المياه الواقعة شمالي البلاد (يعني نهر الليطاني ومنابع الاردن)(٢١).

وعلى هامش النشاط السياسي للحركة الصهيونية كانت مجلة فلسطين تتابع الكتابة عن حدود فلسطين ومساحتها كما تراها الحركة الصهيونية ، ففي مقال كتبه بن غوريون واسحق بن زفي بعنوان « حدود فلسطين ومساحتها » ورد ما نصه :

ان الحياة الاقتصادية في فلسطين (...) تعتمد على مصادر المياه الموجودة في شمالي البلاد . ومن الاهمية والحيوية بمكان ان تضمن فلسطين استمرار تدفق المياه التي تروي البلاد حاليا وان تتمكن ايضا من تخزينها والسيطرة عليها عند منابعها . ان جبل الشيخ هو ابو مياه فلسطين الحقيقي ولا يمكن فصله عن فلسطين دون تعريض حياتها الاقتصادية للخطر (...) يجب أن يخضع هذا الجبل خضوعا كليا لسيطرة الذين يستفيدون منه الى الحد الاقصى(٢٢).

وبذل زعماء الحركة الصهيونية جهودا جبارة اثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس لاقناع من يعنيهم الامر بالتخلي عن المنطقة الواقعة جنوبي دمشق وبيروت والتي تشكل الحدود الشمالية لدولة اسرائيل المقترحة . لذلك اتصل حاييم وايزمن ودافيد بن غوريون - اللذان كانا في باريس لملاحقة مطالب الحركة الصهيونية ، بالبطريرك الماروني ، الذي كان في باريس ايضا للمطالبة بضم الجليل الاعلى ووادي النصارى الى دولة لبنان ، اتصل به الزعيمان الصهيونيان لاقناعه بالتخلي عن المطالبة بالجليل الاعلى وعن الاراضي الواقعة جنوبي بيروت لقاء وعود مغرية بمده بالمساعدات المالية والفنية والتقنية الكفيلة بتطوير لبنان الذي سيصبح هكذا دولة ذات اكثرية مسيحية . كان الطلب مغريا لكن البطريرك الماروني رفض طلبهم بشدة وأصر على موقفه لان كل محاولة جديدة لتجزئة لبنان ، على غرار ما حدث عام ١٨٦٠ ، ستؤدي الى تدميره(٢٣).

لم يبق اذن أمام الحركة الصهيونية سوى الاتصال المباشر بالدولة الفرنسية لاقناعها بالتخلي عن الاراضي الواقعة جنوبي بيروت وتولى هذه المهمة حاييم وايزمن يقول :

« ذهبت الى لندن عام ١٩٢١ لابحث حدود فلسطين قبل المصادقة على صك الانتداب المتوقعة في حزيران ١٩٢٢ ... وبعدها جئت الى باريس للاجتماع بمسؤولين فرنسيين



هما م. دي مونزي والجنرال غورو . وفي اجتماعي مع هذا الاخير ناقشت في حدود فلسطين الشمالية فلم استطع ان اقنعه لان فرنسا كانت تعتبر حدود فلسطين الشمالية جزءا من سوريا وتطلق عليها اسم سوريا الجنوبية ، وبما ان سوريا هي منطقة نفوذ فرنسية فلا داع اذن لمراجعة تخطيط حدود فلسطين الشمالية » . ويتابع حاييم وايزمن الحديث عن مقابلته مع الجنرال غورو فيقول : « بعد رفضه حاولت ان اقنعه بضرورة مياه نهر الليطاني بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني لكنه لم يصغ الي لانه كان يعتقد بأن الصهيونية هي شكل آخر للامبريالية البريطانية »(٢٤).

باءت الجهود المستميتة التي بذلها قادة الحركة الصهيونية لضم الاراضي الواقعة جنوبي بيروت الى فلسطين، بالفشل لان فرنسا أصرت على أن تكون الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية الفاصلة بين النفوذ الفرنسي والبريطاني خطا يمتد من رأس الناقورة على البحر الابيض المتوسط مرورا ببانياس فمدينة درعا السورية. وقد صادق الفرنسيون والانكليز على هذه الحدود . وهكذا قطع الاصرار الفرنسي الطريق أمام المطامع الصهيونية في لبنان وسوريا معا . واعلن قادة الحركة الصهيونية سخطهم علـى هذا الاتفاق الذي رضخت فيه الحكومة البريطانية للمطالب الفرنسية ، وقد نددوا به تنديدا شديدا لانه افقدهم فرصة الاستيلاء على الليطاني ومنابع الاردن العليا وجبل الشيخ وحوران . وحاول الصهيونيون التعويض عن هذا الغبن الذي لحق بهم عن طريق تغيير الحدود بطرق سلمية وذلك باقامة مستوطنات صهيونية في الاراضي اللبنانية والسورية التي يطمعون بالاستيلاء عليها . لكن هذه المحاولات لاقت معارضة عنيفة من قبل السلطات الفرنسية . وقد صرح المسيو دي جوفينال فيما بعد « انه يوافق على اسكان المهاجرين اليهود بالقرب من الفرات او اي مكان آخر في سوريا ، ما عدا الاماكن المحيطة بالحدود الفلسطينية لانه يخشى من المطامع التوسعية الصهيونية »(٢٥).

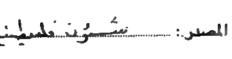
رغم هذه النكسات المتتالية لم تتخل اسرائيل عن محاولاتها للاستيلاء على منابع المياه فقد حاولت قبيل قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ ، شراء الاراضي المحيطة بمنابع الاردن ونهر الليطاني وذلك عن طريق سماسرة ماهرين الا ان محاولتها هـذه باءت بالفشل لادراك بعض المواطنين الهدف من شراء هذه الاراضي(٢٦). لكن اسرائيل عوضت عن فشلها هذا باحتلال اجزاء من قضائي مرجعيون وبنت جبيل عام ١٩٤٨ واصبحت بهذا على مشارف الليطاني . وقد مكثت في هذه الاراضي نحو سبعة أشهر لكنها تراجعت عنها بعد الضغوط التي مارستها عليها الحكومة الفرنسية . وقد احتفظت بالمقابل باجود الاراضي الزراعية التابعة للعديد من القرى الواقعة على الحدود اللبنانية الاسرائيلية منها اراضي يارون . ورميش وعيترون وبليدا وميس الجبل ؛ وحولا والعديسة وكفركلا، ودير ميماس . . .

ج ـ مرحلة ما بعد انشاء الدولة ، (١٩٤٨ حتى يومنا) :

لم تنته قضية المطامع الاسرائيلية بالاراضي اللبنانية مع قيام دولة اسرائيل لان المسؤولين الاسرائيليين ما انفكوا منذ ذلك التاريخ عن التصريح بنواياهم التوسعية . يقول ابا ايبان في ٢ ايار عام ١٩٥١ : « لسنا من المهتمين بالنيل أو بالفرات ولكننا نولي نهر الاردن ومنابعه كل اهتمـام » . فالاهتمـام بمنـابع الاردن يعني الاستيلاء علـى اقضيـة حاصبيا ومرجعيون وراشيا اللبنانية وعلى الجولان السـوري وسـهل حوران .

الا أن ابصار المسؤولين الاسرائيليين تركزت كلها على مياه نهر الليطاني ، وفيما يلي تسلسل للتصريحات الاسرائيلية بصدد الاستيلاء على مياه هذا النهر اللبناني الذي يعلق عليه لبنان آمالا كبيرة في سبيل تطوير زراعته في البقاع والجنوب والقسم الجنوبي من جبل لبنان . بدأ اول تلميح اسرائيلي بالاستيلاء على مياه هذا النهر في الرد الاسرائيلي





المصدر: شؤون فلسطينية

التاريخ: أغسطس ١٩٧٣

على مبعوث الرئيس الامريكي ، اريك جونسنون الذي اوفد لاجراء محادثات مع العرب واسرائيل لاقناعهما بقبول مشروع ماين لاستغلال مياه نهر الاردن . كان يهدف المشروع الى تنظيم مصادر مياه نهر الحاصباني وبانياس والدان وينابيع الحولة لري حوض الاردن الاعلى واستعمال بحيرة طبرية لتخزين مياه فيضان نهر الاردن واليرموك واستعمالها لري جانبي وادي الاردن الواقعة جنوبي بحيرة طبرية . فرفضت اسرائيل المشروع لانه لا يأخذ بعين الاعتبار جر مياه الاردن الى صحراء النقب لريه وتشجيع الاستيطان فيه واقترحت مشروعا آخر دعي باسم مشروع « كوتن » يقضي بتحويل ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الليطاني الى نهر الحاصباني لضخها الى سهل البطوف في اسرائيل ومن ثم جرها الى النقب(٢٨). وبررت اسرائيل اقتراحها هذا بانه لا يوجد اي مجال في لبنان للاستفادة من مياه نهر الليطاني التي تذهب هدرا الى البحر . وادى الاقتراح الاسرائيلي هذا الى ممارسة بعض الضغوط على البنك الدولي لحمله على رفض اعطاء قروض مالية للبنان بغية تنفيذ مشاريع الري من نهر الليطاني ؛ لان اسرائيل تخشى أن يستغل لبنان هذا النهر فيقطع عليها الطريق للاستيلاء عليه . ويقر الخبراء اللبنانيون الذين رافقوا قضية استثمار مياه الليطاني بانهم لمسوا عن كثب الضغوط الاسرائيلية لعرقلة استثمار مياه نهر الليطاني في الري لانه من غير المعقول ان يمضي اكثر من ١٨ سنة على انشاء مصلحة الليطاني المكلفة باستثمار مياهه في الري وتوليد الكهرباء ؛ ويبقى مشروع الري من مياه النهر امنية لدى الشعب اللبناني لولا الضغوط الاسرائيليه الرامية الى عرقلة تنفيذه حتى تستولي عليه ونجر مياهه الى النقب لتوطين المهاجرين الصهيونيين .

وبعد هذا التاريخ بقليل اي في كانون الثاني عام ١٩٥٥ كتبت دانا آدمز شميدت في المجلة الامريكية الصهيونية « ميدل ايسترن افيرز » (Middle Eastern Affairs) ، تقول :

« كان من الواضح للاسرائيليين ان احلام تطوير النقب لا يمكن أن تتحقق بدون مياه الليطاني »(٢٩).

وفي اول آذار عام ١٩٦٤ ادلى دافيد بن غوريون بحديث الى المجلة الاسرائيلية «هابوكر» قال فيه : « لو كان موشي دايان قائدا اعلى للجيش الاسرائيلي عام ١٩٤٨ لكانت حدود اسرائيل الان أوسع بكثير » فرد عليه في اليوم التالي ييغال الون ، الذي كان قائدا اعلى عام ١٩٤٨ : « لو لم تأمر يا بن غوريون بوقف اطلاق النار لكانت قواتنا قد احتلت الليطاني في الشمال وسيناء في الجنوب وهكذا نكون قد حررنا الجزء الاكبر من اراضينا». وعشية حرب الخامس من حزيران صرح ليفي اشكول رئيس وزراء اسرائيل السابق لمندوب جريدة لوموند (Le Monde) الفرنسية بما يلي : « هناك نصف مليار متر مكعب من مياه نهر الليطاني تضيع سنويا في البحر ويجب استعمالها لصالح شعوب المنطقة ولا يسع اسرائيل العطشانة ان تقف مكتوفة اليدين وهي ترى مياه الليطاني تذهب هدرا الى البحر ، ان القنوات باتت جاهزة في اسرائيل لاستقبال مياه نهر الليطاني المحولة »(٣٠). وبعد هذا التصريح يرد بن غوريون على رسالة الجنرال ديغول التي يسأله فيها ان يفصح له عن رأيه في حدود اسرائيل كما يراها ؛ يقول : « لو سألتني هذا السؤال منذ عشرين سنة لاجبت بأن الحدود الشمالية هي نهر الليطاني والجنوبية شرق الاردن »(٣١). ويكتب موشي دايان في مجلة الجيش الاسرائيلي في تشرين الاول عام ١٩٦٧ قائلا : « ان حدود اسرائيل الحالية ، باستثناء الحدود مع لبنان ، اصبحت مثالية رغم انها غير واقعية»(٣٢). ويضيف دايان في تصريح آخر امام اتحاد شباب الكيبوتز في هضبة الجولان المحتلة فيقول : « ان الضفة الشرقية للاردن ولبنان وسوريا ستكون الفريسة التالية لاسرائيل » .

الا ان العامل الحاسم الذي سيحمل اسرائيل للاسراع بالاستيلاء على جنوبي لبنان هو



الحاجة الملحة الى المياه ، في جنوبي لبنان ما يقارب من ۰۰۰ر۰۰۱ر٤٧ار١ متر مكعب من المياه(٢٢) تحتاجها اسرائيل لتحلية مياه بحيرة طبرية التي تزداد فيها الملوحة سنة عن سنة نتيجة ازدياد الضخ من مياهها عبر قناة بحيرة طبرية ــ النقب . يقدر خبراء اسرائيل في المياه بأن ازمة المياه في اسرائيل ستبدأ بعد سنة ١٩٧٥ ، فابتداء من ذلك التاريخ سيفوق الطلب على المياه الكميات المتوفرة في اسرائيل . يبين الجدول التالي كمية المياه المتوفرة في اسرائيل والطلب الاقصى والادنى على المياه بين عام ١٩٧٠ و ٢٠٠٠ وذلك بملايين الامتار المكعبة(٢٤):

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
الكمية المتوفرة	١٦٢٠	١٦٥٠	١٦٦٥	١٧٥٠	١٨٠٠	١٨٥٠	١٨٥٠
الطلب الاقصى	١٤٥٠	١٥٨٧	١٨٢٥	٢١٠٠	٢٣٠٠	٢٥٠٠	٢٧٠٠
الطلب الادنى	١٤٥٠	١٥١٤	١٦٦٥	١٩٠٠	٢١٠٠	٢٢٠٠	٢٤٠٠
العجز الادنى	—	—	—	١٥٠	٢٠٠	٢٥٠	٥٥٠

قبل أن ننهي البحث عن خطر التوسع الاسرائيلي باتجاه الاراضي اللبنانية لا بد لنا من الاشارة الى ان دولة اسرائيل استطاعت خلال السنين الاستيلاء على بعض الاراضي اللبنانية نذكر منها ما يلي :

ــ اشترى السماسرة اليهود بين عام ١٩١٦ و ١٩٢١ القرى اللبنانية التالية : صلحا ، هونين ، طبريخا ، الصالحة ، واستطاعت الحركة الصهيونية بما لديها من دهاء ونفوذ أن تضم هذه القرى الى حدود فلسطين بعد تعديل الحدود الذي جرى بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩٢٣ ، وشمل هذا التعديل طول الحدود اللبنانية وتم بموجبه سلخ بعض الاراضي الزراعية الخصبة التي كانت تابعة للبنان(٢٥) وجاء تعديل الحدود عام ١٩٤٩ بموجب اتفاقية الهدنة ليكمل سلخ الاراضي الزراعية الخصبة التابعة لقرى الحدود اللبنانية .

ــ نجح اليهود بين الحربين العالميتين في أن يبتاعوا قرية المنارة اللبنانية التي تقع على تل مرتفع يشرف على الجزء الجنوبي ــ الشرقي من جبل عامل ، كما ابتاعوا امتياز تجفيف بحيرة الحولة والمستنقعات المجاورة لها ، وكان الغرض من شراء هذه الاراضي السيطرة على حوض الاردن الاعلى وحوض نهر الليطاني .

ــ عام ١٩٦٧ احتل الاسرائيليون مزارع شبعا وعددها عشرة وشردوا ما يقارب من ٥٠٠٠ شخص كانوا يقطنون فيها ويعتاشون منها .

ــ وبعد حرب ١٩٦٧ شقت اسرائيل الطرقات في بعض الاراضي اللبنانية ، في مرتفعات شبعا وكفرشوبا وسارون الراس ، وانشأت لها مراكز مراقبة في الاراضي اللبنانية ... ولا تزال حتى الان تحتل هذه المرتفعات والمراكز .

ثانيا ــ الخطر الاقتصادي :

تطور الاقتصاد اللبناني بعد الحرب العالمية الثانية نحو اقتصاد يسيطر عليه قطاع الخدمات سيطرة كبيرة ، ففي عام ١٩٧٠ كانت نسبة قطاع الخدمات من الناتج المحلي (البالغ ۰۰۰ر۰۰۰ر٨٦٥ر٤ ل.ل.) ٦٨ ٪ (٢٦) . اما اهم الخدمات التي يتكون منها الاقتصاد اللبناني فهي التجارة ، والسياحة والاصطياف ، النقل ، الخدمات الصحية والتربوية والمالية ، الخدمات العقارية ، الترانزيت واعادة التصدير . وكانت نسبة هذه الخدمات من الناتج المحلي عام ١٩٧٠ كما يلي(٢٧): التجارة ٣ر٣١ ٪ السياحة ٨ر١١ ٪ النقل ٤ر٨ ٪ السكن ٨ر٨ ٪ الخدمات المالية ٤ر٣ ٪ الخدمات الاخرى ٨ر٩ ٪ .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ غشت ١٩٧٢

اما كمية الاطنان في حركة الترانزيت فقد بلغت عام ١٩٧١ /٦١٨ر٦٣٧ر٣٣/ طنا بلغت قيمتها نحو /٠٠٠ر٦٨٧ر٤٢٩ر٢/ ل.ل.(٣٨).

وقد انطلقت هذه الخدمات في لبنان بعد حرب فلسطين الاولى عام ١٩٤٨ على اثر اعلان المقاطعة الاقتصادية العربية للدولة الصهيونية لان العديد من هذه الخدمات انتقل من فلسطين الى لبنان خاصة الترانزيت واعادة التصدير والخدمات المالية والتجارية وخدمات النقل وقد ساهمت بعض الكوادر الفلسطينية التي نزحت الى لبنان (خاصة المالية والتجارية) في دفع تطور الخدمات في لبنان . لقد افاد الاقتصاد اللبناني افادة كبيرة من مقاطعة اسرائيل بل هذا الحدث كان السبب الاساسي لازدهار قطاع الخدمات فيه ، الذي عرف نموا كبيرا في الخمسينات . يقول الاقتصادي الاسرائيلي ميشال شيفر « بأن المقاطعة العربية للاقتصاد الاسرائيلي كان لها نتائج حسنة جدا بالنسبة للاقتصاد اللبناني »(٣٩).

فاقتصاد الخدمات هذا يتطلب استقرارا سياسيا حتى ينمو ويزدهر ، ففترات الاضطراب بالنسبة له هي فترات انكماش وتراجع بينما تكون فترات الاستقرار فترات نمو كبير وازدهار . فاسرائيل تعرف هذا لذلك لا تنفك في السنوات الاخيرة من اطلاق التهديدات الى لبنان والاعتداء على اراضيه وذلك بغية تهديم اقتصاده حتى تركعه وتخضعه لشروطها الرامية الى تصفية حركة المقاومة على اراضيه ، حتى الان استطاع لبنان ان يجتاز هذه المحنة دون الرضوخ الى الشروط الاسرائيلية المهينة للكرامة الوطنية . عدا هذه التهديدات تروج الدعاية الصهيونية بواسطة وسائل اعلامها في الخارج دعايات كاذبة عن لبنان لمنع السواح من المجيء اليه . وقد انشأت لهذا الغرض مكتبا خاصا في اوروبا الغربية لقراءة الصحف اللبنانية يوميا وجمع المعلومات عن حوادث السير والسرقة والقتل وانباء غلاء المعيشة ومن ثم ترجمة هذه المعلومات الى عدة لغات أجنبية وتوزيعها على مكاتب ووكالات السفر في مختلف انحاء العالم تحت عنوان « لبنان كما يراه أهله .. فتأملوه »(٤٠).

خطر اسرائيل على الاقتصاد اللبناني لا يكمن فقط في خلق اوضاع سياسية غير مستقرة تؤدي الى انكماش اقتصاد الخدمات ، ولا في ترويج الدعايات الكاذبة عن الاوضاع الاجتماعية فيه لمنع السياح والمصطافين من المجيء الى ربوعه ، بل يأتي أيضا من طبيعة النشاط الاسرائيلي المشابه للاقتصاد اللبناني . وينقسم هذا الخطر الى ثلاثة أقسام :

- الخطر الحاضر في ظل المقاطعة العربية الراهنة لاسرائيل
- الخطر المستقبلي في ظل المقاطعة العربية لاسرائيل
- الخطر المستقبلي في حال رفع المقاطعة العربية لاسرائيل

آ ــ الخطر الحاضر في ظل المقاطعة العربية الراهنة لاسرائيل :

ان نطاق الخطر الاسرائيلي الحاضر على الاقتصاد اللبناني في ظل المقاطعة العربية الراهنة لاسرائيل ينحصر في اوروبا الغربية وبعض اقطار أوروبا الشرقية وافريقيا السوداء وبعض البلدان الاسيوية ، وقد اتسع هذا النطاق بعد حرب الخامس من حزيران ليشمل بعض الدول العربية بسبب سياسة الجسور المفتوحة التي ينتهجها الاردن مع الاراضي « العربية المحتلة » التي تتسرب من خلالها المنتجات الاسرائيلية بشكل واسع الى الاسواق الاردنية ومنها الى الاسواق العربية الاخرى خاصة دول المشرق العربي ودول الخليج العربي .

يشعر لبنان بخطر اسرائيل في أسواق أوروبا الغربية في القيود التي تفرض على صادرات بعض منتجاته الرئيسية كالحمضيات والتفاح والخضار والبيض لان اسرائيل تسيطر ضمن هذه الدول على تجارة هذه المنتجات التي تعتبر حيوية بالنسبة للصادرات اللبنانية،




المصدر : شؤون فلسطينية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : أيلول ١٩٧٤

ان نحو ٨٥ ٪ من صادرات اسرائيل الزراعيه خاصة الحمضيات والبيض تسوق في أسواق أوروبا الغربية(٤١).

اما المنافسة الاسرائيلية للمنتجات اللبنانية في أسواق اوروبا الشرقية فهي اخف منها في أوروبا الغربية بسبب سياسة هذه البلدان المؤيدة للدول العربية الا ان اسرائيل لا تزال تضايق صادرات الحمضيات اللبنانية الى كل من رومانيا وهنغاريا ويوغوسلافيا حيث تعرض اسرائيل طن الحمضيات واصل الى أسواق هذه الدول بسعر يقل نحو ٢٥ ٪ من سعر طن الحمضيات اللبناني في مرفأ بيروت(٤٢).

اما في افريقيا وآسيا فاسرائيل تضايق الصادرات الصناعية اللبنانية كصناعة الادوات المنزلية وصناعة النسيج والالبسة الجاهزة ؛ وتضايق اسرائيل خاصة صادرات الخدمات الى افريقيا خاصة الخدمات التجارية والعقارية ؛ فالشركات الاسرائيلية ـ الافريقية المشتركة القوية بسبب تأييد الحكومات الافريقية المعنية ؛ تشدد الخناق على المهاجرين اللبنانيين في هذه الاقطار وتعرقل اعمالهم وتحد من نشاطهم(٤٣).

اما في البلاد العربية فمنافسة اسرائيل تقتصر في الوقت الحاضر في نطاق المنتجات الزراعية خاصة الحمضيات . تتسرب الحمضيات الاسرائيلية الى الاردن عبر جسر اللنبي تحت ستار « منتجات الاراضي العربية المحتلة » وبحجة دعم صمود المناطق العربية المحتلة . ومن الاردن تغزو اسواق دول المشرق العربي ودول الخليج . يباع صندوق الحمضيات الوارد من الاردن المحتلة بسعر اغراقي لا يتجاوز ٦٥٠ قرشا لبنانيا في اسواق عمان وسوريا والسعودية ودول الخليج العربي بينما يتراوح سعر صندوق الحمضيات اللبناني بين ١٢ و ١٤ ليرة لبنانية(٤٤). فكان من نتيجة هذا الوضع ان انخفضت صادرات الحمضيات اللبنانية الى كل من اسواق سوريا والاردن(٤٥) وتضرر منتجو الحمضيات اللبنانية وكانت خسارتهم كبيرة جدا نظرا لقوة المنافسة . فرغم الزيادة الكبيرة في كمية الانتاج لم يبلغ ثمن كامل الانتاج القيمة التي بلغها في الموسم السابق(٤٦). هذا ولا يزال وضع المنافسة الاسرائيلية للحمضيات اللبنانية قائم ، لقد اثيرت حوله ضجة كبيرة في موسمي ١٩٦٩/٧٠ و ١٩٧٠/٧١ ؛ الا ان هذه الضجة قد خفت فيما بعد وهذا لا يعني ان المشكلة قد سويت بل يعني بأن منتجي الحمضيات اللبنانيين قد سئموا المراجعة لمعالجة المشكلة وقد تعودوا خلال السنين على العيش مع مشاكلهم المتراكمة لان المسؤولين لا يحركون ساكنا لمعالجة اوضاعهم . ولا يزال مصدرو المنتجات الزراعية اللبنانية يشكون بأسى ولوعة عن المنافسة الاسرائيلية لهم في الاسواق العربية ولكن لا احد يصغي اليهم ، وهذا الوضع ان لم يعالج بأقرب وقت سيكون له نتائج خطيرة جدا على مجمل اقتصاد البلاد العربية ، لان بذلك تكون اسرائيل قد اخترقت جدار المقاطعة العربية لها التي دامت أكثر من ٢٠ سنة(٤٧).

لا يجب التقليل من اهمية خطر اسرائيل هذا على الاقتصاد اللبناني ؛ بل يجب اعطاؤه الاهمية التي يتطلبها : لان اسرائيل تتمتع بمميزات قوية لا يتمتع بها لبنان ، وهذه المميزات كفيلة في المدى الطويل ان تهدم الاقتصاد اللبناني اذا لم يبادر اللبنانيون الى التنبه الى هذا الموضوع ومعالجته مع ما يتلاءم مع المصلحة اللبنانية العربية . ان اسرائيل واعية الى خطر المقاطعة العربية لها لذلك تنظم جهودها وتوحدها على مختلف مستويات الدولة بغية التغلغل الى الاسواق الخارجية لايجاد اسواق لسلعها وخدماتها؛ بينما الجهود في لبنان والدول العربية الاخرى لا تزال مبعثرة وبالتالي ضعيفة وغير فعالة.

ب ــ الخطر المستقبلي في ظل المقاطعة العربية لاسرائيل :

ان العجز المزمن في الميزان التجاري اللبناني والانفجار السكاني في اراضيه سيحمل لبنان في الوقت القريب الى اتخاذ اجراءات على مختلف المستويات الاقتصادية لمعالجة هذا الوضع بغية سد العجز في الميزان التجاري وايجاد عمل ملائم للسكان الذين يصلون الى



عمر العمل . وقد بدأ لبنان فعلا باتخاذ مثل هذه الاجراءات في الخطة السداسية لعام ١٩٧٢ — ١٩٧٧ الذي أقرها منذ سنة . وهذه الاجراءات ستكون في انشاء زراعات جديدة قابلة للتصدير كزراعة الخضار المبكر في البيوت الزجاجية وزراعة الازهار والنباتات العطرية والطبية والفواكه ، او في انشاء صناعات جديدة قابلة للتصدير ايضا كالصناعات الكيمائية وصناعة الادوية والبلاستيك والصناعات المنزلية ، او في توسيع صادرات الخدمات كخدمات النقل والخدمات العقارية والصحية والتربوية . وسيفتش لبنان عن الاسواق الجديدة لصادرات السلع هذه والخدمات في أسواق افريقيا السوداء وآسيا لان اسواق أوروبا لا تتسع الا لبعض الصادرات الزراعية كالزهور والخضار . . . لكن سيصطدم لبنان عندئذ بمنافسة اسرائيلية قوية جدا في هذه الاسواق لان اسرائيل تبني اقتصادها منذ انشائها وتوجهه نحو هذه الاسواق ؛ وستكون السيطرة في هذه الاسواق من نصيب البلد الذي عرف ان ينظم جهوده في سبيل التغلغل الى هذه الاسواق ، فحظ اسرائيل بالسيطرة على هذه الاسواق اقوى من حظ لبنان لان جهودها موحدة في سبيل ذلك بعكس لبنان المبعثر الجهود . مما يفرض على لبنان على الصعيد الرسمي ان ينشىء منذ الان مكاتب متخصصة لمعالجة قضايا التجارة الخارجية مع الدول الافريقية والاسيوية ويجب ان تنظم هذه المكاتب جهودها مع مختلف الدول العربية حتى تكون المجابهة مع اسرائيل فعالة في هذه الاسواق .

ج — الخطر المستقبلي في حال رفع المقاطعة العربية لاسرائيل :

رأينا ان الاقتصاد اللبناني ؛ لا سيما اقتصاد الخدمات ؛ لم ينطلق الا بعد المقاطعة العربية لاسرائيل ، فالمقاطعة أفادت الاقتصاد اللبناني وكانت سبب ازدهاره ونموه[٤٨] فلو رفعت المقاطعة لاستطاعت اسرائيل ان تغزو الاسواق العربية خاصة في[٤٩]:

— تصدير الرساميل الاسرائيلية الى البلاد العربية لان انتاجية الرساميل فيها اكبر مما في اسرائيل لانه يوجد امكانيات افضل للتوظيف في الدول العربية من اسرائيل .

— تصدير المنتجات المصنعة الى الدول العربية (produits manufacturés) .

— تصدير الخدمات التقنية والعلمية والصحية والتربوية .

— تأمين الترانزيت وخدمات النقل بواسطة مرفأي حيفا واشدود .

وبالمقابل ستستورد اسرائيل من الدول العربية المواد الاولية بأسعار منخفضة (امثال البترول ، القطن ، الحبوب ، اللحوم ، السكر والمعادن . . .) كما ستستورد اليد العاملة الرخيصة لان كلفة اليد العاملة اليهودية (خاصة اليد الصناعية) مرتفعة .

اي بتعبير آخر ستكون علاقة اسرائيل مع الدول العربية كعلاقة الدول الصناعية الكبرى مع الدول المتخلفة مما يعني استغلال ونهب لثروات البلاد العربية .

في هذه الحالة ستكون جميع الدول العربية خاسرة في حال رفع المقاطعة ، وستكون الخسارة على لبنان كبيرة جدا لان قطاع الخدمات سيتأثر تأثيرا مباشرا حتى الانهيار كذلك القطاع الصناعي الآخذ بالنمو .

---

١ — ابو رجيلي (خليل) ، **غريغوريوس الحجار**، مطبعة الخليل، بيروت ١٩٧٠، ص ٤٦ و٥٠ .

٢ — تصريح نطقه الاذاعة الاسرائيلية في ٢٧/٦/٧٢ .

٣ — تصريح ابا ايبان ، وزير خارجية اسرائيل في ١٧/٦/٧٢ .

٤ — تصريح ليجال الون في ٢٤/٦/٧٢ .

٥ — عبد الوهاب الكيالي ، **المطامع الصهيونية التوسعية** ، مركز الابحاث الفلسطينية، بيروت، تموز ١٩٦٦ ، ص ٥٧ و ٥٨ .

٦ — راجع عبد الوهاب الكيالي ، **نوايا اسرائيل تجاه لبنان** ، النشرة ، وزارة الاعلام اللبنانية ، عدد ٥٥ .

٧ — **مذكرات تيودور هرتزل** ، الجزء الاول ، ص ٣٤٢ .

٨ — **المصدر السابق**، الجزء الثاني، ص ٦٠٢ .



٩ — المصدر السابق ، ص ٧٠١ — ٧٠٢ .

١٠ — المصدر السابق ، ص ٧١١ .

١١ — Dr. A. Rupin, *Syrien Als Wirtschafagebiet*, 1916, traduit en français par Georges Shaïb, Beyrouth, p. 108.

١٢ — راجع المصدر السابق .

١٣ — فريسكو سر رعنان ، حدود وطن ، لندن ، ذي بلتشوورث برس ، ١٩٥٥ ، ص ٧٨ .

١٤ — المصدر السابق ، ص ٨٢ — ٨٣ .

١٥ — مجلة فلسطين ، الجزء الاول ، العدد ١٥ ، ٥ ايار ١٩١٧ .

١٦ — راجع فريسكو سر رعنان، المصدر السابق، ص ١٠١ .

١٧ — المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

١٨ — فلسطين ، الجزء السادس ، عدد ١٧ .

١٩ — هيربرت صموئيل ، سياسي بريطاني ، يهودي الاصل ، صهيوني النزعة ، عين اول مندوب سام بريطاني على فلسطين .

٢٠ — وثائق الحكومة البريطانية عام ١٩١٩ ، الجزء الرابع ، عدد ١٩٧ ، المادة الثالثة ، ص ٢٨٥ .

٢١ — المصدر السابق ، ص ١٢٧٦ .

٢٢ — مجلة فلسطين ، الجزء الثالث ، عدد ١٧ .

٢٣ — ذكر هذه الحادثة النائب اللبناني ريمون اده ، في بيانه عام ١٩٦٨ عن اعداء لبنان ، وقال انه اطلع عليهـا في وثائق البطريركية المارونية في بكركي .

٢٤ — Trial end Error, *The Autobiography of Chaim Weizman*, Harpers and Brothers Publishers,, New-York, 1949, p. 289.

٢٥ — راجع فريسكو سر رعنان، المصدر السابق، ص ١٣٩ .

٢٦ — جريدة النهار اللبنانية ، ١٣ أيلول ١٩٤٥ .

٢٧ — جيروزاليم بوست ، ٢ ايار ١٩٥١ .

٢٨ — راجع فلسطينيات ، مجموعة من الباحثين باشراف انيس صايغ، م.ت.ف، تموز ١٩٦٨ ، ص ٢١٩ و ٢٢٠ .

٢٩ — راجع « ميدل ايسترن آفيرز » ، المجلد السادس ، العدد الاول ، كانون الثاني ، ١٩٥٥ .

٣٠ — راجع جريدة لوموند ، عدد ٧ تموز ، عام ١٩٦٧ .

٣١ — المصدر السابق ، ١٠ كانون الثاني ١٩٦٨ .

٣٢ — مجلة الجيش الاسرائيلي، تشرين الاول ١٩٦٧ .

٣٣ — République Libanaise, Ministère du Plan, *Dossier de base relutif à la planification général de l'équipement hydro-agricole* du Liban, Beyrouth, Juin, 1971.

٣٤ — Israel Dostrovsky, Water for Israel, new approches to old problems in *Science and Public Affairs, October 1972*, Vol. XXVIII, Number 8, p. 13.

٣٥ — عبدالله عاصي ، صراعنا مع اسرائيل ، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ٩٤ .

٣٦ — حسبت النسبة من الحسابات الوطنية لعام ١٩٦٥ — ١٩٧٠ التي تصدر عن مديرية الاحصاء المركزي في وزارة التصميم العام اللبنانية .

٣٧ — راجع المصدر السابق .

٣٨ — المجموعة الاحصائية اللبنانية ، عدد ٧ ، ١٩٧١ ، وزارة التصميم العام ، بيروت، لبنان، ص ٢٤١ .

٣٩ — Michel Shefer, Les conséquences du baycottage arabe sur les économies israéliennes et arabes, dans *les Temps Modernes*, No. 233 bis, p. 367.

٤٠ — جريدة الجريدة اللبنانية ، ١٩٧٢/٦/٢٤ .

٤١ — خليل ابو رجيلي ، الزراعة اليهودية في فلسطين المحتلة ، م ت ف ، ايار ، ١٩٧٠ ، جدول رقم ١٦ .

٤٢ — من مذكرة مصدري الحمضيات التي رفعت الى وزارة التصميم العام اللبنانية عام ١٩٧١ .

٤٣ — النشرة، وزارة الاعلام اللبنانية، عدد ٥٥ .

٤٤ — *Commerce du Levant*, Numéro spécial No. 4238, 20 Mars 1971.

٤٥ — Amin Hijazi, *Market outlets for citrus frut in Arab and other Countries*, plan Vert, Beirut, November, 1970, p. 10.

٤٦ — راجع جريدة النهـار اللبنانية ، الملحق الاقتصادي ، الاحد في ٤ نيسـان (ابريل) سنة ١٩٧١ ، ص ٣ . ثم راجع خليل ابو رجيلي ، الحمضيات في فلسطين المحتلة ، مركز ابحاث م.ت.ف، بيروت، ايلول ١٩٧٢، الفصل السادس .

٤٧ — Commerce du Levant ، المصدر السابق .

٤٨ — راجع النشرة ، وزارة الاعلام اللبنانية ، عدد ٥٥ .

٤٩ — Shaul Zarhi, *Les Temps Modernes*, No. 233 bis, p. 910-924.





ملف « السياسة الدولية » [٩]

الأطماع الاسرائيلية فى مياه جنوب لبنان

إبراهيم احمد إبراهيم

تشير الدلائل إلى ان القوات الاسرائيلية ستبقى مدة ليست بالقصيرة فى جنوب لبنان او كما قال الجنرال شارون وزير الدفاع الاسرائيلى ، مدة تقل كثيرا عن ١٥ عاما . وحتى مع إنسحاب اسرائيل من جنوب لبنان ، فانها بلاشك سوف تعيد التاثير على الاوضاع فى جنوب لبنان وترتيبها بما يضمن مصالحها فى المدى القريب والبعيد . ومن اهم تلك الترتيبات امتناعها عن الانسحاب من الجنوب اللبنانى إلا بعد توقيع معاهدة سلام مع لبنان وتشير الدلائل الى أن من ضمن تلك الترتيبات [وليس شرطا اعلانها ضمن بنود معاهدة السلام] موضوع استفادة اسرائيل من مياه نهر الليطانى بتحويل جزء من مياهه إلى شمال اسرائيل

وقد يكون على سبيل التكرار ان نذكر الدعاوى القديمة لاسرائيل فى مياه نهر الليطانى . وإن فعلنا ذلك ، فعلى سبيل الاستفادة من درس كيفية تحويل المشروع الصهيونى إلى واقع حى ففى عشية حرب يونيو ١٩٦٧ صرح ليفى اشكول رئيس وزراء اسرائيل السابق لمندوب جريدة لوموند الفرنسية بأن ، هناك نصف مليار متر مكعب من مياه نهر الليطانى تضيع سنويا فى البحر ويجب استغلالها لصالح شعوب المنطقة . ولا يسع اسرائيل الظامئة أن تقف مكتوفة الأيدى وهى ترى مياه الليطانى تتدفق إلى البحر إن القنوات باتت جاهزة فى اسرائيل (منذ يونيو ١٩٦٧) لاستقبال مياه نهر الليطانى المحولة .

وقبل البحث فى تفصيلات المشروع الاسرائيلى لتحويل مجرى نهر الليطانى إلى شمال إسرائيل ، فسوف نبحث أبعاد ازمة المياه فى اسرائيل والتى أدت إلى البحث عن المياه خارج حدودها . ومن ناحية أخرى علينا ان نذكر أن غزو لبنان قد جرى نتيجة لأسباب بعيدة عن المياه . ولكن من المهم ان نذكر أن الانسحاب الاسرائيلى من جنوب لبنان لن يكون بعيدا عن مياه الليطانى وكيفية استفادة اسرائيل منه .

ولقد بلغت ازمة المياه فى اسرائيل حدا كبيرا . إذ ان اسرائيل قد استغلت نحو ٩٥ ـ ٩٨٪ من المصادر العذبة بها . والتى تقدر بنحو ١٦١٠ ـ ١٦٥٠ مليون مترا مكعبا تصنف على النحو التالى :ـ

مياه جوفية	٩٥٠	مليون م مكعب
نهر الاردن وبحيرة طبريا	٦٠٠	مليون م مكعب
المياه المتسربة من الفيضانات	٦٠ ـ ١٠٠	مليون م مكعب
المجموع	١٦١٠ ـ ١٦٥٠	مليون م مكعب



وقد بلغ استهلاك المياه في اسرائيل عام ١٩٧٨ نحـو ١٩٥٠ مليون متـرا مـكعبا مـوزعة على الأغراض التالية :

الزراعة	١٢٠٠	مليون م مكعب (٨٠٪)
الاستهلاك الحضرى	٣٣٠	مليون م مكعب (١٥٪)
الاستهلاك الصناعى	٧٠	مليون م مكعب (٥٪)

هـذا ويزيد استـهلاك اسرائيل بمقـدار ١٥ ـ ٢٠ مليون مترا مـكعبا سـنويا ـ اى حـوالى ١٪ مـن استهلاكها السنوى .

وبالتالى فان اسرائيل قـد ازداد اسـتهلاكها للمياه جذريا منذ عام ١٩٤٩ : من ١٧٪ من مـواردها المائية القابلة للتجدد ، زادت إلى ٩٠٪ عام ١٩٦٨ إلى حوالى ٩٥ ـ ٩٨٪ عام ١٩٧٨ . ولهذا فان النمو الاقتصـادى المستقبلى في اسرائيل يعتمد بصورة أساسية إمـا على تأمين مصادر جديدة للمياه خارج اسرائيل ، وإما على تطوير تقنيات جديدة . وهكذا فانه ، إذا لم يجر عاجلا تطوير سريع للموارد المائية الموجودة ، فسيحدث نقص بمقدار ٤٠٠ ـ ٥٥٠ مليون متر مكعب من المياه خـلال العقد التالى ، كنتيجة للزيادة في عدد سـكان المدن ، أو عندئذ ستواجه ضرورة أخذ هذه الكمية من الاسـتهلاك الزراعى » . ويوضح » إيلى العاد » في مقـالة بعنوان « النزاع على المياه » [أن التقـديـر هـو أن الزيادة المسـتقبلية ، في تعـداد سـكان المدن وفي مسـتويات المعيشة ، ستحتم تطوير ما يقرب من ٤٠٠ مليون متـر مكعب إضافية مـن المياه نحـو عام ١٩٩٠ . فـاذا لم تتوفر الكمية اللازمة فسيصبح مـن الضرورى تحـويل كمية مياه من الانتاج إلى الاستهلاك المنزلى تعادل ثلث ما تستهلكه الزراعة اليوم . وسـيقضى تحـويل المياه ، مـن الزراعة إلى الاسـتهلاك المنزلى إلى انحسـار اقتصادى واجتماعى ، فضـلا عن الاضرار بسياسة توزيع السـكان] أى يؤثـر على سـياسة اسرائيل في تهويد المناطق الداخلية واستيعاب الهجرة إليها .

ولبيان ابعـاد أزمـة المياه الحـالية والمقبلة ، في اسرائيل ، يبين الجدول التالى كمية المياه المتوفرة في اسرائيل والطلب الأقصى والأدنى على المياه بين عام ١٩٧٠ وعام ٢٠٠٠ وذلك بملايين الأمتار المكعبة

وبـالتالى فـان اسرائيل اعتبـارا مـن عام ١٩٨٥ ستعانى من العجز في المياه بحد أدنى ١٥٠ مليون متـر مكعب .

على أن اسرائيل تحاول جادة أن تحسن الوضـع المائى فيها عن طريق تطبيق تقنيات جديدة ومنها على سـبيل المثال :

☐ تطعيم السحب وتنفق عليه اسرائيل نحـو نصـف مليون دولار سنويا .

☐ تحلية مياه البحر ، ومن المقـرر بناء محـطة نووية بحلول عام ١٩٨٨ لانتاج ١٢٠ مليون متر مكعب ، ومن المرجح أن تكون تكلفة تكرير المياه عالية ، ومن جـانب آخر فان تلك المياه مخصصة للاستهلاك الحضرى .

☐ تكرير مياه المجارى . وتكرر منها اسرائيل حـاليا حوالى ٣٠ مليون متر مكعب سنويا تمثل حوالى ٢,٥٪ تقريبا من اسـتهلاك اسرائيل المائى للزراعة . ويقـدر الخبراء أن الرى الذى يستخدم المياه المكررة لن يشكل إلا ٣٢٥ مليون متر مكعب سنويا .

☐ تـطوير تقنيات تـوفير المياه . ويحصـــل الرى الزراعى في اسرائيل على حوالى ٨٠٪ مـن الاجمـالى السـنوى لاسـتهلاك اسرائيل مـن المياه . لذا يتجـه الاهتمـام في اسرائيل نحـو تـوفير المياه في الزراعة الاسرائيلية . وتسـتخدم اسرائيل الرى بـالتنقيط في حوالى ١٠٪ من المساحات المروية ، والرى بـالرش في حوالى ٨٧٪ مـن المساحة المروية . وللرى بـالتنقيط ميزات لتوفير المياه عن الرى بالرش ، وإن كان يستلزم استثمارات عالية ، وهو يستلزم صـيانة كبيرة ، كمـا انه لا يصلح لجميع انواع الزراعات .

وتدلنا الخيارات السـابقة على أن الاجـراء الوحيد الفعال لتوفير المياه داخل اسرائيل هـو تحـول واسـع النطاق من الرى بالرش إلى الرى بالتنقيط . وإن كان يحول دون ذلك صعوبات فنية ومالية . وفي الوقت نفسه يبقى الاقتصاد المائى الاسرائيلى مستغلا بنسبة ٩٥ ـ ٩٨٪ وهو أعلى نسبة في العالم .

وعلى ذلك فانه من الأسهل لاسرائيل أن تقوم بـالبحث عن مصادر مياه خارجية . ويبـرز هنا اسـتغلال مياه نهر الليطانى

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
ـ الكمية المتوفرة	١٦٢٠	١٦٥٠	١٦٦٥	١٧٥٠	١٨٠٠	١٨٥٠	١٨٥٠
ـ الطلب الأقصى	١٤٥٠	١٥٨٧	١٨٢٥	٢١٠٠	٢٣٠٠	٢٥٠٠	٢٧٠٠
ـ الطلب الأدنى	١٤٥٠	١٥١٤	١٦٦٥	١٩٠٠	٢١٠٠	٢٢٠٠	٢٤٠٠
ـ العجز الأدنى	ـ	ـ	ـ	١٥٠	٣٠٠	٣٥٠	٥٥٠



المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : أكتوبر ١٩٨٢

وتطالب اسرائيل بتحويل ٤٠٠ مليون متر مكعب على الأقل من إيراد نهر الليطانى (اى حوالى ٥٥٪ من الايراد الكلى للنهر) ، وذلك عبر نفق يبدأ من نقطة انعطاف النهر نحو الغرب ٩٠ درجة ، بالقرب من قلعة التقيف بالقرب من الحدود الاسرائيلية ، وذلك عبر ممر عميق ضيق ، ويمكن عنده تركيب انبوب طوله ٦ اميال ، وسيقوم الانبوب بتحويل المياه إلى المتولا فى شمال اسرائيل .

ويمكن لكمية المياه ان تزيد إلى اكثر من ٧٠٠ مليون متر مكعب إذا ما أبطل عمل السد اللبنانى فى اعلى نهر الليطانى . وبذلك فان تلك الكميات من نهر الليطانى تزيد فيما بين ٣٥ ــ ٤٥٪ من مصادر المياه فى اسرائيل (قارن بينها وبين وفورات مياه السحب والمجارى والمكررة والتنقيط) .

وقد ارادت لبنان من قبل ان تستخدم حوالى ٣٠٠ مليون متر مكعب من مياه الليطانى تنساب دون استخدام إلى البحر . وقد تم التخطيط لبناء سد لبنانى آخر فى أوائل السبعينات لاستخدام تلك المياه ، لرى وادى البقاع الادنى . وتؤكد المصادر اللبنانية ان المشروع قد عطل نتيجة للتدخل الاسرائيلى لدى حكومة الولايات المتحدة ولدى منظمات التمويل الدولية .

واخيرا يمكن القول ان ازمة المياه خطيرة فى اسرائيل ، حيث انها من أوائل الدول فى درجة استخدامها لمصادر مياهها (٩٨٪) وتحتفظ اسرائيل بالجولان كنقطة إستراتيجية تضمن لها السيطرة على جميع منابع نهر الأردن والليطانى والحصبانى فان التحكم فيها يعطى اسرائيل ميزة استراتيجية من ناحية الوضع المائى بها . واقدمت مبكرا على اعداد وتجهيز الاجراءات الفنية داخل اسرائيل لتحويل مياه نهر الليطانى ، وكل ما يتبقى هى الأعمال المدنية والهندسية على اراضى جنوب لبنان وهو ما يستغرق سنوات قليلة فى إطار المخطط الاسرائيلى . ☐



المصدر : التضامن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٨٤



□ بدأ الاسرائيليون باقامة محطات قرب جسر الخردلة في جنوب لبنان لضخ ١٥٠ مليون متر مكعب من مياه الليطاني الى الخزان الطبيعي في بحيرة طبريا

□ المشروع الاسرائيلي يؤمن استيعاب مليوني مهاجر جديد ويزيد من قدرة اسرائيل الاقتصادية والعسكرية

يوما بعد يوم، تتضح اكثر واكثر الاهداف الحقيقية من وراء الغزو الاسرائيلي للبنان صيف عام ١٩٨٢، تحت ستار ما سمي «بأمن الجليل».

فالتقارير الواردة من الجنوب اللبناني المحتل منذ اكثر من عام، ونصف العام، تؤكد على حقيقة الاهداف الاسرائيلية في لبنان، وهي اهداف كانت موضع دراسة، وتخطيط منظمين من قبل الدولة اليهودية، ومنذ تاريخ اغتصاب فلسطين. ولعل من ابرز الاهداف، والمخططات، المرسومة للبنان هي الاستيلاء على مياهه التي تشكل امرا حيويا ومهما في مخططات التوسع الاسرائيلي في المنطقة العربية، فكانت الحروب العدوانية على الدول العربية في العام ١٩٦٧ وفي العام ١٩٧٣ ثم كان



المصدر : التضامن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٨٤

الغزو الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢ الماضي وهو عدوان يأتي في سياق سياسة الهيمنة، والتوسع الاسرائيلية على حساب الدول العربية من اجل نهب ثرواتها، التي تؤمن استمرارية دولة اسرائيل وفي مقدمة هذه الثروات الثروة المائية التي تفتقر اليها الدولة الصهيونية والتي تحتاجها في عملية استقطابها للمهاجرين اليهود الى فلسطين المحتلة ولري اراضيها الزراعية.

وتشير التقارير الواردة من الجنوب اللبناني، الى ان اسرائيل، قد قطعت شوطا بعيدا في عملية نهب الثروة المائية اللبنانية، وضخها باتجاه الاراضي المحتلة، للافادة منها في عمليات الري، والشفة، مما يمكنها من استيعاب آلاف المهاجرين اليهود الجدد، وتنفيذ مشاريعها الزراعية التي تصب اخيرا في باب مصلحة الاقتصاد الاسرائيلي.

وتؤكد معلومات حصلت عليها «التضامن» من الوافدين الى بيروت من الجنوب، ان اسرائيل وفي سياق تنفيذ عملية سرقة المياه اللبنانية قد بدأت باقامة محطات قرب جسر «الخردلة» لضخ مياه الليطاني الى الخزان الطبيعي القائم لديها او المتمثل في بحيرة «طبريا»، وقد انجزت اسرائيل لهذه الغاية معظم المنشآت ـ حفر نفق يصل «تل النحاس» «بالخردلة» ومنها الى بحيرة «طبريا» ـ وذلك لتأمين ضخ ١٥٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا من نهر الليطاني في اتجاه اراضيها ولم يبق امامها سوى فتح شباك النفق، قرب «الخردلة» اضافة الى تركيب محطات ضخ غاطسة على ان يستكمل هذا المشروع بانشاء سد تجميعي، (سد الخردلة)، لتخزين المياه خصوصا في فصل الشتاء (سعة السد نحو ١٢٠ مليون متر مكعب).

لماذا الليطاني؟

ان حاجة اسرائيل الى المياه العذبة، (الري والشفة)، بلغت مؤخرا الذروة حيث انه وابتداء من عام ١٩٧٥، وصلت عملية استغلال الثروة المائية في اسرائيل من مصادر مختلفة جوفية، وسطحية، حدها الاقصى، (نحو ألف وستمائة مليون متر مكعب)، وبرزت في تلك الفترة مشكلتان رئيسيتان

المشكلة الاولى. تأمين كميات اضافية من المياه لتوسيع الرقعة الزراعية المروية من جهة، وتغطية حاجات الآتين الجدد من المهاجرين اليهود من المياه العذبة من جهة ثانية.

المشكلة الثانية: التخفيف من حدة الملوحة التي تشكو منها مياه الري المنقولة في قنوات الري الرئيسية القائمة حاليا في اسرائيل (خصوصا مشروع طبريا ـ النقب).

وفي مواجهه هذه المشكلات، اعتمدت اسرائيل وبعدما استنفدت استغلالها لكامل مصادر المياه العربية في فلسطين المحتلة وفي بعض الاراضي العربية المحتلة، (نهر الاردن ونهر اليرموك وفي منطقة الجولان السورية حيث روافد اليرموك وانهر اخرى صغيرة تصب في سهل الحولة واخيرا نهر الوزاني).

اعتمدت حلولا مؤقتة اهمها.

١ ـ التقنين في استهلاك مياه الري من خلال استخدام طرق الري الحديثة، (الري بالتنقيط والري الموضعي)، والحد ما امكن من عملية التبخر والهدر.

٢ ـ انتخاب بذور وشتول مؤصلة ومحسنة غير متطلبة للمياه وعن طريق تغطية اوراق الشجر والنباتات وحجبها عن حرارة الشمس.

٣ ـ اللجوء الى عملية تحلية مياه البحر وذلك بالتعاون مع الولايات المتحدة الاميركية.

الا ان هذه الحلول، لم تسمح لاسرائيل بتوفير كميات اضافية من المياه باعتبار ان حاجة اسرائيل خلال السنوات العشر القادمة ستبلغ نحو ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه العذبة سنويا بما يؤمن ري نحو ٢٥ الف هكتار من الاراضي اضافة الى تأمين المياه اللازمة لاستقبال مليون مهاجر يهودي جديد. ومن الواضح ان اسرائيل تتطلع في الوقت الحاضر الى مياه الليطاني، لتوفير هذه الكمية من المياه بحجة وجود مياه فائضة وغير مستعملة منه تذهب هدراً الى البحر خصوصاً وانه لم يبق امام اسرائيل، وكما اشرنا اي مصدر مائي عربي آخر لاستغلاله غير الليطاني.

وقد استغلت اسرائيل بالفعل عملية ما سمته بأمن الجليل عند غزوها لبنان، لتحقيق حلمها القديم الجديد المتمثل في الاستيلاء على مياه الليطاني، وبدأت في التنفيذ تحت بصر وسمع العالم اجمع في سبيل تأمين غزارة مياه عذبة اضافية لا تقل عن ١٥٠ مليون متر مكعب سنويا لتنفيذ برنامج العشر سنوات الذي وضعته لري ٢٥ الف هكتار اضافي، وايواء نحو مليون مهاجر جديد، وهو امر يمكن تأمينه ومن وجهة نظر اسرائيل من مياه الليطاني، التي تؤمن غزارة مياه اجمالية تصل الى ٧٠٠ مليون متر مكعب سنويا يستغل لبنان حاليا منها ٤٠٠ مليون متر مكعب لانتاج الطاقة الكهربائية ولري بعض السهول الواقعة في منطقتي «البقاع» و «الساحل الجنوبي» في حين تذهب كمية الـ ٣٠٠ مليون متر مكعب المتبقية



هدرا الى البحر جنوبي صيدا. ويكفي اسرائيل ان تستغل مياه الليطاني في منطقة «الخردلة» ما بين مرجعيون «وارنون» والمتجهة غربا الى البحر لتأمين كمية ١٥٠ مليون متر مكعب من المياه العذبة سنويا وضخها الى اسرائيل وهو امر يمكنها من تأمين الري لـ ٢٥ الف هكتار اضافي من اراضيها الزراعية البعلية واستيعاب ما يقارب المليون مهاجر جديد وهذا يعني ان في استيلاء اسرائيل على ١٥٠ مليون متر مكعب من مياه الليطاني سنويا سيزيد عدد سكان اسرائيل بنسبة ٢٥ في المائة وتمكينها بالتالي من زيادة نسبة التعبئة في جيشها بالنسبة عينها (٢٥ في المائة) اي ما يقارب المليون و٤٠٠ الف مجند مما سيزيد من قدرة اسرائيل الاقتصادية والعسكرية ويشكل ضمانة هامة للأمن الاسرائيلي تجاه الدول العربية المحيطة بها. اما في حال استغلال اسرائيل لكامل كمية مياه الليطاني المهدورة (٣٠٠ مليون متر مكعب) فانها ستتمكن من استيعاب نحو مليوني مهاجر جديد ومضاعفة قدرة التعبئة في جيشها بنسبة ٥٠ في المائة.

اضف الى ذلك ان اسرائيل ستكون مضطرة، وعند بدء ضخ مياه الليطاني الى داخل فلسطين المحتلة، الى البقاء في بقعة واسعة من الاراضي اللبنانية لتأمين الحماية لمضخاتها ومنشآتها وهذا يعني ان اسرائيل ستبقى في الجنوب وعلى الاقل في المنطقة الحدودية الواقعة ما بين «النبطية» وبلدتي «مرجعيون» و«الخيام» حيث تمتد منشآت الضخ التي بدأت اسرائيل في اقامتها.

واستنادا الى ما تقدم تتضح ابعاد وحقيقة الغزو الاسرائيلي للبنان اقتصاديا، وعسكريا، ليس في لبنان فحسب، وانما في العالم العربي ككل وهو امر يستدعي تحركا عربيا ـ لبنانيا سريعا لمواجهة الهجمة الاسرائيلية الجديدة وذلك قبل ان تنجح اسرائيل في فرض سياسة الامر الواقع، خصوصا وان تنفيذ عملية ضخ مياه الليطاني الى فلسطين المحتلة مرشح لها ان تبدأ في القريب العاجل. فاسرائيل تنتظر تغييرات ديمغرافية في الجنوب ومعطيات لم تتضح بعد وهي اساسا من تخطيطها لتنفيذ مشروعها العدواني.

المطلوب اولا تحرك لبناني تجاه الراي العام العالمي وعبر منظمات الدولية لتوضيح حقيقة اهداف الاحتلال الاسرائيلي للجنوب. الى ذلك مطلوب تحرك عربي مماثل لافشال تحقيق الحلم الاسرائيلي الذي اذا ما تحقق فانه ينذر بعواقب ومخاطر وخيمة على كل الدول العربية

مسؤولية لبنان

يبقى ان نشير اخيرا الى المخاطر التي ستترتب على لبنان من عملية جر مياه الليطاني الى اسرائيل ويمكن ايجاز ذلك بالآتي:

اولا ـ تكريس الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني وعلى الاقل في المناطق الحدودية.

ثانيا ـ تمكين اسرائيل من ضرب مشروع القاسمية الزراعي، وهو مشروع وضع لتأمين ري نحو ٥٠ الف دونم من بساتين الموز، والحمضيات، بين صيدا والجنوب. اي ان اسرائيل ستكون قادرة على تخريب هذا المشروع والتسبب في مشاكل كبيرة لآلاف المزارعين اللبنانيين.

ثالثا ـ حرمان نحو ٥٠ قرية جنوبية لبنانية من مياه الشفة وذلك بقطع اسرائيل لشبكة مياه جبل عامل ما بين الليطاني والطيبة وارنون والتي تؤمن مياه الشفة لـ ٥٠ قرية لبنانية. وتردد مؤخرا ان اسرائيل قد ربطت فعلا هذه الشبكة بشبكة مياه اسرائيلية الى الجليل الاعلى عن طريق خزانات ضخمة اقامتها في بلدتي عين ابل ورميش اللبنانيتين الحدوديتين.

رابعا ـ حرمان لبنان الجنوبي من تنفيذ مشروع ري الجنوب لثلاثين سنة على منسوب ٦٠٠ ـ ٨٠٠ متر والهادف الى انعاش المنطقة والاراضي الزراعية البعلية التي تؤمن قدرة الجنوبي على الصمود.

كما علينا ان نشير في ختام هذا العرض الى مسؤولية الحكومات اللبنانية المتعاقبة في عدم استغلال كامل غزارة مياه الليطاني خلال السنوات الطويلة الماضية وهو امر لو حصل لما كانت نحو ٤٠ في المائة من مياه هذا النهر (٣٠٠ مليون متر مكعب) تذهب هدرا الى البحر ولما كانت بالتالي تشكل مطمعا وحجة لاسرائيل لغزو لبنان.

ان العراقيل التي وضعت امام تنفيذ الشق الثاني من مشروع الليطاني الذي انجز في الخمسينات والمتعلق بانشاء سد في منطقة «الخردلة» لتجميع مياه الامطار والسيول بين القرعون ومنطقة «السد». واستغلالها في ري الاراضي في الجنوب دون ٨٠٠ متر ارتفاع خاصة في ري منطقة النبطية (٢٥ الف هكتار) وانشاء معمل الزرارية لتوليد الكهرباء لما كان هناك هدر في مياه الليطاني كما هو حاصل اليوم ولما كانت هناك ذريعة لاسرائيل لاستغلال هذه المياه ولما كان



المصدر : التضامن

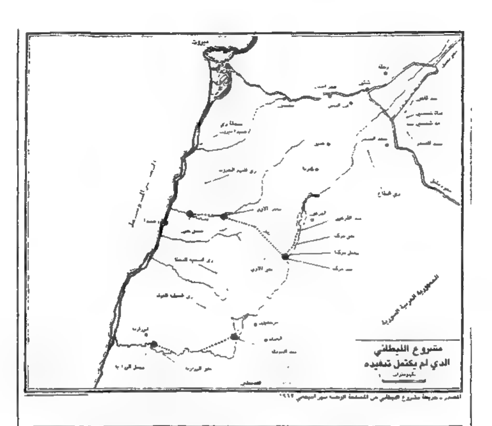
التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٨٤

الجنوب والجنوبي اليوم يعاني من وطأة الاحتلال الاسرائيلي بعد ان عانى طويلا من وطأة الاستغلال السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، الاقطاعي، الذي كان السبب المباشر في حرمان الجنوب الافادة من مشروع الليطاني بحجة على اي منسوب يجب ان يتم الري ٦٠٠ او ٨٠٠ متر، او بحجج اخرى لم يكن الهدف منها ابدا مصلحة الجنوبي وانما ابقاؤه فريسة التخلف السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي ولمصلحة الاقطاع السياسي.

بيروت ـ ابراهيم عواضة



المصدر : النضال
التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٨٤



الليطاني في اسطر

اطول الانهار اللبنانية واهمها (١٧٠ كلم) يروي مساحات واسعة من سهل البقاع وسهلي صيدا وصور. وقد اقيم عليه سدّ عند بلدة القرعون لخزن المياه والاستفادة منها في توليد الكهرباء وفي اعمال الري.

ينبع الليطاني من نبع العليق الى الجنوب الغربي من مدينة بعلبك ثم يتجه جنوبا حتى قلعة الشقيف حيث ينعطف غربا ليصب في البحر شمالي صور حيث يعرف بنهر القاسمية.

يتلقى الليطاني في مجراه من المنبع حتى المصب عدة روافد اهمها البردوني وشتورا وقب الياس والخريزات ومشغرة وزريقون من الضفة اليمنى ونهر الغزيل الذي تنضم اليه ينابيع عنجر من الضفة اليسرى.

تبلغ مساحة الحوض الذي يغذي الليطاني بالمياه نحو ٢١٦٨ كلم مربع او ما يعادل خمس مساحة لبنان

سنة ١٩٥٤ انشأت الحكومة اللبنانية مصلحة الليطاني واوكلت اليها تنفيذ مشروع يقضي بانشاء ثلاثة سدود لتخزين ٣٤٠ مليون متر مكعب من المياه وانشاء ٦ معامل مائية بقدرة اجمالية ١٧٢ الف كيلوات وري مساحة تقدر بـ ٥٠ الف هكتار

وفي نهاية العام ١٩٥٨ باشرت المصلحة بتنفيذ المشروع وانهت المرحلة الاولى منه سنة ١٩٦٥ وشملت اقامة سد القرعون ومعمل مركبة ومعمل جون لتوليد الطاقة في حين بقيت باقي اقسام المشروع من دون تنفيذ وفي مقدمتها الافادة من مياه الليطاني التي تصب في البحر (٣٠٠ مليون متر مكعب) في مشروع القاسمية في الجنوب اللبناني (٣٨ الف هكتار) وعلى مستوى ٨٠٠ متر.



المصدر : الحوادث

التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



هل تكون الحلول الأميركية للمنطقة على حساب لبنان؟

اسرائيل تصر على حصتها في المياه اللبنانية قبل الاحتفاظ بالحزام الأمني!

فيما يستمر نزيف لبنان ، تجيء مبادرة شولتز مفقودة الأمل سلفاً فوزير الخارجية الاميركي جاء ، للمرة الثانية ، الى المنطقة سعيا وراء مصلحة إسرائيل ولا شيء سواه وما يقترحه من حل هو على حساب لبنان أيضا والمحنة في لبنان تتعاظم ، والاضرابات مستمرة . وتستمر معها معاناة اللبنانيين تقول واشنطن ان على لبنان أن يحل أزمته بنفسه لكن ، هل تترك واشنطن اللبنانيين يحلون مشاكلهم بأنفسهم ؟

حاورت « الحوادث » الوزير نبيه بري ، الذي صرح لها ان الأميركيين يتحركون في لبنان لمصلحة اسرائيل وقابلت البطريرك حكيم الذي قال انه يجب اجراء الانتخابات الرئاسية قبل البحث في الاصلاحات . والرئيس رشيد الصلح الذي أصر على ضرورة الغاء الطائفية السياسية وممارسة مجلس الوزراء للسلطة التنفيذية

والأزمة في لبنان مستمرة ، وكذلك النزيف



هناك قناعة شبه شاملة لدى الاوساط اللبنانية المختلفة . ان ثمة وفاقا دولياً يتمثل بموافقة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ومعهما فرنسا والفاتيكان ودول العرب . حول وجوب حل الازمة اللبنانية . واذا لم يكن هذا الحل متيسراً . فعلى الاقل . حل الجانب الداخلي من الازمة اللبنانية التي تتداخل فيها جوانب اقليمية ودولية معقدة قد يطول حلّها ولا يكون في متناول اليد

وعلى الرغم من التقارب الداخلي الذي حصل اخيرا في شأن القضايا الاصلاحية ولا سيما حول موضوعي المشاركة والغاء الطائفية السياسية . وهو ما ظهر في مواقف الاطراف المختلفة حيال الورقة الرئاسية والردود عليها . فان خطوة واحدة لم تتخذ على طريق الوفاق المنشود . مما يثبت مرة اخرى ان الازمة اللبنانية في تشعباتها الاقليمية والدولية ليست خلافاً داخلياً على اصلاحات واحلال هذا الرجل محل ذاك في هذه المديرية العامة او تلك

وفي هذا المجال مثلاً . هناك قول مأثور للامين العام لوزارة الخارجية السفير فؤاد الترك وفيه ماذا استفادت طائفتي من تعييني امينا عاما للخارجية اللبنانية ؟ انا وحدي المستفيد . لا طائفتي ولا اهلي ولا عشيرتي .

ويستغرب نائب جنوبي . زار الولايات المتحدة واجتمع الى مورفي وغلاسبي وشارك في مناقشة الورقة الاصلاحية ثم اطلع من الرئيس الحسيني على ما آلت اليه الردود . كيف ان الافكار اصبحت متقاربة وشبه متطابقة بين الرؤساء الجميل والحسيني والحص . ان لجهة حسم موضوع المشاركة او الغاء الطائفية . فيما المواقف ما زالت على حالها وليس في الافق ما يشير الى ان الوفاق حاصل قبل الانتخابات الرئاسية ويروي هذا النائب وهو احد ابرز النواب المنتمين الى المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى ان موضوع المشاركة بات محسوماً . فلا خلاف في رد الرئيسين الحسيني والحص على ان يرأس رئيس الجمهورية جلسات مجلس الوزراء . ولا خلاف على ان يرأس رئيس الوزراء هذه الجلسات ومن غير تكليف او اذن مسبق . في غياب رئيس الجمهورية . على ان يكون من حق رئيس الجمهورية دعوة مجلس الوزراء الى الانعقاد لاعادة النظر في القرارات التي تصدر عن مجلس الوزراء في غيابه



الرئيس الحسيني طروحاته تتقارب مع مقترحات الجميل والحص

وكشف النائب الشيعي الجنوبي ان موضوع تشكيل الحكومة ايضاً . لم يعد ثمة خلاف حوله فاصحاب الشأن اي السنّة غير موافقين على ان ينتخب رئيس الحكومة في المجلس النيابي كما يطالب رئيس المجلس السيد حسين الحسيني . والحسيني ترك الباب مفتوحاً حين اقترح في ردّه على مقترحات الرئيس . انه في حال الاخذ بالنظرية القائلة بان يكلف رئيس الوزراء تشكيل الحكومة بعد استشارات نيابية ملزمة يجب ان يكون رئيس مجلس النواب الشيعي حاضراً تلك المشاورات كدليل على المشاركة الحقيقية

ويسأل النائب الشيعي . اين الخلاف في موضوع الغاء الطائفية السياسية . وليس سوى الوزير نبيه بري من يطالب بالغائها فوراً . في حين ان رأي الرئيس الحسيني مختلف عن موقف بري ومطابق لموقف رئيس الجمهورية في هذا الخصوص ؟ فالرئيسان يلتقيان عند ضرورة تشكيل هيئة وطنية لدرس الوسائل الكفيلة بالتمهيد لالغاء الطائفية السياسية على ان يجري العمل على الغائها من النفوس قبل الغائها من النصوص

ويستنتج النائب الجنوبي ان الخلاف بين اللبنانيين ليس خلافاً حول اصلاحات . وان حل الازمة اللبنانية يصبح ممكناً عندما تحل الجوانب الاقليمية والدولية من الازمة وهي التي تتمثل في موضوع الجنوب والعلاقة بين لبنان ومحيطه . علماً . والكلام ما زال للمصدر النيابي . انه لو كان الخلاف داخلياً فمن الافضل ان تتم



المصدر : الحوادث

التاريخ : ابريل ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تسويته مع الرئيس امين الجميل بالذات وليس مع سواه. هذا يقدر ابن بيار الجميل والكتائب على اعطائه لا يستطيع ان يعطيه اي رئيس آخر. في حين ان ما يرفضه الرئيس الجميل قد يصبح مع الرئيس الجديد خطاً احمر لا يمكن تجاوزه. مؤكداً انه ابلغ وجهة نظره هذه الى كل من مورفي وغلاسبي

وتبدو المرحلة الآن انها مرحلة ترقب لمتغيرات محتملة في المنطقة. ولبنان يرصد التحركات الاميركية والدولية كلها. نظراً لأن انعكاساتها ستكون ايجابية عليه خصوصاً في حال نجاح شولتز في مهمته. على اساس حمل افرقاء النزاع على التحادث مباشرة. تحت مظلة دولية. هي الواقع مظلة اميركية - سوفياتية تتخذ من الامم المتحدة غطاء لها

لبنان يرصد التحركات لانه يعتقد انه سيكون جزءاً من الحلول المطروحة للمنطقة اذا حصلت الا ان في الاوساط اللبنانية من يشكك في جدوى التحركات الاميركية، لان سياسة واشنطن عودت اللبنانيين وشعوب المنطقة على التقلب وعدم الثبات وبين دبلوماسيي السفارة الاميركية في بيروت من يعتقد ان ليس في جيب شولتز ومساعديه الحلول السحرية ذات المفعول العجيب. خصوصاً ان ما نقلته مصادر دبلوماسية مطلعة عن الاميركيين يفيد انهم لا يحوزون وليس لديهم الرغبة في استخدام الضغوط على اسرائيل ولا سيما على رئيس الوزراء اسحق شامير للقبول بمشروع شولتز على اساس مقايضة «الارض بالسلام». الا ان المصادر الدبلوماسية نفسها تؤكد ان الامر الوحيد الذي يجعلنا نتحفظ على الفشل قبل ان تتكشف نتائج الجولة الاميركية. هو ان وزير خارجية اميركا عائد للمرة الثالثة الى المنطقة في غضون شهر ورضى السوفييت. فعلى الاقل يجب ان تكون في جعبته اسباب خفية للنجاح لم تشأ المصادر الاميركية الافصاح عنها

لبنان المعني بكل هذه التطورات يراقب عن كثب كل ما يجري في داخله وحوله، لان ما يجري الآن يحدد صورة الحل فيه. وصورة الانتخابات الرئاسية ومواصفات الرئيس العتيد وشخصه وطبيعة علاقته مع سوريا وكذلك مع اسرائيل

هذه القناعة عاد بها اخيرا من واشنطن وبعض عواصم العرب مرشح لرئاسة الجمهورية وهو لا يخفي ان ثمة شيئا يُهيأ خلال التحركات الجارية لجر مياه الليطاني الى اسرائيل وهو ما يخشاه لبنان واماط المرشح للرئاسة اللبنانية اللثام عن هذا الموضوع الخطير مؤكداً أن اسرائيل تعتبر ان هذا الموضوع يتحدد في اطار صفقة متكاملة لاحلال السلام في الشرق الاوسط. فاسرائيل استناداً الى المعلومات التي استقاها هذا المرشح من مصادر اميركية، تعتقد ان ما يهمها هو المياه وليس الحزام الامني. نظراً الى حاجتها للمياه

وفي دراسة على جانب من الاهمية للوزير السابق ميشال اده ان المياه الوحيدة. القريبة والاقل كلفة والممكن استخدامها من قبل اسرائيل. هي مياه الليطاني. وهذا ما يبين بما لا يقبل الشك. مطامع اسرائيل في مياه الليطاني.

ان هذه الدراسة، تضاعف من هواجس اللبنانيين ومخاوفهم في شأن المطامع الاسرائيلية بمياه لبنان. لذلك يبقى الجنوب الساحة المفتوحة على الاخطار كما على الحلول النهائية. وكل حل لا يأتي من الجنوب لا يوطىء للحلول الجذرية للأزمة اللبنانية فالحل في لبنان لا يتقرر في ضوء لعبة الاوراق الاصلاحية بل في ضوء حل الازمات التي تعصف بالمنطقة. ولبنان، والحال هذه، يبقى عيناً على الجنوب ومطامع اسرائيل. وعيناً على التحركات الاميركية والدولية في شأن المنطقة، لانه لا بد من ان يتأثر بالتغيرات المحتملة في حال احرزت المبادرة الاميركية نجاحاً او سجلت لريغان انتصاراً تاريخياً.

وليم ضاهر



المصدر : الشاهد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : أغسطس ١٩٨٨

نهر الليطاني و((إسرائيل))



المصدر : الشاهد

التاريخ : أغسطس ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السياج الامني المراد انشاؤه في جنوب لبنان كمقدمة لاستغلال مياه الليطاني

تدرك اسرائيل اهمية جنوب لبنان الاستراتيجية بحدود سيطرتها الحالية سياسيا واقتصاديا وتنمويا فهو يمكنها من التدخل في الشؤون السياسية اللبنانية اضافة الى كونه ورقة ضغط مهمة في يدها وسوقا استهلاكيا لمنتجاتها والمدخل الاقتصادي الى الوطن العربي مستقبلا.

وقد بدأت فعلا متكريس الدويلة العازلة وبدأت محاولاتها لخلق تغيرات ديموغرافية وسكانية وصولا الى اقتراح وزير الطاقة الاسرائيلية لاقامة حكم ذاتي مسخ في الجنوب وانشاء دويلة عازلة تابعة لها يتم بالتعاون معها استثمار مياه الليطاني

ان انسحاب اسرائيل من الجنوب الى حدود هدنة ١٩٤٩ يعني الغاء عملية التحويل وخسارة ربع مليون متر مكعب من المياه سنويا، وما ينتج عنها من عوامل ايجابية بالنسبة لاسرائيل على سائر الارصدة المالية والعمرانية والتوسعية وهذا ما لا تفعله.

لذلك فهي تسرع بعملية السرقة لتصبح (المياه المهدورة) مصدر رزق وزراعة لعدد كبير من المستوطنات التي لا يمكن قطعها، وبالتالي خلق الحجة التي استعملتها مرارا وتكرارا عند سيطرتها على مصادر المياه العربية: حماية مصالحها الحيوية.

لقد حرصت اسرائيل حتى قبل اعتمادها سياسة قضم الجنوب على تنفيذ المشروع الذي يحول جغرافية الجنوب (عمرانيا وسكانيا) من اجل تقليص فاعلية هذه المنطقة على الصعيد السكاني والانتاجي ودفع الاهالي الى الهجرة فتبقى «الصحراء» المختلقة في قبضتها وتحت سيطرتها.

وهي حين تتحدث عن الترتيبات الامنية فان هدفها لا يكمن في منع تسرب الفدائيين بقدر الابقاء على هذه البقعة تحت سيطرتها الدائمة حفاظا منها على شبكة تحويل المياه.



نموذج من الحقول المروية.



انشاء السد المؤقت على القاسمية

□ في الضفة ممنوع على الفلسطينيين حفر بئر جديدة، بينما يقوم الصهاينة بعملية نهب واسعة للمياه.

ان تحويل مياه الليطاني يعني قطع الطريق على الحكومة اللبنانية لتنفيذ مشاريع ريّ الحبوب، وبالتالي عدم امكانية معاودة الانطلاق في خطط الانماء لتلك المنطقة وتبقى المشاريع في انتظار جلاء قوات العدو وسيطرة لبنان على ارض جنوبه.

منذ فترة نشرت وسائل الاعلام نقلا عن شهود عيان — صحافيين اميركيين — رأوا ان اسرائيل بدأت تحويل نهر الليطاني الى بحيرة طبريا عن



طريق استخدام انابيب ضخمة مدفونة تحت الارض مما يوفر لها حوالى (ربع مليون متر مكعب سنويا) من المياه ، ذلك عبر انابيب تعد وتحفر الارض بها.

عادت اسرائيل وكذبت الخبر عبر مكتب الاتصال الموجود أنذاك في لبنان (منطقة بيروت الشرقية — ضبية).

وقيل ان اسرائيل قامت بحفر نفق يربط (سد الخردلي) بـ (تل النحاس) ويجري ضخ المياه من هذا السد عبر شبكة مياه اسرائيلية الى الخزان الطبيعي القائم لديها في بحيرة طبريا.

وقيل ايضا ان اسرائيل انجزت منشآت (نفق) لضخ ١٥٠ مليون م٣ سنويا الى داخل الاراضي المحتلة، ولم يبق امامها سوى فتح شباك النفق قرب الخردلي اضافة الى تركيب محطة ضخ غاطسة على ان يستكمل هذا المشروع بانشاء سد تجميعي لحصر المياه خصوصا في فصل الشتاء.

ولا يمكن القول بأن عملية التحويل قد بدأت فلايزال النهر يصب في مصبه الطبيعي لكن هناك

معض الشواهد عن عمليات للحفر تجري لشق نفق داخل الاراضي الاسرائيلية في اعلى اصبع الجليل وعلى الارجح فان هذه العمليات تتم في وادي البراغيت الذي لا يزيد ارتفاعها عند سطح البحر ٢٠٠ م. وهو مستوى يقل عن مستوى منسوب الليطاني في بلدة دير ميماس اللبنانية.

هذه الاقاويل والاخبار لم تتأكد بعد ويصعب الجزم في تحديد المكان الذي يجري فيه التحويل، ذلك ان كل ما يتعلق بالمياه في اسرائيل يدخل في اطار الاسرار العسكرية.

على صعيد آخر لا بد من الاشارة الى ان الدولة اللبنانية بدأت قبل فترة طويلة مشروعا خاصا لاستثمار نهر الليطاني، وقد نفذت اجزاء كبيرة من المشروع في محافظتي البقاع والجنوب، لكن مراحل المشروع المتعلقة بالمناطق المحاذية لحدود الدولة الصهيونية لم تنفذ بعد.

وفي ظل تجميد مشروع الليطاني يصبح مؤكدا ان تؤدي سرقة مياهه الى كارثة كبيرة للجنوب، واقفال الباب نهائيا امام استفادة لبنان الجنوبي من مياه الليطاني وبالتالي حرمان ٦٠ قرية جنوبية من مياه الشفة اضافة الى الريّ وانهيار الاقتصاد كالاتي:

١ — تقطع المياه كليا او جزئيا عن السهل الساحلي الجنوبي (قناة مشروع ريّ القاسمية التي تروي نحو ٥٠ الف دونم).

٢ — تقطع المياه كليا او جزئيا عن محطات الضخ العائدة الى مصلحة الجنوب التي تؤمن مياه الشفة الى ٦٠ قرية.

٣ — مع تحويل المياه تنهار آمال الجنوبيين في تكوين مصادر دخل اساسية تأتي من زراعة التبغ وزراعات اخرى تحتاج الى ريّ مستمر.

٤ — اعتماد المزارع على الزراعات البعلية وتحوله نحوها لعجزها عن تطوير زراعات المساحات المروية التي تحتاج كمصدر اول واساسي للري .

تفسير جديد «للنهر الدولي» بنظر اسرائيل

اضافة الى ما يوفره تحويل اسرائيل نهر الليطاني الى بحيرة طبريا من تخفيف ملوحتها لتصبح صالحة للريّ، يقدم في الوقت ذاته الى اسرائيل ما يقارب (مليار متر مكعب) سنويا الامر الذي يضاعف امكاناتها الديموغرافية والزراعية والانمائية والعسكرية اضعاف ما هي عليه اليوم للسيطرة على البلدان العربية المجاورة (بالخصوص الاردن) وليمتد سلطانها فيشمل الحدود الموجودة في التوراة التي وعد بها اليهود انفسهم والتي حددت بالانهار العربية — من الفرات الى النيل —، لذلك تجدر الاشارة الى ان التوسع ليس جغرافيا

عاديا بل هو توسع حيوي لنمو اسرائيل الاقتصادي بفضل الموارد المائية الغزيرة.

والمعروف ان النهر (الدولي) هو ذلك الذي يجري تباعا بين اقليمي دولتين او اكثر بحيث تكون ملكيته لاكثر من دولة. بمعنى ان كل دولة تملك الجزء من النهر الذي يجري داخل اقليمها او يقع ضمن حدودها — ويتضح من هذا التعريف ان «دولية» النهر مرتبطة بمجراه فاذا تعدى مجراه الى اقليم دولتين او اكثر اصبح دوليا.

ولان هذا التعريف يحرم اسرائيل من مياه نهر الليطاني باعتبار انه نهر وطني ينبع من لبنان ويجري في لبنان ويصب في لبنان، فقد تقدم الحقوقيون الصهاينة بتعريف جديد للنهر «الدولي» يزعمون فيه ان «دولية» النهر لا تنبع من مجراه بل من الوادي الطبيعي الذي يحضنه. وهذا الوادي الطبيعي يمتد بالطبع الى فلسطين المحتلة وصولا الى تخوم صحراء سينا.

خصائص نهر الليطاني

بسبب اهمية نهر الليطاني الاستراتيجية في الصراع العربي — الاسرائيلي نقدم في ما يلي صورة وافية عن النهر وعمّا انجزه لبنان لاستثماره مع ملحقاته من خلال «المصلحة الوطنية لنهر

الليطاني».

ينبع نهر الليطاني عند نقطة تقع على نحو ٢٥ كلم شمالي بلدة رياق و١٠ كلم غرب مدينة بعلبك وعند تقاطع خط الطول ٣٦,٠٦ درجة شرقي «غرينتش» وخط العرب ٣٤,٠٢ درجة شمالي خط الاستواء، ويصب في البحر المتوسط شمالي مدينة صور حيث يسمى هناك نهر القاسمية عند تقاطع خط الطول ٣٥,١٥ درجة شرق «غرينتش» وخط العرض ٣٣,٢٠ درجة شمالي خط الاستواء.

ينساب مجرى النهر من المنبع باتجاه جنوبي غربي نحو ١٣٠ كلم ثم ينعطف هذا المجرى الى الغرب حتى مصبه في القاسمية بطول ٤٠ كلم بحيث يكون مجموع طول هذا النهر ١٧٠ كلم ويقع مجرى النهر بكامله في الاراضي اللبنانية.

اما انسياب المجرى لهذا النهر فيمر في ثلاثة مراحل جغرافية وجيولوجية:

١ ـ على طول ٧٤ كلم من منبعه ينساب النهر بانحدار ميله ٢,٥٪ ما بين المنسوبين (١٠٠٠م و٨٠٠م) قرب بلدة القرعون ـ البقاع الغربي.

٢ ـ على طول ٤٦ كلم من القرعون حتى منطقة الخردلي في الجنوب اللبناني فان ميل انحداره ١٠٪ ما بين المنسوب (٨٠٠ ـ ٢٥٠كلم).

٣ ـ على طول ٥٠ كلم من الخردلي وحتى البحر يقل الانحدار ليصبح ميله ٥٪ (٢٥٠ ـ صفر).

ولهذا فان مواقع القرعون والخردلي على طول المجرى تؤلف نقاطا مهمة في مشاريع استثمار مياه الليطاني لانها تتمتع (هذه النقاط) بالشروط الهندسية والجيولوجية والجغرافية المناسبة لانشاء السدود وتخزين المياه.

يقع مجرى نهر الليطاني في حوض طبيعي ابتداء من (العتبة) التي تفصل حوض نهر العاصي الذي يتجه مجراه الى الشمال عن حوض نهر الليطاني المتجه الى الجنوب، ومن الغرب قمم السلسلة الغربية لجبال لبنان (صنين ـ الباروك ـ الكنيسة ـ نيحا) ومن الشرق قمم السلسلة الشرقية لجبال لبنان (ومن الجنوب مرتفعات جبل عامل) اي ان حوض الليطاني في مجمله يقع بين المنسوب (صفر) على بعد ١٠ كلم شمالي مدينة صور والمنسوب (٢٦٢٨م) وهذا ارتفاع قمة جبل صنين عن سطح البحر.

١ ـ المساحات الكائنة بين المنسوب صفر و٨٠٠ م ــ ٤٣٠ كلم مربع ٢٠٪.

٢ ـ المساحات الكائنة بين المنسوب ٨٠٠م

احصائيات لاخطر على النهر

ـ اجمالي مصادر المياه داخل اسرائيل ١٦٤٠ مليون مترا مكعبا.

ـ احتياجات اسرائيل حتى سنة ٢٠٠٠ للاكتفاء الذاتي في مواجهة النمو السكاني وزيادة الهجرة، ٢١٥٠ مليون مترا مكعبا.

مصادر اسرائيل المائية والجزئية:

ـ نهر الاردن والروافد: ٦٠٠ مليون متر مكعب.

ـ مياه جوفية ٥٠٠ مليون متر مكعب.

ـ نهر العوجة، ٣٢٠ مليون متر مكعب.

ـ مياه فيضانات وسدود، ٩٠ مليون متر مكعب.

ـ المجموع، ١٦٤٠ مليون متر مكعب.

تجدر الاشارة الى أن محاولات زيادتها للمصادر المائية حتى عام ١٩٨٠ تبلغ ٨٨ مليون متر مكعب.

فائض مياه الليطاني الذي يصب في البحر وتطالب به اسرائيل ٤٠٠ مليون متر مكعب.

مياه الليطاني سنويا ٧٠٠ مليون متر مكعب.

استثمار الدولة حاليا في الليطاني ٤٠ مليون متر مكعب.

يبلغ استخدام اسرائيل حاليا حوالي ٩٧٪ من مصادرها المائية.

□ ان التوسع الاستعماري لـ«اسرائيل» ليس توسعا جغرافيا فحسب، بل هو توسع حيوي لنموها الاقتصادي.



المصدر : الشاهد

التاريخ : أغسطس ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

و٢٠٠٠ ـــ ١٣٣٠ كلم مربع ٦١٪.

٣ ـ المساحات الكائنة بين المنسوب ١٥٠٠ و٢٠٠٠م ـــ ٢٨٠ كلم مربع ١٣٪.

٤ ـ المساحات الكائنة بين المنسوب ٢٠٠٠ و٢٦٢٨م ـــ ١٣٠ كلم مربع ٦٪.

اي ان مساحة حوض الليطاني الاجمالي تبلغ ٢١٧٠ كلم مربع ١٠٠٪

وهي تشمل ١/٥ مساحة لبنان تقريبا.

وتقدر كميات الامطار الهاطلة فوق حوض الليطاني في سنة متوسطة بنحو ١٦٦٠ مليون متر مكعب اي بمتوسط ٧٧٠ ملم/ سنة وهذا المتوسط يختلف من بقعة الى اخرى في الحوض نفسه فعند قمم السلسلة الغربية يفوق المعدل السنوي ١٥٠٠ ملم. بينما يتدنى هذا المعدل في المنطقة الشمالية الشرقية للحوض الى نحو ٤٥٠ ملم ويقرب الى نحو ٧٠٠ ملم عند الشاطىء شمالي مدينة صور.

ويمكن القول ان تصريف نهر الليطاني وروافده هو مجموع الجريان السطحي مضافا اليه تصريف الينابيع، وهذه الاخيرة ترد الى سطح الارض جزءا هاما من مخزون المياه الجوفية. وتساهم المياه الجوفية بما يقارب ١/٣ تصريف النهر، وهي العامل الاساسي في استمرار جريان نهر الليطاني عندما تنحبس الامطار خلال ستة اشهر من السنة.

ويتلقى الليطاني مياه عدد قليل من الروافد تقع جميعها في مجراه الاعلى فنجد على الضفة اليمنى (الجهة الغربية) نهر البردوني وشتورا وقب الياس وعلى الضفة اليسرى (الشرقية) نهر يحفوفا والغزيّل وهذه الروافد اجمالا قليلة الطول متقلبة التصريف فيما عدا الغزيل الذي تغذيه مجموعة ينابيع ـ رأس العين، الفاعور، عنجر.

وتختلف كمية المياه التي يصرفها نهر الليطاني في السنة الواحدة بين نقطة واخرى على طول مجراه. كما يختلف التصريف بين سنة واخرى في نفس الموقع. الا انه بموجب الرصد المائي الذي تقوم به الاجهزة المختصة منذ مايزيد عن ربع قرن، امكن تحديد معدلات لهذا التصريف:

١ ـ القرعون، التصريف السنوي لنهر الليطاني، ٤١٠ مليون متر مكعب (بالمتوسط).

٢ ـ الخردلي، التصريف السنوي لنهر الليطاني ٦٥٠ مليون متر مكعب (بالمتوسط).

ويتضح من الاحصاءات ان ٧٠٪ من التصريف السنوي للنهر يجري في بحيرة القرعون الصناعية خلال بضعة اشهر (يناير، فبراير، مارس، ابريل) وان ١٧٪ فقط من هذا التصريف يجري خلال الاشهر التي تستغرقها الدورة الزراعية (مايو، يونيو، يوليو، اغسطس وسبتمبر) وهذا واقع جريان كافة الانهر اللبنانية باستثناء نهر الحاصي.

فمن الواضح اذا، ان اي مشروع منطقي للافادة من مياه نهر الليطاني يجب ان يبدأ بانشاء سدود وخزانات لتخزين المياه الفائضة عن الحاجة في فصل الامطار، ثم الافادة منها عندما ينخفض التصريف في بقية الفصول وهذا ليس فقط لتنظيم التصريف بين شهر وآخر على مدار السنة بل بين سنة واخرى.

اما مشاريع انشاء السدود فهي تخضع بدورها لاعتبارات اساسية اربعة: جيولوجية هيدرولوجية، وطبوغرافية، اقتصادية.

وعلى طوال مجرى النهر دلت الاستقصاءات على وجود موقعين اثنين تتوفر فيهما مجموعة العوامل السالفة/ الاول في القرعون والثاني في الخردلي.

لقد بدأ تنفيذ مراحل المشروع عام ١٩٥٨ وبلغت الاستثمارات حتى نهاية ١٩٦٨ نحوا من (٢٦٥ مليون ليرة لبنانية) حصلت عليها المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بالطرق التالية:

١ ـ سلف من الحكومة اللبنانية ـ ١٥٠ مليون ليرة.

٢ ـ قرض البنك الدولي للانشاء والتعمير ـ ٨٠ مليون ليرة.

٣ ـ قرض من الصندوق الكويتي للتنمية ـ ٢٠ مليون ليرة.

٤ ـ تمويل ذاتي من واردات المصلحة ـ ١٥ مليون ليرة.

المجموع ـ ٢٦٥ مليون ليرة.

وقد استخدمت هذه الاموال في بناء سد (البرنقاش) في مرحلة واحدة بسعة قصوى (٢٢٠ مليون متر مكعب) وقد انجز عام ١٩٦٥ وفي انشاء ثلاثة معامل لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة اجمالية ١٥٤ الف كيلو واط على التوالي:

ـ معمل عبد العال ـ القدرة ٣٤٠٠٠ كيلو واط (وقع قيد الاستثمار ١٩٤٢).

ـ معمل ارقش ـ القدرة ٧٢٠٠٠ كيلو واط (وقع قيد الاستثمار ١٩٦٥).

ـ معمل شارل حلو ـ القدرة ٤٨٠٠٠ كيلو واط (وقع قيد الاستثمار ١٩٦٨).

المجموع ـ ١٥٤٠٠٠ كيلو واط.

مشروع ريّ البقاع الجنوبي

تبلغ مساحة البقاع الجنوبي (من بلدة رياق حتى خزان القرعون) (٢٥٠٠٠ هكتار) ومتوسط ارتفاع السهل عن سطح البحر ٩٠٠ م وتربته اجمالا جيدة، لا تحتاج الى عمليات استصلاح.

١ من المساحة هذه ٨٠٠٠ هكتار تروى ريّاً دائما عن طريق الافادة من مياه الينابيع ومن بعض

امكانيات المياه الجوفية الا ان تصريف الينابيع متقلب بين شهر وأخر.

وخلال السنوات السابقة، اجرت وزارة الموارد المائية والكهربائية اللبنانية بالتعاون مع بعثة الامم المتحدة للمياه الجوفية دراسات دقيقة ومفصلة لامكانيات طبقات المياه الجوفية في البقاع، ويمكن القول ان هنالك طبقات جوفية غنية بالمياه، ويمكن استثمارها في حدود (٤٠ مليون متر مكعب سنويا).

ان مشروع مصلحة الليطاني يهدف الى ريّ كامل مساحة سهل البقاع الجنوبي عن طريق الافادة من تصريف الينابيع ومن المياه الجوفية المتوفرة مع سد العجز من مياه خزان القرعون (بحيرة القرعون).

ان حاجة سهل البقاع الجنوبي للمياه خلال

الماء هو الأساس

توفر فلسطين من المياه ١,٧ مليار متر مكعب سنويا من خزاناتها السطحية، لكن الإستهلاك الاسرائيلي للمياه يبلغ ٢,٧١٤٥ مليار متر مكعب سنوياو موزعة على النحو التالي:

١,٧٤٤٥ مليار متر مكعب للزراعة.

٤٣٥ مليون متر مكعب للاستهلاك المدني.

١٠٠ مليون متر مكعب للاستهلاك الصناعي. ورغم كل محاولات توفير العجز، ظل هناك ٦٠ مليون متر مكعب عجزا سنوياء مما أدى الى تراكم عجز قدره ١,٧٥ مليار متر مكعب، مما يهدد وضع المياه في «اسرائيل».

دافار ١٩٨٧/١/٢٣

هارتس ١٩٨٧/٦/١٠

منشآت مشروع الليطاني اللبناني

١ ــ سد القرعون:

طول السد ١٠٩٠ م.

ارتفاع السد، ٦٢م.

منسوب سطح المياه الحد الاعلى، ٨٥٨م.

حجم المياه المخزنة، ٢٢٠ مليون متر مكعب.

نوع السد، من الركام الصخري.

حجم المواد الركامية، ٩٦٠٠٠٠ متر مكعب.

عرض السد عند القمة، ٦ م.

٢ ــ معمل عبد العال (مركبا):

القدرة، ٣٤٠٠٠ كيلوواط .

الصنفات، مجموعتان.

المسقط ، ١٩٩م.

التصريف، ٣٣ م مكعب/ ثانية.

ــ معمل ارقش (الاولي):

القدرة، ٧٢٠٠٠ كيلوواط .

الصنفات، مجموعتان.

المسقط ، ٤٠٣,٤م.

التصريف، ٣١,٦ م مكعب/ ثانية.

٤ ــ معمل شارل حلو (جون):

القدرة، ٤٨٠٠٠ كيلو واط .

الصنفات، مجموعتان.

المسقط ، ١٩٣م.

التصريف، ٣٠م مكعب/ ثانية.

مشروع الري النموذجي: (الخط الرئيسي من القساطل الفولانية).

ــ الطول، ٥٥٠٠م.

القطر، من ٧٠٠ ــ ٩٠٠ ملم.

التصريف، ١,٥م مكعب في الثانية.

خط رنشي من الاترنيت.

طول، ٣٩٥٠٠ م.

قطر، ١٠٠ ــ ٥٠٠ملم.

تصريف، ٣٠٠ ــ ٨٠٠ ليتر/ ثانية.

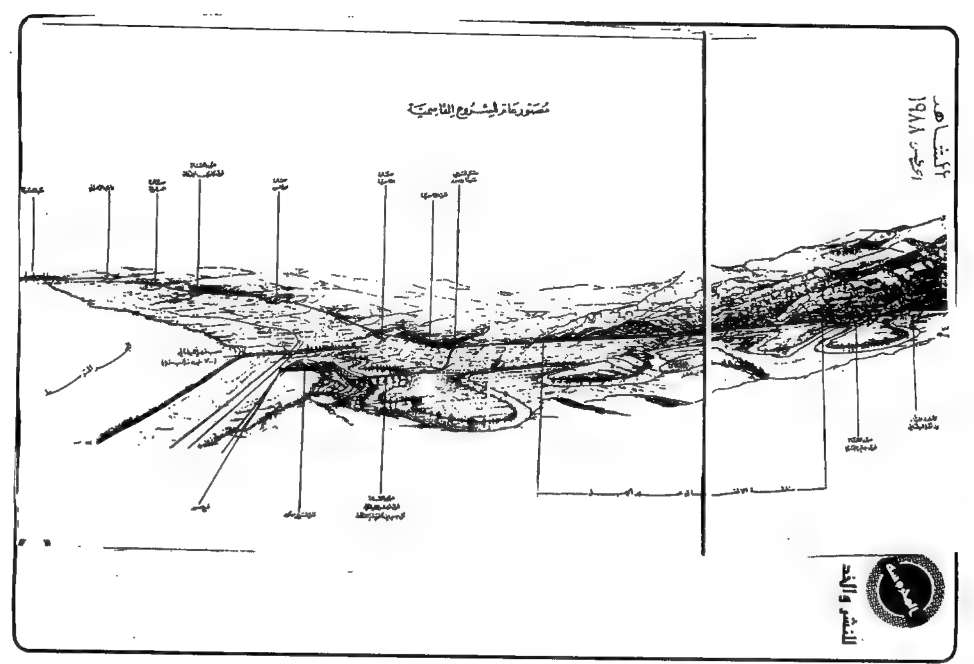
شبكة التوزيع لري ٥٠ هكتار.

خطوط ثابتة بطول ٣٥٠٠ م وقطر ٥٠ ــ ١٠٠ ملم.

ماخذ مياه رئيسة عدد ١٦ بمعدل ١ ــ ٥ هكتار لكل ماخذ.

مشروع ري القاسمية وراس العين.

يروي حاليا ٤٦٠٠ هكتار (صيادا، المنصوري جنوبا).


الشاهد
اغسطس ١٩٨٨
للنشر والخد



المصدر : الشاهد

التاريخ : ٤ غشت ٨ ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدورة الزراعية تقدر بمئة واربعين مليون متر مكعب ستؤمن عن طريق:
- مياه سطحية (ينابيع) ٦٠ مليون متر مكعب.
- مياه جوفية ٤٠ مليون متر مكعب.
- خزان القرعون ٤٠ متر مكعب.

والمرحلة الجاري تنفيذها هي الريّ ١٧٥٠٠ هكتار، ستروى بالطرق الحديثة (من رياق شمالا حتى ضفاف بحيرة القرعون جنوبا) كما تتناول الجزء الجنوبي من الضفة اليمنى وهي تشمل ضمن هذه المساحة اعادة تنظيم ريّ (٥٠٠٠ هكتار) تروى حاليا بالاساليب التقليدية.

كما يجري تقويم مجرى نهر الليطاني وتوسيعه على مسافة ١٠ كلم ابتداء من جب جنين والى الشمال، وذلك لتسهيل جريان مياه الفيضانات وللمساهمة في تجفيف ٥٠٠٠ هكتار تطمرها مياه الفيضانات سنويا وتحد من انتاجها الى درجة كبيرة.

مشروع الرّي النموذجي

قام هذا المشروع لريّ (٢٥٠٠٠ هكتار) من الاراضي على السفوح الغربية هي حاليا من مشارف بيروت حتى الحدود الجنوبية وتتكون غالبيتها من مناطق جبلية شديدة الى متوسطة الانحدار، تربتها كلسية الى كلسية صلصالية قليلة العمق واعدادها للزراعة المروية يتطلب تذليل هضاب كثيرة اذ يستحيل ايصال المياه الى الاراضي بواسطة الاقنية بالطريقة الاعتيادية بسبب الانحدارات الشديدة. وقد سارعت «المصلحة» الى تحقيق مشروع ريّ ١٢٠٠ هكتار من مجموع ٥٤٠٠ هكتار تقع بين نهري الاولي وسينيق وتروى من حوض «انان» عند نهاية نفق جزين (منسوب ٦٢٦ م فوق سطح البحر).

مشروع ريّ القاسمية ورأس العين

مراحل قيد الاعداد:

مشاريع لازمة لريّ السفوح الغربية من السلسلة الغربية لجبال لبنان من مشارف بيروت حتى الحدود الجنوبية مع تأمين كميات المياه الاضافية التي ستحتاجها المساحة خلال السنوات القادمة.

تقدر المساحات لهذه السفوح بـ ٢١١٠ كلم مربع او ٢١١٠٠٠ هكتار يروى منها حاليا ٨٦٠٠ هكتار اي ٤٪ والمساحات المروية تتكون من السهول الصغيرة الساحلية الممتدة على طول الشاطىء كسهول الغدير، والدامور، صيدا، صور.

بيروت ـ هاني قبوط



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٥ يوليـــو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إســرائيل تســرق ميـاه الأنهــار اللبنانيــة ...!!

مطامع اسرائيل في المياه العربية باتت لاتخفى على احد خاصة في ظل تفاقم ازمة المياه في اسرائيل هذا الصيف . حيث وصل العجز الخطير الذى تعانى منه اسرائيل في المياه الصالحة للاستخدام الى نحو مليارى متر مكعب . وتؤكد صحيفة « معاريف » الاسرائيلية ان هذا العجز يتزايد باطراد مع وصول دفعات جديدة من المهاجرين السوفييت وعدم القدرة على توفير مصادر مياه لهم .

وفي اطار المخططات الاسرائيلية لاغتصاب المجارى والموارد المائية العربية كشفت مصادر امنية في جنوب لبنان امس ان اسرائيل قد اتمت ترتيبات ضم واغتصاب مياه نهر الوزانى حيث اقتطعت اخيرا جزءا من الاراضى اللبنانية في محور الغجر - الوزانى وغيرت معالم الارض في محيط نبع الوزانى .

واوضحت المصادر ان قوات الاحتلال نقلت الشريط الشائك الفاصل بين الحدود الدولية من اراضى بلدة الغجر السورية المحتلة الى الضفة الشرقية لمجرى الوزانى . وقالت انه بهذا التعديل في الارض باتت الضفة الشرقية لمجرى الوزانى هي خط الحدود الفاصل بين الاراضى اللبنانية والفلسطينية المحتلة في هذا المحور .

وقدرت المصادر مساحة الارض التى وضعت اسرائيل يدها عليها في منطقة الوزانى بين اربعة الى خمسة كيلو مترات طولا و٨٠٠ متر وكيلو متر ونصف الكيلو متر عرضا .

وكانت قوات الاحتلال الاسرائيلية قد اقامت قبل فترة جسرا على نهر الوزانى واوصلته بطريق عسكرى يربطه بالخط العسكرى الرئيسى الذى اقامته قوات الاحتلال على امتداد الحدود الشمالية لاسرائيل وبذلك اصبحت عملية ضم نهر الوزانى جاهزة .

وتقوم بعثة من قوات الطوارىء الدولية العاملة في جنوب لبنان حاليا بتحقيق ميدانى للتأكد من استيلاء اسرائيل على ارض لبنانية مجاورة لفلسطين المحتلة .

وكانت الحكومة اللبنانية قد طلبت من الامم المتحدة التحقيق في سرقة اسرائيل المياه اللبنانية وفي مطامعها الرامية لوضع يدها ايضا على نهرى الليطانى والحصبانى لزيادة مواردها من المياه ومواجهة ماتعانيه من نقص خطير فيها .

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٤ يوليــــو ١٩٩٠

اسرائيل تعترف بسرقة مياه نهرى الاردن والليطانى

تونس - وكالات الانباء - اعترف موردخاى جولينتش المتحدث باسم شركة المياه الاسرائيلية ، بان اسرائيل تسطو على مياه نهرى الاردن والليطانى

واضاف المسئول الاسرائيلى فى تصريحات نقلتها وكالة الانباء الفلسطينية ، بانه يتم سرقة ٢٠٠ الى ٢٥٠ مليون متر مكعب من نهر الليطانى سنويا ، مبررا هذه السرقة بانخفاض معدلات هطول الامطار وانخفاض منسوب المياه فى بحيرة طبرية

وكان وزير الرى الاردنى قد اتهم اسرائيل الاسبوع الماضى بسرقة ١٣٠٠ مليون متر مكعب من مياه انهار الاردن والعوجا والليطانى سنويا .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٩٠

مخطط اسرائيلى لسرقة ٥ مليارات متر مكعب من المياه العربية

كتب صلاح بديوى :

ذكرت التقارير التى اعدتها جامعة الدول العربية مؤخرا أن الكيان الصهيونى يخطط للاستيلاء على ٥ مليارات م ٣ من مياه الاقطار العربية المجاورة له ويهدف الى جعلها مصدرا ثابتا له فى المستقبل حيث يتوقع خبراؤه أن يرتفع عدد سكانه من ٤ ملايين حاليا الى ٩ ملايين بنهاية القرن الحالى .

أشارت التقارير الى ان خطة العدو تتركز على اساس تكريس أحتلاله لجنوب لبنان ولضمان مصادر المياه الواردة منه واستمرار سرقة المياه الجوفية من سيناء أو محاولة توثيق التعاون مع مصر على حدودها مع فلسطين المحتلة بمجال الزراعة والرى بالاضافة لتكثيف عمليات الاستيلاء على المياه التى يقوم بها العدو حاليا من الضفة الغربية ونهر الاردن وجعلها امرا واقعا فى أية تسوية مستقبلية .



المصدر : الوحدة

التاريخ : نيسان ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محور العدد



مياه الجنوب اللبناني و"الامن القومي الصهيوني"

د. صالح زهر الدين *

يكتسب الموقع الجغرافي أهميته بالغة في عملية فهم التاريخ فهماً واعياً. كما ان الكثير من مشكلات العالم اشتعلت شرارتها بسبب العامل الجغرافي. وليست قضية الجنوب اللبناني سوى إحدى هذه القضايا الأكثر حساسية وخطورة في منطقتنا العربية. طالما أن هناك حركة استعمارية عنصرية عدوانية توسعية استيطانية (هي الصهيونية) تعتبر الجنوب لقمة سائغة، ومن الواجب هضمها وابتلاعها، كما تمثل «اسرائيل»، ربيبة هذه الحركة، قاعدة وركيزة ومخفراً أمامياً لها في الوطن العربي.

وبما أن هذه «الدولة» التي زرعت زرعاً في قلب هذه المنطقة، ككيان غريب وطارىء. فانها أيضاً ليست «طفرة عفوية»، ولم تخلق بطريق «الصدفة». وإنما «وجدت لتبقى» وفق مبدأ أولي في سلم أولويات الاستراتيجية الصهيونية، وكأبجدية القاموس الاستعماري برمّته في القرن العشرين.

وطبيعي أن كياناً من هذا النوع، بحاجة الى مقومات وأسس ثابتة؛ ولولا هذه الاعتبارات لما كان رأى النور أصلاً. «فالأرض» من أولى مقوماته، وقد اغتصبت من أهلها الأصليين، لتتحوّل الى قواعد ومعسكرات استيطانية، و«الاستيطان» لا يقوى إلا بعموده الفقري المتمثل بالانسان اليهودي، وقد استقدمت موجات عدّة من هذه «المادة البشرية» لتكيّف مع الوضع الجديد. ولأن الحياة هي الهدف، ولا حياة لانسان بمعزل عن «الماء»، فقد تكاملت السلسلة الجهنمية الصهيونية الاستيطانية؛ وفي سبيل المحافظة على الأرض كان لابد من توفّر «الأمن» الذي يتطلب بدوره وجود أداة عسكرية كفيلة بتوفير ذلك عبر بناء القوة الذاتية في كل مرحلة لحماية ما تم إنجازه وترسيخه، ثم الانطلاق نحو المزيد، مقابل خلخلة «القوة الذاتية» العربية وأحداث الفجوات فيها بغية «تأبيد» التمزّق والتشرذم والخلاف العربي أمام الوحدة والتماسك في الجسم الصهيوني. وهذا ما يؤدي، في الواقع، الى تعزيز «الأمن القومي الصهيوني» على حساب إدامة اهتراء «الأمن القومي العربي» في وجه اسرائيل. والانصراف الى تقوية البنية العسكرية القطرية لمواجهة الجماهير العربية وقمعها في الوقت الذي تراه السلطة الحاكمة مناسباً.

ولم تكن أطماع الصهيونية واسرائيل في جنوب لبنان ومياهه سوى الحلقة المركزية في هذه السلسلة التي

* رئيس دائرة التوثيق في «المركز الوطني للمعلومات والدراسات» ـ النبطية ـ لبنان



المصدر : الوحدة

التاريخ : نيسان ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تريدها طوقاً أبدياً، ليس للبنان وحده فحسب، بل ومن خلاله طوقاً يزنّر عنق المنطقة برمّتها، تمهيداً لخنقها والقضاء على كل حياة فيها.

إنه صراع ومعركة بين وجودين ـ وجود أصيل، ووجود دخيل ـ وبالتالي بين أمنين ـ الأمن القومي العربي والأمن القومي الصهيوني ـ. والغريب في الأمر أن معظم المعارك تدار بواسطة البترول وفي سبيل البترول في هذا العصر؛ إلا أن معركة الوجود العربي من خلال لبنان تبدأ من جنوبه الذي يفتقر للبترول، بينما يزخر بثروة تعادل في قيمتها بترول الخليج العربي ـ إن لم تكن أهم ـ، وهي ثروته المائية.

فالماء سيكون أحد أسباب التوسع المستقبلي للكيان الصهيوني... ويحتل الماء في اقليم جاف كالشرق الأوسط، قسطاً عالياً جداً من الأهمية، إذ أنه سلعة استراتيجية ثمينة كالأرض، ووجوده عادة يقرّر إمكان الحياة والنشاط الاقتصادي ونوعية كل منهما.

وبما أن العصر عصر قوة وتكنولوجيا، فليس مستغرباً أن يشعل معركة الوجود المصيري هذا، برميل الماء الجنوبي بدلاً من برميل البترول، في ظل «دولة» قامت على الاغتصاب، وديمومة بقائها مرهونة ومرتبطة باستمرارية حالات الاغتصاب هذه.

وتبقى الأرض والانسان والمياه والأمن، في النهاية، هي الهدف، وهذا ما يعطي صراعنا مع «اسرائيل طابع الصراع على الوجود وليس على الحدود». من هذا المنطلق، نتساءل: أين موقع جنوب لبنان ومياهه في معركة الأمن القومي العربي؟ وما هو تأثيره على «الأمن القومي الصهيوني»؟

في الواقع، ترتكز الاستراتيجية الصهيونية في نظرتها الى الجنوب اللبناني كجزء من المجال الحيوي للدولة العبرية ومنطقة هامة يشكل التوسع فيها أحد مرتكزات تلك الدولة. وليست هذه الركيزة بمعزل عن دوافع عدّة، منها ثلاثة على سبيل المثال:

أولاً: وجود منابع مياه نهر الأردن ومجرى نهر الليطاني ومصبّه في تلك المنطقة، وسهولة الدفاع عن الكيان الصهيوني بتوفّر الموانع الطبيعية.

ثانياً: الأهمية العسكرية والاستراتيجية لهذه المنطقة بالنسبة للدولة الصهيونية، والسيطرة من جميع جهات الحدود على المناطق التي قد تشكل مصدراً للمتاعب في المستقبل.

ثالثاً: التوسع السكاني الصهيوني وصلاحية الأرض اللبنانية من ناحية خصوبتها وطبيعتها وحيازة مساحة جغرافية واسعة للتوسع.

فالجنوب اللبناني باعتباره ـ جغرافياً ـ يمثل شمال فلسطين المحتلة، فهو بمثابة فجوة كبيرة في استراتيجية الأمن القومي العربي. وفجوات الأمن لا تقتصر على الجانب العسكري فقط في ظل «العدل الدولي الذي هو بمثابة عملة زائفة في سوق السياسة الدولية» على حد قول أمين هويدي[1]، بل هناك فجوات سياسية، واقتصادية، وجغرافية، ومن الممكن أن تؤدي إحداها في أحيان كثيرة إلى فجوة عسكرية يستغلها الخصم بشكل دقيق للنفاذ من خلالها الى تمتين «أمنه القومي» على مختلف الأصعدة.

ومن جهة أخرى، يمثل الجنوب اللبناني إحدى القوى الأكثر فاعلية في استراتيجية الأمن القومي العربي، إذا أعير الاهتمام الجدّي والكافي. وبنفس الاهتمام الذي يوليه العدو الصهيوني لهذه المنطقة التي «تتمتع بأجود تربة في لبنان من حيث إمكانية المردود الزراعي»[2]. وهو بالنسبة لاسرائيل أحد الشرايين المهمة التي تمدّ الجسم الصهيوني بمقومات البقاء والصمود والاستمرار، ولم تخلُ مذكّرة صهيونية دولية من الإشارة الى أهمية هذا الشريان الحيوي واعتباره عصب حياة «شعب ودولة ووطن». بينما في المقابل، يفتقد عربياً، لأبسط «الحقوق القانونية والشرعية» التي يفترض بها أن تدعمه وتحميه، ولو كانت بعض التصريحات العربية تعترف بوجوده كجزء من الأرض العربية. لكن هذا الاعتراف يبقى عاجزاً في ظل غياب المقومات الأساسية لتثبيت هذا الواقع، وجعله خنجراً في خاصرة الكيان الصهيوني الذي أدمن سياسة «القضم والهضم والضمّ»، المدعومة بسياسة «الجرائم المنظّمة» غير «العشوائية»، مع العلم أن وجود الكيان الصهيوني بحد ذاته، من الأساس، هو بمثابة «الوكيل



المصدر : الوحدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نيسان ١٩٩١

المعتمد للامبريالية ـ وخاصة الاميركية ـ في المنطقة العربية، يخوض حروبها «بالوكالة» وينفذ سياستها «بالوكالة»، و«بالوكالة» أيضاً يقترف المجازر ويثبت أركان «الدولة»، ويسعى دوماً لـ«تمديد» الحدود، وفق سياسة القضم والهضم والضم، تمهيداً للانتقال به من موقع «الوكيل» الى موقع «الأصيل»، وهو أحد المفاهيم الأمنية لـ«بن غوريون» المتمثلة بـ«تأييد دولة كبرى».

واستناداً الى هذه الأسس، يؤكد اللواء الاسرائيلي في الاحتياط «أهرون ياريف» في محاضرة ألقاها بدعوة من «الرابطة الاسرائيلية للعلوم السياسية» بعنوان: «الأرض، الأمن والسياسة الخارجية» قائلاً[3]: «ان لتعبيري الأراضي والأمن أهمية كبرى بالنسبة الى السياسة الخارجية عندما يجري الحديث عن الترتيبات الأمنية. وبالطبع فعندما يجري الحديث عن أراضٍ وأمن، لابد لنا أيضاً أن نذكر أن كلمة أراضٍ يمكن أن تأخذ اسم سيادة على هذه الأراضي. وفي رأيي ان هذا يشكل المرتبة العليا من زاوية الأمن، أو اسم حضور عسكري على هذه الأراضي وهي مرتبة أقل من زاوية الأمن، لأن التجربة علمتنا أن الحضور العسكري في منطقة لا تملك السيادة عليها من شأنه أن يحدث مشاكل...». ويضيف أهرون ياريف بقوله: «وهكذا فانني أعتقد بأن العلاقة بين المصطلحات الثلاثة هي علاقة واضحة، وأعتقد أنه بالنسبة الى الحديث عن اتفاقات سلام، يبرز الأمن على أنه العنصر الأساسي، ولذلك لابد له من أن يؤثر على مصطلح أراضٍ ولابدّ للسياسة الخارجية إذن من أن تبذل قصارى جهدها للتوصل بواسطة أراضٍ، على هذه الصورة أو تلك، الى جلّ ما يمكن إحرازه من أمن. اضافة الى ذلك، لا يمكن بالطبع أن نتغافل عن أن السياسة الخارجية يمكن أن يكون لها أيضاً تأثير معين على مصطلحي أمن وأراضٍ...».

ويتساءل ياريف بعد ذلك عن الحسنات الأمنية التي يمكن للأرض أن توفرها فيقول: «قبل أي شيء يمكن لهذه الأرض أن توفر العمق الستراتيجي، كما ويمكن لها أن تقصّر خطوط الحدود، وربما أن تحوّلها الى حدود أفضل من زاوية الدفاع عنها من خلال توفير عقبات أفضل؛ كما بوسع الأرض أيضاً أن تحسن مقدرتنا على الانذار المبكر، وان تحسن وضعنا الأمني أيضاً، وثمة نقطة أخيرة وهي أن الأرض يمكن أن توفر لنا السيطرة على مصادر مهمة، وعندنا المصدر المهم هو المياه».

وبالنسبة الى المنطقة الشمالية لفلسطين المحتلة، يقول أهرون ياريف: «وأما في الشمال، فلا توجد مشكلة أراضٍ. ولكن توجد لنا مشكلة في الشمال، وهي مشكلة أمن في الشمال، وأقصد لبنان، لنا مشكلة أمن وهي مشكلة حضور ووجود. ليست مشكلة أراضٍ بل مشكلة حضور. ولذلك فان مهمة السياسة الخارجية الآن هي أن توجد أفضل طريق وأجدى طريق، من أجل تحديد مدة وطابع وحجم هذا الحضور... ويتمثل الهدف بالمحافظة بالطبع على مصادر المياه واستغلالها كما يجب أن تستغل».

هكذا يبدو أن أرض الجنوب اللبناني مضمونة النتائج كلياً في القاموس الصهيوني ولا تشكل أي مشكلة بالنسبة لاسرائيل. بينما يؤكد الخبير الأميركي الشهير «توم ستوفر» (وهو أستاذ سابق في جامعة هارفارد وأحد أكبر الخبراء في أميركا في موضوع اقتصاديات المياه والزراعة) في المؤتمر الذي عقد في أوائل شهر آذار / مارس سنة 1984 في عمّان (الاردن) تحت عنوان «اسرائيل والمياه العربية» قائلاً «بأن اسرائيل لا تريد الأرض بمعنى الأمن أو بأي معنى من هذه المعاني المتداولة سياسياً في صحافتنا وصحافة العالم، ولكنها تريد الأرض أساساً وفي الدرجة الأولى ما تحتويه من ثروة مائية بالذات»[4].

ان السياسة الصهيونية تجاه جنوب لبنان لم تعد خافية على أحد، وتعلن عن أطماعها علناً وبدون حياء. ومتى كان للحياء وجود في قاموس اللصوصية. وخصوصاً عند محترفي السرقة والاغتصاب كما هو حال اسرائيل؟ وقد أشرنا الى الدوافع الرئيسية لأطماعها، وهي بالطبع ترتكز الى دعائم استراتيجية تتمثل بما يلي:

أولاً: الهجرة اليهودية.

ثانياً: تأييد دولة كبرى لاسرائيل، والمتمثلة اليوم بالولايات المتحدة الاميركية.

ثالثاً: الحدود. وقد رفضت اسرائيل منذ قيامها رسم حدود «لدولتها»، وهي الوحيدة التي يفتقر دستورها الى



حدود واضحة... وذلك لأن احتلال الأراضي التي تطالب بها اسرائيل سيحسن من وضعها الاقتصادي والسياسي»[5].

رابعاً: التفوق النوعي والكمّي للجيش الصهيوني. وهذا هو أهم عامل من أجل الحفاظ على أمن اسرائيل وسياستها الخارجية حسب ما أكدته جريدة دافار الصهيونية بتاريخ 1976/1/16.

ويعتبر دافيد بن غوريون أن هجرة اليهود الى «اسرائيل» هي احدى الدعائم الرئيسية للمفاهيم الأمنية في استراتيجية الحركة الصهيونية، وذلك لأن تعزيز الطاقة البشرية ـ كما يؤكد ـ هو عامل أساسي في حل مشكلة الأمن، ويخدم إمكانات التوسع... والهجرة تستلزم الاستيطان بالطبع، والذي هو بدوره عنصر مهم من عناصر الأمن، وخط دفاعي أول.

والجدير بالذكر ان عملية السيطرة الصهيونية على الجنوب اللبناني ومياهه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية «الهجرة» اليهودية و«التهجير» اللبناني «المؤيّد» بغية الانقطاع عن الأرض الأم عبر نزيف بشري متواصل من الجنوب الذي يعتاش أكثر من تسعين بالمئة من سكانه من الزراعة، مع العلم ان المياه تمثل العمود الفقري للاقتصاد الزراعي الجنوبي، ويأتي نهر الليطاني في طليعة مصادر المياه هذه.

وما يؤكد ذلك هو جوهر فكرة الأمن عند حزب العمل الاسرائيلي أيضاً، والتي عبّر عنها إيغال آلون قائلاً «برسم خريطة جديدة لاسرائيل من شأنها أن تمنحها أقصى احتياجات الأمن مع أقل عدد ممكن من السكان العرب»[6]. ويوضح آلون بقوله: «نحن لا نستطيع التخلي عن مبدأ الحدود الآمنة. كما لا نستطيع العودة الى حدود 1949. والتعديلات إذا كانت صغيرة لن يكون لها معنى ولا دلالة! إذ لسنا بصدد الحصول على أمن تكتيكي. بل نريد تحقيق أمن استراتيجي ملموس»[7].

والواقع أن طروحات آلون هذه أصبحت تمثل «مدرسة أمنية» داخل اسرائيل تعكس عدداً من المفاهيم الأمنية الثابتة والجديدة. وتتلخص هذه المفاهيم بما يلي: 1 ـ الحرص على استمرار التفوق العسكري. 2 ـ الحرص على العمق الجغرافي. 3 ـ الحدود الآمنة»[8].

على ضوء هذه المعطيات الاستراتيجية، يأخذ الجنوب اللبناني بعداً أولياً وأهمية قصوى في المنظار الصهيوني. إذ أن سقوط الجنوب بيد العدو يعطي اسرائيل امكانات لاستقدام مئات الألوف من المستوطنين الجدد، إضافة الى تأسيس وتجهيز قوة عسكرية صهيونية لا بأس بها، وزيادة عشرين بالمئة الى قوة اسرائيل الاقتصادية والبشرية، والأهم هو السيطرة على مقدرات الجنوب المائية.

ومن المعروف أن الماء قليل في اسرائيل. ففي تشرين الأول / أكتوبر 1979 مثلاً، هبطت كمية المياه التي تمتلكها «دولة العدو» الى ما دون «الخط الأحمر» في بحيرة طبرية التي تعتبر خزان البلد الاستراتيجي. وقد حذّر مديرو «مكوروت» الكبار، وهي شركة المياه الاسرائيلية. في 2 آب / اغسطس سنة 1979 من أن 95 بالمئة من احتياطي مياه اسرائيل الجوفية قد استهلك. وان كمية المياه المخزونة تكفي البلد ستة أشهر فقط.

هنا لابد من التساؤل، هل يعني ذلك مقدمة لأن تصبح مياه الليطاني مثلاً هي المنقذ لأزمة المياه التي تعانيها دولة الاحتلال الصهيوني؟ وهل يتحمل لبنان وجنوبه تحديداً مسؤولية ما سينجم عن هذه الأزمة المائية الصهيونية لتتخذ بعدها حكومة العدو قرارها «التاريخي» بعملية «سلام الجليل» ضد لبنان في حزيران (يونيو) عام 1982 بحجة تعرّض سفيرها في لندن ـ شلومو أرغوف ـ لعملية اغتيال. بينما كان قادتها السياسيون والعسكريون قد اتخذوا قرارهم قبل أكثر من عام على هذه الحادثة بعملية اجتياح لبنان، ومياه الليطاني هي هدفهم المركزي في ذلك مهما ابتدعوا من ذرائع وحجج مختلفة أخرى؟

في هذا الاطار، أشار العلاّمة الشيخ محمد حسن الأمين الى الاجراءات الصهيونية التي اتخذت بعيد الاجتياح الصهيوني للبنان سنة 1982 في منطقة الليطاني (الخردلي) لجرّ المياه من هذا النهر. الأمر الذي يستدعي أن يكون هناك حماية عسكرية لعملية (السرقة) هذه، وهذه الحماية لا تتم إلا من خلال اشراف عسكري مباشر على مياه نهر الليطاني»[9]. وهذا



المصدر : الوحدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مينا ير ١٩٩١

ما يمثل بالتالي تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي كله.

وتأكيداً لتخوفات العلّامة الأمين، فقد ذكر الصحفي «جون كولي» في صدر الصفحة الأولى من الـ«هيرالد تريبيون» بتاريخ 10 حزيران (يونيو) 1983 أنه استقى معلومات من المخابرات المركزية الاميركية مفادها أن اسرائيل تقيم نفقاً للوصول الى مياه الليطاني عند جسر الخردلي (الذي يرتفع 240 متراً عن سطح البحر). فجاء الى المنطقة وأمضى خمسة أسابيع بين بيروت والجنوب واسرائيل، وتأكد له أن المشروع قائم على قدم وساق، وانه يقوم على حفر نفق طوله 10 كلم من منخفض وادي البراغيث في فلسطين الى نقطة منحدرة تحت «سدّ الخردلي»، ومن شأن هذا النفق أن يحول مياه الليطاني الى الأراضي التي تسيطر عليها اسرائيل[10].

وبشيء من الدقّة والتفصيل، يتناول الاستاذ أحمد بهاء الدين[11] هذه المسألة الحساسة فيقول: «... فلما هيأت اسرائيل الظروف للغزو (اجتياح 1982) واقتحمت الجنوب اللبناني بدأت تتصرف في موضوع تحويل مياه الليطاني على الفور. المخطط جاهز. الخرائط موجودة. الدراسات الجيولوجية متوفرة. الخبراء والمهندسون يزحفون وراء الدبابات والطائرات. وبالتالي أمكن لها أن تبدأ في المشروع فوراً دون ضياع وقت ودون أية ضجة».

وتوقع بهاء الدين ألا تنسحب اسرائيل من الجنوب اللبناني مهما كان الأمر. ويبني توقعه هذا على أسس علمية ومنطقية واضحة عندما أكد بأن تخلّي اسرائيل عن الأرض، معناه امكانية تدمير الأنابيب التي مدّتها في هذه الأرض، وإلغاء عملية تحويل مياه الليطاني، وهذا ما لن تسمح به مطلقاً بحجة ضمان مصالحها الحيوية... كما أن مشروعاً من هذا النوع يغيّر الجغرافيا في المنطقة بصورة واقعية. إذ أن الأرض بغير ماء تصبح صحراء. وسحب الماء من منطقة ما معناه الحكم على هذه المنطقة بأن يبقى عدد سكانها، وأن يبقى انتاجها، وتبقى فاعليتها، محدودة بحدود أبدية. وهذا ما تريد اسرائيل أن تحكم به على الجنوب اللبناني.

ورغم قناعتنا الكاملة بأن مشكلة المياه في اسرائيل تحتل مكاناً بارزاً في توجيه سياستها وتحديد استراتيجيتها، كما ان أطماعها في جنوب لبنان، وفي مياهه على وجه الخصوص، لها جذور تاريخية ولم تكن بالتالي حديثة العهد. لذلك، يبقى هذا البحث ناقصاً اذا لم تكن العودة الى هذه الجذور، قاعدة ومرتكزاً وأساساً.

من هنا نستطيع تلمّس الطريق الى هذا الموضوع الذي يستند الى عدّة نقاط أبرزها:

أولاً: النشاط الصهيوني في هذا الاطار، حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

ثانياً: النشاط الصهيوني خلال عام 1919، وبالتحديد أثناء مؤتمر باريس للسلام.

ثالثاً: النشاط الصهيوني بعد مؤتمر باريس 1919.

رابعاً: المشاريع المائية الصهيونية.

خامساً: واجب العرب، وضرورة الأمن القومي العربي في مواجهة الأمن القومي الصهيوني الذي يمثل مصدر التهديد الرئيسي.

في الواقع، أن البحث في المشكلة المائية في فلسطين قديم قدم الحركة الصهيونية نفسها. ومنذ أن بدأ حلم استعادة أرض صهيون يراود مخيّلة قادتها حوالي منتصف القرن الماضي، أدرك هؤلاء القادة أن تحقيق أهدافهم في تهجير ملايين اليهود الى فلسطين لن يتم إلا بالتوسع في السيطرة على أرضها، وأن التوسع في استغلال الأرض لن يتم إلا بتأمين كميات كافية من المياه لإروائها، وبالهيمنة الكاملة على مصادرها.

- ومنذ عام 1873، تجلّى التعاون الكامل بين الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية الناشئة وقتذاك، حول هذا الموضوع بالذات، حين أوفدت الجمعية العلمية البريطانية بعثة من الخبراء والمهندسين الى فلسطين، برئاسة الجنرال «تشارلز وارن»، لتقصّي ما فيها من موارد طبيعية ومنها المياه. وقد كان في التقرير الذي نشرته هذه البعثة، إثر عودتها عام 1875، أول إشارة الى الدعوى اليهودية القائلة بامكان اتساع فلسطين والنقب لإسكان الملايين من البشر. وبأن من الممكن ريّ صحارى الجنوب إذا أمكن نقل بعض كميات المياه الموفورة في شمالي فلسطين الى جنوبها تحقيقاً لهذا الغرض.



المصدر : الوحدة

التاريخ : يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقد بدأ المهاجرون اليهود الأولون، منذ عهد الدولة العثمانية في أوائل هذا القرن، يتسللون الى الأراضي الشمالية من فلسطين القريبة من مصادر مياه الاردن وبحيرة طبرية وبيسان، ويحاولون امتلاكها واستثمارها وتركيز أقدامهم فيها. وفي هذه المنطقة بالذات شرع اليهود ينشئون أولى مستعمراتهم في فلسطين، بتوجيه وتشجيع من كبير زعمائهم يومذاك تيودور هرتزل، وبدعم وعون من كبير مموّليهم روتشيلد. واستمرت الصهيونية، منذ تلك السنين، تخطط وترسم وتقتنص كل فرصة لتضع أجهزتها في مركز القدرة على التحكم بمصادر مياه الأرض المقدسة، لتستثمرها لصالح مشاريعها الاستيطانية، على حساب مصالح أصحابها الشرعيين، عندما تتيح لها ظروف المستقبل الفرصة الملائمة لتحقيق ذلك[12].

اضافة لذلك، وأثناء اللقاء الذي جرى في 2 تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1898 بين تيودور هرتزل وقيصر المانيا غليوم الثاني في خيمة القيصر في فلسطين، قال هرتزل للقيصر: «ان فلسطين هي البلد الذي عاش فيه اليهود في الماضي وانها في وضعها الحاضر صالحة للاستعمار». فردّ القيصر قائلاً: «ان الأرض بحاجة الى الماء والظل. ان المستوطنات التي رأيتها، والالمانية منها لا تقلّ عن اليهودية، تصلح مثلاً لما يمكن عمله في الأرض. هناك متّسع للجميع، لكن لابدّ من توفير الماء والظل»[13]. ومن هنا يبدو أن كلام الجنرال وأهرون ياريف في محاضرته (التي ذكرناها سابقاً) يستند الى هذه القاعدة. وكذلك الحال بالنسبة الى الصهيوني البريطاني هربرت صموئيل (الذي كان أول مندوب سامي بريطاني على فلسطين، والذي قال عنه حاييم وايزمن «انه صموئيلنا») في مذكرته عن «مستقبل فلسطين» التي وزعها على أعضاء الوزارة البريطانية سنة 1915، جاء فيها: «ان حدود فلسطين تبدأ حيث تنتهي حدود متصرّفية جبل لبنان المستقلة»[14].

- وجاء في نشرة لجنة فلسطين البريطانية الصهيونية الصادرة في لندن بتاريخ 15 شباط / فبراير سنة 1917: «... وان الحد الاستراتيجي الطبيعي الوحيد (للدفاع عن فلسطين) هو القطاع الذي يقع في الشمال من صيدا الى أقصى الحدّ الجنوبي للبنان. والحد الطبيعي الآخر هو وادي البقاع... وجبل الشيخ»[15].
- وفي عام 1918، رسمت اللجنة الاستشارية الصهيونية لفلسطين حدود البلاد الشمالية حيث جعلت الحد الشمالي لفلسطين يمتد من الليطاني الى بانياس، وفي نفس الوقت قام يهود هولنديون يطالبون بتوسيع الحدود بحيث تشمل في حدّها الشمالي نقاطاً لا تبعد عن بيروت ودمشق»[16]. هذا، ولقد تميزت سنة 1919 بنشاط صهيوني محموم ومكثّف على أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى بانتصار الحلفاء ـ حلفاء الصهيونية ـ وخصوصاً في مؤتمر السلام في باريس.
- ففي 3 شباط (فبراير) 1919 تقدمت المنظمة الصهيونية العالمية بمذكرة الى المجلس الأعلى لمؤتمر السلام في باريس أوضحت فيها معالم الحدود التي تريدها لفلسطين. أي للأراضي التي يراد تحويلها الى دولة صهيونية. وتعتبر هذه المذكرة على جانب كبير من الأهمية والخطورة في الوقت نفسه. وعلى هذا الأساس سنتطرق الى أهم نقاطها المميزة ولو بشيء من التفصيل؛ تقول هذه المذكرة[17]:

«ان حدود فلسطين يجب ان تتبع الخطوط العامة المبينة فيما يلي: تبدأ الحدود في الشمال بنقطة تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط في جوار صيدا، وتتبع مجاري مياه الجبال اللبنانية حتى جسر القرعون. ومنها الى البيرة، متّبعة الخط الفاصل بين حوضي وادي القرن ووادي التيم، ثم تتجه جنوباً متّبعة الخط الفاصل بين السفوح الشرقية والسفوح الغربية لجبل الشيخ حتى تصل الى جوار بيت جنّ. ثم تتجه شرقاً متّبعة الضفة الشمالية لنهر مغنية حتى تحاذي الخط الحديدي الحجازي، الى الغرب منه.

وفي الشرق خط محاذٍ للخط الحديدي الحجازي



والى الغرب منه، ينتهي في خليج العقبة. وفي الجنوب خط يتم الاتفاق عليه مع الحكومة المصرية.

ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط.

ويجب أن تسوّى أية تفاصيل للحدود، أو أية تعديلات تفصيلية عليها بواسطة لجنة خاصة يتمثل فيها اليهود.

وتضيف المذكرة: «ان الحدود المبينة أعلاه هي ما نعتبره جوهرياً للأسس الاقتصادية اللازمة للبلد. ويجب أن يكون لفلسطين مخارجها الطبيعية الى البحار، وسيطرتها على أنهارها ومنابع مياهها. وقد رسمت الحدود على أساس مراعاة الحاجات الاقتصادية العامة والتقاليد التاريخية للبلد، وهي عوامل يجب أن تراعيها بالضرورة اللجنة الخاصة عندما تضع خطوط الحدود المعينة. وعلى هذه اللجنة أن تراعي أنّ من الملائم جداً، لمصلحة الادارة الاقتصادية، أن تكون مساحة فلسطين الجغرافية أوسع ما يمكن، كي تستطيع مع الوقت استيعاب أعداد كبيرة من السكان الميسورين، يستطيعون تحمّل أعباء حكومة عصرية حديثة بأسهل مما تتحملها بلاد صغيرة محدودة السكان بالضرورة.

ان الحياة الاقتصادية لفلسطين، شأنها في ذلك شأن أي بلد جاف، تعتمد على موارد المياه المتوفرة. ولذلك فإن من الأمور الحيوية ألا يكتفي بتأمين جميع موارد المياه التي تغذّي البلد حالياً، بل أن يكون من الممكن أيضاً حفظها والسيطرة عليها في منابعها.

وتضيف المذكرة مؤكدة «أن جبل الشيخ هو بالنسبة الى فلسطين «أبو المياه» الحقيقي. ولا يمكن فصله عنها من دون انزال ضربة أساسية بحياتها الاقتصادية. فجبل الشيخ لا يحتاج الى إعادة تشجير فقط، بل يحتاج أيضاً الى أعمال أخرى ليصبح مرة ثانية خزان ماء للبلاد. ويجب إذن أن يبقى تحت سيطرة أولئك الذين هم أكثر رغبة وأقدر على إعادته الى نفعه الأقصى. ويجب وضع ترتيبات دولية لحماية حقوق المياه للسكان الذين يعيشون الى الجنوب من نهر الليطاني. واذا ما لقيت هذه المنابع عناية صحيحة فمن الممكن استخدامها لتنمية لبنان وكذلك لتنمية فلسطين...».

ان هذه المذكرة قد رسمت لنا بوضوح صورة جليّة عن الأطماع الصهيونية في الأرض اللبنانية منذ عام 1919. ويمكن أن نحدّد هذه الأطماع جغرافياً في شقّين:

1 ـ الأرض: احتلال واغتصاب الأراضي اللبنانية الواقعة جنوب خط صيدا ـ القرعون ـ البيرة ـ بيت جنّ.

2 ـ المياه: الاستيلاء على أكبر نسبة ممكنة من مياه نهر الليطاني.

- كذلك نشرت «وثائق الحكومة البريطانية»[15] جزءاً من الرسالة التي بعث بها هربرت صموئيل الى أحد أعضاء الوفد البريطاني في محادثات السلام في باريس. يقول فيها: «ان نجاح مخطط مستقبل فلسطين بأسره يعتمد على مدى قدرة البلاد على استيعاب المهاجرين اليهود، وهذا بدوره يعتمد على تطوير الصناعة والزراعة. ويعتمد تحقيق ذلك على توفر المياه والقوة المائية، ومن هنا كانت الحدود الشمالية المقترحة حيوية للغاية».
- كما تؤكد هذه الوثائق ذاتها، أنه في اجتماع صهيوني ضمّ «فيلكس فرانكفورتر» و«لويس برانديس» و«بلفور» واللورد «بيرسي»، جرى التأكيد على ما يلي:

– ان فلسطين يجب ان تكون الوطن القومي لليهود، لا أن يكون لليهود وطن قومي في فلسطين وحسب.

– يجب توفير مجال اقتصادي رحب لفلسطين اليهودية واكتفاء ذاتي وحياة اجتماعية صحية، وهذا يعني حدوداً مناسبة لا مجرد حديقة صغيرة في فلسطين، وبعد ذلك السيطرة على المياه في الشمال.

- وأثناء انعقاد مؤتمر السلام في باريس أيضاً سنة 1919، وجّه حاييم وايزمن رسائل الى كل من وزير خارجية بريطانيا اللورد بلفور، والى عضو الوفد الايطالي في المؤتمر. وجاء في رسالة وايزمن الى بلفور حسب النص الذي نشرته جريدة «يديعوت أحرونوت» بتاريخ 21 آذار / مارس 1978 ما يلي: «...سمعت أن هناك امكانية



لايجاد حل وسط يقضي باخراج نهر الليطاني من حدود أرض اسرائيل، وهذا يعني أن بلادنا ستحرم من عامل اقتصادي ضخم». وجاء في رسالته الى عضو الوفد الايطالي قوله: «... سوف لا تكون أية امكانية تقريباً لاقامة الوطن القومي اليهودي من ناحية اقتصادية بدون مصادر مياه الأردن والليطاني»[19].

- وبتاريخ 2 تشرين الثاني (نوفمبر) من سنة 1919، نشرت مجلة «فلسطين» الناطقة بلسان الحركة الصهيونية اقتراح «مدّ الحدود الى شمال صيدا وإدخال مدينة صيدون القديمة ضمن الأراضي الفلسطينية، فيشمل الساحل الفلسطيني بذلك ضواحي بيروت».
- وفي مجلة «فلسطين» نفسها، وفي عددها السابع عشر بتاريخ 6 كانون الأول (ديسمبر) 1919، كتب أن «الحقيقة الأساسية فيما يتعلق بحدود فلسطين هي أنه لابدّ من إدخال المياه الضرورية للري والقوى الكهربائية ضمن هذه الحدود، وذلك يشمل مجرى نهر الليطاني ومنابع مياه الأردن وثلوج جبل الشيخ».
- وبتاريخ 29 كانون الأول (يناير) سنة 1919، أرسل حاييم وايزمن بمذكرة الى ديفيد لويد جورج بشأن أطماع الصهيونية في مياه الليطاني ومنابع نهر الأردن ومسألة حدود فلسطين الشمالية. وكانت مجلة «Jewish observer»[20] أول من تولى نشر هذه المذكرة بتاريخ 16 تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 1973 نقلاً عن مخطوطات وايزمن في معهد «رحوفوت» باسرائيل. ومما جاء فيها: «... ان قطع أي جزء حيوي لحياة فلسطين الاقتصادية، من الأرض في الشمال، يؤدي الى شعور دائم بالمرارة العميقة في قلوب اليهود لا في فلسطين فقط، بل أيضاً في أنحاء العالم كله... وان مقتضيات الحياة الاقتصادية العصرية تتطلب بالحاح ما ندعيه من حقوق في الشمال. ان مستقبل فلسطين الاقتصادي كله يعتمد على موارد مياهها للري والطاقة الكهربائية، وتُستمد موارد المياه بصورة رئيسية من منحدرات جبل حرمون، ومن منابع الأردن ونهر الليطاني».. وشمل البند الثامن من طلبات الحركة الصهيونية المعدّة في هذه المذكرة، النص التالي: «لهذه الأسباب، نرى من الضروري أن يضم حد فلسطين الشمالي وادي الليطاني الى مسافة نحو 25 ميلاً فوق المنحنى، ومنحدرات جبل حرمون الجنوبية، لضمان السيطرة على منابع الأردن، وإتاحة إعادة تحريج هذه المنطقة».
- وفي سنة 1919 أيضاً، نشر أحد دعاة الصهيونية البارزين في مطلع هذا القرن، ويدعى «آرثر روبين» في كتابه «بناء أرض اسرائيل: أهداف النشاط الاستيطاني اليهودي بفلسطين ووسائله» يقول فيه إن المهمة الأولى للصهيونية هي توحيد فلسطين ضمن حدودها التاريخية والاقتصادية والطبيعية لتؤلف منطقة إدارية واحدة. ويرسم «روبين» في هذا الكتاب خط الحدود الشمالية بقوله: فيما يتعلق بالحدود الشمالية التاريخية فقد شملت هذه ـ دون جدال ـ أحد المنبعين الرئيسيين لنهر الأردن... غير أن الأسباب الاقتصادية تتطلب بالضرورة أن تمتد فلسطين صوب الشرق لتشمل المنبع الآخر عند حاصبيا (الحاصباني...)»[21].
- وأثناء انعقاد مؤتمر السلام في باريس أيضاً، اتصل دافيد بن غوريون وحاييم وايزمن بالبطريرك الماروني الياس الحويّك الذي كان بدوره في باريس لمطالبة المؤتمرين بضمّ الجليل الأعلى ووادي النصارى الى لبنان، بينما حاول الزعيمان الصهيونيان إقناع البطريرك بامكانية تخلّي لبنان عن الجليل الأعلى وجنوب لبنان. وقد فشلا في ذلك رغم ما أغدقا عليه من وعود بتقديم المساعدات المالية والفنّية لتطوير لبنان الذي سيصبح على حدّ زعمهما «دولة ذات أكثرية مسيحية»، حيث أكد لهما البطريرك أن هذا الموضوع خارج عن إرادته، كما أنه سيثير غضب فرنسا التي كانت تعتبر هذه المناطق تابعة لها بموجب اتفاقية سايكس ـ بيكو[22].

من خلال ذلك يتوضح مدى تعلّق الصهيونيين

بالعامل الجغرافي من جهة، وبالعامل المالي من جهة ثانية، ولم يكن ذلك بطريق عفوي مطلقاً ولا صدفة أبداً، حيث أكد العالم الجغرافي الكبير «اندريه زيغفريد»، أن المحرك والطائرة أعادت الى هذه البقعة من العالم (يقصد فلسطين وجوارها) مركزها المرموق الذي كانت تتمتع به عندما كانت الوسيلة، في الماضي القديم، هي الجمل... انها محطة عالمية لمفترق الطرق، ومستودع لتلقي البضائع وتوزيعها، كما سيفرضه حتماً تقدم فنّ النقل ووسائله في العالم»[23]. كما يتبين من جهة ثالثة أن سنة 1919 كانت «سنة صهيونية» مميّزة، تمثل رداً واضحاً على التحرك العربي بعد هزيمة العثمانيين في الحرب العالمية الأولى، وبعد اعلان الحكومة العربية في دمشق بقيادة الأمير فيصل ابن الشريف حسين، ورفع العلم العربي أيضاً في بيروت وبعبدا. وقد حقق الصهيونيون في تحركهم خلال هذه السنة (1919) كثيراً من مشاريعهم المقررة في مؤتمراتهم الدولية.

رغم ذلك، لم يقف نشاطهم عند هذا الحد، ولم يقتصر على جبهة واحدة، وانما كان تحركهم بمثابة السلسلة المترابطة الحلقات، ولا انقطاع بين حلقة وأخرى كي لا تفرط وتنقطع. وجاءت نتيجة مؤتمر باريس، ومن بعده مؤتمر سان ريمو في ايطاليا عام 1920، في صالح الحركة الصهيونية ومخططاتها؛ ومثّل الانتداب الانكليزي على فلسطين الحلقة المركزية في هذه السلسلة الجهنمية التي استفاد منها الصهيونيون استفادة قصوى.

- فبواسطة السلطة الانتدابية البريطانية مثلاً حصلت شركة روتنبرغ اليهودية عام 1926 على امتياز لاستثمار مياه نهري الأردن واليرموك في نقطة تلاقيهما (في جسر المجامع الأردني ومستعمرة نهاريم اليهودية) لتوليد الطاقة الكهربائية طيلة مدة سبعين عاماً. وقد فرض قانون هذا الامتياز قيوداً على إمارة الاردن تحد من حرّيتها وتمنعها من الاستفادة من مياه نهر اليرموك في ري الأراضي في الغور دون ترخيص مسبق من هيئة الشركة، وهو ترخيص لم يسمح باعطائه يوماً مطلقاً. كما فرض هذا الامتياز أيضاً منع لواء عجلون في الأردن من تأمين الكهرباء لسكانه إلا عن طريق الشركة اليهودية صاحبة الامتياز نفسها.
- كذلك أعطيت امتيازات كبيرة لشركات يهودية لاستثمار أهم الانهار الداخلية في فلسطين، كنهر العوجا (مشروع اليركون) شمال يافا ـ تل أبيب، ونهر المقطع (مشروع كيشون) شمال حيفا. وقد حرص اليهود، طيلة فترة الانتداب، على ألا تتجاوز مشاريعهم المنفّذة لاستثمار مياه هذه الأنهار حدود تأمين مياه الشرب فقطْ للمناطق المحيطة بها. ولكن ما كادت الدولة الصهيونية تقوم على أنقاض الانتداب البريطاني فيما بعد، حتى بدأت الشركات صاحبة الامتياز بتنفيذ خططها المعدّة لاستثمار مياه هذه الأنهار في ريّ أراضي الجليل الغربي ـ مرج ابن عامر من مشروع كيشون، وفي ريّ أراضي النقب الشمالي من مشروع اليركون.
- يضاف الى ذلك امتياز تجفيف بحيرة الحولة واستثمار أراضيها. وقد تعاونت سلطة الانتداب والمنظمات الصهيونية على خلق الظروف الضاغطة على أصحاب الامتياز الأصلي من اللبنانيين، للتخلّي عن المشروع وبيع حقوقهم فيه سنة 1934 لتحويله الى الأيدي اليهودية وليأتي تنفيذه، فيما بعد، لصالح مشاريع التوسع الصهيوني في فلسطين[24].
- وفي 16 شباط (فبراير) سنة 1920 بعث ممثل الصهيونية الأمريكية «لويس برانديس» ببرقية الى حاييم وايزمن يطلب فيها تدخل الحكومة البريطانية عملياً للحيلولة دون خسارة جزء كبير من «فلسطين الشمالية» وفيها يقول:

«نرجوكم نقل الرسالة التالية عني وعن جميع العاملين معي في المنظمة الصهيونية الأمريكية الى رئيس الوزراء لويد جورج: لقد أبرق لي زملائي في المنظمة الصهيونية الامريكية في باريس بأن فرنسا تصرّ الآن في المؤتمر حول المعاهدة التركية على بنود اتفاقية سايكس ـ بيكو. ولو انتصر هذا الادعاء الفرنسي لكان معنى ذلك القضاء على التحقيق التام للوطن اليهودي والوعد بتأسيسه



لأن اتفاقية سايكس ـ بيكو تقسّم البلاد بتجاهل كلي للحدود التاريخية والضرورات. الحدود الوطنية الشمالية والشرقية لا غنى عنها لقيام مجتمع يعيل نفسه بنفسه. ولتطور البلاد الاقتصادي في الشمال ينبغي أن تضم فلسطين مفارق مياه نهر الليطاني عند جبل الشيخ (حـرمون) والى الشرق سهول الجولان وحوران...»[25].

- كما ان البريطاني الصهيوني هربرت صموئيل، أول مندوب سام لبريطانيا على فلسطين. اقترح بعد اعلان الانتداب الانكليزي على فلسطين، حدوداً أكثر إيغالاً داخل لبنان. إذ جعل حدود فلسطين الشمالية تمتد من الضفة الشمالية لنهر الليطاني وتصل حتى أقصى ينابيع الأردن قرب راشيا[26].

- وفي كتابه المُعَنْوَنْ «الصهيونية والسياسة العالمية»، يكتب الاميركي الصهيوني «هوراس ماير كالين» سنة 1921 ما نصّه:

«ان اقتصاد فلسطين، وعدد الناس الذين يمكن إعالتهم، ومكانة البلاد الثقافية وتنظيمها الاجتماعي، يجب أن يعتمد الى حد بعيد على درجات التصنيع التي يمكن تحقيقها. والتصنيع يعتمد على الطاقة. وفي فلسطين، وخلال المرحلة الحاضرة من السيطرة التقنية على الطاقة، لا يمكن إلا أن تنحصر هذه الطاقة بالطاقة المائية، والطاقة المائية هي مسألة حدود. والحدود الشمالية بنوع خاص... ان مستقبل فلسطين بأكمله هو بأيدي الدولة التي تبسط سيطرتها على الليطاني واليرموك ومنابع الأردن»[27].

- في هذا الإطار، كتب يوسف فايتس (مدير شعبة الأراضي والأحراش الصهيوني) سنة 1941، في يومياته التي صدرت عن دار «أمسادة» عام 1973 ما يلي: «لقد ترتّب علينا أن نقنع روزفلت وباقي زملائنا السياسيين بأن أرض «اسرائيل» ليست صغيرة إطلاقاً. إذا ما خرج العرب منها. ولا سيما اذا وسّعت حدودها بعض الشيء حتى الليطاني شمالاً، وحتى قمم مرتفعات الجولان في الشرق، إذ يضاف لنا بمثل هذه العملية حوالي المليون دونم من الأراضي الخصبة. وستتسع أرض «اسرائيل» الغربية عندئذ الى ستة أو سبعة ملايين يهودي، حتى ولو جاؤوها دفعة واحدة. وهكذا تحل مشكلة أرض «اسرائيل» في آن واحد. أما العرب فينبغي ترحيلهم الى العراق وشمال سورية»[28]. من هذا المنطلق نلمس أهمية الحاجز السكاني في المشروع الصهيوني وبالتالي متطلباته الحيوية، كما تصبح عملية إزالته ضرورة صهيونية ملحّة، ويغدو الاستيلاء على «الضفة الجنوبية» هو المخرج السياسي والأمني والاقتصادي للوضع الاسرائيلي.

- وفي خطبة له في البرلمان بتاريخ 1945/5/3، خصّص النائب اللبناني البارز حبيب أبو شهلا جزءاً كبيراً من كلامه للحديث عن الخطر الصهيوني على لبنان «الذي بدأ يمتد إلينا وأخذ أشكالاً عديدة من التدخل، فتارة يمدّ يده على الحدود، وطوراً يمدّ يده الى مصانعنا وشركاتنا ومؤسساتنا، وهو اليوم موجود في قلب لبنان، في قلب اقتصادياته وبطريقة الأسم المستعار»[29].

- أما ميشال شيحا، الذي أتاح له عمله الصحافي معالجة القضية الفلسطينية بتطوراتها وتفاصيلها في كثير من الأحيان، فقد رفع صوته محذراً من مخاطر الصهيونية لدى قيام «دولة اسرائيل» فيقول:

«انها ليست بلداً كالبلدان، فمن يتاخمها يتاخم دولة عالمية نسيج وحدها، ومشتلاً للعنصرية في صميمها حيث المواطنية يرسم حدودها دين يتّسم بالتستّر على الأقل، ويتاخم مختبراً بشرياً في حركة دائبة موصولة، ومطامع تغلي وتفور، ففي جنوب لبنان وعلى عتبة بابنا بالذات، ينصب الجهد على تجربة سياسية، ولا أغرب، فحذار حذار جارتنا الجديدة التي ستطالعنا بالأخطار على صنوفها... ونحن مها عملنا فلن نؤتي الراحة بعد اليوم... لأن اسرائيل جعلت من التوطين المنهج والإعمار الحثيث محوراً لسياسة احتلال وانبساط ومدى حيوي، فكلما زاد سكانها زاد ثقلها على



الحدود، وبات الحدود بحاجة الى مزيد من الحماية لتصمد بوجه ما يزيد من ضغط»[30].

أليست هذه التحذيرات بحد ذاتها نتيجة؟ وهل من نتيجة بدون سبب أو أكثر؟ طبعاً لا. ولولا تلمّس الخطر الصهيوني على جنوب لبنان والعرب لما ارتفعت صيحات والتنبيه المبكّر لأخذ الاحتياطات اللازمة تجاه هذا السرطان الذي يمتلك كل مقومات التمدد والتوسع والسيطرة وترسيخ الاستيطان والاغتصاب للأرض، ما فيها وما عليها.

إضافة لكل ذلك، يلخّص «فريشر واسر رعنان» بدقّة المخططات التوسعية الصهيونية، في كتابه «حدود أمة»، على صعيد الموارد المائية المتوفرة في المناطق المتاخمة لفلسطين فيقول:

«لما كانت المنظمة الصهيونية تهدف الى جمع أكبر عدد من الناس في أرض محدودة المساحة أصبح من الواجب وضع مخططات للريّ واسعة النطاق. ولما كانت الموارد المائية محدودة في فلسطين فقد جرى توسيع تلك المخططات حتى تشمل الأراضي الواقعة الى الشمال والشمال الشرقي من فلسطين كي تصل الى منابع الأردن ونهر الليطاني وثلوج حرمون واليرموك. بالاضافة الى ذلك، فان افتقار البلاد الى الفحم والبترول أوجب الاعتماد في المشاريع التصنيعية على انتاج الطاقة الكهربائية التي يمكن تأمينها من الليطاني واليرموك»[31]. وبالنظر الى ما توليه الصهيونية من أهمية للمياه كعمود فقري للاستيطان، فقد أخذت الوكالة اليهودية على عاتقها، في البدء، إيلاء هذا الموضوع حقه من البحث والتنقيب في سبيل الوصول الى المبتغى.

على هذا الأساس، انتدبت هذه الوكالة أحد الخبراء الاميركيين في الجيولوجيا والمياه سنة 1938، وهو «والتر كلاي لودر ميلك»، لاجراء ما يلزم في هذا الإطار. وكانت النتيجة ان وضع هذا المهندس الخبير أول مخطط شامل لتنمية الموارد المائية في فلسطين داخل الاطار السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري للمطامع الصهيونية في دولة يهودية. وكانت التوصيات التي وضعها «لودر ميلك» والتي ألهبت حماس الاسرائيليين القادة فيما بعد هو نشره للكتاب الذي يحمل عنوان «فلسطين أرض الميعاد» في سنة 1944، ولا تزال حتى الآن أساساً لجميع مشاريع العدو المائية...

كما ان مشروع «لودر ميلك» «سيوفّر في المستقبل المزارع والصناعة والأمن لما لا يقل عن أربعة ملايين لاجىء يهودي من أوروبا، بالاضافة الى مليون وثمانمئة نسمة من العرب واليهود موجودين فعلاً في فلسطين وشرق الأردن... وتضيف احدى توصيات «لودر ميلك»: ان لفلسطين حاجتين رئيسيتين: المياه، والطاقة. والمياه متوفرة في تدفّق نهر الاردن، أما الطاقة الكامنة فتوفرة في الانحدار السريع والهادر للنهر الى عمق البحر الميت...»[32].

ومن أجل وضع مشروع «لودر ميلك» موضع التنفيذ، استعانت الوكالة اليهودية، يومئذ، بهيئة وادي تينيسي الأميركية بغية تجسيد مقترحاته وتوصياته بدراسات وتصاميم تفصيلية، فكان مشروع «هايز» عام 1948، الذي ظل لزمن طويل المصدر الموجّه الأول لجميع المشاريع المائية التي خطط لتنفيذها في اسرائيل.

ولتوفير الأداة القانونية اللازمة ـ بعد قيام الدولة الصهيونية ـ لتحقيق هذه الأهداف. ونظراً لإدراكها ان الموارد المائية في فلسطين ستقلّ حكماً عن سدّ حاجة كافة مشاريعها البعيدة المدى، أسرعت اسرائيل منذ شهر آب / اغسطس 1949 الى إصدار تشريع يؤمم المياه في البلاد، ويقنّن استثمارها، ويعتبرها كملك عام من حق الدولة فقط أن تتصرّف بها، لاغياً كل حق للافراد عليها. وأناط هذا التشريع بوزير الزراعة مسؤولية تنفيذ أحكامه، يساعده مفوّض للمياه أوكلت اليه حصراً صلاحية الترخيص لأي فرد أو مجموعة من أفراد بالحصول على أيّة كمية من المياه، سواء من الأنهار أو من الينابيع أو من حفر الآبار.

وتأميناً لسرعة التنفيذ وكفاءته، عمدت اسرائيل، بعد قيامها عام 1948، الى اعتماد شركة «ميكوروت» المتخصّصة التي كانت الوكالة اليهودية قد أسستها عام 1937 لدراسة وتخطيط المشاريع المائية في فلسطين، فكلفتها بمتابعة وضع جميع الدراسات والتصاميم، ومن ثم تنفيذ والاشراف على استثمار كافة المشاريع



الهندسية المائية التي يتطلبها تحقيق مخططات والأهداف الصهيونية. وعندما وجدت، فيما بعد، أن المسؤولية الموكلة الى شركة «ميكوروت» أوسع من ان تحيط بها امكانيات شركة واحدة، فصلت عنها مهام التخطيط والدراسات والتصميم عام 1952 ـ لتكلّف بها شركة أخرى أسست عام 1952 خصيصاً لهذا الغرض هي شركة «تاهال». وقد دعمت الحكومة الاسرائيلية هاتين الشركتين ومدّتهما بكافة الخبرات والامكانات اللازمة لها، واعتبرتهما ـ كقطاع عام ـ أداتيها الرئيسيتين لتحقيق كافة أغراضها الانمائية المطلوب تنفيذها في هذا المجال...[33].

وفي سنة 1952، وضع خبراء أردنيون بالاشتراك مع «ملز بونغر»، وهو مهندس مسحق بادارة المساعدة الفنية الأميركية في عمّان، (النقطة الرابعة)، مشروعاً، صُمّم بحيث يحفظ حقوق الآخرين وليتلاءم مع أية مخططات اقليمية في المستقبل. وكانت الفكرة الأساسية فيه الانتفاع بمياه الاردن واليرموك للري في وادي الاردن جنوبي بحيرة طبرية. والانتفاع أيضا بمياه الاردن لتوليد الكهرباء. ومن أجل هذه الغاية يقام سدّ على نهر اليرموك عند المقارن. وكذلك إنشاء محطتين لتوليد الكهرباء وقناتين تجريان من الشمال الى الجنوب على كلا جانبي الاردن. وهما قناة الغور الشرقية، وقناة الغور الغربية. وهنالك ميزة أخرى لهذا المشروع وهو اكتشاف مكان ملائم غير بحيرة طبرية التي كانت تحت رقابة اسرائيل المطلقة، حيث تخزن فيه مياه اليرموك، وقد اتفقت سوريا والاردن على سياسة منسّقة فيا يتعلق بهذا المشروع. وكانت وكالة الغوث الدولية للاجئين الفلسطينيين أيضاً متحمسة للمشروع. ووقّعت اتفاقية في آذار / مارس سنة 1953 مع الحكومة الاردنية، لرصد مبلغ أربعين مليون دولار، من مخصصات الوكالة لإسكان اللاجئين من أجل سدّ المقارن. وكانت قد بدأت العمليات الأولية في هذا المشروع حينما سحبت واشنطن تأييدها. وكذلك فعلت وكالة الغوث التي تحصل على معظم أموالها من أمريكا، مع أنها كانت قد باركته رسمياً[34]. وكان أحد الأسباب التي قدمتها الوكالة لهذا التغيير المفاجىء هو أن المشروع قد «يصبح عديم الفائدة بسبب مشاريع ثانية تقوم بها جهات أخرى ذات مصالح في منطقة مجرى النهر». أو بكلمة أخرى فان الحكومة الاميركية ووكالة الغوث خشيتا من أن يتعارض مشروع «بونغر» مع المشاريع التي كانت قد وضعتها اسرائيل والتي أظهرت معارضتها لمشروع «بونغر» وهاجمت تبنّي أميركا ووكالة الغوث وهيئة الأمم للمشروع. وان عداء اسرائيل كان ناجماً عن عدم اعتراف مشروع «بونغر» بادّعاتها بحصة من مياه نهر اليرموك وهو نهر في منطقة عربية ضفته الجنوبية في الاردن والشمالية في سوريا. وقد توضح فيا بعد أن واشنطن وهيئة الأمم قد رضختا للضغط الصهيوني.

والواقع انه لولا هذا الضغط الصهيوني الفاضح، لما تداعى الرئيس الاميركي ايزنهاور في السادس عشر من شهر تشرين الأول / اكتوبر سنة 1953 الى الاعلان عن تكليف مستشاره «أريك جونستون» بمهمة التفاوض، كممثل شخصي له، مع دول المنطقة المختصة لمحاولة إقناعها بالموافقة على مشروع استثمار موحد للموارد المائية في حوض وادي الأردن. وهكذا بدأت سلسلة الزيارات المكوكية الأربع التي أجراها جونستون الى العواصم العربية واسرائيل بين عامي 1953–1955، تحقيقاً لهذا الغرض. وكان السلاح الذي حمله جونستون معه، ليستعين به في إقناع زعماء المنطقة بالمقترحات التي سيقدمها إليهم، تقريراً فنياً وضعه المهندس «تشارلز ماين» باشراف هيئة وادي تينيسي الاميركية، بطلب من وكالة الغوث الدولية للاجئين ووزارة الخارجية الاميركية. وكان هذا التقرير الذي تمّ وضعه في صيف سنة 1953، يتضمن مشروعاً مفصلاً لتوزيع مياه حوض وادي الاردن بين دول الحوض، على أساس استثمارها بشكل موحد تحت إشراف جهاز دولي تعيّنه الأمم المتحدة... ويمكن تلخيص أهم مقترحاته كما يلي[35]:

1 ـ انشاء سد على نهر الحاصباني لتخزين فائض إيراد النهر السنوي، واستثمار المياه المخزّنة وراءه بجرّها في قساطل تحت الضغط، بطول 21 كلم الى موقع قرية تل حي في الأراضي المحتلة لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة 27 ميغاوات.

2 ـ تحويل مياه أنهر بانياس وتل القاضي (الدان) والوزاني وسريد وكذلك مياه الحاصباني الخارجة



من المحطة الكهربائية عبر شبكة طويلة من الأقنية، وذلك لري مناطق الحولة وتلال الجليل الأعلى وهاشاهار ووادي مرج ابن عامر في الأراضي المحتلة.

3 ـ انشاء سدّ تحويلي في موقع العدسية على نهر اليرموك لتحويل مياه فيضانات النهر الى بحيرة طبرية عبر قناة كبيرة بسعة تكفي لتصريف 750 متراً مكعباً في الثانية من المياه...

وفي الحقيقة، إنه في مقترحات جونستون تكمن الكارثة من مختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية إلخ... انها تشكل بحد ذاتها تصفية لقضية فلسطين ـ وهي قضية سياسية قلباً وقالباً ـ بمعادلات ووصفات اقتصادية، عبر إهمالها كلياً للطبيعة السياسية للمشكلة.

رغم ذلك، كان تقرير جونستون سياسياً في أبعاده ومراميه. وليس ذلك غريباً أبداً باعتبار أن اميركا ـ وجونستون أحد موظفيها على هذا الصعيد ـ دأبت باصرار على اهمال الطبيعة السياسية لقضية فلسطين منذ مأساتها عام 1948، وإخراج ما يقارب المليون عربي من ديارهم.

وخلاصة القول، ان مشروع جونستون يهدف الى «حل مشاكل اسرائيل المائية» ويجعل الهجرة ممكنة لعدة ملايين أخرى لتستوطن في فلسطين. وهذا ما يشكل قوة اقتصادية وحربية لاسرائيل تمكنها من القيام بمغامرات توسعية أخرى في البلاد العربية وفق مخططها الاستراتيجي العام... وهكذا يبدو الطابع السياسي والأمني والعسكري لهذا المشروع، متجاوزاً الاطار الفني والتقني.

وعلى أثر الاجتماعات التي عقدها جونستون مع المسؤولين المختصين في حكومات مصر وسورية ولبنان والاردن من الجانب العربي، وفي اسرائيل من الجانب الآخر، فقد اكتفى في مرحلته الأولى من مهمته بالحصول على وعد من كل منهم باجراء دراسة جدّية للمشروع وبتقديم ملاحظاتهم عليه في اللقاء اللاحق.

وعندما عاد جونستون الى المنطقة في جولته الثانية، في حزيران / يونيو 1954، وجد أمامه مشروعين بديلين ومضادين لمشروعه. وضعت أولها لجنة فنية عربية كلفتها الجامعة العربية بدراسة تقرير «ماين» من ناحيته الفنية فقط، ووضع ثانيهما خبير أميركي اسمه «جون كوتون» قدّم فيه وجهة نظر الجانب الصهيوني الاسرائيلي حول التقرير.

أما تقرير اللجنة الفنية العربية، فقد ركّز مناقشته لمشروع «ماين» ونقده لمقترحاته في حدود نواحيه الفنية فقط، مؤكداً عدم اختصاص اللجنة ببحث انعكاسات المشروع من نواحيه السياسية التي هي من اختصاص مجلس جامعة الدول العربية حصراً. ونعرض فيا يأتي خلاصة لأهم الملاحظات والاعتراضات التي تضمّنها تقرير هذه اللجنة[36]:

اعترضت اللجنة الفنية العربية على ما خصصه مشروع «ماين» للدول العربية، سواء من حيث الكمية أو من حيث النوع. فمن حيث الكمية، أهمل المشروع تخصيص أية كمية من المياه للبنان، واكتفى بتخصيص كمية رمزية ضئيلة لسورية، بالرغم من أن هذين القطرين يغذيان الحوض بأكبر قسط من ايراده المائي. كما لم يخصص للأردن ما يكفيه لري أغواره وأزواره. في الوقت الذي أعطى لاسرائيل حوالي 33 بالمئة من ايراد الحوض وهو ما يتجاوز حاجة الأراضي التي احتلتها فيه، في حين أنها لا تغذي ذلك الايراد إلا بنسبة 23 بالمئة فقط. وأما من حيث النوع، فان ما يتطلبه المشروع من تحويل مياه اليرموك الى بحيرة طبرية ليجري إعادة سحبها منها لريّ أراضي الأغوار، يعني أنه، بديلاً عن استثمار الأراضي العربية لمياهها العذبة، يعطي لها مياهاً أكثر ملوحة وأقل ملاءمة لأغراض الريّ.

واعترضت اللجنة، من حيث المبدأ، على تخزين مياه نهر اليرموك العربي في بحيرة طبرية بدلاً من تخزينها في موقع المقارن من وادي اليرموك وفقاً لمشروع «بونغر» الذي سبق للأردن وسورية ان عقدتا اتفاقاً على تنفيذه باعتباره يحتفظ بالمياه العربيه في أرض عربية ويؤمن استثمارها تحت إشراف عربي لا علاقة لأي أجنبي بها. بينما يضع التخزين المقترح في بحيرة طبرية المصالح العربية تحت رحمة «اسرائيل».

واعترضت اللجنة كذلك على تجميع مياه الأنهار والينابيع العربية شمالي طبرية لتحويلها لريّ أراضي



المصدر : الوحـــــدة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : نيسان ١٩٩١

«اسرائيل» وتوليد الكهرباء فيها، بينما كان المنطق الفني يقضي باستثمار بعضها في لبنان وتوليد الكهرباء فيه واستثمار البعض الآخر في سورية والأردن.

واختلف تقدير اللجنة الفنية لمجموع إيراد الحوض عنه في تقرير «ماين». فبينما قدّره الأخير بـ1213 مليون متر مكعب، فقد قدرته اللجنة العربية بـ1429 مليون متر مكعب، حوالي 1047 مليوناً منها من الأنهار و382 مليوناً من تصاريف الوديان على الجانبين. واقترحت توزيعه بالشكل التالي: 132 مليون متر مكعب لسورية، و35 مليوناً للبنان، و977 مليوناً للأردن، و285 مليوناً لاسرائيل.

أما المشروع الاسرائيلي المضاد الذي قدّم لجونستون في جولته الثانية، وقد سمّي باسم واضعه المهندس الاميركي جون كوتون، فقد عكس بأجلى صوره مدى استخفاف اسرائيل بالحقوق العربية، ومدى استهتارها بأي عرض لا يلبي كامل متطلبات خططها الاستيطانية التوسعية[37]. فقد ضخمت تقديراتها لايرادات المياه فرفعتها الى 2345 مليون متر مكعب بدلاً من 1450 مليوناً المقدّرة أخيراً من جونستون. وطلبت أن يخصص لها منها ما لا يقل عن 1290 مليون متر مكعب! تجاوزت حدود الحوض في مشروعها، وأصرّت على إدخال مياه الليطاني، وهو النهر اللبناني الصرف في حساب التقاسم، وقررت ان نصيبها من مياهه يجب ألا يقل عن 400 مليون متر مكعب، لتبقي للبنان، صاحب النهر، لا أكثر من 300 مليون متر مكعب فقط. وراحت تتساءل عن قيمة بعض الهضاب والجبال التي تفصل هذا النهر عن حوض الأردن عندما لا يحتاج الوصل بينهما إلا إلى نفق بسيط يكفي فتحه ليتدفق الخير والرفاه الى أراضي «اسرائيل»! رفضت الاشراف الدولي على توزيع المياه، وأصرّت على عدم تدخّل أيّ من أجهزة الأمم المتحدة في موضوع استثمار المياه بين دول المنطقة. وقدّرت أن المساحات التي ستروى من مشروعها ستبلغ 30 ألف دونم في سورية، و350 ألف دونم في لبنان، و430 ألف دونم في الأردن. وأما في اسرائيل، فستبلغ مليوناً و790 ألف دونم، أي أكثر من ضعفي مجموع المساحات في البلاد العربية الثلاثة التي ستتاح لها إمكانات الريّ من مياهها ذاتها. هذا هو المنطق الذي اعتمدته اسرائيل في مشروعها المسمّى بمشروع كوتون، وهذا هو مفهوم العدالة الذي تبنّته لتوزيع مياه المنطقة.

وفي خلاصة رسمية نشرها في شهر حزيران / يونيو سنة 1954 مكتب الاستعلامات الاسرائيلي في نيويورك، وصف فيها مشروع كوتون بأنه «شامل، ولا يتقيد بموارد الحدود المائية ـ حيث أن حدود الخرائط ليس لها معنى هندسي ـ ولكنه يحوي جميع موارد المياه التي يمكن أن توجد بشكل مفيد في مشروع اقليمي». والموارد موضوع البحث كانت بالطبع موارد نهر الليطاني وهو نهر لبناني بأكمله من منبعه حتى مصبّه. ذلك النهر الذي يفصل حوضه عن مجرى نهر الأردن بسلسلة جبال .. وبالاختصار فان جدل اسرائيل كان كما يلي: «لماذا لا تحفر الأنفاق وتزال الجبال ليجري شريان حياة لبنان الى الأراضي التي تحتلها اسرائيل حتى تزدهر الصحراء وتتحوّل الى جنّة لتغري اليهود غير الراغبين بالهجرة الى اسرائيل؟». على هذا الأساس ادّعى قسم من قادة العدو الصهيوني «ان الكمية الكبيرة من مجرى مياه نهر الليطاني ليس لها مجال للريّ داخل لبنان، وان تحويل الفائض من مياه نهر الليطاني لا يعيق بأي حال تنمية الريّ في لبنان، إذ أن القسم الأكبر من ماء الليطاني سيستمر بالضياع في البحر الأبيض المتوسط إلا اذا حُوّل نحو الجنوب». أليسَ هذا هو منطق رئيس وزراء العدو، ليفي أشكول، في مقابلته مع جريدة «لوموند» الفرنسية في 8 تموز (يوليو) سنة 1967 عندما قال: «ان نصف مليار متر مكعب من مياه الليطاني تذهب هدراً الى البحر كل عام، بدلاً من استغلالها لمنفعة سكان المنطقة؟». وهل تغافل دافيد بن غوريون عن هذه الأهمية الحيوية المصيرية لمياه لبنان، عندما اختصر ـ قبل ليفي أشكول ـ لبّ السياسة العدوانية التوسعية الصهيونية في جنوب لبنان بقوله حرفياً: «ان اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه، وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير الكيان اليهودي في فلسطين. فاذا لم ننجح في هذه المرة، فكأننا لم نفعل شيئاً»[38].

يتوضح من خلال ذلك، بروز الطابع الأمني



والسياسي والعسكري لمشروع كوتون أيضاً، متجاوزاً الطابع الفني والتقني، الى ما هو أبعد وأخطر. وهل نتوقع نحن العرب، من خبير أميركي ـ كـ «جون كوتون» ـ عمل مستشاراً للحكومة الاسرائيلية ما بين سنة 1951 وسنة 1955، مشروعاً مناقضاً لمشروعه المقترح، وفي فترة بلغت فيها عنصرية الصهيونية والقوات الاسرائيلية، من العنف والوحشية، مرتبة كبيرة في اقتراف الجرائم والمجازر في حق أبناء الشعب العربي الفلسطيني، وليست مجزرة قبية، وشقبا، وبدرس، ونحالين، وخان يونس، إلا نماذج واضحة؟

ازاء هذا الوضع، لابد لنا من التساؤل عن أهداف الولايات المتحدة الأميركية من هذا الاهتمام بالمشكلة المائية الصهيونية، والذي لا يصحّ مطلقاً أن نعتبره عفوياً ومرتجلاً، ولا حباً «بالالتزام الاميركي بقضية السلم العالمي». وتتمثل هذه الأهداف، بنظرنا، وكلها لصالح دولة الاحتلال الصهيوني بالطبع ـ بما يلي:

الهدف الأول: السعي لتصفية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بالعمل على توفير الامكانات المادية لتوطينهم في الأقطار العربية التي نزحوا إليها، بغية صرفهم عن التفكير في العودة الى وطنهم فلسطين.

الهدف الثاني: السعي لمساعدة اسرائيل بتخصيص أكبر ما يمكن تخصيصه لها من حصة من مياه حوض الأردن والجنوب اللبناني لموافقة الدول العربية المجاورة، لتتمكن من السير في تنفيذ كافة مشاريعها المخططة لزيادة قدرتها على استيعاب المزيد من ملايين المهجّرين اليهود دون أي اعتراض من أحد. وتصبح اسرائيل بالتالي أمراً واقعاً لا مجال لإنكاره. ولولا ذلك لما تعرّض الخبير الاميركي «بونغر» لغضب جونستون، مستشار الرئيس ايزنهاور، لمجرد تجرّئه على مساعدة العرب بخبرته الهندسية البريئة دون الرجوع الى توجيه الموجّهين. وطلب نقله من عمله في الأردن، فنقل فعلاً الى البرازيل. ولكن المهندس «بونغر» آثر الاستقالة على الانتقال دون رضاه[39].

الهدف الثالث وهو الأهم: يتمثل بالتمهيد لاعتراف الدول العربية بدولة اسرائيل عن طريق استغلال أي اتفاق يعقد بين الدول العربية واسرائيل حول استثمار مشترك للموارد المائية، لخلق الظروف الملائمة لتلاقي وتعاون فنّي ومسؤولي الفريقين لما فيه مصلحتهما المشتركة.

هذا وتمثل السيطرة الاسرائيلية على جنوب لبنان ومياهه ضربة قاصمة للاقتصاد اللبناني برمّته، ولحياة السكان. كما انها بالنسبة الى العربيات، شقيقات لبنان، ضربة سياسية. ولأن ذلك يقوّي اسرائيل سياسياً وعسكرياً، ويمكنها من التغلب على العديد من المشاكل التي تعانيها بسبب قلّة المياه في أراضيها... والمياه اللبنانية يجب أن تبقى لبنانية، ولحاجات ومصلحة اللبنانيين حياة الجنوب اللبناني، بل جزء أساسي من الاقتصاد اللبناني مرتبط بالليطاني، ومتى تخلخلت القاعدة الاقتصادية، تخلخل البناء الاقتصادي برمّته...»[40]. وهذا ما ينعكس بشكل طبيعي على الناحية العسكرية ليؤدي في الوقت نفسه الى «ثغرة أمنية في جدار والأمن القومي العربي» متجاوزاً الطابع المحلي الى ما هو أوسع وأشمل اقليمياً ودولياً. واذا كان جنوب لبنان ومياهه هدفاً صهيونياً، فهذا لا يعني أن المطامع الصهيونية ستقف عند حدود هذه المنطقة، كما أن أخطار مشروعها المائي يستهدف ما يلي:

أولاً: إلحاق الضرر بالمصالح العربية.

ثانياً: التعدّي على حقوق لاجئي فلسطين العرب.

ثالثاً: تهديد أمن البلدان العربية والسلم في الشرق الأوسط، باعتبار أن هذا المشروع الصهيوني يسهّل الهجرة الجماعية اليهودية الى فلسطين. ويضاعف من قوة اسرائيل العسكرية، ويزيد من قوتها الاقتصادية، ويشجعها على القيام بمغامرات عسكرية للتوصل للأهداف التي وضعها الذين أوجدوها.

رابعاً: نقض اتفاقيات الهدنة المعقودة بين الدول العربية واسرائيل.

خامساً: دوام انفصال الدول العربية المادي.

سادساً: مخالفة القانون والعرف الدوليين.

سابعاً: خطر حق التملك السابق لمن يملك أراضي على



المصدر : الوحـــدة

التاريخ : نيسان ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جوانب هذه الأنهر...

واذا كان لبنان قد أضاع فرصاً ثمينة في استغلال مياه الليطاني والجنوب بالشكل اللازم والمطلوب. فهذا لا يعني مبرراً لاعتداء اسرائيل على حقّه المطلق في استثمار مياهه حيثما شاء ومتى أراد. يضاف الى ذلك انه لم يكن هناك اهتمام جدّي عربي موحّد في مقاومة المخططات المائية لاسرائيل، إذ لا يكفي مناقشة التقارير وتلمّس المخاطر فقط بعيداً عن الخطوات العملية المشابهة التي كانت تعتمدها اسرائيل في سعيها الدؤوب للسيطرة على الأرض والمياه، حيث كانت جميع خطواتها «المائية» تترافق بشكل مبدئي مع خطواتها السياسية والعسكرية التي تخدم مصلحتها الاستراتيجية. وهذا ما كانت تفتقر اليه الدول العربية في مواجهتها للمخططات الصهيونية رغم كل التحذيرات التي كان يوجهها الخبراء والمفكرون العرب أمثال المهندس ابراهيم عبد العال، وموريس الجميل، وميشال شيحا، وحبيب أبو شهلا ونقاش وغيرهم. وهذا ما دفع المهندس صبحي كحالة الى واجب استرعاء انتباه العرب للخطر الذي يحيق بمياه الليطاني اللبنانية، وبواجبهم الأكيد لدعم لبنان ومساعدته بكل ما يحتاجه لحماية ما يملك من ثروة مائية، باعتبارها ثروة قومية، ثروة عربية، يجب استغلالها عربياً، دون السماح لغيرهم بسرقتها والاستفادة منها والتقوّي بها علينا.

من هنا نستطيع القول إن قضية مياه لبنان ليست قضية اقتصادية فحسب، بل تكمن في جوهرها كل القضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والانسانية للأمة العربية جمعاء. انها تمثل كل هذه القضايا مجتمعة دفعة واحدة دون أي فصل أو انقطاع بين قضية وأخرى. إنها بمثابة سلسلة وجود وحياة مترابطة الحلقات، وأيّ عملية لفرط إحداها تحدث الخلل، والخلل بدوره يولّد الكارثة. انها عملية ترابط وثيق ـ في الواقع ـ بين «الأمنين» المتناقضين، ـ «الأمن القومي العربي» و«الأمن القومي الصهيوني» ـ وكل خلل أو زعزعة في «أمن» أحدهما، هو بمثابة «قوة» في «أمن» الآخر. ولأنها معركة صراع على الوجود، «فالأمن القومي» يمثل العمود الفقري للوجود والمصير.

وانطلاقاً من أن «الأمن القومي الصهيوني» يمثل مصدر التهديد الرئيسي لنطاق الأمن القومي العربي والأمن القطري العربي أيضاً في كل دولة عربية على حدة، فان «الأمن الجماعي العربي» هو الخيار الوحيد أمام الغطرسة الصهيونية. لأنه المقدمة الأولية والضرورية للأمن الاقتصادي. وبما أن الأمن هو انعكاس للوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعسكري القائم، والدول العربية تنتمص التجزئة والتشتّت والتمزق والخلافات، عند كل شروق شمس ومغيبها. يجب على القوى المدركة لأخطار الصهيونية ومطامعها في منطقتنا أن تجنّد كل طاقاتها وامكانياتها لمعركة المصير والوجود القومي. لأن القوة الذاتية هي الوسيلة الوحيدة التي تحقق هذا الغرض. والقوى القطرية لا تقوى على مواجهة الأخطار التي تهددها بمفردها مما يتسبّب في «الفراغ» الذي يولّد بدوره الرغبة في «ملء هذا الفراغ»... وان «القوة الذاتية العربية» هي وسيلة تحقيق الأمن القومي العربي لأن الأمن هو الشيء الوحيد الذي لا يمكن استيراده من الخارج... فلا معاهدات السلام، ولا الأراضي المنزوعة السلاح، ولا القوات الدولية، ولا ضمانات الدول العظمى، قادرة على تحقيق الأمن للعرب. كما يقول أمين هويدي[41] وان تفتيت المنطقة والقضاء على المفهوم القومي العربي له جذوره التاريخية في الفكر الصهيوني. وأصبح هذا أحد المفاهيم الأساسية لأمن اسرائيل في المرحلة المعاصرة. وأحد العناصر الرئيسية لخطط الاستراتيجية العامة. على حد قول هشام الدجاني[42].

فقضية الجنوب اللبناني هي حلقة مركزية في سلسلة الأمن القومي العربي. بل أكثر من ذلك، هي قضية أرض وشعب ووطن وأمة... قضية جغرافيا وتاريخ وتراث وحضارة... انها قضية وجود أو لا وجود. هكذا هو مفهوم الجنوب اللبناني في قاموسنا الوطني والقومي. كما تعتبره دولة الاحتلال الصهيوني في قاموس استراتيجيتها «جزءاً من المجال الحيوي للدولة العبرية، ومنطقة هامة يشكل التوسع فيها أحد مرتكزات بناء تلك الدولة»[43]. فهل سيستفيق النائمون من العرب على هذه الحقيقة، أم لا؟

إنه السؤال الجواب في الوقت نفسه.



المصدر : الوحدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : نيسان ١٩٩١

هوامش البحث

1 ـ أمين هويدي «في السياسة والأمن». معهد الانماء العربي بيروت الطبعة الأولى 1982 ـ ص 6.

2 ـ تقرير البطاقي ـ شباط / فبراير 1974 وتقرير الأب لوبريه. مجلة رقم 2 ص 10.

3 ـ جريدة «السفير» البيروتية. العدد 3808. السبت 22 ك 1 / ديسمبر 1984 ص 11

4 ـ أحمد بهاء الدين «مجلة المستقبل» العدد 369. السبت 17 آذار / مارس 1984. ص 8-9.

5 ـ ابراهيم العابد «مدخل الى الاستراتيجية الاسرائيلية» مركز الأبحاث. بيروت 1971. ص 27

6 ـ إيغال آلون «اسرائيل ـ الكفاح من أجل الأمل» ـ اصدار مكتب الدراسات فتح ـ دمشق 1979. ص 23

7 ـ إيغال آلون ـ المرجع نفسه ـ ص 121.

8 ـ هشام الدحلي ـ مفاهيم الأمن الاسرائيلي ـ مجلة «الفكر العسكري» (سوريا) العدد 4 تموز ـ آب 1984. ص 80

9 ـ جريدة «أمل» اللبنانية. العدد 366 بتاريخ 25 كانون الثاني 1985 ص 5

10 ـ جريدة «السفير» اللبنانية العدد 3702 الثلاثاء 4 أيلول 1984 ص 11

11 ـ أحمد بهاء الدين مجلة «المستقبل» العدد 373. السبت 14 نيسان سنة 1984 ص 9

12 ـ المهندس صبحي كحالة «المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي ـ الاسرائيلي» مؤسسة الدراسات الفلسطينية. الطبعة الأولى. بيروت 1980 ص 5-6.

13 ـ درموند ستيورت «تاريخ الشرق الأوسط الحديث» دار النهار للنشر. بيروت الطبعة الثانية 1981. ص 166

14 ـ الجنوب اللبناني في ظل الاحتلال الاسرائيلي. اعداد وكالة مختارات الأخبار العربية والدولية. بيروت 1985. ص 13

15 ـ رضوان مولوي «الإعلاء العربي والاجتياح الاسرائيلي للبنان» مجلة «شؤون عربية» (تصدرها وحدة المجلات في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية) العدد 17 تموز / يوليو 1982 ص 95

16 ـ الجنوب اللبناني في ظل الاحتلال الاسرائيلي. مرجع سبق ذكره. ص 13.

17 ـ النص الكامل للمذكرة موجود في كتاب «الغزو الاقتصادي الاسرائيلي للبنان 1982» منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية (ملف عقود التوريع) نيقوسيا ـ قبرص. الطبعة الأولى 1984، ص 63. راجع أيضاً

«استراتيجية الصهيونية واسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام المحيط بها» منشورات مكتب الاعداد الحزبي القطري في حزب البعث العربي الاشتراكي. دمشق ـ دون تاريخ ـ ص 30-31. وأيضاً كتاب.

«الغزو الاسرائيلي للبنان» تأليف مجموعة من الباحثين باشراف الدكتور مصطفى طلاس إصدار مؤسسة تشرين للصحافة والنشر. دمشق 1983 ص 23-25

18 ـ «وثائق الحكومة البريطانية». الجزء الرابع عدد 197 المادة 3 سنة 1919 ص 285

19 ـ جريدة «أمل» اللبنانية. العدد 366. في 25 كانون الثاني سنة 1985 ص 4

20 ـ Jewish observer and Middle East Review. No 44 November 16. 1973 P 22.

راجع أيضاً كتاب:

«الغزو الاقتصادي الاسرائيلي للبنان 1982» مرجع سبق ذكره. ص 64-65 كذلك كتاب المهندس صبحي كحالة «المشكلة المائية في اسرائيل...» ص 48

21 ـ «استراتيجية الصهيونية واسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام المحيط بها». مرجع سبق ذكره ص 35 نقلاً عن

Dr Arthur Ruppin. Der Aufbau des landes Israel, verlay. Berlin - 1919 p 60-61

22 ـ حسان حلاق «التيارات السياسية في لبنان 1943-1952» معهد الانماء العربي، بيروت الطبعة الأولى 1981 ص 402 وكذلك كتاب «المشكلة المائية في اسرائيل والأطماع الصهيونية في المياه العربية» منشورات مكتب الأرض المحتلة في حركة التحرير الوطني الفلسطيني / فتح قسم الدراسات والمعلومات. تشرين الثاني / نوفمبر 1980 ص 61

23 ـ الشيخ موريس الجميّل في محاضرة بعنوان «مشاريع اسرائيل وسياسة المياه» ألقيت بدعوة من لجنة كل مواطن خبير، وذلك في قاعة محاضرات وزارة التربية الوطنية في بيروت بتاريخ 1960/5/17 وقد طبعت في كراس صغير من قبل اللجنة يتألف من 24 صفحة

24 ـ المهندس صبحي كحالة ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 6-7

25 ـ A Thomas Mason «Brandeis A free man s life» New-York 1950 P 455

26 ـ Horace Mayer Kallen «Zionism and world Politics» London 1921 P 529

27 ـ المرجع نفسه. ص 288-289

Horace Mayer Kallen.

28 ـ جريدة «أمل» اللبنانية. العدد 366. الجمعة 25 كانون الثاني 1985 ص 4

29 ـ البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب من سنة 1926 حتى 1984 اصدار مؤسسة الدراسات اللبنانية الجزء الأول. بيروت ص 157 راجع أيضاً:

مجلة «المنابر» الحسينية العدد الثامن ـ تشرين أول / أوكتوبر 1986

من الافتتاحية ص 6-7

30 ـ مجلة «شؤون عربية» (تصدرها وحدة المجلات في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية). العدد 17. تموز / يوليو 1982 ص 94

31 ـ Frischer wanter Ra'anan «the frontiers of a nation» London 1955, P 87

32 ـ Walter clay Lowdermilk «Palestine Land of Promise» London 1944 P 122-128

راجع أيضاً:

أوري ديفيس، أنطونيا ماكس، وجون ريتشاردسون. «السياسة المائية لاسرائيل» مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت. الطبعة الأولى 1980 ص 8-9

33 ـ المهندس صبحي كحالة ـ مرجع سبق ذكره ص 10-11. نقلاً عن Saul Arlosoroff «Water resources Development and management in Israel», Kidma, III, 2 (no 10, 1977) P 5

34 ـ Frischer wanter Ra'anan «the Frontiers of a nation» P 85 and 108

35 ـ للتفصيل في هذا الموضوع راجع كتاب

المهندس صبحي كحالة «المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي ـ الاسرائيلي». ص 19-21 وكذلك كتاب المهندس الدكتور صبحي مظلوم «مشاريع استثمار مياه اليرموك والأردن». منشورات نقابة المهندسين. دمشق 1960. صفحة 41-43. وكذلك أيضاً دراسة:

«صمير شابيرا (الصهيوني) بعنوان «الاقتصاد المائي لاسرائيل» والتي نشرها على حلقات في «الملحق الاسبوعي لصحيفة «عال همشمار» (حوتام)» في كانون الأول / ديسمبر 1976

36 ـ المهندس الدكتور صبحي مظلوم «مشاريع استثمار مياه اليرموك والأردن» ص 41-43. وكذلك المهندس صبحي كحالة ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 22

37 ـ مشكلة مياه نهر الأردن. تحليل وتلخيص للوثائق المتوفرة

American Friends of the Middle East, Inc , the Jordan water problem, an analysis and Summary of Available documents. pp. 70&74

راجع أيضاً

المهندس صبحي كحالة ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 23-24

38 ـ جريدة «الحياة» البيروتية. العدد 4312 تاريخ 1960/5/15 ص 6. وكذلك دراسة الشيخ موريس الجميل «مشاريع اسرائيل وسياسة المماطلة» ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 12

39 ـ «مشكلة مياه نهر الأردن: تحليل وتلخيص للوثائق المتوفرة». ص 43. كذلك. المهندس صبحي كحالة ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 25 و46.

40 ـ يوسف حطار الحلو. جريدة «السفير» اللبنانية تاريخ يوم الاثنين 7 شباط 1989 ص 11.

41 ـ أمين هويدي «في السياسة والأمن» معهد الانماء العربي بيروت الطبعة الأولى 1982 ص 56-57

42 ـ هشام الدجاني «مفاهيم الأمن الاسرائيلي» مجلة «الفكر العسكري» مرجع سبق ذكره ص 92.

43 ـ «الغزو الاسرائيلي للبنان» تأليف مجموعة من الباحثين باشراف العماد الدكتور مصطفى طلاس. دمشق 1983. ص 22

□ □ □



المصدر : المؤسسان

التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مشروع "الشريط الحدودي" عمره ٧٦ عاماً

اسرائيل : ... "وترتيبات مائية" في جنوبي لبنان

مشروع جونتسون الاميركي لاقتسام مياه الليطاني بين لبنان واسرائيل يمنح الدولة اليهودية ٤٠٠ مليون متر مكعب من أصل ٧٠٠ مليون متر. واسرائيل بدأت بتنفيذ هذا المشروع من جانب واحد منذ عام ١٩٨٣.

في ٥ تشرين الاول (اكتوبر) عقدت مجموعة من المهندسين والخبراء الفلسطينيين ندوة في مقر اتحاد النقابات المهنية في القدس تحت عنوان «المياه في الضفة الغربية».

وخلال هذه الندوة اعرب معظم المشاركين عن اعتقادهم الراسخ بأن اسرائيل ستعمد الى امتلاك المزيد من الاراضي والمياه العربية لتوطين الوافدين من اليهود السوفيات، كما قال الدكتور عبد العزيز الدويك الذي بحث هذا الموضوع بالذات.

المهندس نادر الخطيب تطرق في هذه الندوة الى الجذور الاستراتيجية والتاريخية، فاوضح ان استيلاء الدولة الاسرائيلية على المياه هو في اساس المشروع الصهيوني ويتوافق صهيوني-بريطاني وجوهر هذا التوافق ان الضفة الغربية وصحراء النقب مؤهلتان لاستيعاب الملايين من اليهود اذا تأمنت لهما كميات كافية من المياه من «شمالي اسرائيل».

و«شمالي اسرائيل» عبارة عامة ولكنها تعني بالدرجة الأولى حالياً كما قبل قيام دولة اسرائيل، المياه اللبنانية. خصوصاً أن أي مصدر آخر غير متوفر الآن للدولة الاسرائيلية التي تحقق حالياً احدى مراحل حلمها التاريخي في استيعاب «ملايين اليهود».

والمهندس نادر الخطيب يوضح هذه المسألة بالتفصيل.

يقول ان اسرائيل تؤمن حالياً ثلاثين بالمئة من حاجاتها المائية من الضفة الغربية حيث يعيش مليون مواطن فلسطيني يستهلكون للشرب والري كمية من المياه لا تتجاوز واحداً من ثمانية من الكمية التي يستهلكها مئة الف مستوطن في الضفة الغربية ذاتها.

ولفت المهندس نادر الى ان هؤلاء المستوطنين يسيطرون على ٦٩ بالمئة من اراضي الضفة



الغربية ويؤمنون لها الري في حين أن المليون فلسطيني لا يتمكنون إلاّ من ري ٧ بالمئة فقط من اراضيهم.

موجز هذا الكلام أن اسرائيل استولت على أقصى حدّ ممكن من مياه الضفة الغربية وهي لا تزال بحاجة الى كميات من المياه موازية لحاجات الاسرائيليين الحالية ومشروعها الاستيطاني معاً. وهنا طرح العديد من الاسرائيليين ما يدعونه «الخيار المصري» المائي، أي جر واحد بالمئة من مياه نهر النيل الى اسرائيل. ولكن هذا الخيار تقوم في وجهه حالياً عقبات اقتصادية وسياسية بالغة. وبما أن «الخيار الاردني» غير متوفر فلا يبقى أمام اسرائيل في المرحلة الراهنة إلاّ «الخيار اللبناني» كما يقول أحد المهندسين الفلسطينيين.

وهذا الواقع يثبت نهجاً صهيونياً استراتيجياً عنوانه : ان الخيار المائي الاسرائيلي هو في الواقع خيار عسكري.

والفصل الاخير من هذا النزوع الاسرائيلي المائي الى «شمالي اسرائيل» كشفته صحيفة «هيرالد تريبيون» في ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٣ حين اشارت، استناداً الى معلومات من المخابرات المركزية الاميركية، أن اسرائيل تشق نفقاً لجر مياه نهر الليطاني اللبناني. وقد قدم مندوب الصحيفة الاميركية التي تصدر من باريس الى منطقة الجنوب اللبناني المحتلة وتأكد له فعلاً أن المشروع قيد التنفيذ وهو عبارة عن نفق بطول عشرة كيلومترات يمتدّ من وادي البراغيث في فلسطين حتى نقطة قريبة من جسر الخردلي في الاراضي اللبنانية. والغاية من هذا النفق طبعاً، جرّ مياه النهر اللبناني الى اسرائيل.

وهذه الواقعة بحدّ ذاتها تثبت أن تلكؤ اسرائيل او امتناعها عن الانسحاب من جنوبي لبنان الذي تحتله، قد لا يكون امنياً او سياسياً بقدر ما هو مائي. والتوسع المائي هو من صلب الاستراتيجية الصهيونية منذ مطلع القرن.

هربرت صموئيل، أول مندوب سام بريطاني على فلسطين، وهو الذي قال عنه حاييم وايزمان عبارته الشهيرة : انه صموئيلنا، ذكر في مذكرته عن «مستقبل فلسطين» التي وزعها على اعضاء الحكومة البريطانية عام ١٩١٥ : «ان حدود فلسطين تبدأ حيث تنتهي حدود متصرفية جبل لبنان المستقلة». ثم تأتي مذكرة لجنة فلسطين البريطانية الصهيونية في ١٥ شباط (فبراير) ١٩١٧ لتوضح هذه الحدود بنوع من التفصيل قائلة : «... وان الحد الاستراتيجي الطبيعي الوحيد (للدفاع عن فلسطين) هو القطاع الذي يقع في الشمال من صيدا الى اقصى الحد الجنوبي للبنان. والحد الطبيعي الآخر هو وادي البقاع... وجبل الشيخ» (دراسة لصالح زهر الدين في مجلة الوحدة).

ولاحقاً يتضح أن هذه الحدود الجغرافية مائية في جوهرها، كما ورد في مذكرة المنظمة الصهيونية العالمية الى المجلس الاعلى لمؤتمر السلام في باريس عام ١٩١٩:

«ان حدود فلسطين يجب أن تتبع الخطوط العامة المبينة تالياً : تبدأ الحدود في الشمال بنقطة تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط حتى جسر القرعون ومنها الى البيرة متبعة الخط الفاصل بين حوضي وادي القرن ووادي التيم، ثم تتجه جنوباً متبعة الخط الفاصل بين السفوح الشرقية والسفوح الغربية لجبل الشيخ حتى تصل الى جوار بيت جن، ثم تتجه شرقاً متبعة الضفة الشمالية لنهر مغنية حتى تحاذي الخط الحديدي الحجازي، الى الغرب منه. وفي الشرق خط محاذ للخط الحديدي الحجازي والى الغرب منه ينتهي في خليج العقبة. وفي الجنوب خط تم الاتفاق عليه مع الحكومة المصرية. ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط».

هل قرأت الحكومة الاسرائيلية هذه المذكرة عام ١٩٨٢ حين قام الجيش الاسرائيلي بغزو جنوب لبنان لتنفيذ هذا الحلم القديم ؟ السؤال تستدعي المذكرة الصهيونية ذاتها طرحه، وهي تفرد فصلاً عن جبل الشيخ الذي تدعوه «ابو المياه» وتدعو الى وضع ترتيبات دولية «لحماية حقوق المياه للسكان الذين يعيشون الى الجنوب من نهر



المصدر : المؤسسات

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٩١

الليطاني». وتضيف المذكرة : «وإذا ما لقيت هذه المنابع عناية صحيحة فمن الممكن استخدامها لتنمية لبنان وكذلك لتنمية فلسطين...».

وجبل الشيخ هو فعلا «ابو المياه» حاليا في نظر اسرائيل التي تستمد ٣٠ بالمئة من مياهها من هضبة الجولان المحتلة وتعمل لجر ١٥٠ مليون متر مكعب من مياه الليطاني كمرحلة اولى وذلك لري ٣٥ الف هكتار ولاستيعاب مليون مهاجر.

الليطاني الذي تسعى الى امتلاك مياهه حتى بدون اي ذريعة قانونية، وهو النهر اللبناني نبعا ومصبا.

في هذا الصدد يقول بن غوريون «ان نصف مليار متر مكعب من مياه الليطاني تذهب هدرا الى البحر بدلا من استغلالها لمنفعة سكان المنطقة.

ليفي اشكول يؤكد كلام بن غوريون حين صرح الاول في ٨ تموز (يوليو) ١٩٦٧ لصحيفة اللوموند الفرنسية : «إن اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير الكيان الصهيوني في فلسطين».

وهذا بعض ما يفسر اصرار اسرائيل حاليا على ربط انسحابها من جنوبي لبنان وفق قرار

مجلس الامن الدولي رقم ٤٢٥، بترتيبات أمنية والأمن الاسرائيلي، وخصوصا في هذه المرحلة امن مائي.

في ٢ آب (اغسطس) ١٩٧٩ قال مدير شركة «مكوروت» الاسرائيلية للمياه : «ان ٩٥ بالمئة من مياه اسرائيل الجوفية قد استهلك وان كمية المياه المخزونة لا تكفي البلاد اكثر من ستة اشهر».

قبل عام من ذلك التاريخ احتلت اسرائيل «الشريط الحدودي» في لبنان الذي وسعته عام ١٩٨٢. ويومذاك لم يكن طوفان اليهود السوفياتي قد بدأ.

منير بعلبكي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ١ يوليو ١٩٩١

من الليطاني الى اليرموك مروراً بنهر الاردن

اسرائيل تريد الحصة الاكبر من المياه العربية وتعتبرها الرقم الاساسي في اية معادلة للتسوية

وليد نجم كتب من دمشق عن الاطماع الاسرائيلية في المياه العربية وضرورة تنبه المفاوض العربي للحسابات الاسرائيلية في هذا الخصوص، اذا ما بدأت مفاوضات تسوية في المنطقة.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١ يوليو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يتفق اكثر من مراقب هنا على انه اذا ترك امر صياغة معادلة السلام في الشرق الاوسط للاهواء والحسابات الاسرائيلية وحدها، فان هذه المعادلة ستأتي غير متكافئة على الاطلاق ولا يمكن للعرب قبولها باي حال من الاحوال.

وترى الاوساط الدبلوماسية انه بينما يريد العرب استعادة الارض مقابل السلام، فان اسرائيل تريد الحصة الاكبر من المياه داخل الارض.

ولان اسرائيل تقيم حساباتها المستقبلية على اساس تجاهل المستقبل العربي المشتت، الذي صارت لكل شرخ فيه شروخ جديدة، فانها تمسك بكلتا يديها على مصادر المياه العربية في الاراضي المحتلة، وراحت تعلن دون مواربة بأنها ليست مستعدة للتفاوض او التنازل عن الارض مقابل السلام

ويرى غير مراقب ، استنادا الى ذلك ، انه في حال تفاوضت اسرائيل ،او تنازلت، فانها قد تتنازل عن بعض الارض المحتلة، لكنها ستحاول الا تتنازل مطلقاً عن قطرة ماء واحدة تحت قبضتها، وبالتالي فان على المفاوض العربي ان يلخذ هذه الحقيقة في اعتباره لكي لا تصل اسرائيل مستقبلاً الى عيون المياه العربية

وللدخول في التفاصيل اكثر نقف امام نموذجين من الاحتلال الاسرائيلي لمصادر المياه العربية على الحدود الشمالية لفلسطين، وبالتحديد الجنوب اللبناني والجولان

النموذج الاول يتعلق بالمياه في جنوب لبنان

في عام ١٩٦٩ اغتيل مهندس لبناني اسمه ابراهيم عبد العال، في ظروف غامضة، ولان الاغتيال في لبنان لم يكن آنذاك قد تحول الى فعل عادي فقد اهتز الرأي العام اللبناني لهذا الحادث وطالب بكشف الجاني، وعندما لم تفلح الجهود بكشفه سجلت القضية ضد مجهول!!

لماذا اغتيل عبد العال؟ ببساطة ، لقد اغتيل هذا الشاب اللبناني لانه اصدر كتاباً بعنوان «الليطاني» حذر فيه من المطامع الاسرائيلية بمياه هذا النهر، بل لعله عجل في حتفه عندما وضع مخططات لعدة مشاريع مائية على مياه هذا النهر قرب النبطية والخروب، وذهب ابعد عندما حدد موقع سد يمكن بناؤه في الخريبة والقرعون، وجر مياه الليطاني عن طريق حفر الانفاق، مثل نفق الاولي ونفق الزرارية، وتوليد الطاقة الكهربائية، وتأمين مياه الشفة الى بيروت

والكتاب فيه الكثير من المشاريع التي تفسد على المخطط الاسرائيلي فرصة سرقة مياه الليطاني!

ومع مرور الزمن وتقادم الاحداث ومأساويتها، بدأت اسرائيل العمل للسيطرة على مياه الليطاني، بهدف تحويل مجراه عند نقطة انعطافه غرباً الى منطقة الجليل لسرقة ٢٠٠ مليون متر مكعب من مياهه، والسيطرة كذلك على نهر الحاصباني

ولتحويل المخطط الى حقيقة قامت عام ١٩٨٢ باحتلال جنوب لبنان تحت ستار تأمين سلامة الجليل. ونتيجة هذا الاحتلال وضعت اسرائيل يدها على اكثر من ٣٠ كيلومتراً من مسار الليطاني، واخيراً استقرت قواتها عند انعطاف النهر غرباً، اي عند اغزر جزء من مجراه والذي يسمى نهر القاسمية، وبعد عام واحد من الاحتلال اوصلت اسرائيل شبكة مياه القرى الحدودية اللبنانية، بشبكة مياه شمال فلسطين، وقامت في العام ذاته بخفض منسوب مياه بحيرة القرعون بحجة ان ارتفاع المنسوب فيها يشكل خطراً على المواقع العسكرية الاسرائيلية المجاورة

وفي عام ١٩٨٤ بدأت اسرائيل بجر مياه الليطاني الى مستعمراتها في الجولان مستخدمة انابيب التابلاين الواقفة عن العمل

وفي عام ١٩٨٦ قامت اسرائيل بتسييج عدة هكتارات قرب نبع الوزاني في منطقة المطلة، وفي عام ١٩٨٩ مدت قساطل من عيار ٦ بوصات من نبع العين المتفرع عن نهر الجوز احد روافد الحاصباني.

وشهد عام ١٩٩٠ تطوراً كبيراً في سرقة مياه لبنان، حيث انجزت المرحلة الاخيرة من عملية مشروع جر مياه نهر الليطاني الى داخل فلسطين المحتلة

وحسناً فعل لبنان اذ تقدم بشكوى الى مجلس الامن بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٤ يحذر فيها من المطامع الاسرائيلية بمياه الجنوب اللبناني

اما النموذج الثاني فيتجلى في مياه نهر اليرموك



المصدر : الشرق الأوسط

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩١

من المعلوم ان نهر اليرموك رافد جيد لنهر الاردن حيث تصل كمية المياه في نهر الاردن عند وصوله الى جسر المجامع بعد ان يرفده نهر اليرموك بحوالي (١٢٥٠) مليون متر مكعب سنوياً منها ٤٧٥ ملوين متر مكعب من مياه نهر اليرموك والباقي من الروافد الاخرى

والمشاريع المثبة لسرقة مياه اليرموك والاردن لم تنته بدءاً من مشروع «لونرميلك» عام ١٩٣٨ الذي اقترح جر مياه روافد الاردن لدى سهل «مرج ابن عامر» في شمال فلسطين مروراً بمشروع «جونستون» عام ١٩٥٢ الذي تضمن انشاء ثلاثة اقنية اهمها القناة الثانية بطول ١٢٠ كيلومتراً وبتصريف ١٦ متر مكعب في الثانية، تلخذ مياهها من اليرموك، انتهاء بالسيطرة الاسرائيلية على مجرى نهر الاردن بعد عدوان ١٩٦٧ الى فشل اقامة سد الوحدة على نهر اليرموك عشية الاتفاق السوري - الاردني عام ١٩٨٧ لبناء هذا السد الذي دعا الى تنفيذه مؤتمر القمة العربية الذي انعقد عام ١٩٦٤.

أمام النموذجين، الليطاني واليرموك، تبرز اهمية الارض، بل تبرز اكثر حقيقة المواقف الاسرائيلية حيال السلام المنشود في المنطقة فمن الواضح ان اسرائيل لن تتخلى عن الارض المحتلة، وممارسة اللعبة وبغية تخفيف الضغط العالمي عليها فانها قد تلجأ الى التخلي عن بعض الاراضي المحتلة التي لا يوجد فوقها ولا تحتها قطرة ماء واحدة فهل يمكن لكيان عدواني مثل اسرائيل يستقدم يومياً المئات من المهاجرين اليهود ان يتخلى عن اكثر من ٥٠٠ مليون متر مكعب من مياه لبنان وحدها سنوياً»



المصدر : الوحدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

اطماع اسرائيل في الليطاني

د . محسن خضر

تبين لوحة تزين جدار فندق شيراتون تل أبيب قبائل اسرائيلية قديمة علي ضفاف نهر الليطاني . ويشير هذا الرمز الي أطماع اسرائيل العقائدية في مياه النهر اللبناني .

وتتعدد التصريحات المنسوبة لمسئولين صهاينه كبار يكشفون فيها عن أطماع اسرائيل في مياه الليطاني و هي تعود ليس الي غزو لبنان عام ١٩٨٢ بل الي بدايات القرن العشرين ، ففي مذكرة للزعيم الصهيوني حاييم و ايزمان الي وزير خارجية بريطانيا موجهة في ٣٠ / ١٠ / ١٩٢٠ يقول فيها .

"اني متأكد من ان سيادتكم تدركون أهمية الليطاني الكبري لفلسطين ، فلو توفرت لها جميع مياه الاردن واليرموك لن تفي بحاجاتها . ان الليطاني هو المصدر الذي يمكنه ان يؤمن المياه لري الجليل الاعلي ولتوليد الطاقة الكهربائية لاحياء الصناعة " . وفي وثيقة لبن غوريون تعود الي عام ١٩٤١ أكد علي ضرورة الليطاني ضمن حدود اسرائيل . وأعلن أشكول في يوليو ٦٧ " ان اسرائيل لا يمكنها ان تقف مكتوفة الايدي وهي تري اكثر من ..٥ مليون متر مكعب من مياه الليطاني تذهب هدرا الي البحر ، وان القنوات باتت جاهزة في اسرائيل لا ستقبال المياه القادمة من الليطاني " .

وفي حديث بين ليفي أشكول والفيلسوف الفرنسي الراحل سارتر يقول اشكول : " ان اسرائيل قسمت ثلاث مرات وكانت المرة الاولي عندما وضع نهر الحاصباني ، بانياس خارجها " .



المصدر : [illegible]

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ـ.ـ.ـ. حدود دولية
ـ ـ ـ حدود الضفة الغربية وغزة
+ + + حدود الجولان المحتلة
خط أنابيب التابلاين
المنطقة الحدودية (جنوب لبنان) تحت إشراف الكيان الصهيوني
مشروع جر مياه نهر الليطاني
مشروع نقل مياه النيل إلى النقب (مشروع صهيوني)

وينسب الي رئيس الوزراء اللبناني السابق تقي الدين الصلح قوله تستطيع اسرائيل استيعاب ضعف عدد سكانها عن طريق سيطرتها علي الليطاني.

عقب غزو لبنان عام ١٩٨٢ باشرت السلطات الاسرائيلية تنفيذ مشاريعها للسيطرة علي مصادر المياه في الجنوب اللبناني حيث قامت بتحويل نبعي الوزاني والدرداره لاستغلال مياههما في ري الاراضي الحدودية محل النزاع بين لبنان واسرائيل عقب توقيع اتفاقية الهدنة ، وقبلها بأربعة أعوام قامت اسرائيل عام ١٩٧٨ باستغلال مياه الليطاني ، حيث قامت بتركيب مضخات كبيرة قرب جسر الخردلي ، ثم مدت انابيب لمسافة ١٠ كيلو متر من مجري الليطاني بالقرب من سريان وحتي خزانات مشروع الطيبة .



كما بنت شبكة أنابيب بطول ٢٥ كم من خزانات الطيبة وحتي بلدة عيتا الشعب حيث شيدت قرب البلدة خزانات تستقبل مياه الليطاني و توزعها علي الجليل . ومن المقرر ان تمنح اسرائيل ١٥ مليون متر مكعب من مياه الليطاني الي الخزان الطبيعي في بحيرة طبرية

* لماذا الليطاني ؟

يعد نهر الليطاني أهم أنهار لبنان ، ويبلغ طوله ١٧٠ كيلو مترا ، وينبع من العليق الي الشمال من مدينة بعلبك وبلدة " الفرعون " حيث توجد بحيرة القرعون ، وهو يجري بشكل متعرج في سهل البقاع ، وتعترض الجنادل طريقه بين بلدة القرعون وبلدة مرجعيون ، قبل ان يشق طريقه في جبل عادل متجها نحو الغرب ، ليصب في البحر الابيض المتوسط الي الشمال من مدينة صور الساحلية ، ويطلق عليه هنا اسم نهر القاسمية . ويتراوح تصريفه للمياه بين ٦٣ و ٣٩ مترا مكعبا في الثانية ، كما يقذف بنحو ٧٠٠ مليون متر مكعب في البحر دون فائدة . وشكلت الحكومة اللبنانية عام ١٩٥٤ " مصلحة الليطاني " لمواجهة اطماع اسرائيل في مياه الليطاني ، وقررت استغلال مياه النهر لري الاراضي اللبنانية واقامة مصانع ومعامل احدها لتوليد الطاقة الكهربية . وغيرت المصلحة تصميم سد القرعون ليستوعب ٢٢٠ مليون متر مكعب بدل ٦٠ مليونا (استنادا الي دراسة أجرتها بعثة أمريكية) ، وأعيد تصميم السد خوفا من ضغط المياه في نفق " مركبه - الاولي " وانتهي العمل فيه عام ١٩٦٨ حيث اقيم علي السد معمل كهرباء ، الا ان مشاريع الري قد تعثرت . ويهدف سد القرعون الي توفير مياه الشرب والري والطاقة الكهرومائية لأهالي البقاع والجنوب اللبناني وتقدر قيمة مياه الليطاني بالنسبة لاسرائيل عن ٢ مليار دولار سنويا في حالة استغلالها ، كما يحرم لبنان اذا حولت اسرائيل مياه السد من ثلث الطاقة الكهربائية المتولدة من السد .

* مستقبل الليطاني

لا يزال الغموض يحيط بما تفعله اسرائيل بمياه الليطاني . فقد نفي بيريز ديكويار في تقريره المقدم الي مجلس الامن في ٢٧ / ٧ / ١٩٩٠ أنباء قيام اسرائيل بتحويل مياه الليطاني الي اراضيها .



ولم يلمس أي أدلة بأن المياه تضخ أو تنقل من لبنان الي اسرائيل وأشار نفس التقرير الي ان اسرائيل تكثف برامج شق الطرق في الاراضي الواقعة تحت سيطرتها . وكرر ما جاء في تقرير سابق له قبل ستة أشهر من التقرير المذكور بأن اسرائيل تقوم بربط شبكات المياه والهاتف لبعض قري الجنوب اللبناني باسرائيل نفسها .

واشتكي وزير الخارجية اللبناني - في اجتماع وزراء الخارجية العرب - ان اسرائيل تستغل مياه نهري الحصباني والوزاني استغلالا كاملاً بمعدل ١٤٠ مليون متر مكعب سنويا . واحاطت اسرائيل ايضا نبع المين والزاني بسياج ومدت منها أقنية وانابيب عبر الاراضي الاسرائيلية .

وتسيطر اسرائيل علي منطقة تبلغ ٣٠ كم من مياه مجري نهر الليطاني . لقد ظلت اسرائيل تضغط باتجاه الليطاني متعللة بأن لبنان لا يستطيع الاستفادة الا من سبع ايراد النهر . وقد رفضت اسرائيل قبول مشروع اريك جونسون الامريكي ، وعنوانه " مشروع الانماء الموحد لمياه نهر الاردن " لانه لم يحقق مطامع اسرائيل في الليطاني ، وقدمت مشروعاً مضاداً عرف " بمشروع كوتون " نسبة الي مهندس الري الامريكي جون كوتون ،

ويتضمن المشروع البنود الاتية

- تحويل ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياه الليطاني بواسطة نفق الي نهر الحاصباني .
- تحويل ٧٤٠ مليون متر مكعب من مياه الحاصباني و تخزينها في سهل البطوط في الجليل ، والاستفادة منها في ري الساحل والنقب .

ولذا بادرت اسرائيل بعد غزو جنوب لبنان عام ١٩٩٢ الي الاستيلاء علي المعلومات الفنية الخاصة بسد القرعون ولكن ثمة تحفظات تتعلق بأطماع السيطرة الصهيونية علي الليطاني لان تحويل مياهه الي اسرائيل او مرجعيون يستلزم اقامة شبكة من سلاسل القنوات والانفاق يصل طولها الي ١٠٠ كم مما يعني وجود سيطرة اسرائيلية علي جنوب سهل البقاع والمنطقة الواقعة جنوب الزهراني .

ويتطلب هذا المسعي مزيدا من الاجراءا ت العسكرية بالتحكم في منحدرات سلسلة جبال لبنان ومن الجهتين من شتورة الي جزين الي النبطية و يؤكد الباحث البريطاني د . " ج " آلان من جامعة لندن في دراسة اخيرة الي صعوبة احتلال اسرائيل لمنطقة جنوب البقاع و ما تبقي من جنوب لبنان حتي نهر الزهراني ، الا انه من المعروف ان كميات غير محددة من مياه الليطاني يتم ضخها تحت الارض الي الاراضي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الرياضية

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

الاسرائيليه . و يبدو ان مستقبل المطامع الاسرائيلية في الليطاني ينذر بالتشاؤم في ظل التردد اللبنانيبخصوص استكمال مشروعات استغلال مياه الليطاني وهذا التلكؤ اللبناني يصب في السلة الاسرائيلية .

وفي دراسة للباحث جوستورك (١٩٨٣) حول " المياه واستراتيجية الاحتلال الاسرائيلي " تشير الي ان دراسة الخيارات الاسرائيلية لمواجهة الازمة المائية المتصاعدة تبين ان نهر الليطاني هو المصدر الرئيسي المحتمل للمياه بالنسبة الي اسرائيل خلال المرحلة المقبلة .

وفي حين يبقي سد القرعون لا يحتفظ الا بحوالي ١٠ ٪ من مائة فقط ، فان المعلومات الاخيرة تشير الي انتهاء اسرائيل من ربط مياه الليطاني الذي يصب شمالي مدينة صور ببحيرة طبريه وهذه المرحلة تستطيع جر حوالي ٣٠٠ ألف متر مكعب من مياه الليطاني الي بحيرة طبريه سنوياً .

وفي ظل استمرار الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني وضعف البنيان اللبناني اثر الحرب الاهلية المرهقة ، والدور الذي تمارسه ميليشيات قوات انطوان لحد العميلة ، وضبابية الموقف هناك بخصوص المدي الذي بلغته قوات الاحتلال الاسرائيلية في سحب مياه الليطاني الي أراضيها فان شعور القلق والتشاؤم يبدو طبيعيا وخاصة مع غياب استراتيجية عربية مائية للامن القومي وخاصة في ظل مناخ التسوية و الدعوة الي التطبيع بين اسرائيل والعرب واقتسام موارد المياه ، وهو ما سيؤدي الي أفدح الاضرار بالنسبة لامن العرب المائي ، وهو ما تفرزه أسوأ حالات التردي والتمزق والضعف العربي الحالي . ▯



المصدر : الاتحاد الظبيانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ أكتوبر ١٩٩١

ترجمة
حديثة
لمخططات
عدوانية
توسعية
قديمة

ماذا ينتظر

الشريط الحدودي

في جنوب لبنان ؟

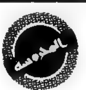
سلطات الاحتلال الصهيونية انجزت خطوات ضم الاراضي اللبنانية الحدودية



المشروع الصهيوني الاستيطاني يعتبر لبنان جزءاً من «أرض إسرائيل»

اسرائيل نفذت المرحلة الثانية من تطبيع الخدمات والادارة وفشلت في تطبيع السياسة والمواقف

يواجه اهلنا في الجنوب اللبناني حاليا حملة ارهاب وتنكيل صهيونية منظمة وواسعة، تستهدف تهجيرهم من ارضهم، وايجاد المناخ الملائم لتغيير معالم هذه الارض، وتحضيرها مقرا لموجات المهاجرين اليهود، وموردا مائيا لمناطق شمال فلسطين المحتلة، كما اعلن العديد من القادة الصهاينة في الآونة الاخيرة. و «اسرائيل» التي لاتخفي اطماعها في الجنوب اللبناني، تعمل في اكثر من اتجاه عدواني — توسعي من اجل تحقيق هذه الاطماع، بدءا من تثبيت احتلالها للجنوب، وانتهاء بتوجيه المهاجرين اليه بعد تفريغه من مواطنيه، وهي لهذه الغاية تصعد كل يوم اعتداءاتها على الجنوب، وتنكل بمواطنيه، وتحول دون قيام القوات الدولية المنتشرة فيه بمهامها المحددة في قرارات الامم المتحدة. ولهذه الغاية



المصدر : ......

التاريخ : ......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العدوانية ايضا تحاول الدولة العبرية الهروب من استحقاقات القرار ٤٢٥ القاضي بانسحابها من الجنوب، وتفتعل الحجج والمسوغات التي لاتنطلي على احد. وسنحاول في هذه العجالة التركيز على سياسة القضم التي يتبعها العدو الصهيوني في محاولته ابتلاع منطقة الشريط الحدودي في جنوب لبنان والتي تقارب مساحتها ٨٥٠ كيلومترا مربعا، من اجل الكشف عن الطبيعة العدوانية التوسعية لاسرائيل.

ان حاجة الصهاينة الى مصادر المياه في جنوب لبنان والى ارضه حاجة لايحاولون اخفاءها او تمويه وجهها امام العالم. فهم، في هذا الشأن، حريصون على اعلان ما يضمرون من نوايا تجاه لبنان.

ولا تنفك سلطات الاحتلال الصهيوني ومنذ الغزو الصهيوني للبنان في يونيو ١٩٨٢، تمارس كل انواع التعدي التي تصب في نهايتها في قناة واحدة هي عزل منطقة الشريط الحدودي في منطقة الجنوب عن المجتمع اللبناني وعن الطبيعة اللبنانية.

وفي هذا الخصوص قامت «اسرائيل» بربط الشريط الحدودي بفلسطين المحتلة عبر عملية ضم واقعية. حيث تمارس الدولة العبرية سياسة قضم الاراضي على غرار ما تشهده باستمرار الارض الفلسطينية المحتلة. فمع بداية الاجتياح الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢ اقتطع الاسرائيليون مساحة من الاراضي الواقعة جنوبي بلدة علما الشعب وهي مزروعة بكروم الزيتون وتتاخم الحدود الدولية. واقامت قوات الا حتلال اسيجة من الاسلاك الشائكة حول المساحة المتقطعة ووضعت على مداخلها بوابة عبور، وكانت تسمح لاصحاب الحقول بالتوجه الى حقولهم لجني محاصيل الزيتون. ولكنها في السنة الثانية للاجتياح، (١٩٨٣) اغلقت بوابة العبور ومنعت اصحاب الاراضي من الوصول الى حقولهم.

لكن سلطات ا لاحتلال الصهيوني ابلغت اهالي البلدة في صيف ١٩٨٦، انها ستسمح لهم بالدخول الى حقولهم لجني محصولها، ولكنهم فوجئوا لدى دخولهم اليها. ان قوات الاحتلال عمدت الى اقتلاع اشجار الزيتون كليا.

وفي عام ١٩٨٤ نقلت تل ابيب خط الحدود وبوابة العبور في الجنوب اللبناني المحتل من بلدة كفر كلا الحدودية الى تل نحاس التي تقع داخل الاراضي اللبنانية بعمق ٥٫٧ كلم على طول الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة حتى الاراضي السورية المحتلة شرقا. ووضعت الاسلاك والاعمدة الحديدية لهذه الحدود، ابتداء من تلك البلدة وبموازاة مستعمرتي «سكاف عام» و «كريات شمونه» وباتجاه شمال — شرق بلدة الوزاني، وصولا الى بلدة الفجر السورية المحتلة عام ١٩٦٧. وتم شق طريق بموازاة الحدود الجديدة عرضها عشرة امتار. ومنعت منذ تلك الحين مرور السيارات والآليات اللبنانية عليها.

وبموجب ذلك، الغت تل ابيب الشريط الحدودي عن مستوطنة المطلة. الذي يصل بين حدود لبنان وفلسطين المحتلة واصبحت اراضي المطلة متداخلة مع الاراضي اللبنانية. ولولا نمط البناء المختلف بين المطلة والقرى اللبنانية لكاد الامر يختلط على اي مواطن. لاسيما انه لايوجد اي فاصل جغرافي بين لبنان وفلسطين المحتلة. فاقامت القوات الصهيونية نقطة مراقبة عند مدخل المطلة.

وقامت القوات الصهيونية بتغيير معالم وطبيعة جنوب شرقي النبطية ومنطقة سهل مرجعيون — الخيام.

وفي شهر اغسطس عام ١٩٨٤ باشرت سلطات الاحتلال، فعليا بسرقة مياه ثلاثة انهار في الجنوب اللبناني وهي نهر الحاصباني ونهر الوزاني ونهر الليطاني. واكدت صحيفة «هارتس» الصهيونية ذلك حيث ذكرت ان الادارة العامة لمصلحة المياه في الكيان الصهيوني قررت استخدام خط انابيب البترول — اي خط التابلاين — الذي يمر في المناطق العربية ويخترق هضبة الجولان السورية لتحويل مياه الحاصباني اللبناني الى الكيان الصهيوني.

واما سرقة نهر الوزاني فقد كشفت عنها صحيفة «السفير» اللبنانية نقلا عن مراسلها في جنوب لبنان، حيث كانت القوات الصهيونية قد منعت قوات الطوارىء الدولية من دخول المنطقة لاسباب عسكرية وبالنسبة لنهر الليطاني فقد كشف عنها مراسلون غربيون حيث افادوا ان الجيش الصهيوني يقوم بتنفيذ اعمال اخرى على النهر وبصفة خاصة على بحيرة «القرعون» التي تغذي بالمياه الجزء الشرقي من جنوب لبنان، حيث اقامت اربعة جسور على النهر.

وفي فبراير ١٩٨٦ انهت قوات الاحتلال الصهيوني قضم منطقة واسعة من الاراضي اللبنانية الحدودية في منطقتي مرجعيون وقضاء حاصبيا. وتشمل الجهة الجنوبية من سهل الخيام وباب التينة وصولا الى محور الوزاني ومزرعة المجيدية، في الطرف الغربي من قضاء حاصبيا. ويبلغ طول هذه المنطقة بين ١٣ و ١٥ كيلومترا وعرضها يتراوح بين ٣ و ٥ كيلومترات. ويقع في نطاقها: نبع الوزاني ومزرعة المجيدية ومزرعة الميسات وسرده والعمرة وابو زايل وخط نفط التابلاين الذي ينقل النفط السعودي الى مصفاة الزهراني، وتضم ايضا مطارا عسكريا اقامته القوات الصهيونية في عام ١٩٨٣ في الطرق الغربي من سهل الخيام، وكانت قوات الاحتلال الصهيوني قد باشرت هذه العملية في عام ١٩٨٤.

وفي عام ١٩٨٧ اقتطع الاسرائيليون مساحة من الاراضي التي تقع بين بلدتي رميش ويارون معظمها تخص اهالي بلدة رميش حيث قامت قوات الاحتلال الصهيوني بتسييجها وشق الطرقات بداخلها.

واقدمت قوات الاحتلال ايضا في العام نفسه على اقتطاع الاراضي التابعة لبلدة مرجعيون والمتاخمة للحدود الدولية والتي تقع الى الشمال والشرق من مستوطنة المطلة، وقامت بتوسيع مطار سهل الخيام، لاستقبال طائرات النقل العسكرية والطائرات الحربية وكذلك الطائرات المدنية الصغيرة واقامت حول المطار نقاط مراقبة واسياجا مفخخة ومكهربة.

كذلك تم توسيع مرفا الناقورة بعد اقامة ثلاثة احواض، واصبح بامكانه ايضا لستقبال البواخر والسفن التجارية الكبيرة.

وفي مطلع يونيو ١٩٨٩ قامت قوات الاحتلال الصهيوني بوضع اسلاك شائكة حول مساحة (٢٠) كيلومترا مربعا من اراضي بلدتي حولا وميس الجبل، وبستان زيتون في مواجهة مستوطنة المطلة. وفي مارس ١٩٩٠ واصلت اعمال تغيير خط الحدود مع لبنان، الامر الذي ادى الى ضم حوالي ٤٠ كيلومترا مربعا من الاراضي اللبنانية كما قامت بمد الاسلاك الشائكة في منطقة شبعا عند سفوح جبل الشيخ الى اقصى حدود لبنان مع سوريا وفلسطين المحتلة.

ترجمة حديثة لمخططات قديمة

ولابد من الاشارة الى ان أعمال القضم الإسرائيلية لاطراف الجغرافيا اللبنانية في الجنوب الآن، انما هي الترجمة العملية لمخططات صهيونية سبقت نشوء الكيان الصهيوني وقيام لبنان الكبير بالذات. وترقى الى مرحلة انطلاق الدعوة الصهيونية في القرن التاسع عشر وهذه المخططات مستمرة بصرف النظر عن طبيعة الوضع السياسي للبنان، كما هي مستمرة احلام الصهاينة. بالسيطرة على الاراضي الواقعة مابين الفرات والنيل.

ويتذرع الإسرائيليون بحجة الحدود الآمنة، التي تعني بمفهومهم حدودا متحركة غير ثابتة تتبع مسار الينابيع والانهر تارة، والسهول والجبال تارة اخرى.

وكانت المنظمات الصهيونية قد طالبت مؤتمر السلام الذي انعقد في باريس عام ١٩٢٠ بادخال تعديل على الحدود التي اقرتها كل من بريطانيا وفرنسا بين لبنان وفلسطين، بموجب اتفاقية (سايكس بيكو) في مايو ١٩١٦، بجعل مجرى نهر الليطاني والانهر المتدفقة من جبل الشيخ وهضبة الجولان وحوران، ضمن جغرافية فلسطين، لكن فرنسا رفضت هذا الطلب وتمسكت بما اتفقت عليه في اتفاقية سايكس بيكو والتي حددت شمال فلسطين ببحيرة طبريا.

رفض فرنسا لم يفت في عضد الصهاينة المتكئين على وسادة بريطانيا، بحيث تم لهم احداث تعديل على خطط الحدود بموجب اتفاقية وقعها طرفا الانتداب على لبنان وفلسطين، عرفت باسم (بوليه ـ نيوكامب) خلال شهر فبراير ١٩٢٣، اي بعد اعلان الفرنسيين دولة لبنان الكبير بحدوده الجنوبية المرسومة في اتفاقية سايكس ـ بيكو، والحق هذا التعديل سبع قرى لبنانية جنوبية، بموجب الانتداب البريطاني، الذي حولها الى المستعمرين اليهود، بسبب مواقعها الاستراتيجية ومياهها الجوفية فاستثمروها زراعيا واقاموا عليها نقاطا عسكرية.

القرى السبع

والقرى التي مازال اهلها اللبنانيون يحملون هوية لبنانية قيد الدرس او وثائق خاصة باللاجئين الفلسطينيين هي:

ـ هونين: كان عدد سكانها عام ١٩٤٥ حوالي ١٦٠٠ نسمة، شردهم العدو الصهيوني عام ١٩٤٨، بعد ان دمروا القرية وفي عام ١٩٥١ اقاموا مكانها مستعمرة «مرجاليوت».

ـ ابل القمح: تقع على الطرف الشرقي من جبل عامل، وفيها الكثير من الينابيع، وكان يقطنها ٣٣٠ مواطنا مسلما ومسيحيا شردهم العدو الصهيوني، ودمر بيوتهم واقام مكانها مستعمرة «يوفال».

ـ قدس: تقع بالقرب من الحولة، شمالي صفد، شرد العدو الصهيوني سكانها عام ١٩٤٨ ودمروها واقاموا مكانها مستعمرة «قدش».

ـ المالكية: تقع بالقرب من قدس احتلها الجيش اللبناني في حرب ١٩٤٨، ومالبث ان تراجع تحت ضغط الظروف المعروفة، وقد هجر العدو الصهيوني سكانها ـ ٣٥٠ نسمة ـ ودمر بيوتها واقام مكانها كيبوتز «ملكياه».

ـ تربيخا: تقع الى الجنوب من مدينة صور وكانت تابعة اداريا لها، اثناء العهد العثماني، وبلغ عدد سكانها في عهد الانتداب (١٠٠٠) نسمة من المسلمين والمسيحيين، وفي عام ١٩٤٨ دمر العدو الصهيوني تربيخا واجبر اهلها على النزوح الى لبنان، ثم اقام مكانها مستعمرة «شومراه».

ـ صلحا: تقع جنوبي بنت جبيل، وقد جاوز سكانها عام ١٩٤٥ الـ (١٠٠٠) نسمة، وفي عام ١٩٤٨ ارتكب العدو الصهيوني مذبحة في البلدة كي يجبر اهلها على النزوح فقتل منهم (١٠٥) اشخاص، وبعد ان دمر بيوت القرية اقام مكانها مستعمرة بيرون.

ـ النبي يوشع تطل على الجانب الشمالي من سهل الحولة، ولم يزد سكانها على (١٠٠) نسمة، هجرهم العدو الصهيوني اثناء حرب ١٩٤٨. واقام فوق حطام البلدة مركزا للشرطة العسكرية يعرف باسم «متسوبت يوشع».

واليوم، يعيد التاريخ الاسرائيلي نفسه في الشريط الحدودي المحتل.

انهاء عملية «التطبيع»

ومع نهاية عام ١٩٩٠ كانت سلطات الاحتلال الصهيوني قد انهت المرحلة الثانية من عملية التطبيع التي بدأتها داخل منطقة الشريط الحدودي المحتل، حيث اشرفت على هذه العملية لجنة خاصة برئاسة رئيس اركان حرب العدو السابق رفائيل ايتان. وابرز هذه الاجراءات التي نفذت خلال الاعوام الثلاثة الماضية هي:

ـ ربط شبكات الطرق المحلية بشبكات الطرق التي تربط المستوطنات الصهيونية في منطقة الجليل الاعلى، الا ان هذه الطرق لاتزال تخضع للمراقبة الشديدة عند نقطة الحدود الدولية.

ـ ربط شبكة الهاتف بالمركز الصهيوني في شمال فلسطين المحتلة بعد قطع كل الخطوط الداخلية مع باقي المناطق اللبنانية وانشات داخل منطقة الشريط الحدودي المحتل عدة مراكز للهاتف الدولي التي يمكن من خلالها الاتصال بالخارج ولكن عبر الهاتف الرئيسي في تل ابيب.

ـ ربط كافة انابيب المياه التي كانت قائمة والتي كانت تصل اليها المياه عبر نهر الليطاني ونبعي الطاسة والحاصباني وغيرها بشبكة المياه الصهيونية في الجليل وباتت المستوطنات الصهيونية تحصل على ٥٥ بالمائة من الكميات التي تنقلها هذه الشبكات.

ـ ربط الخطوط الكهربائية بشبكة الخطوط الاسرائيلية.

ـ منع استيراد اي مواد اقتصادية او استهلاكية من الوطن الام حيث اقفلت الميليشيات وقوات الاحتلال الصهيوني الطرق امام المصنوعات اللبنانية، ومنعت تحت ذرائع امنية استيراد المواد على انواعها واجبرت جميع تجار منطقة الشريط الحدودي على شراء وترويج البضائع الصهيونية.

ـ اتخاذ اجراءات تعسفية على صعيد تغيير مناهج التدريس في معظم مدارس المنطقة.

ـ ممارسة الضغوط على جميع سكان قرى الشريط الامر الذي ادى الى نقص حاد في عدد السكان وصل الى ٤٠ بالمائة حيث غادروا نهائيا المنطقة وخاصة فئة الشبان الذين هربوا من التجنيد الاجباري الذي تمارسه الميليشيات الاسرائيلية.

اطماع قديمة

من خلال ماتقدم نستطيع ان نؤكد ان قضية لبنان الوطنية وقضية جنوبه ليست وليدة السنوات الاخيرة، بل تتصل ببدايات نشوء المشروع الصهيوني الاستيطاني التوسعي الذي يعتبر الجنوب اللبناني جزءا من «ارض اسرائيل» وينطلق من مخططه لبناء الدولة الصهيونية من حتمية السيطرة على مصادر مياهه.

ليس بوسعنا في هذا المجال ان نحشد مختلف النصوص والوثائق والتصريحات التي تبين المطامع الصهيونية في لبنان وجنوبه، وحسبنا هنا ان نستفتح من مختلف المشاريع التي وضعها زعماء الحركة الصهيونية



المصدر :

التاريخ :



لتشكل حدودا مع لبنان، ان هناك نية مبيتة لاقتطاع جزء من الجنوب. فالكل من دون استثناء رسم هذه المنطقة كخط افتراضي لامكانية تثبيت حدود الدولة الجديدة، مع تفاوت درجات القضم والضم والسلخ، والفصل، ويعترف الكاتب الصهيوني افنر يانيف استاذ العلوم السياسية في جامعة حيفا، ان اهتمام يهود العالم بالشان اللبناني بدأ قبل وعد بلفور. كان ذلك خلال مرحلة انحلال الامبراطورية العثمانية وظهور الحركة الصهيونية كتيار جديد يسعى الى اقتناص الفرصة للحصول على «كيان» معترف به في فلسطين، وربما كان صموئيل توكلو سكي اول يهودي يضع تصوره على الورق لخريطة الحدود الشمالية الاسرائيلية، وهو والد دان توكلوسكي، اول قائد للقوات الجوية الصهيونية عام ١٩٥٠. ولقد تضمن اقتراحه الصادر سنة ١٩١٥ اول مشروع للحدود التي تبدأ من منطقة تبعد مسافة خمسة كيلومترات شمال نهر الاولي، ثم تمر في خط مستقيم باتجاه الجنوب الشرقي لتصل الى قمة جبل حرمون، واعتبر زعماء اليهود هذا المشروع استراتيجيا صرفا لانه لم ياخذ في الاعتبار الامكانات الزراعية ومواقع توزيع السكان. ثم جاء من بعده الخبير الزراعي اهارون ارونسون ليقدم عام ١٩١٧ الى اللجنة التنفيذية التابعة للمنظمة الصهيونية، مشروعا تجاهل فيه اهمية الاقتراب من ساحل البحر المتوسط، ورسم خريطة تبدو فيها حدود اسرائيل متوغلة باتجاه راشيا قبالة الليطاني.

المشروع الثالث للموضوع ذاته قدمه حاييم كالوارشي ادعى فيه ان الحل الطبيعي لبلوغ مستوى الحدود الآمنة لايكون الا عن طريق خلق «كانتون» مسيحي يتمتع بحكم ذاتي يشبه الى حد ما الصيغة التي طبقت بعد عام ١٨٦١ اي بعد وقوع المجازر الطائفية.

والمشروع الرابع قدمه بن جوريون مع اسحق بن زفي في كتاب مشترك، اصدره بعد الحرب العالمية الاولى وفيه يتصوران ان الحدود الآمنة للدولة اليهودية يجب ان تكون عند نهر الليطاني حيث تشكل ممراته العميقة التخوم الطبيعية، بدلا من ان تكون عند الاولي او الزهراني.

هذه المشاريع الاربعة جرى عرضها كنواة للمطالب التي طرحتها اللجنة التنفيذية اثناء انعقاد المؤتمر الصهيوني العالمي في ٣ فبراير ١٩١٩. وتقول المذكرة الصادرة عن المؤتمر مانصه حرفيا: «ان الحدود الشمالية للدولة اليهودية تبدأ من نقطة على المتوسط جنوب مدينة صيدا، وتكتمل صعودا بخط فاصل حتى سهل القرعون ووادي التيم، اي منطقة راشيا — حاصبيا حيث حدود الحزام الامني.

وكان من الطبيعي ان تسقط هذه الطروحات بعد اعلان عصبة الامم في ٢٨ يونيو ١٩١٩.. وبعد توقيع اتفاق فرنسي — بريطاني على ترسيم الحدود الحالية لدولة لبنان الكبير، وذلك في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٣. ولكن هذا لم يمنع المنظمة الصهيونية من تسجيل اعتراضها وتحفظها على هذه التوصيات، معتبرة ان الحدود النهائية قابلة للمناقشة والتعديل عندما تسمح الظروف بذلك.

ومن خلال هذا العرض السريع للمشاريع الصهيونية القديمة التي يحاول قادة العدو الصهيوني احياءها هذه الايام نستطيع الوقوف على الكثير من حقائق الاطماع الصهيونية في لبنان، ومنذ بداية الازمة اللبنانية، التي سببتها «اسرائيل» اصلا، وقادة العدو يحاولون توجيه هذه الازمة الى مايحقق مشاريعهم التوسعية وايصالها الى النقطة التي يجد فيها لبنان ذاته عاجزا عن استعادة ارضه المحتلة، وحتى عن تحقيق ذاته في اطار شرعيته.

وقد تكشف هذا النهج العدواني الصهيوني بشكل اوضح مع قيام حكومة الوفاق الوطني في لبنان، وبدء الشرعية اللبنانية ممارسة مهامها على ارضية ميثاق الوفاق الوطني، اذ كثفت «اسرائيل» هجومها المضاد، وزجت بكل امكاناتها وادواتها للحد من تقدم مسيرة

معين احمد محمود

الوفاق والاستقرار في لبنان، والحيلولة دون الوصول الى الوضع الذي يفرض عليها الانسحاب من الجنوب.

وعلى الرغم من كل ذلك استطاع لبنان ان يجابه سياسة الدولة العبرية العدوانية وان يصل بمسيرة الوفاق والامن والسيادة الوطنية الى مشارف الجنوب المحتل، والى الوضع الذي يضع الشرعية الدولية امام مسئولياتها تجاه القرارات الداعية الى انسحاب قوات الاحتلال الصهيوني من الجنوب. وكذلك الوضع بالنسبة للعواصم الكبرى التي ايدت الخطوات الوفاقية والاصلاحية اللبنانية، وتعهدت بالعمل على الزام اسرائيل بتنفيذ القرارات الدولية.

ولان لبنان اليوم في الوضع الذي لاتريده تل ابيب، وفي الموقع الذي يؤهله لمطالبة الشرعية الدولية تنفيذ قراراتها، يوسع قادة العدو الصهيوني دائرة عدوانهم واستفزازهم ضد لبنان وجنوبه بشكل خاص، ويطلقون التهديدات والتصريحات المضللة.

ان ماتقوم به سلطات الاحتلال الصهيوني في الجنوب اللبناني من اعمال تهجير للاهالي وسرقة لمياه الانهار، وبناء للتحصينات العسكرية يشير الى انها تعمل من اجل تثبيت احتلالها للاراضي اللبنانية، وانها لاتقيم اي اعتبار لارادة المجتمع الدولي.

ان الشرعية اللبنانية تقوم بما يقع على عاتقها تجاه المجتمع الدولي. وقد يستدعي في المقابل ان تبادر الشرعية الدولية والعواصم الفاعلة الى الايفاء بتعهداتها تجاه لبنان لجهة تنفيذ القرار ٤٢٥ ومالم يتحقق ذلك ويتم تحرير الجنوب سيظل من حق لبنان واللبنانيين عمل كل ما من شانه تحقيق هذا الهدف الوطني الكبير.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : [illegible]

السلام والمياه والأمن في مركز الدراسات اللبنانية

□ لندن - «الحياة»:

■ يبدأ في لندن اليوم مؤتمر «حفظ السلام والمياه والأمن في جنوب لبنان» ويشارك فيه ١٤ باحثاً وأكاديمياً وسياسياً في قضايا المياه والأمن والسلام في لبنان.

ويأتي انعقاد هذا المؤتمر في وقت يبرز فيه الجنوب اللبناني مجدداً على مسرح القضايا الإقليمية العالقة في الأزمة اللبنانية ومن بينها أزمة الرهائن الغربيين وموضوع مياه الليطاني الذي صار مرتبطاً بشكل أو بآخر بالجهود الجارية لعقد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط.

ويستمر المؤتمر الذي ينظمه «مركز الدراسات اللبنانية» في اكسفورد بالتعاون مع «المعهد النروجي للشؤون الدولية» ليوم واحد، ويتضمن اربع جلسات عناوينها:

١ - جنوب لبنان: نظرة عامة على القضايا البارزة.

٢ - قوات الطوارئ الدولية (يونيفيل) وحفظ السلام في جنوب لبنان.

٣ - الجغرافيا السياسية ومصادر المياه.

٤ - جنوب لبنان في السياسات الاقليمية.

ومن بين المشاركين في المؤتمر البروفسور ريتشارد فولك والوزير اللبناني السابق ميشال اده والدكتورة ماريان هايبرغ، والبروفسور اوغسطس ريتشارد نورتون، والبروفسور توماس نان والدكتور يزيد صايغ.

وسيحضر المؤتمر ايضاً وزير العمل اللبناني خاتشيك بابكيان والسفير اللبناني في لندن السيد محمود حمود ورئيس بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في بريطانيا السيد عفيف صافية والسفير البريطاني في بيروت ديفيد تيلم وممثلون عن وزارات الخارجية في كل من كندا وبريطانيا وفرنسا والنروج.

المحروسة

المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : [illegible] ١٩٩١

لبنان ـ اسرائيل: السلام مقابل المياه... وارض التوطين!

سليم نصار *

■ استخدم الرئيس عمر كرامي صلاحياته لاطلاع الراي العام على نتائج المباحثات التي اجرتها السلطة الثلاثية (الترويكا) في نيويورك واعلن في مؤتمر صحافي ان لبنان حصل على تطمينات من واشنطن بشأن تطبيق القرار ٤٢٥، وتحريك مشروع صندوق الدعم. ومع ان التطمينات التي نقلها جون كيلي بناء على الحاح الوفد اللبناني لم تكن مطمئنة حسب معيار معارضي الاشتراك في المؤتمر الدولي، الا ان رئيس الحكومة اعتبرها كافية للدخول في معركة المفاوضات. كما اعتبر موقفه المعلن جوابا على حملة الوزراء الذين وصفوا مهمة الوفد بانها «سياحية» وبان الاداء السياسي مع جورج بوش كان فاشلا. والسبب في رايهم ان الرئيس الاميركي استخدم معظم الوقت المحدد لتكرار برنامج ادارته، واظهار اهتمامه بامور يعرف جيدا ان الدولة اللبنانية تضعها بين الهوامش اذا ما قيست بموضوع الانسحاب من الجنوب. وعندما انتهى من مطالعته، واعطيت الكلمة لرئيس الجمهورية، ثم لرئيس مجلس النواب، ضاعت فرصة رئيس الحكومة بين ثلاثة مترجمين وجلبة الحاضرين. لهذا اضطر الى القاء «معلقته» السياسية المستظهرة امام جون كيلي الذي سلم مهام منصبه كمساعد لوزير الخارجية في اليوم الثاني الى السفير ادوارد دجيرجيان. وهي نقلة نوعية جديدة في العلاقات الاميركية - السورية لم ينظر اليها «اللوبي اللبناني» في واشنطن بعين الرضا والاطمئنان. خصوصا وان دجيرجيان يعتبر مهندس التقارب بين واشنطن ودمشق، ومزكي دور سورية كعنصر اساسي، مثل مصر، في لعبة التوازن المعدة لنظام الشرق الاوسط.

ردود فعل دمشق لم تكن قاسية على الوفد الثلاثي لصوة نبيه بري ووليد جنبلاط وسمير جعجع، وانما اكتفت بارسال اشارات وملاحظات يفهم منها ان التنسيق في هذا الموضوع يجب ان يتم من خلالها، او بالتوافق معها. ولقد ذهب المعارضون اللبنانيون في باريس الى حد التشكيك باهداف هذه التحفظات لان سورية في نظرهم تسعى الى حضور المؤتمر بوفد ثنائي على اعتبار ان الدولة اللبنانية ليست مؤهلة للقيام بدور المفاوض وحدها. ومثل هذا الوفد المشترك لن يسمح بتمرير اتفاق ١٧ ايار اخر، ولا يرضى ان تمنح اسرائيل حصة في مياه الليطاني كثمن للانسحاب من الجنوب. ولكن الحكومة اللبنانية استبعدت هذه الفكرة، واكدت ان الملاحظات السورية لا تصب في هذا المعين، وان المطالبة بضمانات اميركية واضحة ليست اكثر من قاعدة مركزية للتفاوض في شان قرار لا لبس فيه ولا غموض.

الملاحظات السورية في هذا المجال اقتصرت على تحذير الحكومة وعلى اهمية الزام اميركا باتفاق يتعلق بآلية تطبيق القرار ٤٢٥ وطرق تنفيذه بصورة تعزز فصله عن اشكالات القرار ٢٤٢. ومثل هذه المسألة كما يقول الدكتور سليم الحص غير خاضعة للتفاوض والمناقشة، بل هي معدة للتنفيذ. ويتبين من مراجعة نصوص القرار ان مجلس الامن الدولي لاول مرة يتدخل لانهاء الاحتلال الاسرائيلي، وتاكيد مضمون القرار المطالب بوحدة الاراضي اللبنانية غير المجزأة وبالحدود المعترف بها. وينص القرار: «يطلب من اسرائيل ان تكف فوراً عن عملها العسكري ضد وحدة وسلامة اراضي لبنان، وان تسحب دون ابطاء قواتها من كل الاراضي اللبنانية. كما يطلب ان تُحترم بدقة وحدة وسلامة اراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً». من هنا تاتي حجة وزير الخارجية فارس بويز، بان الدولة لن تفاوض على الانسحاب الاسرائيلي، بل على مشروع السلام في الشرق الاوسط اي على موضوع الاعتراف النهائي بحدود لبنان الدولية عبر المؤتمر، وعلى نقل حال المهادنة الى حال السلم في اعقاب التوصل الى انسحاب اسرائيلي كامل من جميع الاراضي اللبنانية.

المتخوفون من نتائج التورط في قضايا جانبية يقولون ان الآلية المنصوص عليها في اتفاقية الهدنة تحفظ حقوق لبنان كاملة غير منقوصة، خصوصا لجهة الحدود الدولية بين البلدين، وان هذه المسألة غير خاضعة للتفاوض. فلماذا تريد اميركا من لبنان الاشتراك في المرحلة الاولى من المؤتمر، اذا كان دوره مقتصرا على مواضيع اخرى تتعلق بامن المنطقة واستقرارها، مثل نزع التسلح، وتوزيع حصص المياه، والشؤون الاقتصادية؟ وهم يذكرون بالرسالة التي وجهها حاييم وايزمان الى اللورد كيرزون (٣٠ تشرين الاول - اكتوبر ١٩٢٠) وما حملته من اصرار على تعديل حدود فلسطين لكي تبلغ نهر الليطاني. ومن خلال هذا الهدف التاريخي المتواصل اطلق مناحيم بيغن على الاجتياح الاول للجنوب سنة ١٩٧٨ اسم «عملية الليطاني» كانه يطارد شبح المشروع الذي قضى عليه الفرنسيون، بدلا من مطاردة المقاومة الفلسطينية. من هنا كان اعتراض

الرئيس حسين الحسيني امام جون كيلي ورفضه لاي بحث يحيي مشروع اريك جونستون، مبعوث الرئيس ايزنهاور. اي المشروع القديم الذي وزع نسب المياه، واعطى اسرائيل الحصة الكبرى بعدما حرم لبنان من خيراته، على اعتبار ان الينابيع الغزيرة توفر كميات ضخمة من المياه الحلوة. واخبره ان كمية المياه المتوفرة حاليا لم تعد كافية لتامين متطلبات شعب تضاعف عدده اكثر من ثلاث مرات خلال سبعين سنة، كما ازداد بالمقابل استهلاكه للمياه. واعطى امثلة عديدة على ضمور المساحات الزراعية التي تعاني من نتائج الشح والجفاف في الجنوب والبقاع وسهول الكورة وعكار.

وينطلق المشككون بجدوى اشتراك لبنان في المؤتمر من مستوى إقرار توزيع مياه الليطاني الى مخاطر مشروع التوطين. ويرى هذا الفريق الذي يتزعم تياره العميد ريمون إده ان الثوابت التي اعلنتها الادارة الاميركية ستخلق بالضرورة، واقعا جديدا يؤدي حتما الى انفجار مسلح. خصوصا وان هذه الثوابت تعارض قيام دولة فلسطينية، وترفض ممارسة اي ضغط على اسرائيل لقبول منظمة التحرير في الوفد الفلسطيني المفاوض. والترجمة العملية للكلام الاميركي معناها اخراج فلسطينيي الشتات من التسوية، وابقاء اللاجئين في البلدان التي لجأوا اليها بعد عام ١٩٤٨. وكانت واشنطن في الستينات قد استمزجت اراء الزعماء المسيحيين بهذا الشأن، وادعت ان مبعوثيها حصلوا على الموافقة لتوطين ١٧٠ الف فلسطيني ممن تشملهم سجلات وكالة الاغاثة الدولية. واعتبر ذلك الاستفتاء السري اول تحرك دولي لسد الطريق على عودة فلسطينيي «الدياسبورا» الى دولة خاصة بهم، الامر الذي يجعل من التوطين نتيجة حتمية. وهذا ما يفسر إصرار اسرائيل على رفض تنفيذ القرار ٤٢٥ وابقاء وجودها المسلح في الجنوب. كما يفسر بالتالي طبيعة السيناريو الذي يمكن ان تستخدمه في المؤتمر للتفاوض على انسحاب مشروط يكون الليطاني والتوطين ثمنه الغالي. ويشير وزير الدفاع الاميركي السابق واينبرغر باصابع الاتهام الى زميله الوزير شولتز، ويقول في مذكراته ان الكتاب الجانبي الذي ربط بواسطته الانسحاب الاسرائيلي بالانسحاب السوري، ادى الى نسف امكانات اتفاق ١٧ ايار، وبرر البقاء العسكري في الجنوب. كل هذا، لان اسرائيل تطمع في الاحتفاظ بورقة الجنوب للمساومة على نقيض ما تطلبه من العرب. اي للتوطين... انها ستدفع للبنان سلاما مقابل ارض ومياه للمهاجرين. بينما يفترض ان تدفع العرب ارضا مقابل السلام. وعلى هذه النظرية قام مشروع السلام الاميركي. والسؤال المحير الكبير الذي تطرحه هذه الوقائع يشير الى انفصام الموقف السياسي وانشطاره بين تيار يطالب بتنفيذ القرار ٤٢٥ قبل الاشتراك في المؤتمر الدولي... وآخر يدعو الى الحضور الكامل مخافة حرمان لبنان من مكاسب السلام النهائي.

يقول المتسلحون بالحجة الاولى ان الدستور اللبناني ينص صراحة على التالي: «لا تقدم الحكومة اطلاقا على عقد سلام كامل مع عدو يحتل اراضيها». والعبرة من ادخال هذه المادة المنقولة عن دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة، تتجلى في حرص القانون العام على رفض الاتفاقات التي تعقد بين عدو محتل ودولة مغتصبة على اساس ان اتفاقا من هذه النوع يشكو من عيب الاكراه وخطر الفرض والاملاء (Dictate). ويظهر ان اوروبا كانت اول من شرع هذا القانون الدولي العام بسبب الاجتياحات المتواصلة والاتفاقات التي كانت تعقد تحت وطأة السلاح والتهديد. وبسبب هذا الخلل توطدت القناعة منذ الحرب العالمية الاولى، بان المفاوضات التي تجرى بين دولة الاحتلال واخرى ارضها مغتصبة لا بد ان تؤدي الى الاذعان والخضوع والموافقة على امور يصعب قبولها في ظروف التعاطي بإرادة حرة. لهذا السبب تطلب الحكومة اللبنانية من الادارة الاميركية رفع مضمون التطمينات الى مستوى الضمانات، على امل تسهيل عملية انتقال حال الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩ الى حال سلم دائم. ولكن المعارضة ترفض تحميل الولايات المتحدة هذه المسؤولية التاريخية لانها قامت في السابق بوضع مشاريع مريبة مثل مشروع جونستون لسرقة مياه لبنان، ومشروع توطين فلسطينيي وكالة الاغاثة الدولية. ولكي تتحاشى الدولة هذه المخاطر، اقترح عليها الدكتور جورج ديب، وهو استاذ محاضر في القانون الدولي، ان تطلب من الامين العام للامم المتحدة دعوة مجلس الامن الى الانعقاد بغية تعديل اتفاق الهدنة اللبناني – الاسرائيلي بموجب الفقرتين ٣ و٤ من المادة الثامنة. والغاية من اللجوء الى مجلس الامن تتمثل في تسهيل عملية الانتقال من الهدنة القائمة حاليا بين لبنان واسرائيل الى سلم دائم دونما حاجة الى اشتراك لبنان في مفاوضات تتعلق بمضمون القرار ٢٤٢، وتجر الدولة الى قبول قرارات ليست من صلب القرار ٤٢٥، او من مبادئ اتفاق الهدنة.

• كاتب وصحافي لبناني.



مركز الدراسات اللبنانية يختتم

مؤتمره السنوي في لندن

مطامع إسرائيل في مياه الليطاني تهدد الجنوب بالجفاف

لندن: «الشرق الاوسط»

اختتم مركز الدراسات اللبنانية ـ الذي يتخذ من مدينة اكسفورد البريطانية مقرا له ـ مؤتمره السنوي امس الاول، بعد ان شارك فيه ١٢ باحثا اكاديميا وسياسيا في تقديم دراسات عن «المياه والامن وحفظ السلام في جنوب لبنان»، الذي كان موضوع البحث هذا العام، تناولت مختلف جوانب المشكلة.

وبعد مناقشة الوضع الامني الداخلي في الجلستين الاولى والثانية، خصص خصص المؤتمر جلسته الثالثة لبحث «الجغرافيا السياسية ومصادر المياه»، ترأسها فاروق غندور، وقدم فيها دراسات كل من البرفيسور توماس ناف الاستاذ في جامعة بنسلفانيا، والبرفيسور جون كولاز الباحث في «مركز دراسات الشرق الاوسط وشمال افريقيا» في جامعة ميشيجان ـ ان اربور الامريكيتين.

وقال ناف ان «اسرائيل تعاني من ازمة مياه، وان لديها ثلاثة خيارات للتعامل مع هذه الازمة»، واوضح ان جميع هذه الخيارات تؤثر على الوضع في جنوب لبنان، واول هذه الخيارات هو ان تعيد اسرائيل بناء اقتصادها، بشكل تستغني فيه عن الزراعة المروية الاستهلاكية، وتتحول الى الصناعات الخفيفة والخدمات، التي توفر لها سيولة نقدية لاستيراد حاجاتها الغذائية. وقد خفضت اسرائيل فعلا الري الزراعي بنسبة ٣٠ في المائة هذا العام، ولكن هذا يتنافى مع المفهوم الامني الاسرائيلي، الذي يقضي بالاكتفاء الذاتي.

وثانيا، ان تتفاوض اسرائيل مع لبنان لمشاركته مياه الليطاني، ولكن هذا احتمال ضعيف، بسبب انعدام الثقة بين الطرفين، وبسبب التركيبة السياسية الهشة في لبنان.

وثالثا، ان تحول اسرائيل نهر الليطاني بالقوة وهذا ليس شيئا جديدا، اذ سبق لاسرائيل ان تعاملت مع مياه الاردن بالقوة العسكرية، وهذا الخيار سيسبب عدم الاستقرار في لبنان، ويبرر ضرورة الوجود السوري المستمر فيه.

وخلص ناف الى، «ان اسرائيل ستسعى بعزم للسيطرة على مياه جنوب لبنان خصوصا مياه الليطاني، او الحصول على حصة فيها بطريقة او بأخرى، وقال ان هذا مؤكد بسبب مطالب اسرائيل وافعالها حيال هذا الموضوع، وحاجتها الى المياه، وبسبب قرب هذه المياه وغزارتها ونقاوتها، وقد اعلنت اسرائيل بوضوح انها ستريد رقابة مطلقة على اي اجراءات تتخذها سورية ولبنان، تؤثر على استعمال اسرائيل المستقبلي لمياه جنوب لبنان. ولذلك فمن غير المتوقع ان تتخلى اسرائيل عن «الحزام الامني» في جنوب لبنان، دون الحصول على حصة كبيرة من مياهه في المقابل».

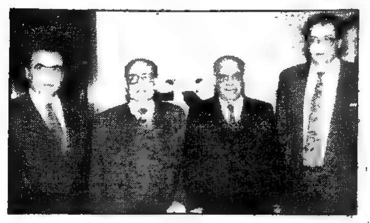
ثم عرض البروفيسور جون كولاز دراسة تحت عنوان «نهر الليطاني في اطار شح مصادر المياه في الشرق الاوسط»، فقال: «ان اي دراسة عن نهر الليطاني ـ في اطار اقليمي موسع ـ يجب ان تتم بحذر بسبب غياب الارقام الدقيقة والاحصاءات الصحيحة، ولكن قبل الحديث عن اهمية نهر الليطاني، من الضروري القول بان مصادر الطاقة المائية في لبنان كانت خاضعة لتخطيط وادارة متقنة، من قبل مجموعة من الاختصاصيين المدربين قبل الحرب الاهلية، والاحتلال الاسرائيلي. وفي ظل الهدوء الامني الذي يعيشه لبنان، ستبذل جهود جدية حتما لاعادة ادارة موارده المائية الثمينة، ومن هنا تبرز اهمية دور نهر الليطاني».

وربط مشكلة المياه في لبنان بالوضع الاقليمي، واوضح ان «مشكلة المياه في لبنان هي مشكلة اقليمية ايضا، فعلى رغم ان الليطاني موجود باكمله داخل لبنان، (على خلاف النهر الكبير الذي ينبع من لبنان ويمر في سورية، وكذلك نهر العاصي اللبناني والذي يمر ايضا في سورية وتركيا) فان ادارته واستغلاله مسألة حساسة لاسباب عدة ابرزها، ان سورية تقترح انشاء سد على نهر العفرين التركي، الذي يرفد نهر العاصي قبل ان يصب في البحر، وهذا سيسبب نقصا في المياه لسكان منطقة الاسكندرون والمناطق المجاورة لها في تركيا، وفي المقابل بدأت تركيا التي تتحكم بمنابع نهري دجلة والفرات ببناء منشآت على هذين النهرين، مما يجعلها تسيطر على ٩٨ في المائة من مجرى الفرات، و٥٠ في المائة من مجرى دجلة، وهذا يؤدي الى خفض كمية المياه الجارية الى العراق وسورية بنسبة الثلث، وهناك معلومات ضئيلة عن استعمال مياه النهر الكبير بين لبنان وسورية

ولكن المشكلة الاكثر خطورة هي ازمة المياه في اسرائيل والاردن والاراضي العربية المحتلة، فاسرائيل تأخذ ثلث احتياجاتها من المياه من الضفة الغربية، والثلث الثاني من مياه بحيرة طبريا، التي تغذيها انهر بانياس والدان والحاصباني، التي تنبع من سورية ولبنان، كذلك تستعمل اسرائيل مياه نهر اليرموك واما الثلث الباقي فموجود داخل اسرائيل نفسها، وتستغل اسرائيل ٨٣ في المائة من المياه الموجودة في الضفة الغربية لتأمين حاجات المستوطنين هناك، وتضخ مياه الضفة ايضا الى اسرائيل نفسها بينما يذهب نحو ١٧ في المائة فقط من مياه الضفة لاستعمالات السكان العرب، مع العلم ان عدد المستوطنين في الضفة الغربية نحو ٢٠٠ الف مستوطن في مقابل مليون عربي هم السكان الاصليون.

وتجدر الاشارة هنا الى ان عملية توطين نحو مليون من اليهود السوفيات في الضفة، ستزيد الحاجات الى المياه هناك. الى ذلك يعاني الاردن من نقص مزمن في المياه يضطر معها اتباع سياسة تقشف مستمرة.

ومن هنا تشكل مياه الليطاني اهمية قصوى لاسرائيل، ويؤكد بعض ضباط قوات



السفير ناصر المنقور سفير السعودية لدى بريطانيا والى يمينه السفير طاهر رضوان وسفير لبنان محمود حمود والى يساره نجيم شحادة. (تصوير عمار نركيزيان)

الامم المتحدة في جنوب لبنان ان اسرائيل تضخ مياه الليطاني من محطة على نهر القاسمية (احد روافد الليطاني) لرفع منسوبه من المياه الجارية الى القرى الحدودية في الجنوب، حيث تضخ هذه المياه عبر انابيب الى شمال اسرائيل.

واوضح كولاز ان ضباط قوات الطوارئ الدولية في الجنوب لم يستطيعوا تأكيد الرواية القائلة بأن اسرائيل حفرت نفقا لتحويل مياه الليطاني الى وادي الحاصباني ومنه الى بحيرة طبريا لكنه اشار الى ان اسرائيل تستعمل مخازن المياه الجوفية الغنية لنهري الحاصباني والدان بواسطة مضخات وانابيب، احاطتها باسوار على جزء من نهر الحاصباني جنوب لبنان.

وختم بقوله ان ادارة نهر الليطاني والسيطرة عليه قد تصبح حجر عثرة امام اي عملية سلام في المنطقة، لأن اي مشاريع لبنانية على هذا النهر ستؤثر على تدفق المياه التي تغذي نهر الاردن اي نهري الدان والحاصباني، اضافة الى اعلان اسرائيل في ١٢ مايو (ايار) عام ١٩٩١ انها لن تنسحب من لبنان من دون تعهدات بالحصول على حصتها، من مياه نهر الليطاني».

وكان الوزير اللبناني السابق ميشيل اده قد قال في الجلسة الاولى «ان طموح الصهيونية كان في السيطرة على مياه لبنان وتحديداً نهر الليطاني، ولا يمكن الحديث عن جنوب لبنان من دون الحديث عن نهر الليطاني لأن المياه بالنسبة لاسرائيل تعادل في اهميتها الارض، واحتلال اسرائيل لجنوب لبنان في عام ١٩٧٨، ومن ثم الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، كانا يهدفان الى تفريغ الجنوب وتهجير سكانه في اتجاه بيروت، كي تثبت اسرائيل نظريتها بأن جنوب لبنان ذو كثافة سكانية منخفضة، ولا يحتاج بالتالي الى كميات كبيرة من المياه، كذلك فان المشكلة ليست فقط في عدم تطبيق اسرائيل قرارات الامم المتحدة بل في اصرارها على استغلال مياه لبنان».



المصدر : الحياة (اللندنية)
التاريخ : ٢ تموز ١٩٩١
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤتمر مركز الدراسات اللبنانية في بريطانيا عن المياه والسلام:

اتفاق على وجوب تطبيق القرار ٤٢٥ وانسحاب القوات الأجنبية من لبنان

□ لندن – من سمير ناصيف

■ نظم «مركز الدراسات اللبنانية» في بريطانيا (مقره مدينة اكسفورد) مؤتمره السنوي الرئيسي لهذا العام بالتعاون مع «المعهد النروجي للشؤون الدولية» تحت عنوان «حفظ السلام والمياه والامن في جنوب لبنان». وعقدت جلسات المؤتمر الجمعة في ٤ تشرين الأول (اكتوبر) في لندن.

وتحدثت في المؤتمر مجموعة من الاختصاصيين بينهم اساتذة في جامعات اميركية وباحثون في جامعات بريطانية وممثلون عن مؤسسات نروجية مطلعة على عمليات قوات حفظ السلام في جنوب لبنان، ومسؤولون سياسيون بينهم الوزير اللبناني السابق ميشال اده كما شارك في النقاشات الوزير السابق كمال خوري الذي ترأس في مطلع السبعينات مشروع الليطاني.

وحضر المؤتمر حشد من السياسيين ورجال الاعلام بينهم السفير اللبناني في لندن السيد محمود حمود والسفير البريطاني في بيروت ديفيد تيثم وسفراء وممثلون عن وزارات الخارجية في كل من كندا وبريطانيا وفرنسا وهولندا والنروج.

وترأس الجلسة الأولى السفير اللبناني السابق الاستاذ نديم دمشقية وكانت بعنوان «جنوب لبنان: نظرة عامة على القضايا البارزة».

وفي هذه الجلسة تحدث البروفسور ريتشارد فوك من جامعة برنستون عن مشكلة الدول الضعيفة التي لا يمكنها فرض سيادتها على اراضيها والدفاع عن نفسها. واعتبر لبنان احد هذه الدول، وقال اننا ندخل عصر «تحدي الدول الضعيفة لمخاطر اطماع جيرانها».

وقال ان اسرائيل وسورية تتنافسان على النفوذ في لبنان وان تنافسهما له اثره على الجنوب حين اعتبرت اسرائيل انه يحق لها انشاء منطقة امنية فيه تحمي حدودها من دون وجود مبرر سياسي او اخلاقي لهذا الغرض. وقال انها سببت آلاماً كثيرة للشعب اللبناني القاطن في الجنوب.

وقال فوك ان نشوء النظام العالمي الجديد وتحرك عملية السلام في المنطقة فرضا ضرورة وضع قضية جنوب لبنان على مفكرة الحلول الدولية وفي جدول اعمال مؤتمر السلام.

واعتبر انه من الصعب التوصل الى حلول عملية للجنوب اللبناني من دون ابراز قضيته في المؤتمرات الدولية.

وقال فوك ان مأساة لبنان تعود الى كون سورية اعطيت الضوء الاخضر لمد سيطرتها على ارضه مكافأة لدورها المؤيد للقوى الحليفة في حرب الخليج وكانت هناك موافقة اسرائيلية ضمنية وغير علنية على هذا الدور. واصبح لبنان اشبه بيبيق شطرنج وتحول الى العوبة بيد الآخرين.

وطالب فوك باعادة السيادة الى لبنان ومساعدته على النهوض من ضعفه وتحوله الى دولة طبيعية قادرة على مواجهة الطامعين بالسيطرة عليه.

ووصف النظام العالمي الجديد بانه «النظام العالمي القديم مطروحاً منه الاتحاد السوفياتي». وقال انه «على النظام الجديد احترام مواثيق الامم المتحدة وشرائعها. وتشكل قضية جنوب لبنان وتطبيق القرار ٤٢٥ امتحاناً لهذا التوجه».

وتحدث الاستاذ ميشال اده عن الابعاد القانونية لمشكلة جنوب لبنان فاستهل حديثه بالقول: «ليست هناك مشكلة قانونية حول موضوع جنوب لبنان بل ان اسرائيل استغلت الاوضاع السياسية لاحتلال جزء من الجنوب واستعمال مياهه وخصوصاً مياه نهر الليطاني».

وقال ان لبنان هو البلد العربي الوحيد الذي يملك حدوداً معترفاً بها دولياً مع اسرائيل وان نصوص معاهدة الهدنة لعام ١٩٤٨ تؤكد انه لا حق لأي طرف بالغاء اي من نصوصها من جانب واحد ومن دون موافقة الجانب الآخر.

وتحدث اده عن اتفاقية القاهرة في العام ١٩٦٩ التي نظمت الوجود الفلسطيني في جنوب لبنان وقال انها «فرضت على الشعب اللبناني وان المستفيد الرئيسي منها اسرائيل». فقد كانت اسرائيل، برأي الوزير السابق، تفتش عن حجة لغزو جنوب لبنان وفعلت ذلك في عام ١٩٧٨ تحت ستار منع العمليات الفدائية من الجنوب وما ارادته اسرائيل بالفعل لم يكن اكثر من مياه الليطاني».

ووصف الوزير السابق القرار الرقم ٤٢٥ بانه «يدعو الى استعادة الجنوب سيادته على رغم بعض المآخذ التي تشوبه».

واعتبر مشاركة الولايات المتحدة في دعم صياغة هذا القرار لها اهميتها الخاصة فهي لم تفعل امراً مماثلاً بشأن قرارات الامم المتحدة في مناطق اخرى في الشرق الاوسط.

وأمل اده بان تتحول مهمات قوة حفظ السلام بشكل يسمح لها بالتنفيذ العملي لمهماتها في حال حدوث تجاوزات. واعتبر ان دور الولايات المتحدة في هذا المجال رئيسي.

ووصف معاهدة ١٧ ايار (مايو) ١٩٨٣ بانها «معاهدة فرضت على لبنان على اثر الاحتلال الاسرائيلي الذي تم في عام ١٩٨٢».

واضاف ان الاسرائيليين شعروا ان الجنرال شارون اخطأ بإكماله غزوه تجاه بيروت فيما كان الهدف الفعلي البقاء في الجنوب والسيطرة على مياهه.

وقال ان طمع اسرائيل بمياه لبنان يعود الى سنوات تأسيس الصهيونية، واستشهد بمواقف البارون روتشيلد في هذا الصدد. الا انه اشار الى ان الرئيس اللبناني الفرد نقاش تنبه الى هذا الخطر منذ فترة الانتداب واصدر قراراً يمنع بموجبه الصهاينة تملك الاراضي المحيطة بالليطاني.

واعتبر اده ان غزو اسرائيل للجنوب ولبنان في عامي ٧٨ و٨٢ كان لدفع سكانه الى الهجرة نظراً لان تكاثرهم عددياً كان يناقض الفكرة الصهيونية المشيرة الى وفرة المياه وعدم تكاثر السكان في جنوب لبنان.

وختم بقوله «ان اسرائيل لا تود فقط عدم تطبيق القرار ٤٢٥ بل ترغب بطرد سكان الجنوب من منازلهم».

وفي المناقشات التي تلت المحاضرتين اثار السفير نديم دمشقية قضية مشاركة او عدم مشاركة لبنان في مؤتمر السلام المنوي عقده قريباً. ويتساءل هل بالفعل هناك ما يمكن للبنان ان يستفيد منه خصوصاً لكون اتفاقية الهدنة والقرار ٤٢٥ واضحين؟

فرد اده بقوله «يجب المشاركة للتمسك بالقرار ٤٢٥ واتفاقية الهدنة. واذا لم نشارك فقد نُعطي الاطراف الاخرى المشاركة حقوقها ونتوصل الى السلام ثم يصبح لبنان البلد الوحيد الذي ما زال رسمياً في حال حرب مع اسرائيل. وقد يؤدي ذلك الى ضرورة ابرام اتفاقية لبنانية - اسرائيلية منفردة». وقال ايضاً ان غياب لبنان عن المؤتمر قد يضعف قدرته على اتخاذ القرارات في شأن الوجود الفلسطيني فيه الذي يتعدى نصف مليون.

وفي بشأن خطورة استغلال الوجود اللبناني في المؤتمر للمساومة على اراضيه ومياهه، كما ساومت القوى الكبرى سابقا على سيادته في سبيل ارضاء دول المنطقة القوية خلال حرب الخليج، لم يعتبر الحاضرون هذا الموضوع مشكلة رئيسية واشاروا الى ان المشاركة مفيدة اكثر من عدم المشاركة.

وتطرقت الجلسة الصباحية الثانية الى «حفظ السلام في لبنان ماضياً وحاضراً ومستقبلاً وتحدثت الدكتورة ماريان هايبرغ من «المعهد النروجي لحفظ السلام» عن هذا الموضوع، وتحدث البروفسور اوغسطس ريتشارد نورتون من «اكاديمية السلام الدولي» في نيويورك عن موضوع «غياب الامن والاستقرار في جنوب لبنان».

وعددت هايبرغ المشاكل التي تواجهها «اليونيفيل» في عملها والدعم الذي تطلبه من مجلس الامن والولايات المتحدة والتعاون من الفئات التي تتنازع سياسيا في جنوب لبنان. واعتبرت الدولة اللبنانية، الطرف الاكثر تعاونا مع قوات حفظ السلام. واشارت الى انه بعد توقيع اتفاق الطائف وقرار الحكومة اللبنانية ارسال قوات عسكرية لبنانية الى الجنوب واجهت «اليونيفيل» بعض المشاكل.

واوضحت ان «اليونيفيل» تفضل الا ترسل قوات الجيش اللبناني الى المناطق الخاضعة لسيطرتها، ومن الافضل توكيل الجيش اللبناني مهمات في مناطق غير خاضعة لسلطة هيئة الامم المتحدة لاسباب عدة بينها انه يحتاج الى المزيد من التجهيز والتدريب ولانه يضم بعض الجنود الذين لم يتخلوا عن ميولهم السياسية السابقة لاتفاق الطائف. وقالت انه عندما يصبح الجيش قويا ومجهزا بما فيه الكفاية بامكانه ان يحل مكان القوات الدولية في شكل كامل ودائم. ولكن الازدواجية في السلطة قد تخلق بعض المشاكل.

وقالت انه في مطلع تموز (يوليو) الماضي ارسلت قوات من الجيش اللبناني الى مناطق سيطرة «اليونيفيل»، وكان العدد قليلا جدا ولم يشكل ذلك اية مشكلة. وعبرت عن ارتياحها لكون قائد الجيش اللبناني اميل لحود متفهم جداً لمتطلبات «اليونيفيل» وينسق معها في شكل كامل وشامل.

ووصفت المنطق الاسرائيلي في التعامل مع جنوب لبنان بانه يعتمد على منظرية اللعب على البيانو، الذي لا يرغب بتغيير الامور الى الافضل.

وقالت ان مؤتمر السلام قد يؤدي الى ابقاء وضع قوات السلام على حاله الحاضرة او تخفيضها تدريجا او دعمها واعطائها المزيد من القدرات الميدانية.

واعتبرت ان اهتمام الولايات المتحدة المتجدد بلبنان قد يدفعها الى دعم قرارات تقولب وضع قوات حفظ السلام في الجنوب في شكل يسمح بالانسحاب الاسرائيلي.

واشار البروفسور نورتون في محاضرته الى وجود ميليشياتين ما زالتا مسلحتين في جنوب لبنان وهما «حزب الله» و«جيش لبنان الجنوبي» التابع للجنرال انطوان لحد. وهذا يعني ان الحرب الاهلية لم تنته في الجنوب. إلا ان اكثرية السكان ترغب بعودة المنطقة الى طبيعتها.

وقال ان لحد يجد صعوبة في وجود افراد راغبين بالانخراط في منظمته. و«حزب الله» لا يملك شعبية كبيرة بين سكان الجنوب الذين يرغبون بعودة الحياة الى طبيعتها.

وتساءل بحسرة لماذا لا ترغب المجموعة الدولية ومجلس الامن بتطبيق القرار ٤٢٥؟ وقال انه متشائم بالنسبة الى تقوية دور قوات حفظ السلام في لبنان. وتوقع ان يستعمل جنوب لبنان «ورقة مقايضة بين سورية واسرائيل في مؤتمر السلام، وربما على حساب لبنان».

واعتبر ان فكرة عزل قضية لبنان عن قضايا المنطقة الاخرى قد فشلت وان ربط انسحاب اسرائيل بانسحاب سورية قد يكون ذا فائدة.

وعن الجنوب ومرتفعات الجولان قال «قد يذهب الجنوب ضحية عملية مقايضة لمصلحة عودة مرتفعات الجولان وليس العكس».

وفي رده على سؤال متعلق بجدية الولايات المتحدة في اعادة السيادة الى لبنان قال نورتون مازحاً بالنسبة لموضوع الضغوط الاميركية على اسرائيل: سأحكي لكم قصة عن مثل اميركي شائع، قال احدهم للآخر: اذا كان هذا الطير يشبه البطة ويطير كالبطة ويمشي كالبطة فلا يمكن ان يكون حمامة. واعتبر نورتون ان هذا المثل ينطبق على الضغوط التي يقوم بها الرئيس جورج بوش على الكونغرس في شأن سياسة تأجيل القروض والتحدي الذي يواجهه فيه اللوبي الصهيوني.

وفي الجلسة الاولى من جلسات بعد الظهر تحدث البروفسور توماس ناف من جامعة بنسلفانيا عن «اسرائيل ومياه جنوب لبنان» والبروفسور جون كولارز من جامعة ميتشيغن عن «الليطاني في اطار شح مصادر المياه في الشرق الاوسط». وادار الجلسة الاستاذ فاروق غندور رئيس شركة «ميتيتو» العالمية لتحلية المياه.

وقال ناف ان اسرائيل تعاني من ازمة مياه ولديها ثلاثة خيارات للتعامل مع هذه الازمة. وجميع هذه الخيارات تؤثر على الوضع في جنوب لبنان وهي ان تعيد اسرائيل بناء اقتصادها في شكل تستغني فيه عن الزراعة المروية الاستهلاكية وتتحول الى الصناعات الخفيفة والخدمات التي توفر لها سيولة نقدية لاستيراد حاجاتها الغذائية والثاني ان تتفاوض اسرائيل مع لبنان لمشاركته نهر الليطاني. وهذا احتمال ضعيف بسبب انعدام الثقة بين الطرفين.

ثالثا ان تحول اسرائيل نهر الليطاني بالقوة. وهذا ليس شيئاً جديداً اذ سبق لاسرائيل ان تعاملت مع مياه الاردن بالقوة العسكرية وهذا الخيار يسبب عدم الاستقرار في لبنان ويبرر ضرورة الوجود السوري فيه.

وخلص ناف الى: «ان اسرائيل ستسعى بعزم للسيطرة على مياه جنوب لبنان خصوصاً مياه الليطاني او للوصول على حصة فيها بطريقة او باخرى وهذا مؤكد بسبب مطالب اسرائيل وافعالها حيال هذا الموضوع وحاجتها الى المياه وبسبب قربها وغزارتها ونقاوتها. وقد اعلنت اسرائيل بوضوح انها سترد بعدائية مطلقة على اي اجراءات يتخذها سورية ولبنان تؤثر على استعمال اسرائيل المستقبلي لمياه الجنوب. ولذلك فمن غير المتوقع ان تتخلى اسرائيل عن «الحزام الامني» في



جنوب لبنان من دون الحصول على حصة كبيرة من مياهه في المقابل».

الليطاني

ثم تحدث البروفسور جون كولارز من مركز دراسات الشرق الاوسط وشمال افريقيا في جامعة ميتشيغن - ان اربور. فقال: «ان اي دراسة عن نهر الليطاني في اطار اقليمي موسع يجب ان تتم بحذر بسبب غياب الارقام الدقيقة والاحصاءات الحديثة ولكن قبل الحديث عن اهمية نهر الليطاني من الضروري القول بان مصادر الطاقة المائية في لبنان كانت خاضعة لتخطيط وادارة متقنة من قبل مجموعة من الاختصاصيين المدربين قبل الحرب الاهلية والاحتلال الاسرائيلي. وفي ظل الهدوء الامني الذي يعيشه لبنان ستبذل جهود جديدة حتماً لاعادة ادارة موارده المائية الثمينة ومن هنا تبرز اهمية دور نهر الليطاني».

اضاف «ان حاجة لبنان الى المياه تزداد باستمرار خصوصاً مع عودة الاستقرار والحاجة الى اعادة البناء والاعمار وعودة العديد من اللبنانيين اليه». واعتبر ان الليطاني هو اهم مصدر للمياه في لبنان، على رغم وجود انهر اخرى مثل النهر الكبير والحاصباني. وحذر كولارز من انه على رغم ان نهر الليطاني يؤمن كمية كبيرة من المياه سنوياً الا ان لبنان قد يواجه ازمة نقص في المياه خلال سنوات الشح. علماً انه يمكن تفادي هذه الازمة اذا توافرت ادارة جيدة لمصادر المياه».

وربط مشكلة المياه في لبنان بالوضع الاقليمي واوضح «ان مشكلة المياه هي مشكلة اقليمية ايضاً فعلى رغم ان الليطاني موجود ماكمله داخل لبنان (على خلاف النهر الكبير الذي ينبع من لبنان ويمر في سورية وكذلك نهر العاصي اللبناني والذي يمر ايضاً في سورية وتركيا) فان ادارته واستغلاله مسألة حساسة لاسباب عدة ابرزها ان سورية تقترح انشاء سد على نهر افرين التركي الذي يرفد نهر العاصي قبل ان يصب في البحر وهذا سيسبب نقصاً في المياه لسكان منطقة الاسكندرون والمناطق المجاورة لها في تركيا. وفي المقابل بدات تركيا التي تتحكم بمنابع نهري دجلة والفرات ببناء منشآت على هذين النهرين ما يجعلها تسيطر على ٩٨ في المئة من مجرى الفرات و٥٠ في المئة من مجرى دجلة. وهذا يؤدي الى خفض كمية المياه الجارية الى العراق وسورية بنسبة النصف وهناك معلومات ضئيلة عن استعمال مياه النهر الكبير بين لبنان وسورية».

ولكن المشكلة الاكثر خطورة هي ازمة المياه في اسرائيل والاردن والاراضي العربية المحتلة. فاسرائيل تاخذ ثلث احتياجاتها من المياه من الضفة الغربية والثلث الثاني من مياه بحيرة طبريا التي تغذيها انهر بانياس والدان والحاصباني التي تنبع من سورية ولبنان. كذلك تستعمل اسرائيل مياه نهر اليرموك واما الثلث الباقي فموجود داخل اسرائيل نفسها. وتستغل اسرائيل ٨٣ في المئة من المياه الموجودة في الضفة الغربية لتامين حاجات المستوطنين هناك وتضخ مياه الضفة ايضاً الى اسرائيل نفسها. بينما يذهب نحو ١٧ في المئة فقط من مياه الضفة لاستعمالات السكان العرب مع العلم ان عدد المستوطنين في الضفة الغربية نحو ٢٠٠ الف في مقابل مليون عربي هم السكان الاصليون. وتجدر الاشارة هنا الى ان عملية توطين نحو مليون من اليهود السوفيات في الضفة سيزيد الحاجات الى المياه هناك. الى ذلك يعاني الاردن من نقص مزمن في المياه يضطر معها اتباع سياسة تقنين مستمرة.

من هنا تشكل مياه الليطاني اهمية قصوى لاسرائيل ويؤكد بعض ضباط قوات الامم المتحدة في جنوب لبنان ان اسرائيل تضخ مياه الليطاني من محطة على نهر القاسمية (احد روافد الليطاني) لرفع منسوبه من المياه الجارية الى القرى الحدودية في الجنوب ثم تضخ هذه المياه عبر انابيب الى شمال اسرائيل.

واوضح كولارز ان ضباط قوات الطوارئ الدولية في جنوب لبنان لم يؤكدوا الرواية القائلة بان اسرائيل حفرت نفقاً لتحويل مياه الليطاني الى وادي الحاصباني ومنه الى بحيرة طبريا، لكنه اشار الى «ان اسرائيل تستعمل مخازن المياه الجوفية الغنية لنهري الحاصباني والدان بواسطة مضخات وانابيب احاطتها باسوار على جزء من نهر الحاصباني جنوب لبنان».

وختم: «ان ادارة نهر الليطاني والسيطرة عليه قد تصبح حجر عثرة امام اي عملية سلام في المنطقة لان اي مشاريع لبنانية على هذا النهر ستؤثر على تدفق المياه التي تغذي نهر الاردن اي نهري الدان والحاصباني هذا اضافة الى اعلان اسرائيل في ١١ ايار (مايو) ١٩٩١ انها لن تنسحب من لبنان من دون تعهدات بالحصول على «حصتها» من مياه نهر الليطاني».

وفي نهاية حديث الاختصاصيين الاميركيين قدم الدكتور كمال خوري وزير الاشغال العامة السابق في لبنان والرئيس السابق لمشروع الليطاني موقفاً مناقضاً لموقفهما. فقد اعتبر ان الارقام التي قدماها عن كمية المياه الموجودة في الليطاني مبالغ بها. وقال انه يجب علينا كلبنانيين الا نقع في الخطأ نفسه الذي وقعت فيه اسرائيل عندما ضخمت تقديراتها لكمية المياه الموجودة في نهر الاردن.

وتحدث عن دراسة قامت بها الحكومة اللبنانية بالاشتراك مع مكتب «الفاو» في عامي ٧٣ - ٧٤ ولم تنشر نتائجها اكدت ان كمية مياه الليطاني ضئيلة.

واشار الى ان الدكتور انطوان فتال الذي تراس الوفد اللبناني الى مفاوضات اتفاق ١٧ ايار ١٩٨٣ اكد له ان اسرائيل لم تثر مواضيع المياه خلال الجلسات وقال «ربما اخذ الاسرائيليون مياها من الحاصباني وليس من الليطاني». ووصف الطمع الاسرائيلي في مياه لبنان بانه «مبالغ فيه».

ودارت مناقشة حامية على اثر موقف الدكتور خوري وفسر كل من البروفسورين الاميركيين موقفهما مؤكدين انهما تحدثا عن فترات مختلفة تختلف فيها كمية وقوة المياه في الليطاني. ولم يؤكد اي منهما ان عمليات سرقة مياه الليطاني تتم في شكل واضح ومفضوح.

وتطرقت الجلسة الاخيرة التي تراسها ديفيد غوربوث مساعد وكيل وزارة الخارجية البريطانية لشؤون الشرق الاوسط الى موضوع «جنوب لبنان في السياسات الاقليمية»، وتحدث فيه الدكتور يزيد صايغ من جامعة سانت انطوني في اكسفورد «عن الآثار السياسية للوجود الفلسطيني في لبنان» بينما تناول الدكتور وليام هاريس من جامعة اوتاغو في نيوزيلندا عن موضوع «اسرائيل والحزام الامني: آفاق تطبيق قرار الامم المتحدة الرقم ٤٢٥».

وقال صايغ ان جنوب لبنان ليس المكان الامثل لفهم العلاقات الفلسطينية - اللبنانية في مرحلتها الاولى. وقسم صايغ العلاقة الى ثلاث مراحل تاريخية الاولى ما بين ١٩٤٨ و١٩٦٩ والثانية بين ٧٠ و٨٢ والثالثة من ٨٣ الى الآن.

واوضح ان سيطرة الدولة في المرحلة الأولى على الفلسطينيين كانت قوية الى درجة كبيرة داخل المخيمات وخارجها وكانت السلطات تتدخل في كل شاردة وواردة.

وبعد توقيع اتفاقية القاهرة في عام ١٩٦٩ اصبح الوجود الفلسطيني يملك استقلالية تشبه استقلالية مؤسسة دولة. وفي هذه الفترة أصبح دور الوجود الفلسطيني في جنوب لبنان مهما.

وقال ان عناصر جديدة دخلت الى المنطقة واثرت على العلاقة الفلسطينية - اللبنانية وبينها خطة روجرز، وتسلم انور السادات الحكم في مصر ووصول حافظ الأسد الى السلطة في سورية.

والامر الاهم كان اعتناق اسرائيل سياسة الرد العسكري على العمليات الفلسطينية على الأرض اللبنانية خصوصاً في جنوب لبنان منذ عام ١٩٧١.

وبعد اندلاع الحرب الاهلية في ١٩٧٥ والغزو الاسرائيلي للجنوب في ٧٨ اصبح جنوب لبنان أكثر اهمية للوجود الفلسطيني، وفسر صانع الخلاف بين الفلسطينيين واهل الجنوب لكون الأوائل حرصوا على تقوية موقعهم بالنسبة الى اسرائيل فيما رغب الجنوبيون بسلطة مركزية قوية تحمي مصالحهم.

وبعد عام ١٩٨٢ والهجرة القسرية لمنظمة التحرير من بيروت وحدوث خلافات ميدانية بين المنظمات الفلسطينية نفسها تخلى الفلسطينيون عن الرغبة بوجود موقع عسكري وسياسي لهم في لبنان. وفي ما بعد (عام ١٩٨٨) وضعوا ثقلهم وراء الانتفاضة في الأراضي العربية المحتلة. ومن هناك فصاعدا لم يعد لوجودهم في لبنان اهميته السابقة. وسقوط المخيمات الفلسطينية امام القوى المعادية لها لم يشكل نكسة كبيرة للفلسطينيين من الناحية السياسية. والمواجهة الأخيرة مع الجيش اللبناني في صيدا لم تكن ذات مغزى سياسي كبير.

وختم بقوله «يجب على الفلسطينيين الا يأملوا بالعودة الى اوضاع ما قبل ١٩٨٢. وعلى اللبنانيين الا يرجعوهم الى اوضاعهم ما قبل ١٩٦٩». هذان الموقفان لا بد وان يرطبا العلاقة بين الشعبين اضافة الى توضيح اوضاعهم القانونية، وامكان عملهم في حال خيم السلام على المنطقة وأصبح من الممكن للسكان القاطنين لبنان العمل في سورية او غيرها».

وحذر من بقاء وضع الفلسطينيين غامضا لانه سيؤدي الى المزيد من المشاكل والاحتكاكات في المستقبل خصوصا ان اتفاق الطائف قد يواجه بعض المصاعب في تطبيق مراحله الاخيرة.

اما هاريس فقد اعتبر انه لدى انسحاب القوات السورية من لبنان في المستقبل قد تحدث المشاكل. وقال ان اسرائيل تتذرع بالوجود السوري في لبنان لتثبيت بقائها في جنوبه. واوضح ان اتفاق الطائف كشف الغطاء عن الوجود الاسرائيلي في جنوب لبنان وازال الحجج التي يتذرع بها الاسرائيليون لتثبيت مواقعهم.

وعبّر عن تشاؤمه بالنسبة لقرب الانسحاب الاسرائيلي من لبنان وقال انهم (أي الاسرائيليين) يفضلون بقاء الوضع كما هو الآن، ويعتبرون ان سورية حققت جولة على حسابهم.

وفي ختام المؤتمر رد الدكتور ناصر السعيدي والاستاذ سمير لحود على اسئلة الحضور، وعبر جميع المشاركين عن شكرهم لمركز الدراسات اللبنانية ولرئيسه نديم شحادة ومساعده فدا نصرالله على تنظيمهم مؤتمرا على هذا المستوى ان في مواضيعه او في الشخصيات والاختصاصيين الذين شاركوا فيه.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ....

مؤتمر حفظ السلام والمياه والأمن في جنوب لبنان

تطبيق القرار ٤٢٥ تنتظره مساومات معقدة في مؤتمر السلام

اسرائيل مصممة على سرقة مياه الليطاني

فشل اليونفيل هدف اسرائيلي لافراغ الجنوب

لندن - «صوت الكويت»: نظم «مركز الدراسات اللبنانية» (مقره اكسفورد) يوم الجمعة الماضي، مؤتمره السنوي في لندن تحت عنوان «حفظ السلام والمياه والأمن في جنوب لبنان». وشارك فيه ١٢ باحثاً واكاديمياً وسياسياً متخصصين في قضايا المياه والأمن والسلام في لبنان.

وحضر المؤتمر حشد من السياسيين ورجال الاعلام والاكاديميين من بينهم السفير اللبناني في لندن محمود حمود، والسفير البريطاني في بيروت ديفيد تيثم، ورئيس بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في بريطانيا عفيف صافية، والسفير اللبناني السيد نديم دمشقية، ورئيس الشعبة اللبنانية في غرفة التجارة العربية - البريطانية جورج صيلي، والنائبة اللبنانية السابقة ميرنا البستاني وممثلون عن وزارات الخارجية في كل من كندا وبريطانيا وفرنسا وهولندا والنرويج.

وتحدث مدير «مركز الدراسات اللبنانية» نديم شحادة، عن أهمية عقد المؤتمر في هذا الوقت معتبراً «أن الأزمة اللبنانية بدأت في جنوب لبنان الذي عاد اليوم ليبرز كمسرح لمعظم القضايا العالقة في الأزمة بما في ذلك أزمة الرهائن، وأعاد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط تركيز الاهتمام على الجنوب» وقال «ان مؤتمر المياه والأمن وحفظ السلام في جنوب لبنان سيحاول القاء الضوء على القضايا المهمة في جنوب لبنان في هذا المنعطف الدقيق في تاريخ الشرق الأوسط، ليقدم مساهمة اكاديمية علمية لتنضم الى جهود عدة في هذا المجال».

وترأس الجلسة الأولى السفير اللبناني السابق السيد نديم دمشقية وعرض الملامح الاساسية لهذه الجلسة التي كانت بعنوان «جنوب لبنان: نظرة عامة على القضايا البارزة». ثم عرض البروفسور ريتشارد فولك من جامعة برنستون في الولايات المتحدة دراسته التي كانت بعنوان «مساواة الجغرافيا السياسية وانعكاساتها على الأوضاع في الشرق الأوسط».

وقال «ان لبنان مثال على الضعف الاقليمي في الشرق الأوسط إذ حافظ على استقراره الهش من خلال دوره في خدمة المصالح الداخلية والخارجية حتى منتصف السبعينيات عندما استغل جيرانه ضعفه لخدمة مآربهم. والملفت هنا ان اسرائيل استخدمت جنوب لبنان كمنطقة أمنية من دون حصول أي مواجهة او اعتراض دولي على رغم ان ذلك يعتبر خرقاً فاضحاً لسيادة لبنان كدولة عضو في المجتمع الدولي».

وأشار فولك الى أن لبنان سيبقى ضحية الصراعات الاقليمية والدولية.. والرهان على النظام العالمي الجديد خاسر لأنه لا يوجد أي دليل على أن التغيير الجاري والذي يتوقع حصوله في المستقبل سيكون في مصلحة لبنان، مؤكداً ان الوضع دخل في مرحلة جديدة بعد الحرب الباردة وأن الأولوية الآن هي وضع جنوب لبنان على ورقة مفاوضات السلام المقبلة

ميشال اده

وتحدث الوزير اللبناني السابق الاستاذ ميشال اده، وعالج موضوع «الابعاد القانونية لمشكلة جنوب لبنان:



قرارات الأمم المتحدة واتفاقات اخرى» متناولاً اتفاق الهدنة الموقع بين لبنان واسرائيل في بلدة الناقورة في جنوب لبنان عام ١٩٤٩. وقال «ان هذا الاتفاق اقر بأن خط الهدنة هو الحدود الدولية مع فلسطين. وهذا يعني ان لبنان هو الدولة العربية الوحيدة التي لديها حدود مرسومة ومحددة دولياً، ومن قبل اسرائيل وليس ثمة مجال أو إمكانية لتغيير هذه الحدود من طرف واحد إلا بموافقة الأمم المتحدة. والقرار الرقم ٤٢٥ الصادر عن الأمم المتحدة يؤيد هذه الشروط».

واعتبر انه ان اتفاق القاهرة «فرض قسراً على لبنان الذي ذهب ضحية هذا الاتفاق الى جانب منظمة التحرير الفلسطينية وفي المقابل استفادت اسرائيل من اتفاق القاهرة عبر استغلالها اخطاء منظمة التحرير الفلسطينية كي توجد الخلافات للإيقاع بين الشعبين الفلسطيني واللبناني (.) لكن البرلمان اللبناني الغى اتفاق القاهرة في ٢٧ ابريل (نيسان) عام ١٩٧٨، ويبقى القرار ٤٢٥ المرجع القانوني الوحيد للحكومة اللبنانية في ما يتعلق بسيادة لبنان وتحرير أراضيه (..) بعد ذلك احتلت اسرائيل جنوب لبنان في ١٤ مارس (آذار) ١٩٧٨ فيما سمي «بعملية الليطاني»، وكانت خططت لها مسبقاً ووافق مجلس الأمن بالإجماع على القرار الرقم ٤٢٥ في ١٩ مارس (آذار) ١٩٧٨ واصدر قراراً بإرسال قوات الطوارئ الدولية (يونيفيل) لحفظ السلام في جنوب لبنان ولكن لسوء الحظ لم تكن الـ «يونيفيل» قوة رادعة بل اصبح دورها الحفاظ على سلام غير موجود (..) بعد ذلك صدر القرار ٤٢٦ الذي زاد من هذه المشكلة عندما دعا جميع الأطراف الى مساعدة «اليونيفيل» على تحقيق مهمتها، ولكن جميع الأطراف باستثناء لبنان لم تكن مستعدة للتعاون. ولاحظ مجلس الأمن ذلك كل عام من دون فعل أي شيء حيال هذه المشكلة».

موقف اسرائيل

وأضاف: «ان موقف اسرائيل الرافض لسلطة الأمم المتحدة وعدم احترامها قرارات مجلس الأمن وإصرارها على وجود مراقب للأمم المتحدة في محادثات السلام خلال الجلسة الافتتاحية فقط يضع لبنان في وضع صعب خصوصاً في ظل تحالف الولايات المتحدة مع اسرائيل ( ) وبعد الاحتلال الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، الذي تم التخطيط له مسبقاً، اجبر لبنان على توقيع اتفاق ١٧ مايو (أيار) ١٩٨٣. ودعا هذا الاتفاق الى انسحاب اسرائيلي بشروط غير مقبولة وليست في مصلحة لبنان. إلا أن السلطات اللبنانية الغت الاتفاق في ٥ مارس (آذار) ١٩٨٤ ولكن قبل الغائه منح الاتفاق اسرائيل منطقة أمنية ساعدتها على احتلال اراض حول نهر الليطاني».

الصهيونية

وختم انه «ان طموح الصهيونية كان في السيطرة على مياه لبنان وتحديداً نهر الليطاني. ولا يمكن الحديث عن جنوب لبنان من دون الحديث عن نهر الليطاني، لأن المياه بالنسبة لاسرائيل

تعادل في اهميتها الأرض واحتلال اسرائيل لجنوب لبنان في العام ١٩٧٨، ومن ثم الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، كانا يهدفان الى تفريغ الجنوب وتهجير سكانه في اتجاه بيروت كي تثبت اسرائيل نظريتها بأن جنوب لبنان ذو كثافة سكانية منخفضة ولا يحتاج بالتالي الى كميات كبيرة من المياه. لذلك فإن المشكلة ليست فقط في عدم تطبيق اسرائيل قرارات الأمم المتحدة بل في إصرارها على استغلال مياه لبنان».

الجلسة الثانية

الجلسة الثانية كانت بعنوان «قوات الطوارئ الدولية «يونيفيل» وحفظ السلام في جنوب لبنان»، تراسها اللفتنانت جنرال ديزموند ترافرز، وهو كان خدم كمراقب دولي وضابط في

قوات الطوارئ الدولية في جنوب لبنان. وتحدث عن دور الـ «يونيفيل» في جنوب لبنان ثم قدم الدكتورة ماريان هايبرغ الباحثة في «المعهد النرويجي للشؤون الدولية» وعرضت دراسة بعنوان «قوات الطوارئ الدولية وحفظ السلام في جنوب لبنان».

وقالت هايبرغ ان هناك عوائق عدة كانت تقف دائماً حائلاً دون نجاح قوات الـ «يونيفيل» في القيام بدورها وتنفيذ مهمتها الموكلة اليها، منذ البداية.

واكدت هايبرغ ان الـ «يونيفيل» لم تتمتع بدعم الأطراف المعنية بالصراع وخصوصاً اسرائيل والميليشيات التي انشأتها في منطقة الشريط الحدودي كما انها لم تحظ بدعم كامل سواء من جانب الاتحاد السوفياتي او الولايات المتحدة الأميركية.

الأمن والاستقرار

واختتم الجلسة الثانية البروفسور اوغسطس ريتشارد نورتون، من أكاديمية السلام الدولية في نيويورك، وتناول في بحثه موضوع «غياب» الأمن وعدم» الاستقرار في جنوب لبنان. وقال «ان الوضع في جنوب لبنان يبدو مشجعاً بسبب الهدوء النسبي الذي تعيشه المنطقة بعد انتشار الجيش اللبناني في الجنوب وسحب سلاح الميليشيات، وخاصة منها الفلسطينية، وهذا ما يفترض انه يسهل تطبيق القرار ٤٢٥. إلا أن اسرائيل ترى ان فكرة «الحزام الأمني» ناجحة لأنها خففت من حدة العمليات العسكرية التي كانت تستهدف حدودها الشمالية، وهذا ما سيكون محور التجاذب خلال مؤتمر السلام المقترح لتسوية مشاكل المنطقة برمتها.

ترأس الجلسة الثالثة السيد فاروق

غندور، وكانت بعنوان «الجغرافيا السياسية ومصادر المياه»، تحدث في بداية الجلسة البروفسور توماس ناف من جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة، وكانت دراسته بعنوان «اسرائيل ومياه جنوب لبنان» قال ناف، «ان اسرائيل تعاني من أزمة مياه ولديها ثلاثة خيارات للتعامل مع هذه الأزمة وجميع هذه الخيارات تؤثر على الوضع في جنوب لبنان وهي

خيارات اسرائيلية

- ان تعيد اسرائيل بناء اقتصادها بشكل تستغني فيه عن الزراعة المروية الاستهلاكية وتتحول الى الصناعات العميقة والخدمات التي توفر لها سيولة نقدية لاستيراد حاجاتها الغذائية. وقد خفضت اسرائيل فعلاً الري الزراعي بنسبة ٣٠ في المئة هذه السنة، ولكن هذا يتنافى مع المفهوم الأمني الاسرائيلي القاضي بالاكتفاء الذاتي.
- ان تتفاوض اسرائيل مع لبنان لمشاركته مياه الليطاني ولكن هذا احتمال ضعيف بسبب انعدام الثقة بين الطرفين وبسبب التركيبة السياسية الهشة في لبنان
- ان تحول اسرائيل نهر الليطاني بالقوة وهذا ليس شيئاً جديداً اذ سبق لاسرائيل ان تعاملت مع مياه الأردن بالقوة العسكرية. وهذا الخيار سيسبب عدم الاستقرار في لبنان ويبرر ضرورة الوجود السوري المستمر فيه.

«الحزام الامني»

وخلص ساف الى «ان اسرائيل ستسعى بعزم للسيطرة على مياه جنوب لبنان خصوصاً مياه الليطاني او للحصول على حصة فيها بطريقة او بأخرى. وهذا مؤكد بسبب مطالب اسرائيل واعمالها حيال هذا الموضوع وحاجتها الى المياه، وبسبب قرب هذه المياه وغزارتها ونقاوتها. وقد أعلنت اسرائيل بوضوح انها سترد بعدائية مطلقة على اي اجراءات تتخذها سورية ولبنان تؤثر على استعمال اسرائيل المستقبلي لمياه جنوب لبنان. ولذلك فمن غير المتوقع ان تتخلى اسرائيل عن «الحزام الأمني» في جنوب لبنان من دون الحصول على حصة كبيرة من مياهه في المقابل».

الليطاني وشح المياه

وعرض البروفسور جون كولاز من «مركز دراسات الشرق الأوسط وشمال افريقيا» في جامعة ميتشيغن في الولايات المتحدة، آن اربور، دراسة تحت عنوان «نهر الليطاني في إطار شح مصادر المياه في الشرق الأوسط» فقال: «ان اي دراسة عن نهر الليطاني في إطار أقليمي موسع يجب ان تتم بحذر بسبب غياب الأرقام الدقيقة والاحصاءات الحديثة.

ولكن قبل الحديث عن اهمية نهر الليطاني من الضروري القول بأن مصادر الطاقة المائية في لبنان كانت خاضعة لتخطيط وإدارة متقنة من قبل مجموعة من الاخصائيين المدربين قبل الحرب الأهلية والاحتلال الاسرائيلي. وفي ظل الهدوء الأمني الذي يعيشه لبنان ستبذل جهود جديدة حتماً لاعادة ادارة موارده المائية الثمينة ومن هنا تبرز أهمية دور نهر الليطاني».

اضاف ان حاجة لبنان الى المياه تزداد باستمرار خصوصاً مع عودة الاستقرار والحاجة الى إعادة البناء والاعمار وعودة العديد من اللبنانيين اليه ونستطيع القول ان الليطاني هو أهم مصدر للمياه في لبنان.

مشكلة اقليمية

وربط كولاز مشكلة المياه في لبنان بالوضع الاقليمي وأوضح «ان مشكلة المياه في لبنان هي مشكلة اقليمية، ولكن المشكلة الاكثر خطورة هي أزمة المياه في اسرائيل والأردن والأراضي العربية المحتلة. فاسرائيل تأخذ ثلث احتياجاتها من المياه من الضفة الغربية والثلث الثاني من مياه بحيرة طبريا التي تغذيها انهر بانياس والدان والحاصباني التي تنبع من سورية ولبنان.

كذلك تستعمل اسرائيل مياه نهر اليرموك، وأما الثلث الباقي فموجود داخل اسرائيل نفسها. وتستغل اسرائيل ٨٣ في المئة من المياه الموجودة في الضفة الغربية لتأمين حاجات المستوطنين هناك وتضخ مياه الضفة ايضاً الى اسرائيل نفسها. بينما يذهب نحو ١٧ في المئة فقط من مياه الضفة لاستعمالات السكان العرب، مع العلم ان عدد المستوطنين في الضفة الغربية هو نحو ٢٠٠ الف في مقابل مليون عربي هم السكان الأصليون. وتجدر الاشارة هنا الى ان عملية توطين نحو مليون من اليهود السوفيات في الضفة سيزيد الحاجات الى المياه هناك. الى ذلك يعاني الأردن من نقص مزمن في المياه يضطر معه الى اتباع سياسة تقنين مستمرة.

ضخ مياه الليطاني الى اسرائيل

من هنا تشكل مياه الليطاني أهمية قصوى لاسرائيل. ويؤكد بعض ضباط قوات الامم المتحدة في جنوب لبنان ان اسرائيل تضخ مياه الليطاني من محطة في منطقة الحزام الامني لرفع منسوبه من المياه الجارية الى القرى الحدودية في الجنوب، حيث تضخ هذه المياه عبر انابيب الى شمال اسرائيل».

وأوضح كولاز ان ضباط قوات الطوارئ الدولية في الجنوب لم يستطيعوا تأكيد الرواية القائلة بأن اسرائيل حفرت نفقاً لتحويل مياه الليطاني الى وادي الحاصباني ومنه الى بحيرة طبريا لكنه أشار الى «ان اسرائيل تستعمل مخازن المياه الجوفية الغنية لنهري الحاصباني والدان بواسطة مضخات وانابيب احاطتها بأسوار على جزء من نهر الحاصباني في جنوب لبنان».

وختم: «ان ادارة نهر الليطاني والسيطرة عليه قد تصبح حجر عثرة امام أي عملية سلام في المنطقة لان اي مشاريع لبنانية على هذا النهر ستؤثر على تدفق المياه التي تغذي نهر الأردن اي نهري الدان والحاصباني. هذا اضافة الى اعلان اسرائيل في ١١ ايار (مايو) ١٩٩١، انها لن تنسحب من لبنان من دون تعهدات بالحصول على «حصتها» من مياه نهر الليطاني».

الجنوب والسياسات الاقليمية

الجلسة الرابعة كان عنوانها «جنوب لبنان في السياسات الاقليمية»، وترأسها ديفيد غوريوث مساعد وزير الخارجية البريطاني لشؤون الشرق الأوسط. وتحدث في بداية هذه الجلسة الدكتور يزيد صايغ عن «الآثار السياسية للوجود الفلسطيني في لبنان» وقال: «ان العلاقات اللبنانية - الفلسطينية هي علاقات طويلة الأمد ويجب إعادة تشكيلها بطريقة تساهم في استقرار ومصلحة الشريكين.

وهذا يصح في حال كان الشريك الفلسطيني منظمة التحرير أو دولة فلسطينية في الاراضي المحتلة. وهذا البعد للعلاقات اللبنانية - الفلسطينية يجب ان يكون ضمن الأولويات في اهتمامات صناع القرار والناشطين من الطرفين. وبالتالي يجب حل المشاكل المتعلقة بالأفراد والمؤسسات بشكل ايجابي بين الطرفين وصيانة وتنمية الصلات المؤسساتية بين الفلسطينيين في لبنان واخوانهم وقياداتهم في الخارج»

واعتبر ان هذه المهمة «حيوية ولا مفر منها، وضرورية لوجود الطرفين».

مؤتمر السلام

ثم تحدث البروفسور وليام هاريس، من جامعة اوتاغو في نيوزيلاندا عن «اسرائيل والحزام الأمني وآفاق تطبيق القرار ٤٢٥»، وقال: «ان الوضع في جنوب لبنان لا يمكن فصله عن التحركات العامة في الشؤون العربية الاسرائيلية في ظل اقتراب مؤتمر السلام الاقليمي في الشرق الأوسط وعلى رغم ان اسرائيل اشترطت انها لن تتفاوض على جنوب لبنان إلا مع اللبنانيين، لكن من الواضح انها تعتبر «رصيدها» في لبنان نقطة مساومة على مسائل اقليمية اخرى. ووجهة نظر اسرائيل الحالية هي انه من الصعب عليها تصديق تأكيدات لبنان بأن الجنوب مستقل عن مسألة الشرق الأوسط في ظل تأكيد الحكومة اللبنانية هذه الصلة عند توقيعها اتفاقيات امنية مع سورية. كذلك فإن اسرائيل لا تعتبر ان الوجود السوري في لبنان أبدي وترى ان توقف الصراع الطائفي في لبنان عملية مصطنعة، وقد نجحت فقط بسبب الحزم السوري، وان هذا الصراع سيعود عندما تضعف السيطرة السورية في لبنان. وبالتالي فاسرائيل لن تغير سياستها حيال لبنان وسوف تنتظر نتائج مؤتمر السلام في الوقت الحالي».



المصدر : المؤسسات

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٥

في مؤتمر لندن حول الامن والمياه في جنوب لبنان

الارض مقابل المياه!

في المؤتمر الذي عقد في لندن مؤخراً، تحت عنوان «خط السلام والمياه والامن في جنوب لبنان»، اجمع الباحثون والاكاديميون الذين شاركوا باوراق حول موضوعات تدخل في نطاق تخصصهم، على ان لاسرائيل مطامع واسعة النطاق في جنوب لبنان ومياهه.

بل ذهب بعضهم الى ابعد من ذلك حين قدّر ان اسرائيل في ظل الحاجة المتزايدة للمياه في الشرق الاوسط قد لا يكون بإمكانها العيش من دون السيطرة على جزء كبير من المياه اللبنانية، او على الاقل اقتسامها بشروط لا تلحظ لا الحاجات اللبنانية ولا سيادة شعبه على ثرواته الطبيعية.

ففي مجال الارض والامن، قال البروفسور ريتشارد فولك من جامعة برنستون في الولايات المتحدة، في دراسته التي كانت بعنوان «قساوة الجغرافيا السياسية وانعكاساتها على الاوضاع في الشرق الاوسط» «ان اسرائيل استخدمت جنوب لبنان «كمنطقة امنية من دون حصول اية مواجهة او اعتراض دولي، على رغم ان ذلك يعتبر خرقاً فاضحاً لسيادة لبنان كدولة عضو في المجتمع الدولي».

ولاحظ البروفسور فولك ان الولايات المتحدة لا ترغب بردع اسرائيل في جنوب لبنان، لانه لا يعتبر ذات اهمية حقيقية في الحسابات الاميركية.

وعن الامن والمياه، قال الوزير اللبناني السابق ميشال اده، الذي عالج موضوع «الابعاد القانونية لمشكلة جنوب لبنان في اطار قرارات الامم المتحدة والاتفاقات الاخرى»، ان طموح اسرائيل كان دائماً في السيطرة على مياه لبنان، وتحديداً نهر الليطاني. واعتبر انه لا يمكن الحديث عن جنوب لبنان دون الحديث عن نهر الليطاني لان المياه بالنسبة لاسرائيل تعادل في اهميتها الارض. واحتلال اسرائيل لجنوب لبنان في العام ١٩٧٨، ومن ثم اجتياح عام ١٩٨٢، كانا يهدفان بالدرجة الاولى، الى تفريغ الجنوب وتهجير سكانه في إتجاه بيروت، كي تثبت اسرائيل نظريتها، بان الجنوب ذو كثافة سكانية منخفضة، وبالتالي لا يحتاج الى كميات كبيرة من المياه. لذلك فإن المشكلة ليست فقط في عدم تطبيق اسرائيل قرارات الامم المتحدة بل في اصرارها على استغلال مياه لبنان.

اما البروفسور توماس ناف من جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة، الذي كانت دراسته بعنوان «اسرائيل ومياه جنوب لبنان» فقد قال: ان اسرائيل تعاني من ازمة مياه حادة، وليس لديها سوى ثلاثة خيارات احلاها مرّ بالنسبة لجنوب لبنان.

اولاً : ان تعيد اسرائيل بناء اقتصادها بشكل تستغني فيه عن الزراعة المروية الاستهلاكية، وتتحول الى الصناعات الخفيفة



المصدر : المترسان

التاريخ : ٣ [illegible] ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والخدمات، التي توفر لها سيولة نقدية لاستيراد حاجاتها الغذائية. لكن هذا يتنافى مع المفهوم الامني الاسرائيلي القاضي بالاكتفاء الذاتي. كما يتنافى مع احلام المهاجرين اليهود الآتين من البلدان الصناعية ومعاناتها البيئوية.

ثانياً: ان تتفاوض اسرائيل مع لبنان لمشاركته مياه الليطاني وهذا الاحتمال ضعيف بسبب انعدام الثقة بين الطرفين، وبسبب مخاوف اسرائيل والدول التي تدعمها من التحولات السياسية التي يمكن ان تحدث في لبنان، وبالتالي تؤثر على اي اتفاق يتم التوصل اليه بهذا الشأن.

ثالثاً: ان تحول اسرائيل نهر الليطاني بالقوة وهذا ليس امراً جديداً. اذ سبق لاسرائيل ان تعاملت مع مياه الاردن بالقوة العسكرية.

وخلص ثلف الى القول ان «اسرائيل ستسعى بعزم للسيطرة على مياه جنوب لبنان، خصوصاً مياه الليطاني. وهذا مؤكد وواضح من خلال مطالب اسرائيل وافعالها وحاجاتها الى المياه.

وكانت اسرائيل، قد اعلنت بوضوح انها ستترد بصلابة مطلقة على اية اجراءات يتخذها لبنان، وتؤثر على استخدام اسرائيل المستقبلي لمياه جنوب لبنان. لذلك من غير المتوقع، بنظره ان تتخلى اسرائيل عن الحزام الامني في جنوب لبنان، من دون الحصول على حصة كبيرة من المياه».

واعتبر البروفسور جون كولاز من مركز دراسات الشرق الاوسط وشمال افريقيا، في جامعة ميتشيغن في الولايات المتحدة، ان ادارة نهر الليطاني والسيطرة عليه من قبل السلطة اللبنانية، قد تصبح حجر عثرة امام اية عملية سلام في المنطقة، لان اية مشاريع لبنانية على هذا النهر ستؤثر على تدفق المياه التي تغذي نهر الاردن، اي نهري الدان والحاصباني. وذكّر بإعلان اسرائيل في ١٢ ايار (مايو) ١٩٩١ انها لن تنسحب من لبنان من دون تعهدات بالحصول على حصتها، من مياه الليطاني.

واورد كولاز ارقاماً حول منسوب مياه الليطاني، وحاجات لبنان منها بصورة قد تشير بمعنى من المعاني، الى ان «العدالة» تقضي باقتسام لبنان مياهه الكثيرة مع اسرائيل.

وتتضح هذه الاشارة، اذا ما إنتبهنا الى ان الخبراء الغربيين الذين تحدثوا في هذا المؤتمر، ينظرون الى المنطقة وشعوبها ككل مما يتعين عليه ان تُستغل ثروات المنطقة بصورة عادلة.

وهذا النهج في النظر الى المنطقة، وهو طبيعي من حيث الظاهر، يجعل المؤتمرين الغربيين، وباسم الموضوعية، يساوون بين مختلف اطراف الصراع في المنطقة. فلا يوجد معتد ومعتدى عليه، كي لا نقول غاصب ومغتصب، بل هناك مجموعة من الشعوب وعدد من الثروات وليتقاسمها الجميع بالعدل والقسطاس.

لندن - كريم الساقي

الرئيس الهراوي لـ «الشرق الأوسط»

ثروة لبنان المائية لا تكاد تكفيه

باريس: «الشرق الاوسط» من شكري نصر الله

قال الرئيس اللبناني الياس الهراوي ان لبنان معني بمؤتمر السلام المقرر في مدريد وهو سيشارك فيه انطلاقا من مسؤولياته العربية. وجدد مطالبته اسرائيل بتنفيذ القرار ٤٢٥ والانسحاب دون قيد او شرط من جنوب لبنان

وأضاف في حديث لـ «الشرق الاوسط» في باريس ان لبنان لا يملك ثروة مائية تزيد عن احتياجاته ويحتاج تماما الى ما هو موجود منها.

وعبّر الهراوي عن ارتياحه لمحادثاته مع الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران الذي طلب اعطاء الاولوية للملفات المتعلقة بلبنان ولا سيما لجهة المساعدة في تأهيل بعض القطاعات التي تضررت بفعل الحرب.

وعزا الهراوي غياب الانسجام داخل الحكومة الى كونها حكومة وفاق تضم من كانوا متحاربين ومتناحرين. وقال ان مسيرة الوفاق في لبنان ستتوج قريبا بلقاء للمصالحة الوطنية الشاملة

واكد الرئيس اللبناني ثقته باستمرار تنفيذ اتفاق الوفاق، واشار الى ان الحكومة اللبنانية تبذل كل ما في وسعها لتجهيز الجيش اللبناني ليتمكن من النهوض بمسؤوليات الأمن. وقال ان لبنان لا يزال يحتاج حاليا الى الوجود العسكري السوري.

وأقر الهراوي بحاجة لبنان الى انتخابات نيابية، ذلك ان البرلمان الحالي انتخب قبل عقدين. وذكر ان اجراءات اتخذت لإعداد اللوائح الضرورية لإجراء الانتخابات

وعما ذكره سابقا عن رغبة سورية في سحب قواتها من لبنان قال الهراوي

سأقول لك بصراحة. اننا لم نطلب بعد من سورية ان تسحب بعض قواتها ليحل الجيش اللبناني محلها، اذ بسبب وجود جيشنا في الجنوب وبسبب عدم امكانياتنا الآلية العسكرية نحن حريصون على بقاء القوات السورية حيث هي لاستكمال عملية السلام معاً. ونحن نأمل اننا سنتمكن خلال المستقبل القريب من اعادة تمكين الجيش اللبناني من امتلاك المعدات اللازمة والآليات اللازمة لكي يصبح قادراً على استلام المحافظة على مسيرة السلام في لبنان.

ولا أخفي عليك اننا تسلمنا جيشاً ليس فيه اكثر من عشرة بالمائة عدة وعدداً. لم يكن عندنا سيارات لنقل الجيش. لم يكن عندنا مصفحات تحمي جيشنا اذا ما طلب منه ان يساهم في عملية أمنية. لم يكن عندنا طائرة هليكوبتر واحدة. الدبابات التي اشتريناها بمالنا وباعتمادات وديون على الدولة اللبنانية لم نستلم منها شيئاً. فهل تريدنا ان نحقق الأمن بهذا الوضع المفجع؟ اننا الآن في صدد بناء قواتنا، وحتى سبتمبر (أيلول) ١٩٩٢ سيكون لبنان قد حقق تزويد جيشه بالمعدات اللازمة ان شاء الله. وعندئذ سيكون الجميع مسرورين لاعادة بناء الجيش اللبناني

ورداً على سؤال عن سبب عدم المباشرة بإعادة المهجرين الى المناطق التي ارغموا على مغادرتها، لفت الهراوي الى ان هذه المسألة لا يمكن حلها بقرار، اذ لا بد اولاً من توفير المساكن للعائدين او مساعدتهم على ترميم مايزال قائما منها. وتوقع الهراوي ان تخرج فكرة الصندوق الدولي قريبا الى حيز التنفيذ.

وعن عملية صنع القرار في لبنان قال ان مجلس الوزراء تحول الى مؤسسة تطرح فيها كل المواضيع للنقاش. ولدى ظهور خلافات في الرأي يتم الاحتكام الى مسألة التصويت وفقا للقواعد الديمقراطية التي تتيح للمعارض ان يعبر عن رأيه وموقفه وتلزمه في الوقت نفسه بقبول ارادة الاكثرية.

وتحدث الرئيس الهراوي عن العلاقات مع فرنسا بلهجة الواثق قائلاً ان الصفحة السابقة قد طويت فعلا.

وكانت مشكلة العماد ميشال عون قد ادت الى توتر في العلاقات الفرنسية - اللبنانية ومنذ انتخاب الهراوي قبل عامين. لكن حدة المشكلة تراجعت مع السماح للعماد ميشال عون بمغادرة الاراضي اللبنانية والتوجه الى فرنسا التي منحته حق اللجوء.



المصدر : الصياد

التاريخ : ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



مؤتمر السلام الاميركي والمياه اللبنانية!..

محاولة لمحاصرة الموقف السوري عبر المحاور اللبنانية والفلسطينية

بنظرة بانورامية الى الموقف عشية مؤتمر السلام الاقليمي، تبدو الصورة من الزاوية اللبنانية، اقل وضوحاً واشراقاً..

هناك وفد اسرائيلي براس واحد وراي واحد، محصن ضد المزايدات الداخلية، تقابله وفود عربية مشتركة، ثنائيا او جماعيا، علنيا او ضمنيا، متعددة الآراء والتطلعات متفاوتة الاهداف والمسافات، يتوسطهما وفدان ثالثان اميركي يلعب دور المايسترو وضابط الايقاع، وسوفياتي لملء الطرف الآخر من الطاولة..

وعندما يكون الراي لاثنين يصبح رايين. والخشية هنا من ان يتجادل العرب مع بعضهم بعضا في بعض المواقف، بدلا من تركيز الجهود على الاسرائيليين

اما في مرحلة ما بعد الافتتاح والخطابات والتقاط الصور التذكارية، مرحلة المفاوضات الثنائية التي يسعى العرب، ومنهم لبنان الى تقصير اجلها قدر الامكان، فسيحاول الاسرائيليون استفراد العرب دولة، دولة، ومساومة كل منها على حقوق الاخرى، وبما ان سوريا هي الاقوى شكيمة واعصى، فطبيعي ان تحاصرها المغريات الاسرائيلية وان تتسلط القدرات الاستقطابية للاسرائيليين على خطوطها الامامية اللبنانية، والفلسطينية خصوصا بعد العودة الاميركية الى الكلام عن حيوية منطقة الجولان..

على الصعيد اللبناني، الموقف محسوك تماما، والتنسيق كامل بين بيروت ودمشق، عبر المجلس الاعلى او من خلال الاتصالات المباشرة بين مسؤولي البلدين. وقد جاءت رسالة التطمينات الاميركية الفاصلة بين القرار ٤٢٥ وبين مؤتمر السلام، بين الانسحاب الاسرائيلي المفروض بموجب هذا القرار وبين الانسحاب السوري الملحوظ في اتفاق الطائف، معطوفة على التصريحات الفرنسية الداعمة لتنفيذ القرار ٤٢٥ بمعزل عن سواه، لترد عن المسؤولين اللبنانيين ملامة اللائمين، والذين رغم علمهم بان الرسائل الاميركية كتبت ـ اجمالاً ـ بحسب مشتهى المرسل اليهم، الا انهم اصروا على رسالة التطمين، وبالصيغ التي ظهرت، دحضاً لقلق يساورهم ووقاية لاعصابهم من مفاجآت سياسية اميركية.

اصرار على السلام

ولكن هل ان مشكلة لبنان مع المؤتمر، هي هنا وحسب؟

الاوساط السياسية المتابعة للموقف، ترى ان إشراك لبنان في مؤتمر شعاره «الارض مقابل السلام»، وهو الذي لا يملك قدرة استعادة الارض ولا امكانية تعكير السلام، يعني ان لديه ما تحتاجه عملية السلام!.

وخلافا لكل التطمينات، فان هذه الاوساط تقرأ الموقف الاميركي بوضوح من خلال الاصرار على السلام غير المتوقف عند حدود انهاء حالة الحرب.. انه سلام النظام الامني الاقليمي، والتكاملية الاقتصادية، ومبادلة المياه العذبة بالبيض والخضراوات..

لقد تفقد وزير الموارد المائية والكهربائية محمد يوسف بيضون، بركة اليمونة ونهر العاصي مؤخرا، بينما المشكلة في الليطاني والحاصباني وسواها من مجاري المياه اللبنانية المتعطشة اليها اسرائيل..

اسرائيل تسعى للمياه اللبنانية. فاليهود السوفيات معتادون على الحمام اليومي، والتربة الفلسطينية لا تعطي كثيرا في حالة الجفاف..

والمشكلة المائية تتخطى المدى اللبناني فالاشغال التركية على نهر الفرات والمشاريع الاثيوبية حيال مساقط مياه النيل، محاولات اميركية معروفة لاشراك كافة الدول العربية، وليس فقط دول الفرات والنيل، في الهموم المائية للدولة العبرية، عبر خلق حالة مساومة على المياه اللبنانية، كحالة المساومة التي اخترعت على الحقوق البديهية للشعب الفلسطيني.

وعلى الجانب الفلسطيني تبدو الصورة اكثر اسودادا.. فالشخصية اللبنانية معترف بها في واشنطن والعالم، وقد تكون بعض اطراف الثوب اللبناني عرضة للمساومة، لكن الهوية اللبنانية سليمة اما في الحالة الفلسطينية، فالمطلوب، كما تقول حنان العشراوي، «ان ننكر ذاتنا». الاصرار على الوفد الفلسطيني - الاردني المشترك، ليس فقط لان المناطق التي انحصر بها التمثيل الفلسطيني في المفاوضات، كانت جزءا من الاردن، كالضفة او تحت الادارة المصرية كغزة، انما ايضا لطمس الهوية الفلسطينية والدور الفلسطيني في الاساس..

وفي رأي الاوساط اللبنانية المعنية ان الفلسطينيين، الموزعي الارض والارادة، اعطوا كل ما لديهم تقريبا، عدا الالتزام بوعد السلام، رغم انه اصبح كطلقة مدفع رمضان..

شروط للقبول

وكان ثمة ورقة هامة في الملف الفلسطيني اصابها بلل البيريسترويكا مؤخرا.. لقد كان السوفيات يشترطون لاعادة العلاقات الديبلوماسية مع اسرائيل اعتراف الولايات المتحدة بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، وفي طليعة هذه الحقوق حق اقامة الدولة، واذا بالاسرائيليين يربطون المشاركة السوفياتية برعاية مؤتمر السلام باعادة العلاقات الديبلوماسية معهم، بمعزل عن الشروط السوفياتية على الاميركيين. وقد نزل السوفيات عند شروط الاسرائيليين، فيما يواصل الاميركيون المراوغة..

الاوساط اللبنانية الرسمية، رغم تفهمها لمصاعب الاوضاع السوفياتية الراهنة، ما زالت تامل ان يكون الموقف السوفياتي في المؤتمر، اكثر انسجاما مع النفس، ووفاء للحق العربي. لان مستقبل الوجود الروسي في هذه المنطقة من العالم، مرهون الى حد بعيد بطريقة تصرف ممثل موسكو في مؤتمر السلام، فبوسعه ان يلعب دور الثالث العام، وبامكانه ان يكتفي بدور الشاهد بالاجرة، بمقدوره ان يكرس استمرارية العظمة السوفياتية، وبمستطاعه التسليم بصيرورة بلاده جزءا من الامبراطورية الاميركية التي لا تغرب عن ارضها الشمس ولا تغيب عن سمائها النجوم..

بعض الكتاب السوفيات يتساءلون مع اي عرب يلتقون؟ عرب اميركا ام عرب كامب ديفيد ام اولئك الذين بين بين؟.

ويجيب الاوساط اللبنانية المعنية، بان تقاذف المسؤوليات لا يحل مشكلة العلاقات المستقبلية بين العرب والروس، بل الوعي للمصالح البعيدة المشتركة، والتوجه نحو ما يخدم هذه المصالح، اما في حالة مراجعة الحسابات القديمة، فقد يكون للعرب عند السوفيات اكثر مما للسوفيات عند العرب..

لقد اعطوا السلاح الذي يصدأ للعرب، والرجال التي تنجب لاسرائيل. وفي معرض دعوته لاقامة علاقة عريضة مع اسرائيل كشف الرئيس غورباتشيوف ان ثلث سكان اسرائيل ينتمون الى جذور سوفياتية..

وطبعا هذه حصيلة لعلاقات تتجاوز في نشاتها رد الفعل السوفياتي على قلة الانتفاع من العلاقة مع جيرانهم الاغنياء في ابان اشتعال الحرب الباردة..

وفي هذا السياق تتساءل الاوساط اللبنانية المعنية عما يمكن ان يقدمه السوفيات في مؤتمر نظمته ولحنته وستغنيه الولايات المتحدة التي تعترف وسائل اعلام موسكو بان تاثيرها على الجمهوريات السوفياتية بات اقوى من المركز في الكرملين بسبب الوعود بمساعدات اقتصادية، بصرف النظر عن قناعة العرب والفلسطينيين خصوصا بالحاجة الكلية الى الدور السوفياتي الفعّال.. ■

عمر حبنجر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحوادث

التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩١

مقال الاسبوع

الرحلة الرئاسية لاميركا كانت امّ الرحلات

عطش اسرائيل يدفع موضوع المياه الى قمة الاهتمامات اللبنانية

اسرائيل تحاول التشويش على التفاهم الاميركي ـ اللبناني



المصدر : الحوادث

التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعيش الدول العربية ولبنان منها مرحلة تفاؤل بالسياسة الاميركية ومشاريعها الجديدة لتحقيق السلام في الشرق الاوسط. فللمرة الاولى يبدو على الولايات المتحدة الاهتمام الفعلي بأن يكون السلام قاعدة لكل شيء آخر في بلاد انهكتها الحروب والاضطرابات الانقلابية الداخلية.

بالمقابل تستمر اسرائيل في شغبها على الاندفاعة السلمية الاميركية متخلية عن خطتها القديمة بتصوير نفسها الحمل الوديع المهدد بالعدوانية العربية والساعي للسلم وصاحب المصلحة فيه. وكان محركها المباشر في هذه الفترة هو التضايق من كثافة الاتصالات الثنائية التي تحصل حاليا بين واشنطن والعواصم العربية والتي من طبيعتها ان تقلل وزن تل ابيب السياسي في الحساب الاميركي.

ما كاد الرئيس اللبناني الياس الهراوي يعود من نيويورك باعثا في نفوس اللبنانيين الامل بالاقتراب من الحلّ النهائي لمشكلة سيادته واستقلاله حتى صعّدت اسرائيل من تحركاتها المعادية في الجنوب مستهدفة تحجيم دائرة التفاؤل اللبناني بزيارة نيويورك.

والصورة التي استطاعت ولو فترة ان تعطيها للبنانيين والعرب هي انها، اي اسرائيل، وان كانت اضعف من الولايات المتحدة الا انها تبقى اقوى من الامم المتحدة وقواتها المتمركزة على الحدود الفاصلة بين المناطق اللبنانية المحررة وتلك المحتلة من اسرائيل.

وهذه الصورة سريعة التأثير في لبنان والبلاد العربية لان تاريخ العرب حافل منذ تأسيس الامم المتحدة بالادلة الملموسة على قدرة اسرائيل غير المحدودة على الاستهانة بكل قرار من قرارات الامم المتحدة، بل بكل مؤسسة محلية فرعية كانت او مركزية تجسد وجودها في منطقة الشرق الاوسط.

ولقد استغلت اسرائيل الحديث عن قرب توسيع انتشار الجيش اللبناني في الجنوب اللبناني كنتيجة لزيارة نيويورك، لتقوم باعمال ميدانية تبرز المفارقة الصارخة بكونها تستطيع ساعة تشاء ان تتواجد في منطقة عمل قوات الطوارىء الدولية بينما لا يستطيع الجيش اللبناني ذلك.

وخبث التحرك الاسرائيلي هو في ايحائه بان هذا الموقف يمثل ارادة اميركية غير معلنة في حين انه لا يمثل الا توازن قوى عمليا قائما في منطقة الجنوب اللبناني منذ فترة بعيدة.

وقد استغل المعارضون اللبنانيون داخل الحكومة وخارجها هذا الالتباس او وقعوا في حباله. فراحوا يحملون على رحلة نيويورك وينعتونها بالفشل ويحملون الرئيس اللبناني والوفد كله مسؤولية تفاؤل غير مبرر.

ولكن واقع الامر هو ان اسرائيل تقوم هنا بمناورة سياسية تهدف التشويش على اي عملية تفهم وتفاهم اميركية ـ لبنانية، يمكن ان تؤدي الى التسريع في اجلاء جيشها عن الاراضي اللبنانية.

هذه العملية التي رأينا اسرائيل تطبقها اخيرا بنجاح على الصعيد اللبناني، رأيناها قد طبقتها ايضا بالنجاح نفسه على مستوى الساحة العربية



المصدر : الحوادث

التاريخ : 1 نوفمبر 1991

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بمجملها.

فقد اختارت لحظة تقارب اميركي - عربي على طريق التحضير لمؤتمر السلام لتقوم بعملية استكشاف جوي للعراق تنشر فيها طيرانها الحربي في سمائه وسماء دول عربية عديدة. وهي مناورة عسكرية في ظاهرها وسياسية في جوهرها غايتها القاء الشبهة على صدقية لقاءات السلام العربية - الاميركية.

وبلغ من فعالية هذه العملية السياسة حد اضطرار الولايات المتحدة الى تقديم احتجاج رسمي عليها لدى اسرائيل.

ان هذه العمليات العسكرية - السياسية التي تقوم بها اسرائيل في هذه المرحلة ينبغي ان تدرسها الدول العربية بدقة تامة، فهي من النوع الذكي الذي تحبكه الصهيونية بمهارة فائقة والذي يعكس شعور اسرائيل بالخطر من تنامي مد التواصل السياسي والدبلوماسي بين اميركا والدول العربية في فترة ولادة نظام دولي جديد.

واذا كانت ردود الفعل العربية الرسمية والشعبية لم تظهر بقوة على هذه المناورة الاسرائيلية مما ابقى اثرها السياسي محدودا، فان العملية المشابهة التي حصلت في لبنان والتي توّجها اعلان الامين العام للامم المتحدة بيريز ديكويلار عدم الموافقة على انتشار الجيش اللبناني في منطقة الطوارىء وجدت من السياسيين من يتعامل معها بخفة او سذاجة. اذ ذهب البعض الى القول ان تصريح ديكويلار يعني فشل زيارة الرؤساء الثلاثة الى نيويورك. والواقع ان هذا الاعلان لا يزيد عن كونه مرآة لتوازن قوى عسكري لبناني - اسرائيلي قائم هناك ولم يحدث بعد على الساحة الدولية ما يغيّره.

ولكن مع ذلك كشفت الضجة التي اثيرت حول اعلان ديكويلار ضرورة وجود دقة لبنانية في فهم لغة السياسة الاميركية ومفرداتها وابعادها لا سيما في المرحلة الحالية بالذات. فالحاكم الجيد هو من يقرأ جيدا سياسة الولايات المتحدة سواء في لبنان او في البلاد العربية او في غيرها... واي خطأ في فهم لغة هذه السياسة يمكن ان يوقع في مشاكل. وقد مضى الزمن الذي يمكن فيه تسخير المواقف في السياسة الخارجية لمقتضيات الشعبية والاسترضاء في السياسة المحلية.

والذي برز في هذه الزوبعة الكلامية اللبنانية التي حصلت بعد عودة الوفد اللبناني من نيويورك ان طريقة وزير الخارجية اللبنانية فارس بويز في شرح منجزات رحلة نيويورك كانت مرتكزة الى فهم دقيق للغة السياسة الاميركية واتصفت بالجدية والرصانة والواقعية على نحو غير معهود كثيرا في لهجة المؤتمرات والتصريحات السياسية المعتادة المتأثرة في غالبيتها بحاجات السوق السياسي الداخلي. فمجموع ما قاله بعد العودة من المحادثات اللبنانية - الاميركية يشهد له بالحرفية المسؤولة. وهذا الى حد بعيد طبيعي لانه في كل بلدان العالم تختلف لغة وزراء الخارجية عن لغة سواهم من المسؤولين في الدولة.

من الآن الى وقت بعيد سوف تبقى الرحلة الرئاسية الى نيويورك أم الرحلات، بالاذن من أم المعارك في بغداد، وقد تناولتها الانتقادات في كثير من



المصدر : الحوادث

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩١

التفاصيل المتعلقة بها. حتى قيل انها كانت اشبه بمظاهرة منها بزيارة دبلوماسية وذلك لضخامتها المعنوية والعددية.

وبفضل الحدس السياسي القوي عند الرئيس الياس الهراوي ربما كان من البراعة ان تبدأ الدولة زياراتها الى الخارج بهذه المظاهرة الوحدوية. ولكن من الحكمة ايضا ان الزيارات الاوروبية لم تكن على صورة الزيارة الاميركية ومثالها.

ففرنسا في تعاطيها مع لبنان منذ ان غابت الراس الواحدة للدولة في آخر عهد الرئيس السابق امين الجميل كانت اقرب الى ان تكون عائشة في وسط المظاهرة السياسية اللبنانية وليس على هوامشها. وهي عارفة بالحساسيات، بل صائغة لها في فترة حكمها الانتدابي للبنان. ولذلك فهي تفهم لبنان ولبنان يفهمها وقد وصلت بالنتيجة الى الاقتناع بان الاهتمام الجدي بمساعدة لبنان في جميع الميادين هو المجدي لها ولصديقها الامين. فمن الثقافة مصدر الروابط في الفكر والروح الى الاقتصاد عصب النهوض والدول الى السياسة صاحبة القرار، تمتد مساحة واسعة يستطيع ان يجول فيها الخيال البقاعي مع نظيره الفرنسي ما حددته له الحصص والتوازنات الدولية المتنافسة في البلد الصغير.

اما ايطاليا فان ترجمة العلاقات الودية بينها وبين لبنان سبقت المحادثات الناجحة بين رئيسي الدولتين وهذا ما يسهل الحوار المشترك، وقد لا يكون لبنان استعاد موقعه الطبيعي كبلد عربي على البحر الابيض المتوسط الا بعد رسم علاقاته المختلفة مع هذه الدول التي كانت لها دائما صلاتها القوية به وبغيره من البلدان العربية.

وليس الفاتيكان بالمقام القليل التأثير في لبنان. وهو منذ اندلاع الحرب اللبنانية يتبع سياسة العطاء بدل الكلام وحضور مؤسساتها الانسانية الكنسية والاهلية واضح الاشعاع والاثر في مختلف المناطق اللبنانية وعند كل الطوائف دون استثناء. فالتعايش الاسلامي ـ المسيحي في لبنان هو في نظر الفاتيكان من اثمن ما عرفه العالم من نماذج التواصل بين الاديان، ومن هنا التعاطف بينه وبين الرئيس اللبناني الحالي.

ولكن تبقى علاقة لبنان باميركا بعد علاقته بسوريا مباشرة العلاقة الاكثر تأثيرا في وجوده ومصيره ويقدر ما ينسج لبنان من الروابط مع هاتين الدولتين وبنسبة نجاحه فيهما يكون قد تجاوز مرحلة الخطر على الذات، وبين الملفات التي يدرسها رئيس الجمهورية على هذا الصعيد ملف المياه اللبنانية والأطماع الاسرائيلية بها والتي لا يفيده في مواجهتها الا الدعم الدولي والعربي القادر.

ومن الحقائق التي كشفها البروفسور توملس ناف من جامعة بنسلفانيا خلال المؤتمر الذي نظمه «مركز الدراسات اللبنانية في بريطانيا» اخيرا، ان اسرائيل تعاني من ازمة مياه ولديها ثلاثة خيارات جميعها تؤثر على الوضع في جنوب لبنان. والخيارات الاسرائيلية حسب البروفسور ناف هي: أن تعيد بناء اقتصادها في شكل تستغني فيه عن الزراعة وتتحول الى الصناعات الخفيفة والخدمات، او تتفاوض مع لبنان لمشاركته نهر الليطاني، والاحتمال الثالث ان تحول اسرائيل نهر الليطاني بالقوة. مشيرا الى انها سبق وتعاملت مع مياه الاردن بالقوة العسكرية.

اما البروفسور جون كولارز من جامعة ميتشيغن فقد اشار في المؤتمر نفسه الى اهمية اجراء دراسة حديثة عن نهر الليطاني، محذرا من أن لبنان قد يواجه ازمة نقص في المياه خلال سنوات الشح اذا لم تتوافر فيه ادارة جيدة للمياه. وقد ربط مشكلة المياه في لبنان بالوضع الاقليمي نظرا لوجود عدة انهر دولية فيه.

واهمية موضوع المياه في حساب سياسة لبنان العليا ناتجة لا عن كونها مصدرا من مصادر انمائه وثروته ودوره في البلاد العربية كما كان يعتقد المرحوم موريس الجميل، بل في كونها مصدرا من مصادر الضغوط الخارجية على لبنان كي يبقى متوازنا في علاقاته الدولية فلا يضع بيضه كله في سلة احد. وهذا ما تعنيه بعض العواصم الدولية حين تتحدث عن فصل قضية لبنان عن قضية الشرق الاوسط او عن تحييد لبنان عن نزاعات المنطقة او عن غير ذلك من المشاريع التي تتراكم فوق طاولات المسؤولين اللبنانيين كلما اقتربت ساعة الحسم للمسألة اللبنانية.



المصدر : الكفاح العربي
التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩١
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لبنان

لبنان في مؤتمر مدريد

الأمن والمياه في مقابل الأرض؟!

■ ماذا يريد لبنان من مؤتمر مدريد؟

وليس يكتفي اللبنانيون بهذا السؤال، وانما يقرنونه بسؤال معكوس: ماذا يريد المؤتمرون من لبنان، ما دام الحديث عن الأخذ والعطاء وتبادل الأثمان هو الذي يطغى على المناخ العام بين بيروت والعاصمة الاسبانية.

وتبدو الامور بصورة اوضح من طريقة الاستقبال السياسي والرسمي اللبناني للمؤتمر

وفي كيفية تعاطي المراجع المسؤولة على اختلاف سلطاتها ومواقعها مع الحضور والمشاركة في جدول اعماله. ولقد كانت الجلسة النيابية المخصصة لبحث الاشتراك اللبناني في المؤتمر

حافلة بالتناقضات. ولو ان الموضوع بُحث قبل سفر الوفد الى مدريد لكان سقط اقتراح المشاركة ـ على حد تعبير عدد من النواب ـ. في حين ذهب بعضهم ومنهم النائب حسن الرفاعي إلا ان الحكومة ذهبت الى المؤتمر من دون ان تدري ما هي غايته وهي تجاهل في ما ليس لها علم به

□□ الحكم ومبرراته

كان رئيس الجمهورية يختتم جولته الاوروبية في روما، حين تولى الرئيسان الحسيني وكرامي مهمة الدفاع عن قرار الحكم المشاركة في المؤتمر الدولي. ويتحصن دفاع الحكم بمبدئين رئيسين



عمر كرامي: المرافعة بعد الحكم

هما: رسالة التطمينات الاميركية التي ابلغ بها عشية افتتاح المؤتمر. واعطاء الوفد اللبناني جواز الانسحاب من الجلسات في حال تطرق المؤتمرون لمفاوضات ثنائية بين لبنان واسرائيل تتجاوز القرار رقم ٤٢٥.

ويحرص الحكم على اظهار تشدده في التمسك بهذين المبدئين انطلاقا من المنطق القائل ان



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : نوفمبر ١٩٩١

الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي اللبنانية يخرج عن نطاق البحث الجاري بالنسبة لمؤتمر السلام الدولي ويخضع لاحكام قرار مجلس الامن الرقم ٤٢٥ والذي ينص بشكل واضح وصريح على وجوب انسحاب اسرائيل من لبنان من دون قيد او شرط.

ويرى الحكم ان ما يجعله مطمئنا هو التأكيد الاميركي المستمر على فصل القرار رقم ٤٢٥ عن ازمة المنطقة وعن مؤتمر السلام والنتائج التي ينتهي اليها.

ويذهب المقربون من الوفد اللبناني الى المؤتمر الى ان الجانب اللبناني يتصرف على اساس ثوابت عدة ابرزها ان وجود لبنان في المؤتمر هو افضل من عدم وجوده، لا سيما ان المؤتمر سيبحث في القضايا التي تعنيه على المستويين الوطني والعربي، حيث سيمكنه هذا الحضور من تعزيز موقفه الخاص بالنسبة للانسحاب الاسرائيلي من اراضيه وتنفيذ القرار رقم ٤٢٥ انطلاقا من ان القاعدة التي يقوم عليها المؤتمر هي الارض مقابل السلام

ـ ومن الثوابت ان لبنان حريص على اجتناب الوقوع في ورطة التفاوض السياسي الثنائي مع اسرائيل حول القرار رقم ٤٢٥. وانما سيكتفي بمناقشة العمليات التقنية لتنفيذه في ضوء ما رسمته المنظمة الدولية

ـ ولعل ابرز هذه الثوابت ان الحضور اللبناني يمكن توظيفه في اطار التضامن العربي وخصوصا بين ما يسمى بلدان الطوق لان من شان ذلك تمتين مواقفه وتحصين مواقعه تجاه اي استفراد اسرائيلي محتمل ولا سيما في حالة الجلوس المشترك مع المفاوض الاسرائيلي

□□ مخاوف الانزلاق

المعارضون للحكم في مستوياتهم كافة ينبهون الى مخاطر الوقوع في الاستغراق التدريجي في جدول اعمال المؤتمر. اي ان تؤدي المحطة الثانية من جدول الاعمال وهي الجلسات الثنائية الى اثبات النقاط العالقة بين لبنان واسرائيل وفي هذه الحال سيكون على لبنان مواجهة قاسية مع سير اعمال المؤتمر فإما ان ينسحب الوفد اللبناني لانه لا يريد الدخول في مناقشة سياسية للقرار رقم ٤٢٥ وإما ان يرضخ لآلية المناقشات. وفي كلا الخيارين سيجد لبنان نفسه في وضع حرج للغاية.

ومن المعارضين للحكم من يدعو الى امتلاك ناصية الجرأة في هكذا وضعية. اي الانسحاب من المؤتمر تحت مبرر ان المناقشات قد خرجت عن الضمانات التي اعطيت للبنان ودفعته لكي يشارك في «عملية السلام». واذا لم يحصل هذا الامر، على حراجته وصعوبته، فسيكون على لبنان ان يتحمل تبعات النتائج الكارثية للمفاوضات مع الجانب الاسرائيلي.

فالاسرائيليون مصممون على ثمن لا يستهان به في مقابل الانسحاب من جنوب لبنان. وثمة نقطتان مهمتان تدخلان في صميم الثمن المطلوب، وهما: الترتيبات الامنية والسياسية وموضوع اقتسام المياه.

والتصميم الاسرائيلي هذا، سيجد من اكثر المؤتمرين استجابة منطقية لان اي تفاوض بين دولة تحتل ارض دولة اخرى محكوم بمبدأ التنازل المتبادل. ولا يمكن للدولة المحتلة ارضها التهرب من هذا الاستحقاق.

ولقد بدا من اجواء العاصمة الاسبانية ان كثيرين من المراقبين الغربيين يرون ان معادلة السلام في مقابل الارض تنطوي على ثمن واقعي.

اي ان السلام يعني في هذه الحال كل الضمانات الامنية والسياسية والاقتصادية التي من شانها اعطاء الطمانينة للدول المعنية

واذا كان الرئيس عمر كرامي قد اجاب عن موضوع التفاوض الثنائي بانه لن يتضمن سوى المطالبة بتنفيذ القرار رقم ٤٢٥، يبقى السؤال حول ما اذا كان الجانب الاسرائيلي ومعه الجانب الاميركي سيلتقان على المطالبة اللبنانية بمطالبة من نوع آخر تكون المفاوضات السياسية الثنائية جوهرها وهذا على اي حال، مصدر خوف وحذر ليس من جانب المعارضين لحضور المؤتمر وانما ايضا من جانب الحكم نفسه

الايام الفاصلة بين المخاوف والمحذورات وبين اتضاح اعمال المؤتمر ستكون لحظات لبنانية مربكة وقاسية فهي مصيرية على لبنان وجنوبه وسيادته بقدر ما هي على العرب وقضاياهم الكبرى ■■

■ محمود حيدر

٩٣١٤



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٨ ... ١٩٩١

وزير الزراعة محسن دلول لـ «الحوادث»

عام ٢٠٠٠ سيصبح لبنان بلا مياه!

مشاكل القطاع الزراعي في لبنان لم تجد حتى الآن الحلول الناجحة في مواجهة الصعوبات التي تعترض تحسين تقنيمات هذا القطاع وفيها عدم مكننة العمل الزراعي وسوء تصريف الانتاج ان لم نقل انعدامه كما حصل بالنسبة لمنتجات العنب والبطيخ، وعدم تامين الضمانات الصحية للمزارعين بالاضافة الى انعدام مشاريع الري مما حدا بالكثير من المزارعين الى زراعة نبتة الحشيشة وسيلة لتامين العيش ولو خضعوا لاستغلال التجار والمهربين وتعاملوا بزراعات ممنوعة ..

في حديث خاص مع «الحوادث» طرح وزير الزراعة محسن دلول المعالجات التي بدأت وزارة الزراعة تطبيقها خصوصا بعد مصادقة مجلس الوزراء على مشروع اعادة تنظيم الوزارة وتخصيص موازنة لتحسين اداء المشروع الاخضر كما تطرق الحديث الى مصير زارعي الحشيشة وامكانية ايجاد بدائل معيشية وتطبيق اتلاف هذه المادة السامة. ودار مع الوزير الحوار التالي:

«الحوادث» رغم انتهاء الحرب وبدء عمليات الاصلاح وتحسين انتاجية القطاعات المهمة يبقى وضع الزراعة في لبنان على حاله وعاجزا عن المساهمة الفاعلة في حسابات الدخل القومي.

الوزير دلول: اشير في البدء الى ان القطاع الزراعي في لبنان يمثل حاليا اكثر من ٦٠ بالمئة من الدخل القومي في حين ان موازنة وزارة الزراعة لا تشكل الآن سوى ٠.٨٥ بالمئة من الموازنة العامة.

كما اننا خارجون للتو من حرب طويلة مدمرة طالت القطاعات المختلفة ودمرت المراكز الزراعية ويتعذر بناؤها في فترة وجيزة مثلما يطمح المزارعون...

ومن صعوبات اعادة البناء السريع عدم وجود المساعدات الخاصة بهذا القطاع كما في باقي القطاعات، رغم ان قطاع الخدمات كان الاوفر حظا في الحصول على المساعدات الخارجية او الداخلية... ورغم ذلك استمر عمل هذا القطاع بقدرات محدودة ومبادرات فردية وقد امّنت الزراعة معيشة الغالبية العظمى من الذين نزحوا الى الارياف والقرى خلال الحرب وهم عملوا على تطويرها واستحداث وسائل الري المتطور، وهو ما لم تساهم فيه اية حكومة، كما ادخلوا المكننة الى الزراعة والحصاد.

انا لا احاول تبرئة الوزارة من المسؤولية، ونحن نحاول ازالة آثار الحرب واعتماد سياسة تخطيطية ونظرة مستقبلية تتناسب مع تطلعات المزارعين.

«الحوادث» زراعة الحشيشة في منطقة البقاع خصوصا كانت قبل الحرب وخلالها وما زالت تزرع، كيف تتخلص الزراعة في لبنان من هذا التنافس الخطير وما هي التدابير التي اعتمدت؟

الوزير دلول المزروعات الممنوعة في المصطلح الشائع قديمة في لبنان واستنادا الى احصاءات اللت نسبتها، والسبب لا يعود للمكافحة التي تقوم بها الدولة فحسب (عمليات حرق السهول المزروعة بالحشيشة في منطقة البقاع) انما ايضا صعوبة تمرير عمليات التهريب.

اشير هنا الى ان المزارع الفقير هو فقط من يزرع نبتة الحشيشة، ومع ذلك لا يحقق ارباحا خيالية والتي يحققها المهربون والتجار.

وحتى لا نقع في الخطأ السابق، اي التشجيع على ايجاد زراعات بديلة دون تامين عملية تصنيع او تمويل عمليات تحويل دوار الشمس الى زيت نباتي، تجدر الاشارة هنا الى ان تجربة معمل الشمندر السكري اثبتت نجاحها بعد انشاء معمل التصنيع لكن الحرب دمرته وبالتالي حُرم المزارعون والقطاع الزراعي من منتجاته من سكر او اعلاف للحيوانات.

نحن لا نستعمل حاليا سياسة القمع فقط في مكافحة الحشيشة، بل نسعى لايجاد البديل، وخلال سنتين نكون اتممنا عملية المكافحة واستحداث مشاريع ري ومولنا عملية التصنيع الزراعي وقدمنا الدعم اللازم للمزارعين.

وقد قدمت دراسة الى مجلس الوزراء طلبت فيها تكليفا رسميا بالمطالبة بدعم المنظمات الدولية بالاتفاق مع الاخوة السوريين حيث وضعنا منهجية موحدة لمكافحة زراعة الحشيشة، زراعة وتصنيعا وتهريبا وقد خفت زراعتها نسبيا واعتقد انها لن تتوقف قبل وصول المساعدات.

وفي سياق عمليات تنشيط الزراعة استحدثنا مكتب تاصيل الحبوب والاشجار المثمرة وعمدنا الى تنشيط القطاع الزراعي في تل عمارة خصوصا وان الانتاج الزراعي في الدول المحيطة بلبنان اقل كلفة منه.

كما قدمنا للمزارعين هذه السنة اسعارا تشجيعية للقمح واستلمنا اكثر من ١٠٠ الف طن قمح في حين ان الاستهلاك المحلي للقمح هو ٤٠٠ الف طن.

وقد تسلمت وزارة الاقتصاد ١٥ الف طن اما الكميات الباقية فدخلت في الاستهلاك المباشر.

«الحوادث» الم تتلق وزارة الزراعة مساعدات من منظمات دولية؟

الوزير دلول درجت العادة في السابق على استحضار المساعدات لاتلاف الحشيشة خصوصا ومكافحة التهريب، وسنعمل في المستقبل على استثمار هذه المساعدات في ايجاد الزراعات البديلة وتصنيعها كما



المصدر : الحـــوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩١

نكرت.

«الحوادث» غزو المنتجات الزراعية الاسرائيلية يسبب مشكلات كبيرة للمنتجات الزراعية المحلية ورغم كل التصريحات المعلنة فالاسواق لا زالت تعج بها.

الوزير دلول لم نعلن قمع عمليات التهريب هذه نهائيا، بل وضعنا خطة لايقاف هذا الموقف المنافس للانتاج المحلي وقدمنا اقتراحا الى مجلس الوزراء بتكليف الجيش ضبط التهريب عبر الحدود السورية او المناطق المتاخمة للشريط المحتل وعممنا مذكرات خطية بمصادرة البضائع المهربة في المتاجر وتغريم مقتنيها

وبالنسبة للحدود السورية – اللبنانية فهي طويلة جدا ومن المتعذر ضبطها كلها خصوصا ان التهريب يتم بالاتجاهين حيث يتم تهريب القمح والمازوت والبطاطا. وقد عملت الدولة السورية على استحداث فرق الهجانة لمكافحة التهريب وقد نجحت بشكل كبير في ضبطها.

اما بالنسبة للحدود والمناطق المتاخمة للشريط المحتل فقد قامت قوى الجيش بمصادرة كميات من المنتجات المهربة خصوصا الموز الاسرائيلي.

«الحوادث» بماذا تعلل كساد عدد من المنتجات الزراعية الى جانب عمليات التهريب؟

الوزير دلول: ليس التهريب وحده مسؤولا عن كساد المنتجات الزراعية في لبنان انما ارتفاع سعر الكلفة عندنا خصوصا وان الدول المحيطة بنا تقدم لمزارعيها الدعم اللازم (الاسمدة، البذار، مشاريع الري والادوات الزراعية على انواعها) وهي قادرة على مزاحمة الانتاج اللبناني، خصوصا المنتجات التركية. لذا يتوجب علينا اعادة النظر بعمليات التصنيع الزراعي والتأهيل والحفاظ على الجودة وايجاد زراعات نباتية او اشجار جديدة كما بدأ يفعل مزارعو منطقة الجنوب.

وقد حضر الى لبنان مؤخرا خبير من منظمة الفاو، اجرى مسحاً على النباتات في لبنان وتمكن من التعرف على بعض النباتات التي قد تستخدم في اغراض طبية، وسيعود خلال الربيع المقبل يقدم بعدها دراسة لاجراء عمليات التاهيل

في الحقيقة المساعدات الممكن تقديمها للمزارعين او للقطاع الزراعي تعاني من عثرات بدون المساعدات او التمويل الاولي لان الوزارة حتى الآن لم تقدم لهم الا العواطف.

«الحوادث» يحكى عن صفقات زراعية دفع ثمنها المزارعون وان وزارة الزراعة تلقت اسمدة وفروع زيتون وبيعت هذه المساعدات للمزارعين؟

الوزير دلول: لم نحصل على اية مساعدات بل نقلنا بتمويل من موازنة الوزارة ٩٩٠ طن (يوريا) في باخرة لم تكن تحمل في المرة الاولى المواصفات التي تسمح لها الدخول الى المرفأ. ثم بعد احتساب سعر كلفة النقل وزعناها على المزارعين الذين قسمنا فيما بينهم كلفة النقل

ونحن لم نتلق اي شكاوى فيما يتعلق بهذا الموضوع بل برقيات مؤيدة للجهد الذي قمنا به

وبالنسبة لغرسات الزيتون فوزارة الزراعة لم تتلق اية مساعدات لانها متوفرة في لبنان، بل انه اثناء انعقاد مؤتمر منظمة التنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية اتصل بنا مزارعو الزيتون في اقليم التفاح وعرضوا ماساتهم يومئذ اذ كانت مصلحة الانعاش الاجتماعي تتولى شراء غرسات الزيتون عند هؤلاء المزارعين، لكنها كانت تواجه عجزا، فتدخلت عارضا المشروع في المؤتمر، وقررت الجماهيرية الليبية شراء كمية ١٥٠ الف غرسة، كذلك فعلت غيرها من الدول العربية وبعد وصول الغرسات تبين انها كانت موبوءة لغياب الارشاد والمبيدات اللازمة وتم اتلافها امام لجنة فنية مشتركة من وزارة الزراعة والمنظمة العربية والمسؤولين. ولم نحمّل المزارع اللبناني عبء الاتلاف ونحن نملك حاليا كميات كبيرة من هذه الاغراس ونسعى لتسويقها.

«الحوادث» وعدت وزارة الزراعة المزارعين بتصريف كميات العنب والتفاح التي كسدت لديهم، ماذا تم حتى الآن على هذا الصعيد؟

الوزير دلول. حتى الآن تم الاتفاق مع الجماهيرية الليبية لاستيراد التفاح والعنب

وسنعمل خلال الشهر الحالي على تصدير كميات كبيرة من العنب الى المغرب العربي..

«الحوادث» المشروع الاخضر ما زال يكتسي اللون الباهت فمتى سيتم انعاشه بعدما خصصت له ميزانية خاصة؟

الوزير دلول. المشروع الاخضر قبل الحرب حوّل بقعا قاحلة كثيرة في لبنان الى مناطق خضراء فاستصلحت اراض وانشئت بحيرات ومشاريع ري..

وبعد تسلمي وزارة الزراعة حصلنا على ثلاثة مليارات من المجلس النيابي لاستصلاح الطرقات الزراعية والاراضي.

وحتى الآن تم صرف مبلغ مليار و٥٣٠ مليون ليرة في هذا الاطار وتم استصلاح ١٣،٥٠٠ دونم وتلزيم ٢٤ طريقا زراعيا وحوالي ١٦ طريقا قيد التلزيم.

وفي تنظيم الوزارة الجديد استحدثنا في المشروع خطة تحريجية جديدة تتكامل فيها التنمية الريفية مع المشروع الاخضر. ومن خلال خطة خمسية سيتم خلال ٤ – ٥ سنوات تحريج ١٤ الى ١٥ بالمائة من المساحة غير المحرجة

وسنوكل الى المشروع الاخضر انشاء السدود وانشاء مشاتل الاغراس الحرجية وسنستعين بالجيش والطلاب ومشاريع توأمة مع دول عربية او اجنبية. وهنا اوجه الشكر الى منظمة الفاو على على المساعدات والدعم الذي قدمته لوزارة الزراعة في هذا المجال

«الحوادث» هل انشأتم مديريات او مصالح جديدة في التنظيم الجديد لوزارة الزراعة؟

الوزير دلول: لقد اعددنا تنظيما يقدم حلولا جذرية



لمشاكل الوزارة وشارك في وضعه خبراء كبار واعتمدنا على الدراسة التي وضعتها منظمة الفاو عام ١٩٨٣ وعنوانها «الزراعة في لبنان حتى ٢٠٠٠».

كما تم دمج مكتب الانتاج الزراعي والحيواني والحرير مع وزراء الزراعة واستحدثنا هيكلية جديدة على راسها مجلس زراعي من ذوي الاختصاص ومديريات اخرى جديدة.

كما وضعنا اتفاقات مع برنامج الامم المتحدة الانمائي لاجراء دورات مكثفة للموظفين وتحديث تل عماره وانشاء مختبر صحي في الفنار خاص بالمنتجات الحيوانية ونسعى لاستنباط وسائل ري جديدة كالتنقيط لان لبنان بعد عام ٢٠٠٠ سيكون بحاجة لكل نقطة ماء وهو ما ينفي المزاعم الاسرائيلية من توفر المياه في لبنان

بيروت، رجاء كموني

